

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

العمق الاستراتيجي

موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية

العمق الاستراتيجي

موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية

تأليف

أحمد داود أوغلو

ترجمة

محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل

مراجعة

بشير نافع وبرهان كوروغلو



مركز الجزيرة للدراسات

ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

بسم الله الرحمن الرحيم

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل التركي
Stratejik Derinlik: Türkiye'nin Uluslararası Konumu
حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من المؤلف
بمقتضى الاتفاق بينه وبين مركز الجزيرة للدراسات

الطبعة الأولى: 1431 هـ - 2010 م

الطبعة الثانية: 1432 هـ - 2011 م

ردمك 978-614-01-0090-0



الدوحة - قطر
هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)
فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

مقدمة الطبعة العربية 11
تقديم 13
تمهيد 17

الجزء الأول

الإطار المفاهيمي والتاريخي

الفصل الأول: مقاييس القوة والتخطيط الاستراتيجي 33
أولاً: معادلة القوة وعناصرها 35
1. المعطيات الثابتة: الجغرافيا والتاريخ وعدد السكان والثقافة 35
2. المعطيات المتغيرة: الاقتصاد، التكنولوجيا والقدرة العسكرية 43
3. الذهنية الاستراتيجية والهوية الثقافية 49
4. التخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية 52
ثانياً: العنصر البشري وتأثيره البالغ في صنع الاستراتيجية 55
ثالثاً: مجال تطبيق نموذجي: صناعة الدفاع 59
1. مقاييس القوة وصناعة الدفاع 59
2. مقاييس القوة التركية والتكوين الدفاعي 62

الفصل الثاني: قصور النظرية الاستراتيجية والنتائج المترتبة على ذلك 67
أولاً: تحليل عناصر القوة التركية من جديد 67
ثانياً: قصور النظرية الاستراتيجية 70
1. الخلفية المتعلقة ببناء الدولة ومؤسساتها 70
2. الخلفية التاريخية 75
3. الخلفية النفسية: انفصام الشخصية والوعي التاريخي 82

الفصل الثالث: الإرث التاريخي ومكانة تركيا في الساحة الدولية 87
أولاً: التطور التاريخي لوضع تركيا في الساحة الدولية 87
ثانياً: مرحلة ما بعد الحرب الباردة والمعايير الخارجية للوضع الدولي 96

ثالثاً: الثقافة السياسية والمقاييس الداخلية للوضع الدولي.......... 101
1. الإرث التاريخي والبنية التحتية للثقافة السياسية.......... 102
2. التطور التاريخي والتيارات السياسية.......... 106
3. مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتيارات السياسية.......... 113

الجزء الثاني

الإطار النظري: الاستراتيجية المرحلية والسياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية

الفصل الأول: النظريات الجيوسياسية: تركيا بعد انتهاء فترة الحرب الباردة.......... 121
أولاً: العامل المكاني والمحددات الجغرافية والخرائط.......... 121
ثانياً: النظريات الجيوسياسية والاستراتيجيات العالمية.......... 127
ثالثاً: مرحلة ما بعد الحرب الباردة وساحات الفراغ الجيوسياسي.......... 134
رابعاً: إعادة تحليل البناء الجيوسياسي لتركيا من جديد.......... 141

الفصل الثاني: المناطق البرية القريبة: البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.......... 145
أولاً: الضرورات التاريخية – الجيوسياسية ومنطقة البلقان.......... 146
ثانياً: الباب المنفتح على قارة آسيا ومنطقة القوقاز.......... 150
ثالثاً: الشرق الأوسط: الحديقة الخلفية التي لا غنى عنها.......... 155
رابعاً: الحدود المرنة للمناطق الجغرافية القريبة وعلاقة تركيا مع دول الجوار.......... 169

الفصل الثالث: الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود، شرق المتوسط، الخليج، بحر قزوين.......... 177
أولاً: الخلفية التاريخية.......... 177
ثانياً: مرحلة الحرب الباردة وسياسة تركيا البحرية.......... 180
ثالثاً: مرحلة ما بعد الحرب الباردة وعناصر الاستراتيجية البحرية الجديدة.......... 184
1. حوض البحر الأسود والطرق المائية المتصلة به.......... 185
2. النقطة الحيوية لاستراتيجية أورآسيا: المضايق.......... 188
3. حوض شرق البحر الأبيض المتوسط: إيجه وقبرص.......... 195
4. الخليج العربي وحوض المحيط الهندي.......... 206
5. حوض بحر قزوين.......... 207

الفصل الرابع: المناطق القارّية القريبة: أوروبا، شمال إفريقيا، جنوب آسيا، وسط وشرق آسيا 209
أولاً: السياسيات والمحددات القارية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.......................... 210
ثانياً: سياسات القوى الإقليمية والقوى العالمية في المناطق البرية القريبة 215
ثالثاً: العناصر التركية الأساسية في الأقاليم القارية القريبة 220
1. تركيا والتحول في مفهوم "أوروبا" 225
2. العمق الآسيوي.. 228
3. الانفتاح على إفريقيا.. 232
4. مناطق التأثّر المتبادل بين القارات: الأطلسي، السهوب، شمال إفريقيا، غرب آسيا 234

الجزء الثالث

مجالات التطبيق: الوسائل الاستراتيجية والسياسات الإقليمية

الفصل الأول: الروابط الاستراتيجية لتركيا وأدوات سياستها الخارجية 247
أولاً: تركيا والمحور الأطلسي في إطار المهمة الجديدة لحلف شمال الأطلسي............. 252
1. الاستراتيجية الأميركية وحلف شمال الأطلسي................................. 253
2. البحث عن مهمة جديدة لحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء فترة الحرب الباردة 257
3. عملية كوسوفو وتحديد المهمات العالمية لحلف شمال الأطلسي 259
4. تركيا والمهمة الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي 261
ثانياً: منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE).. 271
ثالثاً: منظمة المؤتمر الإسلامي: خط التأثير الجيوسياسي والجيوثقافي بين إفريقيا وآسيا... 278
1. العالم الإسلامي في القرن العشرين: تغير السياسات والمفاهيم 278
2. العالم الإسلامي ما بعد مرحلة الحرب الباردة وفي القرن الحادي والعشرين........ 281
3. تركيا والعالم الإسلامي 289
4. مستقبل منظمة المؤتمر الإسلامي وإعادة هيكلتها 297
رابعاً: منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) والعمق الآسيوي 301
خامساً: منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود KEİK: مناطق السهوب والبحر الأسود.. 308
سادساً: مجموعة الدول النامية الثمانية (D-8) والارتباطات الآسيوية – الإفريقية 314
سابعاً: الاقتصاد السياسي العالمي، ومجموعة الدول العشرين (G-20)...................... 316

الفصل الثاني: البلقان والتحول الاستراتيجي........................ 325
أولاً: البلقان والتناقضات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة 326
ثانياً: التوازنات الداخلية في فترة ما بعد الحرب الباردة........................ 334
ثالثاً: أزمة البوسنة واتفاقية دايتون........................ 336
رابعاً: تدخل حلف شمال الأطلسي ومستقبل كوسوفو 341
خامساً: أسس السياسة التركية في البلقان........................ 347
1. البلقان وقضية الميراث التاريخي........................ 350
2. الارتباطات ما بين المناطق المختلفة........................ 352
3. التوازنات الداخلية في المنطقة........................ 352
4. السياسات التي تسعى لاحتواء المنطقة 354
5. الأدوات الاستراتيجية العالمية المتعلقة بسياسة البلقان........................ 355

الفصل الثالث: الشرق الأوسط: مفتاح التوازنات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية 357
أولاً: العوامل المؤثرة على الوضع الدولي للشرق الأوسط........................ 357
1. العامل الجغرافي والجيوسياسي 358
2. العامل التاريخي والجيوثقافي........................ 361
3. العامل الجيواقتصادي........................ 366
ثانياً: القوى العالمية والشرق الأوسط........................ 373
1. المقاييس الأساسية للاستراتيجية الأميركية والشرق الأوسط........................ 376
2. القوى الأوروبية والشرق الأوسط........................ 383
3. القوى الآسيوية والشرق الأوسط........................ 387
ثالثاً: الشرق الأوسط وقضية التوازنات الداخلية 389
1. جيوسياسية المنطقة وآلية المثلث الاستراتيجي........................ 389
2. التوازن الداخلي للعالم العربي: أزمة القومية العربية ومسألة الشرعية السياسية........................ 396
3. الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة والشرق الأوسط 406
4. التوازنات الإقليمية وعملية السلام في الشرق الأوسط 424
رابعاً: تركيا والديناميات الأساسية لسياسة الشرق الأوسط........................ 430
1. السياسة التركية في شمال الشرق الأوسط في إطار العامل الدولي 430
2. التغير في جيوسياسية الشرق الأوسط وسياسة تركيا في شمال الشرق الأوسط (شرق المتوسط - بلاد الرافدين): تركيا - سوريا - العراق........................ 432

3. السياسة التركية في الشرق الأوسط في إطار العلاقات التركية – العربية 441
4 – الأبعاد الدولية والإقليمية للعلاقات التركية – الإسرائيلية 453
5. العلاقات التركية – الإيرانية من العمق التاريخي إلى التأثر الجيوسياسي............ 462
6. "المسألة الكردية" بين التوازنات الدولية والإقليمية: (شمال العراق وتركيا)......... 473

الفصل الرابع: سياسة آسيا الوسطى في ظل توازن القوى الأوروآسيوية............................ 491
أولاً: العوامل المؤثرة على الوضع الدولي لآسيا الوسطى 492
1. العامل الجغرافي والجيوسياسي 492
2. العامل التاريخي والجيوثقافي.. 494
3. العامل الديموغرافي والجيواقتصادي.. 498
ثانياً: مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي والتحولات في آسيا الوسطى........................ 501
ثالثاً: آسيا الوسطى وتوازن القوى الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة................ 504
1. القوى الدولية وآسيا الوسطى 505
2. التوازنات الآسيوية الداخلية والقوى الإقليمية وآسيا الوسطى 515
3. التوازنات الإقليمية.. 519
رابعاً: السياسة الخارجية التركية واستراتيجية آسيا الوسطى................................ 523
1. السياسة التركية في آسيا الوسطى من الخطاب إلى الاستراتيجية 523
2. الأولويات الاستراتيجية لتركيا تجاه آسيا الوسطى 528

الفصل الخامس: الاتحاد الأوروبي: تحليل لعلاقة متعددة الأبعاد والمستويات.............................. 537
أولاً: مستوى العلاقات الدبلوماسية/السياسية.. 539
ثانياً: مستوى التحليل الاقتصادي/الاجتماعي 545
ثالثاً: مستوى التحليل القانوني 550
رابعاً: مستوى التحليل الاستراتيجي 553
1. البعد العالمي.. 555
2. البعد القاري.. 557
3. البعد الإقليمي.. 559
4. نموذج تحليل استراتيجي ثنائي: العمق التاريخي والعلاقات التركية – الألمانية
في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.. 564
خامساً: مستوى التحول الحضاري/الثقافي 570
1. الخلفية التاريخية للاتحاد الأوروبي بوصفه رد فعل تقليدي – جديد.................. 570

2. الخلفية التاريخية لوجهي المجابهة والتكامل في علاقات الاتحاد الأوروبي مع تركيا.... 573
3. التأثر المتبادل بين الحضارات وعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي................576
سادساً: علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي بين شقي رحى الانعكاسات التاريخية..........584

خاتمة 589
ملحق: ما بعد "العمق الاستراتيجي" تركيا دولة مركز 605

مقدمة الطبعة العربية

يسعدني أن أقدم للقارئ العربـــي الترجمة العربية لكتاب "العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،" الذي صدرت طبعته الأولى باللغة التركية عام 2001. وتصدر نسخة الكتاب العربية هذه بعد جهود حثيثة استمرت لأكثر من عامين؛ وتعتبر الترجمة الأولى والوحيدة للكتاب، الذي لم يترجم بعد لأية لغة أخرى.

منذ صدور هذا الكتاب في طبعته التركية، وقعت متغيرات جذرية في السياسة الخارجية التركية، التي ما تزال تشهد عملية تغيير مستمرة إلى يومنا هذا. فمع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، اجتهدت الحكومة التركية لإعادة تعريف مبادئ السياسة الخارجية، وإعطاء هذه السياسة أبعاداً جديدة. ومن الجدير بالذكر أن التعريفات الجديدة للسياسة الخارجية التركية لم تبق حبيسة أطرها النظرية، بل وجدت فرصتها للتطبيق والتفعيل، وأحرزت نجاحات باهرة وملموسة. ولعل أبرز الأمثلة على هذه النجاحات هو التحول الذي طرأ على علاقات تركيا بالدول العربية، التي باتت ترتكز إلى أرضية تضامنية ذات محور تعاوني، بعد أن كانت تخيم عليها أجواء الخلافات والنـــزاعات قبل ثماني سنوات فقط.

وترغب تركيا في تحويل هذا التضامن والتعاون في الشرق الأوسط إلى واقع راسخ ومؤثر على المدى البعيد؛ كما تسعى إلي تبني مقاربة متعددة الأبعاد، حيوية ومستديمة، تجاه كل الأقاليم الجغرافية المرتبطة بها. وتنظر تركيا إلى هذا التفاعل متعدد الأطراف على أنه لوحة فسيفسائية متناسقة الأجزاء ومتكاملة. وقد وجدت هذه الحيوية التركية قبولاً وتقديراً واسعاً من الدول الأوروبية الحليفة؛ ومن الأدلة على ذلك تشجيع هذه الدول الوساطة التركية في أكثر من مناسبة لحل أزمات المنطقة. وعلى الشاكلة ذاتها، تتبوأ تركيا، وعلى نحو غير مسبوق، موقعاً مركزياً على مسرح الحراك الدبلوماسي في منطقة الشرق الأوسط؛ بينما تدفع القوة الناعمة والمصداقية التي تتمتع بهما تركيا دول المنطقة للعمل بشكل مشترك على حل المشكلات الإقليمية؛ وهو ما يساهم في تحقيق نتائج إيجابية على صعيدي السياسة الداخلية والخارجية.

ومن جهة أخرى، تؤكد السياسة الخارجية التركية دائماً على ضرورة وحتمية الحوار السياسي. وقد استطاعت الدبلوماسية التركية بالفعل تغيير مناخ العلاقات الدولية في مناطق مختلفة، مثل الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان، وذلك عبر النجاح في جمع اللاعبين الإقليميين على مائدة واحدة، بعد أن كان اجتماعهم صعب المنال.

ترى تركيا أن مصيراً مشتركاً يجمعها بالدول العربية؛ ولذا، فإنها تعمل بكل ما أوتيت من جهد وتأثير على حل مشكلات المنطقة باعتبارها مشكلاتها الخاصة. وتثمن تركيا دور الدول الفاعلة في المنطقة وقدرتها على تقديم إسهامات جادة في المبادرات التي تتعهدها، وتأمل أن تتعاون دول المنطقة على حل مشكلاتها بجهد مشترك وكأفراد في أسرة واحدة. ومن المتوقع أن يتمخض المستقبل القريب عن نتائج إيجابية لهذا التعاون، ستظهر آثاره على صعيدي أمن المنطقة والمجتمع الدولي.

أضفنا لهذا الكتاب فصلاً لم يكن موجوداً في الطبعة التركية، يتناول أهم التطورات التي جرت منذ نشر الكتاب في 2001 وحتى الوقت الحالي. ويتعلق هذا الفصل على وجه الخصوص بقراءة توجهات السياسة الخارجية التركية خلال السنوات القليلة الماضية، ومكانة ووضعية تركيا الحالية في السياسة الإقليمية والعالمية. ونتمنى أن تسهم الطبعة العربية في تقديم قراءة شاملة ودقيقة للعمق التاريخي والجغرافي الذي يرتكز إليه موقع تركيا الدولي وسياستها الخارجية، وفي دعم وترسيخ علاقات تركيا مع الدول العربية، وفي استشراف المستقبل المشرق لهذه المنطقة من العالم.

وأود بهذه المناسبة أن أعرب عن امتناني لمترجمي هذا الكتاب، د. محمد ثلجي ود. طارق عبد الجليل على ما بذلاه من جهد في إخراج هذه الترجمة العلمية الدقيقة؛ وإلى د. برهان كورأوغلو على عمله في مراجعة الترجمة ومقارنتها بالنص الأصلي لتخرج في أفضل صورة ممكنة؛ وإلى د. بولند آراس على دوره في الإعداد وتنسيق الجهود المختلفة لإتمام عملية الترجمة. كما أقدم الشكر الجزيل إلى د. بشير نافع الذي قرأ الترجمة قراءة متأنية وقام بتحريرها. ولا يفوتني كذلك أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ وضاح خنفر، المدير العام لقناة الجزيرة، الذي أولى عناية خاصة بترجمة الكتاب إلى العربية؛ وإلى جميع منتسبي مركز الجزيرة للدراسات لمساهمتهم في إتمام طباعة هذا الكتاب ونشره.

أ.د. أحمد داود أوغلو

وزير خارجية تركيا

أنقره، يوليو/تموز 2010

تقديم

إن عملية تحديد الوضع الاستراتيجي لتركيا بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، وتقييمه من جديد، تعتبر أصعب من غيرها، لارتباطها بفهم طبيعة بناء هذه الدولة الديناميكي والمتغير إلى حد كبير، الدولة التي تعيش داخل محيط ديناميكي. متبدل بشكل كبير كذلك. تعيد هذه الدولة بناء نفسها من جديد، ومن الممكن أنها تعيش أهم تحولاتها التاريخية، من جهة، وتتشكل ضمن محيط دولي ربما يشهد أهم تحولاته التاريخية، من جهة أخرى. وما سيتم تناوله في هذا الكتاب من مواضيع يتعلق بوصف عملية التطور الديناميكي لهذه الدولة، وما سيتم بيانه في التمهيد لهذا الكتاب من مفاهيم: الوصف (Description) والتوضيح (Explanation) والفهم (Understanding) والتفسير (Interpretation) والتوجيه (Direction)، يشكل كل منها على انفراد، أو بشكل متكامل، عملية تفكير دقيق وعميق. وبالرغم من الصعوبات المنهجية الحادة، يمكن القول إن هذه الصعوبات تحمل في طياتها تحليلاً استراتيجياً يختلف عن غيره من التحليلات بوصفه تحليلاً منسجماً من الناحية المنطقية، ومستوعباً لعاملي الزمان والمكان، وصالحا للتعميم في جميع الأوضاع الدولية.

إن الحالة التي تتميز ببناء داخلي مستقر، وبمحيط ثابت، يمكن تحديد وضعها الاستراتيجي عن طريق عملية تفكير بسيطة. وبما أن تحليلا مثل هذا يعبر عن نتيجة مقترنة بهذا الوضع المستقر، يوفر هذا التحليل فرصة محدودة للتعميم. فمن ناحية التأثير التاريخي في هذا الموضوع، تأخذ فترة التحولات والأزمات المختلفة التي تمر بها الدولة الأهمية الكبرى في صياغة تفسيرات وتحليلات استراتيجية دائمة ومستمرة أبداً. وما تحتاجه الدولة اليوم أكثر من أي شيء آخر، هو مجموعة من أطر التحليل الاستراتيجي التي تقدم لها في المستقبل مجموعة من البدائل لوجهات النظر المختلفة. ويهدف هذا الكتاب الذي بين أيديكم إلى تقديم مساهمة متواضعة في هذا المجال.

تسعى النظريات والتحليلات ووجهات النظر الاستراتيجية بشكل جدي لتجاوز الصعوبات التي تتعرض لها المجتمعات في فترات التحول الحادة، وتعمل على تسريع كل ما من شأنه أن يؤدي إلى ظهور المجتمعات في المسرح التاريخي من جديد، والمحافظة على وجودها فيه، واستعدادها لأن تتحول إلى قوة مؤثرة. فعلى سبيل المثال عندما بدأت قوة ألمانيا الحديثة في الظهور، توضحت الملامح الأساسية للاستراتيجية الألمانية في الفترة التي شهدت أزمة مخاض الاتحاد الألماني؛ أما الرؤية الاستراتيجية الإنجليزية المستقرة والمتماسكة، فقد زرعت بذورها بعد الحرب البريطانية الداخلية، ووصلت ذروة نضجها في فترة الانتشار الإمبريالي؛ ومن جهة تشكلت الرؤية الاستراتيجية الروسية بجميع مقاييسها في القرن التاسع عشر، في ظل تأرجح توازنات القوى المتعددة آنذاك. إضافة إلى هذا كله، لم يكن من قبيل المصادفة أن التراكم الاستراتيجي الذي أخرج القرن الأميركي، قد تبلور في فترات الغموض بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية.

إن التحليل الاستراتيجي الذي يتناول المجتمع كوحدة مستقلة وهو يمر بفترة تطور ديناميكي يمكن تشبيهه بحال الشخص الذي وضع نفسه في مجرى نهر سريع الجريان والاندفاع، وهو يراقب حجم هذا النهر، وسرعته واتجاه تدفقه، وعلاقته بغيره من الأنهر. وبطبيعة الحال، إذا ما تخيلت ذاتك داخل هذا النهر، فستجد نفسك وأنت تراقبه من الداخل، تنساق مع تياره من جهة، وتقع على عاتقك، من جهة أخرى، مسؤولية فهم خصائص تدفقه، وتكوين أطر عامة عن هذا النهر بناء على هذه الخصائص، فيما تتعلق بالوصف والتوضيح والتفسير والتوجيه. لكنّك إن بقيت خارج هذا النهر، فستكون حالك حال المراقب البعيد عن وجدانه المفترق عن روحه المستكنة من ذراته المتدفقة مع تياره. وإذا ما أسلمت نفسك لتيار النهر ليسوقها كيفما شاء، فلن يمكنك في هذه الحالة إدراك حقيقة ما حولك، ولا يمكنك تقديم أي تقييم تاريخي يتعلق بهذه الحقيقة؛ وتوصف هذه الحالة في مناهج العلوم الاجتماعية بالباحث "الذي يعيش داخل أنبوب اختباره".

وهكذا، فإن الاغتراب عن روح ومصير هذا النهر سيساهم في غياب المسؤولية الأخلاقية؛ أما الاستسلام لتيار النهر فسيعمل على تضييق مساحة المسؤولية العلمية. ولذلك، فإن الباحث الذي لا يستطيع أن يوفق بين المسؤولية

الأخلاقية والمسؤولية العلمية هذه - سواء كان مفكراً أو أكاديمياً - يصعب عليه أن يحقق لشخصيته التماسك والانسجام، ويصعب عليه أن يحقق الانتماء الاجتماعي والثقافي، وأن يكون له دور مؤثر في تكوين الواقع العالمي. وإن أي عالم أو مفكر لا بد وأن يمتلك حساً يتحقق به انتماؤه إلى الزمان والمكان، أو إلى التاريخ والجغرافيا، مثله مثل أي إنسان، بل يجب أن يكون الحسُّ هذا أقوى عنده من الآخرين؛ فهو الذي يحفزه لأن يقترب أكثر من مجرى هذا النهر وغيره من الأنهر.

إن الحس الإنساني بالانتماء إلى القضايا الكونية والاهتمام بها، يستوجب الوعي العميق بهذا الوجود، وكذلك فإن الشعور بالانتماء إلى نشاط حضاري فاعل في زمان معين، يستوجب وعياً تاريخياً عميقاً، وكما أن الأحاسيس التي يعكسها التفكير بمكان ما والانتماء إليه تستوجب إيجاد وعي استراتيجي وتستوجب كذلك تعميق هذا الوعي في الوقت نفسه. كذلك إن الارتقاء من درجة النموذج المصغر (micro) للوعي على المستوى الشخصي، إلى درجة النموذج الأكبر (macro) للوعي على المستوى الاجتماعي والحضاري إلى التاريخي بل بشكل كلي، هو في حقيقته بحث عن الكمال، وهذا ما تحققه كل بيئة ثقافية عن طريق تحديدها الذاتي لمعاني الحقيقة عندها.

نسعى في هذا الكتاب الذي بين أيديكم إلى دراسة العمق الاستراتيجي وفق قراءة لمستويات الوعي المذكورة، متضمنة الموازنة بين المسؤولية الأخلاقية والمسؤولية العلمية. ونخطط في المرحلة القادمة، أن نقدم لقرائنا الذين يسيرون معنا في مجرى النهر نفسه، بشكل متسلسل، الأجزاء التي تتعلق بتصورنا للعمق التاريخي والوعي الوجودي في مسيرة الوصول إلى الكمال المنشود. ومع أن مسؤولية مواطن الضعف المحتملة في هذا الكتاب تقع على عاتق المؤلف وحده، إلا أن ما يحمله هذا الكتاب من أطروحات وقيم - إن كانت موجودة - هي نتاج مناخ ثقافي مشترك، يعكس مسيرة جيل كامل يسير في مجرى نهر واحد. ولذلك، فإن صاحب الكتاب مدين بالشكر والوفاء، قبل كل شيء، لأساتذته الذين يحافظون على الاستمرار التاريخي لهذا المناخ الثقافي، ولعائلته، ولأصدقائه الذين يشاركونه هذا المناخ في كل جوانبه.

ونأمل من هذا الكتاب أن يشكل جسراً استراتيجياً، من جهة استيعابه لعامل الزمان، من الماضي إلى المستقبل، ومن جهة استيعابه لعامل المكان، من المركز نحو المحيط.

تمهيد

تأخذ الأبحاث الاجتماعية بما فيها الأبحاث في مجال العلاقات الدولية خمسة أبعاد رئيسية هي: الوصف (Description)، والتوضيح (Explanation)، والفهم (Understanding)، والتفسير (Interpretation)، والتوجيه (Direction). ويعتمد بُعد "الوصف" على رسم صورة لموضوع البحث حسب الشكل الذي شوهد عليه، أما الهدف الأساسي لبُعد "التوضيح" فهو استخراج الديناميكيات التي تبدو من خلال عملية مُعاشة، أو ظاهرة ملاحظة في إطار العلاقات السببية للحدث (السبب – النتيجة). ويتطلب الربط بين بعدي "الوصف" و"التوضيح" إيجاد مجموعة من المفاهيم المنسجمة بعضها مع بعض. إن من الممكن القيام بوصف حدث ما على المستوى البسيط من خلال كلمات يتم استخدامها في اللغة المحكية، لكن الانتقال من مستوى "الوصف" إلى مستوى "التوضيح" لا بد أن يرتبط بتطوير إطار مفاهيمي جديد. فالفرق الأساسي بين عمليتي "الوصف" و"التوضيح"، وبين أي عملية ملاحظة أخرى من الناحية العلمية، هو استخدام إطار مفاهيمي يتصف بالانسجام والتماسك. وكذلك فإن الشرط الأساسي لكي تنتقل عملية "التوضيح" – التي تعبر عن العلاقات السببية (السبب – النتيجة) – إلى المرحلة التالية، أو لكي ترتبط بالظواهر الأخرى، هو تكوين مجموعة من المفاهيم التي يمكن استخدامها كأدوات عامة ومتداولة عند الجميع لدراسة هذه المراحل والظواهر.

أما "الفهم" الذي يعطي عمقاً لبعد "التوضيح"، فإنه يستلزم استيعاب الظواهر في إطار عملية منطقية. فعملية "التوضيح" هي محاولة لإيجاد العلاقة السببية بين الظواهر محل البحث؛ ويستهدف "الفهم" محاولة الوصول إلى حقيقة الظاهرة من خلال التصورات الذهنية عنها، ويتطلب هذا عملية تجريد ذهني منسجمة ومنظمة. والشرط الذي لا بد من توفره لعملية التجريد الذهني هذه، هو إمكانية الانتقال من الظاهرة إلى العملية الذهنية، ومن العملية الذهنية إلى الظاهرة. ويكتسب بُعد

"الفهم" القوة من خلال العملية التجريدية التي تكفل عملية الانتقال المتبادل المذكورة بشكل سليم.

فإذا أردنا إجراء مقارنة في هذا الموضوع، فربما يمكن تشبيهه بعملية توضيح لما يظهر من منطق الهندسة المستوية. فضمن علاقات منطقية بسيطة يمكن الحصول على عناصر صحيحة من الظواهر الموجودة. لكن هذا لا يكون كافياً للنفاذ إلى حقيقة الظواهر وخلفياتها. ولا يبدأ "الفهم" بالنفاذ إلى حقيقة الظاهرة، بدون رؤية الأشياء من منظورها (Perspective) الصحيح. ويعتبر هذا عملاً ذهنياً بمقاييس "الهندسة الفضائية"، مقارنة مع مقاييس الهندسة المستوية (الأرضية).

يعبر بُعد "الفهم" عن رؤية متعمقة للموضوع محل البحث. أما "التفسير" فيعني امتلاك موقف يكسب هذه الرؤية اتجاهاً معيناً. وكما أن رسم كل واحدة من الظواهر منفردة، أو إمكانية توضيحها في بُعد متقدم، لا يعني تحقيق "فهمها"، فإن فهم كل ظاهرة على حدة لا يعني بالضرورة إمكانية "تفسيرها" بشكل متكامل؛ لأن "التفسير" يتطلب موقفاً أصيلاً، وإطاراً نظرياً جوهرياً ومبتكراً. وهذا لا يعني في حد ذاته مجرد النفاذ إلى حقيقة الظاهرة فحسب، بل يتطلب الشعور بالظاهرة، واستيعاب التطورات المتعلقة بها، ووضع كل عنصر من عناصرها في مكانه في شكل متكامل. ويتحتم على كل محاولة "للتفسير" أن ترتكز على إطار نظري منسجم ومتماسك من الداخل. وتعتبر عملية الانتقال من الملاحظة إلى وضع المفاهيم، ومن عملية وضع المفاهيم إلى الفهم التجريدي، ومن التجريد إلى النظرية، المفاتيح المنهجية للانتقال من "الوصف" إلى "التوضيح"، ومن "التوضيح" إلى "الفهم"، ومن الفهم" إلى "التفسير".

أما "التوجيه" فهو إمكانية استخراج النتائج من إطار "التفسير"، والتأثير في الظواهر والعمليات بناء على هذه النتائج. ولا بد لمحاولة "التأثير" هذه أن تحفز ساحة المسؤولية السياسية والاجتماعية، والتي تفعل بدورها البعد الأخلاقي للجهود العلمية المبذولة في هذا المجال. وفي الوقت الذي تبقى فيه الأبعاد الأربعة المذكورة على أرضية ذهنية، يشكل البعد الخامس (التوجيه) جسراً بين العمليات الذهنية وبين عملية التطبيق. ويعتبر هذا الوضع متداولاً إلى حد كبير في مجال العلاقات الدولية على وجه الخصوص. كما تشكل الأبعاد الأربعة الأولى مراحل ذهنية،

للوصول إلى البعد الأخير "التوجيه"، عند كثير من المحللين الاستراتيجيين الذين أحدثوا تأثيراً في التوجهات الاستراتيجية لبلادهم. فيلاحظ أن أغلب المنظّرين الذين أحدثوا تأثيراً مرحلياً مثل ماكيندر (Mackinder) وماهان (Mahan) وسبكمان (Spykmann) وبول كينيدي (Paul Kennedy) وهنتينغتون (Huntington)، قد انطلقوا من أرضيات افتراضية وتفسيرية، في خطوات متسلسلة، من "الوصف" إلى "التوضيح"، ومن "التوضيح" إلى "الفهم"، ومن "الفهم" إلى "التفسير"، واستنبطوا أفكاراً "توجيهية" اعتماداً على كل هذه الأرضيات المذكورة. وعلى قدر ما تمتلك الأبعاد الأربعة المذكورة أرضية منسجمة من الناحية المنطقية، فإن لها صفة العموم من الناحية التاريخية، على قدر ما يستطيع البعد الأخير أن يحدث تأثيرات تتصف بالديمومة.

وكلما انتقلنا من مستوى "الوصف" إلى مستوى "التوجيه" تبدأ المقاييس الذهنية أكثر تحفزاً. فعند الالتزام بمنهجية "الوصف" يمكن أن يتحقق أعلى مستوى من مستويات الموضوعية؛ ومن السهل أن تبقى موضوعية "الوصف" في عملية "التوضيح"، لكن الانطباعات والرموز سرعان ما تقتحم العملية في بُعد "الفهم". أما بُعد "التفسير" فتظهر فيه شخصية من يقوم بالبحث أكثر من تناوله لموضوع البحث نفسه؛ وهي التي تعزز علاقة الارتباط بين عالم المفاهيم لدى من يقوم بعملية البحث - وبالمحصلة مقاييسه الذهنية - وبين الإطار النظري الذي طوره لتشكيل أرضية "التفسير".

وأما في عملية "التوجيه" فينحو الباحث إلى أن يحلل الظواهر ويصبغها بصبغة مجتمعه أو دولته أو حضارته التي ينتمي إليها. فنرى أن هانتينغتون، الذي بدأ مسار حياته كعالم اجتماع قد قدم مثالاً نموذجياً على ذلك من خلال ربطه بين الإطار النظري الذي وضعه وبين منظار الاستراتيجية الأميركية في دراسته "صراع الحضارات". ومن خلال التصنيفات التي طرحها هانتينغتون في دراسته السابقة تحت عنوان "الغرب والبقية" (West/Rest) نرى أنه قد وضع إطاراً "تفسيرياً" كمقياس ذهني، وبين في نهاية دراسته بشكل مباشر توصياته الاستراتيجية للمسؤولين الأميركيين في إطار عملية "التوجيه".

تشكّل العلاقة بين موضوعية "الوصف" التوضيحي، وبين ذاتية "التفسير" الموجّه، إحدى أهم نقاط ضعف التحليلات الاستراتيجية. وفي الوقت نفسه، تبقى الأعمال التي

لا تستطيع تجاوز مشكلة الموضوعية - الذاتية (Subjectivity-Objectivity) في مستوى "الوصف"، وتفقد قدرتها على التعميم، وتفقد كذلك قدرتها على إثبات موضوعيتها في مستوى "التوجيه".

والأصل أنه يجب النظر إلى هذه العملية بشكل متكامل، حيث لا يمكن أن يتحقق "التوضيح" دون "الوصف"، ولا يمكن أن يتحقق "الفهم" دون "التوضيح"، ولا يمكن أن يتحقق "التفسير" دون "الفهم"، ولا يمكن كذلك أن يتحقق "التوجيه" دون التفسير". وإذا أردنا أن نعبر عن هذا بمنطق معكوس، نقول إنه لا يمكن أن تتحقق عملية "التوجيه" دون امتلاك موقف ما، ولا يمكن تكوين إطار تفسيري دون امتلاك اتجاه معين، ولا يمكن النفاذ إلى الظواهر وفهمها، ولا يمكن كذلك توضيح تلك الظواهر المرئية من خلال أبعادها غير المرئية، بدون وجود إطار تفسيري. ولذلك نجد أن كل تحليل متين ودائم لا بد أن يحتوي في داخله جميع هذه المكونات. وما نقصده من كلمة "العمق" في عنوان الكتاب من الناحية المنهجية، هو تبنّي أسلوب يفسر عمق الظواهر والعمق الجيوسياسي والاستراتيجي؛ وبناء على هذا العمق المنهجي، يحقق هذا الأسلوب التكامل الداخلي المطلوب.

لذلك، فإن الشرط الأساسي لإمكانية القيام بتحليل استراتيجي يتصف بالعمق، هو عدم البقاء تحت تأثير المشاهد الخادعة للصور الساكنة التي تستند إلى تصورات مرحلية للظواهر. وعند جعل ألوان وخطوط ومنظور هذه الصور ثابتة بشكل مطلق، تظهر هنا عوائق في عملية الفهم، من الصعب تجاوزها أثناء عملية الانتقال من الوصف إلى التحليل، ومن التوضيح إلى الفهم، ومن الفهم إلى التفسير؛ وإذا ما تم التعامل مع هذه الصور في شكل مستقل بعضها عن بعض، يتحوّل الوصف في هذه الحالة إلى وصف سطحي بلا فائدة، يهمل جانب البعد الزمني والتحليل الاستراتيجي.

من أجل التخلص من الضعف المنهجي في هذا المجال لا بد من ترك بساطة "الوصف" أحادي البعد، وتبني عملية تحليل متعددة الأبعاد. وتمثل أهمية هذه العملية بالنسبة للتحليل الاستراتيجي الأهمية نفسها التي يحتلها قانون الحركة بالنسبة لعلوم الفيزياء. فلا يمكن أن يتصور في الفيزياء وجود عالم ساكن عديم الحركة، لا يمكن لصيغ القوى الفيزيائية أن تكتسب أية فعالية تذكر. كما أن من المستحيل لأي

تحليل استراتيجي ملاحظة وتفسير الانــزلاقات الاستراتيجية الواقعة، في حال ما أهمل عملية الجريان التاريخي وتطوره.

فعلى سبيل المثال، كان ينظر إلى الاتحاد السوفياتي، في جميع الصور الساكنة، التي تُظهر توزّع القوة في عقود الخمسينات والستينات والسبعينات، على أنه أحد المراكز الأساسية لنظام القطبين. واستمرت الصور الاستراتيجية المنفردة والمتتالية تعكس الرؤية نفسها في بداية الثمانينات، عندما تم احتلال أفغانستان، وفي منتصف عقد الثمانينات، عندما طرحت سيناريوهات حرب النجوم. وفي مقابل ذلك، فإن الصور الاقتصادية – السياسية الاستراتيجية، التي برزت في بداية عقد التسعينات، وضعت الاتحاد السوفياتي ووريثته روسيا في الصفوف الدنيا لهرم القوة. لذلك، فإنه حتى ولو تم أخذ التصورات الساكنة، وكان بينها فواصل زمنية قصيرة، فلن تستطيع إبراز ديناميكية عملية التغير. كما لا يمكن القيام بتحليل استراتيجي، حتى لو تم تكوين عدة صور تعكس المتغيرات اليومية، دون تقديم إطار منطقي يربط تلك الصور بعضها ببعض.

وبالرغم من أهمية تحليل الظواهر الاجتماعية من خلال تقسيمها إلى أجزاء، واستخراج الجوانب التي تنعكس على العلاقات الدولية، فإنه لا يعتبر هذا التقسيم كافياً لتطوير نظريات أصيلة في موضوع العلاقات الدولية. فمن الضروري إذا أن تتم عملية تحليل الأجزاء الاستراتيجية بشكل متكامل ومنظم، وأن يتم الرجوع إلى هذه الأجزاء التي تحمل معان في طياتها انطلاقاً من هذه النظرة التكاملية. إن وجهات النظر التي تبدأ بالانسلاخ عن الكل المتناسق في حالة النــزول إلى الأجزاء الصغيرة من مواضيع البحث، أو بشكل معاكس، تلك التي تهمل الأجزاء الصغيرة الحقيقية كلما تم الاتجاه نحو الكل المتناسق، من الصعب عليها القيام ببناء علاقة سليمة بين النظرية والظاهرة.

إن التحليل المعمق والقادر على تحقيق التكامل والتناسق في موضوع العلاقات الدولية، يستوجب وجود نظرية مبنية على فروع المعرفة المختلفة. وتظهر هذه الأهمية نتيجة للخصائص التي لا يمكن حصرها لموضوع العلاقات الدولية، والتي يتم النظر إليها على الأغلب كساحة سياسية ودبلوماسية. والصحيح أن الصورة السياسية والدبلوماسية التي تبدو من ظاهرة ما في مجال العلاقات الدولية، تشبه

الجزء البارز فوق سطح الماء من الجبل الجليدي. فكما أنه من الصعب الوصول إلى أحكام صحيحة حول الجبل الجليدي من خلال الجزء البارز منه فوق سطح الماء، كذلك من الصعب الوصول إلى نتائج صحيحة للظواهر في مجال العلاقات الدولية من خلال جوانبها الظاهرة فقط.

على سبيل المثال، يعكس البُعد الدبلوماسي - السياسي لعملية السلام في الشرق الأوسط، والتطورات التي تحدث في هذا البعد، الجانب الذي يتم إدراكه وملاحظة نتائجه المباشرة في مجال العلاقات الدولية. لكن استيعاب وفهم مسألة الشرق الأوسط بشكل متكامل، يتطلب بنية تحتية متجذرة، تستطيع أن تستوعب الجبل الجليدي هذا بشكل معمّق. إن محاولة القيام بتحليل استراتيجي دون الأخذ بعين الاعتبار بشكل أساسي الأجزاء الأكثر قرباً من سطح الجبل الجليدي، والمتمثلة في الاقتصاد السياسي الذي يتمركز في أساسه على عامل النفط، والبنية الجيوسياسية التي تفعّل عملية التأثر المتبادل بين القارات، وبعد ذلك العناصر الثقافية القادمة من عمق التاريخ، دون فهم تأثير تلك العناصر على البنية الاجتماعية والنفسية لمجتمعات الشرق الأوسط، سنصل إلى حكم سطحي على هذه الظاهرة. إن محاولة إبداء وجهات نظر حول مسألة الشرق الأوسط دون فهم لعالم الرموز المتعلق بالقدس بالنسبة لأي مسلم أو يهودي، ودون ملاحظة العناصر التاريخية والنفسية، التي تنسج عالم الرموز هذا، ودون فهم لديناميكية الدوافع الاجتماعية التي توجّه كلا المجتمعين، يمكن تشبيهها بمحاولة حساب الحجم الكلي للجبل الجليدي من خلال حساب حجم الجزء الظاهر منه فقط. ولذا، فمن أجل فهم واستيعاب الأسباب الجذرية الخفية الموجودة في خلفية الظاهرة المشاهدة، لا بد من تبني نظرية تستطيع تركيب التراكمات، التي تبدو كأنها منفصلة بعضها عن بعض، كتاريخ الأديان والتاريخ السياسي والاقتصاد السياسي وعلم اجتماع السياسة وعلم النفس الديني. وفي حال ما إذا حصل خلاف ذلك، فلا يمكن العبور من الصور الساكنة ذات البُعد الواحد إلى عملية التفسير ذات الأبعاد المتعددة.

إن تفسير عملية ما يتطلب عمقاً تاريخياً يستوعب عامل الزمان، وعمقاً جغرافياً يستوعب عامل المكان. يحقق العمق التاريخي دخولنا إلى روح الأحداث، ويحقق العمق الجغرافي دخولنا إلى المجال المادي الذي تجسدت فيه هذه الروح. إن

محاولة تحديد الوضع الدولي للمجتمعات التي لا يمكن حصر تأثيرها بالمساحة الجغرافية التي تقع عليها بسبب اعتبارات تاريخية أو بسبب عوامل تأثير فعلية، لا بد أن تضع في مركز نظرها التحليلية المتناسقة العمق الثنائي المذكور (الجغرافي – التاريخي). لذا، فإن التحليل الذي يفتقر إلى عمق تاريخي، سينتج ظواهر منفصلة يصعب ربطها ببعضها البعض؛ كما أن التحليل الذي يفتقر إلى العمق الجغرافي، سينتج عنه عموميات سطحية لا تستطيع ربط الجزء مع الكل، ومن خلال الوحدات الجزئية المتقطعة لا يمكن الوصول إلى تكامل متناسق.

إن أي عمل علمي يهدف إلى دراسة وضع تركيا في الساحة الدولية، يتوجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار هذه الضرورات المنهجية. وإذا كان أخذ هذه الضرورات بعين الاعتبار عند تناول أي دولة من الدول مهما، فإنه يكتسب أهمية إضافية عندما تكون تركيا موضوع الدراسة. مثلاً، إذا نظرنا من خلال الأبعاد المذكورة، فإن الوصف الذي يتناول تركيا على أنها "دولة قومية حديثة ظهرت على المسرح التاريخي في القرن العشرين" يحتوي عناصر وصف صحيحة. لكن، من أجل تشكيل أرضية لإطار توضيحي لهذا الوصف المذكور يجب الإجابة عن التساؤل التالي: "لماذا وجدت تركيا نفسها أمام مشاكل شاملة في علاقاتها الدولية أكثر من أي دولة قومية حديثة أخرى ظهرت على الساحة التاريخية في القرن العشرين؟". ومن هنا، فإن من الصعب الوصول إلى نتائج توضيحية تتعلق بوضع تركيا في الساحة الدولية، وتأثير هذا الوضع على ساحات الأزمات، كل منها على حدة، دون تقديم أوصاف مناسبة عن تركيا، تميزها عن دول أخرى من العالم، مثل رومانيا والفلبين والبرازيل والمغرب، مثلا.

ومن الواضح أنه من الممكن إضافة أبعاد جديدة للتعريف المذكور آنفاً. فعند وصفنا تركيا على أنها "دولة قومية حديثة قامت على ميراث الدولة العثمانية، إحدى الإمبراطوريات التاريخية الثماني (بريطانيا وروسيا والنمسا وهنغاريا وفرنسا وألمانيا والصين واليابان) ذات القوميات المتعددة، والتي خضعت لسيطرتها مناطق أورو – آسيوية، نكون قد قدمنا وصفا يحتوي معياراً تاريخياً يميز تركيا عن عدة دول تشبهها، ويشكل في الوقت نفسه أرضية للأطر التوضيحية في هذا المجال. وكذلك، عندما نقول بأن "تركيا هي دولة قومية حديثة، تقع في ساحة التأثير

المتبادل لمجموعة العناصر الجيوسياسية الأساسية الموجودة في القارة "الأساسية للعالم" (Main Continent)، نكون قد قدمنا وصفاً يفتح المجال أمام بعد توضيحي يميز هذه الدولة عن غيرها من الدول. ونلاحظ أن الوصف الأول من الوصفين الأخيرين يجلب معه مفاهيم جيوثقافية وتاريخية؛ أما الوصف الثاني فيجلب معه مفاهيم جيوسياسية.

تبدأ مثل هذه الأوصاف، من خلال معايير وأدوات المفاهيم التي تحتويها، بتشكيل أرضية لإجابات توضيحية تتعلق بأبعاد الأزمات المختلفة كلاً منها على حدة. وفي حال ما إذا طرح سؤال مفاده "لماذا لم تكن اهتمامات تركيا - ولن تكون - بمعزل عن ساحات الأزمات في البوسنة والقوقاز وآسيا الوسطى؟"، يمكن أن يفتح الطريق أمام جهود لإجابات توضيحية على هذا التساؤل، انطلاقاً من الأوصاف التي تتعلق بتركيا السابقة الذكر. ويمكننا القول بأن الأوصاف التي لا تحتوي عناصر تمييزية وجوهرية، لا يمكنها تقديم الأدوات المنهجية التي تحقق عملية الانتقال إلى البعد التوضيحي.

ومن الجدير بالذكر أنه في حالة الجمع بين وصفين من الأوصاف المتعلقة بالدولة تصبح العملية أكثر من مجرد محاولة التوضيح البسيط، التي تحاول إظهار العلاقة السببية للأحداث بشكل مستقل، وتبدأ بتشكيل إطار فهم شامل، يستوعب العمق الزماني والمكاني، الذي يتعلق بتركيا. إن العملية التي تبدأ بالنفاذ إلى العمقين الزماني والمكاني بشكل سليم، لا بد وأن تفعّل عملية التجريد الذهني في هذا المجال. وإذا أردنا توضيح ذلك بعبارة موجزة نقول: إن عملية الفهم تبدأ من خلال النفاذ إلى العمقين الزماني والمكاني، ومن ثم بناء نوع من الربط بين العمقين المذكورين والتصورات الذهنية.

أما الإطار التفسيري فلا يقتصر على مجرد النفوذ إلى العمقين الزماني والمكاني فحسب، بل يضيف أبعادا تفسيرية جديدة إلى العمقين المذكورين من خلال الإطار النظري الذي يأتي به أيضاً. على سبيل المثال: تعتبر محاولة تحديد الوضع الجوهري لتركيا، من خلال إجراء عملية تقييم للنماذج التاريخية والجغرافية الموجودة، الخطوة الأولى لوضع الإطار النظري لمحاولات "التفسير" هذه. ويمكن بالطبع إضافة أبعاد أخرى من الأوصاف المتعلقة بتركيا؛ وستعمل هذه الأوصاف على تعزيز كل من

عمليات "التوضيح"، و"الفهم"، و"التفسير"، و"التوجيه". فعندما نقول "إن تركيا أول دولة قومية أنشئت كنتيجة لأول نضال ضد الاستعمار"، أو عندما نصف تركيا على أنها "دولة قومية تقع في نقطة الانتقال بين القارات والمناطق"، نكون قد أضفنا أبعاداً لأوصاف أخرى في هذا الموضوع؛ وتعمل هذه الأنواع من الأوصاف المتعددة على إثراء الأبعاد التحليلية التي سيتم القيام بها.

إن طرح مثل هذه الضرورات المنهجية يكون ذا أهمية أكبر، وبشكل أكثر شمولية من أي دولة أخرى، عندما يكون موضوع التحليل هو الدولة التركية، وذلك لامتلاك هذه الدولة جغرافية مركزية تحيط بساحات التفاعل في القارة الأساسية للعالم، إضافة إلى احتوائها على عنصر بشري شهد تأثيرات عوامل الانكسار والتحوّل التاريخي. إن محاولة فهم العمق الجغرافي لتركيا تتطلب القدرة على القيام بتحليل استراتيجي شامل للعلاقات المباشرة مع الدوائر البرية والبحرية، والقدرة على رؤية العلاقات المشتركة بينها.

كما إن القيام بعملية تحليل تاريخي يتمركز على محور وعمق حضاري هو أمر لا بد منه من أجل النفاذ إلى عمق التجربة التاريخية للعنصر البشري الذي تمتلكه تركيا، وجس نبض الخصائص السياسية والاجتماعية والثقافية التي أفرزتها هذه التجربة. لكننا سنقتصر في هذا البحث على دراسة الميزات المتعلقة بالعمق التاريخي، المحصورة ضمن إطار العمق الاستراتيجي القائم على صنع السياسة الخارجية. وسنتناول بشكل أكثر شمولية العمق التاريخي الذي يستند إلى العنصر البشري لتركيا في بحث آخر. وسنحاول في هذه الدراسة تناول الاتجاهات الجيوثقافية والجيوسياسية والجيواقتصادية للعمق الاستراتيجي المذكور بشكل متكامل، وإظهار خصائص هذا العمق، التي يجب بدورها أن تؤثّر على التوجّه الاستراتيجي.

إن محاولة رؤية أبعاد "الوصف" و"التوضيح"، و"الفهم"، و"التفسير"، و"التوجيه"، التي تحاول وضع عمق استراتيجي معياري للدولة بشكل كامل، تتطلب الأخذ بعين الاعتبار الضرورات المنهجية المذكورة. إن هذه الضرورات المتعلقة بالوضع الدولي لتركيا تظهر بشكل بارز في المرحلة الذي تشهد فيها العلاقات الدولية تحولات ديناميكية فاصلة، كان من الصعب رؤيتها من خلال البنية الدولية المستقرة ذات القطبين في فترة الحرب الباردة. أما بعد الحرب الباردة،

فقد برزت هذه الخصائص بجميع جوانبها. إن الوضع الدولي الثابت خلال فترة الحرب الباردة، الذي جعل هيكل السياسة الخارجية أكثر سكوناً واستقراراً، شكل عائقاً أمام تحديد العمق التاريخي والجغرافي لجميع المجالات الاستراتيجية. في مقابل ذلك، فإن الوضع الدولي الديناميكي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، الذي سمح بتنشيط العوامل الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية، قد فتح المجال أمام تأثيرات العمقين التاريخي والجغرافي لتطفو على سطح المجالات الاستراتيجية، وفي نقلات مفاجئة وسريعة. ومن الأمثلة على ذلك التحول السريع من حالة الاستقرار التي كانت سائدة في البلقان في مرحلة الحرب الباردة إلى حالة عسيرة من الغموض والفوضى والاقتتال بعد فترة زمنية قصيرة.

وسواء أكانت تركيا في مركز هذه التحولات الديناميكية أو طرفها، فإنها ستكون بالتأكيد في موقع التأثير في العديد من جوانبها. أما السبب الأساسي خلف تأرجح التنبؤات الاستراتيجية التركية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، فيتعلق ببروز الخصائص الديناميكية لتركيا في الساحة التاريخية، واكتسابها فاعلية أكبر ضمن الأوضاع الدولية الديناميكية المحيطة.

ومما ستتناوله هذه الدراسة في الفصول القادمة اعتبار تركيا، من جهة، دولةً محوريةً في مركز الاستراتيجيات الدولية والإقليمية، واعتبارها، فيما يتعلق بمسألة الهوية دولةً ممزقةً (Torn Country)، بناءً على وصف هانتينغتون، من جهة أخرى. وهذا ما يستلزم تغييراً في طبيعة البنية الديناميكية لتركيا، من حيث إنها تمثل بنية ديناميكية ذات مقياس صغير، توجد ضمن إطار ديناميكي عالمي ذي مقياس كبير. ويؤدي مثل هذا الوضع إلى تكوين أبعاد "وصف" و"توضيح" متنافرة باتجاهين متعاكسين، وهو ما يؤدي بدوره إلى وجود تمايز جذري في مستويات "الفهم" و"التفسير" بين الاستراتيجيين الذين يتخذون مواقف مختلفة.

إن التخبط الفكري الذي تشهده تركيا على مستوى صانعي القرار السياسي، أو على مستوى المفكرين والمثقفين، ناجم عن تأثير كل ما نتج عن كل من البناءين الديناميكيين، المحلي والدولي، ومن التعامل مع هذين البناءين كمظاهر فوضوية، بدون النفاذ إلى أبعاد العمق التاريخي والجغرافي، ومن ثم إنشاء إطار تفسيري متكامل ومتناسق.

وفي كل مرحلة جديدة يشهد فيها النظام الدولي تحولاً ديناميكياً، تقع التصورات الاستراتيجية المتعلقة بتركيا في مشكلة عدم انسجام جديدة. ويتطلب مثل هذا الانسجام تفسيراً جديداً للعمق التاريخي والجغرافي لتركيا. إن الذهنية التي اعتادت على التوضيحات الجامدة لا تستطيع بناء روابط توضيحية بين الأوصاف المعبرة عن الصور الثابتة، ناهيك عن عدم قدرتها على إعطاء تفسيرات جديدة بشكل متكامل ومتناسق. ولا تتعدى عملية التوجيه التي ستقوم فيها وجهات النظر الجامدة، التي تفشل في عملية الانتقال من مرحلتي الوصف والتوضيح إلى مرحلتي الفهم والتفسير، كونها عملية وصف لشعارات جامدة. إن الذهنيات التي تنجرف مع دوامة التحول السريع للنظام الدولي، وتفقد قدرتها على إعطاء تفسيرات لحظية، من خلال تأرجحها في وتيرة من الصعود والنـــزول، تحاول أن تبتعد عن هذه الدوامة وتتجه نحو الانطواء على ذاتها، لتعطي تفسيرات تعبر عن صورة دولية جامدة، تعتبر صلاحيتها قد انتهت في الوضع الدولي الراهن.

ويمكن القول إن المجتمعات التي توجد في أوساط دولية ديناميكية، والتي تعيش في مرحلة تغير ديناميكية داخلية أيضاً، تستند إلى ثلاثة بدائل نفسية مختلفة:

الأولى، وتقوم على تبني موقف جامد يحد من ديناميكيتها، ويؤجل كافة احتياجاتها من التوضيحات، حتى يصل النظام الدولي إلى حالة من الاستقرار. سيختار المجتمع هذا الطريق إذا لم يمتلك الثقة في قدرته على توجيه ديناميكيته، ويخاف من تقدمه في هذا الاتجاه، فيلجأ إلى ترك نفسه داخل توضيحات وبيانات جامدة.

الثانية، وتستند إلى انسياق المجتمع في مجرى الديناميكية الدولية، دون أن يقيَم عناصر القوة التي تنطلق منها ديناميكيته. إن هذا التوجه ناجم عن وجهة نظر تعاني من صعوبة في معرفة الذات كقوة فاعلة في مجرى التاريخ؛ ومن خلال رؤية التاريخ كنهر جار، تنظر إلى مركز القوة الدولية باعتباره العنصر المؤثر الذي يوجه مجرى هذا النهر، وترى ذاتها كأي عنصر غير مؤثر يضطر للانسياق في مجرى هذا النهر.

الثالثة: وتتعلق بالمجتمع الذي يبذل الجهود من أجل تحويل قواه الكامنة إلى مقاييس قوة في بوتقة الديناميكية الدولية. ويمكن أن يكون هذا الخيار الذي اختاره المجتمع ناجماً عن وجهات نظر تستطيع رسم وتوضيح وفهم آلية ومجرى مصادر كلا الديناميكيتين الدولية والذاتية.

إن أصحاب الحالة النفسية الأولى يتصارعون مع مشكلة الثقة بالذات؛ أما أصحاب النفسية الثانية فيتصارعون مع مشكلة تحديد الهوية؛ وأما أصحاب النفسية الثالثة فإنهم من خلال قوتهم النفسية الناتجة عن الثقة بالنفس يعرفون كيف يصبون ديناميكيتهم في قناة صنع القوة، بينما ينظر إليهم أصحاب وجهتي النظر الأخيرتين باعتبارهم يخوضون مجازفة ما. ولا يكتفي أصحاب النفسية الثالثة بذلك فحسب، بل يمكنهم إظهار قدرة استراتيجية محددة في مرحلة وصول الديناميكية الدولية إلى حالة من التوازن. وعندما يتوجه أصحاب النفسية الأولى إلى كسب الوقت من أجل تمرير ديناميكيتهم، يلجأ أصحاب النفسية الثانية إلى نسيان الوقت من خلال غيبوبتهم الديناميكية. أما أصحاب النفسية الثالثة فيعطون قيمة كبيرة لكل لحظة تحمل معها القوة الكامنة التي من شأنها أن تعطي شكلاً للمستقبل، ويرون بأن كل لحظة لم يتم استغلالها بالشكل الصحيح، هي فرصة لا يمكن تعويضها. وبينما يحاول أصحاب النفسية الأولى التحكم في القوة الكامنة لمجتمعاتهم، فإن أصحاب النفسية الثانية يعيشون اغتراباً عن مجتمعاتهم، ويسعون إلى السير في ركب قطار الاتجاهات الدولية. أما أصحاب الحالة النفسية الثالثة، فيحاولون استغلال كل عنصر ديناميكي متوفر في مجتمعهم، طبقاً للوقت والشكل المناسبين، من أجل دفع مجتمعاتهم إلى المسيرة التاريخية. وفي الوقت الذي يحاول فيه أصحاب الاتجاه الأول الحفاظ على ساحة وجودهم الإقليمي، يبذل أصحاب الاتجاه الثاني جهوداً للوصول إلى ساحات الوجود الدولي، بأقصى سرعة ممكنة، والانسلاخ عن ساحات وجودهم الإقليمي. أما أصحاب الاتجاه الثالث فيحاولون إعداد أرضية تجعل للأجيال القادمة دوراً مشرفاً في التأثير في التاريخ، من خلال بناء علاقة معنى جديدة بين ساحات وجودهم الإقليمي، وساحات الوجود الدولي. ويحاول أصحاب الاتجاه الأول الاحتماء من دوامة الفوضى، في حين يعمل أصحاب الاتجاه الثاني على الدخول في مجرى هذه الدوامة، بينما يبذل أصحاب الاتجاه الثالث جهودهم ليكونوا ممثلين للخروج من الفوضى إلى النظام.

في هذا الإطار تقف تركيا أمام مفترق طرق مهم في تاريخها. وفي حال ما إذا استطاعت تركيا تحقيق تكامل بين عمقها التاريخي والجغرافي، مع تخطيط استراتيجي حقيقي، ستتاح لها فرصة أكبر من أجل التأثير في هذه الديناميكية

مزدوجة الأقطاب من أجل أن تتحول إلى قوة تستطيع أن تحقق نقلة نوعية. إن دراسة أبعاد الوصف والتوضيح والفهم والتفسير والتوجيه بشكل متكامل، سواء أكان على صعيد عناصر ديناميكيات تركيا الداخلية، أو على صعيد العناصر الديناميكية ذات المقياس الدولي والقاري والإقليمي في العلاقات الدولية، سيحول دون قصور النظرية الاستراتيجية، وهو الشعور المنتشر في تركيا، ويعمل على طرح وجهات نظر بديلة في هذه المجالات.

يأمل هذا الكتاب الذي بين أيديكم أن يساهم في إزالة هذا القصور. وقد تم تنظيم هذا الكتاب على شكل ثلاثة أقسام أساسية. يتألف القسم الأول من ثلاثة أجزاء، تعرض المفاهيم والمسائل الأساسية في هذا الموضوع. ويطرح الجزء الأول منها تعريفات تتعلق بمقاييس القوة الوطنية ويعرض أمثلة عليها. ويقدم الجزء الثاني خلفية لموضوع القصور في النظرية الاستراتيجية التركية. أما الجزء الثالث فيبحث في تأثير الإرث التاريخي على مقاييس السياسة الداخلية والخارجية التي توجه العلاقات الدولية.

وسنحاول في القسم الثاني أن نعرض الإطار النظري للتحليل الاستراتيجي؛ ويتكون من أربعة أجزاء. يعرض الجزء الأول منها أدوات المفاهيم والنظريات الأساسية التي تحقق الفهم والتفسير للعمق الجغرافي، الذي يتوجه إليه التحليل الاستراتيجي، بناء على مجموعة متسلسلة من العناصر الجيوسياسية. وفي هذا الإطار يتم توضيح كل ما يتعلق بالمناطق البرية القريبة، والمناطق البحرية القريبة، والمناطق القارية القريبة، التي تم تطويرها في إطار مفاهيم جوهرية. ونناقش في الأجزاء الثلاثة الأخرى خصائص المناطق البحرية القريبة، والمناطق البرية القريبة، والمناطق القارية القريبة لتركيا، والمعاني الاستراتيجية الجديدة التي اكتسبتها هذه المناطق بعد تطورات الأوضاع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ومدى تأثيرها على السياسة الخارجية التركية. وضمن هذا التحليل سيُعمل على تحديد العناصر الأساسية اللازمة لتطوير استراتيجية متناسقة ومنظمة بين المناطق الجغرافية المختلفة.

أما القسم الثالث فيتألف من خمسة فصول، ويتم فيه تطبيق الإطار النظري في مجال السياسة الخارجية. يعرض في الفصل الأول من هذا القسم مواضيع تتعلق بحلف شمال الأطلسي، ومنظمة التعاون والأمن الأوروبي، ومنظمة المؤتمر

الإسلامي، ومجموعة الدول النامية الثماني، ومجموعة الدول العشرين (G-20)، ومنظمة التعاون الاقتصادي، كأدوات استراتيجية أساسية يمكن لتركيا أن تستخدمها في تشكيل سياستها الخارجية. وفي الأجزاء اللاحقة، يتم تقييم الواقع السياسي لكل من البلقان والشرق الأوسط وآسيا الوسطى والاتحاد الأوروبـــي؛ والعمل على وضع الركائز الأساسية للسياسة الخارجية التي يجب أن تواكب التطورات المحتملة، عن طريق رؤية عمق استراتيجي يستند إلى تحليلات تاريخية وجغرافية.

الجزء الأول

الإطار المفاهيمي والتاريخي

مقاييس القوة والتخطيط الاستراتيجي

إن دراسة المفكرين لمسيرة التاريخ السياسي، وأوضاع الشخصيات التي مثلت هذه المسيرة، ابتداء بثوسيديدس (Thucydides)، ومروراً بكل من ابن خلدون، وكلاوسفيتز (Clausewitz)، ومورغانثو (Morgenthau)، تظهر تركيزاً على سؤال أساسي يتعلق بتحديد معنى القوة ومظاهرها ومحاور تغيّرها. وقد اتجهت الفلسفة السياسية، منذ عهودها الأولى وحتى الآن إلى تفسير وتحليل العلاقة بين القوة والقيم، في حين استهدفت التحليلات التي تناولت الواقع السياسي إلى فهم التغير المحوري للقوة وتحديد ديناميكياته. ويعتبر الحوار الذي دار بين أفلاطون وثيراسيماكوس (Thyrasymakhos) حول العلاقة بين العدالة والقوة أول الحوارات الأساسية التي دارت في موضوع الفلسفة السياسية. أما التحليلات التي تناولها ثوسيديدس حول حروب بيلوبونس (Pelopones) فقد اتجهت إلى بيان الأهمية المركزية التي تحملها القوة كحقيقة سياسية. وطرح الفارابـــي البعد القيمي للسياسة المثالية، من خلال بحثه عن المدينة الفاضلة؛ في حين عمل ابن خلدون على تحديد العناصر الديناميكية التي تحقق التغير المحوري للقوة السياسية من خلال مفهوم العصبية.

لقد حاولت الثقافات القديمة بناء نوع من الانسجام بين القوة والقيم، أما المفهوم الحديث لهذا الموضوع، الذي بدأ به مكيافيلي (Machiavelli)، فقد طرح الواقع السياسي بشكل منفصل عن البعد القيمي. ويمكن ملاحظة هذا الفرق بشكل جلي عند مقارنة مفهوم القيم عند كل من قنالي زاده (Kinalizade) في مؤلفه "سمو الأخلاق"، وهو الذي يعتبر من أهم مفكري الدولة العثمانية التي أنشئت على مفترق تقاطع الثقافات القديمة، مكونة ما يسمى بالسلم العثماني Pax Ottomanica، وعند ميكافيلي في مؤلفه "الأمير" (Prince)، الذي يعتبر مؤشراً على التحول من النظام الإقطاعي الغربـــي إلى مفهوم الدولة القومية.

عبر اتفاقية وستفاليا (Westphalia)، التي أبرمت في عام 1648 بعد حروب الثلاثين عاماً، ظهر النظام الذي أدى إلى تشكيل الدولة القومية وأكسب معنى القوة المستندة إلى التشكيل المذكور إطاراً قانونياً. وعقب الثورة الفرنسية في القرن التاسع عشر عملت الدولة القومية من خلال مستوى كبير من الأطر النظرية على تشكيل البنية التحتية لفلسفتها، إضافة إلى ما أفرزته علاقة الحركات الوحدوية القومية مع التنافس الاستعماري في هذا القرن على تشكيل السمات الأساسية للواقع السياسي الوحدوي وممثليه. إن الظروف التي أدت إلى القضاء على سلطة الإمبراطوريات الكلاسيكية بعد الحرب العالمية الأولى في أوروبا. والظروف التي أدت إلى ظهور عدد كبير من الدول القومية بأوزان مختلفة في أوروبا وخارجها بعد الحرب العالمية الثانية، التي قضت على الإمبراطوريات الاستعمارية، جعلت مسألة تحليل عناصر القوة لهذه الوحدة مسألة أساسية في نظرية العلاقات الدولية. ففي الوقت الذي تدافع فيه المدرسة الواقعية، التي تعمل على ربط معاني القوة بمفهومي المنفعة والسيادة بشكل متكامل، عن إمكانية إنشاء النظام العالمي وفق توازنات من القوى التي تربط بين الدول القومية، ترى المدرسة المثالية، التي تريد إكساب العلاقات الدولية، بعداً قانونياً وقيمياً، ضرورة أن تتجاوب الدول القومية مع هذين البعدين. ويعتبر تعريف القوة الذي عبر عنه مورغانثو أهم ممثلي المدرسة الواقعية الكلاسيكية أحد أكثر التحليلات شمولية للدولة القومية الموحدة في العهود المتأخرة.

إن التبعية المتبادلة بين الدول التي بدأت في الربع الثالث من القرن العشرين، وازدادت بتأثير العوامل الاقتصادية السياسية، وتضاعفت بشكل أكبر في الربع الأخير من القرن العشرين، قد جعلت من مفهوم القوة مسألة مختلطة ومتشابكة. كما عمل غياب تأثير الأيديولوجيات الحديثة، التي سعت إلى تأسيس مشروعية الدول القومية، بالإضافة إلى انتقال قيم الثقافة التقليدية إلى الساحة الدولية، على انطلاق محاولات لإعادة التعريف، أثرت على وضع الدول في العالم.

أدت التطورات الاقتصادية السياسية الدولية إلى جعل ساحات التأثر الرمادية التي ظهرت في علاقات السيادة المتبادلة بين الدول أكثر اتساعاً، وباتت المقاييس التاريخية والثقافية، التي تنعكس على الساحة السياسية، تؤثر بشكل مباشر على بناء

القوة الداخلية والخارجية للدول. وقد استبطن هذا الوضع الإيحاء بعدم كفاية مقاييس القوة التي يتم التعبير عنها بمصطلحات مجردة، وبروز المفاهيم التي تعكس التأثر المتبادل لعدة مقاييس في تحديد القوة. وتكتسب هذه المفاهيم مثل الاقتصاد السياسي والجيوسياسي والجيوثقافي والجيواقتصادي والجيوستراتيجي، في تحديد معنى القوة للدول ميزة كبيرة خصوصاً مع الأوضاع التي نتجت عن متغيرات ما بعد الحرب الباردة. لذا، لم تعد مقاييس قوة الدول عناصر مجردة ومستقلة عن بعضها البعض، بل يجب النظر إليها مع وظائفها الجديدة كعناصر ديناميكية يؤثر بعضها في بعض، ويجب أن تتناول هذه العناصر الديناميكية عنصر الإنسان مع مجموعة العوامل التي تدخل في هذا المجال.

أولاً: معادلة القوة وعناصرها

يمكن تطوير تعريفات مختلفة لتحديد ثقل الدولة وقوتها النسبية في مجال العلاقات الدولية، فإذا رمزنا لعناصر قوة فيه نظر دولة ما بالرموز التالية: القوة (ق)، المعطيات الثابتة (م ث)، التاريخ (ت)، الجغرافيا (ج)، عدد السكان (ع)، الثقافة (ف)، معطيات القوة المتغيرة (م ت)، القدرة الاقتصادية (ق ت)، القدرة التكنولوجية (ق ك)، القدرة العسكرية (ق ع)، يمكننا التوصل إلى المعادلة التالية:

ق = (م ث + م ت) × (ذ س × خ س × رس)

يعبر (ذ س) عن الذهنية الاستراتيجية، و(خ س) عن التخطيط الاستراتيجي، و(ر س) عن الإرادة السياسية في هذه المعادلة.

(م ث) = (ت) + (ج) + (ع) + (ف)

(م ت) = (ق ت) + (ق ك) + (ق ع)

وبذلك تصبح المعادلة على الشكل التالي:

ق = [(ت + ج + ع + ف) + (ق ت + ق ك + ق ع)] × (ذ س × خ س × ر س)

1. المعطيات الثابتة: الجغرافيا والتاريخ وعدد السكان والثقافة

إذا تناولنا العناصر الموجودة ضمن هذه الصيغة من المعطيات كلاً على حدة، نجد أن المعطيات الثابتة عبارة عن العناصر التي لا يمكن لإرادة الدولة أن تغيرها على

المدين المتوسط والبعيد ضمن المقاييس الموجودة. لكنه بطبيعة الحال لا يعني أن ثقل هذه العناصر ثابت لا يتغير في معادلة القوة للدولة، بل إن الوضع الدولي المتغير يفتح المجال أمام تغير الثقل النوعي للعناصر الثابتة المذكورة الموجودة ضمن توازنات القوى لأية دولة.

إن الدول التي تعمل على تقييم التغير المذكور، في التوقيت المناسب، تستطيع أن تجعل من هذه العناصر الثابتة أرضية لدعم البناء الديناميكي لسياستها الخارجية. على سبيل المثال، يلاحظ أن هناك فروقاً كبيرة في موضوع الثقل الاستراتيجي لجغرافية تركيا بين مرحلة الحرب الباردة ومرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث إن الثقل الاستراتيجي للعنصر الجغرافي لتركيا - الذي يعتبر أحد المعطيات الثابتة - لم يشهد تغيراً طيلة 75 سنة، إذا ما استثنينا من ذلك موضوع ضم لواء الإسكندرون (Hatay).

إن محاولة تشكيل إطار نظري، في هذا المجال، تجعل من الضروري تحديد معاني بعض المفاهيم الجيوسياسية الأساسية، وتكوين أطر تعريفية مقارنة لها. فمفهوم "القومية"، الذي هو عنصر أساسي من عناصر النظام الدولي، يُعبر عن الجماعة السياسية؛ ومفهوم "الدولة" يعبّر عن تنظيم هذه الجماعة بشكل سيادي؛ ومفهوم "القطر" يعبر عن المساحة التي تنتشر فيها هذه السيادة السياسية. وتكتسب جميع هذه المفاهيم خاصية التداخل في معناها والترابط فيما بينها. إن تقاسم المساحات الجغرافية كعامل سيادة بين الدول، وتحوّل هذا التقاسم إلى نموذج قانون دولي، يشكل الأساس لمفهوم الحدود بالمعنى الحديث. ويأخذ مفهوم الحدود، من حيث تأثير الجماعات السياسية فيه، اتجاهين اثنين: الأول: إيجابي (Positive)، من جهة السيادة الداخلية للدولة؛ والثاني: سلبي (Negative) من جهة سيادة الدولة خارجياً.

وتعكس ساحات الصراع الجيوسياسي الدولي والإقليمي الفروق بين مسافات السيادة، حسب تصور مفهوم الحدود السابق ذكره، وبين ساحات الترابط الداخلي التي تشكلها الجغرافيا الطبيعية والاقتصادية والثقافية. ومن هنا، يكتسب الفرق بين مفهوم الحدود بين الدول وبين الخطوط والأحزمة الجيوسياسية أهمية خاصة في هذا الإطار. إن عناصر الجغرافيا الطبيعية والجغرافية الاقتصادية، التي تتكامل مع بعضها

لتشكيل الحزام الجيوسياسي، والتي تختلف بدورها عن مفهوم الحدود الفاصلة بين الدول، أنشأت معها على طول هذا الحزام الجيوسياسي احتمالات لصراعات سيادة يمكن أن تظهر في أي وقت. وقد تسبب عدم الانسجام بين الحزام الجيوسياسي والحدود القانونية في حصول أغلب الصراعات الحدودية بين الدول القومية التي ظهرت بعد تفكك الإمبراطوريات الاستعمارية.

وتلعب الخطوط الجيوسياسية الأمامية، المدعمة بالعناصر الثقافية والتاريخية المتراكمة لأي مجتمع، دوراً مهماً في تشكيل وضع هذا المجتمع في الساحة الدولية. على سبيل المثال، إن الاختلاف بين الخطوط الأمامية الجيوسياسية المعبرة عن الذهنية الاستراتيجية الألمانية، المرتبطة بالهوية الألمانية وتاريخ الإمبراطورية الرومانية - الجرمانية المقدسة، وبين واقع الحدود الألمانية القانونية الفعلية، قد تسبب في حدوث حربين عالميتين في الماضي. وفي المقابل، كان هذا الاختلاف نفسه أحد أهم العوامل التي سببت تكوين الاتحاد الأوروبـــي بالطرق السلمية بعد الحرب العالمية الثانية. وكذلك يمكن القول بأن العنصر الأساسي، الذي أدى إلى ظهور الولايات المتحدة الأميركية كقوة عظمى على المسرح التاريخي، هو محاولتها المستمرة في التوسع في القرن التاسع عشر عن طريق التحرك من عمق المحيط الأطلسي حتى المحيط الهادي، لتحويل الخط الأمامي الجيوسياسي إلى ساحة سيادة قانونية سياسية.

إن ما يقابل هذه المفاهيم التي تناولناها في اللغة الإنجليزية يحمل معه خصائص توضيحية من الناحية اللغوية. ففي الوقت الذي يحمل فيه مفهوم الحدود الإقليمية (Territory-Boundary)[1] معنى (الحدود التي تفصل بين الدول)، يطرح مفهوم (Frontier) على أنه الساحات الأساسية التي يسيطر عليها المجتمع، وقد عرّفناه على أنه "الخط الأمامي الجيوسياسي"، والذي سنختصره في الأقسام القادمة بكلمة "خط". ويستخدم مفهوم الشريط (Belt) الحدودي الاستراتيجي للدلالة على حزام

(1) من أجل الاستزادة في معرفة المعاني الخاصة التي يحملها هذا المفهوم من الناحية الجيوسياسية انظر:

David B. Knight, "People Together, Yet Apart: Rethinking Territory, Sovereignty and Identities", inside *Reordering the World: Geopolitical Perspectives on the 21st Century,* (ed) George J. Demko and William B. Wood, (Oxford: Westview, 1994), pp. 71-86.

يحدد معالم السيادة، ويتناسب مع خصائصها المرنة في نفس الوقت[1]. وكمثال مقارن في هذا الموضوع، نرى أن تكوين الولايات المتحدة الأميركية لخط جيوسياسي واسع، على طول القارة الأميركية، قد أعطى لهذه الدولة إمكانية التكامل بين الأحزمة الجيوسياسية التي تقطع هذه القارة الأميركية من الشرق إلى الغرب ومن الشمال إلى الجنوب[2]. وبشكل مختلف، نرى أن التوتر الذي حصل نتيجة الاختلاف بين الدول الأوروبية في فهمها للحدود التي تعكس رؤيتها الاستراتيجية، وبين واقع الحدود الفعلية الموجودة بين الأطراف المختلفة، قد كان مصدراً للحروب التي حصلت داخل هذه القارة. ويشكّل الاختلاف المذكور بين الحدود القانونية، وبين الخط الجيوسياسي، السبب الأساسي للديناميكية الحاصلة اليوم في جيوسياسية القارة الأوروآسيوية.

إضافة إلى ما تم التعرض إليه سابقا من وصف لساحات السيادة الداخلية، يمكن القول إن الاختلاف الحاصل بين الحدود القانونية التي تحمل في طياتها عناصر صراع سيادة خارجية، وبين الخطوط الجيوسياسية والجيوثقافية التي تعكس رؤية المجتمعات التي بدأت بتكوين قوة مركزية وتريد الانفتاح على الساحات الخارجية، يمكن أن ينجم عنه مواجهات بين القوى التي تريد تحقيق توسع استراتيجي انطلاقاً من المناطق المركزية (core areas)، وبين القوى المقابلة لها، مما يؤدي إلى وجود أحزمة صراع جيوسياسية. ولذلك فإن المناطق التي تشهد الاختلاف الكبير بين تقاطعات الأحزمة الجيوسياسية، وبين الحدود القانونية المرسومة، هي مناطق يحتمل فيها حدوث صراعات متعددة الاتجاهات. إن القوى التي تحاول الدخول إلى ساحات جديدة، تتجاوز الحدود التي هي موجودة فيها، وتعمل على تشكيل آفاق وخطوط أمامية جديدة لها. مثال على ذلك: إن قيام طارق بن زياد بحرق سفنه

---

(1) كمثال توضيحي لمفهوم الحزام المتكسر (shattered belt) المستخدم لوصف مساحات الانكسار الجيوسياسية انظر:

Saul B. Cohen, "Geopolitics in the New World Era: A New Perspective on an old Discipline", inside *Reordering the World: Geopolitical Perspectives on the 21st Century*, pp. 32-35.

(2) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الحدود (frontier) والانطباع الذي أخذه في التاريخ الأميركي انظر:

Walter Prescott Webb, *The Great Frontier*. (Lincoln and London: University of Nebraska Press,1986), pp. 1-8.

بعد الوصول إلى شواطئ إسبانيا، وجعل إدارة الجيش في جبل طارق بعد أن كانت في شمال إفريقيا، هي محاولة لتشكيل فهم جديد للحدود؛ فبعد أن كان الفاصل البحري إلى حد جبل طارق يشكل خطاً أمامياً للحدود، امتدت الحدود المرسومة في أذهان قادة جيش طارق لتصل إلى جبال البيرينيه كخط أول. وقد مرت الولايات المتحدة الأميركية بهذه العملية نفسها في محاولتها بناء خطوطها الأمامية وتوسيعها نحو المحيط الهادي في شكل دائم. وتعمل القوى التي لا تصادف مقاومة جدية في خطوط الانتشار الجديدة على بناء تكامل منسجم استراتيجياً بين الساحات المركزية والأحزمة الجديدة المتكونة في مناطق الانفتاح الجديدة.

تتميز بعض الدول بوجود انسجام طبيعي بين ساحاتها المركزية وخطوطها الجيوسياسية والجيوثقافية، وبين حدودها القانونية، وكذلك بوجود فاصل طبيعي بينها وبين دول العالم الخارجي. ومن الأمثلة النموذجية على هذا الوضع الدول التي تقع على جُزر مثل بريطانيا واليابان. ففي الوقت الذي يعمل فيه وضع هذه الدول كجزر على تسهيل تحديد ساحاتها المركزية، تعمل السياسات المتعلقة بالتوازنات الاستراتيجية الموجودة في القارة المجاورة لهذه الجزر على تجلية نوع العلاقات بين الساحات المركزية لهذه الجزر وبين جيرانها في القارات الأخرى. وفي حالة بروز قوة ما في القارة المجاورة، أو في الحالة التي تدخل فيها الدولة (الجزيرة) في مرحلة الانفتاح الاستراتيجي، يزداد تدخّل واهتمام ساحات المركز بهذه التطورات، بينما يتم المرور بنوع من الانسحاب والانطواء باتجاه المركز في مراحل الانغلاق والتضييق الاستراتيجي. لقد كان هناك دور مهم لخطوط الفصل الطبيعية المحيطة ببريطانيا في الاستراتيجيات التي طورتها هذه الدولة في حروبها في القارة الأوروبية، ابتداء من حروب المائة عام وحروب الوراثة، وحروب الثلاثين عاماً، والحروب النابليونية، إلى الحربين العالميتين الأولى والثانية. ويشابه هذا الوضع السياسة الأميركية حيال المناطق الأوروآسيوية، إذا ما اعتبرنا أميركا جزيرة كبيرة (قارة) بمقياس أكبر من المقياس البريطاني.

في بعض الحالات، لا يمكن إحداث فصل طبيعي بين الساحة المركزية والخط الجيوسياسي والجيوثقافي عن طريق الحدود القانونية المشتركة لبعض الدول. والمثال النموذجي لهذه الحالة هو ألمانيا؛ إذ إن التصورات السياسية الألمانية، والفهم

الاستراتيجي لها في القرنين الماضيين، تعبر عن ساحة مركزية متغيرة بشكل مستمر وبشكل محوري في منطقة براندنبورغ التاريخية وبروسيا. وقد لوحظ عدم وجود انسجام بين هذه التصورات مع الخط الجيوسياسي الجيوثقافي المتغير، والممتد إلى المناطق التي تقطنها المجموعات الجرمانية، وبين الحدود القانونية. وكان هذا الوضع، الذي يدعوه الاستراتيجيون الألمان بالوضع المركزي (Mitellage)، مصدراً أساسيا للصراعات الاستراتيجية الداخلية في أوروبا.

إن الحالات التي يتم فيها رسم الحدود القانونية بشكل منسجم مع الخطوط الأمامية الجيوسياسية والجيوثقافية تعكس علاقات سياسية مستقرة بشكل عام. من الأمثلة على ذلك محافظة الحدود العثمانية - الإيرانية على شكلها الذي رسم بموجب اتفاقية قصر شيرين سنة 1639، بعد حقبة من الحروب العثمانية - الإيرانية، واستقرار هذه الحدود مستقرة إلى يومنا هذا؛ وهو الوضع الذي نجم عن تحوّل الخط الجيوسياسي الطبيعي بين البلدين إلى حدود قانونية. وفي وضع مغاير للوضع السابق، تتشكّل أحزمة الصراع والتنافر في الحالات التي تشهد مظاهر اختلاف بارزة بين واقع الحدود الدولية، وبين الخطوط الجيوسياسية. وأوضح مثال على هذه الحالة الأزمات التي شهدتها الحدود العراقية - التركية في السنوات الأخيرة؛ ويرجع مصدر هذه الأزمة إلى عدم انسجام الحدود القانونية بين الدولتين مع البنية الجيوسياسية والجيوثقافية والجيواقتصادية للمنطقة. وكذلك فإن عدم ديمومة هذه الحدود فوق هذا الخط على مر التاريخ يدل بشكل واضح ومهم على افتقار هذه الحدود إلى الأسس الجيوسياسية والجيوثقافية والجيواقتصادية، والذي كان بدوره مصدراً للأزمات التي حدثت في هذه المنطقة. وكمثال آخر على هذه الحالة ما أحدثه هذا التناقض المذكور (بين الحدود القانونية وبين المساحات الجيوسياسية والجيوثقافية)، من صراع دائر بين الهند والباكستان حول منطقة كشمير.

إن من الضروري أن نعرف مفهوم "الإقليم" لأنه مفهوم سيتكرر ذكره في هذه الدراسة، فهو مفهوم يعبر عن المناطق التي تملك تكاملاً استراتيجياً داخلياً، وتتقاطع فيها عدة خطوط جيوسياسية وجيوثقافية وجيواقتصادية. فنرى أن الأوصاف المتعلقة بالإقليم الجيوسياسي الألماني، وإقليم السهوب الروسي، تعبر عن

مجالات مناورة استراتيجية واسعة كنتيجة للوضع الجغرافي الذي تتميز به مثل هذه الدول. وتستخدم في هذا الإطار أوصاف تتعلق بنقاط التأثّر بين القارات، ونقاط التأثر بين المناطق، للدلالة على الساحات التي تتقاطع فيها بصمات التأثير للقوى الإقليمية الكبرى. أحد الأمثلة على هذا الوضع ما تشكله منطقة السهوب في أوروبا الشرقية، كمنطقة تفصل آسيا عن أوروبا في التاريخ السياسي الحديث، من نقطة تأثّير إقليمية للسلاف والجرمانيين في شكل عام، وللروس والألمان في شكل خاص. كما إن بروز منطقة الشرق الأوسط كمفهوم، أو باعتبارها منطقة تشهد ساحات صراع فعلي، يرجع إلى أن هذه المنطقة تشكل خط تقاطع لتأثيرات عدة أقاليم تربط ما بين آسيا وإفريقيا وأوروبا.

ثمة أهمية كبيرة لتفسير مفاهيم مثل الساحة المركزية، والحدود والخط والحزام، والإقليم وساحة التأثّر، بشكل متكامل، من أجل فهم عملية بناء السياسة الخارجية لكل دولة واستراتيجياتها. وعند النظر من زاوية الواقع السياسي، نلاحظ أن تأثيرات القوى الإقليمية تحدد مساحات المناورة السياسية، وأن نقاط التأثر المشتركة تحدد المسافة الجغرافية التي تتحول فيها ساحات المناورة هذه إلى صراع استراتيجي متعدد الاتجاهات. أما خصائص كل من "الخط" و"الحزام" فتحدد ساحات العمليات التكتيكية والتنفيذية للأهداف الاستراتيجية. وبينما ترسم الحدود القانونية خطوط الفصل التي تحقق المشروعية للأوضاع الاستراتيجية الهجومية والدفاعية، تحدد المنطقة المركزية أساس الوجود الاستراتيجي. ويجب على التعريفات المذكورة في هذا الإطار أن تعكس الوضع الدولي والإقليمي بشكل ديناميكي وأن تستوعب العاملين الزماني والمكاني، وليس من خلال خطوط فصل ثابتة ومطلقة.

تشكّل الخصائص الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية وحدة تكاملية مع استيعاب العامل الزمني والتاريخي للمجتمعات. ويعتبر كل من المرجعية الحضارية لأي مجتمع، وهويته الثقافية، والأنماط التي أفرزها المسيرة التاريخية على التنظيمات المجتمعية وخارجها، معطيات ثابتة في معادلة القوة لأي بلد. أحد الأمثلة على ذلك، وهذا ما سنعرضه بشكل أكثر تفصيلاً في الجزء الثالث. إن ثقل ميراث التاريخ العثماني للدولة التركية، الذي يُعتبر أحد المعطيات الثابتة بالنسبة لتركيا، قد تغير بشكل أكثر أهمية مما كان عليه في مرحلة الحرب الباردة، ليصبح أكثر فاعلية

في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ وهو ما أدى إلى توجه تركيا لأن تتبع سياسة أكثر فعالية سواء في منطقة البلقان أو القوقاز. كما إن تدخل تركيا في قضايا إقليمية في البلقان أو القوقاز، في العشر سنوات الأخيرة، يحمل في مضمونه بشكل أساسي آثار هذا الميراث التاريخي. وبسبب الضغوط التي خلقها الفراغ الجيوسياسي في هذه المناطق، أخذت العناصر العثمانية التي ورثتها هذه المناطق تدفع بها إلى ساحة المركز العثماني (Heartland)، التي تعتبر بالنسبة لها منطقة أمن تاريخية على طول المحور الذي يربط مناطق البلقان بالأناضول. وباعتبار تركيا دولة قومية قامت على الميراث العثماني، وإن بخصائص جديدة، في بداية القرن الماضي، تجد نفسها مضطرة مرة أخرى لتواجه مسؤولياتها الجيوسياسية والجيوثقافية المتعلقة بهذا الميراث مع نهاية القرن نفسه. إن هذه المسؤوليات التي تقع على عاتق تركيا ستفتح آفاقاً وإمكانات جديدة للسياسة الخارجية التركية، وستكون الأكثر تأثيراً في تشكيل الذهنية الاستراتيجية التركية وهويتها في المراحل المقبلة.

وتعتبر البنية السكانية الشابة والديناميكية لتركيا عنصراً هاماً من مقاييس القوة، لا بد أن يؤخذ في الحسبان، خصوصاً في مجال علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبـــي. كان ينظر إلى العنصر السكاني كعائق عسكري/ديموغرافي أمام احتمال توسع الروس باتجاه "البحار الدافئة" في أثناء مرحلة الحرب الباردة؛ وأما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد بات ينظر إليه كواحد من أهم العناصر الاقتصادية/الديموغرافية التي تؤثر على عملية تنقل السكان داخل أوروبا. كما يمكن النظر إلى العامل السكاني في علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبـــي، وخصوصا مع ألمانيا، باعتبارها أكثر الدول الأوروبية استقبالا لهجرة الأتراك، على أنه أحد المعوقات أمام حرية التنقل بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبـــي، حتى بعد مرحلة الاندماج في الاتحاد الأوروبـــي.

وتعتبر الهوية والمرجعية لأي بلد أهم عنصر رابط ما بين المعطيات الثابتة والمعطيات المتغيرة، وهي هوية أو مرجعية العنصر البشري (السكان) الذي يتواجد في مكان ما (جغرافيا) وداخل بعد زمني معين (التاريخ)، ويمتلك بناء ثقافياً لبنَاتُه العناصر النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، التي تستند إلى قِيَمِ هذا العنصر البشري، القيم التي انبثقت عن هويته وإحساسه بجذوره ومرجعيته. وبالرغم

من أن هذا العنصر (الهوية أو المرجعية) يدخل ضمن المعطيات الثابتة، فإنه يلعب من جهة أخرى دور المحرك الأساسي لمعطيات القوة المتغيرة. إن المجتمعات التي تمتلك هوية قوية وحساً مرجعياً، ناجمين عن فهم مشترك لعاملي الزمان والمكان، كما تمتلك ثقافة تستطيع من خلالها تحريك العناصر النفسية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يمكنها أن تحقق انفتاحات استراتيجية متجددة باستمرار. وبالمقابل، فإن المجتمعات التي تمر بحالة من أزمة الهوية، والتي تجعل من هذه الأزمة مشكلة ثقافية في بؤرة تموجات نفسية واجتماعية وسياسية واقتصادية، تقع في حفرة من الانغلاق الاستراتيجي.

2. المعطيات المتغيرة: الاقتصاد، التكنولوجيا والقدرة العسكرية

إن معطيات القوة المتغيرة لبلد ما، هي العناصر التي يمكن تفعيلها في المدى القريب والمتوسط، وهي العناصر التي تعكس مدى قدرة الدولة على استخدام القوى الكامنة فيها. وتعتبر كل من الموارد الاقتصادية للدولة، وبنيتها التحتية التكنولوجية، والتراكم العسكري لديها، عناصر متغيرة في معادلة القوة للدولة. ويؤدي استخدام هذه العناصر المتغيرة بشكل منسق ومثمر في بناء السياسة الخارجية إلى ازدياد ثقل الدولة في توازنات القوى الدولية، وبالمقابل فإن الدول التي لا تستطيع إعادة بناء تلك العناصر بشكل منظم وفعال، تصاب بضعف في قوتها المؤثرة على علاقاتها الدولية.

إن أهم ساحات التوتر التي شهدها مجال العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة هي الساحات الجيوسياسية والساحات الاقتصادية السياسية. وقد أصبحت الخيارات الاقتصادية السياسية التي توجه العلاقات الاقتصادية للدولة عنصراً هاماً من عناصر استراتيجيتها. وهذا هو حال القوى الكبرى التي تُعد طرفاً في المنافسة الاقتصادية السياسية على المستوى الدولي، والممثلة لهذه المنافسة؛ وهو كذلك حال القوى الإقليمية التي تقع تحت تأثير هذه المنافسة. إن القوى الإقليمية المذكورة، التي حققت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، حاولت أن تقيم بُنىً اقتصادية وطنية مستقلة طوال مرحلة الحرب الباردة من خلال سياسات تصنيع المواد التي كانت تستوردها من الخارج. وابتداء من عقد الثمانينات، وبشكل أكبر بعد الحرب

الباردة، عملت هذه الدول على توجيه سياساتها نحو اتخاذ مكانة في التوازنات الاقتصادية الدولية من خلال نماذج تنموية تستند إلى عملية التصدير بشكل أساسي. أدت عملية التغير المذكورة إلى تفعيل الترابط بين الاقتصاد السياسي واستراتيجية الدولة، والذي أدى إلى أن تكون المصالح الاقتصادية من العناصر الأساسية في العلاقات الدبلوماسية. إن قضية الانسجام بين السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجية أدت إلى إخراج بنية السياسة الخارجية، والعمليات التطبيقية المتعلقة بها، خارج المسار الدبلوماسي الكلاسيكي.

ومن أوضح الأمثلة على هذا الوضع هو قيام اليابان بوضع الاقتصاد في مركز السياسة الخارجية كمقياس استراتيجي، بعد أن ضاقت ساحتها العسكرية/ الدبلوماسية بعد الحرب العالمية الثانية. ومنذ أن رأى الجنرال ديغول (De Gaulle) قوة الفرنك الفرنسي عنصراً أساسياً في تكوين السياسة الخارجية، عملت المنافسة التي دارت بين القوى الاقتصادية السياسية الكبرى في الساحة المالية على تعزيز الوضع الاستراتيجي للمنافسة الاقتصادية السياسية طويلة الأمد باستمرار. ومن الأمثلة على هذا الوضع كذلك المنافسة المالية بين الدولار واليورو، والتي تبدو أنها ستحدد التوازنات الاقتصادية السياسية على المستوى الدولي في المرحلة القادمة، لتصبح جزءا طبيعياً في العلاقات الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي وأميركا.

شهدت القدرة الاقتصادية في مقاييس القوى الوطنية تغيراً كيفياً مهماً في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ إذ أدت القفزة التي فاقت المستوى الطبيعي في تكنولوجيا الاتصالات، وسرعة العلاقات الدولية المتبادلة، إلى ازدياد أهمية التمثيل الخارجي في الاستراتيجية الوطنية للدولة. ويمكن لنتائج العلاقات الموجودة بين الشركات الدولية أن تحقق أثراً أكبر من تلك النتائج التي يمكن أن تتحقق من الشركات المحلية. ومع التعقيدات التي تواكب الجهود المبذولة من أجل التكامل الإقليمي في هذا المجال، يتزعزع هذا الوضع كذلك من خلال سياسة اللجوء إلى تصنيع المواد المستوردة داخل المؤسسات المحلية التي تستند على حجة مفهوم استقلال الاقتصاد الوطني.

إن مجمل الفعاليات الوطنية، التي تشكلها الجهات الرسمية وغير الرسمية في الدولة، أصبحت اليوم تتعدى فكرة الاستقلال الوطني الذي ينحصر اعتماده على

سلطة الدولة فقط. وكذلك فإن التمثيل الخارجي للدولة، كالشركات الدولية، والمؤسسات الاجتماعية المدنية، والمؤسسات المحلية والدولية، أدى إلى ظهور مشكلة عدم انسجام بين الاستراتيجيات الكبيرة على المستوى الدولي، وبين الاستراتيجيات الصغيرة على المستوى المحلي. وضمن هذا الوضع الديناميكي متعدد أوجه التمثيل، ترتبط القوى النسبية للدولة بمدى قابلية الدولة على تجاوز مشكلة الانسجام هذه. وفي هذا الإطار تأتي مجالات الإنتاج التكنولوجي والعلمي وفعالياته في مقدمة العناصر المتغيرة لمقاييس القوة للدولة. إن الوضع النموذجي للدولة في هذا المجال، والبنية التحتية للصناعة الدفاعية فيها، ومستوى تطوّرها الاقتصادي، ومدى استغلالها لمواردها الثابتة بطريقة مؤثرة، يرتبط بوجود العنصر البشري المؤهل فيها. لقد لعبت القفزات التي قامت بها الولايات المتحدة الأميركية في مجال القدرة العلمية والتكنولوجية، دوراً كبيراً في ظهورها كقوة مهيمنة. ويعتبر تطبيق الإجراءات المتعلقة بحقوق التأليف وبراءات الاختراع، التي يتم إدراجها على جداول أعمال القمم الاقتصادية في الآونة الأخيرة، ثمرة للمحاولات التي تهدف إلى احتكار السيطرة على التطورات العلمية والتكنولوجية. إن العامل الأساسي الذي حوّل اليابان إلى عملاق اقتصادي سياسي هو تمكنها من تحويل القفزات التكنولوجية التي حققتها في مجال التطبيقات التكنولوجية إلى عنصر أساسي في الأسواق بهوية تجارية معينة.

لكل ذلك أصبحت المنافسة المتعلقة بالتفوق العلمي والتكنولوجي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة إحدى الساحات الأساسية للتوتر الذي يحصل خلف الكواليس. ويرجع سبب هذا التوتر إلى أن نتائج الحرب التكنولوجية لها ميزات أكبر من نتائج الحرب الساخنة. وسيضطر الذين ظهروا كفائزين في الحرب الساخنة في الوقت الحالي إلى الانحناء أمام الفائزين بالحرب التكنولوجية على المدى المستقبلي البعيد. ولذلك، فإن من أولى الأهداف التي تسعى إليها القوى التي تشكل مركز النظام العالمي هو ألا تسمح للتفوق التكنولوجي بأن يفلت من قبضتها. ويؤدي هذا الوضع إلى إكساب التنافس الحاصل بين قوى النظام الدولي في هذا المجال نوعا من القسوة والشدة. إن العلاقات القائمة على الاتفاقيات والأحلاف الدولية المؤقتة في الحروب الساخنة لا تلبث أن تتحول إلى ساحة مجابهة في الحروب

على التكنولوجيا؛ وتعمل هذه الدول على وضع العوائق المتبادلة حتى في أثناء المراحل الوفاقية بينها. فإن كانت الاتفاقيات العسكرية مؤقتة بالنسبة لهذه الدول فيجب أن يكون التفوق التكنولوجي دائما.

ونلاحظ أن أميركا، التي تريد أن تحافظ على وضعها كقوة مهيمنة في العلاقات الدولية، تعتمد في الأساس على تفوقها التكنولوجي، وتبذل جهوداً كبيرة حتى لا تخسر تفوقها التكنولوجي هذا. وهي تسعى باستمرار إلى إجراء تشريعات قانونية دولية، من جهة، ومن جهة أخرى، تأخذ بعين الاعتبار المنافسة الشديدة بينها وبين القوى الأخرى، التي تمتلك قدرة المنافسة في هذا المجال، وفي مقدمتها الصين واليابان ودول الاتحاد الأوروبـــي. إن وضع أميركا في موقع المواجهة مع اليابان فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصالات وتكنولوجيا الوسائط المتعددة، ومع الصين فيما يتعلق بحقوق التأليف وبراءات الاختراع، ومع فرنسا فيما يتعلق بموضوع التجسس التكنولوجي، يهدف بشكل أساسي إلى أن يبقى نبض التقدم التكنولوجي والسيطرة عليه في قبضتها. وقد كثفت أميركا، ابتداء من منتصف التسعينات، من ضغوطها على اليابان حتى تفتح أسواقها أمام السلع الأميركية، وبدأت في الوقت نفسه حملة جدية للسيطرة على ريادة تكنولوجيا الاتصالات. وأما الدعوة التي وجهها نائب الرئيس الأميركي آل غور (Al Gore) في بداية سنة 1995 لزيادة التعاون ما بين الحكومة الأميركية والشركات الأميركية لتشكيل البنية التحتية لقطاع المعلوماتية الوطني، لضمان استمرار الهيمنة الأميركية على الاقتصاد العالمي، فهي دعوة تقوم في أساسها على فكرة احتكار مجالات المعلوماتية وشبكات الاتصال الحاسوبية ووسائل الاتصالات متعددة الأغراض. وبدأت اليابان، التي شعرت بتراجعها في هذا المجال، بحملة مضادة، حيث وضعت مشروعاً يحقق لاقتصادها 2.5 مليون قدرة تشغيلية في عام 2010، ودخولاً عن طريق مصادر إضافية تصل إلى ما قيمته 1.23 ترليون دولار سنوياً.

إن أهم الخلافات التي ظهرت بين الولايات المتحدة والصين في السنوات الأخيرة، والتي تتعلق بمواضيع حقوق التأليف والاتفاقيات الدولية لبراءات الاختراع والتفاصيل المتعلقة بها، تحمل في جنباتها جانباً أبعد من مجرد كونها خلافات تتعلق

بالحقوق الدولية. إن القضية لا تتعلق فقط بحماية حقوق بعض الشركات الأميركية في الأسواق الدولية؛ فالتكنولوجيا التي أنتجتها الشركات الأميركية بنفسها في السنوات الخمس والعشرين الماضية، استطاعت اليابان تحويلها بمهارة فائقة إلى سلع ذات قيمة في الأسواق العالمية، وأدخلتها بقوة حتى إلى السوق الاقتصادية الأميركية. وهذا بدوره أدى إلى تيقظ كبير من جانب الإدارة الأميركية تجاه الصين من أن تعيد الكرّة في هذا المجال. إن القضية الأساسية في الحرب الاقتصادية الدولية ليست مجرد تطوير التكنولوجيا فحسب، بل إنها متعلقة بقضية تحويل هذه التكنولوجيا إلى سلعة سوقية تتصف بالجودة العالية وسهولة الاستخدام. لقد حققت المعجزة اليابانية هذه المهارات، وحطمت تأثير الشركات الأميركية في الأسواق الدولية في عدة مجالات.

إن هناك سبباً آخرَ للضغوطات الأميركية المتواصلة على الصين، وهو أن تتمكن الولايات المتحدة من التحكم في التطورات التكنولوجية الجديدة التي تتسارع بشكل كبير لدى دول شرق آسيا في شكل خاص. ولذلك، فإن الوضع المؤثر والمركزي الذي تمتلكه أميركا فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية لحقوق التأليف والاختراع يعطيها ميزة الأولوية والتفرد للسيطرة على حقل التطورات التكنولوجية على المستوى الدولي. كما أن ازدياد دور دول شرق آسيا في التوصل إلى اختراعات تكنولوجية أصيلة في السنوات الأخيرة، جلب معه إمكانية أن تنتقل بؤرة المركز التكنولوجي من موقعه؛ إضافة إلى ذلك، فإن ثمة زيادة في دور الباحثين غير الأميركيين في مجال التطورات التكنولوجية الهامة داخل الولايات المتحدة. وقد تم إدخال القانون الدولي، الذي شكّله النظام العالمي بمحوره الأطلسي، كأهم وسيلة للسيطرة على عملية التغير في المركزية التكنولوجية. وقد أبدت أميركا اهتمامها بضرورة اعتراف الصين بقانون براءة الاختراع، أكثر من اهتمامها بالمسائل المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في هذه الدولة، ولم تتردد من ممارسة الضغوط في الحقل التكنولوجي أكثر من الضغوط التي مارستها تجاه الأحداث الدموية التي حصلت في ميدان السلام السماوي "تياننمن" (Tiananman) في بكين عام 1989، عندما تصدى الجيش الصيني بقسوة للمتظاهرين المنادين بالديمقراطية.

وقد عكست أزمة التجسس التكنولوجي بين الولايات المتحدة وفرنسا، التي تفاقمت في بداية عام 1995، ساحة أخرى للصراع في هذا المجال. كما أن التنافس بين شركتي بوينغ وإيرباص قد تحول إلى تنافس أميركي - أوروبـــي في مجال صناعة الطائرات، القطاع الذي يعتبر من أهم مجالات الهيمنة السياسية الاقتصادية على المستوى الدولي. وأصبحت هذه المنافسة، التي تحوّلت مع مرور الزمن إلى حرب تجارية، إحدى أهم مظاهر نجاح أوروبا ضد الولايات المتحدة. وبالرغم من التراجعات أمام الولايات المتحدة واليابان فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصالات، حققت أوروبا قفزة نوعية في صناعتها للطائرات من نوع "إيرباص". وتظهر فضيحة التجسس التكنولوجي التي تورطت فيها أسماء بعض الدبلوماسيين الأميركيين في فرنسا مدى شدة الصراع بين القوى العظمى في هذا المجال. إن الحرب التكنولوجية، التي تزداد حدة يوما بعد يوم، سترسم ملامح الحروب الاقتصادية والسياسية والعسكرية في المستقبل. كما أن هذه الحرب، التي تخوضها الولايات المتحدة الأميركية على جبهات متعددة، ستحدد الشكل الذي ستؤول إليه الهيمنة الأميركية في المستقبل.

إن القدرة العسكرية هي التي تحول كل العناصر المذكورة إلى قوة فعلية، وهي إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم، وأهم مظهر يعكس القوة الحقيقية للدولة زمن الحرب. إن القدرة العسكرية لبلد ما، كمقياس يستطيع التكيف مع الأوضاع المتغيرة، تتحد بالقرارات الاقتصادية والدبلوماسية والسياسية وما ينتج عن هذه القرارات من توجهات وتطبيقات. وتؤثر المقاييس الأمنية للدولة إلى حد كبير على كيفية استخدام مصادرها الاقتصادية ونقلها، وتحديد اتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية السياسية. وفي الوقت الذي تلعب فيه البنى العسكرية، التي لا تستطيع التماشي مع التطورات التكنولوجية والتغيرات الطارئة للأوضاع، دور القوى التي تجازف لأن تتحول إلى أداة للحسابات السياسية الانطوائية واستهلاك الموارد، تبقى الطريق مفتوحة للصعود إلى أعلى الدرجات في هرم القوة الدولية، ولتكوين تأثير سياسي اقتصادي أمام الدول التي تتخذ قرارات استراتيجية في الوقت والمكان المناسبين، وتستخدم القدرة العسكرية المتجددة والمتكاملة مع النسيج الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، كانت القدرة العسكرية التي شكلت مصدر القوة

لإرادة القبضة الحديدية لبيسمارك[1]، نتيجة للوحدة الألمانية في الساحة السياسية، والقفزة التي حققها الألمان في الساحة الاقتصادية، والتي عكست معها بعداً خارجياً كذلك. وقد وفرت الإصلاحات التي قام بها بترو[2] (Petro) في البنية العسكرية الروسية أرضية للقوة الفعلية للعناصر السياسية والاقتصادية والدبلوماسية للانتشار الإمبريالي الروسي، الذي اتجه لتحويل إمارة موسكو المقتصرة على السهوب إلى تحكم استراتيجي روسي يشمل القارة الأوروآسيوية بشكل متكامل. كما إن هناك علاقة مباشرة بين البنية العسكرية للولايات المتحدة وبين وضعها الاقتصادي وعلاقاتها الدبلوماسية، وتشكل هذه العلاقة العامل الأساسي الذي جعل من الولايات المتحدة الأميركية، الواقعة بعيداً عن جغرافية القارات الأساسية للعالم، قوة مهيمنة ومحددة للعلاقات الدولية.

3. الذهنية الاستراتيجية والهوية الثقافية

إن الذهنية الاستراتيجية لمجتمع ما، هي نتاج لوعي مشترك بالتراكم التاريخي، الذي يحوي بداخله القيم الثقافية والنفسية والدينية والاجتماعية، والذي ينعكس في مساحة جغرافية محددة؛ كما أنها نتاج لنمط الرؤية التي تحدد وضع هذا المجتمع بالنسبة للعالم ككل. وعندما ننظر من هذه الزاوية تظهر العلاقة بين الذهنية والاستراتيجية في المنطقة، التي تتقاطع فيها الآثار والانطباعات المكانية المستندة إلى المعطيات الجغرافية مع الآثار الزمنية المستندة على الوعي التاريخي. إن الاختلاف في وجهات النظر الاستراتيجية للمجتمعات، هو نتاج لاختلاف عالم التصورات، الذي يستند إلى البعدين المكاني والزماني.

إن التصورات المكانية للمجتمعات، بمحورها الجغرافي، مع انطباعاتها الزمنية التي تتخذ تجاربها التاريخية محوراً لها، تشكل البنية التحتية للذهنية التي تؤثر على

---

(1) الأمير أوتو إدوارد ليوبولد فون بسمارك (Otto von Bismarck)، (1815–1898) أحد أشهر الساسة الأوروبيين في القرن التاسع عشر. تولى منصب رئيس وزراء بروسيا ووزير خارجيتها، كانت له يد كبيرة في تأسيس القيصرية الألمانية الثانية إبان الحرب الألمانية الفرنسية وقد أصبح أول مستشار لها.

(2) بترو (Petro) (1672–1725) قيصر روسيا وقائدها العسكري الذي استطاع أن يجعل لروسيا ثقلا بين القوى الأوروبية.

توجهاتها وتشكيل سياستها الخارجية. وإذا تناولنا مفهوم الأمّة كتعبير عن وحدة سياسية مستديمة، أو كمفهوم يعبر عن مجموعة بشرية لا يمكن أن تتغير فجأة، وكثمرة لمرحلة تاريخية مستقرة، وكوحدة تكونت ضمن مراحل تاريخية طويلة، تظهر الذهنية الاستراتيجية للمجتمع وتتشكل من جديد ضمن المسيرة التاريخية التي يمر بها الوعي بهذه الهوية، وتبدي هذه الذهنية استمراراً طويل الأمد يتعدى التموجات السياسية العابرة. أحد الأمثلة على ذلك، الذهنية الاستراتيجية الألمانية باعتبارها نتاج وعي تاريخي تمتد جذوره إلى القرن التاسع لإمبراطورية روما الجرمانية المقدسة، إضافة إلى الأسس الفلسفية للدولة القومية الحديثة التي تلتقي مع حقائق تاريخية تمتد إلى القرن التاسع عشر، والتي أكسبتها البنية التحتية لأيديولوجيتها. ويحمل هذا الوعي معه تراكمات من عناصر الإقطاع الديني في القرون الوسطى، مع تراكمات من عناصر الأيديولوجيا العلمانية الحديثة في الوقت نفسه. كما إن التحليل التاريخي الذي بين فيه هيغل[1] الجذور التاريخية للوعي الألماني، والذي يتوازى مع مفهوم "الرايخ الثالث" لهتلر[2] هو ثمرة لاستمرارية هذه الذهنية الاستراتيجية.

ويظهر استمرار الأولويات الاستراتيجية لقيصرية روسيا الأرثوذكسية وتوازيها مع الأولويات الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي السابق، الملحد، مدى تأثير المعطيات الثابتة كالتاريخ والجغرافية على الذهنية الاستراتيجية للمجتمعات. وبالرغم من وجود الوعي الذي تحمله الهوية الروسية، والذي اتخذته مختلف الأيديولوجيات الاشتراكية على المستوى العالمي، تتجه الماركسيات القديمة إلى المحافظة على وجودها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة عن طريق إعادة إنتاج نفسها مرة أخرى كهويات سياسية على شكل تيارات قومية. وينجم هذا بدوره عن

---

(1) جورج ويلهلم فريدريك هيغل (George Wilhelm Friedrich Hegel) فيلسوف ألماني ولد في شتوتغارت، فورتيمبيرغ، في المنطقة الجنوبية الغربية من ألمانيا. يعتبر هيغل أحد أهم الفلاسفة الألمان حيث يعتبر أهم مؤسسي حركة الفلسفة المثالية الألمانية في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي.

(2) ألمانيا النازية أو الرايخ الثالث أو كما كان يعرف رسمياً بالرايخ الألماني وعرف فيما بعد بالرايخ الألماني الأعظم كل هذه الأسماء تعود إلى ألمانيا في الفترة بين 1933 – 1945 عندما حكمت ألمانيا من قبل حزب العمال الاشتراكي القومي الألماني – الحزب النازي بقيادة أدولف هتلر.

استمرارية الذهنية الاستراتيجية المذكورة. والمثال اللافت للنظر في هذا الموضوع هو تحوّل الرئيس الصربـــي السابق ميلوسفيتش من أصوله السياسية الاشتراكية إلى زعيم قومي للتطرف العرقي الصربـــي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

وإذا أردنا أن نذكر مثالا على ذلك من التاريخ التركي، نستذكر الدويلة التي شكلها التركمان الرحالة في ضواحي منطقة "سويوت" (Söğüt)، والتي اتسعت مساحتها مع مرور الزمن لتشمل جميع أقاليم حضارات العالم القديم، وتتحول إلى بنية سياسية هي الأكثر تلوناً وتداخلاً على مر التاريخ. نشأت الدولة العثمانية من هذه الحاضنة التاريخية لتستمر معها كعنصر أساسي في الوعي الزماني والمكاني الذي نسج البنية التحتية لذهنيتها الاستراتيجية. وقد حققت هذه الذهنية الاستراتيجية دفعة قوية للدولة العثمانية، ودفعة قوية لضمان استقرار نظامها. إن مفهوم "القديم" الذي يرتبطِ بالماضي، ومصطلح "الدولة الأبدية" الذي يدعي رسم صورة المستقبل، يعكس هوية ووعياً تاريخياً، ينسج مضمون هذه الذهنية الاستراتيجية. إن أهم ساحات التوتر التي ظهرت زمن تفكك الدولة العثمانية أو منذ ظهور الجمهورية التركية، هي ساحات التوتر النفسي الذي شتت وعي الهوية عند الشعوب، والتي نتجت عن الفوارق بين العناصر المستمرة للوعي الاستراتيجي، وبين الوضع الذي فرضته توازنات القوة الدولية الموجودة. ولذلك فإن من الضروري فتح باب المناقشة أمام مسألتي الاستمرارية والتغير المرتبطتين بالوعي الاستراتيجي العثماني - التركي.

إن إعادة بناء الهوية بوعي بالمكان والزمان في إطار التراكم التاريخي والحقائق الراهنة، تعتبر أحد الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل الظهور على مسرح التاريخ، والمساهمة في التراكم البشري. كما أن الذهنية الاستراتيجية التي لا تستند إلى نية لإثبات وجودها لا يمكنها التخلص من السلبية التي تعيشها. ولذلك، فإن المجتمعات التي تمتلك الذهنية الاستراتيجية الثابتة، والتي تنتج مفاهيم وأدوات ومجالات جديدة حسب الظروف المتغيرة والمحيطة بهذه الذهنية، تستطيع أن تفرض ثقلها في مقاييس القوى الدولية. وبالمقابل، فإن المجتمعات التي تنسلخ من الوعي بهويتها من خلال انكسار راديكالي في ذهنيتها الاستراتيجية، ستجازف في قوة وجودها التاريخي. في حين أن المجتمعات التي تتعامل بذهنية جامدة برفضها للمجتمعات الأخرى، فإنها تنسلخ عن الوعي البشري المشترك ويتم رفضها.

4. التخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية

ترتبط كل من الذهنية الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي بعلاقة من حيث الشكل والمضمون؛ إذ يمكن رؤية الآثار التي تتضمنها الذهنية الاستراتيجية، الناتجة عن المعطيات الثابتة، عن طريق التخطيط الاستراتيجي للمعطيات المتغيرة، الذي يعتمد على التصور العقلي في الدرجة الأولى. ويحدد الاستراتيجي كارل فون كلاوسفتز (Carl Von Clausewitz) العلاقة الموجودة بين التكتيك والاستراتيجية بقوله: "إن التكتيك يستخدم لتنظيم عملية قتال الوحدات العسكرية، وأما الاستراتيجية فهي فن القتال الذي يستخدم من أجل الحرب النهائية"[1]. وتتحدد أوضاع الوحدات العسكرية من حيث نوع وحدات القتال المستخدمة فيه، والمقاييس التي سيتم استخدامها فيها، في ضوء الهدف المتعلق بالحرب النهائية. والعلاقة بين هذين الأمرين هي علاقة تبادلية، بمعنى أن الجيش الذي يحقق النجاحات عن طريق العمليات القتالية المحدودة والمستقلة عن بعضها البعض، بدون تحديد استراتيجيته، لا يعني أنه استطاع تحديد المصير النهائي للعملية العسكرية ككل. وفي الوقت نفسه، فإن الجيش الذي لم يكوّن بنيته التحتية التكتيكية لعمليات القتال المحدودة لا يستطيع أن يحقق نجاحات، حتى لو وضع نظرية لتوجهاته الاستراتيجية.

ولا تختلف طبيعة هذه العلاقة في المجال الدبلوماسي، ولكن يمكن أن يكون هناك اختلاف في الوسائل المستخدمة للوصول إلى الهدف النهائي فيها، حيث إن الخطوات التكتيكية التي لا تسير بمجموعها ضمن التوجهات الاستراتيجية سوف تحدث تغييرات كبيرة في معاني ونتائج هذه التوجهات الاستراتيجية مع مرور الزمن. كما أن الدبلوماسيين الذين يسيرون في ظل هذه الخطوات التكتيكية سيرون خطواتهم التكتيكية على أنها أهداف استراتيجية. وكما أن التقييمات التي يستنتجها ضابط ما، معتبراً العمليات العسكرية المحدودة التي تقوم بها وحدته العسكرية على أنها استراتيجية للعملية الحربية ككل، ستؤدي إلى توجهات خاطئة، تؤثر سلبا على الاستراتيجية المتعلقة بالحرب النهائية للجيش، كذلك فإن الدبلوماسي الذي يجعل

(1) Carl Von Clausewitz, "Bemerkungen über die reine und angewandete strategie des Herrn von Bülow", *Neue Bellona*, 1805:9/3, p. 271.

من خياره التكتيكي مركزاً لمحور السياسة الخارجية لدولته، سيتسبب في حصول أخطاء جدية في هذا المجال. وأوضح مثال على هذا هو خسارة الجيش العثماني للحرب النهائية أثناء الحرب العالمية الأولى بالرغم من النجاحات التي حققها على الجبهات المختلفة. حيث إن غياب التوجهات الاستراتيجية للجيش العثماني، واعتماده على الاستراتيجية الألمانية، التي فقدت تأثيرها بشكل مفاجئ على العسكريين والدبلوماسيين العثمانيين، أدت إلى تحويل النتيجة النهائية لهذه الحرب ضد الدولة العثمانية.

إن الشرط الأساسي لنجاح الخطوات التكتيكية القصيرة في الاتفاقيات المستندة إلى المصالح المؤقتة، التي تختص بتشكيل بنية متوازنة للقوة الديناميكية، هو تحقيق التوازن بين المحددات الاستراتيجية طويلة الأمد، وبين التكتيكات قصيرة الأمد. إن الدول التي تجعل بنية توازنات القوى لديها متماشية مع التغيرات الديناميكية، وتبدي مهارة في تحويل الأهداف الاستراتيجية إلى تكتيكات قصيرة ومرحلية، تستطيع أن تحقق درجات عظيمة من التقدم. ويستوجب هذا أن تكون القرارات الدبلوماسية مرنة، بدون أن تتخبط في أهداف استراتيجية مختلفة، وبدون أن تتجه بالمقابل إلى قرارات حتمية مطلقة. وتبدأ الدول التي تعمل على توسيع ساحة حركتها بهذا الأسلوب في تحقيق إيجابيات كبيرة في عملية تحويل فترة توازنات القوى المذكورة إلى فترات طويلة المدى. ويلاحظ أن المحور الاحتكاري الأميركي، الذي صاحب الفترات الزمنية المحدودة في العلاقات الدولية، أخذ يتسارع ويظهر ثقلاً أكبر في توازنات القوى منذ انتهاء مرحلة الحرب الباردة، مما حدا ببعض القوى الإقليمية التي أدركت هذا الوضع لأن تتجه نحو سياسات بديلة متعددة ودبلوماسية مرنة. وفي هذا الوضع، إذا لم تتحقق الإرادة السياسية التي تنظم جميع هذه الخطوات التكتيكية، وتخضع جميع الوحدات العسكرية والدبلوماسية بشكل منسجم ومتناغم مع بعضها البعض تحت قيادة مايسترو واحد، لا يمكن للنجاحات المنفردة أن تحقق النجاح في الحرب النهائية. ويتم قياس مقدار ثقة الدولة بنفسها وسعة أفقها المستقبلي عن طريق جدول أعمالها الزمني في علاقاتها الدولية، ووضعها النفسي، وقدرتها على المبادرة في أثناء المحادثات الدولية. والدول التي تمتلك أفقاً واسعاً في تطلعها للمستقبل لن تصبح أسيرة لجدول أعمال أولوياتها

السياسية المحدودة، بل ستشكل جدول أعمالها بما يناسبها، وتكون بذلك عنصراً مؤثراً في علاقاتها مع الدول الأخرى، حتى وإن كانت هذه الدول من دول العالم الثالث.

أما الدول التي تترك سياستها الخارجية في مجرى موجات التطورات المختلفة، وتفقد قدرتها على المواكبة الزمنية للأحداث بسبب ضعف إرادتها السياسية، فستصبح أسيرة ردود أفعال مرحلية ومتداخلة ومتناقضة من خلال جداول أعمال تم تحديدها لها مسبقا. والنخبة السياسية في مثل هذه الدول لا تمتلك أية وجهات نظر تتعلق بنقطة البداية أو نقطة النهاية، ولا تتصف بالجرأة والقدرة على اتخاذ القرار، بل تلجأ إلى الأساليب الدفاعية والانفعالية، وتتصرف في إطار نفسية تم تشكيلها في قالب دفاعي وتبدو بالتالي ميالة للنـــزعة الدفاعية، ولسانُ حالها يقول: "نحن ابتعدنا عن الأزمات،" بخلاف غيرها، الذي يقول بجرأة: "نحن وجدنا من أجل إيجاد الحلول".

تتجه مثل هذه النخب التي لا تمتلك هوية واضحة في الفترات الحرجة، إلى أن تبتعد عن أية محاولة للمبادرة، وتغيب نفسها، بدلاً من أن تكون في الواجهة الأمامية، وتتخذ لنفسها موقعاً محدوداً. إن هذه النخب السياسية ترى أن البقاء كعنصر مجهول وسلبـــي هو سياسة آمنة، بعيدة عن المجازفة، لأنه في حال أن أصبحت بلادها مؤثرة على الوضع الدولي، سيجلب ذلك لها مسؤوليات جديدة، ترى أنها في غنى عنها. وسيظهر أفراد هذه النخب في الساحة بعد تجلية جداول الأعمال ليبحثوا لهم عن مكان في طاولة المفاوضات، وبالرغم من أنهم كانوا يتهربون من الصفوف الأمامية في بداية المرحلة، أصبح ينتابهم شعور مرتبك بأن القطار قد فاتهم، فيحاولون نسج علاقات متخبطة، سواء كانت في محلها أو في غير محلها. إنهم لا يشعرون بالأمان من خلال وجودهم في مركز الأحداث، ولا يشعرون بالراحة كذلك إذا بقوا متفرجين عليها. وفي أثناء بحثهم عن طريقة للهروب من المسؤولية الملقاة عليهم في مركز الحدث، ينتابهم شعور بأنهم مقصون تماماً عن مسرح الأحداث، فيسارعون فيما بعد بنفسية هزيلة مستعدة للتنازل عن كل القيم والأولويات من أجل الاقتراب ولو خطوة واحدة من المركز، ويحكم سلوكهم موقف جبان يتراوح بين التهرب من المسؤوليات التي تحقق لهم احترام

الآخرين، وبين مخاوفهم من إهمال الآخرين لهم بزوال هذه المسؤوليات. إنهم يعيشون بهوية متناقضة وسرية، فلا يعرفون هل هم من يحرك أحجار الشطرنج أم هم هذه الأحجار بعينها؛ وهم يشعرون بالخوف من دورهم كلاعبـــي شطرنج يوجهون اللعبة، وينـــزعجون من فكرة أن يكونوا أحجاراً متحركة في أيدي الآخرين.

ويتمنون في قرارة أنفسهم لو أن الأحجار واللاعب واللعبة كلها غير موجودة، وهم مقتنعون أن أسلم طريقة لهم هي البقاء تحت ظل أقوى لاعب، ويضعون أنفسهم في مجموعة الأحجار المنتمية لمحور أقوى لاعب موجود، ويحتفلون بالنجاحات الصغيرة في حرب الأحجار وكأنها أمجاد كبيرة، محاولين إخفاء ضعف هويتهم الناجم عن عدم وجودهم في حلبة الأحصنة والوزراء والملوك. إنهم يتخوفون من كل حادثة تذكرهم بهويتهم وقواهم التي يمكن أن تغيّر قواعد اللعبة. ولأنهم يخشون المجازفة أو المغامرة، يجدون أن السباحة في تيارات القوة الحقيقية للآخرين أسهل عليهم من أن يعتمدوا على التيار الذي تصنعه قواهم الكامنة، ويفضلون التأرجح في ظل استراتيجيات الآخرين بدلاً من أن يسيروا في الأفق الممتد لتاريخهم وجغرافيتهم بطريقة تتسم بالوقار والعناية والتصميم. والتاريخ بالنسبة لهم هو فاتورة يدفعونها وليس تراكماً ثقافياً؛ والجغرافية التي يملكونها ليست القوة الكامنة والغنى الاستراتيجي، بل الورقة الرابحة التي يقدمونها لأطراف اللعب الكبيرة.

ثانياً: العنصر البشري وتأثيره البالغ في صنع الاستراتيجية

إن المعطيات الثابتة والمتغيرة في صيغة معادلة القوة، يؤثر بعضها في بعض بشكل مجمل. أي أن تأثير العنصر الجغرافي أو التاريخي أو الديموغرافي أو الثقافي على العناصر الأخرى في معادلة القوة، يوازن مجمل التأثير الناتج في القوة الإجمالية، ولذلك فقد عبر عنها في معادلة القوة بصيغة الجمع. وتتأثر هذه العناصر في مجموعها في شكل كبير بكل من الذهنية الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية. بمعنى أن الدول التي لا تمتلك ذهنية استراتيجية واضحة وتخطيطاً استراتيجياً وإرادة سياسية قوية ومنسجمة، لا يمكنها أن تشكل القوة المطلوبة مهما

حققت من تفوق بالنسبة لعناصرها الثابتة والمتغيرة. كما أن الأوضاع التي يشكلها كل من الذهنية الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي السلبيين تنعكس بشكل كبير على النتائج المترتبة من العناصر الثابتة والمتغيرة في معادلة القوة. وأوضح مثال على ذلك الكارثة التي حلت بالدولة العثمانية على جبهات القوقاز وفلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، التي نجمت عن ضعف التخطيط الاستراتيجي، الذي أثر بدوره سلبياً على معادلة قوة الدولة، كما أن موت ما يقارب السبعين ألف جندي متجمدين من الصقيع في المنطقة المعروفة في تركيا بجبال "الله أكبر"، يظهر نموذجاً سلبياً للتخطيط الاستراتيجي الذي ألحق ضعفاً بالتراكم العسكري الذي يعتبر من العناصر المتغيرة كبيرة التأثير. وكمثال لافت للنظر كذلك يعتبر ما قام به القائد "كاظم قرا بكير" (Kazım Karabekir) في المنطقة نفسها بعد عدة سنوات، وما قامت به "حركة الشرق"، والتي أدت إلى تحرير مدينة قارص (Kars) وأردخان (Ardahan)، مثالاً نموذجيا حقق فيه عنصر التراكم العسكري لجيش دولة مهزومة وضعيفة فعالية تفوق معادلة القوة الطبيعية، وذلك عن طريق تخطيط استراتيجي صحيح ومنسجم.

وكان من الأمور الواضحة أن الوسائل الدبلوماسية التي حققتها الإرادة السياسية في عهد السلطان عبد الحميد الثاني قد أحدثت تأثيراً إيجابياً في المعطيات الثابتة، التاريخية والجغرافية، للدولة وحفظتها من التقسيم. وبالمقابل، فإن التموجات التي شهدتها مرحلة المشروطية الثانية (الحركة الدستورية الثانية) الناتجة عن أزمة الإرادة السياسية، قد أثرت سلباً وبشكلٍ كبير على جميع عناصر معادلة قوى الدولة، وأدت إلى نهاية دولة استمرت فترة طويلة من الزمن.

والمثال الآخر على قدرة التخطيط الاستراتيجي في التأثير على معادلة القوة هو التمايز بين قوة ألمانيا في عهد جمهورية فايمر (Weimer) وما أصبحت عليه في عهد هتلر، بالرغم من امتلاكهما نفس العناصر الثابتة والمتغيرة. وكمثال من منطقتنا يلاحظ أن عنصر القوة الاقتصادية النفطية، يعتبر أهم العناصر في معادلة القوة للدولة للسعودية، حيث اكتسب قوة كبيرة من خلال بروز إرادة سياسية فعالة في عهد الملك فيصل؛ لكن سيلاحظ ضعف دور هذا العنصر في المراحل التي تلت هذه الفترة نتيجة لقصور الإرادة السياسية. ويمكننا القول باختصار إن ثقل الدولة في

معادلة القوة يظهر كنتيجة للتخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية الموجهة للمعطيات الثابتة والمتغيرة؛ إذ يمكن للدولة أن تمتلك قوة تفوق قواها الكامنة عن طريق امتلاكها لتخطيط استراتيجي منظم وإرادة سياسية قوية، إلى جانب امتلاكها لعناصر ثابتة ومتغيرة. وبالمقابل، فإن الدولة التي تملك قوة كامنة ولديها تخطيط استراتيجي غير منسجم وإرادة سياسية ضعيفة، ستكون محصلة معادلة القوة لديها ضعيفة وأقل من مثيلاتها من الدول الأخرى. ويستنتج من هذا كله أن العنصر البشري هو أساس القوة الاستراتيجية لأي بلد، حيث لا يمكن تغيير العناصر الاستراتيجية الثابتة كالجغرافيا والتاريخ، ولكن يمكن للعنصر البشري الجيد أن يُكسب الجغرافيا والتاريخ آفاقاً جديدة. في حين أن العنصر البشري غير الجيد يمكن أن يحوّل هذه العناصر إلى عامل إضعاف للبلاد.

إن زعزعة الوضع الألماني في إمبراطورية روما الجرمانية المقدسة كان نقطة ضعف نجمت عن العناصر التاريخية والجغرافية التي امتدت منذ عهد شارلمان وحتى القرن الثامن عشر. وقد تحولت هذه المعطيات نفسها إلى عجينة جاهزة، جبلها فريدريك الثاني، وشكلها بيسمارك في القبضة الحديدية لدولته، وإلى قوة دولية على يد ويليم الثاني (Wilhelm). أما هتلر، فقد حقق قوة لا يمكن قهرها من هذا التراكم، وسبب دماراً كبيراً باستخدام سيئ لنفس العناصر الجغرافية والتاريخية. ويمكن تقديم أمثلة عديدة مشابهة لكل مجتمع استطاع تطوير استراتيجيات كبيرة مثل هذه.

وترتبط كل من التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا والقدرة العسكرية، كعناصر متغيرة لاستراتيجية الدولة، بخلاف التاريخ والجغرافيا كعنصرين ثابتين، بجودة العنصر البشري وقدرته بشكل مباشر. إذ يمكن للعنصر البشري المؤهل والمتصف بنوعية متميزة، والمرتبط بعلاقة مشروعة بالاستراتيجية القومية، أن يصنع قوة اقتصادية عظيمة حتى ولو انطلق من أرضية مدمرة. وكمثال على هذه العلاقة بين العنصر البشري والتكامل الاستراتيجي القومي ما حققته كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، والقدرة التي أظهرتها أميركا في الخروج من أزمتها الاقتصادية عام 1929. وفي المقابل، فإن نقص الكفاءة في مؤهلات العنصر البشري، وغياب العلاقة السليمة المشروعة بين العنصر البشري المؤهل وبين

الخيارات الاستراتيجية للنظام السياسي في الشرق الأوسط، هي أحد الأسباب الأساسية لعدم تحول القوة الكامنة فيه إلى قوة استراتيجية بالرغم من امتلاكه لموارد اقتصادية كبيرة.

إن أكثر المسائل جدية للتوجه الاستراتيجي لتركيا ترتبط بالعنصر البشري. فبالرغم من أن المعطيات التاريخية والجغرافية التي تمتلكها هذه الدولة وتشكل البنية التحتية لثقافتها تمنحها تراكماً يثير غيرة عدة دول أخرى تطمح لتطوير استراتيجيات عالمية، لا يعتبر ذلك نقطة النهاية لها؛ فلا يمكن استخراج طاقة حركية من عناصر الطاقة الكامنة الموجودة في الدولة دون وجود عنصر بشري صاحب أفق منفتح، ويستطيع تحليل جميع العناصر الديناميكية التي تشكل القوة الاستراتيجية بشكل صحيح، ويحولها إلى وضعية تتناسب مع متغيرات الوضع الدولي، ويحقق التناسق بين عناصر القوة المختلفة، ويطور استراتيجيات مرحلية للقوة. وحتى لو وجد العنصر البشري المؤهل فإن طاقاته ستهدر فيما لا يعتبر ما لم تقم علاقة فعلية ومشروعية كاملة بينه وبين الخيارات الاستراتيجية للنظام السياسي.

إن أكثر العناصر حساسية في الانفتاح الاستراتيجي للدولة هو العلاقة المشروعة بين الإرادة السياسية لمركز النظام وبين العنصر البشري المؤهل للمجتمع المدني. وإذا أردنا التعبير عن ذلك بتعبيرات تُستخدم كثيرا في الوقت المعاصر فإنه يمكن وصف هذه العلاقة بنقطة الالتقاء بين "عمق الدولة" و"عمق الأمة". إن الدولة التي لم تصل إلى عمق الأمة، ولم تحقق معه وحدة روحية نابعة عن نظام من القيم المشتركة، لن ينتج عنها إلا صورة سيئة للقوة. إن أهم بعد للعلاقة المشروعة بين العنصر البشري والنظام السياسي هو عنصر الثقة؛ فالدولة التي لا تثق بعنصرها البشري لا يمكنها الانفتاح على آفاق استراتيجية، بحيث تضع أهدافاً تكتيكية لتحريك القوى الكامنة للمجتمع، أو أن تستخدم الوسائل المناسبة لهذه الأهداف في التوقيت الصحيح والمناسب. وفي الوقت نفسه، لا يمكن لعنصر بشري غريب عن الآليات السياسية لاتخاذ القرار في الدولة أن يكون موجهاً للتخطيط السياسي، أو أن يكون جزءاً منه على الأقل. لذلك تكتسب القوة الاستراتيجية هويتها الحقيقية من خلال الثقة بالأمة التي هي مصدر هذه القوة وأساسها.

ثالثاً: مجال تطبيق نموذجي: صناعة الدفاع

1. مقاييس القوة وصناعة الدفاع

إن صناعة الدفاع لأي دولة هي نتيجة طبيعية لمعادلة القوة لتلك الدولة، وهي أحد مقاييسها الهامة كذلك. وبالرغم من أن صناعة الدفاع هي نتاج للمعطيات المتغيرة في الأساس، لكنها تتأثر بكل عناصر معادلة القوة المذكورة سابقاً. كما أن تاريخ دولة ما كواحد من المعطيات الثابتة، يحدد بشكل مباشر سير تطور صناعتها الدفاعية واتجاهه، وذلك طبقاً للثقل الذي يأخذه في سياستها الخارجية. ومن الأمثلة التي توضح مدى تأثير المعطيات التاريخية في البناء الدفاعي للدول، هو استمرار المحور ألألماني منذ عهد شارلمان في إمبراطورية روما الجرمانية المقدسة وحتى الآن، والذي امتد من شمال أوروبا باتجاه مركزها، محتفظاً بالبناء الدفاعي البري الذي تتطلبه مناطق السهوب التي تخدم مصالحه في أوروبا الشرقية. كما أن امتلاك بريطانيا لبناء دفاعي ذي ثقل بحري، ورثته عن خبراتها وسياساتها العالمية على المستوى الأوروبي والقاري وفي البحار التي تربط العالم الأوروبي والآسيوي، يظهر مدى أثر المعطيات التاريخية لهذه الدولة على استراتيجية دفاعها. ويؤثر التاريخ في شكل مباشر على البناء الدفاعي للدول، كأحد المعطيات الثابتة في معادلة القوة. ولذلك، فإن هناك ضرورات لتركيا التي ولدت من بقايا الدولة العثمانية، أو لروسيا التي تحاول مواصلة البنية الإمبراطورية لتاريخها بأشكال مختلفة، أن تتجها إلى بناء استراتيجية دفاعية مختلفة عن رومانيا التي لم تحمل مسؤولية إرثية، أو الدانمارك التي لم تتغير حدودها التاريخية إلا في شكل بسيط.

وتؤثر الجغرافيا التي تمتلكها الدولة كأحد المعطيات الثابتة تأثيراً مباشراً على البناء الدفاعي والتكوين الصناعي للدول. فمثلاً، لا يمكن لدولة كالنمسا التي ليس لها أي منفذ بحري أن تطور استراتيجية بحرية، أو أن تمتلك قوة بحرية تقتضيها هذه الاستراتيجية، ولكن من الممكن أن تستفيد من الطرق المائية الألمانية التي يوفرها نهر الدانوب. ومقابل ذلك لا يمكن لإندونيسيا، التي تقع على امتداد آلاف من الجزر، مواصلة وجودها بالتركيز على تطوير استراتيجية برية مع إهمال أسطولها البحري، كما أن أميركا، التي لا بد أن تقطع مسافة بحرية طويلة من أجل بسط سيطرتها

على العالم في القارات الثلاث أوروبا وآسيا وإفريقيا، لا بد أن تتجه إلى تطوير استراتيجيات عسكرية خاصة، تستند إلى استخدام الاستراتيجيات الجوية والبحرية والبرية بشكل متكامل. وبالتالي فإن الموقع الجغرافي لأميركا، يفرض أولوية استراتيجية لتكوين أسطول بحري، يملك إمكانية النقل المتتابع، والدعم اللوجستي، ويعتمد على البوارج وحاملات الطائرات.

إن العنصر السكاني، كأحد العناصر الثابتة التي لا تتغير خلال مرحلة قصيرة الأمد، يعتبر من العناصر التي تؤثر في البناء الدفاعي والصناعي للدولة؛ ويظهر ذلك من خلال عمليات الإنتاج الصناعي للأسلحة الدفاعية ومجالات استخدامها. وبطبيعة الحال، لا يمكن أن تكون الاحتياجات الدفاعية لتركيا، التي يصل عدد سكانها إلى سبعين مليون نسمة، مساوية للاحتياجات الدفاعية لدولة مثل ألبانيا التي لا يتجاوز عدد سكانها ثلاثة ملايين نسمة. ويمكن أن تظهر ثمار استراتيجية الصناعة الدفاعية في أحسن حالاتها إذا ما استخدم العامل السكاني مع استراتيجية التنمية الاقتصادية بشكل مناسب.

وبالرغم من التأثيرات المتعددة التي تنتج عن المعطيات الثابتة السابقة الذكر، تعتبر المعطيات المتغيرة كالقدرة التكنولوجية والعسكرية، العناصر الأساسية المباشرة التي تحدد بناء الصناعة الدفاعية. ومهما تطلبت القوة التاريخية والجغرافية لبلد ما مقداراً من الصناعة الدفاعية، فإن القدرة التكنولوجية والتطور الاقتصادي الذي وصلت إليه البلاد، هي المعطيات المتغيرة التي تحقق لها صناعتها الدفاعية. ولا يمكن أن تحقق الدولة تقدماً في موضوع الصناعة الدفاعية إذا لم يكن هناك انسجام بين استراتيجية التنمية الاقتصادية وبين الاحتياجات الدفاعية. فلا يمكن لهذه الدول أن تكون من بين الدول المنتجة للسلاح، بل من الدول التي تستهلكه وتهربه فقط.

إن الدول، التي ما زالت تتخبط في دوامة من الجدل ما بين موضوعي التنمية الاقتصادية والأولويات الأمنية، يصعب عليها أن تسير بخطوات جدية ومنسجمة في كلا المجالين. ومن الممارسات السلبية ما تقوم به بعض الدول من استيراد الأسلحة بشكل كامل من أجل أمنها ونظامها الدفاعي، ووضع التنمية الاقتصادية كهدف ثانوي لخدمة القضايا الأمنية والدفاعية. تتوجه مثل هذه الدول إلى شراء أسلحة لا تتمكن مواردها وقدراتها الاقتصادية من شرائها، فتدفع غرامة إهمالها للصناعة

الدفاعية، التي تعتبر من القطاعات الاقتصادية، لتحصد نتائج سلبية مثل عدم القدرة على تحمل المدفوعات الخارجية، والتبعية في إنتاج الأسلحة، التي تهدد المستقبل الاقتصادي والعسكري لهذه الدولة. إن الدول التي تستفيد بشكل مثمر في هذا المجال هي الدول التي تستثمر في مجال الدفاع لتجعل منه مجالاً اقتصادياً، ويساهم تخطيطها بهذا الشكل في تلبية حاجاتها الدفاعية، من جهة، وتحقيق عائدات اقتصادية من خلال تجارتها في إنتاج الأسلحة والأنظمة الدفاعية، من جهة أخرى. تأخذ دول العالم الثالث مكانها في النموذج الأول من هذا التصنيف، بينما تمثل الدول المتقدمة النموذج الثاني منه، لتؤمن بذلك بنية استعمارية جديدة.

أما العنصر الثاني الهام الذي يتعلق بالصناعة الدفاعية، وبشكل مواز مع القدرة الاقتصادية ومستوى التنمية، فهو عنصر القدرة التكنولوجية، الذي يظهر مدى العلاقة بين الاحتياجات العسكرية والتنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي، أكثر مما هو متوقع. وكما أن القفزات التكنولوجية، التي تظهر آثارها بشكل موازٍ مع التطورات الاقتصادية، تدعم الاستراتيجية العسكرية إلى حد كبير، فإن الصناعة الدفاعية تشكل في المقابل قوة محركة للتقدم التكنولوجي من خلال تطوير عدة اختراعات تكنولوجية هامة، بسبب الاحتياجات العسكرية. ولا يغيب عن الأذهان أن عدة أجهزة تكنولوجية جديدة، كان جرى استخدامها خلال الحرب الأهلية الأميركية، عادت لتستخدم بعد ذلك في الإنتاج الاقتصادي اليومي. وبذات الشكل، تم إحداث تغيرات تكنولوجية كبيرة من خلال الصناعة الدفاعية خلال الحرب العالمية الأولى؛ كذلك الحال في التطورات التي تم تحقيقها خلال الحرب العالمية الثانية، لا سيما في مجال إنتاج الطائرات التي دخلت الحياة اليومية كعناصر تكنولوجية هامة. أما الدول التي اضطرت لأن تطور صناعتها الدفاعية بسبب وضع أمني مؤقت، وتجاوزت تبعيتها الإنتاجية خلال مدة قصيرة ومحدودة، فلا يمكن أن تتخلص من التبعية التكنولوجية في المدى البعيد.

إذا كانت الاستراتيجية الدفاعية لدولة ما، مع بنيتها الصناعية المناسبة، تصل إلى مستوى مثالي من الانسجام مع المعطيات الثابتة ومع القدرة الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية، فسيتحقق الانسجام المذكور بفعالية أكبر مع مرور الزمن، عن طريق توفر عاملي الإرادة السياسية والتخطيط الاستراتيجي. ولذلك،

فإن العنصر الأساسي، الذي يحقق الارتباط بين هذه المعطيات المتعددة الاتجاهات هو التخطيط الاستراتيجي؛ وأما العنصر الذي يطور وينفذ الخطة الاستراتيجية في هذا المجال فهو الإرادة السياسية. وبالرغم من أن الخطوات في هذا المجال تبقى برّاقة لمرحلة قصيرة، حتى دون توفر إرادة سياسية وتخطيط استراتيجي، فمن غير الممكن تحويل هذه الخطوات إلى محرك يستطيع توجيه التوازنات العامة للدولة على المدى البعيد. ففي الوقت الذي تحقق فيه الدول تراكمات دائمة لتبنيها تخطيطاً استراتيجياً طويل الأمد، تتعرض الدول التي تتصرف بردود فعل مرحلية - حسب الأوضاع الطارئة - لموجة من الانحرافات الاستراتيجية المستمرة. ومع مرور الزمن تؤدي الانحرافات الاستراتيجية المذكورة إلى إزالة البنية الدفاعية العامة للدولة، وتجلب معها كذلك التبعية للخارج. ولا يمكن للدولة التي تتبع للخارج في المسألة الدفاعية - أن تتمتع بإرادة سياسية مستقلة أو دائمة.

ويلاحظ بشكل جلي أن الاستراتيجيات الأميركية والألمانية والروسية الطويلة الأمد قامت ببناء علاقة إيجابية وقوية بين البنية الصناعية الدفاعية وبين المعطيات الثابتة والمتغيرة. وما تزال المبادئ الأساسية التي تستند إليها استراتيجيات الولايات المتحدة الأميركية لما وراء القارة تعتمد على الأسس التي صيغت في بداية القرن الماضي من قبل ماهان، المختص في المجال الجيوسياسي البحري. ومثلت صفة الاستمرارية لهذه الاستراتيجية، مع السلطة السياسية الراسخة التي رافقتها، ومن خلال استخدامها المثمر للعناصر الثابتة والمتغيرة في معادلة القوة، العنصر الأساسي الذي جعل الولايات المتحدة الأميركية تتحول إلى قوة دولية مهيمنة. وفي صورة مقابلة، يلاحظ أن دول الشرق الأوسط الغنية بالنفط، والتي اتجهت إلى شراء كميات كبيرة من الأسلحة بسبب التنافس فيما بينها، والتي تفتقر سياستها الدفاعية إلى التخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية بعيدة المدى، قد تحولت إلى محطات تابعة إلى قوى خارجية، يتم فيها ضخ النفط مقابل السلاح.

2. مقاييس القوة التركية والتكوين الدفاعي

بناء على العناصر المذكورة في معادلة القوة، من الواضح أنه يتوجب على تركيا أن تظهر بنية دفاعية تأخذ بعين الاعتبار كل العناصر الهامة التي تميزها عن

الدول الأخرى. لقد وضعت العوامل التاريخية الموجودة في البنية الدفاعية تركيا أمام ضرورة تلزمها بتطوير استراتيجية دفاعية، تذهب إلى أبعد من مجرد الحدود الدولية الموجودة على الواقع. فلا يمكن لتركيا، الدولة التي ظهرت على الأرضية التاريخية والجيوسياسية للدولة العثمانية، والتي كان لها نصيب الأسد من ميراثها، أن تقصر مجال تخطيطها أو تفكيرها الدفاعي داخل حدودها القانونية فحسب. ويفرض هذا الإرث التاريخي الذي تمتلكه تركيا عليها ضرورة التدخل في أي وقت في قضايا متعددة خارج حدودها. وكمثال حي على ذلك ما حدث في كل من أزمة البوسنة وكوسوفو. فنتيجة البنية السياسية ثنائية القطب في ظل شروط الحرب الباردة وإطار حلف شمال الأطلسي، قيمت تركيا علاقاتها مع جارتها الملاصقة بلغاريا على أساس التناقض بين الكتل السياسية الكبيرة، وعلاقاتها مع اليونان على أساس التهديد داخل الحلف أو الكتلة السياسية نفسها، وعملت على تطوير بنية قواتها الجوية في هذا الاتجاه. ولذلك، نرى بأن تركيا قد خططت لبنية دفاعية، أخذت فيها بعين الاعتبار إمكانية التدخل في أزمة البوسنة التي تقع في المحور الجيوسياسي بين منطقتي دراوا - سافا (Drava-Sava)، أو في أزمة كوسوفو ومقدونيا التي تقع في المحور الجيوسياسي بين منطقتي مورافيا - فاردار (Morava-Vardar). ومع تفكك يوغسلافيا السابقة، ظهر أن الطائرات الموجودة لدى تركيا، ليس لها القدرة عند وصولها إلى أجواء البوسنة على البقاء في المنطقة سوى دقائق معدودة. لذلك اتجهت تركيا إلى شراء طائرات تمتاز بإمكانية التزود بالوقود في الجو. ويمكن أن يعطينا هذا درساً واقعياً لما تتطلبه مسؤوليات الميراث التاريخي لتركيا عند تكوينها لاستراتيجيتها وصناعتها الدفاعية.

تضم جغرافية تركيا عناصر هامة، تؤثر بشكل مباشر على بنية صناعتها الدفاعية، حيث إن تركيا تعتبر شبه جزيرة، محاطة بالمياه من ثلاثة أطراف، بالإضافة إلى عمق جغرافي كبير، مما يعطيها ميزة القدرة على تطوير استراتيجيات برية وجوية وبحرية مشتركة ومنسجمة، لا تمتلكها كثير من الدول. ويحدد موقع تركيا الجغرافي ساحة التقاطع المشتركة لاحتياجاتها في الصناعة الدفاعية. وكمثال حي على ذلك محدودية الخيارات لسياسة تركيا الخارجية، التي ظهرت في الأزمة القبرصية في عام 1964 و1967، والتي نتجت عن عدم امتلاكها بنية تحتية للقوة

البحرية، من أجل القيام بعمليات عسكرية برمائية. إن محاولة تجاوز عدم الكفاءة العسكرية هذه، مع رسالة الرئيس جونسون (Johnson) في هذه القضية، حفزت تركيا إلى تكوين قوة بحرية للإنـــزال في قبرص في عام 1974. كما يظهر الأثر القوي للعامل الجغرافي، في سياسة تركيا حيال بحر إيجه، فعدم امتلاك تركيا إلا لعدد قليل من الجزر الصغيرة والكبيرة في بحر إيجه، والتي يصل عددها إلى ما يقارب ثلاث آلاف جزيرة، يلزم تركيا بضرورة تكوين قوة بحرية تتطلبها هذه الطبيعة الجغرافية.

لقد كان عدد سكان تركيا في بداية القرن العشرين خمسة عشر مليون نسمة، ووصل في نهاية القرن نفسه إلى سبعين مليوناً، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا العدد خلال الثلاثين أو الأربعين سنة القادمة. لذلك، من الضروري أن تبني تركيا علاقة دائمة ومنسجمة بين القدرة الاقتصادية واحتياجات وأنظمة البنية الدفاعية من أجل استغلال هذا المعطى بشكل جيد. يمكن للعامل السكاني أن يصبح قوة محركة للبلاد عند استغلاله وتأهيله بالتعليم المناسب، وبالمقابل يمكن أن يصبح مصدراً لعدم الاستقرار في حال عدم وجود التخطيط والإعداد اللازمين. إن تركيا التي تمتلك قوة سكانية كبيرة، وتتموقع في نقطة انعطاف جيوسياسية في منطقة غير مستقرة إلى حد بعيد، لا يمكن لها أن تقف على أرجلها بدون أن تحقق التكامل بين جميع العناصر الموجودة في معادلة القوة. وبالرغم من الإمكانات الهائلة التي تحققها المعطيات الثابتة لمعادلة القوة التركية، إلا أنها عناصر تحمل في داخلها مجازفة كبرى من ناحية البنية الدفاعية. ويمكن خفض هذه المجازفة إلى أدنى حد وتفعيل القوة الكامنة التي تشكلها الإمكانات المذكورة عن طريق التخطيط الاستراتيجي الذي يؤدي إلى تلاقي المعطيات الثابتة، التي تتشكل من التاريخ والجغرافيا، وعدد السكان، والمعطيات المتغيرة كالاقتصاد والزراعة والبنى الصناعية والمواصلات والموارد الطبيعية مع القدرة التكنولوجية.

ويجب أن يكون الارتباط بين استراتيجية التنمية الاقتصادية وبين استراتيجية الدفاع لدولة ما، ثمرةً لعناصر استراتيجية عليا ودائمة تتبناها هذه الدولة. ومازالت تركيا إلى اليوم تدفع ثمن إهمالها لهذا الأمر؛ فعندما اتبعت تركيا استراتيجية تنموية تستند بشكل أساسي إلى التصنيع الداخلي كبدائل للسلع

المستوردة في الثمانينات، لم تستطع أن تبني استراتيجية صناعة دفاعية منسجمة مع هذه الاستراتيجية الصناعية. ويرجع تعرض تركيا لمشاكل كبيرة في المسألة القبرصية، قبل حركة السلام في عام 1974، إلى عدم تحقيق الانسجام هذا، الذي جاء نتيجة لاستراتيجيتها السلبية والمبنية على ردود الأفعال. ولكن إذا ما تم أخذ هذه الضرورات بشكل أكثر جدية، فستظهر إلى السطح متغيرات إيجابية ناتجة عن التقارب الذي حصل بين القدرة الاقتصادية والتكنولوجية والبنية الدفاعية.

وكذلك الأمر في مرحلة الثمانينات التي تم فيها اتباع استراتيجية تنموية تعتمد على التصدير؛ إذ لم يتم الاستفادة بشكل كافٍ من القوة التصديرية في قطاع الدفاع، ولم يتحقق التقدم التكنولوجي المطلوب في هذا المجال. وتظهر محاولة الدخول في أسواق الشرق الأقصى من خلال بعض المنتجات العسكرية البحرية، بالرغم من أنها جاءت متأخرة، مدى إدراك تركيا لتقصيرها الحاصل في هذا المجال. ولو اعتبرنا أن تجميع طائرات أف 16 (F-16)، أو إنتاجها، خطوة هامة في هذا المجال، يمكن أن يتحقق النجاح الحقيقي والدائم لها بزيادة مساهمة التكنولوجيا المحلية في صناعتها. ويمكن أن نستنتج الوضع غير المرضي الذي تعيشه تركيا في هذا المجال من خلال احتياجها إلى دول تمتلك أقل من إمكانياتها ومعطياتها الثابتة والمتغيرة من أجل تحديث الطائرات التي تستوردها.

لم تتمكن تركيا بعد مرحلة الحرب الباردة من تطوير تخطيط استراتيجي منسجم؛ وبدون القيام بتخطيط استراتيجي شامل، يتضمن مجال الصناعة الدفاعية، لا يمكن لهذه الدولة أن تكون مستعدة للتحديات التي تجلبها الأزمات الإقليمية والدولية، والتي تتضاعف يوماً بعد يوم. إن أكبر خطأ يرتكب في مجال التنسيق ما بين عناصر القوة والتخطيط الاستراتيجي، هو تأخر وتعطيل عملية التحليل الديناميكي لعناصر القوة هذه. إن التحليلات الجامدة التي تؤدي إلى انحرافات وتأخيرات هامة في صنع السياسة الخارجية ناتجة عن عدم تناول العناصر الثابتة والمتغيرة في إطار التكامل الاستراتيجي طويل الأمد وبشكل متناسق. وهذا ما يضعنا أمام مشكلة قصور التخطيط الاستراتيجي وضعف الإرادة السياسية. إن القيام بتخطيط استراتيجي جديد يمزج بين التراكم

السياسي والاقتصادي والفكري، ويقوم بتحليل ديناميكي لعناصر القوة الثابتة في مجال الصناعة الدفاعية، كفيل بإحياء القوى الكامنة، وتشكيل نقطة الانطلاق الأساسية للدولة.

قصور النظرية الاستراتيجية والنتائج المترتبة على ذلك

أولاً: تحليل عناصر القوة التركية من جديد

تشهد تركيا في السنوات الأخيرة جملة من النقاشات تدور حول ماهية القوة الحقيقية الكامنة لتركيا في مجال علاقاتها الدولية، وإلى أي مدى تستخدمها في علاقاتها الدبلوماسية. وتتراوح هذه النقاشات بين اتجاهين اثنين، أحدهما يحاول أن يؤسس لمشروعية فكرة أن تبقى تركيا رهينة السياسات المرتبطة بمراكز القوة المتشكلة خارجها، وذلك عن طريق إظهار مستوى القوة الكامنة لتركيا إلى أقل من المستوى الذي يمكن أن يكون عليه، من خلال عمليات تقييم جامدة ومرتبطة بأوضاع مرحلية. وثانيهما اتجاه يقدم تقديرات متفائلة أكثر من اللازم، بمراهنته على استطاعة تركيا على تفجير قوتها بشكل جدي، وذلك دون أن يقوم بتحليل جديد وديناميكي لعناصر القوة الثابتة والمتغيرة، التي تمتلكها تركيا في ظل الوضع الدولي الجديد.

لم تستطع الحكومات الائتلافية، التي تركت بصماتها على الحياة السياسية التركية في عقد التسعينات، أن تشكل تكاملاً استراتيجياً لخطواتها التكتيكية، التي تراوحت بين المناورات السياسية المتغيرة قصيرة الأمد وبين فهم بيروقراطي غير مجازف للسياسة الخارجية، ويرجع ذلك إلى عدم وجود وجهة نظر مشتركة في هذا المجال. وأما مسيرة تركيا في الانضمام للاتحاد الأوروبي التي بدأت بنغمة "أنا في طريق طويل وضيق"، فقد تراوحت بين موقف يؤمن بحتمية الانضمام ويعبر عن ذلك بقوله "ليس أمامنا من خيار سوى الانضمام"، وبين موقف يتسم بالتحدي بعض الشيء يعبر عنه أصحابه بقولهم: "يمكن أن لا ننضم للاتحاد

الأوروبـــي، فليس هو البديل الوحيد لدينا". وتحوّل الشعار المليء بالشوق والآمال: "العالم التركي من الأدرياتيكي إلى سور الصين العظيم"، إلى فكرة ملتبسة واعتذارية، وتسبب هذا الشعار مع مرور الزمن في قلق حتى لدول آسيا الوسطى، كما أنه حصل هناك خلط في الحديث عن روابط الأخوة والثقافة حيال الدول الإسلامية، وفي انطباعات التهديد التي يمكن أن تأتي من الشرق والجنوب؛ وأما كلام السياسة الخارجية، الذي انحصر بين شعار التغريب، والمشاعر العالم ثالثية، فقد اتخذ مساراً حسب شخصية وزراء الخارجية. إن أهم سبب خلف عدم الكفاءة الاستراتيجية هذه يتعلق بوجهات النظر المختلفة تجاه المعطيات الثابتة والمتغيرة التي تشكّل العناصر الأساسية لبناء السياسة الخارجية، وعدم كفاءة كل من الذهنية الاستراتيجية، والإرادة السياسية والتخطيط الاستراتيجي، التي تعمل بمجموعها على جعل هذه المعطيات مؤثرة بشكل كبير على صعيد السياسة الخارجية. وتظهر هناك فروق كبيرة في النظرة إلى عناصر التاريخ والجغرافيا والثقافة والسكان، التي تشكل المعطيات الثابتة في تكوين السياسة الخارجية، بين النخب السياسية، والبيروقراطية، أو بين أفراد الشعب بشكل عام، لعدم إمكانية حدوث تغير أساسي على المدى القصير. فبينما يرى البعض أن عناصر التاريخ والثقافة باعتبارها أهم مرتكزات السياسة الخارجية، يقوم البعض الآخر بالنظر إليها كأكبر عراقيل في هذا المجال.

وبالرغم من أنه يتوجب تحليل جغرافية تركيا من خلال رؤية متماسكة، إلا أنها أصبحت محلاً لاختلافات جدية. وقد ظهرت هناك أزمة واضحة بين الذين يرون ضرورة توجه تركيا إلى أن تتكامل بشكل أكثر عمقا مع الأقاليم القريبة منها، وبين الذين يرون عكس ذلك، ويفضلون تكاملها مع الوحدات البعيدة عنها قدر الإمكان. حتى أن عدد السكان الذي يمكن أن يتم التعامل معه بشكل أكثر موضوعية، يتم إظهاره بعض الأحيان على أساس أنه الورقة الرابحة في يد تركيا، ويتم تقييمه في أحيان أخرى على أنه أكبر العوائق التي تواجهها. ولا يختلف الحال كذلك في ما يتعلق بمعطيات قوة الدولة المتغيرة، التي تظهر تباينات جدية في وجهات النظر المتعلقة بالاقتصاد والتكنولوجيا والقدرة العسكرية، كعناصر تستطيع إحداث تغير خلال مرحلة قصيرة من خلال الإرادة السياسية والطريقة المتبعة في

تسيير هذه الإرادة. وأكبر دليل على ذلك هو ظهور مواقف متباينة حول مسألة الطاقة، التي تعتبر من أهم العناصر الاستراتيجية لقدرة القوة المتغيرة.

ولقد شهدت الإرادة السياسية التركية، باعتبارها مؤثراً قوياً في كل المعطيات المذكورة، مرحلة من الصعود والهبوط في السنوات العشر الماضية، بسبب عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته تركيا طيلة هذه الفترة، والذي جلب معه حكومات قصيرة العمر. واتخذت الإرادة السياسية، المتأرجحة بين مد وجزر الحكومات المختلفة، طابعاً أكثر تداخلاً وتعقيداً بسبب تدخل عوامل خارجة عن إرادة هذه الحكومات. فكما هو معلوم في الفيزياء بأنه إذا أثرت عدة قوى باتجاهات مختلفة على جسم معين فإن هذا يؤدي إلى عدم حركة الشيء الذي يُراد تحريكه، أو يؤدي إلى تحركه باتجاه غير مرغوب فيه، كان هذا هو الحال الذي بدت فيه السياسة الخارجية التركية في عقد التسعينات. وعانت خيارات السياسة الخارجية من ضعف في استمرارية استراتيجيات التغير المرحلي، وكان العنصر الوحيد، الذي أظهر استمرارية في عقد التسعينات، هو تغير وزراء الخارجية بشكل مستمر. لقد أثر ذلك بعمق على التخطيط الاستراتيجي، وأصبح بناء السياسة الخارجية بناءً سلبياً تابعاً لتأثير التموجات الخارجية، بدلا من أن يكون تخطيطاً مؤثراً؛ وبذلك فقد انسجامه الداخلي الذي أدى إلى فقدانه اعتباره الخارجي كذلك.

إن أكبر خطأ يرتكب في حق عناصر القوة الثابتة في الوقت الحالي، هو عملية التأخر والتعطيل في التحليل الديناميكي لعناصرها. لقد نظرت الخيارات الأيديولوجية إلى المقاييس التاريخية والثقافية والمقاييس الجغرافية الجيوسياسية في مرحلة الحرب الباردة من وجهة نظر أخضعتها لإطار جامد؛ وهذا هو السبب الرئيس خلف الانحرافات والتباطؤ الفادح في صنع السياسة الخارجية؛ وتكريس مثل هذه التحليلات الجامدة بعدم تناول عناصر القوة الثابتة والمتغيرة ضمن تكامل استراتيجي لمرحلة طويلة الأمد. وهذا ما يضعنا في مواجهة مشكلة قصور أو عدم كفاءة التخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية. إن أهم سبب في تحول طموحات السياسة الخارجية وآمالها في النجاح في بداية عقد التسعينات إلى مجرد أحلام متبددة في نهاية عقد التسعينات، هو عدم وجود الانسجام الاستراتيجي المطلوب.

ومسألة أن لا يتكرر هذا الوضع في القرن الحالي متعلقة بالقدرة على تطوير أرضية لنظرية استراتيجية مشتركة للعناصر الأساسية التي تشكل بنية السياسة الخارجية.

ثانياً: قصور النظرية الاستراتيجية

إن عدم تركيب الخطوات الاستراتيجية والتكتيكية في إطار نظري منسجم يعتبر أحد أبرز محاور الضعف في السياسة الخارجية التركية؛ فهناك ضعف جدي في جانب تكوين استراتيجية عليا توجه الخطوات التكتيكية في الدوائر المختلفة وتجعلها منسجمة بعضها مع بعض، وفي جانب بناء مراحل السياسات التكتيكية. ونتيجة لذلك فقد تحولت الخطوات ذات الصفة التكتيكية إلى خطوات استراتيجية بالنسبة للذين قاموا بها؛ وأدى هذا بدوره إلى وضع الحواجز أمام آفاق الدولة وتطلعاتها، وتضييق ساحة حركتها. ومع أن تركيا قد أظهرت استمرارية من ناحية الانسجام الداخلي، إلا أنها تعاني من الضعف في مجال تطوير نظرية استراتيجية، تستطيع الانسجام مع الظروف المتغيرة، وهو ضعف يرجع إلى أسباب تاريخية ونفسية وثقافية ومؤسسية.

1. الخلفية المتعلقة ببناء الدولة ومؤسساتها

إن السبب الذي يمكن إدراكه مباشرة من الأسباب المؤدية إلى قصور النظرية الاستراتيجية هو ما يتعلق بالبناء المؤسسي. وتشكل كل من وزارة الخارجية، ومجلس الأمة التركي، والمؤسسات الأخرى التي لها علاقة بصنع السياسة الخارجية، كمجلس الأمن القومي، وقيادة الأركان، والوزارات المعنية، والجامعات والمؤسسات الأكاديمية، والأحزاب السياسية، ومؤسسات البحوث المستقلة والرسمية وشبه الرسمية، أرضية قوية لهذا النوع من الجهود من الناحية المؤسسية.

تحتل وزارة الخارجية الموقع المركزي من أجل القيام بالتحليلات الاستراتيجية والتفسيرات، وطرح البدائل، وذلك لأنها تتحمل المسؤولية السياسية والبيروقراطية عن صنع السياسة الخارجية. ويمكن أن تؤثر الصفة السياسية والبيروقراطية لوزارات الخارجية سلباً على عملية طرح إطار نظري، يضم وجهات نظر مختلفة وبديلة، حتى في الدول التي تمتلك موارد غنية ومؤسسات منظمة للقيام بعمليات البحث

والتطوير الاستراتيجي. ويعود سبب ذلك إلى أن الإيقاع الروتيني اليومي الناتج عن بيروقراطية السياسة الخارجية، أصبح مقدماً على الجهود الهادفة إلى القيام بتحليلات استراتيجية تتصف بالعمق والشمول. كما أن البعد السياسي في صنع السياسة الخارجية يجعل النتائج السياسية قصيرة الأمد أكثر أهمية وتأثيراً من النتائج الاستراتيجية طويلة الأمد. ويمكن أن ينطبق هذا على المؤسسات الرسمية الأخرى. ومن جهة أخرى، يمكن أن تؤثر وجهات النظر الاستراتيجية للمؤسسات الرسمية في هذه الخيارات، في محاولاتها لتكوين أرضية اجتماعية وسياسية مشروعة لخياراتها السياسية الخارجية، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى أن يتصف البحث الاستراتيجي النظري بالبيروقراطية والرسمية، بدلاً من أن يكون عملية عقلانية وواقعية، ويؤدي هذا بدوره إلى ظهور استراتيجية تتصف بالرتابة والجمود.

تعتبر النظريات الاستراتيجية والتحليلات التي تستند إليها صالحة بمقدار تقديمها إجابة لضرورات السياسة الخارجية البديلة. ويمكن أن تتحول هذه التحليلات الروتينية والرسمية إلى حلقة مفرغة تضيق نفسها. وإذا ما تكاملت وجهات النظر الرسمية هذه مع إطار أيديولوجي، يمكن أن تتحول الحلقة المفرغة هذه إلى مشكلة كبيرة من الجمود. ويطرح الاختلاف في تشكيل الاستراتيجية الأميركية والسوفياتية طيلة فترة الحرب الباردة مقارنة تعليمية في هذا الإطار، حيث إن رتابة بناء السياسة الخارجية السوفياتية، والذي استند إلى تحليلات استراتيجية رسمية هبطت إلى مستوى الوقائع الأيديولوجية المتزمتة، جعلته غير قادر على الصمود أمام مرونة بناء السياسة الخارجية الأميركية، المنفتحة على سيناريوهات مختلفة، لأنها تتغذى من مصادر مختلفة. فبينما كانت حملات السياسة الخارجية السوفياتية تتصف بالبيروقراطية والجمود، كانت الحملات الديناميكية البديلة للسياسة الخارجية الأميركية، تتمتع بثراء وجهات النظر المختلفة لمؤسسات البحث المستقلة والخبراء الاستراتيجيين، وبأبعاد وزوايا متعددة، استطاعت تشكيل طرائق بعيدة المدى للتعامل مع الظواهر التي تواجهها. وقد نجم عن هذا الاختلاف المنهجي تضييق ساحة المناورة أمام صانعي السياسة الخارجية السوفياتية، وتسهيل مهمة صانعي السياسة الخارجية الأميركية، سواء في إيجاد ساحات مناورة جديدة، أو ممثلين مناسبين لهذه المناورات.

ومن ناحية صناعة السياسة الخارجية التركية، نرى أن المؤسسات الرسمية، وفي مقدمتها وزارة الخارجية، لم يتم تجهيزها ببنية تحتية مادية ومؤسسية كافية من أجل القيام بدراسات استراتيجية. إن مركز الدراسات الاستراتيجية الموجود في بنية وزارة الخارجية، والذي يحاول تلبية هذه الاحتياجات بإمكانيات متواضعة، يعتبر مركزاً محدود الإمكانات ببنيته التحتية وكوادره العاملة بالنسبة لدولة مثل تركيا، تواجه مجموعة من التحديات الإقليمية المتسارعة. والشرط الذي لا بد من توفره لتجاوز قصور نظرية التحليل الاستراتيجي هو تجهيز المؤسسات الرسمية، وفي مقدمتها وزارة الخارجية التي تشعر بحاجتها لتحليلات استراتيجية في مرحلة اتخاذ القرار، وبناء تنسيق وتعاون صحي بين هذه المؤسسات من أجل كسر حاجز الرتابة والبيروقراطية.

إن الأحزاب السياسية التي تحمل خيارات سياسية مختلفة وبدائل سياسية خارجية عملية، لا بد أن تطرحها في مجلس الأمة التركية، لتكون مصدراً هاماً لإثراء البحث عن استراتيجيات تركية إيجابية بديلة. ومن هنا، يتوجب على الأحزاب السياسية إعادة تشكيل بنيتها من أجل أن تعمل على تشكيل أرضية لأعمال دائمة ومستقبلية، بعيداً عن الاعتبارات السياسة اليومية الروتينية. وعندما تعمل الأحزاب السياسية في هذا الإطار على إعداد كوادرها من أجل التطورات المحتملة التي ستحصل للدولة، سيسهل ذلك عملية التواصل الخطابي ويقرب وجهات النظر بين البيروقراطية والإرادة السياسية خلال فترات انتقال الحكم والسلطة من حزب إلى آخر. وستؤثر القوى السياسية المعارضة التي لم تمر بمرحلة إعداد من قبل على استخدام قوتها السياسية سلباً على العلاقة بين الكوادر البيروقراطية والإرادة السياسية، كما على عملية صنع السياسة الخارجية، التي تتطلب خطابات حساسة وقدرات مناورة عالية. إن الأحزاب السياسية التي تمتلك مفاهيم سياسية خارجية متنوعة، ستتمكن من مناقشة رؤيتها الاستراتيجية المحددة بشكل جيد تحت سقف البرلمان، وتستطيع أن توجه الدولة نحو مناقشات سياسة خارجية بمستوى أكثر عقلانية. ولا يمكن أن تثمر الجهود التي تقوم بها القوى المعارضة في بعض البلدان، إلا عن طريق دراسات استراتيجية وسياسية تتصف بالديمومة.

إن مهمة الجامعات ومراكز الدراسات المستقلة في المساهمة في البناء الاستراتيجي واستمرار هذه المساهمة تتطلب بنية تحتية سليمة، ودعماً مادياً كافياً، ويعتبر التطور في الإنتاج المعرفي والتحليلي في الاستراتيجيات ذات المقاييس الدولية الذي تحققه هذه المؤسسات أحد العناصر الهامة الداعمة لبنية السياسة الخارجية. إن الفترات الزمنية التي تشهد فيها العلاقات الدولية تحولات وتغيرات جذرية تعمل على تشكيل أطر نظرية شاملة، توسع الآفاق الاستراتيجية للدولة، وتشكل خبرات إقليمية تكمل هذه الأطر، وتعمل كذلك على تسريع التلاؤم مع الظروف الديناميكية، وعلى إظهار ردود أفعال سياسة مناسبة في الوقت المناسب، أثناء التطورات السياسية. ويجب أن لا نهمل المساهمة التي تقوم بها تلك المؤسسات في تشكيل أرضية اجتماعية سياسية مشروعة لخيارات السياسة الخارجية. ولذلك فإن النشاطات التي تقوم بها الجامعات كمؤسسات بحث ودراسات لا تقتصر على الجانب التعليمي، والتي تقوم بها كذلك مراكز الدراسات المستقلة التي تحصل على دعم مالي مستمر، تشكل البنية التحتية للسياسة الخارجية.

إن ابتعاد الجامعات التركية عن مهمتها كمؤسسات بحثية وتحولها إلى مؤسسات تقدم التعليم العالي للمواطنين من أجل امتلاك مهنة فحسب، وذلك بسبب الضائقة الاقتصادية أو بسبب زيادة الطلب على التعليم الناتج عن الضغط الديموغرافي، يضع عوائق أمام مساهمة الجامعات الدائمة في تشكيل النظرية والتحليل الاستراتيجي. كما أن قلة الموارد المادية وتواضع البنية التحتية للمعاهد الجامعية الاختصاصية في المجالات المتنوعة، والتي تم إنشاؤها في بنية الجامعات، تعمل على تأخير إسهام هذه الوحدات واستمرارية الفراغ الحاصل في مجال السياسة الخارجية. ومن أوضح الأمثلة على ذلك المشكلة المتعلقة بعدم وجود العدد الكافي من الخبراء المتخصصين في الشؤون المتعلقة بالاتحاد الأوروبـــي، رغم إنشاء عدة مراكز متخصصة في دراسة المجموعة الأوروبية منذ تقديم تركيا طلب العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبـــي سنة 1987.

ويعتبر قصور النظرية الاستراتيجية الذي تشهده تركيا مؤشراً على الشرخ المؤسسي الموجود بين المنظرين السياسيين وصانعي السياسة. فإما أن الأوساط

الجامعية والأكاديمية تنقصها الكفاءة في المجالات النظرية، وإما أنها لم تستطع بناء علاقة سليمة مع البيروقراطيين والدبلوماسيين صانعي السياسة. ولذلك، لم تظهر في تركيا وجهات نظر سياسية تبني علاقة ما بين النظرية والتطبيق على نمط الاستراتيجية الدولية الأميركية لماهان (Mahan) وسبيكمان[1] (Spykman)، والاستراتيجية الألمانية لهاوسهوفر[2] (Haushofer)، والإنكليزية والروسية لماكيندر (Mackinder) [3]. وأخيراً فإن أفكار فوكوياما[4] (Fukuyama) وهنتيغتون[5] (Huntington) حول النظام العالمي الجديد، التي استخدمت في الصراعات الفكرية والعالمية في الاستراتيجية الأميركية، والتي قدمت الدعم النظري لإعطاء المشروعية السياسية لصانعي السياسة الأميركية، والتطبيقات التي قدمها

---

(1) من أجل الاستزادة في موضوع الإطار الاستراتيجي الذي طوره سبيكمان (Spykman) حول نظرية رملاند (Rimland) انظر: *The Geography of the Peace*, New York, Harcourt Brace, 1944.

(2) حول آراء هاوسهوفر، انظر:
Bausteine zur Geopolitik, Berlin 1928; Weltmeere und; Weltmachte, Berlin Zeitgeschichte Verlag,1941; Geopolitik des Pafischen Ozeans, Heidelberg; Kurt Vowinckel Verlag, 1938.

(3) حول دراسة ماكيندر المتعلقة بالجيوسياسة البرية الأوروآسيوية، انظر: "The Geographical Pivot of History", *Geographical Journal* 1904/23, pp. 2-4.

(4) انظر: فوكوياما "The End of History" *The National interest* 1989/16 (Summer): 3-18.
وكذلك: *The End Of History and The last Man*, (New York: The Free press, 1992).
لنقد دراسة "نهاية التاريخ "لفوكوياما" واستخراج نتائجها الاستراتيجية انظر البحث الذي جاء تحت عنوان: Civilizational Transformation And The Muslim World (Kuala Lumpur, Quill, 1994).
والذي تم إنجازه في إطار ورقة العمل بعنوان "Civilizational Transformation And Political Consequences" والذي تم تقديمه في المؤتمر السنوي تحت عنوان: " New Dimensions in International Relations" الذي تم تنظيمه من قبل مؤسسة الأبحاث العالمية International Studies Association (1991).

(5) انظر: Huntington, "The Clash of Civilization" *Foreign Affairs* 1993/72 (Summer): 22- 49.
وانظر كذلك: The Clash Civilization and The Remaking of World Order (New York: Simon & Schuster)
ومن أجل نقد الخلفية الاستراتيجية لهذه الأطروحة، انظر: Ahmet Davutoğlu, "The Clash of Interests: An Explanation of The World (Dis) Order" *Perceptions* Dec. 1997-Feb. 1998, pp. 92-121

الاستراتيجيون أصحاب الخبرة في مجال الانسجام بين النظرية والتطبيق، مثل كيسنجر[1] (Kissinger) وبريزنسكي[2] (Brzezinski)، التي تظهر مدى أهمية تلك العلاقة.

2. الخلفية التاريخية

يجب البحث عن الأسباب العميقة الأخرى للقصور الحاصل في وجهات النظر الدولية والنظرية الاستراتيجية، والتي بدورها تزيد من شدة الضعف في البنى المؤسسية، مثل الأسباب الناتجة عن تراكم التجارب التاريخية. ومن أوضح الأمثلة على هذه الخاصية المميزة للتجربة التاريخية، هو توقف السياسة الخارجية العثمانية التركية عن تنفيذ الاستراتيجية الإمبراطورية الاستعمارية. فقد شهد القرن التاسع عشر نـــزعة استعمارية أدت إلى أن تطور الدول الكبرى استراتيجيتها القومية في هذا الاتجاه، بينما كان لدى الدولة العثمانية همٌّ واحد في هذا القرن، وهو المحافظة على الوحدة الداخلية، ومنع فقدان المزيد من الأراضي. ومع مرور الزمن، أصبحت وجهة النظر الجامدة هذه، التي تستند إلى استراتيجية دفاعية على طول الخطوط الحدودية للدولة العثمانية، تقليدا متبعا في سياستها الخارجية. وعندما بدأت نتائج استراتيجيات الدول الكبرى التي تستند إلى الأطر النظرية بالظهور على أرض الواقع، أخذت الخطوط العثمانية تنسحب إلى الوراء شيئا فشيئا، وأصبحت الجهود تنصب على المحافظة على الأوضاع الثابتة الجديدة. وهكذا، فكلما فُقدت قطعة جديدة من الأراضي عاشت الدولة في حالة من الارتباك نتيجة قلقها على الأراضي الموجودة حتى لا تفلت من يدها؛ كما أنه تم قطع العلاقة مع المناطق الموجودة وراء الخطوط الحدودية الجديدة. وخارج نطاق الحنين إلى الماضي، الذي تعبر عنه أشعار النشيد العسكري العثماني (Mehter) بترديدها "علينا أن نستعيد من الأعداء أراضينا القديمة"، اتخذت الخطة الاستراتيجية في هذا المجال خياراً متوسطاً بين حدين

---

(1) من أجل الاطلاع على آراء كيسنجر المتعلقة بتحليل فترة ما بعد الحرب الباردة من زاوية الاستراتيجية الأميركية انظر الفصل الذي جاء تحت عنوان: "The New Reconsidered" World Order.
من كتابه: Diplomacy (New York: Simon & Schuster, 1994).

(2) انظر: Zbigniew Brzezinski, *The Grand Chessboard: American Primacy and its Geostrategic imperatives*, New York; Basic Books, 1997

متطرفين: الأول يدعو إلى السيطرة المطلقة، والثاني يدعو إلى التخلي المطلق. تم نسيان البلاد التي خرجت عن نطاق سلطة الدولة، وأصبح الهم هو الدفاع عن الخطوط الجديدة. وقد أدى ذلك إلى عرقلة كل الجهود الرامية إلى تكوين معادلة تكتيكية لساحات التأثر الواقعة بين السيادة المطلقة والتخلي المطلق، وعرقلة الجهود الرامية إلى الحفاظ على الخطوط الحدودية عن طريق المناورات الدبلوماسية الخارجية، والجهود التي تسعى لتشكيل ساحات مناورة تكتيكية عن طريق استغلال صراع المصالح بين القوى الكبرى.

ويمكن أن نعتبر السياسة التوسعية التي اتبعها السلطان عبد الحميد الثاني من الاستثناءات الهامة لما ذكر سابقاً في المراحل الأخيرة للدولة العثمانية؛ ومن الواضح أن عامل التأثير الذي شكله السلطان عبد الحميد الثاني على المسلمين المستعمَرين خلف الحدود، قد أخر ومنع السياسات التوسعية التي طمحت إليها القوى الكبرى المعادية للدولة العثمانية. لأجل ذلك لم تفقد الدولة العثمانية شيئا من أراضيها طوال مدة حكم عبد الحميد الثاني، التي استمرت 33 سنة، باستثناء الأراضي التي فقدت في الحرب عام 1893. في حين أنه خلال فترة قصيرة في عهد الاتحاد والترقي، الذي اعتمد سياسة "السيطرة المطلقة أو التخلي المطلق"، فقدت الدولة العثمانية المحور الذي يضم البلقان والشرق الأوسط، الركن الأساسي الذي تعتمد عليه الدولة في وصفها دولة من الدول العظمى.

إن عملية التأرجح ما بين طرفي السياسة قد عملت على تضييق الأفق الاستراتيجي الدولي في تقاليد السياسة الخارجية العثمانية/التركية، كما أضعفت خياراتها التكتيكية، وأزالت تأثيرها على المناطق المجاورة، ووضعتها في حلقة مفرغة، توجهها تجاذبات السياسة الداخلية والتهديدات الخارجية. والأهم من ذلك أنه لم يتحقق الانسجام بين ضرورات السياسة الخارجية وبين الثقافة السياسية الداخلية. ولذلك، فقد عملت الأيديولوجية السائدة في الثقافة السياسية الداخلية من خلال خطاباتها وتطبيقاتها على تهميش ضرورات السياسة الخارجية للدولة. ويمكن عرض أمثلة في هذا الموضوع انطلاقاً من ممارسات السياسة الخارجية العثمانية - التركية في آخر مائة سنة لها، وتوتر السياسات المتبعة تجاه البلقان والقوقاز والشرق الأوسط بين السيطرة المطلقة أو التخلي المطلق. فقد بقي اهتمام تقاليد السياسة الخارجية

العثمانية – التركية حيال البلقان، بعد تركه، محدوداً بموجات الهجرات منه؛ ويعتبر ذلك مظهراً من مظاهر التخلي المطلق. وتمت ممارسة سياسة إدارة الظهر للشرق، مسنودة بفبركات أيديولوجية بعد الانسحاب من مناطق الشرق الأوسط والدول العربية التي تمتلك موارد طبيعية غنية. وبعد مرحلة الشيخ شامل وترك منطقة القوقاز للروس، تزايد القلق بخصوص إمكانية الدفاع عن مرتفعات قارس (Kars) وأردخان (Ardahan) وأرضروم (Erzurum). وبعد التخلي عن الموصل وكركوك تماماً، وعدم اللجوء إلى أي حل وسط آخر تجاههما، حيث إن وضعهما القانوني كان قابلاً للنقاش من ناحية القانون الدولي، اتجهت المحاولات نحو وقف التأثيرات السلبية التي قد تنتج عن التخلي والانسحاب من شرق الأناضول، وبذلت الجهود من أجل السيطرة المطلقة عليها. وأخيراً، بعد خسارة شمال إفريقيا وظهور مقاومة طرابلس الغرب ضد المستعمرين، وبعد مرور خمسين عاماً، ظهر الاهتمام الوحيد حيال هذه المنطقة على شكل تقديم الدعم للمستعمرين الفرنسيين ضد المسلمين الجزائريين، من أجل تأكيد صداقة تركيا للغرب ضد المعسكر الشيوعي.

وكذلك لم تبذل الجهود الكافية من أجل ضمان استمرارية الصلات الثقافية والسياسية العثمانية بعد الانسحاب من البلقان؛ كما اتبعت سياسة سلبية أمام تدمير الميراث التاريخي العثماني والثقافة الإسلامية في بلغاريا واليونان بشكل خاص، بحجة تأثيره السلبـــي على تغيير أنماط الثقافة السياسية الداخلية. إن سياسة التزام الصمت أمام تدمير المؤسسات الدينية التي تعتبر نقاط ارتكاز لميراث الثقافة العثمانية في بلغاريا، ناتجة عن قيام صانعي السياسة الخارجية في تركيا ببناء علاقة غير صحيحة بين الثقافة السياسية الداخلية ومساحات تأثيرها الخارجي، ولم يبدأ الشعور بالنتائج السلبية التي نجمت عن هذه السياسة إلا في عهد جيفكوف (Jivkov). وامتد هذا الموقف إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة في السياسة المتبعة تجاه البوسنة؛ إذ انـــزعجت بعض الأطراف المؤثرة على السياسة الخارجية من الهوية الإسلامية لعزّت بيغوفيتش خلال المراحل الأولى من الأزمة البوسنية، واقترحوا على تركيا دعم فكرت عبديتش والزعماء الآخرين من أصحاب الهوية العلمانية. ولقد أكد موضوع انضمام عبديتش إلى صفوف الصرب فيما بعد مدى الارتباط الذي لا يمكن تجاهله بين الهوية الإسلامية والميراث العثماني في البلقان وبين

سياسة تركيا حيال المنطقة. إن كل جامع هُدِم في البلقان، وكل إقصاء لأي مؤسسة إسلامية، أو نفي لأي عنصر من التقاليد العثمانية بمعناها الثقافي، هو بمثابة حجر أساس تم اقتلاعه من ساحة التأثير التركية في هذه المنطقة. ويتوجب على تركيا أن تطور سياسات معتدلة بديلة لسياسة الرحيل التي تحولت إلى رمز للتخلي المطلق عن البلقان، ولا بد من أن تأخذ سياسة إحياء الثقافة العثمانية - الإسلامية في البلقان مكانتها في هذه السياسات المعتدلة. إن محاولة البوشناق والألبان، العنصران الأساسيان المتبقيان من الإرث العثماني - المحافظة على وجودهم كدول مستقلة - يجعل من الضروري دعم الروابط الثقافة التاريخية المشتركة بين تركيا وهذين الحليفين الطبيعيين.

ويتوجب على تركيا تقييم سياساتها تجاه البلقان، بالابتعاد عن نفسية الحفاظ على شرق تراقيا وإسطنبول من أراضيها الأوروبية، والتي شكلتها الذكريات الأليمة لفاجعة حرب البلقان، ورسختها مقاييس الحرب الباردة. إن الدفاع عن تراقيا الشرقية وإسطنبول لا يتحقق عن طريق نشر وحدات تقليدية في هذه المناطق، بل يتحقق عن طريق استخدام مساحات التأثر التي يتم تكوينها في البلقان بشكل فعال في الدوائر الدبلوماسية والعسكرية. وتتكون في الوقت الراهن بنية توازنات للقوى الديناميكية في إقليم البلقان، وسيزداد تأثير الدول التي تستطيع إظهار قدرتها في اتخاذ سياسيات معتدلة ومرنة وديناميكية، بينما ستفقد الدول السلبية والجامدة دورها في مجريات الأحداث في المنطقة.

وتنطبق مشكلة "السيادة المطلقة أو التخلي المطلق" على وضع القوقاز أيضاً. فقد شهدت منطقة القوقاز المصير نفسه منذ حرب 1893، عندما انقطعت علاقاتنا مع شمال وشرق مرتفعات أرضروم (Erzurum). ومنذ ذلك الوقت شكلت هذه المنطقة عائقاً لانتشار الاستراتيجية الروسية - السوفياتية التوسعية نحو جنوب وغرب مرتفعات أرضروم، التي تعتبر النقطة الأساسية في الجغرافيا السياسية للأناضول. وقد نتج عن هذا الوضع في هذه المناطق حادثان استثنائيان، يمثل أحدهما فشلاً والآخر نجاحاً؛ فقد أدت خطوة أنور باشا المغامر إلى فاجعة منطقة "جبال الله أكبر"، بينما تحقق التقدم الوحيد في القوقاز خلال القرنين الأخيرين، نتيجة الحركة التي حققها كاظم قرا بكر، من خلال استغلاله للوضع الفوضوي في روسيا، ومن

خلال السيطرة على خط قارس - أردخان، وتحقيق ضمانات معينة حول ناهجوان. لقد أظهر المثالان السابقان دروساً تاريخية هامة لصانعي السياسة الخارجية في الوقت الحالي من جهة إظهار الفرق بين التحرك المغامر والتحرك المبني على بصيرة. إن نجاح كاظم قرا بكر يظهر مدى النقص الأساسي في السياسة الخارجية المحصورة بين التحرك العسكري الواسع الذي حاول بناء السيطرة المطلقة، وبين التحرك باتجاه الرحيل والنـــزوح الواسع الذي يمثل سياسة التخلي المطلق، وتحقق هذا النجاح بسبب تقييم الوضع بشكل جيد، واستغلال التوقيت المناسب، مع التنسيق العسكري، واتخاذ القرار المؤثر والمتبصر.

إن أهم الأسباب التي أدت إلى الإهمال السياسي التركي حيال القوقاز لمرحلة طويلة هو فقدان الإيمان بإمكانية بناء التأثير من جديد في شمال وشرق مرتفعات أرضروم، والقلق النفسي الناتج عن الخوف من تكرار فاجعة حرب 1893 من جديد. ولذلك تركزت الاستراتيجية الجديدة، التي حددها حلف شمال الأطلسي، على الدفاع عن جنوب وغرب هضبة أرضروم، وتم إجراء حسابات حول مقدار الخسارة التي ستلحق بالقوات الروسية المتقدمة حتى سهل قونية. وبسبب نفسية تركيا الدفاعية هذه، لم تخطط لأن تدعم عناصر حليفة لها في القوقاز، أو أن تستغل التناقضات الداخلية الروسية؛ ويعتبر ضعف العامل النفسي السبب خلف التناقضات السياسية، وعدم الجاهزية التي تعرضت لها تركيا بخصوص مناطق القوقاز وآسيا الوسطى.

إن صانعي السياسة الخارجية التركية يتوجب عليهم التخلي عن مخاوفهم النفسية هذه، واتباع سياسة جريئة في القوقاز، تستند إلى معادلات حلول وسط وديناميكية. وبسبب الصعوبات التي واجهها الروس مع الشيشان في الماضي، تم عرقلة مخططاتهم بالتوجه إلى سهول قونيه. لكنه يجب أن لا نعتقد بأن هذا الوضع سيستمر إلى ما لا نهاية؛ وفي حال تم إهمال المكتسبات التي يمكن تحقيقها عن طريق سياسة جريئة وبصيرة في ظل الظروف الملائمة لتطورات الوضع، ستكون نفقات الدفاع عن شرق الأناضول أكثر مما يتوقع الآن. وإذا أردنا إجراء مقارنة مع البلقان في هذا المجال، فإن الدفاع عن تراقيا الشرقية وإسطنبول يبدأ من الأدرياتيكي وسارايفوا، كما أن الدفاع عن شرق الأناضول وأرضروم يبدأ من شمال القوقاز وغروزني.

تحمل سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط آثاراً من مشكلة "السيطرة المطلقة – التخلي المطلق" مع قصور في التخطيط الاستراتيجي. وبتخلي تركيا عن كل الجسور السياسية والثقافية والاستراتيجية مع الشرق الأوسط، من خلال اتباعها سياسة إدارة الظهر عن هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، لم تستطع تركيا أن تستفيد من الميزات التي تمتلكها والناتجة عن حكمها لهذه المنطقة الذي استمر حوالى خمسمائة سنة، من أجل تقاسم الموارد الطبيعية في هذه المنطقة والتي تشكل عاملاً مهماً في التأثير على العلاقات الدولية. إن الاستثناء الوحيد لذلك هو سياسة أتاتورك تجاه لواء الإسكندرون، حين استغل وبتوقيت مناسب الفراغ الذي تركه الانسحاب الفرنسي من المنطقة، والوضع الغامض الذي شهدته مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية.

ومن خلال سياسة إدارة الظهر التي اتبعتها تركيا تجاه الشرق الأوسط، واجهت تركيا مجموعة من المقاييس المحددة والثابتة من أجل تقاسم الموارد والقوة الخاصة بالمنطقة، وخصوصا عند شعورها بخسارتها في المجال الجيواقتصادي؛ فلم تستطع بناء التأثير الكافي، لا على شعب المنطقة الذي أصبحت غريبة عنه، ولا على النخب السياسية فيه. عندما تركت تركيا هذه المنطقة كانت هنالك نخبة سياسية من المتنورين العثمانيين، وكانت تمتلك روابط جيوثقافية مع هذه المجتمعات، ناتجة عن التراكم التاريخي العثماني، وكان باستطاعة هذه الميزات أن تكون حجر الأساس لاستراتيجية جديدة في الشرق الأوسط من خلال معادلات وسطية في هذا المجال. وحتى وقت قريب، كان هنالك قطاع في المجتمعات العربية في عدة عواصم، مثل دمشق وبغداد، يتكلّم اللغة التركية بطلاقة. وبدل أن تجعل تركيا من نفسها دولة لها مكانة تاريخية ومؤثرة في المنطقة من خلال بناء علاقات جيدة مع القطاعات المذكورة، اتجهت إلى إظهار اهتمامها بتأكيد وضعها السياسي كممثل لمراكز القوى الدولية في الشرق الأوسط، وبذلك فقد دخلت في مرحلة ازداد فيها اغترابها عن المنطقة يوماً بعد يوم.

وعندما أخرجت مرحلة الاغتراب تلك تركيا عن وضعها المؤثر في المنطقة، تركت تركيا لتواجه واقع الدفاع عن جنوب وشرق الأناضول. وبسبب أنها لم تستطع استغلال ميزاتها فيما وراء الحدود بشكل مؤثر، اتجهت إلى مخاطبة

الضغوطات الأوروبية للحفاظ على وحدها الداخلية وحدودها. والأسوأ من ذلك أن تركيا، بالرغم من ميراثها التاريخي القوي، الذي حافظ على المنطقة مدة خمسمائة عام، دخلت مرحلة اغتراب جديدة عن المنطقة، عندما ظهرت في صورة أكثر دول المنطقة دعماً للاستراتيجية الإسرائيلية التي لا تمتلك سوى خمسين سنة من التاريخ في المنطقة. إن طرح موضوع الموارد المائية التركية كأحد عناصر عملية السلام، خلال المفاوضات الإسرائيلية السورية، قد أظهر ضرورة أن تكون العلاقات والمصالح الديناميكية في المنطقة، تابعة لسياسة خارجية مرنة.

ويكمن تحت جبل الجليد الذي شكلته ثغرات السياسة الخارجية المذكورة مشاكل تتمثل في عدم الاستعداد النفسي، وقصور النظرية الاستراتيجية، وجمود الأفق والخطاب الدبلوماسيين ومحدوديتهما، وعدم التكيف مع الظروف الديناميكية المتغيرة، بالإضافة إلى المشاكل الناتجة عن عدم انسجام ثقافة السياسة الداخلية مع السياسة الخارجية. ويجب على صانعي السياسة الخارجية قبل كل شيء أن يكونوا مستعدين من الناحية النفسية للأطروحات والمتغيرات التكتيكية وراء الحدود. ولكي يؤثر الاستعداد النفسي لهؤلاء على الرأي العام فلا بدَّ له من أن يقام على أساس من مشروعية الثقافة النفسية الاجتماعية.

يجب أن يكون الأساس النفسي المذكور نقطة تحرك للإطار النظري الاستراتيجي الذي ينطلق من الحقائق الجيوسياسية والجيوثقافية والجيواقتصادية لتركيا. ولتخطي مشكلة قصور النظرية الاستراتيجية، التي يتم الشعور بها حتى في الوقت الحالي، يجب تشكيل قنوات من العلاقات السليمة بين مراكز الدراسات والبحوث وصانعي السياسة. والشرط الأول الذي يجب أن يتوفر خلال مرحلة تنفيذ هذه الاستراتيجية، هو التخلص من كل أنواع التطرف في الخطاب الأيديولوجي. إن الذهنية التي ترى مجموعة الأقليات المسلمة في البلقان على أنها ملاجئ لمعارضي النظام، والتي تنظر إلى كل من يتكلم اللغة الروسية كعميل للشيوعية، وإلى كل الذين يعرفون اللغة العربية كمعارضين للنظام أو رجعيين، جعلتنا وبشكل ظاهر للعيان غير جاهزين للتكيف مع الأحداث. لذلك، فإن تركيا التي عانت من نقص الكوادر التي تعرف اللغة العربية خلال سعيها لرفع حجم صادراتها إلى الشرق الأوسط في عقد الثمانينات، تشعر الآن بقلة العناصر التي

تتكلم اللغة الروسية، والخبراء في الشأن الروسي فيما يخص علاقاتها مع القوقاز وآسيا الوسطى. إن قلة وجود الخبراء الذين يعرفون اللغة الروسية، في مجتمع له تاريخ نضالي استمر عدة قرون مع روسيا، هو مؤشر نموذجي لانعدام ثقة النخبة السياسية في تركيا في مجتمعها طول مرحلة الحرب الباردة. ولذلك يجب على تركيا تجاوز مشكلة الثقة الداخلية قبل كل شيء، وهي مضطرة لاستخراج العنصر الإنساني المؤهل الذي يستطيع إجراء تحليلات تشمل الأقاليم والشعوب التي تربطها علاقة معها.

يُعتبر هذا الوضع أهم دليل على ضرورة إعادة ضبط الانسجام بين الثقافة السياسية الداخلية وصناعة السياسة الخارجية. ولذلك فإن النخبة السياسية التي لا تثق بشعبها، ولا تستمد قوتها منه، ولم تتكامل مع ثقافة المجتمع الذي خرجت منه، لا يمكن لها الانفتاح على الآفاق العالمية فيما وراء حدودها، ولا يمكنها تحقيق أمن ووحدة شعبها وترتيب أوضاعها الداخلية. إن العناصر النفسية للذهنية الاستراتيجية، التي تعتبر إحدى المؤشرات الهامة للاستمرارية التاريخية، هي عناصر تحتل مركز البناء الاستراتيجي.

3. الخلفية النفسية: انفصام الشخصية والوعي التاريخي

إن أحد الأسباب الهامة لعدم الكفاءة في النظرية الاستراتيجية والذهنية الاستراتيجية هو وجود تناقضات في موضوعي الهوية والوعي التاريخي باعتبارهما عاملين أساسيين في ضعف الاستعداد النفسي. إن الكتاب الذي ألفه لاينغ (Laing) تحت عنوان "الشخصية المنفصمة"[1]، والذي أصبح من كلاسيكيات علم النفس، يمكن أن يكون أول من سلط الضوء على هذه القضية، حيث يتناول الأزمات النفسية الناجمة عن الشخصيات المنفصمة، والذي يمكن الاستفادة منه خارج إطار علم النفس لاستنتاج أدوات مفاهيمية ومنهجية هامة، تحدد مواضع أزمات مختلفة. إن العلاقة التي بناها لاينغ بين الأمن الوجودي والشخصية الإنسانية، والفرق المهم الذي وضحه بين الشخصية المتجسدة المنعكسة للخارج (Embodied)، والشخصية غير المتجسدة (Unembodied)، قد سهل فهم عدة مواضيع إشكالية تقع في

(1) Laing, *The Divided Self*, Harmandsword: Penguin 1966.

مقدمتها المواضيع السياسية. يشير لاينغ إلى أن مصدر الأزمات النفسية ناتج عن انقطاع الرابط بين جسد الإنسان وشخصيته، ولا بد أن يؤدي هذا إلى انفصام الشخصية. إن الشخص الذي يتغرب عن جسده، يفقد عناصر استمرارية شخصيته مع مرور الزمن، ويحاول إدراك ذاته بشخصية مزورة (false self)، وتزداد مشاكله كلما ازدادت الهوة بين شخصيته الداخلية (innerself)، وشخصيته المنعكسة خارجياً (embodied self)، ليدخل في أزمة مع نفسه ومحيطه.

إن الأزمة متعددة الجوانب التي تشهدها تركيا هي انعكاس للفروق الحاصلة بين الشخصية الداخلية وبين الشخصية المنعكسة في الخارج، حيث يقابل "جسد الشخص" على المستوى الفردي عنصري *"التاريخ والمكان"* على مستوى المجتمعات. ولذلك فإن تغرب المجتمعات عن بعدها التاريخي والمكاني، هو مثل تغرب الشخص عن جسده ودخوله في شخصية مزورة. ولنعترف أننا نعيش منذ المرحلة الابتدائية مرحلة من البعد عن التاريخ بالرغم من المعلومات التاريخية والجغرافية المكثفة التي أعطيت لنا؛ وبدل أن تقوي المناسبات الوطنية السنوية الوعي التاريخي الموجود في داخلنا، تفتح المجال أمام توجهنا إلى وضع بعيد عن التاريخ. لقد احتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للجمهورية في عام 1998، واحتفل بالمئوية السابعة لتأسيس الدولة العثمانية في السنة التي تلتها، فما هي عناصر الاستمرارية ووعي الذات المنسجم والتكامل الاجتماعي الذي يمكن أن تتحقق إذا فهمنا نشيد الجمهورية في سنتها العاشرة، والنشيد العسكري العثماني؟!

لأننا لم نستطع أن نواجه عناصر الاستمرارية لدينا، لم يتحقق انعكاس شخصيتنا للخارج إلا عن طريق تكوين أقطاب مضادة. فمن أجل أن تستمر هذه الشخصية المزورة المنسلخة عن ذاتها الداخلية قد تتجه إلى اعتبار الآخرين أعداء. ومن أجل التمسك بقدسية رموزنا نشن حربا على رموز الآخرين، ونحاول سد الهوة الموجودة بين شخصياتنا المنفصمة دون أن ندرك أن كل انسلاخ عن البعد التاريخي والمكاني يخلق شخصية منفصمة جديدة. ولأجل التستر على الهوة الموجودة بين ذاتنا وشخصيتنا الخارجية ننساق إلى سكرة الأمجاد الرخيصة، بنفس الدرجة التي ننساق فيها إلى الإحباطات في حال حصول الهزائم. وفي الوقت الذي نربط فيه فوزنا على ألمانيا في مباراة لكرة القدم بالحماس الذي سببه نشيد الجمهورية في سنتها العاشرة،

نبرر سبب هزيمتنا أمام فنلندا بتحيز حكم المباراة. لذلك لم نستطع ربط نجاحاتنا بالعمل المنضبط الذي لا بد من استمراريته، و لم نستطع استخراج الدروس والعبر من هزائمنا. وفي ميلنا نحو السيكولوجية البعيدة عن الواقع، نتغرب عن وجودنا، أي تاريخنا، وننسلخ عن محيطنا، أو المكان الذي نعيش فيه، تماماً كما يحدث في الأزمات التي تحصل على المستوى الشخصي. إن من الصعب على مجتمع ضعيف الوعي وضعيف الذاكرة التاريخية أن يترك بصمته وأن يخط كيانه في مسرح التاريخ، حيث إن نوعية الإدراك التاريخي لأي مجتمع تعتبر الفارق الأكبر بين المجتمعات الفاعلة، التي تمتلك طموحات بخصوص التأثير على المجرى التاريخي، وبين المجتمعات السلبية الواقعة تحت تأثير الغير والتي يتحدد وضعها في سياق المجرى التاريخي.

في حين أن المجتمعات صاحبة الوعي والذاكرة التاريخية العميقة، لا تعطي لخطابات المجد المبالغ فيها أو النفسيات المحبطة أية قيمة، وتبني علاقة ذات معنى بين أشكال القوة الحقيقية بالتخطيط العقلاني والاستراتيجي ومن خلال المعطيات التي تقدمها لها الخبرة التاريخية، وتنقش مستقبلها بحساسية ودقة. أما المجتمعات ضعيفة الوعي وضعيفة الذاكرة التاريخية، المجتمعات السلبية التي لا تمتلك أية مساهمة ملموسة، فإنها لا تستطيع اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتبقى متأرجحة بين نشوة الأمجاد التي عفا عليها الزمن أو إحباطات الهزائم الصغيرة؛ وهي بذلك تعيش هذا التأرجح، وتظل أمجادها وهزائمها مرتبطة بإرادة الآخرين. إن تزامن نقاشات سيناريوهات معاهدة سيفر (Sevres)، التي تأتي في ظل الاحتفالات السنوية بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس الجمهورية التركية، والذكرى المئوية السابعة للدولة العثمانية، يشكل صدفة لها دلالة كبيرة، حيث إن معاهدة (سيفر) هي ممر ضيق وصعب لمرحلة العبور من العهد العثماني إلى أرض الجمهورية، ولكنه قد تم تجاوز تلك المرحلة، ومعايشتنا لها في الماضي لا تحتم علينا الخوف من هذا الممر الضيق إلى الأبد. كما أن تذكرنا لنجاحنا في تجاوز هذه الأزمة لا يستوجب علينا التراخي.

عندما يقوم الفرنسيون بالتخطيط الاستراتيجي في الوقت الحالي، لا ينساقون وراء نشوة المجد بتذكر أمجاد نابليون، ولا تستمر مخاوفهم من مؤتمر فينا الذي فرض عليهم القيود بعد هزيمة نابليون، و لم يبرز لديهم ضعف نفسي يورثونه لأجيالهم. وكذلك لم يضع الألمان في مركز خطاباتهم الاستراتيجية رموز أمجاد بسمارك (Bismark) وويليام

الثاني (Wilhelm) التي شكلت وحدقم وأعطتهم هويتهم؛ كما أن الألمان لم ينظروا إلى اتفاقية فيرساي (Versailles) كسيف ديموقليطس المسلط فوق الرؤوس، بالرغم من أنها دفعتهم إلى طريق ضيّق، تماماً كما فعلت اتفاقية (سيفر) بنا. وإذا أردنا تقديم أمثلة من العهود المتأخرة، نقول بأنه لو انساق زعماء الألمان مثل أديناور (Adenaur)، وبرانت (Brant)، وشميدت (Shmidt)، وكول (Kohl) وراء/مع كل مد وجزر في تاريخهم المتراوح بين النصر والهزيمة، من الأمجاد العسكرية المبهرة التي حققها هتلر، إلى هزيمته التي أدت إلى الاحتقار والبؤس والتقسيم للشعب الألماني، لما كان بإمكان ألمانيا أن تصبح دولة تضع ثقلها من جديد على المسرح التاريخي. بيد أن من الضروري أن يستند الوعي الاستراتيجي إلى التاريخ، وأن يستند التخطيط الاستراتيجي إلى الأحداث الواقعة في الحاضر؛ فإعادة تذكر معاهدة (سيفر) تصبح ذات مغزى وقيمة إذا جعلتنا نقيِّم نقاط الضعف التي جرتنا إليها بأعصاب باردة. لكن، إذا كان تذكرها سيجلب لنا شعوراً نفسياً بالإحباط، فسيجعلنا سلبيين ويضعنا في موقف دفاعي، ويحطم قوتنا المندفعة إلى الأمام، ويفتح الطريق أمام عقد أخرى.

إن الدول التي تحمل طموحات عالمية أو إقليمية تقوم بعمل تخطيط استراتيجي مستقبلي على أساس تصور استراتيجي يستند إلى رؤية طويلة المدى، ويتم تحليلها بشكل ديناميكي متكرر على الأرضية التاريخية والجغرافية والثقافية التي صنعتها العصور، مع العناصر الثابتة التي تمتلكها الدولة. أما المحددات المتعلقة بالتهديدات الخارجية للدولة فتعمل على إضفاء الشرعية على الخطوات التكتيكية قصيرة الأمد في الاستراتيجية بعيدة المدى. فعلى سبيل المثال، لقد كان للإمبراطورية البريطانية، التي لم تكن تغيب عنها الشمس في القرن التاسع عشر، استراتيجية تحمل طموحات بعيدة المدى، وقد تعاملت هذه الاستراتيجية مع القوة الألمانية المتصاعدة ضمن المحددات التهديدية. كما تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية استراتيجية أميركية تحمل طموحات عالمية، وتم تقييمها بشكل تكتيكي بالدرجة التي يمكن أن يشكل فيها تهديد الاتحاد السوفياتي عوائق أمام هذه الاستراتيجية. وبالرغم من أن اليابان لديها استراتيجية المحيط الهادي، وللألمان استراتيجية أوروآسيوية تشمل: برلين، بوخارست، بلغراد، بودابست، بغداد، بومباي، ومضائق البوسفور والدردنيل، لكن لا الألمان ولا اليابانيون قاموا بتوجيه طموحاتهم الاستراتيجية التي تمتد جذورها إلى عدة عصور، على أساس

التهديدات المؤقتة. لقد تغيرت الأدوات، لكن الأسس والأولويات الاستراتيجية بقيت ثابتة. إن الدول التي تمتلك طموحات معينة تقوم بتحديد التهديد الذي يواجه استراتيجيتها، أما الدول السلبية فتقوم بتكوين استراتيجيات حسب تصوراتها الخاصة للتهديد؛ ولن تجد دولة تعلن أن تناقضاتها الداخلية هي أساس استراتيجيتها، مهما كانت الحجج التي تبرر فيها مثل هذه المقاربة.

يمكن أن يتضح هذا التناقض بشكل أفضل إذا سألنا بعض الأسئلة انطلاقاً من تجارب الدول الأخرى؛ فابتداء نقول هل أدى التهديد الذي يشكله وجود الجيش الجمهوري الأيرلندي إلى التأثير على محددات الاستراتيجية القومية والعسكرية البريطانية؟ وهل يمكن لأي خطة استراتيجية، تتضمن وجود عناصر الميليشيات العنصرية البيضاء المسيحية المتطرفة، التي قامت بعملية اقتحام أوكلاهوما، أن تتخذ وجود هذه العناصر حجة من أجل تنظيم وضع الاستراتيجية القومية والعسكرية الأميركية الدولية من جديد، وهل سيقبلها أي معهد دراسات استراتيجية في هذا البلد؟ وهل أدرجت قضية المنظمات اليسارية الإرهابية الناشطة في مرحلة الحرب الباردة في ألمانيا على قائمة الأولويات الاستراتيجية في الشرق والغرب؟ بعبارة أخرى، هل كان في استطاعة هذه الدول أن تكون من بين الدول التي تنفذ استراتيجيات فاعلة لو أنها اتخذت تناقضاتها الداخلية أولوية أساسية في استراتيجيتها؟ ويمكننا كذلك أن نلفت النظر إلى تاريخنا؛ فإن فكرة "النظام العالمي" التي طرحتها الدولة العثمانية من أجل بناء نظام على المستوى العالمي، لم تكن أكثر من كلام ساخر، لو أن الدولة العثمانية اتخذت من حركة التمرد الجلالية أساساً لاستراتيجيتها البرية والبحرية في القرن السادس عشر، والتي جعلت ذاك القرن قرناً عثمانياً.

إن تحديد استراتيجية دولة ما بناء على تهديد خارجي ذي محور أحادي هو انعكاس لنظرة قاصرة؛ أما تحديدها بناء على التهديد الداخلي فهو مؤشر ضعف، يستفيد منه المنافسون في الخارج. وفي الوقت الذي نواجه فيه ضرورة تحديد وتنفيذ استراتيجية تركيا الديناميكية، بعمقها التاريخي والجغرافي، تشكل التمزقات الناتجة عن التناقضات الداخلية، النابعة من عوامل مؤسسية وتاريخية أو نفسية، أكبر عائق جدي أمام تطوير ذهنية استراتيجية مشتركة، تستطيع تحريك كل قوى المجتمع.

الفصل الثالث

الإرث التاريخي ومكانة تركيا في الساحة الدولية

يجب أن يتم تناول قضية تحديد الوضع الدولي لتركيا في القرن الحادي والعشرين، والأهداف الاستراتيجية والتكتيكية المترتبة عليه، من خلال إطار نظري يبحث في مسيرة العلاقات الدولية، بالإضافة إلى التحولات الاجتماعية متعددة الاتجاهات. ولذلك، يجب تحليل المقاييس التاريخية والجغرافية والثقافية والسياسية والاقتصادية والأمنية من منظور عميق. إن التراكم التاريخي هو أحد العناصر الأساسية التي تحدد وضع المجتمع في البعد الزمني. ولذلك يمكن إجراء تحليل للتراكم التاريخي من جديد عن طريق الإرادة السياسية التي تعتبر عنصراً من عناصر الذهنية الاستراتيجية، والتخطيط الاستراتيجي الذي يرتكز إلى محور جديد. ومن غير الممكن تغيير هذا التراكم التاريخي أو إهماله. كما أنه لا يمكن للنخبة السياسية، التي تتجاهل التراكم التاريخي هذا، والتي يقلقها الوضع الجاري، أن تعرف كنه الأحداث الجارية، أو أن تقوم بإجراء تحليلات صحيحة للمستقبل. إن الذين ظنوا أنهم سيعيدون تشكيل تراكمهم التاريخي حسب خيارات وتعليمات المركزية السياسية، لا بد أنهم قد ضاعوا في المسننات التاريخية الطاحنة.

أولاً: التطور التاريخي لوضع تركيا في الساحة الدولية

إذا نظرنا من زاوية التراكم التاريخي، نرى أن تركيا تمتلك خصائص فريدة على المستوى الإقليمي وغير الإقليمي. وقد نتج ذلك عن تلاقي أنواع العلاقات المختلفة التي طبعتها عبر التاريخ مع الأنظمة المتحكمة في البنية الدولية؛ إذ أن تركيا ليست جزءاً من الأنظمة المتحكمة تلك، كما أنها ليست كذلك من مجموعة الدول التي حولتها هذه المرحلة الإمبريالية إلى مستعمرات. ليست تركيا كأي دولة قومية

ظهرت على الساحة من خلال تطورات الأوضاع السياسية، بل هي نتاج لحضارة حاكمة شكلتها منظومة عالمية وميراث وأنظمة تاريخية استمرت قروناً عديدة.

وحتى نستطيع أن نعرف وضع تركيا الإيجابـــي والسلبـــي في الساحة الدولية، يتوجب علينا إظهار مسار التغير الذي طرأ على ميراثها التاريخي. ولكن من الضروري أولاً التأكيد على أن الدولة العثمانية، التي تعتبر مصدراً للميراث التاريخي المذكور، كانت البنية السياسية الوحيدة في المنطقة، والتي شكلت حاكمية سياسية في مقابل أوروبا، وهذه الحاكمية المسيطرة التي شكلتها الدولة العثمانية قد أثرت بشكل مباشر على عملية انهيار البنية الإقطاعية في أوروبا، كما أنها أجبرت أوروبا على الانفتاح على العالم من أجل اكتشاف طرق تجارية جديدة. وهذا ما تجلى في السياسة التي اتبعها السلطان سليمان القانوني تجاه فرنسا، حيث استندت الاستراتيجية الدبلوماسية إلى القوة العسكرية الفائقة من جهة، وعلى استثمار خلافات أوروبا الداخلية، من جهة أخرى.

إن ما نجم عن اتفاقية (وستفاليا) عام 1648 من نظام للعلاقات الدولية على المستوى الداخلي لأوروبا، والذي شكل أسس النظام الدولي الحالي، كان يستند إلى أسس مختلفة عن الأسس التي اعتمد عليها النظام العثماني متعدد القوميات ويحكم أجزاء كبيرة من أوروبا الشرقية. وبذلك أصبحت الدولة العثمانية في موقع مجابهة مع هذا الحوض الحضاري المختلف. وقد نتج عن هذه المواجهة قوى أثرت على علاقة الإرث السياسي العثماني - التركي مع النظام الأوروبـــي، سواء على المستوى النفسي والسياسي، أو على مستوى الذهنية الاستراتيجية. ولقد أكسبت اتفاقية كارلووفتز عام 1699 خصائص جديدة للعلاقة القائمة بين الجانبين؛ إذ اتجهت الدولة العثمانية، التي بدأت تفقد أراضيها في أوروبا لأول مرة في تاريخها، بعد هذه الاتفاقية، إلى استراتيجية الدفاع لاسترجاع الأراضي التي خسرتها، بدلاً من استراتيجية التقدم إلى داخل أوروبا، وأصبح حصار (فينا) نقطة تحوّل في تاريخ أوروبا، ولعب دوراً هاما في تكوين الفكر والوعي الأوروبـــي من خلال الائتلاف الذي تم تشكيله ضد الدولة العثمانية في هذه المرحلة.

إن الحدثين الآخرين الهامين اللذين كرسا التحول الذي طرأ على الوضع الدولي للدولة العثمانية هما اتفاقية "كوتشوك قاينارجه" (Küçük Kaynarca) عام

1774، وحرب القرم ما بين 1853-1856. وتعتبر الامتيازات التي حصل عليها الأرثوذكس الذين كانوا تحت حماية الدولة العثمانية، بناء على المطالب الروسية بموجب اتفاقية (قاينارجه) الصغيرة، أولى المؤشرات الهامة على العلاقة بين وضع الدولة الدولي واستقرارها ووحدها الداخلية، وهو ما تجلى في بدء مرحلة انسلاخ الأرمن والأقليات غير المسلمة عن الدولة العثمانية نتيجة لشرط الحماية الذي تم وضعه في هذه الاتفاقية. ويعتبر هذا الوضع أول المؤشرات على اعتبار الوحدة الداخلية للدولة مقياسا هاما لوضعها على المستوى الدولي. أما حرب القرم، فتمثل الحالة الأولى في تقاليد السياسة الخارجية العثمانية - التركية لاستخدام سياسة مواجهة المعتدي عن طريق استثمار الخلافات الداخلية الأوروبية. وقد استهدفت هذه السياسة توفير ساحة مناورة تكتيكية للدولة باعتبارها إحدى قوى النظام الداخلي الأوروبـــي بعد حرب القرم، عن طريق إحداث معادلة للتوازنات في المصالح الاستراتيجية للقوى العظمى. وتتلخص هذه السياسة، التي استمر تأثيرها إلى الوقت الحاضر، في موازنة القوى بين العدو القريب المؤثر والعدو البعيد الكامن. وقد استمرت هذه المقاربة المستندة إلى التحالفات والائتلافات المتعاقبة داخل أوروبا كتقليد للسياسة الخارجية، خصوصاً في أواخر مرحلة الدولة العثمانية ومرحلة الحرب الباردة.

عمل السلطان عبد الحميد الثاني على ترسيخ السياسة التوازنية المذكورة من خلال دبلوماسية دقيقة ومرنة، وحاول تكوين مساحة تأثير تتحقق فيها مصالح دولته، أو ما يسمى بـــ "الحديقة الخلفية" (Hinterland)، والتي تتمثل في المسلمين الذين يعيشون تحت الاستعمار خارج حدود الدولة العثمانية. في ظل النظام الدولي الاستعماري في ذاك الوقت، والتناقض الداخلي الذي عاشته البنى الاستعمارية، كان العالم الإسلامي يتكون من تشكيلين سياسيين مختلفين: الأول، يتمثل بالدولة العثمانية التي تمتلك مؤسسة الخلافة، والتي تحاول الصمود والوقوف على قدميها ضد صراع التقاسم بين القوى الاستعمارية؛ والثاني، يتمثل بالدول الإسلامية التي تم استعمارها من قبل عدة دول إمبريالية. كان السلطان عبد الحميد يرى أن استمرار وجود الدولة العثمانية مرتبط باستغلال هذه العلاقة بشكل مؤثر في النظام الدولي، لشعوره بحد كبير بقوة العلاقة بين هاتين

البنيتين[1]. وعملت الدولة على تحقيق الانسجام بين هاتين الظاهرتين مع السياسة الداخلية المستندة إلى الإسلام، وتم تحفيز المؤسسات السياسية، وفي مقدمتها مؤسسة الخلافة، في إطار استراتيجي جديد من أجل التماشي مع هذه السياسة.

وظهر تعريف جديد لمفهوم "الحديقة الخلفية" في عهد الاتحاد والترقي، يختلف عما كان عليه في العهد العثماني، في إطار من النـــزعة القومية التركية. استمر الاتحاديون في استخدام فكرة الوحدة الإسلامية كأداة تكتيكية ضد الدول الاستعمارية، وأدرك زعماء الاتحاد والترقي أن مكانة وقوة الدولة العثمانية في النظام الدولي ناتجة عن وضعها كدولة حامية للمسلمين في مواجهة القوى الاستعمارية؛ ولذا، فقد تم الاهتمام بالحفاظ على العلاقة بين الدولة والشعوب الإسلامية. ويجب التذكير بمدى النجاح الذي حققته الاستراتيجية الألمانية لتحقيق هدفها الأساسي الذي وضعته لإسقاط النظام الاستعماري الإنجليزي، عن طريق إضعاف روابطه الداخلية. ولكن أهم بُعد للتجربة السياسية الخارجية في عهد الاتحاد والترقي - والذي يجب أن يتم تسلِيط الضوء عليه اليوم - هو استخدام القوة الحقيقية للبحث عن وضع دولي غير متوازن يحمل معه عنصر المجازفة. وكان السبب الأساسي الذي وجه قادة حزب الاتحاد والترقي لتوريط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى هو محاولة الوصول إلى وضع دولي جديد من خلال قفزة مرحلية بأفكار قومية، ذات محور قومي تركي، وتلقّي الدعم العسكري الألماني، الذي كان يعتقد بأنه القوة التي لا تقهر. فيجب على القوى التي تسعى لتحقيق قفزة استراتيجية مرحلية، خلال الحروب أو المراحل الانتقالية، أن تكون واثقة من تملكها الاستعدادات الاستراتيجية والنفسية والسياسية والاقتصادية والثقافية اللازمة، قبل دخولها في حيز التنفيذ، حيث تحمل هذه القفزات التي يتم التفكير بالقيام بها من خلال القوة العسكرية بمجازفات كبيرة، ناتجة عن التهديدات التي قد تخلقها القوى على الجبهات الأخرى. والعنصر الأساسي الذي يوازن المجازفات التي تحتويها القفزات الاستراتيجية المرحلية، هو العقلانية الاستراتيجية المدعومة

---

(1) للنظر إلى تفاصيل ونتائج وجهة النظر هذه، انظر: Ahmad Davutoğlu, "Rewriting Contemporary Muslim Politics: A Twentieth-Century Periodization", *Border Crossings: Toward a Comparative Political Theory*, (ed) Fred Dallmayr, (Lanham: Lexington, 1999), pp. 89-109.

بتكتيكات مرحلية؛ فقد أدت الحسابات الخاطئة الناتجة عن ضعف العقلانية الاستراتيجية وغياب مثل هذه التكتيكات المرحلية عند قادة حزب الاتحاد والترقي إلى سقوط أخر نقطة مقاومة في الشرق.

تطورت السياسة الخارجية في عهد الجمهورية في ساحة تقاطع شملت ردود الأفعال المتعلقة بالميراث التاريخي، الذي ترك بصماته في أواخر عهد الدولة العثمانية، مع الضرورات التي يتطلبها الوضع الدولي. واتجهت النخبة السياسية التي تصنع السياسة الخارجية، والتي تحمل الإرث التراكمي للتجربة المذكورة في عقليتها الاستراتيجية، إلى البحث عن وضع للسياسة الخارجية بين ردود الفعل الدفاعية وبين القوة الحقيقية. شهد العالم الإسلامي في هذه المرحلة أكبر الأزمات في تاريخه، وعاش مرحلة من التراجع الملموس في كل المجالات. ووقع العالم التركي بمجمله تحت الأسر بعد الثورة البلشفية؛ وبذلك فقدت النـــزعتان الإسلامية، والقومية التركية، دورَهما الحقيقيَّ في تشكيل الأرضيتين الهامتين لإمكانية تكوين "الحديقة الخلفية" كمساحة تأثير تتحقق فيها المصالح في حوض القوة السياسية، الذي يشمل محور الأناضول والبلقان، والتي كانت إسطنبول مركزاً له. أدى هذا الوضع إلى توجه إدارة الدولة الجديدة إلى إعلان يمكن له أن يلقى القبول من الناحية الدولية، وهذا الإعلان الذي صرحت به الدولة يقضي بتخلي الجمهورية عن كل المسؤوليات والطموحات الدولية، ويحتوي على عنصرين أساسيين:

الأول: تبني استراتيجية الدفاع عن الحدود القومية والدولة الوطنية بدلاً من الاستراتيجية ذات البعد الدولي.

الثاني: أن تكون الدولة التركية جزءاً من محور الغرب المتصاعد وليست بديلة أو معارضة له.

وجدت وجهة النظر هذه تعبيراً لها في المبدأ الذي طرحه أتاتورك؟؟ بقوله "سلام في الوطن وسلام في العالم". وتُظهر هذه الفكرة توجهاً سلمياً مثالياً في حقل العلاقات الدولية، إضافة إلى إنها تبرز موقفاً واقعياً لسياسة خارجية تأخذ بعين الاعتبار الوضع الدولي الذي وصل فيه الاستعمار إلى ذروته، وتتهرب من الصراع مع قوى النظام الاستعماري، الذي أدى إلى انحلال الدولة العثمانية، ومحالة تحديد وضع دولي جديد فوق أنقاض هذه الدولة. ويمكن رؤية العلاقات التي تم تطويرها

في عهد أتاتورك مع قوى أورو - آسيوية، مثل روسيا وأفغانستان وإيران، كمحاولة لتكوين "حديقة خلفية" بديلة، مستقلة نوعاً ما، تمتد نحو عمق الشرق، ولا تستبطن طموحات تتضمن المجازفة، مع أنها تحمل آثار الصراع مع الدول الغربية الذي استمر قرونا عديدة. اتجه النظام الجمهوري، الذي رفض الأهداف السياسية للدولة العثمانية ومؤسساتها، في انسجام مع الإعلان المذكور، إلى تشكيل ثقافة سياسية جديدة تتواءم مع الوضع الدولي. وبدأت النخبة السياسية، التي ظنت بأن الوحدة السياسية الداخلية والحفاظ على الحدود تتم عن طريق إصلاحات واسعة، في تصفية الهوية السياسية العثمانية ومؤسساتها، التي تزعج المحور الغربي المسيطر. وهكذا، اتخذت تركيا قراراً جدياً وراديكالياً بسبب الوضع الدولي، وفضّلت أن تكون قوة إقليمية تدخل تحت المظلة الأمنية لحوض الحضارة الغربية الحاكمة. وقد أثّر هذا الوضع على التطلعات السياسية للمجتمع وموقفه وثقافته ومؤسساته في العمق.

أخرجت اتفاقية (لوزان) الجمهورية التركية، في الأراضي المتبقية من الدولة العثمانية، إلى ساحة التاريخ، وأظهرت هذه الاتفاقية هوية خارجية للدولة تختلف عن هويتها الداخلية؛ إذ تم التخلي عبرها عن الهوية الإسلامية وسياستها، التي أعتُقِد أنها أدت إلى تفكك الدولة من خلال الصراع الذي أثارته بين الدولة العثمانية والإمبراطوريات الاستعمارية الغربية. أما في السياسة الداخلية فتم تحديد العناصر المشكلة للدولة على أساس استنادها إلى الأغلبية التركية صاحبة الهوية الإسلامية، وتم تحديد الأقلية على أساس من هم من غير المسلمين فقط. وفي الوقت الذي انسحبت فيه الدولة العثمانية من المسرح التاريخي، ببنيتها متعددة الأديان والأقليات، ظهرت مكانها الجمهورية التركية المستندة إلى مجتمع ذي دين واحد بأغلبية ساحقة؛ لكنها دولة قد تجردت من الرموز والمسؤوليات الدينية من خلال إلغائها مؤسسة الخلافة. أما المحور الديني للسياسة الداخلية فقد أكدته عمليات التبادل بين السكان، التي أجرتها تركيا مع الدول المجاورة على أساس من الهوية الدينية.

وفي الوقت الذي دخلت فيه المجموعات المسلمة ذات الأصول العرقية المختلفة من مناطق البلقان والقوقاز إلى الأناضول لترتبط بالقوة المركزية للدولة، أثناء انسحاب الدولة العثمانية إلى الأناضول، بدأت العناصر غير المسلمة بالرحيل من

الأناضول، بعدما زادت عملية اغترابها عن الدولة، بسبب التوترات الداخلية خلال الحرب العالمية الأولى، وبفعل وضعها كأقلية في اتفاقية (لوزان). وتمت فيما بعد محاولة تحقيق الانسجام الاجتماعي بين المجموعات مختلفة الأعراق وصاحبة الدين الواحد، والتي بقيت ضمن حدود تركيا، عبر الوعي الديني المشترك؛ أما هوية المواطنة فقد عمل على تحقيقها عن طريق التعليم الرسمي للدولة.

إن التوازنات الجديدة، التي ظهرت في العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، والعناصر الدولية الجديدة التي توجهها هذه التوازنات، تعني بالنسبة لتركيا الرجوع إلى مقاييس حرب القِرِم. أدت السياسة التي تهدف إلى موازنة التهديد القريب، عن طريق التعاون مع محور القوة الظاهر في الطرف الآخر، إلى انضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي - المنظمة الأمنية ذات المحور الأطلسي - ووجهتها نحو إزالة الخطر السوفياتي. وأصبحت هذه السياسة المبدأ الأساسي للسياسة الخارجية التركية، التي استهدفت حماية الحدود، أكثر من أن تكون من أجل تحقيق موقع جوهري لنفسها في النظام الدولي. وقد دفعت تركيا ثمن وجودها تحت مظلة الأمن الأطلسية، التي دخلت تحتها لضرورات جيوسياسية ناتجة عن تهديد السوفيات، بإهمالها لساحات التأثير الطبيعية لها أحياناً، وإهمال مراكز القوى البديلة الأخرى.

استخدمت تركيا خيارها الاستراتيجي في هذه المرحلة باتجاه أن تكون دولة بمقياس إقليمي، مرتبطة بالمحور الأطلسي. إن الانطباعات التي تركها هذا الخيار، كأحد معطيات الحرب الباردة، قد أدى إلى تأثير سلبي في رسم السياسة الخارجية التركية تجاه الدول والمناطق الموجودة خارج هذا المحور. إن تركيا، التي مثلت نموذجاً لغيرها من الدول في سعيها للاستقلال ضد الاستعمار، فقدت فرصة تكوين ساحات تأثير خارجية لها، وسلكت طريقاً مخالفاً للتوجه العالمي الذي شكلته الثورات المناهضة للاستعمار، بسبب سياستها ذات المحور الواحد. ويمكن رؤية الصعوبات التي تواجهها تركيا في الانفتاح على بعض المناطق، مثل آسيا وإفريقيا وأميركا اللاتينية، في الظروف المتغيرة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، باعتبارها حصيلة المؤثرات السلبية الناتجة عن موقفها في حقبة الحرب الباردة. إن التمسك الشديد بالمقاييس الاستراتيجية والتكتيكية، التي خلقها نظام القطبين خلال الحرب الباردة، أثّر بشكل سلبي على تطوير سياسات بديلة، وساحات مناورة

تكتيكية. أما الأمر الثاني الذي أدى إلى انخفاض مستوى السياسة الدولية التركية في هذه المرحلة فهو ارتهان السياسة الخارجية للمشاكل مع اليونان.

وهكذا، كانت السياسة التركية الخارجية تابعة لمقياسين هامين لفترة طويلة: الأول، هو البقاء تحت المظلة الأمنية الغربية في مواجهة تهديدات السوفيات، بالإضافة إلى ارتهان الساحة الدبلوماسية الموجودة في المظلة الأمنية المذكورة للمشاكل مع اليونان، التي تقع تحت المظلة نفسها. وأما القرار الاستراتيجي الهام الذي اتخذته تركيا بتقديمها طلباً للانضمام إلى المجموعة الأوروبية، فهو ناتج عن القلق من بقائها متأخرة عن اليونان، التي تمثل دولة خصماً لها داخل المعسكر السياسي نفسه.

لقد تلقّت الرؤية السياسية التركية، ببعديها هذين، ضربة قوية من خلال رسالة الرئيس (جونسون) الشهيرة، أولاً، والأزمة القبرصية، ثانياً. وفي الوقت الذي أظهرت فيه رسالة (جونسون) إمكانية تحول المشكلة مع اليونان إلى أزمة داخل المعسكر، وإلى أزمة السياسة الخارجية التركية ذات الاتجاه الواحد، فإن المشكلة القبرصية أدرجت على جدول الأعمال التركي مسألة الأولويات والحفاظ على المصالح الاستراتيجية القومية الموجودة خارج مساحة التهديد السوفياتي. أدت رسالة (جونسون) إلى قيام تركيا بإعادة النظر في علاقاتها، ولا سيما الاقتصادية، مع دول المعسكر الشرقي، وفي مقدمتها الاتحاد السوفياتي. إن الشعور بالعزلة الذي عاشته تركيا سيما على منابر الأمم المتحدة فيما يخص المشكلة القبرصية، هي الفاتورة التي دفعتها تركيا بسبب إهمالها للممثلين الجدد الذين ظهروا في حقبة الثورات ضد الاستعمار. وبذلك تشكلت الرؤية التي ترى ضرورة الانفتاح على المناطق والدول الموجودة خارج التأثير المباشر لنظام القطبين، وفي مقدمتها منظمة المؤتمر الإسلامي.

إن التقليد السياسي السلبـــي الذي اتبعته تركيا في سياستها الخارجية طيلة مرحلة الحرب الباردة قد أثر بشكل كبير على الوضع الحالي. لم تكوِّن تركيا علاقات بمقاييس مرحلية مع القوى التي بدأت تبرز في حقبة ثورات التحرر ضد الاستعمار التي شهدها عَقْدُ الخمسينات، والتي بدأت بالظهور منذ النصف الثاني من عقد السبعينات. تأخرت تركيا في إقامة علاقات مع مراكز هذه القوى

الجديدة، ولم تستطع الاستفادة من تغير التوازنات التي حصلت داخل آسيا، ومن مركز القوة الذي تشكل في شرق آسيا والباسيفيك.

لقد اقترفت تركيا أخطاء سياسية جدية في محيطها الإقليمي، لأنها لم تستطع استثمار التشكلات العالمية الجديدة في الوقت المناسب. وبابتعادها عن قضايا الشرق الأوسط، أصبحت تركيا غريبة عن المحيط الجيوثقافي للمنطقة، من جهة، ولم تستطع أن تصبح مؤثرة بشكل كاف في البنية الجيواقتصادية الغنية للمنطقة، من جهة أخرى. وقد أدى إهمالها هذه الموارد إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والتضخم المتزايد، الذي شهدته تركيا في نهاية عقد السبعينات، والذي لم تتخلص منه حتى الآن. إن تركيا التي اغتربت عن الشرق الأوسط باسم المعسكر الغربـــي، وبخلاف اتجاه التراكم التاريخي الذي تحمله، كانت في مقدمة الدول المتضررة من الأزمة النفطية. وبينما قامت الدول الغربية بتجاوز أزمة النفط من خلال تطوير علاقات مزدوجة مع الشرق الأوسط، خضعت تركيا للوضع السائد الذي يغض النظر عن مصالحها. وبالرغم من المحاولات التي سعت إلى تجاوز هذا الضعف في عقد الثمانينات، إلا أن عقد التسعينات قد جلب معه مشكلة تغرب جديدة وأكثر حدة في الوقت نفسه.

تبنّت تركيا طيلة فترة الحرب الباردة سياسة خارجية واستراتيجيات عسكرية مستندة إلى المفهوم الأمني الحدودي، بدلا من المفهوم الذي يتناول الوضع الدولي، وعملت على تحديد وضعها الدولي من خلال هذا الإطار الضيق. على سبيل المثال، فإن حقيقة عدم استطاعة الطائرات التركية القيام بعمليات في البلقان، لعدم قدرتها على التزود بالوقود خلال أزمة البوسنة، هو أمر ناتج عن الرؤية السياسية التي أهملت الوضع الدولي، وتبنت المفهوم الأمني الحدودي. ويعكس هذا الوضع سياسة خارجية ترفض إمكانيات التراكم التاريخي، التي تؤدي إلى تعزيز الموقع الدولي، وتحمل التبعات والمجازفات الناتجة عنه.

لقد جلبت المرحلة التي تلت الحرب الباردة معها تضخماً مذهلا في المتغيرات الديناميكية، حيث وجدت تركيا نفسها ضمن محيط إقليمي ودولي كبير، دون أن تكون مستعدة من الناحية النفسية والاستراتيجية. وفي مواجهة تركيا لمشاكل سياسية خارجية وأمنية جدية ومفاجئة في مناطق خارج حدودها، مثل البوسنة

وأذربيجان، اكتشفت حقيقة عدم جاهزيتها من ناحية البنية النفسية التحتية، والتراكم المعلوماتي اللازم، والاستعداد اللوجستي والتكتيكي. ويُظهر هذا الوضع ضرورة أن تحدد تركيا وضعها الدولي من جديد، وأن تعيد ضبط مقاييسها الثقافية والجغرافية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية انطلاقاً من هذا الوضع.

ثانياً: مرحلة ما بعد الحرب الباردة والمعايير الخارجية للوضع الدولي

لقد شهدت المعايير الخارجية التي تحدد الوضع الدولي، بأبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية، تغيرات هامة مع انهيار البنية السياسية ثنائية القطب، التي شكلت الخاصية الأساسية للنظام الدولي خلال مرحلة الحرب الباردة. وأفرزت العناصر الجديدة التي ظهرت في النظام والقانون الدوليين، والتي تعكس التأرجح بين مراكز القوة العالمية، وضعاً سياسياً دولياً جديداً، يفرض إعادة قراءة وضع تركيا في الساحة الدولية.

تنقسم الدول من جهة وضعها في النظام الدولي، حسب قدرتها الاستراتيجية وقدرتها على المناورة السياسية، إلى أربعة أصناف: الدول العظمى، والدول الكبرى، والقوى الإقليمية، والدول الصغيرة. ويرتبط تحديد العلاقات الثنائية، أو العلاقات متعددة الأطراف، في النظام الدولي بشكل مباشر مع الوضع في هذه الصورة البيانية. لا يمكن تحديد التخطيط الاستراتيجي للقوى العظمى، وانعكاساته التكتيكية، إلا بمقاييس قوة عظمى أخرى؛ وبالمقابل فإن الدول الكبيرة مضطرة لأن تأخذ بعين الاعتبار المخططات الاستراتيجية للقوى العظمى، بما فيها جميع الخطوات التكتيكية. أما القوى الإقليمية فلا يمكنها تطوير سياسات في حساباتها الاستراتيجية والتكتيكية دون أن تأخذ بعين الاعتبار الخطوات التكتيكية للدول العظمى من جهة، وللدول الكبيرة من جهة أخرى. ولذلك تتناقص المرونة في الخطوات التكتيكية ومحددات القوة في التخطيط الاستراتيجي كلما اتجهنا نحو المستويات الدنيا في الصورة البيانية. إن المرونة التكتيكية للدول الصغيرة، أو القوى الإقليمية، يمكن أن تظهر في المساحات الضيقة التي تشهد صراعات بين المخططات الاستراتيجية للدول العظمى والدول الكبرى. تستطيع القوى الإقليمية، التي تمتلك القدرة على استثمار ساحات الصراع المذكورة بدبلوماسية ديناميكية، أن توسع

مساحة مرونتها التكتيكية، من جهة، وأن تفتح الطريق أمامها لتكون عنصراً في دبلوماسية الدول الكبيرة، في المراحل طويلة الأمد، من جهة أخرى. ولا بد للقوى الإقليمية التي تتجه نحو هذا الهدف من امتلاك دبلوماسية ديناميكية، إضافة إلى "حديقة خلفية،" كساحة تأثير متينة وغنية تتحقق فيها مصالحها الاستراتيجية.

ظهرت هذه الصورة البيانية بوضوح بعد الحرب العالمية الثانية بشكل خاص، التي ساد فيها نموذج العلاقات الدولية ذات القطبين، حيث قامت الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، كقوتين عظميين، بضبط ساحات المرونة التكتيكية، بهدف تدمير المخططات الاستراتيجية للطرف الأخر، من جهة، وتوسيع مساحة مناطق مصالحهما الاستراتيجية، من جهة أخرى. أما الدول التي تعد من القوى الكبرى، مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا والصين واليابان، فقد حددت سياساتها الخارجية حول ثلاثة مقاييس:

1. اتباع سياسة تقل فيها درجة الخطورة، من أجل ضمان أمنها، عن طريق السير بخطوات منسجمة مع التخطيط الاستراتيجي للقوى العظمى.
2. تقوية هذه الدول وضعها في مقابل القوى العظمى عن طريق الاتفاقيات والتحالفات الداخلية، كما كان الهدف من الاتحاد الأوروبـــي.
3. العمل على توسيع ساحة تأثيرها من خلال بناء اتفاقيات تكتيكية مع القوى الإقليمية، لا تزعج القوى العظمى، بهدف امتلاك وضع أفضل عند حدوث أي تغيّر جذري في النظام الدولي.

أما القوى الإقليمية، مثل تركيا والهند والبرازيل ومصر والأرجنتين والعراق، فقد اضطرت إلى جعل ساحات تأثيرها الإقليمية وسياساتها الخارجية تابعة لسياسات قوة عظمى، طبقاً لتطورات الأوضاع. لقد واجهت ساحات تأثير هذه القوى الإقليمية تهديدات العقوبة من قبل النظام الدولي في المراحل التي لم تنسجم فيها سياساتها مع سياسات القوى العظمى؛ وتُعتبر المقاطعة التي فرضت على تركيا بخصوص قبرص، وحرب الفوكلاند، وعملية الإنـــزال في الخليج، من الأمثلة النموذجية على ذلك.

وقد عكست الحقوق والقوانين الدولية والمنظمات التي تمثلها هذا التوزّع الهرمي لقوى النظام الدولي طيلة فترة الحرب الباردة. وتعتبر بنية وقرارات الأمم

المتحدة من أوضح الأمثلة على ذلك. تحدد الوضع الدولي للقوى الإقليمية، مثل تركيا، عبر عوامل لا تتغير في المدى القصير؛ وقد كانت الهرمية المستقرة في النظام الدولي كافية من أجل بناء المقاييس السياسية والاقتصادية والأمنية لأية دولة. كما وضعت المقاييس الأمنية والدبلوماسية، والتوجه الأساسي للعلاقات الاقتصادية الخارجية مع المجموعة الأوروبية، من خلال حلف شمال الأطلسي والاتفاقيات الثنائية؛ وعمل هذا الترتيب على توجيه صانعي السياسة الخارجية التركية إلى تطبيق خطط قصيرة المدى عامة، ومتوسطة المدى بشكل نادر، في إطار الاستراتيجية التي تكونها القوى العظمى والكبيرة، دون أن تبلور تركيا استراتيجيات مستقلة، طويلة المدى.

أدى تفكك الاتحاد السوفياتي، وانهيار المعسكر الاشتراكي إلى تغيير راديكالي في هذه الصورة البيانية. كما أدى تشتت النظام الدولي السائد إلى عدم الاستقرار السياسي، وإلى فقدان الانسجام النظري والتطبيقي، الناتج عن الغموض الذي اكتنف طبيعة النظام الجديد؛ وعملت فترة الغموض هذه على إتاحة الفرصة أمام الدول التي ترغب في تحقيق موقع متميز والقفز إلى مرحلة أعلى خلال عملية تشكل النظام الدولي الجديد. في البداية، عملت مراكز القوة الجديدة، التي برزت في ساحة الاقتصاد السياسي الدولي، على زعزعة أسس الاختلاف بين القوى العظمى والقوى الكبرى، الذي كان سائداً في مرحلة الحرب الباردة. فمن غير الممكن أن يواصل الاتحاد السوفياتي، الذي انهار اقتصادياً في نهاية عقد الثمانينات، دوره كقوة عظمى عند مقارنته مع ألمانيا واليابان، اللتين تعتبران قوتين رئيستين من القوى الاقتصادية السياسية الدولية. وأصبح عدم الانسجام بين الهرمية التي يقوم عليها النظام الدولي، وهرمية الاقتصادي – السياسي الواقعي، العامل الأساسي الذي أزال توازنات الحرب الباردة. أدّى هذا الوضع الجديد، غير المتوازن، إلى تسريع المنافسة بين القوى الدولية، وإطلاق مرحلة انتقالية، من هرمية مستقرة إلى جهد لتشكيل هرمية ديناميكية جديدة.

إن فكرة بناء نظام عالمي جديد بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، التي ظهرت كقوة عظمى وحيدة، في أول هذه المرحلة الانتقالية، لم تتجاوز كونها خطابات سياسية تستهدف إضفاء المشروعية على العمليات العسكرية في أرجاء

العالم، كما حصل في الخليج والصومال، أو محاولة فرض القوانين التي تتبناها واشنطن من أجل تحقيق التوازن في الاقتصاد السياسي الدولي. وأظهرت التجارب التي تمت معايشتها منذ سقوط جدار برلين، وخصوصا في أزمة البوسنة، وصول النظام الدولي إلى طريق مسدودة من جهة المبادئ والآليات، وإلى عدم فعالية مفهوم "القيم الديمقراطية العالمية" أمام التوازنات السياسية على أرض الواقع. ويمكن أن تفهم المواجهات الساخنة الكثيفة والتوترات الدبلوماسية التي تشهدها هذه المرحلة، لا سيما في الأحزمة الجيوسياسية والجيواقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية، باعتبارها إشارات للانتقال من النظام الدولي ذي القطبين إلى بنية توازنات لعدة قوى مختلفة. ونظراً لأن الولايات المتحدة الأميركية القوة العظمى الوحيدة التي بقيت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فمن المحتمل أن تتحمل الدور التوازني الذي يضمن نظام القوة الجديد، والذي يشبه الدور الذي لعبته بريطانيا في توازنات القوى في القرن التاسع عشر.

بيد أن نموذج توازن القوى في القرن التاسع عشر يختلف عن النموذج الحالي، نظراً لتبلور بنية القوة الجديدة في موازاة تبلور نظام أمني مشترك. وسيكون دور الأمم المتحدة، كعنصر أساسي في هذا النظام الأمني المشترك، في هذه المرحلة الانتقالية، مؤثراً إلى حد كبير في جهود البحث عن نظام طويل الأمد. وفي حال عدم تحديد آلية اتخاذ القرار بشكل جدي في العلاقات الدولية، الآلية التي تميل إلى التفرد، بعكس خطابها الديمقراطي، فلا بد أن يؤدي ذلك إلى صراعات ذات أبعاد هامة بين العناصر الأساسية في توازنات القوى، وبين عناصر اتخاذ القرار للنظام الأمني المشترك.

كان المركز الأساسي لهذا الجدل، الذي بدأ في أوائل عقد التسعينات والذي طُرحت فيه مسألة متغيرات النظام الدولي، هو البنية التي يفترض أن يأخذها مجلس الأمن الدولي. وقد أدى الجدل حول بنية الأمم المتحدة إلى دخول أغلب دول العالم في نقاش شامل، وإلى طرح المشاكل التي ستنجم عن ذلك؛ مثل أن يكون لمجموعة الدول الكبرى الثمان (G-8) دوراً أكثر أهمية في مجلس الأمن الدولي. ومن اللافت للنظر انتقال المسائل الدولية الهامة، كمشكلة كوسوفو، التي حظيت باهتمام القوى الكبرى، بشكل مباشر إلى منبر مجموعة الدول الكبرى الثمان (G-8) في السنوات

الأخيرة، واتخاذ القرارات النهائية المتعلقة بهذا الموضوع من هذا المنبر. كما أن عدم وجود دولة مثل ألمانيا، التي تتدخل بشكل مباشر في المسائل الدولية المشابهة، ضمن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، يدفع بقوة باتجاه ضرورة إجراء تغيير في بنية الأمم المتحدة. ولذا، فإن من الصعب تحقيق الاستقرار في النظام الدولي طالما استمر التناقض البنيوي بين مجموعة الدول الثمان (G-8)، كمؤسسة عليا محددة للاقتصاد السياسي العالمي، وبين مجلس الأمن الدولي، الذي يعتبر المؤسسة العليا المحدِّدة لنظرية العلاقات السياسية الدولية.

إن ظهور ساحات قوى اقتصادية سياسية جديدة، متمركزة في أميركا الشمالية وأوروبا والمحيط الهادي، قد أدى إلى تطوير استراتيجيات قارية جديدة حول ساحات التأثير هذه. وبشعور الولايات المتحدة الأميركية ذات المركزية الأطلسية باهتزاز وضعها، بذلت جهوداً لتدعيم اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (NAFTA) من جهة، واستثمار القوة الاقتصادية الكبيرة الكامنة في محور المحيط الهادي، عن طريق تطوير العلاقات الأميركية الآسيوية، من جهة أخرى[1]. أما ألمانيا، فتبذل جهوداً من أجل تقوية روابطها الدولية الاستراتيجية التي تشمل الاتحاد الألماني والاتحاد الأوروبـــي والمناطق الأوروآسيوية[2]. في المقابل، نجحت اليابان في الاستفادة بشكل قوي من البُنى الاقتصادية العالمية، وعززت تأثيرها في اقتصاديات أميركا وأوروبا. وكذلك الصين، التي تستعد للدخول إلى الألفية الجديدة كقوة عظمى، من خلال إجراء التكامل بين عاملها الديموغرافي واستقرارها السياسي وبين التنمية الاقتصادية التي تزداد فعالية يوماً بعد يوم. أما روسيا، فتحاول الحفاظ على وضعها الذي يستمد قوته من القوة العظمى للإمبراطورية السوفياتية؛ كما تحاول مواصلة سيطرتها التقليدية على طرق العبور الأورآسيوية واستخدامها كأساس لاستراتيجية دولية في مرحلة متوسطة. لقد سرعت كل هذه

---

(1) للاستزادة في موضوع السياسات الأطلسية والآسيوأميركية للولايات المتحدة الأميركية، انظر: أحمد داود أوغلو "Asiamerica" 1994، 2/13، ص 14-16.

(2) للنظر في تفصيلات استراتيجية السياسة الخارجية الألمانية وأهميتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، انظر: أحمد داود أوغلو "علاقة بين الذهنية - الاستراتيجية والاستمرارية التاريخية: الاستراتيجية الألمانية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة" العلاقات التركية - الألمانية، (إعداد أرهان يارار)، أنقرة 1999، ص 141-201.

العناصر الجديدة المنافسة الدولية في ساحات التأثير الاقتصادية السياسية من جهة، والتناقضات بين مراكز القوة في ساحات التأثير هذه مع العناصر المحيطة بها، من جهة أخرى.

إن أهم خصائص التوازنات الديناميكية للقوة هي إمكانية تكوين اتفاقيات ذات مدى قصير. ويعمل هذا الوضع على تكوين أرضية مرنة واسعة في الساحة التكتيكية، كما قد يصبح مصدراً للغموض بسبب هذه المرونة؛ وهذا النوع من الغموض كثيراً ما يتم الشعور به في حزام تركيا الاستراتيجي. إن الدول التي تربط مكونات سياستها الخارجية بالوضع المتغير لممثلي النظام الدولي فحسب، وتحدد مساحات تنفيذها طبقاً للمفاهيم التي تضعها القوى العظمى، بدلا من أن تبلور استراتيجيات بديلة وطويلة المدى، يصعب عليها أن تتأقلم مع الظروف الجديدة. ولن تتمكن تركيا من دعم وضعها الدولي، وتعزيز تأثيرها السياسي في هذه الألفية إلا إذا دمجت إمكانياتها الجيوسياسية والجيواقتصادية وتراكمها التاريخي من خلال سياسة داخلية منسجمة وفعالة.

ثالثاً: الثقافة السياسية والمقاييس الداخلية للوضع الدولي

عاشت تركيا بعد الحرب الباردة مرحلة من الجدل والتدافعات الداخلية المكثفة حول قضايا الهوية السياسية والثقافية، والمؤسسية، والمشروعية؛ وامتد هذا الجدل من الهوية الثقافية والعرقية إلى طبيعة المواطنة الدستورية، ومن النظام البرلماني إلى النظام شبه الرئاسي والرئاسي، ومن بنية الدولة الواحدة إلى الفيدرالية. وكل هذا أدى إلى ظهور تركيا في صورة فوضوية إلى حد كبير. يبرز هذا النوع من الصور الفوضوية في حالات التأرجح بين الصعود والهبوط السياسي، سيما في المجتمعات التي تشهد تحولات جدية وطويلة المدى. وتصبح العناصر المتداخلة التي تتصف بها الثقافة السياسية التركية ذات معنى في حالات التوتر التي تصاحب هذه التحولات. ولا يمكن تجاوز هذه الصورة الفوضوية، وتكوين ثقافة سياسية سليمة، تؤثر على صنع السياسة الخارجية بشكل إيجابـــي، إلا بفهم البنية التحتية للثقافة السياسية الخاصة بتركيا قبل كل شيء؛ وهو أمر ضروري لتحقيق الانسجام بين القيم الذاتية والقيم العالمية، ولتقليص التناقضات بين بنية السياسة الداخلية وصنع السياسة الخارجية.

1. الإرث التاريخي والبنية التحتية للثقافة السياسية

إن السؤال الأساسي الذي يجب طرحه في هذا الإطار: "ما هو العنصر الأساسي الذي يميز الثقافة السياسية التركية عن غيرها من المجتمعات، وما هو تأثير هذا العنصر على الوضع الدولي ؟" إن الإجابة على هذا السؤال ستعمل على وضع تراكمنا التاريخي في إطار معبر، ومناقشة قضايا الثقافة السياسية والنظام السياسي الحالي على أرضية أكثر صحية، وعلى تعزيز إمكاناتنا لإجراء تقديرات مستقبلية ومن منظور بعيد المدى.

تتميز الثقافة السياسية في تركيا عن الثقافات السياسية للمجتمعات الأوروبية الغربية وأميركا إلى درجة كبيرة، سيما من جهة خصائصها الديناميكية. فالمعروف أن الدول التي تشكل الوحدات السياسية الأساسية للحضارة المهيمنة تمتلك ثقافة سياسية أقل تنوعاً وأكثر استقراراً؛ وتبدو هذه الظاهرة مفيدة بشكل مؤكد على المدى القصير، ولكنها يمكن أن تضيق فرص البحث عن البدائل في مراحل الأزمات التي تواجهها المجتمعات في المدى البعيد. هذا الاختلاف بين الدول الغربية وتركيا، من جهة ديناميكية واستقرار الثقافة السياسية، يشبه الاختلاف بين الدولة العثمانية التي أسست بنية سياسية أكثر استقراراً في ثلاث قارات في القرن السادس عشر، وبين المجتمعات الأوروبية الديناميكية التي جزأها الحروب الداخلية في القرن نفسه. إن التحول الديناميكي للثقافة السياسية، الذي اكتسب اندفاعة قوية في تركيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، يختلف عن الوضع في دول الشرق الأوسط الأخرى، حيث إن الثقافة السياسية لدول الشرق الأوسط محصورة بين الأنظمة الملكية التي تعكس الثقافة التقليدية، وبين الأنظمة الجمهورية التي لا تحتوي على مساحات ديمقراطية كافية. وتظهر هنا فروق جدية سواء في مفهوم الشرعية السياسية أو في نوع الاتصال الرأسي للسلطة، الذي تطوره المؤسسات السياسية. لذلك، تحمل الانتخابات التركية معان مختلفة عن تلك التي قد تجري في بعض الدول الشرق أوسطية الأخرى.

كما يتميز الوضع التركي عن التغيرات الديناميكية التي تحصل في دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، لأن هذه الأخيرة تعود إلى الفوضى التي سببها تغير النظام السياسي. ومصدر الديناميكية الموجودة الآن في تركيا ليس الكفاح السياسي

المستمر للنخبة السياسية الداخلية فحسب، بل تحول أكبر ينتشر داخل المجتمع. إن تشكل الثقافة السياسية في اليابان لم يترتب علية ديناميكية أو توتر بهذا الشكل، بالرغم من أن اليابان بدأت مرحلة التغريب في المرحلة التي بدأت فيها تركيا. كما أن التوازنات الخاصة التي شكلتها دول شرق آسيا والصين مع رغبتها في تحقيق تنمية اقتصادية تحت بُنىً أكثر سلطوية، حققت بناء ثقافة سياسية أكثر تنظيماً من بناء الثقافة السياسية التركية. والمؤكد أن التراكم الذي تستند إليه الثقافة السياسية التركية ليس كالتراكم التاريخي الذي تستند إليه دول أميركا اللاتينية أو إفريقيا.

فما هو مصدر التمايز الأساسي لتركيا، والذي يصنع ديناميكية ثقافة سياسية أصيلة؟ يجب علينا البحث عن الفرق الأساسي في البعدينَ الأكثر أهمية للحالة التركية والمتعلقين بالزمان والمكان، أي في تاريخ تركيا وجغرافيتها. إن تأثير المتغيرين السابقين على البنية السياسية، والمعاني الجديدة التي يضيفها إلى نظام العلاقات الدولية، يجعل هذين المتغيرين مصدراً للديناميكية التي تفعّل العوامل النفسية والاجتماعية.

إن أهم عامل تاريخي يميز الثقافة السياسية في تركيا عن غيرها من المجتمعات، هو أن هذه الدولة كانت مركزاً لحضارة قامت ببناء نظام سياسي خاص عاش طويلاً، وحملت في داخلها نقاط تقاطع أساسية في القارة الأساسية لجغرافيا العالم. إن الحلول التي أدت إلى انتهاء علاقة المجابهة بين المركز السياسي للنظام العثماني مع الحضارة المضادة، قد أثرت على البنية السياسية لتركيا مع مرور الزمن، وأثرت كذلك على البنية التحتية الاجتماعية - السيكولوجية، التي تشكل الثقافة السياسية للمجتمع. لذلك، فإن محاولة النخبة السياسية بناء سياسة جديدة على أساس معايير حضارة أخرى، في بداية عهد "التنظيمات" من العهد العثماني، أثرت على جميع المجتمعات التي تعيش في إطار الدولة العثمانية. وقد نتج عن الخطابات المتعلقة بالتحول الحضاري الراديكالي في مرحلة التنظيمات نتيجتان هامتان:

أولاهما، مفادها أن الضغوطات التي تهدف إلى تكوين ثقافة سياسية جديدة وتنتشر من المركز باتجاه الأطراف بنمط هرمي، تحطم أسس الاستمرارية التاريخية للهوية السياسية والثقافية ومؤسساتها. وكذلك فإن التوتر بين عناصر هذه القطيعة التاريخية الراديكالية في أيديولوجية النظام السياسي الجديد، وبين عناصر

الاستمرارية التاريخية التي تواصل تأثيرها في المجتمع، هو العنصر الأساسي الذي يميز الثقافة السياسية التركية عن غيرها. إضافة إلى ذلك، لم يتعرض أي من المجتمعات الأخرى لمثل هذه الأزمة بين القطيعة التاريخية، التي يوجهها إليه النظام السياسي، وبين الهوية والمؤسسات التي تعكس استمرارية البنية التحتية للمجتمع. وفي بعض حالات التأزم المشابهة، استطاعت بعض الأنظمة أن تحقق الشرعية للنظام الجديد في إطار المجتمع، لأنها ارتكزت إلى محاور أكثر قوة، عبرت عن النجاحات السياسية التي حققها المركز اللاحق الجديد.

على سبيل المثال، تم مع اندلاع الثورة الفرنسية التخلي عن النظام السابق، ونشأت بعد ذلك حالة صراع داخلي تطورت باتجاه الحرب الأهلية؛ لكن نجاحات نابليون التي جعلت القيم الفرنسية مسيطرة في أوروبا، حولت التوتر في المجتمع الفرنسي إلى عملية ديناميكية. كما أن الثورة البلشفية قد ولدت توتراً داخلياً كبيراً في روسيا، لكن القدرة التي أظهرها الاتحاد السوفياتي، ووضعه كدولة عظمى بعد الثورة، أجلت عملية التأثير التفكيكي للقطيعة التاريخية على النظام السياسي حوالى ثمانين سنة. وشهد المجتمع الياباني توتراً نفسياً ناتجاً عن الهزيمة أمام الغرب، لكن ذلك لم يجره إلى مرحلة من القطيعة التاريخية، تطيح عناصر الاستمرارية فيه، كالذي حصل في الإرث السياسي العثماني التركي(1).

إن تركيا هي المجتمع الوحيد من هذه الناحية الذي شهد قطيعة تاريخية كاملة، من ناحية الهوية والثقافة والمؤسسات التي يستند إليها النظام السياسي، قطيعة تعهدها النخبة السياسية، وأظهرت رغبتها بالالتحاق بحضارة الغرب بعد أن

(1) في الكلمة التي ألقاها رئيس الجمهورية التاسع سليمان ديميريل، في حفل الافتتاح للمؤتمر الدولي الذي جاء تحت عنوان "الدولة العثمانية في عامها السبعمائة،" والذي نظمه مجمع التاريخ التركي في 4-8 تشرين الأول/أكتوبر عام 1999، بمناسبة مرور سبعمائة عام على تأسيس الدولة العثمانية، ذكر فيها عناصر مثيرة من ناحية إحياء عناصر الاستمرارية المنكورة من جديد. إن هذه الكلمة التي تم التأكيد فيها على أن الموقف السلبي تجاه الدولة العثمانية في السنوات الأولى للجمهورية، كان ناتجاً عن ضرورة ترسيخ النظام الجديد، وبات من الضروري في الوقت الحاضر القيام بتقييم جديد للميراث العثماني، نظراً لزوال الضرورة السابقة. وتظهر أهمية علاقة الثقافة السياسية الداخلية مع الوضع الدولي بشكل واضح في مرحلة ما بعد الحرب من أجل إحداث ثقل لعناصر الاستمرارية التاريخية في العلاقات الخارجية.

خسرت المواجهة التي دخلتها مع هذه الحضارة. إن قطيعة تاريخية مثل هذه تتطلب تضحيات كبيرة؛ لكن عدم امتلاك مكانة مشرّفة تنسجم مع التراكم التاريخي في تراتبية الدول، والتجاهل الذي أبدته الحضارة التي يراد الالتحاق بها، (كما حدث مؤخراً في قمة الاتحاد الأوروبـــي في لوكسمبورغ عام 1997، وتمت محاولة تلافيه في قمة هلسنكي عام 1999)، قد أدى إلى تفعيل البنية التحتية السيكولوجية القوية التي دعمت عناصر الاستمرارية التاريخية من جديد. كما أن التوتر الذي خلقه الفرق بين الشعور العالي بالثقة بالنفس، نظراً لكون هذا البلد مركزاً سياسياً لحضارة في الماضي، وبين الموقع الحالي لهذا البلد في تراتبية الدول، قد أيقظ تأثيراً نفسياً مذهلاً لم يشهده أي مجتمع آخر.

الثانية، أن خط القطيعة التاريخية، الذي يستند إليه النظام السياسي في محاولته لتحقيق التكامل مع المجتمع الأوروبـــي، قد تغرب عن محيطه الجيوثقافي القريب المتمثل في مجتمعات الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز؛ و لم يخلق هذا الوضع أزمة داخلية جدية في حقبة الحرب الباردة، التي منعت تركيا من التكامل مجدداً مع محيطها الثقافي؛ لكن ازدياد التقارب مع المحيط الجيوثقافي، بعد تفكك نظام القطبين الدولي مع انهيار المعسكر الاشتراكي، قد ذكّر المجتمع بالهوية والثقافة السياسية والمؤسسات التي نتجت عن تحمل دور المركز السياسي في عهد السيطرة التاريخية. وهكذا تحركت العوامل التاريخية والجغرافية الثابتة كقوى فعل ديناميكي، وفاقمت من التوتر بين عناصر الاستمرارية التاريخية التي تنسج الثقافة الاجتماعية، وخط القطيعة الذي تحاول النخبة في مركز النظام السياسي مواصلته. إن العنصر الأساسي الذي يحقق غنى مختبر الثقافة السياسية في تركيا في الوقت الحاضر، هو المزيج متعدد الاتجاهات الذي أنتجته الحسابات الجدية للحضارة التي شهدتها منذ حركة الإصلاح في عهد التنظيمات العثماني.

إن ما يميز تركيا عن غيرها من الدول هو التناقض الأساسي الذي تتم معايشته في تركيا، النابع من أزمة الانسجام بين التراكم الخاص بالثقافة السياسية التي كونتها الخصائص التاريخية والجيوثقافية لمجتمع كان يشكل مركزاً سياسياً للحضارة، وبين النظام السياسي والنخبة السياسية التي ترغب بالالتحاق بمحيط حضارة أخرى. وكما أكدنا في بداية هذا الجزء، عند تحديدنا للعناصر الأساسية

للميراث التاريخي، فإن تركيا ليست دولة مستعمَرة ضعيفة من ناحية خلفيتها التاريخية، وليست دولة مركزية من دول النظام الدولي أو مستقرة من ناحية البنية السياسية. وعندما ننظر من زاوية التطورات التي شهدتها مرحلة الحرب الباردة، والتي تقدم صورة فوضوية في بعض الأحيان، نرى التأثير المتزايد للديناميكية الاجتماعية - الثقافية على النظام السياسي. وتكتسب هذه الديناميكية اندفاعاً من قبل عامل الاستمرارية التاريخية والجغرافية التي يعيشها المجتمع.

2. التطور التاريخي والتيارات السياسية

ظهر تأثير الديناميكية الاجتماعية الثقافية على النظام السياسي وبنائه بشكل كبير في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ وبدا ذلك في الأرضيات الثقافية التي تستند إليها التيارات السياسية المتراوحة بين الصعود والهبوط بإيقاعات سريعة. إن التيارات التي برزت في الرؤية السياسية التركية الداخلية والخارجية، والمناخ الاجتماعي الثقافي الذي شكلته هذه التيارات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وفرت لنا إمكانية الوصول إلى جذور الميراث التاريخي مرة أخرى. فما عاشته تركيا في السنوات العشر الماضية، من جهة وضعها الدولي، ومن جهة المناخ الثقافي - السياسي على المستوى الداخلي، هو موجز مصغر لما ظهر خلال قرن كامل طوال المرحلة التي تمتد منذ القرن التاسع عشر - الذي يعتبر أطول قرن وطأة على الدولة العثمانية - وحتى القرن العشرين. وفي هذا الإطار أعيد طرح تصنيف يوسف أقتشورا (Yusuf Akçura)، الذي حدد التيارات السياسية في تلك الفترة بـــ "الأنماط السياسية الثلاثة" وبيّن محاولة هذه التيارات البحث عن وضع دولي لها، ومحاولتها تحقيق الانسجام مع الظروف الجديدة بصفة خاصة. فقد أعيد من جديد في عقد التسعينات طرح التيارات التي كانت موجودة مع نهاية آخر قرن في الدولة العثمانية، والمتمثلة بالحركة العثمانية، والحركة الإسلامية، وحركة التغريب، وحركة القومية التركية، بخطابات ومواقف تعبر عن استمرارية الميراث التاريخي القريب.

إن خط العثمانية الجديدة، الذي عبر عنه تورغوت أوزال (Özal)، والخطابات الإسلامية التي تم نقلها إلى المنبر السياسي من قبل حزب الرفاه، وحركة

التغريب التي تحولت إلى برنامج راديكالي منذ حادثة 28 شباط 1997، وتيارات النـــزعة القومية التركية التي ازدادت قوة ردود أفعالها تجاه إرهاب حزب العمال الكردستاني، والتي تجلت في انتخابات الثامن عشر من أبريل/نيسان من عام 1999، كل هذا يبين أن هذه التيارات كانت ضمن الخطوط الأساسية الموجودة في التيارات السياسية في تاريخنا القريب. والصورة السياسية التي برزت في الانتخابات خلال السنوات العشرة الماضية، وخارطة القوى الفعلية التي ظهرت خارج الآليات الانتخابية، تولدت خلال فترة زمنية قصيرة عن التيارات الفكرية والسياسية الرئيسة، من جهة، والجوانب الأساسية للأزمة التي تعيشها تركيا، من جهة أخرى.

لقد شكلت هذه التيارات السياسية من خلال عملية الارتباط بين وضع تركيا الدولي، وبين الثقافة السياسية الداخلية، صورة لتطلعات تركيا وبحثها عن محور سياسي عميق الجذور وقابل للاستمرارية؛ وهي تيارات يمكن أن تلاحظ بشكل قوي، من ناحية الخصائص التي تحملها، أو من ناحية صلتها بالمراحل التي ظهرت فيها في نماذجها الأولى في العهد العثماني. ولذلك فإن الصورة الاجتماعية السياسية التي أخرجتها الانتخابات، والتموجات التي تحصل داخل النخب خارج الانتخابات، تعكس ردود فعل طويلة الأمد للجذور التاريخية، أكثر من أنها تشكل صورة حل واضحة. فالحراك الذهني يمكن أن يكون ناتجا عن بحث تركيا عن محور جديد لهويتها الاستراتيجية والفكرية. وربما تمر تركيا في أكثر المراحل جدية في تاريخها الحديث من جهة مواجهة ذاتها وإعادة تحليل نفسها من جديد. ولنحاول الآن تناول ظهور التيارات السياسية بشكل مقارن مع المرحلة التاريخية السابقة في القرن التاسع عشر، ومن ثم بروزها مجدداً على الساحة السياسية في مرحلة الحرب الباردة.

أ - العثمانية الجديدة

دخلت إدارة الدولة العثمانية في حركة إصلاحية تبناها التيار العثماني، من أجل مواجهة تأثير الموجة القومية التي هزت أوروبا في ظروف ديناميكية ولدتها الثورة الفرنسية ومنعها من أن تؤثر على الوحدة الداخلية، بحيث يتحقق التوازن بين الوضع الدولي الجديد وبين الثقافة السياسية الداخلية، بهدف تأمين مكانة قوية في النظام الجديد الذي تشكل بموجب مؤتمر فينا عام 1815. وقد حاولت الدولة

العثمانية الجديدة منع الانقسام الداخلي من خلال إعادة تعريف الهوية والمواطنة من جديد، كما أنها بذلت جهوداً من أجل تطوير سياسة منسجمة مع القيم التي تطورت في الخارج.

ويلاحظ من وجهة النظر هذه بأن خطابات السياسة الداخلية والخارجية لـــ "أوزال"، والتي عكست تأثير تيار النـــزعة العثمانية الجديدة، الذي برز وتصاعد في الفترة ما بين عامي 1987-1993، حاولت تطوير سياسة تنسجم مع الوضع الدولي الذي ولد في الظروف الديناميكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. ويمكن تلخيص العناصر المشتركة بين تيار النـــزعة العثمانية الجديدة، في مرحلة الحركة الإصلاحية، وبين الاتجاه الذي مثله "أوزال"، كما يلي:

1. إعادة بناء الدولة بشكل يتلاءم مع الوضع الدولي القائم.
2. العمل على تشكيل هوية سياسية وثقافية، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الموجة القومية، التي وصلت إلى حد تهديد وحدة الدولة.
3. تبنِّي موقف انتقائي يحاول أن يوائم بين القيم الغربية والقيم التقليدية، في إطار البحث عن ثقافة سياسية جديدة. على سبيل المثال، يمكن أن نجد ذلك في محاولة "نامق كمال" إعطاء معنى جديد للنظام البرلماني الغربـــي، باستخدام مصطلحات إسلامية، وفي محاولة "أوزال" الربط بين خطابات النظام العالمي الجديد والقيم التقليدية.
4. العمل على التكامل مع النظام الأوروبـــي الذي تشكلت بنيته السياسية بانعقاد مؤتمر فينا عام 1815 والذي تزامن مع عهد التنظيمات (الإصلاحات) العثماني، ومحاولة التكامل مع نظام الاتحاد الأوروبـــي الذي دخل في عملية من التكامل الداخلي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.
5. العمل على إيجاد سياسة منسجمة مع بريطانيا، التي تصاعدت كقوة عظمى في نظام توازن القوى الذي جلبه مؤتمر فينا، والبحث عن سياسة منسجمة مع الولايات المتحدة الأميركية، التي اكتسبت وضع القوة العظمى الوحيدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

في هذا الإطار حاول "أوزال" السيطرة على المناخ القومي، على المستوى الداخلي، باستخدامه عبارة "الجمهورية الثانية"، الذي ظهر في مرحلة ما بعد

الحرب الباردة، وبذل جهوداً من أجل تطوير موقف يعتمد على التكامل مع نظام أوروبا الجديد، والانسجام مع القوة الأميركية الجديدة. ومحاولة "أوزال" هذه في إيجاد انسجام بين الوضع الداخلي والخارجي تشبه أسلوب قادة الإصلاحات (التنظيمات) في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، الذين بذلوا جهودهم من أجل الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية، من جهة، وتطوير العلاقات مع الدول الغربية، من جهة أخرى. ولقد أثّرت مواقف وخطابات "أوزال"، الذي تبنى أسلوباً انتقائياً وعملياً براغماتياً، على المثقفين والنخب السياسية التي تسعى لأن تتجاوز قوالبها المحلية الثابتة. لذلك، دخلت عدة أحزاب سياسية في سباق من أجل أن تكون صاحبة الحق في ميراث "أوزال" في انتخابات الثامن عشر من نيسان سنة 1999، بالرغم من أنها طرحت برامج سياسة متناقضة.

ب - الاستعمار الجديد والنزعة الإسلامية

لقد تركت الموجات الاستعمارية التي قادتها كل من بريطانيا وفرنسا منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، آثاراً واضحة على العلاقات الدولية ككل وعلى المجتمعات الشرقية والعالم الإسلامي بشكل خاص. وتأثر قادة الدولة العثمانية ومفكروها بهذا الوضع؛ وكان هؤلاء يرون أنهم يمثلون آخر قلعة صمود للشرق أمام توجهات الغرب الاستعمارية، انطلاقاً من الهوية التي يحملونها والمؤسسات التي يمتلكونها، بالرغم من أن الدولة العثمانية عملت على تطوير سياسات توافقية مع الغرب ابتداء من مرحلة التنظيمات (الإصلاحات). والتوسع الاستعماري الذي قامت به بريطانيا في الهند، وفرنسا في الجزائر، وروسيا في القوقاز وأسيا الوسطى، بالإضافة إلى تمرد الأقليات غير المسلمة المدعوم خارجياً داخل الدولة العثمانية، قد أجبر قادة الدولة العثمانية ومثقفيها على البحث عن سياسات وبدائل جديدة.

طوّر السلطان عبد الحميد - الذي شهد نتائج حرب عام 1893 المدمرة - سياسة ذات اتجاهين: الأولى: العمل على توطيد المشروعية السياسية للدولة، استناداً إلى شعور العناصر الإسلامية الوفية للدولة بهويتها وانتمائها للدولة، من أجل ضمان الوحدة الداخلية. والثانية: تفعيل دبلوماسية حقيقية ومحسوبة تجاه التوازنات الداخلية الأوروبية لمواجهة سياسة بريطانيا الاستعمارية في العالم الإسلامي، والتي لم تعد عنصر توازن بالنسبة للدولة العثمانية، بل عنصر تهديد. هنا أصبحت النـــزعة

الإسلامية التي تميزت بها سياسة السلطان عبد الحميد المحور الأساسي للتوجهات الجديدة للدولة. وقد شكلت سياسة النـــزعة الإسلامية أرضية من أجل انفتاح الدولة العثمانية نحو الشرق، وساهمت في تخفيف الضغوطات المتزايدة على الدولة العثمانية من خلال نقلها للمنافسة مع النظام الاستعماري البريطاني إلى الخطوط الدولية؛ واتجهت هذه السياسة إلى تشكيل توازن دبلوماسي حقيقي، بدعم من ألمانيا، التي لم تنضم إلى الموجة الاستعمارية التي قادتها الإمبرياليات الأوروبية الأخرى. أثر هذا الاتجاه السياسي على طبيعة السياسة الداخلية، وأدى إلى زيادة دعم الدولة للعناصر المسلمة؛ وبذلك، فقد تمت محاولة جعل العناصر المسلمة الموجودة في الدولة أكثر تأثيراً في المجالين الاجتماعي - الثقافي، والاجتماعي - السياسي، من خلال نمط تعليمي ظهر في شكل جلي في هذه المرحلة. كما تمت محاولة تشكيل هوية وذهنية استراتيجية جديدة تهدف إلى دعم العناصر الإسلامية ضد العناصر غير الإسلامية التي اغتربت عن الدولة، نتيجة تحريض القوى الدولية في الخارج.

إن المناخ النفسي الذي عاشه العالم الإسلامي في النصف الأول من عقد التسعينات، يشبه المناخ النفسي الذي عاشه في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ فبعد مرحلة الحرب الباردة، تم تجاهله من قبل النظام الدولي في حرب الخليج وقضية البوسنة، وتم تصويره باعتباره تهديداً جديداً في الطرح الذي قدمه كل من كتابـــي "نهاية التاريخ" و"صراع الحضارات"[1]. عاش العالم الإسلامي، والمجتمعات الشرقية، التي شعرت أنها مضطرة لمواجهة موجة استعمارية جديدة، حالة من الصدمة، لا سيما وهي تشهد الازدواجية الغربية التي أظهرتها أزمة البوسنة؛ وتعاظم بالتالي وعي الهوية والمصير المشترك خلال فترة قصيرة. وأخذت ملحمة (داوديف) و(عليف) مكان ملحمة (الشيخ شامل)، التي كانت عَلماً في النضال ضد الاستعمار في القرن التاسع عشر؛ وبدأت تتشكل هوية مقاومة مشرّفة ضد الغرب الذي يرفض الشرق.

---

(1) من أجل تحليل موضوعي لهذه التطورات، انظر:
Richard Falk, "False Universalism and The Geopolitics of Exclusion", *Third World Quarterly*, المجلد 18، ص 7-23، 1997.

تطور خطاب الهوية الإسلامية في الساحة السياسية التركية بشكل سريع، وفي موازاة الوضع الدولي خلال الفترة ما بين عامي 1993–1996، لكون تركيا توجد في مركز التطورات، وترتبط بشكل مباشر مع الوعي التاريخي الذي تصاعد في البلقان والقوقاز بشكل خاص. وتمثل هذا في نـــزول الشعب إلى الشوارع على إثر المجزرة التي ارتكبها الصرب في مدينة غوراجدة (Gorajde)، مدفوعين بوعي هوية ومصير مشتركين. ودعمت الهوية الإسلامية روابط الوحدة القومية والدينية المشتركة ضد الحركات القومية الإثنية الانقسامية التي نمت بشكل متزايد بعد الحرب الباردة، وغُذيت من قبل قوى خارجية. وفي هذا الإطار، تكتسب سياسة الانفتاح التي تبنتها الحكومة الائتلافية لحزب الرفاه وحزب الطريق القويم على آسيا وإفريقيا، ونظرتها إلى إرهاب حزب العمال الكردستاني والمسألة الكردية أهمية خاصة. فبسياسة الانفتاح على الدول غير الغربية دون صراع مباشر مع الغرب، والنظر إلى الروابط الدينية كدرع يحفظ الدولة من الانشقاقات الإثنية التي يُعتقد أنها تغذى من أجل حسابات ومصالح استراتيجية للدول الغربية، تعبر عن موقف يواصل السياسات الإسلامية التي كانت موجودة في أواخر القرن التاسع عشر.

ج – الفلسفة التنويرية والتغريب الراديكالي

ظهرت حركة التغريب الراديكالية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وتم تبنيها من قبل مثقفي مرحلة المشروطية الثانية، وطبقت مبادئها بشكل فعلي في ظل الممارسات التي ظهرت في مرحلة الحزب الواحد، واعتمدت على ريادة البيروقراطي – المثقف، وعلى اقتباس كل مسلّمات الفلسفة التنويرية التي ظهرت في القرن الثامن عشر. عملت هذه الحركة على الانسلاخ عن التاريخ والميتافيزيقيا في شكل راديكالي، ورأت أنه لا بد من تحوّل فكري وحضاري يزيل التناقضات التاريخية مع الغرب في مجال العلاقات الدولية، ويبني ثقافة سياسية داخلية منسجمة مع هذا التحول. وقد أدت وجهة النظر هذه إلى خلق توتر وصراع مع عناصر الاستمرارية الدينية والقومية والتاريخية. ونتج هذا التوتر، الذي تجلى في تدافع استقطابـــي بين ما سمي بالتقدمية وبالرجعية، عن رؤية التجربة التاريخية للمجتمعات الغربية باعتبارها مرحلة عالمية لا بد منها. وكان ينظر إلى عناصر الدين والإرث كتهديد لوضع تركيا الدولي، لأنها تعبر عن التناقضات التاريخية

الموجودة مع الغرب منذ القدم. وحسب هذا الفهم، فإن الأهداف السياسية للفلسفة التنويرية ستزيل العناصر الرجعية من الثقافة السياسة الداخلية، من جهة، وتشكل الأسس التي تحقق التكامل مع الغرب بشكل كامل، من جهة أخرى.

طُرحت هذه المقاربة في شكل أكثر راديكالية بعد الحرب الباردة، لا سيما في فترة "28 فبراير/شباط 1997"، واتجهت إلى تشكيل الثقافة السياسية الداخلية عبر منهج يتمثل بإعلان موقف البيروقراطي – المثقف الذي يريد أن يكون "شعبياً رغماً عن الشعب"، من جهة، ويحاول تحديد الموقع الدولي الجديد لتركيا عبر موقف يتمثل بأن يكون "غربياً رغماً عن الغرب"، من جهة أخرى. إن هذه المقاربة، التي ترى أن عناصر الاستمرار الدينية والتاريخية تشكل عائقاً أمام تكوين سياسة خارجية لصيقة بالمجال الغربـــي، حملت تناقضات داخلية جدية، لا سيما في مسألة البلقان التي تجلت فيها عناصر الاستمرار التاريخية – الدينية عموداً فقرياً للسياسية الخارجية. كما أظهرت التناقضات بين العناصر الجديدة التي أفرزتها العلاقات الدولية والإقليمية، وبين الثقافة السياسية الداخلية، بشكل أساسي في "مرحلة 28 فبراير/شباط". وقد برزت العلاقة الحساسة بين ساحات التوتر السياسية الداخلية وصنع السياسة الخارجية عندما اتجهت السياسة الخارجية في تلك الفترة إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

د – التحول من النزعة التركية إلى النزعة القومية الجديدة

إن تيار النـــزعة التركية، الذي ظهر في أواخر القرن التاسع عشر، والذي تم نقله إلى الساحة السياسية من خلال برنامج الاتحاد والترقي وأنور باشا في عهد المشروطية الثاني، قد سعى إلى تحقيق توافق وانسجام بين الوضع الدولي وبين الثقافة السياسية الداخلية، وذلك في رد فعل على التطورات التي شكلتها حركات الوحدة الألمانية والإيطالية القومية، من جهة، وعلى انسلاخ عناصر مسلمة عن الدولة، مثل العناصر الألبانية والعربية. إن الوضع الذي خلقته الثورة الروسية أدى إلى بروز البعد الطوراني في آسيا الوسطى، إلى جانب الحركات القومية البلقانية، مبيناً عن الخصائص الأساسية لأحد التيارات الرئيسة في تاريخنا القريب. وقد أصبحت فكرة الدولة القومية، بوحدتها الداخلية وفعاليتها الدولية، من السمات الأساسية لتيار النـــزعة القومية التركية، بالرغم من اكتسابه ألواناً مختلفة منذ عهد الاتحاد والترقي وحتى اليوم.

لقد جلبت مرحلة ما بعد الحرب الباردة معها عاملين أساسين، أديا إلى تصاعد هذا التيار، هما: الحركات القومية الداخلية على المستوى الصغير، التي اكتسبت اندفاعة في هذه المرحلة وأثرت على الوحدة الداخلية؛ والوضع الدولي الجديد الذي ظهر بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. وأدت الأعمال التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني إلى التأثير على الأبعاد المتعلقة بالثقافة السياسة الداخلية للتيار القومي، وإلى تبلور ردود فعل دفاعية؛ كما أن الجمهوريات التركية التي حققت استقلالها فتحت أمام هذا التيار آفاقاً دولية جديدة. وبذلك أعاد التاريخ نفسه بالنسبة لهذا التيار بظهور هذين العاملين في بداية القرن العشرين ونهايته. واستطاع هذا التيار أن يعبئ الرأي العام التركي من خلال خطاباته المناهضة للغرب، التي تصاعدت أيام اعتقال عبد الله أوجلان، بسبب دعم الغرب لحزب العمال الكردستاني آنذاك، ومن خلال تبنيه لفكرة وحدة السياسة الداخلية. ونتيجة هذه الأوضاع، برز حزب الحركة القومية (MHP)، الذي يتبنى مفاهيم قومية لا تتناقض مع قوى الاستمرارية التاريخية والدينية، والحزب اليساري الديمقراطي (DSP)، الذي حاول تطوير نموذج قومي بتوجهات غربية.

3. مرحلة ما بعد الحرب الباردة والتيارات السياسية

إن التيارات السياسية والثقافية، التي انتقلت من القرن التاسع عشر إلى القرن العشرين في الدولة العثمانية، تم إحياؤها من جديد وبشكل مستمر خلال العقد الأخير من القرن العشرين في الجمهورية التركية. ووقفت تركيا بالتالي أمام تحولات تاريخية جديدة وشاملة نتيجة الظروف الديناميكية التي شهدتها مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد أدى ظهور هذه التيارات إلى التأثير بشكل مباشر على الانسجام بين ثقافة السياسة الداخلية للدولة ووضعها الدولي، حيث أن هذه التيارات، التي احتلت مساحات متفاوتة في مراحل تاريخية مختلفة، حققت هذه المرة قفزات مرحلية متزامنة مع المتغيرات الراديكالية في العلاقات الدولية.

وفي توجه تركيا إلى البحث عن محور جديد في ظل الأوضاع الديناميكية الجديدة، كانت الجهود التي تقوم بها التيارات القومية، التي تستند إلى مرجعية تاريخية، تمتاز بالعفوية وعدم الجاهزية؛ كما أن الطرح الذي تبنته حول عزمها إعادة

تحديد العلاقة بين الثقافة السياسية الداخلية للدولة ووضعها الدولي، أدى إلى إرباك هذه التيارات ودخولها في طور من التغيير. ولم يتعد "خط النـــزعة العثمانية الجديدة" لأوزال مستوى الأسلوب الصحفي السريع، بسبب المواقف البراغماتية العفوية التي تبناها؛ بينما لم يستطع حزب الرفاه، الذي طرح خطاباً سياسياً مناهضاً للغرب، تحويل بلاغته السياسية هذه إلى برنامج سياسي واجتماعي واقتصادي منسجم، وبدا كأن التجارب السياسية التي عاشها، هي التي أملت عليه ضرورة تبني هذه الخطابات. أما مرحلة 28 فبراير/شباط، فقد كانت نتاجاً لمناخ من التوتر. كما هبطت حركة التغريب في ذلك الوقت إلى مستوى أفكار الفلسفة الواقعية التي سادت في القرن الثامن عشر، والتي سلمت بضرورة الانسلاخ عن التاريخ والميتافيزيقيا؛ وبقيت حركة التغريب في الحقيقة بعيدة عن التطورات الجديدة التي كان يشهدها الغرب، وبدت كأنها تريد أن تكون "غربية رغماً عن إرادة الغرب". إضافة إلى أنها شكلت أرضية للدخول إلى مرحلة من التوتر بفعل أطروحات الانسلاخ الذي حاولت فرضه على الثقافة السياسية الداخلية.

ويرجع سبب انخفاض الدعم الشعبـــي لحزب الشعب الجمهوري (CHP) في انتخابات عام 1999 - بالرغم من امتلاكه تجربة تاريخية تفوق تجارب بقية الأحزاب التركية الأخرى، فضلاً عن اعتباره نواةً لجميع الأحزاب السياسية الأخرى - إلى كونه حزباً سياسياً يمتلك هوية بعيدة عن عناصر الاستمرارية التاريخية؛ وقد خاض الحزب التجربة الانتخابية في أجواء ثقافة سياسية متوترة. ومما يؤكّد هذا الاستنتاج تعبير "يسار الأناضول"، الذي استخدمه دنيز بايكال (Deniz Baykal)، رئيس حزب الشعب الجمهوري، في محاولة لتجاوز الضعف الذي كان يتعرض له الحزب. هذا في الوقت الذي أبدى فيه حزب اليسار الديمقراطي موقفاً أكثر مرونة وأكثر احتراماً في البحث عن عناصر الاستمرارية التاريخية مما لفت توجيه الأنظار إليه أكثر من غيره. لكن المهم أن الاتجاه القومي، الذي برز خلال انتخابات 1999، سيبقى يواجه المشاكل التي قد تخلقها التحولات المرحلية، ولن يقتصر الموقف الذي سيلعبه حزب الحركة القومية على التأثير في السياق التاريخي باعتباره أحد التيارات الهامة في تاريخنا القريب، بل سيبرز كأحد العناصر الأساسية في المستقبل السياسي لتركيا. ومن الضروري تقييم التجارب التي شهدتها المرحلة الأخيرة من الدولة العثمانية بدقة في هذا المجال.

إن الوحدة السياسية الداخلية ووضع تركيا الدولي يمران بعملية إعادة تحديد جديدة، وبتوازنات حساسة إلى أبعد الحدود. وتعتبر مراحل الهبوط والصعود التي مرت بها التيارات السياسية التركية المختلفة في السنوات العشرة الماضية دليلاً على فترة تحول جدية تمر بها هذه الدولة. ولا يبدو أن الدور السطحي الذي مثلته النخبة السياسية الحاكمة في تركيا ينسجم أو يتناسب مع واقع المجتمع التركي، ولا مع أهدافه وآماله النابعة من ميراثه التاريخي والمتعلقة برؤيته للمستقبل. ولذلك، فإن المجتمع التركي يبذل جهده من أجل إعادة تعريف نفسه؛ وتعتبر هذه المحاولة امتداداً طبيعياً لأزمة الهوية التي يعيشها. إن الثقافة السياسية الداخلية ذات المحور الواحد، والسياسة الخارجية المرتبطة بها، تعيق تطوير موقف سياسي ودبلوماسي يمكنه الاستفادة من التراكم التاريخي التركي المتنوع بشكل كاف، وتعيق تحقيق عملية التكيف مع السيناريوهات المختلفة التي تتعرض لها الدولة. ولا تستطيع الرؤية ذات المحور الواحد، والتي تفتقر إلى أفق منفتح على البدائل المتعددة، وإلى التجديد الاستراتيجي والمرونة التكتيكية، أن تستشعر المتغيرات المحورية في العلاقات الدولية في الوقت المناسب، ولا أن تستفيد من المميزات التي ترفع مكانة تركيا من وضعها كدولة إقليمية عادية تراها القوى الكبرى مجرد عنصر مجهول في حسابات تحقيق أهدافها التكتيكية، إلى وضع الدولة المؤثرة في المنطقة، التي يؤخذ ثقلها في السياسة الدولية في الاعتبار.

لقد أصبحت الرؤية السياسية ذات المحور الواحد غير قادرة على الانسجام مع أهداف ومتطلبات المجتمع، ولا مع واقع العلاقات الدولية وبُناها. ولا يمكن لأي مواطن تركي يفكر بطريقة منطقية أن يؤيد قضية الإجبار على الهوية أو قضية التبعية الجهوية. ويجب التأكيد الآن أكثر من أي وقت مضى على الدور الذي تلعبه تركيا كجسر بين الشرق والغرب. والحقيقة أن تركيا هي دولة أوروبية وأسيوية وبلقانية وقوقازية وشرق أوسطية ومتوسطية في الوقت نفسه. وبالرغم من هذه الميزات المتعددة الاتجاهات، التي لا بد من أن تزيد نسبة البدائل المتاحة أمام تركيا، عملت وجهات النظر الجامدة على جر تركيا إلى أن تكون في وضع سلبي، لا يتعدى تأثيرها حدود محيطها الإقليمي المباشر.

إن سيكولوجية المجتمع هي السبب الأساسي للموقف السلبي الذي تتبعه الدول. ويلاحظ أن المجتمعات التي لعبت دور الجسر الناقل بين الحضارات عبر

التاريخ، كانت تسلك منهجين اثنين: فالمجتمعات التي بنت هذا الجسر على سيكولوجية الهوية الواضحة والثقة بالنفس، حققت إحياء حضارياً وفتحت آفاقاً كبيرة أمام الإنسانية. ومن الأمثلة النموذجية على ذلك جسور الحضارات الواقعة في المحور الأندلسي والعثماني والهندي في الحضارة الإسلامية. وقد لعبت الأندلس دورها كجسر حضاري وجسر سياسي، وقدمت للمجتمعات الأخرى ما تحتاجه من أسباب الحضارة؛ كما استطاعت الدولة العثمانية إظهار دينامية كبيرة في بناء نظام خاص بها في مجال العلاقات الدولية، وتحقيق انفتاح حضاري جديد في البلاد الإسلامية، من خلال النظر إلى التنوع الموجود بين المناطق المختلفة والمتداخلة على أنها ميزة تغني الدولة دون أن تنظر إليها على أنها مساحات متناقضة. واستطاعت إيطاليا أن تقوم بدور الجسر الحضاري هذا من خلال علاقتها مع الحضارة الإسلامية الحاكمة آنذاك؛ كما عملت على بناء الثقافة الإيطالية، التي دفعت باتجاه النهضة الحضارية الغربية.

أما المجتمعات التي نظرت إلى دورها هذا بسيكولوجية تفتقر إلى الثقة واحترام الذات، وبراغماتية سطحية، فقد دخلت التاريخ وهي تعاني أزمات هوية قاسية وصراعات سياسية داخلية ناجمة عن تلك الأزمات. فإن كان المجتمع التركي سيستطيع تحويل دور الجسر المذكور إلى انفتاح حضاري جديد، فإن عليه أولاً إعادة إنشاء هويته وسيكولوجيته وثقافته السياسية. ولا بد أن ينسحب هذا التجديد السيكولوجي على صنع السياسة الخارجية، بحيث تستطيع الدولة أن تؤثر في المناطق المحيطة بها. ولا يمكن لعقلية تعوّدت أن ترى نفسها ساحة تأثير للآخرين أن تشكّل ساحة تأثير بحد ذاتها. إن تحديد ساحة التأثير هذه يعبر عن توجه استراتيجي، وهو لا يعني بطبيعة الحال النظر إلى الذين يبقون خارج هذه الساحة كعدو مطلق، وأن يتركوا خارج الاتفاقيات والمساومات الاستراتيجية والتكتيكية. ويتم إنشاء ساحة التأثير الثقافي والاقتصادي والسياسي على أساس هذا التوجه الاستراتيجي. لقد بات من غير الممكن لتركيا مواصلة وجودها كمجرد عنصر عادي في الجغرافية السياسية للعالم، وبنظام منطوٍ على ذاته. إذا لم تحاول تركيا أن تبذل الجهود من أجل تشكيل محور حضاري ديناميكي، مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الصعوبات التي ستنتج عن هذا التوجه السياسي، فإنها

ستفقد شخصيتها واعتبارها وتبقى عنصراً سلبياً على هامش المحور الذي يشكله الآخرون.

تمتلك تركيا ميراثاً تاريخياً متعدد الاتجاهات، يحمل في داخله تراكم التجربة السياسية التاريخية القديمة، بالإضافة إلى عناصر الحداثة الأساسية والأكثر تشابكاً في المرحلة المعاصرة. ويتيح إعادة إنتاج هذا الميراث من جديد، من خلال طروحات تفتح المجال أمام آفاق جديدة، الإمكانية ليس لتخطي المشاكل المحلية فحسب، بل وللتأثير في حل الأزمات العالمية أيضاً. ويمكن استغلال هذه الإمكانية في بناء توجه استراتيجي جديد ومتعدد الأبعاد، يقلل درجة توتر هوية السياسة الداخلية والهوية الثقافية ويسهّل عملية المحاسبة الداخلية، ويزيد من تنوع البدائل. ولكن أدنى شرط لتشكيل فكر استراتيجي ثري هو أن يعتمد الشعور بالانتماء للمجتمع على أسس تاريخية واجتماعية وثقافية متينة، وأن يُشيعَ جواً من الحرية الفكرية، يتغذى من هذا الانتماء.

الجزء الثاني

الإطار النظري:
الاستراتيجية المرحلية والسياسات
المرتبطة بالمناطق الجغرافية

النظريات الجيوسياسية:
تركيا بعد انتهاء فترة الحرب الباردة

أولاً: العامل المكاني والمحددات الجغرافية والخرائط

يقول فيرناند بروديل (Fernand Braudel) في كتابه "تاريخ الحضارات"، مبيناً الدور الأساسي للجغرافيا في تشكيل الحضارات المختلفة وفي تشكيل الحضارة الإسلامية على وجه الخصوص: "إن الخرائط هي التي تروي القصة الحقيقية"[(1)]. ومن ثم فإن الركن الأساسي الذي يستند إليه الأفراد، وتستند إليه المجتمعات التي تتشكل منهم، وتستند إليه التجمعات الحضارية بشكل أوسع، هو الإدراك المكاني - الزماني الذي يتم تطويره على نحو منسجم مع الوعي بالوجود الذي يشكل بدوره "الإدراك الذاتي لدى الحضارات"[(2)].

إن المجتمعات التي تقوم بقفزات حضارية قوية وتضفي نوعاً من النظام على التراكم الحضاري، تأخذ في اعتبارها انطباعات عالمية منطلقة من المكان الأصلي الذي وجدت فيه خلال الفترة الزمنية الواقعة بين اللحظة التي تظهر فيها على ساحة التاريخ والمرحلة التي تبدأ فيها كقوة مؤثرة في الساحة التاريخية. ويتجسد هذا الفهم والإدراك في الخرائط، ليتطور من فهم لمحيط جغرافي بسيط إلى فهم شمولي أكثر تشابكاً. وكما مرَّ معنا سابقاً عند تعرضنا لموضوع تكوين الذهنية الاستراتيجية، فإن الجغرافيا هي حقيقة موضوعية، أما الخرائط فهي الشكل المادي الذي يجسد هذه الحقيقة عن طريق فهم حضاري ذاتي. ويلاحظ أن البابليين، الذين بنوا

---

(1) Fernand Braudel, *A History of Civilizations*, New York: Penguin 1993, p. 55.

(2) من أجل تعريف هذا المفهوم وتطبيقه بشكل مقارن على حضارات مختلفة انظر: "إدراك الحضارات للذات"، أحمد داوود أوغلو، *Divan İlmi Araştırmalar*، 1/1997، القسم الثالث ص 1-53.

حضارتهم عبر فهم وجودي، اتخذ فيه علم الفلك مكاناً مركزياً، قد طوروا إدراكاتهم المكانية بالاعتماد على الأجسام الموجودة في الفضاء. أما الفارسيين فقد قسموا العالم إلى سبعة أقاليم (كشور)، وجعلوا كل إقليم يتشكل من سبع دوائر متساوية، ووضعوا دولتهم في الدائرة المركزية الرابعة لأحد هذه الأقاليم السبعة، والدوائر الست المتبقية حول دائرة المركز، بحيث ترتبط جميع الدوائر بعضها ببعض على شكل حلقات.

لقد حصل اليونان على معلومات جغرافية دقيقة ومنظمة من المصريين، ومن المدرسة التي بناها العالم البابلي بيروسوس (Berossus) سنة 640 ق.م. في جزيرة كوس (Stanko/İstanköy أو Stanchio) الموجودة حالياً في رأس خليج بودروم. والفهم الجغرافي عند اليونان، هو إدراكٌ مركزه "إيجه"، ويأخذ شكلاً أكثر شمولية كلما توسعت مناطق حضارتهم. وقد رسم العالم هومر (Homer) حدود الإدراك المكاني اليوناني عندما صوّر العالم كقرص مسطح تحيط به المحيطات من كل جهة؛ كما أن أناكسيماندر الميليسي (Anaximander) تصوّر العالم ورسمه على شكل قاعدة أسطوانة. وعلى ضوء الفهم نفسه صور أناكسيمنس (Anaximenes) العالم على شكل مستطيل، وذلك في خريطته التي رسمها سنة 500 قبل الميلاد لتحيط بالمناطق التي كانت تمثل ساحات تأثير المدن اليونانية. وقد عبرت هذه التصورات عن عالم يمتد من صقلية إلى بحر قزوين.

بيد أن الفهم المكاني، والخرائط المصممة بناء على هذا الفهم، تغير مع الفتوحات التي قام بها الإسكندر الكبير في الشرق، منطلقاً من مقدونيا، ليؤسس إمبراطورية ضمت مناطق الحضارات القديمة في عملية تأثير متبادل فيما بينها. بنى الإسكندر الكبير إمبراطوريته، التي امتدت من مقدونيا إلى بلاد الرافدين والهند ومصر، من خلال الفهم المكاني الخاص بحضارته، وربط هذا الفهم بمفهوم مركزي، يعكس سيطرته على محور استراتيجي يتمثل في المدن التي بناها وأعطاها اسمه. وبذلك أصبح الفهم المكاني للعالم والجغرافيا يتحدد بالقرار الاستراتيجي الذي اتخذه الإسكندر، والذي يتعلق ببناء المدن التي اشتُقت من اسمه في المثلث الذي يضم حوض مصر القديمة وحوض البحر الأبيض المتوسط واليونان، ابتداءً من الإسكندرية مروراً بالإسكندرون، ومرورا بالمدن المنتشرة في العراق القديم وبلاد

فارس والهند. تشكّلت أولى البنى التحتية العلمية، والممارسات التطبيقية بالمعنى الطوبوغرافي في الإسكندرية؛ ولكونها مدينة مزجت التراكم الفكري الإنساني في ذاك الوقت، كانت هذه المدينة موطناً لأعمال إيراتوشيناس (Eratosthenes) الذي صمم أولى المقاييس الجغرافية، وسترابو (Strabo) الذي فتح عهداً جديداً في الإدراك الجغرافي والطوبوغرافي، وأهمها أعمال بطليموس (Batlamyus) التي احتلت موضعا مركزياً في تشكيل إدراك العالم الكلاسيكي. إن انسجام تلك الخرائط مع ساحات السيطرة لدى الإسكندر، وما نتج عنها من اعتبار أن فارس والهند موجودة في هذا الإدراك الجغرافي، يُظهر الارتباط الواضح بين مجالات الإدراك الجغرافي والحوض الحضاري والسيطرة السياسية.

كما أن روما، التي ظهرت كدويلة في أواسط إيطاليا، شكلت لنفسها إدراكاً مكانياً في ساحة سيطرتها، وكانت مركزاً للمناطق التي تخضع لحاكميتها. وكان البحر الأبيض المتوسط، الذي يسمى (Mare Interim) في الخرائط الكلاسيكية، بالنسبة للرومان يسمى (Nostrum Mare) أي (بحرنا). كما أن شبكة الطرق التي انتشرت من أوروبا إلى بلاد الرافدين ومن البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط، التي شكلت الهيكل الاستراتيجي للإمبراطورية وعبر عنها بمقولة "كل الطرق تؤدي إلى روما"، تعبر عن عملية تحديد لمركز الإدراك أو الفهم المكاني في ذلك الوقت(1).

ومن الأمثلة اللافتة للنظر في موضوع الإدراك المكاني والفهم الجغرافي، الذي تغيّر مرة أخرى مع المسيحية، ما أظهره كوسموس (Cosmos) الذي عاش في القرن السادس الميلادي في مدينة الإسكندرية. حيث قام كوسموس برحلات إلى الحبشة والمحيط الهندي حتى سيلان، التي تعتبر مناطق تقع وراء الأحواض المعروفة آنذاك. وبعد اعتناقه للديانة المسيحية، ألّف كوسموس كتاب الطوبوغرافيا المسيحية (Topographia Christina) بهدف شرح إدراك مكاني ينسجم مع النصوص المقدسة وسلطة الكنيسة في قوالب جغرافية. وكان كوسموس (Cosmos) يقول إن العالم يتشكّل من قسمين: العالم الحالي، وعالم ما قبل طوفان نوح، ويشتمل على أحواض

(1) من أجل الاستزادة في موضوع تطوّر رسم الخرائط في العصور القديمة انظر:
Lloyd A. Brown, *The Story of Maps*, New York: Dover 1977), p. 12-81.

البحر الأبيض المتوسط وإيران وبحر العرب وَبحر قزوين والخلجان الموجودة على هذه البحار. وقال إن الكرة الأرضية محاطة بالمحيطات، ويوجد وراء هذه المحيطات المناطق التي عاش فيها إنسان ما قبل الطوفان وجنة آدم (Terra Ultra Oceanum). وأشار كوسموس إلى وجود أربعة أطراف للعالم في الجهات الأربع، فقال بأن الهنود موجودون في الشرق، والسلتيين (Celt) في الغرب، والإسكيتيين في الشمال، والأحباش في الجنوب، مُظهراً من خلال تعريفاته المذكورة إدراكاً مكانياً ينسجم مع وعي الوجود المسيحي، ومحاولاً تعريف حدود جغرافية، يقع العالم المسيحي في مركزها[1]. وتمت المبالغة فيما بعد في هذه المركزية حتى أنه تم تطوير فكرة مملكة أسطورية يتزعمها ملك مترهب يدعى برستر جون (Prester Johne)، ويقوم هذا الملك بحماية العالم المسيحي من خلال تحقيقه انتصارات على المسلمين في العمق الآسيوي. وقام البابا ألكسندر الثالث بكتابة رسالة إلى هذا الملك الأسطوري وأرسل بها عن طريق طبيبه سنة 1177، لكن هذا الطبيب لم تكتب له العودة ليتعرف الناس على حقيقة هذا الملك الأسطوري، وليبقي هذا الأمر غامضاً، لم يتحقق الناس من أنه كان مجرد خرافة حتى الفترة التي أرسل فيها البابا إنوسنت (Innocent) الرابع رهبانا من طائفتي الدومينكان والفرانسيسكان ليقوموا بجولات استطلاعية في آسيا من أجل التعاون مع زعيم المغول ضد المسلمين[2]. كما أن الأفكار التي طرحت حول قومي يأجوج ومأجوج في الفترة نفسها تظهر مدى التداخل الذي حصل بين الأسطورة والتاريخ والجغرافيا. وقد استمرت هذه التداخلات بين الأسطورة والتاريخ والجغرافيا بشكل جدي منذ عهد اليونان القديم، مروراً بعهدي روما والعهد المسيحي. كما أنها انعكست كذلك على الإدراكات الجغرافية الحديثة في الثقافة الاستعمارية، من خلال تبني فكرة التمييز بين "الأنا والآخر"، والآخر هنا بمعنى الهمجي غير المتحضر.

إن ظهور الحضارة الإسلامية على الساحة التاريخية، يتعلق بشكل مباشر بالظروف الجغرافية الخاصة التي أتيحت لها - كما أكد ذلك بروديل - حيث أن الإسلام قد ولد على أطراف أحواض الحضارات القديمة، وتمكن خلال مدة قصيرة

(1) المرجع السابق نفسه، ص 89-91.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 98-99.

من السيطرة على كل ساحات التأثير التي كانت في عهد الإسكندر الكبير. ومما ساهم في هذا التوسع ظهور إدراك مكاني جديد في مناطق شاسعة تمتد من إسبانيا إلى مناطق حضارات الهند والصين. قام الجغرافيون المسلمون بنقل إرث بطليموس وتطويره، كما حدث في أول خريطة تم تقديمها إلى الخليفة العباسي المأمون، كما أنهم حققوا إنجازا أصيلاً ومبتكراً يعكس إدراكاً مكانياً جديداً بمحور إسلامي في إطار النموذج الذي وضعه البلخي. وقد رسم البلخي، مؤسس هذه المدرسة، خرائط شملت البلاد الإسلامية وأعطى لكل منطقة منها اسم إقليم. أما المقدسي، الذي يُعتبر من الممثلين الهامين لهذه المدرسة الجغرافية العريقة، فقد تجاوز حدود الخرائط القديمة التي تجعل من البحر المتوسط مركزاً لها، وأنجز دراسات مهمة تتعلق بالمحيط الأطلسي، وعرّف الساحات التي كانت قد سجلت كمناطق مجهولة في خرائط سابقة. ويُعتبر قيام مدرسة البلخي بتطوير خرائط للكرة الأرضية بشكل كروي، تتخذ من مكة محوراً لها، وتعريف جهتي الشمال والجنوب من جديد، مثالاً هاما لتطوير الحضارات للإدراكات الجغرافية التي تنطلق من إدراكات "الأنا" الخاصة بها. ويُعتبر تطوير البيروني خرائط، تُظهر لأول مرة وجود اتصال بين المحيط الأطلسي والمحيط الهندي، أمراً هاما من جهة إظهار العلاقة بين مناطق انتشار الحضارة الإسلامية وبين الإدراك المكاني، ومؤشراً على مفهوم جغرافي جديد سيتم تطويره من قبل الرحالة الأوروبيين(1).

وهنالك مثال آخر ومثير حول تطوير المجتمعات لإدراك مكاني لنفسها، وهو الطوبوغرافية التركية. فقد رسم محمود الكشغرلي (Mahmut Kaşgarlı)، مؤلف كتاب "ديوان لغات الترك" الذي تم تدوينه في الفترة ما بين عامي 1072-1074 ميلادية، خارطة للعالم تظهر تصنيفاً للأتراك من ناحية اللغة واللهجات، وذلك باتخاذ مدينة بلساغون (Balasagun) مركزاً للخريطة، وتحديد منطقة الأنهار السبعة كأماكن إقامة للقبائل التركية. والمرحلة الطويلة التي استغرقها الأتراك في الانتقال من بلساغون (Balasagun) إلى إسطنبول في عهد الدولة العثمانية، التي تعد نقطة تقاطع الحضارات القديمة، تُظهر بشكل واضح العلاقة بين تغير الإدراك المكاني، وبين مفهومي الانفتاح الحضاري والنظام العالمي.

---

(1) لمعرفة تفاصيل أكثر عن هذا الموضوع انظر: S. Maqbul Ahmad, "Harita", *DİA*, İstanbul: TDV, 1997, C. 16, S. 205-210.

وتظهر الخارطة التي رسمها أحمد بن سيلمان الطنجي البحر الأسود وسواحل أوروبا وإفريقيا الموجودة في شرق المحيط الأطلسي والجزر البريطانية، لتعكس مرحلة مبكرة من إدراك الأفق المكاني. أما خارطة بيري رئيس (Piri Reis)، التي فاقت مثيلاتها فيما يخص الطوبوغرافيا العثمانية، فإنها تُظهر مدينة إسطنبول في العصر الذهبـــي للدولة العثمانية مشابهة لساحة الاستقطاب التي شكّلها التركيب الحضاري للإسكندر الأكبر في مدينة الإسكندرية، حيث تبرز هذه المدينة مركزاً يضم جميع تراكمات الحضارات القديمة. ولقد أظهر كل من الأطلس الذي وضعه علي رئيس البحري (Macar Ali Reis) سنة 1567، وكذلك الأطلس الهمايوني (Atlas-ı Humayun)، الذي تم إعداده في نفس المرحلة تقريباً واشتمل على تسع خرائط، إحاطة بالجغرافيا التي انتشر فيها النظام العثماني، وحملا خصائص أكثر شمولية مقارنة بالخرائط القديمة فيما يتعلق بالبحر الأسود وبحر مرمرة، وشرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأدرياتيكي، وغرب البحر الأبيض المتوسط وإسبانيا، وسواحل الأطلسي لغرب أوروبا وجزر بريطانيا، وبحر إيجه، والموره، وجنوب إيطاليا، وأوروبا وشمال إفريقيا[1].

وقد أدى كل من: الاكتشافات الجغرافية التي بلورت إدراك الكرة الأرضية بشكل شمولي، والنـــزعة التجارية التوسعية (mercantilism) التي أوجدت المقدمات الأولى للرأسمالية، والنظام الوستفالي (Westphalia)، الذي أوجد ظاهرة (الدولة – القومية) المنظّمة كحجر أساس للنظام الأوروبـــي، إلى إيجاد علاقة بين الإدراك المكاني والنظام الاقتصادي والسياسي للحضارة الغربية. وتطورت بالتالي صناعة الخرائط العالمية ذات المحور الأوروبـــي، التي تظهر أوروبا في أعلى الخريطة وفي مركزها بشكل متواز مع انتشار نظام التجارة الأوروبـــي، ومع نشوء الدول القومية في أوروبا.

(1) لمزيد من التفاصيل في موضوع الخرائط العثمانية انظر:
Fikret Sarıcaoğlu, "Harita: Osmanlı Dönemi", *DİA*, İstanbul, TDV, 1997, C. 16, pp. 210-216.
ومن أجل الاستزادة في موضوع علاقة الإدراك المكاني العثماني بالاستراتيجية العثمانية انظر:
Ahmat Davutoğlu, "Tarih İdraki Oluşumunda Metodolojinin Rolü, Medeniyetler Arası Etkileşim Açısından Dünya Tarihi ve Osmanlı", *Divan İlmi Araştırmalar*, 1999-2, S. 7, pp. 1-63.

ثانياً: النظريات الجيوسياسية والاستراتيجيات العالمية

تمّ تناول العلاقة بين البُنى السياسية وظروف البيئة الطبيعية المحيطة، والعمليات السياسية الديناميكية التي تشكل هذه العلاقة منذ العهود الأولى، لكن تطوّر النظريات الجيوسياسية والجيوستراتيجية العالمية، أصبح أكثر يسراً بعد استقرار جغرافية العالم. كما أن صراع السيطرة الدولية، الذي احتدم مع الاستعمار الجديد في القرن التاسع عشر، أدى إلى قيام هذه الأطراف بتوجيه الصراعات التي كانت تستهدف تحقيق أهداف تكتيكية محلية نحو أهداف استراتيجية دولية. ولد هذا الوضع تحليلات جغرافية عالمية تظهر مقارنات في موضوع تفوق هذه الدول من الناحية السياسية. وكانت النظريات الجيوسياسية الدولية، التي تم تطويرها كإحدى العناصر الهامة في تحديد آليات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر، بالنسبة للدول التي خاضت صراع السيطرة الدولي تعمل على تحقيق غايتين متممتين لبعضهما البعض: تمثلت الغاية الأولى في أن تحقق هذه النظريات للأطراف المختلفة أفكاراً هامة إلى أبعد الحدود فيما يخص الأهداف الأساسية؛ وأما الثانية فكانت تشكيل الأرضية الشرعية للسياسة التوسّعية التي يجب اتباعها من أجل الوصول إلى تلك الأهداف.

استغلت الدول الاستعمارية الغربية نظرية راتزل (Ratzel, 1844-1904)، الذي يُعتبر مؤسس الجغرافية السياسية، من خلال اتخاذ آرائه حجة، واعتبارها حقائق علمية تدعم السياسة التوسّعية، بما في ذلك الأفكار التي جاءت في مؤلفه المعنون "النظرية العضوية لتطوّر الدولة"، الذي عكس تأثراً بآراء داروين(1). يرى راتزل أن الدولة تشبه الكائن العضوي الحي، وتحتاج إلى التغذية مثل الكائنات الحية، وإنه لا يمكن تغذية الدولة إلا باحتلال ساحات جديدة؛ وأن الدول التي تبقى عاجزة عن خوض صراع التغذية المذكور، ستزول عن الوجود، كبقية العناصر الزائلة في نظرية داروين. ورأى راتزل أن الأهمية السياسية لأوروبا ستتضاءل في المستقبل بسبب ضيق ساحة استراتيجياتها التوسّعية السياسية، ودعا إلى التوجّه إلى خارج أوروبا، حيث تستطيع القوى الأوروبية أن تواصل وجودها في الوضع الدولي الجديد. وقد

---

(1) Martin I. Glassner and Harm J. de Blij, *Systematic Political Geography*, New York: Willey 1967, p. 223.

شكل كل من راتزل وجيلين (Kjellen)، الذي جاء بعده واستخدم مصطلح "الجيوسياسية"، الأرضية النظرية للجيوسياسة البرّية والبحرية والجوية التي تم تطويرها فيما بعد. وأصبحت الآراء التي طرحها جيلين في بحثه "الدولة كائن عضوي حي" (Staten Som Lifstfo)، أحد المصادر الهامة لجيوسياسية ألمانيا، بعد أن ترجم إلى اللغة الألمانية عام 1917[1].

وفق هذه الاعتبارات ستتحدد قوة الدول وفق حجم النفوذ الذي ستفرضه في الساحات الجديدة، كما أن الجيوسياسية البرّية والبحرية والجوية ستتطور بشكل ملحوظ كعنصر يؤثر بشكل مباشر على سياسات الدول، من خلال طرح أسئلة مثل: "ما المناطق التي ستحقق للدول تفوقاً نسبياً أكبر في هذا السباق؟" و"كيف يمكن بسط النفوذ على المناطق الجديدة بطريقة أكثر نجاحاً؟ "و" كيف يمكن الحفاظ على نفوذ الدول على هذه المناطق؟".

تعد دراسة الجيوسياسية البرّية والبحرية والجوية أمراً ضرورياً من أجل فهم مراحل تطوّر الاستراتيجية السياسية العالمية والاستراتيجية العسكرية؛ ومن أجل استيعاب أهمية جغرافية تركيا مع الأخذ بعين الاعتبار هذه الاستراتيجيات. قام هاوسهوفر (Haushofer, 1869-1948) بتعديل الجيوسياسية البرّية التي طورّها ماكيندر في بداية القرن الماضي، لتتناسب مع الجيوستراتيجية الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية، كما أن سبيكمان (Spykman) قام بتعديلها للتناسب مع الجيوستراتيجية الأميركية. في مقالته التي جاءت تحت عنوان "المحور الجغرافي للتاريخ" The Geographical Pivot of History[2] قام ماكيندر بتحليل عملية التطوّر التاريخي بإرجاعها إلى الأسس الجيوسياسية، وقام كذلك بتحديد الأهداف الأساسية من خلال تقسيمه لجغرافية العالم من زاوية الاستراتيجية السياسية والعسكرية إلى ساحات محورية (Heartland-Pivot area) ومناطق الأحزمة الداخلية

---

(1) المرجع السابق نفسه، ص 224.

(2) Halford J. Mackinder, "The Geographical Pivot of History", *Geographical Journal*, vol. XXIII. (1904), pp. 421-44.

قام ماكيندر بإجراء بعض التغيرات والتعديلات على آرائه المتعلقة بهذا الموضوع والموضوعات المتعلقة بتعريفات الساحات الجيوسياسية. للاستزادة في هذا الموضوع انظر:

Halford J. Mackinder, "The Roud World and the Winning of the Peace", *Foreign Affairs*, 1943, 21-4, pp. 595-605.

ومناطق الأحزمة الخارجية. وبذلك يكون الشرط الأساسي لاستراتيجية السيطرة على المناطق البرية هو تحقيق السيطرة على ساحة محورية محمية من الاعتداءات التي يمكن أن تأتي من البحر، وتشمل هذه الساحة أحواض الأنهار التي تنبع من مناطق شرق أوروبا وتصب في البحر الشمالي القطبـــي لآسيا ومناطق المصادر المائية الداخلية المغلقة في آسيا الوسطى.

وحسب رأي ماكيندر تتطلب السيطرة على العالم، تحقيق السيطرة على أورآسيا؛ والسيطرة على أورآسيا تتطلب السيطرة على المناطق المحورية، وللسيطرة على المناطق المحورية لا بد من السيطرة على أوروبا الشرقية، ويقع الأناضول ضمن ساحة أوروبا الشرقية. أما الشرق الأوسط فيتواجد خارج الساحات المحورية، في مركز الحزام الداخلي الذي يحتوي على أراضي أورآسيا المتبقية.

كان هاوسهوفر، مؤسس الجيوسياسية النازية، أستاذاً لرودولف هيس (Rudolf Hess) أحد زعماء النازية المشهورين. وعرّف هاوسهوفر الجيوسياسية باعتبارها فرعاً من العلوم التي تشمل العلوم الطبيعية والإنسانية، وبذلك عمل على وضع فكرة التوسّع النازي على أرضية مشروعة من خلال تطوير نظرية "المجال الحيوي" (Lebensraum)[1]، كما قام بتحديد الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية للجيوسياسية الألمانية قبل الحرب العالمية الثانية. ونوه هاوسهوفر - كما نوه ماكيندر من قبل - الكتلة البرّية المركزية لأورآسيا، وأكد على ضرورة اعتماد ألمانيا لاستراتيجية ذات اتجاهين حيال بريطانيا، حيث يجب أولاً احتواء الكتلة البرّية المركزية، واحتلال الشرق الأوسط من أجل قطع الطريق البحري على بريطانيا، وتحقيق اتفاقية على المستوى القاري مع الصين واليابان. وقد أخطأ هتلر خطأً جيوستراتيجياً عندما غيّر نتيجة الحرب من خلال توجّهه إلى حركة برية في سهوب روسيا المرتفعة وتخلّى عن استراتيجية هاوسهوفر التي تؤكد على ضرورة إحكام السيطرة على الطرق البحرية المحيطة بالكتلة البرّية المركزية وبالشرق الأوسط، بالرغم من اعتراض القائدين العسكريين ريدر (Reader) ورومل (Rowmel).

(1) من أجل الاطلاع على آراء كارل هاوسهوفر (Karl Haushofer) انظر:
Bausteine zur Geopolitik, Berlin 1928: Weltmeere und Weltmachte. Berlin. *Zeitgeschichte Verlag*, 1941; Geopolitik des Pazifischen Ozeans Heidelberg: Kurt Vowinckel Verlag, 1938.

انتقد سبيكمان (Spykman) فكرة ماكيندر التي تعطي أهمية أكثر من اللازم للمناطق المحورية (Heartland)، وذكر بأن السيطرة الكامنة الحقيقية موجودة في الحزام المحيط (Rimland)، الذي يتشكّل من غرب أوروبا وتركيا والعراق وباكستان وأفغانستان والصين وكوريا وسيبيريا الشرقية، وذكر بأن القوة التي تسيطر على هذا الحزام، هي التي ستسيطر على العالم كله[1]. وأوصى سبيكمان، انطلاقاً من هذه الأفكار، الإدارة الأميركية باتباع سياسة تمنع أية قوة أخرى من السيطرة على الحزام المذكور. ويعتبر سبيكمان الأب الروحي للجيوستراتيجية الأميركية التي ما زالت متبعة منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، والتي تعتمد على سياسة الاحتواء للكتلة البرّية المركزية عن طريق الأحلاف كحلف شمال الأطلسي، والحلف العسكري المركزي، والاتفاقية العسكرية لجنوب شرق آسيا. سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى تكوين خط احتواء استراتيجي على الحزام المترابط الذي يمتد من النرويج إلى تركيا من خلال حلف شمال الأطلسي، ومن تركيا إلى باكستان من خلال الحلف العسكري المركزي، ومن باكستان إلى الفلبين في الشمال وإلى نيوزيلندة في الجنوب، عن طريق الاتفاقية العسكرية لجنوب شرق آسيا.

وذكر سبيكمان بأن القوة التي يمكن أن تسيطر على الحزام الذي يتمتع بقوة كامنة كبيرة، ستشكّل تهديداً كبيراً للاتحاد السوفياتي كدولة برية، وللولايات المتحدة الأميركية كدولة بحرية، لأنها يمكن لها الإحاطة بهما. ونصح كلا من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا والاتحاد السوفياتي بالتعاون ضد القوة التي قد تظهر في هذا الحزام. وقد أحدثت هذه المقاربة تأثيراً هاما على الجغرافية السياسية العالمية التي تشكّلت نتيجة المحادثات الخاصة بين طهران - يالطا - بوتسدام من بين القوى العظمى بعد الحرب العالمية الثانية. ومن الآراء الجيوستراتيجية كذلك تلك التي قام بريزنسكي (Brezinski) بصياغتها في الثمانينيات على شكل مبادئ كارتر (Carter).

استندت الجيوسياسية البحرية، التي تم تطويرها من قبل الاستراتيجي الشهير ماهان (Mahan)، إلى أساس استراتيجي يحقق السيطرة من الأحزمة باتجاه المركز

(1) Nichola John Spykman, *The Geography of the Peace,* New York: Harcourt Brace 1944, p. 43.
N.J Spykman, *America's Strategy in World Politics* 1942. Hamden: Shoe String Press, Anchor Books 1970.

ومن البحار باتجاه البر. يقول ماهان بأنه لا يمكن أن تنجح أية استراتيجية مضادة للقوة التوسّعية الكامنة في القوة المسيطرة على المحور إلا عن طريق عملية احتواء للبحار المحيطة بهذه القوة، كما أكد أن مصلحة الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا واليابان تتحقق في احتواء روسيا والسيطرة على الصين. وأشار ماهان، الذي عمل مستشاراً للسياسة الجيوستراتيجية الأميركية في عهد تيودور روزفلت (Theodor Roosevelt)، إلى هدفين استراتيجيين للقادة الأميركيين هما: قبول الحرب في البحار البعيدة عن أميركا بشكل دائم، وتشكيل سلسلة من الاتفاقيات التي تمسك بنبض التطوّرات في القارة الأساسية (الأوروآسيوية)[1].

وأكدت التطوّرات التي حدثت فيما بعد، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، صحة هذه الآراء الأساسية للجيوسياسية البحرية؛ فاتجهت الولايات المتحدة الأميركية إلى تحقيق سيطرتها على البحار البعيدة من جهة، واتجه الاتحاد السوفياتي السابق إلى تأسيس جيوستراتيجية وتكتيكات تحقق تقدماً سريعاً للنـــزول من سهوب آسيا إلى البحار. أدى هذا الوضع إلى تحويل الخط المركزي للحزام المحيط الذي يتشكّل من شبه الجزر المحيطة بأورآسيا، ابتداء من الشرق الأوسط حتى حدود الصين، إلى ساحة منافسة ومناورات تكتيكية بين الدول العظمى.

إن المزاعم التي يطرحها منفذو هذه السياسة الخارجية، والتي تفيد بأن النظريات التقليدية قد فقدت فعالياتها بعد تطوّر الجيوسياسية الجوية والتكنولوجيا النووية بعد عام 1950، تظهر كادعاءات غير واقعية عند الأخذ بعين الاعتبار السياسات التكتيكية التي نفذتها القوتين العظميين في الشرق الأوسط وفي جنوب آسيا في مرحلة الحرب الباردة. وتتشكّل السياسة الخارجية والاستراتيجيات العسكرية من المحصلة المتداخلة لتلك العناصر القديمة والجديدة. ومن المهم هنا تبسيط النماذج المجردة على أشكال أكثر بساطة من أجل استيعاب التطوّرات الجيوسياسية والجيوستراتيجية في إطار متكامل.

---

(1) للاطلاع على آراء ماهان (Alferd Thayer Mahan) انظر:

The Influence of Sea Power upon History: 1660-1783, Boston: Little Brown; 1980, The influence of Sea Power upon History: 1793-1812: Little Brawn 1892; The Interest of America in Sea Power: Present and Future, Boston: Little Brown 1898; The Problem of Asia and its Effect upon International Politics, Boston: Little Brown 1900 and Letters and Pepers of Alferd Thayer Mahanö Annapolis, MD, Naval Institute Press, 1975.

يعتبر رائد الجيوسياسية الجوية سيفرسكاي (Seversky) أن القوات البرّية والبحرية قد فقدت أهميتها بالنسبة لقوة السيطرة التي تمتلكها القوات الجوية؛ ولذا فقد أوصى الإدارة الأميركية بالقيام بإحداث تغيير استراتيجي يأخذ العناصر الجديدة بعين الاعتبار. وحدّد سيفرسكاي مناطق الأولوية في خارطة العالم من الناحية الاستراتيجية والتكتيكية التي تعتمد على الجيوسياسية الجوية كبديل عن خارطة العالم التقليدية التي رسمها كل من ماكيندر وسبيكمان. وتم تقسيم العالم إلى منطقتي سيطرة تظهران ساحات تأثير الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، انطلاقاً من فرضية النظام الدولي ذي القطبين. وقال سيفرسكاي أن السيادة القصوى في منطقة "القرار" ستتحدد وفقاً للتفوق الجوي الجيوسياسي(1). ويلاحظ أن هذه الخارطة تؤيد النتائج التي توصل إليها سبيكمان وماهان من جهة أنها تقدم توكيدات إضافية لمفهوم نقطة المركز الجيوسياسي من خلال تقريبها للساحة المحورية باتجاه المناطق التي تتقاطع فيها الطرق الجوية في القطب الشمالي، ومن جهة أنها تظهر الأهمية الجيوسياسية لتركيا. في ضوء التطوّرات التي حدثت على الساحة الدولية يكون من الصعب قبول الادعاء الذي يقول بأن التطورات التي حصلت في مجال التكنولوجيا النووية قد دحضت الأولويات الجيوستراتيجية التي حددتها النظريات الجيوسياسية الكلاسيكية. كما أن تدخّل الولايات المتحدة الأميركية في فيتنام، وتدّخل الاتحاد السوفياتي السابق في أفغانستان، ومحاولة كلتا القوتين العظميين التأثير على التطورات السياسية في الشرق الأوسط، قد أظهر أن الاستراتيجيات العسكرية والسياسية بدأت تحمل تناقضات ظاهرية مع وجود التكنولوجيا النووية(2).

وعلى عكس ما هو متوقع، عمل تطوّر نظرية الحرب النووية على زيادة أهمية نظرية الحرب التقليدية المحدودة على المستوى المحلي. وفي الوقت الذي

---

(1) Alexader p. De Seversky, *Air Power: Key to Survival.* New York: Simon & Schuster, 1950.

وللاطلاع على آرائه المتعلقة بالولايات المتحدة الأميركية انظر:

America: Too Young To Die, New York: McGraw Hill, 1961.

(2) للاطلاع على تقييم النظريات الجيوسياسية لأهمية الشرق الأوسط في مجال العلاقات الدولية انظر: أحمد داوود أوغلو، "النظريات الجيوسياسية وتوازن القوى في الشرق الأوسط" "Jeopolitik Teoriler ve Ortadoğu'da Güçler Dengesi", *İlim ve Sanat*, 1968, 1-6, S. 9-14.

ازدادت فيه أهمية الأهداف النووية في الصراع الاستراتيجي ذي المراحل الطويلة، ارتكزت الأهداف التكتيكية ذات المراحل القصيرة إلى قواعد الصراع التقليدي المحدود. كما أن زيادة حدة مستوى التخريب الذي جره الإرهاب قد عمل على تسريع الصراع التكتيكي التقليدي. ومن المؤشرات التي دلت على بروز الصراع التكتيكي التقليدي في السنوات الأخيرة من الحرب الباردة، سياسة الاتحاد السوفياتي السابق حيال أفغانستان واليمن الجنوبي واحتلاله لممر واخان (Wakhan) الذي يُعتبر هاما من ناحية الحرب التقليدية في أفغانستان، ونظرية الحرب البرّية الجوية على مستوى الفيالق التي طورّتها الولايات المتحدة الأميركية من أجل عمليات حلف شمال الأطلسي، والنظرية المتعلقة بالعمليات العسكرية بين القوات المكشوفة التي طورتها قيادة القوات الأوروبية من أجل العمليات العسكرية في حلف وارسو.

لقد بدا للعيان أن عدد ساحات المواجهات ذات الانتشار والتوقيت المحدود، الذي يعكس صراع الساحات الجيوسياسية التكتيكية، رغم وجود توازنات القوى العالمية النووية، يدل على عدم غياب التوازنات الجيوساسية الكلاسيكية؛ بل إنها قد اعتبرت نوعا من الصراعات الأقل مجازفة في ظل توازنات التهديد النووي. ومن خلال استقراء المواجهات العسكرية المحدودة التي وقعت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية مرحلة الحرب الباردة، والتي كان للولايات المتحدة الأميركية فيها دور مباشر أو غير مباشر، نجد أنها تصل إلى اثنتين وخمسين مواجهة، وقعت اثنتان وثلاثون منها في الحزام المحيط: أربع عشرة مواجهة منها في شرق آسيا[1]، واثنتا عشرة مواجهة منها حصلت في الشرق الأوسط[2]، وست مواجهات في أوروبا الشرقية والبحر المتوسط[3]، وست عشرة مواجهة وقعت في القارة الأميركية: ست

---

(1) الفلبين 1942-1950، 1946- 1955، 1984؛ 1986- 1985، بورما 1945، الصين 1945-1949، 1979-1953؛ 1946-1954؛ كوريا الشمالية 1953؛ فيتنام 1955-1965؛ تايلاند، 1965-1985؛ كمبوديا 1985.

(2) فلسطين 1948؛ إيران 1951-1953؛ لبنان 1958؛ الأردن 1970؛ العراق 1972-1975؛ الأوبك 1974-1975؛ إيران 1979؛ سورية 1979؛ أفغانستان 1980؛ لبنان 1982-1984؛ إيران 1987-1988.

(3) الحرب الأهلية اليونانية 1946-1949؛ الاتحاد السوفياتي 1948-1956 (هنغاريا)، 1961 (برلين)، 1986 (تشكوسلوفاكيا) وقبرص 1974.

منها في أميركا الوسطى[1]، وست في الكاريبي[2]، وأربع مواجهات في أميركا الجنوبية[3]، بالإضافة إلى أربع مواجهات في إفريقيا[4].

تعبر هذه القائمة عن الصراعات التي وقعت بين الأقطاب المتنافسة في مرحلة الحرب الباردة، كما تظهر في الوقت نفسه الخلفية الجيوسياسية للأولويات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية، التي تعتبر قوة عظمى ذات محور بحري. ويعتبر تأثير الخلفية الجيوسياسية كذلك من بين المقاييس الأساسية التي ساهمت في التطوّرات التي حدثت في المرحلة التي تلت الحرب الباردة.

ثالثاً: مرحلة ما بعد الحرب الباردة وساحات الفراغ الجيوسياسي

وضع سول كوهين (Saul Cohen) مفهوم الحزام المحيط - الذي أوجده سبيكمان - في إطار نظري أكثر شمولاً، وذكر أن البنية الاستراتيجية الثنائية التي كانت في مرحلة الحرب الباردة، قد استندت إلى منطق جيوسياسي ناتج عن التوازنات والتناقضات بين "القوة البحرية المرتبطة بالتجارة" مع "قوة القارة الأورآسيوية"[5]. وقام هذا التوازن الجيوسياسي بدور رادع للقوتين العظميين عن اتخاذ أي قرار هجوم مباشر، وأدى إلى تشكيل آلية سيطرة عقلانية على الخطوط الاستراتيجية الحساسة؛ ولم يظهر خطر نشوب مواجهة من النوع الحاد، إلا عند

---

(1) غواتيمالا 1953-1954، 1965-1974؛ نيكاراغوا 1975-1979، 1981-1990؛ السلفادور 1979؛ بنما 1987-1990.

(2) كوبا 1960-1962؛ جمهورية الدومينيكان 1960-1962؛ 1965-1966؛ غرينادا 1983؛ هاييتي 1985-1986.

(3) البرازيل 1961-1964؛ تشيلي 1970-1973؛ بوليفيا 1980-1989؛ فولكلاند 1982.

(4) للاطلاع على تفاصيل المواجهات المحدودة انظر:

John M. Collins, *America's Small Wars*, Washington: Brasseys, 1991.

وللاطلاع على تحليل هذه المواجهات من الناحية الجيوسياسية انظر للمؤلف:

"The Clash of Interests: An Explanation of the World (Dis) order" Perceptinos: *Journal of International Affairs*, Dec. 1997-Feb. 1998, II-4, pp. 92-121.

(5) حدد سول كوهين المناطق التي تشملها "القوة البحرية المستندة على التجارة" بالسيطرة على أميركا الشمالية والجنوبية، غرب أوروبا، جميع مناطق إفريقيا باستثناء زاويتها الجنوبية الشرقية، سواحل آسيا ومناطقها الداخلية، كما حدد مناطق "القوة للقارة الأوروآسيوية" بشرق أوروبا وشرق آسيا ووسطها. انظر:

Saul Cohen, *Geography and Politics in a World Divided*, New York: Oxford University Press, 1973.

قيام إحدى هاتين القوتين العظميين بحملة مستمرة على الخطوط الجيوسياسية الحساسة. ظهرت الأزمة الكوبية في منطقة الكاريبـــي، التي يوليها ماهان أهمية خاصة في الاستراتيجية البحرية للولايات المتحدة الأميركية، كما ظهرت أزمات كوريا وفيتنام وأفغانستان التي توجد في إطار الحزام المحيط الذي حدده سبيكمان، في الفترات التي تعرض فيها توازن المنطق الجيوسياسي إلى التهديد.

إن إحدى أهم النتائج الجيوسياسية لنهاية الحرب الباردة، هي إزالة هذا التوازن الاستراتيجي الذي كان يقوم بوظيفة أداة لضبط الأمور. وبعد ضعف القوة القارية لأوراسيا وانسحابها إلى الخطوط الخلفية ظهرت ساحة مناورة جدّية بين القوى الإقليمية المجاورة والقوى الصغيرة في مراكز المناطق الداخلية للساحات التي تم الانسحاب منها. وانفتح المجال أمام الولايات المتحدة الأميركية لملء الفراغ في هذه الساحات، مما أدى إلى ظهور احتكار استراتيجي وخروج الولايات المتحدة الأميركية عن لعب دور القوة المركزية باعتبارها أحد القطبين كما كانت في الماضي، وبروزها من ثم كقوة وحيدة مسيطرة، تمتلك قدرة التدخّل في ساحات الأزمات الدولية. وفي هذا الإطار ظهر مصطلح "النظام العالمي الجديد" من بين العبارات الأساسية التي استخدمت لتضفي الشرعية على حرب الخليج. لكن عناصر الخطاب التسويغي، التي طرحت خلال حرب الخليج، قد تزعزعت بسبب الازدواجية التي تم التعامل بها مع قضية البوسنة، مما أدى إلى عودة صراعات القوى السياسية الحقيقية والتوازنات لتحل محل العلاقات الدولية المثالية من جديد.

بناء على التعريفات التي وضعتها الجيوسياسية الكلاسيكية، تشكّلت ساحات فراغ جيوسياسية وجيواقتصادية حول نقاط الاتصال والعبور المائية لقارات إفريقيا وأوروبا وآسيا، وخطوط التنقل بين الشمال والجنوب، بحيث ظهرت فيها التوازنات الدولية والإقليمية من خلال انتقال التأثير من المناطق المحورية إلى مناطق الحزام المحيط. لقد تكونت ساحات الفراغ الجيوسياسي، التي برزت على الطرق والمنافذ الاستراتيجية، بشكل ملحوظ في مناطق البلقان والقوقاز والشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ونتج عن هذا الفراغ الجيوسياسي وضع ديناميكي تداخلت فيه ساحات الفراغ الجيوسياسي، والحدود القانونية، والخطوط الاستراتيجية، ومناطق التأثير. وفي الوقت نفسه، ظهرت من جديد الأهمية الجيوسياسية الحقيقية للخطوط

الاستراتيجية، التي عمل التوازن الثابت ما بين المعسكرين القطبين على إخفائها. وأدت الضغوط التي تحملها هذه الخطوط الاستراتيجية على مناطق الفصل الجيوثقافية والجيوسياسية والجيواقتصادية بين الحدود المعترف بها دولياً، إلى مواجهات برز فيها بناء القوة الفعلية في التوازنات الإقليمية الداخلية؛ كما ظهرت الصراعات الناجمة عن تصفية حسابات توازنات القوى الدولية في مناطق التأثير بين المناطق المختلفة.

إن الخط الاستراتيجي، الذي يبدأ من بحر البلطيق في الشمال وينحدر باتجاه الأدرياتيكي في الجنوب، والذي ظهر كحدود فاصلة وساحة مواجهة بين المعسكرين خلال فترة الحرب الباردة، برز في مرحلة ما بعد الحرب الباردة كخط يفصل بين عالم روما المقدسة الكلاسيكية - الجرمانية والعالم السلافي، من جهة، وكخط فصل جيوسياسي يمتد على شكل شبه جزيرة لسهوب أوراسيا باتجاه الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، يفصل بين أوروبا الوسطى وأوروبا الغربية، من جهة أخرى. أدى هذا السياق الطبيعي إلى دخول البُنى المصطنعة التي أظهرتها مرحلة الحرب الباردة في عملية تصفية. فعلى الرغم من وجود الأيديولوجية الاشتراكية بمداها العالمي، انسلخت جمهوريات البلطيق عن الاتحاد السوفياتي لأنها لم تستطع التوحد مع الجيوثقافية السلافية، كما أنه لم يكن من الصعب أن تتحد الألمانيتين بالرغم من أنهما كانتا قطبين لنظامين اقتصاديين مختلفين. كما انفصل التشيك عن السلاف بشكل سلمي في تشيكوسلوفاكيا، بينما انضم كل من بولندا والمجر، اللتين تملكان ميراث روما المقدسة - الجرمانية وتراكماً تاريخياً أقرب إلى العقيدة الكاثوليكية، للغرب بسرعة. والأهم من ذلك هو تفكك يوغسلافيا بشكل غير طبيعي؛ إذ حاولت هذه الدولة قبل ذلك إقامة بنية استراتيجية متعددة القوميات والأديان في الساحات التي أُرغمت الدولة العثمانية على تركها، وَفْقاً للمحددات التي فرضتها عليها حدودها الحسّاسة والتوازنات الاستراتيجية. وقد أسفر ذلك التغير الراديكالي في التوازنات الاستراتيجية العالمية عن تفعيل العوامل الجيوثقافية والجيواقتصادية داخل ساحات الفراغ الجيوسياسي. بهذه التغيرات، فقدت الحدود الدولية صفتها القانونية، وحلت محلها العناصر الجيوثقافية والجيوسياسية والجيواقتصادية الحقيقية. وشهد إقليم البوسنة الموجود على

محور دراوا – سافا (Drava-Sava)، وإقليم كوسوفو الموجود على محور موراوا – فاردار (Morava-Vardar)، أكثر النتائج مأساوية لساحات الفراغ الجيوسياسي.

وظهر وضع مشابه في الحزام الذي يبدأ من شمال القوقاز، والذي ينـــزل باتجاه الخليج العربـــي عبر شرق الأناضول وشمال إيران والعراق. هذا الخط، الذي يربط حوض بلاد الرافدين بسهوب أورآسيا عبر القوقاز وإيران، من جهة، والذي يربطها كذلك مع البحار الساخنة عبر البحر الأبيض المتوسط والخليج، من جهة أخرى، كان مجزأ إلى أقسام صغيرة ومنسلخة عن بعضها البعض طوال حقبة التوازن الاستراتيجي المستقر خلال الحرب الباردة. فبالرغم من استيلاء الاتحاد السوفياتي السابق على بلاد القوقاز، أدى انضمام شرق الأناضول وشمال إيران إلى المعسكر الغربـــي حتى قيام الثورة الإيرانية إلى أن ترتبط القوة البرّية الأورو – آسيوية بالعراق، الذي يعد مصدراً من المصادر الجيواقتصادية الرئيسة للشرق الأوسط، وبلداً يتمركز في الحزام الجيوسياسي للمنطقة. ومن جهة أخرى، فإن انتهاج العراق وسوريا موقفاً أكثر قرباً من المعسكر الشرقي طوال مرحلة الحرب الباردة منع المعسكر الغربـــي من السيطرة على الحزام الاستراتيجي المذكور بشكل كامل. كما أن الحدود التي كانت تفصل الاتحاد السوفياتي السابق عن تركيا، والتي فصلت في الوقت نفسه ما بين مناطق القوقاز وشرق الأناضول، مثلت حدوداً ما بين المعسكرين أيضاً، وكانت عاملاً في فصل القوقاز عن أحواض شرق الأناضول وبلاد الرافدين.

ثمة حدثان مهمان أسفرا عن نتائج مؤثرة في مناطق هذا الحزام الاستراتيجي المنسلخة عن بعضها البعض هما: الثورة الإيرانية، وانهيار الاتحاد السوفياتي. فقد أثرت الثورة الإيرانية بشكل سلبـــي على روابط المعسكر الغربـــي الموجودة على هذا الخط الاستراتيجي، وأدّت إلى بدء صراع قوى إقليمي تمثل في الحرب الإيرانية العراقية، وبروز إيران كقوة مهددة للبنية الدولية المستقرة. وعليه، كان من الضروري ظهور تناقضات عدة بين مناطق انكسار هذا الحزام الاستراتيجي. ومن نتائج هذه التناقضات الاستراتيجية تلقّى العراق الدعم من المعسكر الغربـــي، من أجل موازنة الوضع الإقليمي الذي هدّدته إيران بالثورة، بالرغم من أن العراق كان يرى المعسكر الغربـــي عدواً حتى هذه المرحلة، ثم احتلال العراق للكويت في نهاية

الحرب الباردة. وكان تفكك الاتحاد السوفياتي الحدث الثاني الهام الذي أثر على الحزام الاستراتيجي، والذي نجم عنه فراغُ قوة جيوسياسيٌّ أثر على مناطق الاتصال الطبيعية في هذا الحزام. وأدى هذا الوضع إلى توجّه القوى الإقليمية إلى أن تمركز قواها من خلال ملء ساحة الفراغ الجيوسياسي عن طريق حملات مرحلية، مما أدى إلى ازدياد الفروق الموجودة بين القوى الفعلية والحدود المعترف بها دولياً والموجودة على الخط الممتد من شمال القوقاز إلى الخليج.

ومن الأمثلة اللافتة للنظر أيضاً على انتشار هذه التناقضات من الشمال إلى الجنوب في هذا الإطار، تحوّل الشيشان إلى وحدة سياسية يصعب تعريفها لأنها تفتقر إلى اعتراف دولي، بالرغم من أنها شكلت بذاتها قوة مستقلة؛ وظهور قوى الاستقلال ومناطق الحكم الذاتي الفعلي في داغستان، وانخفاض علاقات إقليم أبخازيا مع جورجيا إلى أدنى مستوى لها، بالرغم من أنه إقليم داخل الحدود الجورجية، وبقاء خمس الأراضي الأذرية المعترف بها دولياً تحت احتلال أرمينيا، وفقدان دور الحدود التركية - العراقية معناه إلى حد كبير، ومواصلة العراق وجوده كوحدة متكاملة بالرغم من انقسامه إلى ثلاثة أجزاء من ناحية السيطرة الفعلية. وقد ساهم نفط القوقاز، والثروات المائية والزراعية في شرق الأناضول، والخط الجيواقتصادي الذي تشكّل في الحوض النفطي لكركوك والكويت، في مواصلة عدم الاستقرار والخلافات حول الخطوط الجيوسياسية والحدود القانونية. تركت هذه الاختلافات المرحلية أثرها على سياسات القوى الكبرى حيال هذه المنطقة الحساسة، وحيال صراع القوى الإقليمية المستند إلى معطيات تاريخية، وأدت إلى جعل ساحة الفراغ الجيوسياسي التي ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مركزاً لأزمات إقليمية ودولية.

ظهرت ساحة الفراغ الاستراتيجي الثالثة المهمة بين الحزام المحيط، الذي تتمركز فيه المنافسة بين القوة البحرية المستندة إلى التجارة، وبين القوة القارية لأورآسيا، في مناطق آسيا الوسطى ومناطق الجناح الجنوبي التي تنفتح فيها آسيا الوسطى على البحار. إن هذه المنطقة التي كانت ساحة استراتيجية "للمناورات الكبرى" التي نتجت عن المنافسة الاستعمارية في القرن التاسع عشر، قد واصلت وضعها كخط فاصل يحدّد ساحات التأثير، حيث تلعب أفغانستان دور منطقة

عازلة بين القوة البحرية المستندة إلى التجارة وبين القوة البرّية لأورآسيا. وكان جناح الربط الجنوبـــي لآسيا الوسطى يمثل أحد العناصر الأساسية لاستمرار المنافسة بين بريطانيا وروسيا في القرن التاسع عشر، والمنافسة الأميركية السوفياتية خلال مرحلة الحرب الباردة.

وفي أفغانستان، التي تضم المناطق الانتقالية لساحات التأثّير المتبادلة والنقاط الحيوية، تم القيام بالحملات النهائية التي أنهت الحرب الباردة. فقد أدرك السوفيات أهمية أفغانستان الاستراتيجية وعملوا على احتلالها والسيطرة على نقاط عبور جوما (Gomal) وخوجاك (Khojok) وخيبر (Khayber)، التي تربط آسيا الوسطى بحوض الهند والبحار المكشوفة، وعلى ممر واخان (Wakhan)، الذي يُعتبر من أهم الممرات الاستراتيجية بين آسيا الوسطى والهند والصين. كانت أفغانستان العامل الذي قرر مصير الحملة الكبيرة للإسكندر الأكبر الذي وحد من خلالها عدة أحواض حضارية متميزة، ومصير الحملة التي قام بها السلطان محمود الغزنوي وحقق من خلالها تحوّلات حضارية هامة في حوض الحضارة الهندية، من خلال نقله للتراكم الديناميكي من آسيا الوسطى إلى الهند، كما حددت مصير "المناورة الكبرى" التي تواجهت فيها الإمبراطوريتان البرّيتان والبحريتان الكبيرتان في منافسة بين القوى العظمى في القرن التاسع عشر. ولأن أفغانستان تضم نقاطاً أساسية حيوية في الحزام الاستراتيجي، فقد صعّد احتلال السوفيات لأفغانستان من وتيرة الصراع الاستراتيجي الذي تمت إدارته من خلال حملات متبادلة، نتيجة زعزعة التوازن الاستراتيجي على هذا الحزام. وبسبب عدم الوصول إلى نتيجة تؤدي إلى توازن استراتيجي جديد مرض للطرفين - كما حدث في كوريا وكوبا وفيتنام - في هذا الحزام ذي الميزات الخاصة، والذي شهد صراعاً استراتيجياً ذي محور إقليمي استمر عشر سنوات، فكان لا بد أن تكون نهاية استراتيجية تكسير العظام لصالح أحد القطبين دون الآخر.

أدى الصراع الاستراتيجي على هذا الحزام الحسّاس إلى نتائج وصل مداها خارج حدود المنطقة. فقد خسر الاتحاد السوفياتي السابق المواجهة في الجناح الجنوبـــي لآسيا الوسطى، ولم يشهد ظاهرة التراجع في الموقع المتعلق بهذا الحزام الاستراتيجي فحسب، بل إنه واجه الانحسار على المستوى العالمي. وقد زعزع

انحسار الاتحاد السوفياتي السابق على المستوى العالمي، وتراجعه إلى حد كبير كقوة برية أورآسيوية بسبب التفكك الذي تعرض له، التوازن الاستراتيجي المزدوج الموجود على الحزام الذي يربط السهوب الداخلية لأورآسيا على الخط الشمالي الجنوبـــي، وعلى الحزام الذي يربط الصين بالشرق الأوسط على الخط الشرقي الغربـــي. ونتيجة لذلك، تفعّلت الديناميكيات التي أوجدت تأثيراً متبادلاً بين القوى الإقليمية لـــ "طريق الحرير" التاريخي؛ كما ظهرت ساحات فراغ استراتيجية جديدة في المناطق التي زالت عنها ضغوط التوازن المستقر الذي كان في عهد القطبين.

صعّد ظهور ساحات فراغ استراتيجي إقليمية، من وتيرة الاختلافات بين الحدود المعترف بها دولياً في هذه المنطقة، وبين تعريف ساحة المصالح للقوى الإقليمية والدولية. ومن المظاهر التي أفرزتها التناقضات بين مفهوم (الحدود - والخط)،التي أدى إليها هذا الفراغ الاستراتيجي، كان تدخّل روسيا في الحرب الداخلية في طاجكستان وإعلانها أن الحدود بين أفغانستان وطاجكستان لا تزال ضمن المصالح الروسية، بالرغم من أنها اضطرت للانسحاب من المنطقة قانونياً بعد تحقيق دول آسيا الوسطى استقلالها؛ وتأثير أوزبكستان على الصراع الداخلي في طاجكستان وأفغانستان باعتبارها قوة مركزية إقليمية؛ وتحوّل أفغانستان إلى ساحة صراع للدول الإقليمية، وفي مقدمتها الباكستان وإيران والهند، بعد خروجها من تأثير القوى الكبرى وتخلصها من ضغوط الصراع الدولي مزدوج القطب؛ ومحاولة الصين بناء ساحة تأثير استراتيجي حيال المنطقة، بسيطرتها على ممر مينتاقا (Mitaqa)، الذي يُعتبر أحد أهم الممرات في المنطقة من خلال طرحها لاستراتيجية الطريق البرّي السريع؛ وازدياد الصراع على منطقة كشمير، التي توجد في مركز المثلث الاستراتيجي للمنطقة؛ وتصاعد ضغوط الهند على كشمير، وضغوط الصين على تركستان الشرقية، من أجل دعم سيطرتهما على هاتين المنطقتين. كما أدى الصراع الطاحن بين القوى الإقليمية والدولية، من أجل السيطرة على الموارد الجيواقتصادية في آسيا الوسطى وطرق نقلها، بالإضافة إلى اندلاع الحروب الداخلية، إلى تعقيد الوضع الذي نتج عن ساحات الفراغ الاستراتيجي، مما فتح الباب أمام انتشار المواجهات التي صعّدتها التوترات الإقليمية والصراعات الاستراتيجية من خلال المناورات التكتيكية.

ويمكن القول باختصار إن غياب توازن الحرب الباردة المستندة إلى بنية ذات قطبين عن الوجود قد خلق ساحات فراغ جيوسياسية وجيواقتصادية واسعة، تنتشر على مدى طرق العبور والربط على الخط الشمالي - الجنوبي للحزام المحيطي المتجه نحو الخط الشرقي - الغربي. ويتعلق تعاظم الأهمية الجيوسياسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، في شكل مباشر، بساحات الفراغ الاستراتيجي هذه. ومن أهم ساحات الفراغ الجيوسياسي على هذا الحزام الحلقات التي توجد في شبه جزيرة الأناضول، والتي تقع ضمن الاهتمام الاستراتيجي لتركيا، وتؤثر على الخيارات الأساسية للاستراتيجيات الإقليمية والدولية. وقد عادت التوازنات الجيوسياسية والصراع التكتيكي التقليدي الذي نتج عنها، لتتقاطع مع عناصر جديدة ولدتها ظروف ديناميكية مستندة إلى توازن القوى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وبالرغم من أنه كان يعتقد بأن الجيوسياسية قد فقدت أهميتها بوجود تطورات التكنولوجيا النووية، فقد لوحظ أنها تلقي بثقلها في العلاقات والتوازنات الدولية بشكل أقوى من الماضي. وتزداد أهمية العامل الجيوسياسي بشكل موازٍ مع ازدياد قوة العلاقة الارتباطية بين التوازنات الدولية وساحات التأثير بين الأقاليم المختلفة. كما تعزز الروابط الموجودة بين العوامل الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية، من قوة تأثير المقاربات المرتكزة إلى التأثير المتبادل بين تلك الساحات في العلاقات الدولية.

رابعاً: إعادة تحليل البناء الجيوسياسي لتركيا من جديد

يتم تناول الوضع الجيوسياسي الذي تتمتع به تركيا في كل حديث أو اجتماع رسمي أو غير رسمي يجري فيه الحديث حول أهمية تركيا في الساحة الدولية. وقد طُرِحت هذه الكلمة السحرية بشكل دائم كورقة مهمة في كافة المفاوضات الهامة التي كانت تركيا طرفا فيها. لكن، بالرغم من الأهمية الجيوسياسية المتعددة الجوانب لتركيا ما زالت الرؤية الجيوسياسية حبيسة القوالب الضيقة والجامدة، لعدم وجود تحليل ديناميكي للمتغيرات التي تحيط بها. ففي الوقت الذي تعد فيه جغرافية دولة ما عاملاً ثابتاً، يعد البُعد الدبلوماسي للعامل الجيوسياسي - الذي تحدده هذه الجغرافية - متغيراً ديناميكياً يجب تحليله وضبطه حسب متغيرات توازنات القوى

الدولية. بالإضافة إلى أن المقاربات التي لم تستطع التماشي مع هذه الديناميكية، ستعمل على تحويل الإيجابيات والمكاسب الجيوسياسية إلى سلبيات، لأنها لم تستطع تحديد أولوياتها الجيوسياسية.

تقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور، ولساحات صراع النفوذ للقوى البرّية والبحرية بين خطي شرق - غرب، وشمال - جنوب. وتتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرّية الأورو - آسيوية المركزية مع البحار الساخنة وإفريقيا على خط شمال - جنوب من خلال منطقتي عبور بريتين هامتين هما: البلقان والقوقاز، ونقاط عبور بحرية تتمثل في المضايق. بالإضافة إلى المناطق التي تربط أورآسيا مع منطقتي الشرق الأوسط وقزوين، اللتين تعتبران مركزاً للمصادر الجيواقتصادية. أما في اتجاه شرق - غرب، فتعتبر شبه جزيرة الأناضول هي أهم حلقة في سلسلة حزام شبه الجزر الاستراتيجي الذي يطوّق القارة الأورآسيوية. لقد كانت هذه الخصائص الجيوسياسية مهمة على مر التاريخ، وكانت منطقة الأناضول إحدى المناطق الهامة التي قصدتها الأقوام المهاجرة، وكانت باستمرار مرشحة لأن تكون مركزاً لقوة سياسية بشكل دائم. وكانت الفترة التي تحول فيها محور الأناضول/البلقان، الذي كان يتخذ من إسطنبول مركزاً له، إلى عنصر سلبـــي/محيطي يقع تحت سيادة مركز قوة سياسية أخرى هي مرحلة استثنائية.

وبالرغم من العوامل الجغرافية والتاريخية هذه، إلا أن الأهمية الجيوسياسية ترتبط بتراكم الإرث الدبلوماسي والدهاء السياسي المستخدم. لقد وافقت تركيا على أن تكون عنصراً محيطياً راكداً طيلة مرحلة الحرب الباردة، وحاولت استخدام العامل الجيوسياسي كورقة تزيد من اعتبارها وقوة مساومتها في الدخول إلى حلف من الأحلاف. وإثر التهديد السوفياتي الذي تعرضت له بعد الحرب العالمية الثانية، شعرت تركيا بالحاجة للمظلة الأمنية للمعسكر الغربـــي، وبذلت الخارجية التركية أقصى جهودها من أجل طرح ميزاتها الجيوسياسية كقيمة دبلوماسية هامة مقابل هذه المظلة الأمنية. وقد اعتبر الموقع الجيوسياسي التركي أداة استراتيجية دفاعية بدل أن يكون مقياساً استراتيجياً انفتاحيا على العالم. ولذا، فقد وضعت تركيا العامل الجيوسياسي على طاولة المفاوضات كأهم ورقة بيدها، كلما أخلت الولايات المتحدة الأميركية خاصة وحلف شمال الأطلسي عامة بواجباتهما المتعلقة بالمظلة

الأمنية، أو في الحالات التي ضعفت فيها قوة المساومة التركية السياسية في مجالات أخرى. ولكن بعد نهاية الحرب الباردة لا بد من إعادة تحليل الدور الجيوسياسي لتركيا في المحيط الدولي الجديد. كما يجب في البداية تخطي استراتيجية الحفاظ على الوضع الراهن التي تم اتباعها في الماضي؛ إذ أنّ استخدام العامل الجيوسياسي للحفاظ على الوضعية الراهنة في ظل مرحلة تغيرت فيها التوازنات الدولية والإقليمية بشكل ديناميكي، يؤدي إلى وضع لا يمكن فيه استخدام الميزات الجيوسياسية. فالمؤكد أن الوضع الجيوسياسي لا يمتلك قيمة بمفرده، بل إنه يكتسب معناه إذا تم استخدامه كأداة مؤثرة في يد استراتيجية السياسة الخارجية التي تنسجم مع متطلبات الوضع الجيوسياسي. وفي هذا الإطار يجب علينا أن نعيد تحليل الوضعية الجيوسياسية التركية من جديد ضمن إطار السياسة الخارجية، وأن نعيد تفسيرها، ونجعلها ذات معنى ضمن العوامل المتعلقة بالمحيط الدولي.

إن أهمَّ شيءٍ لا بد من تغييره في هذا المجال، هو وجهات النظر أو المقاربات المتعلقة بالوضع الجيوسياسي، بما في ذلك تجنب النظر إلى الوضع الجيوسياسي كأداة استراتيجية توجّهها فكرة الدفاع عن الحدود والحفاظ على الوضع الراهن، بل يجب رؤيته كأداة للانفتاح على العالم ضمن خطوات مرحلية من أجل تحويل التأثير الإقليمي إلى تأثير دولي. كما أن الشرط الأساسي الذي يلزم للانتقال من ساحة التأثير الإقليمي على الحدود إلى ساحة التأثير القاري والدولي مرهون باستخدام العامل الجيوسياسي في العلاقات الاقتصادية والسياسية والأمنية الدولية في إطار ديناميكي. إن التقليد الذي تتبناه السياسة الخارجية في تفضيل الراحة بالحفاظ على الوضع القائم بدلاً من تكثيف إيقاع هذه الديناميكية وتحويل العامل الجيوسياسي إلى أداة تأثير دولية، لا يستطيع حتى الحفاظ على حدوده الموجودة في الوقت الراهن. على سبيل المثال، كان بعض الحلفاء يرون ضرورة المحافظة على الوضع الجيوسياسي لتركيا خلال الحرب الباردة، لأن وحدة تركيا تشكّل حاجزاً أمام امتداد الاتحاد السوفياتي إلى البحار الدافئة. ويمكن لهؤلاء أيضاً أن يروا في التأثير الجيواقتصادي التركي في الشرق الأوسط اليوم، القائم على توازن الماء/النفط، ضرراً يتعارض مع مصالحهم، فيطالبوا بتغيير هذه الحدود السياسية أو بتشكيل ساحات تأثير جديدة بمنأى عن القانون الدولي. إن هذه المقاربة الجديدة، المتعلقة

بالعامل الجيوسياسي، ستؤثر على المقاييس الدولية التركية بشكل مباشر في مجال السياسة والاقتصاد والأمن. وستتجه استراتيجية السياسة الخارجية التركية في هذا القرن لتعيد تنظيم العلاقات مع مراكز القوة، على أساس البدائل المتوفرة، وإلى تشكيل حديقة خلفية كمنطقة تأثير (Hinterland)، يتم فيها توطيد الروابط الثقافية والاقتصادية والسياسية على المدى الطويل.

وفي هذا الإطار، نرى أنه لكي تتمكن تركيا من الانفتاح على المحيط الدولي بشكل مرحلي، يتوجب عليها أن تعتمد في استراتيجية سياستها الخارجية على أولويات تكتيكية ضمن ثلاث ساحات تأثير جيوسياسي هامة، هي:

1. المناطق البرية القريبة: البلقان والشرق الأوسط والقوقاز.
2. الأحواض البحرية القريبة: البحر الأسود، شرق المتوسط، الخليج، بحر قزوين.
3. المناطق القارّية القريبة: أوروبا، شمال إفريقيا، جنوب آسيا، وسط وشرق آسيا.

إن تلك الأحواض التي تتشكّل من أحزمة دائرية متداخلة، تشكّل الأساس الجيوسياسي لاستراتيجية السياسة الخارجية التركية، وذلك من أجل تقوية وضعها في الساحة الدولية من خلال توسيع ساحات التأثير الإقليمية بشكل مرحلي. ولا يمكن لتركيا التخلص من موقعها كعنصر سلبـــي/جانبـــي في النظام الدولي، إلا من خلال عملية تجديدية تستثمر التداخلات والارتباطات المتبادلة بين الأحزمة الجيوسياسية بشكل جيد، ودمج ذلك مع ثقافة سياستها الداخلية. وفي حال واصلت النخبة السياسية التركية الحالية انتهاج رؤية جيوسياسية ترى تركيا عاملاً تكتيكياً للترتيبات الاستراتيجية الخاصة بمراكز القوة السياسية الأخرى، فإن تركيا ستفقد اعتبارها الموجود على الأحزمة الجيوسياسية، وستكون تابعة لوضع راهن لا تستطيع من خلاله الحفاظ حتى على وحدتها الداخلية. لذا، يجب تناول الخصائص الداخلية والارتباطية المتبادلة لتلك المناطق في إطار نظري جيوسياسي جديد على أساس من المقاييس الاقتصادية والثقافية والسياسية.

الفصل الثاني

المناطق البرية القريبة:
البلقان والشرق الأوسط والقوقاز

ترتبط حدود تركيا البرّية بشكل مباشر بثلاث مناطق هي: البلقان والشرق الأوسط والقوقاز. ومن الأهمية بمكان تناول موضوع انسجام الخصائص الجيوسياسية الموضوعية، والخصائص الجيواقتصادية والجيوثقافية لهذه المحددات الجغرافية.- ويتم تناول هذه المحددات في العلاقات الدولية على أساس أن منطقة البلقان والقوقاز تشكّلان منطقتيّ العبور الهامتين في قارة أورآسيا باتجاه شمال - جنوب، أما الشرق الأوسط فيشكل ساحة تقاطع جنوب - غرب القارة الآسيوية - والتي تبدأ من غرب شبه الجزيرة الهندية - مع شمال إفريقيا.

وتعتبر تركيا جزءاً لا يمكن فصله عن هذه المناطق، لا من حيث التراكم التاريخي ولا من حيث الموقع الجغرافي. ولأن المسائل الأساسية التي تؤثّر بشكل مباشر على السياسة الخارجية لتركيا، والعناصر الأساسية التي تشكّل هذه السياسة هي نتيجة طبيعية للتشكّلات والتطوّرات في هذه المناطق البرّية القريبة، فيتوجب على تركيا ألا تقع في خطأ الابتعاد عن هذه المناطق بالجري وراء إغراءات الدخول في الاتحاد الأوروبـــي، أو إقامة علاقات مع الأحلاف البعيدة كما حصل في الماضي. ويجب ألا ننسى أن الثقل السياسي والاقتصادي والثقافي التركي في الساحة الدولية، سيتحدد وفقا لقوة تأثير تركيا هذه المناطق القريبة. ولنذهب أبعد من ذلك لنقول بأن الوحدة الداخلية لتركيا مرتبطة بشكل مباشر بالعوامل الموجودة في هذه المناطق؛ إذ لا يمكن لدولة الأناضول أن تحافظ على وحدتها في هذه الساحة الجيوسياسية الحساسة، أو أن تنفتح على العالم الخارجي، إذا لم تكن مؤثرة في التطوّرات التي تحدث في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط.

أولاً: الضرورات التاريخية - الجيوسياسية ومنطقة البلقان

شكلت منطقة البلقان إحدى أهم مناطق الأزمات الأساسية في العلاقات الدولية خلال القرن السابق، وتعتبر هذه المنطقة مهمة من الناحية الجيوسياسية لأنها تشكل الحزام الأساسي الذي ينحدر من سهوب قارة أورآسيا الأساسية إلى البحر الأبيض المتوسط، كما أنها تحمل أهمية جيوثقافية لكونها منطقة تفصل بين الشرق والغرب. بدأت الحرب العالمية الأولى بطلقة أُطلقت في هذه المنطقة، كما شهدت هذه المنطقة المواجهات الأكثر شدة بعد الحرب الباردة. وقد أحدثت الأزمات الدولية التي حصلت على خطوط الفصل الجيوثقافية والجيوسياسية الحساسة في هذه المنطقة، انعكاسات مباشرة وخطيرة على المنطقة ككل. هذا وقد اكتسبت منطقة البلقان أهمية خاصة لدى القوى العظمى التي وضعت نظام العلاقات الدولية، من أجل تصفية الدولة العثمانية التي كانت تعتبر مركزاً سياسياً لقوة مقاومة تتضاءل يوماً بعد يوم أمام الاستعمار الغربي القادم من أوروبا. وقد تم إخلاء نفوذ الدولة العثمانية من أوروبا أثناء حرب البلقان، باستثناء منطقة تراقيا الشرقية، وانتهى دورها السياسي والقانوني بعد الحرب العالمية الأولى. وكما ذكرت في مقالة نشرتها حول الضغوط التي عاشتها بلغاريا في الثمانينات(1)، أن طرح مسألة البلقان بكل قضاياها المتشابكة في نهاية القرن العشرين، يجعل من الأهمية بمكان طرح السؤال التالي: ألم تنته عملية تصفية الدولة العثمانية بعد؟

تقدم بعض التعبيرات السياسية في بعض الأحيان مؤشرات هامة لتطوّر الأحداث السياسية، فحتى القرن التاسع عشر كان الأوروبيون يستخدمون تعبيرات مثل (European Turkey, Turkey d'Europe, Turkey in Europe)، أو أوروبا التركية، تركيا في أوروبا، لوصف أراضي الدولة العثمانية في أوروبا؛ في حين كانت الدولة العثمانية تطلق على تلك الأراضي "أوروبا العثمانية" و"روملي شهانه". بعد هذه المرحلة، أصبح من الضروري إطلاق مسميات جديدة، تسير جنبا إلى جنب وبشكل متواز مع التطوّرات السياسية الجديدة، بحيث تمحى المظاهر التركية والإسلامية من هذه المنطقة. وهكذا، استخدم بعد

(1) Ahmet Davutoğlu, "Balkanlar ya da Tamamlanmamış Bir Tasfiye", *İslam*, Temmuz, 1989, Yıl 6, Sayı, 71, S. 32-33.

ذلك تعبيران ليكونا مصدراً للأزمات الدولية بشكل مستمر، هما: البلقان والشرق الأوسط (أو الشرق الأدنى). وتم استخدام تعبيرات مثل البلقان أو "شبه الجزيرة البلقانية" لأول مرة في الأدب السياسي من قبل الجغرافي الألماني زيون (Zeune) عام 1808[1]. أما أومالينس D'omalins d'Halloy فقد فضل في عام 1835 استخدام تعبير "سلافيونان" (Slovogreece) بدلاً من "البلقان"، التي يروى أنها أخذت عن أتراك قزوين، وذلك لأنه رآها لا تفي بالغرض لوصف هذه المنطقة. أما ريتر (K. Ritter) فقد استخدم تعبير شبه الجزيرة اليونانية (Halbinsel Griechenland). وليس من قبيل الصدفة قيام بعض الباحثين الألمان، مثل فيشر (Fischer) وواغنر (Wagner)، بتطوير تعبير "شبه جزيرة أوروبا الجنوبية الشرقية" (Sudosteuropaische Halbinsel) الذي تم استخدامه من قبل القنصل النمساوي (I.G. Von Kahn) عام 1863، بشكل متزامن مع المرحلة التي بدأت فيها الدول الأوروبية الكبرى الاهتمام بمنطقة البلقان[2]. وثمة شهادة مثيرة في هذا الصدد تتمثل في تقييم الجغرافي اليوغسلافي سسفيجيتش (Cvijic) لأي مسمى يخلع الصفة التركية عن أي جزء من أوروبا بأنه "شهادة قبيحة سيئة"[3]، وإصراره على تسمية المنطقة بمصطلح البلقان.

ويجدر التنويه بأن بعض علماء السياسية والرحالة قد استخدموا تعبير "الشرق الأوسط" منذ نهاية القرن التاسع عشر للإشارة إلى منطقة البلقان، ليحمل هذا المصطلح في طياته اختلافات وتمايزات ثقافية أكثر من كونه يعبر عن التمايزات الجغرافية[4]. وتغيّر مجال استخدام مصطلح الشرق الأوسط فيما بعد ليسير بشكل متواز مع محاولة تضييق ساحة سيطرة المسلمين، وأصبح بذلك مصطلحاً ذا صفة جيوثقافية يعبر عن التمايز بين محوري الشرق والغرب، والإسلام والمسيحية.

(1) Zeune A, Versuch einer Wissenschaftlicher Erdbeshreibng, Berlin, 1808.
ظهرت هذه التسمية في أطلس فوغوندي Robert ve Vaugondy تحت عنوان Grand Atlas.
انظر: Carter F, "Introduction to the Balkan Scene", A Historical Geography of the Balkans. London, 1977, p. 7.

(2) Fischer T, "Die Südosteuropaische Halbinsel", *Ibid.*, p. 8.

(3) Cvijic J, *Le Peninsu la Balkanique*, Paris, 1918, p. 2, Carter, p. 7.

(4) Davison H, "Where is the Middle East", *Foreign Affairs*, July 1960.
وللاطلاع على مثال على ذلك انظر:
Miller, W, Travel and Politics the Near East, London, 1898.

ويستبطن مفهوما "الشرق الأوسط" و"الشرق الأدنى" دلالة على ساحة تمايز جيوثقافي من وجهة نظر أوروبية أكثر من كونهما مصطلحين جغرافيين موضوعيين؛ ولذلك تغيرت خصائص الساحات التي يحتويها مصطلحا الشرق الأوسط والشرق الأدنى حسب تطورات الأوضاع، بحيث أعاد رجال السياسة والباحثون الغربيون تعريف حدود تلك المصطلحات بشكل ينسجم مع الوضع الذي نتج عن تراجع الدولة العثمانية(1). كان يقصد من وراء استخدام مصطلح "شبه الجزيرة البلقانية" إعطاء هذه المنطقة هوية جديدة، متجردة عن الملامح التركية والإسلامية؛ أما مصطلح الشرق الأوسط فقصد به وضع خط مرن يحدد الحدود السياسية بين الشرق والغرب. وظهرت أولى المؤشرات العملية على تغيير الأسماء على المستوى الدولي في دخول مصطلحي الشرق الأوسط والبلقان إلى الأدب السياسي، بينما وصل الأمر في بلغاريا في عقد الثمانينات إلى مستوى تغيير أسماء الأشخاص.

ومن النتائج الهامة التي أظهرتها التطوّرات التي شهدتها منطقة البلقان خلال الخمس عشرة سنة الماضية بروز المسألة الاجتماعية - السياسية والاجتماعية - الثقافية على سطح الساحة التركية، واكتسابها أهمية كبيرة في هذا البلد يوما بعد يوم. لقد اضطرت الجمهورية التركية - التي أنشئت على أنقاض الدولة العثمانية - على التخلي عن حقوقها في المناطق البرّية القريبة والانسحاب إلى الأناضول مع نهاية الحرب العالمية الأولى، ووجدت نفسها أمام ضرورة ملء فراغ "المركز السياسي" الذي خلفته الدولة العثمانية. وتزيد هذه الضرورة من أهمية السؤال الذي ذكر سابقا وهو: ألم تنتهي عملية تصفية الدولة العثمانية بعد؟ لقد تمت تصفية الدولة العثمانية من ناحية القانون الدولي، لكن الفراغات الجيوسياسية والجيوثقافية التي خلفتها الدولة العثمانية، أدت إلى ظهور نقاط مواجهة جديدة في البلقان. كما أن لجوء البوسنيين والألبان إلى تركيا بالدرجة الأولى، بعد عمليات التطهير العرقي التي شهدتاها كل من البوسنة وكوسوفو، يعبر عن مقياس سياسة خارجية هام يؤكد هذه الضرورة والمسؤولية التاريخية.

---

(1) يحمل مصطلح روملي (Rumeli) أهمية جيوثقافية مشابهة بالنسبة للسلاجقة والعثمانيين، حيث كان السلاجقة يطلقونه على الأناضول، بينما كان العثمانيون في البدايات يطلقونه على منطقة البلقان بعد أن انتهوا من السيطرة على الأناضول بأكمله.

يعتمد تأثير تركيا السياسي في البلقان على المجموعات المسلمة التي خلفتها الدولة العثمانية. وقد أخطأت السياسات السابقة التي نظرت إلى هذه المجموعات على أنها عبء على السياسة الخارجية، وحاولت تهجير هذه العناصر من منطقة البلقان إلى تركيا. وقد حقق التراكم التاريخي المستند إلى الميراث العثماني إمكانيات كبيرة لتركيا في البلقان في الوقت الحالي. ولما كانت البوسنة وألبانيا تتشكّلان من أغلبية مسلمة، وتعتبران حليفاً طبيعياً لتركيا، فإنهما تتجهان إلى تحويل التراكم التاريخي المشترك بينهما وبين تركيا إلى اتفاق طبيعي. ويجدر التنويه بأن الأقليات التركية والمسلمة في بلغاريا واليونان ومقدونيا والسنجق وكوسوفو ورومانيا، تعتبر عناصر هامة في صنع السياسة التركية المتعلقة بالبلقان.

يتمثل هدف السياسة الخارجية التركية على المدى القريب والمتوسط في تحقيق أمرين اثنين: الأول هو دعم الاستقرار في البوسنة وألبانيا؛ والثاني هو تشكيل أرضية قانونية توفر للأقليات الإثنية في المنطقة مظلة أمنية. ويجب على تركيا أن تبدي اهتماماً دائماً بالحصول على ضمانات تكسبها حق التدخّل في المسائل المتعلقة بالأقليات المسلمة في البلقان، ومن الأمثلة اللافتة للنظر في هذا المجال التدخل التركي في قبرص، الذي تمت تغطيته بإطار قانوني. ولا يمكن لتركيا الحصول على حقوقها هذه في البلقان، إلا إذا اتبعت سياسة فعّالة تجاه البلقان، تأخذ في اعتبارها دائماً العوامل التاريخية والثقافية التركية. وإلا فإن خسارة تركيا لن تقتصر على فقد تأثيرها في البلقان فحسب، وإنما ستذهب إلى أبعد من ذلك. فقد تصل تركيا إلى مرحلة تكون فيها عاجزة أمام مطالب الروس واليونان في المضايق، فهناك مطامح يونانية في تركيا تتعلق بمزاعم حول وحدة العالم المسيحي من خلال التأثير على الأقلية اليونانية الموجودة في تركيا بواسطة بطريركية الفنار (Fener). أما روسيا فتحاول بناء تأثير أرثوذوكسي - سلافي في محور البلقان - القوقاز. وقد أظهرت عملية التسلح في جزر بحر إيجه عدم كفاية الضمانات التي قدمتها اتفاقية لوزان أمام ضغوط الواقع السياسي.

وحتى لا تواجه تركيا فاجعة بلقانية أخرى مشابهة لتلك التي حدثت في بداية القرن العشرين يتوجب عليها أن تتبع سياسة فعّالة فيما يتعلق بمستقبل المجموعات المسلمة المتبقية من الدولة العثمانية في المنطقة، وأن تستخدم التوازنات الداخلية

والعوامل الخارجية بشكل فعال لكي لا تبقى وحيدة أمام أي معسكر بلقاني. كما إنه يجب متابعة التوازنات بين روسيا وألمانيا في الإطار الخارجي للمنطقة، واتباع سياسة توازنية مع الولايات المتحدة الأميركية واليابان والصين كقوى موجودة في مراكز بعيدة، مقابل أوروبا وروسيا كمركزي سيطرة قريبين في المنطقة. ويمكن القول بأن أمن البلقان يندرج ضمن الاعتبارات الأمنية للحدود الغربية لتركيا. ويجب العمل على توسيع الخط الأمني، الذي تم تشكيله في شرق تراقيا في مرحلة الحرب الباردة، إلى جهة الغرب، من خلال عقد اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف مع دول البلقان. ولا بد من تشكيل مظلات أمنية داخل وخارج المنطقة من أجل موازنة العنصر الروسي في المنطقة، كما لا بد من إعداد إطار خطة تضمن الوحدة والأمن الداخلي لألبانيا والبوسنة ومقدونيا.

ويمكن اعتبار طرق النقل والمواصلات الأساس الاقتصادي للسياسة الخارجية التركية في البلقان. ولذلك يجب إيجاد تنسيق فعال في موضوع النقل والمواصلات البرّية والبحرية بين دول البلقان وآسيا، وتفعيل هذا الملف كعامل للتعاون وأداة سياسة خارجية إذا لزم الأمر. ويجب التواجد بموقع مركزي في التشكّلات الاقتصادية والسياسية الداخلية للمنطقة، من خلال التوجّه إلى مشاريع مشتركة تصل بين خطي إسطنبول - الأدرياتيكي وإسطنبول - الدانوب.

ثانياً: الباب المنفتح على قارة آسيا ومنطقة القوقاز

تشكّل منطقة القوقاز إحدى أهم نقاط التقاطع لهجرة الأقوام المختلفة التي انتشرت في مناطق مختلفة من أورآسيا على مر التاريخ، وتحتوي كذلك على بنية عرقية ولغوية متشابكة في ساحة صغيرة نسبياً بسبب هذه الهجرات؛ كما أنها تعتبر إحدى أهم ساحات المنافسة بين القوى السياسية على محوري الأناضول - البحر المتوسط، والسهوب - البحر الأسود. وشكلت هذه المنطقة وحدة مستقرة في الفترة التي امتدت فيها الدولة العثمانية إلى السهوب الشمالية، حيث تحول البحر الأسود إلى بحر داخلي في استراتيجية برية وبحرية عميقة ومنسّقة، بالرغم من الفروق التي اتسمت بها داخلياً. وبعد سيطرة الروس على الطرق المائية المرتبطة بالبحر الأسود باتجاه شمال - جنوب، تحولت المنطقة إلى ساحة صراع سيادة استمر حوالى مائتي عام.

توسعت ساحة السيادة الروسية إلى جنوب القوقاز بعد القضاء على حركة المقاومة التي قادها الشيخ شامل، ووصلت بعد حرب عام 1893 حتى مصايف أرزروم، وأصبحت تهدد الأناضول. وبالرغم من التوازن الجزئي الذي تم تحقيقه في جنوب القوقاز الجنوبي من خلال عملية الشرق التي قام بها كاظم قرا بكر، ظلت منطقة القوقاز أحد المحاور الأساسية لاستراتيجية التوسّع الروسية/السوفياتية، حتى نهاية الحرب الباردة. وتعتبر المطامح الروسية المتعلقة بمدينتي قارس (Kars) وأردخان (Ardahan) والمضايق التركية امتداداً طبيعياً لهذه المنافسة التاريخية، كما أنها كانت عاملاً مهماً في انضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي. حوّلت تركيا الحدود التركية – السوفياتية إلى حدود بين حلف شمال الأطلسي – وارسو، بعد أن اتخذت موقعها في المعسكر الغربي بانضمامها لحلف شمال الأطلسي في الحرب الباردة نتيجة المطالب الروسية المذكورة؛ وأدى ذلك إلى انفصال القوقاز عن شرق الأناضول عن طريق ستارة مصطنعة. وقد ارتكز الاستقرار الذي شهدته المنطقة خلال الخمسين سنة الماضية إلى التوازن الاستراتيجي المتين الذي شكلته هذه الستارة المصطنعة.

أما بعد الحرب الباردة، فقد تغيرت نظرة تركيا إلى منطقة القوقاز مباشرة عقب زوال هذه الحدود المصطنعة، التي وصل بها الأمر فيما مضى إلى شطر أحد المساجد الموجودة في قرية "سارب" (Sarp)، على الحدود التركية – السوفياتية، إلى شطرين. وفي هذه المرحلة، برزت إلى السطح الاختلافات العرقية والدينية واللغوية في القوقاز، بعد أن كانت مستترة تحت توازن مستند إلى القوة السوفياتية، المدعمة بالشرعية الأيديولوجية، وأدت هذه الاختلافات إلى تصعيد المواجهات الداخلية في المنطقة وإلى إدخال عناصر جديدة في الحسابات الروسية تجاه المنطقة لم تكن موجودة من قبل. ويمكن تناول الوضع الدولي لمنطقة القوقاز، الذي شهد تغيّرات مهمة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، من خلال ثلاثة مستويات:

1. التغيرات التي شهدتها التوازنات الدولية وأثرها على المنطقة.
2. المستوى الإقليمي، الذي يشمل الدول ذات النفوذ المباشر في المنطقة، مثل روسيا وتركيا وإيران، بالإضافة إلى الدول التي تملك موقعاً هاما في التوازن الإقليمي للمنطقة بسبب مجاورتها لبحر قزوين، وهي أوزباكستان وكازاخستان وتركمانستان.

3. التوازنات أو التناقضات الداخلية للمنطقة، والتي تشمل الفروق العرقية والدينية.

لقد شهدت عناصر المستوى الأول متغيرات جدّية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فبعدما كانت منطقة القوقاز إحدى أهم المناطق التي تجلى فيها توازن العلاقات الدولية ذات القطبين بشكل واضح في حقبة الحرب الباردة، أصبحت بعد انتهاء الحرب الباردة ساحة تدخّل للقوى الدولية الكبرى، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا واليابان. ويقوم هذا الوضع الجديد على المنافسة الاقتصادية - السياسية على نقل المواد الطبيعية الاستراتيجية، التي ترتبط بدور الشركات متعددة الجنسيات. ولذلك، فإن القضية الأساسية لهذا المستوى هي الخاصية الجيواقتصادية.

أما المنافسة التي تجري على المستوى الثاني، فتشمل الانعكاسات الناتجة عن المنافسة ذات الصفة الدولية، كما تشمل المناورات الجيوسياسية والدبلوماسية للقوى الإقليمية ذات المقياس الكبير والمتوسط. ويحفز التقارب الروسي - الأرمني والتقارب التركي - الأذري كلاً من إيران وجورجيا على اتباع سياسات توازن أخرى؛ ومن هنا، فإن تطوّر العلاقات التركية - الجورجية، والإيرانية - الأرمنية، يصوغ معادلات إقليمية مثيرة تُفَعّل من ديناميكية العملية الدبلوماسية. وتعمل سياسة تلك الدول في حوض قزوين والبحر الأسود على مد نتائج معادلة القوقاز في آسيا الوسطى والشرق الأوسط والبلقان، وتخلق عمليات تأثير متبادلة، حيث يتأثر سير العلاقات التركية - الإيرانية في الشرق الأوسط، والعلاقات التركية - الروسية في البحر الأسود والبلقان، بساحات التأثير المتبادل في منطقة القوقاز. أما التناقضات أو الفروق الإقليمية - الداخلية، التي توجد على المستوى الثالث، فهي عوامل تصعيد للمواجهات الساخنة، وتشكيل لساحات مغامرة تجذب إليها الدول التي تمثل المستوى الثاني. على سبيل المثال، لقد تأثرت معادلة العلاقات التركية - الروسية نتيجة للمواجهات الأذرية - الأرمينة على محور "قراباغ" في جنوب القوقاز، والمواجهات الروسية - الشيشانية في شمال القوقاز؛ أما المواجهات الجورجية - الأبخازية، التي نشبت في عام 1993 في إقليم أبخازيا، فقد تركت آثارها على العلاقات التركية - الجورجية والعلاقات الروسية - الجورجية بشكل

مباشر. ومن الأمثلة على المعادلات السياسية المتداخلة في المنطقة، تحوّل الانتخابات التي جرت في منطقة الحكم الذاتي كراشاي - شركس في ربيع عام 1999 إلى صراع بين اللوبـــي الروسي واللوبـــي التركي في المنطقة.

انقسمت مناطق المواجهات في القوقاز إلى منطقتين أساسيتين في هذه الفترة: الأولى المواجهات الأذرية - الأرمنية التي نتجت عن أزمة "قراباغ" في جنوب القوقاز؛ والثانية مناطق التوتر التي تصاعدت من خلال المواجهات الجورجية - الأبخازية، ومن بعدها المواجهات الروسية - الشيشانية في شمال القوقاز. صعد الأرمن اعتداءاهم على المقاطعة الواقعة بين أرمينيا والمنطقة الجبلية في قراباغ، وسيطروا على منطقة كالبجر (Kalbecer) في الثالث من نيسان/أبريل عام 1993، وبعد ذلك حققوا تقدماً نحو الحدود الجورجية والأذرية والإيرانية، من خلال توسيع تحركاهم العسكرية باتجاه الشمال والجنوب. ويُعتبر احتلال الأرمن لخُمس الأراضي الأذرية، من أهم الخسائر الاستراتيجية التي واجهتها تركيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما نتج عن هذه الخسارة أمام الأرمن مشاكل داخلية في أذربيجان، واضطر رئيس جمهورية أذربيجان المنتخب ألتشيبـــي (Elçibey) إلى مغادرة العاصمة في العشرين من يونيو/حزيران 1993، نتيجة التمرد الذي قام به العقيد صورت حسين أوغلو (Suret Hüseyinoglu) في الشهر نفسه، متجهاً من منطقة كنجة إلى العاصمة باكو، والذي ادّعى حينها أنه تلقى الدعم من الروس في هذه العملية. عمل حيدر علييف على تحقيق سيطرته على البلاد من أجل منع الحرب الأهلية بعد أن أصبح قائداً جديداً للبلاد وتم تعيينه رئيساً لمجلس الرئاسة، وكان يشغل في السابق منصب عضو المكتب السياسي. دفعت هذه التطوّرات المجلس الأذري إلى العودة إلى مجموعة الدول المستقلة في شهر سبتمبر/أيلول 1993، وبدأت في أكتوبر/تشرين الثاني محادثات مكثفة مع روسيا تتعلق بنفط باكو. وبالرغم من أن علييف أبدى اهتماماً بتطوير سياسات توازنية تفعّل دور تركيا في السنوات التالية، إلا أن التقارب الروسي - الأرمني أوجد حساسيات استراتيجية جديدة. كما أن السياسات الإيرانية تجاه المنطقة ككل تعتبر عنصراً يحدّد ويوازن العلاقات التركية - الأذرية والعلاقات الروسية - الأرمنية أيضاً. ويعمل هذا على زيادة العلاقة الارتباطية بين سياسات القوقاز وسياسات الشرق الأوسط، وعلى تفعيل العلاقات بدول غرب آسيا.

لاحظنا بأن المواجهات الأذرية - الأرمنية قد خلقت نتائج ذهبت إلى أبعد من أن تكون خلافات حدودية، أثرت على قضية وحدة أذربيجان واستقرارها الداخلي بشكل مباشر. وتعتبر أذربيجان حليفاً استراتيجياً لتركيا في القوقاز بشكل عام وفي جنوب القوقاز بشكل خاص، ولا يمكن لتركيا أن تزيد من ثقلها في منطقتي البلقان والقوقاز وأن تطور سياسات تجاه حوضي الأدرياتيكي وقزوين كساحتي تأثير خارج الحدود إذا لم يتحقق الوضع القوي والمستقر لكل من أذربيجان في منطقة القوقاز وألبانيا في منطقة البلقان.

لم تكن تركيا مستعدة لا من الناحية السيكولوجية ولا من الناحية الدبلوماسية لمواجهة الأوضاع التي نتجت عن نهاية الحرب باردة في القوقاز كما هو الحال في منطقة البلقان. ومع انفجار الإمكانيات التي نتجت عن ظهور الوضع الجديد، أصبح المرور بمرحلة من التكيف مع هذه المرحلة أمراً لا بد منه، مما أدى إلى ظهور مشكلة في التوقيت الزمني للسياسات المتعلقة بالتوازنات الإقليمية الديناميكية في هذه المرحلة. وبالرغم من شعور تركيا بالتأخر، لم يتم تناول المسألة القوقازية ككل في إطار جديد، بل تم تناولها في إطار حدود الحرب الأذرية - الأرمنية فحسب. ومما لا شك فيه أن الحرب الأذرية - الأرمنية هي جزء مهم في مسألة القوقاز العامة، ولا يمكن وضعها في أرضية سليمة في إطار يتصف بالديمومة والاستقرار إلا ضمن الأطر الأساسية للاستراتيجية الإقليمية. لذلك يجب تحديد سياسة متعددة الاتجاهات تجاه القوقاز، وبناء الروابط مع المناطق الأخرى في المناطق البرية القريبة ضمن هذه السياسة. ويجب ألا ننسى أن منطقة شمال الشرق الأوسط، التي تشمل مناطق القوقاز وشرق الأناضول وخط الخليج - شرق المتوسط، تشكّل وحدة متكاملة من الناحية الجيوسياسية. أما النفط الأذري، والموارد المائية في شرق الأناضول، والموارد النفطية في شمال العراق، فتشكل وحدة متكاملة من الناحية الجيواقتصادية. ولا يمكن فصل التطوّرات التي تحدث على هذين الخطين الجيوسياسي والجيواقتصادي عن بعضها البعض. لذلك، من الضروري تطوير سياسة غرب آسيوية، تشمل الحزام الممتد من الجمهوريات القوقازية الشمالية حتى الخليج؛ وتعتبر هذه السياسة ضرورية لتتمكن تركيا من أن تنظم علاقاتها مع آسيا الوسطى بشكل سليم. وإذا لم تكن تركيا مؤثرة في العلاقات الموجودة بين هذه

المحاور فلا يمكنها أن تربط بين الاعتبارات الداخلية والخارجية، ولا يمكنها استخدام المصادر التي تشكّل القوة اقتصادية بشكل صحيح.

أدى تلاشي خطوط الفصل الإقليمية المصطنعة التي كانت تستند إلى القطبية الدولية في مرحلة الحرب الباردة إلى زيادة الارتباطات الاستراتيجية بين مناطق القوقاز وشرق الأناضول وشمال العراق، ومن ثم إلى تفاقم الصراع الاستراتيجي على تلك المناطق. ولا بد أن يحافظ على التواصل والعلاقات الاستراتيجية الاقتصادية - السياسية بين مناطق النفط الغنية في كل من خطي باكو وشمال العراق/الخليج،وبين الساحة الاقتصادية - السياسية التي تتوسطهما، وهي منطقة جنوب الأناضول المائية التي تشكّل شريان الحياة لمناطق الشرق الأوسط. وفي المراحل القريبة القادمة سيصبح من غير الممكن بأي شكل من الأشكال التفكير بهذه المناطق بشكل منفصل، حيث أنه من الناحية الجيواقتصادية يعتمد مستقبل المشاريع المتعلقة بخط أنابيب النفط العراقية، وخط أنابيب نفط باكو، والمشاريع في جنوب الأناضول على نجاح كل واحد من هذه المشاريع. وتشكل منطقة القوقاز إحدى الدعامات الهامة لاستراتيجية البلقان والمضايق، ولاستراتيجية أورآسيا بشكل عام ضمن حدود الطرق المائية للبحر الأسود ونهر الدانوب. ويمكننا ملاحظة القضايا المتعلقة بالارتباطات الداخلية وقضايا العبور بين مناطق القوقاز - البحر الأسود - البلقان، في الفترة التي حاولت فيها تركيا تفعيل مشروع باكو - جيهان، في حين اقترحت روسيا استخدام المضايق كطريق للنفط، واستخدام خط بلغاريا - اليونان من جهة أخرى.

ثالثاً: الشرق الأوسط: الحديقة الخلفية التي لا غنى عنها[1]

لا يحمل مصطلح الشرق الأوسط صفات موضوعية من ناحية التحديد المكاني كما هو الحال في مصطلحات آسيا الوسطى وغرب أوروبا وشمال إفريقيا، فهو لا

(1) استعار المؤلف من خارج اللغة التركية كلمة Hinterland وتعني بمعناها الحرفي"الحديقة الخلفية" وقصد بها المناطق التي يظهر فيها تأثير الدولة وتتحقق فيها مصالحها خارج حدودها. وكمثال على ذلك نص المؤلف على ضرورة أن تكون بعض دول مناطق القوقاز كحديقة خلفية (Hinterland) لتركيا.

يعتبر معياراً جغرافياً عاماً يمثل استخدامات وجهات النظر المختلفة، بل يحمل هذا المصطلح خصائص مرحلية مرتبطة بعوامل تتغير حسب الأطر الثقافية والسياسية والاستراتيجية والاقتصادية. ولذلك، فإن تعريف هذا المصطلح في إطار متكامل يتطلب وضع المقاربات أو وجهات النظر الجيوثقافية والجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوستراتيجية المختلفة في عين الاعتبار. إن مصطلح الشرق الأوسط ومصلح الشرق الأدنى الذي سبقه، لا يبنيان نموذجاً بحد ذاتهما بقدر ما يتبعان تعريفات تختلف طبقاً لزوايا النظر والأوضاع المختلفة. وقبل كل شيء فإن تحديد هذه المنطقة بجهة الشرق، أو اعتبارها من المناطق المتوسطة أو القريبة، سيتغير وفقا للجهة التي تقوم بهذا التحديد. ولذلك، يعتبر مصطلح "غرب آسيا" تحديداً جغرافياً موضوعياً وعاماً، أما مصطلحا الشرق الأوسط والشرق الأدنى فلا يحملان معنى موضوعياً بالنسبة للأشخاص الذين في الصين أو في الهند، لأن هذه المنطقة تقع في اتجاه الغرب بالنسبة لهم.

لقد قام منظرو السياسة الغربية وصانعوها باشتقاق هذه المصطلحات بشكل ذاتي، ويتضح ذلك في كيفية استخدامهم لها والمراحل التي ظهرت فيها، وهو ما يعكس حالة من عدم الموضوعية. وكما بينا في كيفية ظهور مصطلح البلقان، كذلك كانت بداية استخدام مصطلح الشرق الأدنى كمصطلح سياسي أو جغرافي، يستند إلى تمايز الخط الجيوثقافي الذي يحمل هوية ثقافية أكثر من كونه ناتجاً عن الخصائص الجغرافية الطبيعية الموضوعية لهذه المنطقة. وقد استخدم الجيوسياسي ماهان مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة ليصف المنطقة التي تقع بين شبه الجزيرة العربية والهند، والتي تحمل أهمية كبيرة بالنسبة للاستراتيجية البحرية، وتحديد هذه المنطقة التي تتخذ من الخليج العربـــي مركزاً لها في الوقت الحالي، يستند إلى خصائص استراتيجية أكثر من أن تكون طبيعية. واكتسب المصطلح انتشاراً واسعا بعدما استخدم في عبارة "قيادة الشرق الأوسط" خلال الحرب العالمية الأولى كصفة استراتيجية كذلك[1]. لذلك، يمكن تحديد مفهوم هذا المصطلح ضمن الأطر الجيوثقافية والجيوسياسية والجيوستراتيجية والجيواقتصادية، كما أن سياسات الشرق الأوسط تحمل كل هذه الخصائص المتنوعة.

(1) Bernard Lewis, *The Shaping of the Modern Middle East*,Oxford: Oxford University Press, 1994, pp. 3-23.

يرتبط تحديد مفهوم الشرق الأوسط من الناحية الجيوثقافية، وتناوله كمنطقة برية قريبة، بتاريخ ثقافة هذه المنطقة بشكل مباشر. ومنذ اكتشاف الكتابة، وبداية التأريخ، تعتبر المنطقة التي سميت بالشرق الأوسط مهد الحضارات، ونقطة تقاطع الحضارات التي نشأت في مناطق أخرى من العالم. وتتحقق أهمية المنطقة كنقطة اتصال على المستوى العالمي ليس في مجال انتقال البضائع التجارية بين الشرق والغرب فحسب، بل في مجال انتقال الثقافات والعقائد والحضارات أيضا. وقد جعلت عملية التبادل متعدد الاتجاهات هذه من الشرق الأوسط منطقة تشهد على التطوّرات والتحولات الأكثر تأثيراً في تاريخ العالم، باستثناء الثورة الصناعية التي حدثت خارجها. ولذا، أصبحت السيطرة على الشرق الأوسط، خطوة لا بد منها لأي دولة ترغب في السيطرة على العالم. ويشكل الشرق الأوسط، والأناضول بشكل خاص، بالنسبة لهذه الدول عقدة فريغيا (Frigya) المعقدة، التي يصعب حلها؛ فكل قوة سعت لتطوير استراتيجية سيطرة على القارة الأم الأفرو - أور - آسيوية، مثل استراتيجية الإسكندر الكبير، اضطرت إلى فك هذه العقدة. أطلقت هذه الضرورة هجرات قسرية، وحروباً باردةً وساخنة وتطوّرات وتحولات، أشرنا إليها سابقاً، لم يظهر تأثيرها على تاريخ العالم والعلاقات الدولية فحسب، بل ولا على الظروف الموضوعية لمجتمعات المنطقة أيضاً. لذلك، استمر وجود بنية ديناميكية متعددة الاتجاهات في منطقة الشرق الأوسط تشكّلت عبر التاريخ، نتيجة التأثيرات المتبادلة بين التطوّرات الداخلية والتدخلات الخارجية.

تحتوي منطقة الشرق الأوسط على الخطوط الأساسية لتاريخ الإنسانية على الصعيدين المادي والروحي، بسبب موقعها الاستراتيجي بالغ الأهمية. ففيها وقعت أولى التغيرات البنيوية في المجالات المادية والاقتصادية، من تشكُّل أولى التمركزات السكانية والقرى، إلى انتشار التقاليد الدينية الأكثر تجذّراً في تاريخ البشرية إلى باقي أرجاء العالم. وباستثناء القرن التاسع عشر، الذي يحمل البصمة الأوروبية، والقرن العشرين الذي تعددت فيه المراكز، يمكن القول إن الشرق الأوسط كان يشكل مركزية عالمية على مر التاريخ. وبسبب كثافة الهجرات والحروب والعلاقات التجارية، شهدت هذه المنطقة مواجهات بين الثقافات المتعددة أحياناً، وتزاوجاً واندماجاً بينها في أحيان أخرى. كذلك عاشت المنطقة صراع بقاء بين نظامين

عقائديين مختلفين، كما حدث خلال الحملات الصليبية، واستطاعت صهر التأثيرات الخارجية في بنيتها على المدى الطويل، مثلما حدث مع المغول الذين اجتاحوا آسيا، حيث منحت جيوشهم العظيمة عقيدتها وأضفت عليها هويتها وثقافتها.

ومنذ أن فتح السلاجقة منطقة الأناضول في القرن الحادي عشر، وتبعتها الحملات الصليبية التي جاءت كرد فعل على هذا الفتح، ما تزال هذه المنطقة شاهداً على التنوع الثقافي حتى اليوم. كما حوت منطقة الشرق الأوسط ميزة خاصة ليس كساحة تأثير جيوساسي وانتقال بين القارات فحسب، بل وكخط اتصال جيوثقافي بين الشرق والغرب أيضاً. أثّرت هذه الميزة على أشكال استخدام الاستراتيجيين لمصطلح الشرق الأوسط، وأدَّت إلى أن تتغير المناطق التي يشملها هذا المصطلح حسب تطورات الأوضاع الدولية. وكمثال على ذلك، نجم عن سيطرة الحضارة الإسلامية على جميع أجزاء المنطقة، المسماة حالياً بالشرق الأوسط، تطور التكامل الجغرافي للمنطقة إلى تكامل ثقافي. ومنذ ذلك الوقت حتى وقتنا الحاضر، اعتبرت منطقة الشرق الأوسط ساحة سيطرة للحضارة الإسلامية؛ وقد تغير مفهوم الشرق الأوسط وفقا للمتغيرات التي تعرضت لها مساحة السيطرة هذه من توسع أو انحسار.

إن طريقة استخدام هذا المصطلح، والمرجعيات التاريخية المتصلة به، تعكس العلاقة الوثيقة بين البنية الجيوثقافية والبنية الجيوسياسية للمنطقة. وقد قام دافيسون (Davison)[1] بإجراء بحث مطول حول مفهوم الشرق الأوسط، وتوصل بعد دراسة جميع التعريفات المتعلقة بهذه المنطقة منذ بداية القرن الماضي، إلى تعريف منطقة الشرق الأوسط على أنها وحدة جيوسياسية تشكّلت حول الدين الإسلامي. كما يظهر التمازج بين العوامل الجيوثقافية والعوامل الجيوسياسية لمفهوم الشرق الأوسط في تعريف كل من هوغارث (Hogarth) وتشرشل (Churchill) على أنه المناطق التي كانت واقعة تحت سيادة الدولة العثمانية في بداية القرن الماضي، والتي تبدأ من ألبانيا والبلقان. وبشكل مشابه لدافيسون، حدد بوندس[2] الميزتين الأساسيتين للشرق الأوسط على أنها الوحدة التي تشكّلت حول الدين الإسلامي والميراث التاريخي المشترك الذي خلفه العثمانيون.

---

(1) Davison H, "Where is the Middle East", *Foreign Affairs,* July 1960.

(2) Pound N. J, 6 *A n Atlas of the Middle Eastern Affairs*, New York, 1963, p. 2.

تتعلق البنية الجيوسياسية للشرق الأوسط بموقع المنطقة المركزي في القارة الأفرو - أورو - آسيوية. ومن الأدلة التاريخية على سياسة توجّه الدول البرّية إلى البحار المفتوحة حسب ما رأته الجيوساسية الحديثة، شكلت هذه المنطقة بؤرة استقطاب للهجرات التي جاءت من سهوب أورآسيا منذ العصور الأولى، باتجاهي شمال - جنوب وشرق - غرب؛ كما شهدت المنطقة أيضاً حركة بشرية سرّعت من وتيرة التبادل الثقافي، وتأثّرت بنيتها السياسية بالتيارات التي جاءت من خارج المنطقة كنتيجة طبيعية لموقعها المركزي. ويعزو الجيوساسي الشهير سبيكمان سبب شعور الدول الضعيفة في وادي دجلة والفرات بضرورة تشكيلها قوة موحدة ضد التأثيرات الخارجية، حتى تاريخ بناء الإمبراطورية البابلية، إلى طبيعة البنية الجيوسياسية للمنطقة.

لقد توطدتّ الوحدة الجيوثقافية للشرق الأوسط بسبب النجاحات التي حققها السلاجقة، ومن ثم الدولة العثمانية، أمام أوروبا المسيحية حتى القرن السابع عشر، وتقدُّمِ العثمانيين حتى وسط أوروبا. وقد شهدت المنطقة مرحلة استقرار طويلة الأمد لأن الصراع بين الحضارات ابتعد إلى ساحات بعيدة عنها. وبسبب سيطرة الدولة العثمانية على البحر الأبيض المتوسط، ومن خلاله على جميع الطرق البحرية الاستراتيجية، لجأت دول أوروبا الغربية كالبرتغال وإسبانيا وهولندا وبريطانيا لأن تبحث عن طرق جديدة من أجل تطوير تجارتها مع الشرق. وهذا ما أدى إلى اكتشاف أوروبا مناطق جديدة، وإلى بدء عهد الاستعمار الذي استمر ثلاثة قرون والذي مازال يواصل تأثيره حتى وقتنا الحاضر. بدأت معادلة التوازن بين الدولة العثمانية وأوروبا الغربية تختل ضد الدولة العثمانية، وذلك بعد أن بدأ النظام العثماني يتفكك في القرن الثامن عشر. ويمكن أن نعتبر أن نقطة التحوّل هذه بداية لتاريخ التدخّل الخارجي في الشرق الأوسط.

ظهرت العلاقة الوثيقة بين البنية الجيوسياسية والبنية الجيواقتصادية، بشكل واضح، خلال عملية تغير معادلة التوازن هذه والتي سرّعها الانتشار الاستعماري. كما أن تغير توازن القوة في العالم قد بدّل نظرة عدة دول إلى منطقة الشرق الأوسط التي تمتلك موقعاً مهما على طرق المواصلات بين الدول المستعمرة والمناطق التي استعمرتها في تلك الفترة. وتعرّض الشرق الأوسط في النصف الثاني من القرن

التاسع عشر إلى هجمات دبلوماسية وعسكرية من قبل القوى الأوروبية التي أرادت السيطرة على هذه المنطقة. وكأي زعيم يريد السيطرة على العالم في تلك الفترة شن نابليون حملة على مصر من أجل السيطرة على طريق الهند، لكنه واجه مقاومة قوية واضطر إلى الانسحاب أمام قلعة عكّا؛ وهي حادثة تاريخية تدعم الأطروحة الجيوسياسية التي وضعها هاوسهوفر كخطة إرشادية لهتلر. ومع اكتمال الثورة الصناعية، بدأت هذه المنطقة تبرز ليس كنقطة تقاطع لطرق المواصلات فحسب، بل كساحة جيواقتصادية جديدة لا يمكن التخلي عنها للحصول على المواد الصناعية الأولية، وكسوق يمتلك قوة استهلاكية هائلة، وبالتالي فقد عمل المعنى الجيواقتصادي الجديد الذي اكتسبته هذه المنطقة على تغيير طبيعة منافسة الدول المستمرة على المنطقة من مختلف جوانبها.

ونتيجة لذلك وقعت منطقة الشرق الأوسط في هذه المرحلة تحت تأثير التدافعات الدبلوماسية والعسكرية والثقافية لكل من ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وروسيا، التي سميت بـــ "المسألة الشرقية". وقعت منافسة قوية بين الدول الكبرى للسيطرة على الشرق الأوسط، الذي كان يتبع لسيادة الدولة العثمانية التي أنهكت من الصراعات السياسية الداخلية، والتي حاولت أن تقف على أرجلها من جديد من خلال اتباع دبلوماسية متعددة الاتجاهات. وقد اشتركت في هذه المنافسة روسيا، في سعيها للوصول إلى البحار الساخنة، وبريطانيا التي أرادت ضمان صلاتها وعلاقاتها الاقتصادية مع مستعمراتها، وفرنسا التي عملت على تحقيق مواقع جديدة في إطار صراع الهيمنة، وألمانيا التي سعت إلى سد فراغ انضمامها المتأخر إلى النظام الاستعماري من خلال الميزات السياسيةً لخط برلين - بغداد. تحققت أهداف القوى العظمى في نهاية الحرب العالمية الثانية؛ ولكن لم يتم طرد الأتراك إلى آسيا الوسطى كما كان مخططاً له. غير أن القوى الاستعمارية تقاسمت أراضي الدولة العثمانية الغنية بالمواد الخام، واضطرت إدارات المناطق خارج الأناضول آنذاك إلى القبول بهذا التقسيم، ومن ثم أعلنت كل إدارة على حدة تبنيها لميثاق وطني خاص بها.

أثّرت هذه البنية الاستعمارية، والجغرافيا السياسية التي استندت إليها، على التطورات التي شهدتها المنطقة في مرحلة الحرب الباردة والفترة التي تلتها. وعاشت منطقة الشرق الأوسط أكثر الأزمات والتناقضات شدة في فترة الحرب الباردة،

على عكس منطقتي البلقان والقوقاز اللتين شهدتا استقراراً، عكس أجواء النظام الدولي ذي القطبين، كما اكتسبت البنية الجيوثقافية والجيواقتصادية والجيوسياسية في هذه المرحلة خصائص منسجمة مع البنية ذات القطبين. وكانت شرعية بنية القطبين تعتمد على التمايُزِ الأيديولوجي، الذي عمل على تغيير السمات الجيوثقافية للمنطقة ومرتكزاهما الحضارية والدينية؛ وبذلك اكتسبت المنطقة خطوطاً جديدة في إطار أقطاب التمايز الأيديولوجي والثقافي. برزت في المنطقة فواصل جيوسياسية بين الجمهوريات الاشتراكية البعثية والناصرية وبين الأنظمة الملكية أو الإمارات التي ارتبطت بعلاقات جيدة مع الغرب؛ ونتيجة لارتباط المقدرات الجيواقتصادية للمنطقة بالنفط إلى حد كبير، أصبح الشرق الأوسط والنفط وجهين لعملة واحدة، واتضح هذا التماهي بشكل جلي بعد حصول المقاطعة النفطية.

تناول سبيكمان المعنى الجيوسياسي للمنطقة ضمن فترة الحرب الباردة، عندما تعرض لتعريف الحزام المحيط الذي يشكل أساس نظرية الاحتواء (Containment) الأميركية. فقد شهدت منطقة الشرق الأوسط أكثر المواجهات حدة بين سياسة الاتحاد السوفياتي الهادفة للوصول إلى البحار الساخنة وبين نظرية الاحتواء الأميركية. رأت الإدارة الأميركية أن الخط الذي يبدأ من شمال - شرق تركيا، ويمتد إلى شمال إيران وباكستان وأفغانستان، هو أهم حزام جيوسياسي[1] بالنسبة للمعسكرين؛ كما أنه يمثل محوراً لدرع استراتيجي يحمي مصالحها. أما الاتحاد السوفياتي فخطط لإنشاء أرضية جيوسياسية متينة على خط يطوّق الخليج العربـــي، ويشمل أفغانستان - سورية - اليمن الجنوبـــي - أثيوبيا، كما خطط لوصل منطقة القوقاز بسهولة بمنطقة الخليج العربـــي من خلال الضغط على توازنات السياسة الداخلية في تركيا وإيران والعراق. وسار مع هذه القطبية الجيوسياسية الدولية بشكل متواز، توتر جيوثقافي وجيوساسي داخل المنطقة، برز مع إنشاء دولة إسرائيل التي اتبعت استراتيجية توسع سريعة.

ويمكن أن نلخص الخصائص التي برزت للشرق الأوسط، خلال مرحلة الحرب الباردة في النقاط الأربع الأساسية التالية:

1. وجود قطبية جيوثقافية ذات طابع أيديولوجي.

(1) المرجع السابق نفسه، ص 443-454.

2. البنية الجيواقتصادية المرتكزة إلى النفط.
3. وجود خط فصل جيوسياسي يعكس المنافسة الاستراتيجية الدولية.
4. ظهور ساحة مواجهة ثقافية – سياسية متصاعدة في المنطقة مع إنشاء إسرائيل.

وابتداء من عقد الثمانينات، بدأت الخصائص الأساسية للشرق الأوسط المرتبطة بالظروف الخاصة للحرب الباردة بالتغير، كما أنها قد اكتسبت سمات جديدة من خلال تحوّلها بشكل كامل بعد الحرب الباردة، حيث أخليت المنطقة من القطبية الجيوثقافية الأيديولوجية لتحل مكانها قطبية من نوع آخر، وهي القطبية التي ترتكز على محور ديني وحضاري، مما أدى إلى البحث عن أوصاف ومسميات جديدة للمنطقة. لقد برزت فرضيات تهدف لتشكيل أرضية لقطبية دينية وثقافية في المنطقة، جلبت معها نتائج استراتيجية من خلال أنماط المقاربات التي تبناها منظرو وصانعو السياسة الغربيون، والتي بدأت بشكل خاص بعد الثورة الإيرانية، واكتسبت دفعة قوية مع حرب الخليج، ووصلت إلى ذروتها في طرح فكرة "صراع الحضارات". ويمكن ملاحظة استمرارية الاستقطاب الجيوثقافي الجديد من خلال نظرة بريزينسكي (Brezinski) في بداية الثمانينات[1] إلى الصحوة الإسلامية على أنها تطوّر يهدد المصالح الأميركية. وتعززت هذه الرؤية في بحث "نهاية التاريخ" الذي نشره فوكوياما في بداية عقد التسعينيات[2] وأظهر فيه العالم الإسلامي كقطب مضاد يهدد القيم الغربية، كما في طروحات هانتينغتون في أواسط عقد التسعينات[3]، التي بين فيها أن العالم الإسلامي يقع في مركز صراع الحضارات. تتجه مثل هذه المقاربات إلى رفض تعريف ريتشارد فولك من الناحية الجيوسياسية بالرغم من صحته الموضوعية[4]. ولكن هذا النوع من المقاربات سرعان ما فقد مسوغاته في نهاية عقد التسعينات، بعد أن اتضح أن العالم الإسلامي ليس هو السبب في ظهور القطبية الجيوثقافية، بل هو ضحيتها، لا سيما بعد مأساة البوسنة.

---

(1) Samuel Huntington, "The Clash of Civilizations", *Foreign Affairs*, 72, 1993.
(2) Brzesinski, *Power and Principle*, London, 1983, p. 533.
(3) Francis Fukuyama, *The end of History and the Last man*, New York: The Free Pres 1992, pp. 45-46.
(4) Richard Falk, "False Universalism and the Geopolitics of Exclusion", *Third World Quarterly*, 7, pp. 7-23, 1997.

كما برز اتجاه يرى الشرق الأوسط على أنه خط حدودي يفصل بين عالم الشرق والغرب أو بين العالم الإسلامي والمسيحي، ولم يعد مركزاً لقطبية أيديولوجية كما كان في مرحلة الحرب الباردة. وتحوّل هذا التصور إلى عنصر ضغط على المعادلة الداخلية للمنطقة، وللدولة، سيما في البلاد التي ما زالت تتبنى أنظمة لاديمقراطية. كما أن لتحديد وتوكيد المرجعية الحضارية في مركز الشرق الأوسط أهمية خاصة في المرحلة المقبلة، لا بد من أن يؤثر على البنية الجيوثقافية للمنطقة بأسرها. وفي هذا الإطار، يلاحظ أن تركيا التي تمتلك تراكماً تاريخياً متجذراً في المنطقة قد تخطّت هذه المسألة دون أن تتعرض لصراع داخلي كبير، بل إنها تدخل مرحلة من انفتاح حضاري هام، سيترك أثره ليس على صعيد الوحدة الداخلية فحسب، بل وعلى صعيد المنطقة ومستقبلها كذلك. ويشير الجدل الذي ظهر في بلدنا في السنوات الأخيرة إلى أن المسألة الجيوثقافية المتجذرة تمر بمرحلة مخاض ينتظر ولادة نتائجها. وفي حال تبني نهج الرافض أو النظر إلى هذه المسألة على أنها مجرد حلقة صراع، فإن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مجازفات تضر بوحدة تركيا، وتفاقم مشكلة عدم الانسجام بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. وفي الوقت الحاضر يمكن للمقارنات والمحاسبات التي تجرى بين الحضارات في جو من الحرية الفكرية أن تبرز تركيا دولة تمتلك وضعاً جيوثقافياً حيوياً متعدد الجوانب.

وعلى عكس ما وصفها به هانتينغتون في كتابه "صدام الحضارات" كدولة تريد الخروج من المحيط الحضاري الذي تنتمي إليه، وأنها "دولة ممزقة" ترفضها الحضارة التي تريد الانتماء إليها، تستطيع تركيا المحافظة على وحدتها بالرغم من تنوع عناصرها الداخلية، كما تستطيع أن تكتسب قوة هامة تمكنها من أن تتخطى القطبية الجيوثقافية في إقليمها، إذا ما تبنت مرجعية حضارية شاملة وجامعة. وأهم مساهمة يمكن أن تقدمها تركيا للثقافة العالمية، انطلاقاً من تجربتها الحضارية، هي دخولها في انفتاح حضاري جديد واع يتجاوز شراك الإقصاء الجيوثقافي.

حدث تغير هام من ناحية الخصائص الجيواقتصادية وساحات الجذب في المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث وقعت جيواقتصادية المنطقة المتمثلة في النفط مع جيوسياستها التي وجهتها التوازنات المرتبطة بالنفط طوال مرحلة

الحرب الباردة تحت تأثير عناصر جديدة متعلقة بالموارد المائية والمناطق الزراعية وقضايا نقل مواد الطاقة. برزت المسألة المائية على المستوى النظري والدبلوماسي في الثمانينات، وتم تناولها على مستوى يوازي القضية النفطية في عقد التسعينات، وطرحت من ثم باعتبارها مصدراً لأزمة داخلية في المنطقة. وأصبح لمسألة استخدام مياه نهر الفرات ودجلة أهمية خاصة في العلاقات الثنائية بين تركيا وسورية والعراق. وستتواصل أهمية موضوع الموارد المائية والمناطق الزراعية في المراحل المقبلة، وهو الموضوع الذي اكتسب أهمية كبيرة إثر تفعيل تركيا لمشروع جنوب الأناضول متعدد المراحل. ومن جهة أخرى، تؤثر الأزمة المائية التي تشهدها إسرائيل على عملية السلام في الشرق الأوسط بشكل مباشر؛ وقد لعبت الأهمية الجيواقتصادية للموارد المائية الموجودة في مرتفعات الجولان السورية، والتي تعد ذات أهمية استراتيجية بالنسبة لإسرائيل، دوراً مهماً في مواصلة إسرائيل احتلالها لهذه المرتفعات، ووصول محادثات السلام السورية الإسرائيلية إلى نقطة مسدودة. ويدل على أهمية هذا الموضوع أيضاً اشتراط إسرائيل خلال مفاوضاتها مع سوريا بأن تشارك في استخدام الموارد المائية في مرتفعات الجولان في حالة انسحابها من هذه المرتفعات. كما يُظهر طرح إسرائيل خلال المفاوضات إمكانية سد احتياجات سوريا المائية من تركيا مقابل استمرار استخدامها للموارد المائية في مرتفعات الجولان في حال التوصل إلى اتفاقية سلام، ويُظهر الطرح الإسرائيلي من باب كذلك: الترابطات الجيواقتصادية والجيوسياسية بين الموارد المائية الموجودة في المنطقة.

وتعتبر النقاشات الدائرة حول الموارد المائية للنيل، أهم الأحواض المائية في الشرق الأوسط، من أعقد الملفات الدبلوماسية في الشرق الأوسط وإفريقيا؛ ولذلك فإن تأثير المنافسة على الموارد المائية والأحواض الزراعية، سيظهر في هذا القرن ويجب أن ينظر إلى هذه المنافسة كرسالة تحذيرية لجيواقتصادية وجوسياسية المنطقة والعالم بشكل عام. ولذلك فإن المشاريع المائية الزراعية في جنوب الأناضول التي تمولها تركيا بميزانية كبيرة، ليست جزءاً من التنمية الاقتصادية فحسب، بل إنها عنصر هام في موضوع لصراع الجيوستراتيجي على المدى البعيد.

بعد انهيار نظام العلاقات الدولية ذي القطبين، دخلت موارد الطاقة التي كانت في منطقة سيطرة المعسكر الاشتراكي إلى ساحة الاقتصاد العالمي كعناصر

جديدة وهامة لجيواقتصادية الشرق الأوسط. كما تعززت طرق المواصلات بين منطقة الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، وتزايدت الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة غرب آسيا من خلال اللجوء إلى طرق بديلة وأقل كلفة لنقل المواد النفطية، والتي كان يتم توزيعها عبر شمال البحر الأسود إلى الاتحاد السوفياتي والمناطق الأخرى من العالم. اكتسبت تركيا بذلك أهمية استراتيجية متصاعدة نظراً لتمتعها بموقع جغرافي هام ومركزي في المنطقة في مجالي الاتصالات البرّية والبحرية. كما كان لنفط القوقاز، وللموارد المائية في جنوب الأناضول، ولنفط الموصل/كركوك، دور مهم في التطوّرات السياسية التي شهدتها المنطقة؛ وتستطيع تركيا الاستفادة من ميزاتها المرتكز إلى الموقع في مركز طرق المواصلات على الخط الشرقي الغربي والخط الشمالي الجنوبي وذلك من خلال تخطيط استراتيجي متين على المدى البعيد.

لقد تأخرت تركيا عن مواكبة الجيواقتصادية النفطية للمنطقة، التي بدأت منذ النصف الأول من القرن العشرين، وتصاعدت طوال فترة الحرب الباردة، واحتلت موقعاً مهماً في مركز العلاقات الدولية الإقليمية. ولذا، يجب على تركيا أن تأخذ بعين الاعتبار مسألة نقل المياه والمنتوجات الزراعية ومواد الطاقة كقضية أساسية وهامة في تخطيطها الاستراتيجي للمراحل القادمة وعلى المدى البعيد، وأن تقوم بالاستعدادات اللازمة لذلك. ولا بد من القيام بذلك، ليس من أجل تحقيق التأثير على الموارد الجيواقتصادية فحسب، بل من أجل الانسجام مع جيوسياسية المنطقة المتغيرة أيضاً. ومع انتهاء مرحلة الحرب الباردة شهدت جيوسياسية منطقة الشرق الأوسط، والأهمية التي تشكلها هذه الجيوسياسية في شبكة العلاقات الدولية، تغيرات جدية؛ وقد أوجدت عبارة "النظام العالمي الجديد"، كمصطلح يعرّف مرحلة ما بعد الحرب الباردة ويضفي عليها الشرعية، وكان الشرق الأوسط أول ساحات استخدامه. اكتسبت نظرة القوى الكبيرة والتوازنات الجيوسياسية الداخلية للمنطقة سمة أكثر ديناميكية مع فقدان تأثير الخطوط الجيوسياسية الثابتة التي كانت سائدة إبان فترة البنية الدولية ذات القطبين. وبالرغم من موقف دول الاتحاد الأوروبي الرئيسية المؤيد لحرب الخليج، إلا أن خلافات برزت في نظرة هذه القوى لقضايا المنطقة التي تسوقها الولايات المتحدة الأميركية. وكمثال نموذجي

على هذا التمايز، قامت دول الاتحاد الأوروبـــي ببناء علاقات اقتصادية قوية مع إيران، في الوقت الذي أصرت الولايات المتحدة الأميركية على موقفها الرافض لإيران والعراق معاً من خلال نظرية الاحتواء المزدوج (Dual Containment). كما يظهر التقارب في العلاقات الفرنسية - السورية، وغيرها من التطوّرات التي شهدها العلاقات الثنائية المشابهة، من حيث تبنيها سياسة تقوم على المصلحة والأحلاف ذات المراحل القصيرة. والمؤكد أن البنية الجيوسياسية الديناميكية المتغيرة للمنطقة ستتواصل، في موازاة متغيرات التوازنات الدولية، بالرغم من قيام عدة مؤتمرات دولية في إطار عملية السلام. وتعمل السمة الديناميكية للمنطقة على زيادة تأثير البنية الجيوسياسية بالغة الحساسية على التوازنات الداخلية للمنطقة. وليس ثمة شك في أن أحد التناقضات الأساسية الهامة لجيوسياسة الشرق الأوسط هو عدم الانسجام بين الجغرافية السياسية التي تم تشكيلها بعد مرحلة الاستعمار، وبين الخطوط الجيوسياسية التي حددها الجغرافية الطبيعية؛ ويُعَدُّ هذا التناقض أحدَ الأسباب الأساسية للأزمات التي حدثت في هذه المنطقة، ولعددٍ من الخلافات الحدودية الجدّية بين دول المنطقة المتجاورة.

ومن الأمثلة على ذلك الأزمات المتكررة التي تشهدها العلاقات بين تركيا والعراق، وإيران والعراق، وتركيا وسوريا، ومصر والسودان، والعراق والكويت، والعراق والسعودية، والسعودية واليمن. ومن اللافت للنظر في هذا الإطار التوتر الدائم الذي تعيشه الحدود التركية - العراقية في السنوات الخمس عشرة الماضية، وبشكل مستقل عن العلاقات الثنائية أحيانا. كما أن انقسام شمال وجنوب بلاد الرافدين وإلحاقهما بسلطتين منفصلتين عن طريق خط سياسي مصطنع، بالرغم من بقائهما على مر التاريخ وحدة واحدة، أدى إلى جعل الحدود السياسية غير الطبيعية، التي تمر عبر الجبال، عرضة لضغط العناصر الجيوسياسية الحقيقية. بكلمة أخرى، أدت الخلافات الحدودية بين دول الشرق الأوسط الناتجة عن عدم الانسجام بين الحدود السياسية الحالية والخطوط الجيوسياسية الحقيقية إلى لجوء الدول وبشكل متبادل إلى مطالب مستندة إلى ادعاءات تاريخية، وإلى اندلاع تباينات بين الأوضاع الحقيقية الموجودة والمحددات السياسية والقانونية، وإلى جعل المنطقة ساحة للتدخّل الخارجي، وإلى مواجهات مستمرة بين دول المنطقة. وقد

أفسح الوضع الذي نجم عن ساحات الفراغ الجيوسياسي في المنطقة المجال أمام القوى الإقليمية للتحرك من أجل أن تحدث تغييرات في التوازنات الإقليمية. ويعتبر إقدام العراق على احتلال الكويت أحد الأمثلة اللافتة للنظر في هذا الموضوع. ويمكن لساحات الفراغ الجيوسياسي أن تتحول إلى عامل محدد للمقاييس الأمنية أيضاً؛ فبدعوة أن الحدود القانونية قد لا تحقق الأمن الجيوسياسي، اتجهت بعض الدول إلى القيام بعمليات عسكرية على خطوطها الحدودية لإحداث تأثير فعلي فيها. ومن الأمثلة اللافتة للنظر في هذا المجال قيام إسرائيل بنشر قواتها خلف خطوطها الحدودية بشكل يتناقض مع الأسس القانونية التي حددتها قرارات الأمم المتحدة، وتشكيلها خطاً أمنياً فعلياً خارج حدودها. كما أن عدم الانسجام بين الحدود الدولية الحالية، وبين الخطوط الجيوسياسية الحقيقية، سيؤثر على السياسات الإقليمية لتركيا.

وتعد منطقة الفراغ الجيوسياسي التي تشكّلت في شمال العراق خلال الحرب العراقية - الإيرانية، والتي تحولت إلى حالة مزمنة مع حرب الخليج، من أهم مسائل السياسة الخارجية التي عبرت مرحلة الحرب الباردة إلى مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد تحولت منطقة الفراغ الجيوسياسي هذه إلى نقطة ضعف بالنسبة لتركيا لارتباطها بحسابات استراتيجية خارجية هامة، واستخدامها من قبل حزب العمال الكردستاني؛ وترتكز السياسات المتعلقة بهذه المنطقة على أرضية بالغة الحساسية، نظراً للعواقب المحتملة في حال اتبعت سياسات أو إجراءات غير عادية. إن إحدى أهم التطوّرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والتي كانت تشكل ساحة صراع دائمة ومركزاً أساسيا لقضايا الشرق الأوسط طوال مرحلة الحرب الباردة، تتعلق بوجود إسرائيل في المنطقة. لقد بدأ الصراع العربي الإسرائيلي بالهجرة اليهودية إلى فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى تحت إشراف الاستعمار البريطاني، وأصبحت القضية الفلسطينية واحدة من أهم قضايا مرحلة الحرب الباردة، وتمثلت في المواجهات التي شهدتها دولة إسرائيل مع دول المنطقة، منذ تأسيس إسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية. أما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد طرأ على هذه القضية متغيرات جوهرية وهامة. اعتبرت عملية السلام في الشرق الأوسط، التي انطلقت في أجواء حرب الخليج، مؤشراً هاماً على انتهاء

الحرب الباردة، حيث تم ضم منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة في ياسر عرفات لعملية السلام، وجعلت طرفاً في مشروع السلام المخطط له، بعد أن كانت تعتبر مجموعة إرهابية خارجة عن النظام في مرحلة الحرب الباردة. وبالمقابل، تم إضفاء الشرعية على الكيان الإسرائيلي من قبل دول المنطقة التي كانت تتبنى من قبل إزالة هذا الكيان كهدف استراتيجي لها. فبالرغم من طرح بعض الأفكار التي تهدف إلى وضع تعريف جديد لمنطقة الشرق الأوسط، وبالرغم من عقد الدول الداعمة والمعنية لهذه العملية العديد من القمم حول مواضيع الاقتصاد والإرهاب، نجد أنه لم تتشكل آليات لاحتواء المنطقة بمجملها ضمن عملية السلام.

لقد أظهرت العلاقات التركية الإسرائيلية تطوّراً ملحوظاً بعد عملية السلام في الشرق الأوسط، وهذا ما أدى بدوره إلى تعزيز وجهة النظر التي ترى بأن تركيا التي اتبعت سياسة متوازنة وحذرة طوال مرحلة الحرب الباردة تجاه المنطقة قد أحدثت تغييراً في رؤيتها للمسائل السياسية المتعلقة بالمنطقة. وقد أدى انتشار وتعمق العلاقة التركية - الإسرائيلية إلى ظهور مشكلة ثقة بين تركيا والدول العربية، بالرغم من تأكيد تركيا على أن علاقتها هذه ليست ذات صفة تكتيكية ضد طرف ثالث. لقد خرج الشرق الأوسط في الوقت الراهن عن البنية القطبية طويلة الأمد التي صنعتها ظروف الحرب الباردة، ولا يتوقع من بنيته الحدودية التي تعكس التقاسم الاستعماري أن تعدنا بمستقبل مستقر، حيث ستعمل هذه البنية غير المتوازنة وغير المستقرة إلى أن تتوجه بعض الدول لاتباع سياسات تهدف لإنشاء ساحات تأثير لمراحل طويلة ودائمة. وهذا ما دفع إلى ظهور سياسات إقليمية مستندة إلى قفزات سريعة وانفرادية، كما حصل مع العراق؛ إضافة إلى بروز توجهات في النصف الثاني من التسعينيات، تستند إلى التأثير عبر مراحل دبلوماسية طويلة، كما في سياسات مصر وإيران وسورية.

ضمن الوضع الجديد يتوجب على تركيا أن تعيد النظر في سياستها تجاه الشرق الأوسط. لقد فقدت تركيا الأحزمة الاستراتيجية الأكثر قوة في منطقة الشرق الأوسط في الربع الأول من القرن العشرين، وعاشت بعيدة عن المنطقة بشكل عام في ربعيه الثاني والثالث، وطورت سلسلة علاقات متأرجحة بين صعود وهبوط مع دول المنطقة خلال الربع الأخير من القرن نفسه، وهي اليوم مضطرة

لأن تعيد تقييم علاقاتها مع المنطقة من جديد بشكل جذري. كما أن شبكة العلاقات المتوترة، التي نسجتها تركيا مع أوروبا بشكل خاص، جعلت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أمراً شبه مستحيل؛ كما جعلت موضوع تطوير استراتيجية شاملة حيال الشرق الأوسط أمراً لا بد منه. أما إذا انسلخت تركيا عن أوروبا وعن الشرق الأوسط في الوقت نفسه، فلن يكون في مقدورها أن تنجح في سياساتها الإقليمية أو القارية.

رابعاً: الحدود المرنة للمناطق الجغرافية القريبة وعلاقة تركيا مع دول الجوار

عملت المتغيرات الجذرية التي شهدتها المناطق البرية القريبة لتركيا، والناجمة عن التحركات البشرية في هذه المناطق، على إضفاء شيء من المرونة على حدودها مع الدول المجاورة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بعد أن كانت تتصف بالجمود والاستقرار طوال مرحلة الحرب الباردة. فقد شهدت حدود تركيا مع جيرانها موجات من التحركات البشرية، نتجت عن رغبة القبارصة الأتراك بالبقاء تحت المظلّة الأمنية للوطن الأم تركيا، وموجات النزوح القادمة من البلقان، والفرار من شبح الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات عبر الحدود الجنوبية الشرقية، ومن نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين في التسعينيات، ومن خلال طلب نخشوان (Nahcıvan) الحماية من تركيا خلال الحرب الأذرية الأرمنية، وكذلك طلب أتراك ميسيد (Misid) اللجوء إلى تركيا بعد تهجيرهم من أوزبكستان. ويعد هذا الوضع تعبيراً عن ثقل العنصر التاريخي كأحد المقاييس الهامة في معادلة القوة للدولة. وما زالت الشعوب المجاورة تنظر إلى تركيا كمركز سياسي للعناصر البشرية المتواجدة في المناطق البرية القريبة، وبوصفها وريثة للتراكم الذي خلفته الدولة العثمانية والذي استمر قرابة سبعة قرون. والواقع أن نظرة الأتراك من خارج تركيا إلى تركيا على أنها قوة تحميهم في أماكن تواجدهم، أو كملجأ أخير يلجؤون إليه عند أي عملية تطهير عرقي، تجعل تركيا في مواجهة مهمة إقليمية جديدة، توجّهها المقاييس التاريخية. ويعد ذلك دليلاً على أن التاريخ في مراحل معينة يقوم بتخطي الإرادات المحددة ليضع ثقله في السياسة اليومية.

لقد واجهت تركيا هذه التطوّرات دون أن تكون مستعدة لها. ففي الأساس حدث فراغ جدّي في هذا المجال وذلك لعدم كفاءة المؤسسات السياسية المسؤولة عن إنشاء علاقات مؤثرة مع العناصر الخارجية، ولعدم كفاءة الثقافة السياسية التي تشكّل جوهر هذه المؤسسات. وبتعبير آخر، اضطرت تركيا إلى تحمل مسؤوليات الدولة العثمانية، بعد تصفيتها، بالرغم من افتقارها للثقافة السياسية والمؤسسات التي تُعتبر الشرط الأولي للقيام بهذه المسؤوليات.

تتوقف قدرة تركيا على فتح آفاق واسعة لسياسة خارجية على صعيد المنطقة على قدرتها على إعادة ترتيب علاقاتها مع جيرانها الذين يحققون لها التواصل مع المناطق البرّية القريبة. ولا يمكن لدولة تشهد أزمات متكررة مع جيرانها القريبين أن تنتج سياسات دولية وإقليمية خارج حدودها. فعلى سبيل المثال، من الصعب على تركيا أن تنتج سياسة مؤثرة في قضية البلقان في ظل علاقاتها المتأزمة مع اليونان وبلغاريا؛ كما أن توتر العلاقات مع جورجيا وأرمينيا وإيران، يضع العراقيل أمام تحقيق سياسة متعددة الخيارات في القوقاز. وهذا هو الحال بالنسبة للشرق الأوسط؛ فلا يمكن لأية معاهدات أن توازن الأضرار الناجمة عن سياسة خارجية تتعارض مع إيران وسورية والعراق. لذلك، فإن المأزق الأساسي للسياسة التركية الخارجية هو محاولة تركيا إنتاج سياسة إقليمية في مرحلة تتوتر فيها علاقاتها مع جيرانها كلهم، عدا جورجيا أو بلغاريا.

ولا بد من تقييم الفوائد الناجمة عن الاتفاقيات الخارجية طبقاً لتأثيرها الإيجابي على حدود الدولة نفسها. فيمكن لتركيا أن تستمر في علاقاتها الإيجابية مع البوسنة وألبانيا بشكل مؤثر، إذا ما تجاوزت وضع المعسكر المضاد الذي يمكن أن تشكله بلغاريا واليونان. وبنفس الطريقة، يرتبط نجاح العلاقات الإيجابية مع أذربيجان - باتجاه تشكيل أرضية للسياسة النفطية - بقدرة تركيا على تفعيل سياسة خارجية متعددة الخيارات، تقطع الطريق أمام أي اتفاق توازن مضاد بين أذربيجان وكل من روسيا وأرمينيا وإيران. لكن هذا لم يتحقق، لأن تركيا لم تستطع أن تتجاوز المقاربة الأذرية التي اتبعت سياسة توازنية بين تركيا وروسيا بشكل دائم. كما أن اتفاقية "ما وراء الحدود" التي عقدتها تركيا مع إسرائيل، وبغض النظر عن أسبابها، قد جرّت تركيا إلى الدخول في علاقات متوترة مع كل جيرانها العرب في

الجنوب والشرق؛ ويعد هذا مثالاً نموذجياً لعامل التوازن في البحث عن الأولويات في مجال إبرام الاتفاقيات مع الدول الواقعة في الشريط الحدودي ومع الدول التي تقع خلفه. ولتجاوز التوتر القائم في العلاقات مع الدول المجاورة، يجب العمل على إخراج هذه العلاقات من أطر المراحل الطويلة والصعبة للأنظمة البيروقراطية، ووضعها على أرضية أوسع تتكاتف فيها العناصر الاقتصادية والثقافية والعلاقات ما بين المجتمعات. فبالرغم من أن العلاقة بين فرنسا وألمانيا قد وصلت إلى أسوأ أوضاعها في القرنين السابقين من خلال الحروب الطاحنة التي حدثت بينهما، إلا أنهما استطاعتا تجاوز الأزمة العسكرية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية من خلال التكاتف والتعاون الذي حققته العلاقات الاقتصادية والثقافية المتبادلة.

اتبعت الدول المجاورة، التي خضعت للدولة العثمانية لعدة قرون، سياسة حذرة تجاه تركيا، وكان لأجواء عدم الثقة التي سادت علاقات تركيا مع هذه الدول أثراً هاما في فشل الحوارات السياسية معها، لأن تنقية الأجواء تعد شرطاً أساسياً لنجاح أي لقاءات أو محادثات من هذا النوع. وكان لردود الفعل النفسية المتبادلة أثر سلبـــي على علاقة تركيا بجاراتها، لا سيما اليونان، التي تسلط العامل النفسي كسيف ديموقليطس على رؤوس الأتراك بأسلوب دبلوماسي. ويمكن للدولة أن تتجاوز هذه العوائق إذا ما اتبعت سياستين تسيران في خط متواز مع بعضهما البعض؛ إذ يجب على تركيا أن تقوم بدور فاعل ورائد فيما يتعلق بمسائل الأمن والتعاون الإقليمي، كما يجب عليها كذلك أن تقدم على خطوات كبيرة في المجالات الاقتصادية والثقافية التي تتمتع بموقع قوي فيها، وذلك من أجل تقوية العلاقات المتبادلة بينها وبين جاراتها.

اتبعت ألمانيا مع دول أوروبا هذه السياسة الثنائية ونجحت في تنفيذها؛ فقد واجهت ألمانيا أرضية نفسية سلبية في علاقاتها مع دول أوروبا الأخرى بسبب الحروب التي خاضتها في وسط وشرق أوروبا، وسيطرتها على هذه المناطق. لكنها عملت على تفعيل اتفاقية تعاون أمني واقتصادي في آن واحد من أجل إحداث تأثير غير مباشر في المنطقة. حققت هذه السياسة ذات الاتجاهين، والمستندة إلى ساحة التأثير الأمنية والاقتصادية، نتائج عظيمة مع ازدياد قوة العلاقات المشتركة مع هذه الدول. ومن المظاهر المهمة لهذه النتائج دخول المارك الألماني كأداة سيطرة جديدة

على الدول التي كانت قد دخلتها الدبابات الألمانية بعد الحرب العالمية الثانية، وانهيار جدار برلين. ولذلك، يجب على تركيا أن تقوم بتفعيل خطة سلام وملف لتطوير العلاقات من خلال البعدين الاقتصادي والثقافي في آن واحد، بهدف تجاوز أزمة الثقة التي تعكر صفو علاقاتها مع جيرانها؛ فلا توجد أية أسس موضوعية تجعل العلاقات مع الجيران متوترة بشكل دائم، كما لا يوجد أي أساس موضوعي تستند إليه الآراء التي اقترحت في بعض المراحل القيام ببناء جدار من الأجهزة الإلكترونية على طول حدود تركيا الجنوبية مع سوريا للوقاية من إرهاب حزب العمال الكردستاني.

إن أرادت تركيا أن تكون مؤثرة في المنطقة، فعليها إنتاج سياسات تستطيع من خلالها تخطي الجدران الموجودة بينها وبين جيرانها، بدلاً من بناء جدار إلكتروني كجدار برلين. إن بقاء علاقات تركيا مع جيرانها متوترة بشكل دائم، بحجة الخوف من احتمال حدوث حرب أهلية بسبب الوضع في شمال العراق، أو بحجج الخوف من المؤثرات الأيديولوجية كما هو الحال في العلاقات مع إيران، أو عن طريق تحويل الأزمات العرضية إلى أزمات مزمنة وطويلة المدى كما حدث مع سورية في أحيان أخرى، إنما يهدف إلى تقييد تركيا ضمن حدودها والسيطرة عليها بشكل غير مباشر. ما يجب القيام به هو تخطي هذه المخاوف، ووضع تركيا في موقع تستطيع من خلاله بناء اتفاقيات عقلانية مع جيرانها، وزيادة تأثيرها الخارجي من خلال إبرام اتفاقيات دولية متعددة. تهدف هذه السياسة إلى تقليص مجازفات السياسة الخارجية، التي يمكن أن تنتج عن دول الجوار، من خلال اتباع خطوات ترفع من مستوى العلاقات المشتركة، وتتيح ساحة تحرك واسعة وواضحة المعالم. مثل هذه العلاقات المشتركة، ستنتج آليات تعمل لصالح الدول التي تمتلك عروضاً سياسية خارجية معقولة ومنسجمة.

ستخفض مثل هذه الآليات الاقتصادية والثقافية من ضغط التوتر الناجم عن المراكز السياسية، وتحقق للقوى الإقليمية - مثل تركيا - فرصة بناء سياسات بديلة. وستساهم في كلٍّ من تطوير إمكانيات النقل، وانتشار التجارة عبر الحدود، وزيادة برامج التبادل الثقافي، وتسهيل انتقال الأيدي العاملة ورؤوس الأموال، في تجاوز المشكلات التي قد تسببها بعض النخب المركزية في الأنظمة البيروقراطية في

المنطقة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تتحقق بنية تؤدي إلى تكامل شمال سوريا، التي يعتبر مدينة حلب مركزاً له، مع المشاريع الزراعية المقامة في جنوب الأناضول والمشاريع الصناعية التي تطوّرت بشكل كبير في كل من مدينتي (عنتب) و(مرعش)، وذلك عن طريق استخدام وسائل النقل والتجارة الحدودية، وهي طريقة ستكون أكثر فاعلية بالطبع من طريقة السيطرة على الحدود بمعدات إلكترونية ذات نفقات باهظة. ويمكن تفعيل سياسة اقتصادية تقوم بتحقيق التكامل الإقليمي وتنتهج سياسات الاقتصاد الليبرالي على الحدود المارة عبر السهول الواقعة بين تركيا وسوريا من أجل القضاء على الإرهاب في هذه المنطقة ولحل الأزمة الاقتصادية بدلا من استخدام الأساليب العسكرية. وهنا تظهر عملية المواءمة بين الوقائع الجيوسياسية العسكرية، وبين الوقائع الاقتصادية السياسية. كما تستطيع تركيا أن تتحول إلى مركز عبور تجاري، يخدم كأداة من أدوات السياسة الخارجية التي تخفض من وتيرة العلاقات التنافرية مع دول المنطقة، وذلك من خلال جعل الجزر الاثني عشرة أكثر ارتباطا بالأناضول؛ ومن خلال تحويل منطقة شمال العراق إلى حزام جنوبـــي لخط مشروع جنوب الأناضول من الناحية الاقتصادية وليس العسكرية، ومن خلال تفعيل الاتصال البرّي مع إيران وآسيا الوسطى؛ ومن خلال إحياء خطوط (تبريز - فان - أضنة)، و(تبريز - ترابزون)، من أجل تعزيز الاتصال مع إيران ودول آسيا الوسطى، ودعم الاتصالات البحرية على خطي (باتوم - ترابزون - إسطنبول)، و(كوستنجا - إسطنبول - ترابزون)، ليس للاتجار في النساء، بل لتحقيق تكامل اقتصادي حقيقي والتخلص من العداء المتبادل بين هذه الدول.

تشكل علاقات تركيا باليونان أهمية خاصة في تكوين السياسة الخارجية التركية، وقد تم ربط السياسة الخارجية التركية بالعامل اليوناني منذ حرب التحرير حتى الآن، وهو أمر متفق عليه من قبل صانعي السياسة الخارجية التركية واليونانية على حد سواء، وتتفق عليه كذلك الدول الأخرى التي تكوّن سياسات خارجية تجاه هاتين الدولتين. لقد ولدت الدولة التركية من أنقاض الدولة العثمانية، وتبنت سياسة خارجية واسعة؛ وبسبب جغرافيتها الممتدة، استندت سياسة تركيا الخارجية إلى ثلاثة محاور إقليمية مركزية على الأقل. فهي إن وصلت إلى وضع ترتهن فيه

استراتيجيتها الخارجية للموقف من اليونان، أُعتبر ذلك تقزيماً خطيراً لسياستها الخارجية. وقد عملت هذه الظاهرة على تضييق أفق وسيكولوجية وتخطيط الدبلوماسيين الأتراك في السبعين عاماً المنصرمة، كما طورت سياسات دولية غير متوازنة، وحجبت بالتالي الضوء عن السياسات الإقليمية. ويمكن تشبيه هذه الوضعية بعدم كفاءة مصارع الوزن الثقيل الذي اعتاد على التدرب مع مصارعي الوزن الخفيف. ولذلك، لم تفلح السياسة الخارجية التي تعتمد على ردود الفعل المرهونة باليونان؛ وبسبب ضيق الأفق هذا، لم تستطع تركيا أن تطور سياسة خارجية تمكنها من التدّخل في التطوّرات الإقليمية. ومن جهة لم تتابع تركيا عن قرب واقع الشرق الأوسط، الذي تصاعد بعاملي النفط والدولار في عقد السبعينات، ولم تستطع كذلك أن تتعقب ظاهرة محور الباسيفيك التي برزت في عقد الثمانينات.

إن أهم الأسباب التي أدت إلى التأخر في تحليل ظاهرة البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى كخطوط جديدة على السياسة الخارجية التركية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، هو سيكولوجية السياسة الخارجية المعتمدة على ردود الفعل الآنية، التي ضيقت أفق السياسة الخارجية بمقياس ضيق اقتصر على خط إيجه – قبرص. وقد استغلت بعض الدول حالة الضعف التي نتجت عن سياسة التنافر بين تركيا واليونان، اللتين تتربصان بعضهما ببعض في منابر الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبـــي. ووصل هذا الاستغلال أن أصبحت العلاقات التركية – اليونانية المتغير الأهم، الذي ينعكس على العلاقات التركية – الغربية؛ كما تم إرسال الرسائل والتحذيرات والتهديدات المبطنة، ذات المصدر الغربـــي، إلى تركيا عبر اليونان. وعند قيام تركيا بالبحث عن بدائل جديدة في سياستها الخارجية، يتم تصعيد الأزمة التركية – اليونانية لصالح اليونان، مما يحمل تركيا على تصغير مقاييسها وفق هذا المحدد. ولأن تركيا انهمكت في مواجهة هذه التحديات الإقليمية التي تقلقها بشكل دائم، لم تستطع توسيع أفقها إلى سياسات دولية ذات مقاييس كبيرة ومؤثرة. وأصبح حال تركيا عند تصاعد وتيرة ظاهرة شمال العراق كحال السجين الذي ربطت قدماه بالأثقال، وبذلك أضعفت قدرة تركيا على التقدم للأمام إلى حد كبير، من خلال إضعاف قوة تحركها في مناورات سريعة.

وفي هذا الإطار، يجب النظر بشكل متأنٍ لموضوع تصاعد وتيرة الأزمة القبرصية عندما دخلت تركيا في علاقات جديدة وواسعة النطاق مع الاتحاد السوفياتي في بداية الستينات، وعند انفتاحها مجدداً على الشرق الأوسط في بداية السبعينات، وتصاعد وتيرة هذه الأزمة من جديد في نهاية عقد التسعينات.

وكما سيأتي تفصيله في مناقشة الأحواض البحرية القريبة في الفصل القادم، نقول بأنه لا يمكن لتركيا أن تهمل المسألة القبرصية، لكن لا يمكنها كذلك أن تربط محور سياستها الخارجية بمثل هذه الظاهرة السياسية الخارجية وحدها، والتي تتفاوت وتيرتها بين الصعود والانخفاض وحسب التطوّرات الجارية بشكل انقيادي ومصطنع. إن وقعت تركيا في هذه السياسة، فسيتم استغلالها كورقة في يد القوى الكبرى التي تعرف نقطة ضعف تركيا فيما يتعلق بعلاقتها مع اليونان والمسألة القبرصية، بحيث تستخدمها في مجال حساباتها السياسة مع تركيا. لذلك، يجب على تركيا أن تكون مستعدة لأن ترد على أية ظاهرة تهدد حساباتها الاستراتيجية، وأن ترفض رهن السياسة الخارجية بأي قضية يمكن أن تصغر أوزان ومقاييس سياستها الخارجية. ومع التطوّرات الأخيرة التي شهدتها المنطقة، دخل المجتمع التركي في مرحلة حراك ديناميكي عالي المستوى فيما يتعلق بالمنطقة البرية المحيطة؛ لكن المشكلة الأساسية التي يتعرض لها هذا المجتمع في هذه المرحلة، هو انعدام التوازن بين المسؤوليات التي تفرضها الجغرافية والتاريخ، وبين المؤسسات السياسية والثقافية التي يقع على عاتقها تحمل هذه المسؤوليات. ومن هنا، يمكن لتركيا أن تزيد من قوتها وفاعليتها في هذا القرن إذا ما حققت هذا التوازن في عملية صنع سياسة خارجية عقلانية، وعملت على تفعيله في إطار تخطيط استراتيجي طويل الأمد.

الفصل الثالث

الأحواض البحرية القريبة:
البحر الأسود، شرق المتوسط، الخليج، بحر قزوين

أولاً: الخلفية التاريخية

إن أهم تناقض يتصف به بناء السياسة الخارجية التركية فيما يتعلق بجغرافيتها، هو عجزها عن تشكيل استراتيجية طرق بحرية وبرية متناسقة ضمن مراحل طويلة المدى. ولأن تركيا تقع في منطقة جغرافية تحفها البحار من ثلاث جهات، وتتقاطع فيها الطرق المائية والبحار الداخلية والخلجان، فإن تطوير استراتيجية بحرية تحقق التأثير على هذا الحوض يُعتبر إحدى الأولويات الحيوية للسياسة الخارجية التركية. وتفيد المعطيات التاريخية بأنه لا يمكن لدولة تقع في محور البلقان - الأناضول أن تمتلك قوة فعلية دون أن تحقق السيطرة على الطرق البحرية والمائية التي تحيط بهذا المحور. إن مرحلة التوازن التي سادت في العصر الذهبي للدولة البيزنطية في القرن السادس الميلادي في عهد جوستنيان، والذي استطاعت فيه الدولة البيزنطية امتلاك الإرث العظيم للإمبراطورية الرومانية، قد تحققت اعتماداً على السيطرة البحرية التي حققها الاستراتيجي الشهير بليساريوس (Belisarius) على شرق البحر الأبيض المتوسط. كما يُظهر التقارب البيزنطي - القزويني، الذي قام في الأساس ليواجه الضغوط الروسية القادمة من الشمال في القرن العاشر الميلادي وما نتج عنه من توازنات للقوى البيزنطية - الروسية - القزوينية، أهمية الأحواض البحرية والطرق المائية في تشكيل العلاقة الاستراتيجية بين سهوب أوراسيا والبحر الأسود وشبه جزيرة الأناضول.

لقد امتلكت الدولة العثمانية قوة بحرية مكنّتها من الانفتاح على البحار المحيطة كالبحر الأحمر والمحيط الهندي وبحر قزوين، من خلال سيطرتها على بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. ويعتبر هذا التطور من العوامل الأساسية

التي حوّلت الدولة العثمانية من قوة إقليمية في محور الأناضول – البلقان إلى دولة عالمية امتد نفوذها إلى ثلاث قارات. ولا يمكن إنكار دور خير الدين باشا برباروس (Barbaros Hayrettin Paşa) في تحويل الدولة العثمانية إلى دولة عالمية، بتحقيقه سيطرة أكبر من سيطرة بيليساريوس على البحر الأبيض المتوسط. وقد استطاعت الدولة العثمانية مد نفوذها إلى المناطق البرّية عن طريق سيطرتها على الطرق المائية، مثل الفرات ودجلة والنيل والدانوب ودينابر ودينستر ودون والفولغا، التي تعتبر الشرايين الحيوية التي تربط البحار بالمناطق البرية.

شكلت طرق التجارة البحرية إحدى أشد ساحات المنافسة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية. فلقد أجبرت الدولة العثمانية أوروبا على البحث عن طرق تجارة بحرية جديدة لفرض سيطرتها على الأحواض البرّية والبحرية والقارية من خلال تحكمها بالطرق المائية التي تحقق الاتصال بين المركز والسواحل والبحار الداخلية لأوراسيا، وقد أدى هذا التطور إلى إحداث تغيير هام، حيث تحولت المنافسة الاستراتيجية والاقتصادية – السياسية في محور أوراسيا إلى منافسة دولية. وفيما بعد، نجحت أوروبا في تأمين – ساحة اقتصادية – سياسية في البحار المفتوحة طوقت قارة أوراسيا – وإقامة نظام دولي يتغذى من هذه الساحة، مما أضعف مركز قوة الدولة العثمانية في أوراسيا. وقد أطلقت الضغوط التي شكلّتها السيطرة الاستراتيجية للقوة الأوروبية على البحار المفتوحة وأحواض الاتصال الخاصة بتلك البحار مرحلة تراجع الدولة العثمانية وتضييق ساحتها. تسارعت عملية انحدار الدولة العثمانية بعد أن فقدت سيطرتها على البحار المحيطة ومن ثم الطرق المائية، وقامت القوة الفرنسية والإنجليزية والروسية المشتركة بتحطيم الأسطول البحري العثماني في نفارين سنة 1827، التي تعتبر بداية انهيار الدولة العثمانية في محورها المركزي. وهنالك علاقة مباشرة بين بدء تفكك الدولة العثمانية في البلقان بعد التمرد اليوناني، وبين إزالة قوتها البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

إن الأسطول البحري الذي أنشأه السلطان عبد العزيز، والذي يعد ثالث أكبر أسطول بحري في العالم، لم يتم استثماره بشكل فعّال لعدم وجود استراتيجية برية تتناسق مع هذا الأسطول، وترك هذا الأسطول ليستخدم كقوة كامنة خفية في البحار الداخلية، ثم ليتلف بعد ذلك في مرافئ إسطنبول خشية أن يسبب قلقاً

لبريطانيا التي كانت تعد إمبراطورية بحرية حقيقية. لقد أدى استخدام الدولة العثمانية لأسطول بحري غير فعال، بسبب مواردها القليلة في القرن التاسع عشر، إلى فقدان قدرتها على بناء علاقة استراتيجية بين الدبلوماسية والقوة العسكرية. وبالرغم من المعطيات الجغرافية والتاريخية الثابتة، نلاحظ أن إهمال وإغفال حقيقة أن تركيا دولة بحرية منذ فترة القوة الكامنة للأسطول البحري في عهد السلطان عبد العزيز حتى وقتنا الحاضر، تسبب في تسريع عملية انسلاخ عدة مناطق عن الدولة العثمانية. ومن الأمثلة المثيرة للانتباه في هذا المجال خسارة الدولة العثمانية لليبيا، التي كانت آخر قلعة صمود في شمال إفريقيا، في حرب طرابلس الغرب، بالرغم من بطولات المقاومة المحلية التكتيكية؛ وكذلك الحال في كل من جزيرة كريت وقبرص وجزر بحر إيجه واليمن. ويشار هنا إلى النجاحات العظيمة التي حققها رؤوف أوروباي في أسطول الحميدية البحري الصغير، صاحب الإمكانات المحدودة، في حرب البلقان، ضمن خط (إيجه - الأدرياتيكي - شرق المتوسط - البحر الأحمر)، باتباعه نهج حرب العصابات البحرية. وقد لعب هذه الأسطول دوراً هاما في النصر الذي تحقق في حرب الدردنيل، مما يظهر الأهمية الفائقة للعمليات البحرية المحدودة بالنسبة للقدرة والساحة. لكن هذه النجاحات لم تستطع أن تمنع الأسطول البحري اليوناني، الذي تكون من عدد قليل من السفن الحربية، من احتلال جزر شمال وشرق بحر إيجه خلال شهر، أثناء حرب البلقان؛ كما لم تستطع أن توقف عملية احتلال مضيق الدردنيل ومدينة إسطنبول خلال الحرب العالمية الأولى.

لقد دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى بنقاط ضعف ملموسة، ناتجة عن عدم توفر الدعم البحري الكافي لعملياتها البرّية. كما تسببت الاتفاقية التي أبرمتها مع ألمانيا - التي تعتبر قوة عسكرية برية - ضد بريطانيا وفرنسا، اللتين تعتبران إمبراطوريتين بحريتين، في فتح فجوات استراتيجية هامة في معسكريهما؛ لافتقار هذه الاتفاقية إلى علاقة التكامل التي تعتبر من أهم شروط هذا النوع من الاتفاقيات. ويعد هذا القصور أحد الأسباب الرئيسية لهزيمة الحرب العالمية الأولى، بالرغم من تحقيق بعض النجاحات في معارك محدودة. كما ظهرت أهمية الطرق البحرية والمائية في المفاوضات التي جرت على الموصل بعد حرب التحرير، باعتبار موقعها في حوض المضايق والفرات - دجلة. وبالرغم من التقدم الذي تحقق حول المضايق في اتفاقية

مونترو (Montreux)، التي تم توقيعها في عهد الجمهورية، استمر الضعف والإهمال التركي للقوة البحرية، وظهرت تأثيراته على الترتيبات التي حصلت بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تمثل إحدى حلقات سلسلة الإهمال عندما تجاهلت الحكومة التركية اقتراح الألمان تسليمها الجزر الاثنتي عشرة التي اضطروا لإخلائها سنة 1944، وفضّلت الحكومة التركية آنذاك الحصول على موافقة بريطانيا التي رفضت هذا الطلب - الاقتراح، مما أدى إلى جعل تركيا مكتوفة الأيدي أمام أي تحرك تجاه إيجه في ذلك الوقت. كما تسبب قرار تركيا عدم المشاركة في المحادثات التي أجريت بين إيطاليا والحلفاء في باريس عام 1946، بحجة أنها لم تكن طرفاً في الحرب العالمية الثانية، ولعدم أحقيتها في غنائم الحرب، في إفساح المجال أمام إعطاء تلك الجزر لليونان. وبموجب اتفاقية السلام الإيطالية التي أبرمت في 12 فبراير/شباط عام 1947، أعطيت الجزر الاثنتي عشرة وجزيرة رودوس لليونان، شريطة أن تكون منـــزوعة السلاح؛ لكن هذا الشرط لم يخضع للمراقبة بشكل جدّي، وتعرّض أمن الحدود التركية إلى التهديد بشكل دائم جراء ذلك.

كما أن عدم وجود بعد نظر استراتيجي بخصوص مسألة عدم الإشراف على جزر إيجه بعد الحرب العالمية الثانية، قد ظهرت آثاره بوضوح في أيامنا هذه. وفي الوقت الذي تمسك فيه تركيا بالبطن الاستراتيجي المرن لروسيا عن طريق المضايق، تمتلك اليونان نفس الميزة الاستراتيجية ضد تركيا. وتعتبر جزر إيجه العامل الذي يضيّق على أنفاس تركيا، والذي يمكن أن يفتح بوابة الحرب عليها في أية لحظة. ويعود ذلك إلى الأخطاء التي لا تغتفر لتركيا بسبب عدم امتلاك استراتيجية بحرية متماسكة. وفي ظل التداعيات التي تركتها أزمة كارداك، ظهرت السيطرة اليونانية حتى على الجزر الصخرية المطلة على السواحل التركية؛ وهذه هي الفاتورة المؤلمة التي دفعتها تركيا نتيجة تراكم هذه الأخطاء.

ثانياً: مرحلة الحرب الباردة وسياسة تركيا البحرية

تعتمد العناصر الأساسية لخصائص الاستراتيجية البحرية في مرحلة الحرب الباردة على مدى اتصال أراضي البنية ذات القطبين مع البحار، وتأثير العوامل الجغرافية الثابتة على هذا الاتصال. ويُعتبر الاتحاد السوفياتي من بين أكثر الدول

تنظيماً على مر التاريخ؛ فقد شعر الاتحاد السوفياتي السابق بالأمان من ناحية الدفاع الذي وفره له موقعه النموذجي في عمق سهوب أوراسيا، لكنه في المقابل شعر بنفسه محصوراً في موقع محدود من الناحية الهجومية. أهلك الاتحاد السوفياتي جيش هتلر الذي لا يقهر، بعد سحبه إلى عمق أوراسيا، باستخدام الميزات الدفاعية التي يوفرها له موقعه الجغرافي، لكن الاتحاد السوفياتي شعر بالضغوط التي يولدها موقعه الجغرافي بضيق ساحته الاستراتيجية الهجومية وابتعاده عن البحار في مرحلة الحرب الباردة. وعلى عكس الاتحاد السوفياتي، رأت الولايات المتحدة الأميركية - القطب الآخر في الحرب الباردة - نفسها مضطرة لاستخدام النتائج المتعلقة بالموقع الجيوسياسي كعناصر أساسية في صنع استراتيجيتها. تقع الولايات المتحدة الأميركية في منطقة مطلة على السواحل الشرقية والغربية وعلى المحيطين الهادي والأطلسي وفي منطقة ما وراء البحار لأوراسيا، لكنها اتجهت نحو بناء معاييرها الاستراتيجية الدفاعية والهجومية في محور الساحات البحرية البعيدة عن الموقع الذي توجد فيه. شكلت الولايات المتحدة ساحات آمنة بالمعنى الدفاعي في القارة الأميركية، كما جهزت قوة بحرية مستعدة للتدخّل الهجومي في البحار المحيطة بأوراسيا، لمواجهة أية قوة يحتمل أن تنافسها في قارة أوراسيا. وبالرغم من أن هذا الموقع يحمل خصائص سلبية فيما يتعلق بقدرته على التدخلات البرّية في عمق أوراسيا، إلا أن له إيجابيات هامة ومكلفة في الوقت نفسه في ما يتعلق بالاستراتيجيات الدفاعية والهجومية المتعلقة بالحزام المحيط لأوراسيا.

وبسبب الضغوط التي يحملها الموقع الجغرافي للاتحاد السوفياتي، الذي يقع في عمق أوراسيا، لجأت هذه القوة العظمى للقيام بتحركين عسكريين، الأول في بداية مرحلة الحرب الباردة، والآخر في نهايتها. ففي نهاية الحرب العالمية الثانية، مارس الاتحاد السوفياتي الضغط على تركيا بخصوص المضايق ووصل الأمر إلى التهديد باستخدام القوة؛ كما قام الاتحاد السوفياتي في نهاية مرحلة الحرب الباردة باحتلال أفغانستان، التي تعتبر أقرب نقطة توصله بالبحار الساخنة. نتجت هاتان النقلتان الاستراتيجيتان، اللتان تحملان في حقيقتيهما صفة عدائية، عن الضيق الجيوسياسي المتعلق بالموقع الجغرافي، وعكستا نـــزوع الاتحاد السوفياتي إلى تطبيق المثل القائل بأن الهجوم هو خير وسيلة للدفاع. لكن هذين الهجومين لم يحققا للاتحاد السوفياتي

ما كان يرجوه، بل كانا من أكبر الأخطاء الجدّية التي ارتكبها في تاريخه، إذ تسببا في دفع تركيا إلى صفوف المعسكر الغربـــي قبل أن تبدأ الحرب الباردة، وتركا بالتالي المضايق بيد القطب المضاد للاتحاد السوفياتي؛ كما تحوّل احتلال أفغانستان إلى مستنقع استراتيجي، ساهم في إضعاف هذه القوة العظمى.

يتضح من خلال بنية القوة البحرية للاتحاد السوفياتي السابق مدى عمق الأزمة الاستراتيجية التي شهدها هذه الدولة العظمى، وتأثير هذه الأزمة على تشكيل الاستراتيجية البحرية لتركيا خلال مرحلة الحرب الباردة. فقد أدّت الأزمات التي شهدها الاتحاد السوفياتي بخصوص بناء رابط استراتيجي بين العمق البرّي الأوراسي وبين البحار الدافئة إلى أن يضطر استراتيجيو هذه الدولة إلى الفصل بين "ساحات الأساطيل" المرتبطة بشكل مباشر مع الوطن الأم وبين "الساحات الخارجية" التي تقع في المناطق البعيدة. وتتشكل ساحات الأسطول الأول من أربعة أساطيل أساسية، تمثل ساحات الانفتاح البحري لسهوب أوراسيا، وهي: الأسطول الشمالي والأسطول البلطيقي وأسطول المحيط الهادي وأسطول البحر الأسود. كما تم تشكيل أساطيل صغيرة مسؤولة عن العمليات في الساحات المتبقية، خارج ساحة الأساطيل المرتبطة بالوطن الأم، في البحر الأبيض المتوسط وفي بحر النرويج وفي المحيط الهندي وفي غرب المحيط الهادي. وكان لبنية الأساطيل التركية دورها البارز في المنافسة ما بين حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي، أو المنافسة ما بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأميركية. وتعتبر ساحة البحر الأسود، المتصلة بشكل مباشر مع البحار الدافئة، المنطقة الوحيدة التي يمكن استخدامها في كل الفصول من بين ساحات الأساطيل الثلاثة الأخرى. انقسمت ساحات السيطرة على هذا الحوض إلى قسمين، الأول: قسمه الجنوبـــي سيطرت عليه تركيا باعتبارها عضواً في حلف شمال الأطلسي، والثاني: المناطق الأخرى المتبقية، التي سيطرت عليها دول حلف وارسو طيلة فترة الحرب الباردة. كما أن اتصال أسطول البحر الأسود مع أهم فرعين من الأساطيل الصغيرة في الساحات الخارجية في البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي، والذي يشمل تركيا والمضايق كذلك، شكل أحد أهم المقاييس الاستراتيجية البحرية الحساسة لتوازنات الحرب الباردة بالنسبة لتركيا.

في ظل التوازنات التي فرضها المعسكران، واجهت تركيا تحديات تتعلق بقدرتها على التوفيق بين المسؤوليات المترتبة عليها داخل الحلف، وبين مصالحها القومية التي يمكن أن تحققها مع دول في خارج الحلف. وأوضح مثال على ذلك قضية التوفيق بين استراتيجية المضايق والبحر الأسود، التي تم اتخاذها حيال الاتحاد السوفياتي، وبين استراتيجية إيجه وقبرص، التي كان لا بد من تطويرها حيال اليونان كعضو في حلف شمال الأطلسي. وقد أدت مشكلة التوفيق، التي ظهرت نتيجة لظروف الحرب الباردة، إلى رؤية القضايا المتعلقة بالأحواض البحرية والمائية المحيطة بتركيا كساحات تكتيكية منفصلة عن بعضها البعض من ناحية الاستراتيجية البحرية. تم النظر إلى المسائل المتعلقة بالمضايق والبحر الأسود كامتداد للعلاقة ما بين المعسكرين، التي سيرت في إطار الاتحاد السوفياتي وحلف شمال الأطلسي. وتم تناول القضايا المتعلقة بقبرص وإيجه في إطار العلاقات المتوترة مع دولة ضمن المعسكر أو الحلف نفسه وهي اليونان؛ أما القضايا المتعلقة بالخليج العربـــي فقد بقيت خارج ساحة اهتمام تركيا حتى عقد الثمانينات، ونظر إليها كقضية ثانوية ضمن السياسة العامة للشرق الأوسط؛ وكذلك الحال بالنسبة للطرق المائية لنهر الدانوب التي اعتبرت قضية ثانوية أخرى ضمن السياسة العامة المتعلقة بالبلقان. واقتصر الاهتمام بهذه الساحات على التطورات المرحلية للوضع الدولي، فزاد الاهتمام بالخليج العربـــي نتيجة متطلبات السياسة الخارجية في حرب الخليج، التي حملت معها أبعاداً اقتصادية كذلك، كما ازداد الاهتمام بطريق الدانوب المائي بعد التوتر الذي حصل مع بلغاريا في الثمانينات؛ ولم تقم تركيا بأية مبادرة حيال بحر قزوين والطرق المائية الموجودة في شمال البحر الأسود، مثل (دينابر) و(دينستر) و(الدون) و(الفولغا)، التي كانت تحت سيطرة المعسكر المضاد، كما لم تطور أي خطة نظرية جدّية حيال هذه المناطق.

ولذلك يمكن القول إن تركيا لم تتبن استراتيجية متكاملة تربطها بالأحواض البحرية والطرق المائية وتتخذ من شبه جزيرة الأناضول مركزاً لها. بل بقيت هذه العلاقة محدودة بخطوات تكتيكية غير منسقة، ومتأثّرة بالتنافس بين عناصر المعسكر الواحد والمنافسة ما بين المعسكرين. شعرت تركيا بضغوطات الاتحاد السوفياتي بخصوص البحر الأسود والمضايق، كما ضاقت ساحة تحركها في البحار إلى درجة

كبيرة طوال مرحلة الحرب الباردة بسبب الوضع الذي نجم عن استيلاء اليونان على جزر بحر إيجه. كما تعاملت تركيا مع منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، التي تتمتع بتأثير استراتيجي هام على الشرق الأوسط والسويس من منظور قبرصي، بينما كان من اللازم أن ينظر إلى قبرص كركيزة هامة لاستراتيجية بحرية واسعة. لكن، وعلى العكس من ذلك، تم تقييد جميع الاستراتيجيات البحرية في حدود الأزمة القبرصية. وفي ظل الضغوط التي جلبتها الأزمات القبرصية في عام 1964 وعام 1967، اتجهت تركيا نحو سياسات بحرية جديدة شكلت من خلالها قوة عسكرية بديلة ومستقلة جزئياً عن حلف شمال الأطلسي، ولم تكن هذه السياسات خطوات تكتيكية لاستراتيجية بحرية طويلة الأمد، بل كانت مجرد رد فعل على هذه الضغوط. فبدل أن تحدد التوجهات الاستراتيجية الخطوات التكتيكية، فإن هذه التكتيكات أحدثت أزمة جمود استراتيجي؛ ولذلك فإنه لا يمكن وضع التوجّهات العامة للسياسة الخارجية التركية، والتغيرات المتعلقة بالاستراتيجية البحرية، دون أخذ الأزمة القبرصية بعين الاعتبار.

ثالثاً: مرحلة ما بعد الحرب الباردة وعناصر الاستراتيجية البحرية الجديدة

كان دخول المناطق التي فصلتها البنية الجامدة ثنائية القطب في مرحلة اتصال جديدة من الناحية الاستراتيجية من أهم الخصائص التي اتصفت بها مرحلة الحرب الباردة. كما أن أبرز مثال للاتصال الاستراتيجي لساحات التأثّر ما بين المناطق ما نلاحظه بين البلقان والشرق الأوسط والقوقاز كمناطق بريّة قريبة من تركيا. إن العلاقة الاستراتيجية بين الشريط والعمق البرّي الذي ترتبط به الأحواض البحرية والمائية، تظهر كمحددات لساحات استراتيجية جديدة أكثر من كونها تصنيفات إقليمية عادية؛ كما يعطي هذا الترابط الاستراتيجي معان جيوسياسية جديدة للبحار والطرق المائية الواقعة في ساحة التأثر المتبادل بين هذه المناطق. وبالإضافة إلى أهميته كحوض استراتيجي، اكتسب البحر الأسود معان جيوسياسية جديدة في نطاق الربط بين البلقان. كما ازدادت أهمية الطرق المائية في حوض بلاد الرافدين والخليج الذي تصب فيه، بشكل يوازي توسّع وتعمق ساحات التأثّر الإقليمية بين القوقاز والشرق

الأوسط. وقد اكتسبت المسألة القبرصية وقضية بحر إيجه - التي كانت من بين قضايا السياسة الخارجية التركية طوال مرحلة الحرب الباردة - أهمية جديدة مع زيادة فاعلية ساحة التأثّر الموجودة بين الشرق الأوسط وانبلقان في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وهكذا، برز وضع جديد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تطلب وضع السياسة البحرية والطرق المائية لتركيا على محور استراتيجي جديد، وأصبح من غير الممكن لتركيا أن تنظر إلى الأحواض البحرية والطرق المائية الموجودة حولها كساحات أزمات منفصلة عن بعضها البعض، يتم توجيهها وفقا للمنافسة الجارية بين المعسكرين. وبات من الضروري لتركيا أن توجه خياراتها الاستراتيجية المتعلقة بهذه الساحات المتعددة بشكل منسق. فعلى سبيل المثال، تتعلق مسألة نقل نفط قزوين بمنطقة تتقاطع فيها السياسات المرتبطة بالبحر الأسود والمضايق وبحر إيجه وشرق البحر الأبيض المتوسط والخليج. كما تتعرض توجهات تركيا في تلك المناطق إلى ظهور حملات مضادة لها؛ فعندما تقوم تركيا بحملة من أجل تنظيم المرور في المضايق، تتشكل في مقابلها جبهة تعاون بين روسيا واليونان وبلغاريا، وتحكم اليونان سيطرتها على بحر إيجه عن طريق مشروع خط الأنابيب الذي تم تمديده في إيجه عبر بلغاريا. كما يتسبب وجود إسرائيل في ظهور توازنات جديدة في خط قزوين - الخليج، إن وقع توتر في العلاقات التركية - الإيرانية.

لقد انتهت الفترة المحكومة بالمنافسة ما بين المعسكرين، وحلت محل مهام حلف شمال الأطلسي مرحلة تتسم بالدينامية، يمكن فيها لردود الأفعال المرحلية أن تسفر عن نتائج استراتيجية. غير أن الأخطاء البسيطة التي يمكن أن تقع في ردود الفعل المرحلية قد تتسبب في توليد انحرافات كبيرة في الاستراتيجيات ذات المراحل الطويلة. ولذلك، يجب إظهار موقف فعّال وحيوي، والابتعاد عن سياسة الحرب الباردة المبرمجة على أساس ردود فعل دفاعية. كما يتوجب على تركيا أن تعيد النظر في التقييمات الاستراتيجية المتعلقة بالأحواض البحرية.

1. حوض البحر الأسود والطرق المائية المتصلة به

تم تناول البحر الأسود على أنه بحر داخلي، انعكست عليه التوازنات في البنية الثنائية للقطبين في مرحلة الحرب الباردة بشكل أكبر من كونه حوضاً بحرياً قريباً

من تركيا. ولذلك، فإن الأهمية التي اكتسبها هذا البحر بالنسبة للدول المجاورة هي أقل بكثير من قيمته الحقيقية الكامنة. وأدت هذه القطبية الثنائية في حوض البحر الأسود، الذي يُعتبر أكبر بحر داخلي في أوراسيا، إلى عدم استغلال الأهمية الجيواقتصادية له بشكل كاف. لقد وقعت تركيا تحت ضغط نفسي نتيجة محاصرتها على أطراف البحر الأسود من قبل الدول المطلة على هذا البحر، والتي تنتمي إلى المعسكر المضاد، وهي الاتحاد السوفياتي السابق ورومانيا وبلغاريا، وظهرت نتيجة ذلك على التجارة عبر هذا البحر. ولذلك، كانت حصة تركيا من مجمل التصدير عن طريق البحر الأسود وعن طريق الدانوب حوالى 6%، ومجمل وارداتها منه حوالى 7%؛ كما أن حصة تركيا من الملاحة البحرية عن طريق نهر الدانوب، التي يمتلك أهمية تاريخية في الطرق المائية للبحر الأسود، لم تتجاوز 1%، مما يدل على إهمال تركيا لمنافذها المائية في الخط الشمالي، ويظهر أن استخدام تركيا للسواحل الشمالية في البحر الأسود يقل عن باقي البحار الأخرى المحيطة بها. إن قدرة تركيا على تحميل وتفريغ البضائع تصل إلى 120 مليون طنا، 25% منها عن طريق البحر الأبيض المتوسط، و21% منها عن طريق بحر إيجه، و41% منها عن طريق بحر مرمرة، و13% منها فقط عن طريق البحر الأسود، بالرغم من أن البحر الأسود يشكل أطول شريط ساحلي لها. ويتضح من هذا أن الملاحة البحرية التركية تتجه من الجنوب إلى الشمال وتتمركز بشكل مكثف في بحر مرمرة؛ وقد أدى هذا الاتجاه إلى تهميش دور البحر الأسود في استراتيجية الملاحة البحرية التركية.

بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، حدثت تغيرات هامة في بنية واستراتيجية الملاحة البحرية التركية وفي وضع البحر الأسود في هذه البنية، ولم تعد تركيا تشعر بالوحدة أمام المعسكر الائتلافي للدول الساحلية المطلة على البحر الأسود، بعد تفكك حلف وارسو والاتحاد السوفياتي. وبتفكك الروابط التحالفية بين الاتحاد السوفياتي ورومانيا وبلغاريا في المرحلة الأولى من سقوط حلف وارسو، فتح المجال أمام تركيا من أجل تطوير سياسات تستند إلى المصالح المشتركة وبمستويات مختلفة مع الدول المجاورة الثلاث. أما في المرحلة الثانية، فقد ازداد عدد الدول المطلة على البحر الأسود باستقلال جورجيا وأوكرانيا، وبذلك زال الضغط الذي كان يمارسه المعسكر الاشتراكي على المضايق، وتبنت هذه الدول المستقلة حديثاً علاقات

متناقضة مع روسيا التي تعتبر القوة المركزية في شمال البحر الأسود. وقد وقع تسارع إيجابـــي في علاقات هذه الدول مع تركيا؛ وتعززت العلاقات التركية - الأوكرانية، والتركية - الجورجية، وبرزت تركيا بالتالي كدولة تمتلك أطول شريط ساحلي على البحر الأسود مما حقق لها ميزات دبلوماسية هامة. والواضح أن سيطرة تركيا على كامل الخط الجنوبـــي للبحر الأسود توفر إمكانات جيواقتصادية هامة؛ ومن هنا، يتوجب على تركيا أن تتخلص من نظرتها إلى البحر الأسود على أنه جزء من استراتيجيتها الدفاعية، تستخدمه كورقة ضد جاراتها في الشمال فحسب، وعليها أن تنظر إليه باعتباره منفذ انفتاح على العالم، وأن لا تظل مقتصرة على المضايق في هذا المجال. ولم تسفر جهود منظمة تعاون البحر الأسود عن نتائج فعلية حتى الآن، لأن تركيا تعاملت معها كورقة ضد الاتحاد الأوروبـــي، وتم تنلول مواضيع عدد الأعضاء المشاركين ومجالات العمل بشكل حماسي، بدلاً من التركيز على التعاون العقلاني في المجالات التجارية والأمنية - السياسية. وهذا ما يستدعي التركيز على مشاريع أقل شمولية وأكثر فعالية في عمل المنظمة.

وعلى ذلك، يجب أن تتعدى استراتيجية تركيا المتعلقة بالبحر الأسود إطار الساحة العسكرية، وأن يستخدم هذا الحوض بفاعلية في مجال الانفتاح الاقتصادي بشكل خاص. ومن الضروري أن تستفيد تركيا من الطرق المائية التي تربط هذا الحوض بالسهوب من الناحية الاقتصادية، وأن تتخذ التدابير التي من شأنها أن تشجع الملاحة البحرية الخارجية، وأن تطور مشاريع تتلاءم مع شبكة المواصلات في هذه الطرق المائية. ويجب أن يتم العمل قدر الإمكان على ربط خط المواصلات بين كوستنجا - ترابزون، الذي كان يضم شبكة اتصال كبيرة في المراحل الأخيرة للدولة العثمانية، مع مناطق انحدار أنهار دينبر ودنستر والفولغا والدون، ومن ثم تحويل منطقة شرق البحر الأسود إلى مركز خط المواصلات الذي يربط سهوب أوروبا الشرقية وآسيا بالشرق الأوسط والمحيط الهندي.

ومن الممكن بناء شبكة مواصلات قصيرة تربط الحوض الاقتصادي لشرق آسيا مع شرق ووسط أوروبا عبر تركيا، من خلال تفعيل جهود دولية على غرار منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود. إضافة إلى ذلك، يجب تطوير العلاقات الثنائية مع الدول شمال البحر الأسود، كما يجب دعم طرق

المواصلات ما بين أوروبا الشرقية وغرب وجنوب آسيا، من خلال تفعيل آليات منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود ومنظمة التعاون الاقتصادي في هذه المنطقة. وستعمل شبكة المواصلات هذه على زيادة إنتاجية مشاريع جنوب الأناضول وانفتاحها على الأسواق العالمية البديلة، وتخطي الجمود الاقتصادي الموجود في شرق الأناضول.

2. النقطة الحيوية لاستراتيجية أورآسيا: المضايق

يمكن القول بأن هناك ست عشرة نقطة تقاطع للطرق المائية والمضايق، تمتلك القدرة على التأثير في العلاقات الدولية والتوازنات الإقليمية. ويمكن تصنيف هذه النقاط حسب أهميتها إلى مجموعتين أساسيتين: الأولى، هي المضايق المركزية التي تمتلك أهمية في المواصلات الدولية؛ والثانية، هي الطرق المائية التي تمتلك أهمية محلية وقارية. تتمتع مضايق المجموعة الأولى بأهمية من الدرجة الأولى في توازنات الاستراتيجيات العالمية، ولها خاصية مؤثرة إلى حد كبير في تحديد مسار التجارة الدولية والمواد الخام وخطوط النقل الجيواقتصادية، ومناطق التأثّر ما بين القارات، واستراتيجيات الأمن العالمية والإقليمية. وتضم هذه المضايق:

أ - مضيقا البوسفور والدردنيل اللذان يربطان البحر الأسود مع البحر الأبيض المتوسط ويفصلان القارة الأوروبية عن الآسيوية.

ب - قناة السويس التي تصل قارة آسيا بإفريقيا وتربط البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر.

ج - مضيق باب المندب الذي يصل آسيا بإفريقيا ويربط الخليج العربي بالمحيط الهندي.

د - مضيق هرمز الذي يصل بين الحزام الهندي الجنوبي للقارة الآسيوية وبين شبه الجزيرة العربية، ويصل الخليج العربي الغني بالمواد الخام مع المحيط الهندي.

هـ - مضيق جبل طارق الذي يصل أوروبا بإفريقيا، ويربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي.

و - مضيق مالقة الذي يصل القارة الآسيوية بجزر أرخبيل إندونيسيا وأستراليا.

ز - ممرا السوندا واللومبوك اللذان يصلان جزر أرخبيل جنوب شرق آسيا ببعضها ويربطان المحيط الهندي بالمحيط الهادي.

ح - قناة بنما التي تصل أميركا الشمالية بأميركا الجنوبية، وتربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهادي[1].

يحتل مضيقا البوسفور والدردنيل موقعاً مركزياً في الاتجاه الشمالي الجنوبي والاتجاه الشرقي الغربي للقارات الأفرو - أورو- آسيوية الثلاث، حيث تتقاطع فيهما الخطوط الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية التي تحدد التوازنات الدولية والإقليمية. لذلك، يمتلكان المكانة الأهم في هذا التصنيف؛ بل ليس من منطقة عبور في العالم تمتلك بنية جغرافية وتاريخية مشابهة، أو تلعب فيها التوازنات المتشابكة دوراً مهما إلى هذه الدرجة. وقد نتج عن هذا الموقع الخاص الذي يتميز به هذان المضيقان ارتباط مصير الدول التي حكمتهما بقدرتها على الاحتفاظ بهما؛ فأصبح تفكك الدولة البيزنطية أمرا لا مفر منه بعد خسارتها السيطرة على هذين المضيقين. وقد جاء فتح إسطنبول ليكون الحلقة الأخيرة التي لا بد منها لمرحلة بدأت بدخول العثمانيين إلى أوروبا من خلال سيطرتهم على مضيق الدردنيل. ولقد أدت سيطرة العثمانيين على مضيق الدردنيل إلى انفصال البيزنطيين عن البحر الأبيض المتوسط وعن البحر الأسود، وذلك من خلال إنشاء الدولة العثمانية لحصني الأناضول وأوروبا التركية، وكان ذلك بمثابة المرحلة الأخيرة في انحدار الدولة البيزنطية من إمبراطورية عظمى إلى دولة عادية.

وفي ما مضى ثمة ارتباطٌ مباشرٌ بين مصير الدولة العثمانية والتطورات المتعلقة بالمضايق، بحيث شكّلت سيطرة العثمانيين على المضايق بشكل كامل، بعد فتح إسطنبول، مرتكزاً أساسياً في تحوّل الدولة العثمانية من قوة إقليمية في محور الأناضول - البلقان إلى قوة أوراسية، ومن ثم إلى قوة أفرو - أوراسية. كما أن تحوّل البحر الأسود إلى بحر داخلي للدولة العثمانية، بعد فتوحات الفترة ما بين 1453-1484، أدى إلى حل التناقض التاريخي بين البحر الأسود والمضايق لأول مرة

(1) من أجل الاطلاع على موضوع أهمية هذه المضايق والممرات في مرحلة ما بعد الحرب الباردة انظر:
Ahmet Davutoğlu, "The Clash of Interests: An Explanation of the World (Dis) order", *Perceptions: Journal of International Affairs* II/4 1997-1998, pp. 92-122.

في التاريخ؛ وأصبحت إدارة كل من البحر الأسود والمضايق تابعة للسيادة العثمانية وحدها. وبناءاً على هذا، منعت السفن التجارية والحربية الأجنبية من المرور في المضايق أو الدخول إلى مياه البحر الأسود في الفترة ما بين عامي 1484-1535. بعد ذلك، سمح للسفن التجارية الفرنسية عام 1535 والبريطانية عام 1579 والهولندية عام 1612 بالعبور، بناء على الامتيازات التجارية التي منحتها الدولة العثمانية لهذه الدول. لم تؤثر هذه الامتيازات بشكل سلبي في الفترة ما بين 1484-1774، بل عملت على جذب الطرق التجارية إلى ساحات السيطرة العثمانية، وأصبحت السيطرة المطلقة على البحر الأسود والمضايق إحدى العناصر الأساسية لسيطرة الدولة العثمانية على أفرو - أوراسيا في المرحلة الكلاسيكية. أما سماح الدولة العثمانية للسفن التجارية الروسية بالمرور من المضيقين بموجب اتفاقية قينارجه الصغرى عام 1774، فقد شكل بداية مرحلة جديدة في وضعية المضيقين بالنسبة للدولة العثمانية ومصيرها بشكل عام. فبعد أن كانت عملية العبور من خلال هذه المضايق تتم وفق إرادة الدولة العثمانية، تحولت إلى عملية خاضعة لترتيبات متبادلة بين عدة أطراف، ودلت على ارتباط انخفاض مكانة الدولة العثمانية في هرمية القوة الدولية بفقدان السيطرة على المضيقين في المراحل التالية.

لم يعد وضع هذين المضيقين مؤشراً على قوة الدولة العثمانية، بل على انـزلاق توازنات القوى الدولية. ويعتبر هذان المضيقان الساحة التي تجلت فيها آثار الحرب الباردة بشكل مباشر في النصف الثاني من القرن العشرين، كما تجلت فيها "اللعبة الكبرى" الناتجة عن المنافسة بين روسيا وبريطانيا للسيطرة على أوراسيا في القرن التاسع عشر. فبعد أن منحت البواخر التجارية الروسية حق العبور خلال المضيقين العثمانيين بموجب اتفاقية قينارجه الصغرى عام 1774، فرضت روسيا في اتفاقية إسطنبول 1798 تمرير بواخرها الحربية من المضيقين في حالة الحرب. أما في الاتفاقية الروسية - العثمانية عام 1805، فتم تقييد الدولة العثمانية بتحميلها مسؤولية عدم السماح بدخول السفن الحربية الأجنبية إلى البحر الأسود. وعملت هذه الاتفاقيات كلها على التمهيد لسيطرة القوة الروسية المتصاعدة في محور أوراسيا على الدولة العثمانية في مراحل متتالية عبر البحر الأسود والمضيقين. أدى هذا الوضع إلى تحرك بريطانيا، التي كانت بدأت الانفتاح الاستراتيجي في نفس

المرحلة نحو الداخل عبر سواحل أوراسيا. واستطاعت بريطانيا الحصول على تعهد من الدولة العثمانية بموجب اتفاقية الدردنيل/تشاناق قلعة عام 1809، يقضي بعدم فتح المضيقين لأية باخرة حربية أجنبية في وقت السلم. أما اتفاقية "أدرنه"، التي عقدت في 1829، فقد تضمنت موافقة الدولة العثمانية على فتح المضيقين للسفن التجارية التابعة للدول التي لم تكن الدولة العثمانية في حالة حرب معها، بنفس الشروط التي خضعت لها السفن الروسية. كما حصلت روسيا على تعهد يقضي بإغلاق مضيق الدردنيل أمام السفن الحربية التابعة للدول الغربية بموجب الاتفاقية التي وقعتها مع الدولة العثمانية عام 1833، والتي سميت اتفاقية "ساحل هونكار".

تحدد وضع هذين المضيقين في الفترة الواقعة بين عامي 1774-1840 بناء على الاتفاقيات الثنائية التي عكست دور الدولة العثمانية في المنافسة بين بريطانيا وروسيا. أما تحديد وضع المضيقين من خلال اتفاقيات متعددة الأطراف - وبتدخل عدة دول - فقد تمّ في الاتفاقية التي وُقّعت عام 1840 بين الدولة العثمانية وبريطانيا وروسيا وفرنسا والنمسا وبروسيا؛ وبذلك أصبح وضع المضيقين أحد أهم القضايا الأساسية في الأولويات الدولية. وقد نصت هذه الاتفاقية على ضرورة إغلاق المضيقين أمام السفن الحربية التابعة للدول الأجنبية في وقت السلم، وفتحها للسفن التجارية، وتم التأكيد على الاتفاقيات التي وقعت في باريس عام 1856، ولندن عام 1871، وبرلين عام 1878. ويعكس سماح الدولة العثمانية بفتح المضيقين أمام السفن البحرية في وقت السلم للدول التي تم عقد اتفاقيات معها بموجب اتفاقية لندن 1871 سياسة الائتلافات المتعلقة بالمضيقين، التي بدأت بالتصاعد في هذه المرحلة. وتعد حرب الدردنيل (تشاناق قلعة)، التي اعتبرت حربا مصيرية بالنسبة للدولة العثمانية، إحدى المؤشرات الهامة على الدور الذي تلعبه المضايق لدى الدول التي تسيطر عليها.

بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، احتل الحلفاء المنشآت العسكرية الموجودة على سواحل المضيقين، وبدأت قوات الاحتلال الإشراف على حركة المرور الدولية عبر المضيقين بموجب اتفاقية (موندروس). وبذلك عانت الدولة العثمانية المصير الذي واجه الدولة البيزنطية بعد أن حاصر محمد الفاتح المضيقين اللذين كانت تمتلكهما. ومن خلال اتفاقية (سيفر) تم التأكيد مرة أخرى

على العلاقة الارتباطية بين الوضع الذي أصبح عليه المضيقان والمصير الذي صارت إليه الدولة العثمانية، وذلك بعد تشكيل لجنة المضايق الدولية وإعطاء السواحل الأوروبية في مضيق الدردنيل لليونان[1]. وطبقاً للترتيبات التي وضعتها اتفاقية (لوزان) تم تضييق سيادة الدولة التركية باسم الاستخدام الدولي للمضايق، والنص على حرية المواصلات بشكل مطلق دون الأخذ بعين الاعتبار حالة الحرب أو السلم أو التمييز بين الجو والبحر. كما تم تجاهل القلق الأمني للدول المطلة على البحر الأسود، واعتبرت المناطق الساحلية للمضايق والجزر الموجودة في بحر مرمرة على مسافة 15-20 كم مناطق منــزوعة السلاح. كما أن الصلاحيات التي امتلكتها لجنة المضايق، التي تشكلت من ممثلي الدول التي وقعت معها تركيا اتفاقية سيفر، تسببت في إلحاق الضرر بحقوق تركيا في الدفاع عن وحدتها الداخلية وحدودها.

أما اتفاق (مونترو) المتعلق بالمضيقين، وتم توقيعه عام 1936، فقد غيّر من التقلص الذي تعرضت له السيادة التركية، كما ملأ الفراغ الذي نتج عن اتفاقية (لوزان) وتسبب في المس بالسيادة التركية إلى حد كبير. بناء على هذه الاتفاقية، ألغيت لجنة المضايق وأعطيت تركيا صلاحيات جديدة، وأخذ قلق تركيا الأمني وليس فقط القلق الأمني للدول المطلة على البحر الأسود في الاعتبار. كما سمح لتركيا بالتواجد العسكري في منطقة المضيقين وفي (بحر مرمرة). ومن النتائج المهمة، التي هي بمثابة انتصارات حققتها تركيا بعد حرب الاستقلال ودعمت سيادتها على هذين المضيقين، استطاعتها أن تقوم ببعض الترتيبات الاستثنائية في حالة الحرب، وصلاحيتها في التحكم في حرية الانتقال الجوي، لا سيما الطيران الحربـــي، وقدرة تركيا على منع البواخر التجارية التابعة للدول المعادية لها من المرور من المضيقين، وحقها في تفتيش البواخر المارة منهما. إن النتائج التي حققتها اتفاقية (مونترو) قد قلّلت من الضغوط الروسية التي استمرت منذ سنة 1774، ووسّعت من مساحة سيادة تركيا، ولكن الاتحاد السوفياتي السابق لم يرق له هذا الوضع، واستخدم قوته كدولة منتصرة في الحرب العالمية الثانية لممارسة الضغط والسيطرة على المضيقين وما حولهما. وشكلّت مطالب الاتحاد السوفياتي المتعلقة

(1) للاطلاع على الوضع التاريخي والحالي للمضايق والوضع انظر:
Ali Kurumahmut ve Sinan Azmi Tosun, *Uluslararası Boğazlardan Geçiş ve Türk Boğazlarının Hukuki Statüsü*, İstanbul: Harp Akademileri, 1999.

بالمضيقين ومدينة قارس و(أردخان) تهديداً جدّياً للوضع الذي حصل بعد اتفاق (*مونترو*)، وأدى هذا التهديد إلى ظهور المؤشرات الأولية للحرب الباردة، وإلى تخلي تركيا عن سياسة عدم الانحياز التي اتبعتها طوال مرحلة الحرب العالمية الثانية، ودخولها في توجّه استراتيجي للارتباط بالمعسكر الغربـــي.

لقد أعاد التاريخ نفسه بالنسبة للدولة التركية في هذا الموضوع، والتي عاشت مرة أخرى الآليات التي شهدها في بداية القرن التاسع عشر، وإن بممثلين جدد. في السابق، تشكّلت بنية ثلاثية من بريطانيا وروسيا والدولة العثمانية، تبنت فيها بريطانيا سياسة احتوائية، من خلال استراتيجية بحرية تشمل أوراسيا، ضد الضغوطات التي مارستها روسيا نحو المضيقين. أما الدولة العثمانية، فكان دورها دوراً توازنيا بين بريطانيا وروسيا. وكذلك، أدى التنافر الجيوسياسي بين الاتحاد السوفياتي، باعتباره قوة إمبراطورية في سهوب أوراسيا تمتد من برلين إلى المحيط الهادي، وبين الاستراتيجية الأميركية التي اتجهت نحو احتواء أوراسيا باستخدام الحزام المحيط، إلى توجّه تركيا لأن تتبع الدبلوماسية العثمانية الكلاسيكية. وتعتبر أزمة المضيقين بين الاتحاد السوفياتي وتركيا إحدى المؤشرات الأولى على مرحلة الحرب الباردة، وقد شكلت النقطة الأكثر حساسية لمرحلة استمرت قرابة الخمسين عاماً. أصبحت سيطرة تركيا، كعضو في المعسكر المضاد، على نقطة المخرج البحري الوحيد لأسطول البحر الأسود، الذي يُعتبر أحد الأساطيل السوفياتية الأربعة الأساسية، من خلال الصلاحيات التي أعطتها اتفاقية مونترو لتركيا، العنصر الأساسي لسيكولوجية الاحتواء التي استمرت طول الحرب الباردة تجاه الاتحاد السوفياتي.

وهكذا، يكشف ملف المضايق النقاب في كل منعطف سياسي عن تغيرات هامة في التوازنات الدولية والإقليمية، ولا يؤدي إلى تدخل الأطراف التي تتأثر بشكل مباشر فحسب، بل وإلى تدخل عدة لاعبين آخرين أيضاً. وسعت سيطرة الدولة العثمانية على المضايق من سيطرتها الأفرو- أورو- آسيوية، وإلى توجّه الدول الأوروبية التي استاءت من هذه السيطرة إلى البحث عن طرق بحرية جديدة؛ كما أن الضغوط الروسية على المضيقين بعد اتفاقية (قينارجه الصغرى)، لم تؤثر على التوازن الروسي - العثماني وحسب، بل كانت بمثابة مؤشر على تمركز القوة في أوراسيا

لصالح روسيا، وشكّلت نقطة حساسة في المنافسة بين بريطانيا وروسيا في آسيا. وقد اعتبر اتفاق المضايق المتعدد الأطراف في 1840 تجلياً جديداً لتوازن القوى في الدبلوماسية الأوروبية؛ كما أفرزت حرب الدردنيل نتائج أثّرت على مصير الحرب العالمية الأولى. والحقيقة، أن معاهدة مونترو التي وُقّعت فور انتهاء الحرب العالمية الثانية، تحققت بفضل توظيف التوازنات الداخلية الأوروبية لصالح تركيا؛ وبذلك تكشفت إحدى النتائج المذهلة للبنية الثنائية القطبية بعد الحرب العالمية الثانية. ومن المؤكد أن تظهر أهمية جديدة للمضايق بعد التوازنات الإقليمية والدولية الجديدة التي حصلت بعد انتهاء الحرب الباردة. وبات من الضروري لتركيا أن تحدد التأثيرات المحتملة لهذه المتغيرات على المضيقين، وأن تحدد العناصر التي سيضيفها موقعها الناتج عن امتلاكها لهذين المضيقين على توجهاتها الاستراتيجية.

أما النتائج الهامة التي نجمت عن انتهاء الحرب الباردة وتفكك حلف وارسو، ومن ثم تفكك الاتحاد السوفياتي، فهي:

أولاً، وكما ذكرنا من قبل، اكتسبت تركيا ميزات دبلوماسية هامة في التوازنات الدولية والإقليمية، وفيما يتعلق بالمضيقين، بامتلاكها أطول شريط ساحلي على البحر الأسود. ولأن تركيا تحررت من عزلتها أمام معسكر مشترك للدول المطلة على البحر الأسود بعد تفكك حلف وارسو والاتحاد السوفياتي، فقد زالت الضغوط التي كان يمارسها هذا المعسكر باتجاه واحد على المضيقين.

أما المتغير الهام الثاني فيتعلق بتناول هذا الطريق المائي الاستراتيجي على أنه خطُّ فَصْلٍ وتأثيرٍ جيواقتصادي وجيوثقافي، إضافة إلى كونه خطَّ فَصْلٍ جيوسياسي. ويُعتبر تطور الجدل الأكثر حدة حول المضيقين، بعد انتهاء الحرب الباردة، في مسألة نقل نفط قزوين، مثالاً ملفتاً للنظر، يشير إلى الأهمية الجيواقتصادية للمضيقين. كما ينظر إلى هذين المضيقين في أكثر من مناسبة باعتبارهما نقطة تقاطع لخطوط الفصل جيوثقافية بين الشرق والغرب. ولذلك أصبح هذان المضيقان إحدى النقاط المركزية للبنية الجيواقتصادية والجيوثقافية في العالم والمنطقة، إضافة إلى أهميتهما الجيوسياسة التي تتضمن مقاييس أمنية. كانت تركيا في إطار معاهدة (مونترو) قد حاولت الانسجام مع الوضع الجيواقتصادي الجديد فيما يتعلق بالترتيبات المتعلقة بالمضايق، وعندما اقترحت روسيا نقل نفط بحر قزوين عبر خطوط الأنابيب إلى ميناء (نوفوروسيسك)،

ومن ثم نقله عبر المضايق بواسطة ناقلات النفط، بغرض إفشال مشروع خط (باكو – جيهان) الذي استهدف نقل نفط مناطق حوض قزوين، ردت تركيا على ذلك في الوقت المناسب وعملت ما بوسعها لعرقلة نقل النفط عبر المضيقين لمدينة إسطنبول التي تعتبر من أكبر مدن العالم. إن امتلاك هذين المضيقين يمكن أن ينتج عنه ميزات هامة ومجازفات خطيرة في الوقت نفسه. وهنا يتوجب على تركيا أن تطور منهجاً دبلوماسياً مرناً ينسجم مع الإطار الاستراتيجي العام المتعلق بالمضيقين، ويخفض من حدة المجازفة إلى أدنى مستوياتها، ويزيد من الميزات التي يمكن أن يستفاد منها في ظل الوضع الدولي الديناميكي الذي نتج عن انتهاء الحرب الباردة.

وعلى ذلك فيجب أن يكون هدف تركيا الأول في هذا المجال زيادة إشرافها على المضيقين مع الأخذ بعين الاعتبار العلاقة بين (إسطنبول)، المدينة التي تعد مركزاً تجارياً وثقافياً لتركيا، وبين وضع هذين المضيقين دون الإخلال بالإطار الذي نصت عليه معاهدة (مونترو)، حيث لا توجد أي مدينة بحجم مدينة (إسطنبول) على خط انتقال مائي بهذا الشكل في أي منطقة أخرى من العالم. وتعطي هذه الخاصية ميزة إضافية للمضيقين، اللذين يعتبران طريقين دوليين يربطان بحرين ببعضهما.كما تظهر أهمية المضيقين في إطار المقاييس الأمنية العامة لتركيا مع بروز مراكز الإنتاج والتجارة التركية حول بحر (مرمرة). وعلى تركيا الآن أن ترفع مستوى اهتمامها بالمضائق باستخدام منطق وخطاب دبلوماسي متين، يؤكد على أنها لا تهدف من اجراءاتها منع مرور الدول، بل تحقيق الأمن لساحة فعالياتها الداخلية الحيوية.

ويمكن القول، باختصار، إن مضيقي (البسفور) و(الدردنيل) يمثلان رصيداً استراتيجياً لتركيا، ينبغي استخدامه بدبلوماسية عقلانية واستراتيجية منسجمة وفي توقيت جيد. وليس ثمة شك أن أهمية المضيقين لن تقتصر على تعزيز تلاؤم تركيا مع ظروف مرحلة ما بعد الحرب الباردة فحسب بل سيكون لهما دور هام في تحديد مصيرها الاستراتيجي على المدى البعيد.

3. حوض شرق البحر الأبيض المتوسط: إيجه وقبرص

شكّلت كل من جزيرة (قبرص) ومنطقة حوض بحر إيجه مادتين أساسيتين في جدول أعمال الدولة التركية، وتدخلان في صلب موضوع الأحواض البحرية

القريبة لتركيا بشكل مباشر. أما التطوّرات التي شهدها الوضع الدولي والإقليمي بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة فقد أضافت عناصر جديدة للأهمية التي تحملها هاتين القضيتين بالنسبة لتركيا. وتأتي مسألة مناطق التأثّر الإقليمي والفصل الاستراتيجي في مقدمة هذه العناصر الجديدة. ترتبط مسألة بحر (إيجه) و(قبرص)، التي تقع في ساحات التأثّر والانتقال في منطقة البلقان والشرق الأوسط، استراتيجيا مع بعضها البعض ومع قضايا المنطقة الأخرى. وقد أدى ذلك الارتباط إلى أن تتأثّر هاتان المنطقتان بعد انتهاء الحرب الباردة بالأوضاع الدولية المتغيرة. زادت عملية التأثير هذه من أهمية منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط كحوض بحري قريب، وبذلك اكتسبت القضايا المتعلقة بحوض شرق البحر الأبيض المتوسط زخما إضافيا ناتجا عن التأثّر المتبادل الحاصل بين المناطق المختلفة. وفي إطار القضايا المتعلقة بساحات التأثّر بين المناطق، والقضايا الفرعية المتعلقة ببحر إيجه وقبرص، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن تركيا ليست دولة من الدول المطلة على بحر إيجه فحسب، بل إنها دولة تتبع منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، التي تمتد من البحر (الأدرياتيكي) مروراً بخليج (الإسكندرون) وحتى قناة (السويس).

ولذلك لا يمكن تقييم المسألة القبرصية ولا مشكلة بحر (إيجه) بتكامل استراتيجي دون تحديد استراتيجية البحر الأبيض المتوسط بشكل عام، واستراتيجية شرق البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص، وتحقيق التنسيق بين هذه الاستراتيجية والسياسات المتعلقة بالمناطق البرّية القريبة والقارية القريبة. كما يجب أن يعاد النظر في سياسة تركيا حيال (قبرص) و(إيجه) في ظل التطورات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة. وليس ثمة شك في أن إقصاء تركيا عن بحر (إيجه) وتطويقها من الجنوب من قبل القبارصة اليونانيين يعني غلق منافذ انفتاحها على العالم.

أ – المنطقة الحيوية البحرية وبحر إيجه

يعتبر بحر (إيجه) أهم منطقة اتصال بحري على الخط الشمالي الجنوبي للقارة الأفرو- أور-آسيوية، ويمتاز هذا البحر عن البحر الأحمر والخليج العربي بتواجده على بعد مناسب من القارات الثلاث، بموقع يحقق له الانفتاح عليها. لذلك، يمتلك بحر (إيجه) أهمية استراتيجية كبرى، ليس للدول المطلة عليه كتركيا واليونان فحسب، بل لجميع القوى الدولية والإقليمية التي تشعر بحاجتها لطرق المواصلات

والتجارة مع القارات الثلاث، وفي مقدمتها الدول الساحلية المشرفة على البحر الأسود. وبالإضافة إلى الأهمية الدولية التي يمتلكها بحر (إيجه)، فإن له أهمية إقليمية كذلك، باعتبار موقعه على خط الانتقال وفي مناطق التأثّر الجيوسياسي والجيوستراتيجي والجيواقتصادي والجيوثقافي بين شبه جزيرة البلقان وشبه جزيرة (الأناضول) والشرق الأوسط. كما يمتاز ببنية متداخلة تتشكّل من آلاف الجزر الكبيرة والصغيرة. وتُصنف جزر (إيجه) إلى ست مجموعات رئيسية هي: جزر الشمال وجزر (كيكلات) وجزر شمال (سبورات) والجزر الشرقية والجزر الاثني عشر والجزر الجنوبية، التي تشكّل بمجموعها خطوطاً استراتيجية داخلية فرعية، تزيد من الأهمية الاستراتيجية للمنطقة ككل. تقدر مساحة هذه الجزر بـــ 23000 كم مربع، وتشكل ما مساحته 10% من مجمل مساحة بحر (إيجه).

ويعتبر امتلاك اليونان لأغلب جزر بحر (إيجه) مشكلة كبيرة لسياسة الحوض البحري القريب لتركيا، والمصدر الأساسي لهذه المشكلة هو التناقض بين الواقع الجيولوجي والجيوسياسي، من جهة، والواقع الراهن في بحر إيجه، من جهة أخرى. فقد قسمت جزر بحر (إيجه) تقسيما سياسيا في الاتفاقيات الدولية لصالح اليونان، بالرغم من أنها تعتبرامتداداً طبيعياً لشبه جزيرة الأناضول. ويتناقض هذا التقسيم مع الضرورات الجيوسياسية التي يفرضها الواقع الجيولوجي. لذلك، يطرح بحر (إيجه) عدة مشكلات، منها المياه الإقليمية والمجال الجوي وخط معلومات الرحلات الجوية (Flight Information Region) ومناطق القيادة والسيطرة وتسليح الجزر. ويمكن أن تستخدم أغلب الجزر اليونانية كمناطق عبور في العمليات التي تستهدف الأناضول وذلك لموقعها القريب منه، كما تطوّق هذه الجزر الممر المائي لتركيا من بحر (مرمرة) إلى البحر الأبيض المتوسط. ويعتبر هذا الوضع مأزقا أمنيا جدّيا لتركيا. وقد حاولت اليونان من خلال امتلاكها لجزر هذا البحر اتباع استراتيجية تشمل كل الحوض المائي لبحر (إيجه). كما تتحكم هذه الجزر بممرات سكاربانتو (Skarpanto) وكاسوس (Kasos) وقيثارة (Kithara) وسباثي (Spathi) وكارباتوس (Karpatos) ومرمريس (Marmaris)، الواقعة على خط الاتصال التي يشمل البحر الأسود - مرمرة - البحر الأبيض المتوسط، مما يؤثر بشكل سلبي على القوة الاستراتيجية التركية.

تسيطر تركيا على 8.8% من مجموع مياه بحر (إيجه) في الوضع الراهن؛ أما حصة اليونان، التي لا يسعدها هذا الوضع، فتشكل ما نسبته 35%. وتعتبر النسبة الباقية، وهي 56.2% من (إيجه)، حصة المياه الدولية. وفي حال التوصل إلى اتفاقية جديدة، سيتوجب على تركيا أن تحصل على موافقة اليونان لتستطيع الإبحار في بحر (إيجه)، وستتراجع نسبة المياه الدولية إلى 26%، لتصبح النسبة التي تسيطر عليها اليونان 63.9%، وحصة تركيا 10%. وفي حال تطبيق الطرح اليوناني في هذه القضية فإن تركيا ستواجه مشكلتين رئيستين: الأولى، مشكلة الاحتواء الجغرافي؛ والثانية، المشكلة الاقتصادية التي ستنتج عن ضعف التجارة التركية عبر البحار. وتعتمد التجارة الخارجية لتركيا بنسبة 88% على الملاحة البحرية، ويعبر 65% من مجمل البضائع عبر بحر (إيجه)، ما عدا ما يصل إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط بشكل مباشر. ومن الإحصاءات المهمة في هذا المجال أن مجمل ما ينقل من البضائع عبر بحر (إيجه) إلى موانئ (إيجه) و(مرمرة) و(البحر الأسود) من الصادرات والواردات على متن 15200 باخرة يقدّر بـــ 49 مليون طن، بينما تحمل 4687 باخرة 15 مليون طن من البضائع إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط. كما يتم نقل ما نسبته 85% من أصل 20.5 مليون طن من النفط الخام الذي يتم تكريره في تركيا إلى مصافي (نمرود) و(توبراش) و(علي آغا) و(أتاش) و(بوتاش) عبر بحر (إيجه).

تتضح أهمية بحر (إيجه) بالنسبة لتركيا في مجال تحميل البضائع وتفريغها، حيث يصل مجموع البضائع التي تحمل من وإلى الموانئ التركية حوالى 120 مليون طن، يشكل البحر المتوسط ما نسبته 25% منها وبحر (إيجه) 21% وبحر (مرمرة) 41% و(البحر الأسود) ما نسبته 13%. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن بحر (إيجه) يشكل منطقة عبور لكل من بحري (مرمرة) و(البحر الأسود) نستطيع أن نفهم حجم الأهمية الجيواقتصادية التي يشكلها بالنسبة لتركيا. لذا، يجب أن يتم إعادة تقييم حالة التوتر القائمة مع اليونان في إطار استراتيجية بحرية عامة، حيث إن اليونان تتبع سياسة توسعية في بحر (إيجه)، وتسعى إلى تضييق الساحة الحيوية لتركيا. وأهم وسيلة لتحقيق استخدام المياه الدولية في (إيجه) بشكل فعّال هو محاولة تركيا استغلال أسطولها التجاري القوي، الذي يوفر تفوقاً على اليونان. ولن تتمكن تركيا من استغلال بحر (إيجه) بشكل فعّال إلا إذا أقامت علاقة جيدة بينه وبين الأحواض البحرية الأخرى. وإذا أرادت تركيا أن تكون

قوة إقليمية بالمعنى الحقيقي، فيجب عليها زيادة تأثيرها السياسي والاقتصادي على الطرق البحرية، من بحر (إيجه) إلى الأدرياتيكي ومن قناة السويس عبر البحر الأحمر إلى الخليج العربـــي، ولا بد أن تتبع سياسة فعّالة في كل نقطة اتصال بين البحر الأسود وبحر (إيجه) والبحار المفتوحة.

يجب على تركيا أن تبدي اهتماماً بعدم ارتكاب الأخطاء التي تؤثر على سياساتها المتعلقة بالمسائل الحساسة مثل بحر (إيجه). وجدير هنا أن نذكر الخطأ الذي لا يغتفر الذي قامت به تركيا عندما أظهرت جزيرة (كارداك) الصخرية في الخرائط التي قدمتها للدول الأوروبية في ظل أزمة كارداك ضمن حدود الاثني عشر ميلاً التي تدّعي اليونان بأنها من أراضيها، مما أثر بشكل سلبـــي على مصداقية مطالبة تركيا بسيادتها على الجزيرة. وتعود هذه المشكلة الدبلوماسية إلى عدم الانسجام بين مؤسسات الدولة بخصوص مثل هذه القضايا الحساسة. وقد تجمدت الأزمة المتعلقة بقضية السيادة على الجزر الصخرية في بحر (إيجه) منذ مطالبة اليونان بالمفاوضات عام 1953 وحتى الوقت الحالي؛ لكن تركيا استمرت في أخطائها السياسية في هذا المجال، بما في ذلك قيام اليونان بالمشاركة في عملية إنقاذ الباخرة التركية التي اصطدمت بصخور (كارداك) في شهر ديسمبر/كانون أول 1965، مما أوحى بأن تركيا لا تملك موقفاً حاسماً حول سيادتها على هذه الجزيرة.

لقد أخطأت تركيا في عدم إصرارها على حل المسألة عن طريق المفاوضات بعد أن هدأ الوضع وعاد كل شيء إلى ما كان عليه. ما قد يفهم من هذا التوجه أن ثمة قبولاً ضمنياً بأن الوضع الراهن لا يشكّل تأكيداً لسيادة تركيا على الجزيرة. وقد يفهم من مثل هذا الموقف الضعيف عدم امتلاك تركيا لوثائق تؤكد سيادتها على الجزيرة في مفاوضات الحل المستقبلية، ويمكن أن يؤدي إلى طريق مسدود بخصوص السيادة على الجزيرة في المدى البعيد، وأن يؤثر سلباً على التوازن في بحر (إيجه) الذي يُعتبر مسألة حساسة إلى أبعد الحدود بالنسبة لتركيا. يجب أن لا ينظر إلى هذه القضية على أنها تتعلق بجزيرة صخرية عادية وحسب، فمن خلال الإهمال الذي أظهرته الدبلوماسية التركية وصل الوضع إلى ما هو عليه في أزمة بحر (إيجه). ولذلك، فإن أي تناول مستقبلي غير مدروس يمكن أن يخلق نتائج سلبية تصل إلى حد إنهاء الساحة الحيوية التركية في بحر (إيجه) والبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

لقد أكسبت مسألة كارداك الأزمات التي تحصل بين تركيا واليونان صفة دولية خلال مرحلة قصيرة، ويشكّل موقف الولايات المتحدة الأميركية حيال كارداك مثالاً ملفتاً للانتباه بهذا الخصوص، بكشفه النقاب عن استراتيجية الولايات المتحدة الأميركية المتعلقة بساحة أوروبا الخلفية. انتهى الجدل حول السيادة بين تركيا واليونان حول صخور (كارداك) في ظل التفوق الاستراتيجي الذي أحرزته الولايات المتحدة الأميركية على البلقان وإيجه وشرق البحر الأبيض المتوسط. وعرضت تركيا موضوع سيادتها على جزيرة (كرداك) للتفاوض؛ ولكنها لم تخرج منتصرة من الأزمة. وكذلك الأمر بالنسبة لليونان، التي اضطرت لسحب جنودها الذين أنــزلتهم على الجزيرة الصخرية. أما الرابح الوحيد من هذه الأزمة فكان الولايات المتحدة الأميركية، التي أظهرت تفوقاً استراتيجياً في هذه المنطقة. وتكشف التطوّرات اللاحقة أن الولايات المتحدة الأميركية تريد السيطرة على الحديقة الخلفية لأوروبا وملء الفراغ الجيوسياسي الذي ظهر في محور (البلقان) - الشرق الأوسط، بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، من خلال بناء علاقة بين سياساتها المتعلقة بأوروبا الشرقية وسياساتها المتعلقة بالشرق الأوسط. وتعتبر القضايا المتعلقة ببحر (إيجه) و(قبرص) مسائل أساسية في طرق المواصلات البرية في خط أوروبا الشرقية إلى الشرق الأوسط، وفي خط (الأدرياتيكي) - شرق البحر الأبيض المتوسط - الخليج في جانب الاتصال البحري. ومن المؤشرات الهامة التي أظهرت الترابط الاستراتيجي بين هذه المناطق، إقلاع الطائرات الأميركية من قاعدة إنغرليك، التي تم إنشاؤها من أجل الشرق الأوسط، وإشراف هذه الطائرات على عملية إخلاء القوات من جزيرة (كارداك).

سيتم في إطار التخطيط الاستراتيجي الجديد طرح المسألة القبرصية بشكل فعّال، حيث تريد الولايات المتحدة الأميركية إنشاء آليات للسيطرة العسكرية والدبلوماسية مقابل توسّيع ساحة تأثير الاتحاد الأوروبــي التي تتجه نحو البحر الأبيض المتوسط، من خلال (قبرص) و(مالطا)، وربما بعض دول شمال إفريقيا فيما بعد. وبذلك يصبح حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبــي أداتين رئيستين للمنافسة طويلة الأمد التي تتواصل في إطار السياسة العملية، حيث يتحمل حلف شمال الأطلسي أو الولايات المتحدة الأميركية مهمة سلام جديدة في كل منطقة

تنتشر فيها ساحة التأثير الاقتصادي للاتحاد الأوروبـــي. ولعل التدخّل في (كوسوفو) وخطط توسع حلف شمال الأطلسي تؤكد هذا التوجه الاستراتيجي على أية حال. لقد تكونت في الوقت الراهن ساحة تأثّر ديناميكية بين أوروبا الشرقية و(البلقان) و(الأدرياتيكي) و(إيجه) وشرق البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط والخليج. ويظهر تأثير هذا الخط في التزامن الذي حصل بين أزمة (البلقان) وأزمة الشرق الأوسط، وأزمات إيجه وقبرص؛ ومن المتوقع أن يشهد هذا الخط متغيرات جديدة ومتلاحقة. وفي هذا الإطار، يجب على تركيا متابعة النتائج التي ستخلقها الحسابات والحملات الاستراتيجية الجديدة التي ظَهرت على هذا الخط، سواء في المدى القريب أو البعيد، حتى لا ينعكس عليها هذا التأثّر في شكل سلبـــي.

ب – العقدة الاستراتيجية لتركيا: قبرص

تمتلك كل من جزيرتي (قبرص) و(كريت) موقعاً استراتيجيا هاما، حيث إنهما تقعان على مسافة متساوية بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، في خط تقاطع طرق المواصلات المائية. وتتواجد (قبرص) في الساحة التي تقع بين المضايق وبين قناة السويس: تفصل المضايق آسيا عن أوروبا، وتفصل قناة السويس آسيا عن إفريقيا. ولذلك تعتبر الجزيرتان بمثابة موقع قاعدة، وحاملة طائرات ثابتة، تستطيع الإمساك بنبض الطرق المائية لعدن و(هرمز) وحوض الخليج و(قزوين)، أهم الأحواض المائية للاتصال بين أوراسيا وإفريقيا. وتظهر أهمية هذا الموقع الاستراتيجي في تواجد القواعد البريطانية في (قبرص)، وتحوّل الجزيرة إلى ساحة أزمات طوال مرحلة الحرب الباردة. وعلى الدولة التي تريد أن يكون لها دور مؤثر في السياسات الدولية والإقليمية أن تهتم بقبرص. وبالرغم من صغر هذه الجزيرة إلا أنها تمتلك موقعاً من شأنه التأثير على الاتصال الاستراتيجي المتبادل بين القارات الثلاث: الآسيوية والأوروبية والإفريقية. أما فيما يتعلق بأهميتها للسياسات الإقليمية، فإن الجزيرة القبرصية ذات أهمية استراتيجية بالنسبة للشرق الأوسط، وتعتبر بمثابة حجر الأساس في التوازنات الاستراتيجية في شرق البحر الأبيض المتوسط و(البلقان) وشمال إفريقيا.

اكتسب الموقع الجيوستراتيجي الهام للجزيرة أبعاداً جديدة في ظل التوازنات الجديدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فقد نجم عن تفكك الاتحاد السوفياتي ظهور طرق بديلة لخط الطاقة والتجارة المنطلق من آسيا الوسطى إلى أوروبا، سواء

في آسيا الغربية، في شرق البحر الأبيض المتوسط، أو جنوب آسيا. وستبقى أهمية قبرص ثابتة في هذا المجال حتى إن وصلت هذه الخطوط الجديدة إلى خليج إسكندرون وشرق البحر الأبيض المتوسط، أو إلى شرق البحر الأبيض المتوسط بشكل غير مباشر من آسيا إلى (عدن) و(السويس)، أو عبر البحر الأسود والمضايق. وترى كل من (ألمانيا) و(روسيا) أن من مصلحتهما استمرار طرق الاتصال بين آسيا الوسطى وأوروبا عبر شمال البحر الأسود؛ ولذلك، فإن رغبة (ألمانيا) في انضمام القسم اليوناني من الجزيرة إلى الاتحاد الأوروبـــي ناتج إلى حد ما من محاولتها تأمين مسار استراتيجي هام على الخط الجنوبـــي، كونها ضعيفة هنا مقارنة مع الولايات المتحدة الأميركية. وستزداد قوة سيطرة أوروبا على مخرج خليج إسكندرون وشرق البحر الأبيض المتوسط من خلال انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبـــي؛ كما ستحتل موقعاً هاما في عملية التدخل في منطقة الشرق الأوسط. ومن الواضح أن الموقع المركزي الذي تتمتع به هذه المنطقة بالنسبة لخطوط الطاقة، سيصبح أحد المقاييس الأساسية للمنافسة الدولية في المستقبل، سيما إن أخذنا بعين الاعتبار التوجه إلى نقل نفط الموصل والسعودية إلى شرق البحر الأبيض المتوسط. وقد اقتربت المشكلة الأمنية لطريق الانتقال البرّي في شرق الأناضول من الحل، بعد الجهود التي تستهدف تصفية حزب العمال الكردستاني. وليس من قبيل المصادفة أن تتصاعد الأزمة القبرصية بالتخطيط لنشر صواريخ أس 300 (S 300) في قبرص، وبروز مشروع خط باكو - جيهان النفطي.

تعتبر منطقتا الشرق الأوسط والبلقان ساحتين مهمتين، تتقاطع فيهما المنافسة الدولية مع السياسات الإقليمية؛ ويرتبط مصير هاتين المنطقتين بعضه البعض بسبب الصراع المتصاعد عليهما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد ازداد التأثير المتبادل بين هاتين المنطقتين في شكل جدّي بالرغم من أنهما بدتا منفصلتين عن بعضهما البعض في البنية الدولية ثنائية القطب خلال الحرب الباردة. إن دخول يوغسلافيا السابقة مرحلة التفكك بعد حرب الخليج مباشرة، وظهور توازنات جديدة في البلقان إثر عمليات البحث عن حلول في الشرق الأوسط، يعتبران مؤشرين هامين على المتغيرات الجديدة. فعلى سبيل المثال، انعكس توتر العلاقات بين تركيا واليونان حول البلقان على الشرق الأوسط، لينتج علاقات متوازية بين تركيا

وإسرائيل من جهة، وبين اليونان وسوريا من جهة أخرى. ولذلك، لم يعد بعد الآن معنى للتفريق الكلاسيكي الذي يسلخ الشرق الأوسط عن المناطق المحيطة به، خصوصاً بعدما ظهرت منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط كساحة جديدة لها توازناتها الداخلية الخاصة. لقد دخلت منطقتا (البلقان) والشرق الأوسط في الحرب البادرة التي سارت في ظروف أكثر ديناميكية وحساسية وقد أجبرت الأطراف المختلفة على استخدام دبلوماسية مرنة على أرضية سياسية ليست بالثابتة في أغلب الأحيان. وفي ظل التوازنات الدولية والإقليمية الجديدة ظهرت سياسة شرق أوسطية – بلقانية ذات مركز في شرق المتوسط، وليس سياسة بلقانية أو سياسة شرق أوسطية مستقلة. وتعتبر (قبرص) إحدى الوسائل الأساسية في هذه السياسة. فنتيجة لهذا الوضع الجيوستراتيجي المتغير فإن الاتحاد الأوروبـــي يستعد لضم (قبرص) إلى بنيته،-وطرحت الولايات المتحدة مبادرة سلام جديدة ومرحلية، في مقابل محاولات التصعيد في الفترة التي حاولت فيها روسيا إرسال صواريخ أس 300 إلى الجزيرة.

ومن النتائج الأخرى المرتبطة بوضع الجزيرة الاستراتيجي متعدد الأبعاد اعتبار الأزمة القبرصية مشكلة مزمنة في العلاقات التركية – اليونانية، ومقياساً هاما في العلاقات التركية – الروسية، سيما بعد أن برز مخطط نشر صواريخ روسية على الجزيرة. لذلك، يمكن لروسيا أن تشكل ساحة مناورات دبلوماسية هامة في سياستها حيال حوض نفط قزوين وخطوط نقل النفط والغاز، وأن تتسبب في تبلور حالة من عدم الاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط، وتوليد توترات جديدة في المنطقة. قدمت تركيا في الرد على اقتراح نقل نفط حوض (قزوين) عبر ميناء (نوفوروسيسك) الروسي حجتين اثنتين لرفض هذه الفكرة: تتعلق الأولى بالخوف من خطر كثافة الملاحة البحرية في المضيقين؛ والثانية بالخوف من التوتر السياسي في (القوقاز). وفي هذا المجال استغلت روسيا فترة هدوء الأزمة الشيشانية من أجل طرح الفكرة من جديد، والإشارة إلى وجود مشكلة أمنية مشابهة في خط (باكو) المقترح من قبل تركيا، وتوظيف الضغط الدبلوماسي بالإعلان عن مخطط بيع صواريخ روسية للقبارصة. ومن جهة أخرى، فقد ساعد تناقص إرهاب حزب العمال الكردستاني الذي شهدته منطقة شرق الأناضول على تقويض الادعاءات الروسية حول أمن خط (باكو) – (جيهان). أما روسيا،

فستعمل من خلال بيعها صواريخ لقبرص اليونانية على استغلال التوتر المحتمل بين تركيا وقبرص اليونانية، والذي ستتأثر به منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط حيث يتواجد ميناء جيهان. وبذلك، ستحاول روسيا دائماً أن تفعل ورقة قبرص ضد تركيا عند طرح أية مبادرة جديدة تتعلق بنفط قزوين، مما قد يؤدي إلى عدم الاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط. ومن خلال هذه المعادلة يمكن لنا ملاحظة أحد الأمثلة المثيرة للدهشة في موضوع التأثّر ما بين المناطق.

ومن الضروري هنا التذكير بأن الأزمة القبرصية ليست مجرد مشكلة إثنية عادية بين الأتراك واليونان، وليست مجرد توتر تركي - يوناني طويل الأمد فحسب. لذا، يتوجب على تركيا المتواجدة في موقع يتأثّر بشكل مباشر بالتوازنات الدولية المختلفة أن تُخرج سياستها القبرصية من المعادلة التركية - اليونانية الضيقة وأن تعيد تقييمها من جديد. ويلاحظ أن المسألة القبرصية بدأت تتحوّل في شكل سريع إلى مسألة أوراسية وبلقانية وشرق أوسطية. ولذلك، يجب أن ترتكز السياسة المتعلقة بقبرص إلى إطار استراتيجي، ينسجم مع الإطار الاستراتيجي الشمولي الذي أوضحناه سابقا. وتعتمد أهمية المسألة القبرصية بالنسبة لتركيا على محورين هامين: الأول، المحور البشري الذي يتعلق بتحقيق أمن المجموعة التركية المسلمة، والذي يرتبط بالمسؤولية التاريخية التي تحملها تركيا على عاتقها؛ ويتعلق الثاني بالأهمية الجيوستراتيجية لموقع الجزيرة الجغرافي. ومن المسائل التي مازالت تتابعها تركيا بشكل جدي وتعتبرها إحدى المقاييس الأساسية للسياسة الخارجية، قضية أمن واستمرارية بقاء العناصر المسلمة التي بقيت في الأراضي التي خرجت منها الدولة العثمانية. ومن الضروري أن تبقى تركيا في حالة تيقظ دائم حتى لا تظهر أي تهاون في المسألة القبرصية، لأن من الممكن لأي ضعف يظهر في الدفاع عن المجتمع التركي في قبرص أن ينسحب على شكل موجات إلى (تراقيا) الغربية و(بلغاريا) وحتى إلى (أذربيجان) والبوسنة. ولذلك، تظهر أهمية تحقيق الحماية للمجتمع التركي في (قبرص) ليس من أجل أبناء هذا المجتمع فحسب، بل من أجل المجموعات المسلمة المتبقية من العهد العثماني في الدول المختلفة كلها أيضاً.

أما المحور الثاني الهام الذي ترتكز إليه المسألة القبرصية فيخص الأهمية الجيوستراتيجية للموقع الجغرافي للجزيرة. ولهذا المحور أهمية حيوية كبيرة بشكل

مستقل عن العنصر البشري في الجزيرة، ويجب أن يكون لدى تركيا اهتمام بالمسألة القبرصية حتى لو لم يكن هناك عنصر تركي واحد في الجزيرة. إذ لا يمكن لأية دولة أن تهمل جزيرة تقع في قلب ساحتها الحيوية. وكما أن للجزر الاثني عشرة أهمية بالنسبة لتركيا، بالرغم من عدم وجود عناصر تركية تعيش عليها بشكل جدّي، وكما أن الولايات المتحدة الأميركية تهتم (بكوبا) و(جزر الكاريبـــي) الأخرى، فإن على تركيا كذلك أن تهتم بالجزيرة القبرصية من الناحية الاستراتيجية، بغض النظر عن قضية العناصر البشرية الموجودة على الجزيرة. ويمكن الإشارة إلى بُعدين للأهمية قبرص الجيوستراتيجية: الأول، الأهمية الاستراتيجية ضيقة المقاييس؛ والثاني، الأهمية الاستراتيجية الواسعة التي تتعلق بموقع الجزيرة في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية.

ترتبط الأهمية الاستراتيجية ضيقة المقاييس بالتوازنات بين تركيا واليونان وبين جمهورية (قبرص) الشمالية التركية ومجموعة القبارصة اليونان. ظهرت الأهمية الاستراتيجية بشكل ملفت في سياق أزمة الصواريخ التي تم اقتراح نشرها في قبرص، التي تحمل أبعاداً استراتيجية تتجاوز أمن الجزيرة؛ وقد تولد أثناء الأزمة احتمال وصول القوة العسكرية الناتجة عن الاتفاق بين اليونان و(قبرص) اليونانية إلى مستوى تهديد أراضي الأناضول وساحة المواصلات المحيطة بالجزيرة في بحر (إيجه). كما أن قيام بعض دول المنطقة، مثل روسيا وأرمينيا، بدعم هذا الاتفاق بشكل مباشر أو غير مباشر، بحيث يصبح الأناضول ضمن مداهم، سيجعل أمن تركيا مهدداً بدرجة كبيرة.

ويتعلق البعد الثاني، بعد الأهمية الاستراتيجية الواسعة، بوضع الجزيرة في الاستراتيجيات الإقليمية والدولية. ولا يمكن لقوة دولية أو إقليمية تقوم بإجراء حسابات استراتيجية في الشرق الأوسط وبحر (إيجه) وشرق البحر الأبيض المتوسط وقناة السويس والبحر الأحمر والخليج أن تهمل الجزيرة القبرصية، لأن (قبرص) تقع على مسافة مناسبة بالنسبة لكل هذه المناطق، وتعتبر معياراً هاما يستطيع التأثير على كل هذه المناطق. ويجب على تركيا أن تستغل الميزة الاستراتيجية التي حققتها في عقد السبعينيات في (قبرص) من خلال استراتيجية مبنية على دبلوماسية بحرية هجومية، وليس من خلال سياسة قبرصية دفاعية للحفاظ على الوضع القائم.

ولذلك، فإن (قبرص) تحمل أهمية خاصة بالنسبة لتركيا، كعنصر أساسي لاستراتيجيتها البحرية العامة المتعلقة بالحزام البحري القريب الذي يتشكّل كل من بحر (قزوين) والبحر الأسود والمضيقين وبحر (إيجه) وشرق البحر الأبيض المتوسط وقناة السويس والخليج العربـــي.

4. الخليج العربي وحوض المحيط الهندي

يعتبر الخليج العربـــي، وطرق اتصاله مع البحر الأبيض المتوسط عبر البحر الأحمر، واتصاله مع المحيط الهندي عبر مضيق (هرمز)، من الأحواض البحرية الهامة التي يمكنها أن تدعم التأثير القاري لتركيا. وكان ابتعاد تركيا عن التأثير في هذه المنطقة، بالرغم من قربها من الخليج، الذي يمتلك أهم موارد الطاقة في العالم، أهم نقطة ضعف في ماضي السياسة الخارجية التركية. إن إهمال تركيا لسياسات الشرق الأوسط والخليج حتى عقد الثمانينات، أدى إلى بقاء تركيا بعيدة عن الموارد الغنية للمنطقة، وعدم قدرتها على الاهتمام بالمسائل المتعلقة بالخليج إلا بمقدار ما تسمح به القضايا الخاصة بقاعدة إنجرلك. لا تنظر دول الخليج إلى تركيا كقوة إقليمية، كما لا تنظر مراكز القوى الدولية إلى تركيا كطرف مهم في المداولات السياسية للمنطقة. ويظهر الابتعاد عن لعب دور في عملية السلام في الشرق الأوسط رغبة القوى الكبرى في جعل تركيا دولة سلبية، بعيدة عن الموارد الجيواقتصادية للشرق الأوسط، تقف منتظرة على أبواب أوروبا.

لقد حققت تركيا الانفجار الاقتصادي الذي حدث في عقد الثمانينات في ظل العلاقات العقلانية التي بنتها مع دول الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، ومن الضروري هنا أن لا نغفل دور الميزات التي حققها خط أنابيب النفط بين (كركوك) و(يومورتاليك). لذا، يجب تفعيل عملية الاتصال بين الخليج العربـــي وشرق البحر الأبيض المتوسط مع تركيا، وجعل هذا الهدف من الأولويات الاستراتيجية التي لا بد من تحقيقها، حيث أن أكبر خطأ استراتيجي تم ارتكابه في مرحلة الحرب الباردة كان عدم تفعيل هذا الخط. وعلينا ألا ننسى بأن ولاية بغداد العثمانية كانت بمثابة مفتاح لتأثير الدولة العثمانية في آسيا؛ ولا يختلف الوضع الآن بالنسبة لتركيا. كما لا يمكن أن تبقى تركيا لا مبالية حيال المناطق المفتوحة على

البحر بالنسبة لهذا الحوض، وحيال البلاد التي تقع في شمال الطرق المائية المتمثلة بالفرات ودجلة ومناطق حوض بلاد الرافدين.

يمكن لتركيا أن تحقق أهدافها هذه عن طريق العلاقات الاقتصادية، التي تستند إلى مفهوم النظام الأمني المشترك، بدلاً من الأحلاف العسكرية التي تولد القلق لدى الدول المحيطة. ويمكن لتركيا أن تحقق مكاسب هامة في مجال تأثيرها الإقليمي إذا وضعت على سلم أولوياتها هدف المواءمة بين العمل المشترك في إطار التعاون الأمني الأوروبـي لمؤتمر (هلسنكي) والتعاون الاقتصادي الأوروبـي، ومفهوم التعاون الأمني للمنطقة وإمكانية الاستفادة من الموارد الجيواقتصادية فيها.

5. حوض بحر قزوين

يشكل حوض (قزوين) بالنسبة لتركيا المفتاح الأساسي في خط ربطها مع آسيا الوسطى، ولا بد أن يكون التعاون الذي يتم تحقيقه الآن مع (أذربيجان) و(كازاخستان) و(أوزبكستان) و(تركمانستان) في مواجهة السياسات الروسية أحد الأساسيات الضرورية للمقاربة التركية لملف آسيا الوسطى. ويجب أن تنطلق سياسة تركيا حيال (القوقاز) و(قزوين) وآسيا الوسطى من ثلاث قواعد تكتيكية أساسية:

1. تفعيل عملية اتصال خط (قزوين) - البحر الأسود عبر الجمهوريات القوقازية الشمالية وفق مراحل زمنية.
2. إقامة وضع توازني في القوقاز تجاه التأثير الروسي في آسيا الوسطى والقوقاز من خلال توطيد العلاقات مع إيران - التي خيّمت على علاقة تركيا معها توترات ايديولوجية - والعمل معها في إطار تعاون اقتصادي ديناميكي وعقلاني.
3. تفعيل كل أنواع التعاون مع دول آسيا الوسطى.

إن إهمال هذه الأهداف والانشغال بمشاكل مرحلية قصيرة الأمد، سيعمل على تشكيل أرضية لرجوع الإمبراطورية السوفياتية في شكل إمبراطورية روسية، وسيؤدي إلى إبعاد تركيا عن حوض بحر (قزوين). ومن الصعب على تركيا أن تؤثر على مناطق حوض بحر (قزوين) في شكل مباشر، لكن يمكنها ممارسة التأثير من خلال خطوط المواصلات التي تربط هذا الحوض مع المناطق الأخرى. وأمام

دول آسيا الوسطى، التي تفتقر إلى اتصال بحري، أربعة بدائل من أجل انفتاحها على العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

الأول: تفعيل اتصالها من شمال بحر قزوين إلى أوروبا والأطلسي عبر روسيا.

والثاني: تفعيل اتصالها مع المحيط الهادي عبر الصين.

والثالث: تفعيل اتصالها مع المحيط الهندي عن طريق باكستان والهند وأفغانستان.

والرابع: الانفتاح على البحر الأبيض المتوسط عن طريق إيران، ابتداء من شمال بحر (قزوين) وتركيا.

وتتنافس تركيا وإيران وروسيا في مجال انفتاح دول آسيا الوسطى على الغرب باستغلال هذه الطرق المذكورة. ويشكّل خط اتصال (القوقاز) مع البحر الأسود عبر بحر قزوين مجال منافسة في العلاقات التركية - الروسية، كما يشكّل طريق الخليج عبر إيران مجال منافسة في العلاقات التركية - الإيرانية. وتتمتع تركيا بميزة جغرافية مهمة في هذا المجال، وتستطيع من خلال موقعها الاستراتيجي أن تطوّر علاقات مشتركة مهمة مع روسيا وإيران، اللتين تسيطران على الجناح الشمالي والجنوبـــي لحوض (قزوين). ولكن نتيجة عدم اتباع دبلوماسية ديناميكية ومرنة، شهدت تركيا خللاً في علاقاتها مع روسيا وإيران، بإعطاء نفسها صورة الدولة التي تتدخل في شؤون المنطقة كممثلة للقوى الدولية. ونتج عن ذلك تقارب إيراني - روسي، بالرغم من تناقض مصالح الدولتين.

إن الشرط الأولي لبناء علاقات صحيحة مع المناطق البرّية القريبة: (البلقان) - (القوقاز) - شمال الشرق الأوسط، والمناطق القارية القريبة: آسيا الوسطى - شرق البحر الأبيض المتوسط - إفريقيا الشمالية، هو تشكيل استراتيجية بحرية طويلة الأمد ومنسجمة. ويجب تفعيل الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية لهذه الاستراتيجية، كما يجب الاستفادة من فعالية الاتفاقيات والتكاملات الإقليمية.

المناطق القارّية القريبة:
أوروبا، شمال إفريقيا، جنوب آسيا، وسط وشرق آسيا

إن من أهم السمات اللافتة للنظر في السياسة الخارجية التركية في مرحلة الحرب الباردة محاولة تركيا التوفيق بين المقاييس الاستراتيجية الدولية الجامدة على مستوى القارات، وبين الديناميكيات والأزمات التي ظهرت على المستوى الإقليمي الأصغر؛ حيث إن السياسات العالمية لنظام القطبين، التي اهتمت بطبيعتها بالعلاقات بين الأقطاب العالمية على المستوى القاري، أثرت على آليات اتخاذ القرار في السياسات الخارجية للقوى الإقليمية الأصغر، وأدت إلى افتعال أزمات إقليمية على المستوى الصغير نسبياً. وقد لوحظ لذلك توجه القوى الإقليمية مثل تركيا نحو الالتزام بالمقاييس التي حددتها العلاقات ما بين الأقطاب في الأزمات الدولية والقارية، واتباعها سياسات تحقق الانسجام والتوازن بين هذه المقاييس وبين ساحات الأزمات الإقليمية التي تخصها بشكل مباشر. ويظهر هذا الأمر جليا إذا ما تمعنا في مسار السياسة الخارجية التركية في الفترة ما بين عامي 1945-1990؛ فباستثناء الحرب الكورية لم تتجه تركيا في هذه الفترة، التي امتدت طوال نصف قرن تقريباً، إلى توليد أية فعالية سياسة خارجية بعيدة عن نطاق حدودها ومنطقتها. واهتمت تركيا بدلاً من ذلك، وبشكل دائم تقريباً، بالمشكلات التي تخصها مباشرة في المناطق البرية والبحرية القريبة مثل قبرص وإيجه، والأقليات التركية في تراقيا الغربية وشمال العراق وبلغاريا. وقد كان بالإمكان أن تحل الأزمات والمشكلات الإقليمية بشكل مناسب إذا استغلت تركيا الوضع الدولي بطريقة صحيحة وفعّالة، لكنها اتبعت أسلوباً حذراً وطويل المدى للتوصل إلى حل، في ظل العوائق التي فرضتها التوازنات الدولية.

ويمكن القول إن عملية الإنــزال التركية في قبرص - التي تم القيام بها في وضع كان يسير فيه التوازن الدولي الثنائي القطبية سيراً حساساً إلى أبعد الحدود،

في مرحلة توجّهت فيها الأنظار إلى المواجهات في الشرق الأوسط - حققت أهدافها المرجوة بالرغم من التحديات داخل المعسكر الذي تنتمي إليه تركيا، مثل المقاطعة الأميركية لتركيا. أما القضايا المتعلقة بالأقلية التركية في بلغاريا فقد أجلت إلى فترة أخرى، عندما بدأت فترة من المرونة في العلاقات بين القطبين. وفي السياسة الخارجية تجاه اليونان، اتبعت تركيا مساراً مضبوطاً ومحدداً بشكل عام طوال مرحلة الحرب الباردة بفعل تأثير المقاييس الدولية الجامدة. وأدى هذا إلى حصر مساحة التفكير والآمال التركية داخل المنطقة المحيطة بها فقط. كما تم ضبط علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبـــي - الذي يعتبر خياراً استراتيجياً قارياً - حسب التوازنات الداخلية للمعسكر الذي تنتمي إليه تركيا، وطبقاً للتدافع الدبلوماسي مع اليونان.

إن من الضروري تناول مسألة الانسجام بين السياسات الإقليمية، التي تحدّد العلاقات مع المناطق القارية القريبة، المرتبطة بتركيا في صورة مباشرة، وبين المتغيرات المحورية التي حصلت في الأوضاع التي ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ونهدف من وراء تحديدنا للمناطق القارية القريبة من تركيا تحديد الصلات ما بين القارات، التي تحقق الانتقال بين السياسات الإقليمية والسياسات القارية. ويمكن تناول ذلك في إطار المحددات الجغرافية الجديدة التي ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

أولاً: السياسيات والمحددات القارية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

يواجه النظام الاقتصادي والسياسي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية متغيرات جديدة بعد تزعزع نظام القطبين الذي نشأ في عقد الثمانينات، وذلك بعد ازدياد التناقضات بين النظام الذي أنشأته الولايات المتحدة الأميركية عن طريق المنظمات الدولية، وبين المصالح الأوروبية، وبعد ظهور ساحة اقتصادية - سياسية جديدة في حوض المحيط الهادي. كما أن الغموض الذي نتج عن هذه المرحلة، التي يستمر أثرها إلى الآن، أدى إلى أن تتوجّه القوى الدولية إلى القيام بتعريفات وتحديدات جديدة للمناطق، وإلى تسريع عمليات البحث عن سياسة منسجمة مع هذه التعريفات، ومحاولة التكامل مع الأوضاع الجديدة وتشكيل المعسكرات

المرتبطة بها. ويمكن القول إن هناك ثلاث مجموعات من الدول، التي اتجهت من خلال دوافع مختلفة للتكامل الإقليمي، تنسجم فيما بينها في بعض الأحيان وتتناقض في أحيان أخرى. وهذه المجموعات هي:

1. القوى الكبرى، التي تسعى إلى امتلاك أوراق بديلة في الأوضاع الاقتصادية والسياسية الدولية الجديدة.
2. القوى الإقليمية، التي اضطرت إلى إعادة تعريف وضعها في العلاقات الدولية الجديدة بعد تفكك البنية الجامدة للقطبين.
3. الدول التي ترغب في تجاوز أزمة الهوية التي تعاني منها في ثقافتها السياسة الداخلية، أو في علاقاتها الدولية في عملية تكاملها مع النظام العالمي.

ولذلك، حلت المعسكرات القارية محل الانقسام الجيوسياسي القطبي بعد انهيار التوازن العالمي الجامد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وأعيد تعريف المناطق الجيوسياسية والجيوثقافية والجيواقتصادية من جديد في إطار استراتيجيات الدول الكبرى. فبعد أن كانت أوروبا منقسمة البنية إبان مرحلة الحرب الباردة، وتعرضت لخسارة نسبية لأهميتها طوال تلك المرحلة، بدأت في محاولة تشكيل هوية وساحة جذب جديدة من خلال الاتحاد الأوروبي، الذي عزز من أهمية أوروبا بعد عقد الثمانينات. قطع الاتحاد الأوروبي شوطاً هاما في عملية التكامل بين أعضائه بعد اتفاقية ماستريخت، التي تم توقيعها عام 1992، وتوجهت أوروبا بعد ذلك إلى عملية الاحتواء من خلال برنامج التوسّع نحو الشرق. وبذلك، لم تعد أوروبا مجرد ساحة صراع وتدافع بالنسبة للقوتين العظميين، وبدأت بالتحوّل إلى مركز جذب قائم بذاته. لقد استهدفت السياسة الأمنية والخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي، التي تمت الموافقة عليها في 1993، إلى تحقيق انسجام في سياسات الاتحاد حيال المتغيرات الاستراتيجية في التوازنات الدولية. لكن عدم استطاعة الاتحاد الأوروبي تطوير سياسة مشتركة ومؤثرة في أزمة البوسنة أثّر بشكل سلبي على هذا الهدف. كما أن البحث عن هذه الاستراتيجية المشتركة طرح فكرة تنظيم أمني يوازي حلف شمال الأطلسي في أواخر عقد التسعينات. وقد تم دعم وضع القارة الأوروبية في العلاقات الدولية إلى درجة كبيرة من خلال التطورات في المجالات الأمنية والدفاعية بالتنسيق مع حلف شمال الأطلسي واتحاد

أوروبا الغربية في قمة واشنطن عام 1999، خصوصاً فيما يتعلق بآليات اتخاذ القرار وصلاحيات العمليات العسكرية. وتظهر ساحة هذا التأثير في دخول قوات من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبـــي إلى كوسوفو بعد العمليات الجوية.

ستستمر الاختلافات بين مرجعية حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبـــي بسبب الحساسية الزائدة لهذه المسألة. وستكون تركيا من بين أوائل الدول التي ستتأثّر بالدور الذي تلعبه أوروبا الجديدة، وبالوضع الذي ستستقر عليه العلاقات بين الاتحاد الأوروبـــي وحلف شمال الأطلسي.

وضعت الولايات المتحدة الأميركية القارة الأفروأورآسيوية الأم، التي تقع بعيداً عن قارتها، في إطار الحفظ الاستراتيجي الواجب حمايته ضد التهديد السوفياتي أثناء مرحلة الحرب الباردة. أما بعد الحرب الباردة، فقد عززت أميركا دورها على منابر الأمم المتحدة، بدعم من الكتلة الأطلسية، ومن خلال التوجهات التوسعية لحلف شمال الأطلسي، وعملت من جانب آخر على تحقيق التكيف مع تيار التقاطب الإقليمي الجديد. وقد وجّه التكامل الأوروبـــي الضربة الأولى لنظام بريتن وودز (Bretton Woods) وللاتفاقية الجمركية العالمية (GAT)، وكرد فعل على ذلك شكلت الولايات المتحدة الأميركية تحالفاً إقليمياً على شكل مراحل من خلال اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا (NAFTA) مع كندا والمكسيك، ودعم دور التشكيلات التي تحاول تطوير التعاون بين شمال وجنوب أميركا، ودعم التعاون الاقتصادي مع آسيا (APEC) في منطقة المحيط الهادئ، وذلك من أجل السيطرة على محور المحيط الهادئ وتشكيل ساحات جذب بديلة.

وتتجه الولايات المتحدة الأميركية إلى تطوير سياسة مزدوجة كضرورة تفرضها عليها جغرافيتها. فتستمر، من ناحية، في الحفاظ على تواصلها مع أوروبا، حيث تضع الهوية الأطلسية في أولى أولوياتها من خلال حلف شمال الأطلسي، الذي بات يُعتبر منظمة تصل فعالياتها إلى ما وراء الأطلسي. وتحاول في الوقت نفسه تطوير هوية خاصة بحوض الهادئ وقارة آسيا، عن طريق إطار التعاون مع مناطق هذا الحوض الذي بدأ تشكيله في عقد التسعينات. وبعد أن توجّهت الولايات المتحدة الأميركية إلى دعم شمال أميركا عبر اتفاقية التجارة الحرة – وجعلت أميركا الجنوبية ضمن ساحة تأثيرها – اتجهت إلى تطوير سياسة ذات مقياس قاري ذي

اتجاهين عبر حلف شمال الأطلسي والتعاون الاقتصادي الآسيوي - الباسيفيكي. اكتسبت تلك السياسات ذات المقياس القارّي صفة دولية، وتداخلت فيما بينها بالتوافق مع مجلس الأمن من الناحية السياسية، كما تعارضت مع مجموعة الدول الصناعية الثمانية G-8 من الناحية الاقتصادية - السياسية. وتسعى الولايات المتحدة الأميركية إلى إعادة تعريف نظرتها إلى آسيا مقابل الاستراتيجية الأورآسيوية التي تطرحها الدول الأوروبية، لا سيما ألمانيا، بطرح استراتيجية آسيا - أميركا(1). وقد تم تطوير هذه الاستراتيجية طويلة المدى لمواجهة احتمال أن يتم عزل أميركا عن القارة الأفروأورآسيوية؛ كما تعتبر ساحات تأثير ألمانيا الاقتصادية السبب الأساسي لمحاولة أميركا بناء معسكر آسيوي مرتبط بها على المدى البعيد.

ومن بين أهم المعايير الهامة لهذه التوجهات الاستراتيجية الجديدة، الوضع الاقتصادي - السياسي المتصاعد لشرق آسيا، والذي انعكس بقوة على علاقات دول شرق آسيا الاقتصادية الدولية في النصف الأول من عقد التسعينات، بالرغم من أزمة 1997. وتعبر المصطلحات المستخدمة لهذه المنطقة عن الاستراتيجيات التي تسعى إليها الدول على المدى البعيد؛ إذ تبدي كل من الولايات المتحدة الأميركية وأستراليا اهتماماً باستخدام مصطلح الباسيفيك (الهادئ) لوصف منطقة شرق آسيا، بينما تتجنب استخدام مصطلح أوراسيا. والهدف من هذا أن تشترك كل من أميركا وأستراليا مع هذه المنطقة بوصف جغرافي واحد، وأن يتم استبعاد ألمانيا والدول الأوروبية الأخرى التي ليس لها سواحل على الباسيفيكي (المحيط الهادئ). أما ألمانيا، فتركز على مصطلح أوراسيا، لأنه يبني روابط بين شرق آسيا، التي تعتبر ساحة جذب اقتصادية سياسية جديدة، وبين أوروبا التي تعتبر ساحة جذب كلاسيكية، وبهدف استبعاد الولايات المتحدة الأميركية.

أما الدول التي ترغب في تشكيل ساحات جذب مستقلة وتريد تحقيق التوازن بين مركزي هاتين القوتين، فإنها تفضل بقاء الهوية الآسيوية لدول شرق آسيا. ومع أن دول شرق آسيا تبدي اهتماماً ببناء علاقات متوازنة مع أوروبا وأميركا إلا أنها تحاول البحث عن هوية مناسبة لها تحت ضغط التعريفات التي تطرحها دول أوروبا

(1) للاطلاع على بعض أولى محاولات التحديدات الجديدة انظر:
Milan Hauner, What is Asia to us? Russia's Asian Heartland Yesterday and today (Boston, Unwin Hyman 1990).

وأميركا، كما تحاول جذب موارد الاندفاع الاقتصادي من الاستثمارات الخارجية إلى ساحتها الداخلية، التي تشهد تحركات اقتصادية ديناميكية. وعلى الرغم من عدم نجاح الجهود الهادفة إلى تحقيق التضامن داخل المنطقة، من خلال اللقاءات الاقتصادية المختلفة التي تضم دول شرق آسيا، إلا أنها تحمل أهمية لكونها شكلاً من أشكال التعبير عن الهوية الآسيوية، التي بدأت بالظهور في شكل متصاعد. وقد جعلت هذه الجهود دول شرق آسيا تميل نحو التعاون وإقامة التحالفات، لا سيما الاقتصادية منها، بالرغم من التناقضات الداخلية والعداوات التاريخية التي بينها. إن نجاح دول آسيا عموما ودول شرق آسيا خصوصاً في تشكيل هوية جيوثقافية وجيوسياسية مشتركة يعد من العناصر الهامة التي ستحدد وضع قارة آسيا في هذا القرن.

تحمل قارة آسيا تشكيلاً من فسيفساء ثقافية متعددة الألوان، وتتعرض دول القارة لتأثيرات من ساحات الجذب الأميركية والأوروبية والدول الإقليمية الكبرى، وستشهد تحالفات جديدة في المراحل الطويلة المقبلة. ستواصل القارة الآسيوية دورها كساحة للصراع الاستراتيجي، فهي تضم العملاقين الديموغرافيين الصين والهند، والعملاق الاقتصادي اليابان، والمناطق الجغرافية السهوبية الشاسعة لروسيا، كما تضم أكبر القوى الإسلامية على خط الحزام المحيط الذي يشكّل أكثر الخطوط الاستراتيجية أهمية في العالم. وقد أدّت مرحلة التعريف الجديد للأحواض الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية ذات المقياس القاري إلى توجّه القوى الكبرى والإقليمية نحو تبني استراتيجيات ذات مقاييس قارية وإقليمية. فبعدما استلمت روسيا ميراث الدولة العظمى الثانية بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة، حاولت الاحتفاظ بساحة تأثير الاتحاد السوفياتي السابق، في إطار مجموعة الدول المستقلة، كما قررت الانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود، التي بدأت بمبادرة من تركيا. ويلاحظ أن روسيا، التي اتجهت إلى مبادرات تكتيكية متناقضة ناتجة عن قلقها من الوضع السائد، وليس كجزء من استراتيجية منسجمة داخلياً، بادرت إلى إنشاء سوق مشتركة بين الدول السلافية عام 1993، بشكل يتناقض مع المبادرتين الإقليميتين مع الدول المستقلة ومع دول حوض البحر الأسود. وقد واصلت روسيا جهودها في إبرام التحالفات الجديدة بسبب الأزمة السياسية والاقتصادية التي تواجهها في الداخل.

ومن المشاريع التي طرحت بمقاييس قارية مشروع اتحاد أوراسيا الذي اقترحته كازاخستان، ومشروع منظمة التعاون لدول حوض المحيط الهندي الذي اقترحته جمهورية جنوب إفريقيا، في انفتاحها على العالم بعد انتهاء مرحلة التمييز العنصري، وهو اتحاد أفرو - آسيوي بمحور بحري، يشمل الدول الواقعة بين جنوب وشرق إفريقيا وجنوب وشرق آسيا، ومشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يضم شمال إفريقيا وغرب آسيا الذي تم طرحه في إطار التعاون الاقتصادي الإقليمي ضمن عملية السلام في الشرق الأوسط.

ثانياً: سياسات القوى الإقليمية والقوى العالمية في المناطق البرية القريبة

يعتبر اكتساب المناطق والأقاليم على مستوى القارات معانٍ استراتيجيةً جديدةً شأناً هاماً للدول التي تمتلك القدرة على تنفيذ استراتيجيات دولية متعددة على مستوى القارات، مثل الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا والصين وفرنسا وبريطانيا واليابان وروسيا. وهو أمر هام كذلك للقوى الإقليمية التي تُضْطَرُّ للاهتمام بعدة أقاليم ذات محور قاري في الوقت نفسه، بسبب خصائص هذه الدول الناتجة عن المقاييس الجغرافية، مثل تركيا ومصر وإيران وأوكرانيا والهند.

تضطر دول المجموعة الأولى إلى الاهتمام بالتوازنات في المناطق ذات المحاور القارية المتعددة، لأنها تمتلك القدرة على تنفيذ استراتيجيات دولية من خلال تعهد التوازنات في عدة قارات في الوقت نفسه. وفي الوقت الذي تشعر فيه بعض تلك الدول، كالولايات المتحدة الأميركية، بضرورة الاهتمام بجميع المجالات لكل المناطق والأقاليم، تمضي تُطوِّرُ سياساتٍ في مجالات معينة أوفي مناطق معينة في بعض الأحيان. فعلى سبيل المثال، تضع اليابان الساحة الاقتصادية - السياسية في مقدمة أهدافها الاستراتيجية، ضمن تخطيط مستمر يشمل جميع القارات. أما روسيا فتهتم بتطوير سياسات تجاه مناطق السيطرة الجيوسياسية للاتحاد السوفياتي السابق؛ ويُعتبر هذا مثالاً على السياسة ذات المحور القاري، التي تتعمق في مكان واحد وتهتم بكل الجوانب المتعلقة بهذا المكان. وتشكل هذه الاعتبارات القاعدة الأساسية لصياغة وتنفيذ العمليات الدبلوماسية لهذه الدول؛ إذ تحاول الولايات المتحدة تسيير سياساتها في مختلف القارات ضمن تخطيط استراتيجي متكامل ومنسجم. أما الخيار

الاستراتيجي المرتكز إلى الاقتصاد - السياسة، فأدى إلى بروز وزارة الصناعة والتجارة الخارجية في مقدمة قطاعات الدولة. وما تزال قدرة روسيا على المناورة الاستراتيجية محدودة بتأثيرها في المناطق القارية القريبة، وتركز سياساتها الدولية والإقليمية على تعزيز قدراتها الدولية، بصفتها عضواً دائماً في مجلس الأمن الدولي، من أجل زيادة تأثيرها على المناطق القارية القريبة.

أما دول المجموعة الثانية فهي القوى الإقليمية التي تضطر للاهتمام بعدة أقاليم ذات محاور قارية، لاكتسابها خصائص وميزات جغرافية معينة، مثل تركيا ومصر وإيران وأوكرانيا والهند. والتحليل المختصر لمواقف هذه الدول تجاه المناطق القارية القريبة سيسهّل علينا تحديد الوضع الاستراتيجي لتركيا من هذه الزاوية. ولأن مصر - على سبيل المثال - دولة شرق أوسطية وغرب آسيوية ومتوسطية ومطلة على البحر الأحمر وشرق وشمال إفريقيا في الوقت نفسه، فهي مضطرة لاتباع سياسة تبدي اهتماماً بالتوازنات في آسيا وإفريقيا وحوض البحر الأبيض المتوسط، تنبع من موقعها الاستراتيجي والخصائص الجيوثقافية الناتجة عن ميراثها التاريخي. وكانت مصر تاريخياً، بسبب موقعها الاستراتيجي هذا، القاعدة المركزية لسياسات الشرق الأوسط والبحر الأحمر وإفريقيا والمحيط الهندي للدولة العثمانية. وقد جعلت هذه الميزة مصر من أكثر المناطق التي شهدت منافسة استعمارية ضارية في القرن التاسع عشر، كما حققت هذه الميزة لها القدرة على التحرك الدبلوماسي والسياسي والعسكري في شكل متعدد الاتجاهات؛ فهي السبب الذي جذب نابليون إلى مصر، وهي السبب في تحويل قناة السويس إلى إحدى ساحات الصراع الأكثر احتداماً في مرحلة الحرب الباردة. ويمكن ملاحظة البنية الجيوثقافية المتعددة الاتجاهات التي تمتاز بها مصر من خلال مصطلحات العروبة المستندة إلى اللغة، والإفريقانية المستندة إلى الجغرافيا، والفرعونية المستندة إلى التاريخ، التي ذكرت كعناصر أساسية للهوية المصرية التي حاول جمال عبد الناصر تطويرها. إن العلاقات القارية متعددة الاتجاهات التي تمتلكها مصر هي التي تضعها في مكانة رائدة في توازنات الشرق الأوسط في وقت السلم والحرب؛ وتوفر هذه الميزة لها أرضية لتكون في مقدمة الدول في السياسة الإفريقية. ويجب تناول الأسباب التي جعلت مصر من بين الدول التي تقود دول العالم الثالث وحركة عدم الانحياز، في السنوات

الأكثر احتداماً من حقبة الحرب الباردة، في إطار الظروف الخاصة التي يوفرها موقعها الجغرافي، أكثر مما يوفرها توجهها الأيديولوجي.

كما تواجه إيران ضرورة الاهتمام بعدة أقاليم ذات محاور قارية متعددة بسبب خصائصها التاريخية والجغرافية؛ وهي توجد في إحدى ساحات الانتقال التاريخية بين آسيا وأوروبا عموماً، كما توجد في موقع الاتصال بين آسيا الوسطى وغرب آسيا وأوروبا الشرقية منذ عهد الاسكندر الكبير وحتى الآن. كما أن لها اهتمامات بأحواض مختلفة ذات محاور قارية متعددة. وتتأثر إيران - التي ترتبط مع وسط وغرب آسيا وجنوبها - بتوازنات بحر (قزوين) والبحر الأسود، وتوازنات الخليج العربـــي والمحيط الهندي. وتوجد إيران بين حوضين حضاريين عريقين وكبيرين، شكلتهما مناطق غرب بلاد الرافدين وشرق مناطق ما وراء النهرين؛ كما تضم في داخلها كذلك تعدداً جيوثقافياً فريداً. وقد تأثرت العناصر الطورانية التي جاءت من آسيا الوسطى، والتي امتازت بالديناميكية المستمرة، بالخصائص الجيوثقافية لهذا البلد من خلال مرورها عبر جغرافية إيران، عند بناء دولة قوية مستقرة هي الدولة العثمانية. وبعد أن أحرزت الدولة العثمانية تقدماً استراتيجياً داخل أوروبا وجدت نفسها مضطرة إلى أخذ إيران بعين الاعتبار في مجال تطوير سياستها في الشرق، بسبب الموقع الجيوثقافي والجيوسياسي الذي تتمتع به إيران.

ظهرت هذه الأهمية من خلال التقسيمات الاستعمارية في منطقة شمال وجنوب إيران، من قبل روسيا وبريطانيا، في إطار ما يعرف بـــ "المناورة الكبرى". فسيطرت روسيا على مناطق شمال إيران، التي تمثل الواجهة المشرفة على شمال ووسط آسيا، بوصف روسيا دولة سهوب نموذجية. أما بريطانيا، فقد سيطرت على جنوب إيران الذي يشرف على الخليج والمحيط الهندي، نظراً لانعكاس بنيتها الإمبراطورية ذات الصفة البحرية على هذه المنطقة. وبعد أن كانت إيران إحدى أهم ساحات الصراع الأيديولوجي الأكثر شدة وكثافة طوال مرحلة الحرب الباردة، لعبت العوامل التاريخية والجغرافية دوراً كبيراً في توجّه إيران إلى سياسات التوازن التي جاءت على شكل مراحل بعد الثورة الإسلامية. وقد عملت إيران على بناء عقلية سياسة خارجية متقدمة ومستمرة، منذ الخط الثوري للخميني، مروراً

بالسياسة البراغماتية التي اتبعها رفسنجاني، وصولاً إلى الموقف الإصلاحي لخاتمي. أقامت إيران علاقات واقعية إلى أبعد الحدود مع الصين والهند وروسيا، من خلال انفتاحها على آسيا، كما طوّرت علاقات تستند إلى المصالح مع الدول الأوروبية، في إطار من خطاب ثوري رافض للولايات المتحدة الأميركية. واتبعت إيران سياسات تبدي اهتماماً بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى وبقزوين والخليج في الوقت نفسه. وقد أدى هذا إلى قيام إيران بتطوير سياسات متعددة الاتجاهات تتعلق بالمناطق القارية القريبة.

وتعتبر الهند من أهم القوى الآسيوية، وهي ذات مكانة بين الدول التي تحاول اتباع سياسة تتعلق بالمناطق القارية متعددة الاتجاهات. ومن أجل تطوير سياسات حيال جنوب وشرق ووسط آسيا، تهتم بالتوازنات ذات المقياس القاري، تضطر الهند إلى بناء علاقات مع دول آسيوية مهمة يأتي في مقدمتها باكستان والصين وروسيا، تستهدف احتواء القلاقل الموجودة فيما وراء المنطقة. ويلعب موقع الهند كدولة مركزية في المحيط الهندي دوراً مهماً في اتباعها استراتيجية واسعة المقاييس، على خط يمتد من المحيط الهادي حتى شرق وجنوب إفريقيا. وقد أدت هذه الخصائص الجغرافية المتعددة الاتجاهات إلى تطوّر التراكم التاريخي للهند، باعتبارها إحدى ساحات الجذب المهمة للاقتصاد العالمي حتى القرن الرابع عشر، لتصبح في عصر (سلالة بابور الذهبـــي) إحدى أهم القوى في آسيا. وتعتبر الدولة (العثمانية) في الغرب والدولة (الصفوية) في الوسط والدولة (البابورية) في الشرق من الدول المحيطة بالخط الجنوبـــي لأوراسيا، التي تركت بصماتها على القرن السادس عشر. وقد ظهرت تلك الدول نتيجة التمازج الديناميكي للعنصر التركي ذي الجذور وسط آسيوية في الحوض الحضاري القديم مع تراكمات الحضارة الإسلامية. وباندفاع القوى الأوروبية الاقتصادي، الناتج عن الرأسمالية والثورة الصناعية، للتأثير على الثقافة الآسيوية القديمة، التي تكاملت مع الحضارة الإسلامية، ظهرت نقطة انكسار بين الغرب والشرق. شكّلت الهند أحد مراكز هذا الانكسار، بسبب خصائصها التي ذكرناها سابقا. ولذلك تنافس الإنجليز بشكل مباشر مع الألمان والروس والفرنسيين في شكل مباشر على شبه القارة الهندية.

إن تواجد الهند في مصاف دول العالم الثالث ودول عدم الانحياز طوال مرحلة الحرب الباردة قد نجم من صلاتها متعددة الاتجاهات، التي توفرها العوامل التاريخية والجغرافية. ومن خلال إمكانياتها المبنية على موقعها الاستراتيجي وعلاقتها مع المناطق القارية القريبة والبعيدة، تبذل الهند جهودها من أجل تحويل قوتها الإقليمية إلى قوة دولية نووية، تستند إلى عامل ديموغرافي عظيم.

وتعتبر أوكرانيا كذلك إحدى القوى الإقليمية التي توجد على طرق انتقال السهوب الأوراسية، وتجد نفسها مضطرة لاتباع سياسة أحواض قارية متعددة الاتجاهات، بسبب تواجدها على مشارف أوروبا، وامتداد سهوبها إلى مشارف آسيا. وتمتاز أوكرانيا بكونها عنصر توازن هام للغاية على نقاط الاتصال البرّي الآسيوي الأوروبـــي في اتجاه شرق - غرب، وفي تقاطع ساحة اتصال الطرق المائية بين البلطيق والبحر الأسود في اتجاه شمال - جنوب. ظهرت هذه الأهمية تاريخياً في التوازنات بين القوى العثمانية والروسية والبولونية في موقعها الجغرافي؛ وقد تعاظمت سيطرة الدولة العثمانية على توازنات أوراسيا من خلال سيطرتها على هذه المنطقة. وكان العامل الأساسي الذي ساهم في ظهور الروس في بحر الشمال، وفي جعل روسيا دولة قارية ومن ثم دولة عالمية، هو قدرة الروس على التدّخل في أوروبا الشرقية والبحر الأسود عبر أوكرانيا. إن أهم نقطة ضعف لروسيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة هي خسارتها لأوكرانيا، وخسارتها بعد ذلك للمناطق التي خارج (الفولغا)، لا سيما نهر (دينابر) و(دينستر) والمنطقة بين النهرين المذكورين[1]. أصبحت خسارة روسيا لهذه المنطقة، التي ساهمت من قبل في تشكيل إمبراطوريتها، إحدى المؤشرات الأساسية على ضعف القوة الروسية في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي. وترتبط قدرة أوكرانيا في تحقيق استمرارية وجودها في المنطقة وزيادة قوتها بقدرتها على تسيير علاقات قارية متعددة الاتجاهات بمهارة فائقة. وتظهر أهمية مستقبل العلاقات التركية - الأوكرانية في ظل احتمال بروز أوكرانيا كقوة موازنة بين التأثيرين الروسي والألماني، المتوقع تطوره في أوروبا الشرقية.

---

(1) من أجل الاطلاع على تأثير هذا الضعف في الاستراتيجية الروسية انظر:
Ahmat Davutoğlu, "Avrasya Kara Kütlesinin Jeopolitik Kalbi ve Rus Stratejisi", *İzlenim*, 1995, 18, 25-28.

ثالثاً: العناصر التركية الأساسية في الأقاليم القارية القريبة

إذا ما قارنا تركيا بالقوى الإقليمية السابقة الذكر، نلاحظ أنها تتمتع بموقع خاص يتطلب سياسات إقليمية على مستوى القارات، أكثر تشابكا من غيرها من الدول. إذ لا تمتلك بعض القوى الإقليمية المذكورة إلا اتصالاً واحداً مع قارة أوراسيا، كما هو حال الهند وإيران، وليس لبعضها إلا منفذ بحري واحد، كما هو حال أوكرانيا، بينما يمتلك بعضها الآخر جغرافية طبيعية غير متنوعة تتشكل حول طريق مائي واحد، مثل نيل مصر. أما تركيا فتمتلك خصائص جغرافية طبيعية متنوعة، تربطها بأكثر من قارة وتمكنها من التواصل بشكل مباشر مع عدة أحواض بحرية وطرق مائية. ويمكن تحديد العناصر الأساسية للمناطق القارية ونقاط الاتصال البرّية والبحرية القريبة من تركيا في إطار هذا التنوع، بالقول إن تركيا دولة بلقانية عبر منطقة تراقيا، ودولة مشرفة على البحر الأسود من خلال الشريط الساحلي الشمالي، ودولة قوقازية عبر مصايف (أرضروم)، ودولة شرق أوسطية منتسبة إلى حضارة ما بين النهرين عبر سهل (حرّان)، ودولة شرق متوسطية عبر الشريط البحري الجنوبـــي وخليج (الإسكندرون).

تحدد هذه المناطق البرّية والأحواض البحرية القريبة خصائص المناطق على مستوى القارات بالنسبة لتركيا. ففي الوقت الذي تكون فيه تركيا دولة شرق أوروبية من خلالها اتصالها بالبلقان، فإن الشرق الأوسط يُظهر خصائصها كدولة غرب آسيوية. وتستطيع تركيا التدخّل في الطرق المائية لسهوب أوروبا الشرقية وأوراسيا عبر البحر الأسود؛ كما تتموقع في توازنات قزوين وشرق آسيا عبر القوقاز، وفي توازنات جنوب غرب آسيا وإفريقيا الشمالية عبر شرق البحر الأبيض المتوسط. وبالإضافة إلى هذا التنوع، فإن المضيقين يضيفان إلى تركيا بعداً انتقالياً ما بين القارات، حيث يشكل مضيقا (البوسفور) و(الدردنيل) نقطتي تقاطع لطرق المواصلات في اتجاه شمال جنوب واتجاه شرق غرب في قارة أوراسيا. ولذلك، أصبح هذان المضيقان، اللذان يتمتعان بأهمية خاصة في توازنات أوراسيا منذ القدم وحتى الآن، من أهم ساحات الاهتمام الاستراتيجي للجيوساسيين. لقد كانت الساحة الجغرافية التي توجد تركيا عليها حالياً، والتي يقع فيها المضيقان، مهداً للقوى التي استطاعت تحقيق سيطرة قارية في تاريخ أوراسيا، وشكّلت منطقة

الأناضول منطقة انتقالية للإمبراطورية الفارسية، التي عبرت عن طموحات (داريوس) (Darius) في السيطرة على أوراسيا، خلال تقدمها من الشرق إلى الغرب. كما مثلت هذه الجغرافيا ساحة مركزية للقوة التي تشكلت في عهد الإسكندر الكبير الذي انتقل من (مقدونيا) إلى عمق آسيا أثناء تأسيس أول دولة أوراسية كبيرة. واستخدمت الإمبراطورية الرومانية كلاً من منطقة الأناضول ومصر كساحات سيطرة في مرحلة الانتقال من دولة متوسطية إلى قوة عالمية، اعتبرت من أكثر الدول تطوّراً من بين الإمبراطوريات القديمة. وكان العصر الذهبـــي البيزنطي في القرن السادس نتيجة للسياسة التي أبدت اهتماماً بالتوازنات القارية متعددة الاتجاهات.

وتشكّل على هذه الساحة الجغرافية كذلك الهيكل الأساسي للدولة العثمانية، التي تُعتبر الأكثر انتشاراً والأطول عمراً بين البُنى السياسية القارية متعددة الاتجاهات. أصبحت الدولة العثمانية أكثر قوة عندما امتدت من مساحتها المحدودة في حوض "سقاريا" في غرب الأناضول إلى حوض الدانوب في أوروبا والفرات في آسيا والنيل في إفريقيا، التي تشكّل في مجموعها الطرق المائية الأساسية للقارات الثلاث. أما عندما توسعت الدولة العثمانية من شمال البحر الأسود إلى منطقة السهوب الواسعة، ومن القوقاز إلى خطوط الجغرافيا الطبيعية الفاصلة، ومن بحر إيجه إلى غرب البحر الأبيض المتوسط، ومن البحر الأحمر إلى الهند، ومن شمال إفريقيا إلى الصحراء الكبرى، أصبحت أحلام التحول إلى دولة عالمية، من خلال هذه البنية التحتية الجيوسياسية، حقيقة. وقد حملت هذه الدولة أبعاداً تعدت كونها قوة عسكرية وسياسية، وحدت الأحواض الهامة لقارة أوراسيا، وتجلت في ساحة سيطرة جيوستراتيجية متعددة الاتجاهات، بنيت على مزيج من الأحواض الحضارية العريقة. لم تكن للدولة العثمانية أهمية عسكرية وحسب، بل واكتسبت أهمية تاريخية أيضاً، من خلال تميّزها بتشكيل خارطة ثقافية عريقة تحمل جميع ألوان التراكم الإنساني[1].

(1) من أجل الاطلاع على تحليل هذه الشمولية الثقافية والاحتواء الاستراتيجي، انظر:
Ahmet Davutoğlu, "Tarih İdraki Olumuşunda Metodolojinin Rolü: Medeniyetlerarası etkileşim açısından dünya tarini ve Osmanlı", *Divan İlmi Araştırmalar*, 1999-2, S. 7, S. 1-63.

حاولت الدولة العثمانية المحافظة على هيكلها الجيوستراتيجي والجيوثقافي حتى في مرحلة التضييق التي تعرضت لها على مر عدة قرون، وواصلت المدن التي أجبرت الدولة العثمانية على تركها المحافظة على السمات العريقة التي تعكس الجوانب الجيوثقافية المتعددة، حتى تم إزالتها من قبل القوى التي استولت عليها. ومن أهم الأمثلة على ذلك مدينة سراييفو التي عاشت هذه المراحل. ولذلك، تعتبر عملية تخريب المدن العثمانية من قبل قوى الحضارة الغربية مرحلة تراجع للتراكم التاريخي العريق. شكّلت هذه الميزة الجيوثقافية متعددة الاتجاهات للدولة العثمانية في الماضي الأساس التاريخي لدور تركيا الجيوثقافي بين القارات. وقد قدم هانتينغتون تركيا كنموذج للهوية الممزقة بين الشرق والغرب[1]؛ لكن من الممكن لتركيا إنشاء البنية التحتية الجيوثقافية الغنية للانتقال والتمازج ما بين القارات (على قدر استيعابها لعمق تراكمها التاريخي)، تستوعب الحاضر بواقعيته وليس بعقلية سطحية تحكم على الأشياء بدون دليل. إن المنصفين يعطون مناطق الانتقال والمزج الجيوثقافي حقها، بوضعها في مركز الحضارة؛ أما الذين يتجاهلون هذا الموقع وهذه الهوية فيعتبرونها عناصر مجهولة ليس لها تاريخ.

حاولت الدولة العثمانية في مرحلة تراجعها التشبث بساحة جغرافية ترتبط بسياساتها في المناطق القارية القريبة متعددة الاتجاهات، وقد تجلت هذه المحاولة بالمقاومة العثمانية بقوة في حوض (الدانوب) ومرتفعات (أرضروم)، وتشكيل خط إسناد في محور مصر – بغداد. ومن الجهود التي قامت بها الجمهورية التركية في هذا الاتجاه في بداياتها، وضع الميثاق القومي الذي تناول علاقة تركيا مع المناطق التي تركتها الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وحدد الساحة الجغرافية المستقبلية للجمهورية التركية. وقد سيطر على روح الميثاق القومي هذا ضرورة التمسّك بالجناح البلقاني للجمهورية في شرق وغرب تراقيا، ومحاولة إبقاء الترابط مع القوقاز من خلال اتباع سياسة فاعلة بخصوص المدن الشرقية المُختلف عليها، والإرادة الدفاعية السرية التي تحاول عدم الانسلاخ عن الشرق الأوسط من خلال عملية ترسيم الحدود مع الجغرافية العربية. تسببت نتائج الحروب والأزمات التي واجهتها الدولة العثمانية في التدافع مع القوى الاستعمارية في توجيه السياسة الخارجية

(1) Samuel Huntington, "The Clash of Civilizations", *Foreign Affairs* 1993, pp. 42-44.

للجمهورية التركية إلى تجنب الدخول في ساحات الصراع القارية، التي شتتت قوة تركيا في المراحل التاريخية المبكرة، ومحاولة الحفاظ على وجودها ضمن الحدود القومية وتدعيم هذه الحدود. وقد حمل مبدأ "السلام داخل الدولة وخارجها" الذي نادى به (أتاتورك) حسابات سياسية خارجية واقعية، نجمت عن تقييم عقلاني لتطوّرات الوضع الدولي، وتجلى في عدم الدخول في صراعات قارية مع القوى الاستعمارية البريطانية والفرنسية، مع الحفاظ على السيادة الوطنية. وكان هذا هو العامل الأساسي في بقاء تركيا غير منحازة طوال مرحلة الحرب العالمية الثانية، بالرغم من الضغوط التي مورست عليها من كلا الجانبين المتحاربين.

أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تسبب الوضع الدولي الجديد، والتهديد السوفياتي المُعلن، في إجبار تركيا على القيام باتصالات خارجية خارج قارتها، ومن ثم توجّهها الاستراتيجي الأساسي في مرحلة الحرب الباردة في إطار حلف شمال الأطلسي والمحور الأطلسي. واتبعت محاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي، التي سارت بشكل متوازٍ مع هذا الخط، مساراً يتراوح بين الصعود والهبوط، تأثر بالتوازنات الأميركية - الأوروبية في بعض الأوقات، والتوازنات التركية - اليونانية في أوقات أخرى. وكنتيجة لمسؤولية تركيا الإقليمية وتوجّهها الاستراتيجي الأساسي ذي المحور الأطلسي، ظهر حلف بغداد والاتفاقية العسكرية المركزية (CENTO) ومنظمة التعاون للتنمية الإقليمية (RCD). وبقيت كل من آسيا وإفريقيا خارج إطار اهتمام تركيا في هذه المرحلة، عدا ساحات المسؤولية غير المباشرة. وفي المراحل التي شهدت فيها تركيا أزمات تتصارع فيها خيارتها القارية الذي توجه سياستها الخارجية مع سياساتها الإقليمية، حاولت تركيا فتح آفاق جديدة في علاقاتها مع الدول الآسيوية والإفريقية، وذلك من خلال منظمة المؤتمر الإسلامي وما شابهها. وكانت ردود الفعل الأميركية والأوروبية المتعلقة بقبرص، التي تعتبر المشكلة الأساسية للسياسة الخارجية التركية في مرحلة الحرب الباردة، هي العامل الأساسي الذي أجبر تركيا على البحث عن سياسة خارجية جديدة.

اضطرت تركيا نتيجة للوضع الدولي الجديد بعد مرحلة الحرب الباردة إلى إعادة النظر في علاقاتها القارية. وقد ساهمت العولمة التي دعمتها الوسائل التكنولوجية الحديثة في تطوير وسائل الاتصال بين الدول وتنوعت بدائل ووسائل

السياسة الخارجية الناتجة عن هذه الاتصالات بشكل لا يمكن مقارنته مع الماضي. من جهة أخرى، فإن تفكك مراكز الاقتصاد السياسي والقوة الدبلوماسية الدولية وتنوعها، يؤدي إلى توجّه الدول نحو تبني سياسة تعمل على إحداث توازن بين قوى متعددة الاتجاهات والمراكز. إن خيارات الانضمام لمعسكر ما أو حلف ما في عصر الاستعمار ومرحلة الحرب الباردة، أصبحت أكثر سيولة مع مرور الزمن، وزادت بالتالي المساحات الرمادية الناجمة عن تغير التوازنات. كما تركت خطوط الفصل الأيديولوجي مكانها ليحلّ محلها قوى ديناميكية تستند إلى المصالح وتوازنات القوى. تحدد هذه المتغيرات مدى شمولية وشدة المنافسة بين القوى الكبرى، كما تؤدي إلى ظهور خيارات متعددة في السياسات الخارجية في المدى القصير. لا توجد الآن ضغوط من أجل الانضمام إلى مجموعة استعمارية معينة، كما كان الأمر في بداية القرن العشرين، ولا تحمل خطوط الفصل صفة أيديولوجية، كما فرضت بنية القطبين في مرحلة الحرب الباردة. وتستطيع بعض الدول تحويل شبكة علاقاتها المتنوعة والمتعددة إلى سياسة خارجية منسجمة ومتكاملة في المرحلة الحالية، من خلال العمل المنسق، وتمتلك بذلك ثقلاً نسبياً في توزيع القوى الناجمة عن تطوّرات الوضع الدولي. أما الدول التي تحصر سياساتها في اتجاه واحد ومقياس واحد، فسوف يكون مصيرها مصير الدولة المجهولة في التوازنات داخل المعسكر وداخل القارة، نظراً لفقدانها النسبـــي لقوتها وتأثيرها. إن الدول التي لا توجد في مراكز القوى وساحات الانتقال الجيوسياسية والجيوثقافية والجيواقتصادية ستظل تطبق الاستراتيجيات الروتينية التي تفتقر إلى العمق ودقة التنسيق. لكن دولة مثل تركيا تمتلك ميزات ساحلية وبرّية، ترسم إطار سياستها في المناطق القارية التربية، ستضطر إلى تبني استراتيجية سياسية خارجية تعمل بشكل مستمر على تقييم تلك الميزات من خلال سياسات طويلة المدى. إن الضرر الذي يمكن أن يأتي من تصورات السياسة الخارجية المتسرعة، التي تنتج عن تفجر إمكانيات جيوسياسية وجيوثقافية وجيواقتصادية معينة، يساوي الضرر الذي يمكن أن ينتج عن المواقف الخجولة والجامدة التي يولدها الخوف من المجازفة.

وتتضح الميزات التي تتمتع بها الدولة، والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، في التوجّهات الاستراتيجية على المستوى القاري. ويمكن اتباع سياسة خارجية

متكاملة عن طريق تحقيق رؤية سليمة ومنسجمة بين المحددات على المستوى القاري. أما السياسات الإقليمية المتعلقة بالمناطق البرّية والأحواض البحرية القريبة، فتمثل التعبير التكتيكي لهذا التوجّه الاستراتيجي. وتحتاج تركيا إلى تحديد وتخطيط استراتيجية تتعلق بخمس ساحات جغرافية في الأحواض القارية القريبة: أوروبا، وعمق آسيا، وحوض الأطلسي، وإفريقيا، ودوائر التأثّر بين القارات، التي تشمل مناطق السهوب وإفريقيا الشمالية وغرب آسيا.

1. تركيا والتحول في مفهوم "أوروبا"

تعتبر أوروبا منطقة برية قريبة مهمة بالنسبة لتركيا من الناحية الجغرافية، كما من ناحية العمق التاريخي، وتعتبر تركيا جزءاً طبيعياً من القارة الأوروبية من جهة المقاييس الجغرافية والتاريخية. ولا يمكن تحديد موقع الجغرافية الأوروبية في أوراسيا بشكل منسجم وذي معنى دون أخذ جغرافية تركيا بعين الاعتبار؛ كما أن من الصعب تدوين تاريخ أوروبا دون فهم وتحليل التطوّرات التاريخية التي مرت بها تركيا. ومن أجل تحديد وضع هذه القارة في سياسة المناطق والأحواض القارية القريبة من تركيا، يجب أولاً معرفة التحولات التي شهدها أوروبا من الناحية الجيوسياسية. وقد تم بشكل عام وقبل كل شيء تحجيم العلاقات التركية الأوروبية في ملف علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبــي. إن هذا النوع من المقاربات الناتجة عن الخلط في موضوع أوروبا وأوروبا الغربية خلال مرحلة الحرب الباردة يبقى غير كافٍ في لتحديد العلاقة مع المناطق البرية القريبة. ويجب عدم النظر إلى العلاقات التركيّة مع الاتحاد الأوروبــي كما لو أنها العنصر الوحيد الذي يحدّد علاقة تركيا بأوروبا، بالرغم من أنها تعتبر إحدى المقاييس الأساسية في هذا المجال، حيث يضم موقع تركيا في أوروبا عناصر أبعد من الإطار التاريخي والجغرافي للاتحاد الأوروبــي.

لقد اكتسبت علاقة تركيا مع أوروبا أبعاداً جديدة مع عودة ظهور أوروبا الوسطى والشرقية بعد انتهاء الحرب الباردة. والواقع أن هذه الأبعاد تتطلب، ضمن سياسة المناطق البرية القريبة لتركيا، مقاربة تتناول أوروبا في إطار تكاملي للقارة. تعتبر أوروبا امتداداً لآسيا من الشمال إلى الغرب، وهي المنطقة الجغرافية التي تمتد

من جبال الأورال وحتى الأطلسي، ومن شبه الجزيرة الاسكندنافية حتى البحر الأبيض المتوسط. كما أن ما يبنى عليه تحديد أوروبا كقارة منفصلة عن آسيا، يتعلق بالدرجة الأولى بالعناصر التاريخية والثقافية والسياسية أكثر من العناصر الجغرافية. والأساس الذي تقوم عليه خصوصية هذه المنطقة الجغرافية في العصر الحديث هو نظام الدولة القومية والرأسمالية المستندة إلى تراكم رأس المال، الذي يشكّل أساس البنية الاقتصادية في هذه المرحلة. لقد تأثرت البنية الإثنية - السياسية لأوروبا تاريخياً بالفترة التي شهدت هجرة الأمم والأقوام المختلفة في القرون الوسطى من شمال البحر الأسود إلى مناطق مختلفة من القارة. فقد شكلت الأقوام ذات الجذور الجرمانية والأنجلو - سكسونية والإفرنجية والسلافية والطورانية بُنى سياسية جديدة، على الأنقاض التاريخية للإمبراطورية الرومانية، وتركت هذه البنى تأثيرها على الدول القومية في العصر الحديث. شهدت القارة الأوروبية محاولات للتوحيد منذ الإمبراطورية الرومانية المقدسة، ومحاولات تقسيمية وانفصالية بسبب النظام الإقطاعي، وفكرة الدولة القومية التي تبلورت بفعل نظام وستفاليا والثورة الفرنسية.

إن التطوّرات الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي ظهرت منذ القرن السادس عشر، والتي وضعت التوازنات الأوروبية في مركز النظام الدولي، جعلت القرن التاسع عشر قرناً أوروبياً، تجلى في تطوير الاستراتيجيات القومية والمشاريع الاستعمارية. وأدّت هذه البنية ذات المركز الأوروبـــي، التي سيطرت على النصف الأول من القرن العشرين بشكل كامل، إلى ظهور التناقضات الأوروبية الداخلية، وإلى نشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية. أما بنية القطبين التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية في إطار الحرب الباردة، فقد همشت أوروبا بشكل جدي لم تشهد له مثيلاً في تاريخها. كما أن تحديد توازن القوى الدولي من قبل قوتين عظميين، إحداهما تمتلك السيادة في أميركا الشمالية (الولايات المتحدة الأميركية)، والأخرى في عمق أوراسيا (الاتحاد السوفياتي)، أدى إلى تحوّل في مفهوم أوروبا نفسه. ففي الوقت الذي تداخلت فيه أوروبا مع أوروبا الغربية إلى حد كبير في هذه المرحلة، تم نعت مناطق وسط وشرق أوروبا التي ضمها حلف وارسو بمصطلح الشرق، الذي كانت تنعت به دول آسيا عموما في الماضي، وأصبح

مصطلحاً يُستخدم لوصف الحلف السوفياتي في العلاقات الدولية. وبذلك، اكتسب كل من مصطلح أوروبا ومصطلح الشرق مدلولات جديدة.

وكرد فعل على التهميش الدولي الذي تعرضت له القارة الأوروبية، ظهرت فكرة الاتحاد الأوروبـــي بمركز قوة جديد ذي محور ألماني - فرنسي، وعملت هذه الفكرة على تسريع عملية تمازج دول شرق أوروبا مع غربها. وكانت قمة هلسنكي التي عقدت عام 1975، ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبـــي، قد حددت مفهوم الاتحاد الأوروبـــي، ليصل إلى الأورال، بالرغم من أن هذا المفهوم بقي نظرياً. هذه الجهود، على أية حال، لم تلغ الفروق النوعية في بنية القطبين، التي واصلت وجودها في القارة الأوروبية. ولربما كان لظهور القارة الأوروبية في ساحة التاريخ من جديد أحد العناصر الهامة التي ساهمت في انتهاء مرحلة الحرب الباردة. فقد فتحت الطريق أمام زوال الفروق بين شرق وغرب أوروبا، من خلال توحيد برلين الشرقية وبرلين الغربية على مستوى المدن، ومن خلال انضمام ألمانيا الشرقية إلى ألمانيا الغربية على مستوى الدول. وبالرغم من توسع ساحة انتشار الاتحاد الأوروبـــي وحلف شمال الأطلسي، لتصل إلى وسط وشرق أوروبا، إلا أن حدود مسؤولية منظمة التعاون والأمن الأوروبـــي، التي شهدت تحوّلاً نوعياً هاما، ذهبت إلى أبعد من الحدود الأوروبية التقليدية، وضمت مناطق أوراسيا.

عملت السياسية الجديدة على توسيع الإدراك الدولي لمفهوم أوروبا بشكل كبير، وأصبح من الضروري إعادة النظر في التعريفات المتعلقة بالصلات الثقافية والتاريخية والسياسية للقارة الأوروبية. وتشهد أوروبا في هذه المرحلة عملية مخاض لهذه التعريفات. وبالنسبة لتركيا يمتزج مفهوم أوروبا في بعديه الثقافي والأيديولوجي بمحاولات التغريب والتحديث، ويفهم على أنه شكل من أشكال التحول النمطي لتقمص جوانب ثقافية وأيديولوجية أوروبية. أما البعد الجيوسياسي لمفهوم أوروبا فيتعلق بالمناطق القارية القريبة في أوروبا؛ تضم الأولى منها أوروبا الغربية حتى الحدود الشرقية لألمانيا، بينما تضم الثانية روسيا كساحة جيوسياسية قريبة. ولذلك، فإن تقييم أوروبا كمنطقة جغرافية تقع في إطار المناطق القارية القريبة يجعل من الضروري تقديم وجهة نظر تبرز المفهوم الجيوسياسي الثاني، لأنه لا يمكن أن تستمر علاقات تركيا مع أوروبا الغربية من الناحية الجغرافية إلا إذا

اتصلت مع وسط وشرق أوروبا. ويمكن تناول موقع تركيا بالنسبة لقارة أوروبا ضمن الأبعاد الخمسة التالية: الأول، أن تركيا دولة بلقانية وشرق أوروبية من خلال ضمها لمنطقة شرق (تراقيا). الثاني، أن تركيا دولة تقع ضمن المقاييس الأوروبية السهوبية الشمالية الشرقية لإطلالها على البحر الأسود. الثالث، أن تركيا دولة جنوب أوروبية من خلال إطلالها على بحر (إيجه) وشرق البحر الأبيض المتوسط. الرابع، أن تركيا جزء من نظام أوروبا الغربية من خلال دورها الدولي المؤسسي خلال الحرب الباردة. والخامس، أن تركيا تمتلك موقعاً لا يمكن التخلي عنه، من حيث تحكمها بمنطقة الاتصال بين القارات: آسيا وأوروبا في اتجاه شرق - غرب، وآسيا وإفريقيا في اتجاه شمال - جنوب.

ولذا، يجب على تركيا أن تطور رؤيتها لأوروبا ضمن هذه العناصر الجديدة عند تحديدها للمناطق القارية القريبة. وبإعادة تقييم تركيا للأوضاع الجديدة يمكن لها أن تكتسب معان استراتيجية تحقق لها القدرة على التكيف مع الظروف الديناميكية التي ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وستكون علاقاتها مع المنظمات الدولية، مثل حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي والتعاون الاقتصادي للبحر الأسود، التي سيتم تناولها في الفصول القادمة، من بين أهم الأدوات الاستراتيجية لتركيا في هذا المجال.

2. العمق الآسيوي

تعتبر قارة آسيا أهم المسارات التي تحتاج إلى إعادة تعريف في الاستراتيجية المتعلقة بالمناطق القارية القريبة من تركيا. وترجع زيادة أهمية آسيا إلى عوامل أساسية في بحث تركيا عن استراتيجيات جديدة. لقد شهدت الأوضاع الدولية في قارة آسيا متغيرات كبيرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما أثّر تفكك الاتحاد السوفياتي على الخصائص الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية للقارة، وعلى خطوط الفصل فيها. ساهمت هذه التطورات في تغيير نظرة القوى الكبرى، التي تمتلك القدرة على تطوير استراتيجيات دولية، إلى قارة آسيا، كما أدت إلى دخول القوى الإقليمية في منافسة لسد ساحات الفراغ الجيوسياسي التي ظهرت في مرحلة التغير هذه. وكما ذكرنا سابقاً، حاول الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه

اكتساب عمق في القارة الآسيوية من خلال استخدام مصطلح "أوراسيا"، أما الولايات المتحدة الأميركية فقد ركّزت علاقتها الجديدة مع آسيا المتصلة بالمحيط باستخدامها مصطلح "آسيا الأميركية"، الذي حاولت تفعيله من خلال الاتفاقية التجارية الحرة لشمال أميركا واتفاقية التعاون الاقتصادي الآسيوي الباسيفيكي.

أثّرت المتغيرات الاستراتيجية الأساسية في وجهة نظر القوى الخارجية على ثقل قارة آسيا ومسار هذا الثقل في العلاقات الدولية. فقد ساد نوع من التناقض في مرحلة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي، الذي كان يسيطر على عمق السهوب في شمال القارة، وبين الولايات المتحدة الأميركية التي حاولت السيطرة على الحزام الساحلي المحيط بجنوب قارة أسيا. أدى هذا التناقض إلى تبلور مواجهات أكثر حدة في مرحلة الحرب الباردة، مثل المواجهات في كوريا وفيتنام وأفغانستان. أما في الوقت الحاضر، فتشهد المنطقة ساحات أزمات جيوسياسة وجيواقتصادية وجيوثقافية أكثر تنوعاً وتشابكاً من ذي قبل. ويلاحظ بأن اتجاه التناقض في معادلة "أوراسيا" - "آسيا-أميركا"، الذي استمر منذ "اللعبة الكبرى" في القرن التاسع عشر وحتى نهاية مرحلة الحرب الباردة، تحوّل من خط شمال - جنوب إلى خط شرق - غرب بثقل جيواقتصادي. فظهرت في شرق آسيا ساحة اقتصادية تعتمد على القوة المالية بشكل عام، كما ظهرت في وسط آسيا ساحة جيواقتصادية بموارد جديدة. وهذا ما ساهم في أن تكتسب القارة أهمية في التأثير على اتجاهات القوى الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ولذلك، توجهت القوى الهامة في القارة، إضافة إلى القوى الدولية الخارجية، إلى البحث عن توازنات جديدة. اتجهت القوى التي تمتلك موقعاً هاماً في هرمية العلاقات الدولية للقارة، وفي مقدمتها روسيا والصين واليابان، والقوى الهامة على مستوى القارة، كالهند وباكستان وإيران وأندونيسيا، إلى البحث عن سبل جديدة لتعزيز مواقفها في التوازنات الداخلية للقارة. كما أن دخول قوى إقليمية مثل أوزبكستان وكازخستان على الخط، أدى إلى زيادة تشابك وحساسية الدبلوماسية الآسيوية.

حاولت القوى الدولية والإقليمية إعادة تحليل القارة في شكل يساير المتغيرات التي طرأت على الوضع الدولي، بناء على أولوياتها الاستراتيجية؛ أما تركيا فقد قامت بصنع سياسة إقليمية دون تحديد أولوياتها الاستراتيجية القارية المتعلقة

بأحواض آسيا الوسطى وغرب آسيا والشرق الأوسط والبحر الأسود. ولذلك، تأثرت سياستها الخارجية بمتغيرات الوضع الدولي دون النظر إلى أولوياتها الاستراتيجية. ويتوجب على الباحثين إجراء دراسات تتناول أهمية آسيا بالنسبة لتركيا، تشبه تلك التي قام بها ميلان هاونر (Milan Hauner) عام 1990 بعنوان "ما أهمية آسيا بالنسبة لنا؟"، التي درس فيها آسيا كحديقة خلفية لروسيا، وأعاد تقييم موقعها من جديد بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية. لقد تناول الباحثون أهمية أوروبا بالنسبة لتركيا من عدة جوانب، وقام عدد منهم بالتركيز على أن أوروبا محطة لا بد منها لتركيا، وقيّم عدد آخر القوى الكبرى في هذه القارة من زاوية نظر تركيا، باستخدام نظريات ووجهات نظر مختلفة. ولكن أهمية آسيا لتركيا لم تحدد في شكل واضح، خصوصاً من الناحية الجيوسياسية والجيوثقافية. كما أن الدراسات التي قامت بها مؤسسات البحوث في شرق آسيا والدول الغربية، والتي انطلقت من وجهات نظر حددتها قوالب شرق آسيا الغامضة، وقوالب آسيا الغربية (الشرق الأوسط)، باعتبارها مصدر تهديد قريب من تركيا، أدّت إلى عدم فهم الأهمية الاستراتيجية لقارة آسيا بالنسبة لتركيا، سيما في ظل المتغيرات السريعة التي تشهدها القارة، التي تكتسب قوة اقتصادية وسياسية متزايدة في النظام الدولي.

إن العناصر الاستراتيجية الجديدة التي نتجت عن الوضع الجديد لقارة آسيا في العلاقات الدولية، تغير من الاتجاهات الجيوثقافية والجيوسياسية والجيواقتصادية لتركيا. فتركيا تقع على خط يفصل بين منطقة السهوب والبحار الساخنة، التي تشهد قوة الولايات المتحدة الأميركية في الحزام المحيط. وقد برزت أهمية موقع تركيا الاستراتيجي في أوراسيا طوال مرحلة الحرب الباردة، وفي معادلة عمق المعسكر الشرقي وعمق المعسكر الغربـــي في آسيا، ضمن التناقض الاستراتيجي بين منطقة السهوب ومناطق الحزام المحيط. وتزداد أهمية تركيا في توازنات العمق الآسيوي، وقدرتها التأثيرية في ساحات الأزمات الإقليمية، في الوقت الحالي، كتلك الأهمية الجيوسياسية التي تملكها في الخط الشمالي - الجنوبـــي التقليدي لأوراسيا. لذا، يجب إعادة تقييم موقع تركيا الجيوسياسي في القارة الآسيوية في الطرق الانتقالية على الخط الشرقي - الغربـــي، وفي خطوط الفصل الجيوسياسية على الخط الشمالي - الجنوبـــي.

وتشهد تركيا متغيرات في بنيتها الجيوثقافية وفي تأثير هذه البنية على استراتيجية سياستها الخارجية، توازي المتغيرات التي تشهدها القارة الآسيوية بمجملها. لقد تغيرت النظرة التركية إلى الساحة الجيوثقافية الأوروبية التي شكلت مركز الهوية الاستراتيجية التي توجّه تركيا منذ حركة التحديث وحتى الآن، واكتسبت لأول مرة سمات جديدة من خلال الاتصال الجدي مع آسيا. أجبرت تركيا على القيام بتعريفات جديدة لهويتها الجيوثقافية وللمناطق والأقاليم بعد استقلال الدول الآسيوية القريبة منها في نهاية الحرب الباردة، وإثر توتر علاقات تركيا مع أوروبا في هذه المرحلة. وتضم تركيا عناصر ثقافية وعرقية متعددة، إضافة إلى الهوية التركية الآسيوية، تضم هويات أوراسية أصيلة ذات جذور بلقانية وقوقازية وشرق أوسطية متعددة. ولكن تركيا تبدو عاجزة عن القيام برسم صورة لحديقة خلفية جيوثقافية، تستطيع أن تحقق لها التكامل مع العمق الآسيوي، من جهة، والاتصال الأوروبـــي، من جهة أخرى. ويمكن أن تستفيد تركيا من الدور الهام للتراكم التاريخي العثماني، الذي ضم في بنيته هذه العناصر الأوراسية لمدة تقارب الستمائة عام، وذلك من صميم الخصائص الجغرافية لتركيا التي تمثل نقطة انتقال هامة في أوراسيا.

وبعد أن حاولت تركيا تشكيل بنيتها الاقتصادية في إطار التكامل مع الاتحاد الأوروبـــي طوال مرحلة الحرب الباردة، وجهّت أنظارها إلى الساحات الجيواقتصادية وأحواض الطاقة الجديدة التي بدأت بالظهور في آسيا بعد الحرب الباردة. ومن المؤشرات النموذجية لمحاولة تركيا القيام بتحديد ساحات جيواقتصادية جديدة اهتمامها بسوق روسيا وأوروبا الشرقية، من خلال التجارة الحدودية، والاستثمار الاستراتيجي للموارد الاقتصادية في آسيا الوسطى. وبسبب الأهمية التي يحملها العمق الآسيوي لتركيا، إلى جانب المشكلات واجهتها تركيا مع أوروبا، اتجهت تركيا إلى وضع محددات جديدة لأدوات سياستها الخارجية حيال آسيا، يتخذ فيها الوضع الجيواقتصادي مكانا أساسياً. ومن الأمثلة على جهود تركيا في هذا الاتجاه توسيع المساحة التي تشملها منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) بحيث تشمل دول آسيا الوسطى وأفغانستان، إضافة إلى مبادرات تركيا في منظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود.

3. الانفتاح على إفريقيا

أهملت السياسة الخارجية التركية التواصل مع قارة إفريقيا. وفي مقابل ذلك، كانت الدولة العثمانية تاريخياً تمثل دولة أوروبية وآسيوية وإفريقية، في الوقت نفسه؛ وقد اتصلت بالقارة الإفريقية من خلال حملة (مرج دابق)، التي قام بها السلطان سليم الأول. حاولت الدولة العثمانية تطوير سياسة حيال إفريقيا الشرقية والمحيط الهندي، عبر سيطرتها على شمال إفريقيا والبحر الأحمر، وتم إعطاء مصر دوراً مهماً في المناطق الصحراوية والبحرية الجنوبية، كالدور الذي أعطي لإمارة (القِرم) في سياسات السهوب الشمالية وأوراسيا. وحظيت كل من مصر وإمارة القِرم بمكانة مهمة في البنية الإدارية العامة للدولة؛ فعندما طورت الدولة العثمانية سياستها في خط البلقان – الأناضول، ومحور المضيقين – إسطنبول، استخدمت إمارة القرم في سياستها المتعلقة بالأجزاء القارية الشمالية، كما استخدمت مصر في الأجزاء القارية الجنوبية، كجناحين للدولة. وقد استمر هذا الوضع حتى في مرحلة انحدار الدولة العثمانية. ولذلك، فإن الدور الذي لعبته مصر ضد الحركة الوهابية، والدور الذي لعبته (القِرم) ضد موجات الكازاخستانيين الروس في القرن الثامن عشر، نجم عن دور هاتين المنطقتين في العمق القاري. وتظهر الأهمية الخاصة التي تحملها المقاييس الجغرافية للمنطقتين بعدما أضعف الروس مسار البلقان، وأضعف محمد علي باشا وابنه إبراهيم باشا مسار الأناضول، في بداية القرن التاسع عشر، مما أدى إلى فقدان هاتين المنطقتين لأدوارهما، وما تلا ذلك من زعزعة التوازنات الداخلية للدولة العثمانية، وتعرض المضيقين وإسطنبول للتهديد.

اتجهت الدولة العثمانية في سياسات إفريقية جدية حيال ليبيا وتونس من أجل إحداث توازنات غرب المتوسط، ومن أجل اكتساب عمق صحراوي باتجاه الجنوب. وقد تبنت الدولة العثمانية استراتيجية استمرت عدة قرون، تهدف إلى الاستفادة من تأثير وفعالية البحر الأبيض المتوسط في السيطرة على شمال إفريقيا، ومن ثم الإشراف على القارة الأوروبية من هذه الجهة. حصل ذلك لأول مرة بعد تحقيق القرطاجيين نجاحات ضد روما، وانتصار العرب المسلمين على دول أوروبا الجنوبية الكاثوليكية. حققت الدولة العثمانية السيطرة البحرية الكبيرة الثانية والشاملة على المتوسط بعد السيطرة الرومانية في العصر الذهبي للإمبراطورية؛

وقد لعبت المهارة الإدارية والدبلوماسية والعسكرية للدولة العثمانية دوراً في إفريقيا الشمالية، بنفس قوة دورها في أوروبا الشرقية. ومن خلال الروابط الدينية والثقافية والتجارية، التي بنتها الدولة العثمانية في شمال إفريقيا والصحراء الكبرى، تهيأت أرضية للتضامن الداخلي وولادة الحركات المناهضة للاستعمار في القرن التاسع عشر، عندما قامت الدول الاستعمارية بتقاسم إفريقيا. تمثلت حركة المقاومة للاستعمار في الحركة السنوسية في غرب إفريقيا، وحركة المهدي في شرق إفريقيا، وشكلت هذه المقاومة مساراً موازياً لمواجهة الدولة العثمانية للدول الاستعمارية. ولذا، نبعت فكرة الدفاع عن طرابلس الغرب، بالرغم من الصعوبات العسكرية التي فرضها البعد الجغرافي، باعتبارها منطقة تقع ما وراء البحار بالنسبة لمركز الدولة، من وعي استراتيجي عالمي وقاري قريب.

عملت المقاومة ضد الاستعمار في حروب التحرير على إيقاظ الوعي بالمصير المشترك بين جميع المجموعات المسلمة، وفي إفريقيا بشكل خاص. أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تأثرت العلاقات التركية - الإفريقية سلباً بسبب التوازنات والعلاقات الدولية ذات القطبين، في مرحلة نالت فيها دول إفريقيا استقلالها. ولكن بسبب وجود تركيا في المعسكر الغربي، الذي ضم الإمبراطوريات الاستعمارية الكلاسيكية، اتسمت علاقة تركيا مع حركات التحرر من الاستعمار بالحذر الشديد والازدواجية، حيث رأت تركيا العناصر والخيارات الماركسية في حركات التحرر غير منسجمة مع خياراتها الداخلية والخارجية. أثرت الخيارات الاستراتيجية لتركيا في هذه المرحلة على صورتها، وأصبح ينظر إليها كشرطيّ يخدم المصالح الغربية في الشرق. وقد ضعفت علاقات تركيا مع الدول الرائدة في حركة عدم الانحياز، كالهند ومصر ويوغسلافيا وإندونيسيا، وأثّر هذا في شكل سلبي على علاقات تركيا مع الدول الإفريقية التي كانت عضواً في هذه الحركة. ويمكن ملاحظة الانطباعات السلبية لصورة تركيا لدى المثقفين الأفارقة في هذه المرحلة من خلال انطباعات نلسون مانديلا، الزعيم السياسي الذي تكوّنت مكانته وشهرته السياسية في السجن خلال مرحلة الحرب الباردة. بعد نهاية الحرب الباردة، كان من الضروري لتركيا أن تعيد النظر في سياساتها تجاه إفريقيا؛ كما أن عدم اهتمام تركيا بالتطوّرات الإفريقية، والنظر إلى هذه القارة باعتبارها مجموعة دول متخلفة،

وإغفال الموارد المهمة التي تمتلكها والتقليل من شأنها، يعتبر نقطة ضعف لا يمكن تبريرها بالنسبة لتركيا كقوة إقليمية تمتلك مقومات تاريخية وجغرافية هامة. وتظهر تركيا نتيجة هذا الضعف في موقف انعزالي عند كل قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يظهر فيه دور للدول الإفريقية.

سيتم قياس قوة دولة ما في هذا القرن - الذي تزداد فيه العلاقات المتبادلة بين الدول - بناء على ثقلها النوعي في ساحات التأثير الدولية؛ ولذلك ستبرز قيمة الدولة الحقيقية ليس في قوتها الفعلية داخل محيطها وحسب، بل وفي تأثيرها الاقتصادي والثقافي والدبلوماسي في المناطق المختلفة كذلك. فإن أرادت تركيا أن لا تبقى في ذيل الركب في هذه المنافسة الصعبة، فيجب عليها أن تغير وجهة نظرها تجاه المناطق التي لم تهتم بها بشكل كاف، وفي مقدمة هذه المناطق إفريقيا. وكما عملت اليابان على تحقيق نجاح في الحصول على حصة مهمة في أسواق إفريقيا، من خلال تأثيرها الاقتصادي، بالرغم من عدم وجود اتصال مباشر لها مع إفريقيا، يتوجب على تركيا، التي تبدي اهتماماً بتعزيز تأثيرها الدولي، أن تهتم بمناطق المنافسة الاقتصادية والسياسية الدولية؛ كما يجب تجديد روح السياسة الخارجية، من أجل الانفتاح على إفريقيا، والتركيز على المجالات الثقافية والاقتصادية في المراحل الأولى.

4. مناطق التأثّر المتبادل بين القارات: الأطلسي، السهوب، شمال إفريقيا، غرب آسيا

تمثل مناطق التأثّر بين القارات الساحات الأكثر حساسية في السياسات التركية تجاه المناطق القارية القريبة منها. تتشكّل هذه المناطق من أحزمة انتقالية تستطيع التأثير في التوازنات الداخلية لقارتين أو ثلاث، وهي تحمل لذلك أهمية كبيرة في مجال تحقيق الانسجام الاستراتيجي في السياسات المتعلقة بالمناطق والأحواض البرية والبحرية القريبة. وتعتمد إمكانية بناء سياسات واسعة تجاه مناطق القارات القريبة على القدرة على تشكيل وحدة منسجمة من السياسات المتعلقة بالمناطق والأحواض البرية والبحرية القريبة على المستوى الأصغر، وعلى القدرة على إنجاز التدرج الاستراتيجي في المناطق الانتقالية بنجاح. ويمكن تحديد مناطق التأثّر بين القارات التي تهم تركيا بشكل مباشر في أربع مناطق:

أ - منطقة حوض الأطلسي بين القارة الأميركية وأوروبا.

ب - منطقة سهوب شرق أوروبا والأورال، التي تقع بين قارتي أوروبا وآسيا.

ج - منطقة شمال إفريقيا، التي تشكّل الحزام الجنوبي للبحر المتوسط، وتفصل قارة أوروبا عن إفريقيا.

د - منطقة غرب آسيا، أو "الشرق الأوسط"، التي تربط آسيا بإفريقيا من جهة، وتربط آسيا بأوروبا من جهة أخرى.

أ - منطقة حوض الأطلسي الواقعة بين القارة الأميركية وقارة أوروبا

لقد شكّلت مناطق التأثّر بين القارات ساحات جغرافية انتقالية بين الحضارات منذ قدم التاريخ، كما أنها اكتسبت دلالات جديدة في مرحلة الحرب الباردة وما بعدها. وتساهم الدلالات الجديدة في إحداث تحول في عناصر التوازن الدولي وساحات المنافسة الإقليمية، وفي توجهات الدول المتعلقة بهذه المناطق بشكل مباشر. تقع تركيا في موقع يتأثر بالمتغيرات الحاصلة في المناطق الأربعة المذكورة بشكل مباشر، وتؤثر من ناحيتها على هذه المناطق. وتستطيع تركيا أن تشكل ساحات تأثير على مستوى القارات إذا استطاعت أن تؤكد ثقلها في هذه المناطق.

يفصل حوض الأطلسي أوروبا عن أميركا الشمالية في الشمال، وإفريقيا عن أميركا الجنوبية في الجنوب. وقد شكل حوض الأطلسي إحدى أهم الساحات التي تركزت فيها منافسة القوى الأوروبية خارج القارة في العصور الحديثة. ومن الأمثلة على ذلك المنافسة بين البرتغال وإسبانيا في النصف الأول من القرن السادس عشر، التي أجبرت فيها البابوية على التدخّل، والمنافسة بين بريطانيا وهولندا كإمبراطوريتين كبيرتين بعد حروب الثلاثين سنة في القرن السابع عشر، والمنافسة بين بريطانيا وفرنسا التي بدأت في بداية القرن الثامن عشر وتزايدت حتى حركة التحرير الأميركية، والمنافسة بين بريطانيا وألمانيا في بداية القرن العشرين، التي تسببت في اندلاع حرب عالمية. وتشكل العلاقة بين توازنات القوى الداخلية لأوروبا وتوازنات قوى الأطلسي وقوى ما وراء الأطلسي، إحدى المقاييس الأساسية للنظام الدولي في العصر الحديث. كانت التوازنات الداخلية الأوروبية تؤثر على ما وراء الأطلسي حتى القرن العشرين، أما في القرن العشرين، فقد

انعكس اتجاه التأثير وبدأ بالتغير لصالح أميركا، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية. وظل الأطلسي يتصف بالمحور الأميركي طيلة مرحلة الحرب الباردة.

فقدت أوروبا وضع المؤثر لأول مرة في العصر الحديث بعد تغير توازن القوى في حوض الأطلسي لصالح أميركا، وأدى هذا التطور إلى تشكّل عناصر توازن البنية ثنائية القطب بين سهوب أوراسيا (الاتحاد السوفياتي) والأطلسي (الولايات المتحدة الأميركية). وأصبح العامل الأساسي الذي يساهم في تجمع القوى الأوروبية حول الاتحاد الأوروبي، مثل ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، التي تنافست تاريخياً فيما بينها، هو محاولة إخراج أوروبا من وضعها السلبي. ويُعتبر حلف شمال الأطلسي انعكاساً فعلياً لبناء القوة ذات المحور الأطلسي، وتُظهر المهمات التي تحلمها الحلف خلال مرحلة الحرب الباردة أهمية حوض الأطلسي. وقد تغيرت الأهمية الاستراتيجية لحوض الأطلسي بين مرحلة الحرب الباردة وما بعدها. فبعد أن كان هذا الحوض يشكّل مركزاً دفاعياً مشتركاً ضد التهديد السوفياتي، الذي استمد قوته من جيوسياسة سهوب أوراسيا ومن بنيته الاقتصادية السياسية طوال مرحلة الحرب الباردة، ابتعد حوض الأطلسي عن اتجاه المعاهدات المشتركة، وأصبح ساحة مركزية للبنية الاقتصادية السياسية والاستراتيجية الدولية. إن خمس دول من مجموعة الثمانية التي تحتل المراتب العليا في هرمية الاقتصاد - السياسي الدولي، وتسيطر على الاقتصاد العالمي، لها سواحل مباشرة على حوض الأطلسي (باستثناء اليابان وإيطاليا وروسيا). وعلى اعتبار أن هناك علاقة لإيطاليا بهذا الحوض، من خلال اتصالها بالاتحاد الأوروبي، يمكن القول إن حوض الأطلسي ما زال يمتلك موقعاً مركزياً في التوازن الاقتصادي- السياسي الدولي منذ الثورة الصناعية حتى الوقت الحالي. كما اتخذ حلف شمال الأطلسي، الذي يلاحظ من اسمه أنه مؤسسة أطلسية، مكانه في قمة هرمية الاستراتيجية الدولية، وظهر دوره الفعلي بعد مرحلة الحرب الباردة، وأخذ هذا الدور شرعية أكبر من خلال تدخله في كوسوفو.

يدل انضمام القوى المؤثرة في هرمية القوى الاقتصادية - السياسية والاستراتيجية للمحور الأطلسي على أن هذا الحوض سيتحوّل إلى ساحة صراع بين عناصر القوة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة مع مرور الزمن، حيث ستؤدي المنافسة الاقتصادية السياسية بين الاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة

لشمال أميركا، والمنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبـــي، إلى ظهور صراع مستتر خلف الاتفاق الدبلوماسي. ومن الطبيعي أن الهوية الأوروبية ستتصاعد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد تم تحفيز هذه الهوية من خلال الخطابات والمواقف المناهضة لأميركا، التي انعكست في دبلوماسية ديغول، حتى عند اللجوء إلى مظلة الحماية الاستراتيجية الأميركية في مرحلة الحرب الباردة، وإن كانت تلك الدبلوماسية قد تراجعت أمام التهديد السوفياتي. ومن المؤشرات على الرغبة في برزو الدور الأوروبـــي القرارات المتخذة خلال قمة واشنطن عام 1999 بخصوص زيادة دور عمليات الدول الأوروبية في حلف شمال الأطلسي.

ويمكن القول، باختصار، إن مفهوم التهديد المشترك الذي ساد التحالف الاستراتيجي في حوض الأطلسي في مرحلة الحرب الباردة، حل محله وضع ديناميكي مفتوح على المنافسة الداخلية. لقد ضمت تركيا مصيرها الاستراتيجي مع حوض الأطلسي في مرحلة الحرب الباردة، وستكون من بين أكثر الدول تأثراً بالوضع الجديد. ولذلك، فإن الاحتمال الأنسب لتركيا في هذا الوضع - الذي سيؤثر على علاقاتها مع الاتحاد الأوروبـــي وحلف شمال الأطلسي، إضافة إلى علاقاتها الثنائية مع الدول، وسيقلل من احتمالية مجازفتها - هو قيامها بتطوير دبلوماسية تهتم بالتوازنات بين عناصر المنافسة الداخلية في المحور الأطلسي، دون إحداث مواجهة مع أي مركز بسبب المنافسة السياسية والاقتصادية. ولن يؤثر دخول تركيا في معادلة المنافسة بين القوى السياسية والاستراتيجية الأطلسية على علاقاتها مع هذه الدول فحسب، بل سيؤثر على علاقتها مع الحوضين القريبين البرّي والبحري أيضاً. وفي هذا الإطار يجب ألا ننسى أن الدولة العثمانية خسرت مرونتها الدبلوماسية والاستراتيجية بسبب التحالفات الأوروبية التي ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى. لذلك، يجب على تركيا أن تحافظ على مرونتها الدبلوماسية في شكل مستمر، وأن تتابع باهتمام الأوضاع الدولية والإقليمية الناتجة عن المنافسة الأوروبية - الأميركية، التي قد تترك أثرها على التوازنات القارية في مناطق حوض الأطلسي. وتولي مخططاتُ الاتحاد الأوروبـــي وحلف شمال الأطلسي التوسعَ باتجاه أوروبا الشرقية والبلقان أهميةً خاصةً في هذا المجال.

يجب على تركيا أن تستثمر مكانتها وتأثيرها، اللذين اكتسبتهما في حلف شمال الأطلسي في مرحلة الحرب الباردة، في علاقاتها مع الدول، وعليها القيام بحملة دبلوماسية وهي واثقة بنفسها، من أجل تعهد دور فعّال ومؤثر على المستوى الدولي والإقليمي في المحور الأطلسي؛ كما عليها أن تدرك أنها في صفوف الدول التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة، كونها عضواً في حلف شمال الأطلسي، ولكونها دفعت نصيباً من ثمن هذا النصر أكثر من غيرها من دول الحلف.

ب - سهوب شرق أوروبا والبحر الأسود

تشكّل منطقة شريط السهوب الممتدة من نهر الفيستول في الخط الشرقي - الغربـــي وحتى جبال الأورال ساحة تأثّر وانتقال بين قارتي أوروبا وآسيا، وتتعرض هذه المنطقة لعملية تغير جدّي منذ نهاية الحرب الباردة. ظل هذا الشريط طَوال مرحلة الحرب الباردة تحت تأثير الاتحاد السوفياتي في الضفة الشرقية من الحاجز الحديدي الفاصل بين المعسكرين الشرقي والغربـــي، في ساحة تعتبر نتاجاً للتراكم السلافي الذي شكل مع التراكم الجرماني خطوط فصل جيوثقافيةً في أوروبا. وقد توسعت ساحات تأثير السلاف قديما والسوفيات حديثاً في هذا الحزام، الذي يُعتبر منطقة تأثير بين القارات. ومع نهاية الحرب الباردة، ظهرت في هذه المنطقة ساحة فراغ جيوسياسي. تمتلك هذه الساحة قدرة التأثير على توازنات آسيا وأوروبا، وتعتبر ساحة تقاطع للانتقال البرّي السهبـــي باتجاه شرق - غرب؛ كما كانت ممراً لهجرة الأمم التاريخية التي مرت عبر الطرق المائية باتجاه شمال - جنوب، وتعتبر منطقة تحتوي عناصر بشرية عرفت مواجهات أو اختلافات دينية وعرقية مختلفة. وتشكل هذه المنطقة حزام أزمات جدية بسبب تغير البُنى الاقتصادية - السياسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

كان لتغير التوازنات الأوراسية دور رئيس في ظهور الأزمات في هذه المنطقة. فقد انتقلت حدود خط الفصل بين الاتحاد الأوروبـــي - الذي يُعتبر تشكيلة أوروبية كلاسيكية ترتكز إلى التراكم التاريخي للإمبراطورية الرومانية المقدسة - وبين ساحة تأثير السلاف - الروس التي تستمد قوتها من عمق السهوب الآسيوية، وذلك بفعل توسع الاتحاد الأوروبـــي شرقاً. ويلاحظ أن الاستراتيجية الأميركية التي حاولت فرض السيطرة الجيوسياسية على هذا الخط تحت المظلة الأمنية لحلف

شمال الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، قد حلت مكان الاستراتيجية البريطانية التي اتبعت سياسة تشكيل دول عازلة على هذا الشريط من أجل تحقيق التوازن في تدافعات القرن التاسع عشر. إن ساحة التأثّر ما بين القارات هذه، التي تضم الطرق المائية الممتدة من نهر (الدانوب) حتى (الفولغا)، والحزام الانتقالي البرّي السهبـــي الممتد من جبال الأورال حتى شمال (جبال الألب)، تحمل أهمية كبيرة ليس في توازنات أوروبا وآسيا فقط، بل في توازنات أوراسيا والتوازنات العالمية كذلك. فعلى سبيل المثال، ساهمت محاولة السيطرة على هذه المنطقة في جعل أزمة (البوسنة) و(كوسوفو) - التي غذتها النـــزاعات العرقية - أكثر صعوبة وتعقيداً كأزمة إقليمية تحولت إلى جزء من المناورة الاستراتيجية الدولية.

وتواجه تركيا مشكلة جدّية في تأقلمها الاستراتيجي للعبور من مرحلة القطبين الشرقي- الغربـــي الجامدة إلى البنية الديناميكية للاستراتيجية الأوراسية، وهي مضطرة لتبني دبلوماسية حيوية تتابع عن كثب كل ما يجري في المنطقة. كما يجب عليها أن تحقق الانسجام الاستراتيجي في قضايا التطبيق والتوقيت بين سياستها المتعلقة بالمناطق البرّية القريبة وسياساتها في عمق مناطق التأثّر ما بين القارات، في مواجهة ساحات النفوذ الألمانية والروسية الكلاسيكية في منطقة القوقاز والبلقان البرية القريبة منها. ومن مصلحة تركيا الاستراتيجية أن تمتلك القوى الإقليمية الموجودة في منطقة الانتقال بين القارات بنية قوية ومستقرة، وأن تستطيع مقاومة المنافسة الاستراتيجية المحتملة على مستوى القارات، وأن تحافظ من جديد على التوازنات الكلاسيكية المتعلقة بهذه المنطقة. ويمكن أن نخرج بدلالات تاريخية جديرة بالاهتمام في هذا الإطار من خلال تحليل الدبلوماسية التي اتبعتها الدولة العثمانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، التي شكّلت من خلالها سياسة توازنية مع السويد وبولندا، الدولتين اللتين أثرتا على هذا الحزام المتواجد بين القارات وواجهتا مخاطر توسع ساحة النفوذ الروسية- السلافية الاورثودوكسية والإمبراطورية الرومانية المقدسة الجرمانية. وقد أدى ضعف كلٍّ من بولونيا والسويد إلى تعرض الدولة العثمانية لضغط الروس ومن ثم الجرمانيين في البلقان في النصف الثاني من القرن السابع عشر.

وتشترك مصالح تركيا مع مصالح الولايات المتحدة الأميركية في سياساتها الهادفة إلى دعم الدول الموجودة على الحزام الذي يبدأ من دول البلطيق، مروراً

بأوكرانيا ومولدافيا حتى البحر الأسود، من جهة، ودعم الدول الموجودة على الحزام النازل باتجاه الأدرياتيكي عبر وسط وشرق أوروبا، من جهة أخرى. ولكن يمكن لهذه المنطقة أن تشكل أكبر التحديات الاستراتيجية لتركيا في أوراسيا، لضرورة انسجام مصالحها مع مصالح الولايات المتحدة الأميركية، ولوجود التناقضات في العلاقات الأوروبية - الأميركية في بنية حوض الأطلسي، الذي يُعتبر منطقة انتقال أخرى بين القارات. على تركيا أن تدعم علاقاتها الثنائية متعددة الاتجاهات بوسائل دبلوماسية مع الدول الموجودة على هذا الحزام، وعليها متابعة الاتفاقيات والتوازنات مع القوى الكبرى القادرة على التدخّل في المنطقة من أجل تحقيق الانسجام في علاقاتها في هذه المنطقة. ويمكن لتركيا أن تتخطى وجودها خارج الاتحاد الأوروبي عن طريق تحمّلها مهام فعّالة في السياسات التي يتم تطويرها حيال المنطقة في إطار حلف شمال الأطلسي، وعن طريق تخطيط تكتيكي يؤدي إلى انسجام هذه المهمة مع تعاونها الاقتصادي في حوض البحر الأسود. إن السياسات المتعلقة بالبلقان داخل المناطق البرّية القريبة، والسياسات المتعلقة بالبحر الأسود داخل الحوض البحري القريب، تعد من السياسات التي تدخل بشكل مباشر في ساحة التأثّر بين القارات.

ج - حوض البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا

يُعتبر البحر الأبيض المتوسط مهداً لأهم الحضارات في تاريخ البشرية، ويشكّل إحدى ساحات التأثّر بين القارات الأكثر كثافة من الناحية الثقافية والاقتصادية والسياسية، من حيث أنه البحر الداخلي الوحيد للقطعة القارية الأفرو - أوراسية الأم، الذي يصل بين أطراف القارات الثلاث. لقد اعتمدت الحضارة المصرية التي ظهرت في الحزام الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط، والحضارتان الرومانية واليونانية اللتان ظهرتا في الحزام الشمالي للبحر المتوسط، على هذه المنطقة الغنية من العالم القديم. كما شهد حوض البحر الأبيض المتوسط عدة منافسات بين حزامه الشمالي وحزامه الجنوبي منذ حروب روما - قرطاجة، وفيه ولدت الأديان وتداخلت الثقافات الكبرى مع بعضها البعض. وفي عهد تقدم الحضارة الإسلامية، شكّلت الثقافة المنتشرة من الجنوب باتجاه الشمال ساحات تأثّر بين القارات في سواحل إسبانيا وصقلية وجنوب إيطاليا؛ أما في فترة الحملات الصليبية، فقد انتشرت

تحركات بشرية واسعة من الشمال إلى الجنوب في حوض البحر المتوسط وولدت ردود فعل باتجاه الشرق. وفي عهد الدولة العثمانية، تحوّل البحر الأبيض المتوسط إلى بحر داخلي في القرن السادس عشر، وانتقلت هذه الدول بجميع ثقافاتها القديمة إلى بنية الدولة العثمانية، عدا سواحل إيطاليا وفرنسا وإسبانيا. أما موجة الاستعمار التي تصاعدت في القرن التاسع عشر، والتي قدمت من سواحل جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، فقد حطّمت ساحة التأثّر الآتية من شرق وجنوب المتوسط.

ويمكن القول إن علاقات القوى الاستعمارية الأوروبية الموجودة على ضفة البحر الأبيض المتوسط ما زالت مستمرة، بالرغم من تراجع سيطرتها عن الضفة الآسيوية والإفريقية للبحر المتوسط بعد الثورات التي قامت ضدها. نتيجة التأثير الفرنسي في شمالي إفريقيا ظهر العنصر الديموغرافي القادم من شمال إفريقيا في فرنسا في الوقت الحاضر؛ ويمكن ملاحظة آثار مشابهة متبقية من عصر الاستعمار في العلاقات الإيطالية - الليبية، والفرنسية - السورية. ويعبر وجود دول شمال إفريقيا ضمن سيناريوهات التوسّع المحتمل للاتحاد الأوروبـي عن الأهمية التي تحملها هذه الساحة الانتقالية بين القارات. كما أن جهود التوسّع التي كانت موجهة ضد المعسكر الذي شكلّه السوفيات في شرق أوروبا لم تقلل من اهتمام الاتحاد الأوروبـي بشمال إفريقيا الذي يُعتبر حزاماً محيطياً قريباً من دول الاتحاد الأوروبـي.

وتدرك القوى المركزية في الاتحاد الأوروبـي أن سهوب شرق أوروبا، التي تعتبر منطقة انتقالية بين القارات، تمثل حديقة خلفية لها. وقد ظهرت دول الاتحاد الأوروبـي من حضن التراكم التاريخي للإمبراطورية الرومانية المقدسة في غرب وجنوب أوروبا، وفضَل الاتحاد الأوروبـي التماس مع مناطق الحضارة الإسلامية خلال توسّعه باتجاه حوض البحر الأبيض المتوسط في فترة سيطرة الاتحاد السوفياتي على أوروبا الشرقية. وبعد زوال التهديد السوفياتي عن وسط وشرق أوروبا، اتجه الاتحاد الأوروبـي إلى التوسع نحو الشرق ليتصل مع الحزام الأرثوذكسي - السلافي. ونتيجة التحول الاستراتيجي في أواسط الثمانينات، والذي كان من المحتمل أن يشهد انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبـي، حققت تركيا

درجة كبيرة من التنمية. والجدير بالذكر أن هناك فروقاً هامة في الأحزمة الاستراتيجية الموجودة في القارة الأوروبية نتيجة الاختلاف بين دول شمال وجنوب أوروبا الأعضاء في بنية الاتحاد الأوروبـــي.

تقع تركيا في مقدمة الدول المتعلقة بشكل مباشر بحزام التأثّر بين القارات في المحور المتوسطي، لاتصالها المباشر مع قارات آسيا وأوروبا وإفريقيا. وتركيا هي صاحبة أطول شريط ساحلي على البحر الأبيض المتوسط، وهي دولة شرق متوسطية بالنسبة للحوض البحري القريب، ودولة متوسطية بالنسبة لاتصالاتها القارية. وتعتبر علاقات تركيا مع دول شمال إفريقيا مهمة جداً، ليس من ناحية الروابط التاريخية أو الحنين إلى الماضي وحسب، بل بسبب الروابط القارية القريبة كذلك. وكما تمت محاولة إبعاد تركيا عن شرق أوروبا عن طريق تنحيّتها عن الدخول في الاتحاد الأوروبـــي، فإنها ستتعرض إلى ضعف جدّي في هويتها كدولة متوسطية إذا ما انسلخت عن شمال إفريقيا بفعل تأثير الاتحاد الأوروبـــي المتجه إلى هذه المنطقة في موجة استعمارية جديدة. فإن أرادت تركيا أن تحقق لنفسها ساحة تأثير دولية في العمق الإفريقي، وإن أرادت أن تكون صاحبة كلمة في توازنات البحر الأبيض المتوسط، يجب عليها أن تبني جسراً استراتيجياً بين سياساتها حيال شرق المتوسط والشرق الأوسط في الحوض البحري القريب منها، وبين سياساتها البلقانية الأدرياتيكية التي تعتبر جزءاً من سياساتها في المناطق البرّية القريبة، وأن تدعم رؤيتها الاستراتيجية هذه بسياسات متجهة نحو شمال إفريقيا ووسط البحر المتوسط.

د - غرب آسيا و/أو الشرق الأوسط

لقد تناولنا مصطلح الشرق الأوسط سابقاً في معناه الجيوثقافي، ودرسناه في إطار السياسات المتعلقة بالمناطق البرّية القريبة، ونتعامل معه هنا باعتباره منطقة تأثّر بين القارات، تتمتع بموقع جغرافي حيوي وتحظى بأهمية كبيرة في التوازنات الداخلية للمنطقة. وإذا ما استثنينا خط شمال إفريقيا، فإن منطقة غرب آسيا تتطابق بشكل كامل من الناحية الجغرافية مع مصطلح الشرق الأوسط. وتكتسب هذه المنطقة أهمية بالنسبة لتركيا من ثلاثة أوجه: الأول، باعتبار موقعها ضمن المناطق القارية القريبة لتركيا، وإحدى النقاط المركزية في سياساتها الإقليمية. الثاني، أن هذه

المنطقة تضم خطوط سواحل الأحواض البحرية القريبة وتشكل الحديقة الخلفية التي تتدخل فيها تركيا بشكل مباشر. الثالث، تواجد طرق المواصلات البرّية القريبة بالنسبة لتركيا في هذه المنطقة، وتحكمها في ساحة الاتصال تجاه قارتي آسيا وإفريقيا. وإضافة لما تحمله هذه العناصر من أهمية، من زاوية الاتصالات البرّية والبحرية القريبة بالنسبة لتركيا، نريد أن نؤكد على أهمية المنطقة باعتبارها ساحة تأثّر بين القارات، وساحة انتقالية لسياسات العمق القاري. ولا يمكن لتركيا أن تمتلك أفقاً استراتيجياً واسعاً دون أن تطوّر سياسة استراتيجية خارجية عميقة، تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الزمانية والمكانية، وتهتم بجميع الاتصالات القارية في هذه المنطقة التي تضم أهم خطوط المواصلات الجيواقتصادية في العالم، والمناطق الزراعية القديمة، وتقع فيها سواحل جميع البحار الداخلية في القطعة الأفرو - أوراسية تقريباً، بسبب اتصالها مع بحر قزوين والبحر الأسود وشرق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج.

وباختصار، يمكننا القول بأن جميع القوى الإقليمية والدولية تقوم بإعادة تحديد وتعريف أحواضها القارية وتطوير سياساتها الإقليمية بشكل يتناسب مع هذه المحددات والتعريفات. ولا يمكن لتركيا أن تواصل صنع سياسة خارجية محدودة ضمن ساحات اهتمامها الإقليمي من خلال التقاليد والفرضيات التي قامت على التوازنات الدولية الجامدة لمرحلة الحرب الباردة. ويمكن لتركيا أن تحقق الأمن على حدودها وتواصل التأثير في ساحات اهتمامها الإقليمية، وأن تكتسب قدرة على التلاؤم مع الظروف المتغيرة، من خلال عمقها الاستراتيجي في المناطق القارية القريبة، الذي توجهه من خلال سياسة استراتيجية خارجية متدرجة. والبديل الأساسي أمام تركيا لتتخطى البنية السياسية الخارجية، ذات الدور الهامشي في النظام الأوروبـــي، هو إعادة تحديد موقعها الجيوسياسي والاستراتيجي الدولي في المناطق القارية القريبة منها. ولذلك، لا يمكن لدولة مثل تركيا، بخصائصها الجيوسياسية، أن تبحث عن موقعها الدولي في اتجاه واحد، سيما عندما يكون هدفها تحقيق مكانة اقتصادية - سياسية قوية. وهنا سيكون من المفيد لها أن تتوجّه إلى المراكز التي تتمتع بالموارد الاقتصادية، وتتسارع فيها التحوّلات الاقتصادية الدولية.

وعند النظر إلى التحوّلات الجديدة في الاقتصاد - السياسي الدولي، وتوزيع الموارد الجيواقتصادية حسب المناطق الجغرافية، يظهر لنا أن القرن الحادي والعشرين مرشح لأن يكون قرناً آسيوياً في بدايته، وإفريقيّاً في نهايته. وإذا ما ظلت تركيا تتبع استراتيجية سياسية خارجية تهمل قارة آسيا، التي تتمتع بديناميكية اقتصادية مدّعمة بعناصر ديموغرافية في شرقها، وموارد اقتصادية في وسطها وغربها، وكمنطقة تعتبر مصدراً للأزمات التي تمت معايشتها مؤخراً، فستبقى تحاول انتزاع تنازلات من أجل العضوية في الاتحاد الأوروبـي في ممرات بروكسل حتى نهاية القرن الحادي والعشرين. لا بد لتركيا أن تستمر في علاقاتها مع أوروبا وأن لا تقطعها، نظراً إلى مقتضيات الموقع الجغرافي الذي توجد فيه، ولأن مستوى علاقاتها مع أوروبا سيظل مؤثراً على وضعها في الساحة الدولية. لكن بقاء تركيا تابعة لمقاييس أوروبا والأطلسي فحسب، وبعدها عن خط تشكيل مراكز القوى البديلة، لا ينسجم قبل كل شيء مع البنية الداخلية للاقتصاد السياسي الدولي وسير تطوّره. وهنا يجب على تركيا أن تأخذ في عين الاعتبار، إضافة إلى أوروبا، المناطق القارية القريبة لها، مثل شمال إفريقيا، وجنوب آسيا، وشرقها ووسطها وشمالها. كما أن أحد العناصر الأساسية في الاستراتيجية التي تسعى لصنع وضع مؤثر في المناطق والأحواض القارية والبحرية القريبة هو متابعة المسائل المتعلقة بالمناطق المحيطة بها على مستوى القارات، وتبني سياسات بديلة تتعلق بهذه المناطق.

الجزء الثالث

مجالات التطبيق:
الوسائل الاستراتيجية
والسياسات الإقليمية

الروابط الاستراتيجية لتركيا وأدوات سياستها الخارجية

لقد تغيرت الشخصية الإستراتجية لتركيا إلى حد بعيد بعد تغير التوازنات العالمية والإقليمية عقب انتهاء الحرب الباردة. وكغيرها من الدول، تأثرت تركيا بموجة التغير هذه، وهو ما انعكس على استراتيجيتها المتعلقة بالمناطق والأحواض البرية والبحرية والقارّيّة القريبة. في بداية هذه المرحلة، أصيب مصممو السياسة الخارجية التركية بالاستغراب والحيرة، ومن ثَمَّ أخذوا في توسيع مخيلتهم إلى حد كبير يتعدى حدود الواقع. وأخيراً، وفي التسعينات، وتحديداً بعد النصف الثاني من عقد التسعينات، عاشوا مرحلة من التردد والتوتر في انتظار تبلور استراتيجية جديدة. ويمكن وصف المرحلة التي رافقت انهيار الاتحاد السوفياتي بأنها مرحلة سلبية ومخيبة للآمال بالنسبة لتركيا، حيث اعتبر رئيس الجمهورية التركية الاتفاقية التي عقدها مع أذربيجان في هذه المرحلة بأنها اتفاقية بين المذاهب المختلفة في إطار سياسات تركيا في القوقاز. وهذه هي الفترة التي شهدت النتائج السلبية التي جلبتها حرب الخليج على الدولة التركية، عندما أرادت تركيا أن تجني أكثر مما تزرع، باتباعها سياسة تقديم القليل وانتظار الكثير. وكما شهدت هذه الفترة تهديد وحدة الدولة وتكاملها، شهدت كذلك إحجام الاتحاد الأوروبـــي عن وضع تركيا ضمن مخططات توسعه.

بدأت تركيا، اعتباراً من 1992، بترديد عبارة "العالم التركي من الأدرياتيكي حتى سور الصين العظيم"، في تعبير عن تصور توسعي للعالم التركي. وأطلقت تركيا مبادرات جدية في إطار جلب وسط آسيا إلى منظمة التعاون الاقتصادي، والعمل بشكل مكثف من أجل إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي في حوض البحر الأسود، في مسعى جاد لتعزيز توجه تركيا نحو العالم الخارجي. وقد استمرت هذه

المرحلة حتى عهد حزب الرَّفاه، الذي استطاع أن يطور مشروع مجموعة الدول النامية الثمانية. أما المرحلة الثالثة، فخيمت عليها ردود الفعل التي نتجت عن الأوضاع الديناميكية العالمية والأوضاع الإقليمية المتغيرة. شهدت هذه المرحلة جدلاً وأقطاباً متعددة داخل الدولة، كما شهدت توتر العلاقات مع سوريا بسبب قضية عبد الله أوجلان، وخيم مناخ دفاعي محافظ على توجهات الدولة. وشهدت هذه المرحلة أيضاً توتراً في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، وتوترات مختلفة مع دول الجوار؛ وحملت هذه التوترات سمة مرتبطة بتطور الأوضاع المرحلية. ولذلك، ارتكزت الثقافة السياسية الداخلية والسياسة الخارجية التركية في هذه المرحلة إلى محور واحد، وتحركت من خلال هذا المحور الوحيد، الذي بني على ردود الأفعال التي سببتها المتغيرات في الأوضاع الإقليمية والعالمية.

إن المسألة المهمة التي يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل إعداد نظرية استراتيجية للقرن الواحد والعشرين هي تقييم السياسة الخارجية التركية في آخر عشر سنوات لها. ويجب العمل كذلك على تحديد التوجهات الاستراتيجية الخارجية بالنسبة لتركيا، وربط هذه التوجهات مع الأدوات التي يمكن أن تستخدمها من أجل إعداد النظرية الاستراتيجية في القرن الواحد والعشرين. إن النظرية السياسية التي لا تستطيع أن توجد انسجاماً بين التوجهات الاستراتيجية والأدوات التي تستخدمها في توجهاتها هذه، ستظل أسيرة للمتغيرات التي تحدث في الأوضاع الدولية، وستكون خطاباتها المتعلقة بهذه المتغيرات خطابات راديكالية. أما التطبيقات العملية لسياساتها، فستكون أيضاً أسيرة للمتغيرات الديناميكية في الأوضاع الدولية، ورهينة السعي إلى التكيف مع هذه المتغيرات. ومن باب يتوجب على تركيا أن تعيد تقييم أدواتها الاستراتيجية التي استخدمتها أثناء فترة الحرب الباردة في ظل أوضاع معينة، وأن تعيد النظر في الأدوات السياسية التي استخدمتها بعد فترة الحرب الباردة؛ وعليها أن تضع في عين اعتبارها التحولات الديناميكية في الأوضاع العالمية، من أجل الوصول إلى تكامل استراتيجي.

إن الاتفاقيات وعلاقات التعاون المشترك التي طورتها تركيا خلال فترة الحرب الباردة وبعدها تعطي مظهر تنوع شمولي؛ فخلال فترة الحرب الباردة حتى وقتنا الحاضر أصبحت عضواً في حلف الناتو، وأبرمت اتفاقيات مع الاتحاد الأوروبي

ومنظمة المؤتمر الإسلامي. أما بعد الحرب الباردة، فقد انضمت إلى منظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود، كما اشتركت في القمة المخصصة لدول العالم التركي وفي مجموعة الدول الإسلامية الثمان، حتى أن بعضا من اتفاقياتها الإقليمية والعالمية تناقضت مع بعض التوجهات الداخلية للدولة نفسها.

استطاعت تركيا في فترة الحرب الباردة أن تقيم علاقات من خلال ثلاث أدوات سياسية مختلفة، اعتمدت على ثلاث حقائق أساسية تدخل في إطار السياسات المتعلقة بمناطق القارات القريبة منها بشكل خاص؛ وما زالت هذه مستمرة إلى يومنا هذا. فقد دخلت تركيا حلف الناتو وتقيم من خلاله علاقة مع الولايات المتحدة في المحور الأطلسي، كما أقامت علاقات مع المناطق القريبة من خلال علاقاتها مع الاتحاد الأوروبـــي في إطار علاقتها التاريخية مع أوروبا. كما أرست علاقة مع مناطق التأثير التاريخي من خلال دخولها في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تشمل كلا من مناطق آسيا وإفريقيا، واستطاعت من خلال هذه المنظمة إقامة علاقات مع العمق الآسيوي والإفريقي في اتجاه الشرق والجنوب. عبرت هذه العلاقات في محاورها الثلاثة عن أدوات استراتيجية مهمة بالنسبة لتركيا؛ لكن كُلاًّ من هذه المنظمات الثلاث تعرض لشيء من التحول والتغيير بعد فترة الحرب الباردة. في إطار هذه التحولات التي تعرضت لها هذه المنظمات الثلاث، كان لا بد لتركيا أن تعيد النظر في سياساتها وروابطها المتعلقة بالمناطق القريبة منها، أو مناطق القارات القريبة.

لقد تم دعم الأدوات السياسية التي اعتمدت في مرحلة الحرب الباردة بمنظمات أخرى جديدة بعد نهاية الحرب الباردة. مثلت المنظمات الجديدة، التي ارتبطت بها تركيا، محاولةً للتكيف مع الظروف والأوضاع الدولية، التي تطلبتها المرحلة الديناميكية الجديدة في الأوضاع الدولية. تم توسيع منظمة التعاون الاقتصادي في آسيا لتضم دول وسط آسيا، كما تم تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود، وعقدت قمة دائمة لدول العالم التركي، وتأسس مشروع الدول النامية الثمان (D-8) مع المناطق القارية القريبة. وقد عملت تركيا من خلال هذه المشاريع على الربط بين سياسات القارات والأحواض

البحرية المختلفة. وتحمل منظمتا التعاون الاقتصادي، والتعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود، أهمية كبيرة، نظراً لأنها تضم مناطق شرق أوروبا وغرب آسيا ومناطق التأثير بين أوروبا وآسيا، وتنعكس هذه الأهمية على حوضي البحر الأسود وبحر (قزوين) في صورة خاصة. إضافة إلى ذلك، عملت القمة الدائمة للدول التركية على زيادة نفوذ تركيا في عمق آسيا الوسطى. كما عملت الاتفاقية مع مجموعة الدول الثمان بعد فترة الحرب الباردة على إعادة العلاقات التركية مع شرق وجنوب آسيا وإفريقيا مرة أخرى.

والحقيقة، أن هذه الأدوات هي أدوات استراتيجية مؤثرة، تعزز تعددية الخيارات والبدائل للسياسة الخارجية التركية في إطار متكامل؛ لكن إن أخذنا كل أداة على حدة، لا بد أن نلاحظ فيها مشكلة معينة. هناك مشكلة تتعرض لها تركيا فيما يتعلق بقضية تكاملها مع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في خططهما التوسعية، تتعلق بقضايا تكامل تركيا معهما. كما أن هناك مشاكل تتعلق بمنظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود، ترتبط بملفات التأسيس وبنية المنظمتين. أما بالنسبة للقمم التي عقدتها دول العالم التركي، فلن تخرج عن كونها قمم اتصفت بطابع المراسم، ولم تنتج أي تأثير يذكر في الملفات الإقليمية أو في حل المشكلات الإقليمية. وقد أخفقت الاتفاقية مع الدول الإسلامية الثمان، ولم تر نور التطبيق. هذه أهم المشكلات التي تتعلق بهذه الأدوات السياسية الثلاثة المذكورة. والمشكلة أن على تركيا أن تتعامل مع هذه الأدوات الاستراتيجية الثلاث بشكل شامل ومتكامل عن طريق تكيّف استراتيجي أكثرَ توسعاً وشمولاً. فعلى تركيا أن تأخذ بعين الاعتبار التناقضات الدبلوماسية الموجودة بين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، والتي تنعكس على حلف شمال الأطلسي وعلى الاتحاد الأوروبي. وعلى تركيا أيضاً أن تلحظ الأوضاع الدولية التي برزت بعد الحرب الباردة. وعليها أن تأخذ بعين الاعتبار مناطق التأثر المتبادل في القارة الأوراسية، وأن تضع في الحسبان علاقتها مع إيران وروسيا، التي يمكن أن تتناقض مع اتفاقية التعاون الاقتصادي واتفاقية التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود. كما أن القمة الدورية التي تعقدها تركيا مع دول العالم التركي يجب أن تقوم على أساس أن هذه الدول يجب أن تتعاون في ما بينها، وأن لا يؤثر الواحد

منها على الآخر بشكل سلبـــي، من خلال تشكيل هوية مشتركة لسياستها الخارجية. وتعتبر الصعوبة التي تواجهها تركيا فيما يتعلق بالمرونة والتكيف الاستراتيجي في البحث عن الأدوات الاستراتيجية المتعددة نتيجة طبيعية للأحداث التي رافقت أو جاءت بعد أحداث الحرب الباردة. وكما ذكرنا سابقاً، فقد اتجهت القوى الإقليمية والدولية في فترة الانتقال من مرحلة الحرب الباردة إلى ما بعد الحرب الباردة نحو خيارات سياسية جديدة ومتعددة، أفرزت متغيرات هامة في الأوضاع الديناميكية الدولية.

لقد تغيرت خيارات السياسة الخارجية التركية، وتغيرت معها أدواتها الاستراتيجية، واتجهت تركيا من ثم إلى إبرام العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية داخل محيطها الإقليمي في العشر سنوات الأخيرة. كما حققت انفتاحا على المستوى الخارجي وعلى مستوى القارات، نجمت عن طبيعة التغيير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية. ولأن تركيا وغيرها من القوى الإقليمية لم تستطع أن تحدث تكاملاً على المدى البعيد مع المتغيرات التي حدثت في البينية الدولية، فقد دخلت تركيا هذه المرحلة الديناميكة بدون بنية سياسية واقتصادية جاهزة. لذا، اضطرت مع غيرها من الدول إلى أن تخطو خطوات تكتيكية متناقضة، بدل أن تؤسس لعلاقات متكاملة على مراحل بعيدة المدى. وهناك الكثير من الاتفاقيات التي كان يمكن أن تنجز بنجاح عن طريق نظرة استراتيجية عميقة وتخطيط جيد، والتي كان يمكن من خلالها أن يتم التآلف بين الخطوات التكتيكية للوصول إلى نتائج فاعلة. ولكن هذه الخطوات التي تعارضت مع أولويات الدولة، وساورتها الشكوك نتيجة القصور في البعد الاستراتيجي، شابها شيء من التناقض، وبقي الكثير من هذه الاتفاقيات حبراً على ورق و لم ير نور التطبيق.

في ظل التحالفات الجديدة التي اتجه إليها الوضع الدولي مؤخراً، تستطيع تركيا أن تقوم بمناورات تكتيكية بقدرات عالية لامتلاكها جغرافيا مناسبة، ويمكن للجغرافيا التي تمتلكها تركيا أن تحقق لها خاصية جذب، تعزز من رصيد انضمامها للتحالفات الدولية الجديدة. وعلى صانعي السياسة التركية اليوم العمل على تأسيس ساحة الجذب هذه، وعلى امتلاك الأدوات السياسية التي يمكن أن تكون عنصر جذب في إحدى التحالفات التي تنوي الدخول فيها. ولا بد أن تكون العلاقة ما

بين تأسيس ساحة الجذب هذه والأدوات المستخدمة داخل الحلف، المزمع الانضمام إليه، علاقة راسخة على المدى البعيد. وفي إطار هذا التأسيس، تستطيع تركيا أن تعمل ضمن إطار متكامل وشامل للأخذ بعين الاعتبار جميع الأدوات الاستراتيجية في آن واحد، وتقييمها والاستفادة منها بشكل جديٍّ. وسيكون على تركيا من خلال هذا التقييم أن تهتم بعلاقاتها مع جميع المنظمات الدولية الهامة، التي وجدت في مرحلة الحرب الباردة، وانتقلت إلى ما بعد الحرب الباردة، مثل حلف شمال الأطلسي، والاتحاد الأوروبـــي، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبـــي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومنظمة التعاون الاقتصادي. وعليها كذلك أن تستفيد من المنظمات الأخرى التي ظهرت بعد فترة الحرب الباردة، مثل منظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود، ومجموعة الدول االنامية الثمان، ومجموعة الدول العشرين.

أولاً: تركيا والمحور الأطلسي في إطار المهمة الجديدة لحلف شمال الأطلسي

لقد عبرت القمة التي عقدت في واشنطن بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس حلف الناتو عن نية الحلف التوسع ليضم إلى بنيته دولاً إضافية، إلى جانب الدول الأعضاء السابقة. كما عبرت هذه القمة أيضاً عن انطلاق مهمات استراتيجية جديدة وعميقة لهذا الحلف وتوسيع في مسؤولياته. كذلك عكست هذه القمة دور الاتفاقيات والمؤسسات التي رعتها الولايات المتحدة الأميركية بعد فترة الحرب الباردة، وعملت على تكيفها مع الظروف الدولية الجديدة. كانت الولايات المتحدة الأميركية في حاجة إلى هذه المنظمات والمؤسسات، التي ساعدتها لتكون قوة مهيمنة في النظام الدولي، وعملت لذلك على استخدام هذه الأدوات نفسها في مرحلة الأوضاع والظروف الديناميكية الجديدة التي حاولت الولايات المتحدة الأميركية التكيف معها. وقد تسبب هذا الأمر في أن تتحول نظرة تركيا إلى حلف شمال الأطلسي، في إطار من المتغيرات والأوضاع الدولية الجديدة. وتحاول كل دولة في حلف الناتو أن تستفيد من عملية التكيف الجديدة في حلف الناتو من أجل أن تخدم مصالحها الاستراتيجية. ويجب على تركيا، في ظل الأوضاع الجديدة لحلف

الناتو، أن تحدد أولوياتها ومصالحها الاستراتيجية، وأن تعمل على إعداد نظرية سياسية عملية وتكوين خلفية عملية ونظرية من أجل أن تتعامل مع المتغيرات الديناميكية التي طرأت على وظائف هذا الحلف الاستراتيجي، بعد أن دخل الحلف مرحلة الاستقرار.

1. الاستراتيجية الأميركية وحلف شمال الأطلسي

إن العنصر الأساسي الذي أتاح لأميركا أن تصبح قوة مهيمنة على النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية هو المؤسسات العالمية والنظام القانوني العالمي والمؤسسات التي ارتبطت بهذه القوانين. وقد استفاد صانعو السياسة الأميركية من هذه المؤسسات واستخدموها بشكل فاعل من أجل تحقيق السيطرة الأميركية على النظام الدولي. وظفت الولايات المتحدة الأميركية عدة أدوات سياسية ومؤسسات عالمية من أجل تحقيق أغراضها هذه، مثل استغلال منظمة الأمم المتحدة، التي تم تأسيسها في مرحلة موازية لمرحلة اختفاء دور الدول الاستعمارية ذات المحور الأوروبـــي، واستغلال دور صندوق النقد الدولي، بعد أن حلّ الدولار الأميركي في النظام المالي العالمي محل الجنية الإسترليني والفرنك الفرنسي. كما تم استخدام اتفاقية التجارة العالمية (GAT) من أجل إعادة تشكيل نظام التجارة العالمي. وكان للولايات المتحدة الأميركية دور محوري في البنك الدولي من أجل التأثير على برامج التنمية العالمية. وبذلك، تم تحويل مركز القوة من أوروبا إلى الأطلسي، وتم تغيير البنية التي سيطرت فيها القوى الأوروبية الاستعمارية على النظام العالمي، لتتحول باتجاه أميركا. وقد سار تحويل أدوات القوى الاقتصادية والسياسية إلى المحور الأطلسي في تواز مع إعداد المؤسسات والمنظمات والقوانين الدولية التي خدمت هذا الهدف.

أسس حلف شمال الأطلسي لخدمة مصالح الولايات المتحدة الأميركية، التي تتمركز في قارة تبعد عن القطعة الأوْراسية. وقد تم استخدام حلف شمال الأطلسي بعد الحرب العالمية الثانية من أجل احتواء الاتحاد السوفياتي، الذي ظهر كقوة مركزية في القطعة الأوْراسية. ولذلك، استخدمت الولايات المتحدة الأميركية سياسة الأحلاف كأداة استراتيجية لها في هذه المنطقة، وسعت إلى إنشاء خط

احتواء استراتيجي يحيط بالاتحاد السوفياتي على الحزام الممتد من النرويج حتى أقصى الشرق من خلال حلف شمال الأطلسي، ومن خلال الحلف العسكري المركزي الذي يمتد من تركيا إلى باكستان، ومن خلال الاتفاقية العسكرية لجنوب شرق آسيا التي تمتد من باكستان إلى الفلبين في الشمال وإلى نيوزلندا في الجنوب.
لم يحافظ الاتحاد السوفياتي على وضعه كقطب ثان يتقاسم مع الولايات المتحدة نظام القطبية الثنائية للحرب الباردة، ولم يستطع الخروج من دائرته الجغرافية التي تتمثل في منطقة السهوب الواسعة، وبقي بعيداً عن أحواض البحار. ولم يستطع الاتحاد السوفياتي أن يدعم قوته العسكرية والنووية بالقوة الاقتصادية والسياسية، ولذلك انتهى عهد هذا الاتحاد وانهار. بادرت الولايات المتحدة الأميركية إلى القيام بالعديد من العمليات العسكرية في قارة أوراسيا في القرن الماضي، كما ساهمت في تشكيل النظام الدولي في القرن الماضي. وقد ترأست الولايات المتحدة الأميركية عدة عمليات سياسية وعسكرية عملت على تحديد خصائص النظام الدولي وتغييرها، ومن الأمثلة على ذلك عملية النورماندي عام 1942، والعمليات العسكرية في كوريا بإدارة "ماك آرثر" في 1950 تحت مظلّة الأمم المتحدة؛ وكذلك العمليات العسكرية في فيتنام عام 1964 التي بدأت في شهر أغسطس/آب، والعمليات العسكرية التي حدثت في الخليج، وحرب الخليج عام 1990، والعمليات العسكرية التي بدأت في كوسوفو سنة 1999.

لقد ولدت هذه الأوضاع من الخصائص الجيوسياسية التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأميركية، باعتبارها دولة بحرية نموذجية تستطيع إدارة النظام العالمي عن طريق العمليات التي تقوم بها خارج قارتها، مدعومة بالعمليات الجوية والبحرية التي يمكن لها أن تقوم بها بشكل شامل ومتكامل، وفي اعتماد على قوة الردع النووي الاستراتيجي الذي تمتلكه. فمن خلال العملية العسكرية التي قامت بها في النورماندي في القارة الأوروبية، استغلت الولايات المتحدة الأميركية النـــزعات الأوروبية الداخلية لتعطي إشارة إلى النظام العالمي بأنها دولة تستطيع أن تقود النظام الدولي وتسيطر عليه. أما العملية التي قامت بها في كوريا فأرادت من خلالها السيطرة على الحزام المحيط لقارة أوراسيا، وعلى الجزر وأشباه الجزر المحيطة بهذا الحزام. وقد عبرت العملية التي قامت بها الولايات المتحدة الأميركية في كوريا عن

النـــزاع الجديّ بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي كقطبين يسيطران على النظام العالمي في ذاك الوقت. كما شكلت هذه العملية أولى تجارب الولايات المتحدة الأميركية في كسب الشرعية الدولية من خلال الأنظمة العالمية من أجل تحقيق أهدافها الاستراتيجية العالمية وتحقيق سيطرتها على النظام العالمي. بعد ذلك، أصبحت الأمم المتحدة، التي تعتبر أكثر المنظمات العالمية شمولية، إحدى أهم الأدوات الاستراتيجية للولايات المتحدة، تستخدمها لإضفاء الشرعية على مشاريعها الاستراتيجية. وفي الأوقات التي كان يستخدم فيها الاتحاد السوفياتي حق النقض الفيتو بشكل فاعل في وجه المشاريع التي أعدتها الولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة، اتجهت الأخيرة إلى الخيارات السياسية والأدوات السياسية التطبيقية أكثر من استخدامها لأنظمة الشرعية الدولية. وقد عبرت العمليات التي قامت بها الولايات المتحدة في خليج الخنازير في كوبا في فترة الحرب الباردة، والعمليات الهجومية التي قامت بها في فيتنام، عن أكثر السياسات خطورة وتجاوزاً للشرعية الدولية وغير المحببة في الوقت نفسه.

اتجهت الولايات المتحدة الأميركية إلى أن تكون ساحات الحروب بعيدة عن ساحتها الجغرافية، ولكنها تعرضت خلال أزمة الصواريخ الكوبية، ولأول مرة، للتهديد المباشر. ولذلك، اتجهت إلى إعداد عملية في خليج الخنازير حتى تبقى المنطقة تحت مراقبتها وسيطرتها. ولكن فشل الولايات المتحدة الأميركية في خليج الخنازير وفي فيتنام حفزها للتوجه إلى استخدام استراتيجيات تتعلق بتفوقها النووي، وإلى استخدام الأدوات الدبلوماسية مع التحالفات الدولية أكثر من استخدامها للعمليات العسكرية. وكان من بين أهم الدروس التي استفادتها الولايات المتحدة الأميركية من عمليتها في فيتنام تحديد طبيعة التدخلات التي تنوي القيام بها في قارة أوراسيا. استطاعت الولايات المتحدة الأميركية في العملية التي قادتها في كوريا تحت مظلة الأمم المتحدة أن تشكل حجرَ زاوية استراتيجياً في سياستها العالمية؛ أما العملية في فيتنام، التي قامت بها بمفردها، فقد تسببت في ضعف نفسي واستراتيجي. بعد عملية فيتنام، تجنبت الولايات المتحدة الأميركية تعهد أية عملية في القارة الأوراسية. وبالنظر إلى السياسات التي تبنتها الولايات المتحدة نحو إيران بعد الثورة، أو نحو أفغانستان بعد ذهاب الاتحاد السوفياتي، نرى أنها اتبعت السياسة التي اتبعتها

في فيتنام. وبعد هذه التجربة، أصبحت الولايات المتحدة تتحرك تحت مظلة الشرعية الدولية أو تحت مظلة التوازنات والاتفاقات الدولية. ولكن الولايات المتحدة الأميركية قامت بالعمليات السياسية أو العسكرية في القارة الأميركية بمفردها، وتحت مبادراتها الأمنية الخاصة بها، سواء أكانت هذه العمليات تخص كوبا أم بَنَما أو هاييتي أو غيرها من المناطق التي تقع في القارة الأميركية. أما بالنسبة للعمليات التي قامت بها خارج قارتها، وخصوصاً في القارة الأوراسية، فقد استعانت بقوى متعددة من أجل تحقيق أهدافها، لأنها تعتبر منطقة مناورة استراتيجية لقوى متعددة.

ومن أجل تحقيق أهدافها السياسية، سعت الولايات المتحدة إلى كسْب الشرعية الدولية، وبعد القيام بالعملية تقوم بإعداد التنظيمات والبنى التحتية المتعلقة بها. وقد اتبعت الولايات المتحدة النهج نفسه بعد فترة الحرب الباردة. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي واختفاء القطبين، بدأت عملياتها التحالفية من جديد، وقامت بعمليات عسكرية مدعومة بعمليات بحرية وجوية وإنـــزال بري. واتجهت الولايات المتحدة في أجواء عدم التوازن الذي تبع انهيار نظام القطبين، وما نتج عنه من توترات إقليمية، إلى أن تثبت أنها قوةٌ مهيمنةٌ على النظام الدولي، مرتكزة إلى إمكانات هائلة وأوضاع دولية مواتية. في هذه الفترة، فَقَدَ الفيتو السوفياتي تأثيره، واستطاعت الولايات المتحدة أن تستخدم الأمم المتحدة وسيلة من أجل الحصول على المظلة الشرعية لتحقيق أهدافها. وبالفعل، فقد وظفت الولايات المتحدة الأمم المتحدة من أجل إضفاء الشرعية على مشاريعها الاستراتيجية، وكانت العمليات التي أقرتها الأمم المتحدة مصبوغة بصبغة أميركية، مثل حرب الخليج. كانت العمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة الأميركية في الخليج ذات مركز أطلسيٍ، وفيها إشارة إلى أن الهيمنة على النظام العالمي والدفاع عن المصالح، سيكون مصحوباً بغطاء من قبل الشرعية الدولية. وتحتوي عملية حلف شمال الأطلسي في كوسوفو على عناصر استمرارية للاستراتيجية الأميركية المتعلقة بأوراسيا. ولقد حققت الولايات المتحدة الأميركية أهدافها في الخليج تحت مبادئ الأمن المشترك مع الأمم المتحدة؛ أما في كوسوفو، فقد حافظت على التوازن الاستراتيجي الأوروبـــي عن طريق دعم حلف شمال الأطلسي والتحالفات التي عقدتها من أجل إحداث التوازن الاستراتيجي في هذه المنطقة.

اتجهت الولايات المتحدة الأميركية نحو عملية نورماندي في إطار التوازنات الداخلية الأوروبية، ومن خلال التدخل في هذه القارة الأوروبية حققت المزيد من الهيمنة على النظام الدولي. أما بعد فترة الحرب الباردة، فقد تدخلت الولايات المتحدة الأميركية في شرق أوروبا مُؤَيِّدَةً بحلف شمال الأطلسي، من أجل الحفاظ على هيمنتها العالمية، ومُؤَكِّدَةً في الوقت نفسه قدرتها على التأثير في القارة الأوروبية. لقد بدأ حلف شمال الأطلسي القيام بمسؤولياته في مجال حفظ السلام في مناطق بولندا والمجر وجمهورية التشيك في اتجاه أوروبا الشرقية، كما تعهد عمليات عسكرية في جمهورية الصرب، التي قامت بعمليات تصفية عرقية شاملة للألبان. وقد أشارت التطورات منذ الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا الحاضر إلى أهمية منطقة أوراسيا كمفتاح للاستراتيجية الأميركية، التي تحتل مكانة مركزية في النظام العالمي. وكان العنصر الأساسي في هذه الاستراتيجية هو قدرة الولايات المتحدة الأميركية على تعهد تدخلات سياسية وعسكرية في هذه المنطقة، تستند إلى عقد الاتفاقيات والأحلاف السياسية.

قامت الهيمنة الأميركية في مرحلة الحرب الباردة على التوازنات بين القطبين الرئيسيين العالميين؛ أما بعد فترة الحرب الباردة، فقد استمرت هذه الهيمنة عن طريق إحداث التوازنات بين عدة قوى مختلفة. وعملت الولايات المتحدة الأميركية للحفاظ على خياراتها الاستراتيجية العالمية من خلال عقد التحالفات والاتفاقيات مع القوى الكبرى في القطعة الأوراسية؛ وسعت بذلك إلى حفظ التوازن الدولي. وقد وفرت الأمم المتحدة البنية التحتية للشرعية الدولية في هذا الإطار. ويمثل حلف (الناتو) القوة الضاربة والضمان العسكري. وقد أضافت العملية العسكرية التي قام بها حلف شمال الأطلسي في (كوسوفو) معنىً جديداً، ليس على المستوى الإقليمي فحسْب، بل على المستوى الدولي كذلك.

2. البحث عن مهمة جديدة لحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء فترة الحرب الباردة

انهار حلف (وارسو) بعد فترة الحرب الباردة، وقد سبب هذا الانهيار مشكلة تتعلق بتعريف وتحديد هوية حلف شمال الأطلسي، الذي وجد من أجل أن يوقف الانتشار المحتمل لحلف (وارسو) في أوروبا. وساهمت الأجواء التي تم فيها تحطيم

سور برلين في الشعور بالتفاؤل وتقليل دور الاتفاقيات والتنظيمات العسكرية، مثل حلف شمال الأطلسي. نتيجة انتشار التفاؤل حول فكرة النظام العالمي الجديد، وتوقع تطورات إيجابية في هذا المجال، إذ رأى أصحاب الرؤية المتفائلة أن مهمة حلف شمال الأطلسي سوف تتضاءل مع الزمن وسيحل محلها الأدوات المستقلة للأمم المتحدة. وفي مقابل هذا الرأي، اعتقد أصحاب وجهة النظر الواقعية أن مهمة حلف الناتو تتعدى المهمة العسكرية إلى مهمة أكبر، وأنه تشكّلَ ليكون قوةً أمام التهديدات المختلفة، ولا بد بالتالي العمل على توسعه، ليكون قوة ردع عالمية ذات محور أوروبي، وقوةً مؤثرةً في النظام العالمي؛ فخلال القمة التي تم عقدها في روما سنة 1991، تم تحديد الفهم الاستراتيجي الجديد لحلف شمال الأطلسي، وتعيين مهمته الجديدة في ظل الآراء المختلفة، وفق أربع نقاط أساسية:

1. تطوير المؤسسات الديمقراطية في أوروبا، والعمل على حل الأزمات بالطرق السلمية، وتحقيق الأمن والاستقرار في القارة.
2. العمل على إيجاد تحالف فوق حدود الأطلسي في حال إذا ما تعرض أحد أعضاء هذا الحلف لأي خطر محتمل.
3. القيام بوظيفة الدفاع والردع في مواجهة أي هجوم على أي عضو من دول حلف شمال الأطلسي، من خلال عملية دفاع مشتركة.
4. المحافظة على التوازن الاستراتيجي في أوروبا.

كان من بين الأهداف الأساسية في هذا الإطار، تحقيق التوازن الاستراتيجي في أوروبا، وجعل وجهات نظر الممثلين المهمين في الناتو متوافقة مع هذا التوجه. فقد نظرت الولايات المتحدة الأميركية إلى حلف شمال الأطلسي على أنه تنظيم ارتبط بالأوضاع العالمية الجديدة وأداة أساسية في التأثير في ما وراء المحيط الأطلسي، ورأت أن من الواجب إعادة بناء هذا التنظيم ليكون أداة ضمان فعلية للأوضاع الجديدة وللنظام العالمي الجديد. أما ألمانيا، فقد نظرت إلى الحلف على أنه تنظيم لا يتضمن مسؤوليات دول القارة الأوروبية من الناحية السياسية، وأنه يهدف إلى تضييق ساحة حركة الاتحاد الأوروبي. وتبنت بريطانيا وجة نظر توازنية بين وجهتي النظر هاتين، واتجهت إلى تأييد مواقف الولايات المتحدة الأميركية بشكل مستمر. ولقد ساهمت زيادة التأثير الألماني داخل القارة الأوروبية في فتح الباب أمام

دول مثل بريطانيا لأن ترى في حلف شمال الأطلسي بديلاً استراتيجياً لا بُدَّ من زيادة مساحة تأثيره.

كان الهدف من وراء المحافظة على التوازن الاستراتيجي في أوروبا الذي تضمنته قمة روما عام 1991 افتراضاً يتعلق بالوضع الساكن أو الثابت في تلك الفترة. وحتى قمة واشنطن في 1999، أيْ خلال ثمان سنوات، مرَّ التوازن الاستراتيجي في أوروبا بمرحلة ديناميكية غيرت من الهوية الاستراتيجية لها. وبفعل أزمة البوسنة والهرسك، وسير هذه الأزمة واختلاف وجهات نظر أعضاء حلف شمال الأطلسي حولها، إضافة إلى اختلاف التوازنات الاستراتيجية في هذه الأزمة، والتحليلات التي تعلقت بها، برزت ملامح الاختلاف في رؤية التوازن الاستراتيجي لهذه الدول. وبسبب الضعف الذي أبدته الأدوات الداخلية الأوروبية في التعامل مع أزمة البوسنة، والبطء في تطور اتحاد غرب أوروبا، تعززت وجهات النظر القائلة بأنه لولا العملية العسكرية التي قام بها حلف شمال الأطلسي في هذه المنطقة، لم يكن هناك من مجال لأن يتغير التوازن الاستراتيجي في القارة، ومن ثم السيطرة على هذا التوازن. كانت الأحداث التي تتالت خلال ثمان سنوات بين قمة روما وقمة واشنطن كفيلة بأن لا يعترض أحد على توسيع مهمة حلف شمال الأطلسي في قمة واشنطن سنة 1999. ومن هنا، حازت المحددات الاستراتيجية للحلف على الشرعية. وإذا قيمنا الطرف الآخر لهذه المعادلة، يمكن القول بأن تأخير التدخل في هذه الأزمات، عزز الأسس الشرعية لتوجهات الحلف الاستراتيجية. ومن خلال ظروف الأزمة الأخيرة في كوسوفو، وتوقيت العملية التي حصلت فيها، والمناطق التي شملتها، يمكن أن نلاحظ عناصر لافتة للنظر.

3. عملية كوسوفو وتحديد المهمات العالمية لحلف شمال الأطلسي

كان لتوقيت العملية التي جرت في كوسوفو وطريقة أدائها والمساحات التي شملتها دور في تحديد التوازن الاستراتيجي في كوسوفو والمنطقة ككل، والذهاب أبعد من ذلك، بالاعتماد على حسابات استراتيجية بعيدة المدى. ففي إطار الخطط التوسعية لحلف شمال الأطلسي، انضمت كل من بولونيا والمجر وجمهورية التشيك إلى الحلف. ولم يكن من قبيل الصدفة أن تنفذ هذه الإجراءات قبل القمة التي

انعقدت من أجل مناقشة موضوع تجديد المهمة الاستراتيجية للحلف. وقد اتجه حلف شمال الأطلسي مع الولايات المتحدة الأميركية إلى ملء الفراغ الذي حصل في التوازن الاستراتيجي بعد انتهاء الحرب الباردة في وسط وشرق أوروبا، سواء في الشريط الذي يمتد من دولة بولونيا حتى الأدرياتيكي، أو في إضعاف قوة الدولة الصربية التي شكلت قوة عسكرية تهديدية خارجة عن السيطرة على هذا الحزام الاستراتيجي. لذا، لم يكن السبب خلف عملية كوسوفو هو التصفية العرقية التي قام بها الصرب، بل إن الهدف الأساسي للعملية كان هو النظام الدفاعي الذي تمتلكه هذه الدولة. ولذلك، كان الهدف الأساسي من العملية هو إضعاف هذا النظام الدفاعي الذي يهدد قوة الردع لحلف شمال الأطلسي.

وفي هذا الإطار تحمل مشكلة (فويفودينا) أهمية بالنسبة لحلف شمال الأطلسي، بنفس حجم الأهمية التي حملتها مشكلة كوسوفو، تخص المجر (هنغاريا)، الدولة التي تم تأكيد عضويتها في حلف شمال الأطلسي. ومن المحتمل أن تندلع أزمة في (فويفودينا) بين الصرب والمجر، وأن تتحول الأزمة بين هاتين الدولتين حول المنطقة ذات الأغلبية المجرية، إلى أزمة بين الناتو والصرب، ويمكن أن تتعدى هذه المشكلة محيطها الإقليمي. لذلك، فإن الهدف من وراء العمليات التي تمت في كوسوفو ليس وقف عمليات التطهير العرقي وحسب، بل وضع قوة الصرب تحت السيطرة وإضعافها إلى درجة معينة. وتُظهر جميع هذه التطورات أن حلف شمال الأطلسي قد خرج من كونه تنظيماً يهدف إلى تعاون أعضائه من أجل الدفاع المشترك ضد الهجمات الخارجية - إلى اتخاذ وضعية المنظمة التي توجه وتحدد وتسيطر على الأوضاع الدولية. ومن جانب آخر، تتخذ الولايات المتحدة الأميركية صندوق النقد الدولي، في مجال رؤوس الأموال، والبنك الدولي، في مجال المديونيات، ومنظمة التجارة العالمية، في مجال العلاقات التجارية، وسائل من أجل توجيه وحفظ نظام سيطرتها؛ وتعمل في الوقت نفسه من خلال حلف شمال الأطلسي للسيطرة على التوازنات الاستراتيجية في العالم. وقد أثر هذا الوضع بشكل كبير على التوازنات الداخلية لأوروبا، كما أثر إلى حد ما في نظام الأمم المتحدة. وبهذا ستصبح المواثيق الدولية المتبناة من قِبل الأمم المتحدة عرضة للتغيير، لا سيما تلك التي تحدد العلاقة بين سيادة الدولة من جهة، والمواثيق والأعراف الدولية التي يجب أن تلتزم بها، من

جهة أخرى. وستتغير كذلك المساحات الرمادية الظنية، والمساحات القطعية، في هذه المواثيق، في سياق البحث عن نظام عالمي جديد في الفترة القادمة.

4. تركيا والمهمة الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي

يمكن أن نتناول أهمية حلف شمال الأطلسي بالنسبة للمحددات الاستراتيجية لتركيا تحت خمسة محاور أساسية:

أ - المهمة الاستراتيجية العالمية لحلف شمال الأطلسي.

ب - العلاقات الأميركية - التركية.

ج - العلاقات الأوروبية - التركية.

د - أهمية وجود شرق أوروبا ومنطقة البلقان ضمن حلف شمال الأطلسي في إطار مخططات توسع الحلف.

هـ - العلاقات مع روسيا في إطار التوازنات الأَوْراسية.

أ - تركيا والمهمة الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي

تفرد حلف شمال الأطلسي بوصفه التنظيم الوحيد القادر على استخدام القوة الفعلية في العلاقات الدولية بعد حقبة الحرب الباردة، وأخذ يلعب دور المؤسس والمحافظ على النظام الدولي. وقد أصبح الحلف مُضطراً لتقوية عمقه الاستراتيجي على الخطوط الجيوسياسية التي تحيط بشرق وغرب أَوْراسيا، وتتقاطع مع جنوبها وشمالها. ولا يمكن السيطرة على النظام العالمي إلا من خلال ملء الفراغ الجيوسياسي الذي نتج عن انهيار نظام القطبين الجامد. وكما أوضحنا بشكل مفصل في الفصول السابقة، فإن تركيا تحتل وضعاً جيوسياسياً مركزياً في القارة الأفروأَوْراسية، وتشكل أهمية خاصة للتوازنات العالمية، لا يمكن إهمالها بالنسبة لحلف شمال الأطلسي فيما يتعلق بتحديد مهمته الاستراتيجية العالمية الجديدة. تقع تركيا على الشريط الذي يحيط بشرق وغرب أَوْراسيا وفي منطقة التأثير بين القارات، وتستطيع التدخل في البحار الدافئة، والخطوط الاستراتيجية في وسط آسيا والقوقاز والبلقان والمناطق التي تربط بين خط الشمال والجنوب وبين سهول السهوب والبحار الساخنة. وعلى عكس وجهات النظر التي ترى أن الأهمية الجيوسياسية لتركيا قد قلت بعد انهيار نظام القطبين، وتراجعت بالتالي قدرتها على

التفاوض مع حلف الناتو، إلاّ أن تركيا سوف تزيد من قوتها الجيوسياسية من خلال العناصر وعوامل توازنات القوى الجديدة. فهي لم تكن بمعزلٍ عن الصراعات الدولية التي اندلعت بعد فترة الحرب الباردة من أجل ملء الفراغ الجيوسياسي الإقليمي، كما كان لها علاقة غير مباشرة مع كلّ هذه الصراعات.

إن قدرة تركيا وأهليتها للتأثير، وأهميتها الجيوسياسية فيما يتعلق بالمهمة الجديدة لحلف شمال الأطلسي، ترتبط بالثقل الاستراتيجي لتركيا في المناطق الجغرافية البرية والبحرية القريبة منها، وامكانية استخدام هذا الثقل في سياستها الخارجية بشكل مؤثر وفاعل. ومن أبرز المشكلات السياسية التي سوف تواجهها تركيا في المراحل القادمة، ما يتعلق بالقدرة على الموازنة بين خياراتها وسياساتها الإقليمية وبين المهمات العالمية لحلف شمال الأطلسي، وتوجهاته في النظام العالمي. وسوف تكون عملية التكيف هذه بالغة الحساسية، بحيث يصعب من خلالها تحقيق نوع من التوازن المنطقي؛ ذلك أن تركيا معرضة للاغتراب عن المنطقة الجغرافية التي تقع فيها، من جهة، كما قد تتوتر علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي، من جهة أخرى. ويمكن للحسابات الإقليمية التي ليس لها علاقة بحلف شمال الأطلسي أن تفتح على تركيا باب التَّغَرُّبِ عن المنطقة، إذا ما قامت تركيا بدور فاعل في العمليات التي تتم باسم حلف شمال الأطلسي في النطاق الإقليمي. أما إذا أخذت تركيا الحسابات الإقليمية كأولوية بالنسبة لسياستها، فيمكن أن يؤثر هذا الموقف على علاقتها الاستراتيجية بالحلف، ويسبب لها ضغوطاً جديدة.

وقد تم تناول هذه المسألة بشكل مستمر في حرب الخليج، عندما استخدمت قاعدة إنجغيرْلِكْ أثناء الحرب وبعدها، مما أثر على علاقات تركيا الدبلوماسية. وبما أن تركيا تمتاز بموقع جيوسياسي مميز كما ذكرنا، فيترتب على هذا الموقع مشكلات تتعلق بقدرتها على التكيف وحل العُقَد والتناقضات التي لا بد أن تظهر نتيجة ذلك. وتعتبر هذه الأوضاع المعقدة مِحكّاً لقياس النجاح الدبلوماسي. ويُعدُّ التوقيت الجيد والأداء المرن معيارين مهمين لتحقيق النجاح في هذه القضايا. إن عملية وضع الأولويات الاستراتيجية، والعمل على التكيُّف مع الأدوات الاستراتيجية المختلفة، والسير في طريق خطط تكتيكية مرنة، يمكن لها أن تتجاوز التعقيدات الاستراتيجية التي يُقدرُ أن تنجم عن الخصائص الجيوسياسية لجهة ما، كما يمكن لها أن توسع من ساحة المناورة الاستراتيجية للدولة.

ب - حلف شمال الأطلسي والعلاقات التركية - الأميركية

شهدت العلاقات التركية - الأميركية مراحل من التوتر بشكل دائم. فمع تأسيس حلف شمال الأطلسي، استُخْدِم هذا الحلف كأداة استراتيجية تربط تركيا بالغرب، ونتج عن هذا تأثر الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي إلى حد كبير بالمشكلات الخاصة بعلاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبـــي. كما نتج عن ذلك أيضاً اعتماد العلاقات التركية - الأميركية بشكل محوري وأساسي على علاقة تركيا بحلف شمال الأطلسي. ولذلك، تعرضت العلاقات بين تركيا وحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأميركية إلى تحول جذري ومثير؛ فقد ظلت العلاقات التركية - الأميركية خلال فترة الحرب الباردة تقوم في أساسها على علاقة تركيا بحلف شمال الأطلسي، وكان الحلف يمثل جزءاً مهماً في هذه العلاقة. أما العلاقات الثنائية بين الدولتين خارج إطار الحلف، فقد كانت محدودة وفي إطار ضيق. بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، فُسّرت العلاقة بين حلف شمال الأطلسي وتركيا على أنها امتدادٌ طبيعيٌّ للعلاقات التركية - الأميركية.

وكان للثقل الاستراتيجي الذي اكتسبته الولايات المتحدة الأميركية بعد فترة الحرب الباردة دور مهم في التغيير الذي طرأ على العلاقات التركية - الأميركية. بسبب الوضع الجديد، أصبحت علاقة تركيا مع حلف شمال الأطلسي تسير وفق تقاطعات العلاقات ما بين تركيا والولايات المتحدة الأميركية، وعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبـــي، وعلاقات الولايات المتحدة الأميركية مع الاتحاد الأوروبـــي. رأت تركيا في العلاقات مع أميركا بديلاً عن علاقاتها مع الاتحاد الأوروبـــي، عندما تتعثر المفاوضات مع الاتحاد، واعتمدت على محور حلف شمال الأطلسي من أجل دعم هذه العلاقة. ورأت الولايات المتحدة الأميركية في تركيا عاملاً فاعلاً في التأثير على منطقة البلقان وشرق أوروبا والشرق الأوسط، عندما تتعارض سياستها مع سياسات بعض الدول الأوروبية. من جهة، استخدمت الولايات المتحدة الأميركية تركيا كأداة من أجل تحقيق مهمات عالمية وإقليمية من خلال حلف شمال الأطلسي، ومن جهة أخرى، أقامت مع تركيا علاقات خارج إطار حلف شمال الأطلسي من أجل تحقيق مصالحها الاستراتيجية. وتمثل العلاقات بين الدول الأوروبية - التي تعتبر خارج محور التوازنات الذي تم الحديث عنه كثيراً في عقد

التسعينات في الشرق الأوسط - وبين الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل وتركيا، كدول تشارك في تحديد توازنات المنطقة، نوعاً من الأمثلة اللافتة للنظر في مجال تداخل العلاقات مع التوازنات الدولية. ومن العناصر الإقليمية الأخرى التي تمثل مناطق تأثير متبادل وعلاقات ثنائية متعددة الوجوه بين الولايات المتحدة الأميركية وتركيا، منطقةُ حوض بحر قزوين الغنية بالبترول ودول آسيا الوسطى التي برزت بعد فترة الحرب الباردة. ويمثل تدخل حلف شمال الأطلسي، وما نجم عنه من وضع دولي، في منطقة البلقان، أكثرَ الأمثلة وضوحاً فيما يتعلق بتوازنات العلاقات المتداخلة.

وكان التقارب بين تركيا والولايات المتحدة بين نتائج الأزمة في البلقان، حيث أرادت تركيا إقامة توازن بين العناصر البوشناقية والألبانية، من جهة، وبين مناطق التأثير الجيوثقافي السلافي والجرماني التاريخي، من جهة أخرى. أحست تركيا بضرورة الاهتمام بمستقبل هذه العناصر، ومن خلال توافق مصالحها في هذا الشأن مع مصالح الولايات المتحدة الأميركية، ولعدم استطاعتها أن تتدخل بمفردها في شكل مباشر في هذه الأزمة، حدث هناك نوع من التعاون وتوافق المصالح بين تركيا والولايات المتحدة. ويمكن أن يسبب عدم الانسجام في سياسات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبـــي تجاه منطقة البلقان في بروز العلاقات الأميركية - التركية في أزمات هذه المنطقة. ومن الأمور التي تبرز فيها أهمية العلاقات التركية مع دول الاتحاد الأوروبـــي، في إطار حلف شمال الأطلسي، ما يتعلق بخطط توسع الحلف والاتحاد الأوروبـــي تجاه دول شرق أوروبا ودول البلقان. وإذا ما ظلت تركيا خارج المخطط التوسعي للاتحاد الأوروبـــي، ستتعرض حدود أوروبا الجغرافية لاحتمالات وتقديرات مختلفة. فعند استمرار الاتحاد الأوروبـــي في التوسع إلى الشرق، ستكون حدوده في الشرق ممتدة من الشمال إلى الجنوب لتشمل روسيا وأوكرانيا حتى تركيا. ومن المحتمل أن تتحول العناصر المهمة في توازنات العلاقات في القطعة الأوراسية إلى شكل من العلاقات التركية - الأميركية والعلاقات التركية - الروسية والعلاقات الروسية - الأميركية على هذا الخط. وبذلك ستكون تركيا الدولة الوحيدة في حلف شمال الأطلسي التي لم تدخل في حدود الاتحاد الأوروبـــي الشرقية، وتصبح ساحة تتداخل فيها العلاقات الأميركية - الروسية والأوروبية.

ومن أهم التناقضات الداخلية الجدية التي سوف يتعرض لها المعسكر الغربي الذي يتألف من الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي في المستقبل، الوضعية الخاصة التي تحتلها تركيا. فإن ظلت تركيا خارج الاتحاد الأوروبي، بالرغم من أنها دولة عضو في حلف شمال الأطلسي، فستتجه إلى أن تبني أوضاع دولية، تتشابه مع تلك التي شكلتها مع الولايات المتحدة الأميركية.

ج - حلف شمال الأطلسي والعلاقات التركية - الأوروبية

تعتبر القمة التي عقدت في واشنطن لدول حلف شمال الأطلسي منعطفاً هاما في مجال علاقة تركيا بهذا الحلف وفي مجال علاقة تركيا بأوروبا. وكما ذكرنا سابقاً، وأكدنا في ما مضى، فإن أكثر قضية حرجة في مجال علاقة تركيا بحلف شمال الأطلسي تتعلق بالدور الذي يمكن أن تلعبه تركيا في البناء الجديد للحلف والمسؤوليات التي يجلبها هذا الدور؛ لأن هناك العديد من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي مازالت تنظر إلى تركيا على أنها ليست شريكاً استراتيجياً، بل أنها مجرد مصدر للدعم الاستراتيجي من خلال القوى البشرية الرخيصة التي يمكن الاستفادة منها. وتفضل هذه الدول ألا تتاح لتركيا فرصة التدخل في أوروبا، بل أن تشارك بشكل فاعل في العمليات التي يمكن أن تنفذ في الشرق الأوسط، وأن تبقى في وضع غير محدد في هذه المنطقة.

استطاعت تركيا أن تعيق المبادرة الأوروبية، التي رأت أن من الضروري تحجيم الدور التركي، جرى ذلك في القمة التي عقدت بواشنطن والتي تبنتها عدة دول أوروبية متحالفة. ولقد رأت هذه المبادرة أن من الضروري أن تكون تركيا خارج الصراعات الداخلية التي تحدث في أوروبا، وأن لا يكون لها أي قرار في قضايا الدفاع والهوية الأمنية، وأن تبقى في الوقت نفسه شريكة في هذه المسؤولية، كأداة عملية في مجال التطبيق العملي بحيث تَدْخُل ضمن قوات حلف شمال الأطلسي. وبحسب هذا الاقتراح، ستفقد تركيا دورها في اتخاذ القرار، بالرغم من أنها ستتحمل جميع الأعباء التي يمكن أن تنتج عن هذا القرار. وما يشابه هذا الموضوع، ويخلق الانطباع نفسه، قضية الاتحاد الجمركي المشترك، المفتوح من طرف واحد. استطاعت تركيا أن توقف هذه التوجهات والمشاريع التي استهدفتها، لكن إذا ما بقيت الدول المتحالفة تنظر إلى تركيا على أنها دولة من الصف الثاني،

فلا يستبعد أن تواجه تركيا مثل هذه المشاكل في المستقبل. ومن أجل تجاوز هذه المشكلات، يجب على تركيا أن تحقق قدرة على التقلقل داخل أوروبا بمفردها، وأن تطور استراتيجيتها تجاه البلقان فيما يخص أوروبا الشرقية، وأن تصنع نوعاً من الانسجام بين هذه الاستراتيجية وسياسة حلف شمال الأطلسي. وفي هذا الإطار، يجب على تركيا أن تؤمن وضعاً خاصاً في شرق أوروبا، وأن تجعل هذا إحدى أولوياتها الأساسية في إطار البنية الجديدة التي يتخذها حلف شمال الأطلسي.

د - تركيا ومخططات توسُّع حلف شمال الأطلسي

إن مخططات توسع الحلف في وسط وشرق أوروبا هي أكثر القضايا حساسية فيما يخص إعادة بناء حلف شمال الأطلسي. ويتوجب على تركيا أن تعد نفسها بشكل جديٍّ لمستقبل هذه المخططات التوسعية، وأن يكون لها دورٌ مركزيٌّ في إطار التطبيقات العملية الناتجة عن هذه المخططات. وهنا تظهر أهمية تطوير سياسة مبنية على أسس ثابتة، وأن تستطيع تركيا اتخاذ القرارات المناسبة والمنسجمة في الوقت نفسه. لقد أثرت المخططات التوسعية لحلف شمال الأطلسي بشكلٍ سلبـــي على علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبـــي، ولم تثمر جهودها في الاستفادة من هذا الحلف في تحسين علاقتها مع الاتحاد الأوروبـــي، بل على العكس تسببت في أزمة ثقة بالنسبة لها.

فمن التناقضات التي وجدت في هذا المجال أن تركيا، وبعد عام تقريبا من الإعلان عن عزمها إقامة توازن بين الخطط التوسعية لحلف شمال الأطلسي وبين انضمامها للاتحاد الأوروبـــي، وأنها ستتصدى لخطط الناتو التوسعية في حال لم يتحقق لها الانضمام إلى الاتحاد، تحركت مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبـــي من أجل توسعة الناتو بعيدا عن المطالب والطموحات الأميركية. لذلك، فإن السياسات المخادعة والمصطنعة تعتبر أمراً محظوراً وخطيراً بالنسبة للدولة، وأن التلويح بالتهديد الذي لا يعقبه أي عمل على أرض الواقع، لا بد وأن يرتد على الدولة التي تواجه هذا التهديد. وحتى إن استطاعت هذه الدولة في يوم من الأيام أن تحقق لنفسها وضعاً قوياً، فلن تستطيع ممارسة تأثير مواز لهذه القوة. وزيادة على ما قد يحدثه هذا المتغير من عدم انسجام في السياسة التي تتبناها تركيا، فإن عدم تطوير استراتيجية عامة فيما يتعلق بالخطط التوسعية لحلف شمال الأطلسي يمكن أن يؤديَ

إلى ضعف جدي في المستقبل. ولذلك، فإن من الخطأ أن تقوم تركيا بخطوات على المدى القصير تتعلق بعلاقتها مع حلف شمال الأطلسي ومنطقة البلقان في شرق أوروبا، دون أن تربط بين سياساتها في منطقة البلقان وشرق أوروبا، ووضعها داخل حلف شمال الأطلسي، بشكل مباشر.

وإذا ما نظرنا بشكل عام إلى قضية توسع حلف شمال الأطلسي في شرق أوروبا، يمكن القول إن التوسع يؤثر على ثقل تركيا داخل الحلف في اتجاهين مختلفين، الأول إيجابي والثاني سلبي.

التأثير الأول الإيجابي: أنه من خلال تماس تركيا مع دول شرق ووسط أوروبا بشكل أكبر، يمكن لها أن تستفيد من المناخ السياسي الذي يمكن أن ينتج عن هذا الوضع. فقد كانت تركيا تشعر بالوحدة في الطرف الجنوبي لأوروبا، وتقوم جميع حساباتها السياسية على الموازنة الاستراتيجية لليونان في هذه المنطقة. وبانضمام هذه الدول إلى حلف شمال الأطلسي، أي دول شرق أوروبا، سيصبح هناك تغير في لون هذه المنطقة، ويتطور نوع من الشراكة داخل الحلف الواحد بين هذه الدول، وستستطيع تركيا إقامة علاقات شراكة مع عدة دول في هذه المنطقة.

أما الجانب السلبي، فيتمثل في خسارة تركيا قدرتها على الاستفادة من قيمتها الجيوسياسية إذا ما دخلت الدول القريبة جغرافياً من تركيا في الحلف، أو ازداد عدد الأعضاء فيه من بين الدول المجاورة لتركيا.

إن قدرة تركيا على موازنة هذين التأثيرين في شكل مناسب، يرتبط بقدرتها على تطوير استراتيجية بمفردها حيال أوروبا الشرقية ومنطقة البلقان، وأن تكون هذه الاستراتيجية منسجمة مع السياسة المتعلقة بحلف شمال الأطلسي. وهنا يتوجب على تركيا أن تحقق لنفسها وضعاً خاصاً في شرق أوروبا، وأن تضعه ضمن أولوياتها الأساسية في إطار البنية الجديدة التي يتخذها حلف شمال الأطلسي، بدل السياسات المصطنعة التي استمرت فترة من الفترات. ولذا، فإن توسع الحلف باتجاه دولة المجر وبولونيا وجمهورية التشيك وغيرها من دول شرق أوروبا ووسطها، يحتم على تركيا أن تطور سياسة انتشار بالغة الدقة ومتأنية تجاه البلقان في ظل التوسعات التي يجريها الحلف بشكل محوري في هذه المنطقة.

ومع زيادة دول البلقان التي تنضم لحلف شمال الأطلسي، سيضعف الثقل الدبلوماسي الذي تمتلكه تركيا في منطقة شرق أوروبا، وستعود إلى وضع الدولة غير المستقرة، أو الدولة ذات الوضع الخطير على الطرف الجنوبي من القارة الأوروبية. وسينتج عن ذلك أن تستخدم تركيا أداة في منطقة الشرق الأوسط. ولذلك، فإن من الصعب فهم الفكر الذي يقوم على الرغبة في أن تنضم بلغاريا، إلى جانب رومانيا وسلوفانيا، إلى حلف شمال الأطلسي. ومن هنا، يجب على تركيا أن تطور علاقاتها مع رومانيا وبلغاريا، مقابل الحلف الذي يقوم على محور الصرب واليونان، في منطقة البلقان. وفي حال دخول هذه الدول حلف شمال الأطلسي، سيتسبب هذا التطور في ضياع الميزات التي تمتلكها تركيا، والتي يمكن أن تستفيد منها في موازين الحلف. ولا يجب أن ننسى الامتيازات التي حققها حلف شمال الأطلسي لتركيا في فترة الثمانينات، عندما وقع التوتر في العلاقات بين تركيا وبلغاريا؛ كما لا يمكن أن ننسى المحظورات التي يمكن أن تنتج عن الحسابات السياسية لحلف شمال الأطلسي، نتيجة التقارب التاريخي بين بلغاريا وروسيا.

وضعت عملية التوسع التي تبناها حلف شمال الأطلسي تركيا أمام ضرورة أن تعيد تحديد سياستها من جديد، لتجنب ما لا يحمد عقباه في سياق التوسعات بعيدة المدى التي يقوم بها حلف شمال الأطلسي. ولا ننسى المشكلات ونقاط الضعف التي سببها الخطأ في التفاوض، والحسابات التي نتجت عن قبول اليونان في القوات العسكرية لحلف شمال الأطلسي. وإذا أرادت تركيا أن تكتسب تأثيراً داخل حلف شمال الأطلسي وأوروبا فعليها أن تحدد نطاق عملها في المهمة الجديدة لهذا الحلف، ليس داخل الشرق الأوسط بل في شرق أوروبا. وإذا ما اتخذت تركيا دوراً، فعليها أن لا تتخذ دوراً تجاه الشرق الأوسط بل تجاه شرق أوروبا. ويجب على تركيا أن لا تكون دولة شرق أوسطية في حلف شمال الأطلسي، بل يجب عليها أن تلعب دوراً كدولة تتبع لمنطقة البلقان وشرق أوروبا. وبذلك تستطيع تركيا أن تتدخل في السياسات المتعلقة بمنطقة البلقان، مما سيساهم في تقوية تركيا وتجاوز نقاط الضعف التي تتعلق بانضمامها للاتحاد الأوروبي ولو بشكل نسبي. وإذا ما سارت الأمور خلاف ذلك، وتم استخدام تركيا كدولة شرق أوسطية في مهمات حلف شمال الأطلسي، في ظل اندلاع الأزمات الدولية في هذه المنطقة، فإن هذه الأزمات

ستنعكس على التوازنات الداخلية لتركيا وسيكون لها تأثيرات سلبية على الدولة التركية.

كانت تركيا من أكثر الدول التي دفعت ثمن انضمامها لحلف شمال الأطلسي في فترة الحرب الباردة، وعليها اليوم أن تقيم علاقات تحالفية مع الدول التي انضمت حديثاً لهذا الحلف. فكما أن فرنسا قد ربطت بين سياساتها الاستراتيجية والتوسعية وبين طلبها أن تكون قيادة الحلف في البحر المتوسط تحت إمرتها، كدولة أوروبية، فعلى تركيا أن تتسلم دوراً قياديا في شرق أوروبا، وتعمل على وضع ثقلها وأولوياتها من أجل تحقيق هذا الهدف. ولذلك، يجب علي تركيا أن تعزز علاقاتها مع الدول التي دخلت حديثاً في الحلف، وأن تسعى من أجل كسب دعم هذه الدول.

هـ - حلف شمال الأطلسي والعلاقات التركية الروسية

كلن العامل الأساسي في دخول تركيا حلف شمال الأطلسي بعد الحرب العالمية الثانية، وتكاملها مع المحور الأطلسي، هو التهديدات الروسية تجاه المضيقين التركيين ومنطقتي (كارس) و(أردخان)، إضافة إلى التصريحات التهديدية التي أطلقها المسؤولون الروس بشكل واضح في تلك المرحلة. وتظهر علاقة تركيا مع حلف شمال الأطلسي كعامل مهم يحدد العلاقة بين تركيا وروسيا، فقد ظهرت علاقة غريبة ولافتة للنظر بين حلف شمال الأطلسي، الذي خرج معسكره منتصراً في فترة الحرب الباردة، وبين روسيا التي فقدت "معاهدة فرساي" في نهاية فترة الحرب الباردة، وفقدت موقعها المركزي داخل الاتحاد السوفياتي السابق. فمن جهة، شعرت روسيا بحاجتها إلى الدعم الاقتصادي من قبل الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، كما اتجهت، من جهة أخرى، إلى تقديم نفسها كقوة عظمى في الأزمات الدولية التي اندلعت في هذه المرحلة، مما أدى إلى إعاقة اكتسابها هوية دائمة وعقلانية. ومن الأمثلة على هذا احتلال الوحدات العسكرية الروسية مطار (برِشْتينا) بعد انتهاء العمليات العسكرية في كوسوفو، في محاولة لتشكيل قطب مقابل القوة التي شكلها حلف شمال الأطلسي في هذه المنطقة. ويتجلى في هذا الحادث المتناقض الذي طرأ على العلاقات الروسية مع حلف شمال الأطلسي.

تكمن في خلفية هذا الوضع المتناقض قضية الصراع بين المخططات التوسعية لحلف شمال الأطلسي، والهادفة إلى تعزيز النفوذ في المناطق التي خلّفها الاتحاد

السوفياتي، وبين رؤية روسيا لهذه المناطق باعتبارها مناطق حيوية. لقد وجد المسؤولون الروس أنفسهم أمام وضع ما كانوا ليحتملوه زمن الدولة العظمى، حيث تمّ زجُّ روسيا داخل منطقة السهوب إثر التوسع الذي تقوم به الولايات المتحدة، عبر المحور الأميركي، عن طريق حلف شمال الأطلسي، وعبر المحور الألماني، عن طريق الاتحاد الأوروبـــي.

لقد كانت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية فترة صعبة بالنسبة لتركيا في مجال التوازنات الدولية، وفي سعيها إلى موازنة علاقتها بحلف شمال الأطلسي والاتحاد السوفياتي. أما اليوم، فقد أصبحت هذه العلاقة أكثر مرونة، وشكلت بالنسبة لتركيا فرصة أكبر لتحقيق مصالحها الخاصة. ولأن المناطق التي تركها الاتحاد السوفياتي السابق تشكل ساحة منافسة تاريخية بين المحور العثماني - التركي والمحور الروسي - السوفياتي، يمكن للعلاقات بين حلف شمال الأطلسي وروسيا اليوم، وما تنتجه من أزمات، أن تنعكس على العلاقات الروسية - التركية. ويمكن القول إن الميزات التي تتيحها الأوضاع الدولية بالنسبة لتركيا اليوم لم تتح لها منذ فترة حرب البروت(*) (Prut) حتى الوقت الحاضر. وتمتلك تركيا اليوم من عناصر القوة الدائمة أكثر مما تحقق لها بعد حرب القرم بفترة قصيرة. لكن الخطابات العاطفية حول الميزات التي تمتلكها تركيا اليوم، والتي تمثلها عبارة "العالم التركي من الأدرياتيكي حتى صور الصين العظيم"، يمكن أن تُؤثر سلبياً على روسيا، وتَضَعَ تركيا في موضع حرج خلال مفاوضاتها معها. وحيث أن هذه الدبلوماسية لا يمكن قبولها من الناحيتين السياسية والعقلانية، يتوجب على تركيا أن تستثمر وضعها في صورة متوازنة وعقلانية، وأن تحشُد الإمكانات الضرورية للتوجه نحو المناطق التي خلفها الاتحاد السوفياتي، وتَرَكَ فيها مناطق فراغ جيوسياسي.

وهناك خارج إطار المنافسة التاريخية الروسية - التركية عامل محتمل قد يؤدي إلى زيادة التقارب بين تركيا وروسيا، هو توسع الاتحاد الأوروبـــي نحو الشرق، والذي يتجاهل في الوقت نفسه كلتا الدولتين. يمكن لهذا التجاهل أن يولد أبعاداً جديدة للعلاقات الروسية - التركية، كما يمكن للعلاقات بين الدولتين أن تؤثر على التوازنات العالمية، وأن تتحقق لهما قوة التأثير في العلاقات والتوازنات العالمية.

(*) تفصيل عن حرب البروت...

ولا بد أن تؤثر هذه العلاقات على التوازنات الأوْراسية بشكل كبير، وأن تشكل ساحة جذب لكل من حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأميركية.

ثانياً: منظمة الأمن والتعاون الأوروبي (OSCE)

تعتبر منظمة الأمن والتعاون الأوروبـــي إحدى المنظمات الدولية التي امتدت من فترة الحرب الباردة إلى الفترة التي تلتلها، وتعيش في الوقت الحالي عملية تحول؛ وهي من المنظمات الهامة التي اكتسبت تركيا عضويتها رسمياً. ويمكن فهم الأبعاد الواقعية والمثالية التي تظهرها هذه المنظمة في العلاقات الدولية عند النظر إلى الدول التي تدخل في عضويتها (أربعٌ وخمسون دولة، بالإضافة إلى ثمانية من الدول المراقبة)، وذلك خلال فترة حياة هذه المنظمة طيلة خمسة وعشرين عاماً. فأي منظمة لا تمتلك بناء قوة حقيقياً ولا تستطيع أن تَتَجدَّد حسب أبنية القوى الأخرى لا يمكن لها أن تستمر وتتطور. وأي منظمة لا تحقق شرط الشمولية من ناحية المهمات التي تقوم بها، ومن ناحية الدول الأعضاء التي تنتسب إليها، من الصعب عليها أن تستند إلى معايير مثالية. ويشكل هذان الشرطان الأساسين اللذين تعتمد عليهما المنظمات الدولية.

ولدت منظمة الأمن والتعاون الأوروبـــي في فترة الحرب الباردة في صورة مؤتمر، وكانت تدعى في ذلك الوقت بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبـــي. وبعد فترة الحرب الباردة، تطور هذا المؤتمر إلى البناء التنظيمي للمنظمة. ومن بداية تأسيسها حتى الوقت الحاضر، ما زالت المنظمة تعمل على تحقيق هذين الشرطين، وهذين البُعدين. ويظهر تأثير ظروف فترة الحرب الباردة على البُعد العملي لهذه المنظمة في مرحلة التأسيس. فقد طرح الاتحاد السوفياتي فكرة المنظمة في بداية عقد السبعينات لأول مرة، وتم رفضها من قبل الولايات المتحدة الأميركية وحلف شمال الأطلسي. وكانت الفكرة تقوم على عقد مؤتمر من أجل التعاون والأمن في أوروبا. وبعد انعقاد المؤتمر وتحقيق الفكرة، تطور نوع من التقارب بين الوضع الاستراتيجي للاتحاد السوفياتي ودول أوروبا. ويعود سبب تبني الاتحاد السوفياتي السابق لهذه الفكرة إلى ثلاث حقائق أساسية، تتعلق بظروف تلك المرحلة:

الأولى، إضفاء الشرعية على السيطرة الروسية على شرق أوروبا والتقسيمات التي حصلت في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، من خلال المؤتمر الذي سيجمع

أطرافا عالمية على المستوى الأوروبـــي. الحقيقة الثانية، توفير ساحة للمناورة السياسية للاتحاد السوفياتي، بعد أن أصبح مرفوضاً بين القوى العالمية العظمى، وذلك من خلال تأسيس أدوات سياسية متعددة الاتجاهات داخل أوروبا، تمكنه من العمل على موازنة التأثير الأميركي الفردي داخل أوروبا. الحقيقة الثالثة، سعي الاتحاد السوفياتي إلى إظهار نفسه كدولة مسالمة ومتبنية للحوار، بعد الانطباع الهجومي والاحتلالي الذي تركته أحداث تشيكوسلوفاكيا عام 1968.

ويمكن القول إن هذه الحقائق الثلاث تنطبق على الدول الأوروبية كذلك، فقد تعبت الدول الأوروبية من الحرب العالمية الثانية والتدمير الهائل الذي أوقعته، كما أُرهقت من أعباء الحرب الباردة. ولأن المناطق المركزية للدولتين العظميين كانت تحت مظلة أمنية مُؤمنة، اتجهت صراعاتهما إلى أوروبا بشكل مكثف، ونتج عن ذلك تضييق ساحة المناورة السياسية للقوى الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا وألمانيا. ويعتبر الجدل الذي خاضه ديغول مع الولايات المتحدة الأميركية في نهاية الستينات، خصوصاً حول القضايا المالية، والانفتاح الذي حصل في عهد برانت من قِبَل ألمانيا، نتيجة للوضع الذي آلت إليه أوروبا. ومن بين العناصر الواقعية التي شكلت خلفية نفسية وسياسية لهذا المؤتمر، انـــزعاج الدول الأوروبية من اعتبارها شريكاً سلبياً للولايات المتحدة الأميركية. ويجب النظر إلى رد فعل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي برفض الاقتراح السوفياتي على أنه رد واقعي، وسوف تحتفظ الولايات المتحدة بموقف حذر تجاه الأرضية التي تكونت من القوى الأوروبية وقوى الاتحاد السوفياتي في القطعة الأوراسية. وحيث أن الولايات المتحدة الأميركية في موقع بعيد جغرافياً عن هذه القطعة، لا بد أن تتحسس تجاه مناورات منافستها الدبلوماسية والاستراتيجية في هذه المنطقة. ومن ناحية أخرى، يمكن للمنظمة أن تقلل من أهمية ودور حلف شمال الأطلسي، الذي يقع في مركز نظام الأمن لجنوب الأطلسي ويربط بين الحزام الاستراتيجي لشمال أميركا مع أوروبا.

استمرت التناقضات بين حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبـــي في ما بعد مرحلة الحرب الباردة، وكانت منظمة الأمن والتعاون الأوروبـــي في هذه المرحلة تتماشى مع توجهات السياسة الخارجية التركية واتجاهاتها الأساسية. وقد شكلت هذه المرحلة فترة مناسبة لتركيا في صلاتها

بالأوضاع الدولية؛ فبعد "رسالة جونسون"، وما حملته من صدمة بالنسبة لتركيا، اتجهت تركيا إلى الابتعاد عن السياسة الخارجية التي تتماشى مع محور واحد، وعملت على البحث عن اتجاهات سياسية أخرى؛ وسعت بالتالي إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي السابق، مما جعل لهذه المنظمة سياسة مناسبة لها في هذه المرحلة.

في قمة هلسنكي التي عقدت عام 1975، تم تجاوز المقاومة الأميركية لهذه الفكرة. وكان عقد هذا المؤتمر قد أسس لسياسة الحوار ونبذ التسلح بين المعسكرات المختلفة. وقد ساهمت هذه القمة مع غيرها من اللقاءات التي عقدت في نفس الفترة في التخفيف من حدة العنف الذي ظهر في فترة الحرب الباردة. ضمت قمة هلسنكي دولاً من غير الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، بلغت أربعاً وثلاثين دولة من غير دول الحلفين، وشكل هذا التنظيم أكثر الأرضيات الدولية شمولاً في هذه الفترة. وقد قدم الميثاق النهائي لقمة هلسنكي نموذجاً عملياً لعدة مواضيع حقوقية دولية جاءت بعده.

يعتبر مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي من أكثر التنظيمات تأثيراً من ناحية الديمومة والشمول ين التنظيمات التي عبرت من فترة الحرب الباردة إلى ما بعدها، وذلك نتيجة التأثير الذي مارسه في منطقة تقاطع الإطار المثالي مع بنية القوة الواقعية. وحافظ مؤتمر قمة الأمن والتعاون الأوروبي على هذه الخاصية في فترة انتهاء مرحلة الحرب الباردة؛ وهو ما برز في التطبيقات التي قدمها غورباتشوف من خلال (بروسترويكا) و(غلاسنوست)، التي جاءت متكاملة مع مصطلح "البيت الأوروبي المشترك". لقد اكتسبت العلاقات الروسية - الألمانية بُعْداً جديداً بعد اتحاد ألمانيا الشرقية مع ألمانيا الغربية، وبعد دخول دول شرق أوروبا التي كانت تابعة للمعسكر الشرقي إلى النظام الأوروبي وتكاملها مع هذا النظام. وتعد السياسة التي تتمركز على المحور الأوروبي، والتي بدأت بمؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، امتداداً لهذا المؤتمر. كما يعتبر دخول دول شرق أوروبا التي كانت ضمن المعسكر الشرقي إلى النظام الأوروبي امتداداً للسياسة التي بدأ بها مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، الذي طرح سياسة تتمحور حول المركز الأوروبي وعلى مقياس السياسة الأوروبية.

وقد ازدادت أهمية مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبـــي بعد نهاية فترة الحرب الباردة، وعملية العبور الجديد للمرحلة التي شهدت تعمقاً وتوسعاً للاتحاد الأوروبـــي، والتي عززت من أهمية هذا المؤتمر بالنسبة للاتحاد الأوروبـــي. اقتربت الولايات المتحدة الأميركية في شكلٍ متأنٍّ من مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبـــي في البداية، وبعد انتهاء الحرب الباردة، نظرت الولايات المتحدة الأميركية إلى هذا التنظيم على أنه أداة استراتيجية تحيط بمجمل القطعة الأوراسية وتزداد أهميتها في مرحلة التحول العملية. وقد اتجهت الولايات المتحدة الأميركية بعد أن تحققت لها ميزة كونها القوة العظمى الوحيدة التي تسيطر على الأمن الدولي نحو البحث عن أدوات استراتيجية وسياسية، تخدمها في العمليات التي تنوي القيام بها في ساحة الأزمات في القطعة الأوراسية. وقد عملت الولايات المتحدة الأميركية على إحداث نوع من الانسجام بين مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبـــي - الذي لا يكتسب قوة تنظيم حقوقية مع أنه يتمتع بثقل سياسي - وحلف شمال الأطلسي - باعتباره قوة عملية للقيام بمهمات عسكرية - بالمعنى الاستراتيجي. عكست هذه المقاربة خاصية امتازت بها السياسية الأميركية في رؤيتها للقارة الأوراسية في هذه المرحلة.

في القمة التي عقدت في بودابست في 1994، اتخذت هذه المنظمة شكلاً تنظيمياً جديداً، تقوده سكرتارية دائمة، باعتباره منظمة عالمية رسمية، وتحولت من قمة أمن وتعاون أوروبـــي إلى منظمة الأمن والتعاون الأوروبـــي. واحتلت هذه المنظمة بعد انهيار المعسكر الشرقي موقعاً مهما داخل البناء العالمي للعلاقات الدولية. وبانضمام الدول الجديدة إليها، أصبحت حدودها تمتد من فانكوفر في كندا غرباً إلى فلاديفوستك في روسيا شرقاً، بعضوية خمس وخمسين دولة من مختلف دول العالم. كما امتدت حدود هذه المنظمة لتضم في اجتماعاتها دولاً مثل اليابان وكوريا الجنوبية من دول حوض الهادي، وتونس والمغرب ومصر وإسرائيل والأردن من دول حوض المتوسط وشمال إفريقيا، كمراقبين من أجل العمل المشترك. ويمكن تناول الأهمية التي تحملها منظمة الأمن والتعاون الأوروبـــي تحت ثلاثة مستويات رئيسية: المستوى العالمي والمستوى الأوراسي والمستوى الإقليمي؛ كما تحمل هذه المستويات الثلاثة عناصر مثالية وواقعية.

على المستوى العالمي، أكدت المنظمة على مهماها العالمية الأساسية فيما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات الأساسية ونشر الديمقراطية وغيرها من الأهداف المثالية. أما بعد فترة الحرب الباردة، فقد تحول هذا الخطاب إلى الجانب العملي، لتشكل فكرة (نظام عالمي جديد) أرضية هوُيته الأساسية. لكن هذه الفكرة لم ترتكز إلى أساس فلسفي واستراتيجي منسجم. وقد قامت المنظمة باستخدام أدوات مثل الدائرة المتعلقة بالأقليات القومية، من خلال مكتب حقوق الإنسان، والمؤسسات الديمقراطية، من خلال الرقابة على الانتخابات التي تُجرى في الدول التي تشهد توتراً وعدم استقرار، ومواجهة انتهاكات حقوق الإنسان والحريات، والعمل على مراقبة الملفات المتعلقة بها والانتهاكات التي تتعلق بهذه الملفات. وفي الانقسام العالمي للاقتصاد السياسي بين الشمال والجنوب، تمثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي الجناح الشمالي لهذا الانقسام، وتلعب دوراً مهماً في حل الأزمات الاقتصادية العالمية، نظراً لأنها تضم سبعة من الأعضاء في مجموعة الدول الصناعية الثمانية. وتحتل المنظمة مكانة مهمة في المسؤولية الاقتصادية السياسية العالمية، كما تكتسب أهمية في مجال المسؤولية السياسية العالمية، حيث تضم أربعة من الدول الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن، أي باستثناء الصين.

أما المستوى الثاني فيتعلق بالمساحة الجغرافية التي تشملها هذه المنظمة، التي تشمل الخط الشمالي بمجمله ابتداءً من شمال أميركا حتى أوراسيا. وتشكل هذه المساحة منطقة تقاطع للارتباطات الأوراسية والأوروبية الأطلسية (شمال الأطلسي) والعلاقات الآسيوية - الأميركية. وعلى اعتبار أن المنطقة التي تشملها هذه المنظمة تحتوي على قوى عالمية وإقليمية لها ثقل في التوازنات الدولية، فلا بد أن يكون لهذه المنظمة دور هام في مجال منع التسليح وفض النزاعات وإيجاد أدوات لحلول الأزمات التي يمكن أن تنتج عن الخلل في هذه التوازنات. وبعد الحرب الباردة، أصبحت المهمة التي يمكن أن تقوم بها هذه المنظمة أكثر أهمية، خصوصاً بعد ظهور ساحات الأزمات الدولية في المنطقة التي تقع فيها الدول الأعضاء في هذه المنظمة وفي المناطق التي تقع في أطرافها. وكان للمسؤوليات الدولية التي ألقيت على عاتق هذه المنظمة في مناطق الأزمات التي اندلعت في كراباخ والبوسنة وكوسوفو وكرواتيا وطاجاكستان والشيشان دورٌ مهمٌّ في

إكساب هذه المنظمة أهمية مركزية إلى جانب المنظمات العالمية بعد الحرب الباردة.

أما المستوى الثالث فيتعلق في أن هذه المنظمة قد نشأت لهدف تحقيق الأمن لأوروبا. طرحت قمة هلسنكي بعض المبادئ المتعلقة بهذا الشأن، وقد اكتسبت هذه القضية دفعة قوية من خلال اتفاقية القوات المتحدة الأوروبية، التي أبرمت بعد الحرب الباردة ومن خلال فعاليات نــزع الأسلحة في هذه المرحلة. وتطورت هذه القضية بشكل عملي أكثر في قمة ليشبونة في 1996، من خلال قبول نموذج الأمن الأوروبــي. وكان لهذه المسؤوليات أثر في التوازنات التي تتعلق بعمليات السلام داخل القارة الأوروبية وخارجها، وفي ما يتعلق بالسلام العالمي. ولأن الحربين العالميتين الأولى والثانية اندلعتا نتيجة الصراعات الداخلية في أوروبا، يعتبر السلام الداخلي في أوروبا شرطاً أساسياً للسلام العالمي. وقد فتح المستويان الأخيران المجال لبروز مساحة رمادية من المسؤوليات في علاقات هذه المنظمة مع حلف شمال الأطلسي.

وتحمل المسؤوليات والفعاليات التي تتبناها منظمة الأمن والتعاون الأوروبــي في ظل هذه المستويات الثلاثة أهمية خاصة بالنسبة لتركيا. ويمكن أن تشكل هذه المنظمة ساحة تأثير متبادَل في مجالات حقوق الإنسان والتوجه نحو الديمقراطية والحريات الأساسية، بفعل المسؤوليات العالمية التي تحملها هذه المنظمة والتي تنعكس على الأوضاع التركية أيضاً. ويمكن أن يتطور تأثير متبادل بين معايير السياسة الداخلية التركية والالتزامات العالمية في هذا الشأن. وإذا ما استطاعت تركيا أن تخطوَ خطوات متقدمة في هذا المجال، مرتكزة إلى ثقتها بنفسها واعتمادها على مصادرها الديناميكية، سيكون لها دور هام في بنية هذه المنظمة، وهذا مما سيسهل من مهمتها من أجل أن تخطوَ خطواتٍ منسجمةً ومناسبةً فيما يتعلق بخياراتها الاستراتيجية وفي المسائل المتعلقة بالمخالفات الدولية التي حصلت في البلقان والقوقاز. وإذا ما سارت الأمور بخلاف ذلك، بفعل التناقضات السياسية الداخلية في تركيا، وتصاعد التوتر وتعدد الأقطاب في الساحة التركية الداخلية، وإذا ما عادت تركيا إلى عهد الحد من حقوق الإنسان والحريات العامة، فسيضعف دورها في هذه المنظمة وما يشابهها من المنظمات الأخرى التي تشترط تحقق هذه الشروط

المبدئية من أجل عضويتها، ومن الممكن أن توجه مثل هذه المنظمات انتقادات إلى تركيا، ويصدر عنها ردود أفعال ليست في الحسبان.

ومن المهمات العالمية التي يمكن أن تقوم بها تركيا في هذا الإطار، الاضطلاع بالدور المهم لدولة تربط بين المعسكرين الجنوبي والشمالي للعالم. ومن الأمور الأخرى التي يمكن أن تجلب لتركيا دوراً مهماً وتعطيها أولوية في هذه المنظمة كونها الدولة الوحيدة في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي خارج دول مجموعة الثماني الصناعية، وإن كانت عضواً في مجموعة الدول العشرين. وفي هذا الإطار يمكن أن تكون تركيا ممثلة للدول العشرين من دول الخط الجنوبي داخل هذه المنظمة. وعلى تركيا أن تترك السياسة الأحادية التي ما زالت إلى الآن توجهها نحو الشمال والغرب، وأن تتجه إلى الجنوب وتتبنى مشاريع ذات ثقل في هذه المنطقة. وعليها كذلك أن تلعب دور الدولة التي تعمل على تخفيف الأزمات الدولية التي يمكن أن تحصل بين الشمال والجنوب. وإذا ما فعلت هذا كله، فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى زيادة أهميتها وتأثيرها في الساحة الدولية.

ويحمل المستوى الثاني الذي يتعلق بقارة أوراسيا أهمية مركزية بالنسبة للمصالح الاستراتيجية التركية، لأن تركيا تأتي في مقدمة الدول التي يمكن أن تتأثر بفعاليات منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وفي مقدمة الدول التي يمكن أن تؤثر في فعاليات هذه المنظمة. ويرتكز التأثير الذي يمكن أن تمارسه تركيا على الأرضية التي تحملها الروابط التاريخية والجيوثقافية، والتي تمتد من منطقة البلقان حتى آسيا الوسطى.

إن تدخل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بعد الحرب الباردة في مناطق الأزمات مثل البوسنة وألبانيا وكوسوفو وقراباخ وطاجكستان والشيشان، التي تهتم بها تركيا وترتبط بها بشكل مباشر، يحمل أهمية كبيرة بالنسبة لتركيا ولوضعها في الساحة الدولية وسياستها الخارجية. ويتوجب على تركيا أن تلاحظ بشكل دائم مناخ هذه المنظمة، وأن تقوم بالأمور الضرورية التي يتطلبها هذا المناخ بشكل فاعل، وأن تلعب دوراً إيجابياً في هذا المجال. وإذا ما سلكت نهجاً مخالفاً وبنيت أدوارها في هذه المنظمة على ردود الأفعال، فلا بد أن ينتج عن ذلك آثار سلبية. وفيما يتعلق بمهمات منظمة الأمن والتعاون الأوروبي داخل أوروبا، يجب على

تركيا الاهتمام باتفاقية "قوات التحالف الأوروبية" وأن تكون في مقدمة الدول التي ترتبط بهذا الملف. ولا بد لتركيا أن تتابع مثل هذه التنظيمات التي تنشأ داخل أوروبا، وأن تنظر إلى الاحتمالات التي يمكن أن تنتج عنها، وأن تطور سياسات تجاهها. كما يجب أن تساهم قوة ثقل تركيا داخل حلف شمال الأطلسي في زيادة أهمية دورها داخل منظمة الأمن والتعاون الأوروبـــي في القارة الأوراسية وفي القارة الأوروبية على السواء.

وباختصار، يمكن القول إن تأثير تركيا داخل منظمة الأمن والتعاون الأوروبـــي يحمل أهمية كبيرة في سياق العلاقات مع أوروبا، ووضع تركيا في توازنات القوى الأوراسية، ومسؤولياتها داخل بنية حلف شمال الأطلسي، وثقلها الدبلوماسي والاقتصادي السياسي العالمي. وتعتبر القمة الأخيرة التي عقدتها منظمة الأمن والتعاون الأوروبـــي في إسطنبول تجلياً مهماً لجميع هذه الجوانب.

ثالثاً: منظمة المؤتمر الإسلامي: خط التأثير الجيوسياسي والجيوثقافي بين إفريقيا وآسيا

لا بد قبل تقييم منظمة المؤتمر الإسلامي كأداة استراتيجية من التعرض للعمق التاريخي والجغرافي الذي يشمله هذا التنظيم من الناحية الاستراتيجية. وكما يُفهم من اسم هذا التنظيم بشكل واضح، فإنه يتعلق بمجتمعات العالم الإسلامي. ومن أجل معرفة القيمة الاستراتيجية التي يحتويها هذا التنظيم لا بد من تعريف عبارة "العالم الإسلامي" وبيان خصائصها ومراحل التغيير التي مرت بها.

1. العالم الإسلامي في القرن العشرين: تغير السياسات والمفاهيم

إن مصطلح العالم الإسلامي الذي يستخدم كتعريف جيوثقافيٍّ ثابتٍ يعبر في حقيقته عن مفهوم متغير يتمتع بديناميكية عالية[1]. فقد خضعت مناطق العالم

(1) من أجل الاطلاع على تحليل لهذا التغيير انظر:
Ahmet Davutoğlu, "Rewriting Contemporary Muslim Politics: A Retrospective Periodization for Twentieth Century", *Border Crossings: Towards a Comparative Political Theory*, (ed.) Fred Dallmayr, N.Y.: Lexington, 1999, pp. 89-119.

الإسلامي لسيطرة الدول الاستعمارية، بعد أن جزأت هذه القوى أراضي الدولة العثمانية في بداية القرن العشرين وفق خطة تقاسم استراتيجية أُعدت مسبقاً. ومع انسحاب الدولة العثمانية من الأراضي الأوروبية بعد حرب البلقان والحرب العالمية الأولى، ومن جميع الأراضي الأوروبية باستثناء شرق (تراقيا)، فَقَدَ مفهومُ العالم الإسلامي بُعدَه الأوروبـــي، وأصبح ظاهرة تتعلق بالقارة الأفروآسيوية. إضافة إلى ذلك، تم في عهد الثورة البلشفية عمليات تجريد للهوية في مناطق شمال البحر الأسود، وفي القوقاز وآسيا الوسطى. وقد ساهمت هذه العمليات، إضافة إلى انسحاب الدولة العثمانية من المناطق الأوروبية، في انهيار جبهة الحضارة الإسلامية في القارة الأوراسية بشكل كامل.

نظرت الدول الاستعمارية إلى العالم الإسلامي بين الحرب العالمية الأولى والثانية على أنها منطقة جغرافية مستعمرة تقع في القارة الأفروآسيوية؛ وباستثناء تركيا وإيران وأفغانستان، خضعت جميع المجتمعات الإسلامية في هذه الفترة لسيطرة الدول الاستعمارية بشكل مباشر. وقد ارتبطت هذه المجتمعات بخاصية كونها مناطق أفروآسيوية، وأنها تعاني من تخلف اقتصادي وتبعية سياسية وأزمات ثقافية. وكان آرْنولْدْ توينبي (Arnold J. Toynbee) قد وضع العالم الإسلامي ضمن الحضارات التي تعاني من ظروف صعبة في مقابل الحضارات الغربية، في تصنيفه للحضارات، الذي يتعلق بهذه الفترة[1].

لقد تعرض مفهوم العالم الإسلامي للتغيير بشكل كبير بفعل الثورات التي قامت ضد الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية. وشكل انفصال المجتمعات الإسلامية عن الهند وتأسيس دولة باكستان تحولاً مهما، ليس في هذه المرحلة فحسب، بل في التاريخ الإسلامي ككل. كما قد شكل إنشاء دولة تقوم على الهوية الإسلامية حادثة أبعد من كونها حادثة مهمة في الإسلام السياسي الحديث، بل عبرت مرة أخرى عن فكرة أن الهوية الإسلامية تختص بكونها هوية مقاومة للاستعمار. وبفعل تأسيس الدول المستقلة على أساس قومي بعد مرحلة الاستعمار، تحول مفهوم العالم الإسلامي الذي كان يرتبط بفكرة الأراضي المستعمرة في آسيا

(1) Arnold J. Toynbee, *A Study of History*, (New York: New York University Press, 1939), V.4, 1-2.

وإفريقيا شيئاً فشيئاً إلى مفهوم يستخدم لوصف المجتمعات الإسلامية التي توجد داخل الدول القومية بالمعنى الجغرافي والسياسي. وقد شهدت المرحلة التي تأسست فيها الدول القومية في العالم الإسلامي مرحلة من الكفاح ضد الاستعمار بتركيبات إسلامية وقومية واشتراكية مختلفة، أقامت علاقات صراع مع الغرب. وبعد أن كانت منطقة البلقان الأكثر حساسية وتعقيداً فيما يتعلق بالمسألة الشرقية في بداية القرن الماضي، انتقلت هذه الخاصية إلى فلسطين بعد تأسيس دولة إسرائيل في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ومما زاد في تفاقم ساحة التوتر تلك الصراع المتصاعد بين القطبين الرئيسين في النظام العالمي في تلك المرحلة، لتصبح هذه المنطقة إحدى الساحات الرئيسية للصراع بين هذين الطرفين.

كما نظر إلى العالم الإسلامي على أنه مجموعة من أنظمة الدول الاستبدادية، التي تقع في القارة الآفروآسيوية، وعلى أنه أحد الأطراف الأساسية في قضية الشرق الأوسط. وتظهر آثار هذه المرحلة بشكل أساسي على منظمة المؤتمر الإسلامي، الذي أُسس سنة 1969 عقب إحراق المسجد الأقصى. لقد خاض العالم الإسلامي، بعد تصفية الدولة العثمانية، نضالاً مشروعاً ضد الاستعمار. وبولادة منظمة المؤتمر الإسلامي، أُتيحت الفرصة، لأول مرة منذ العهد العثماني، لأن تجتمع مجموعة من الدول القومية الإسلامية، التي تقع في ساحات جغرافية مختلفة، تحت مظلة تنظيمية واحدة ومن أجل عمل سياسي مشترك. وبسبب أن معظم الدول الأعضاء في تلك المرحلة ارتبطت بعلاقات متوترة مع القوى الغربية، تبنت المنظمة مواقف رمزية إلى حد كبير وتطورت في سياق من ردود الأفعال. وكان للصلة بين تأسيس المنظمة والقضية الفلسطينية أهمية كبيرة لدى العالم العربي؛ كما نظر إلى هذه المنظمة كمصدر دعم استراتيجي للكفاح الباكستاني مع الهند، ولتركيا في القضية القبرصية، ولأندونيسيا في قضية تيمور، ولماليزيا في قضية مندانو. ورغم أن هذه المنظمة لم تستطع أن تكون أداة ناجحة في حل الأزمات أو الصراعات والحروب الداخلية التي عانى منها العالم الإسلامي، إلا أن من الممكن أن تحقق نجاحات في مجال تطوير علاقات الدول الأعضاء بالعالم الخارجي، ضمن إطار من العمل المشترك. وبالرغم من اعتماد المنظمة على ردود الأفعال، إلا أنها دخلت مرحلة أكثر تأثيراً وتنظيماً، خصوصاً بعد تأسيس عدة منظمات متخصصة في إطارها أو

مرتبطة بها. وقد لعبت منظمة المؤتمر الإسلامي ومنظماتها المتخصصة على زيادة التواصل بين دول العالم الإسلامي ومجتمعاته؛ ومن الأمثلة على هذه المنظمات: اللجنة الدائمة للتعاون التجاري والاقتصادي، ولجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومركز دراسات التاريخ والثقافة والفنون الإسلامية في إسطنبول، ومركز البحوث والتدريب الاقتصادي والاجتماعي والإحصائي في أنقرة، ومركز التطوير التجاري في الدار البيضاء بالمغرب، وبنك التنمية الإسلامي، والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، واتحاد الغرف التجارية والصناعية الإسلامي في كراتشي، ومنظمة المدن والعواصم الإسلامية في مكة المكرمة.

لقد كانت الفترة التي أسست فيها منظمة المؤتمر الإسلامي فترة وصف فيها العالم الإسلامي بالبعد عن محور التأثير الحضاري في العالم، وبالسلبية تجاه نظام القطبين الذي ساد النظام العالمي في فترة الحرب الباردة. ومع هذا كله يمكن القول إن الدول التي اجتمعت تحت مظلة منظمة المؤتمر الإسلامي لم تنجح في معظم الأحيان في أن تحدث انسجاماً بين سياساتها المرتكزة إلى خيارات المعسكر الذي تنتمي إليه، وبين ارتباطاتها بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

2. العالم الإسلامي ما بعد مرحلة الحرب الباردة وفي القرن الحادي والعشرين

لقد تعرض العالم الإسلامي بعد مرحلة الحرب الباردة لعملية تغير جيوسياسية وجيوثقافية جذرية، تقدم مؤشرات أولية على الحال الذي سوف يكون عليه العالم الإسلامي في القرن الواحد والعشرين. تعلق أول متغير بالشمول الذي يتناوله مفهوم العالم الإسلامي؛ إذ لم يعد العالم الإسلامي محصوراً بقارتي إفريقيا وآسيا وحسب، بل ويبرز كظاهرة واقعية أوروآسوية كذلك. لقد شهدت المناطق الجغرافية التي تمتد من ألبانيا إلى قازان، ومن البوسنة إلى الشيشان، ومن القرم إلى طاجاكستان، عملية نهوض وتحول جيوثقافي، بهوية أوراسية إسلامية؛ وبينما كانت تركيا في الثمانينات الدولة الإسلامية الوحيدة في منظمة التعاون الأوروبـــي، ارتفع عدد الدول الإسلامية اليوم إلى تسع. ساعد على بروز هذ المتغير عدة تطورات أساسية؛ فقد عمل المسلمون على مواجهة الهجمات البلشفية الملحدة في الثمانينات

في أفغانستان وجنوب آسيا، من أجل المحافظة على الهوية الإسلامية. وما يزال المسلمون يسعون إلى تعزيز وجودهم السياسي وأُطُر اجتماعهم السياسية - الثقافية في كل من البوسنة والشيشان وقازان، من خلال هويات مختلفة. وبذلك، فقد عادت مناطق الحضارة الإسلامية التي خلفتها التراجعات العثمانية من جديد إلى الساحة التاريخية، بهوية أوراسية وبما تحمله من ديناميكية. وعلى قدر ما تحمل الهوية الأوراسية من أبعاد مهمة في المجالات الثقافية والتوازنات الإقليمية بالنسبة للعالم الإسلامي، على قدر ما يعزز العمق الجيوثقافي لوضع تركيا في ساحة الدولية. وعلى عكس ما يظن البعض من أن تنامي قوة الهوية الإسلامية وثقافتها في العمق الأوراسي سيمثل تهديداً لتركيا، فإن هذا المتغير سيفتح المجال لإمكانيات استراتيجية إضافية لها.

ستلعب الهوية الإسلامية دوراً بالغ الأهمية في كسر التأثير السلافي والروسي في هذه المنطقة. وقد حافظ الوعي الديني على هوية العناصر التركية التي خضعت لسيطرة الاتحاد السوفياتي ولعمليات التجريد الثقافي في العمق الأوراسي. وإذا ما تم إضعاف هذا الوعي، سيعود تأثير الثقافة الروسية من جديد وبشكل فاعل. ولكي نعزز فاعلية العناصر المسلمة من أصل تركي في العالم الإسلامي، يتوجب على تركيا أن ترفع مستوى تأثيرها في هذه المنطقة من خلال عملها المؤسسي والسياسي.

أما المتغيُّر الثاني والكبير الذي تعرض له مفهوم العالم الإسلامي، فهو ما يتعلق بالانتشار الديموغرافي للمجتمعات الإسلامية. وإذا ما استثنينا الإدارة السياسية الاستعمارية، يمكن القول بأن المسلمين وعلى طول التاريخ خضعوا بشكل عام لسلطة سياسية إسلامية. أما المجتمعات الثقافية والدينية الأخرى التي كانت تعيش معهم فقد أقامت معهم علاقات داخل إطار "دار الإسلام". وباستثناء العلاقات التجارية والاكتشافات الفردية، تحددت علاقة العالم الإسلامي بالعالم الخارجي عن طريق خطوط فصل محددة وواضحة، وفق انتشار الدول الإسلامية وحدود هذا الانتشار.

الظاهرة التي تسارعت بعد النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبحت عاملاً ديموغرافياً ملموساً في بداية القرن الواحد والعشرين، هي وجود المجتمعات

الإسلامية داخل أوروبا والولايات المتحدة عن طريق هجرة إرادية وبأعداد كبيرة نسبياً. هاجرت الجماعات المسلمة من شمال إفريقيا، وبشكل خاص من الجزائر، إلى فرنسا، ومن الهند والباكستان وبلاد المالايو إلى إنكلترا؛ كما هاجر الأتراك بشكل خاص إلى ألمانيا، وإلى جميع الدول الأوروبية عموما؛ وهاجر المسلمون إلى أميركا من جميع الأعراق والدول. وسرعان ما تطورت هذه الجماعات من مرحلة المجتمعات المؤقتة والأقليات الثقافية الصغيرة نسبياً إلى عناصر دائمة وصاحبة تأثير ثقافي وديمغرافي كبير بعد الجيل الثاني والثالث. وبعد أن أصبح الدين الإسلامي هو الدين الرسمي الثاني في أكثر من دولة أوروبية وغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، تعزز دور الحضارة الإسلامية العالمي في أبعادها الثقافية والسياسية. ويشكل هذا المتغير في الوقت نفسه تحدياً للدول الأوروبية؛ سواء على مستوى الالتزام بقيم حقوق الإنسان، أو تجنب ردود الفعل العنصرية في المجتمع.

بهذا المتغير الديموغرافي، لم يعد العالم الإسلامي محصوراً بحدود الدول القومية ذات الأغلبية المسلمة. ولذلك، أصبحت أوضاع المجتمعات الإسلامية التي تعيش في الغرب، وفي مقدمتها المجتمعات التي تعيش في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا وروسيا وغيرها من الدول، سبباً في إثارة اهتمام العالم الإسلامي وفي إطلاق ردود أفعال مختلفة بين المسلمين. وقد استطاعت هذه المجتمعات أن تصل إلى قدْر من التوافق، لتكون الهوية الإسلامية جزءاً من وعي الهوية لديها.

ومن المتغيرات الأخرى التي بدأت قبل فترة الحرب الباردة، واكتسبت دفعة قوية بعد نهايتها، النهضة الثقافية التي شهدتها مناطق الحضارة الإسلامية. ولم يقف هذا الوضع عند حدود العالم الإسلامي فحسب، بل اتجهت آثاره إلى الدوائر العالمية. وبعد أن كان يُنظر إلى الحضارة الإسلامية في بدايات القرن العشرين من قِبَل توينبي وغيره من مؤرخي الحضارات على أنها حضارة غير فاعلة، وعلى أساس أنها حضارة تابعة للدول المستعمرة، ويجب تصفيتها، بيد أنَّ الحضارة الإسلامية دخلت في مرحلة من التجديد وإحياء المرجعية الثقافية وإعادة الاكتشاف، والربط بين المرجعيات الاجتماعية والأخلاقية، وبين هذه المرجعيات

والواقع. لقد عملت اتجاهات الإحياء الثقافي، التي ظهرت بشكل خاص في الصين والهند ومناطق الحضارة الإسلامية، على زعزعة الإدراك الثقافي والتاريخي الذي يدور حول المركز الغربـــي؛ وأخذت هذه الحضارات في البحث عن قيم بديلة. شكلت هذه المرحلة منعطفاً تاريخياً، وفتحت المجال أمام تنوع المواريث الحضارية الإنسانية، وذلك بفعل القوة الديموغرافية التي تمتلكها الحضارتان الصينية والهندية، والأهمية الجيوسياسية لمنطقة الحضارة الإسلامية.

ويتعلق المتغير الهام الرابع الذي رافق هذا الإحياء والنهوض الحضاري الإسلامي بالانطباعات التي تولدت حول العالم الإسلامي بعد نهاية الحرب الباردة على أنه تهديد عالمي. وما يتم في هذه المرحلة من نعت الإسلام بصفات مثل الإرهاب والأصولية أو القنبلة أو الراديكالية، يستهدف إعداد أرضية نفسية لتهميش العالم الإسلامي من الناحية الجيوسياسية. فبالرغم من أن التحالف الذي تم إنشاؤه ضد نظام الرئيس العراقي السابق "صدام حسين" في حرب الخليج، اشتركت فيه أكثر من دولة مسلمة، تحولت الدعاية الحربية فيه من التحالف ضد صدام إلى فكرة التحالف ضد الإسلام. وهناك توجه لوصف أية عملية فردية حادة منبعها العالمُ الإسلامي بأنها مظهر من مظاهر الإرهاب، وفي مقابل ذلك لم يطلق على الفعاليات الإرهابية التي قام بها الجيش الجمهوري الإيرلندي الكاثوليكي في أوروبا مثل هذا النوع من التسميات. ويطلق على القنبلة النووية التي تمتلكها الهند "القنبلة الهندية"، أما القنبلة التي تمتلكها باكستان فيطلق عليها مسمى "القنبلة الإسلامية". وبالرغم من أن الدين الإسلامي كغيره من الأديان الأخرى يشهد مرحلة من مراحل التنامي والتطور، إلا أن الإسلام يُنظر إليه بشكل خاص على أنه نوع من الرجعية أو الأصولية. وبالرغم من التعصب الديني الذي اتصف به بعض الحكام المستبدين، أمثال "ميلوسوفتش" الذي كان يعتنق المذهب الأرثوذوكسي، و"ماركوس" الذي كان يتبع المذهب الكاثوليكي، فقد نُظر إليهم على أنهم مجردون من الهوية الدينية. وفي المقابل ينظر إلى قادة الأنظمة الدكتاتورية في العالم الإسلامي، الذين دعمتهم الأنظمة الغربية حتى اشتد ساعدهم، على أنهم قادة مسلمون ويمتثلون للتعاليم الإسلامية. ومن أهم الأمثلة اللافتة للنظر في هذه الرؤية، التي تنطلق من دوافع التهميش والعداء، الأسس النظرية التي وضعها كل من

فوكوياما في أطروحته التي عُنونت بـــ "نهاية التاريخ،"[1] وهنتغنتون في كتابه المعنون بـــ "صراع الحضارات"[2].

نظر فوكوياما إلى الإسلام على أنه الخيار الوحيد الذي يمكن أن يواجه القيم الغربية، واعتقد أن العالم الإسلامي هو قطب مجابه ومقابل. أما هنتغنتون، الذي استخدم ظواهر النهوض والإحياء في العالم الإسلامي كأداة للحسابات الاستراتيجية، فقد ادعى بأن العالم الإسلامي قد رسم حدوده بالدماء، وأن الحضارة الإسلامية تعيش في حالة صراع مع الحضارات الأخرى، وعلى رأسها الحضارة الغربية. وتتضح الخطورة الاستراتيجية التي يمكن أن تصل إليها هذه الأطروحة من خلال التصنيف الذي وضعه هنتغنتون، الذي يفصل فيه الغرب عن غيره، "الغرب والبقية"، بشكل صارم وحازم. وعلى عكس ما تطرحه وجهة النظر هذه، التي سادت في فترة أواسط التسعينيات، يسود العالم الإسلامي إحساسٌ بالمؤامرة والظلم بعد التطورات التي وقعت في أعقاب الحرب الباردة.

برزت في العالم الإسلامي ردود أفعال قوية نتيجة التجاهل والتهميش والعداء الذي تعرضت له المجتمعات الإسلامية في النظام الدولي. فبالرغم من أن المجتمعات الإسلامية تشكل ما نسبته ربع سكان العالم تقريباً، لم يتمتع بتأثير مكافيء في المنظمات الدُّوَلية، وعلى رأسها الأمم المتحدة. كما شهدت المجتمعات الإسلامية في البوسنة وكوسوفو وفلسطين والشيشان وقراباخ وكشمير وبورما أزمات، وجد المسلمون أنفسهم خلالها في مواجهة مع مشكلات أساسية. حيث شكلت أزمة

---

(1) Francis Fukuyama, "Are We at the End of History", *Fortune International*, 1990/2, S. 33-36.

للاطلاع على حديث شامل له في هذا المجال انظر:

The End of History and the Last Man, new York: The Free Press, 1992.

للاطلاع على نقد الأسس الفلسفية والنتائج السياسية لهذا الكتاب انظر:

Ahmet Davutoğlu, Civilizational Transformation and the Muslim World, Kuala Lumpur: Quill, 1994.

(2) Samuel Huntington, "The Clash of Civilizations", *Foreign Affairs*, 72 (Summer 1993), 22-49; *The Clash of Civilizations and Remaking of World Order*, New York: Simon & Schuster, 1996.

للاطلاع على نقد لهذا الكتاب انظر:

Ahmet Davutoğlu, "The Clash of Interests: An Explanation of the World" (Dis) Order, Intellectual Discourse, 1994:2/2, S. 107-131; Perceptions: Journal of International Affairs, Dec.1997-Feb. 1998, II/4, S. 92-122.

البوسنة بشكل خاص صدمة قوية في العالم الإسلامي، ونتج عنها اقتناع بأن القوى المركزية في النظام العالمي تمارس الازدواجية في العمل عندما يكون الموضوع المجتمعات الإسلامية. إن الانطباعات التهديدية التي ظهرت بعد فترة الحرب الباردة حول العالم الإسلامي، وما تبعها من محاولات لتهميش للعامل الجيوسياسي لمجتمعاتها، يعتبر في أساسه نتاجاً لبراغماتية استراتيجية تعتمد على حقائق جيوسياسية وجيوثقافية وجيواقتصادية[1]. يدرك أولئك الذين تبنوا فكرة أن العالم الإسلامي مصدر تهديد في قرارة أنفسهم أن العالم الإسلامي، الذي يحتوي على بنى سياسية متناقضة ومتعددة، لا يشكل بمجموعه قطبية مواجهة، لا من الناحية العسكرية ولا السياسية ولا الاقتصادية.

لقد روج لهذه الانطباعات بالرغم من أن الأوضاع على الأرض تنفيها بشكل قاطع. ومن أجل إثبات فكرة التهديد، فقد تم تكثيف ساحات النـــزاع في مناطق العالم الإسلامي بعد الحرب الباردة، من أجل توفير مشروعية للعمليات العسكرية الدولية في هذه المناطق. إن ساحات النـــزاع والتوتر التي شهدها العالم الإسلامي بشكل مكثف بعد فترة الحرب الباردة هي حقيقة واقعة، لكن سبب هذه النـــزاعات والتوترات ليس كون أن العالم الإسلامي أو الحضارة الإسلامية قطب مواجهة، بل الخصائص الجيوسياسية والجيوثقافية والجيواقتصادية التي يمتلكها العالم الإسلامي. إذ يسيطر العالم الإسلامي على الشريط الاستراتيجي الذي يربط الكتلة الأفرُوأوْرآسيوية، سيما بعد إعادة تفعيل البعد الأوراسي للعالم الإسلامي في نهاية الحرب الباردة.

تمتد المنطقة الجغرافية التي يقع عليها العالم الإسلامي على خط الشمال – الجنوب من القوقاز حتى شرق إفريقيا في تنـــزانيا، وعلى خط الشرق – الغرب من

(1) ومن الأجل الاطلاع على ازدواجية الفكرة التي تزيد من حدة للتوتر تجاه العالم الإسلامي انظر للمؤلف:

Ahmet Davutoğlu, Civilizational Transformation of the Muslim World, pp. 101-113.

للاطلاع كذلك على دراسة تدعم هذا التحليل وتتناول الإطار النظري لقضية التهميش الجيوسياسي انظر:

Richard Falk, “False Universalism and geopolitics of exclusion: the case of Islam” *Third World Quarterly*, 1997/18:1, pp. 7-23.

للاطلاع على ترجمتها للغة التركية انظر:

Richard Falk, “Sahte Evrensellik ve Dışlamanın Jeopolitiği: İslam Örneği”, *Divan İlmi Araştırmalar*, 1998/2, V. 5, pp. 99-116.

الفيجي في الباسيفيكي حتى المغرب. وبذلك، تحيط الجغرافيا الإسلامية بمنطقة المركز المحورية (Heartland)، كما تشمل جميع مناطق الشريط الاستراتيجي (Rimland) داخل البعد الأوراسي. وتتحكم هذه المنطقة في جميع الطرق البحرية والبرية التي تمتد من المنطقة المحورية حتى منطقة الشريط الاستراتيجي، وهو ما تأكد بعد انضمام الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي إلى منظمة المؤتمر الإسلامي. ومن الجدير بالذكر أن العالم الإسلامي يضم أهم ثماني مناطق عبور جيواقتصادي في العالم من أصل تسع؛ فهناك مضيق الدردنيل ومضيق البسفور اللذان يربطان البحر الأسود بالمتوسط، وقناة السويس التي تربط البحر الأبيض المتوسط بالمحيط الهندي عن طريق مضيق عدن، ومضيق هرمز الذي يربط الخليج العربـــي بالمحيط الهندي، ومضايق ملقه وسوندا ولمبك ومتران التي تربط المحيط الهندي بالهادي. جميع هذه النقاط تقع في دول أعضاء في منظمة مؤتمر العالم الإسلامي. ويمكن بالطبع إضافة سواحل مضيق جبل طارق إلى هذه الممرات الجغرافية. كما تعتبر جميع الطرق المائية في القارة الأفروأورآسيوية تابعة لدول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، باستثناء القناة الانجليزية والطرق المائية في الدانمارك.

وكما بيَّنا في الفصول المتعلقة بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى، تعتبر مناطق العالم الإسلامي مصدراً غنياً واستراتيجياً في توفير المواد الطبيعية، وفي مقدمتها البترول والغاز الطبيعي والمعادن؛ كما تزداد أهمية هذه الجغرافيا بالتنوع المناخي والمناطق الزراعية. وعند دراسة البناء الجيوسياسي للكرة الأرضية، نجد أن العالم الإسلامي يضم المنطقة التي شهدت ولادة الحضارات القديمة، التي ولدت في مناطق الاعتدال المناخي وتفاعلت داخلها مواريث الحضارات المختلفة، وكونت بالتالي منطقة حضارية شاملة. وكما أكدنا سابقاً فإنَّه من الطبيعي أن تتعرض هذه المنطقة الجغرافية لتوترات ونزاعات، نظراً لأنها تشهد نوعاً من المحاسبة الثقافية الجدية.

سيطرت على السنوات الأولى من عقد التسعينيات محاولة من التهميش والعداء للعالم الإسلامي؛ وقد انخفضت حدة هذه المحاولة مع نهاية التسعينات. إن الانطباعات السلبية التي ولدتها أطروحة الصراع التي تبناها الغرب، وجهت القادة والاستراتيجيين في الغرب نحو فتح صفحات جديدة من الحوار. تجلت هذه الجهود في انفراج رمزي وتنظيمي، مثل اشتراك علماء الدين المسلمين في الاحتفالات

الرسمية للولايات المتحدة الأميركية، وتعيين أعضاء من المسلمين والهندوس والسيخ في مجلس اللوردات البريطاني. ويمكن رؤية آثار هذه الجهود في الزيارات التي قام بها الرئيس كلينتون لدول مثل تركيا والهند، التي تعتبر مراكز حضارات القديمة، حيث أكد على مساهمة هذه الحضارات في التراكم الإنساني. ويرى العديد من قادة الغرب اليوم أنه لا يمكن إقامة نظام عالمي إذا تمّ تهميش دور الحضارات التي ساهمت في تشكيل قسم كبير من التراث الإنساني للأرض، مثل الحضارات الإسلامية والصينية والهندية.

وبالإضافة إلى ما ذكرناه سابقاً من أن المجموعات الثقافية الإسلامية التي استقرت في المجتمعات الغربية قد وضعت الدول الغربية أمام حقيقة لا مفر منها، وهي أن على هذه الدول أن تتعامل مع الثقافات غير الغربية، وأن هذه الثقافات أصبحت جزءاً من ثقافة المجتمعات الغربية. وتعبر هذه الظاهرة عن ديناميكية شديدة فيما يتعلق بتاريخ الحضارات وتفاعلها، والتناقضات التي يحملها هذا التفاعل في الوقت نفسه. ومن الأصلح بالنسبة لأوروبا أن تتبنى هوية تستند إلى التعددية العرقية والدينية والثقافية أكثر من المحددات الجغرافية الموضوعية. لقد انتقلت المجتمعات الإسلامية إلى الغرب ونقلت إدراكاتها المكانية الخاصة بها، وبالتالي ثقافاتها وهويتها الثقافية، ومن المفيد لمستقبل تلك المجتمعات الإسلامية ومستقبل الدول التي تعيش فيها إن تقيم علاقة مع الثقافات الأوروبية، وأن يتخذ المسلمون من هذه الثقافات مرتكزاً لهم على أراضي تلك الدول، وأن يقيموا هويتهم الثقافية حول هذا المركز. وبتطوير علاقة إيجابية بين الطرفين، لا بد أن تحقق نتائج إيجابية لكليهما في المستقبل.

لقد تحول مفهوم أوروبا إلى مفهوم أشمل وأكثر عمقاً من من البُعد الجغرافي، مفهوم يتعلق بالهوية الحضارية في عهد الاستعمار بشكل خاص، وهو عهد الانتشار السياسي للحضارة الأوروبية عندما سعى الأوروبيون إلى السيطرة الجغرافية على المناطق المحيطة بالقارة الأوروبية. ويحاول الأوروبيون أن يحددوا هويتهم والهويات الأخرى لغيرهم من الأمم من زاوية نظرٍ جغرافية، تقع أوروبا في المركز منها. الإسلام بالنسبة لهم هو ظاهرة أفروآسيوية، ويجب أن تبقى كذلك. ولعل هذه الرؤية في طريقها الآن إلى الزوال. وقد برزت وجهة النظر التاريخية النفسية بشكل

واضح في التوترات التي حدثت في علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبـــي. إن الهوية الدينية لأوروبا، التي قامت على الهوية المسيحية الخالصة منذ توقف جيش طارق بن زياد في جبال البرانس وتوقف جيش قره مصطفى باشا المرزيفونلي أمام فينا، أصبحت اليوم فرضية يصعب استمرارها. وستشهد المرحلة القادمة عمليات أكثر تداخلاً بالنسبة للخرائط الجيوسياسية؛ وعلى دولة مثل تركيا تقع في مناطق التأثر بين الحضارات أن تنظر إلى هذا التغير الجيوسياسي على أنه معيار استراتيجي مهم.

3. تركيا والعالم الإسلامي

شهدت العلاقات بين تركيا والعالم الإسلامي في القرن العشرين سلسلة من التموجات الجدية، تسببت فيها تلك التحولات التي حدثت في كل من تركيا والعالم الإسلامي. فليس ثمة شكٌ في أن مؤسسة الخلافة في بداية القرن العشرين مثلت الوحدة المعنوية والسياسية للعالم الإسلامي، كما أن الدولة العثمانية كانت تتحمل مسؤولية المجتمعات المسلمة الموجودة داخل حدودها وخارجها. ومن ثم، كانت الدولة العثمانية تشعر بأنها تحت ضغط توجه استراتيجي ذي بعدين، كما عانت في الوقت ذاته من مشكلة إحداث التوازن بين الإمكانيات المتاحة والمسؤوليات التي تقع على عاتقها. وتظهر آثار البحث عن تحقيق هذا التوازن والانسجام في التيارات العثمانية والإسلامية والقومية التركية التي اتسمت بها فترة نهايات الدولة العثمانية. وقد حدا هذا الوضع بإداريي الدولة العثمانية أن يطبقوا سياسةً استراتيجية أكثر توسعاً وعمقاً، عملت على تقوية فعالية الدولة وتوسيع نطاق تأثيرها وقدرتها على المناورة، من جهة، وعلى تعميق الخلافات والتناقضات مع القوى الاستعمارية الكبرى، وسعيها نحو تصفية الحسابات مع الدولة العثمانية، من جهة أخرى.

حملت الدولة العثمانية صفة القوة العالمية عندما كان تأثيرها قوياً في عمقها الإسلامي وعندما واجهت الدول الاستعمارية أزمات تناقض داخلي. أما الفترات التي كان يقل فيها تأثير الدولة العثمانية في عمقها الداخلي، وتتصاعد الصراعات بينها وبين الدول الاستعمارية، فهي تلك التي قاسى فيها العثمانيون من كثافة الضغوطات الخارجية الدولية. إبان الحرب العالمية الأولى، وصلت الجهود التي تهدف

إلى إحداث نوع من الانسجام بين الإمكانيات والمسؤوليات إلى منتهاها. ولم يعد بمقدور الدولة العثمانية أن تبادر إلى إحداث نوع جديد من الانسجام، بعد أن أصبحت في مواجهة جميع الدول التي تقاسمت الجزء الأكبر من العالم الإسلامي، وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا وروسيا. والجدير بالذكر أن الثورة التي شهدتها روسيا فتحت مجالاً للمناورات السياسية على المستوى القصير بالنسبة للدولة العثمانية. أما المبادرات التي قامت بها كل من بريطانيا وفرنسا بعد الحرب كدولتين تشتركان في الانــزعاج من التأثير الذي تتمتع به الدولة العثمانية في العالم الإسلامي، فكان لها دور في الإضعاف التدريجي للدولة العثمانية. وقد جاء تأسيس الجمهورية التركية ليطلق حقبة جديدة في العلاقات مع العالم الإسلامي، ومن التفاعل بين الوضع في الساحة الدولية والوضع السياسي الداخلي. ويمكن تلخيص الأفكار والتوصيات التي ظهرت في إطار الدولة الجديدة على النحو التالي:

أ - أن تكون الدولة التي سيتم تأسيسها بعد الحرب العالمية الأولى وبعد تراجع حدودها إلى منطقة الأناضول، على عكس ما كانت عليه الدولية العثمانية. أي عليها أن تأخذ صفة أكثر تجانساً وتقوم على القومية بشكل أساسي.

ب - إن الأعباء التي حملتها الدولة العثمانية على عاتقها عدة قرون والمتمثلة في مسؤوليتها عن العالم الإسلامي لا تستطيع تركيا بخصائصها أن تتحملها، كما أن تركيا لن تستطيع تحمل الأعباء التي تنتج عن هذا التمثيل. وكان هذا من الدواعي الأساسية التي أدت إلى إلغاء الخلافة العثمانية.

ج - يشترط من أجل الاعتراف بالدولة الجديدة دولياً التزامها بالميثاق الوطني، وأن يتحقق لها وضع دولي في حدود منطقية معقولة.

د - حتى يتحقق لهذه الدولة الجديدة هذا الوضع لا بد أن تتخلص من التأثير الذي كانت تستخدمه الدولة العثمانية في العالم الإسلامي، وتتسبب في تفاقم التناقضات مع القوى الكبرى.

عملت هذه التوصيات، التي شكلتها الاتجاهات الدولية والتقت مع توجهات السياسة الداخلية التي هدفت إلى تكوين دولة علمانية، على رسم خط العلاقة المصيرية بين تركيا والعالم الإسلامي. وبدأ العمل على تنظيم جدول لهذا الفصل ورسْم للسياسة المتعلقة به. كما أن المجتمعات الإسلامية التي حافظت دوماً على

الرابطة العثمانية والرموز المرتبطة بها، والتي جاهدت ضد القوى الاستعمارية في حروب الاستقلال، تعرضت لتحولٍ راديكالي نتيجة وجودها تحت إرادة الدول المستعمرة. وبالرغم من هذا كله، شهدت الفترة الأولى من عهد الجمهورية محاولات للعودة نحو المجتمعات الإسلامية، عن طريق تبني سياسات على مستوى الخطابات الدبلوماسية وتطبيقاتها. ومن الأمثلة اللافتة للنظر في هذا المجال، إقامة علاقات مع الدول التي كانت لا تخضع للاستعمار في تلك الفترة وهي إيران وأفغانستان. ومن الأمور اللافتة للنظر في هذا الإطار، أنه حين زار الملك الأفغاني أمان الله خان أنقره سنة 1928، ووقع اتفاقية مع تركيا، نصت المادة الأولى منها على الصداقة الأبدية بين البلدين. وقامت تركيا بإرسال عدد من المعلمين والأطباء والمدربين من الضباط إلى أفغانستان. وقد استمرت تركيا على علاقتها الإيجابية مع إيران بعدِ الخلافات الحدودية معها في بداية عهد الجمهورية التركية.

ومن الزيارات الأخرى الهامة على مستوى قادة الدول، تلك الزيارة التي قام بها شاه إيران رضا بهلوي، وتبرز فيها سياسات العودة للشرق بالنسبة لتركيا. وقد قامت تركيا بالانضمام إلى حلفين استراتيجيين في بداية عهد الجمهورية، في محاولة منها للمحافظة على عمقها في الشرق، كان الأول هو حلف سعد أباد، الذي تبلور نتيجة الأوضاع الدولية المتعلقة بالتدخل الإيطالي في أثيوبيا سنة 1935 وما تبعه من أحداث، كان من بينها توقيع اتفاق بين تركيا وإيران والعراق، ومن ثم انضمام أفغانستان إليهن سنة 1937. أما الثاني فكان حلف البلقان، الذي تشكل في تلك الفترة أيضاً. ويمثل قيام هذين الحلفين أَهَمَّ مبادرتين في السياسة الخارجية التركية في تلك الحقبة. وقد استمرت سياسات تركيا تجاه الشرق على نحو لا يزعج القوى الغربية. وعندما انضمت تركيا إلى حلف سعد أباد مع العراق، وكانت ما تزال تحت السيطرة البريطانية، كان لا بد أن توافق بريطانيا على انضمام العراق إلى هذا الحلف. ولقد أدت الأوضاع السياسية بعد الحرب العالمية الثانية، والتي اتسمت بالقطبية الثنائية والثورات ضد الاستعمار، إلى تحسن العلاقات بين تركيا والعالم الإسلامي بشكل نسبـــي.

أقامت تركيا علاقات استراتيجية مع الغرب لمواجهة التهديدات السوفياتية. ونتيجة لعلاقات تركيا مع المعسكر الغربـــي، الذي يضم في داخله دولا استعمارية

مثل بريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا، تشكل حاجز نفسيٌّ واستراتيجيٌّ جديٌّ بين تركيا والعالم الإسلامي. ولذلك، فقدت تركيا قيمتها الدولية ووضعها الذي كانت تتمتع بهما باعتبارها أول دولة قاومت الاستعمار في القرن العشرين، سيما بفعل مواقفها تجاه أزمتي الجزائر والسويس. وهذا ما ترك انطباعا سلبيا عن تركيا، في مرحلة كانت فيها التيارات القومية المناهضة للاستعمار هي التيارات الأبرز في العالم الإسلامي. ولما كانت تركيا هي الدولة الإسلامية الوحيدة في المعسكر الغربــي في هذه المرحلة، وأنها لم تستثمر وضعها هذا في دبلوماسية عالمية، ودفعت تركيا ضريبة وضعها الجديد؛ إذ ظهرت وحيدة أمام المنظمات الدولية، لا سيما الأمم المتحدة. والحقيقة أنه كان بإمكان تركيا أن تستخدم وضعها كقوة داخل المعسكر الغربــي، وأن تستمر في تفعيل دورها باعتبارها دولة تعتبر من أهم الدول التي تمثل الشرق، من أجل توفير ساحة مناورة دبلوماسية وساحة تأثير دولي.

وبفعل الأزمة التي شهدتها تركيا في المسألة القبرصية، والشعور بالوحدة بعد التوترات في علاقاتها بالمعسكر الغربــي، اتجهت تركيا إلى إقامة علاقات جديدة مع الاتحاد السوفياتي السابق، من جهة، وعلى إعادة تقييم علاقاتها مع العالم الإسلامي كعنصر دعم دولي وحيد في تلك الفترة، من جهة أخرى. جاءت هذه التوجهات متوازية مع إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، بحيث اكتسبت العلاقات بين تركيا وبين دول منظمة المؤتمر الإسلامي دفعة قوية في السبعينيات. وقد تعززت هذه السياسة واتخذت شكلاً معادياً للغرب بعد المقاطعة الأميركية، التي فرضت نتيجة للأزمة القبرصية في السبعينيات. أما في الثمانينيات، فقد اتسمت العلاقة مع الغرب بالدعم الغربــي، وعلى رأسه الدعم الأميركي، نتيجة الوضع السياسي الذي نجم عن احتلال أفغانستان، وعن الثورة الإيرانية.

شهدت العلاقات التركية مع العالم الإسلامي اتجاهات تتجاذبها عدة عوامل، وعدة مؤثرات في الفترة التي تلت الحرب الباردة. فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، انطلقت مرحلة من الثورة ضد الاستعمار في مناطق البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى تشبه تلك التي شهدها العالم الإسلامي بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تسببت أزمة البوسنة، التي عانت من سياسات التمييز العنصري ضد الهوية الإسلامية، ردود فعل قوية في العالم كَكُل. وعملت هذه العوامل، التي سيطرت على مناخ السنوات

الأولى من عقد التسعينيات، على إعادة تركيا إلى أحضان العالم الإسلامي من جديد. ساعدت أزمة البوسنة بشكل خاص في عملية تكثيف العلاقات الدبلوماسية والاستراتيجية بين دول العالم الإسلامي، ولعبت تركيا دوراً هاما في هذه العلاقات وداخل مجموعة الارتباط التي تشكلت ضمن منظمة المؤتمر الإسلامي. كما لعبت دوراً محورياً في تعزيز العلاقات العسكرية والدبلوماسية بين دول العالم الإسلامي في هذه الفترة، وشكلت نقطة مركزية في مجال الانفتاح الاقتصادي والسياسي تجاه دول آسيا الوسطى بالنسبة للدول الإسلامية التي فكرت في التوجه نحو هذه الدول. وقد مثلت فترة الخمس سنوات الأولى من عقد التسعينيات أكثر المراحل كثافة في علاقات تركيا مع العالم الإسلامي في تاريخ الجمهورية كَكُل. أما مرحلة النصف الثاني من عقد التسعينيات، فشهدت تغيراً راديكالياً في هذه العلاقات. وقد ساهم في حدوث هذا التغيير عاملان هامان: الأول خارجي، والثاني داخلي.

يتعلق العامل الخارجي بتطور العلاقات التركية - الإسرائيلية بشكل متسارع ومكثف؛ حيث عملت تركيا على صياغة علاقات طبيعية مع إسرائيل بعد دخول عدد من الدول الإسلامية في مفاوضات السلام في الشرق الأوسط، وبعد التراجع عن فكرة المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية معها. وكان باستطاعة تركيا أن تبقي هذه العلاقات على هذا النحو؛ أي كان باستطاعتها أن تُطبِّع العلاقات دون إقامة تحالفات، وأن تبقى على ارتباطاتها مع الدول العربية المركزية، وعلى رأسها فلسطين، كما فعلت دول عديدة مثل المغرب وعُمان. لكن العلاقات التركية الإسرائيلية تطورت بشكل متسارع من مرحلة التطبيع إلى مرحلة التعاون التكتيكي، ومنها إلى مرحلة من التحالف والتعاون الاستراتيجي الموسع، وهو ما أدى إلى تكوين انطباعات سلبية عن تركيا لدى الدول الإسلامية. ساهمت العلاقات التي أقامتها تركيا مع إسرائيل على هذا النحو إلى زيادة تأزم العلاقات مع سوريا، التي كانت متأزمة أصلاً، عملت سوريا على طرح هذه المسألة بشكل مستمر في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وأما العامل الداخلي فيتعلق بمرحلة التوتر السياسي التي ظهرت بشكل خاص في انقلاب 28 فبراير/شباط 1997. فليس ثمة شكٌ في أن للأزمات المتعددة التي ظهرت في تركيا بشأن الدين والحريات – وظلّ العالم الخارجي شاهدا عليها –

كان لها أكبرُ الأثر في ترك انطباع سلبـــي عن تركيا في الخارج؛ حيث بدت تركيا دولة ذات وجهين ومزدوجة المعايير. ويتضح هذا من خلال سعيها للمحافظة على الهوية الإسلامية في البوسنة، بل وكانت من أولى الدول التي سعت إلى ذلك، في حين أنها تعيش في داخلها أزمة هوية دينية. ناهيك عن أن قيام تركيا بتكثيف علاقاتها مع إسرائيل ساهم هو الآخر في تشويه صورتها لدى الدول الإسلامية إلى حد كبير. وكان للصورة التي تكونت عن تركيا في النصف الثاني من عقد التسعينيات في العالم الإسلامي آثار سلبية، منها أن تركيا لم تلق أي دعم حتى من الدول التي تعتبر مقربة منها عند ترشحها للأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي.

ومن ثم يتوجب على تركيا أن تقيم علاقاتها وتجربتها المتراكمة بطريقة بعيدة عن الهواجس الأيديولوجية، وذلك لتحدد العناصر الأساسية في علاقتها مع العالم الإسلامي. تركيا اليوم ليست الدولة العثمانية التي تحمل على عاتقها مسؤولية العالم الإسلامي كله، كما أنها ليست في مواجهة تصفية حسابات مع القوى العظمى نتيجة ارتباطاتها بعلاقات مع المجتمعات الإسلامية. ولذلك، فإن ردود الأفعال المبنية على البعد النفسي لن تتوقف عند التأثير على علاقات تركيا مع العالم الإسلامي بشكل سلبـــي فحسب، بل ستتعدى ذلك إلى تضييق ساحة مناورة تركيا الدبلوماسية في العمق الآسيوي والإفريقي كذلك. وبعد أن أصبح للعولمة تأثير أفقي كبير في بنية التحالفات العالمية، لا سيما بعد انهيار نظام الثنائية القطبية، لم يعد الثقل الدبلوماسي للدول يُقاس بالقوة المركزية، وأهمية الدولة في هذا المركز، والمناطق المجاورة له، ولكن أيضاً بمكانة الدولة ووضعيتها في المجال السياسي والثقافي والاقتصادي وفي العلاقات الدولية. كما تم استبدال التأثير الدولي الذي كان يعتمد على التهديد، بالتأثير الدبلوماسي المبني على الدبلوماسية الفاعلة، والقادرة على فتح مجالات للمناورة، وعلى الاحترام والثقة بالهوية الثقافية؛ والمعتمد أيضاً على العوامل الجيوثقافية والجيوسياسية.

ومن الانطباعات التي تبلورت عن طبيعة علاقة تركيا مع منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة المؤتمر الإسلامي، أن هذه العلاقة لم تسفر عن تعاون فعلي حقيقي بين تركيا والعالم الإسلامي بقدر ما حققت لتركيا قدرة على التفاوض مع الدول الأخرى. وعليه فإن هذه العلاقة كانت عاملاً داعما ومُفَعِّلاً لموقف تركيا في

علاقاتها مع الاتحاد الأوروبـــي والولايات المتحدة الأميركية. وإذا أهملت تركيا تفعيل العناصر السابقة، ستفقد مصداقيتها في العالم الإسلامي، كما أنها لن تستطع القيام بالدور المنتظر منها فيما يتعلق بعلاقاتها مع الاتحاد الأوروبـــي والولايات المتحدة الأميركية. ولذلك، يتوجب على تركيا أن تعيد تقييم علاقاتها مع العالم الإسلامي في ظل الأُطُر التي تحدثنا عنها سابقاً، والتي تتعلق بواقع الأوضاع الدولية، وأن تتخذ موقفاً عقلانياً بعيداً عن ردود الأفعال النفسية، وبإحساس بانتماءاتها الثقافية، وثقة بالنفس، حتى يتسنى لها أن تقوم بدورها المهم بوصفها جسرا يربط آسيا بأوروبا من النواحي الثقافية والسياسية والاقتصادية.

لقد اكتسبت تركيا إمكانيات استراتيجية وثقافية ملموسة حينما شرعت في تفعيل عناصرها الجغرافية والتاريخية، وتكثيف تفاعلاتها الثقافية، وإحياء حضارتها الأصيلة. فالمجتمعات التي تستطيع أن تحول معاييرها الثقافية الخاصة إلى قيم عالمية في القرن الواحد والعشرين، لن تحقق لنفسها اعتباراً دولياً فحسب، بل وإمكانيات لانفتاح استراتيجية مهمة. ومن ثم، يتوجب على تركيا أن تستفيد مما تتمتع به من وضع، جعلها تحمل في بنيتها أهم عناصر التراكم الإنساني القديم، والميراث الحضاري الإسلامي، الذي يُعتبر أكثر الموروثات الثقافية نقاءً، ومن كونها تمثل منطقة تفاعل ما بين الحضارات الغربية والشرقية. وتعد هذه العوامل من الثوابت في عملية انفتاحها الحضاري. كما أن هذه العناصر المتعددة التي ذكرناها تعبر عن مجموعة متناسقة عند النظر إليها بشكل متكامل؛ أما إذا ما تجاهلتها تركيا فستتحول إلى مجرد عناصر تمحو بعضها بعضاً، بعدما كانت نموذجا للوحة فنية جمالية.

إن العمق الذي تمتلكه تركيا في الشرق يعبر عن إمكانات ثقافية واستراتيجية كبيرة، ويجب على تركيا أن تستغل علاقتها مع منظمة المؤتمر الإسلامي بشكل عقلاني وتستفيد منها بشكل فاعل في هذا الاتجاه. بل ويمكن أن تستفيد من مركز بحوث التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية IRCICA، الموجود بإسطنبول، والذي يحتل مكانة رفيعة بين مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامي. والشرط الأساسي الذي يجب أن تحققه تركيا حتى تلعب دور الجسر الاستراتيجي في العلاقات الدولية هو أن تتخلص من التناقضات الداخلية وتصبح مركزاً للتأثير المتبادل والتفاعل الثقافي

بين الحضارات. كما أن العمق الجيوسياسي الذي يمتلكه العالم الإسلامي يحمل عناصر استراتيجية بالغة الأهمية بالنسبة لتركيا، وهذا لأن العالم الإسلامي يعتبر أكثر مناطق العالم تأزماً. وسيعمل هذا الوضع على فتح المجال أمام التأثير الاستراتيجي الدولي لتركيا، بوصفها دولة تقع ضمن هذه المنطقة بكل أبعادها الجيوسياسية. أما عدم الاهتمام بهذه الساحة، فيمكن أن يؤدي إلى أن تفقد تركيا وضعها المتمثل في كونها دولة تقع في منطقة العبور الجيوسياسي.

ومن جانب آخر يمكن القول إن تركيا تقع في مقدمة الدول التي يمكن أن تتأثر من التغير الديموغرافي الذي يسير في صالح الأقليات المسلمة في أوروبا، ويمكن لها أن تحقق إمكانات إيجابية في حال إذا ما استغلت هذا التأثير المتنامي لهذه المجتمعات في الدول الغربية في النواحي الثقافية والسياسية والاقتصادية؛ أما إذا لم تفعل ذلك، فيمكن أن يرتد دور هذه القوة على الدولة بشكل سلبـــي. وإذا استطاعت تركيا أن تحافظ على تواصل مع هذا التطور الديموغرافي، يمكن أن تتوفر لديها قابلية التمثيل الثقافي والسياسي لهذه المجتمعات. ولا جرم أن العلاقات مع العالم الإسلامي تحمل أهمية كبيرة في مجال التأثير الاقتصادي والسياسي في الساحة الدولية. وتلعب المصادر الطبيعية التي تم اكتشافها في العالم، وكذلك اقتصاديات السوق، التي تطورت بشكل سريع، والقدرات والإمكانيات في مجال المواصلات والتجارة، دوراً مهما في مؤشر القوة الاقتصادية والسياسية العالمية. وتعتبر منظمة المؤتمر الإسلامي أداة مهمة لنشاطات تركيا الاقتصادية في العمق الآسيوي والإفريقي.

وفي هذا الإطار، فإن استمرار تحفيز العلاقات الاقتصادية، التي أخذت تتعاظم في شكل واضح منذ بداية عقد الثمانينات داخل منظمة المؤتمر الإسلامي، وإعطائها دفعة قوية، سيكون لها أثر كبير في تقوية وضع تركيا داخل مراكز القوى الاقتصادية والسياسية العالمية، وعلى رأسها الاتحاد الأوروبـــي. وحتى يتسنى تطوير وجهة نظر إيجابية نحو العالم الإسلامي ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشكل خاص، وتطوير رؤية استراتيجية متماسكة ومنسجمة في هذا الاتجاه، فإن تركيا مطالبة بتجاوز الفرضيات النفسية لديها حيال هذا الموضوع، والمتمثلة في وجهات نظر ترى العالم الإسلامي عبارة عن مجتمعات متخلفة بشكل عام؛ وذلك لأن النظر إلى

الثقافة الإسلامية على أنها نوع من الرجعية لا يمكنه أن يطور دبلوماسية عقلانية تجاه هذه المجتمعات. ويتعلق الشرط الثاني المهم بمشاركة تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي وتمثيلها الرسمي فيه، وتمثيلها في المؤسسات والمنظمات المتعلقة بها. فقد نتج عن السياسات السلبية التي اتبعتها تركيا في هذا المجال تدني مستوى تمثيلها في الأمانة العامة للمنظمة؛ وبقيت المواقع المخصصة لتركيا في مثل هذه المنظمات، أو غيرها من المنظمات الإقليمية، شاغرة دون ممثلين. وحتى فترة قريبة، لم يكن لتركيا ممثلون على مستوى الأمناء العامين أو مساعديهم؛ وهو ما يعبر بالطبع عن الوضع الذي أفرزته هذه السياسات، ناهيك عما ظهر من عدم توفر استعداد نفسي ودبلوماسي لتقدم تركيا في الترشيح للأمانة العامة للمنظمة عام 2000. وإذا ما أرادت تركيا أن تلعب دوراً في مجال التعاون مع آسيا وإفريقيا، وأن يكون لها دور متقدم في مجال التكامل مع هذه المناطق، فعليها أولاً أن تضع ثقلها بشكل فعال في الأمانات العامة للمنظمات المختلفة وإداراتها، وأن تقوم بطرح مشاريع التعاون في هذه المنظمات؛ كما أن عليها أن تلعب دوراً فعالاً من خلال سياسات تهدف إلى حل النـــزاعات، وأن تبادر إلى تبني مثل هذه السياسات، التي تعزز موقعها في مختلف المناطق. ولا غرو أن التباطؤ في اتخاذ مثل هذه الخطوات، سيعمل على توسيع الفجوة بين الخطابات السياسية والوضع الحقيقي للسياسة الخارجية.

4. مستقبل منظمة المؤتمر الإسلامي وإعادة هيكلتها

لقد دخلت جميع المنظمات الدولية بعد فترة الحرب الباردة في عملية إعادة هيكلة؛ فأخذ كل تنظيم يعمل على جعل أهدافه وبنيته التنظيمية وإطار فعالياته، تتناسب مع الوضع الجديد الذي طرأ على المجتمع الدولي. وبالرغم من أن منظمة المؤتمر الإسلامي هي أكثر التنظيمات التي تحتاج إلى خطوات في هذا الاتجاه، إلا أنها كانت تعتبر من أقل التنظيمات التي خطت خطوات من أجل إحداث التغييرات المطلوبة؛ أي أنها لم تقم بالتكيف مع الأوضاع الجديدة؛ وفقدت من ثم إلى حد كبير قوة تأثيرها في الساحة الدولية. ولا بد قبل كل شيء أن تخضع منظمة المؤتمر الإسلامي لعملية تغيير في الذهنية التي تقودها. إن الظروف التي تشكلت خلالها منظمة المؤتمر الإسلامي في فترة الحرب الباردة، والتطورات في القضية الفلسطينية،

كلها أمور جعلت هذه المنظمة تتسم بردود الأفعال ومتابعة الأحداث بعد حصولها فقط. وبالرغم من أن ردود الأفعال هذه يمكن أن تحدث بعض التأثير، كما حصل في قضية البوسنة، عندما اتحدت الدول الأعضاء في هذه المنظمة وأحدثت تأثيراً نسبياً في هذه القضية، إلا أن ردود الأفعال لم تكن بالقدر المقنع بشكل عام. ويمكن القول بأن منظمة المؤتمر الإسلامي لم تستطع بناء الأرضية التي يمكن أن تقدم حلولاً للأزمات التي تقع بين الدول الأعضاء، أو أن تحافظ على مصالح الدول الأعضاء المتعلقة بالعالم الخارجي، أو أن تزيد من التأثير الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي للعالم الإسلامي.

إن الشرط الأساسي لكي تتمكن منظمة المؤتمر الإسلامي من أن تحتل مكانة مهمة على الصعيد الدولي يتمثل في تبلور بنية فعالة، من شأنها تعهد مبادرات مؤثرة. ولا غرو أن أهمية المنظمة ومكانتها على الصعيد الدولي سوف تزداد إذا ما استطاعت أن تحل الأزمات الداخلية في العالم الإسلامي وأن تقلل من الصراعات التي تحدث بين الدول الإسلامية، وأن تطور أدوات لحل هذه الأزمات. ونظراً لأن كل هذه الأدوات لم تُفعَّل أثناء الحرب الإيرانية العراقية، وفي أثناء حرب الخليج، فقد تضاءلت الآمال المرجوة من هذه المنظمة. والشرط الأساسي الذي تستطيع من خلاله منظمة المؤتمر الإسلامي أن تتجاوز أوضاعها القائمة على ردود الأفعال، وأن تتحول إلى منظمة تستطيع القيام بمبادرات فاعلة في الساحة الدولية، هو أن تحدث تغييرات في البنية التنظيمية لها وأن تعيد هيكلة مؤسساتها وفق معايير تخصصية، ومن ثم ستتمكن المنظمة من القيام بأعمالها في شكل صحيح، وذلك عبر اتساع الأمانة العامة داخل المنظمة لجميع الدول الأعضاء فيها. إن قدرة المنظمة على متابعة القضايا والعمل المشترك تعتمد على مدى الأهمية التي تعطيها الدول الأعضاء في الأمانة العامة لهذه المنظمة، والمسؤوليات التي تضعها على عاتقها.

ظهرت نقاط الضعف هذه في جميع المنظمات المتعلقة بالعالم الثالث والعالم الإسلامي، كما هو الحال في منظمة التعاون الاقتصادي. فمثلاً، لم تتحقق الأهداف المرجوة من منظمة المؤتمر الإسلامي لأن منهجية عمل دائمة وموضوعية وعقلانية لم يتم تبنيها من قِبَل السكرتاريا العامة لهذه المنظمة، بل ظلت المنظمة مجالاً للحسابات والمفاوضات الداخلية بين الدول، والتي وظفت في شكل ذاتي وفردي. ولذلك،

انعكست التوترات والأزمات بين الدول، التي تحمل ثقلاً في الساحة الدولية، على الأمانة العامة للمنظمة. ولعدم قدرة المنظمة على أن تصبح طرفاً فاعلاً في تجاوز الأزمات التي تحدث بين الدول الأعضاء، فقد أثر ذلك بشكل كبير في قدرتها على تعهد دور فعال إلى جانب الممثلين الدوليين الآخرين. ويرجع سبب عدم دخول منظمة المؤتمر الإسلامي كوسيط للإصلاح في أزمة الخليج، وعدم ظهور ثقلها في أزمة البوسنة، إلى عدم فعالية البناء الداخلي لهذه المنظمة، وإلى عدم امتلاك هذه المنظمة الإرادة السياسية. ومن الأمثلة اللافتة للنظر، التي تُظهر مدى الضعف في بنية هذه المنظمة، ما يتعلق بالمعايير المطبقة في انتخاب الأمانة العامة، إذ يتم تقييم الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على أساس تصنيفها إلى دول آسيوية وإفريقية وعربية، ويتم انتخاب الأمين العام للمنظمة بشكل دوري طبقاً لهذا التصنيف. وحتى إن سلمنا بصحة هذا التصنيف، على اعتبار الأوضاع والظروف التي نشأت فيها المنظمة، فإن هذا التصنيف لا يتناسب مع حقيقة العالم الإسلامي.

بداية، يعتبر تصنيف الدول الأعضاء إلى دول آسيوية وإفريقية وعربية تصنيفاً غير منطقي، قصد به أخذ ثقل الدول العربية في الحسبان، في الفترة التي شهدت فيها القضية الفلسطينية تأزماً كبيراً. يستند هذا التصنيف إلى أساسين: الأول هو الأساس القاري، والثاني هو الأساس القومي. ومن جهة أخرى، لا يُعتبر هذا التصنيف منصفاً من جهة التمثيل؛ فمن التناقضات هنا أن الدول التي انضمت إلى العالم الإسلامي بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وظهور الدول المستقلة، والتي تشكل ما نسبته ثلثي سكان العالم الإسلامي، تُمثل في هذا التصنيف بمقعد واحد من هذه المقاعد الثلاثة. ويتجلى هذا الضعف في التمثيل في منظمة المؤتمر الإسلامي كذلك في قطاع موظفي المنظمة. وإذا تصورنا واقع العالم الإسلامي اليوم، وتوقعنا في إطار هذه الصورة المستقبل الذي سوف يؤول إليه في الجوانب الجيوسياسية والديموغرافية، فسنصل إلى أطر عامة وشمولية ومتقاربة بعض الشيء. ويمكن القول إن هناك خمسة مجالات جيوسياسية وديموغرافية متشابهة إلى حد ما، تمتد من الشرق إلى الغرب، وتضم كل من هذه المناطق مائتين إلى مائتين وخمسين مليون شخص. ويمكن تصنيف هذه المساحات الجيوسياسية والديموغرافية إلى الدوائر الخمس التالية:

أولاً: القوميات التي تتحدث لغة الملايو وهي تتمركز بشكل أساسي في أندونيسا وماليزيا.

ثانياً: القوميات التي تتحدث اللغة الأردية والبنغالية، وعاشت تاريخاً مشتركاً، وهي تضم الباكستان وبنغلادش والمنطقة السفلى من القطعة الهندية ومجتمعات جنوب آسيا.

ثالثاً: الدول التي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتضم القوميات التي تتحدث اللغة التركية بشكل عام، والتي تقع في شرق أوروبا وغرب ووسط آسيا. ويمكن إضافة إيران لهذه المجموعة لأنها تشكل معها منطقة تأثر تاريخي وثقافي وجغرافي.

رابعاً: المجتمعات التي تتكلم اللغة العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

خامساً: المجموعات الإفريقية في المناطق الصحراوية الجنوبية والتي تتكلم بشكل عام لغة الهوسا والساحلية.

وبالإضافة إلى هذه التجمعات الخمسة، يمكن إضافة الأقليات المسلمة كدائرة سادسة، وتشكل قوة ديمغرافية متزايدة، وتأثيراً دولياً مهماً، وتستطيع أن تقوم بأدوار بالغة الأهمية. تشمل الأقليات المسلمة هذه، تلك الأقليات التي تسكن في الدول الغربية وتحمل جنسية المناطق التي توجد فيها، والموجودة في دول آسيا وإفريقيا. ولا يمكن أن تنجح أيٌّ سياسة في المستقبل إذا لم تضع في عين اعتبارها مصير هذه الجماعات المسلمة. وسيسهم هذا التصنيف في عملية التمثيل العادل للمنظمات في العالم الإسلامي ويزيد من تأثيرها. إن شمول وعدالة التمثيل الذي يجب أن تتبناه المنظمة لجميع الدول الأعضاء، سيزيد من شرعية المنظمة لدى الدول الأعضاء، وتفيد منه المنظمة في مواجهة الأزمات في توقيت مناسب، وفي تطوير سياسات طارئة على المدى القصير.

ومن نقاط الضعف الأخرى التي يتوجب على منظمة المؤتمر الإسلامي أن تتجاوزها، عدم قدرتها على أن تصبح أداة لتكوين إرادة مشتركة، سواء في تقرير السياسات أو تطبيقها. كما أن الاختلافات في وجهات النظر بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي تُعقِّدُ عملية اتخاذ القرار، وهو ما يبدو بوضوح كذلك في مجال التطبيق، الأمر الذي يجعل المنظمة عاجزة عن الفعل والإنجاز. ومن المسائل

الأساسية التي يجب مراعاتها عند إعادة تشكيل منظمة المؤتمر الإسلامي، ضرورة دراسة الأدوات والتشكيلات التنظيمية التي تستخدمها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبـــي من أجل تطبيقها في منظمة المؤتمر الإسلامي كأدوات ضرورية لاتخاذ القرار المشترك. وإذا أرادت تركيا أن تزيد من فعاليتها كدولة مرشحة للأمانة العامة، عليها قبل كل شيء أن تطور من قدرتها على التمثيل في هذه المنظمة، من خلال المقاربة الشمولية لإعادة هيكلتها، وأن تضع المشاريع وتطرح الأهداف الاستراتيجية التي تشجع الدول الأعضاء وتزيد من فعاليتها. وتتطلب هذه العملية مراجعة لوجهات النظر التي تتناول العالم الإسلامي بشكل عام، ومنظمة المؤتمر الإسلامي بشكل خاص، من خلال رؤية شمولية.

رابعاً: منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) والعمق الآسيوي

كانت أولى المبادرات التي اتجهت نحوها تركيا بعد الحرب الباردة في العمق الآسيوي هي توسيع نطاق منظمة التعاون الاقتصادي (ECO)، التي تشمل تركيا وإيران وباكستان ودول آسيا الوسطى وأفغانستان. ولقد مرت منظمة التعاون الاقتصادي بمحطات الحلف العسكري المركزي (CENTO)، ومنظمة التعاون للتنمية الإقليمية (RCD)، في مسيرة استمرت حوالى ثلاثين سنة. وتضم المنظمة أكثر الأحزمة الاستراتيجية أهمية في العالم، من الناحية الجيوسياسية ومن ناحية توزيع مصادر الاقتصاد السياسي. وقد أخذت منظمة التعاون الاقتصادي بعد الثورة الإيرانية في الابتعاد عن الخيارت الاستراتيجية ذات المحور الغربـــي، والتي كان يمثلها الحلف العسكري المركزي (CENTO)، كما أنها اتخذت صفة تأثيرية تشمل جميع مناطق آوراسيا بعد انضمام الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي السابق لها. وبالرغم من أن هذه التوسعات حملت معها ديناميات وآفاقاً جدية، تطال أهم مناطق التقاطع الاستراتيجي في وسط وغرب وجنوب أسيا، إلا أن الجمود الذي تعرضت له السياسات أضفى على هذه الجهود نوعاً من الغموض الاستراتيجي. فلم يتم وضع خيارات استراتيجية لتوفير الأرضية المناسبة والمشتركة لهذه التوسعات، كما لم يتم العمل على تأسيس أدوات لتعميق العلاقات بين هذه الدول.

إن سبب قصور هذه المنظمة يعود إلى عدم تحقق شروط النجاح في مجالات التعاون الاقتصادي وفعاليات التكامل ما بين الدول الأعضاء. ويعود غياب التعمق في مجالات التعاون، مع أن ساحة هذا التعاون قد توسعت، هو عدم وجود انسجام تكاملي بين الخيارات الاستراتيجية للدول الأعضاء. وفي مثال مختلف، كان للتوافق بين التوجهات الاستراتيجية بين دول أوروبا، دور هام في تعميق التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد الأوروبـــي، الذي يعتبر أكثر تجذراً من منظمة التعاون الاقتصادي. يمثل العامل الاقتصادي النقطة الأساسية التي تعتمد عليها المنظمات من أجل تجاوز مسألة التناقض بين المصالح الاستراتيجية بين أعضائها، وتشكيل ساحة عمل استراتيجية مشتركة، وضمان المصالح الاستراتيجية لكل دولة عضوة. ولا يمكن أن يحصل ذلك إلا إذا تمت عملية توفيق بين المصالح الاستراتيجية الفردية لكل دولة على حدة، والمصلحة العامة لجميع الدول الأعضاء.

وفي هذا الإطار لم تقم منظمة التعاون الاقتصادي في بنيتها الجديدة، التي تشكلت بعد الحرب الباردة، بأية خطوة جدية، بل على العكس وقعت في عدد من التناقضات. وبسبب التناقضات الداخلية، اتجهت الدول الأعضاء إلى التكامل مع منظمات اقتصادية أخرى. وقد أدى هذا إلى تحرك روسيا والهند ضد منظمة التعاون الاقتصادي التي تتعارض مع مصالحهما الاستراتيجية، مما تسبب في إضعاف الإرادة السياسية لتعزيز مجالات التعاون. وقد ساهمت عدة أحداث سياسية في زعزعة عرى التعاون الأمني والمصالح المشتركة بين الدول الأعضاء، كما حصل عندما اتخذت تركيا قرار توسيع منظمة التعاون الاقتصادي واتجاهها بعد ذلك إلى صرف الجهود داخل منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود، من خلال تهميش إيران والتقرب إلى روسيا.

بيد أن تفعيل دور تركيا في آسيا الوسطى، أدى إلى تطور العلاقات الإيرانية - الروسية على المحور القوقازي بشكل خاص؛ كما دخلت علاقات الهند وأفغانستان وباكستان في فترة من التوتر الإقليمي، عندما شعرت الهند بالتأثير الإقليمي السلبـــي نتيجة تعزيز العلاقات بين باكستان وأفغانستان. وهذا ما ولد تناقضاً بين الخيازات الدبلوماسية ببعدها الواسع، والخيارات المتعلقة بالمصالح الاقتصادية على المستوى الضيق. جعلت هذه التناقضات التعاون الاقتصادي بين

الدول على المدى البعيد مرهونا بقضايا الخلافات السياسية المؤقت. وبدلا من أن يقع تقارب سياسي من أجل توسيع التعاون الاقتصادي، أصبحت مجالات التعاون الاقتصادي المشترك بين هذه الدول ضحية للخلافات السياسية، التي تنشأ بينها في المدى القصير. والشرط الأساسي الذي يجب توفره من أجل أن تكون المنظمة مؤثرة أكثر هو إقامة علاقة منطقية وعقلانية بين الإرادة السياسية الفردية والمصالح الاقتصادية المشتركة.

وليس ثمة شك في أن عملية بناء دبلوماسية قائمة على الحاجات المتبادلة بين الدول، والتعاون في مجال العلاقات الاقتصادية، تحتاج إلى مدة زمنية طويلة. ويجب ألا ننسى الفترة الطويلة التي استغرقتها فرنسا وألمانيا من أجل إعادة الثقة، باعتبارهما دولتين من الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي. ومن المهم هنا التقدم في مجال العلاقات المشتركة للدول المؤسسة لهذه المنظمة، مثل تركيا وباكستان وإيران، وتطوير العمق الذي اكتسبته تركيا في آسيا. ولكن في ظل التناقضات الأساسية التي تشوب علاقات تركيا وإيران وتركيا وباكستان، لن تستطيع هذه الدول بناء أرضية تعاون منطقية. فقد قامت العلاقات التركية - الإيرانية على نوع من الشكوك المتبادلة والتردد والحذر؛ أما علاقة تركيا وباكستان فقد اعتمدت على الجانب العاطفي الإيجابي. لكن أيا من هاتين العلاقتين لم تثمر في تحقيق شرطي التعاون الاقتصادي: العقلانية والاستمرارية. وحتى يتسنى تجاوز هذا الضعف وتفعيل دور هذه المنظمة، واستثمارها لتكون أداة دبلوماسية لدخول تركيا إلى العمق الآسيوي، يتعين على تركيا أن تبني علاقات مثمرة مع هاتين الدولتين، وأن تعيد النظر في النقاط التي سببت ضعف هذه العلاقات.

تظهر العلاقات التركية الإيرانية في إطار ثلاث مسارات على الأقل، تتعلق بمناطق الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى. وقد شهدت هذه المناطق الثلاث تداخلات معقدة في توازنات القوى، ضمن الظروف الديناميكية في أعقاب الحرب الباردة. واكتسبت توازنات القوى في هذه الفترة تعقيداً أكبر نتيجة التأثر المتبادل بين التوازنات الإقليمية والعالمية، مما وضع العلاقات التركية - الإيرانية ذات العمق التاريخي في ظل تموجات سياسية، ترتبط بالأوضاع الدولية السائدة. وتعاني كل من القوتين من صعوبة في إقامة توازن جديد في هذه المناطق الثلاث، باعتبارهما قوتين

مهمتين في غرب آسيا. وتشهد العلاقات في هذه المناطق الثلاث مظاهر من الانتماءات المتبادلة والمتعددة وعمليات تنافس سياسي.

وقد تأثرت العلاقات التركية بشكل سلبـــي في عملية البحث عن توازنات جديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث توجهت تركيا باستراتيجياها إلى المنطقة الأوراسية بثقل أميركي. وفي المقابل، استخدمت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء المزدوج لتهميش إيران. ولذلك، حصل نوع من التناقض بين الأسس التي قامت عليها المنظمة، والأوضاع الدولية الطارئة. وكانت الولايات المتحدة الأميركية أنشأت الحلف العسكري المركزي، الذي امتد من تركيا إلى باكستان، لمواجهة التهديد السوفياتي في الجنوب. بعد فترة الحرب الباردة، برزت تناقضات بين المصالح الاستراتيجية الأميركية، وبين جهود تركيا التي ترمي لتكوين عمق سياسي في أوراسيا. أما إيران، التي تحتضن عاصمتها مقر هذه المنظمة، فقد اتجهت إلى إقامة علاقات معمقة مع الدول الآسيوية، وفي مقدمتها روسيا والهند والصين، وذلك بسبب سياسة التهميش التي مارستها الولايات تجاهها. وقد تسبب هذا في اتساع الفجوة بين الخيارات الاستراتيجية العالمية والإقليمية لكل من تركيا وإيران، كما تسببت العناصر التي دخلت على خط العلاقات الثنائية التركية – الإيرانية في إعاقة دخول دول آسيا الوسطى لمنظمة التعاون الاقتصادي.

وكما ذكرنا في الفصول المتعلقة بمناطق الشرق الأوسط والقوقاز، يجب على تركيا قبل أي شيء أن تتخلى عن سياسة ربط إيران بزاوية ضيقة واحدة، وأن تعيد النظر في محددات سياستها تجاه إيران في إطار عام وشمولي، يطال آسيا بشكل عام وغرب آسيا بشكل خاص. إن الثقل الإيراني في سياسة تركيا الآسيوية، والثقل التركي في سياسات إيران تجاه أوروبا والغرب، تعتبران قضيتين متكاملتين. ويحتوي الثقل الذي تمتلكه كلا الدولتين في الشرق الأوسط بشكل عام على عناصر مكملة لبعضها البعض. ولذلك، فإن السياسات التي تهمل المصالح المشتركة وتركز على جوانب النـــزاع في العلاقة مع الدول، وتضع القوى العالمية، مثل الولايات المتحدة، على سبيل المثال، عاملاً أساسياً في حساباتها السياسية، لا بد أن تضعف من ثقل تركيا الإقليمي. وحتى إن قبلنا حقيقة أن تركيا وإيران تعتبران من الأقطاب الإقليمية المتنازعة من الناحية الأيديولوجية ومن جهة الواقع السياسي، فإن تاريخ

السياسة الأميركية يشير إلى أن أميركا لا تحبذ دائماً زيادة الصراع بين مثل هذه الأقطاب الإقليمية، وهو ما شهدناه في سياسة أميركا الخارجية في أشد فترات الحرب الباردة، عندما سعت الولايات المتحدة إلى التخفيف من حدة التوتر مع الاتحاد السوفياتي السابق، والتخفيف من حدة التوتر في العلاقات التركية - الإيرانية، وإقامتها على أسس عقلانية. وقد لوحظ انخفاض حدة سياسة الولايات المتحدة المتعلقة بإيران بعد تسلم خاتمي السلطة. والحقيقة أن الإرادة والقوة السياسية الحقة هي نتاج فترات تحسن العلاقات، كما كان حال سياسات كل من الولايات المتحدة التصالحية العامة وسياسات ألمانيا التصالحية مع شرق أوروبا، التي هدفت إلى أبعد من تخفيف التوترات في مرحلة الحرب الباردة، وجاءت نتيجة للحسابات الاستراتيجية بعيدة المدى، التي اعتمدت على فكرة توسيع مناطق تأثيرها.

ولذلك، فإن تركيا الآن بحاجة إلى أن تبدأ مرحلة استراتيجية جديدة تجاه الشرق أو آسيا، وأن تقيم علاقاتها مع إيران بنظرة عقلانية، انطلاقا من أن علاقات تركية - إيرانية تجعل المصالح المشتركة في مركز اهتماماتها، تحتم إعادة بناء منظمة التعاون الاقتصادي التي لم تعط ثمارها حتى الآن، وتوفر الديناميات الضرورية التي يتطلبها الشريط الجيوستراتيجي الذي تقع عليه دول المنظمة. ويتوقف استخدام منظمة التعاون الاستراتيجي كأداة فاعلة على مدى قدرة إيران وتركيا على إيجاد العناصر النفسية المناسبة التي من شأنها أن تقوي العلاقة بين البلدين. وعلى النقيض من ذلك، فقد ظلت العلاقات التركية - الباكستانية مرهونة بالعنصر النفسي. وقد طورت بعض الدول علاقات حميمية وفي مستوى متقدم مع دول أخرى دون أن تكون هناك ثمار ملموسة لهذه العلاقة. وبما أن العلاقة بين هذه الدول تسير بشكل إيجابـــي، لا تشوبه شائبة، يصبح صانعو السياسة الخارجية أسرى لهذا الوضع؛ ويشعر المبعوثون الدبلوماسيون كأنهم يعيشون في بلدهم، ولا يهتمون بالنقاط التي يمكن أن تعيق العلاقة بين الدولتين. وتعتبر العلاقة الدبلوماسية الحميمة بين الدول من أهم العوائق التي تقف حائلا أمام بناء سياسة خارجية عقلانية ومتطورة. وتشكل هذه الصداقة العاطفية في السياسة الخارجية ستاراً يحجب رؤية الأوضاع الحقيقية، شأنها في ذلك شأن العداوة العاطفية. ويظهر أثر مثل هذه العلاقة العاطفية

بشكل واضح في العلاقة بين تركيا وباكستان. وعلى عكس مما يعتقده البعض، فإن العلاقات التركية - الباكستانية لم تبدأ عندما دعمت تركيا مسلمي الهند في حرب استقلالهم، أو عندما دعمت نضال باكستان من أجل الاستقلال، وكن لهذه العلاقات جذور تاريخية، تشكل مساحات ثقافية مشتركة بين الدولتين.

خضع المجتمعان التركي والباكستاني لعمليات تأثير حضاري متشابهة، امتدت لفترات زمنية طويلة. وتتشابه تركيا مع باكستان في اعتبارهما دولتين تحتويان على عناصر الحضارة الإسلامية التي امتزجت مع الواقع التاريخي. ويتضح هذا التأثير في الحضارة التي شكلتها المجتمعات التركية التي سكنت الأناضول وكونت الدولة السلجوقية وامتزجت مع العناصر التاريخية البيزنطية في الشرق، وفي امتزاج حضارة الغزنويين مع الحضارة الهندية. ومن الأحداث التي أوجدت هذا المصير المشترك بين البلدين، فتح المسلمين الغوريين لدلهي سنة 1197، وانتصار كليتش أصلان الثاني على الإمبراطور كوميناس الثاني (Komnenos II) في معركة مايروكفالون (Mariokephalon) سنة 1176، التي تعززت بعدها سيطرة السلاجقة على منطقة لأناضول. وقد ولدت الدولة العثمانية بناء على هذه التراكمات، على المحور الأناضولي - البلقاني، ودولة بابور على المحور الهندي، ليمثلا ذروتي الحضارة الإسلامية في ذلك الوقت. ويشكل كل من تاج محل وجامع السليمية ذروة الجانب الفني المعماري لهاتين الحضارتين. ومن المنعطفات التاريخية المشتركة، صدور قانون الإصلاحات العثماني سنة 1856 في تواز مع الثورة التي اندلعت في الهند، ودخول هذين المحورين في مرحلة تصفية حسابات مع الحضارة الغربية. ومن العوامل الأخرى التي أبرزت جوانب التكامل والتشابه بين المجتمعين، الذين تبعدهما الجغرافيا ويقربهما المصير المشترك، هو ظهور باكستان كأول دولة تؤكد على هويتها الإسلامية بعد انهيار الدولة العثمانية.

وبالرغم من التقارب التاريخي الذي أسس لعلاقة الصداقة بين الدولتين، إلا أن هذه العلاقة لم تعط أكلها لأي من الشعبين. ومن الأمثلة البسيطة على ذلك أن نسبة الواردات التركية لباكستان سنة 1994 بلغت 0.52%، والصادرات الباكستانية لتركيا في السنة نفسها بلغت ما نسبته 0.54%، أي لم تصل حتى إلى الواحد بالمائة. وبالرغم من أن سنة 1995 شهدت انتعاشا نسبيا للتجارة البينية، إلا

أن حجم التجارة البينية في هذه السنة لم يتجاوز ما قيمته 250 مليون دولار (244,4 مليون دولار بالتحديد). ولا يمكن بأي حال من الأحوال الاقتناع بأي تبرير لهذه الأرقام المنخفضة لدولتين مثل تركيا وباكستان، اللتين تستندان إلى بناء اقتصادي لا يستهان به، حتى ولو كان هذا المبرر أن اقتصادي تركيا وباكستان متشابهان. ويمكن لمثل هاتين الدولتين أن تكونا ساحة اقتصادية فعالة، من خلال مشاريع اقتصادية على مستوى دول العالم الثالث. ويعتبر مشروع "اتحاد القطن"، الذي بدأ في الآونة الأخيرة، خطوة مهمة في هذا المجال. بمثل هذه المشاريع، يمكن تفعيل منظمة التعاون الاقتصادي، ليتم استخدامها بشكل فاعل، سيما في دول آسيا الوسطى. ومن أجل أن تنجح هذه المشاريع، يجب العمل على تغيير الفتور الذي سببته العلاقة العاطفية غير المثمرة بين الدولتين، وتحويلها إلى حالة من العمل المثمر. بذلك -تستطيع الدولتان أن تتوجها إلى وسط آسيا من خلال مشاريع مشتركة، كما تستطيعان في الوقت نفسه الانفتاح على الصين، الدولة التي يزداد ثقلها في التوازنات الاقتصادية والسياسية يوما بعد يوم. وللعلاقة التاريخية الحميمة التي تجمع تركيا والباكستان، يمكن لباكستان أن تصبح مفتاحا آمنا وشاملا وديناميكيا لاستراتيجية تركيا الآسيوية.

أما الشرط الثاني الذي لا بد من توفره لمنظمات مثل منظمة التعاون الاقتصادي فهو تحقيق الانسجام بين الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى والمشاريع قصيرة المدى. إن الأهداف العامة وطويلة المدى التي يتناولها القادة ووزراء الخارجية، بدون أن يتم دعمها بمشاريع تؤسس لبنية تحتية لها، ستسبب فجوة جدية بين الأقوال والأفعال فيما يتعلق بالمنظمة. وعلى العكس من ذلك، إذا تم التركيز على الأمور التقنية التفصيلية، ولم تتوفر الإرادة السياسية التي تدعمها وتساعدها، ستبقى هذه الجهود أسيرة الرتابة. ومن أهم العوائق التي تقف في طريق نجاح منظمة التعاون الاقتصادي، التركيز على توجيه الرسائل الخارجية أكثر من الاهتمام بالوضع الداخلي للمنظمة، بالإضافة إلى بقاء فعاليات المنظمة أسيرة للتفاصيل التقنية دون الخروج بفوائد ملموسة. من أجل تجاوز هذه المشكلة، لا بد من تحقيق الانسجام بين الإرادة السياسية والجهود التقنية. ويمكن أن يتحقق هذا الانسجام إذا تم التواصل بين القادة والتقنيين بشكل فعال، قبل وبعد القمم التي يتم دعمها

بالإرادة السياسية. إن الاهتمام بوضع خطط مبدئية، تضع نصب عينيها المصالح المشتركة لجميع الدول الأعضاء، سيساهم في جعل المشاريع التي تبحث على مستوى القمم مشاريع قابلة للتطبيق على أرض الواقع، إن توفر لها دعم القادة والمسؤولين بعد القمة. وهنا يجب على المسؤولين السياسيين مراقبة هذه التطبيقات وترجمتها إلى مشاريع قصيرة المدى من أجل الوصول إلى الأهداف الاستراتيجية بعيدة المدى.

خامساً: منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود KEİK: مناطق السهوب والبحر الأسود

يعتبر حوض البحر الأسود من أكثر الأحواض البحرية التي شهدت تغيرات جذرية بعد فترة الحرب الباردة؛ وهذا ما أوضحناه في الفصل المتعلق بالأحواض البحرية القريبة. كان هذا البحر في فترة الحرب الباردة بمثابة بحر داخلي، ويعتبر من أهم مناطق التجاذب بين المعسكرات السياسية المختلفة، كونه أحد الأحواض القريبة بالنسبة لتركيا. وقد حمل هذا البحر أهمية منخفضة للدول المطلة عليه على الرغم من إمكاناته الكبيرة المحتملة. هذا، ويمكن القول إن التوازنات بين الأقطاب السياسية المختلفة حول حوض هذا البحر تسببت في عدم استغلال القيمة الجيواقتصادية له كبحر داخلي كبير في القارة الأوراسية. إضافة إلى أن جميع دول حوض البحر الأسود، باستثناء تركيا، كانت تنتمي للمعسكر الشرقي؛ ومن ثم فقد تم تحديد السياسات المتعلقة بهذا البحر وفق السياسات العالمية، وهو ما تسبب بدوره في تقليص فرصة تركيا في استغلال منطقة حوض البحر الأسود كجزء من خططها الاستراتيجية القومية.

وبعد أن تأثرت تركيا بشكل سلبـــي بسبب الانقسامات المختلفة لحقبة الحرب الباردة، تولدت في المرحلة الجديدة مجالات أوسع، وتم العمل على إعادة بناء الإمكانات الاستراتيجية لدول حوض البحر الأسود عن طريق منظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود في مناطق الفراغ الاستراتيجي الذي شهدته هذه المنطقة. لاقت فكرة المنظمة اهتماماً كبيراً خلال فترة قصيرة، وبدأت الجهود الأولى لتأسيس هذه المنظمة من خلال المشروع الذي طرح في المؤتمر الذي عقد في أنقره

في نوفمبر/تشرين الثاني 1990. وبعد فترة الإعداد التي استمرت طيلة 1991، بدأت أولى فعاليات هذه المنظمة في القمة التي عقدت في إسطنبول في 25 يونيو/حزيران 1992 في البيان الختامي الذي صدر عن المؤتمر. الدول الأعضاء في هذه المنظمة من الدولة المطلة على البحر الأسود هي تركيا، وروسيا، وأوكرانيا، وبلغاريا، ورومانيا، وجورجيا، إضافة للدول التي ليس لها ارتباط مباشر مع البحر الأسود وهي: ملدافيا، وألبانيا، واليونان، وأذربيجان، وأرمينيا، والدول التي دخلت كعضو مراقب في هذه المنظمة بناءً على طلبها، وهي: تونس، ومصر وسلوفاكيا، وبلولينيا، وإسرائيل.

تحددت العناصر الخارجية للوضع الدولي الذي تعكسه هذه المنظمة من خلال التأكيد في ميثاق التأسيس على الابتعاد عن مظاهر التهميش والانغلاق في علاقاتها مع العلم الخارجي؛ كما تم التأكيد في المادة الخامسة على الرجوع إلى مبادئ مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبـــي، وفي المادة السابعة على ضرورة أن لا تتأثر عملية انضمام الدول الأعضاء للاتحاد الأوروبـــي. ويمكن القول إن هذه المنظمة اكتمل تأسيسها في فترة قصيرة بالنسبة لغيرها من المنظمات المشابهة، وذلك بعد أن اكتسبت الدول الأعضاء فيها دفعة قوية في الساحة الدولية. وبعد أن تم اتخاذ قرار بتشكيل مجلس لوزراء الخارجية خلال ستة أشهر، ليكون على رأس بنية المنظمة من حيث اتخاذ القرارات، تم تأسيس مجموعات عمل في مجالات البيانات الإحصائية والمعلومات الاقتصادية، والتعاون التجاري والصناعي، وفي مجال الزراعة والصناعة الزراعية، والبنوك والأعمال، والاتصالات والمواصلات، وحماية البيئة، والعلوم والتكنولوجيا.

وبالرغم من القرار الذي اتخذ بأن تكون سكرتارية المنظمة في الدول التي تشغل رئاسة المنظمة بشكل دوري، إلا أن السكرتارية اتخذت موقعاً مركزيا في مدينة إسطنبول بسبب الحاجات التي تولدت في هذه الفترة. وبعد هذه المرحلة، اكتسبت المنظمة صفة شمولية من خلال تشكيل اتحاد برلمانات منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود ومركز المعلومات الاقتصادية وبنك التجارة والتنمية للمنظمة. ولعل السبب في هذا الاهتمام المتزايد بهذه المنظمة يعود إلى عناصر دائمة، وأخرى ظهرت نتيجة الظروف السياسية الجديدة في الوضع الدولي،

وتشمل حقائق سياسية اقتصادية عامة. من العناصر الأساسية هنا الوضع المركزي الهام الذي يحمله البحر الأسود في سياسات واقتصاديات المنطقة الأوراسية. وكان البحر الأسود والطرق البحرية المرتبطة به من أهم المناطق الاستراتيجية في أوراسيا على مر التاريخ. وتحتل المناطق المحيطة بالبحر الأسود وضعاً مركزياً، يُعتبر مفتاحاً استراتيجياً لجميع أنواع الارتباطات في المناطق المحيطة.

يتصل البحر الأسود مع منطقة القوقاز، التي تربطه مع بحر قزوين في الجانب الشرقي من العمق الآسيوي؛ كما يتصل في الجناح الأوروبي مع المنطقة الأوراسية عبر سواحله الغربية التي تمتد إلى حوض الدانوب في العمق الأوروبي. وله أيضاً ارتباطات مع شبه جزيرة الأناضول، والمضيقين، والبحر المتوسط، والقارة الأفروأورآسيوية. كما أن له ارتباطات مع أنهار الدينابر، ودينستور، والدون، والفولجا على الحزام الشمالي في السهوب الواسعة. وبعد زوال الحواجز المصطنعة التي كان يفرضها نظام القطبين، ظهرت إلى السطح مرة أخرى الارتباطات الداخلية بين المناطق التي تحيط بالبحر الأسود بشكل طبيعي. ومن العوامل الدائمة في هذا الإطار أن المناطق التي تحيط بهذا البحر تحتوي على تنوعات مناخية وجغرافية تعطي لهذه المناطق إمكانية تأسيس علاقات قائمة على التكامل الاقتصادي فيما بينها. ومن أهم العوامل السياسية التي نتجت عن الأوضاع الدولية في هذه المنطقة، أن جميع دول حوض البحر الأسود - باستثناء تركيا واليونان - كانت تنتمي للمعسكر الشرقي؛ وبعد انهيار هذا المعسكر، دخلت هذه الدول في حالة من الفراغ السياسي، وأصبحت مضطرة لإعادة تحديد وضعها الدولي من جديد.

ومن المظاهر اللافتة للنظر فيما يتعلق بحاجة هذه الدول إلى اكتساب مواقع جديدة في الوضع الدولي، سعي بعض ممن أبدى رغبة في الانضمام إلى منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود إلى إقامة علاقات تعاون وتكامل أخرى. وبذلك، بدأت منظمة التعاون الاقتصادي منذ النصف الثاني من عقد التسعينات في فقدان قوة فعلها المبكرة. والسبب الأساسي خلف ذلك أن بناء المنظمة اعتمد على ردود الأفعال، التي تسعى لتلبية احتياجات الظروف الدولية، بدل الاعتماد على مبادرات تتعلق بعناصر دائمة. وبينما نص ميثاق المنظمة على أن

التعاون المشترك بين الدول الأعضاء لا يشكل بديلاً عن مجالات التعاون المشترك الأخرى، نظرت بعض الدول الأعضاء إلى هذا البناء الجديد على أنه ورقة بديلة لمبادرات الأخرى. وقد تسببت محاولات التعاون والتكامل مع الأطراف الأخرى في تباطؤ عملية ترسيخ المنظمة. وتحتوي علاقات الدول الأعضاء في هذه المنظمة مع الاتحاد الأوروبـــي على عناصر لافتة للنظر في هذا المجال.

ولقد عملت عدة أحداث على توجيه الدول الأعضاء إلى مجالات اهتمام متعددة، مثل دخول بلغاريا ضمن مشاريع وخطط توسع الاتحاد الأوروبـــي، فضلاً عن اليونان التي هي عضوة سابقة، ودخول تركيا في اتفاقية الاتحاد الجمركي في البداية، ثم دخولها في إطار العلاقات الاقتصادية الخارجية ذات المركز الأوروبـــي، واعتبارها فيما بعد مرشحاً رسمياً للاتحاد الأوروبـــي في مرحلة هلسنكي، ودخول روسيا في علاقات مع أهم دول الاتحاد الأوروبـــي في إطار مجموعة الدول الصناعية الثمانية. وظهرت بشكل مشابه انعكاسات مختلفة للسياسات القائمة على ردود الأفعال في توجه تركيا إلى لعب لعبة البدائل بين روسيا وإيران في منظمتي التعاون الاقتصادي ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود، وفي توجه تركيا إلى إقامة علاقات اقتصادية مشتركة أكثر قرباً من الدول السلافية التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي السابق.

ومن بين الأسباب المهمة التي ساهمت في الفشل الذي تعرضت له المنظمة والذي نتج عن التأثيرات التي خلفتها الظروف الدولية الجديدة، على عكس تجربة الاتحاد الأوروبـــي، التوسع غير المنظم مقابل التردّد في تعميق العلاقات بين الدول الأعضاء. وبدل أن تتجه استراتيجية منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود إلى ضم الدول التي تقع على سواحل البحر الأسود بشكل أولي، اتجهت إلى ضم دول القوقاز والبلقان كدول محيطة. وقد ساهم هذا النهج في تقويض عملية بناء إرادة سياسية مشتركة، وإلى سحب المشاكل الداخلية التي تعانيها هذه الدول أصلاً إلى جسم المنظمة. وحتى مع إمكانية التواصل بين الدول الأعضاء داخل المنظمة، لم يتمَّ التوصل إلى خطوات حقيقية في مجالات التعاون المشترك لعدم وجود الأرضية الدبلوماسية التي يمكن أن تقوم عليها. وعند المقارنة مع تجربة الاتحاد الأوروبـــي، نلاحظ مباشرة السبب الثالث من أسباب الفشل الذي تعرضت له

المنظمة، وهو عدم وجود الانسجام في المحور الروسي - التركي، الذي يوازي المحور الألماني - الفرنسي في الاتحاد الأوروبـــي. ومن الصعب التوصل إلى نجاحٍ نهائي بين روسيا وتركيا في هذا المجال بسبب عدم وجود الإرادة السياسية في هذين البلدين اللذين عاشا مرحلة من العداء التاريخي على الشريط المحيط بالبحر الأسود، في حين أن فرنسا وألمانيا نجحتا، بالرغم من التنافس التاريخي بينهما. ولا يمكن أن تُفعَّلَ منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود بشكل حقيقي دون التوجه إلى بناء قاعدة علاقات اقتصادية مشتركة بين روسيا وتركيا، مثل التعاون الذي تطور بين ألمانيا وفرنسا في إطار الاتحاد الأوروبـــي في حوض الرور.

ما زالت منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود، التي بدأت في توقيت صحيح وبمبادرات ملائمة، تحتل موقعاً مهماً بين الأدوات الاستراتيجية لتركيا. ويمكن تناول هذه الأهمية ضمن ثلاثة أبعاد: الأول، إمكانية أن يساهم دخول تركيا في هذه المنظمة في تعزيز موقع تركيا في الساحة الاقتصادية - السياسية الدولية. ومن أجل تحويل أهمية المنظمة الاقتصادية إلى تأثير استراتيجي حقيقي، يجب على تركيا أن تضع هذه المنظمة مع أدواتها الاستراتيجية الأخرى في إطار منسجم. ولذا، من الصعب على تركيا أن تستخدم كُلاً من الاتحاد الأوروبـــي ومنظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود في شكل متجانس ومتضافر، يدعم بعضها بعضاً، دون أن تتناولها في إطار منسجم وتكاملي. ومع تأسيس أرضية لمنظمة الدول العشرين، تزداد التأثيرات المتبادلة. كما تزداد الإمكانيات التي يمكن أن تستخدمها تركيا لتعزيز قدرتها على التواصل مع الارتباطات في الاتجاه الشرقي الغربـــي، والاتجاه الشمالي الجنوبـــي، باعتبارها الدولة الوحيدة التي انضمت إلى هذه المنظمة من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود، إذا ما استثنينا روسيا. وهنا، يجب على تركيا أن تنظر إلى منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود على أنها عنصر دعم استراتيجي مهم، يعزز تأثيرها الاقتصادي والسياسي في الساحة الدولية.

المستوى الثاني الذي يدعم وجهة النظر هذه، هو الأهمية التي تحملها العلاقات المتعددة داخل المنظمة، وما يمكن أن يتولد عن هذه العلاقات المتعددة من نتائج

تتعلق بزيادة التأثير المشترك لهذه الدول إن نجحت في تكوين ساحة جذب حقيقية. وإذا ما تم تجاوز التأثيرات السلبية للأزمات الإقليمية في مناطق البلقان والقوقاز، وتم تناولها في إطار عقلاني، يمكن استخدام منطقة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود كأداة لحل هذه الأزمات. وهذا من شأنه أن يساهم في زيادة الثقل السياسي لجميع الدول الأعضاء في المنطقة، وفي مقدمتها تركيا، التي بادرت إلى إنشاء هذه المنظمة. ومن أجل إحداث التأثير المطلوب، لا بد أن يتحقق انسجام استراتيجي بين هذه المنظمة ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبـــي، وأن يكون مسار عملهما في خط متوازٍ. ولا يمكن أن يصل التأثير السياسي متعدد الجوانب إلى حد النجاح، إلا إذا تم رفع مستوى العلاقات المتبادلة بين دول الأعضاء إلى أعلى حد، عن طريق المشاريع الاقتصادية المشتركة.

أما المستوى الثالث فيتعلق بتكوين مساحة من الارتباطات الدبلوماسية المهمة، ذات التأثير على العلاقات الثنائية. وكما أكدنا سابقاً، فإن تركيا وروسيا تقعان في مركز هذه العلاقات. ولا يمكن تحقيق النجاح في منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود دون أخذ العلاقات الروسية – التركية بعين الاعتبار؛ كما لا يمكن فصل العلاقات الروسية – التركية عن ساحة التعاون الاقتصادي المشترك في إطار هذه المنظمة. وقد أمكن من خلال هذه المنظمة – وربما للمرة الأولى – أن تتشكل أرضية للتوصل إلى المصالح المشتركة في العلاقات التركية – الروسية، التي هي صورة جديدة من العلاقات العثمانية– الروسية التاريخية، والتي تمركزت حول حوض البحر الأسود. لقد شهدت مرحلة التوازنات العثمانية – الروسية انقساماً واضحاً بين هذين المجتمعين. في البداية، وحتى 1774، كان ميزان القوى في منطقة حوض البحر الأسود يميل لصالح القوة العثمانية، ثم تصاعد التأثير الروسي على هذه المنطقة بعد هذا التاريخ. وقد مالت الأوضاع الدولية بعد الحرب العالمية الثانية لصالح الاتحاد السوفياتي السابق، الذي انهار فيما بعد بشكل مفاجئ في نهاية القرن العشرين. ولذلك، ما أن دخلت قوى جديدة إلى الساحة في هذه المنطقة، مثل أوكرانيا، وبلغاريا، ورومانيا، وجورجيا، ظهرت أهمية تحقيق الانسجام في العلاقات الثنائية بين هذه الدول. ولا بد من الاستفادة من دخول أوكرانيا بشكل خاص كعنصر توازن في المنطقة من أجل الاستفادة منه لإنجاح منظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود.

ويمكن القول، باختصار، إن منظمة التعاون الاقتصادي لحوض البحر الأسود هي أداة استراتيجية مهمة لا بد من تقييمها من جديد. ويتوجب على تركيا – التي كانت صاحبة المبادرة في إنشاء هذه المنظمة – أن تستفيد من تجربتها السابقة وأن تسرع في عملية تحويل علاقاتها القائمة على ردود الأفعال العفوية مع المنظمة إلى خطوات عملية دائمة. كما لا بد من تكثيف الجهود التي تسعى إلى إقامة مشاريع مؤثرة وطويلة المدى، بدل المبادرات قصيرة المدى، وزيادة العلاقات الثنائية بين دول المنطقة والتفاعل بين حكوماتها. وكما أكدنا في الفصل الذي يتعلق بالمناطق الجغرافية القريبة، إذا ما تم هناك عمل منسق بين الاتحاد الأوروبـــي ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود ومنظمة التعاون الاقتصادي، ستتحول تركيا إلى دولة مركزية في خط التواصل الاقتصادي – السياسي على مستوى القارة الأوراسية. ولذلك، عند تطوير العلاقات الثنائية مع الدول التي تقع في شمال البحر الأسود، لا بد في الوقت نفسه من تقوية الارتباطات مع شرق أوروبا وغربها، ومع جنوب آسيا، من خلال جعل كل من منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود ومنظمة التعاون الاقتصادي أدوات أكثر فعالية. وإذا ما سارت الأمور خلاف ذلك، ستتحول كلا المنظمتين من عناصر بديلة وداعمة، إلى عناصر فارغة المضمون شيئاً فشيئاً.

سادساً: مجموعة الدول النامية الثمان (D-8) والارتباطات الآسيوية – الإفريقية

تسبب التهديد الروسي لتركيا بعد الحرب العالمية الثانية في توجه السياسة الخارجية التركية في مرحلة الحرب الباردة نحو الغرب والمحور الأطلسي. وتم تطوير العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى، والدول الإقليمية كذلك، بناءً على مقاييس هذا المحور. وبسبب الحالة التهديدية الثابتة التي مثلها الاتحاد السوفياتي بالنسبة لتركيا في حقبة الحرب الباردة، أغلق الباب أمام كثير من الانفتاحات السياسية البديلة. بعد انتهاء الحرب الباردة، دخلت تركيا مرحلة جديدة تحتاج فيها إلى إعداد نفسي جديد. وفي الوقت الذي فتح الباب أمام تركيا من أجل أن تكون عضوة دائمة في الاتحاد الأوروبـــي، أحست تركيا بثقلها السياسي، المستند لعوامل

تاريخية وجغرافية، لا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد ساهم هذا في وعي تركيا بوجودها تجاه المناطق الشمالية والشرقية والجنوبية.

ولما كانت منظمة التعاون الاقتصادي تتألف من بنية ذات عشر دول، تنتشر في غرب آسيا ووسطها وتقع على أهم الخطوط الاستراتيجية في العالم، فقد ساهمت المنظمة كثيراً في تجاوز الأحكام المسبقة السلبية لدى تركيا تجاه الشرق. كما ساهمت منظمة التعاون لدول البحر الأسود أيضاً في الانفتاح نحو الطرف الشمالي، الذي كان يمثل تهديداً في السابق. من خلال هذا التعاون المشترك، استطاعت الدبلوماسية التركية النفوذ إلى شرق أوروبا والبلقان والقوقاز، والتخلص من الانقسام الذي كان يفرض نوعاً أحادياً من العلاقة مع هذه المناطق. ومع هذه المبادرات، بدأت الدبلوماسية التركية تطوير سياسات إقليمية في إطار حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبـــي ومنظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة التعاون لدول حوض البحر الأسود، تمتد من الأطلسي حتى الأدرياتيكي ومن أوروبا إلى وسط آسيا.

ويوماً بعد يوم يزداد الثقل الاقتصادي السياسي لمناطق شرق آسيا ومناطق إفريقيا الغنية بالمصادر الطبيعة، التي تعتبر من بين المناطق المهملة في توجهات تركيا الانفتاحية. وتعتبر فكرة الانضمام إلى مجموعة الدول النامية الثمان (D-8) خطوة ذات جدوى، كونها توفر عناصر تمكن تركيا من تجاوز ضعف سياستها المتعلقة بالمناطق القارية، من خلال انفتاحها على دول مهمة، مثل اندونيسيا وماليزيا في شرق آسيا، ومصر ونيجيريا في إفريقيا. ويُشكل هذا المشروع أرضية مهمة للإمكانات الكبيرة التي يحملها، حيث يُقارب عدد سكان الدول الأعضاء في هذه المجموعة خُمس سكان العالم. كما تُشكّل المناطق التي تقع عليها هذه الدول شريطاً جيوستراتيجياً بالغ الأهمية، يمتد باتجاه شرق - غرب، على طول القارة الأفروأورآسيوية. أرادت تركيا من خلال المجموعة الخروج عن خطها الاعتيادي في مرحلة الحرب الباردة، وذلك بالتوجه إلى مشاريع، مثل منظمة التعاون الاقتصادي ومنظمة التعاون لدول حوض البحر الأسود، ومجموعة الدول النامية الثمان. غير أن جوانب الضعف الأساسية التي عانت منها هذه المشاريع هو عدم ارتكازها إلى أرضية عقلانية، وضياع فعاليتها نتيجة تأثير الأزمات التي تحدث على المدى القصير.

وأخيراً، فقد تجاذبت مجموعة الدول الثمان محاور السياسات الداخلية، ومن ثم تم تعطيلها قبل أن تبرز إلى السطح كأداة استراتيجية.

سابعاً: الاقتصاد السياسي العالمي، ومجموعة الدول العشرين (G-20)

لقد طرأت عمليات تحديدية في الفترة التي تلت الحرب الباردة في بنى الأدوات الدولية التي سادت في مرحلة الحرب الباردة، وإلى جانب ذلك تم العمل على إيجاد منظمات وأدوات دولية جديدة من أجل تحقيق توازنات جديدة في النظام العالمي. فعلى سبيل المثال، عندما بدأ مجلس الأمن بالدخول في مرحلة من الضعف النسبـــي، برزت مجموعة الثمان في النظام الدولي من أجل سدِّ الفراغ المُحتمل، وتعهد وظائف جديدة، والظهور بأقوى صورة ممكنة بين القوى الكُبرى. ومن أجل فهم الدور العملي لتركيا في منظمة الدول العشرين، التي تم دعوتها إليها، وتقييم وضع تركيا في هذا الإطار، لا بد من فهم التحولات التي ساهمت في تكوين هذه المجموعة بعد الحرب الباردة. ويعتبر من الأهمية بمكان فهم المواضيع المتعلقة بالقرار الذي اتخذ في قمة كولن (Köln) في 1999 لتأسيس مجموعة العشرين، التي أعلن عنها في سبتمبر/أيلول من السنة نفسها.

تشكلت مجموعة الثمان – التي بدأت من قبل بمجموعة السبع – نتيجة للمحاولات التي ازداد تأثيرها بعد مرحلة الحرب الباردة بشكل متدرج، وأخذت تتمركز داخل النظام العالمي للعلاقات الدولية، وسعت إلى إزالة الفارق بين بنية الشرعية الدولية منذ الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الحرب الباردة، وبين بنية القوة الحقيقية. وتم العمل على إدخال ألمانيا واليابان إلى هذه المجموعة، وهما الدولتان اللتان خرجتا منهزمتين ومنتكبتين من الحرب العالمية الثانية، وحققتا فيما بعد قوة اقتصادية سياسية وساهمتا في إنشاء منظمات اقتصادية – سياسة جديدة تتمحور حول قوى الشرعية الدولية، التي تقف الولايات المتحدة الأميركية في مقدمتها؛ كما كان لها دور بارز في تمويل العمليات الدولية التي ارتفعت تكلفتها مع مرور الزمن.

لقد اتجهت الدول المؤثرة في النظام الدولي إلى تكوين مجالات الشرعية الدولية الخاصة بها، وتحويل الثقل السياسي – الاقتصادي لمجموعة الدول الثمان إلى ثقل دبلوماسي في النظام الدولي. وبالرغم من أن الإمكانات الاقتصادية – السياسية

لروسيا لم تمكنها من دخول هذه المنظمة، إلا أنها دخلت بثقلها الدبلوماسي والنووي، الأمر الذي أضاف إليها مزيداً من القوة والشرعية. وبذلك تطورت فعاليات ومهمات هذه المنظمة بشكل تدريجي من خلال الاجتماعات المتكررة لأعضائها. وتم في اجتماعات القمة للدول الأعضاء تناول قضايا متعددة، مروراً بأزمة البوسنة وكشمير، وحتى أزمة قبرص، لتتحول هذه المنظمة إلى قوة حقيقية من خلال استخدام الأمم المتحدة كأداة لتوفير المشروعية الدولية لقراراتها. وتطمح كل دولة من هذه الدول، التي تتمتع بالقدرة على تطوير استراتيجية عالمية، إلى تحقيق مكاسب جوهرية خاصة بها من خلال الاستفادة من خصائص هذه المنظمة.

وقد سعت الولايات المتحدة - في مجموعة الدول الثمان - إلى تأمين موقع السيادة الدولية في النظام الاقتصادي السياسي الدولي، من جهة، وإلى وضع الأعباء الناتجة عن التطبيقات السياسية في النظام الدولي على عاتق القوى الأخرى، من جهة ثانية. وهكذا، أدخلت الولايات المتحدة مجموعة الدول الثمان في عملياتها الفعلية، ومناوراتها الدبلوماسية، ودفعت بالمشكلات التي يمكن أن تواجهها إلى مجلس الأمن حتى توفر لها أدوات الشرعية الدولية. وتعتبر الولايات المتحدة القوة الوحيدة التي تستطيع استخدام هذين التنظيمين بشكل مؤثر. وهنا، أصبحت الضغوط غير المباشرة التي تقوم بها ألمانيا واليابان من أجل دخول مجلس الأمن الدولي غير مهمة في ظل زيادة تأثير مجموعة الدول الثمان. وقد أظهرت الولايات المتحدة مقدرة على توفير الدعم المالي للعمليات السريعة من قبل مجموعة الدول الثماني، كما دفعت بالأزمات الدولية لمجلس الأمن الدولي في الأمم المتحدة، واستخدمت مقدراتها من أجل أن تأمين بدور مرن كقوة موازنة بين الدول.

اكتسبت هذه المنظمة وضع الجهة التي تقوم بتسديد الفواتير المالية بالنسبة لألمانيا واليابان، الدولتين اللتَين خرجتا بأحمال نفسية خلال فترة الحرب الباردة. وبعد الجدل الذي أثير حول انضمام الدولتين إلى مجلس الأمن، وبعد أن تمَّ تجاهلهما في بدايات التسعينات، أصبحت مجموعة الدول الثمان بالنسبة لهما أكثر منظمة يمكن استخدامها بشكل مباشر ومؤثر في العلاقات الدولية. ومن خلال زيادة تأثيرها في حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة، استطاعت ألمانيا أن تفتح ساحة دبلوماسية مهمة من خلال التنسيق بين هذه المنظمات الثلاث. وقد جاء التأثير

الدبلوماسي لألمانيا قبل وبعد عملية كوسوفو في 1999 نتيجة لهذه المناورات الدبلوماسية. كما اكتسبت اليابان كدولة ليست بأوروبية ولا غربية صورة القوة العالمية التي تتمركز في النظام الاقتصادي السياسي الدولي من خلال مجموعة الدول الثماني.

دخلت روسيا لاحقاً مجموعة الدول الثمان، وفرضت نفسها على هذه المجموعة التي استطاعت من خلالها أن تحافظ على تأثيرها في الساحة الدولية، وأن تستخدم هذه المنظمة بشكل عملي من أجل إعادة تأهيل وضعها الاقتصادي. وتعتبر السياسة التي اتبعتها روسيا في أزمة كوسوفو، باتباع حملات مفاجئة، من أبرز الأمثلة اللافتة للنظر فيما يتعلق بسياساتها العملية. أما بالنسبة لبريطانيا وفرنسا، فتعملان على نقل ثقلهما في مجموعة الدول الثمان إلى مجلس الأمن الدولي، وعلى نقل ثقلهما في مجلس الأمن الدولي إلى مجموعة الدول الثمان، بهدف القيام بدورهما كدولتين تحققان عمليات التوازن والشرعية في النظام الدولي.

وقد اتخذ قرار تأسيس مجموعة الدول العشرين بناءً على حقائق دبلوماسية واقتصادية وسياسية، لتوفر أرضية أوسع من مجموعة الدول الثمان، التي اكتسبت وضعها مركزياً في النظام الاقتصادي – السياسي العالمي بعد الحرب الباردة. ظهرت دول المحور كدول مؤثرة في النظام الاقتصادي – السياسي الإقليمي والعالمي من خلال القرار الذي اتخذ في قمة كولن في 1999، والذي تعلق بتشكيل آلية عمل غير رسمية للمفاوضات التي تجري في إطار نظام بريتون ودوز (Bretton Woods) للسياسات النقدية وأسعار الصرف بين دول العالم، والذي ترافق مع عملية اختيار الدول الأعضاء. وقد وفرت مجموعة العشرين أرضية أكبر من أرضية السوق الدولية لمجموعة الدول الصناعية. وبالإضافة إلى الدول الأعضاء في مجموعة الدول الثمان، ضمت مجموعة الدول العشرين الدول التالية: الأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، والصين، وأندونيسيا، والهند، والمكسيك، والسعودية، وجنوب إفريقيا، وكوريا الجنوبية، وتركيا.

كما تضم المنظمة ممثلين عن الاتحاد الأوروبـــي، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي؛ وهناك طلبات ملحة من قبل بعض الدول الآسيوية، مثل تايلاند وماليزيا، من أجل الانضمام إلى هذه المنظمة. وقد تم النظر إلى مجموعة العشرين

باعتبارها منظمة للاستشارات المالية على المستوى الدولي، وينتظر منها القيام بأدوار أكثر شمولاً. ولوحظ في حالة مشابهة أنّ مجموعة الدول السبع الصناعية بدأت بمهمات ضيقة، تطورت تدريجياً، وأعطت إشارات واضحة على تحول مهماتها وأهدافها. ويؤيد هذا الأمر طبيعة اختيار الدول الأعضاء. وعند النظر إلى البناء الذي تتألف منه مجموعة الدول العشرين، تبرز المعايير التالية لاختيار الدول الأعضاء:

1. القوى التي تشكل تجمعاً ديموغرافياً كبيراً، ولا بد من وجودها داخل النظام الاقتصادي الدبلوماسي والسياسي الدولي، ويشكل تجاهلها خطورة جدية.
2. الدول التي لها قدرة التمثيل الإقليمي، وبالتالي التي يمكن أن تعتبر من الدول التي تملك صفة التأثير في النظام الاقتصادي السياسي الدولي.
3. الدول التي تستطيع أن تمثل عدة مناطق ثقافية وحضارية.
4. الدول التي تحمل أهمية من حيث إمكاناتها الديموغرافية، أو حركة أسواقها، أو من حيث الثروات الطبيعية التي تمتلكها.

ويمثل المعيارَ الأولَ دولٌ مثل الصين والهند، اللتان تعتبران من الدول التي تشتمل على جزء كبير من الثقل الديمغرافي لسكان العالم، كما أنّ إبقاء هاتين الدولتين خارج إطار عمل النظام الإقتصادي - السياسي العالمي، قد يتسبب في خطورة ظهور أقطاب متناقضة جديدة في النظام العالمي. ومن التناقضات التي حصلت في هذا الإطار، كون الصين عضواً في مجلس الأمن الدولي، لكنها في الوقت نفسه اسثنيت من دخول مجموعة الدول السبع التي تشكل عنصراً موجهاً للنظام الاقتصادي - السياسي الدولي. ولذلك، فإن احتواء الصين كدولة اشتراكية من الناحية السياسية داخل النظام الاقتصادي - السياسي الرأسمالي العالمي يحمل أهمية كبيرة.

يتعلق المعيار الثاني بتمثيل الكتل الإقليمية، وتناسب هذا التمثيل مع معايير العولمة، ويدخل فيها من دول شرق آسيا الصين واليابان وكوريا الجنوبية، وأندونيسيا من دول جنوب شرق آسيا، والهند من جنوب آسيا، وروسيا التي تمثل جنوب أوروبا ومناطق السهوب في أوراسيا، وتركيا التي تمثل غرب ووسط آسيا، والسعودية التي تمثل الشرق الأوسط، ودولة جنوب إفريقيا التي تمثل إفريقيا،

والدول الأوروبية التي تشمل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، وأميركا وكندا اللتين تمثلان أميركا الشمالية، وأستراليا التي تمثل قارة أستراليا وجنوب المحيط الهادي. وتحمل محاولات التكامل مع الأنظمة العالمية أهمية كبرى بعد انتهاء فترة الحرب الباردة، حيث أدخلت هذه الأنظمة دولا محورية إلى بنيتها، وبالرغم من الصفة غير الرسمية لانضمام هذه الدول المحورية إلى هذه الأنظمة إلا أنها تحمل أهمية كبيرة فيما يتعلق بشمول وانتشار النظام الاقتصادي - السياسي العالمي.

ويتعلق المعيار الثالث بإتاحة الفرصة أمام القوى التي تمثل مناطق الحضارات والأديان والثقافات المختلفة ليكون لها مكان في النظام الاقتصادي - السياسي العالمي، حتى يتم تجاوز التوتر الذي خلفته أطروحة "صراع الحضارات"، والعمل على تكوين أرضية جديدة للعلاقة بين الرأسمالية والثقافة المحلية. ويحمل هذا الموضوع أهمية أكبر في المراحل المقبلة. ولذلك، يلاحظ بأن هذه الهويات تشكل صورة معبرة عن العولمة، حيث تضم هويات متعددة تمثلها الصين بثقافتها الكونفوشية البوذية، واليابان بثقافتها الشنتوية البوذية، والهند بثقافتها الهندية، واندونيسيا والسعودية وتركيا كهويات إقليمية مختلفة تمثل الهوية الإسلامية، ودولة جنوب إفريقيا التي تمثل الثقافة الإفريقية، ودول المكسيك والبرازيل والأرجنتين التي تمثل الدول اللاتينية، والولايات المتحدة الأميركية وكندا ممثلة للثقافة البروتستانتية والأنغلوسكسونية، وألمانيا للثقافة الجرمانية الكاثوليكية والبروتستانتية، وروسيا للثقافة السلافية الأرثوذكسية.

أما المعيار الرابع فيتعلق بشكل مباشر بانتقال السلع من حالة المواد الخام إلى الإنتاج ومن ثم الاستهلاك على المستوى العالمي، بهدف المحافظة على الاستقرار المالي العالمي، وتحقيق التوازن الاقتصادي - السياسي، في المجالات الثلاثة الأساسية: المصادر الطبيعية، والإنتاج، والاستهلاك. تضم مجموعة الدول الثمان الصناعية، صاحبة الإنتاج التكنولوجي، ولذلك، فإن المجموعة تستبطن صراعاً مع الدول التي تمتلك المواد الخام اللازمة للصناعة، ومع الدول التي تعتبر مستهلكة للسلع. في المقابل، تفسح مجموعة العشرين موقعاً للدول الصناعية، والدول التي تمتلك المواد الأولية، والدول المستهلكة، من أجل تجاوز القطبية القائمة بين الشمال والجنوب، وبين الدول المنتجة، والدول التي تملك المصادر الأولية، والدول المستهلكة. ومن

التعريفات المناسبة في هذا الإطار، تعريف هذه الدول بالأسواق العظيمة الصاعدة، حيث تمثل دول، مثل الصين والهند وأندونسيا والبرازيل والأرجنتين والمكسيك وتركيا، حجماً سكانياً عظيماً يساهم في نشأة أسواق كبيرة. أما الدول مثل السعودية وأندونيسيا والمكسيك، فتمتلك مصادر طبيعية مهمة للصناعة، وعلى رأسها البترول.

تقوم مجموعة العشرين بوظيفة محدودة في الاستقرار المالي العالمي في الوقت الحاضر، وقد شهد الاجتماع الأول للمجموعة لقاءً على مستوى وزراء المالية. ولكن المجموعة بدأت بتحديد دورها بشكل أكثر تأثيراً في النظام العالمي مع الوقت، ويُنتظر منها دورٌ أكبرُ في ظل زيادة التوتر بين الشمال والجنوب، ولعدم وجود مجموعة أكثر شمولاً وتمثيلاً منها في هذه الفترة. تحمل هذه الأدوار أهمية من الناحية المثالية والواقعية؛ فبالرّغم من انتشار الفكر الديمقراطي بعد فترة الحرب الباردة ليشكل أساساً لأرضية الشرعية الدولية، إلا أن المنظمات الدولية تعاني من مشكلة عدم شمولية التمثيل، والتحكم من قبل عناصر معينة. ولا يمكن تجاوز الإشكاليات المحتملة بين الأقطاب المختلفة إلا عن طريق منظمات مشتركة تقوم بحل النـــزاعات وتقليص مساحة الصراع بشكل مرن.

إن من الصعب الوصول إلى حالة من التوازن والاستقرار في النظام العالمي في ظل وجود الاختلال الملحوظ في توزيع العائدات، وفي ظل تفاقم مشكلة الفقر إلى مستويات إقليمية وقارية، ووصول حجم الديون الواقعة على كاهل دول العالم الثالث حداً لا يُطاق؛ ومع إمكانية انتقال المصادر والقوى بشكل كبير من خلال التلاعب في رؤوس الأموال. وتكتسب مجموعة الدول العشرين، وما يماثلها من المنظمات الدولية، أهمية خاصة في مجال تخفيف مثل هذه التوترات المتسارعة. ولذلك، فإن انضمام تركيا إلى مجموعة العشرين يجب أن يُقيَّم في إطار يتعدى المجالات المالية، وأن يشمل، أولاً، ما يتعلق بالمقاييس الأساسية للسياسة الخارجية التركية بشكل عام؛ وثانياً، ما يتعلق بشكل خاص ببنية مجموعة الثمان ومجموعة العشرين من خلال النظر إليهما في إطار مستويين منفصلين.

في المستوى العام، لا بد من إعادة تحليل المقاربة التركية الأساسية لسياساتها الخارجية في ظل انضمامها إلى هذه المجموعة؛ إذ لا بد لتركيا أن تتجاوز القضايا

الخلافية في سياساتها الخارجية، المستمرة حتى الآن، والتي تنبع من مقاييس أمنية في الدرجة الأولى، وأن تتجاوز النظر إلى المناطق المحيطة بها على أنها دول تهدد أمْنها. فمن الصعب أن يبقى لأي دولة اعتبار عالمي إذا ما ظلت حبيسة المقاييس الأمنية، وتجنبت المشكلات الاقتصادية - السياسية والثقافية العالمية. وإذا استغلت تركيا عضويتها في منظمة العشرين بشكل جيد، يمكن أن تساهم في تجاوز التراكم السلبـــي الذي اتصفت به العلاقة بين دول الشرق والجنوب، ودول الغرب والشمال، في فترة الحرب الباردة، والذي بدأ منذ المواجهات الأولى مع الدول الاستعمارية من أجل الاستقلال. ويتضح من خلال النظر إلى التحولات الجديدة في الاقتصاد السياسي العالمي، وفي ظل التنافس العالمي بين المناطق المختلفة، أن القرن الواحد والعشرين مرشح ليكون آسيوياً في بدايته وإفريقياً في نهايته. وتفتح عضوية تركيا في مجموعة العشرين أبواباً مهمة في هذه المجالات المختلفة. وحتى تستطيع تركيا أن تقوم بدورها كجسر ثقافي بين الشرق والغرب، وجسر اقتصادي بين الشمال والجنوب، يجب أن تتخلص من وضع الدولة الجانبية في المحيط. وستعمل هذه المقاربة على تحقيق ارتباط تركيا مع دول الجنوب والشرق، وتعزز صلاتها مع دول العالم الأخرى وتزيد في الوقت نفسه من أهميتها لدى دول الشمال والجنوب.

أما المستوى الخاص فيتعلق بالثقل العالمي المتزايد باستمرار لمجموعة الثمان، كما ذكرنا سابقاً، ودخول تركيا بشكل مباشر إلى إطار مخططات العمليات التي تنظمها مجموعة الثماني في الأزمات العالمية في السنوات الأخيرة. وتعتبر السياسات التي طرحتها مجموعة الثماني بخصوص كوسوفو في قمة عام 1999، والنتائج التي خلصت إليها، إشارات مهمة في هذا المجال. وقد أصبح من الضروري إعادة تقييم الوضع المركزي الذي تحتله تركيا في هذه المنظمة بعد القرارات التي اتخذت بحق قبرص في قمة 1999. لقد ظلت تركيا دولة خارج إطار الاهتمام في مرحلة مجموعة الدول السبع؛ بسبب محدوديتها الاقتصادية والسياسية. كما كانت تركيا تمر آنذاك بفترة مثلت أكثر الفترات سلبية فيما يتعلق بدورها، خصوصاً بعد دخول روسيا على خط العلاقات الداخلية. وبفعل المسألة القبرصية، وضعت تركيا بين مطرقة مجلس الأمن والسكرتارية العامة للأمم المتحدة وسندان الضغوطات التي تفرضها مجموعة الدول السبع والمناخ الدبلوماسي الناتج عنها. وقد أثير كثير من الجدال

حول مشروعية تدخل مجموعة الدول الثمان من الناحية القانونية في مثل هذا النوع من الأزمات. وفتح قرار هذه المنظمة الخاص بقبرص المجال أمام تركيا للقيام بأدوار وعمليات مباشرة في الأزمات الإقليمية مرة أخرى.

أكسبت عضوية مجموعة الدول العشرين تركيا ساحاتِ مناورةٍ في مثل هذه الأزمات والفترات المرحلية. ويجب النظر إلى المنظمات التي هي على شاكلة مجموعة العشرين على أنها منظمات تحمل قدرة التدخل العالمي والإقليمي، على نطاق أبعد من الحدود الضيقة التي يمكن أن توصف بها. ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق اتباع سياسة فاعلة داخل جميع هذه المنظمات. ولا بد لتركيا أن تؤكد اعتبارها العالمي عن طريق تأثيرها في المناطق البرية والبحرية والقارية القريبة منها، وعن طريق تسلم دور أصيل وحرٍّ في التطورات العالمية.

البلقان والتحول الاستراتيجي

تسبب انهيار نظام القطبين في ظهور فراغ استراتيجي وجيوسياسي جدي، ساهم في إضعاف عناصر الاستقرار الإقليمي في المناطق المتقابلة في أوراسيا. وقد تأثرت القارة الأوروبية بهذا الوضع، حيث خلت القارة الأوروبية من أيٍّ نـزاع فعلي طوال نصف قرن، بفعل التوازن الثابت الذي فرضه الجدار الحديدي بعد الحرب العالمية الثانية، وخلال فترة الحرب الباردة. ومع اختفاء تأثير توازن السلاح النووي، توفرت أرضية مناسبة لظهور نـزاعات تحالفية محدودة نتيجة التناقضات العالمية والإقليمية. وشهدت مناطق الخط الشمالي لأوروبا الشرقية، الذي يمتد من دول البلطيق حتى المجر، في هذه الفترة المتأزمة اشتباكات محدودة وانقسامات مبنية على التراضي وفي شكل أقل توتراً. أما الخط الجنوبي، الذي يشمل مناطق البلقان، فقد شهد نـزاعات تحالفية وشبه عسكرية، اعتمدت على الحقائق التاريخية لفرض الشرعية في منطقة تتكون من بناء جيوثقافي معقد، يضم عناصر عرقية ودينية متنوعة. وتعود العلاقة المباشرة لتركيا بالنـزاعات في البوسنة وكوسوفو لوجودها في الخط الذي تتقاطع فيه منطقة الفراغ الجيوسياسي مع مناطق المواجهة الجيوثقافية. وتعتمد جيوسياسية البلقان على محورين اثنين: الأول - ويقع في منطقة البوسنة والهرسك - على الخط الواصل بين كرواتيا وصربيا في محور (درافا — سافا). أما الثاني، فيقع في كوسوفو على الخط الواصل بين صربيا ومقدونيا وبلغاريا وجزء من اليونان في محور (مورافا - فاردار).

وقد تصاعد الاهتمام بهذين المحورين الاستراتيجيين من قبل القوى الإقليمية والدولية، منذ أصبحت جيوسياسية البلقان تعتمد على هذين المحورين بعد الحرب العالمية الثانية، ولأن البلقان يضم خطوط فصل وتقابل جيوثقافي شديدة الحدة. شهدت الفترة التي تسلم فيها ميلوسوفياتش قيادة الدولة الصربية ممارسات بربرية،

مستغلاً التناقضات التي تتضمنها الخطوط الجيوسياسية والجيوثقافية ومتجاهلاً القوانين الدولية، في ظل ظروف سياسية انتقالية. ويمكننا استناداً على ذلك تقييم أزمتي البوسنة وكوسوفو في ثلاثة مستويات منفصلة، تعكس تناقضات مختلفة وتتقاطع في مجالات متعددة. فالمستوى الأول، يتعلق بالتناقضات في العلاقات الدولية الناتجة عن تدخل القوى العالمية؛ ويتعلق المستوى الثاني بالتناقضات الإقليمية في المحور البلقاني، الذي يقع في محيط خطوط شرق المتوسط وشرق أوروبا؛ أما المستوى الثالث - الذي يعتبر أقل تأثيراً - فيتعلق بالتناقضات في علاقة منطقتي البوسنة والهرسك بالمناطق المجاورة، الناتجة عن التقسيم الذي تعرضت له هذه المناطق. والشرط الأساسي للتعامل مع هذه الأزمة بجميع جوانبها هو تناول عناصر كل مستوى من هذه المستويات الثلاثة مع النقاط العامة المشتركة التي تجمع بينها.

أولاً: البلقان والتناقضات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة

بدأت المسألة البلقانية بالظهور بعد تفسخ دولة يوغسلافيا في نهاية فترة الحرب الباردة، وتفاقمت مع عمليات التطهير العرقي في البوسنة والتوترات في كوسوفو. وأخذت هذه الأزمات شيئاً فشيئاً في الخروج عن إطارها الإقليمي، لتحتل مكاناً هاما في مركز النظام الدولي. وبذلك أصبحت منطقة البلقان عامل اختبار للمنظمات الدولية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية، وللقوى المركزية التي ظهرت في المرحلة الجديدة. وقد تأثرت هذه المنطقة بشكل مباشر بالغموض الذي ساد أدوات ومعايير النظام الدولي، لتنعكس عليها تداعيات التغيير في توازنات النظام الدولي على الصعيدين العالمي والقاري. ومن الأمور التي تمت ملاحظتها في عملية ربيع عام 1999 في كوسوفو، قدرة الدول العظمى على تطوير استراتيجية عالمية من خلال برامج دبلوماسية وعسكرية. ولذلك، فإن التحليل الذي يتناول التطورات التي مرت بها منطقة البلقان بعد فترة الحرب الباردة، يجب أن يتجاوز الحدود الإقليمية للمنطقة، ويدرس العناصر الأساسية للنظام الدولي بشكل شامل وموسع.

ويمكن تناول التناقضات المتعلقة بالأنظمة، والتي سببت تفجر أزمة البوسنة وكوسوفو، ضمن ثلاثة عناوين رئيسة:

أ - تناقض المصالح العالمية بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبـــي من جهة، وألمانيا من جهة أخرى.

ب - التناقضات بين بريطانيا وفرنسا، وألمانيا وروسيا، ضمن القارة الأوروبية.

ج - التناقضات التي نتجت عن صراعات القوى وانعكست على القوانين والمنظمات الدولية.

ومن اللافت للنظر أن أزمات الشرق الأوسط والبلقان اندلعت في توقيت واحد وبشكل متواز. وإذا ما نظرنا إلى التناقضات الموجودة بين الأنظمة الدولية حينئذ، نلاحظ أن أشدها كانت تلك التي تجلت في هاتين المنطقتين. فبعد أن شهدت هاتان المنطقتان أكثر خطوط الفصل حدة في نظام القطبين خلال فترة الحرب الباردة، أصبحتا ميداناً لتناقضات القوى الكبرى التي حاولت توسيع مناطق تأثيرها. ولذا، فلا بد من ملاحظة التوازي بين أزمتي الخليج البوسنة، والربط بين خطاب النظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة، وحرب الخليج الأولى على وجه الخصوص، وما نتج عنه من سياسات فعلية أحدثت توازنات خطيرة ومؤلمة، ذهب ضحيتها أزمة البوسنة. فبعد انتهاء حرب الخليج الأولى، وتمكن الولايات المتحدة الأميركية من التحدث عن نظام أمن عالمي جديد بعد سيطرتها على الشرق الأوسط، اتجهت الصدامات بين القوى العالمية إلى منطقة البلقان. لقد وجدت الولايات المتحدة براءات اختراع ألمانية في التكنولوجيا العسكرية العراقية، لكن الولايات المتحدة استطاعت عبر حرب الخليج أن تجعل من نفسها القوة النهائية، المحددة للتوازنات الإقليمية والدولية. وبتطوير مصطلحات وعبارات تتعلق بالنظام العالمي الجديد، عملت الولايات المتحدة كذلك على استغلال ممثلي القوى الدولية وقواهم الفعلية في حرب الخليج. وقد اضطرت القوى الأوروبية، وفي مقدمتها ألمانيا، لقبول الهيمنة الفعلية للولايات المتحدة. واتجهت الدول الأوروبية إلى إطلاق حملات دبلوماسية من أجل إثبات وجودها، مثل سحب محادثات السلام في الشرق الأوسط إلى المحور الأوروبـــي، كما حصل في أوسلو ومدريد.

وكذلك كان الحال في الساحة اليوغسلافية، حيث اتجهت القوى الأوروبية لوضع الأقاليم التي انفصلت عن يوغسلافيا السابقة تحت سيطرتها. وساهمت عمليات التجزئة هذه في جعل المفاهيم المعيارية والقيم الغربية، التي تم استخدامها في

حرب الخليج الأولى، مفاهيم وقيم رثة، ليظهر تأثير عناصر الواقع السياسي في النظام العالمي بشكل أكبر. وقد تضمنت الأطروحات والنظريات السياسية المتعلقة بالنظام العالمي وصراعاته بعد نهاية الحرب الباردة أسس شرعية التدخل في هاتين الأزمتين. هذا وقد أعلن فرانسيس فوكوياما الانتصار المطلق للقيم الغربية، وقدمها على أنها العنصر الأساسي للنظام الدولي الجديد. وأضفت أطروحته نوعاً من المشروعية على حرب الخليج. أما صموئيل هانتينغتون، فنظر إلى الأزمة في منطقة البلقان باعتبارها صراعاً بين الحضارة الغربية والعناصر الخارجة عنها. وقد ساهمت هذه الأطروحة في توفير غطاء شرعي للجرائم الإنسانية التي قام بها الصرب في هذه المنطقة، وللازدواجية التي مارستها الدول الغربية تجاهها [1]. ومن جهة أطلقت القوى الأوروبية، وعلى الخصوص ألمانيا، حملات سياسية مقابل التفوق العسكري الذي حققته الولايات المتحدة في الخليج، أثناء المراحل الأولى من الأزمة في البلقان. وسارت هذه الحملات خارج خط عمليات التوسع لحلف شمال الأطلسي، بينما اتجهت الولايات المتحدة إلى الاقتراب أكثر من أزمة البلقان بعد أن كانت تتابع الأزمات الداخلية لأوروبا من قبل بدرجة أقل من الاهتمام.

أدت التطورات في البلقان بشكل غير مباشر إلى تجزئة مناطق التأثير الألماني في يوغسلافيا، وهذا ما عزز شعور ألمانيا بأنها دولة عظمى، ودفعها إلى محاولة توكيد نفوذها من سلوفينيا وكرواتيا إلى الأدرياتيكي. وقد نتج عن هذا التطور حراك ملموس في التوازنات الداخلية الأوروبية. كما دخل على خط الأزمة البوسنية عنصر ثالث في غير مصلحة الصِّرب، تمثل في المعسكر البريطاني - الفرنسي، وبقرار مجلس الأمن الدولي، في خطوة استهدفت موازنة التنافس الجرماني - السلافي في المنطقة. ولأن كلاً من بريطانيا وفرنسا استشعرت القلق من زيادة التأثير الألماني في أوروبا، اتبعت كلتا الدولتين سياسة موازنة عسكرية ودبلوماسية، في إطار من تهدئة الأوضاع وعدم المغامرة واتباع النفس الطويل في التعامل مع الأزمة.

---

(1) من أجل تقييم العلاقة بين صانعي السياسة ومنظريها لمؤلف الكتاب انظر:
Ahmet Davutoğlu, "The Clash of Interests: An Explanation of the World (Dis) Order", *Perceptions*, Dec. 1997-Feb. 1998, S. 92-121.

من أجل الاطلاع على نقد أطروحة نهاية التاريخ للمؤلف انظر:
Ahmet Davutoğlu, Civilizational Transformation and the Muslim World, Kuala Lumpur: Quill, 1994.

أرادت روسيا، من ناحيتها، إضفاء الشرعية القانونية على التمييز العرقي في البوسنة؛ وقد لاقت هذه السياسة الدعم والتأييد. وكانت نتيجتها استمرار أعمال التطهير العرقي والمجازر طوال سنتين. وقد ساهمت التناقضات بين القوى العظمى على المستوى العالمي، والتناقضات على مستوى القارة، في انتشار ظاهرة التمييز العرقي في هذه المنطقة، وتعاظمها أكثر وأكثر مع الزمن. ونتج عن السياسات المزدوجة التي اتبعتها كل من الولايات المتحدة وألمانيا توقيع اتفاقية دايتون (Dayton). وكنتيجة للعمليات العسكرية التي سبقت مفاوضات السلام، وبناءً على نصوص الاتفاقية، تم المحافظة على وحدة الحدود الكرواتية وامتداد ساحة التأثير الألماني إلى الأدرياتيكي. ومن جهة أخرى، أصبحت الولايات المتحدة طرفاً شرعياً وأساسياً في المنطقة. واستطاعت الولايات المتحدة عن طريق استخدام دبلوماسية مرنة إلى أبعد الحدود أن تثبت الضعف الأوروبـي في حل الأزمات ومجالات استخدام القوة، كما أثبتت عدم إمكانية حل الأزمات الأمنية الداخلية لأوروبا بدون تدخل أميركي ومن حلف شمال الأطلسي. وقد برز حلف شمال الأطلسي بعد اتفاقية دايتون كعنصر أمن، إلى جانب الاتحاد الأوروبـي، الذي توسع كعنصر اقتصادي. وما يعنيه هذا في اللغة الدبلوماسية أن ضمان الأمن لساحة التأثير الاقتصادي الأوروبـي هو مسؤولية القوة الفعلية لحلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة.

جعلت اتفاقية دايتون البوسنة منطقة سياسية يصعب تعريفها. ولم تحقق هذه الاتفاقية الحل النهائي للأزمة، بل تم رؤيتها على أنها عملية ساهمت في السيطرة على التنافس العالمي في الأزمات الإقليمية والتوصل إلى حل مؤقت ومرحلي. ولم يتم إلى حد الآن الوصول إلى حل نهائي في البوسنة، يُمَكّن الشعب البوسني من حكم نفسه بنفسه. ويمثل هذا الوضع مرحلة تجميد للأزمة بالاعتماد على قوة حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة. وقد قدم تفاقم الأزمة في منطقة بريكو (Breko)، عقب العملية العسكرية في كوسوفو سنة 1999، دليلاً على إمكانية تحول الوضع المرحلي في المنطقة إلى عملية صراع جدية. إن الاستقرار الحالي في البوسنة لا يمثل استقراراً مؤسساً على القوانين الدولية، بل عملية مرحلية تحققت نتيجة توازنات القوى بين الأنظمة المختلفة؛ كما أن الأوضاع في البوسنة ما تزال حساسة،

وعرضة لجميع التناقضات بين أنظمة القوى العالمية المختلفة. وفي ظل التوازنات التي فرضتها التناقضات المتعددة بين أنظمة القوى العظمى، تحمل أزمتا البوسنة وكوسوفو عناصر استمرارية مشتركة؛ كما تعكس التباينات في مصالح هذه الدول.

وعند إجراء مقارنة بين أزمة البلقان وأزمة الخليج، يظهر بشكل ملفت للنظر مدى التأثر المتبادل بينهما؛ فلم يكن من قبيل الصدفة بدء العمليات العسكرية في كوسوفو في مطلع 1999 في تشابه كبير مع حرب الخليج. ولم يكن من قبيل الصدفة كذلك اندلاع الاشتباكات في يوغسلافيا السابقة بعد شهرين من توجيه الضربات الجوية لبغداد في 1991؛ وانفجار الأوضاع في البوسنة عقب الضربة الجوية التي وجهت للعراق سنة 1998. تأثرت توازنات القوى في البلقان بعد أن أعطت فرنسا وروسيا الضوء الأخضر للولايات المتحدة للقيام بعمليات عسكرية في العراق في مطلع 1998، نتيجة الدور الذي كانت تقوم به كل من فرنسا وروسيا في البوسنة. أما ألمانيا، فقد اتجهت للوقوف إلى جانب الولايات المتحدة، وتم استغلال دورها من أجل القيام بأدوار دبلوماسية في السياسات الداخلية لأوروبا. قامت الولايات المتحدة برد فعل عنيف في عملية كوسوفو مطلع 1998، ومن خلال هذه العملية أرسلت رسائل واضحة إلى روسيا، التي تعتبر دولة الصِّرب جزءاً من تأثيرها العالمي، وإلى فرنسا، التي قدمت الدعم اللوجستي لدولة الصِّرب، الصديق التقليدي لها.

وقد رافق اندلاع أزمتي البوسنة وكوسوفو ظهور الدور البريطاني - الفرنسي، بعد عمليات التطهير العرقي التي قام بها الصرب في البوسنة، وعودة هذا المحور للظهور من جديد في عملية كوسوفو، وأثناء المحادثات التي سبقت عملية حلف شمال الأطلسي، لتؤثر سلبياً على قرارات الحلف. بدأت قوة الردع الصِّربية تضعف شيئاً فشيئاً؛ وقد أدى هذا إلى فتح المجال أمام محاسبة المسؤولين عن الجرائم ضد الإنسانية، التي تتحمل مسؤوليتها الدولة الصِّربية. إن الموقف الأكثر تشدداً الذي اتخذه المعسكر البريطاني - الفرنسي قبل العملية العسكرية، وفي محادثات السلام المتعلقة بالبوسنة، لم يكن نتيجة دروس تجربة البوسنة، وإنما من أجل موازنة الثقل الذي فرضته الولايات المتحدة في المنطقة. شعرت الولايات المتحدة باحتمال تأثير

ضعفها في كوسوفو على قواها وقوات حلف شمال الأطلسي في البوسنة ومقدونيا، وأدركت حساسية المرحلة. ومن الأمور التي ساهمت في اتجاه الولايات المتحدة نحو حثّ حلف شمال الأطلسي على اتخاذ قرار التدخل في أزمة كوسوفو، اقتراب موعد قمة حلف شمال الأطلسي الذي كان من المتوقع أن يقبل عضوية المجر وجمهورية التشيك وبولونيا، ليتحول إلى تنظيم يضم دول وسط وشرق أوروبا، مما سيجعله عرضة لمؤثرات أزمة كوسوفو.

بذلك استطاعت الولايات المتحدة التدخل بشكل مباشر في وسط وشرق أوروبا عن طريق حلف شمال الأطلسي، وأصبحت الأزمات الإقليمية في هذه المنطقة جزءاً من الاستراتيجية الأميركية. وضاقت ساحة المناورة أمام المعسكر البريطاني - الفرنسي - الروسي في البوسنة، أثناء وبعد العملية العسكرية لحلف شمال الأطلسي، بسبب النـــزاعات الداخلية في هذا المعسكر. وفي المقابل، اتسعت ساحة المناورة لألمانيا بشكل كبير، نتيجة استخدامها لمرونتها الدبلوماسية في العلاقة مع القوى المختلفة على مستوى القارة بشكل فاعل. وارتفع نتيجة زيادة تأثير الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في المنطقة مستوى القلق الروسي، مما فتح هذا المجال أمام تقارب روسي - فرنسي تاريخي. وقد رجحت ألمانيا التعامل مع حلف شمال الأطلسي، الذي يمثل قوى متعددة، أكثر ما يمثل الولايات المتحدة، بشكل مباشر. وساهم هذا في اتباع ألمانيا سياسة طويلة النفس ومنضبطة، واتخاذها قرار المشاركة العسكرية، الذي يعتبر الأول من نوعه منذ الحرب العالمية الثانية.

أما بريطانيا فقد تبنت دور الحفاظ على التوازن، واتجهت إلى الوقوف إلى جانب فرنسا في الموازين الأوروبية الداخلية، وإلى جانب الولايات المتحدة الأميركية في التوازنات العالمية. وقد تأثرت علاقات شعوب المنطقة مع القوات الدولية في كوسوفو (KFOR)، التي دخلت المنطقة بدوافع ووجهات نظر مختلفة. ومن المؤشرات الأولية على هذه الاختلافات، ما قامت به روسيا بعد العملية العسكرية من سيطرة على أجواء برشتينا ودخول كوسوفو، إضافة إلى المواجهات الأولى التي اندلعت بين القوات الألمانية، التي تشارك عسكرياً لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية، وبين الأقليات الصِّربية في مدينة برزران (Prizren)، التي خضعت لسيطرة القوات الألمانية، والمواجهات بين قوات حفظ السلام الروسية والفرنسية،

من جهة، والألبان، من جهة أخرى، في المناطق التي خضعت لسيطرة الروس والفرنسيين، بسبب التقارب التاريخي بين هاتين الدولتين والصّرب. ما ساعد على تفاقم التناقضات والاشتباكات الداخلية، المواقف المختلفة التي تبنتها القوى العسكرية للدول المختلفة، وغموض المهمة الواقعة على كاهل قوات كوسوفو الدولية، والتأخير في تحديد الوضع النهائي للمنطقة. ولذا، فقد تظل منطقة البلقان وكوسوفو سبباً لنـــزاعات محتملة على المستوى العالمي والقاري.

ومن العناصر التي برزت بقوة في النظام العالمي بسبب العملية في كوسوفو، المهام الجديدة التي تعهدها حلف شمال الأطلسي في التوازنات الدولية، وتتعلق بانهيار نظام القطبين ورجوع أوروبا إلى مركز التوازنات الدولية. خلال حقبة الحرب الباردة، كانت هناك مخاوف دائمة من اندلاع حرب عالمية نتيجة التوترات الأيديولوجية والاستراتيجية في نظام القطبين، التي امتدت من إفريقيا إلى كوبا، ومن كوريا إلى أميركا اللاتينية. أما بعد فترة الحرب الباردة، فقد كانت الولايات المتحدة على ثقة بقدرتها على السيطرة على التوترات خارج القارة الأوروبية في النطاق الإقليمي. وفي المقابل، تحمل الأزمات الداخلية في أوروبا خطورة التسبب في أزمات وتوترات عالمية، كما حصل في الحرب العالمية الثانية. ولذلك، كانت مهمات حلف الشمال الأطلسي في حفظ السلام العالمي أكثر عمقاً وشمولاً في أوروبا. وقد نفذت عملية كوسوفو في وقت متزامن مع تحديد المهمة الجديدة لحلف شمال الأطلسي، التي تم التأكيد عليها مرة أخرى في الجلسات التي عقدت بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيس الحلف، في الخامس والعشرين من أبريل/نيسان، وانضمام كل من بولونيا والمجر وجمهورية التشيك إليه.

ولا يمكن فهم أثر عملية كوسوفو العسكرية على التوازنات العالمية بدون تحليل للأحداث من زاوية الهدف الذي أعلن عنه في قمة روما سنة 1991، في إطار مهمة الحلف في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي داخل أوروبا. ولذا، لم يكن الهدف من عملية كوسوفو وضع حد للفظائع الإنسانية التي جرت في المنطقة فحسب، بل والسيطرة على القوة العسكرية والاستراتيجية لميلوسوفياتش وكبح سياساته الهجومية، في مرحلة وضع فيها حلف شمال الأطلسي نفسه في مركز التوازنات الاستراتيجية الجديدة في وسط وشرق أوروبا، على اعتبار أن دولة

يوغسلافيا مثلت ثالث أكبر قوة في أوروبا في فترة الحرب الباردة. نظرت الولايات المتحدة الأميركية لأوروبا والشرق الأوسط كمنطقتين يمكن أن تشهدا توتراً استراتيجياً في المستقبل، ولذلك طورت استراتيجية أمنية تعتمد على محور حلف شمال الأطلسي في أوروبا ومحور القوة العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط. و لم يكن من قبيل الصدفة تزامن عملية كوسوفو مع قمة واشنطن سنة 1999، وما تضمنتهُ من مخططات توسعية للناتو في وسط وشرق أوروبا، وتطورات الأوضاع في شرق ووسط أوروبا قبل العملية وبعدها.

وبعد أن اتخذت الولايات المتحدة قراراً بملء الفراغ الجيوسياسي الذي خلفه الخلل في توازنات القوى في وسط وشرق أوروبا، تحركت للقيام بدور حفظ التوازن الاستراتيجي في المناطق التي تقع تحت مراقبة حلف شمال الأطلسي، والمناطق التي تقع على الشريط الذي يمتد من بولونيا إلى الأدرياتيكي. ولذلك، تشكل عملية كوسوفو مقدمة لتبديد قوة صربيا، التي مثلت قوة عسكرية جدية خارج السيطرة، وذات اتجاهات هجومية في هذا الشريط، ومن ثم دمجها في نظام القوى الجديد. وكان هذا السبب الأساسي خلف التركيز على نظام الدفاع الجوي الصربي في هذه العملية. وبعد أن استطاعت قوات حلف الأطلسي تحطيم الدفاعات الجوية الصربية، التي شكلت التهديد الوحيد لقوة الردع لحلف شمال الأطلسي وفعاليته، أصبحت القوة العسكرية الصربية قاصرة عن مواجهة القوى الخارجية. وكما أن الهدف من حرب الخليج كان تقليص قوة العراق – وهي الدولة التي اعتبرت قوة إقليمية عادية في الشرق الأوسط بإمكانات عسكرية كبيرة – من أجل موازنة القوى في المنطقة بشكل معقول، وليس تحقيق استقلال الكويت كما كان يقال، كذلك لم يكن الهدف من عملية كوسوفو إيقاف عمليات التطهير العرقي فحسب، بل إبطال قوة يوغسلافيا السابقة الدفاعية وإبطال القوة العسكرية التي امتلكتها في فترة الحرب الباردة.

وبعد تقليص القوة العسكرية للصرب عن طريق العملية العسكرية، تم وضع هذه الدولة الصربية تحت السيطرة عبر الإصلاحات السياسية الداخلية. وقد أضفى إبعاد ميلوسوفياتش عن السلطة الصفة الرسمية على أدوات السيطرة هذه. وبدأت عملية ضم هذه الدولة للنظام الجديد في المرحلة الثالثة، التي شهدت أيضاً تسليم

ميلوسوفياتش ليحاكم في المحكمة الدولية على الجرائم التي ارتكبها، في تزامن مع المساعدات الخارجية التي تلقتها صربيا. وتمثل عملية السيطرة على صربيا، ومن ثم جرها إلى داخل النظام، إزاحة أكبر عائق أمام عملية التوسع التي كان حلف شمال الأطلسي ينوي القيام بها في شرق ووسط أوروبا. تضاءلت احتمالات تصاعد الأزمة بين المجر - العضو في حلف شمال الأطلسي - وصربيا حول منطقة فويفودنيا. ولكن هذا لا يعني أن التناقضات بين الأنظمة المختلفة تم تجاوزها. فلا بد وأن تظهر خلافات حول المسؤوليات بين "هوية الأمن والدفاع الأوروبية"، التي نشطت في السنوات الأخيرة، وبين مسؤوليات حلف شمال الأطلسي، خصوصاً في منطقة البلقان. ولا بد لتركيا أن تتأثر مباشرة بالتناقضات التي يمكن أن تظهر بين حلف شمال الأطلسي و"هوية الأمن والدفاع الأوروبية" حول إمكانية التدخل وإدارة وتنفيذ الملفات المتعلقة بالأزمات المحتملة في البلقان، وخصوصاً في مقدونيا وكوسوفو وقرباخ والسنجق والبوسنة وألبانيا. وسيتجلى أثر هذه التطورات في التأثير الإقليمي لتركيا ووضعها داخل حلف شمال الأطلسي.

ثانياً: التوازنات الداخلية في فترة ما بعد الحرب الباردة

تشكل الوضع في منطقة البلقان في فترة الحرب الباردة طبقاً للتوازنات العالمية التي اتصف بها نظام القطبين، في هذه الفترة أكثر من كونه انعكاسا للتوازنات الإقليمية. وكان من بين أهم نتائج انتهاء فترة الحرب الباردة بروز أثر الديناميات الداخلية والتعقيدات العرقية الدينية على السياسات الإقليمية. وهذا ما أطلق التفاعلات بين الاستراتيجيات العالمية للقوى العظمى وسياسات القوى الإقليمية في المنطقة. وهكذا اتجهت صربيا - قلب دولة يوغسلافيا السابقة - إلى الانضمام إلى المحور الروسي، بعد أن كانت يوغسلافيا السابقة في فترة الحرب الباردة، وخصوصا في عهد تيتو، تميل إلى البقاء خارج تأثير الاتحاد السوفياتي، وتتبنى سياسات إقليمية مستقلة، لتكون عنصر توازن في المنطقة. أمَّا بلغاريا ورومانيا، فقد اتجهتا إلى تشكيل سياسات مستقلة عن روسيا.

خلال الحرب الباردة، اتبعت اليونان سياسات مجابهة من أجل موازنة دولة يوغسلافيا السابقة؛ أما بعد ظهور دولة الصرب في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد

اختارت اليونان إقامة علاقات تقارب بينها وبين صربيا، وعملتا على تطوير سياسات للسيطرة على ألبانيا ومقدونيا. وقد اتجهت سلوفانيا وكرواتيا، اللتان انفصلتا عن يوغسلافيا وأخذتا تبتعدان عن كونهما دولتين بلقانيتين، للتقارب مع إيطاليا وألمانيا، في محاولة لتصبحا دولتين أقرب إلى وسط أوروبا وحوض الأدرياتيكي مثل النمسا والمجر. أما رومانيا، فاتبعت سياسة تعطي أولوية للعب دور الجسر بين وسط أوروبا والبحر الأسود، مع تبنّي سياسة تجاه البلقان في الجنوب لاستثمار الامتيازات التي يقدمها حوض نهر الدانوب. ووجدت تركيا نفسها غير جاهزة للتعامل مع الأزمات الإقليمية الداخلية في المنطقة، بالرغم من الضرورات التي أملاها ميراثها التاريخي، ولكنها آثرت عدم الابتعاد عن مناطق جذب التوازنات في المنطقة.

نتج عن هذه التطورات مجالات من التوافق المرحلي والمرن، فرضته متطلبات التكيف مع الظروف الجديدة في المنطقة. ومن الاتفاقات الطبيعية، التفاهم الكبير في سياسات كل من مقدونيا وألبانيا، والتوافق بين صربيا واليونان، التي تعبر عن سوابق تاريخية، والعلاقات التي أقامتها تركيا مع البوسنة وألبانيا من أجل تعزيز ثقلها في المنطقة. أما كرواتيا، بفعل الحرب الطويلة مع الصرب، فقد اتبعت سياسة تقارب مع البوشناق، الذين يعيشون في البوسنة في إطار حكم فيدرالي مع الكروات، بناءً على اتفاقية دايتون. ولكنها كانت ترجح سياسة عدم الانحياز، مع تبني سياسة مرنة تجاه النــزاعات الداخلية التي تحدث في المنطقة وتتأثر بها البوسنة. وتعتبر مقدونيا أكثر دولة يمكن أن تتأثر من تفاقم وانتشار مشكلة كوسوفو، وتعتبر في الوقت نفسه مفصلاً رئيسياً في منطقة البلقان. وتتعرض دولة مقدونيا إلى تحديات كبيرة، تتمثل في معارضة استقلالها ووحدتها من قبل صربيا واليونان وبلغاريا، إضافة إلى أن نصف مواطني الدولة من أصول ألبانية. وتعتبر بلغاريا دورها حرجاً جداً في المنطقة؛ إذ تتصف علاقاتها مع صربيا واليونان بالتناقض، بفعل الخلافات حول مقدونيا وغرب تراقيا وادعاءاتها حقوقاً تاريخية في هذه المناطق، وتقترب من السياسة التركية في هذا الموضوع. ومن جهة أخرى، تتجه إلى تبني سياسة معاكسة لتركيا عندما يتعلق الأمر بالأقلية التركية في بلغاريا، وتتبع سياسة أقرب إلى الصرب واليونان.

ولكون رومانيا ليست طرفا في النـــزاع، فقد اتبعت سياسة ترجِّح مصالحها الاقتصادية. ويتضح هذا الدور من خلال الموقف الذي تبنته رومانيا عندما طلبت منها روسيا السماح بمرور الوحدات العسكرية إلى المنطقة بعد عملية كوسوفو. ومن المحتمل أن تطال أزمة البلقان وسط أوروبا، في حال انتقلت النـــزاعات العرقية من الجنوب إلى الشمال بعد السيطرة عليها في عملية كوسوفو. ويمكن أن تتفاعل الأقليات المجرية في ترانسلفانيا مع الأقليات المجرية في فيوفودينا بصربيا، وتدفع إلى تقارب صربـــي - روماني، يؤدي بدوره إلى التأثير على أمن حوض الدانوب بشكل مباشر. ولكن كون دول المجر وبلغاريا ورومانيا في أوائل الدول الخمس التي رشحت لعضوية الاتحاد الأوروبـــي، فإن تصعيد النـــزاع بين هذه الدول إلى حد المواجهة الفعلية يصبح أمراً بعيد الاحتمال. وبالرغم من السيطرة الفعلية على التهديدات الأمنية والنـــزاعات العرقية بعد عملية حلف شمال الأطلسي، إلا أن حساسية نقاط التقاطع بين الخطوط الجيوسياسية مع الخطوط الجيوثقافية ما زالت قائمة. ولا تضمن معاهدة دايتون في البوسنة أو التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في كوسوفو عملية سلام دائمة في المنطقة. فما زال كل من خط درافا - سافا الجيوثقافي، الذي يحمل خطورة اندلاع النـــزاعات العرقية بين البوشناق والكروات والصرب، وخط مورافا - فاردار الجيوثقافي، الذي يحمل خطورة النـــزاعات العرقية بين الألبان والصرب والمقدون، في وضع بالغ الحساسية، يهدد بانتشار النـــزاعات عبر الحدود الإقليمية.

ثالثاً: أزمة البوسنة واتفاقية دايتون

بالرغم من مرور عدة سنوات على اتفاقية دايتون، إلا أن دولة البوسنة والهرسك لم تحقق حتى الآن وحدة داخلية يمكنها أن تؤمن سيادتها على حدودها بشكل تام. والسبب الأساسي لهذا، عدم إنصاف الاتفاقية للأطراف المختلفة. خلال الفترة بين أبريل/نيسان 1992 حتى زمن عقد اتفاقية دايتون، قام الصرب المحتلون بعمليات تطهير عرقي، ووفروا شرعية قانونية لصرب البوسنة، وقدموهم على أنهم المؤسسين لجمهورية الصرب البوسنية. وقد انفجرت التناقضات عندما تم دعم الصرب لتأسيس جمهوريتهم الخاصة، ووضع المسلمين والكروات في نظام

فدرالي، مما يعني تسهيل مهمة الصرب لتشكيل نواة لهم في المنطقة. إضافة إلى ذلك، وضعت الاتفاقية المسلمين، دبلوماسياً وعسكرياً، تحت النفوذ الكرواتي. وقد ظهرت نقاط الضعف في هذه الاتفاقية، التي انتظرها المسلمون والكروات شهورا عدة، أثناء التوترات التي شهدتها موستر بشكل خاص. قبل معاهدة دايتون، وخلال التطورات بعد توقيعها، سعى كل من المسلمين الذين تواجدوا في المدن الكبيرة، مثل سراي بوسنه وتوزلا، والكروات، الذين ظلوا تحت السيطرة الصربية في بنجا ولوكا، إلى أن تكون موستر قاعدة عسكرية لهم. أدرك المسلمون أن مدينة موستر تشكل مفتاحا للدعم اللوجستي، بسبب موقعها على ساحل البحر، بعد أن انقطع عنهم الدعم أثناء الحرب.

ولذا، فإن إعطاء موستر للكروات في شكل حصري، يعني أن شريان الحياة للنظام الفيدرالي بين الكروات والمسلمين قد وضع في يد الكروات. وبذلك، يمكن أن يفسح الوضع غير الواضح لمدينة موستر المجال للنـــزاعات بين المسلمين والكروات. ولم تستطع معاهدة دايتون توفير حرية التنقل، وعودة اللاجئين، وتسجيل اللاجئين بناء على أماكن إقامتهم قبل الحرب، ومعاقبة مجرمي الحرب. وهكذا، تبدو المعاهدة أقرب إلى ضمانات دولية منها إلى عملية إعادة البناء السياسي للدولة وتحقيق الاستقرار. وستكون الانتخابات التي تجري في البوسنة دون مراعاة هذه الشروط بمثابة اعتراف ضمني بالوضع السياسي والديموغرافي الذي خلفته عمليات التطهير العرقي في البوسنة. وما يستدعي الجدل حول مشروعية الوضع الذي تقيمه اتفاقية دايتون، خلو منطقة صربنجا وضواحيها من أي مواطن بشناقي إلى حد الآن، بالرغم من أن هذه المنطقة كانت موطناً للمواطنين البوشناق الذين تعرضوا لجرائم التطهير العرقي التاريخية أمام أنظار ممثلي الأمم المتحدة.

ومن الأمثلة الواضحة على اختلال التوازن بين الأبعاد الأخلاقية والواقع الفعلي الذي تعرضت له اتفاقية دايتون، تسجيل المناطق التي تعرضت لعمليات تطهير عرقي، وكانت تحت سيطرة المسلمين، وهي فيشاغراد، وصربنجا، وفورنيك، وفوتشا ودرينا، على أنها نواة للجمهورية الصربية. ولا يمكن لأي نظام حقوقي عالمي أن يسمح بإعطاء مناطق مثل صربنجا وزيبا للصرب، بعد أن تعرضت هذه المناطق الآمنة - والتي كانت تحت مراقبة الأمم المتحدة - لعمليات

قتل جماعي وجرائم حرب، ثم إثباتها بالأدلة القانونية. والسبب الرئيس خلف الجسارة التي أظهرها الصرب في القيام بعمليات تطهير عرقي في البوسنة، ومن ثم في كوسوفو، كان اختلال التوازن في رؤية الضرورات الأخلاقية، والظروف انعكست على اتفاقية دايتون.

عبرت اتفاقية دايتون عن الأوضاع التي فرضتها التوازنات العالمية، وما نتج عنها من دبلوماسية راعت الظروف الموجودة، أكثر من مراعاتها القيم الإنسانية العالمية والقوانين الدولية. وقد احتوت الاتفاقية على عبارات محتملة لإرضاء الجميع، تحسباً للأوضاع الدولية السائدة. ساهمت هذه الاتفاقية في تصعيد الضغط النفسي على الصرب، بتحميلهم مسؤولية جرائم التطهير العرقي، ومن جهة أخرى، ساعد وضع الدعم الداخلي للكروات على تعزيز إمكانية حصولهم على وضع متميز في البوسنة. وبالرغم من انعدام إمكانياتهم، استطاع البوشناق الكفاح من أجل البقاء، واستفادوا ولو بشكل رسمي من اتفاقية دايتون من خلال الفقرة التي نصت على الاعتراف بحقهم في الوحدة الداخلية، من ناحية القانون الدولي، واستعادة وحدة كيانهم. ولذلك، فإن ما تتطلبه الأوضاع بالغة الحساسية في البوسنة بعد اتفاقية دايتون هو الوعي بضرورة تحقيق السلام على المدى البعيد، وليس الضمانات الهشة التي تقدمها القوى الدولية.

ويعتبر التناقض بين التقسيمات السياسية التي حددتها اتفاقية دايتون، وخطوط الأمن الاستراتيجي، أحد أسباب هشاشة الوضع في البوسنة. يمتلك كل من الصرب والكروات في البوسنة عمقاً استراتيجياً، نظراً لصلاتهم مع دولتي كرواتيا وصربيا، أما المسلمون، في الطرف المقابل، فيتمركزون في وسط البوسنة، يرتبطون بساحل البحر عن طريق الكروات، ويحيط بهم الصرب، قاطعين صلاتهم الاستراتيجية مع العمق البري وطرق درينا المائية. ويمكن لدولة البوسنة والهرسك أن تكتسب عمقاً استراتيجيا من الناحية الجيوسياسية، يتجاوز الشروط التي فرضتها اتفاقية دايتون، إذا تم تحقيق أربعة شروط استراتيجية مهمة:

أولاً: جعل الخط الاستراتيجي الذي يمر من وسط البوسنة ويعبر مدينة موستر ويصل إلى البحر إحدى وسائل تحقيق التكامل الاقتصادي والاستراتيجي للدولة. ويمكن أن يشكل هذا الخط، بما يحمله من حراك اقتصادي ومصالح مشتركة، قاعدة

أساسية تعتمد عليه الفيدرالية البوشناقية - الكرواتية. وإذا ما تم عكس ذلك، فإن أي نـــزاع يحدث على هذا الخط، سوف يعرض الفيدرالية للتهديد، ومن ثم توضع عثرة حقيقية أمام التوصل إلى حل شامل لمسألة البوسنة الهرسك.

ثانياً: العمل على إيقاف عمليات التطهير العرقي التي يقوم بها الصرب بشكل مكثف على خط درينا حتى وسط وشرق البوسنة؛ ويعتبر هذا في اتفاقية دايتون خطاً استراتيجياً يوفر حرية التنقل. ويجب العمل على تقوية ارتباط هذا الخط مع امتداده في سراي بوسنه وغوراجدا، مع السعي بشكل تدريجي إلى مده باتجاه زفورتيك وفوتشا. ويحمل هذا الخط أهمية كبيرة من ناحية منع التهديدات الجديدة التي يمكن أن يقوم بها الصرب ضد دولة البوسنة والهرسك، ومن أجل الحفاظ على وحدة المنطقة التي يعيش فيها المسلمون البوشناق في وسط البوسنة، وضمان ارتباطاهم مع منطقة كوسوفو. وتشكل المناطق الواقعة على خط درينا بقايا العناصر العثمانية الموجودة في شرق البوسنة وأكثر الأشرطة حساسية في جيوسياسية البلقان؛ وهذا هو السبب الذي جعل الصرب يقومون بأكثر عمليات التطهير العرقي كثافة في هذه المناطق. ويجب على قيادات دولة البوسنة والهرسك العمل في فترة الانتقال إلى الوضع النهائي لمعاهدة دايتون على تكامل هذه المناطق مع مركز الدولة من جديد، من خلال تعهد مشاريع تدريجية في هذا الاتجاه.

ويعتبر التخلي عن منطقة شرق البوسنة للصرب بشكل تام أمراً خطيراً، ليس على البوسنة فحسب، بل وعلى منطقة البلقان ككل. كما أن فصل منطقتي سنجق وكوسوفو عن البوسنة يعني بقاءهما تحت التأثير الصربـــي. وربما كان من بين الأسباب التي شجعت الصرب على نقل الأزمة إلى كوسوفو، ضعف هذا الخط الاستراتيجي. ومن هنا تظهر الأهمية الفعلية لضرورة المحافظة على ارتباط البوسنة بشكل فعلي مع خط درينا؛ والطريق إلى ذلك هو الاحتفاظ بمدينة غوراجدا على الأقل كمقدمة جسر يوصل المنطقة بخط درينا.

والضرورة الجيوسياسية الثالثة التي تضمن بقاء البوسنة الهرسك وأمنها هو تفعيل سيادة الدولة على الخط الممتد من سراي بوسنة، والمار بمنطقتي بريجادور ودوباج حتى بروكوَّ، والذي أصبح بفعل سيطرة الصرب يشطر هذه المناطق إلى قسم شمالي وقسم جنوبـــي. ويمكن أن يتسبب ضعف هذا الخط في فتح المجال أمام

تجزئة الدولة مرة أخرى، كما يمكن له أن يعزز الادعاءات الصربية الطامحة إلى تأسيس دولة الصرب الكبرى، الممتدة من خط درينا ساقا حتى الأدرياتيكي.

أما الضرورة الرابعة لتحقيق التكامل الداخلي للمواطنين البوشناق داخل دولة البوسنة والهرسك فهو بناء الارتباطات بين وسط البوسنة ومنطقة "بيلهاتش" على أسس صحيحة. ويحمل هذا الأمر أهمية كبيرة حتى لا يصبح البوشناق أقلية بفعل انفصالهم عن منطقة بيلهاتش بشكل كامل، كما حصل أثناء الحرب، إضافة إلى أنه يكسب منطقة وسط البوسنة عمقا باتجاه الغرب.

العامل الهام الثاني، الذي يعتبر من أكثر المواضيع حساسية فيما يتعلق بفدرالية البوشناق مع الكروات، هو تناقضات السيادة المحتملة. وإذا كانت هذه المسألة بين أكثر مجالات الصراع جدية خلال حرب البوسنة، إلا أنها وفي الوقت نفسه تمثل الحد الأدنى من العناصر التي تستند إليها وحدة الدولة. ولذلك، فإن القدرة على تطوير وسائل المواصلات وتحقيق التكاملات الاقتصادية الداخلية حول الخطوط الاستراتيجية، يحمل أهمية كبيرة للبوشناق، الذين يرون مستقبلهم في قدرة دولة البوسنة والهرسك على الاستمرار والحياة. وتحتوي اتفاقية دايتون على فراغات جدية، سواء في الإطار الدستوري أو من الناحية العسكرية الفعلية، بحيث يمكن الاستنتاج أنها بعيدة عن تحقيق الشروط الجيوسياسية التي تلزم استمرارية التكامل الداخلي لدولة البوسنة والهرسك.

إن الحديث عن وحدة أراضي دولة البوسنة لم يوفر التأييد الدولي لبناء الجيش الذي يحمي الدولة، ولا التعهد بمواجهة القرار الأحادي الذي اتخذه الصرب والخاص بنظام الجمهورية. والواقع أن الضمانة الوحيدة لمستقبل البوسنة والهرسك هو الثقل الدولي لقوات حلف شمال الأطلسي، التي ستنتشر في المنطقة بعد اتفاقية دايتون. من الناحية الواقعية، يلاحظ أن هذه الاتفاقية قد عززت من قوة الصرب والكروات على أراضيهم التي كانوا عليها زمن يوغسلافيا السابقة. وفي المقابل، وضعت البوسنة والهرسك في مواجهة جميع التناقضات التي عانت منها زمن يوغسلافيا السابقة، والنـــزاعات التي شهدتها في المراحل اللاحقة. وترتبط احتمالات عودة انفجار الأزمة في البوسنة والهرسك بالسياسات التي تتبعها دولتا صربيا وكرواتيا. ولذلك، فإن الاعتراف بجمهورية صربية داخل البوسنة، وترك

مسلمي سنجق وكوسوفو تحت رحمة الصرب، قد خلق نتائج أليمة ظهرت آثارها بعد ثلاث سنوات من الاتفاقية في كوسوفو.

وكان يتوجب على الدول الإسلامية، وعلى رأسها تركيا، أن تعقد مؤتمراً بخصوص يوغسلافيا السابقة، في مواجهة السياسات الساعية لتجميد الأزمة البوسنية خلال المفاوضات التي أجريت في إطار اتفاقية دايتون. إن إعطاء صرب البوسنة وضع الجمهورية الخاص، مع عدم توفير ضمانات للمجتمعات الإسلامية في صربيا، أضعف إلى حد كبير أوضاع المسلمين في المنطقة. ومن المظاهر التي دلت على هذا الضعف انتقال عمليات التطهير العرقي من البوسنة إلى كوسوفو من قبل النظام الصربي نفسه. وإذا كانت هذه الاتفاقية تعزز الوحدة بين البوسنة وكرواتيا، إلا أن مستقبل الأغلبية المسلمة في جمهورية البوسنة والهرسك يظل مرتبطا بطبيعة السلام الذي ستجلبه هذه الاتفاقية الغامضة. وسيظل البوشناق بشكل خاص عرضة لتهديدات جديدة. وبالرغم من الأجواء الإيجابية المتفائلة التي تشعر بها العناصر من البقايا العثمانية في البلقان، إلا أنه يتوجب عليها أن تكون متيقظة دائماً وأن تعمل على حيازة القوة العسكرية والتأثير الاستراتيجي والسيادة الدبلوماسية، التي تساعد على توضيح المواد الغامضة في الاتفاقية.

وقد أظهرت التجربة المؤلمة التي تعرض لها البوشناق خلال حرب البوسنة الإرادة السياسية المستقلة للبوشناق وعزمهم في المجال العسكري. ولم يذكر أن أمة على مر التاريخ نالت استقلالها عن طريق إحسان أمة أخرى أو تحت وصايتها. إن الإرادة القوية، والنضال المستميت الذي أبداه البوشناق، بالرغم من آلامهم الشديدة، يجب أن ينعكس على الوضع النهائي للدولة، ويجب أن لا يكون هذا الشعب ضحية الحسابات الاستراتيجية للأمم الأخرى، كما حصل لشعوب عدة من العالم من قبل.

رابعاً: تدخل حلف شمال الأطلسي ومستقبل كوسوفو

إن المنطقة الثانية التي تعكس بشكل مباشر التناقضات بين الأشرطة الجيوثقافية مع الخطوط الجيوسياسية ضمن التوازنات الإقليمية في البلقان، هي المنطقة التي تقع في محور مورافا - فاردار، والتي تتواجه فيها العناصر الصربية والألبانية والمقدونية،

لتشكل شريطا جيوثقافيا حساساً. اتجه الصرب كقوة مركزية في يوغسلافيا السابقة للسيطرة على هذه الخطين الاستراتيجيين في فترة الحرب الباردة، ومع تسلم ميلوسوفياتش السلطة وتبنيه مشروع صربيا الكبرى، اتجهت هذه الدولة إلى تغيير البناء الديموغرافي على هذين الخطين الاستراتيجيين من أجل تكوين دولة ببناء عرقي وديني متجانس.

أجبرت هذه الدولة المواطنين على الهجرة عن طريق عمليات القتل الجماعي أو الترحيل القسري، بهدف إقامة نظام متصل مع البحر الأدرياتيكي في هذه المنطقة الجيوسياسية البرية. ونظر الصرب إلى العناصر البوشناقية والألبانية في المنطقة الممتدة من الدانوب حتى الأدرياتيكي على أنهم عدو استراتيجي، وهدف سهل يفتقر إلى الدعم الخارجي. وبالرغم من النجاح النسبـي الذي حققه الصرب في عمليات التطهير العرقي في شرق البوسنة، إلا أن استيلاء الكروات على منطقة كراجينا أضعف الطرف الأدرياتيكي للمشروع الصربـي. لقد خرجت صربيا من حرب البوسنة دون أن تخسر شيئا بالمعنى العسكري، كما أنها استطاعت أن تضفي صورة قانونية على الوضع الذي أصبحت عليه البوسنة بعد عمليات التطهير العرقي. ومن أجل الحصول على الدعم الداخلي، اتجهت صربيا بعد الخروج من هذه التجربة إلى كوسوفو للقيام بعمليات استفزازية وعمليات تطهير عرقي عن طريق التهجير القسري. وهناك أربعة عناصر أساسية تجعل الصرب ينظرون إلى كوسوفو بشكل مختلف عن البوسنة:

يتعلق الأول بالتجانس الديموغرافي لسكان كوسوفو، حيث أن ما يقارب الـ 90% منهم من الألبان، بخلاف البوسنة. ولذلك، رجح الصرب في البوسنة تغيير الوضع الديموغرافي بعمليات التطهير العرقي والقتل الجماعي؛ أما في كوسوفو فقد عمل الصرب على تهجير العناصر الألبانية إلى الدول المجاورة، سيما ألبانيا ومقدونيا.

أما الفارق الأساسي الثاني فيتعلق بعامل المحيط الجيوثقافي، وتميز كوسوفو بالتكامل الاجتماعي - الثقافي والاجتماعي - السياسي، مما أهل بناءها الاجتماعي للتعامل مع التأثيرات الثقافية الخارجية. ومن الأمور التي ساعدت على أن يكون هذا المجتمع متجانساً إلى حد كبير، المواجهة العرقية - الدينية للادعاءات التاريخية

الصربية في كوسوفو، التي يعتبرونها الوطن الأم لهم. وبالرغم من الاختلاف الديني بين الصرب والبوشناق إلا أنهم تعايشوا مع بعضهم البعض بتكامل ملموس طوال فترة الحرب الباردة؛ وقد ساهم في هذا التشابه اللغوي بينهما. أما الصرب والألبان فقد حققوا مستويات منخفضة من التكامل الاجتماعي في هذه الفترة. ولذلك، فإن عمليات التطهير العرقي بدأ بها الصرب أولاً ضد البوشناق، الذين عاشوا معهم جنباً إلى جنب، كانت صدمة كبيرة وغير متوقعة، بخلاف العمليات التي قاموا بها ضد الألبان، التي كانت إلى حد ما متوقعة، بسبب الاختلافات الموجودة من قبل والمرتبطة بالأفكار المتعصبة والمشددة ضد الألبان.

ويتعلق الاختلاف الثالث المهم، والذي يعكس طبيعة البناء الجيوسياسي للبلقان، بشكل مباشر بالتوازنات الداخلية للمنطقة. فبفعل عمليات التطهير العرقي، يعيش البوشناق الآن تحت الضغوطات التي تفرضها مطرقة الصرب وسندان الكروات في جهتي الشرق والغرب، حتى أصبح وضعهم في وسط البوسنة أقرب إلى وضع الأقلية المحاصرة. أما ألبان كوسوفو فلم ينقطعوا يوما عن العناصر الألبانية في كل من ألبانيا ومقدونيا وعن دعمهم اللوجستي الدائم. وبخلاف أزمة البوسنة، فإن قدرة ألبان كوسوفو على الجهاد قد ازدادت؛ كما أن أزمة كوسوفو حملت خطر انتشارها إلى جميع منطقة البلقان؛ وكان ذلك بين العوامل الأساسية التي حفّزت عملية حلف شمال الأطلسي في كوسوفو.

دفعت هذه العناصر الثلاثة دولة صربيا إلى القيام بعمليات تطهير عرقي؛ أما العنصر الرابع الذي سنتناوله فقد وفر للصرب قدرة على المناورة إلى حد كبير. فبخلاف وضع منطقة البوسنة والهرسك، لم تمتلك منطقة كوسوفو أثناء فترة الحرب الباردة وضع النظام السياسي الذي يستطيع أن يؤسس الجمهورية، وكانت كوسوفو مجرد إدارة إقليمية خاصة، تم إلغاؤها من قبل الصرب سنة 1989. وقد أدرك الصرب الخصوصية التي تمتلكها كوسوفو، واتجهوا إلى جعل منطقة كوسوفو تحت سيطرتهم المباشرة، محاولين تحويل القضية من قضية حقوق دولية إلى مسألة داخلية. وقد وصفت دولٌ مثلُ الصين وروسيا أثناء عملية حلف شمال الأطلسي العملية في أروقة مجلس الأمن الدولي بأنها تدخل في الشؤون الداخلية لأحد الدول الأعضاء.

استفادت صربيا من الامتيازات التي منحتها إياها الأوضاع الدولية، وساعدت على توجهها للقيام بعمليات تطهير عرقي في ربيع 1998، من خلال استراتيجية بمراحل متدرجة. وقد رفضت صربيا التعامل مع كل ردود الأفعال الدولية في بداية الأزمة، واعتبرتها تدخلاً في شؤونها الداخلية. واتبعت سياسة استثمار الوقت متبعة تكتيكات التأجيل في المفاوضات التي جرت في باريس مع المعسكر الفرنسي - البريطاني. ومن خلال التجربة التي خاضها ميلوسوفياتش في البوسنة، أخذ في الاعتبار وجهات النظر المختلفة للدول الرئيسية حول الأزمة، ودورها في تأخير أي تدخل خارجي دولي في المنطقة. ولذلك، اتجه إلى رد الاتفاقية التي قبلها ألبان كوسوفو.

سعى نظام ميلوسوفياتش إلى استغلال الضعف الذي اعترى العملية العسكرية، والذي يتعلق بعدم وجود الدعم البري، وأصر على القيام بتحرك عسكري إلى جانب العمليات الجوية. وقد ساهم هذا الموقف في توسيع فجوة الخلاف بين وجهات نظر الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي، وعلى السعي نحو إجبار شعب كوسوفو على الهجرة إلى ألبانيا ومقدونيا. وبطبيعة الحال، فتح عدم الجاهزية للعملية البرية وانعدام الدعم اللوجستي المجال أما ارتفاع وتيرة عمليات التطهير العرقي في المراحل الأولى من العملية. وساعدت التصريحات التي أدلى بها قادة حلف شمال الأطلسي حول أن العملية البرية المحتملة تحتاج إلى ستة أسابيع على الأقل من أجل البدء بها، في إعطاء الصرب فرصة لاستغلال هذه الفترة من أجل إنجاز هدف التطهير العرقي. وقد أظهرت المقابر الجماعية التي تم اكتشافها بعد العملية العسكرية الضعف البري للعمليات الجوية التي قام بها الحلف.

ضاعفت السياسة الصربية التي عملت على إخراج "المسألة الألبانية" من إطار قضية يوغسلافيا السابقة من تيقظ قوات حلف شمال الأطلسي، وفَعَّلَتْ ميكانـــزمات التوازن الداخلي للمنطقة. إن أي تغيير أو تحرك صغير يمكن أن تتعرض له بنية مقدونيا، يمكن أن ينسحب على اليونان وبلغاريا وألبانيا وتركيا بشكل مباشر، ويدفع هذه الدول إلى التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في الأزمة. وقد أدركت صربيا هذه الحقيقة، وحولت "المسألة الألبانية" من مسألة يوغسلافية وصربية إلى مسألة بلقانية بشكل عام ومسألة مقدونية بشكل خاص،

عن طريق موجة التهجير التي تعهدها. وهنا تتضح أكثر الخطوط حساسية بالنسبة لتركيا. لكن الظروف التي شهدها المنطقة أضعفت هذا السعي الصربـــي، ومن ثم أنهته، بعد إصرار الولايات المتحدة على الإمساك بنبض توازنات المنطقة بشكل خاص، وبفعل الخطوات الدبلوماسية الذكية لألبانيا، التي سعت لإنهاء العمليات العسكرية، والتدخل الروسي في التوازنات الداخلية لأوروبا. ولذا، فإن إضعاف القوة العسكرية الصربية وسيطرة قوات كوسوفو الدولية على الإقليم لا يعتبرا حلاً نهائياً للأزمة، ولكن خطوة ضرورية نحو الحل.

وما زالت المسائل الأساسية في كوسوفو تنتظر الحل. وبسبب التناقضات الداخلية بين الأنظمة المختلفة في المنطقة، سيظل مستقبل كوسوفو مرتبطا بالتطورات الدبلوماسية والسياسية. ويمكن تناول المشكلات التي تعترض مستقبل "قضية كوسِوفو" من خلال ثلاثة مستويات: الأول، ويتعلق بالنقطة المحورية للأزمة والخاصة بواقع النظام السياسي بكوسوفو. إن الاتفاقية التي وقعها ألبان كوسوفو قبل العملية العسكرية أكدت السلوك الهجومي للصرب؛ وبالرغم من احتواء الاتفاقية على عناصر إيجابية فيما يتعلق بالضغوط التي فرضت من أجل العملية العسكرية، لكن عباراتها غامضة فيما يتعلق بالحل النهائي وبناء الدولة. لقد أكدت النقطة النهائية على ضرورة أن يعيش الألبان والصرب جنباً إلى جنب في حياة سياسية مشتركة. وساهمت الظروف الأمنية المتوترة في إضعاف فكرة الدولة المستقلة، التي تم طرحها في ظروف انتقالية وبضمانات دولية، لإضعاف محاولات الوصول إلى الحل النهائي. ومن خلال اتباع الصرب والألبان سياسة "إما الكل أو العدم"، ضاقت مساحة المرونة المتوفرة للدبلوماسية المستندة إلى القوة الفعلية. وبالرغم من أن الصرب عاشوا في مُناخ أكثر تكاملا من الناحية الاجتماعية والثقافية مع البوشناق في مرحلة الحرب الباردة، فقد كان من الصعب عليهم أن يضموا البوشناق إليهم للعيش في دولة واحدة بعد انحدار المنطقة إلى هاوية عدم الاستقرار. وقد أصبح دور دول التحالف فيما يتعلق بالخطط المتعلقة بمستقبل كوسوفو بعد العملية العسكرية أكثر تحديدا من الفترة التي سبقتها.

ويجري بشكل أساسي تقديم كوسوفو على أنها دولة تمتلك سيادة داخلية وحكماً ذاتياً، كبديل عن الحل النهائي. لكن نظام الحكم الذاتي هذا يحمل أهمية من

جهة الشكل أكثر من كونه حكماً ذاتياً مستقلاً. ويمكن قراءة مستقبل كوسوفو من خلال مقارنتها مع غيرها من الأوضاع المشابهة، مثل منطقة كاراداغ، التي تمتلك خصائص تمكنها من تأسيس نظام مستقل، أو جمهورية صرب البوسنة، التي يعترف بسيادتها على حدودها الداخلية، وغيرها من المناطق التي تمتلك نظام استقلال ذاتي على أرض الواقع. ولذلك، فإن نظام الحكم الذاتي الذي يقع داخل جمهورية الصرب، صاحبة الثقل الثقافي والاقتصادي، لا يوفر ضمانة للأمن والاستقرار. ويدرك أبناء كوسوفو أن أي حكم ذاتي يحصلون عليه، ومهما كان قوياً، فسيتم تحجيمه من قبل قادة الصرب في المركز. ولذا، فإن أي خطوة للحل لن تتحقق، إلا إذا حصلوا على اعتراف بسيادتهم الداخلية في الحكم الذاتي بشكل قطعي. وأكثر مسائل السيادة الداخلية خطورة، يتعلق بكيفية ضمان الأمن في المنطقة بعد خروج قوات كوسوفو الدولية منها. لقد رأت الأطراف الدولية ضرورة تجريد جيش تحرير كوسوفو من السلاح بعد عملية الحلف العسكرية، لكن من الصعب تحقيق الاستقرار في منطقة كوسوفو دون تأمين القوة الفعلية لحماية السيادة الداخلية.

يتعلق المستوى الثاني بالتوازنات الداخلية للأزمة، التي تعتبر من أكثر المسائل تأثيراً على مستقبل المسألة الألبانية، والتي ترجع إلى التوزيع الديموغرافي المشتت للألبان في المنطقة. ولذلك، فإن التوصل إلى حل نهائي للمسألة الكوسوفية يخص في الأساس كلاً من ألبانيا ومقدونيا، ومن ثم جميع دول المنطقة. وتشكل مسألة كوسوفو أكثر القضايا حساسية بالنسبة لتوازنات المنطقة، وذلك لأنها قد تتسبب في تفعيل المسألة الألبانية برمتها، كما حصل عن انطلاق موجات نزوح جماعية من كوسوفو إلى ألبانيا ومقدونيا وبلغاريا، ومنها إلى تركيا. ويشكل هذا الوضع حساسية خاصة بالنسبة لمقدونيا، التي تحتوي توازناً عرقياً - دينياً حرجاً. في هذه المرحلة، تم تجميد الأزمة عن طريق القوة العسكرية لقوات كوسوفو الدولية، لكنها ستبقى أكثر القضايا حساسية في أجندة المنطقة، وبالنسبة لتركيا في شكل خاص.

أما المستوى الثالث فيتعلق بالتناقضات بين القوى الدولية، وأثرها على مستقبل كوسوفو، وهو الموضوع الذي تعرضنا له في الفصل السابق. إن أهم تطور في وضع النظام السياسي في كوسوفو كان الضمانة الدولية الفعلية، والمستندة إلى القوة. لكن حدود هذه القوة وتناقضاتها الداخلية لا بد أن تؤثر في رسم مستقبل

المنطقة؛ ومن المحتمل أن تؤثر بشكل سلبـــي. فعند دخول قوات كوسوفو الدولية إلى منطقة كسوفو، وقعت توترات جدية في المناطق التي خضعت لإدارة بريطانيا وفرنسا وروسيا. وقد زاد هذه التوترات احتلال الروس لأجواء مدينة برشيتينا، والاشتباكات التي حصلت بين الألبان والقوات الفرنسية والبريطانية في ميتروفيتشا وبرشتينا. وتشكل الفترة التي يتم فيها تحديد الأطر للنظام الجديد في كوسوفو، إلى قيام الإدارة المدنية، أكثر الفترات حساسية في المسيرة التاريخية لهذه المسألة.

خامساً: أسس السياسة التركية في البلقان

يمكن تلخيص الدروس والعبر التي تستفيدها تركيا من أزمة كوسوفو على المستوى العالمي وعلى مستوى التوازنات الداخلية بالنقاط التالية:

أ - لقد انعكست التنافسات العالمية بعد فترة الحرب الباردة، بطبيعتها الديناميكية المتغيرة، بشكل مباشر على الأشرطة الإقليمية الحساسة، وأصبح من الضروري في عملية التأثير هذه أن يتم الربط بين الخيارات العالمية والسياسات الإقليمية بمرونة وثبات، أن تتحدد هذه العلاقة ضمن فترات زمنية معينة. لقد تأثرت السياسات الأميركية في البلقان والشرق الأوسط بالتوجه الاستراتيجي الأميركي، الذي قام عموماً على تهميش تركيا، وتفضيل المحور الأميركي - الإسرائيلي كاستراتيجية. ولذلك، فإن أية خطوة تقلل من مرونة الاستراتيجية العالمية من شأنها أن تعيق السياسات الإقليمية.

ب - إن الدولة التي تستطيع أن تتعامل بمرونة مع الأوضاع الدولية المتغيرة يمكن أن تحقق امتيازات حقيقية في سياستها الخارجية؛ وفي المقابل، فإن الدولة التي تفقد مرونتها، سوف تعرض نفسها للمخاطر. ولذلك، فإن استخدام رئيس الوزراء التركي السابق مسعود يلماز مصطلح "المجال الحيوي" في مستهل سنة 1998، عندما تفاقمت الأزمة في كوسوفو، وهو المصطلح الذي يعبِّر عن المناطق الجغرافية الذي ادعي الفكر القومي النازي أنها تليق بالعنصر الآري، في شكل يختلف عن مقصوده الأساسي، يعكس موقف ضعف، لما نتج عنه من آثار سلبية على العلاقات الدبلوماسية الألمانية - التركية، بالرغم من أن هذا المصطلح قد يكون منطقياً من الناحية النظرية.

أما وزير الخارجية السابق إسماعيل جم فقد اتبع أسلوباً لائقاً في مجال السياسة الخارجية، من خلال قيامه بمبادرات إيجابية تقوم على اللقاءات المباشرة مع دول منطقة البلقان ودول الشرق الأوسط. وتعتبر اللقاءات المتواصلة مع الممثلين الدوليين أمراً لا بد منه في ظل الظروف الدولية الديناميكية، حيث إن التماس المباشر مع جميع الأطراف لا بد أن يفسح المجال أمام توضيح النوايا بشكل أفضل. ومن شأن اللقاءات المباشرة مع الأطراف المتناقضة أن تساعد على فهم نواياهم على الوجه الأفضل.

ج - ترافقت المنافسة الدولية في البلقان مع تفعيل مناطق التأثير التاريخي. وقد ساهم التنافس الذي اتصفت به الدبلوماسية الأوروبية في القرن التاسع عشر في تفعيل اثنين من عناصر الإرث التاريخي، وفي إضعاف عنصر ثالث من عناصره. برز بين العناصر التاريخية ميراث روما الجرماني المقدس، الذي امتد بعد الاتحاد الألماني ليصل مناطق في الجنوب والشرق بشكل سريع، وليمتد في الشمال من بولونيا إلى اتجاه الجنوب ليشمل النمسا والمجر حتى يصل إلى كرواتيا "الأدرياتيكي". كما برز تأثير الأرثوذكسية - السلافية، التي تمثلت في الوضع المثالي الثالث لروما، وتحول فيما بعد إلى الأيديولوجية الاشتراكية، وانتصاب الجدار الحديدي في منطقة التأثير السلافي - الأرثوذكسي، من بسارابيا شمالاً، مرورا ببلغاريا وصربيا، وصولاً إلى اليونان وحوض إيجه والأدرياتيكي.

إلى جانب هذين المحورين، شهد المحور العثماني تراجعاً، بعد أن اعتمد في الشمال على السياسة البولندية وعلى العناصر البوشناقية والألبانية من القبائل الأصلية البلقانية في الجنوب، التي امتزجت مع الثقافة العثمانية. أما سياسات التوازن البريطانية، فقد استهدفت تكوين أبنية سياسية بين العناصر الجرمانية والسلافية، تشبه سياسات الحجز التي كانت تقوم بها يوغسلافيا السابقة. وما زالت الأمور تسير بشكل عام على ما هي عليه حتى اليوم؛ ومن المؤسف أن نقول بأن تركيا لا تستطيع أن تظهر أي تأثير في سعي ألمانيا وروسيا للحفاظ على المناطق التي تقع تحت تأثيرها. ومن هنا، فقد تحولت الأزمة البلقانية إلى عملية تصفية للعناصر الإسلامية العثمانية من المنطقة، وظهر هذا الأمر جلياً

في أزمتي البوسنة وكوسوفو. وأهم فارق طرأ على الأوضاع التي شهدتها المنطقة في القرن التاسع عشر، هو دخول عامل الولايات المتحدة على الخط، التي كان من الضروري لها أن تعتمد على عناصر خارجة عن نطاق التأثير الجرماني والسلافي. إذ تميل العناصر المجرية والكرواتية والسلوفانية لألمانيا، وتميل العناصر الصربية لروسيا؛ أما العناصر البلغارية والرومانية واليونانية، فقد تبنت سياسات تتجه وفق الأوضاع الدولية من خلال التقرب إلى كلا الطرفين وعندما لاحظت أميركا ذلك، عملت على استخدام العناصر الألبانية والبوشناقية كعامل توازن في المنطقة. ومن هنا، يتوجب على تركيا أن تجعل الحسابات الإقليمية المتقاطعة مع الولايات المتحدة أمراً واقعياً، دون أن تقاطع ألمانيا وروسيا دبلوماسياً.

د - لقد ساهمت الانطباعات المضادة للعثمانيين والأتراك، والتي استخدمها الصرب واليونان، بشكل خاص، في منطقة البلقان، في إجبار تركيا على توجيه عناصر اهتمامها التنافسي العالمي نحو المنطقة. ومن هنا، يتوجب على تركيا أن تؤسس دبلوماسية فعلية تمكنها من التأثير في المنطقة. والحقيقة، أن رفض تركيا لثقافتها السياسية ومؤسساتها التي ورثتها عن الدولة العثمانية، سبب لها صعوبات فيما يتعلق بسياساتها في البلقان. فمن المعلوم للجميع طبيعة التقارب التاريخي والعاطفي بين تركيا والعناصر البوشناقية والألبانية، ولكن هذا التقارب لم يتحول إلى أدوات فعلية في القوانين الدولية. ومن الصعب على العناصر المسلمة في البوسنة وكوسوفو أن تحافظ على هويتها الإسلامية، في مواجهة وجهة النظر التي ترى أن مكونات الثقافة الإسلامية تمثل تهديداً، في حين يعمل الصرب على إظهار عناصر المقاومة في كلتا المنطقتين على أنها عناصر أصولية إسلامية. ومن الأمثلة على ذلك، الدعاية التي أثارها الصرب ضد علي عزت بيغوفيتش. ومن هنا، يتوجب على تركيا أن تحدث توازناً تناسبياً بين ثقافتها السياسية الداخلية وبين سياساتها الخارجية، فيما يتعلق بقضية البلقان بشكل خاص.

وفي هذا الإطار يمكن تلخيص العناصر الأساسية للسياسة التركية في البلقان على النحو التالي:

1. البلقان وقضية الميراث التاريخي

لقد شكل البوشناق والألبان القاعدتين الأساسيتين التي اعتمدت عليها السياسة العثمانية - التركية في البلقان منذ عهد سيادة الدولة العثمانية في المنطقة وحتى الوقت الحالي. وباعتناق أبناء هاتين القوميتين الإسلام، أصبح للدولة العثمانية والإسلام عمقاً استراتيجياً في جيوسياسية البلقان، التي أصبحت تضم العناصر الكاثوليكية والأرثوذكسية والإسلامية، أو عناصر روما الجرمانية والروسية والعثمانية. ولذلك، كان للأقوام التي تمثل العناصر العثمانية تأثير بالغ في المنطقة زمن قوة الدولة العثمانية؛ أما في الفترات التي تراجعت فيها الدولة العثمانية، وبعد انهيارها، فقد تعرضت هذه الأقوام لأخطار جسيمة. ومن أهم العوامل التي تصب في صالح تركيا فيما يتعلق بتوازنات منطقة البلقان بعد فترة الحرب الباردة، اتجاه البوشناق والألبان إلى تكوين نظام سياسي يعتمد على التراث الثقافي بشكل أكبر. إن من غير الممكن أن تبقى منطقة شرق تراقيا والأناضول في أمان إذا ظل البوشناق والألبان يعيشون في وضع ضعيف وغير مستقر.

وتعتبر البوسنة والهرسك محطة سياسية واقتصادية وثقافية بالنسبة لتركيا، باعتبارها منطقة تمتد إلى وسط أوروبا وعمقها. أما ألبانيا، فتعتبر باروميتر سياسة تركيا في البلقان. وإذا لم تقم تركيا بدعم استقرار وأمن ألبانيا كدولة من دول البلقان، فلن تستطيع أن تصنع لنفسها تأثيراً دائماً في المنطقة. وكما أكدنا سابقا، يرتبط دور تركيا السياسي في البلقان والقوقاز بدوري ألبانيا وأذربيجان. ويحمل وضع تركيا في هذه المنطقة خصائص ستحدد مصير السياسات التركية المتعلقة بالمناطق والأحواض البرية والبحرية القريبة. ولذلك، تمتلك ألبانيا قوة التأثير على السياسات التركية المتعلقة في شرق البحر الأبيض المتوسط والأدرياتيكي، كما تمتلك أذربيجان قوة تأثير على السياسات التركية المتعلقة بحوض بحر قزوين.

ويعتبر مستقبل كل من البوشناق والألبان مفتاحاً لمنطقة البلقان من الناحية الجيوسياسية والناحية الجيوثقافية. كما تعتبر علاقات تركيا مع العناصر التي شكلتها الثقافة العثمانية في المنطقة علاقات لا يشوبها أي تغيُّر أو توتر، كما هو حال العلاقات التركية مع العناصر الأخرى. ولذلك، فإن الأولوية الاستراتيجية لتركيا هنا هي المحافظة على بقاء هذه العناصر آمنة في مناطقها، بعد أن ربطت هذه

العناصر مصيرها بقوة تركيا وثقلها الإقليمي. كما يجب أن يكون تعامل تركيا مع هذه القضية على أساس أنها وسيلة من أجل تشكيل مساحات تأثير في البلقان، وليس على أنها مجرد عبء ومسؤولية يجب القيام بها فحسب. ويعتبر الشريط الذي يمتد باتجاه شمال - غرب، ويشمل مناطق بيهاهتش، وسط البوسنة، شرق البوسنة، سنجق، كوسوفو، ألبانيا، مقدونيا، كرجالي، غرب تراقيا، ويصل إلى مناطق شرق تراقيا، الشريان الجيوسياسي والجيوثقافي بالنسبة لتركيا في منطقة البلقان.

وإذا أمعنا النظر في هذا الموضوع، نلاحظ أن الصرب قد اتجهوا إلى قطع ارتباطات هذا الخط أثناء حرب البوسنة، فتوجهوا إلى احتلال منطقة شرق البوسنة من أجل قطع ارتباط مناطق وسط البوسنة مع سنجق وكوسوفو، كما اتجهوا إلى تطويق منطقة بيلهاتش وفصلها لتصبح مجرد جزيرة برية مفصولة. وفي المرحلة التي تلت الحرب، تم إعادة ارتباط منطقة بيلهاتش مع وسط البوسنة، أما منطقة سنجق فقد أصبحت معزولة تماما عن البوسنة نتيجة عمليات التطهير العرقي التي حصلت في شرق البوسنة. ولذلك، لم يكن من قبيل الصدفة تفاقم الاشتباكات في كوسوفو على نقاط الارتباط الواقعة مع سنجق في الشمال وألبانيا في الغرب. وتقع كوسوفو في منطقة جغرافية مركزية، تعتبر نقطة ارتباط لمحور البوسنة - سنجق، الذي تقطنه غالبية المواطنين البوشناق، ومحور مقدونيا - ألبانيا، الذي يضم غالبية المواطنين الألبان. ومن خلال السعي لتصفية قضية كوسوفو، سيتم تحويل البوشناق إلى أقلية في منطقة وسط أوروبا، كما سيتم احتواء الانتشار الألباني في المنطقة وتحويل الألبان إلى مجتمعات محصورة باتجاه الأدرياتيكي. وإذا حدث هذا بالفعل، فسيكون الحلقة الأخيرة لعملية تصفية العناصر العثمانية بشكل كامل، عن طريق فصلها عن بعضها البعض، تلك العناصر التي مازالت تشعر أنها تعيش مع تركيا مصيراً مشتركاً.

وستستطيع تركيا المحافظة على قوة وضعها خلال فترات السلم وفترات الأزمات من خلال تحقيق الأمن الداخلي للمجتمعات التي تعيش على هذا الشريط، ومن خلال المحافظة على عناصرها الثقافية، وتقوية بناها الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز الروابط بين هذه المجتمعات. وإذا ما تمت تصفية الخصائص الديموغرافية على هذا الشريط، فسيضعف تأثير تركيا في منطقة البلقان إلى حد كبير.

2. الارتباطات ما بين المناطق المختلفة

إن قدرة تركيا على تحقيق هدفها الاستراتيجي الذي ذكرناه سابقا، متعلق بقدرتها على مراقبة التوازنات العالمية والإقليمية. وما يميز تركيا عن غيرها من دول البلقان الخصائص الاستراتيجية التي توفرت لها، باعتبارها دولة شرق أوسطية وشرق متوسطية وقوقازية في الوقت نفسه. ولا تمتلك أية دولة من دول البلقان مثل مجالات السياسة الخارجية هذه. وقد ذكرنا سابقا أن هذه المناطق ترتبط مع بعضها بروابط متعددة، وتقع تركيا في مقدمة الدول التي يمكنها أن توسع ساحة مناورتها من خلال استخدامها لسياسة خارجية مرنة في هذا المجال. ولكن الارتباطات بين المناطق تمثل سيفا ذا حدين؛ إذ يمكن أن تحقق ميزات كبيرة بالنسبة لتركيا، إذا تم استغلالها بشكل جيد. ويمكن أن تنتج عنها أخطار جسيمة إن أسيء استخدامها. وستكون السياسة الخارجية المتعلقة بقضية شرق المتوسط وقبرص - حيث تتقاطع منطقة البلقان مع الشرق الأوسط - في مقدمة المجالات التي ستتأثر بضعف الموقف التركي في هذه المناطق. ومن هنا، يتوجب على تركيا أن تطور استراتيجية تتعلق بالمناطق القريبة منها، تهدف إلى التنسيق بين العناصر المختلفة في المنطقة.

3. التوازنات الداخلية في المنطقة

وإلى جانب ضرورة مراقبة التوازنات والقوى العالمية في مجال الارتباطات بين المناطق المختلفة، يتوجب على تركيا أن تطور دبلوماسية فعالة تجاه البلقان، تراقب بشكل مستمر التوازنات الداخلية في المنطقة. ويمكن أن نتناول ثلاث حلقات متداخلة في المنطقة على محور كوسوفو: الحلقة الداخلية الأولى، وتشمل كوسوفو (صربيا بشكل غير مباشر) وألبانيا ومقدونيا، ويظهر ثقل هذه المنطقة في النـــزاعات التي نتجت عن تجزئة الهوية العرقية الألبانية. وتشمل الحلقة الثانية اليونان ويوغسلافيا السابقة (صربيا المتوسعة) وبلغاريا وتركيا والبوسنة والهرسك، والدول التي قد تتدخل بشكل مباشر حال انتشار الأزمة. أما الحلقة الثالثة، فتشمل الدول التي تستطيع أن تؤثر في توازنات هذين الشريطين، بما في ذلك كرواتيا، التي تستطيع التدخل في البوسنة، والمجر التي تستطيع التدخل في منطقة فويفودينا، ورومانيا التي تستطيع أن تتدخل في جميع التوازنات من خلال الوضع

الجغرافي الذي تمتلكه. ويجب التعامل مع هذه الحلقات الثلاثة بدبلوماسية منسقة.

وفي هذا الإطار تظهر دولة ألبانيا كأولوية مهمة بالنسبة لتركيا في توازنات الحلقة الأولى، لامتلاكها بنية قوية من مختلف الجوانب. ويمكن من خلالها تحقيق تعاون أكثر شمولاً من غيرها. ولذا، فإن أي ضعف يمكن أن يقع في هذا المجال، سيزيد من تأثير اليونان وإيطاليا على ألبانيا، وسيتسبب هذا بدوره في مضاعفة الآثار السلبية على تركيا. وهذا ما حدث عندما لم تستطع تركيا مساعدة ألبانيا بشكل مؤثر وسريع في أزمتها المصرفية، الأمر الذي فتح مجالاً أمام التأثيرات اليونانية. ومن الأحداث اللافتة للنظر والمنذرة لتركيا في هذا الإطار، أن يجد الرئيس الألباني استجابة لطلباته عند اليونان في الأيام الأولى من أزمة كوسوفو. وتحمل الأزمة الألبانية خطورة أن تذهب أبعدِ من التأثيرات المحتملة على البوسنة والهرسك، لاحتمال أن ينتج عنها أزمة عميقة، قد تتسبب في حدوث نـــزاعات تشمل المنطقة بأسرها.

تتمركز الكثافة السكانية للبوشناق داخل حدود البوسنة والهرسك، إذا ما استثنينا منطقة سنجق؛ وقد نجحت الجهود الرامية إلى حصر أزمة البوسنة والهرسك في حدود المنطقة. وباستثناء الاشتباكات التي وقعت في صربيا وكرواتيا بشكل، حوصرت هذه الأزمة في حدود البوسنة والهرسك. وعلى عكس البوشناق، يتواجد الألبان في عدة مناطق خارج ألبانيا نفسها، وقد نتج عن هذا دخول كل من صربيا واليونان كأطراف في الأزمة. إن أكثر النقاط حساسية فيما يتعلق بالحلقة الأولى هي العلاقة الألبانية - المقدونية؛ وقد تأزمت العلاقات المقدونية - الألبانية بسبب المشكلات التي نتجت عن الأعداد الكبيرة من الألبان الذين يعيشون في مقدونيا. ويتوجب على تركيا هنا أن تطور علاقاتها مع كلتا الدولتين، وأن تسعى إلى تحسين العلاقات بين الدولتين نفسيهما، وأن تلعب دوراً فاعلاً في إقناع السكان من الأصول الألبانية ودولة مقدونيا للتعايش في شكل سلمي وطبيعي، وأن توضح للألبان - الذين يشكلون نصف سكان مقدونيا تقريبا - أنهم إن فعلوا ذلك، فسيتداركون خطر الضغوط التي تمارسها صربيا واليونان وبلغاريا.

أما اتجاه الدول في الحلقة الثانية إلى التحالفات الداخلية فسيفرض بالضرورة تحالفات متناقضة في المنطقة. ومن المسائل الأساسية هنا أن اتجاه بلغاريا إلى إقامة

تحالف مع اليونان وصربيا، سيتوجه ضد تركيا بالضرورة، حيث إن المعسكر الذي يتشكل من بلغاريا وصربيا واليونان سيزيد من الضغط على الشريط الاستراتيجي الذي يعتبر شريان الحياة لتركيا في المنطقة، ويفتح المجال أمام مخاطر انهيار مقدونيا، وقطع علاقات تركيا مع البوسنة وألبانيا. ومن هنا، يجب العمل على تحسين العلاقة مع بلغاريا وتأسيسها على أرضية متعددة الأوجه. وإن أمكن تكوين لجنة ثنائية من أجل مراقبة الأوضاع في البلقان، فستساهم هذه الخطوة في السيطرة على نبض التوجهات البلغارية. ويجب تطوير العلاقات مع دول الحلقة الثالثة، رومانيا والمجر وسلوفانيا وكرواتيا، وخصوصا رومانيا التي ترتبط مع تركيا بعلاقات اقتصادية جيدة، وذلك من أجل تأمين خط المواصلات مع البلقان والدانوب في حال حدوث أية أزمة.

4. السياسات التي تسعى لاحتواء المنطقة

وبالإضافة إلى إدراك المخاطر التي يحتمل أن تنتج عن التوازنات الداخلية في المنطقة، على تركيا أن تسعى إلى الاهتمام بالسياسات التي تهدف إلى احتواء المنطقة. ولذلك، يجب على تركيا أن تقوم بأدوار فعالة ومستمرة في قمة البلقان، ومنظمة جنوب شرق أوروبا. ومن شأن المشاريع المشتركة التي تتناول المنطقة ككل أن تزيد من ثقل تركيا في المنطقة. ويجب العمل على الحفاظ على النسيج الثقافي للبوسنة بعد عمليات التطهير الثقافي التي تعرضت لها، من خلال إنشاء مؤسسات على شكل منظمة يونسكو مصغرة، لأن هذه التصفية الثقافية قد أضرت بشكل كبير إرث الثقافة التركية – العثمانية في المنطقة. كما يمكن طرح فكرة مشاريع مشتركة في إطار الحقوق الثقافية والتعليمية للجماعات العرقية المختلفة في البلقان، تحقق فوائد متعددة لكل من كوسوفو ومنطقة غرب تراقيا. كما يستوجب العمل على إنشاء مشاريع اقتصادية مشتركة، تساعد في تخفيف حدة التوتر، وتوسع دائرة المصالح المشتركة، بحيث تعطى الأولوية للاستثمارات على المستوى الكبير، مثل مشروع طريق البلقان السريع، وغيره من المشاريع التي تزداد أهميتها مع احتمال دخول منظمة التعاون الاقتصادي لدول حوض البحر الأسود إلى المنطقة في المستقبل.

5. الأدوات الاستراتيجية العالمية المتعلقة بسياسة البلقان

يمكن لتركيا أن تستخدم منظمتين اثنتين في هذا المجال، إحداهما رئيسية والثانية بديلة. أما الأداة الأولى فيمثلها حلف شمال الأطلسي، كون تركيا عضوة فيه. ويحمل دخول حلف شمال الأطلسي كطرف في حل الأزمات، ووجود الدور التركي فيه، خصوصاً في منطقة البلقان وشرق أوروبا، أهمية كبيرة للسياسة التركية في البلقان. والواقع أن تناول الاتحاد الأوروبـــي والأمم المتحدة للأزمة يضيق مساحة تأثير الدور التركي. وكما أكدنا عليه سابقا في أكثر من مرة، فإنّ أيَّ دور لتركيا ضمن حلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط من شأنه أن يجعل تركيا أكثر عرضة للخطر دون مكاسب حقيقية؛ وعلى العكس من ذلك، فإن أي دور لتركيا في شرق أوروبا أو في منطقة البلقان على التحديد من شأنه أن يقوي تأثير تركيا في المنطقة ويجعلها في موقف أفضل أمام أوروبا التي تحاول تهميشها. ومن شأن هذه الأدوار أن تجعل تركيا أقرب من الخيارات الأميركية، كون تركيا قريبة من البوشناق والألبان وأميركا بدورها مضطرة لتطوير سياسات وثيقة الصلة بهم.

أما الأداة الثانية والمهمة غير حلف شمال الأطلسي، فهي دور تركيا في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تعتبر بشكل جزئي منظمة خارج نظام القوى. ويتوجب على تركيا أن تضع قضية المحافظة على الهوية الإسلامية - العثمانية على جدول أعمال هذه المنظمة، باعتبارها مسألة تخص العالم الإسلامي ككل. وقد لوحظ تقصير البيان الذي أصدره البابا عندما تحدث بشكل مباشر عن هذه الأزمة ذاكراً ضرورة الحفاظ على الهوية الدينية والثقافية للبوشناق والألبان، الذين يتكاملون جغرافيا مع منطقة الأناضول. وإذا ما أضاع البوشناق والألبان هويتهم الثقافية، فهذا يعني أن مخططات التصفية قد نجحت بالفعل. ويجب أن لا ننسى أهمية الدور المضاعف الذي قامت به تركيا داخل منظمة المؤتمر الإسلامي في الوقت الذي تم تهميشها من قبل مجموعات الارتباط الغربية أثناء الحرب في البوسنة.

ويجب أن لا ننسى ما أفضى إليه ضياع الوقت، الذي سببه التردد في قضية البوسنة. ومما يتوجب إدراكه أنّ تفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامي يحمل أهميةً كبيرةً من أجل الضغط الدبلوماسي على المنظمات والقوى الدولية. كما أنّ محافظة

البوسنة على بقائها يتحقق من خلال أمرين اثنين: الاختلافات بين المنظمات والقوى الدولية، والدعم النفسي والدبلوماسي الذي يقدمه العالم الإسلامي. ويجب العمل على بقاء هذين العنصرين فاعلين، وأن تبقى قضية كوسوفو كذلك قضية عالمية، يتم معالجتها بشكل مزدوج عن طريق الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي، من جهة، وعن طريق منظمة المؤتمر الإسلامي، من جهة أخرى. ولذا، فإن تحجيم قضية كوسوفو وجعلها أمراً منسياً من شأنه أن يتسبب في تصفية جميع العناصر الألبانية المؤيدة لتركيا.

إن عمليات القتل الجماعي والتطهير العرقي التي وقعت في كوسوفو، والعملية العسكرية التي أعقبتها، أعادت طرح موضوع الاستراتيجية التركية في البلقان من جديد. وهنا، يجب إخراج هذه الاستراتيجية عن مجرد أخذ العبر والدروس ومن ثم التعديل، ليتم تحديدها على شكل تقديرات بعيدة المدى، وفق مبادئ وأولويات أساسية. ويجب قبل كل شيء اتباع منهجية لا تسمح باندلاع أزمات جديدة في البوسنة وكوسوفو. ولا ننسى أن مصير الدولة العثمانية قد ارتبط بالبلقان، ولا يمكن لتركيا أن تكون مؤثرة على الصعيدين العالمي والإقليمي إن لم تحافظ على تأثيرها في منطقة البلقان. وفي ظل التطورات التي يمكن أن تشهدها المنطقة، يتوجب على تركيا أن تقوم بمبادرات وخطوات استراتيجية وتكتيكية، تهدف إلى الحفاظ على مصالحها في البلقان. كما يتوجب عليها أن تراقب العناصر الأساسية في اتجاهات النظام العالمي الجديد، وأن تقوم بمبادرات إيجابية لمواجهة أي احتمال يمكن أن ينتج عن تطورات الأوضاع الدولية.

الشرق الأوسط: مفتاح التوازنات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية

أولاً: العوامل المؤثرة على الوضع الدولي للشرق الأوسط

من أوائل التمارين التي ندرب طلابنا عليها، لتطوير قدراهم التحليلية في مجال العلاقات الدولية، أن يمسك الطالب بخريطة ويمعن النظر فيها ويدرسها، متجاهلاً الحدود السياسية الموجودة عليها، حتى يتسنى له رؤية الوضع الحقيقي للعلاقات الدولية. ويسفر هذا التمرين عن تكوين بنية أساسية من شأنها توسيع آفاق الطالب الذهنية نحو رؤية بعيدة المدى، كما يسهم في إدراكه للتحولات الموجودة في الخيارات الاستراتيجية للدول القوية القادرة على التأثير في التوازنات الدولية والإقليمية. ومن المعروف أن الحدود السياسية تمثل أحد المعطيات الثابتة في العلاقات الدولية وفي القانون الدولي؛ غير أن هذا المعطى يحول دون قدرتنا على رؤية مجالات التأثير ذات المدى الطويل في متغيرات ميزان القوى؛ فالعلماء الاستراتيجيون الذين عاشوا في العقد الثامن من القرن العشرين والذين أسسوا دراساهم على فرضية أن الحدود السياسية القائمة في عالم العلاقات الدولية الذي يتصورونه سوف تبقى إلى الأبد، عانوا العديد من الصعوبات عند محاولة إدراك العناصر الحقيقية المحددة للمعايير الجديدة التي تولدت عن عملية تفتت الاتحاد السوفياتي ويوغسلافيا.

إن الحدود السياسية داخل الشرق الأوسط تشبه جداراً مخلخل البناء مفكك اللبنات. وتدرك القوى الدولية أن تحريك أية لبنة من لبنات ذلك الجدار المخلخل يعني الهياره؛ وهي بطبيعة الحال لا ترغب في البقاء تحت حطام جدار متهدم، ولذلك فهي تسعى إلى تغيير ملامح الجدار دون هدمه. ولتحقيق هذا الهدف تعمل

على تحريك لبناته المختلفة في آن واحد، وهو ما يستتبع تنوع ألعابها الدبلوماسية؛ إذ يتحتم على تلك القوى المداومة على إعادة تقييم أوضاعها بالنسبة للقوى الأخرى داخل وسط مرن. وقد كانت الحدود السياسية السبب الرئيس وراء عدم وجود اتفاقات دائمة، بالرغم من وجود العديد من مشروعات الاتفاقات الإقليمية التي طرحت خلال الفترة الأخيرة. وإلى تلك الحدود السياسية أيضاً يرجع السبب في أن الاتفاقات القائمة تستند دائماً إلى بنية بالغة الحساسية.

يحمل تعريف "الشرق الأوسط"، كما تناولناه في الفصل الخاص بالأقاليم البرية القريبة، خاصية كونه تعريفاً جيوثقافياً، يفصح عن سمة ذات صبغة ثقافية أكثر مما يمثل تعريفاً جغرافياً مجرداً. ولذا، فإن هذا المصطلح، الذي استُخدم في بدايات القرن العشرين على نحو يضم بداخله دول البلقان، ظل يوظف على امتداد ذلك القرن من قبل صانعي القرار السياسي والباحثين بمعان مختلفة ومتناقضة أحياناً. أطلق مصطلح الشرق الأوسط، في أضيق أشكاله، للتعبير عن المنطقة الواقعة بين حوض النيل وحوض الرافدين، والممتدة من مصر إلى إيران؛ كما أطلق في أوسع أشكاله للتعبير عن المنطقة الممتدة من المغرب إلى باكستان؛ أي من الأطلسي إلى حوض الجانج. ويشمل هذا المصطلح عناصر تجلب إلى الأذهان صورة تراكمات البشرية القديمة وموروثاتها، مع التركيز على "التعاليم الإبراهيمية" خاصة باعتباره إطاراً تاريخياً ودينياً، وصورةً للهويةِ الإسلامية باعتبارها المرجعية الحضارية والإقليم الجيوثقافي، وصورةً للنفط باعتباره مصدراً جيواقتصادياً، وصورةً لمناخ السهوب الصحراوي باعتباره الجامعَ الجغرافي الطبيعي، وصورةً للخط المركزي للحزام المحيط Rimland الذي يحيط بأوراسيا باعتبار وضعيته الاستراتيجية.

1. العامل الجغرافي والجيوسياسي

نجد حين ننظر إلى النطاق الجغرافي الذي يشمله مصطلح (الشرق الأوسط)، مع غض الطرف عن محتواه الثقافي، أن أبرز سمات ذلك النطاق الجغرافي يتمثل في كونه ساحة التقاء لقارة العالم الأساسية "أفروأورآسيا". ومن حيث كونه إقليماً برياً، تضم هذه الجغرافيا مناطق غرب آسيا، وشمال إفريقيا، وشرق أوروبا؛ وعندما نتناولها في إطارها البحري، نرى أن حدودَها تتشكل من السواحل الجنوبية

والشرقية للبحر المتوسط، والسواحل الجنوبية للبحر الأسود وبحر قزوين، بالإضافة إلى ما تضم في داخلها من بحار وخلجان مهمة، منها البحر الأحمر، والخليج العربـــي. ووفقا للمفاهيم الجيوسياسية، يمثل الشرق الأوسط منطقة أساسية ورئيسة لانفتاح استراتيجي موجه نحو القارة القديمة أفروأورآسيا، تتخذ من المنطقة المحورية Heartland الواقعة في قلب أورآسيا مركزاً لها. وبينما تؤدي المسيرة الانفتاحية نحو شرق آسيا وجنوبها إلى الابتعاد عن مركز القارة القديمة أفروأورآسيا، نجد أن الانفتاح المتجه غرباً نحو أوروبا يتوقف وينتهي عند المحيط الأطلسي. أما التوجه الاستراتيجي المتجه من مركز أورآسيا نحو الشرق الأوسط، فإنه يجعل أي انفتاح متوجه من المركز نحو المحيط أمراً ممكناً.

ويعد تاريخ روسيا الاستراتيجي مثالاً مهماً على هذه السمة الجيوسياسية لقارة أفروأورآسيا؛ فبالرغم من أن التوسع الروسي/السوفياتي من المنطقة المحورية على خط شرق آسيا ووسطها قد جعل من روسيا/الاتحاد السوفياتي قوة آسيوية، إلا أن ذلك التوسع لم يسفر عن نتائج من شأنها تطويق القارة الأفروأورآسيوية. بل على النقيض؛ فكل الحملات الاستراتيجية التي قامت بها روسيا/الاتحاد السوفياتي على خط الشرق الأوسط، عبر البلقان والقوقاز أسفرت عن نتائج تركت آثارها في التوازنات الدولية. وينطبق الأمر ذاته، وبشكل كبير، على التنافس الاستعماري بين الألمان والإنجليز. فإخفاق ألمانيا خلال الحربين العالميتين في اختراق النظام الاستعماري الإنجليزي هو نتيجة طبيعية لعجزها عن فرض سيطرتها على ساحة الالتقاء المركزية داخل قارة أفروأورآسيا. وثمة آثار مهمة لهذه الاعتبارات الجيوسياسية في السياسات الألمانية والإنجليزية تجاه الدولة العثمانية.

وعند النظر من زاوية القوى الجيوسياسية البرية المعتمدة على خط الحزام المحيط، نجد أن هذه المنطقة تشكل مركز الحزام المحيط بأورآسيا، وتشتمل على المقدرات الرئيسة لمختلف أنواع التدخلات الموجهة نحو أورآسيا. ويتكون الحزام المحيط بأورآسيا من مجموعة من أشباه الجزر، هي كوريا - الصين - الهند الصينية - الهند - الجزيرة العربية - الأناضول - البلقان - إيطاليا - أيبيريا - اسكندنافيا. ويحمل الشرق الأوسط إمكانات للتأثير المتبادل بين شبه الجزيرة العربية وشبة جزيرة الأناضول وبين شبه جزيرتي الهند والبلقان بشكل مباشر، وبين شبه

جزيرتي إيطاليا وأيبيريا من خلال علاقات الجوار البحري. ويحتوي الشرق الأوسط على أهمية لا استغناء عنها وفقا لمنطق الجيوسياسية البرية، وهي الأهمية التي كانت لها انعكاساتها على توازنات الحرب الباردة. وعند تناوله من زاوية الجيوسياسية البحرية، التي تراعي أيضاً حساسية الحزام المحيط، نجد أن الشرق الأوسط يقع في بؤرة الاستراتيجيات التي تنتهجها القوى ذات المحور البحري تجاه القارة الأفروأورآسيوية. وقد أصبح الشرق الأوسط بالنسبة للاستراتيجيات ذات الثقل البحري، التي تنتهجها كل من انكلترا والولايات المتحدة، خطاً دفاعياً ينبغي عدم تركه إطلاقاً لأي قوة استراتيجية معادية؛ كما بات بمثابة "قاعدة عسكرية" لتحقيق الهيمنة الاستراتيجية الموجهة نحو داخل أورآسيا وبحارها. وتبرز أهمية الشرق الأوسط من الناحية الجيوسياسية البحرية أيضاً من خلال امتلاكه خمسة من أهم تسعة معابر بحرية في العالم: مضيق استانبول، ومضيق تشاناق قلعه، وقناة السويس، ومضيق عدن، ومضيق هرمز، إضافة إلى مضيق جبل طارق، الذي يقع ضمن نطاق منطقة الشرق الأوسط.

تمكن الشرق الأوسط من المحافظة على وضعيته الجيوسياسية خلال السباق الاستعماري في القرن التاسع عشر، وخلال التنافس الأيديولوجي بين قطبي العالم في النصف الثاني من القرن العشرين. وقد اكتسب مميزات جديدة مع انتهاء الحرب الباردة؛ فقد صاغت معايير التوازنات الدولية للحرب الباردة، و"توازن الرعب" المرتكز على القوة النووية، عناصر الصراع الاستراتيجي في المناطق التي تتمتع بأهمية جيوسياسية كالشرق الأوسط. وأدت التوازنات الدولية إلى تحديد مجالات التأثير الجيوسياسي الإقليمي في العلاقات الاستراتيجية الأكثر أهمية؛ وساهم هذا الوضع في وجود انطباع حول التضاؤل النسبي للأهمية الجيوسياسية الإقليمية. وقد أولت الصناعات الحربية في كل من قطبي العالم قدراً كبيراً من المناقشة والتفكير لجدوى فعالية المعالجات الجيوسياسية المستندة إلى المقاييس الجغرافية الثابتة عند قيامها بوضع السيناريوهات الاستراتيجية للصواريخ طويلة المدى وحرب النجوم.

بانتهاء الحرب الباردة، تغيرت المقاييس الاستراتيجية الإقليمية المستندة إلى التوازنات الدولية، وازداد ثقل العناصر المحلية؛ ما أدى إلى عودة الشرق الأوسط إلى

مكانته المهمة في النظريات الاستراتيجية التقليدية. وتلاشت مجالات التأثير الصادرة عن المظلات الأمنية العليا التي وضعتها القوى العظمى. وقد أثرت هذه المتغيرات في نظرة القوى العالمية الأخرى، التي شرعت في دفع ثقلها في العلاقات الدولية إلى المنطقة بكل ما أوتيت من قوة، كما أدى في المقابل إلى حث الاستراتيجيات ذات المعايير الإقليمية إلى تطوير قواها الإقليمية القابلة للتطوير. وأسفر هذا الوضع عن تضخم في تعارض المصالح الاستراتيجية، وازدياد احتمالات الصدام على المستوي العادي. وثمة عامل مهم آخر يحتم إعادة تقييم المنطقة من الناحية الجيوسياسية؛ فمع تشتت السكون الذي كان يخيم على البلقان والقوقاز، المناطق التي قسمتها مرحلة الثنائية القطبية بسكين حادة، بدأت تظهر علاقة تأثر جيوسياسي متبادل بين المناطق خلال فترة قصيرة وعلى نحو بالغ الفاعلية. وقد أدى التأثير الجيوسياسي المتبادل بين تركيا والمناطق البرية القريبة إلى اكتساب المناطق العبورية فيها معان ودلالات جيوسياسية جديدة. وكما تناولنا في فصول سابقة على نحو أكثر تفصيلاً، نَجَمَ عن تحطم الخطِّ الاستراتيجيِّ الصلب، الذي فرضته فترة الثنائية القطبية في القوقاز، تشكُّل خطوطٍ ترابطيةٍ مثل (القوقاز - الرافدين - الخليج)، و(قزوين - شرق المتوسط)، باعتبارها خطوطاً جيوسياسيةً جديدة. كما أدت المتغيرات التي طرأت في منطقة البلقان إلى تحويل شرق المتوسط إلى ساحة تأثير جيوسياسي متبادل بين البلقان والشرق الأوسط.

طرح هذا المتغير في المقاييس الاستراتيجية معياراً بالغ الدينامية في المنطقة؛ فبينما توجهت بعض قوى المنطقة كالعراق نحو شن حملات هجومية، رغبة منها في الاستفادة من التموج الدينامي الجديد، فإن الولايات المتحدة الأميركية، التي راقبت المخاطر التي قد تصاحب ذلك التخبط الجيوسياسي وترغب في مواصلة تأثيرها في المنطقة من خلال الحد من تلك المخاطر، شرعت في بذل الجهود من أجل إعادة تنظيم أوضاع المنطقة. وقد عكست حرب الخليج المتغيرات التي جرت على تصورات الأطراف جميعها، واستوجبت إعادة رسم الحسابات الاستراتيجية المتعلقة في المنطقة.

2. العامل التاريخي والجيوثقافي

من الخصائص الأساسية التي تميز الشرق الأوسط عن غيره من المناطق، تلك السمات الجيوثقافية النابعة من العمق التاريخي الذي يمتلكه. وكما أكدنا عند تحليلنا

للأقاليم البرية القريبة، فإن أكبر التطورات الثقافية والدينية والفكرية التي أثرت في تاريخ البشرية تحققت على أرض هذه المنطقة؛ وهو ما يفرض علينا وضع المقاييس التاريخية لهذه المنطقة وبنيتها الجيوثقافية ضمن العناصر الأساسية للتحليل الاستراتيجي. لقد مهدت الوضعية الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط، داخل مركز القارة الأساسية الأفروأورآسيوية، الطريق أمام تشكيل بيئة صالحة للتأثيرات الثقافية المتبادلة. أثمرت النتائج العالمية للكيانات الثقافية المستقرة في المنطقة في إحداث تأثيرات عميقة في تاريخ البشرية، وساهمت في تحويل الشرق الأوسط إلى ساحة للمجابهة والمواجهة والمحاسبة الثقافية على المستويين العالمي والمحلي. وتمتد جغرافية منطقة الشرق الأوسط بالمعنى الضيق، من بلاد الرافدين إلى حوض النيل بمصر، وبمعناها الواسع، من الهند إلى الأطلسي، على محور الشرق - الغرب؛ ومن البحر الأسود إلى الصحراء الكبرى على محور الشمال - الجنوب. وتمثل بعمقها التاريخي مهد الثقافات الكبرى؛ فمنطقة بهذا العمق، لا يمكن تقييم أي وضع استراتيجي لها على نحو سليم دون اللجوء إلى مصادرها التاريخية.

وتعد مسألة القدس أبرز الأمثلة على ذلك، كونها عقدة عملية السلام في الشرق الأوسط، وأحد أهم ثلاثة مراكز دينية على مستوى العالم. ولذا، فهي لا تعتبر من هذا المنظور أزمة على مستوى منطقة الشرق الأوسط فحسب. وعند طرح مشكلة القدس على مائدة المفاوضات، لا يعتبر المفاوضين ممثلين لطرفين سياسيين، بل يمثلون أكثر ثلاثة أديان انتشارا على وجه الأرض. ويعد تقييم القدس باعتبارها أحد موروثات الدولة العثمانية، التي حكمت تلك المدينة أطول فترة على مدار تاريخها، أحد العوامل التي تجعل لتركيا وضعية مهمة عند بذل جهودها لإقرار السلام في المنطقة. وليس ثمة شك في أن القدرة على تحويل تلك الوضعية إلى نجاح دبلوماسي منوط بالقدرة على النفوذ إلى عمق الشرق الأوسط الجيوثقافي والتاريخي. ويشير مثال القدس إلى حقيقة أن العديد من المشكلات ذات العمق الجيوثقافي والتاريخي، التي تبدو إقليمية الطابع، تدفع القوى الخارجية إلى التدخل المباشر في مجرياتها.

عاش الشرق الأوسط في الأزمنة القديمة تحت حكم سلطات سياسية تمركزت في مصر، وبلاد الرافدين، والأناضول، وإيران، وعاش تحت سلطة سياسية واحدة

في ظل حكم البنى الانتقائية لإمبراطورية الإسكندر الأكبر أولاً، ثم الإمبراطورية الرومانية بعد ذلك. يسرت البنى الإمبراطورية الانتقائية انتشار التيارات الدينية والثقافية، التي ظهرت في المنطقة، إلى الأقاليم المجاورة. ومع ظهور الحضارة الإسلامية وانتشارها، تجمع الشرق الأوسط مرة أخرى تحت سلطة سياسية واحدة، وصار ينظر إليه باعتباره وحدة جغرافية لإقليم الحضارة الإسلامية. وطبقاً للمنظور الغربـــي للتعريفات التاريخية والجغرافية، يعتبر المزج بين الشرق والإسلام في المنطقة انعكاسا لتلك الوحدة الجيوثقافية. وقد بدت هذه الرؤية الجيوثقافية في أوضح صورة خلال الحروب الصليبية، وولدت انطباعات لدى الغرب احتل فيها الأتراك في الحقبتين السلجوقية والعثمانية موقع الجبهة المعادية. غير أن قرون الحكم العثماني في الشرق الأوسط جعلت من الحضارة الإسلامية هوية مركزية للمنطقة، وحافظت على التعددية الثقافية والدينية فيها. واحتفظ الشرق الأوسط خلال العصور التي شهدت المجابهة بين الشرق - الغرب، والإسلام - المسيحية بمكانته كإقليم يحمي التكامل الجيوثقافي المشترك في ظل موروثات الحضارة الإسلامية.

ومع التوسع الاستعماري، وانهيار النظام العثماني، تحول التكامل الإقليمي الجيوثقافي، الذي ضم بداخله التعددية الثقافية والدينية والعرقية، إلى ساحة للتمزق الجيوثقافي، حولت الاختلافات العرقية والدينية إلى هويات سياسية صلبة. فمع توقيع معاهدة "كوجك قاينارجه"، سعى الروس في القرن التاسع عشر إلى غزو المنطقة ثقافياً باستخدام القوى السياسية والدينية الأوروبية كلها تقريباً. وانفتح الشرق الأوسط، خلال فترة وجيزة، للمؤثرات الخارجية؛ كما وُصف كذلك بالإقليم الثقافي المهمش. وبعد تصفية الدولة العثمانية، شكلت المؤسسات الاستعمارية نظاماً تعليمياً وسياسة ثقافية خلقت أزمة خطيرة في الهوية على مستوى النخب، وغرست بذور مقاييس فكرية، أججت الصدام بين الشعب والمثقفين. ويمكن توضيح المتغيرات الجيوثقافية التي عاشتها المنطقة في أعقاب تصفية الدولة العثمانية، من خلال عنصرين مهمين: أحدهما خارجي، والآخر داخلي. تتمثل العناصر الخارجية في المؤثرات الأوروبية التي انتشرت في المنطقة مع التوسع الاستعماري، وقيام دولة إسرائيل، التي تأسست وفق إرادة سياسية دولية بعد الحرب العالمية الثانية. غيرت هاتان الظاهرتان من ملامح الشخصية الجيوثقافية

للمنطقة، التي امتزجت بموروثاتها الحضارية الإسلامية من القرن الثامن وحتى الآن. وجهت القوى الغربية مقدراتها التاريخية نحو المنطقة، وكسبت من خلالها ساحة تأثير سياسي، بالرغم من أن المسيحيين واليهود كانوا جزءاً لا يتجزأ من النسيج الثقافي للنظام الوطني العثماني. وشرعت القوى الغربية من ثم في تأسيس مجال وعي وهيمنة سياسية جديدة. وكان أبرز النتائج اللافتة للنظر التي تمخضت عنها جهود الإدارات الاستعمارية ولادة دولة إسرائيل، التي أقامت مشروعها على الهوية اليهودية والمصادر الدينية/التاريخية، وولادة دولة لبنان، التي تأسست استناداً إلى فكرة السيطرة المسيحية، بالرغم من كونها تمثل نموذجاً مصغراً لفسيفساء الثقافات في الشرق الأوسط. وقد أسفر ظهور مثل هذه الدول عن مشكلة انعدام التلاؤم بين البنية الجيوثقافية للمنطقة وبين ساحات الهيمنة السياسية.

أما العناصر الداخلية التي أدت إلى التمزق الجيوثقافي في المنطقة، فتتمثل في ظهور الدولة القومية التي زلزلت أساس العالم العربي على وجه الخصوص؛ إذ أن قيام الدولة القومية فرض على كل دولة قومية إيجاد هوية ثقافية خاصة، وتوفير مصادر تاريخية تعتمد عليها في صياغة مشروعاتها. فقد استوجب السعي إلى إيجاد فرق بين دولة مسلمة - عربية - سورية، ودولة مسلمة - عربية - عراقية، استدعاء أفكار ورؤى لتشكيل مناخ التمايز السياسي - الثقافي بينهما، والذي من شأنه أن يمهد الطريق لتأسيس دولة قومية مستقلة؛ وأدى هذا إلى تقسيم المنطقة إلى وحدات أصغر حجماً وصياغة تعريفات جديدة. كما أوجدت الاختلافات المذهبية والقبلية عناصر من شأنها الدفع بذلك التمزق الجيوثقافي نحو تقسيمات وتقاطبات أصغر وأصغر. وعكست الأزمات التي واجهتها الحركة القومية العربية، والمشكلات التي اضطرت إلى معالجتها، التناقض بين التشكيلات السياسية الحديثة والبنى التقليدية. جعل هذا التمزق الجيوثقافي من الشرق الأوسط ساحة جذب ومركزاً للعلاقات الدولية بسبب خصائصه الجيوسياسية والجيواقتصادية. وتكشف لنا الخلفية الجيوثقافية للتناقضات والائتلافات الاستراتيجية التي ظهرت طيلة الحرب الأهلية اللبنانية على المستويات الدولية الإقليمية والصغرى عن نتائج مدهشة لذلك التأثير المتبادل.

حمل الشرق الأوسط قبل قرن مضى سمة الإقليم الجيوثقافي المتكامل بما يضم من هويات محلية متباينة، وباتت بنيته الآن تحتوي على تمزق جيوثقافي حاد،

وطاقات استقطاب سياسي وديني وعرقي تولدت عن ذلك التمزق. ثمة عدد من العوامل التي دفعت تلك الاختلافات الثقافية إلى التحول لبؤرة متأزمة في وقت وجيز، بالرغم من أنه كان من الممكن تجاوزها بقدر من التسامح في ظل ظروف طبيعية، ودفعت القوى العالمية والإقليمية إلى تلقي تلك الاختلافات باعتبارها معياراً استراتيجيا بين هذه العوامل قابلية المنطقة للتعرض إلى مخاطر تصعيد التوتر بين العناصر التركية والعربية والفارسية والكردية، وهى العناصر الرئيسية العريقة في المنطقة، من خلال حسابات استراتيجية؛ وبينها أيضاً أن اليهود، بعد أن شكلوا ساحة هيمنة سياسية في المنطقة تحت المظلة الأمنية التي وفرتها لهم القوى العالمية خلال القرن العشرين، عاشوا في مناخ من العلاقات الثقافية والسياسة المتدهورة مع المجموعات الثقافية الأخرى في الجوار. هذا، إضافة إلى التناقضات الموجودة بين الهويات القومية ذات المعايير المتباينة، والاختلافات بين خطوط التمايز الجيوسياسي وخطوط التمايز الجيوثقافي. ولذلك، فإن إمكانية تحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط مرهونة، قبل أي شيء، بتقليص المخاطر السياسية التي قد تنجم عن التمزق الجيوثقافي. وما لم يتم تقييم الخلفية الجيوثقافية الثرية للمنطقة في إطار تقريبـــي تكاملي وليس تمزيقياً، فإن مشروعات السلام المؤقتة ستعجز عن تحقيق نظام إقليمي دائم.

ورثت تركيا التاريخ العثماني، الذي نجح في حماية الخريطة الجيوثقافية الثرية في المنطقة تحت مظلة نظام دائم، استمر خمسة قرون، من خلال الحد من المخاطر السياسية. وقيام تركيا بتفعيل ذلك الإرث الآن، بوصفه دعامة استراتيجية، لهو من الأهمية بمكان، ليس فقط في إطار سياسات تركيا الإقليمية، وإنما أيضاً في سبيل تأسيس نظام عادل ودائم في المنطقة. ولا يمكن لتركيا تعهد ذلك الإرث ما دامت تتصرف وكأنها احد أطراف التمزق الجيوثقافي، أو حتى أحد ضحاياه. ومن ناحية أخرى، بات من غير الممكن أن لتركيا تطوير استراتيجية إقليمية ذات منظور عميق بينما تدير ظهرها للمنطقة، أو تنتهج سلوكيات مبهمة ترتبط بمصالح القوى الدولية فيها. وهنا تبدو حقيقة بالغة الوضوح، وهى أن تركيا لم ترث أى مشكلة سياسية من مشاكل المنطقة، غير أنها كذلك لم توف تلك المشكلات حقها بالقدر الكافي في أى وقت من الأوقات؛ ذلك أنه ليس من

الممكن فهم تلك المشكلات أو مناقشتها في إطار قانوني دون الرجوع إلى الأرشيف العثماني. هذا الأرشيف هو الوسيلة الوحيدة لفهم الأسس التاريخية للتمزق الجيوثقافي في المنطقة، ولفهم خريطتها الموضوعية ومسيرة التحولات التي شهدتها. ولعل أبرز الأمثلة على ذلك النقاشات المتعلقة بمستقبل القدس. ولعل عدم وجود دور فعال ومؤثر لتركيا في عملية السلام بالشرق الأوسط، وعدم إيلاء الاعتبار لما تمتلكه من إرث تاريخي، يرجع أيضاً إلى عدم إبداء تركيا القدر الكافي من الاهتمام بالنسيج الجيوثقافي للمنطقة، وبالمشكلات التي يعانيها هذا النسيج. وقد بدا واضحاً للعيان أن تركيا غير مستعدة نظرياً للاضطلاع بمثل هذا الدور. وعليه، فإنه من الواجب على تركيا تبني معالجة ترصد العوامل الجيوثقافية التاريخية في المنطقة من زاوية الرؤية التركية الداخلية، وقدرتها على الأداء الاستراتيجي الفعال في المنطقة أيضاً.

3. العامل الجيواقتصادي

إذا نظرنا إلى الشرق الأوسط من حيث توزيع المصادر الاقتصادية - السياسية العالمية نجده إقليما جغرافياً نفطياً بشكل عام. وإذا ما تناولنا تلك الرؤية، وهي رؤية صحيحة في الفترة الحديثة، في إطار الدور الذي لعبه الشرق الأوسط في التاريخ الاقتصادي - السياسي، نجدها رؤية يعتريها الخلل؛ إذ تقع هذه المنطقة في مركز حزام المناخ المعتدل الذي نشأت فيه المراكز الحضارية الكبرى جميعها، وتتمتع بأهمية ذاتية عظمى من حيث وفرة الإمكانيات الزراعية والطرق التجارية منذ العهود القديمة وحتى يومنا هذا. ويدحض الدور الذي لعبه كل من حوض الرافدين وحوض النيل في تطور المجتمع الزراعي، إلى حد كبير، ما ظهر في الآونة الأخيرة من مقاربات تعتبر الشرق الأوسط مجرد إقليم صحراوي جاف. ومن هنا، يصبح من اليسير إدراك مدى أهمية المياه في الشرق الأوسط. وثمة عنصر أضفى على تلك الإمكانات الزراعية أهميتها، ووضع الشرق الأوسط في مركز التاريخ الاقتصادي - السياسي - العالمي، ويتمثل في أن جميع الطرق البرية والتجارية الموجودة في قارة أفروأورآسيا الأم تقريباً ترتبط بعلاقات مباشرة وغير مباشرة مع تلك المنطقة، التي أطلق عليها في العصر الحديث الشرق الأوسط.

تحول الشرق الأوسط إلى محور اقتصادي - سياسي بفضل ما كان يجري على أرضه من مسارات وعمليات تبادل تجاري بين حوض المتوسط والصين في الاتجاه الشرقي - الغربـي، وبين سهوب شمال البحر الأسود، والبحر المتوسط ومصر في الاتجاه الشمالي - الجنوبـي. كما أن الطرق التجارية التي اتخذت من سواحل المحيط الهندي مساراً لها، وتربط الهند بمصر وشرق إفريقيا، كانت تمر أيضاً عبر السواحل الجنوبية لمنطقة الشرق الأوسط. وكانت مدن الشرق الأوسط الساحلية الواقعة على البحر المتوسط والأناضول والبحر الأسود والبحر الأحمر والخليج العربـي تتضافر مع المدن التجارية التي مثلت نقاط التقاء التجارة البرية المارة عبر أورآسيا في تشكيل الشرايين الرئيسية للبنية الاقتصادية الأفروأورآسيوية.

وكان لظهور مركز اقتصادي سياسي جديد في أوروبا معتمداً على الاستعمار التجاري في البداية، ثم الاستعمار التصنيعي فيما بعد، إضافة إلى سعي هذا المركز إلى إحداث تحول وتغيير شامل في الديناميات الأساسية للبنية الاقتصادية - السياسية الأفروأورآسيوية، إضافة أبعاد جديدة لخصائص الشرق الأوسط الجيواقتصادية. خلال عملية التحول هذه، بدأ الشرق الأوسط يضطلع بدور جديد بوصفه أحد خطوط نقل الموارد الطبيعية بين أوروبا الغربية، التي كانت تعاني فقراً شديداً في الموارد الطبيعية، بالرغم من تفوقها في التكنولوجيا الإنتاجية، وبين الشرق، الذي كان بالرغم من امتلاكه للمصادر الطبيعية يفتقر إلى الوسائل التي من شأنها تحويل هذه المصادر إلى تكنولوجيا إنتاجية. ولذا، كان تصور الاستعمار البريطاني للشرق الأوسط، المتمحور حول مصر، تصوراً يتعلق فقط بالحفاظ على الطريق إلى الهند مفتوحاً، بينما اتسمت جهود السياسة الألمانية من أجل البحث عن بديل للدولة العثمانية في الشرق الأوسط بالسرية والغموض. وكانت الخصائص الجيواقتصادية للشرق الأوسط سبباً في احتلاله مكان الصدارة بين المناطق الأكثر تأثراً بالتنافس الاستعماري. وقد تحول النفط إلى أداة استراتيجية بالتزامن مع تنامي الشعور بالحاجة إلى مصادر الطاقة، التي ارتبطت ارتباطاً مباشراً بالثورة الصناعية إبان مرحلة تحول الميزان الاقتصادي - السياسي العالمي من آسيا إلى أوروبا. وبفعل هذه الأداة الاستراتيجية، تحول الشرق الأوسط إلى ساحة تنافس استراتيجي باعتباره إقليماً جيوستراتيجياً.

وعلى هذا النحو، اكتسب الشرق الأوسط وضعية استراتيجية مهمة ومتفردة، لا باعتباره خطاً لنقل المصادر الطبيعية فحسب، بل أيضاً باعتباره مخزناً لهذه المصادر. كما أن امتلاك الشرق الأوسط لنصيب ضخم من احتياطي النفط في العالم، كان وسيظل له تأثيره المهم في البنية الاستراتيجية للمنطقة، وفى تعامل القوى الدولية والإقليمية مع هذه البنية. ونظراً لما يحظى به النفط من أهمية حيوية للقوى الاقتصادية - السياسية العالمية، فقد فرضت تلك الأهمية على هذه القوى تطوير خططها الاستراتيجية وفقاً لهذا المصدر الطبيعي؛ حيث صار للنفط دور محدد في ساحة التقاء الخطط الجيوسياسية والخطط الاقتصادية - السياسية، باعتبارهما ميدانين مهمين للصدام في مجال السياسة العالمية في العصر الحديث. فالنطاقات الجغرافية التي كان ينظر إليها من قبل كنطاقات صحراوية جرداء لا قيمة لها، اكتسبت بعد اكتشاف النفط فيها أهمية جيوستراتيجية مركزية، قلبت موازين المعالجات والمناهج الجيوسياسية التقليدية. وفي ظل تعاظم دور النفط في المنافسات القائمة بين القوى الاقتصادية - السياسية، غدت تلك الأهمية الاستراتيجية الجديدة معياراً من المعايير الأساسية في ميدان العلاقات الدولية. وقد أوجد ذلك المعيار علاقة ارتباط مباشر بين وضعية الشرق الأوسط العالمية، وتحوله البنيوي الداخلي؛ كما تبلورت صلة وثيقة بين عنصر النفط وبين عملية تشكل الدول القومية في المنطقة بعد الحرب العالمية. ويمكننا تتبع آثار هذا المعيار في العلاقات الدولية ثنائية القطبية؛ فبينما اكتفت دول في المنطقة مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج بأداء دور الوسيط في مهمة ضخ مواردها النفطية في محيط الرأسمالية الغربية، نظرت الدول العربية القومية القريبة من المعسكر الشرقي إلى النفط باعتباره ورقة استراتيجية رابحة في يدها، فقامت بتأميم مواردها الطبيعية. ومثلما حال ذلك الاستقطاب دون استغلال المنطقة لمواردها الطبيعية الاستغلال الأمثل، فإن الخلافات بين القوى العظمى أدت أيضاً إلى تحول تلك الموارد إلى مشكلات إقليمية؛ بحيث أصبح للتنافس الاستراتيجي الدولي القائم على النفط دوره الهام أيضاً في التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها المنطقة. وتعد ثورة مصدق في إيران من أبرز الأمثلة على ذلك.

خلال المرحلة التي تصاعدت فيها المساعدات التي تقدمها الدول الغربية لإسرائيل لتعزيز موقعها في الشرق الأوسط، اعتبر توجه الأنظمة التقليدية وعلى

رأسها المملكة العربية السعودية بزعامة الملك فيصل نحو تبني رد فعل موحد بمثابة تدشين لمرحلة جديدة، استخدم فيها النفط بوصفه ورقة استراتيجية إقليمية. وكان من نتائج تطبيق سياسة حظر النفط في تلك الفترة أن اكتسبت منظمة أوبك، التي تتألف من الدول المنتجة للنفط، قوة دولية. أما الدول الغربية، فقد استشعرت مع حظر النفط مدى الضعف الذي تعانيه بنيتها الاقتصادية - السياسية بفعل حاجتها الملحة للمصادر الطبيعية، وشرعت تنتهج في سياستها الشرق أوسطية مسلكاً أكثر توجهاً وتركيزاً. فالولايات المتحدة الأميركية على وجه الخصوص، التي تتولى رعاية البنية الاقتصادية - السياسية العالمية، وبالرغم من أن احتياجاها للنفط أقل من احتياجات القوى الأوروبية، أدركت أها ما لم تسيطر على النفط فلن يكون بمقدورها السيطرة على ميزان التنافس الاقتصادي - السياسي الدولي.

شهدت المنطقة في أواخر العقد السابع من القرن الماضي تطورين مهمين، كان لهما تأثير بالغ على مسيرة التنافس الاستراتيجي القائم على النفط: أولهما، اتفاقية كامب ديفيد التي تم التوقيع عليها بزعامة أميركية، وما سببته من تحطيم للوحدة الإقليمية في الشرق الأوسط؛ والثاني هو الحرب بين إيران والعراق، وهما بين أكبر الدول المنتجة للنفط، التي أدت إلى تقلص كبير في قدرة أوبك على اتخاذ موقف مشترك، وَحَدَّت كذلك من القدرة على استخدام النفط كورقة استراتيجية. وقد تركت تلك الحرب، التي امتدت طويلاً، آثاراً سلبية على كل طرف من طرفيها؛ ففي ظل اعتماد كل منهما على النفط مصدراً أساسياً للدخل، تسببت التكاليف الباهظة للحرب في انخفاض أسعار النفط. ومن ناحية أخرى، أدى تزايد شراء الدولتين للسلاح وتصاعد اهتمام دول أقل وزناً بالتسلح - إلى إعادة المدخرات التي تحصلت من النفط في الشرق الأوسط إلى الغرب عبر تجارة السلاح. كما أن التخوف من الخطر الإيراني في حرب الخليج الأولى، والخطر العراقي في حرب الخليج الثانية، حدا بدول الخليج العربـــي الغنية بالنفط إلى البحث عن ضمانات أمنية دولية.

وكان لمكانة المنطقة الجيواقتصادية دور مهم في خوض الشرق الأوسط حروباً ساخنة في ختام الحروب الباردة. وتبرز العلاقة القائمة بين مفهوم النظام العالمي الجديد وبين حرب الخليج مدى تأثير النفط في النظام الدولي والإقليمي.

وعلى أطلال الدولة العثمانية، التي كانت في أوائل القرن العشرين تهيمن على المنطقة كلها، وتمتلك القدرة على توجيه الجيوستراتيجية النفطية، قامت الدولة التركية الحديثة، واتخذت موقفاً سلبياً للغاية إزاء التوازنات القائمة على النفط؛ وهي ظاهرة تستوجب التوقف عندها بعناية. ففي سبعينيات القرن الماضي، كانت تركيا من أوائل الدول التي تلقت صفعة من أقوى الصفعات بسبب أزمة النفط؛ وفي نهاية السبعينيات، كانت تقف في الصف للحصول على حصتها من النفط؛ وخلال عقد التسعينيات، كانت إحدى الدول التي خرجت بعد حرب الخليج محملة بخسائر اقتصادية فادحة. وهناك عنصر جيواقتصادي إقليمي آخر يمثل أهمية لتركيا، ويتعلق بمصادر المياه في المنطقة، وهى المسألة التي ازدادت أهميتها خلال الأعوام الأخيرة، وباتت تشكل إحدى ساحات الصدام الكامنة، المشحونة بقابلية التأثير في احتمالات الاتفاق أو الصراع في المنطقة. ولعل من أهم الأسباب التي أدت إلى بروز ساحة الصدام الكامنة هذه، ما يشهده الشرق الأوسط من انعدام التناسب بين المصادر الجيواقتصادية وبين الوضع السياسي، الذي تشكلت فيه حدود الدولة القومية؛ إذ ترتكز خريطة الشرق الأوسط إلى حدود سياسية مصطنعة، رسمت لتعبر عن طموحات استعمارية. وقد استهدفت هذه خريطة الحيلولة دون تجمع مصادر المياه والنفط داخل بنية سياسية واحدة.

كانت النتيجة الطبيعية للتمزق الجيواقتصادي القائم، بفعل توزع المصادر الطبيعية في المنطقة بين كيانات سياسية مختلفة، أنه لا يكاد يوجد نهر كبير ينبع ويصب في دولة واحدة؛ حتى أن مرور نهري دجلة والفرات بين تركيا وسوريا والعراق، ونهر العاصي بين لبنان وسوريا وتركيا، ونهر اليرموك بين الأردن وسوريا، بات من القضايا التي يمكن أن تثير الخلافات في أي لحظة. وإذا ما أضفنا أيضاً التقسيمات الطبيعية لنهر النيل، وهو من أطول أنهار العالم، تتضح لنا بجلاء أكبر المشكلة المتعلقة بمصادر المياه الضرورية لتلبية الاحتياجات الزراعية المتزايدة في المنطقة.

لقد تضافرت ظروف الحرب الباردة، مع البنية القطبية الثنائية، لترسخ التمزق الجيواقتصادي بوصفه جزءا من مفاوضات استراتيجية عليا. ومع انتهاء الحرب الباردة، تفككت تلك البنية الجامدة، مما أدى إلى تحول المنطقة إلى ساحات صدام

استراتيجية محتملة. وعليه، اكتسبت المنطقة الممتدة من شمال القوقاز حتى خط شمال الشرق الأوسط، التي يقع الخليج في شرق خطها الجنوبـــي، وشرق البحر المتوسط في غربها، أهمية استراتيجية واحدة. وبات من الضروري تناول التحولات التي طرأت على مكانة النفط في القوقاز، والمياه في شرق الأناضول، ومصادر النفط في الموصل والخليج، في إطار التأثيرات المتبادلة من الناحية الجيواقتصادية والجيوسياسية. واستلزم الوضع الاستراتيجي الجديد إعادة تقييم مشروع تنمية جنوب شرق الأناضول (الغاب GAP)، الذي يمثل لتركيا أهمية حيوية، وإعادة تقييم مصادر المياه التي ترتبط به ارتباطا مباشرا. كانت هناك حالة من الاستقرار النسبـــي في منطقة الحدود الشمالية الشرقية لتركيا، وفي ظل هذه الحالة تم التخطيط لمشروع الغاب، بينها أن الوضع الاستاتيكي للحرب الباردة القائم على الحدود السياسية بين المعسكرين الشرقي والغربـــي، جعل من الحدود السياسية بين تركيا والاتحاد السوفياتي خطاً فاصلاً يتسم بالاستقرار رغم كونه خطاً اصطناعياً؛ وبينها أيضاً حالة الوفاق التي كانت قائمة في العلاقات بين كل من الاتحاد السوفياتي وسوريا، والاتحاد السوفياتي والعراق، وأميركا وإسرائيل، وأميركا وإيران؛ وأخيراً الوضعية الساكنة التي غلبت على العلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربـــي. غير أن الأوضاع كلها قد تغيرت مع الثورة الإيرانية وتفكك الاتحاد السوفياتي، وانتهاء حالة الاستقرار الاصطناعي القائم على التوازنات بين المعسكرين الشرقي والغربـــي، وتدخل عوامل جيوستراتيجية حقيقية، مما أدى إلى نشوء ساحتين للتأثير المتبادل، تشهدان مزيداً من الدينامية بين قضايا ذلك الخط الجيوستراتيجي.

فى هذا الإطار، أخذت مواقف الدول الغربية تشهد حالة من التغير، واختلفت فيما بينها حول نظرتها لمشكلة المياه ومشروع الغاب. ولذا، فقدت تركيا الشعور بالارتياح الذي كانت تنعم به في ظل موازين الحرب الباردة، مما انعكس على قضايا شرق الأناضول، ومشروع الغاب، والمياه. كما غدت سياسات القوى الإقليمية تجاه هذه القضايا تتسم بمزيد من الدينامية والقابلية لكل الاحتمالات، مقارنة بما كانت عليه في فترة الحرب الباردة. فقد استندت تركيا خلال فترة الحرب الباردة في تعاملها مع ملفي المياه والنفط إلى الخطوط العريضة للعلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربـــي؛ وكان ينتابها الشعور بالمزيد من الاحتياج والارتباط

بالمنطقة وبالنفط في الفترات التي شهدت تأزما في علاقاتها الاقتصادية مع الغرب، بينما كانت سياساتها تخضع لأولويات القوى الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، في الفترات التي شهدت توطيداً لعلاقاتها مع الغرب وتزايداً للتهديدات السوفياتية. أما الآن، فقد تضاءلت أمام تركيا فرصة مواصلة السياسة المرتبطة بالعوامل الخارجية؛ بل على العكس، ففيما يتعلق باستراتيجية تركيا طويلة المدى تجاه الحزام الجيوستراتيجي الممتد من شمال القوقاز حتى الخليج، والذي يفرض عليها التكامل، فمن المؤكد أنها مضطرة إلى إعادة تحديد المبادئ الأساسية لهذه الاستراتيجية، سواء من حيث تَوَزُّعُ مصادر المياه والنفط أو من حيث مكانتها داخل الوضعية الجيوسياسية الدولية. كما أنها مضطرة أيضاً إلى إعادة رسم خطواتها التكتيكية قصيرة المدى ومتوسطة المدى وَفقاً لهذه الاستراتيجية، في إطار يحقق التجانس بين علاقاتها الإقليمية.

وإذا ما أخذنا في الاعتبار البعد الإقليمي للأزمة الجيواقتصادية المتعلقة بالمياه، فينبغي ألا ننسى أيضاً أن تلك المشكلة قد شكلت تموجات معيارية. فمسألة الصدام الكامن فيما يتعلق بمصادر المياه في الشرق الأوسط لم تنطو حتى الآن على احتمال التحول إلى ساحة صراع حقيقي. والواقع أن بروز خطورة هذه المسألة باعتبارها ساحة صراع فعلي إنما يعكس مناورات داخلية أكثر مما يعكس وضعاً حقيقياً. ففي الفترات التي يشهد فيها الشرق الأوسط تحركات مهمة في مجال الحرب أو السلام، يصبح تضخيم سيناريوهات الصراع على منابع المياه بمثابة أسلوب يستخدم بغية التأثير في التوازنات الداخلية أكثر من كونه حالة يمكن أن تتحول إلى صراع نشط. كما أن طرح هذه المسألة باعتبارها ساحة صدام كامن، يتناسب مع المناورات الدبلوماسية التي تقوم بها القوى الدولية والإقليمية على حد سواء. وإذا تناولنا بالبحث الفترات التي جرى فيها تضخيم مشكلة المياه، نجد عنصرين رئيسيين: أولهما، ما مر من فترات الحرب والسلام التي شهدت إعادة تشكيل التوازنات الداخلية. فمن اللافت للنظر أن التوتر الذي وقع بين تركيا والعراق بسبب مشكلة المياه اتخذ وتيرة متصاعدة قبل حرب الخليج على وجه الخصوص. وعلى الشاكلة ذاتها نجد أن مشكلة المياه تطفو بشكل أساسي على كل صفحة من صفحات التأزم الذي يعتري مباحثات السلام في الشرق الأوسط.

والمنطق خلف ذلك واضح كل الوضوح؛ إذ يستهدف كُلٌّ من إسرائيل أو القوى الكبرى الحيلولة دون تشكل وفاق إقليمي واسع النطاق، والحفاظ على علاقات السلم أو الحرب مع كل طرف في المنطقة في استقلال عن بقية الأطراف الأخرى. ومن هنا، نجد أن مشكلة المياه، التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بالعديد من العوامل الإقليمية، تتحول إلى مجال للمناورة الدبلوماسية، يتيح توسيع هوة الخلافات الداخلية من خلال إظهار هذه المشكلة باعتبارها عنصراً للتنازل أو التهديد. وعند تناولها من هذه الزاوية، نلاحظ أن مشكلة المياه طرحت أكثر من مرة في مباحثات السلام بين إسرائيل وسوريا، سواء في أواخر 1995 أو في نهايات عام 2000، على نحو يتعلق بمنابع المياه التركية.

أما العنصر الثاني فهو مشكلة التوقيت والتأثير المتبادل بين المناطق؛ ويمكن رؤية ذلك في الفترات التي تشهد حدوث تطورات في منطقتي البلقان والقوقاز، وتوجيه الاهتمامات الدبلوماسية التركية نحوها، ومن ثم تصاعد الجهود الدبلوماسية الخاصة بمشكلة المياه وما يتعلق بها من تهديدات في الجنوب التركي. وفي الحالتين، توفر مشكلة المياه مناخاً لصدام محتمل، تتصاعد حدتها على نحو يفسح المجال للمناورات الدبلوماسية، ثم تعود من جديد إلى مسارها الطبيعي.

ثانياً: القوى العالمية والشرق الأوسط

شهدت العلاقات الدولية في القرن العشرين ثلاثة تحولات رئيسية، حدث التحول الأول منها عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، والثاني عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، أما التحول الثالث فكان في أعقاب انتهاء الحرب الباردة. ففي أعقاب الحرب العالمية الأولى، انهارت الإمبراطوريات الأوروبية التقليدية، وشرعت ظاهرة الدولة القومية، والصدامات ذات المرجعية الأيديولوجية، تتبوأ مكانتها في مواجهة السيطرة الإمبريالية. أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد حلَّت الدول القومية محل الإمبراطوريات الاستعمارية، وظهر عدد متزايد منها خارج نطاق القارة الأوروبية، وأصبحت بالتالي سمة أساسية من سمات النظام الدولي ثنائيِّ القطبية ذي المرجعية الأيديولوجية. وجرى في فترة ما بعد الحرب الباردة، أن تفكك نظام الثنائية القطبية، وتعرضت أسس النظام الدولي لأزمات خطيرة؛ وأخذت ظاهرة

الدولة القومية في مواجهة تحديات عنيفة بسبب ارتباطها بأزمة المشروعية داخل كثير من الدول. وقد أدى هذا التطور إلى إثارة النقاش حول عوامل بروز الدول القومية، وموقعها في النظام الدولي.

وبينما كانت أوروبا تشهد الحروب والمتغيرات السياسية التي أسفرت عنها تلك التحولات الرئيسية الثلاثة، كانت نتائج تلك التحولات واسعة النطاق تترك آثارها على منطقة الشرق الأوسط. في ظل التقسيم الاستعماري للمنطقة عقب الحرب العالمية الأولى، تَمَزَّقَ نسيجُ المنطقة الجيوثقافي والجيوسياسي الذي تشكل في ظل الهوية الحضارية الإسلامية. وقد عملت القوى الاستعمارية على إثارة عناصر الصدام داخل المجتمعات المسلمة في المنطقة على نحو ييسر سلب مصادرها الاقتصادية. بعد انهيار الدولة العثمانية، هيمنت القوى الاستعمارية البريطانية والفرنسية على المنطقة، وأوجدت لنفسها نطاقات تأثير فيها. وكان لهذه النطاقات دور بارز في رسم الحدود السياسية الموجودة الآن. وولَّدَ التقسيم الاستعماري غير الطبيعي للدول القومية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية - حالةً من عدم الانسجام بين الخطوط الجيوسياسية، والجيواقتصادية، والجيوثقافية. وأدى الاختلاف بين الحدود السياسية التي ضمنها نظام الأمم المتحدة، بعد الحرب العالمية الثانية، وبين الروابط الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية، إلى نشوء مشكلات حدودية بين كلِّ دول المنطقة تقريباً.

أسفر قيام دولة إسرائيل عقب الحرب العالمية الثانية، وتصدير "المسألة اليهودية" من أوروبا إلى الشرق الأوسط - وهي مسألة تاريخية تعد من أسباب الحرب العالمية الثانية - عن نتائج تتعلق مباشرة بالتوازنات العامة لمرحلة الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة. وأدت تلك النتائج في أغلب الأحيان إلى ظهور لوحات سياسية متناقضة أيما تناقض؛ ففي الوقت الذي كان يفترض فيه أن يدفع قيام دولة إسرائيل الدول القومية العربية إلى تجميد مشكلاتها الداخلية الناجمة عن عدم التوافق حول الخطوط الحدودية والوقوف معاً ضد عدو واحد مشترك، وجدنا أن عملية الاستقطاب العالمي التي سادت في مرحلة الحرب الباردة، أصبحت سبباً في تحول الاختلافات في نظم الحكم الموجودة في المنطقة، بين الدول العربية القومية والأنظمة العربية التقليدية، إلى استقطاب ذي صبغة عالمية وإقليمية. وقد شكلت الرياح التي

أثارتها الحركة الناصرية وحركة حزب البعث محوراً التقت فيه روح القومية العربية المعادية للغرب والمعادية لإسرائيل مع الاشتراكية. وبينما فتح الدعم السوفياتي الباب على مصراعيه أمام النظم التي أنتجت تلك التوليفة، عملت الدول الغربية على احتضان إسرائيل، من جهة، وحماية الأنظمة العربية التقليدية وتغيير الأنظمة العربية الثورية أو الراديكالية، من جهة أخرى.

وإذا نظرنا إلى تأثيرات الحرب الباردة على الشرق الأوسط نجد أنها تتشابه مع نتائج الحربين العالميتين؛ فمثلها مثل الحربين العالميتين، نشبت الحرب الباردة من تناقضات الداخل الأوروبـــي، وتولدت ديناميالها من خلال الاستقطابات القائمة على توازن القوى التي أنتجتها تلك التناقضات. وبينما بدأت مرحلة التوجه نحو إنهاء الحرب الباردة من وسط أوروبا وشرقها، نجد أن أكثر تأثيرات تلك المرحلة قد ظهرت في الشرق الأوسط، تماماً مثلما حدث في الحربين العالميتين. وبالنظر إلى التحولات السياسية التي شهدها وسط أوروبا وشرقها (فيما عدا يوغسلافيا)، والتي أنهت الحرب الباردة، نجد أنها قد شكلت توازنات جديدة بشكل عام. كما نجم عن المرحلة ذاتها حرب في الشرق الأوسط، تدخلت فيها كل القوى الكبرى، ثم ظهور مناطق متأزمة جديدة، تكثفت فيها بؤر الغموض والتخبط. وفي الوقت الذي تحلل فيه نظام الحرب الباردة القديم في شرق أوروبا، بدأ العمل على إرساء الأسس الشرعية للنظام العالمي الجديد في الشرق الأوسط. كما أن التموج الذي كان من الممكن أن تنتجه مفاهيم مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط، وهي مفاهيم يقوم عليها النظام الجديد، توجهت نحو خيار تكامل النظام القائم في المنطقة مع النظام العالمي الجديد، دون إحداث تغيرات كبيرة. وقد كان من آثار سياسة صدام الهجومية على الكويت تيسير إيجاد الأرضية الشرعية لإقرار النظام العالمي الجديد على مستوى العالم، وإبقاء التوازنات الإقليمية القائمة كما هي دون تغير.

يتيح لنا طرح العناصر الرئيسية للتغير في نظرة القوى الدولية والإقليمية للشرق الأوسط رؤية أطراف الوضع في الشرق الأوسط كاملة؛ فالدول التي تمتلك القدرة على تحديد الاستراتيجيات العالمية في العلاقات الدولية تحدد أولاً أوجه المصلحة والمنفعة التي ستعزز بها عناصر قوتها؛ كما تحدد بؤر التوتر والصدام الكامنة

التي يمكنها أن تؤثر في هذه المصالح. ويفسح هذا التحديد الاستراتيجي لها المجال لطرح خياراتها في التوافقات ذات المدى القصير والمتوسط والطويل؛ كما يوضح لها خياراتها الصدامية في المراحل المختلفة، بدءاً من التوتر الدبلوماسي، ووصولاً إلى الحرب الساخنة. وعند قيامها باختزال استراتيجيتها الخارجية في مراحل تكتيكية، يتوجب عليها إدراج تلك الخيارات في التوقيت المناسب. وهذا ما جعل من الشرق الأوسط ميداناً للتنافس الاستراتيجي العالمي في صوره فاعلة وغير مسبوقة.

1. المقاييس الأساسية للاستراتيجية الأميركية والشرق الأوسط

وضعت الولايات المتحدة الأميركية مبادئ استراتيجية أساسية، حافظت على استمراريتها منذ أن ظهرت على مسرح السياسة العالمية باعتبارها قوة دولية مهمة وحتى يومنا هذا. وتبرز هذه المبادئ أولويات تلك القوة العظمى العالمية في مستوييها العالمي والإقليمي، وهي:

1. أن تكون الحروب بمنأى عن القارة الأميركية، وإذا ما اقتضت الضرورة، تكون في أبعد نقطة ممكنة عنها.
2. صياغة آليات استراتيجية ودبلوماسية تؤثر في السياسة الأفروأورآسيوية.
3. الاهتمام الدائم بقوة بحرية قادرة على التدخل في توازنات القوى، وعناصر المخاطرة الاستراتيجية، خارج القارة الأميركية.

تمثلت الصيغ الأولى المبسطة لهذا النهج الأميركي في التوصيات التي قدمها رائد الجيوسياسية البحرية الأميرال ماهان إلى الرئيس الأميركي روزفلت في بداية القرن العشرين. بيد أن هذا المنهج تحول من الصيغة البسيطة إلى صيغة أكثر تعقيداً بفعل الخبرات التي اكتسبتها الولايات المتحدة مع تزايد ثقلها في الساحة السياسية العالمية. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصبح الشرق الأوسط الحلقة الأضعف، والمحددة في الآن ذاته، داخل هذه الوضعية الاستراتيجية، التي تبلورت بشكل أفضل من الناحية الجيوسياسية في نظرية الحزام المحيط لسبايكمان؛ وهي الوضعية التي اكتسبت صفة عالمية مع ظهور المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، ثم بعداً عسكرياً معقداً بواسطة تكنولوجيا الحرب الجديدة والصواريخ، واختزلت المراحل الاستراتيجية الإقليمية وميراث القوة البحرية العالمية البريطانية.

مَثَّلَ الشرقُ الأوسط في مرحلة الحرب الباردة للولايات المتحدة الأميركية منطَقَةً مركزية للحزام الطرفي الذي يشكل خط المواجهة الجيوسياسية لعملية الاستقطاب. وإلى جانب ذلك، كان الشرق الأوسط ساحة جيواقتصادية للموارد الطبيعية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة للكيان الاقتصادي الأميركي وسيادته داخل المعسكر الرأسمالي؛ بحيث أصبح فقدان السيطرة على الشرق الأوسط يعني تغير الميزان العالمي لصالح القطب الآخر من الناحية الجيوسياسية ومن الناحية الاقتصادية - السياسية، على حد سواء. ومن الجدير بالملاحظة أن هذه المنطقة شهدت أصعب المواجهات وأطولها بين القوتين العظميين في تلك المرحلة. وقد سعت الولايات المتحدة، خلال مرحلة الحرب الباردة ومرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلى المواءمة دبلوماسياً واستراتيجياً بين اثنين من مقاييسها الرئيسية: أولهما، دور المنطقة في التوازنات الجيوسياسية والسياسية - الاقتصادية العالمية؛ والثاني، بناء القوة الداخلية. ولذا، عملت الولايات المتحدة الأميركية خلال الحرب الباردة، وفي منافستها العالمية مع الاتحاد السوفياتي، على إحراز التفوق الاستراتيجي داخل المنطقة، وبذلت من ناحية أخرى جهودها لتطوير سياسة من شأنها رصدُ التوازنات الداخلية فيها. كان العمودُ الفقَريُّ للاستراتيجية الأميركية تجاه المنطقة هو ذلك الوضع الحساس الذي نصبته أميركا لكسر شوكة الاتحاد السوفياتي الإقليمية، من ناحية، وتنفيذ مخططاتها التكتيكية في المنطقة، من ناحية أخرى.

وقد أسفرت جهود الولايات المتحدة عن تكوين حلفاء لها، يرصدون تغير التوازنات الداخلية في المنطقة، وعن ظهور تكتلات دبلوماسية متغيرة ودائمة في سياسة الشرق الأوسط، التي تميل إلى مقاييس توازن القوى؛ وهو ما أوجد الأرضية المناسبة لظهور مختلف المناورات الدبلوماسية. ومن جانب سعت الولايات المتحدة خلال العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين إلى الحيلولة دون انتشار التيارين الناصري والبعثي، اللذين يعدان توليفة من القومية العربية والاشتراكية، لكونهما مثلا امتداداً للتأثيرات السوفياتية في المنطقة، ولقدرتهما على تشكيل قوة مركزية داخلية قادرة على تهديد أمن إسرائيل. وتُعَدُّ ردودُ أفعال الولايات المتحدة إزاء أزمتي السويس وسوريا، وتشكيلها للحلف العسكري المركزي (CENTO)، خطوات نحو إقامة توازنات عكسية. ولذا، استهدف تأسيسُ الحلفِ العسكريِّ

المركزيِّ، القائم على محور تركيا - إيران - باكستان، في شمال الشرق الأوسط، في مواجهة القومية العربية المتمركزة في مصر بجنوب الشرق الأوسط، - استهدف الحلف هذا - تشكيل كتلة مقاومة بين الاتحاد السوفياتي - بؤرة التنافس العالمي-، وبين القوى الناصرية التي عُدَّتْ جبهةَ معارضةٍ إقليمية.

ومع قرب انتهاء مرحلة الحرب الباردة، حمل التغير الذي شهده الشرق الأوسط في ثمانينات القرن العشرين آماراتٍ ودلالاتٍ على مرونة المجال الدبلوماسي. ومع حلول عقد الثمانينيات، وقع حدثان مهمان تركا آثارا عميقة على سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط: توقيع معاهدة كامب ديفيد، وقيام الثورة الإيرانية. وبفعل معاهدة كامب ديفيد، جلست إسرائيل لأول مرة على مائدة المفاوضات مع مصر، التي تمثل قوة العرب المركزية؛ وفي الوقت نفسه، أكدت المعاهدة على أن مصر أصبحت من أهم حلفاء الولايات المتحدة في معادلة القوى داخل الشرق الأوسط. وانتقلت مصر في الآن ذاته إلى الجبهة المعارضة لإيران، بعد خلع الشاه وقيام الثورة الإيرانية. وكان ياسر عرفات أولَ زعيم عربـــي يهنئ بنجاح الثورة الإيرانية، ويناصبُ أميركا وإسرائيل العداء، ويضع أهمَّ مرتكزات القضية الفلسطينية. ثم جاءت الحرب الإيرانية - العراقية والأزمات اللبنانية بمثابة مؤشرات للولايات المتحدة على التوازن الجديد؛ فبينما عملت جبهة الرفض، التي تشكلت بعد كامب ديفيد، على تضييق مجال المناورات الأميركية في السياسة الشرق أوسطية، كان التكتل العربـــي ذو المحور المصري - العراقي، الذي تشكل ضد إيران، يمثل جداراً دبلوماسياً ونفسياً يحول دون انتقال الثورة إلى الدول العربية الموالية لأميركا. ونجد عند تناول المسألة من هذا المنظور أن الحرب الإيرانية - العراقية والأزمة اللبنانية شكلتا أهمية وظيفية بالنسبة للمناورات الأميركية داخل المنطقة؛ ففيما كان يتم تطويق إيران من خلال الحرب الإيرانية - العراقية، أدت حسابات الحرب الأهلية اللبنانية إلى خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، وبالتالي من المحور العربـــي المركزيِّ الذي يمكنه أن يهدد أمن إسرائيل والمصالح الأميركية.

غير أن تلك المرحلة أتت بظاهرة برزت بشكل أوضح في فترة ما بعد الحرب الباردة، وتتمثل في أنه كلما ضعف تأثير الاتحاد السوفياتي الإقليمي، كلما قلت نسبياً

دوافع التنافس العالمي لدى الولايات المتحدة الأميركية؛ كما أخذت الخلافات داخل التكتل الواحد تظهر وتتضح. وإذ اضطرت الولايات المتحدة إلى تحديد عناصر الائتلاف والعداء داخل هذه التوازنات، اهتمت أيضاً بتطوير علاقات متزنة مع الدول الأوروبية ومع أطراف الاتحاد الأوروبـــي عموماً، بعد أن قامت الدول الأوروبية خلال الفترة التي تجمدت فيها العلاقات تماماً بين أميركا وإيران بتطوير علاقاتها التجارية والدبلوماسية مع إيران. وجاء اندلاع حرب الخليج في مرحلة شهدت إعادة تأسيس التوازنات العالمية والإقليمية، وفي منعطف تاريخي اضطلعت فيه الولايات المتحدة بالدور المسيطر والمهيمن. دفعت حرب الخليج القوى العالمية والإقليمية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة، إلى إعادة النظر في وضعيتها الاستراتيجية الخاصة في المنطقة. وفي هذا الإطار لم تكن حرب الخليج مجرد حرب سببها استيلاء دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على دولة أخرى وحل خلاف بين الطرفين المعنيين ووقف العدوان؛ فقد استغلت الولايات المتحدة الأوضاع التي أدت إليها سياسات صدام العدائية من أجل تحقيق أهداف استراتيجية ذات أبعاد أكبر، من خلال تخطيط متقن تم فيه توظيف الإعلام العالمي في أفضل صورة مؤثرة.

وإن أردنا توضيح ذلك بإجراء مقارنة، فإن الولايات المتحدة كانت قد ألقت بثقلها داخل النظام القائم في القارة الأم أفروأورآسيا عبر تنفيذ عملية النورماندي في الحرب العالمية الثانية، ونجحت في توظيف المنظمات المستندة إلى القانون الدولي توظيفاً مؤثراً للمرة الأولى في حرب كوريا، ورسخت زعامتها القطبية داخل البنية العالمية ذات القطبية الثنائية في الحرب الباردة. وها هي تدشن مرحلة الانتقال إلى النظام الدولي الجديد من خلال إشعال حرب الخليج. وبينما كانت موقعة النورماندي توصف بالهجومية، من حيث التوازنات العالمية وبنية القوى الاقتصادية - السياسية الدولية، فإن حرب الخليج بالرغم مما بدا عليها من مظهر هجومي، استبطنت أيضاً أبعاداً دفاعية، باستهدافها حماية الوضع القائم وشرعيته. وفي حرب الخليج، وجهت الولايات المتحدة رسائل ليس إلى صدام وحده، بل أيضاً إلى قوى عالمية ذات قدرة على المنافسة الاقتصادية - السياسية الدولية، مثل ألمانيا واليابان، وإلى القوى الإقليمية الراغبة في تعظيم ثقلها داخل ميزان القوى من خلال استخدام المعايير والمقاييس الدينامية التي ظهرت مع انتهاء الحرب الباردة.

وإذا نظرنا إلى حرب الخليج من حيث النظام الجديد الذي تسعى الولايات المتحدة إلى إرسائه، يمكننا القول إن حرب الخليج كانت موجهة لتحقيق ثلاثة أهداف: الأول، ويتعلق بالنظام العالمي ذاته؛ فالنقطة الحرجة داخل النظام العالمي الجديد المزمع تأسيسه تتمثل في مسألة التوازن بين التكاليف والأعباء المالية التي ستتحملها الولايات المتحدة من أجل الاضطلاع بمهمة ضمانة النظام الدولي باعتبارها القوة العظمى الوحيدة بعد تفكك المعسكر الشرقي، وبين توزيع القوة الاقتصادية - السياسية الدولية. فقد استشعر المسؤولون الأميركيون أن الولايات المتحدة بالرغم من كونها الطرف المنتصر في الحرب الباردة، إلا أنها نـــزفت الكثير، وتكبدت خسائر فادحة في معادلة القوة الاقتصادية - السياسية الدولية. كان انعدام التوازن بين ما خسرته دول مثل ألمانيا واليابان خلال الحرب الباردة، وبين ما تحملته الولايات المتحدة من تكاليف عسكرية باهظة خلال الفترة ذاتها، هو أول المشاكل التنظيمية الخطيرة التي يتوجب على الولايات المتحدة تداركها في المرحلة الجديدة. ولأن الاستراتيجيين الأميركيين أدركوا أن الإمبراطوريات ذات المطامح التوسعية تنـــزلق نحو الهاوية بمجرد أن تعجز عن توفير المصادر الضرورية لمواجهة زيادة النفقات الناجمة عن ذلك التوسع، فقد جَهِدُوا لتحقيق توازن جديد بين القوة الاقتصادية - السياسية الدولية وبين الأعباء العسكرية/الجيوسياسية. وقد ساعد على نشر هذه القناعات تحليلات بعض المؤرخين ومنهم بول كينيدي.

كان لحرب الخليج دور بارز في هذه الجهود؛ حيث وجهت الولايات المتحدة خلال الحرب وبعدها رسائل خطيرة تتعلق بالتوازنات العالمية، بينها:

1. ينبغي إعادة تخطيط النظام الدولي تحت الرعاية الأميركية من الناحيتين القانونية والسياسية - الواقعية.
2. ينبغي اقتسام التكاليف والأعباء المالية التي تتطلبها هذه المهمة بين الدول التي ستمتلك القوة الاقتصادية - السياسية في ظل الأمن الذي سوف يحققه هذا النظام.
3. إن الشرق الأوسط بما يحويه من المصادر الطبيعية الاستراتيجية الضرورية للبنية الاقتصادية - السياسية الدولية، يقع تحت المظلة الأمنية الأميركية الاحتكارية؛ وهي رسالة وجهتها الولايات المتحدة في الأساس إلى القوى الأوروبية التي

طورت علاقاتها بشكل مكثف مع القوى الإقليمية المعروفة بعدائها للولايات المتحدة مثل العراق وإيران، وزودتها بتكنولوجيا التسليح قبل حرب الخليج.

4. وأخيراً، إن دور المنظمات الدولية التي يتطلبها إضفاء الشرعية على النظام الجديد، يرتبط بالريادة السياسية للولايات المتحدة. وها هي قرارات الأمم المتحدة في السنوات العشر الأخيرة تؤكد هذه الرسالة.

أما ثاني الأهداف الأميركية من حرب الخليج فيتمثل في إعادة صياغة التوازنات الإقليمية، التي تشكلت وفق البنية ثنائية القطبية. فالولايات المتحدة التي انتهجت سياسة محسوبة لحماية حلفائها خلال الحرب الباردة من تهديدات القطب الآخر، تبنت بعد الحرب الباردة تكتيكات تقوم على توجيه كافة الدول الفاعلة في المنطقة. إذ تفككت جبهة الرفض، التي تكونت خلال عقد الثمانينيات من القرن العشرين، وطرحت مشاريع إقليمية ذات صبغة دبلوماسية/اقتصادية، تضم بداخلها جميع الدول العربية، باستثناء دول تم طردها كلية خارج النظام، مثل العراق وليبيا. وبينما كان النظام الجديد يجذب إليه عناصر عرفت في مرحلة الحرب الباردة بالعداء للولايات المتحدة، مثل منظمة التحرير الفلسطينية، وسوريا، اهتم أيضاً بألا تحدث متغيرات في بنية الشرق الأوسط الداخلية من شأنها إطلاق تموجات تكتلية جادة تشبه التحول الذي جري في أوروبا الشرقية. وهكذا، فبينما حرصت قوى الوضع الراهن على التعامل مع الوضع الجديد، وقفت أحوالها عائقاً أمام تطور هياكلها الفاسدة. شرعت القطاعات الشعبية المقهورة، في الأنظمة الملكية التقليدية والأنظمة السلطوية على السواء، تبحث عن بدائل تقوم على المشاركة الشعبية السياسية، كتلك التي تشهدها دول أوروبا الشرقية. بيد أن هذه الجهود واجهت في البداية التسويف، ثم تعرضت بعد ذلك للإجهاض أو الاحتواء. وقد شكل تعاظم جهود البحث عن شرعية سياسية جديدة قائمة على المشاركة الشعبية، قبل أزمة الخليج، في كثير من دول الشرق الأوسط، تهديداً خطيراً للأوضاع القائمة.

وإذ أدت الظروف الطارئة التي تسببت فيها حرب الخليج إلى محافظة الأنظمة التقليدية على بنيتها، فقد أحدثت أيضاً متغيرات في الخيارات العالمية لدى تلك الأنظمة. وأسفر إقصاء العراق عن النظام العالمي واجتذاب منظمة التحرير الفلسطينية إليه خلال عقد التسعينيات عن ظهور معادلة جديدة تعبر عن تلك

المرحلة. فقد نجحت الولايات المتحدة أثناء حرب الخليج في دفع جميع دول المنطقة، باستثناء دولة أو دولتين، إلى التحرك في مواجهة العراق؛ وبذلك احتفلت بسقوط الاتحاد السوفياتي بالانتصار العسكري في الخليج. وقد أدرات الولايات المتحدة علاقاتها بالعراق منذ حرب الخليج على أساس "التوتر المراقب"، وهي سياسة تنتهج مساراً يقوم على تجنب المرور بنقطتين متطرفتين. لم تقم الولايات المتحدة بشن عملية عسكرية شاملة واسعة النطاق لإنهاء نظام صدام، ولا هي سمحت للعراق بالعودة إلى النظام العالمي بصفته عضواً شرعياً في هذا النظام. وقد وفرت سياسة "التوتر المراقب"، التي استمدت شرعيتها من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 687، الصادر في عام 1991، بشأن وقف إطلاق النار، والذي استهدف القضاء على جميع أسلحة الدمار الشامل الموجودة لدي العراق، وأتاح للولايات المتحدة ساحة مناورة مهمة باتت تأثيراتها العملية واضحة في المنطقة خلال مرحلة الغموض التي سادت المنطقة بعد الحرب الباردة.

منذ تلك الفترة وحتى اليوم، انحصرت التوترات التي شهدتها المنطقة في فترات معينة في إطار المناورة التكتيكية، أكثر من خدمة هدف استراتيجي. وعلي نقيض الصورة التي تولّدت من تصاعد التوتر في بدايات عام 1999، فإن فكرة التدخل العسكري الواسع النطاق تبدو محدودة الاحتمال؛ إذ ليس ثمة مبرر لتوجيه ضربة عسكرية تشمل العراق بأكمله، لا من زاوية المصالح الأميركية، ولا من حيث التأييد العالمي. مثل هذه الضربة – التي أيدتها إنكلترا فقط، وتعاملت معها بتَرَوٍ كلٌّ من فرنسا وروسيا والصين، وهم جميعاً من الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، كما عارضتها الدول العربية التي دعمت حرب الخليج – لا يمكن أن تحقق توازناً دائماً في المنطقة. أضف إلى ذلك أن ثمة شكوكاً جادة تشير إلى أن الدافع الحقيقي وراء تصعيد التوتر، في ظرف تاريخي لم يعد العراق يشكل فيه مصدر تهديد، يكمن في أن هذه الضربة ستكون بمثابة خطوة تعزز مكانة كلينتون لدى الرأي العام الأميركي بعد أن اهتزت صورته بسبب فضيحة مونيكا لوينسكي. كما أن سياسة "التوتر المراقب" المتبعة ضد العراق، عززت من القدرات العسكرية لهذه القوة العظمى داخل المنطقة من خلال إطالة حالة الطوارئ فيها. ويمكن القول إن العراق لم يكن منـــزعجاً إلى حد كبير من سياسة "التوتر المراقب" التي تتبعها الولايات

المتحدة؛ بل على النقيض، فقد حقق عدداً من المصالح التي من شأنها إضفاء الشرعية على موقفه. إن كل تهديد قامت به الولايات المتحدة، ساعد في الحفاظ على اعتبار ومكانة صدام حسين داخل العراق، ولدى الرأي العام العربـــي المؤيد للعراق.

أما ثالث الأهداف المهمة لحرب الخليج، فهو توفير ضمانات ومظلة أمنية لإسرائيل، تحول دون تعرضها للتهديد مرة أخرى، ولفترة طويلة. وقد استطاعت إسرائيل تحقيق انفتاح استراتيجي جديد عبر مباحثات السلام في الشرق الأوسط، التي انطلقت في أعقاب حرب الخليج؛ وبهذا الوضع الإقليمي الجديد، تمكنت من التخلص من عزلتها في الساحة الدولية.

2. القوى الأوروبية والشرق الأوسط

اضطلعت الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، بصفتها القوة العظمى الوحيدة، بمهمة الضامن للنظام العالمي الجديد. وقد انعكست هذه الوضعية بشكل بالغ التأثير على التوازنات العالمية والإقليمية المعنية بالشرق الأوسط. وعلى الرغم من ذلك فمن الصعب الزعم بإمكانية استئثارها بساحة المناورة في الشرق الأوسط خلال عقد التسعينيات؛ فالقوى الأوروبية، بعد أن تبنت خلال مرحلة الحرب الباردة سياسات تتواءم مع الولايات المتحدة، بدأت تبحث عن سياسات أكثر استقلالية داخل الشرق الأوسط. كما تسعى القوى الآسيوية، مثل الصين وروسيا، لتوكيد دورها في الشرق الأوسط، الذي تعتبره مقياس قدرتها على التأثير العالمي. لقد أسفر نظام الثنائية القطبية، الذي استوجب قيام تكتل منيع خلال الحرب الباردة، عن نتائج من شأنها حجب الخلافات السياسية بين الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين. إذ ترتبط الدول الأوروبية بمنطقة الشرق الأوسط بعلاقات تاريخية، أكثر عمقاً من علاقاتها بالولايات المتحدة. ولذا، شهدت مرحلة الحرب الباردة تناقضات حادة بين السياسات القومية التي استوجبتها الروابط التاريخية لتلك الدول، وبين سياسات المعسكر الغربـــي التي استوجبها نظام الثنائية القطبية العالمية. وفي المرحلة التي عمل فيها الاتحاد الأوروبـــي على صياغة سياسة خارجية مشتركة، اكتسبت هذه العلاقات سمة أكثر تعقيداً، بعد أن اضطرَّت الدول الأوروبية إلى البحث عن سياسة ذات ثلاثة مستويات:

1. سياسة المعسكر الغربـــي الذي يضم بداخله الولايات المتحدة.
2. سياسة خارجية مشتركة يسعى فيها الاتحاد الأوروبـــي للتوفيق بين مصالح أعضائه المختلفين.
3. سياسة خارجية قومية تعكس الخيارات التاريخية والجغرافية والاقتصادية لكل دولة.

أدت اختلافات وجهات النظر تجاه الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة، وبين القوى الأوروبية الرئيسة، مثل إنكلترا وفرنسا وألمانيا، إلي بروز تناقضات مدهشة. وقد تجلت هذه التناقضات بأشكال مختلفة في فترات مختلفة. انتهجت بريطانيا وفرنسا، وهما دولتان بماض استعماري، خلال الفترة التي امتدت من الحرب العالمية الثانية حتى قيام الثورات التحررية في الشرق الأوسط ضد الاستعمار، سياسة استرضائية في الشرق الأوسط، بينما عانت الولايات المتحدة من التناقض الخطير بين مصالح المعسكر الغربـــي ومبدأ حق تقرير المصير، وهو المبدأ الذي وضعته بنفسها في الحرب العالمية الأولي. فبينما انتهجت كل من فرنسا في أزمة الجزائر، وانكلترا في أزمة السويس، سياسة التدخل العسكري الاستعماري الفوري، تبنت الولايات المتحدة سياسة أكثر دبلوماسية ومرونة. ومن اللافت للنظر هنا على وجه الخصوص الموقف المشترك الذي اتخذته إنكلترا وفرنسا في أزمة السويس، وجهود الولايات المتحدة للتخفيف من حدة ذلك الموقف. وبينما دفع الماضي الاستعماري المشترك لإنكلترا وفرنسا بهما نحو اتخاذ سياسات حادة تجاه الشرق الأوسط، رأت الولايات المتحدة السلم الأميركي (Pax American) شرطاً أساسياً لإقامة نظام الأمم المتحدة المستند إلى الدول القومية والتخلص من البنية الاستعمارية.

لقد شكلت عملية انتقال المهمات بين الولايات المتحدة وإنكلترا في تلك الفترة أبرز النماذج التاريخية التحولية؛ إذ يمثل الشرق الأوسط بالنسبة لكلتا الدولتين الإمبرياليتين المعتمدتين على القوة البحرية ساحة اتصال لا يمكن الاستغناء عنها. وفي كل مرة اضطرت الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية خلال فترة تمزقها إلى الانسحاب من خط الحزام الأفروآسيوي، ومن قواعدها فيه، كانت الولايات المتحدة تملأ الفراغ الناشئ عن الانسحاب. وهذا ما جعل الإنجليز مضطرين إلى ترك الخطوط الاستعمارية، التي حمتهم من الألمان خلال الحربين العالميتين، للولايات المتحدة طواعية.

أما الولايات المتحدة فقد استلمت الزعامة مع تدشينها مرحلة تفتت الإمبراطوريتين الاستعماريتين البريطانية والفرنسية، بعد أن ركضت كلتاهما خلف المساعدات من أجل مواجهة التهديد الألماني. استمر هذا التناقض المدهش خلال الفترة الأولى من الحرب الباردة؛ ثم سعت إنكلترا بعد ذلك إلى تجاوز حالة التقلص الاستراتيجي التي أصابتها بالقيام بمهمة توازنية بين القوى الأوروبية والولايات المتحدة. وبدورها، تمسكت الولايات المتحدة بإنكلترا داخل إطار توافق وشراكة دائم؛ وعملت على استغلال تجاربها وخبراتها الاستعمارية في الشرق الأوسط وتوظيفها في التوازنات الأوروبية الداخلية. ولكن، وبالرغم مما بدا من توافق أميركي - إنجليزي، وما اتسم به هذا التوافق من استمرارية، إلا أن اختلاف المنظور السياسي بينهما بعد الحرب العالمية الثانية ظل مؤثراً على المستويين النفسي والتكتيكي.

في المرحلة الثانية، التي بدأت بعد الثورات التحررية وتراجع قوى مثل إنكلترا وفرنسا نحو القارة الأوروبية، طورت الولايات المتحدة موقفها الداعي إلى مزيد من الصرامة، خاصة في الفترات التي تصاعد فيها التوتر العربي - الإسرائيلي، بينما مالت الدول الأوروبية إلى اتخاذ موقف يراعي مشاعر المجتمعات العربية في الشرق الأوسط. وخلال هذه المرحلة، التي اتسمت بطابع السرعة بسبب أزمة النفط، اجتهدت الدول الأوروبية لصياغة محددات جديدة لعلاقاتها مع مستعمراتها القديمة، وشرعت من ناحية أخرى في انتهاج سياسة شرق أوسطية لتخفيف مستوى الهيمنة الأميركية على الشرق الأوسط. تزعمت فرنسا ما بعد ديجول هذا التوجه؛ وعمدت الدول الأوروبية الكاثوليكية إلى التقارب مع الدول العربية تقارباً من شأنه إحداث توازن في التأثير الإسرائيلي المتزايد في الشرق الأوسط. وتعد العلاقة بين فرنسا وكل من سوريا ولبنان والجزائر، والعلاقات بين إيطاليا وليبيا، أبرز الأمثلة على ذلك التوجه. أما ألمانيا، التي عاشت فترة من الانغلاق الداخلي بعد الحرب العالمية الثانية، فقد تبنت سياسة انفتاح متزن مع تطبيق سياستها الشرقية (ostpolitic)، التي بدأتها خلال سبعينيات القرن العشرين. وبمرور الزمن، تجلت نتائج هذه السياسة الموجهة نحو الشرق الأوسط. عززت السياسة الألمانية الانفتاحية - هذه - العلاقات الاقتصادية على وجه الخصوص، مستفيدة من كون ألمانيا بريئة من الماضي الاستعماري؛ وسرعان ما وصل هذا الانفتاح إلى مستوى

أمكنه التأثير في توجهات الاتحاد الأوروبـــي. ونتيجة لذلك، رأينا خلال ثمانينيات القرن الماضي ارتفاعاً واضحاً في مستوى علاقات دول الشرق الأوسط بأوروبا، في الوقت الذي كانت فيه الأولى تنتهج سياسات مخالفة للولايات المتحدة.

وقد تبدت الاختلافات السياسية الإقليمية بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية إبان الفترة السابقة على حرب الخليج في العلاقات الألمانية - الإيرانية، والألمانية - العراقية، والفرنسية - العراقية، والفرنسية - السورية. وبرزت آثار هذه العلاقات أيضاً خلال مرحلة النشاط الدبلوماسي التي بدأت مع احتلال العراق للكويت في أغسطس/آب 1990 حتى بدايات عام 1991، عندما بدأت قوات التحالف بالتدخل العسكري. أعلنت إنكلترا خلال تلك الفترة عن موقفها القريب من الولايات المتحدة، في الوقت الذي اختارت فرنسا مواصلة علاقاتها مع العراق حتى اللحظة الأخيرة والاضطلاع بدور الوساطة. ولكن ما إن أصبحت الحرب أمراً لا مفر منه، حتى تعهدت فرنسا دوراً مهماً في الهجوم على العراق، لتؤمن موقعها في صفوف المنتصرين. ولكن ألمانيا نأت بنفسها عن الاشتراك في الضربة العسكرية، متعللة بالمحاذير التي فرضتها على نفسها بعد الحرب العالمية الثانية. تمثلت الحملة الدبلوماسية الأوروبية المعارضة لحرب الخليج في بدء عملية السلام في الشرق الأوسط ضمن محور أوسلو - مدريد. وغدت تلك العملية مؤشراً على جهود الدول الأوروبية لإعادة تأسيس الدور الأوروبـــي في الشرق أوسطية. كما أن اعتراف ألمانيا بكرواتيا وسلوفانيا في أعقاب حرب الخليج، علي نحو خلخل لبنات البناء اليوغسلافي، أدى إلى ظهور مؤثرات إقليمية متبادلة ومدهشة، ستترك بصمتها على السنوات العشر التالية. وتبلورت بالتالي علاقة متقطعة ومتناقضة بين أوروبا وأميركا، عكست التأثير المتبادل لمسيرتي الحرب والسلام؛ فبينما كانت الولايات المتحدة هي التي أشعلت حرب الخليج وتزعمتها وأدارتها، أطلقت مسيرة السلام في الشرق الأوسط بمبادرة من القوى الأوروبية. وفي المقابل، لعبت ألمانيا بلبنات البناء في البلقان، وأدارت القوى الأوروبية الحرب هناك، بينما حصلت البوسنة على السلام في دايتون بزعامة أميركية.

وفر اهتزاز التوازنات الثابتة لمرحلة الحرب الباردة للقوى الأوروبية انفتاحاً على ساحة مناورات مهمة في الشرق الأوسط؛ كما أدى تضاؤل الضغوط على المعسكر الغربـــي إلى بذل جهود لتطوير سياسة أكثر مرونة على مستوى الاتحاد

الأوروبي، بشكل عام، وعلى مستوى كل دولة من دوله على حدة. وبالرغم مما يبدو اليوم من تأثير أميركي شامل في الشرق الأوسط، فقد تطورت العلاقات بين أوروبا وبين دول الشرق الأوسط المهمة، التي تشهد علاقاتها مع الولايات المتحدة توترات ما. ويؤيد هذا الاستنتاج العلاقات بين دول تمثل مجلس الاتحاد الأوروبي، مثل ألمانيا وفرنسا، وبين دول مدرجة في معسكر العداء لأميركا بشكل عام مثل إيران وسوريا. فالدول العربية تنظر إلى الولايات المتحدة وإسرائيل باعتبارهما محوراً استراتيجياً، كما تنظر إلى أوروبا باعتبارها عامل توازن أمام هذا المحور الاستراتيجي. وما لم تتغير صورة الولايات المتحدة الموالية لإسرائيل، فربما يمكن التوقع بأن يقوم الاتحاد الأوروبي، أو ألمانيا وفرنسا خاصة، بملء ساحة التوازن التي خلت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

قام عرفات - خلال مرحلة المباحثات التي أجريت في كامب ديفيد في صيف 2000 بين باراك وعرفات والمتعلقة بمستقبل القدس - بزيارة عدد من القوى العالمية والإقليمية المهمة، وفي مقدمتها الدول الأوروبية، وذلك عقب تبني كلينتون موقفاً موالياً لإسرائيل. وتطرح هذه الزيارات نموذجاً هاماً آخر، يبرز دور ذلك التوازن. كما أن مطالبة الفاتيكان والدول الأوروبية بالتدخل في مسألة تحديد الوضعية النهائية للقدس - التي تشكل النقطة الأضعف في عملية السلام- قد تسفر عن نتائج من شأنها زيادة التقارب العربي - الأوروبي؛ إذ أن وضعَ القدس تحت الإدارة الفلسطينية، التي تضم عرباً مسيحيين، هو اختيار أفضل بالنسبة للأوروبيين من القدس التي تخضع لهيمنة يهودية كاملة.

3. القوى الآسيوية والشرق الأوسط

ترتبط القوى الآسيوية المهمة مثل روسيا والصين واليابان ارتباطاً مباشراً بالتوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط، وبنتائج هذه التوازنات على المستويين القاري والعالمي. فعلى سبيل المثال، اضطرّت روسيا إلى تطوير سياستها وفقاً للمقاييس الاستراتيجية الآسيوية والأوروبية، واعتمدت في مقاربتها للشرق الأوسط على عمق تاريخي جاد. فمنذ حصلت روسيا القيصرية على امتيازات في مسألة الحجاج الروس الذين كانوا يذهبون إلى القدس، وفي مسألة السكان الأرثوذكس

في الدولة العثمانية، أخذ الفكر الاستراتيجي الروسي في النظر إلى الشرق الأوسط باعتباره أحد العناصر الأساسية في الاستراتيجية الروسية العامة. وتعبر روسيا في هذا الصدد عن استمرارية تتجاوز القوالب الأيديولوجية.

انتهجت روسيا القيصرية استراتيجية تتمثل في التوسع جنوباً على حساب العثمانيين باستخدام العناصر الأرثوذكسية؛ وهي الاستراتيجية التي استمرت وتواصلت بوسائل جديدة خلال عهد الاتحاد السوفياتي. إذ استطاع الاتحاد السوفياتي في ظل الثنائية القطبية أن يؤسس أرضية أصلب وذات محور أيديولوجي، وأن يشكل قطباً في ميزان القوى الإقليمية عبر التحالفات الثنائية والمتعددة الأطراف. استند التأثير السوفياتي إلى الموجات الثورية خلال خمسينيات القرن الماضي، ثم اشتد عوده في الستينيات من خلال العلاقة مع النظم البيروقراطية/العسكرية التي تأسست في الشرق الأوسط. غير أنه أخذ يتراجع مع نهاية السبعينيات، وشهد انحداراً خطيراً مع انتهاء الحرب الباردة. في خلفية هذا التراجع، يمكن رؤية انعدام المرونة في بنية السياسة الخارجية السوفياتية، بسبب طابعها الأيدلوجي، إضافة إلى الهزائم التي منيت بها الأنظمة العربية الحليفة للسوفيات أمام إسرائيل. وشكلت المشاعر المعادية للسوفيات، والتي تصاعدت مع الاحتلال السوفياتي لأفغانستان، الحلقة الأخيرة والأهم في انسلاخ الجماهير المسلمة في الشرق الأوسط عن الاتحاد السوفياتي. وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي، اندفعت روسيا إلى اتخاذ إجراء وقائي بحماية هيمنتها في أوروبا الشرقية والقوقاز وآسيا الوسطى، ولكن ضعف نفوذها تجلى بوضوح في الشرق الأوسط. وفيما عدا التأثير الروسي الدبلوماسي داخل الأمم المتحدة خلال الفترات التي شهدت تصاعداً للتدخلات الأميركية في العراق، فإن روسيا فقدت موقعها الهام في الشرق الأوسط، وفقاً لمفهوم الدبلوماسية الفاعلة. ولكن، وبالرغم من كل ما فقدته روسيا من نفوذ في الشرق الأوسط، إلا أنها تمتلك آليات تضمن لها إحداث تأثير في حسابات المنطقة في أية لحظة، بسبب موقعها في مجلس الأمن ومكانتها داخل التوازنات الأوروآسيوية.

أما الصين، القوة المتنامية داخل التوازنات الأوروآسيوية، فقد طورت من سياستها الشرق أوسطية في إطار حركة عدم الانحياز خلال الحرب الباردة، وتمكنت من مواصلة ذلك النهج بعد تعزيزه بعناصر جديدة. تمكنت الصين من استخدام حركة

عدم الانحياز باعتبارها عنصراً مهماً في التأثير العالمي، واستغلتها خلال عقد السبعينيات بهدف إيجاد نظام ثلاثي القطبية، وبذلت جهوداً لتطوير سياسة شرق أوسطية أكثر استقلالاً إزاء التأثيرين الأميركي والسوفياتي. وشكل وجود أبرز زعماء حركة عدم الانحياز في تلك الفترة داخل الشرق الأوسط دعماً لهذه السياسة الصينية. في فترة ما بعد الحرب الباردة، كانت ردود الفعل الصينية هي الأبرز إزاء التأثير الغربي داخل الشرق الأوسط؛ إذ ووجهت كل التدخلات الأميركية تقريباً برد فعل صيني في الأمم المتحدة، إما بشكل مباشر أو غير مباشر. وبوسعنا أن نتوقع أن الصين - وهي تدرك جيداً المكانة العالمية الذي حققها لها تأثيرها في السياسة الشرق أوسطية - سوف تعزز من سياستها في المنطقة خلال الفترة القادمة. ونشير في هذا الإطار إلى أن الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفياتي في مواجهة المحور الأميركي- الإسرائيلي سيكون بمقدور أوروبا أن تملأه من الناحيتين البراغماتية والأيدلوجية. وتأسيسا على ذلك، فإن التقارب المحتمل بين أوروبا والصين سيسفر عن نتائج مهمة، ليس فقط على مستوى المنطقة، بل وعلى مستوى التوازنات العالمية أيضاً.

وتأتي اليابان في مقدمة الدول الأكثر اعتماداً على مصادر الطاقة في الشرق الأوسط، وهي الدولة التي صنفت ضمن المعسكر الغربي نظراً لمكانتها الاقتصادية - السياسية، بالرغم من وقوعها جغرافياً داخل آسيا وارتباطها بالشرق الأوسط ارتباطاً حيوياً، مما جعلها أحد العناصر المهمة في السياسة الشرق أوسطية. وهذا ما جعل الولايات المتحدة - التي تدرك جيداً التوجه الياباني - تصر على التمويل الياباني للعمليات داخل الشرق الأوسط.

ثالثاً: الشرق الأوسط وقضية التوازنات الداخلية

1. جيوسياسية المنطقة وآلية المثلث الاستراتيجي

يعتبر العاملان الجغرافي والتاريخي عنصرين أساسيين في تحقيق التوازن لجيوسياسية الشرق الأوسط، ويتمثل هذا التوازن في المثلث الاستراتيجي الحساس الذي يقع في أطرافه كل من مصر وتركيا وإيران. ويمكن ملاحظة الأصول التاريخية لعامل التوازن الإقليمي منذ العلاقات الحيثية - الآشورية - المصرية، والعلاقات البيزنطية - السلجوقية - الفاطمية، والعلاقات العثمانية - الصفوية - المملوكية،

وهي تشكل مثلثاً مركزياً تتقاطع فيه الطرق المائية للقارة الأفروأورآسياوية الأم مع الطرق البحرية الرئيسية. ويعتبر هذا المثلث الاستراتيجي الذي ازداد تلوناً ووضوحاً مع بروز العلاقات القائمة على النفط في العصر الحديث، أحد المقاييس الأساسية التي تحتم علينا أن ننظر إلى العوامل الدولية عند صياغة الخطط المعنية بالمنطقة.

تشكل العلاقات البينية في المثلث الإقليمي الذي يتمثل بـــ (مصر - تركيا - إيران) ساحة تتفاعل فيها قوى النظام الدولي مع التوازنات الحساسة. وبتتبع تلك العلاقات يمكننا تحسس نبض المشروعات الجديدة المتعلقة بالمنطقة. فعلى سبيل المثال، يمكن لعلاقة التقارب التي نشأت بين تركيا وإيران - في إطار حلف بغداد في خمسينيات القرن العشرين - أن تقدم لنا دروساً مدهشة في التوازنات الإقليمية الحالية. فقد قام التقارب الإيراني - التركي (الذي دعمته باكستان والعراق لفترة قصيرة) ضد مصر الناصرية، التي شكلت تهديداً لمصالح قوى النظام الدولي حتى بداية السبعينيات. حمل هذا التقارب أهمية كبرى بالنسبة لتوازنات القوى الإقليمية، وبالنسبة للعوامل الدولية المتعلقة بهذا التوازن. وفي أعقاب الثورة الإيرانية، بدأ التقارب في العلاقات بين مصر وتركيا. وعندما نقارن بين أوجه التشابه بين صورة عبد الناصر التي هيمنت على عقد الستينيات لدى الغرب، وبين صورة الخميني التي سيطرت على عقد الثمانينيات، سيكون من السهل علينا فهم ماهية ذلك التوازن. وتوضح هذه التوازنات أن تجاهل القوى الخارجية لاثنتين من هذه الدول الثلاثة في آن واحد يشكل عبئاً تنوء بحمله الكواهل؛ ذلك أن تحالف دولتين من الدول الثلاث خارج إطار المنظومة، سيؤسس مصدر تهديد خطير. ومن هنا نرى أنه كلما تم استبعاد إحدى هذه الدول من المنظومة، كان يتم في المقابل اجتذاب الدولتين الأخريين إليها.

ويبدو أن تركيا ما تزال إلى الآن تلعب دور الحكم في هذا التوازن؛ ففي حالتي الاستبعاد كانت تركيا تتبع سياسة تستند إلى إقامة علاقات متزنة مع الطرف المستبعد من المنظومة، وعلى الجانب الآخر، تعقد تحالفات مع الطرف الموجود داخل المنظومة. وها هي الدول الأوروبية الآن أيضاً تواصل علاقاتها المتزنة مع إيران، وتسعى في الوقت نفسه لجذب تركيا إلى صف مصر، التي انحازت تماما للمنظومة. ويتمثل أبلغ وصف لهذه التحالفات في أن الدولة التي يتم نبذها خارج

المنظومة هي التي تنتهج سياسات تهدد إسرائيل (مصر حتى عقد السبعينيات، وإيران بعد الثمانينيات)؛ وكأننا أمام لعبة الكراسي الموسيقية. فعندما يتم استبعاد مصر من المنظومة يكون ترسيخ إيران في مركزها مدعوماً بتركيا، وعندما يتم نقل مصر إلى داخل المنظومة، يجري دفع إيران خارجها، ومن ثم تأمين وضع تركيا ليتواءم مع التوازن الجديد. ومن أهم الشروط الضرورية لتحقيق سلام طويل المدى في المنطقة، أن يرتكز التعامل مع هذه الدول الثلاث إلى أرضية منطقية. ولما كانت القوى الخارجية تدرك أن مثل هذه الأرضية المنطقية ستعوق ألاعيبها ومناوراتها في المنطقة، فقد دأبت على اتباع سياسة تحقيق التوازن من خلال التحالفات الثنائية. ويتوجب على تركيا اتباع أسلوب من شأنه تخفيف التوتر بين هذه الأقطاب في إطار استراتيجية إقليمية متزنة، بدلاً من اتباع سياسة متوافقة مع مثل هذه المناورات. هذا الأسلوب هو الأكثر ملاءمة لمصالح تركيا، وهو أيضاً الأكثر ضماناً لتحقيق السلام في المنطقة. وإذا تمكنت تركيا من إبداء مهارة دبلوماسية في هذا المجال، فسوف تكون قادرة على الضغط بقوة على التوازنات الإقليمية في أية لحظة.

من جهة أخرى، تشكل التوازنات الخارجية لهذا المثلث شبكة من العلاقات المتداخلة مع مثلث العراق - سوريا - السعودية. ويتعين علينا، ونحن نحلل التحالفات القائمة في الشرق الأوسط وتوازناتها المقابلة، أن ننظر بعين الاعتبار أيضاً إلى مثلث أصغر، ظل مهملاً في هذه التوازنات، وهو مثلث الأردن - فلسطين - لبنان، الذي يرتبط بعلاقة مجابهة مباشرة بإسرائيل والذي تتحدد توازناته من قبل العلاقات داخل المثلثات الخارجية. وتكشف لنا العلاقة الجدلية بين هذه التوازنات الثلاثية عن لعبة شطرنج متداخلة متشعبة، تقوم فيها التحالفات على أساس المصلحة والأوضاع المؤقتة بشكل عام. وتبدو ألعاب ميزان القوى هذه قاسية لا رحمة فيها، وكل شيء فيها مباح؛ إذ يتربص اللاعبون كل منهم بالآخر، ويعقد التحالفات التي تحقق مصالحه ويسعى للتخلص من منافسيه. والحكم في هذه اللعبة الدينامية ليس التماثل في النظم أو التوافق في الأيديولوجيات بقدر ما هو الصراع من أجل الحصول على المقدرات والإمكانيات اللازمة للنهضة. وأبرز الأدلة على ذلك ما تمر به العلاقات بين العراق وسوريا من أنساق دائمة التغير، وبالرغم من أنهما دولتان تقومان على نظام البعث وأيديولوجيته، اكتسبت العلاقات بينهما

طابعاً متوتراً نظراً لدخولهما حلبة التنافس على زعامة العالم العربـــي. وفي التوازنات الموجودة بين هذه المثلثات، لا يسمح أي طرف من أطراف المثلث الخارجي، بشكل عام، لأي من عناصر المثلث الداخلي بالتكامل مع الطرف المقابل.

تتبلور في مثل هذا الوضع التوازنات في ائتلاف 2 + 1 في مقابل ائتلاف 1 + 2؛ فعلي سبيل المثال، عندما تشكل حلف بغداد، أسفر تقارب تركيا – إيران – العراق، المؤلف من عنصرين من عناصر المثلث الخارجي وعنصر من عناصر المثلث الداخلي، عن تقارب مصر – سوريا – السعودية، المؤلف من عنصر من المثلث الخارجي وعنصرين من المثلث الداخلي. ومنذ جهود مصر بزعامة عبد الناصر لبلورة محور قوة في الشرق الأوسط، أصبح الشرق الأوسط مسرحاً للصراعات بين القوى التي ترغب في تغيير الوضع القائم والقوى التي تحدد علاقات التوازن بين التحالفات المعادية لقوى التغيير. كان أول ظهور جاد لعلاقات التوازن هذه إعلان الأردن والعراق في 14 فبراير/شباط 1958 عن قيام الاتحاد العربـــي، رداً على تأسيس الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا في 1 فبراير/شباط 1958. وفي خضم التطورات وردود الأفعال إزاء التقارب العراقي – المصري إثر الانقلاب العسكري في العراق في 14 يوليو/تموز 1958، كانت المملكة العربية السعودية هي التي قامت هذه المرة باستكمال التحالف (2 + 1) من خلال التقارب مع محور تركيا – إيران. وكان دخول السعودية في علاقة تحالف مع تركيا وإيران انعكاساً طبيعياً لعلاقات التوازن بين المثلثين الداخلي والخارجي. ويستتبع إخلال دولة من المثلث الخارجي بالتوازن، بالتقارب في الوقت نفسه مع دولتين من دول المثلث الداخلي، قيام الدول الأخرى بتشكيل تحالف مضاد. وكان قيام التحالف السعودي – الأردني، الذي تشكل بدعم من إيران، في مواجهة التحالف المصري – السوري – العراقي خلال حرب اليمن، أحد تجليات هذه المعادلة.

ويعد اجتماع تسعة عشر عضواً من الجامعة العربية في بغداد بعد يوم واحد من توقيع معاهدة كامب ديفيد في 26 مارس/آذار 1979، تجلياً لهذا النمط التوازني أيضاً. ومن الأمثلة الأخرى، ما أسفر عنه دخول العراق – التي حملت راية القومية العربية – في حرب مع إيران من تشكل تحالفات مضادة. ففي إزاء تزايد نفوذ

العراق في العالم العربـــي، اقتربت سوريا من إيران لتصبحا دولتي توازن في الشرق الأوسط. وقد أسفر هذا التطور عن تقارب السعودية ومصر مع العراق، في مواجهة التقارب الإيراني - السوري في منتصف الثمانينيات. وعلى هذا النحو تبلورت توازنات جديدة بين المثلثين الخارجي والداخلي. أما تركيا، وهي دولة في المثلث الخارجي، فقد تابعت تلك التطورات بحيادية نشطة، ساهمت في استمرارية هذا التوازن واستمرارية الوضع القائم. كما أن مصر استطاعت العودة إلى الجامعة العربية بعد مساندة تركيا لها، في تجل آخر للعلاقات المتزنة. وقد استوجب الاحتلال العراقي للكويت إعادة ضبط هذه التوازنات. فبينما تشكل اتفاق بين مصر، التي دعمت العراق في حربه مع إيران، وبين السعودية في مواجهة سوريا التي كانت تقف في صف إيران، دفع الوضع الجديد إيران إلى اتخاذ موقف إيجابـــي من العراق. -في الأيام الأولي للأزمة نشأ تقارب عراقي - إيراني - أردني، في مواجهة التحالف السعودي - المصري - السوري. أما تركيا، فقد تبوأت مكانها إلى جانب المعسكر الثاني، وسهلت على قوى النظام الدولي عزل العراق، الذي أراد الإخلال بالتوازن في الشرق الأوسط. وتعبر السياسة المتغيرة التي تبناها زعماء الأردن وفلسطين ولبنان خلال تلك الفترة عن مساع للتواؤم مع المتغيرات التوازنية التي ظهرت في المثلثين الداخلي والخارجي.

ونظرا لأن استمرار التوازن وثبات الأوضاع في الشرق الأوسط مرهون بتحالف القوى المتعادلة داخل المثلثين الداخلي والخارجي، فإن من مقتضيات اللعبة أن يتم دفع الدولة الثالثة في المثلث إلى خارج المنظومة عندما يتم التقريب بين الدولتين الأخريين. ومن الأمثلة البارزة على هذا التقارب التركي - المصري - الإسرائيلي الموجه ضد إيران في منتصف التسعينيات، والتقارب العراقي - السوري ضد تركيا في إطار مشكلة المياه.

وثمة مثلث آخر أصغر حجماً، وأقل قدرا داخل التوازنات الموجودة بالشرق الأوسط بين المثلث الخارجي الذي تمثله مصر وتركيا وإيران، وبين المثلث الداخلي الذي تمثله سوريا والعراق والسعودية، ويتشكل هذا المثلث من الأردن ولبنان فلسطين؛ كما انضم إليه شمال العراق بعد حرب الخليج. والواقع أن هذه التوازنات الجيوسياسية رفعت الأردن، وهي الدولة الصغيرة بمقاييس عوامل القوة الحقيقية، إلى

مرتبة الدول المفاتيح للسياسات الإقليمية؛ فقد أضفى التخطيط الجيوسياسي في المنطقة على الأردن صفة الدولة العازلة (الحاجزة)، نظراً لموقعه الفاصل بين إسرائيل والسعودية، والعراق وسوريا، من خلال ارتباطه بفلسطين والضفة الغربية. وهو من ناحية أخرى يضطلع بدور الحاجز (الوسيط) في العلاقات المصرية - العراقية، المصرية - السورية، والسورية - السعودية، بحكم موقعه على خليج العقبة. جعلت هذه الوضعية الحاجزة من الأردن عنصراً من أهم عناصر التنافس اللوجستي بين الدول العربية وإسرائيل، من ناحية، وبين الدول العربية نفسها، من ناحية أخرى. فقد اضطلع الأردن بدور مهم في توفير الدعم اللوجستي لحروب الشرق الأوسط في عامي 1973 و1967، وقام بدور الجسر في عملية دعم المعسكر العربـــي للعراق ضد إيران. وكانت سياسة الحياد التي انتهجها الأردن في الأيام الأولى من حرب الخليج نتيجة ضرورية لهذه الوضعية في الأساس.

تجلت حسابات التوازن القائم على التخطيط الجيوسياسي في المنطقة في سلوك ومواقف زعماء دول المثلث الداخلي. واضطر حكام الدول والقيادات الشعبية إلى تطوير سياسات تترقب توازنات المثلث الخارجي، كما اضطروا أيضاً إلى تطوير شبكة موسعة من العلاقات لمراقبة التوازنات المتغيرة بدقة بالغة. وعبرت هذه السلوكات والسياسات الآنية التي انتهجها هؤلاء الزعماء عن تقييم للأوضاع وتموج للتوازن قصير المدى. ومن أمثلة هذه السياسات التوازنية، الدبلوماسية الناعمة التي أدت إلى إطلاق لقب "داهية الشرق الأوسط" على الملك حسين، وسياسة المحور المتغير التي انتهجها ياسر عرفات وساعدته على تجاوز التموج المرحلي، وأسلوب التحالف قصير المدى والمفتوح أمام كل الاحتمالات الذي مارسته عائلة برزاني مع كل من العراق وتركيا وإيران وسوريا، ومراكز الجذب السياسي التي تراوحت بين عائلتين مؤثرتين في لبنان هما عائلة جنبلاط وعائلة الجميّل. يدرك هؤلاء الزعماء أن الحفاظ على مراكز قوتهم مشروط بالقدرة على تحسس المسار؛ ولذا، يتعهدون نمطاً من العلاقات يحفظ لهم هذه القدرة على التحسس، ويتيح لهم إمكانية التراجع في أي لحظة، طبقاً لما يستشعرون من مستجدات. ومن هنا نجد أن دول المنطقة تقدم دعما سرياً (ضمنيا) لاستمرار هؤلاء الزعماء في مواقعهم، ظناً منها أن هذا القدر من المرونة يمكن أن يكون في صالحها دوماً.

يعد الملك حسين في الأردن، وياسر عرفات في فلسطين، من الأمثلة النموذجية لهذا النمط من الزعامة. فدبلوماسية الملك حسين، المنفتحة على مختلف الاختيارات وكافة الاحتمالات الائتلافية قصيرة المدى، في علاقاته الثنائية وعلاقاته متعددة الأطراف داخل التوازنات في المنطقة، تعد مثالا بارزاً على مدى ما يمكن أن تحققه دولة صغيرة من تأثير وقوة في بنية توازنات القوى في الشرق الأوسط. وظف الملك حسين العوامل الخارجية توظيفاً مؤثراً من أجل تشكيل القوة في المنطقة، وحافظ من ناحية أخرى على موقعه في لعبة الشطرنج الداخلية؛ ونجح في تطوير دبلوماسية مرنة وقادرة على خوض لعبة القوة في منطقة حرجة، دون تفرد أو انعزال. وستظل الوضعية الجيوسياسية الحاجزة/الفاصلة، التي أرساها الملك حسين، والتي شكلت مرتكزاً دبلوماسياً مؤثراً في المرحلة ما بعد الملك حسين، أحد العناصر المهمة في الشرق الأوسط. وقد اكتسبت هذه الوضعية الجيوستراتيجية الأردنية مزيداً من الأهمية مع وفاة الملك حسين، في مرحلة اقترب فيها اتخاذ القرار النهائي فيما يتعلق بمسألتي العراق وفلسطين. ولذا، كان من أهم الأسباب التي حدت بالولايات المتحدة إلى تبني سياسة مجاملة خلال تلك الفترة الانتقالية للملك عبد الله وللأردن، إدراكها أن الأردن سيؤثر، ويتأثر بمصير مسألتي العراق وفلسطين. بل إن الأردن سيكون أحد الدول المفاتيح في السياسات التي سيتم اتباعها عند صياغة الشكل الجديد للانقسام القائم في العراق، وعند بلورة الوضعية السياسية النهائية للقدس وفلسطين. ولا شك أن الأداء الدبلوماسي للملك عبد الله لن يؤثر على الأردن وحسب، بل وعلى مستقبل المنطقة ككل.

أما الخط السياسي الذي نهجه ياسر عرفات فيمثل أنموذجاً آخر من النماذج البارزة لبناء الزعامة في المثلث الداخلي في المنطقة. فثمة شواهد على هذا النمط من الزعامة القائم على حساب التوازنات، تتبدى في المتغيرات التي طرأت على سلوكيات عرفات وأقحمته في متاهات دبلوماسية القاعات، وهو الرجل الذي بدأ مسيرته السياسية بنهج ثوري راديكالي انعكس على أسلوبه وخطابه السياسي، وزيه. وكان قد تم نعته في الستينيات مع عبد الناصر برجل القومية العربية الاشتراكية، وبرجل الثورة الإسلامية وعدو الإمبريالية الغربية مع الخميني في بداية الثورة الإيرانية. وفي بداية أزمة الخليج، اتخذ صورة القومي العربي المناصر لصدام

حسين ضد التحالف الدولي. وسرعان ما أن تبدلت هذه الصورة، وأفضى خطابه وسياسته التوافقية والتصالحية مع المحور الأميركي - الإسرائيلي إلى إضفاء الشرعية عليه وعلى محيطه. وفي هذا الصدد، ثمة تشابهات نوعية بين السياسة التي ظل الملك حسين ينتهجها بين بغداد والغرب، خلال أزمة الخليج وبعدها، وبين سياسة عرفات. وثمة قياس مشابه يتعلق بسياسات الأعوام الأخيرة بين برزاني وطالباني؛ فعندما نقارن بين زعامة الأول، القائمة على نظام العشيرة، وبين زعامة الثاني، القائمة على خطاب أكثر ثقافة وثورية، لا نكاد نجد فرقاً واضحاً بينهما من حيث السياسات المرنة والمتغيرة التي انتهجها كل منهما.

2. التوازن الداخلي للعالم العربي: أزمة القومية العربية ومسألة الشرعية السياسية

اندلعت حرب الخليج في منطقة الشرق الأوسط، التي كانت بمثابة إعلان انتهاء الحرب الباردة، وأحدثت تغيرات خطيرة في التوازنات الداخلية، وفيما تحمله هذه التوازنات من أهمية للحسابات العالمية. أدى اندلاع هذه الحرب، بسبب أزمة بين دولتين عربيتين، إلى خلق أزمة على نطاق واسع داخل العالم العربي. وعلى عكس ما هو متوقع، كان لعملية السلام في الشرق الأوسط، التي أعقبت حرب الخليج، تأثير مضاعف؛ ذلك أن عملية السلام قامت على مناورات تكتيكية قصيرة المدى، بدل أن تقوم على استراتيجية طويلة المدى. ويعود هذا الكابوس الذي ظهر في المنطقة إلى عجز القوة الداخلية عن الارتكاز إلى توازن جديد، تلك القوة التي تبددت بعد انهيار الهيمنة العثمانية، واستندت خلال الحرب الباردة إلى أرضية من التوتر بين حلف الناتو - وحلف وارسو، وبين العرب - وإسرائيل. وتحتاج كافة القوى المهمة في المنطقة الآن إلى تطوير استراتيجية إقليمية جديدة.

في الفترة التي تلت الحرب الباردة، برز في العالم العربي عامة وفي الدول المتاخمة لتركيا، مثل سوريا والعراق، على وجه الخصوص، نوع من التناقض بين الحقائق المحلية والحقائق الإقليمية لقضايا "الوحدة العربية" و"الدولة القومية"، وهما من الوسائل الأساسية لصياغة الشرعية السياسية الداخلية لهذه الدول وسياستها الخارجية. وقد تسببت هاتان الظاهرتان في حالة من التأزم في ميدان التخطيط

الاستراتيجي لهذه الدول. فالتناقضات الموجودة بين الماضي الاستعماري الذي أفرز هذه الدول العربية على مسرح التاريخ، وبين أهداف السياسة الخارجية للدولة القومية، تعتبر من أكبر نقاط الضعف في العالم العربـــي. إذ تعمل كل دولة من الدول العربية تقريباً، لا سيما مصر وسوريا والعراق، على تطوير سياسات وحدوية عربية تستمد أسسها من واقعها بوصفها دول قومية، وتتخذ منها مرتكزاً أساسياً لشرعيتها السياسية وسياستها الخارجية. هذه الاستراتيجيات المتعددة للوحدة العربية، التي تتعهدها الدولة القومية المختلفة، هي استراتيجيات متناقضة بالضرورة، وتدفع بالعالم العربـــي نحو متاهات مؤكدة، تقضي فيها الصراعات والتوترات الداخلية على مجالات التعاون العقلاني.

السبب الرئيس خلف هذا الوضع هو التناقض بين خطاب الوحدة العربية وظاهرة الدولة القومية. ترى كل دولة عربية نفسها حبيسة حدود سياسية أضيق مما يجب، وتبني استراتيجياتها الإقليمية على نحو من شأنه تجاوز هذه الحدود. فعلى سبيل المثال، لا تفتأ سوريا تكرر وبإصرار أن دورها التاريخي يتجاوز حدودها، بصفتها المركز الذي ولدت فيه فكرة القومية والهوية العربية، وترى في تشكيل الاتحاد السوري شرطاً أساسيا لقيام الوحدة العربية؛ وهي بهذا تربط بين فكرة الوحدة العربية المرحلية ذات المركز السوري وبين المحور الاستراتيجي القومي. وفي إطار هذه الاستراتيجية المرحلية، ترى أن قيام سوريا الكبرى شرط أولي وضروري لفكرة الوحدة العربية؛ وتشمل سوريا الكبرى في تصورها شرق المتوسط وبلاد الشام، التي تضم لبنان والأردن وفلسطين والإسكندرون، وتعتبر هذه المناطق امتدادات طبيعية انفصلت عنها. ويمكن أن يطلق على هذه الاستراتيجية "إستراتيجية شرق المتوسط" (Levant)، من حيث كونها ذات محور شرق متوسطي. وقد زجت هذه الاستراتيجية بسوريا إلى ساحة من التوتر المتبادل مع الدول غير العربية في المنطقة، مثل تركيا وإسرائيل، كما وضعتها في مواجهة مع قوى عربية أخرى. وتنطبق هذه الحالة على العراق أيضاً؛ إذ يرى العراق أن بإمكانه تحقيق وحدة عربية في نطاق يتمحور حول البصرة - بغداد، يستند إلى فكرة العراق الكبير، الذي يشمل الكويت وبلاد الرافدين وشط العرب وخوزستان الإيرانية، الذي يعد شرطاً أساسياً لتحقيق الاتحاد العربـــي. وقد وضعت هذه

الفكرة العراق في حالة مواجهة مع الدول غير العربية في المنطقة، إيران وتركيا، ومع دول عربية أخرى كذلك. وكذلك الحال مع مصر التي تسعى لتحقيق الهدف ذاته في إطار يشمل شمال إفريقيا، ويتخذ من القاهرة مركزاً له.

وتتمثل المسألة الأكثر تناقضاً في الاختلاف بين استراتيجيات مشروع الوحدة العربية والدولة القومية في انتهاج الدول العربية استراتيجيات توسعية على حساب الدول العربية الأخرى، أكثر مما هي على حساب الدول غير العربية. وتعد السياسات السورية تجاه لبنان، والعراقية تجاه الكويت، أمثلة بارزة على ذلك. كما يعد تمسك مصر في المنطقة محل النـزاع الواقعة في شمال شرق السودان مثالاً آخر. ولعل جهود الدول القومية لتأسيس وحدة عربية من خلال تشكيل ساحة تأثير خارج حدودها هي السبب الأبرز خلف الأزمة التي يعيشها العالم العربي في فترة ما بعد الحرب الباردة. استهدفت أيديولوجيات الفكر الناصري والفكر البعثي تشكيل وحدة عربية في فترة الحرب الباردة، ترتكز على الإطار الاستراتيجي المرحلي. وأصبحت الوحدة العربية والاشتراكية، وهما الدعامتان الأساسيتان لهذه الأيديولوجيات، مقياسين مهمين، تعنى الدعامة الأولى بالحسابات الإقليمية والأخرى بالحسابات الدولية. وكان من نتاج التقاء هذين المقياسين توقيع معاهدة التحالف الاستراتيجي لمدة عشرين عاماً بين سوريا والاتحاد السوفياتي، وانتهاج العراق سياسة تسلّحيه مدعومة من موسكو. ولكن انهيار الاتحاد السوفياتي وتفكك البنية ذات الثنائية القطبية أسفرا عن زلزلة مقاييس الوحدة العربية والاشتراكية التي اعتمدت عليها أيديولوجية البعث العلمانية الشمولية، التي كان كل من النظامين السوري والعراقي يستمد منها شرعيته.

ومثلما لم يفلح احتلال العراق للكويت في تحقيق هدف العراق الكبير، ومنه إلى الوحدة العربية، فقد قضى أيضاً على التضامن العربي الذي ظهر في الحرب الإيرانية – العراقية، علاوة على أنه دشن عملية تمزق العراق. كما أن السياسات السورية تجاه لبنان وفلسطين والأردن لم تسفر عن توسيع مجال التأثير السوري، خلافاً لما كان منتظراً منها، بل إنها، وعلي النقيض، أدت إلى احتلال إسرائيل للجنوب اللبناني ووقوع الأردن وفلسطين في عملية السلام تحت وطأة التأثير الإسرائيلي لا السوري. وعلي صعيد آخر، في ظل سياسات التوازن بين النظامين

السوري والعراقي، شعرت تركيا بالحاجة إلى تطوير سياستها التوازنية مع إيران والسعودية. وأسفرت هذه الأزمة الاستراتيجية عن نتائج كان منها تشغيل العراق في السبعينيات لخط أنابيب كركوك/يومورتالك، بديلاً عن خط الأنابيب الذي كان يمر عبر الأراضي السورية؛ وبذلك ارتبط العراق مع تركيا بعلاقات اقتصادية عقلانية. وفي المقابل، أقامت سوريا علاقات استراتيجية وطيدة مع إيران خلال الحرب الإيرانية – العراقية. ولم تكن فكرة الوحدة العربية هي نقطة الصدام بين سياسة سوريا الكبرى، وسياسة العراق الكبرى، بل أسست لصراعات ومناورات توازنية داخل المنطقة. ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة للعلاقات المصرية – العراقية، والعلاقات المصرية – السورية.

ومن الملاحظ أن الأطر الأيديولوجية والاستراتيجية الناصرية والبعثية، التي كانت قائمة خلال فترة الحرب الباردة، فقدت اليوم معانيها ودلالاتها إلى حد كبير. ويتجه العالم العربـــي إلى البحث عن أطر جديدة؛ وقد عمد العديد من المفكرين العرب ومنهم إدوارد سعيد إلى تحليل هذه الأزمة، بيد أن الأوضاع الدولية، والأنظمة السياسية الإقليمية التي دعمتها تلك الأوضاع، تقطع الطريق أمام هذه الدراسات والجهود. وقد أسفر ميزان القوى الحيوية في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة عن نتائج تكشف هذه الأزمة وتعرضها بوضوح، بل وتصعدها أحياناً من خلال التموج المعياري. واليوم، اختفت من الشرق الأوسط البنية الاستقطابية طويلة المدى الطويل للحرب الباردة، كما أن البنية الحدودية التي وُلِدَتْ عن التقسيم الاستعماري لا تَعِدُ بمستقبل مستقر. بل إن هذه البنية الحدودية تدفع كل دولة فاعلة نحو إعادة تشكيل سياستها قصيرة المدى بهدف تأسيس مجالات تأثير دائمة طويلة المدى. وقد أدى ذلك إلى تبني سياسات تقوم على أساس الفاعلية الدبلوماسية طويلة المدى، تتجلى في سياسات كل من مصر وسوريا، بدلاً من السياسات ذات الفاعلية الإقليمية، التي تعتمد على الوثبات المفاجئة المكثفة كالسياسة التي اتبعتها العراق.

يشبه بناء السياسة الخارجية في العالم العربـــي صراعاً يستهدف إقامة توازن ما والحفاظ عليه. وكما تسعى الدول في هذا الصراع التوازني إلى الحفاظ على بعضها، تسعى في أحيان أخرى إلى طرد بعض الدول بعيداً عن ساحة التوازن.

ويتمثل المبدأ الأهم في هذه اللعبة التوازنية في عدم أحقية أية دولة في توجيه ضربة من شأنها تضييق ساحة دولة أخرى أو التصرف على نحو يخالف الروح التوازنية في الصراع. وإلا، فإن الدول الأخرى تعاقب الدولة المذنبة بإقصائها لفترة قصيرة عن الساحة. وهذا ما حدث مع العراق حين احتل الكويت، حيث تم إقصاؤه من المنظومة. أما المبدأ الثاني، فهو عدم إمكانية التحالف مع القوى الخارجية تحالفاً يزعزع تماماً التوازنات الداخلية لساحة الصراع. ولهذا، تم دفع مصر خارج الساحة العربية لفترة قصيرة بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد. وترتبط عودة الدولة إلى موقعها القديم بالتوافق والانسجام التام مع التوازنات الداخلية. بين الحين والآخر، تشعر الدول التي تسعى إلى البقاء على قيد الحياة، من خلال التربص المستمر بعضها ببعض، بالحاجة إلى إيجاد عدو مشترك ليحفظ لها تكاملها الداخلي. وكما سنفصل لاحقا، وجدت تركيا نفسها في وضعية المتلقي لردود الأفعال الموجهة ضد إسرائيل، لأنها لم تتمكن من التعامل مع الأزمة في العالم العربـي، ومع المناخ النفسي/السياسي الذي أنتجته هذه الأزمة، بالشكل الصحيح والقدر الكافي. ولذا، عانت تركيا حتى أواخر عقد التسعينيات من القرن العشرين من تراجع واضح في مسيرتها داخل المتاهات الدبلوماسية في الشرق الأوسط.

ظهرت بعد مرور ست سنوات على القمة العربية، التي انعقدت بالقاهرة في 1996، نتائج مهمة على صعيد التوجهات السياسية العربية. فقد خرجت هذه القمة ظاهرياً بردود أفعال ضد القوى الإقليمية غير العربية، أي ضد إسرائيل وتركيا وإيران، على الترتيب. وأسهم رد الفعل العربـي إزاء إسرائيل - بسبب سياستها المتصلبة التي انعكست في برنامج حكومة نتنياهو بعد الانتخابات الإسرائيلية - وإزاء تركيا - بسبب الاتفاق الاستراتيجي الذي وقعته مع إسرائيل - إسهاماً كبيراً في تعزيز الانطباع بأن هذه القمة تمثل رد فعل موجه من قبل القوى الخارجية. وإذا نظرنا إلى تلك القمة من زاوية أخرى، نجد أن توقيت انعقادها أكسبها أهمية خاصة، كونها استهدفت تجاوز أزمة الشرعية التي شهدها العالم العربـي، والفراغ الأيديولوجي الذي شعرت به البنى السياسية للدول العربية.

أصبحت الحركات القومية المناهضة للدولة العثمانية، والتي دُعمت من قبل الإنجليز في النصف الأول من القرن العشرين، وسائل مهمة لتشكيل جبهة معاداة

إسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية، وما زالت حتى الآن؛ وحددت هذه الحركات الأطر السياسية العربية في النصف الثاني من ذلك القرن. تعرضت بنية هذين النموذجين السياسيين لأزمة شرعية حادة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، خاصة مع افتقاد النفط لأهميته الاستراتيجية في السبعينيات والثمانينيات. وأسفرت الانقسامات بين دول الوطن العربـــي، والتفكك داخل دوله الثورية ذات الأجندة السوفياتية، عن زيادة حدة أزمة الشرعية هذه بقدر كبير. وبتحول القومية العربية، المرتكزة إلى خطاب ثوري مناضل ضد القوى الخارجية، إلى نهج تصالحي يتسم بقدر كبير من المرونة تجاه عملية السلام، انتقل محور الخطاب المعادي للغرب وإسرائيل إلى أيدي الحركات الإسلامية. كما أن الحركة القومية العربية، التي كانت تضم العناصر الثورية والمعادية للمنظومة العالمية خلال الفترة بين بداية الخمسينيات وحتى أواخر السبعينيات، شرعت بعد الثمانينيات في تطوير شخصية تابعة للنظام الدولي بسرعة متزايدة. و لم تكن الخطوات المتناقضة المتباينة التي اتخذها دولة كمصر، أو شخصية كياسر عرفات، سوى انعكاس لأزمة الشرعية. وقد أدت هذه الأزمة أيضاً إلى تبلور شعور بالغربة لدى الجماهير العربية المسلمة تجاه النخب السياسية، وإلى اكتساب حركة المعارضة المعادية للمنظومة العالمية شخصية ذات محور إسلامي. ونذكر هنا أبرز نماذج هذا المتغير وأكثرها تعبيراً عنه، وهو الخلاف القائم في فلسطين بين ياسر عرفات، الزعيم القومي العربـــي التصالحي، وبين حماس، حركة المعارضة الإسلامية. وثمة أزمة شرعية قائمة بين القطاعات الجماهيرية، وبين الأنظمة الاستبدادية والنخب السياسية العربية القمعية، التي تحول دون تحقيق المشاركة السياسية في البلاد العربية.

من هذا المنظور، نجد أن القمة العربية في القاهرة عام 1996، التي عرفت بقمة ردود الأفعال، استهدفت إطلاق موجة جديدة من القومية العربية. وتدرك الولايات المتحدة أن مثل هذه الموجة ستسهم في تجاوز النخبة السياسية العربية لأزمة الشرعية؛ ومن ثم، فإن الولايات المتحدة تدعم هذه الموجة القومية الجديدة، طالما أنها لم تطور توجهاً معادياً للنظام العالمي. وتحمل الاتفاقية التي وقعتها تركيا مع إسرائيل أهمية كبرى من هذه الناحية، ومن حيث التوقيت أيضا؛ فموجة العداء

لإسرائيل لم تعد كافية من أجل فكرة القومية العربية، لأن المعارضة الإسلامية المعادية للغرب تتبنى هي أيضاً موقف العداء لإسرائيل. ولذا، فإن السلوك المعادي لإسرائيل يعني إشهار إفلاس سياسات النظم العربية، التي هي بمثابة المهندس لعملية السلام المتواصلة، كما سيكون إقراراً بصحة موقف حركات المعارضة الإسلامية المعادية لإسرائيل. وهكذا، نلاحظ أن الأنظمة العربية القومية استغلت التطور السريع للعلاقات التركية – الإسرائيلية على الصعيد الاستراتيجي استغلالا يعزز من شرعيتها. وعمدت النخبة السياسية العربية، التي تفتقر إلى الدعم الشعبي لشرعيتها، إلى اعتماد الاتفاقية التركية الإسرائيلية مرتكزاً أساسياً لموجة القومية العربية المتسقة مع النظام العالمي.

ومن المدهش أن موجة القومية العربية باتت اليوم ظاهرة مرغوباً فيها من قبل الولايات المتحدة خاصة. فأميركا هي التي جذبت هذه الموجة إلى داخل النظام العالمي من خلال اتفاقية كامب ديفيد، ومن خلال موقفها المعادي للحركة القومية العربية المعادية للنظام العالمي التي تزعمها عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. ولذا، فهي اليوم تدعم موجة القومية العربية المتسقة مع النظام العالمي ضد المعارضة الإسلامية المتنامية والمعادية لهذا النظام. ونشير هنا إلى أن تصدي مصر لزعامة هذه الموجة الجديدة هو أمر له دلالته ومغزاه لأنه يصدر عن دولة تعد من أبرز متلقي المساعدات الأميركية. أما تركيا، فقد تعرضت لضعف واضح من حيث مرونة التحرك في السياسات الإقليمية، بعد أن حولت اتفاقية – قيل أنها اتفاقية ذات أغراض تقنية – إلى خطوة استراتيجية. ويحمل الوضع، الذي سينتج عن تصاعد تيار القومية العربية المدعوم من قبل القوى المركزية في النظام العالمي، بداخله مخاطر بالغة الأهمية بالنسبة لسياسات تركيا الإقليمية. وعلينا ألا ننسى النتائج التي أدت إليها القومية العربية ذات الدعم البريطاني في بداية القرن العشرين، وتأثيرات سياسات الاتحاد والترقي المتشددة التي مهدت لهذه النتائج.

كما تؤثر أزمة الشرعية السياسية في العالم العربي، والتحول الذي تمر به القومية العربية، أيضاً في بنية الزعامة السياسية داخل الدول العربية. وقد ظهر بوجه عام نموذجان للزعامة في الأنظمة السياسية التي نشأت في البلاد العربية بعد تحررها

من الإدارات الاستعمارية، ومارست دوراً مؤثراً في السياسة الإقليمية خلال مرحلة الحرب الباردة: أنظمة السلطة البيروقراطية التي عملت على استغلال أطر أيديولوجية معاصرة بهدف اكتساب شرعية سياسية حديثة، والأنظمة الملكية التي عمدت إلى الاستفادة من قوالب الشرعية التقليدية. ظهر أبرز نماذج الزعامة البيروقراطية في دول مثل مصر، وسوريا، والعراق، والجزائر، وليبيا، وتونس، وهي دول كانت وما تزال تدار من قبل زعماء وأحزاب ترنو إلى إعادة تشكيل المجتمع العربـــي كلية وفق مبادئ العلمانية والقومية والاشتراكية. أما نمط الزعامة المستند إلى قوالب الشرعية التقليدية، فبرز رواده الأوائل في المملكة العربية السعودية، والمغرب، والأردن، ودول الخليج العربـــي.

ومن الصعب سبر أغوار سياسة الشرق الأوسط دون فهم جذور البناء السلطوي للزعامة، الذي نشاهده في الأنظمة العربية في الشرق الأوسط باعتباره سمة مشتركة، والذي اكتسب شرعيته عن طريق انتهاج خطاب تقليدي في بعض الدول وخطاب ثوري في دول أخرى. وهناك ثلاثة أسباب مهمة خلف ظهور هذه النماذج من الزعامة: يتعلق أولها بالبنى الداخلية لهذه البلاد، ويتعلق الثاني بسياستها الإقليمية، ويتعلق الثالث بالنظام العالمي. فأما السبب المتعلق بالبناء السياسي الداخلي فيرجع إلى كون هذه الأبنية السياسية إرثاً خلفته الحقبة الاستعمارية في هذه البلاد؛ وكان أبرز نتائج هذه الحقبة تشكل لدول دون أن يكون لها بناء ثقافي سياسي سليم ومؤسسات سياسية. وهو ما أسفر عن أزمة شرعية سياسية من الصعب تجاوزها؛ فقد رسمت القوى الاستعمارية خرائط هذه الدول، ولكنها لم تسمح لها باستكمال أبنيتها السياسية على نحو مستقل. وهكذا، لم يكن من سبيل سوى أن تقفز تلك الزعامات أو العائلات القوية لملء الفراغ الموجود أو المصطنع، على اعتبار أن هذه الزعامات والعائلات هي المسوغ الوحيد لتشكيل دول مجزأة ومختلفة من المجتمعات المشتركة في الدين والعرق واللغة؛ أي أن الزعامة السياسية هي من أقام البناء السياسي لهذه الدول؛ ففي خمسينات القرن العشرين، كان الارتباط بعبد الناصر يسبق الارتباط بمصر في الأهمية لدى الشعب المصري؛ إذ كان عبد الناصر رمزاً للمثل العربية كلها فضلاً عن المصرية. بذلك، ملأت الشخصيات الكاريزمية الفراغات الموجودة في الأبنية

السياسية، بل أصبح بمقدور هذه الشخصيات تحريك شعوب الدول العربية الصغيرة نحو مثل عليا. وعلى هذا النحو، تنتفي على سبيل المثال ثنائية أن تكون عراقياً أو عربياً. أما الدول الصغيرة، المحرومة من تحقيق المثل العليا، فتنشد تعزيز شرعيتها الثقافية من خلال إبراز أبطالها المحليين. وباختصار، يمكن القول إن بعض المشكلات الموجودة داخل البناء السياسي توفر أرضية خصبة لصالح نموذج الزعيم الكاريزمي.

أما السبب الثاني المتعلق بسياسة المنطقة، فهو الكيان الإسرائيلي، الذي يمثل عنصر التهديد الدائم في المنطقة، والذي يحمل أهدافاً توسعية على حساب الدول العربية. وقد تم إقناع العرب الذين لم يحرزوا نجاحاً في حروبهم مع إسرائيل بضرورة وجود الزعامات العسكرية والسياسية القوية في مواجهة ذلك التهديد.

وأما السبب المتعلق بالنظام الدولي، فلا يخص الدول العربية وشعوبها وحدها، بل تعنى به أيضاً كلُّ الدول الإسلامية ومجتمعاتها. فبعد العديد من التجارب المؤلمة، فقدت هذه المجتمعات الثقة في وجود آلية موضوعية عادلة للنظام الدولي. وثمة ظواهر دفعت إلى استغلال حالة عدم الثقة هذه من أجل استمرار الزعامة الاستبدادية. بين تلك الظواهر، عدم تطبيق القرارات الخاصة بفلسطين الصادرة عن الأمم المتحدة، والصمت إزاء احتلال إسرائيل لجنوب لبنان، ووقوف النظام الدولي موقف المتفرج لفترة طويلة أمام محاولة الإبادة في البوسنة. وقد مهدت حالة عدم الثقة، التي هيمنت على المجتمعات المسلمة، لميلاد مناخ نفسي/ثقافي يرنو إلى توفير الأمن، تحت مظلة الاستقرار الذي توفره الزعامات الكاريزمية. ويشكل الشرق الأوسط مشهداً للاستقرار الخطر بسبب البنية الزعامية في الدول العربية؛ حيث لا يبرح أولئك الذين يمسكون بمقاليد القوة السياسية مناصبهم ما لم تقع ضرورة قاهرة، مثل الوفاة أو الإصابة بداء عضال أو الاغتيال؛ ويتمتع هؤلاء بسجل من الزعامة لا يقل عن خمسة عشر عاما. وتدل هذه الصورة على فقدان العلاقة المباشرة بين الاستقرار السياسي والشرعية. ومن ثم، فإن الاستقرار في العالم العربي لا يمكن أن يحقق للمجتمع الأمن السياسي والاجتماعي، أو النهوض الاقتصادي.

وتقدم مرحلة التغيير السياسي، التي ساد فيها تجاهل المجتمعات، صورة للاستقرار السياسي الظاهري في العالم العربي. وتتمثل المسألة السياسية الأكثر بروزاً في المجتمعات العربية في عدم وجود إدارة سياسية، منحها المجتمع شرعية التغيير. وهذا أيضاً هو السبب الأساسي في أن الزعامة السياسية في العالم العربي محاصرة بين أنظمة ملكية تحددها الحسابات العائلية الداخلية، وأنظمة سلطوية تحددها حسابات الجيش. وتبرز حالات الإخفاق التي شهدتها تجارب المشاركة السياسية في بعض الدول العربية مشكلات الثقافة السياسية الداخلية، من جهة، والارتباط القائم بين القوى الخارجية والبناء السياسي الداخلي، من جهة أخرى.

ومع اكتمال العمر البيولوجي للزعماء، بدأت تتغير الزعامات السياسية في البلاد العربية؛ وقد ظهرت أولى نماذج ذلك التغيير في زعامتين سياسيتين رئيسيتين في الشرق الأوسط، إحداهما تمثل أنظمة السلطة البيروقراطية، والأخرى تمثل الأنظمة الملكية التقليدية. كانت الأولى في وفاة الملك فيصل، ملك السعودية، نتيجة عملية اغتيال، باعتباره الشخصية الرمزية التي تمثل النمط الثاني السابق الذكر؛ ثم وفاة الملك حسين، الذي مثل أبرز شخصيات هذا النمط من حيث الكاريزما؛ وانتقال الحكم من الملك فهد إلى أخيه الأمير عبد الله انتقالاً فعلياً بسبب تدهور حالته الصحية. ولم تؤد هذه التطورات إلى أزمات سياسية جادة على نحو يمكن ملاحظته. بيد أن اختفاء هذه الشخصيات الرمزية يمكن أن يستصحب نقاشات حول الشرعية الخاصة بالزعامة التقليدية. وإذا لم تتم الاستجابة لمطالب الجيل الجديد، الذي تلقى معظمه التعليم في الغرب، بالمشاركة السياسية، وإذا لم تتحقق عملية تحول وبناء مؤسسي سليم، فستشهد تلك الدول تدهوراً خطيراً على المدى المتوسط. وبوفاة حافظ الأسد، وهو من أطول الزعماء الكارزميين عمراً، ظهرت أولى تجارب الانتقال الجاد فيما يتعلق بهذا النمط. وهناك شخصية أخرى مهمة، وهي شخصية بورقيبة في تونس.

ويمكن لتفكك الأبنية السلطوية أن يؤدي إلى توليد دينامية خاصة تشبه الدينامية السياسية التي شهدها العالم العربي في الخمسينات والستينات من القرن العشرين. ومن هنا، فإن من الضروري أن يوضع في الاعتبار إيقاع هذا التغيير

ومقاييسه الاجتماعية الثقافية عند إجراء التحليلات الاستراتيجية والتكتيكية في الشرق الأوسط؛ كما عند قيام الدول بوضع خططها المستقبلية.

3. الاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة والشرق الأوسط[1]

ثمة علاقة مباشرة بين الخيارات السياسية للأمم واستراتيجياتها الدولية وأنماط علاقاتها، وبين تراكماتها التاريخية، ورؤيتها للعالم التي شكلت هذا التراكم. فنشأة إسرائيل في الشرق الأوسط باعتبارها قوة إقليمية، مسألة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعايير التاريخية والجغرافية التي شكلت الذهنية الاستراتيجية، كما تعرضنا لها في الجزء الأول من هذا الكتاب. ويمكن من خلال فهم الخلفية الذهنية النابعة من تاريخ المسألة اليهودية، على وجه الخصوص، تحديد العناصر الرئيسية للاستراتيجية الإسرائيلية التي وضعت بعد الحرب الباردة، وتتبع انعكاساتها على المجتمع الإسرائيلي.

أ - الخلفية التاريخية

إن إسرائيل، التي تبلغ مساحتها 20700 كيلومتر مربع (غير الأراضي المحتلة)، ويبلغ عدد سكانها حوالى الخمسة ملايين، ليست دولة قومية كأي دولة أخرى في الشرق الأوسط؛ إذ ينبغي تناولها بالتحليل في نسق موسع متعدد الأبعاد، باعتبارها عنصراً أبرزته عوامل ذات عمق تاريخي، مثل السامية ومعاداة السامية، والصهيونية، واليهودية. بدون هذا التناول، سيكون من العسير إدراك العلاقة بين مسيرة التطور قصيرة المدى للأحداث السياسية، وبين مسيرة التحول طويلة المدى للأحداث التاريخية. فالعنصر البشري الذي صنع دولة إسرائيل هو نتاج هوية، ورؤية للعالم، وتراكم شكلته ذاكرة المجتمع اليهودي. وتعتبر أطر السلوك السياسي لدى هذا المجتمع، وردود أفعاله، ومخططاته، ونجاحاته، وإخفاقاته، نتاجات لهذه المسيرة التاريخية الطويلة.

تتشكل الهوية اليهودية من محصلة غريبة لعقيدة الشعب المختار المذكور في التوراة، وتاريخ هذه المجتمعات اليهودية التي انتشرت في كافة أرجاء العالم على مر

---

(1) لمزيد من المعلومات عن الخلفية التاريخية/الثقافية للاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة وسماتها الرئيسية انظر:

Ahmet Davutoğlu, "Yahudi Meselesi'nin Tarihî Dönüşümü ve İsrail'in Yeni Stratejisi", *Avrasya Dosyası*, 1994: 1/3, S. 87-99.

التاريخ. أوجدت هذه المحصلة تناقضات لا اتفاق بينها في بعض الأحيان، كما أوجدت تشكيلات داخلية قوية متجانسة إلى أقصى درجة في أحيان أخرى. فاليهود يرون أنفسهم من الناحية النظرية، وحسب تعاليم التوراة، مجموعة عرقية متفردة ومختارة، اختصت بإدارة العالم، بيد أن تعرض المجتمع اليهودي للاحتقار والنفي والشتات، الذي استمر طيلة الألفين وخمسمائة عام الأخيرة، كان هو العنصر الأساسي الذي شكل نفسية المجتمع اليهودي؛ تلك النفسية التي وصفها آرثر كوستلر (Arthur Koestler) بالشذوذ اليهودي[1]. أسفرت الهوية التي صنعها وأبرزها التذبذب في نفسية المجتمع اليهودي بين عقيدة شعب الله المختار، وفقا للديانة اليهودية، وبين الشعور بالدونية، الذي نما في ظل العيش تحت حكم المجتمعات الأخرى، عن محصلة من "الشذوذ" خاصة باليهود حسب تعبير كوستلر. وقد تبلورت هذه الهوية، التي صهرتها المسيرة التاريخية، على أيدي المفكرين اليهود الذين قدموا أفضل تحليل للشذوذ الاجتماعي والنفسي وتناقضاته في المجتمع اليهودي. ويمكننا تقييم الأطر والحلول النظرية التي طرحها المفكرون اليهود باعتبارها انعكاسات لنفسية هذا المجتمع التاريخي، وذلك حتى يتسنى لنا استيضاح التناقض في الفلسفة اللاهوتية لدى (سبينوزا)، والتناقض بين الطبقات الاقتصادية لدى (ماركس)، والتناقض والشذوذ النفسي لدى (فرويد).

دفعت النفسية التي شكلها المصير التاريخي اليهود إلى التكاتف حول ثلاث غايات رئيسية: الحفاظ على كيانهم وسط المجتمع المختلف ومقاييسه السياسية، وتشكيل قوة قابلة للتحرك في أي وقت لمواجهة المخاطر المحتملة، واستخدام هذه القوة وفق ما يقتضيه دور "المجتمع المختار". وقد اكتسبت تلك الغايات الثلاث شرعية اجتماعية كاملة من حيث رؤية اليهود للعالم، التي نصت عليها التوراة؛ فالمجتمع اليهودي، الذي يرى نفسه مجتمعاً راقياً مكلفاً بمهمة مختلفة عن المجتمعات الأخرى، تشكلت لديه علاقة شرعية بين رؤيته للعالم وبين الواقع الاجتماعي، وهو ما نراه أيضاً لدى بعض الأمم الأخرى. أكسبت تلك العلاقة المجتمع اليهودي مهارة في المقاومة خلال الفترات التي كان عاش فيها حياة الأقلية، كما أكسبته

(1) Arthur Koestler, *Promise and Fulfillment: Palestine 1917-1949*, London: Macmillan,1949, S. 3.

مهارة في الحكم والهيمنة المطلقة في الفترات التي امتلك فيها القوة. وقد أسفرت جهود المجتمع اليهودي من أجل الحفاظ على كيانه وأداء مهمته التاريخية داخل المجتمعات المختلفة عن حالة من الازدواجية داخل الفرد اليهودي بين المحلية والعالمية. في ظل القيود التي فرضتها عليهم العصور الوسطى، عاش اليهود في أحيائهم المستقلة حياة محلية، وسعوا في الوقت نفسه إلى إحياء مشروع الهيمنة العالمية، التي سيحققونها في المستقبل بوصفهم الأمة المختارة. وقد عملت التعاليم الدينية، التي هي مبرر وجود المجتمع اليهودي، على انتقال ثنائي المحلية والعالمية في الوعي اليهودي من جيل إلى آخر، باعتبارهما نقيضين لا غنى عنهما.

ونشير هنا إلى أن المغامرات السياسية والثقافية التي قامت بها الشخصيات التي تزعمت التنوير اليهودي، وقادت طرح الفكرة الصهيونية باعتبارها أيديولوجية سياسية خلال القرن الماضي، تقدم لنا دلائل مدهشة على خصائص وسمات هذه الفكرة، التي جهد أصحابها للتوفيق بين التناقض بين المحلية والعالمية وبين الدور الاجتماعي الذي أوكل إليهم. ويعد موسى هيس Moses Hess نموذجاً من أفضل النماذج على فصام الشخصية الناتج عن الصدام بين المحلية والعالمية داخل الفرد اليهودي؛ فقد أسهم إسهاماً مهماً في الأيديولوجية العالمية الاشتراكية والدعوة إلى المساواة، كما يعد في الوقت نفسه رائداً من رواد الفكر الصهيوني القائم على أساس عرقي. وهيس هو الذي كتب في يومياته عام 1835 "لقد ماتت الشريعة الموسوية، تلك التي لا يمكنها أن تجمع اليهود معاً، ولا يمكنها أيضاً أن تلبي احتياجاتهم الدينية. إن المسيحية هي الدين العالمي بالمعنى الحقيقي"[(1)]؛ وهو الذي أصبح مؤسسا للصهيونية الحديثة بقوله في مؤلفه الذي كتبه عام 1862 تحت عنوان "روما والقدس": يمكن حل المسألة اليهودية من خلال إعادة تنظيم الأراضي المقدسة وتوطين اليهود بها. وبينما كان هيس، الذي تأثر أيضاً بماركس في تطوير الأيديولوجية الاشتراكية العالمية، مؤسساً للصهيونية السياسية، التي هي منتج محلي تماماً، فإن ماركس، وهو يهودي أيضاً، أصبح مؤسسا للشيوعية العالمية، التي تنادي بالمساواة الكاملة بين الناس.

(1) Barnett Litvinoff, *To The House of Their Fathers: A History of Zionism*, New York: Praeger, 1965, S. 19.

وكما يتجلى الصراع داخل الشخصية اليهودية على المستوى الثقافي، يتجلى أيضاً في السلوك السياسي؛ فأولئك اليهود الذين يقدمون رسائل سلمية وعالمية في مواجهة الهجمات المعادية للسامية في أوروبا، تمكنوا من إضفاء الشرعية على الإطار السياسي الذي استخدم لتبرير أساليبهم العدوانية في الشرق الأوسط. وربما كان الجنود اليهود الذين قتلوا الأطفال والنساء الفلسطينيين داخل معسكرات صبرا وشاتيلا عام 1982، بالتعاون مع الميليشيات المسيحية، أثناء احتلال لبنان، أبناء اليهود الذين تعرضوا للإبادة في المعسكرات النازية. إن تبلور هذين السلوكين أمر حتمي في المجتمعات التي تتوارث أجيالها الاعتقاد بسيادة عرقها وأنها شعب الله المختار. يدفع هذا الاعتقاد تلك المجتمعات إلى استشعار الظلم ومحبة السلام، في فترات الضعف إزاء المجتمعات الأخرى، ويجعل منها مجتمعات مهيمنة، قاهرة، عندما تصبح قوية. وثمة تناقض مشابه يمكننا رؤيته أيضاً في تجربة العرق الآري، الذي أسس النظام الطبقي في شبه الجزيرة الهندية. ويبرز ذلك التناقض بشكل أوضح عند إسناد هذا الاعتقاد إلى شرعية دينية. فالتعاليم اليهودية التي تسعى للمزج بين عقيدة أن البشر كلهم ينحدرون من أب واحد وأم واحدة، هما آدم وحواء، وبين عقيدة اصطفاء بني إسرائيل ومهمتهم التاريخية، في بوتقة واحدة، تضع اليهود في مواجهة تاريخية مع علم الأحياء. وقد سعى شارلو بشكل ساخر إلى طرح فكرة أن البشر كلهم سواسية في مواجهة الأيديولوجية النازية العرقية، بينما قام زعماء اليهود بعملية تصفية عرقية لا هوادة فيها ولا رحمة في فلسطين. كلا النموذجان نتاج ثقافة واحدة. ولن يتسنى لنا فهم مكانة إسرائيل اليوم في الشرق الأوسط، ومنظورها لعملية السلام، دون إبراز تحولات تلك الثقافة على مرِّ التاريخ.

فالتاريخ اليهودي منذ السبـــي البابلي وحتى تأسيس دولة إسرائيل هو تاريخ شتات وأقلية. ولذلك التاريخ نصيب مهم في تشكيل هوية ووعي المجتمع اليهودي. في عام 1197 أصدر لاتيران كونسيلي الثالث Lateran konsili قراراً بمعاقبة أي مسيحي بالحرمان الكنسي إذا ما أقدم على العيش مع اليهود. وكان هذا القرار يشكل الأساس الديني لنظام الأحياء المستقلة لليهود (الغيتو). أجبر ذلك النظام اليهود على العيش داخل المدن في مناطق محددة، محاطة بالأسوار، واشترط

لخروجهم من تلك المناطق الحصول على تصريح خاص في أوقات معينة، وهو ما شكل الأساس الاجتماعي الذي غذى فكرتي معاداة السامية والصهيونية. دفعت هذه التجربة اليهود إلى تكوين منظمات داخلية قوية، عرفت باسم كهيلوت (kehillot)، ومن ناحية أخرى إلى ارتياد مجالات الاقتصاد العليا، القابلة للحركة، مثل العمل المصرفي، وذلك لتكون ضمانة لهم أمام المخاطر المحتملة. وقد أبرزت دراسة أجريت حول الأنشطة الاقتصادية لليهود الذين عاشوا في فرانكفورت عام 1694 أن 70% منهم كانوا يعملون في مجال التجارة، لا سيما الصرافة، وأن من 10 إلى 15% منهم شغلوا وظائف تخصصية تعنى بشؤون اليهود خاصة، وأن 10% آخرين عملوا بالزراعة[1]. وبالرغم من أن نظام (الغيتو) حدا ببعض اليهود إلى الانخراط في المجتمع المسيحي، بعد تعميدهم، إلا أن المسيحيين أطلقوا عليهم لقب الدونمة (اليهود المرتدون) converso، أو المسيحيين الجدد nuevos cristianos، أي أن أولئك اليهود لم ينعموا بالمعاملة الطبيعية خارج (الغيتو) أيضاً. وأدرك اليهود أن التقرب للنصارى بالدخول في دينهم، لا يخلصهم من "دنس الدم اليهودي"؛ ولذا، كثفوا جهودهم نحو الانتشار داخل المجتمع، ورسخوا من جهة أخرى التضامن الداخلي الذي حث على التنوير اليهودي.

خلال القرون الثلاثة الأخيرة، مرت المسألة اليهودية في أوروبا بثلاثة تحولات مهمة، تبلورت في ظل المتغيرات الهامة التي طرأت خلال العَقد الأخير من كل قرن من هذه القرون. برز التحول الأول في أعقاب الثورة الفرنسية في العقد الأخير من القرن الثامن عشر؛ حيث دشنت مبادئ المساواة التي نادت بها الثورة الفرنسية لمرحلة نقلت اليهود من وضعية المجتمع المعزول داخل (الغيتوهات) إلى وضعية الأفراد المتمتعين بالحقوق السياسية. وكان ثمة غاية خلف الدعم الذي قدمه التجار والنخبة المثقفة اليهودية للثورة الفرنسية، تمثلت في كسر ظاهرة معاداة السامية الراسخة في جوهر المسيحية. اكتسب اليهود أثناء تلك المرحلة القدرة على التوغل داخل أوساط المجتمعات الأخرى. ودشن الوضع الجديد مرحلة شرع فيها اليهود في مناقشة هويتهم. وعندما مثلت اللجنة المشكلة من ممثلي اليهود، الذين أطلقوا على

(1) Gerald Lyman Soliday, *A Community in Conflict*, Hanover: Brandeis University Press, 1974, S. 60, 180 vd.

أنفسهم اسم سنهدرين Sanhedrin، بغية إعادة تنظيم الجماعة اليهودية، أمام نابليون، وجه إليهم أسئلة تُبرز أيضاً التناقضات الأساسية التي واجهها اليهود أثناء تشكل الدولة القومية في أوروبا، مثل: "هل ينظر اليهود إلى الفرنسيين باعتبارهم إخوة مساويين لهم، أم باعتبارهم أجانب؟ وفي أي من الحالتين، ماذا تنص الشريعة اليهودية في معاملة الفرنسيين؟ وهل يقبل اليهود الذين ولدوا في فرنسا ويخضعون للقانون الفرنسي، فرنسا وطناً لهم؟ وهل تمنع الشريعة اليهودية أخذ اليهود الربا من إخوتهم؟ وفي إطار الشريعة نفسها، هل يؤخذ الربا من الأجانب؟"[1]. وفي تلك الجلسات التي شهدت العديد من الأسئلة الأخرى المتعلقة بالقانون المدني والتنظيم الداخلي للجماعة اليهودية، عمد نابليون إلى تحديد النقاط الحرجة المتعلقة باندماج اليهود في المجتمع الفرنسي والدولة القومية. احتلت هذه العلاقة بالنسبة لنابليون مكانة مهمة في استراتيجيته الدولية، فضلاً عن تنظيم الداخل الفرنسي. كان نابليون يدرك أن بمقدوره الالتقاء مع اليهود على أرضية مشتركة فيما يتعلق بالقضاء على نظام السلالات الدينية الحاكمة المستقرة في أوروبا، وكان يدرك أيضاً أهمية الاستفادة من قوة المجتمعات اليهودية المنتشرة في أوروبا. وقد وعد اليهود بالأرض الموعودة مقابل الاشتراك معه في حملته على مصر عام 1798. وزعم بعض الكتاب الكاثوليك بسبب هذه العلاقة أن نابليون كان يستبطن اليهودية[2].

عزز النجاح الذي أحرزه نابليون أمام السلالات الحاكمة الأوروبية وضع اليهود في مقابل ما كان يبديه كل من الألمان الكاثوليك والسلاف الأرثوذكس من معاداة للسامية. كما لم يكن من قبيل المصادفة أن تشهد تلك الفترة تقدما سريعا في حركة التنوير والإصلاح اليهوديين. ويمكن اعتبار أن وصول بنيامين ديزرائيلي Benjamin Disraeli، يهودي الأصل، إلى منصب رئيس وزراء بريطانيا، على أنه نتيجة سياسية مهمة لاندماج المواطنة. إلا أن تطور القوميتين الألمانية والسلافية في الطور الثاني من حملات نابليون كان سبباً في تقوية التيار الجديد لمعاداة السامية.

---

(1) Diogene Tama, *Transactions of the Parisian Sanhedrin*, London: Charles Taylor, 1807, S. 133-4. zikr. Calvin Goldscheider ve Alan S. Zuckerman, *The Transformation of the Jews*, Chicago: The University of Chicago Press, 1984, S. 38.

(2) Bernard Lewis, *Semites and Anti-Semites*, London: Weidenfeld and Nicolson, 1986, S. 103.

وقد استتبع الصعود القومي ظهورٌ ثاني التحولات المهمة في تاريخ اليهود المعاصر في نهاية القرن التاسع عشر. اكتسب هذا التحول، الذي رسم خطوطاً فاصلة بين مرحلتين من حياة موسى هيس، صفة الحدة في المؤتمر الصهيوني الذي عقد في 1898؛ فأولئك اليهود الذين تمكنوا في العقد الأخير من القرن الثامن عشر من التحرر من نفسية الغيتو والانخراط في المجتمعات التي يعيشون فيها باعتبارهم مواطنين، استطاعوا أيضاً في العقد الأخير من القرن التاسع عشر الالتفاف حول أيديولوجية سياسية قومية. تشكلت الأسس النظرية للتحول الجديد في كتاب ثيودر هرتزل، المعروف بأبـــي الصهيونية، وعنوانه "الدولة اليهودية" Judenstaat؛ أما الأسس التطبيقية لهذا التحول فقد تبلورت في المؤتمر الصهيوني الأول. وقد وصف المؤتمر الصهيوني اليهود أياً كان موقعهم في العالم بأنهم أعضاء بمشاعرهم داخل المجتمع السياسي اليهودي، وأضفى الشرعية على ظهورهم في إطار قوة سياسية واقتصادية عالمية. وكان الهدف من الانتقال من طور الجماعة الدينية إلى الجماعة العرقية/السياسية، هدفاً معلناً في عنوان كتاب هرتزل: "الدولة اليهودية". وهكذا، أصبح من الميسور للغاية تحقيق الأهداف الثلاثة الرئيسية التي طرحناها في بداية هذا الجزء.

ولم يكن من قبيل المصادفة أن يتحقق ذلك التحول في فترة انتقل فيها مركز القوة السياسية والاقتصادية الدولية إلى الأطلسي؛ فبعد نجاح المجتمع اليهودي في تحقيق تحوله الأول في فرنسا، تهيأت الظروف المناسبة لتحقيق تحوله الثاني في محور الأطلسي. وكان لكل من إنكلترا – التي تعد أقل الدول من وجود تيارات المعاداة للسامية – وأميركا – التي وفرت إمكانات جديدة مع مبادئ جديدة – دور في تشكيل نطاق أمني جديد ضد التيارات القومية المنتشرة في القارة الأوروبية. وقد دعم زعماء اليهود – الذين أدركوا هذه القضية منذ بدايات القرن التاسع عشر – انتقال مركز القوة إلى أميركا، بل وعملوا على الاستفادة من ذلك. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما قدمته عائلتا بيلمونت Belmont وروتشيلد Rothschild للمشروعات الكبرى في أميركا من دعم مالي(1). ومن النماذج المدهشة على مدى تأثير اليهود في تحول مركز القوة من القارة الأوروبية إلى الأطلسي أوغست

(1) Derek Wilson, Rothschild: *A Story of Wealth and Power*, London: Mandarin, 1990, S. 177.

بيلمونت August Belmont بما حصل عليه من قوة في الولايات المتحدة بعد أن غير دينه، ونموذج ديزرائيلي والقوة التي حازها في إنكلترا.

وقد كان لاستراتيجية هتلر التوسعية، النابعة من العرقية الآرية، توجهان أساسيان: الأول هو معاداة السامية، والثاني هو العمل على إعادة مركز القوة إلي القارة الأوروبية؛ وهما توجهان يكمل أحدهما الآخر. وبرز صراع وتنافر بين النازية، التي تمثل تصوراً علمانياً/أيديولوجياً يضع العرق الآري فوق كافة الأعراق، وبين الصهيونية، التي تمثل تصوراً دينياً/أيديولوجياً، يرى اليهود شعب الله المختار.

وقد نجم عن انتقال مركز القوة إلى المحور الأطلسي توفر البيئة المناسبة لتحقيق الهدف النهائي الذي حدده المؤتمر الصهيوني. شهد العالم خلال القرن العشرين ثلاثة متغيرات دولية مهمة: الحربين العالميتين، ومرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد مهدت هذه المتغيرات لتحول المسألة اليهودية الموجودة في أوروبا إلى مسألة إسرائيل في الشرق الأوسط، وإن على نحو مرحلي. فقد عملت انكلترا وفرنسا على ملء الفراغ الذي ظهر في الشرق الأوسط في أعقاب انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك من خلال تطبيق نظام الوصاية. وكان ذلك التدخل الخارجي امتداداً لمشروع تغيير الهوية الجيوسياسية والجيوثقافية للشرق الأوسط تحت مسمى "المسألة الشرقية". بدأت هجرة اليهود تزداد تدريجياً في أعقاب الحملة الثالثة الموجهة للإضرار بهذه الهوية، بعد إخفاق الحركات العرقية الأرمينية واليونانية في الأناضول بفعل حرب الاستقلال التركية، وهي الحركات التي تلقت الدعم من أنظمة الوصاية البريطانية. ونجد في هذا السياق أن وعد بلفور 1917، الذي كان بمثابة حجر الأساس لتأسيس دولة إسرائيل، ومؤتمر سان ريمو 1920، وقبول عصبة الأمم للوصاية البريطانية على فلسطين في 24 يوليو/تموز 1922، كانت خطوات يكمل بعضها البعض من أجل تحقيق هجرة اليهود. اكتسبت هذه الخطوات شرعيتها مع المؤتمر الصهيوني، الذي عَرَّفَ اليهود بأنهم أمة واحدة حيثما كانوا، ومع مبادئ ويلسون، التي طرح فيها المحور الأطلسي ضد النظام الدولي ذي المركز الأوروبـــي. وقد ارتفع عدد اليهود في فلسطين من نحو 80 ألف عام 1905 إلى 110 ألف عام 1925، وإلى 500 ألف عام 1939. وهكذا توفرت الأرضية اللازمة لقيام دولة إسرائيل تحت إشراف الوصاية البريطانية.

تعرض الشرق الأوسط لتأثيرات زعزعت وحدته الجيوثقافية والجيوسياسية الإسلامية، وكان مصدر هذه التأثيرات هو توطن المهاجرين اليهود داخل بنية المنطقة الإثنوغرافية، وانتهاء الإدارات الاستعمارية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، وتحول إسرائيل إلى دولة قومية بعد تشكل كيانها السياسي. استتبع ظهور إسرائيل بوصفها دولة قومية اكتساب المسألة اليهودية أبعاداً جديدة. ولا بد من التوكيد قبل أي شيء على أنّ الغرب صدر المسألة اليهودية إلى الشرق الأوسط بعد أن حولها إلى صدام بين المسلمين واليهود، وهي المسألة التي تعامل معها الغرب قروناً عديدة باعتبارها تجلياً لصراع اليهود والنصارى في أوروبا. وحتى ذلك الوقت لم يكن في الجغرافيا الإسلامية أيُّ مظهر لمسألة يهودية على نحو يماثل ما كان موجوداً في أوروبا، بل على العكس، كان العالم الإسلامي ساحة الأمن الدائمة لليهود الفارين من ظلم المسيحيين المعادين للسامية في أوروبا. وباستثناء المعاقبة على الخيانة أثناء الحروب، لم يشهد التاريخ الإسلامي مذابح أو نظام (غيتو) ضد اليهود أو أي مجموعة دينية/عرقية أخرى. ويؤكد هذا ما كان يتمتع به اليهود من حقوق وما وصلوا إليه من مواقع الاجتماعية خلال العهود العباسية والأندلسية والعثمانية.

يكمن السبب الأبرز لاختلاف الممارسات والسياسات إزاء اليهود بين الدول الأوروبية والدول الإسلامية في اختلاف رؤية كل منهما لليهود؛ فقد نظر المسيحيون الأوروبيون لليهود باعتبارهم قتلة سيدنا عيسى، أي "قتلة الإله"، وأخذوا سلالة اليهود كلها بهذا الجرم. وتحول ذلك المفهوم بمرور الوقت إلى المعاداة للسامية ذات الجذور الآرية. أما المسلمون، فانطلاقا من معتقداتهم التي لا تفرق بين المجموعات العرقية، فلم ينظروا لليهود باعتبارهم شعب الله المختار كما ترى الصهيونية، ولا باعتبارهم بشراً من الطبقة الثانية، دماؤهم نجسة، نجاسة لا طهارة لها، بسبب قيامهم بقتل الإله، كما ترى المعاداة للسامية. اليهود في التشريع الإسلامي هم أهل كتاب، وحقوقهم داخل المجتمعات الإسلامية مكفولة ومصونة؛ بل إنهم في مرتبة أعلى من العرب المشركين الذين خرج النبي – صلى الله عليه وسلم – من بينهم. وبعد قيام دولة إسرائيل، لم تتغير مواقف المسلمين في هذا الخصوص. لم تقم أية دولة مسلمة بعدوان جماعي ضد الأقليات اليهودية فيها رداً

على حملات الإبادة والمجازر التي تقيمها إسرائيل في فلسطين وفي لبنان. وفي حين يحمل الأوروبيون الأجيال اليهودية، جيلاً بعد جيل، مسؤولية أحداث وقعت قبل قرون عديدة، ويتحركون تجاههم بمنطق الذنب الأول، يرفض المسلمون، انطلاقا من عقيدتهم التي تنص على أنه "لا تزر وازرة وزر أخرى"، معاقبة اليهود المعاصرين على أوزار لم يرتكبوها.

وباختصار، يمكننا أن نقول إن مسألة معاداة السامية التي استمرت لقرون طويلة في أوروبا كانت حركة نابعة من اللاهوتية المسيحية، بينما كان موقف المجتمعات المسلمة في المنطقة إزاء المسألة الإسرائيلية التي فرضت على الشرق الأوسط، رد فعل معاد للصهيونية القائمة على (أساس سياسيٍّ). أما اليهود غير المنتسبين لحركة ذات خطاب صهيوني - ينطلق من أن اليهود شعب الله المختار وأنهم أصحاب أرض موعودة ومميزات خاصة - فلم يتعرضوا لأية مشكلات داخل المجتمعات المسلمة. وتمتاز تعاليم الدين الإسلامي بعدم تحيزها إلى أي عرق من الأعراق، وأنها فتحت المجال أمام الأعراق السامية والآرية لدخول الدين الإسلامي، أو الحصول على حقوق المواطنة الكاملة. وبقيام دولة إسرائيل يكون الغرب - الأطلسي - قد دفع الدية اللازمة مقابل ممارسات النازية التي تمثل آخر نماذج العرقية المعادية للسامية؛ وقد أقدم على دفع هذه الدية مدفوعاً بعقدة الذنب التي حدت به أيضاً إلى تصدير المسألة اليهودية إلى منطقة جغرافية أجنبية، إرضاء لضميره. أضف إلى ذلك أن هذه العقدة كانت سبباً في التقاء الحسابات الاستراتيجية الأميركية مع الأهداف التي نص عليها المؤتمر الصهيوني في مواضع محددة. بل إن ردود الأفعال الإسرائيلية إزاء ما قامت به حركة معاداة السامية، في تضافر مع النازية، أجبرت الغرب على الصمت إزاء الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان التي تقترفها إسرائيل. وفي ظل عدم التمييز بين معاداة السامية ومعاداة الصهيونية، تعرض العالم الإسلامي والشعب الفلسطيني - بالرغم من أنهما لم يكونا قط من أصحاب السلوك المعادي للسامية - للعقاب على ما اقترفه الأوروبيون المعادون للسامية.

عندما انقضت مرحلة الحرب الباردة، كان الشرق الأوسط ودول المنطقة بشكل خاص تعيش حالة صدام دائم مع دولة إسرائيل، رافضة الاعتراف بها

بوصفها عنصراً أجنبياً طارئاً على جيوسياسية المنطقة. هاجر اليهود إلى المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى على شكل مجموعات، ثم حولوا تلك المجموعات بعد الحرب العالمية الثانية إلى دولة، وهاهم في فترة ما بعد الحرب الباردة يستهدفون تحولاً جديداً، بل ربما يكون تحولاً أكثر جذرية. فالمجموعات اليهودية التي التصقت بشكل جماعي في المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى، كانت تسعى إلى تعزيز كياناتها من خلال صراعها المدعوم من قبل الإدارة الاستعمارية البريطانية ضد المجتمعات العربية المستقرة. بذل أولئك اليهود، الذين حرموا لقرون طويلة من امتلاك الأرض في أوروبا، جهوداً حثيثة لترسيخ وجودهم داخل الأراضي التي استولوا عليها بدعم سياسي من الإدارة الاستعمارية البريطانية ودعم معنوي من اليهود المقيمين في الدول الأخرى. وظهرت إسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية باعتبارها بناءاً سياسياً يواجه مشكلة التوافق مع دول المنطقة. وبينما نظر إلى إسرائيل باعتبارها جزءاً من الولايات المتحدة وفقاً للمفهوم الاستراتيجي، وباعتبارها جزءاً من أوروبا وفقا للمفهوم الثقافي، أدارت علاقاتها مع بلدان المنطقة خلال مرحلة الحرب الباردة على أساس من سياسة صدامية واستراتيجية توسعية دائمة، بهدف فرض نفسها عضواً أساسياً لا غنى عنه داخل المنطقة.

وعند النظر من زاوية أخرى، نجد أن إسرائيل عاشت خلال فترة الحرب الباردة في المنطقة بروح (الغيتو)، بينما عملت على سجن العرب الموجودين في الأراضي الفلسطينية المحتلة في (غيتو) ثان. وتبرز العلاقات التي ظهرت على المستوى العالمي بعد الحرب الباردة أن إسرائيل قررت تطبيق أحد أكثر التحولات جذرية في تاريخ اليهود، وتفعيله بالمفهوم الاستراتيجي. ويتمثل المبرر الأهم لهذا التحول الاستراتيجي في إدراك إسرائيل أن التنظيمات العالمية تستهدف، وبشدة، الإبقاء على السمة المحلية للشرق الأوسط. هذا الوضع هو أحد النتائج البارزة للتناقض بين المحلية والعالمية داخل النفسية اليهودية، الذي حاولنا توضيحه في الصفحات السابقة. فوضع الهيمنة الأطلسية المحبوسة داخل (غيتو) محدود في جغرافيا الشرق الأوسط، لم يكن ليوفر وضعاً تكتيكياً مناسباً للمجتمع اليهودي، الذي كيف كيانه على مر العصور على الحراك الاقتصادي. كما أن توسع ساحات المناورة التكتيكية بالنسبة لإسرائيل، اكتسب أهمية حياتية في عملية التواكب مع

التنظيمات العالمية التي ستتشكل بغية ملء فراغ القوة الجيواقتصادية والجيوسياسية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

ج - فترة ما بعد الحرب الباردة والاستراتيجية الإسرائيلية الجديدة

وفرت حرب الخليج لإسرائيل الأرضية اللازمة والمناسبة لتحقق ذلك التحول. فقد انتهت الحرب بتأديب الدول العربية التي كانت تنتهج سياسة صدامية مع إسرائيل، وفتح صفحة جديدة في عملية دمج إسرائيل في المنطقة. وبعد أن كانت إسرائيل خلال فترة الحرب الباردة تنتهج سياسة توسعية دائمة بغية توفير النطاق الأمني الضروري، إذا بها في المرحلة الجديدة تعتمد استراتيجية الانتشار داخل المنطقة من خلال عملية السلام. وفي هذا الإطار، وقعت اتفاقية سلام مع الأردن بعد اتفاقية السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ ثم بدأت مرحلة من المباحثات والمفاوضات المباشرة وغير المباشرة مع عدد من الدول الإسلامية. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن السياسات التي انتهجتها كل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن خلال حرب الخليج كانت سياسات منحازة للعراق، يتسنى لنا أن نفهم طبيعة وحجم الدور التأديبـــي لهذه العملية العسكرية. ظهرت انعكاسات الضربة العسكرية التي وجهت للعراق على منظمة التحرير الفلسطينية، التي عانت الكثير من الصعوبات حتى حصلت على الاعتراف بها ممثلة للشعب الفلسطيني، وعلى الأردن الذي اتخذ من السياسات البرجماتية شعاراً له.

ويكشف لنا قيام بعض الدول مثل تركيا ومصر والمغرب بتكثيف علاقاتها مع إسرائيل خلال تلك المرحلة أن ثمة عملية تجرى لإعادة ترتيب الشرق الأوسط. بعد هذه التطورات، كثفت إسرائيل، وبقدر مهم، من قدراتها على المناورة التكتيكية داخل المنطقة. وبينما ظلت إسرائيل منذ تأسيسها حتى ذلك الوقت دولة غريبة عن المنطقة، إذا بها مع هذه الخطوة تصبح قوة مؤثرة في المنطقة؛ وسيكون بمقدورها بعد توسيع نطاقها التكتيكي الاستفادة من الاختلافات الداخلية على نحو أكثر فاعلية. وبهذا، يمكنها إقامة علاقات حيوية بين نطاقي التأثير الدبلوماسي والأمني. ثمة تشابه مدهش بين عملية السلام، وبين تأثير الثورة الفرنسية على المجتمعات اليهودية، فقد حولت الثورة الفرنسية اليهود من جماعة لا يمكنها الاندماج مع القسم الآخر من المجتمع إلى مواطنين يتمتع كل منهم بالحق في الاندماج قانونياً وسياسياً. وبهذا

تهيأت لليهود فرصة النفوذ إلى كل شرائح المجتمعات التي يعيشون فيها في ظل المبادئ الجديدة التي نصت عليها الثورة الفرنسية. وعلى الشاكلة ذاتها، نجد أن دولة إسرائيل التي نظر إليها حتى بداية عملية السلام باعتبارها ورماً خبيثاً في الجسد الجيوسياسي للشرق الأوسط، إذا بها مع نهاية تلك العملية تكتسب صفة الدولة القومية، وتقف على قدم المساواة مع الدول الأخرى التي تشكل خريطة المنطقة، بعد أن اضطرت الدول التي كانت ترفض إسرائيل إلى الاعتراف بشرعية وجودها.

كان التحول في موازين القوة داخل البناء الاقتصادي - السياسي الدولي هو السبب الأساسي وراء المتغير الاستراتيجي الذي عزز نفوذ إسرائيل في المنطقة؛ فقد عمل انفلات مركز القوة الاقتصادي - السياسي الدولي من أسر المحور الأطلسي وتوجهه نحو التعددية القطبية، على دفع إسرائيل إلى صياغة استراتيجية ذات منظور أوسع أفقاً، من شأنها المساعدة في تطوير قدرتها على المناورة الدولية. وكانت هذه الاستراتيجية السلمية، التي تكسر حالة الحصار الإقليمي التي تعيشها إسرائيل، ضرورة فرضها السعي نحو الانخراط في أنماط من العلاقات أكثر تنوعاً في البناء الدولي، مع مواصلة علاقة المصالح المشتركة مع الأطلسي. ومن هنا، بدأ التفكير في إسرائيل في التوجه نحو انفتاح جديد على المستويين الدولي والإقليمي من خلال التأقلم مع المنطقة في أقصر وقت ممكن، في محاولة للخروج من وضعية الدولة التي يعتمد وجودها على المحور المهيمن فقط. ومن اللافت للنظر أن يبدأ الزعماء الإسرائيليون عملية السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية في أوروبا على نحو مستقل عن الولايات المتحدة الأميركية، ثم يكثفون في مرحلة لاحقة من مبادراتهم باتجاه آسيا وإفريقيا.

كان قيام دولة إسرائيل من صناعة المحور الأطلسي ببنائه العالمي المتنوع، الذي يضم ألمانيا واليابان، وهما قوتان مهمتان في توجهات المحور الجديد؛ ونظرا لأن كلاً منهما يؤمن بسيادة الجنس الأرقى على نحو ما هو موجود في الثقافة اليهودية، برز هذا الإيمان عائقاً هاماً أمام نفوذ اليهود فيهما. كما أدى ظهور الحركات القومية الجديدة، الآخذة في التنامي، في أوروبا على وجه الخصوص، إلى توجيه إسرائيل نحو تشكيل منطقة نفوذ خاصة بها لمواجهة موجة محتملة من معاداة السامية، ونحو البحث عن اتفاق مع المجتمعات المسلمة التي بدأت تعاني من الآثار السلبية لوجود

هذه الحركات، مثلما حدث في البوسنة. كان هدف إسرائيل الأول هو تشكيل منطقة نفوذ خاصة بها من خلال الحصول على دعم من قوى التمويل اليهودية؛ وقد أدركت إسرائيل، وهي الدولة ذات السجل الأسود بالنسبة للعالم الثالث في فترة الحرب الباردة، وبالنسبة للدول التي أطلق عليها دول الجنوب بعد الحرب الباردة، أن من العسير الحفاظ على وضعيتها داخل الشرق الأوسط، وتشكيل منطقة نفوذ خاصة بها.

وأدركت إسرائيل أيضاً أن مركز القوة الاقتصادي/السياسي قد انتقل إلى آسيا، سواء من حيث المصادر الاقتصادية، أو من حيث الحيوية الاقتصادية. والحقيقة أنه بالرغم من تراكم رؤوس الأموال والخبرات لدى أوروبا والأطلسي، فإن الصراع من أجل الهيمنة الاقتصادية السياسية الدولية خلال القرن القادم سيكون في آسيا. مرت إسرائيل خلال مرحلة الحرب الباردة بفترة حافلة بالمشكلات مع دول آسيا، باستثناء دول مثل سنغافورة وهونغ كونغ، اللتين تعدان استمرارا للإمبراطورية البريطانية الاستعمارية، ولكنها أدركت أن بمقدورها النفوذ إلى آسيا من خلال إعادة تنظيم علاقاتها الآسيوية واكتساب وضعية شرعية في المنطقة وإنجاز عملية السلام. ولهذا، أقدمت إسرائيل بصورتها الجديدة التي تبلورت خلال عملية السلام على تكثيف نشاطها الدبلوماسي مع أكبر دول آسيا من حيث عدد السكان، مثل الصين والهند وإندونيسيا. وإذا جمعنا بين هذا النشاط الدبلوماسي وبين كون إسرائيل من الدول ذات النصيب الأكبر من العلاقات الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى، سيكون من اليسير علينا أيضاً إدراك حجم الدور الآسيوي للاستراتيجية الإسرائيلية المتغيرة.

لقد رهنت إسرائيل وجودها ومستقبلها السياسي خلال فترة الحرب الباردة بعلاقاتها الوطيدة مع الدول التي تشكل مركز القوة الدولي، ولكنها أدركت في الوقت نفسه أن هذه العلاقات المحدودة لا يمكن أن تكون كافية في المرحلة الجديدة، التي اكتسبت فيها العولمة سرعة فائقة. وتنسحب هذه الحقيقة أيضاً على الاستراتيجيتين العالمية والإقليمية على حد سواء. توجهت إسرائيل نحو تجاوز العقبات التي نجمت عن العلاقات الدبلوماسية المحدودة على المستوى العالمي، وبذلت جهودها من أجل الحصول على وسائل تكتيكية تمكنها من ممارسة مزيد من

التأثير على المستوى الإقليمي. وترجع أهم أسباب هذا التحول في الاستراتيجية الإقليمية إلى أن وعي إسرائيل بأن استراتيجيتها خلال فترة الحرب الباردة، التي اتجهت إلى تسخير الآلة العسكرية للدفاع عن شريطها الضيق، قد نحتها بعيداً عن أهم مصدرين طبيعيين في الشرق الأوسط، وهما المياه والبترول. وكانت استحالة السيطرة على هذه الموارد الطبيعية بالآلة العسكرية، دافعاً لإسرائيل نحو انتهاج استراتيجية تحقق لها الالتقاء بهذه الموارد الطبيعية بالطرق السلمية. وكما ساهمت الخلفية العالمية في تشكيل الاستراتيجية الإسرائيلية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وفي توجيه عملية السلام، التي تمثل إحدى تطبيقات هذه الاستراتيجية، كان لعناصر إقليمية أخرى دور في انتهاج إسرائيل تلك الاستراتيجية وخوض عملية السلام. أدركت إسرائيل أنها مضطرة لتقديم بعض التنازلات المحلية لوقف حركة الانتفاضة المتصاعدة، من جهة، والتمكن من توسيع ساحة تأثيرها العالمية، من جهة أخرى. وكانت عملية السلام الأخيرة انعكاساً لهذا الإدراك؛ فإزاء حركة الانتفاضة، التي تعد من أنجح نماذج المقاومة الشعبية في التاريخ القريب، والتي غيرت بالكلية ملامح الصورة التي نجمت من محاولة المزج بين القضية الفلسطينية والإرهاب، اضطرت إسرائيل إلى تقديم هذه التنازلات المحلية في إطار مناسب لاستراتيجيتها. وقد وجدت هذا الإطار في عملية السلام، التي تراها قاعدة انطلاق مناسبة لتوسيع مجال تأثيرها العالمي.

أسفرت الاستراتيجية الجديدة عن ظهور ثنائية خطيرة بالنسبة للمستوطنين اليهود في الضفة الغربية؛ فقد تصاعد الجدل واحتدم النقاش حول مدينة الخليل المقدسة. وتعتبر هذه الاضطرابات إحدى نتائج عدم التوافق بين المزاعم التاريخية وبين متطلبات الاستراتيجية الجديدة. كان التوسع الإسرائيلي باحتلال هذه المنطقة نتاجاً لحالة نفسية مدعومة بالنصوص المقدسة، مما جعل اليهود الذين استوطنوا الضفة يعتبرون أنفسهم رواداً لمهمة مقدسة. لهذا، استهدفت السياسة الخارجية الإسرائيلية حتى انطلاق عملية السلام إضفاء الشرعية على الاستراتيجية التوسعية، في إطار تلتقي فيه وتتقاطع النصوص المقدسة والمزاعم التاريخية والمبررات الجيوسياسية مع سيكولوجية "الشعب المختار". فعندما شرعت إسرائيل في تأسيس أكبر مراكزها الاستيطانية في الضفة الغربية في كريات أربع على حدود مدينة

الخليل، سعت إلى إضفاء المشروعية عليها بالاستناد إلى إحدى الروايات الواردة في التوراة. وتقول هذه الرواية (التكوين، 23: 1-20) إن سيدنا إبراهيم طلب من الحيثيين في المنطقة أن يعينوا له مكاناً يدفن فيه زوجته السيدة سارة، التي توفيت عن عمر بلغ 127 عاما. وبالرغم من أن شخصا من الحيثيين يدعى عفرون عرض عليه أن يدفنها في مغارة بأرضه، إلا أن سيدنا إبراهيم أراد أن يدفع ثمن الأرض واشترى تلك المغارة والأرض التي تضمها بما عليها من أشجار بأربعمائة مثقال من الفضة. وعندما احتل اليهود الضفة الغربية، أقاموا فوق تلك الأرض مستوطنة، زاعمين أنها كانت ملكا لإبراهيم وأنها آلت إليهم بوصفهم أحفاده، وأن العرب جاءوا من نسل سيدنا إسماعيل المولود من السيدة هاجر جارية سيدنا إبراهيم، ولهذا لا يحق لهم الميراث. على هذه البقعة، تقع اليوم أكبر مراكز الاستيطان اليهودي في الأراضي المحتلة. وخلال عملية السلام الأخيرة، تمحورت أكثر الموضوعات إثارة للجدل حول هذه المراكز الاستيطانية، نظراً لأن اليهود الذين استوطنوا تلك المنطقة يقاومون محاولات إخراجهم من تلك الأراضي متذرعين بأنهم يدافعون عن مهمة تاريخية وعن ميراث خلفه لهم أجدادهم.

تضم إسرائيل تركيبة ثقافية سياسية تلتقي فيها الأصولية الدينية والقومية، صاغها ممثلو الجناح الإسرائيلي المتطرف، الذين بنوا استراتيجيتهم القومية على أسس من الرموز الدينية والمزاعم المأخوذة من النصوص المقدسة. وكان نتاج هذه التركيبة الثقافية ما نراه الآن من اليمينيين المتطرفين الذين لا يطيقون عملية السلام، حتى في صورتها المحدودة التي طرحتها الإدارة الإسرائيلية. وعلى أية حال، لم يشهد التاريخ أمة تمتلك مثل هذه الثقافة السياسية والاستراتيجية، بالرغم من أنها أمة تحقق لها البقاء على مر العصور وتدعي تقديساً مؤيداً بنصوص دينية. فمبلغ الأربعمائة مثقال من الفضة التي دفعت قبل قرون طويلة ألغى شرعية الوثائق الموجودة لدى الفلسطينيين، ولذلك فإن فكرة شعب الله المختار والأرض الموعودة، التي تناقلت من جيل إلى جيل، تضفي الشرعية على استراتيجية إسرائيل التوسعية ضد المجتمعات غير اليهودية. ونتيجة لهذه الثقافة السياسية، لا يتصور اليهود الذين كتبت لهم النجاة من الغيتوهات الأوروبية مستقبلاً للفلسطينيين إلا في الغيتو. لكي يتمكن رجال السياسة الحاليون في إسرائيل من النفوذ إلى الآليات العالمية والإقليمية،

اضطروا إلى تقديم بعض التنازلات على المستوى المحلي، واندلعت من ثم الأزمة التي فجرتها تلك التنازلات داخل المجتمع الإسرائيلي.

ويعكف الاستراتيجيون الإسرائيليون اليوم على صياغة توازن جديد بين الرموز السيكولوجية/الثقافية/الدينية، التي حققت قيام دولة إسرائيل، وبين المعايير الإقليمية/العالمية السائدة. وتتمثل الملفات التكتيكية لاستراتيجية إسرائيل العالمية والإقليمية على النحو الآتي:

1. إقامة شريط أمني من خلال حل الموضوعات الخلافية التي اندلعت داخل الحدود الإسرائيلية نتيجة لعملية السلام.
2. إتمام عملية دمج إسرائيل داخل هذا الشريط الأمني بوصفها دولة ذات حقوق شرعية على قدم المساواة مع بقية دول المنطقة.
3. اكتساب دبلوماسية مرنة ونشطة للاستفادة من الخلافات التي ستظهر بعد عملية السلام بين دول المنطقة، التي عرفت بحرصها على تأجيل الخلافات الداخلية في أوقات الصراع مع إسرائيل.
4. إقامة شبكة من العلاقات الشرعية اللازمة للاستفادة من مصادر المنطقة الجيواقتصادية، والتوجه في هذا المجال نحو المشروعات متعددة الجنسيات بدعم من التمويل اليهودي العالمي.
5. تطوير علاقات دبلوماسية واقتصادية مع دول آسيا، وفي مقدمتها دول الجنوب، وذلك من خلال الانفتاح الجديد الذي وفرته شرعية إسرائيل الإقليمية.
6. الخروج من محلية الشرق الأوسط، والاضطلاع بدور مؤثر في التشكيلات الاستراتيجية العالمية، من خلال ما توفره شبكة العلاقات من إمكانات، وما يحققه وجود المجموعات اليهودية المنتشرة في الدول المختلفة من امتيازات.

وعلى سبيل الإيجاز نقول إن عملية السلام هي خطوة تكتيكية ظهرت باعتبارها شرطاً أولياً في خطة التحول الاستراتيجي لإسرائيل. وقد أظهرت إسرائيل مهارة في إنجاز هذا التحول الاستراتيجي، الذي يعد أحد أكبر التحولات أهمية في تاريخ اليهود، وذلك من خلال اختيار أكثر التوقيتات ملائمة له. فبعد حرب الخليج، عانت الدول العربية قدراً كبيراً من الضعف والشعور بالوحدة في مجال

العلاقات الدولية، فاستغلت إسرائيل هذه الفرصة لبدء عملية السلام في ظروف رأها الأكثر ملائمة لها. كما تزامن هذا الوضع أيضاً مع فترة تفاقمت فيها أزمة الشرعية لدى النخب السياسية في الدول العربية، وهو ما وفر بدوره لإسرائيل القدرة على استغلال الخلافات الموجودة بين الدول العربية وتصعيدها في عملية السلام. كانت المشكلة الرئيسة لإسرائيل حتى بدء عملية السلام هي الانتفاضة، التي تعد نهجاً نضالياً مؤثراً، وضع إسرائيل في ثمانينيات القرن العشرين في موقف بالغ الصعوبة بسبب اتهامها بانتهاك حقوق الإنسان. وإذ بهذه الانتفاضة تتحول بفعل عملية السلام إلى مشكلة بين الفلسطينيين أنفسهم، سيما بعد تشكيل السلطة الفلسطينية؛ وقد ظهر مدى تأثير هذه الخطوة التكتيكية الإسرائيلية في العلاقات التي توترت تدريجياً بين منظمة التحرير الفلسطينية وبين حماس المحرك الرئيسي للانتفاضة.

كان لزاماً على إسرائيل أن تتخلص أولاً من أزمة الثقة التي تعيشها في المنطقة حتى يتسنى لها تطبيق استراتيجيتها والخطوات التي تتطلبها هذه الاستراتيجية. و لم يكن أمامها من مفر سوى التوجه نحو إجراء تعديلات في مزاعمها التاريخية النابعة من العقيدة اليهودية. وبعبارة أخرى، ثمة أسئلة على غرار الأسئلة التي وجهها نابليون لليهود خلال التحول الذي عاشته المجتمعات اليهودية بعد الثورة الفرنسية، وهي أسئلة لا تزال حية و لم تفقد دلالاتها المعاصرة، مثل: "كيف تُقيِّم إسرائيل مبدأ السيطرة على الأرض الموعودة، التي دفع اليهود إلى الهجرة إليها؟ ماذا تعني لإسرائيل أراضي الدول التي تقوم على الأرض الموعودة الممتدة من النيل إلى الفرات، خلف الحدود الحالية لإسرائيل؟ كيف يمكن لليهود صياغة عقيدة الشعب المختار، وهم الذين عانوا مشكلات خطيرة من جراء الزعم بسيادة الجنس الآري؟ قبلت إسرائيل بمبادئ المؤتمر الصهيوني، التي عرفت اليهود بأنهم أمة واحدة حيثما كانوا، فهل تنظر إسرائيل إلى اليهود الذين يعيشون مواطنين في الدول الأخرى باعتبارهم عناصر ضمن الاستراتيجية الإسرائيلية؟ هل ستستمر إسرائيل في انتهاج السياسات التي ترى في التنوع القومي الداخلي ظاهرة سلبية؟ وكيف سيمكنها في هذا الإطار معالجة مشكلات المسلمين في القدس الشرقية، الذين ينظرون إلى المسألة الفلسطينية لا باعتبارها مسألة غزة وأريحا وإنما مسألة القدس؟ وما لم تتم الإجابة

عن هذه الأسئلة وما شابهها فإن المجتمعات اليهودية ستظل عالقة في التوتر بين المحلية والعالمية، وستظل مشكلتهم في التعايش مع المجتمعات غير اليهودية كافة لا مع المسلمين وحدهم. ولحل هذه المشكلة التاريخية، فلا بد أولاً من إجراء إصلاح جاد للذهنية اليهودية، لا مجرد مراجعة للاستراتيجية الإسرائيلية وتنقيحها. وإلا، فإن نفوذ إسرائيل في الساحتين الإقليمية والعالمية لن يجدي نفعاً في التوصل إلى حل لمشكلة اليهود التاريخية؛ كما أنه قد يؤدي إلى إثارة موجة جديدة من معاداة السامية على أيدي الحركات القومية الجديدة التي تزداد قوتها في أوروبا يوماً بعد يوم. ويدل النقاش والجدل الذي عاشته إسرائيل خلال عملية السلام بين اليهود الليبراليين والأرثودوكس، إضافة إلى مواقف الأحزاب اليمينية المتطرفة من عملية السلام، على أن إسرائيل ذاتها تشهد تحولا بالغ الخطورة.

4. التوازنات الإقليمية وعملية السلام في الشرق الأوسط

تعد عملية السلام في الشرق الأوسط إحدى نتائج المتغيرات العالمية والإقليمية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. اختتمت حرب الخليج الحرب الباردة بحرب ساخنة، عالمية الأبعاد، وجاءت عملية السلام في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج، باعتبارها جهداً عالمي الأبعاد كذلك. حملت هذه المرحلة، التي بدأت في أوروبا بعمليتي أوسلو ومدريد، ثم تقدمت مع مرور الوقت تحت الوصاية الأميركية، مغزى ودلالة رمزية خاصة من الوجهة الدبلوماسية، باعتبارها تدشيناً لمرحلة سلام عالمية. وإن كانت حرب الخليج قد أظهرت كيف سيكون عقاب المتسبب في المشكلات في المرحلة الجديدة، فإن عملية السلام، التي زعمت أنها ستحل أزمة الشرق الأوسط، قصد بها بيان كيف ستتم إدارة عملية سلام ذي صبغة عالمية. وبالرغم من الخطاب السلمي المثالي والمتفائل، اعتمدت عملية السلام على عناصر واقعية إلى أقصى درجة؛ فعند النظر من زاوية التوازنات العالمية، نجد أن حرب الخليج كانت تجلياً لمناورات القوة الواقعية الأميركية، بينما كانت عملية السلام في الشرق الأوسط تجلياً لمناورات القوى العظمى الأوروبية، والمناورات الدبلوماسية الواقعية الأميركية على حد سواء. وإذا ما نظرنا من زاوية القوى الإقليمية، نجد أن تلك اللوحة الواقعية اكتسبت سِمةً أكثر وضوحاً؛ فالتحولات

السياسية التي واجهت القوى الإقليمية المهمة عقب انتهاء الحرب الباردة، أثرت أيضاً على أنماط معالجة هذه القوى لعملية السلام في الشرق الأوسط. ويمكن إيجاز المجالات الأساسية لأزمة السياسة الداخلية والخارجية لتلك القوى آنذاك، وما بذلته من جهود لحلها، على النحو التالي:

1. كانت الأولوية الأبرز لإسرائيل، وهي الطرف المباشر في العملية، هي القدرة على تجاوز مشكلة الشرعية الخارجية، المشكلة ذات الصبغة الدولية والإقليمية، التي ظلت تواجهها خلال فترة الحرب الباردة.
2. أما الدول العربية، التي تمثل الطرف الآخر من العملية، فواجهت مشكلات الشرعية السياسية الداخلية، التي عملت حرب الخليج على تفاقمها.
3. وشهدت إيران، التي كان من المحتمل أن تشكل مركز معارضة إقليمية أساسية للعملية، فترة انتقالية من خط السياسة الثورية التي سادت في عهد الخميني إلى خط السياسة الخارجية البراغماتية/الواقعية في عهد رفسنجاني.
4. تمتعت تركيا بوضعية تمكنها من التأثير في التوازنات، نظراً لثقلها في المنطقة، بالرغم من أنها لم تكن طرفاً مباشراً في العملية، وبذلت جهوداً من أجل التكيف مع المعايير العالمية الجديدة، والتوافق مع حالة عدم الاستقرار الإقليمي التي أسفرت عنها حرب الخليج، لا سيما في شمال العراق.

في ظل هذه التوازنات، بدأت عملية السلام في الشرق الأوسط ضمن إطار يلتقي فيه بحث إسرائيل عن الشرعية الخارجية، مع أزمة الشرعية الداخلية في الدول العربية. وبالنظر إلى الأمر من زاوية إسرائيل، نجد أنها اختارت توقيتاً مناسباً لتدشين عملية السلام، في فترة شهدت خلالَها الدول العربية أزمات خطيرة في سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء. أما الدول العربية، فقد بذلت جهوداً لتدارك الموقف واستعادة هيبتها التي فقدتها في حرب الخليج بتحقيق تقدم في المسألة الفلسطينية. كان الشعور المتبادل بالحاجة إلى عملية السلام هو الذي ضخ الدماء في معادلة "الأرض مقابل السلام". وقد أدت مرحلة المراجعة التي دخلت فيها السياسة الخارجية الإيرانية إلى حصر ردود الفعل الإيرانية في حدود الملف اللبناني، بعد أن كان من المنتظر أن تبدي طهران معارضة شديدة لمجمل العملية. ونجم عن إقصاء الدول المعارضة للعملية من النظام الدولي، مثل العراق وليبيا، إلى تأديب عناصر

المقاومة في الداخل العربـــي. أما تركيا، فقد استغلت الارتباط القائم بين نطاقات الحظر التي أسفرت عنها حرب الخليج، لا سيما في الشمال العراقي، وبين المناخ العام لعملية السلام في الشرق الأوسط، استغلالا أتاح لها تعزيز علاقاتها مع إسرائيل في مواجهة التعاون بين سوريا وحزب العمال الكردستاني. وقد أدى ذلك الخيار إلى تدعيم ثقل إسرائيل في توازنات المنطقة. ومن هنا، فإن تركيا اضطلعت بدور محفز في جهود تشكيل إسرائيل لشرعيتها الخارجية.

مرت عملية السلام في الشرق الأوسط بثلاث مراحل رئيسية، أثرت على اتجاهات الدول، لا سيما تلك التي تمثل أطرافًا مباشرة في العملية:

الأولى، مرحلة تشكيل إدارة حكم ذاتي للفلسطينيين من خلال تخلي إسرائيل عن أريحا. وقد مرت هذه المرحلة دون مشكلات تقريباً؛ إذ أن تشكيل إدارة حكم ذاتي فلسطيني في أريحا أسفر عن نتائج من شأنها أن تحقق طموحات كلا الطرفين. فكما انفتح أمام إسرائيل مجال الشرعية الخارجية، في مقابل التنازل عن أريحا وهي جزء صغير مقارنة بمساحة فلسطين، وجدنا الفلسطينيين يعيشون لأول مرة منذ بدء الصراع الإسرائيلي العربـــي حالة من الشعور بإحراز تقدم. أدى هذا الشعور المتبادل إلى سيادة مناخ من التفاؤل بالنسبة لعملية السلام، وانكسار المقاومة التي كانت تواجهها. أما المرحلة الثانية، التي كان يفترض أن تشهد مولد دولة فلسطين، بوصفها كيانا سياسيا مستقلا في الضفة الغربية وغزة، فقد أصبحت مرحلة حافلة بالآلام، خرجت فيها القضية من كونها مسألة إسرائيلية – فلسطينية إلى كونها إسرائيلية – عربية. وفي مواجهة عقبات تمثل شروطاً أولية لوجود الدولة الفلسطينية المستقلة، مثل وحدة الجغرافيا، وكفاية الاقتصاد الداخلي، وتوزيع الثروات، قامت إسرائيل بإبطاء عملية السلام.

فبعد أن حصلت على الشرعية السياسية التي استهدفتها في المرحلة الأولى، تباطأت إسرائيل في الانسحاب من الأرض المحتلة، وأبقت الكيان الفلسطيني تحت سيطرتها. وسعت في الوقت نفسه إلى الإبقاء على هدف السلام الإسرائيلي – العربـــي الشامل هدفاً حياً، على نحو يُمكّنها من جذب سوريا ولبنان، واستغلت سعيها هذا في المباحثات الجارية مع الطرف الفلسطيني باعتباره عنصراً مكملاً في بعض الأحيان وعنصرا بديلا في أحيان أخرى. وصار الأمر إلى أنه كلما ظلت

وضعية أراضي الدولة الفلسطينية المفترضة، ونطاق سيطرهّا عليها، محل جدل وغموض، كلما ساد عدم الثقة بين الفلسطينيين. وهذا ما جعل إسرائيل تشرع في انتهاج سياسة تلكؤ دائمة من خلال قدرهّا على المناورة التي وفرهّا لها الشرعية الدولية والإقليمية التي حصلت عليها. وحتى عندما حان وقت المرحلة النهائية في 1999، كان التفاوض حول الوضعية النهائية للقدس، هو أكثر مراحل عملية السلام مغامرة وخطورة وانكساراً. بدأ التفاوض بالخلاف وانتهى إلى الجمود، ماراً بحالة من التدهور؛ فما إن بدأ التفاوض حتى توارى النهج الدبلوماسي العقلاني والواقعي، وتحول الحوار إلى حرب أعصاب تصدرهّا العوامل السيكولوجية ذات الصبغة الثقافية والتاريخية. ونظراً لما تتمتع به القدس من أهمية تاريخية ورمزية، فقد شهدنا تحولاً أساسياً في القضية؛ فبينما تم طرح قضية التمسك بأريحا على المستوى الإسرائيلي - الفلسطيني، وقضية الضفة الغربية وغزة على المستوى الإسرائيلي - العربـــي، وجدنا أن قضية القدس بما تحمله من أهمية بالغة لكل أتباع الديانات الإبراهيمية الثلاثة تتحول مباشرة إلى أزمة ذات أبعاد عالمية.

والمعروف أن من سمات الوضع الراهن في الشرق الأوسط عدم القدرة على معالجة قضاياه على مستوى إقليمي. فبينما يمكن تأطير مشكلات رواندا، والصومال، بل ومشكلات البلقان أيضا، في قالب إقليمي، فإن الأهمية التاريخية لفلسطين بشكل عام وللقدس بشكل خاص جعلت من الصعب حصر القضية الفلسطينية ومشكلة القدس في الإطار الإقليمي. كل القضايا المتعلقة بالقدس هي قضايا محل اهتمام من قبل المجتمعات المسلمة والمسيحية واليهودية، التي تشكل ما يقرب من نصف سكان العالم. وقد أثر هذا الوضع أيضاً على الموقف التفاوضي لأطراف التفاوض؛ كان باراك خلال المباحثات يشعر بضغط الراديكاليين اليهود الذين يعتبرون التنازل عن القدس خيانة للقضية اليهودية التاريخية، وبصعوبات الوقوع في التناقض بين شرعية الدولة الإسرائيلية وبين القيم الرمزية والتاريخية واللاهوتية التي تأسست عليها. وبالنسبة لعرفات، كان الوضع يمثل مشكلة أكثر شمولاً؛ فبعد أن كان عرفات واثقاً من كونه ممثلاً للفلسطينيين فيما يخص قضايا الضفة الغربية وغزة، شعر بفقدان صفته التمثيلية عندما تعلق الأمر بالقدس التي تخص العالم الإسلامي كله. ففي المفاوضات التي جرت بكامب ديفيد بين باراك

وعرفات في صيف عام 2000، لا يمكن تحميل عرفات المسؤولية عن الجمود الذي حدث له عندما تعلق الأمر بوضعية القدس ولا عن تفهم موقفه النفسي الذي فرضه ذاك الشعور. كانت إسرائيل تطمح إلى الضغط على عرفات لما يحمله من قوة تمثيلية لتقديم تنازلات حول وضعية القدس، وأن لا يتطرق إلى تنازل إسرائيل عن سيطرتها على القدس الشرقية، التي تحتلها على نحو مخالف لكل معايير القانون الدولي. ولكن عرفات لم يكن بمقدوره أن يفسر لشعبه، ولا للمجتمعات العربية، ولا للعالم الإسلامي عامة، اتفاقية تترك السيطرة على القدس الشرقية ولا سيما المسجد الأقصى لإسرائيل. وتنازل على هذا النحو كان أكبر مما يمكن أن يقدمه العرب في المفاوضات؛ لأن ردود الفعل التي يمكن أن تندلع إزاء هذا التنازل، ستؤدي إلى المزيد من خلخلة أرضيات الشرعية للدول العربية، التي هي هشة أصلاً.

لا يمكن وصف التدهور الذي تصاعد في شهر سبتمبر/أيلول 2000، بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد، بأنه كان حدثا مفاجئا أو محض مصادفة، سواء من حيث تطوراته أو العواقب التي جرها خلفه. بداية، إن دخول شخصية رمزية كأريل شارون إلى المسجد الأقصى بقوة عسكرية (قوة أمنية تجاوزت الألف جندي)، وفي يوم الخميس، الذي تم اختياره بدقة لقياس ردود الأفعال الجماهيرية يوم الجمعة، وهو الذي عرف بمسؤوليته عن مذبحتي صبرا وشاتيلا في الماضي، هو حدث لا يمكن النظر إليه باعتباره خطوة غير محسوبة العواقب، سياسية كانت أو اجتماعية أو دبلوماسية. كما أن عدم إقدام باراك على منع هذا الحدث، بالرغم من التحذيرات التي وجهها إليه عرفات، يلفت الانتباه إلى أن إسرائيل، التي كانت توظف عامل التوقيت بدقة بالغة في كل خطواتها، استهدفت بهذا الحدث وقف عملية السلام على أقل تقدير. كانت إسرائيل تبحث عن صيغة تمكنها من مواصلة هيمنتها على القدس دون أن تفقد المكاسب التي حققتها من عملية السلام في الشرق الأوسط. ولهذا، أقدمت على تصرف استفزازي كاد أن ينسف عملية السلام. وقد فضلت إسرائيل هذا التوتر المحسوب، الذي من شأنه أن يؤجل أي قرار متعلق بالوضعية النهائية للقدس، إلى أن تتهيأ الظروف التي تضمن استمرار الوضع القائم لصالحها. وفي المقابل، عزز هذا التدهور من موقف عرفات، بعد أن فقد الكثير من هيبته وشرعيته بسبب التنازلات التي قدمها في كل مرحلة من

مراحل عملية السلام. ومع حلول خريف عام 2000، كان هناك ثلاثة سيناريوهات مختلفة محل نقاش بين الأطراف المختلفة:

1. استئناف عملية السلام من حيث توقفت، وفي ظل الظروف السيكولوجية ذاتها.
2. تفاقم التدهور، وتحوله إلى حرب شاملة.
3. العمل على استمرار الوضع القائم في ظل سياسة التوتر المحسوب.

بعد توتر بهذا الحجم؛ يصبح من الصعوبة بمكان العودة بالمواصفات ذاتها إلى الإيقاع، والاستعداد النفسي، والإرادة السياسية، التي توفرت في المرحلة الأولى من عملية السلام. ومن ناحية أخرى، لم تتبلور عوامل دولية وإقليمية كافية لتحويل هذا التوتر إلى حرب إقليمية شاملة؛ إذ تبدو قوى النظام الدولي والقوى الإقليمية بعيدة عن تحمل مثل هذه المخاطرة. بيد أن تأزم المسألة تدريجياً يمكنه أن يمهد أيضاً لظهور ردود أفعال تتجاوز الحدود الفلسطينية. ومن ثم، فإن أكثر التوقعات واقعية في هذه المرحلة من التطورات تتمحور حول استمرار هذا المناخ المتدهور إلى أن ينكشف الغموض المتعلق بالوضعية النهائية للقدس. اتبعت الحكومة الإسرائيلية سياسة المماطلة لتحمي بها الوضع القائم لصالحها، والتزمت الصمت حيال استفزازات أريل شارون التي تزيد من حدة التدهور، لما رأته من فائدة في هذا التصعيد بالنسبة لها. وما نراه، أن سياسة "تجميد الأزمة التي لا يمكن تجاوزها" هي السياسة التي يتوقع تطبيقها في الحالة الفلسطينية، وهي السياسة التي تم انتهاجها في أزمات أخرى في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. عند حدوث اختلاف بين سياسة الأمر الواقع وسياسة الحكم بالقانون، يصبح الحل هو التجميد المؤقت، تماماً كما حدث في العراق والبوسنة وكوسوفا وقرباخ. وإذا أردنا طرح الأمر في صورة معادلة مباشرة، يمكننا اختزال مشكلة الشرق الأوسط في مشكلة فلسطين، ومشكلة فلسطين في مشكلة القدس، ومشكلة القدس في مشكلة المسجد الأقصى.

ومن المؤكد أن طرح مشكلة القدس اليوم يؤثر وسيظل يؤثر في نمط معالجة القوى الدولية والقوى الإقليمية للأزمة ولعملية السلام. فوقوف الاتحاد الأوروبي في التدهور الأخير إلى جانب الولايات المتحدة في موقفها من الطرف الفلسطيني، نابع من الأهمية التي يوليها العالم الكاثوليكي لوضع القدس. ويمكن أن

ندرك مدى انعكاس حساسية موقف المسيحيين الموجودين بالقدس على الخيارات السياسية، من خلال تمثل حقيقة أن المسيحيين العرب سيكون لهم دور مؤثر في تحديد مستقبل فلسطين. كما أن قيام مسألة القدس من شأها أن تدفع بدول مسلمة غير عربية إلى الدخول في عضوية منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تأسست بسبب الانتهاكات والتعديات على المسجد الأقصى. وقد يؤدي الغموض الذي أحاط بعملية السلام في الشرق الأوسط إلى نتائج تدفع بتركيا إلى إعادة النظر ليس فقط في موقفها العالمي، وإنما أيضاً في سياستها الشرق أوسطية عموماً؛ إذ يمكن لتركيا أن تضطلع بدور دبلوماسي فعال بما تملكه من وضعية متميزة، باعتبارها دولة مسلمة غير عربية، ودولة مرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبـــي، وعضوة في حلف الناتو، في حين تتمتع بعلاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية. إن حجم العلاقات التي يمكن لتركيا تفعيلها في هذا الإطار مع منظمة المؤتمر الإسلامي، ومع الاتحاد الأوروبـــي، والولايات المتحدة، إضافة إلى لما تمتلكه من تراث تاريخي لمدينة القدس ووثائقها الأرشيفية، كفيلة بإكساب تركيا وضعاً دبلوماسياً مهماً.

رابعاً: تركيا والديناميات الأساسية لسياسة الشرق الأوسط

1. السياسة التركية في شمال الشرق الأوسط في إطار العامل الدولي

كان مناخ التنافس الاستراتيجي الديناميكي الذي أوجدته مرحلة ما بعد الحرب الباردة عاملاً من العوامل التي أوجبت على تركيا البحث عن استراتيجية إقليمية جديدة، وصياغة سياسة شرق أوسطية لها. وتشكل العلاقات الدينامية بين القوى العظمى خارج المنطقة والتوازنات الداخلية ساحة التقاء مع الصلة بين العوامل الدولية والمعايير الإقليمية. ومن المعايير المهمة بالنسبة لتركيا في صياغة سياستها الإقليمية: تأثيرات الماضي الاستعماري الفرنسي على سوريا؛ الماضي الاستعماري البريطاني في العراق؛ سياسة ألمانيا في منطقة الشرق الأوسط، التي وصلت إلى حد التفكير في مشروع خط سكة حديد برلين - بغداد؛ العنصر الشرق أوسطي في الاستراتيجية الروسية الأوروآسيوية؛ وفوق كل هذا، الرغبة الأميركية في التفرد بتوجيه سياسة الشرق الأوسط. كما أن الأزمة القائمة في

العلاقات بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا، والخلاف الاستراتيجي الأوراسي المستمر بين روسيا وتركيا، ومواقف الولايات المتحدة المفتوحة والخيارات الجديدة لسياستها، لا سيما سياستَها تُجاه كلٍّ من العراق والأكراد، هي أيضاً عناصر مهمة، تؤثر على ثقل تركيا الإقليمي.

في مرحلة الحرب الباردة، كانت السياسة التركية تجاه إقليمها الجغرافي القريب، الذي يضم مثلث الشرق الأوسط - القوقاز - البلقان، تتعرض لتغيير جذري كلما فقدت البنية الجامدة للثنائية القطبية تأثيرها؛ فبينما كانت سياستها الجامدة تجاه البلقان والقوقاز، التي قامت على التوازن بين حلف الناتو وحلف وارسو، تزج بالتوازنات الداخلية الأصغر نحو مناخ استراتيجي، كانت منطقة الشرق الأوسط تكتسب دلالات استراتيجية جديدة. منذ الحرب العالمية الأولى وحتى انتهاء الحرب الباردة، حرصت تركيا على عدم التدخل المباشر في المنطقة، وعلى تطوير استراتيجيات سياستها الخارجية بالاعتماد على تحالفات بعيدة عن المنطقة، مثل الناتو والاتحاد الأوروبـــي. بيد أنها تجد نفسها اليوم في متاهة الحسابات والمعايير الداخلية لتلك المناطق. فقد تحولت سياسة عدم الانحياز النشطة التي انتهجتها تركيا في المنطقة، وبدأت مع الحرب الإيرانية العراقية، إلى سياسة انحياز نشط ومبادر في إطار تدخلاتها العسكرية في شمال العراق، والتوتر السوري، والتعامل الاستراتيجي مع إسرائيل. جاءت هذه السياسات التركية نتاجاً لتأثير حسابات حددتها عوامل خارجية، مثل حزب العمال الكردستاني وقضية المياه وخطوط أنابيب النفط، أكثر من كونها نتاجاً لتخطيط استراتيجي دولي وإقليمي جديد. ولذا، فمن الملاحظ أنها سياسات لم ترتكز حتى الآن إلى أساس وتعريف استراتيجي قويم. ثمة أسئلة تبرز حاجة تركيا إلى صياغة تعريف استراتيجي دقيق لسياستها، منها ما يتعلق بالمناطق الحدودية، مثل: كيف سيتم تطوير سياسة تركيا مع سوريا بعد تلاشي عامل حزب العمال الكردستاني؟ وما هي النتائج التي ستسفر عنها حالة الانقسام في العراق بعد انتهاء حرب الخليج؟ وكيف ستتم إدارة العلاقات التركية - الإيرانية الحساسة؟ فضلاً عن أسئلة أخرى مثل: ما هي نطاقات التأثير التي ستشكلها التوازنات الداخلية والإقليمية، وما هي المخاطر الأمنية التي يمكن أن تسفر عنها هذه النطاقات؟

2. التغير في جيوسياسية الشرق الأوسط وسياسة تركيا في شمال الشرق الأوسط (شرق المتوسط - بلاد الرافدين): تركيا - سوريا - العراق

لعل بروز ضرورة إعادة تحديد نطاقات التأثير المتبادل بين الأقاليم كان من أهم نتائج مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ فقد جعلت مقتضيات البنية الثنائية القطبية في مرحلة الحرب الباردة العلاقات بين المناطق تبدو منسلخة عن بعضها البعض. ولكن هذه الصورة اختلفت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ فقد تغيرت هذه العلاقات تغيرا جذريا، واكتسبت بعدا ديناميا جديداً، منفتحاً على أنماط التأثير المتبادل بين السياسات الإقليمية، بعدما اعتمدت في فترة الحرب الباردة على انعكاسات عملية الاستقطاب ثنائية القطبية على المستوى العالمي. وينبغي تقييم سياسة تركيا في شمال الشرق الأوسط، والتوازنات التركية - السورية - العراقية، التي افترضتها تلك السياسة، في إطار التأثير الاستراتيجي المتبادل للإقليم الجغرافي القريب من تركيا، الذي يتشكل من البلقان والقوقاز والشرق الأوسط. وإذا كان التأثير الاستراتيجي الإقليمي المتبادل فتح مجالات جديدة للمناورات أمام القوى الإقليمية، فقد أسفر في المقابل عن ضرورة مجابهة مخاطر أمنية جديدة. فعلى سبيل المثال، تعد تركيا الآن مضطرة إلى التصرف داخل هذه المناطق بوصفها فاعلاً إقليمياً لا يراعي فقط كونه عضواً في حلف الناتو، بل يراعي أيضاً استراتيجياته القومية. ولا يختلف الأمر بالنسبة للقوى الإقليمية الأخرى. فعلى سبيل المثال، أصبحت سوريا الآن في حاجة إلى تطوير سياسات مختلفة عن فترة تحالفها الاستراتيجي مع الاتحاد السوفياتي. فاتساع ساحات المناورات لدى القوى الإقليمية، يؤدي إلى تضاؤل المظلات الأمنية للقوى العظمي، وإلى زيادة أهمية نطاقات المؤثرات الإقليمية الجديدة.

وبعد ذلك، سيكون بمقدور القوى الإقليمية أن تقيم المعيار الدينامي الذي أبرزته ساحات التأثير المتبادل الإقليمية، من خلال اختيار التوقيت المناسب والتخطيط الاستراتيجي الدقيق؛ وبهذا، يتسنى لها الحصول على مواقع مهمة. أما القوى التي لا يمكنها تقييم مزايا هذا المعيار الدينامي، فستظل مضطرة إلى مواجهة مخاطر أمنية خطيرة. إذ لم يعد هناك ما يمكن أن يسمى بعهد السياسات الإقليمية المستقلة عن بعضها البعض؛ فقد تصدرت الآن استراتيجيات التأثير المتبادل الإقليمية

التي يؤثر بعضها في البعض، بل ويحدد بعضها بعضاً. وعند النظر من هذه الزاوية، نجد أن منطقة شمال الشرق الأوسط - أو إقليم شرق المتوسط وبلاد الرافدين، بقول أكثر تحديداً، أو حدود تركيا الجنوبية - التي تعد منطقة مرور إلى إقليم تركيا الجغرافي القريب (القوقاز - الشرق الأوسط - البلقان)، تحظى بأهمية كبيرة من حيث التوازنات والمؤثرات المتبادلة داخل ذلك الحزام. أما نطاق التأثير المتبادل بين مناطق القوقاز والشرق الأوسط، ونطاق التأثير المتبادل بين خط بلاد الرافدين - والخليج العربي- والبلقان - والشرق الأوسط، ونطاق التأثير المتبادل بين خط بحر إيجه وشرق المتوسط والبلقان والقوقاز، فتقع كلها في خط البحر الأسود - الدانوب- المضيقين.

ولهذا، يضم نطاق التأثير المتبادل المشترك للإقليم الجغرافي القريب (القوقاز- الشرق الأوسط - البلقان) بداخله حزام البحر الأسود - إيجه - شرق المتوسط - بلاد الرافدين - الخليج العربـــي، بحيث تشكل هذه المنطقة مركز الشرق الأوسط وشماله. وكل سياسة تتعلق بهذه المناطق، ينبغي أن تقيّم في إطار استراتيجي واحد. لهذا الوضع تأثيرات توجه العلاقات الثنائية توجيهاً مباشراً، بل وتحددها في بعض الأحيان. ولذا، فإن العلاقات التركية - السورية، والعلاقات التركية - العراقية، تقع من حيث التأثير المتبادل الإقليمي داخل وسط استراتيجي واحد، وعبر خطين أساسيين يتشكل أحدهما من بلاد الرافدين - الخليج، والآخر من خط شرق المتوسط. ومع تفكك توازنات الحرب الباردة، تسبب الإقليم المروري الجيواقتصادي والجيوسياسي لمنطقة القوقاز ومنطقة الشرق الأوسط، التي تزايدت العلاقات المتبادلة فيما بينهما، في انحسار حدود الحزام الاستراتيجي الذي يبدأ من شمال القوقاز إلى الخليج العربـــي عبر بلاد الرافدين، وإلى شرق المتوسط عبر طوروس وحران. ويمثل الخط الأول عنصراً أساسياً في السياسة التركية تجاه العراق، كما يمثل الخط الثاني عنصراً أساسياً في السياسة التركية تجاه سوريا.

أ - خط بلاد الرافدين - الخليج العربي

خضعت بلاد القوقاز والشرق الأوسط خلال الحرب الباردة لنطاقات تأثير لسياستين إقليميتين مختلفتين، تستندان إلى المقاييس الاستراتيجية للقوتين العظميين. من هذه الناحية، لم تكن حدود السياسة التركية - الروسية حدوداً سياسية بين

دولتين، بل كانت حدوداً بين قطبين ومعسكرين متغايرين. وبسبب هذه الخاصية، وفرت هذه الحدود مشهداً مستقراً وساكناً إلى درجة كبيرة، لارتباطها بتوازن الردع النووي بين القوتين العظميين. وحافظت العلاقات التركية - السورية، والعلاقات التركية - العراقية أيضاً، على مستوى معين من الاستقرار في إطار التعاون الاستراتيجي الذي عقده الاتحاد السوفياتي مع كل من سوريا والعراق. ومع انتهاء كل من الحرب الإيرانية - العراقية، والحرب الباردة، أخذ استقرار هاتين المنطقتين يتعرض لهزة عنيفة. وأدى ذلك الوضع أيضاً إلى بدء مرحلة اكتسبت فيها الحدود السياسية دلالات ومفاهيم جديدة. وبعد أن كانت استراتيجيات الناتو تتعامل مع منطقة شرق الأناضول باعتبارها حائط صد في مواجهة الطموحات التوسعية السوفياتية نحو البحر المتوسط وشرقه (الخليج العربـــي)، صار ينظر إليها الآن باعتبارها خطا حدوديا جديدا لنطاق التأثير المتبادل الإقليمي بين القوقاز والشرق الأوسط. ولم يكن من قبيل المصادفة في هذه المرحلة أن تتعدد سيناريوهات أزمة مصادر المياه في المنطقة، وأن يلقى النشاط الإرهابـــي لحزب العمال الكردستاني الدعم الدولي باعتباره أحد القوى الجديدة. ومن اللافت للنظر أيضاً، قيام تركيا بعمليات عسكرية في شمال العراق، بهدف سد فراغ السيطرة الذي نجم عن الحرب الإيرانية - العراقية.

ويظهر اليوم بوضوح التأثير الإقليمي المتبادل بين القوقاز والشرق الأوسط على خط بلاد الرافدين - الخليج العربـــي، الذي يهبط من شرق الأناضول إلى الخليج، ويربط القوقاز بالمحيط الهندي. ولهذا، فإن العلاقة بين شمال بلاد الرافدين الواقعة تحت الحكم التركي وجنوب بلاد الرافدين الواقعة تحت الحكم العراقي، اكتسبت أبعاداً جديدة؛ فعلاقة التبعية المتبادلة والخلاف التاريخي بين شمال بلاد الرافدين وجنوبها، الذي تجلى قديماً في العلاقات الأكادية - السومرية، والآشورية - البابلية، والبيزنطية - الساسانية، والبيزنطية - السلجوقية، والعثمانية - الإيرانية، عادت لتبرز على مسرح التاريخ مرة أخرى، حاملة سمات جديدة. وقد تشكلت علاقة ارتباط جديدة للتوازن بين النفط - المياه - النفط، عبر الخط المروري الذي يربط إقليم نفط بحر قزوين ومياه بلاد الرافدين، ومشروع جنوب الأناضول (GAP) والموصل، ومنطقة نفط الخليج العربـــي. وتعد الفعاليات

الإرهابية لحزب العمال الكردستاني، التي بدأت في التصاعد بعد أزمة الخليج، إحدى نتاجات علاقة الارتباط الجيواقتصادية هذه. كما أن أقصر الطرق المرورية لأقاليم القوقاز - شرق الأناضول - بلاد الرافدين تمر عبر سوريا؛ أما الحدود العراقية ومناطق شمال العراق المحاطة بالجبال الشاهقة، فتمثل بديلاً طارئاً، وضع في الظروف الطارئة للحرب العالمية الأولى، وقسم ذلك الإقليم تقسيماً زائفاً؛ فبينما تحظى سوريا، وهي دولة محرومة من مصادر النفط، بأهمية لكونها منطقة مرورية، فإن العراق يعد أهم مركز لذلك الخط الجيواقتصادي. وبينما تطور تركيا استراتيجيتها في المنطقة على نحو يشمل علاقاتها الثنائية مع كل من سوريا والعراق، فإنها مضطرة إلى مراعاة الخط المروري الذي يشمل بلاد الرافدين - الخليج العربـــي، الواقع بين القوقاز والشرق الأوسط.

ب - خط شرق البحر المتوسط، والعلاقات التركية - السورية

تعد منطقة شرق المتوسط ثاني مناطق الالتقاء المهمة بالنسبة لتركيا، باعتبارها الحزام الأدنى لمحاور القوقاز - الشرق الأوسط - البلقان. وقد أصبحت تركيا مضطرة إلى تطوير سياسة شرق متوسطية، تضم بداخلها أيضاً نطاقات مشحونة بالمشكلات، مثل إيجه، وقبرص، ومضطرة إلى أن تفكر في هذه السياسة بعيداً عن التوازن العقيم للعلاقات التركية - اليونانية. كما يتوجب على هذه السياسة الاعتماد على استراتيجية بحرية تحيط بخط البحر الأسود- المضيقين - إيجه، وخط الأدرياتيكي - كريت - قبرص، وخط السويس - البحر الأحمر - الخليج العربـــي الذي يحيط بمركز الشرق الأوسط، وأخيراً خط باكو (قزوين) - جيحون. وقد بات كل تطور يجري داخل الإقليم البحري الأدنى (قزوين - البحر الأسود - إيجه - الأدرياتيك - شرق المتوسط - البحر الأحمر - الخليج العربـــي)، تطوراً يحمل علاقة ارتباط، لا غنى عنها، بالتطورات الأخرى بداخله. ويحتل شرق المتوسط موقعاً مركزياً في هذه العلاقات. وتتمتع العلاقات التركية - السورية بأهمية خاصة في إطار السياسة الشرق متوسطية وتوازناتها. كما إن السياسة الموجهة نحو سوريا، الدولة التي تسعى إلى تطوير نمط من أنماط استراتيجية مشرقية، ذات المركز الشرق متوسطي، تشكل جزءاً أصيلا من التخطيط الاستراتيجي المتعلق بشرق المتوسط، الذي يمتد من خليج الإسكندرون، على المحور

الشرقي – الغربـــي، إلى الأدرياتيكي، ومن المضيقين، على المحور الشمالي – الجنوبـــي، إلى السويس. وعلى هذه السياسة أن تراعي، إلى جانب العلاقات الثنائية، التوازنات المتبادلة في العلاقات الإقليمية.

إن العلاقات بين تركيا، وبين كل من اليونان، وإسرائيل، ومصر، وسوريا، بل وليبيا، وإيطاليا، ستتطور من الآن فصاعداً باعتبارها جزءً من ذلك المعيار الإقليمي. كما ستترك الأزمات وعلاقات التوازن الثنائية ومتعددة الأطراف، التي ظهرت في الخطوط الداخلية لمنطقتي البلقان والشرق الأوسط، تأثيراتها على حزام شرق المتوسط. كما أن ارتكاز العلاقات التركية – الإسرائيلية، والعلاقات السورية – اليونانية، على معادلة ما، هو أيضاً أحد نتائج الجيوستراتيجية الجديدة ذات المركز الشرق متوسطي. ويعد الدعم المعنوي الذي قدمته ايطاليا للبرلمان الكردي المزعوم في فترات تصاعد النشاط الإرهابـــي لحزب العمال الكردستاني، ومواقف القذافي التي بدت غير متزنة، عنصرين لهما مكانتهما في هذه المعادلة. وتدخل علاقات التوازن الديناميكي هذه إلى المعادلة باعتبارها أكثر من مجرد علاقات اتفاق دائمة. كما ستعمد الأطراف المختلفة إلى تبني سياسة تتسم بالمرونة، تعنى بمصالحها في هذا الإطار. ومن الملفت للنظر في هذا الصدد، سعي إسرائيل – التي ارتبطت بعلاقة تحالف مع تركيا – إلى ترك أبواب علاقتها مع سوريا مفتوحة في ظل عملية السلام في الشرق الأوسط، واهتمامها كذلك بمشكلة المياه القائمة بين تركيا وسوريا، إضافة إلى قيام إسرائيل بعملية تبادل للأسلحة مع القسم الجنوبـــي من قبرص اليونانية. كما أن سياسة الصمت الواعي التي اتبعتها إسرائيل خلال أزمة أوجلان بين تركيا وسوريا، تعد أيضاً نتيجة للمسار الحساس في التوازنات الإقليمية.

إن كل خطوة مستقبلية سيتم اتخاذها في المنطقة، ستؤدي إلى تشكيل توازن ديناميكي مضاد. ولذا، ينبغي على تركيا أن تتجه نحو انتهاج سلوك يتسم بالفاعلية والمبادرة في معادلات التوازن ذات المدى القصير، أكثر من الاهتمام بسياسة التوتر الدائم والتحالف الدائم. كما ينبغي عدم النظر إلى عملية السلام في الشرق الأوسط بوصفها خلافاً عربياً – إسرائيلياً فحسب، بل أن يعطى لعملية السلام مفهوما ودلالة جديدة في سياسة تركيا الإقليمية. إن اتخاذ تركيا لدور أكثر فاعلية في عملية

السلام، حتى ولو بصفة مراقب، بعد أن لم يكن لها أي دور في مراحلها الأولى، إنما هو أمر من الأهمية بمكان، ليس فقط في إطار تأثير تركيا الإقليمي بل أيضاً في إطار حساباتها الأمنية. إذ ستتغير في المعيار الديناميكي الجديد أنماط التأثير المتبادل بين القضايا القبرصية، والفلسطينية، والكردية. فخطة روسيا لزرع صواريخ إس ثلاثمائة S300 في قبرص، إنما تهدف إلى توسيع نطاق الأزمة القبرصية إلى مدى يزيد عن كونها مجرد ساحة لأزمة إقليمية ثنائية. وتسعى روسيا بهذه الخطوة إلى الدفع بشرق المتوسط إلى خارج مناطق المرور النفطي، من خلال خلق أزمة مزمنة عند نقطة نـــزول خط باكو - جيحون، الذي سيوجه ضربة كبيرة لاستراتيجيتها النفطية. وقد أسفرت المصادفة التي أدت إلى حدوث التوتر التركي - السوري الأخير، قبيل اجتماع الاتحاد الأوروبـــي لمناقشة خطوط أنابيب النفط، عن ضعف خطير في عملية التوقيت. وإذا أردنا متابعة هذه التوازنات جميعاً، ينبغي علينا أن نقيم العلاقات التركية مع سوريا على أساس أنها جزء من سياسة شرق متوسطية ذات نطاق أوسع، وجزء من استراتيجية بحرية تستند إلى هذه السياسة. وينبغي علينا أيضاً أن نتناول نطاقات التأزم ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة في المنطقة، وسياستها التوازنية. كما تجب الحيلولة دون تشكل مجموعات توازن مضادة، تقلص نطاق المناورة؛ بينما تعمل على تطوير سياسات إقليمية على أوسع نطاق ممكن.

إن مسار العلاقات التركية - السورية، الذي يرتكز إلى التوجه القديم الذي ساد مرحلة الحرب الباردة، والذي ازداد تفاقماً أيضاً في أزمة أوجلان، يشكل نموذجاً للكسل والخمول والإحجام على نحو قلّ أن يُرى له مثيل بين دولتين متجاورتين، ولا ينتمي إلى أي مفهوم أو رؤية دبلوماسية عقلانية. فلدى الدولتان أطول حدود سياسية برية مشتركة، تحتل فيها تركيا موقع البوابة المفتوحة على شمال سوريا وغربها، بينما تحتل سوريا موقع البوابة المفتوحة على جنوب تركيا. وتعد هاتين الدولتين الآن ساحة صدام، بينما تتوفر لديهما القدرات والإمكانات اللازمة لإقامة علاقات وثيقة ومثمرة في مجالات الزراعة، والتجارة، والنقل، فضلاً عن استخدام المناطق المائية المشتركة. وبالرغم من الضرورات والاستحقاقات الجغرافية المفتوحة، والاقتصادية والجيوسياسية، فإن العلاقات بين الدولتين تذكرنا

بمباراة ملاكمة في جولتها الأولى؛ حيث يتعرف الملاكم على قوة الآخر. وقد تحولت سيكولوجية الحسابات المتبادلة هذه إلى سمة أساسية لا تتغير في سياق العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، بحيث لا يتوقف أي من الطرفين عن الدخول إلى ساحة صدام قريبة مع الآخر، ويمتنع الطرفان عن إنهاء الجولة وبدء مرحلة من العلاقات الودية الجديدة. لم تصل العلاقات بين هذين البلدين إلى مرحلة صدام ساخن، ولا أقول حرب واسعة شاملة، ولكنها ظلت في مستوى أقل من مستوى علاقات كل منهما مع الدول التي دخلت معها في صدام حقيقي. إذ نرى اليوم تنوعا دبلوماسيا وتزايداً في الصلات بين تركيا واليونان، وبين سوريا وإسرائيل، ما يفوق مستوى العلاقات بين تركيا وسوريا.

أما الأطراف الأخرى التي تدرك هذه الحالة النفسية، والخمول الدبلوماسي بين تركيا وسوريا، فتعمل على استغلال هذا الوضع إلى أقصى حد، وتحرص على الإمساك بهذين الطرفين إلى جانبها بوصفهما حلفاء ضعافاً في مباريات ثنائية وثلاثية؛ فالسياسات الإسرائيلية تجاه تركيا، والسياسات اليونانية تجاه سوريا، تنفخ في نيران التوتر التركي - السوري كلما هدأت ألسنتها. وإن كان كل منهما قد دخل مع طرف خارجي في علاقة تحالف، إدراكا منه ومن ذلك الطرف بوجود تهديد مشترك، وبهدف الحد من هذا التهديد، إلا أن الطرف الرابح في أي من هذه العلاقات هو الطرف الذي يترك حليفه في وضع مقيد؛ حيث رأينا في الحالات التي يضغط فيها التوتر الموجود في العلاقات التركية - السورية على تركيا، تكون إسرائيل هي الطرف الذي يوظف تحالفه النابع من فكرة التهديد المشترك على أفضل نحو ممكن، وفي الحالات التي يضغط فيها التوتر على سوريا، تقوم اليونان بالدور الذي تقوم به إسرائيل. وهو ما حدث في طرح إسرائيل خلال مباحثاتها مع سوريا فكرة أن تغطي سوريا احتياجاتها من المياه من تركيا، في مقابل ترك مصادر المياه في مرتفعات الجولان تحت الإشراف الإسرائيلي، وذلك بعد أن أقحمت إسرائيل مشكلة المياه بين تركيا وسوريا في عملية السلام. وكذا في جهود اليونان نحو تحييد العالم العربي في مسألة قبرص، مستغلة في ذلك التوتر التركي السوري. وطالما استمرت حالة القطيعة واللاحوار بين تركيا وسوريا، فإن الأطراف الرابحة ستكون هي اليونان وإسرائيل.

إن من السهل القيام بعمل دبلوماسي مع الدول المجاورة الصديقة ذات الثقل والإمكانات، وشن حرب على الدول المعادية التي يمكن معرفة قوهّا. غير أن المشكلة التي نحن بصددها تتمثل في صعوبة العمل الدبلوماسي مع دول صديقة لا تتمتع بثقل دولي أو إمكانات قوية، وصعوبة العمل الدبلوماسي على صعيد علاقات جوار متوترة، تسير في حقل ألغام؛ وتتمثل أيضاً في صعوبة محاربة دول عدوة ليس من الممكن معرفة قوهّا معرفة كاملة، أو التقارب مع دول حليفة قد تغير مواقفها فجأة لتتحول إلى قوة معادية. إن نجاح الدبلوماسية التركية لا يظهر في علاقات تركيا مع باكستان أو الصين، ولكن في علاقاهّا مع اليونان، وسوريا، وإيران، والولايات المتحدة، وألمانيا. وليس من المحتمل أن تسفر مسألة المياه، التي تطل برأسها كثيراً، لا سيما في فترات التأزم الإقليمي، عن صدام نشط ومباشر مع سوريا؛ لأن سوريا تدرك أهّا لن تتمكن من إحراز أية نتيجة في ملف المياه من خلال الحرب مع تركيا. فلا التوازن العسكري ولا الوضع الجيوسياسي بين الدولتين يصب لصالح سوريا؛ كما أن أي صدام ساخن لن يسفر عن نتائج من شأهّا إخراج الفرات ودجلة من الرقابة التركية.

قد تطرح مسألة المياه في فترات معينة بوصفها عنصر ضغط دبلوماسي بوجه خاص. غير أن التوتر القائم بين سوريا وتركيا يمكن أن يشهد مزيداً من التصعيد لأسباب أخرى، ربما لا علاقة مباشرة لها بتركيا أو سوريا؛ وصدام على هذا النحو، قد يكون مرهوناً بعنصر آخر، يوظف مشكلة المياه في فترات معينة. فعند تصاعد اهتمام تركيا بدول البلقان والقوقاز، تطل التهديدات في الجنوب التركي ومشكلة المياه برأسها. ويتصاعد التوتر في العلاقات السورية - التركية، عندما يصبح من المطلوب من تركيا أن تتراجع عن اهتمامها الدبلوماسي والعسكري بدول البلقان والقوقاز. ومن مؤشرات الضعف أصلاً أن تقوم إحدى الدول بتجاهل دولة جارة لها، أو أن تداوم على انتهاج دبلوماسية توتر دائمة معها؛ فالطرف الذي يقوم بالمبادرة لتحسين العلاقات المتوترة، يعبر عن ثقة بالنفس، وثقة بقوته. وسيحقق قيام تركيا بتطوير علاقاهّا مع سوريا، لا سيما في المجال الاقتصادي، لها النفاذ بشكل أكثر تأثيراً إلى النطاقات الجنوبية، التي تمثل امتداداً طبيعياً لإمكانات الأناضول الهائلة. كما أن إزالة العراقيل من طريق الحركة الاقتصادية، لن يؤدي إلى تطوير نطاق الحيوية الاقتصادية الممتد من قونية،

وقيصرية، وأضنة إلى كهرمان مرعش، وغازي عنتب وحسب، بل وإلى تجاوز ذلك النطاق الحدودي، والتقدم نحو حلب ودمشق أيضاً، وما هو أبعد في مناطق الجنوب. ومن ثم، فإن العلاج الناجع لهذه العلاقات السياسية المتوترة يتمثل في تشكيل نطاق من المصالح الاقتصادية المشتركة.

وتحمل علاقات تركيا بجيرانها في الجنوب أهمية إضافية من حيث التوازنات الداخلية في منطقة الشرق الأوسط. فكما أكدنا من قبل، تتألف محاور القوة التاريخية في الشرق الأوسط من أضلاع المثلث الخارجي: إقليم الأناضول/شمال بلاد الرافدين (تركيا، وإقليم النيل/السويس (مصر)، وإقليم جنوب بلاد الرافدين/إيران. أما أضلاع المثلث الداخلي (سوريا - العراق - السعودية)، فتتشكل وفقاً لتوازنات المثلث الخارجي. وتنبع قدرة إسرائيل على التماسك داخل الشرق الأوسط، رغم كونها غريبة عن المنطقة، من مهارتها في متابعة هذه التوازنات وتوجيهها توجيهاً مؤثراً. فالتحالفات التي جرت خلال الحرب الإيرانية - العراقية بين إيران وسوريا، من جهة، والعراق ومصر والسعودية، من جهة أخرى، تعد من نتائج هذه التوازنات. كما أن من نتائجها أيضاً تدخل مصر في الأزمة السورية الأخيرة، ومسارعة إيران إلى الدخول فيها. ولذا، ينبغي أن تنظر تركيا بعين الاعتبار وبشكل مطلق إلى هذه التوازنات في السياسة التي ستنتهجها في علاقاتها الثنائية، سواء مع سوريا أو مع إسرائيل، أو مع الدول الأخرى في المنطقة. ومن المؤكد أن السياسات العراقية والسياسات السورية ستقحمان بالضرورة سياسات كل من مصر وإيران داخل هذا البناء الثلاثي. إذ يشكل مثلث تركيا - إيران - العراق التوازنات التي ستحدد الديناميات الداخلية لخط بلاد الرافدين - الخليج العربي، كما يشكل مثلث تركيا - سوريا - مصر توازنات خط شرق المتوسط.

وفي ظل هذه العلاقات الثلاثية، سيكون من المحتم على تركيا أن تبذل أقصى جهدها حتى لا تصبح الطرف المستبعد والمعزول. فإسرائيل تتابع وتراقب هذه التوازنات الثلاثية بدبلوماسية فاعلة ومؤثرة إلى أقصى درجة، بالرغم من أنها الدولة التي تتسم علاقاتها مع دول المنطقة بالتأزم شبه التام، بل وتعيش حروباً مباشرة أو غير مباشرة معها. ولذا، يجب على تركيا، تحت أي مبرر كان، أن يكون لديها من المرونة ما يجعلها بعيدة عن المجابهة مع الأقطاب الثنائية داخل هذه التوازنات الثلاثية.

فنجاح سياسة الحياد النشط التي انتهجتها تركيا خلال الحرب الإيرانية - العراقية، وما حصدته أيضاً من امتيازات اقتصادية مهمة، هو ترجمة لتعاملها مع هذا التوازن الثلاثي على أفضل نحو. وليس بمقدور دولة، مهما بلغت من قوة، أن تتحمل عبء العزلة داخل هذه التوازنات الثلاثية الحساسة للشرق الأوسط. هذا هو العنصر الأساسي الذي لم يستطع العراق أن يأخذه في الحسبان في حربيه مع إيران ومع الكويت. ولم يستطع التفوق العسكري معالجة الضعف في المرونة الدبلوماسية؛ فالتفوق العسكري، الذي يفتقر إلى المكونات الأساسية للمرونة الدبلوماسية، لا يمكنه أن يحرز نصراً دائماً في الشرق الأوسط.

3. السياسة التركية في الشرق الأوسط في إطار العلاقات التركية - العربية

أ- الخلفية التاريخية/السيكولوجية

ينبغي حتى يتسنى لنا تحليل مسار العلاقات ذات العمق التاريخي متعدد الجذور في التوازنات الاستراتيجية اليومية للعلاقات التركية - العربية، ألا نتناول المقاييس السياسية القائمة فقط، بل دراسة الأرضية التي ظهرت فيها هذه المقاييس السياسية بجوانبها المتعددة أيضاً. إن أي تحديد لا يضع في اعتباره العناصر التاريخية والسيكولوجية والاجتماعية - الثقافية، التي تحدد الذهنية الاستراتيجية خاصة، هو تحليل آلي ميكانيكي. لقد اتبعت العلاقات التركية - العربية، بخلفيتها التاريخية، السلبية والإيجابية، مساراً حيوياً نادراً من حيث تأثيراتها الثقافية - السياسية المتبادلة. ويمكننا أن نشير إلى حالة مشابهة في العلاقات الجرمانية - الرومانية في أوروبا، والعلاقات اليابانية- الصينية في آسيا؛ فكما أن الجرمان، الذين شكلوا مجتمعات أكثر دينامية من حيث البناء السياسي، تقبلوا مسيحية روما، واعتنق اليابانيون بوذية الصين وشكلوا ثقافة عالمية، فإن الأتراك الذين جاءوا كجماعات سياسية دينامية من آسيا الوسطى إلى المناطق الخاضعة للسيطرة العربية، دخلوا في الإسلام وانخرطوا في عملية تحول حضاري متعددة الجوانب. وكما حولت المسيحية والبوذية الهوية التاريخية للجرماني والياباني إلى إدراك حضاري، كذلك وفر الإسلام الأساس الحضاري للأبنية السياسية الضخمة، التي أقامها الأتراك فيما بعد، وتمثلت في الدولة السلجوقية ودولة بابر والدولة العثمانية.

وإذا كانت التراكمات الثقافية التي وضعها العرب خلال العهدين الأموي والعباسي قد انتقلت إلى بنية هذه الحضارة، فإن دينامية الأتراك السياسية - العسكرية، ومهاراتهم التنظيمية ذات العمق الآسيوي، أثرت في الجغرافيا العربية كلها. وقد رفد ذلك التأثير المتبادل، الذي حمل موروثات التراكم الإيراني المتجذر، النسيج الثقافي السياسي للدولة العثمانية. وها هي عواصم الجغرافيا العربية اليوم، مثل القاهرة، ودمشق، وبغداد، لا تزال تضم الآثار العثمانية التركية. وفي المقابل، نجد أن فن الخط الذي بلغ قمته في إسطنبول هو شكل أنيق لفن الخط العربي. كما أن مدن تركيا التقليدية، مثل أورفة، وقونية، وبورصة، ظلت تعبر عن الوحدة والتكامل في النسيج الثقافي مع المدن المشابهة لها في الجغرافيا العربية. دب الضعف في ذلك التأثير المتبادل والمشترك بفعل ما قامت به التيارات القومية التي ظهرت مع الثورة الفرنسية من تمزيق لذلك الإدراك داخل الجغرافيا الثقافية - السياسية العثمانية. وكان من نتائج بروز الهوية القومية والحاجة إلى بناء سياسي جديد في سياق تشكل الدولة القومية، تحول هذا التمزق إلى رد فعل سيكولوجي، صنع أرضية لميلاد نوع من الإدراك "للآخر". كما أن تأثيرات القوى الاستعمارية والتطورات التي حدثت في الحرب العالمية الأولى كانت من العوامل المحرضة على ظهور هذا الإدراك. فمنذ تلك الفترة، رأى القوميون الأتراك في التخلص من التأثير العربي شرطاً ضرورياً للتمكن من تشكيل ثقافة تركية مستقلة؛ كما تبنى القوميون العرب فكرة أن السبيل الوحيد لعودة العرب إلى الظهور على الساحة السياسية يكمن في التحرر من تأثير السياسة التركية.

افترض المثقفون الأتراك وجود ارتباط بين ثقافة الأتراك قبل الإسلام وبين الحداثة، وعملوا على تجاوز الموروثات السلجوقية - العثمانية التي من المفترض أنها قد تطورت في ظل التأثير العربي. أما المثقفون العرب فقد سعوا إلى تشكيل بنية سياسية وثقافية جديدة، تستند إلى العهدين الأموي والعباسي، متجاوزين العهدين السلجوقي والعثماني، اعتقاداً منهم أن العالم العربي كان يرزح تحت نير القهر والاستبداد في هذين العهدين. وأخذت النخبة العربية التي نشأت في ظل نظام تعليمي وضعته الإدارات الاستعمارية بعد انتهاء الإدارة التركية في الأراضي العربية، ومنها سياسيون وزعماء عرب ما زالوا على قيد الحياة، تنظر إلى العهدين

السلجوقي والعثماني باعتبارهما حقبة تاريخية ساقطة من سجل تاريخ العرب، وأن تطورات هذين العصرين جزء من التاريخ لا يمكن الاستفادة منه أو اتباعه. رأى هذا الجيل من المثقفين العرب أن الفترة الممتدة بين سقوط بغداد وانتهاء الدولة العباسية فعلياً عام 1258، وبين تاريخ ظهور القومية العربية الحديثة ودولها القومية، لا سيما الفترة بين 1516-1918، التي شهدت وقوع البلاد العربية تحت الحكم العثماني، هي فترة لا محل لها في التاريخ. ويطرح ألبرت حوراني Albert Hourani بشكل ملفت تأثير عدم التأريخ لهذه الفترة على الوعي التاريخي العربـــي، قائلا: "إنك لا تستطيع أن تجد الكثير مما يتعلق بالفترة 1516-1918 في الكتب القديمة الخاصة بتاريخ العرب. وعندما سألت ذات مرة أحد كتاب التاريخ العربـــي عن سبب إهماله لهذه الفترة، زعم أن هذه العصور لا تنتمي فعليا إلى التاريخ العربـــي"[1]. وتعني وجهة النظر هذه تجاهل احتمال أنه لولا الإدارة العثمانية، لاضطر العالم العربـــي لمواجهة الحركات الاستعمارية الغربية الهدامة، بل ولعدة قرون سابقة على ذلك، ولتعرض لحركة تصفية مكثفة في ظل السيطرة الاستعمارية، كما حدث لمناطق أخرى عديدة. لم تكن الهيمنة العثمانية بنية استعمارية تحول دون تطور العالم العربـــي، بل كانت درعاً واقياً لمناطق مختلفة من العالم آنذاك أمام الحركات الاستعمارية الغربية التي عملت كإعصار عارم على تصفية ثقافية لمناطق مختلفة من العالم. ودون إدراك هذه الحقيقة، يصبح من الصعوبة بمكان أن تتغير صورة العداء للعثمانيين المترسخة في ذهن المثقف العربـــي الذي تلقى تعليمه في ظل الإدارات الاستعمارية.

تسببت ردتا الفعل اللتان دفعتا بالعهدين السلجوقي والعثماني - اللذان استمرا نحو تسعة قرون- إلى خارج الإدراك التاريخي، في وجود نوع من "عدم التدوين التاريخي"[2]. وقد تحولت هذه الأنماط من المعالجة، إلى ردود أفعال نتيجة

(1) Albert Hourani, "The Ottoman Background of the Modern Middle East", ed. Kemal Karpat, *The Ottoman State and Its Place in World History*, Leiden: Brill, 1974, S. 61.

(2) عن إشكالية استمرارية التاريخ في تشكيل الدولة القومية وتأثيراتها على فهم التاريخ العثماني انظر: Ahmet Davutoğlu, "Tarih idraki oluşumunda metodolojinin rolü: Medeniyetlerarası etkileşim açısından dünya tarihi ve Osmanlı", *Dîvân İlmî Araştırmalar*, 1999/2, S. 7, S. 1-63.

عدم التحلي بالقدر الكافي من القدرة على متابعة تجربة بناء الدولة القومية لدى الغرب. فعلى النقيض من تلك المعالجة، نجد أن ايطاليا التي تضم روما والفاتيكان، قد تحولت إلى دولة قومية؛ كما نجد ألمانيا التي تضم العناصر الجرمانية قد تحولت أيضاً إلى دولة قومية. استطاعت هاتان الدولتان القيام بهذا التحول ليس من خلال رفض موروثات التجربة التاريخية المقدسة المشتركة لدى الرومان والجرمان، وإنما بالاستفادة من موروثات هذه التجربة التاريخية على المستويين الثقافي والمؤسسي على حد سواء. في حين أن ردتي الفعل اللتين اتفقتا حول أن موروثات العهدين السلجوقي والعثماني تشكل عائقاً أمام التحديث، نظرتا إلى تأثير كل منهما باعتباره عائقاً أمام التحديث. مثلت التراكمات الثقافية للتأثير العربـــي بالنسبة للنخب التركية قوة تعطيل، ورأت تلك النخب استحالة القيام بالتحديث ما لم يتم تخليص تلك التراكمات الثقافية من تأثير الجغرافيا التي ولدتها. ولذا، أصبحت صورة الشرق الأوسط لدى النخب التركية مرادفاً للتخلف الواجب التحرر منه ثقافياً، وساحة مخاطر عسكرية - سياسية يتحتم الابتعاد عنها قدر الإمكان. ولقد تأثر الدبلوماسيون والباحثون وصانعوا السياسة الأتراك بهذا النسق الإدراكي، الذي تم التعبير عنه في صيغة أدبية في رواية "جبل الزيتون" Zeytindagı لفالح رفقي، وفي صيغة المثل الشعبـــي "لا ترني وجه العربـــي، ولا حلوى الشام". وقد استمدت التحليلات المعنية بهذا الشأن من مصادر خارجية. وأصبحت تركيا بالتالي غريبة عن ثقافة المنطقة وسياستها وتوازناتها الداخلية، بل وانسلخت عنها. وقد أدى هذا الأمر بتركيا إلى فقدان القدرة على التقاط إيقاع المتغيرات الجارية في المنطقة؛ واستقرت الرؤية العامة التي تكونت وفقا للصورة المرسومة للعرب داخل مركز صناعة السياسة الخارجية التركية.

أما بالنسبة للنخب العربية، فقد صور الجدار التركي باعتباره ستاراً بين العرب والغرب، وسبباً في تخلف العرب عن اللحاق بركب الحداثة؛ وأصبح الانسلاخ عن التأثير التركي نوعاً من التوكيد على المصداقية الذاتية. وعندما نجمع بين هذا النمط من المعالجة، الذي يرهن ظهور العرب على مسرح التاريخ بالانسلاخ عن التأثير التركي، وبين الدافع الضمني لإثبات الذات، نجد أنهما أوجدا انسلاخاً مضاداً. ويمكن من منظور سيكولوجية الانسلاخ المتبادل، إدراك ذلك القدر من التباعد الدبلوماسي

والسياسي بين النظامين السوري والتركي، بالرغم مما بينهما من تقارب شديد جغرافياً وثقافياً؛ إذ تضع الشخصية النفسية والحسية لدى الإنسان في هذه المنطقة، الدبلوماسية العقلانية تحت ضغط سيكولوجية الانسلاخ المتبادل هذه، وتجعل مناقشة المصالح المتبادلة والعناصر المشتركة، التي قد تصل إلى الحد الأقصى، أمراً لا يمكن إدراجه في مفاوضات عقلانية. والعقبات السيكولوجية التي شكلت هذه الأنماط الإدراكية المتبادلة، والتي ترسبت في لاوعي النخب، هي عقبات تؤثر تأثيراً سلبياً في مسار العلاقات التركية - العربية على المستوى الدبلوماسي، وفي إسهاماتها المحتملة عالمياً وإقليمياً. ومن الصعوبة بمكان بلوغ العلاقات التركية - العربية مستوى صحياً دون تطوير علاقة عقلانية. وحتى وقت قريب جداً، كان من الممكن التماس العذر للسلوكيات النابعة من ردود الأفعال السيكولوجية هذه لدى بعض الدول التي لا تمتلك رصيداً من التجربة والخبرة، بيد أن دولة مثل تركيا، ذات ميراث تاريخي أقام هيمنة مطلقة في المنطقة دامت لمدة تقترب من الأربعة قرون، يتعين عليها تجاوز هذه العقبات السيكولوجية، وتطوير نمط معالجة استراتيجية تُمكنها من فهم المنطقة بكامل عناصرها، وتحليلها وتوجيهها والإحاطة الشاملة بمفرداتها.

ب - توازنات الشرق الأوسط والعلاقات التركية - العربية

عندما نجمع بين التجارب السلبية التي عاشتها المنطقة خلال الحرب العالمية الأولى تحت التأثير البريطاني، وبين هذا الفهم للتاريخ، نجد أن سيكولوجية الانسلاخ التي تكونت في العلاقات بين تركيا والعنصر العربي في الشرق الأوسط قد تراكمت وازدادت وتعمقت في فترة ما بين الحربين العالميتين. وقد أسفر النظام العالمي ثنائي القطبية، الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، عن نتائج غذت التناقضات التي أخذت في التبلور في السياسات الإقليمية. أدت سيكولوجية الانسلاخ إلى انضمام كل من تركيا، والدول العربية التي حصلت على استقلالها في الثورات ضد الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، إلى معسكري القطبية الثنائية، في مواقع متعاكسة (تركيا في طرف والدول العربية في طرف آخر)، وإلى فقدان هذه الدول الاستعداد لبناء سياسات إقليمية.

شعرت تركيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بضغط التهديد السوفياتي القادم من الشمال، فانتقلت إلى المعسكر الغربي، وواجهت مشكلة لم تحسب لها

حساباتها السيكولوجية والدبلوماسية والتكتيكية تمثلت في أن كل دولة جديدة تظهر في الشرق الأوسط يمكن أن تكون حليفاً محتملاً للاتحاد السوفياتي. وكان من نتائج التمحور حول المعسكر الغربـي - أكثر من كونها تخطيطاً إقليمياً ذا طبيعة استراتيجية - أن أصبحت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل، واتخذت موقفاً سلبياً إزاء أزمة السويس، وشاركت في تأسيس حلف بغداد، وصعّدت حدة التوتر مع سوريا إلى حافة الحرب، بانية على التراكم السيكولوجي السلبـي إدراكاً لقطب آخر مخالف. كان الرأي العام العربـي في تلك المرحلة يطور خطابه وصراعه السياسي المعادي للاستعمار إلى توجه مناهض للدول الغربية، وبدأ ينظر إلى تركيا هذه المرة باعتبارها شريكاً استراتيجياً للدول الاستعمارية؛ بينما كانت تركيا تتطور سياستها الإقليمية على نحو يتفق مع الخيارات العامة للمعسكر الغربـي الذي تنتسب إليه. ولم تسفر هذه السياسة الإقليمية عن نتائج تتعلق بالمنطقة وحدها، بل وأدت إلى فقدان تركيا للكثير من اعتبارها وقيمتها لدى معسكر عدم الانحياز، الذي تألف من الدول التي ولد معظمها في خضم ثورات ضد الاستعمار، ووضعها الموقف المعادي للاستعمار في مركز المعسكر السياسي الدولي البديل. تسببت هذه السياسة في وقوع تركيا في حالة من العزلة الدولية، بالرغم من أنها الدولة التي حازت السبق في القيام بأول حرب استقلالية في الشرق.

بيد أن التطورات التي شهدتها تركيا في عقد الستينيات من القرن العشرين على محور قبرص، والتي شهدتها الدول العربية على محور فلسطين، أسفرت عن نتائج من شأنها التحرر من سياسات المعسكرين العالمية؛ فبينما أدى كل من التوتر الذي عاشته تركيا مع الولايات المتحدة، وخطاب جونسون خلال أزمة قبرص عام 1964، إلى حدوث تغير جاد في بنية السياسة الخارجية التركية ذات الوجهة الواحدة والمعسكر الواحد، أدت هزيمة الحركة القومية العربية بزعامة عبد الناصر في 1967، إلى قيام الدول العربية الراديكالية، وعلى رأسها مصر، بإعادة النظر في مواقفها. أضحت القضايا ذات الطابع القومي لدى الطرفين سبباً في قيام كل منهما بإعادة النظر ومراجعة السياسة الخارجية على أصعدة عدة مختلفة؛ فقامت تركيا بعد خطاب جونسون بتطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، وحتى يتسنى لها الخروج من عزلتها في الأمم المتحدة، سعت جاهدة لسد الفراغ الذي تركته لدى دول معسكر

عدم الانحياز وفي مقدمتها الدول الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي. أما الدول العربية، فقد شرعت في اتخاذ خطوات من شأنها القضاء على الخلافات القائمة فيما بينها والمتولدة من انتمائها لمعسكرات مختلفة، كما بدأت - لا سيما مصر- في إعادة النظر في علاقاتها مع الاتحاد السوفياتي، الذي حملته مسؤولية جزئية عن هزيمة 1967.

أدت المقاربات البرجماتية، التي أوجبتها الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي المتبادل، إلى إخراج العوائق التاريخية/السيكولوجية من الحسابات؛ واتجهت العلاقات التركية - العربية نحو التحسن في السبعينيات. وفي بدايات عقد الثمانينيات، أخذت تلك العلاقات في بناء مجالات مصالح مشتركة من خلال روابط اقتصادية مكثفة، كان من نتائجها قيام مشروعات مثل خط أنابيب كركوك/يومورتاليك، الذي قرب بين تركيا والعراق. وفي النصف الأول من عقد الثمانينيات، عززت تركيا من تأثيرها في المنطقة عبر العلاقات التي طورتها مع دول عربية مهمة، مثل مصر والعراق والمملكة العربية السعودية، بوسائل وعلى محاور مختلفة. كما نهجت تركيا عدداً من السياسات الإقليمية، مثل تبني سياسة عدم انحياز فعال تجاه الحرب الإيرانية العراقية، ومساندة مصر في العودة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي، بعد استبعادها منها بسبب معاهدة كامب ديفيد؛ إضافة إلى إقامة ارتباطات أمنية مع المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى، التي كانت عرضة للتهديد الأمني بسبب الحرب الإيرانية العراقية. وتعد هذه السياسات الإقليمية بمثابة ميلاد لسياسة تركية جديدة في الشرق الأوسط، ولعلها أيضاً السياسة الأبرز والأكثر فاعلية لتركيا في المنطقة بعد انسحابها منها في الحرب العالمية الأولى.

شهد الشرق الأوسط ثلاثة تطورات مهمة أدت إلى تغيير التوجه التركي: انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية، ونشوب حرب الخليج، وعملية السلام. وقد أدت الهدنة التي عقدت بين إيران والعراق، والتي دعمتها تركيا كخطوة مهمة من أجل تحقيق السلام في المنطقة، إلى ميل توازن القوى الإقليمي لصالح العراق. وبالرغم من أن العراق لم يستطع أن يحقق نجاحاً عسكرياً جاداً ضد إيران، إلا أنه بات يمتلك بنهاية تلك الحرب التي خاضها بدعم مالي من الدول العربية، ودعم تسليحي من القوى العالمية المعادية لإيران، مخزوناً للسلاح يمكّنه من التأثير على

التوازنات سواء داخل المنطقة العربية، أو التوازنات الإقليمية بشكل عام. وإذ أدى ذلك الخلل، وَمَيَّلَ ميزان القوة لصالح العراق، إلى إزعاج دول مثل المملكة السعودية، ومصر، وسوريا، وهي التي كانت تنظر إلى العراق في حربه الطويلة ضد إيران باعتباره درعاً واقياً للعالم العربـــي، فقد دفع تركيا أيضاً إلى البحث عن توازن جديد، بعد أن شعرت بالاضطراب من جراء الفراغ الذي ظهر على حدودها بسبب الحرب. وعندما نجمع بين تصاعد مشكلة المياه وتفاقم التهديدات في الجنوب التركي خلال تلك الفترة، مع التغيير الذي جرى داخل دول المعسكر الشرقي، نجد أن اهتمامات تركيا تحولت من الشمال إلى الجنوب؛ وهو ما بدا في التصاعد الملحوظ في الممارسات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني، وإيواء سوريا له.

كانت حرب الخليج الثانية بمثابة تحذير من محاولة العراق تحويل مخزون سلاحه إلى مكسب جيوسياسي واقتصادي - سياسي دائم في الكويت. وقد أفرزت هذه الحرب تأثيرات مهمة على العلاقات بين سياسات تركيا الإقليمية والدول العربية. دفعت الحرب بالتأثير المتبادل بين التوازنات الدولية والتوازنات الإقليمية، إلى مستوى غير مسبوق؛ كما عملت على تقليص مساحة المناورة الإقليمية لدى الدول، وفي مقدمتها تركيا، التي شعرت بضرورة متابعة التوازنات الدولية متابعة دقيقة. إن إغلاق تركيا لخط الأنابيب من تلقاء ذاتها، ودون طلب من الولايات المتحدة، التي اضطلعت بزعامة التحالف الدولي، وتبنيها لخطاب هجومي شديد اللهجة مع فتحها قاعدة "إنجرلك" للعمليات العسكرية، قد أدى إلى استحضار صورة تركيا الخمسينيات، الحليفة للقوي الغربية. بل إن الدول العربية استشعرت القلق من الموقف التركي، بالرغم من انـــزعاجها من التهديد الذي شكله لها العراق.

وقد تفاقمت حالة انعدام الأمن المتبادل بعد ما أعقب الحرب من تقسيم للعراق فعلياً إلى ثلاثة مناطق، وخطورة تحول شماله إلى منطقة فراغ، وتحول الحدود التركية - العراقية إلى خط مواجهة بالنسبة لتركيا، ليس فقط من حيث الأمن الخارجي، بل أيضاً من حيث الأمن الداخلي. وسرعان ما أخذ ذلك الخط في التمدد نحو الداخل التركي بفعل اختراقات حزب العمال الكردستاني، ونحو العمق العراقي أيضاً من خلال التدخلات العسكرية التركية في شمال العراق، وهو ما أسفر

عن ردود فعل مضادة من قبل الدول العربية التي نظرت إلى الحدود التركية - العراقية باعتبارها حدوداً بين دولتين فحسب. في الفترات اللاحقة، أثرت العمليات العسكرية التي انطلقت من قاعدة "إنجرلك" التركية مستهدفة معاقبة العراق، تأثيراً من شأنه تصعيد التوتر بين تركيا وبين الدول العربية، وأخذت ردود الأفعال العربية المشتركة تجاه هذه العمليات العسكرية، لا سيما بعد انتهاء التهديد العراقي الفعال للدول العربية، تتجه نحو تركيا، مبتعدة عن الولايات المتحدة وإنكلترا اللتين قامتا بقيادة الحرب. وهو ما يعني أن تركيا قد اضطرت لتحمل فاتورة الغموض الإقليمي بين القانون الدولي والمعيار الجيوسياسي الواقعي. ولعبت كل من مسألة المياه التي ترسخت في مركز اللوحة الاستراتيجية للخسائر الاقتصادية، ومشكلة الأمن الداخلي المتصاعدة التي تعرضت لها تركيا، أدوراً في تصعيد صِدام المصالح بين تركيا والعالم العربـــي.

كما أثرت عملية السلام في الشرق الأوسط، التي بدأت في ظل هذه الأجواء، تأثيراً سلبياً على العلاقات التركية - العربية؛ فلم تتبوأ تركيا موقعاً ما في مركز عملية السلام، ولم تدع بصفتها عضواً فاعلاً إلى اجتماعات عملية السلام المتعلقة بالمجال الاقتصادي، مما تسبب في ضعف تأثير تركيا في المنطقة. وبدلا من أن تتجه تركيا نحو مشروعات من شأنها الإحاطة بالمنطقة كلها على نحو يعالج ذلك الضعف، إذا بها تدخل في علاقات مكثفة مع إسرائيل في ظل المناخ المواتي الذي وفرته عملية السلام. وطفا على السطح تدهور غير معلن في العلاقات التركية - العربية. بدأت علاقات تركيا مع إسرائيل بمبررات تكتيكية، تتعلق بمسائل أمنية مشتركة؛ وبمرور الوقت، نظرت الدول العربية إلى هذه العلاقات باعتبارها اتفاقاً استراتيجياً. وقد أدى رفع مستوى العلاقات التركية - الإسرائيلية في موازاة انتشار سيناريوهات حول إقامة محور تركي - إسرائيلي - أردني بدعم أميركي إلى توفير فرصة لإثارة الرأي العام العربـــي في الدول ذات العلاقات المتأزمة مع تركيا مثل سوريا. وبعد أن كانت القومية العربية، في المنظار العربـــي، مهددة في الخمسينيات من التحركات الاستعمارية الغربية، وفي الستينيات والسبعينيات من إسرائيل، وفي الثمانينيات من إيران، باتت في منتصف التسعينيات عرضة لمخاطر وتهديدات تركية؛ وهو ما انعكس على اجتماع القمة العربية في 1996.

تزامنت الأزمة التي شهدها العالم العربي مع التهديد الذي تعرضت له تركيا في ظل المناخ الاستراتيجي الجديد لفترة ما بعد الحرب الباردة. وكان لهذا التزامن دوره في دخول العلاقات التركية - السورية، والتركية - العراقية، مناخاً ديناميا جديداً ومتسارعاً. فقد تصاعدت وتيرة تراجع العلاقات من كلا الطرفين بعد تبني تركيا سياسة بشأن العراق وضعت في حسبانها مشكلة الفراغ في شمال العراق، وسياسة تجاه سوريا اختزلت العلاقات في حزب العمال الكردستاني الإرهابي، والتأييد الدولي الذي حققه ذلك الحزب.

ج - التصورات المتعلقة بالشرق الأوسط ومستقبل العلاقات التركية - العربية

إن من المهم للغاية إعادة تأسيس العلاقات التركية - العربية على أرضية عقلانية، تأخذ في الاعتبار إعادة تحديد المقاييس العالمية والإقليمية، في فترة تشهد تحولات جادة في تركيا والدول العربية، مجتمعة وفرادى. ولا تقتصر هذه الأهمية على مستوى المصالح المتبادلة بين الأطراف، ولكنها تمتد إلى مستوى السلم الإقليمي أيضاً. ولعل بناء هذه الأرضية العقلانية يمكن أن يتيسر من خلال البدء بتجاوز التراكمات السيكولوجية المتبادلة، وترسيخ الوعي بمصير إقليمي مشترك، والحفاظ على العلاقات البينية من مؤثرات التوازنات العالمية. وفي هذا الإطار، يتعين على تركيا أولاً وقبل أي شيء، تطوير وجهة نظر تؤهلها لتحسس نبض العالم العربي، وتلمس إيقاع التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي الذي تشهده مجتمعاته. فعلى سبيل المثال، يمكن لتركيا العمل على فهم الوضع الجديد الذي طرأ على سوريا بعد حافظ الأسد، وطرح تفسير لهذا الوضع، لا سيما ما يتعلق بعملية التغيير الاجتماعي التي شهدتها سوريا في الأعوام الأخيرة؛ ويمكن للدبلوماسية تجاه هذه الدولة أن تقيم أرضية صحيحة بناء على مثل هذا التحليل والتفسير. وفي مرحلة إعداد على هذه الشاكلة، ينبغي الابتعاد عن المقاربات التعميمية والسطحية، التي تختزل المجتمعات العربية في تصنيف واحد. مثل هذه المقاربات، تجعل من العسير التوصل إلى رؤية صحيحة وتقييم دقيق للفروق الهامة بين المجتمعات المنتشرة من المغرب إلى عمان ومن العراق إلى السودان، والتي تحمل خصائص ثقافية وسياسية متباينة.

وعند النظر إلى التصورات المتعلقة بالمستقبل، نجد أن مصدر الخطر الأكبر بالنسبة لسياسات تركيا الإقليمية، يكمن في تصاعد التيارات القومية المضادة؛

فالحركات القومية، لا سيما المدعومة من القوى العظمى، تمتلك خيارات هي الأخطر في توجهاتها الخارجية بالنسبة لسياسات تركيا في الشرق الأوسط. ويمكن لشرق أوسط تنمو فيه الحركات القومية، أن يغلق الأبواب أمام التأثير المباشر لتركيا في المنطقة، ويرهن المنطقة لكيانات سياسية تتحكم فيها قوى أخرى. كما أن تصاعد التيارات القومية والحركات السياسية ذات الأساس العرقي سوف يسفر عن مشكلات ضخمة بالنسبة لوحدة الصف داخل تركيا، التي تضم كل العناصر المتبقية عن العهد العثماني. ولذا، ينبغي على تركيا الابتعاد عن المعايير التي من شأنها أن تضعها في تناقض مع الحركة القومية العربية. وبالرغم مما نراه من انقسام في العالم العربـــي، وضعف تأثيره السياسي خلال الأزمة مع سوريا، والذي نظر إليه وكأنه موقف مناسب، لا يجب أن ننسى أن الدول العربية المنقسمة على نفسها قادرة على توحيد ردود فعلها، بل ويمكنها تحريك كثير من المحافل الدولية وفي مقدمتها معسكر عدم الانحياز. ثمة حقيقة مفادها أن تركيا، التي تواجه الآن اللوبـــي العربـــي في المحافل الدولية بعد اللوبـــي اليوناني والأرميني، ستواجه صعوبات جمة عند انتهاجها دبلوماسية فاعلة.

كما أن علاقات تركيا مع إسرائيل، التي اكتسبت بعداً استراتيجياً بتخطيها للسمة التكتيكية المحدودة المزعومة، كانت بدورها عاملاً مساعداً في تصاعد الحركة القومية العربية. إن تدهور العلاقات الثنائية بين تركيا ودول عربية مثل سوريا والعراق، في موازاة علاقات تركية متطورة مع إسرائيل، من شأنه حشد العالم العربـــي كله ضد تركيا؛ وهو ما يعني بالأحرى إقصاء تركيا عن المنطقة إقصاء فعلياً. إن الخطر الأكبر في سياسة الشرق الأوسط يتمثل في الانعزال أمام حركة جبهة واسعة. ولا ينبغي أن ننسى حجم التأثير السلبـــي الذي تعرض له دور مصر الإقليمي بعد الإقصاء الجماعي لها من قبل العالم العربـــي بسبب معاهدة كامب ديفيد. أما النموذج العراقي، الذي عاش حالة من العزلة التامة في المنطقة بعد حرب الخليج، فيبرز جانباً من مخاطر السياسات التي لا تأخذ في الاعتبار ميزان القوى في المنطقة. ولعل الخطوة الأهم للحيلولة دون حدوث استقطاب وشيك، تتمثل في تطوير العلاقات الثنائية مع الدول العربية، كل على حدة، من خلال تنويع هذه العلاقات وتعميقها على نحو يوسع من مجالات المصالح المتبادلة. يمكن لمثل هذه

السياسة أن تقلص من المخاطر التي قد تسفر عنها ردود الأفعال. ومن الأمثلة على هذه العلاقات الثنائية: العلاقات الدبلوماسية في المسار العام للعلاقات التركية - الأردنية، والعلاقات التركية - المصرية بعد كامب ديفيد، والعلاقات الثنائية في مجال المصالح المشتركة، كما في العلاقات التركية - العراقية خلال الفترة الممتدة من تشغيل خط أنابيب كركوك - يومورتاليك حتى انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية، والعلاقات التركية - الليبية في عقد الثمانينيات، وأثناء أزمة قبرص، حين اتسعت مشاريع المقاولات المشتركة.

وينبغي إزاء احتمال تشكل استقطاب بفعل أوضاع معينة الاهتمام بالعلاقات مع إيران، وهي الدولة المسلمة غير العربية في المنطقة؛ ففي حال تعثر العلاقات التركية - العربية،يمكن للعلاقات التركية - الإيرانية كسر حالة العزلة الإقليمية. كما أن حرص تركيا في علاقاتها مع إسرائيل على أن لا تتولد عن هذه العلاقات نتائج تؤدي إلى فرض حالة من العزلة على تركيا داخل التوازن التركي - العربي - الإيراني، هو عنصر مهم في سياسات المنطقة. أما الأمر المهم الآخر في العلاقات التركية العربية، فيتعلق بتجاوز العلاقة القائمة بين التوازنات الدولية المعايير الإقليمية، وتجنب ما قد يفضي إلى استقطاب متبادل. فقد تتعرض صورة تركيا الإقليمية وتأثيرها للضعف إذا نظر الرأي العام العربي إليها باعتبارها دولة محورية في حسابات الدول الأخرى وتستند إلى التوازنات العالمية. وكما أن تركيا دولة لم تحقق التكامل مع دول المنطقة بعد، فهي أيضاً دولة تفتقد السلوك المعياري المتميز. وينبغي على الحسابات التكتيكية ذات المدى القصير ألا تؤدي إلى إفساد صورة تركيا الاستراتيجية الدائمة. فعمق تركيا التاريخي وموروثها داخل المنطقة يتناقضان مع وضع الامتداد الإقليمي لأي قوة أو معسكر عالمي. مثل هذا الوضع، الذي يمكن للوبي المعادي لتركيا استغلاله في التأثير على الرأي العام العربي، يحمل الكثير من المخاطر والمشكلات بالنسبة لتأثير تركيا الإقليمي، وليس فقط بالنسبة للعلاقات التركية - العربية.

إن القدرة على تجاوز هذه الأنماط من الصور السلبية مرهونة قبل أي شيء بالاستخدام الأمثل لشبكة من الاتصالات الأفقية (العربية)، ولآلية تعمل على تشكيل الرأي العام. وإذا ما كانت هناك رغبة في إحداث تأثير فعال في الشرق

الأوسط عامة، وفي العلاقات التركية - العربية على وجه الخصوص، يتعين على تركيا اتباع سياسة اتصال أفقي، فضلاً عن سياسة التفاعل العمودي في المباحثات الدبلوماسية رفيعة المستوى.

4 - الأبعاد الدولية والإقليمية للعلاقات التركية - الإسرائيلية

تعد التطورات السريعة والشاملة التي تشهدها العلاقات التركية - الإسرائيلية واحدة من أهم التطورات التي تعنى بالتوازنات العامة داخل المنطقة، وبوضعية تركيا داخل المنطقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وبالنظر إلى تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية منذ قيام دولة إسرائيل وحتى الآن، نجد أن هذه العلاقات تسير على مستويين: يتعلق أحدهما بالحسابات الدولية، ويتعلق الآخر بالحسابات الإقليمية.

أ - البعد الدولي

يقع في صلب المقاييس الدولية ذلك التوافق القائم بين محور القوة الدولية الذي حقق لإسرائيل الظهور بوصفها دولة داخل الوضع الدولي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبين اختيار تركيا للمعسكر الذي اضطرت للانضمام إليه بسبب التهديدات السوفياتية آنذاك. وكما أكدنا في القسم الذي تناولنا فيه ظهور إسرائيل على مسرح التاريخ بوصفها قوة إقليمية، فإن ظهور هذه الدولة كان نتيجة لدعم المحور الأطلسي (إنكلترا - الولايات المتحدة) في الأساس. أما تركيا، فقد نجحت في تجاوز التهديد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية باتخاذها القرار الاستراتيجي في الاتجاه نحو المحور ذاته. وإذ أدت حالة التوازي هذه داخل المحور العالمي إلى جعل تركيا شريكاً إقليمياً حتمياً لإسرائيل، فقد كانت تركيا تضع دائماً في اعتبارها ارتباطات إسرائيل في البنية السياسية الإقليمية، وتأثيرها داخل النظام الأميركي على وجه الخصوص. وفي ظل هذا التوازي في المحور الدولي، لعبت قوة اللوبي اليهودي العالمي دوراً مؤثراً في أن تصبح إسرائيل عنصر ضغط على القوى الدولية، وعلي رأسها الولايات المتحدة، أكثر من كونها دولة قومية ذات صبغة إقليمية. وعند النظر من هذه الزاوية، نجد أن العلاقات التركية - الإسرائيلية قد اتسمت بخصوصية تبادلية مع العلاقات التركية - الأميركية، فقد أدت فعاليات اللوبي

اليوناني والأرميني ضد تركيا إلى سعي تركيا إلى الحصول على دعم اللوبي اليهودي، باعتباره عنصراً موازناً. وأبدى اللوبي اليهودي بدوره اهتماماً بتوظيف هذا الدور التوازني على نحو يفتح الطريق أمام العلاقات التركية - الإسرائيلية.

ووفر التأثير الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة، والقوى المنتمية للمعسكر الغربي باعتبارها عناصر دعم جانبية، عنصر ضغط ملموس في علاقات تركيا ذات الصبغة الإقليمية مع إسرائيل. أدى الضغط المزدوج من مطالب الدول العربية في المنطقة، من ناحية، وتأثيرات المعسكر الغربي، من ناحية أخرى، إلى قيام تركيا بالبحث عن التوازن في سياستها الإقليمية. وتثير التعرجات السياسية لسياسة تركيا الخارجية خلال عقد الخمسينيات الانتباه، لا سيما عند تصاعد ضغوط الاتحاد السوفياتي وتهديداته الاشتراكية التوسعية في المنطقة، التي أدت بدورها إلى ارتفاع قيمة الدعم من قبل المعسكر الغربي. وفقاً لمقتضيات المعيار العالمي، تأثرت العلاقات التركية - الإسرائيلية بسبب التوترات التي تعرضت لها العلاقات التركية - الأميركية، التي بدأت مع أزمة قبرص عام 1964 وخطاب جونسون، ثم تصاعدت في منتصف السبعينيات مع الحظر الأميركي. في تلك الفترة، أقامت تركيا علاقات اقتصادية مع الاتحاد السوفياتي. كما أدى إقصاء إسرائيل، بعد حرب 1967، من قبل معظم الدول غير الغربية، وفي مقدمتها دول معسكر عدم الانحياز، وليس من قبل الدول العربية فقط، إلى انتهاج تركيا سياسة متأنية في علاقتها بإسرائيل. واكتسبت علاقة تركيا بإسرائيل مزيداً من الشفافية مع الأزمة النفطية، وبعد إعلان إسرائيل القدس عاصمة أبدية لها، فخفضت تركيا من علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل إلى مستوى سكرتير ثاني.

اكتسبت الولايات المتحدة مع انتهاء الحرب الباردة صفة القوة العظمى الوحيدة، وأفصحت عن هذه الصفة في الشرق الأوسط من خلال حرب الخليج، وطرح مفهوم "النظام العالمي الجديد". وبهذا عملت على ترسيخ تصور بأن ثمة بناء جديداً سيجري إنشاؤه في الشرق الأوسط في ظل هذا النظام العالمي الجديد. ولد هذا الطرح زخماً من التوقعات والسيناريوهات المتعلقة بأن ثمة دولتين من دول الشرق الأوسط ستصبحان دولاً محورية في النظام الجديد هما تركيا وإسرائيل؛ فقد استمرت علاقة هاتين الدولتين التحالفية مع الولايات المتحدة خلال فترة الحرب

الباردة دون انقطاع، بالرغم مما شابها من مشكلات بسيطة. وقد أدت نتائج عملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك إنهاء المقاطعة الدولية لإسرائيل، إلى أن تتصرف تركيا بمزيد من الحرية في علاقاتها مع إسرائيل، بعد فترة لم تتضح فيها بشكل عام طبيعة العلاقات بينهما، سيما أن وضع الضغط المزدوج تعرضت له تركيا أثناء الحرب الباردة في الاعتبار. أما إسرائيل، فقد انطلقت نحو تحقيق انفتاح دبلوماسي، واقتصادي - سياسي، من أجل تطبيق استراتيجيتها الجديدة التي تناولناها من قبل، وذلك من خلال تعميق علاقاتها مع الدول التي تعاملت معها في إطار مواز لخياراتها الدولية الأساسية في مرحلة الحرب الباردة. ومن ناحية أخرى، تبنت إسرائيل سياسة فعالة، لا سيما في النطاقات التي خلفها الاتحاد السوفياتي، وهو ما أدى إلى ترسيخ الاعتقاد بأن إسرائيل ستتعاون مع تركيا، التي تبدي اهتماما استراتيجيا طبيعياً بالنطاقات ذاتها، ضمن المحور الأميركي وفي المناطق خارج الشرق الأوسط أيضاً.

تُحدث مظاهر مثل هذه التحالفات الاستراتيجية المستقرة الساكنة في نظام العلاقات الدولية - الذي تصنعه قوى دينامية وأنشطة تكتيكية سريعة ومرنة - تأثيرًا من شأنه تضييق ساحة التحرك أمام الدول الدينامية. فعندما يقوم اللاعبون الذين يتصرفون بمرونة تتجاوز ذلك الوضع في علاقات التحالف لديهم بفتح ساحاتهم، تضيق المساحات المتاحة للاعبين الذين يقومون بأنشطة علنية صاخبة. وقد ظهرت نتائج مشابهة لذلك في العلاقات بين تركيا وإسرائيل؛ ففي بداية تعمق علاقاتهما، بدا ذلك التوجه مناسباً لكل منهما من حيث الخيارات الدولية، ثم أخذ مع مرور الوقت يشكل تبعات بديلة بالنسبة للعلاقات مع اللاعبين الدوليين والإقليميين. وإن أدت الإمكانات التي وفرتها هذه العلاقة إلى فتح مجالات جديدة بالنسبة لإسرائيل، فإن ما تتسم به هذه العلاقات من بعد علني ورسمي وأيديولوجي في بعض الأحيان، أثر سلبياً على علاقات تركيا الأخرى. أدى ذلك التقارب، الذي تمت صياغته في مثلث الولايات المتحدة - إسرائيل - تركيا، إلى بروز تحفظات على علاقات تركيا مع قوى دولية أخرى، في مقدمتها الاتحاد الأوروبـــي، ثم الصين وروسيا. ومن ناحية أخرى، أخذ ذلك الترابط الدبلوماسي الذي يتصف بالسكون، يشكل عبئاً على علاقات تركيا مع دول آسيا وإفريقيا ومنظمة المؤتمر الإسلامي على وجه الخصوص.

ب – الاستراتيجية الإقليمية الإسرائيلية وعملية السلام في الشرق الأوسط والعلاقات التركية – الإسرائيلية

كما سبق أن أكدنا في القسم الذي تناولنا فيه وضعية إسرائيل في المنطقة، فإن إسرائيل التي تشعر بأنها باتت حبيسة شريط ضيق في المنطقة، وتواجه أزمة أمنية خطيرة، وضعت تلك الحقيقة في بؤرة معاييرها الاستراتيجية، وحددت ثلاثة شروط أساسية من أجل تأمين وجودها وتأثيرها في المنطقة:

1. الحصول على الدعم الأمني الدولي، والأساس الشرعي والقانوني.
2. الحصول على الدعم الفعال من القوى غير العربية في الشرق الأوسط، أو على الأقل تحييدها إزاء مشكلة الشرق الأوسط، التي تبدو للوهلة الأولى مشكلة عربية – إسرائيلية.
3. التحكم في إيقاع التوازنات بين الدول العربية، من خلال المناورات التي من شأنها الحيلولة دون تحول الدول العربية إلى معسكر واحد.

تحقق الشرط الأول، الذي تناولناه في إطار البعد الدولي، من خلال الدعم الأميركي الفاعل، وتوجيه الولايات المتحدة للمنظمة الدولية لتعزيز هذا الدعم؛ واستخدام الولايات المتحدة لحق الفيتو حيال كثير من قرارات الأمم المتحدة ضد إسرائيل، مؤشر واضح على ذلك. ويعتبر الشرط الثاني عنصراً مهماً في سياسات إسرائيل منذ إنشائها حتى الآن. فحلف الإطار الخارجي (Periphery Pact)، الذي طورته إسرائيل عقب قيامها، كان يستهدف إقامة علاقات تعاون وطيدة مع الدول غير العربية التي تحيط بالدول العربية مثل إيران، وتركيا، وإثيوبيا. ذلك التعاون، الذي كان الهدف من زيارة بن غوريون غير الرسمية لتركيا آنذاك، بات مقياسا دأبت إسرائيل على وضعه في اعتبارها دائما. كما أن لهذه المقاربة أثرها أيضاً في علاقات التقارب التي قامت بين إسرائيل وإيران في عهد الشاه. وقد حملت الخلافات التي عاشتها تلك الدول مع الدول العربية أهمية كبري بالنسبة لإسرائيل، نظراً لأن هذه الخلافات أتاحت لإسرائيل ساحة مناورة إقليمية. وبالرغم من أن التطورات التي برزت مع سقوط نظام الشاه في إيران أدت إلى إضعاف جهود إسرائيل لإقامة توازن إقليمي، فإن إسرائيل لم تواجه خطراً إقليمياً شاملاً، وذلك لنجاحها في اختراق مصر دبلوماسياً من خلال معاهدة كامب ديفيد. وتحمل

العلاقات التي طورتها إسرائيل مع الدول غير العربية أهمية كبرى من حيث إمكانية تشكيل سياسات إقليمية مستقرة نسبياً، لا سيما في الفترات الانتقالية التي تحكمها مقاييس أكثر دينامية. فتقدم إسرائيل بخطى ثابتة نحو مزيد من التعاون المرحلي مع تركيا، من خلال استغلال الوضع الذي وجد مع حرب الخليج وعملية السلام في الشرق الأوسط، يمثل تطوراً ملائماً لأقصى درجة، وهو تطور يعبر عن استمرارية في الاستراتيجية الإقليمية العامة.

وأما الشرط الثالث لهذه الاستراتيجية الإقليمية المتعلق بأن لا تصبح الدول العربية معسكراً واحداً، فقد تحقق من خلال الديناميات الداخلية للسياسة العربية، والاستخدام الفعال للروابط الدولية، والخلافات الثنائية القائمة بين الدول العربية. استطاعت إسرائيل توجيه ديناميات آليات المثلث الذي تناولناه بالدراسة في مقدمة هذا الفصل، بواسطة انتهاج دبلوماسية مؤثرة لأقصى درجة، واستخدام قوة السياسة الواقعية عند اللزوم. وهناك العديد من الأمثلة المدهشة، التي يكتظ بها تاريخ العلاقات التي أقامتها إسرائيل مع الدول العربية، كل على حدة. ويحتوي هذا المسار على تجارب جديرة بالانتباه، مثل ديمومة عناصر الارتباط الإسرائيلي بإنكلترا والولايات المتحدة في السياسات الإسرائيلية حيال الأردن والمملكة السعودية؛ والدبلوماسية متعددة الخيارات، التي تم تطبيقها أثناء عملية جذب مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية، اللتين كانتا تحتلان موقع الريادة في السياسة العربية في المرحلة السابقة، إلى دائرة العلاقات المباشرة مع إسرائيل؛ وتهميش دور بعض الدول العربية أمام التكتلات المضادة التي تضم بعض الدول العربية الأخرى، مثل مصر عبد الناصر التي شكلت قوة كاريزمية قادرة على إطلاق تحركات جماهيرية في العالم العربـــي، وعراق صدام في أواخر الثمانينيات.

كما أوجدت العلاقات التركية – الإسرائيلية، التي تقدمت بسرعة فائقة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تأثيرات عززت هذه المرتكزات الثلاثة بالنسبة لإسرائيل؛ فدخول تركيا، وهي واحدة من أهم القوى في المنطقة، في علاقات وثيقة مع إسرائيل، دعم جهود إسرائيل الرامية للحصول على الشرعية الدولية. وكان دخول دولة غير عربية واقعة في المحيط الخارجي للشرق الأوسط في تعاون استراتيجي مع إسرائيل، وتولد مناخ عداء لتركيا في أوساط الرأي العام العربـــي،

لفت الانتباه إلى أن ساحة الخلاف في الشرق الأوسط، الذي يموج بالمشكلات، لا تتمثل فقط في العلاقات الإسرائيلية - العربية، بل أن من الممكن أن يحدث تدهور مشابه في العلاقات التركية - العربية أيضاً. وعند النظر من حيث الشرط الثالث، نجد أن الموقف حيال تركيا، قد أدى إلى نشوب خلافات تكتيكية جديدة بين الدول العربية، انعكست على قمة القاهرة. وفي المقابل، سعت تركيا إلى الحيلولة دون أن تؤدي هذه العلاقات إلى تضييق ساحاتها، فأكدت وبإصرار على أن علاقاتها مع إسرائيل ليست موجهة ضد أي طرف ثالث. بيد أن تطور هذه العلاقات على نحو سريع وشامل، حال دون تجاوز ردود الفعل المناهضة لتركيا. ومن الواضح أن هذه العلاقة اتسمت بصبغة تكتيكية موجهة ضد سوريا، التي تدعم حزب العمال الكردستاني وتحاول تشكيل علاقات مع اليونان في مواجهة تركيا، وقصد بها أيضاً تعزيز العمليات الاستخباراتية التركية المضادة للإرهاب، وتوفير إمكانات جديدة لمشروعات التحديث العسكري التركي. وبالرغم من الكم الكبير من الجهود، إلا أن تركيا لم تحُل دون تضييق ساحة المناورات الدبلوماسية التركية في المنطقة حتى نهاية عقد التسعينيات. كما أن الضغوط المحتملة من الدول العربية اليوم، تدفع دولاً عربية عدة إلى ترك مسافة في علاقاتها مع تركيا. وينسحب هذا الوضع على دول أخرى أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث لم تتمكن تركيا، في الاجتماع الأخير للمنظمة، من الحصول على أي دعم تقريباً لتأييد مرشحها لتولي مقعد الأمانة العامة للمنظمة؛ وهذا أحد النتائج المهمة للمناخ السيكولوجي الذي أوجدته علاقاتها مع إسرائيل.

وكما أن هذه العلاقة لم تحقق لدولة مثل تركيا، وهي من الدول ذات العمق التاريخي والجغرافي في المنطقة، دوراً فعالاً في عملية السلام بالشرق الأوسط، فقد أدت أيضاً إلى أن تبدو تركيا وكأنها عنصر مهمل في هذه العملية. كانت الوسيلة التي يمكن لتركيا أن تحتوي بها التوترات التي شهدتها من الدول الأخرى في المنطقة خلال المرحلة الأولى من العلاقات التركية - الإسرائيلية، أن تحتل تركيا موقعاً ذا ثقل دبلوماسي لدى كل من الطرفين، أي العرب وإسرائيل. إلا أنها لم تتمكن أيضاً من تحقيق ذلك. إضافة إلى ذلك، لم يكن لتركيا من دور مركزي في الاجتماعات ذات المحتوى الاقتصادي والسياسي المتعلقة بإعادة بناء الشرق الأوسط، ولم تظهر

حتى في موقع من يستشار بخصوص مباحثات السلام. ومن الصعب في هذا الصدد القول بأن الوضع الملائم الذي تطور بعد لقاءات باراك - عرفات في يوليو/تموز 2000 قد ساعد على تقييم الموقف التركي تقييما جديداً. والواقع أن إعادة بناء الشرق الأوسط ومكانة العلاقات التركية - الإسرائيلية في هذا البناء، تشمل عناصر تتطلب فعلاً إعادة التقييم. أول هذه العناصر، ظهور صورة الدور التركي، في فترة ما بعد حرب الخليج وفي عملية السلام في الشرق الأوسط وجهود إعادة بنائه، وكأنه قد حصر في ملفات القضايا الأمنية. ويضع مثل هذا الموقف تركيا فعلياً خارج الدائرة، لا سيما فيما يتعلق بالموضوعات الاقتصادية. شاركت تركيا في دفع كلفة مشروعات أمنية متعددة في المنطقة، بغية التحكم والسيطرة في شؤون بعض دول المنطقة مثل العراق وسوريا وإيران، بيد أنها لم تتبوأ مكانا فاعلا في القمم الاقتصادية التي استهدفت إعادة توزيع ثروات الشرق الأوسط. أضف إلى ذلك، أنها فقدت بعض مواردها السابقة، مثل خط أنابيب كركوك - يومورتالك.

كان انعدام التوازن بين التكاليف الأمنية والمصالح الاقتصادية من الخصائص الأساسية للعلاقات التي أقامتها تركيا مع المعسكر الغربي. في الماضي، تحملت تركيا الأعباء الأمنية للجناح الجنوبي في حلف الناتو، ولكنها حرمت لسنوات طويلة من إيرادات الاتحاد الأوروبي. وثمة ظنون حول وجود نية في حرمان تركيا من المصادر والمكاسب الاقتصادية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، بالرغم من أنها الدولة التي تحملت الأعباء الأمنية لإسرائيل وللدول الغربية في الشرق الأوسط. فتبني دور الشرطي في المنطقة، دون امتلاك الكلمة بشكل أو بآخر فيما يخص الموارد الاقتصادية في الشرق الأوسط، والعمل على توفير الأمن الإقليمي بهذه الطريقة، يبدو وكأنه لعبة سهلة، غير أنها مجازفة خطيرة. وعلى تركيا أن تتساءل عن سبب استدعائها إلى المقدمة في قضايا الترتيبات الأمنية، أكثر من وجودها داخل المحافل الاقتصادية في ترتيبات الشرق الأوسط الجديدة.

ويظهر العنصر الثاني قدرة إسرائيل على توسيع نطاق ساحة مناورتها فيما يتعلق بالمسائل الأمنية؛ فبينما كانت إسرائيل تجري مباحثات للتعاون الأمني مع تركيا، كانت في الوقت نفسه تعرض على قبرص اليونانية بيعها طائرات تجسس تعمل بالتحكم عن بعد، وحاملات جنود مصفحة، وأنظمة اتصالات إلكترونية.

ومن اللافت للنظر هنا أن إسرائيل تحتل المرتبة الثالثة من حيث توريد السلاح لقبرص اليونانية، بعد روسيا وفرنسا. وقد حملت الزيارة الرسمية التي أجراها الرئيس الإسرائيلي عزرا وايزمان إلى قبرص اليونانية خلال مرحلة التوتر بين تركيا وسوريا خصائص لافتة للنظر، من حيث التوازنات في شرق المتوسط والتأثير الإقليمي المتبادل والمرونة الدبلوماسية التي تتبعها إسرائيل. كان لهذه الزيارة أهمية خاصة نظراً لكونها الزيارة الأولى التي يقوم بها رئيس إسرائيلي لقبرص اليونانية، وقد أثبتت مرة أخرى أن لعبة الدبلوماسية في المنطقة تمضي داخل متاهة بالغة التعقيد. أكد وايزمان في زيارته هذه على ثلاثة نقاط، أجاب فيها على كليريديس، الذي أعرب عن قلقه من اتفاقية التعاون العسكري والاستراتيجي بين إسرائيل وتركيا والحساسية التي يبديها الشعب اليوناني حيالها:

1. إن علاقة التعاون الاستراتيجي التركي - الإسرائيلي لا تحمل مطلقا أي صفة ضد النظام اليوناني - القبرصي، وهي في هذا الإطار لا تمثل أي عبء خاص بالنسبة لإسرائيل.
2. لن تنفتح هذه العلاقة على أية جبهة ثانية، موجهة ضد سوريا من إسرائيل، في حال تصاعد التوتر التركي - السوري.
3. إن إسرائيل، المنهمكة في مشكلاتها الخاصة، ليس بوسعها القيام بأية وساطة لحل المشكلة القبرصية بين تركيا وقبرص اليونانية.

تظهر هذه النقاط الخطوط الفاصلة والدقيقة التي يرسمها التعاون الاستراتيجي الإسرائيلي - التركي فيما يخص علاقات إسرائيل - قبرص اليونانية/اليونان، وإسرائيل - سوريا/الدول العربية. ويبرز هذا الخط الفاصل أن إسرائيل تنتهج سياسة تخفض من مخاطرها إلى الحد الأدنى على امتداد خطوطها الثلاثة. أما ما يلفت النظر هنا، فهي تلك الحساسية التي تبديها إسرائيل، في سياق علاقة التعاون التي تقيمها مع تركيا، من أجل توطيد علاقات حميمة مع قبرص اليونانية واليونان. وعلي النقيض من الآراء التي ترجع مشروعية التعاون التركي - الإسرائيلي إلى محاولة إيجاد توازن مع الاتفاق الموجود بين اليونان - قبرص اليونانية - سوريا، نجد أن العلاقات بين إسرائيل - قبرص اليونانية شهدت تطوراً ايجابياً واضحاً، وتوسعت إلى مجال يشمل تجارة السلاح أيضاً. وبينما تراجعت في ظل هذه العملية

العلاقات التركية مع سوريا والعالم العربـي، اتجهت العلاقات الإسرائيلية مع قبرص الجنوبية واليونان نحو التطور الإيجابـي. سعى المسؤولون الإسرائيليون إلى إدارة علاقة إسرائيل - تركيا، وإسرائيل - قبرص اليونانية - اليونان، عبر خطين مستقلين عن بعضهما البعض، على اعتبار أن هذا النهج يمثل خياراً صائباً لهم؛ وهو خيار يمكن تفهمه بالنسبة للإسرائيليين الذين يدركون أن اليونان وقبرص اليونانية هما رأس الاتحاد الأوروبـي المتجه نحو منطقة شرق المتوسط، ويتمتعان بمرونة تمكنهما من متابعة التأثير الإقليمي المتبادل وإدارته.

أما العنصر الثالث، فيتمثل في مباحثات السلام التي أجرتها إسرائيل مع سوريا في أواخر عامي 1995 و2000 بشأن الانسحاب من الجولان، ومنابع المياه في شرق الأناضول؛ وهي مسألة تتعلق إلى درجة كبيرة بأمن تركيا الاستراتيجي. إن العنصر الوحيد غير القابل للتغير في التوازنات المتغيرة بشكل سريع في الشرق الأوسط هو، العلاقة الوثيقة بين الموارد المائية والنفطية في المنطقة وبين الصراع الدبلوماسي؛ إذ لا يمكن نشوب حرب مباشرة أو غير مباشرة في الشرق الأوسط دون أن يكون الماء أو النفط سببا لها. كما لا يمكن وجود عملية سلام ما لم يتم فيها مناقشة هذه الموارد؛ ففي أثناء المباحثات الإسرائيلية - التركية، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي شيمون بيريز، ولأول مرة، أنه من غير الممكن التوصل إلى اتفاق مع سوريا دون التوصل إلى اتفاق حول الموارد المائية في مرتفعات الجولان. وقال أن حل هذه المسألة يكمن في استمرار السيادة الإسرائيلية على موارد المياه في الجولان، حتى وإن تم الانسحاب منها وتركها لسوريا، وكذلك من خلال تعويض سوريا بمياه من الموارد المائية التركية. أي أن إسرائيل، وفق هذه الرؤية، ستواصل حتى بعد عقد اتفاقية محتملة مع سوريا سيادتها على الموارد المائية في مرتفعات الجولان، أهم مصدر للمياه في المنطقة، ومصدر تغذية بحيرة طبرية بالمياه، التي توفر بدورها 30% من مصادر المياه في إسرائيل.

وهكذا، فإن إسرائيل بموجب الاتفاق المحتمل لن تتعرض لأي فقدان لاحتياطها المائي. وفي المقابل، فإن سوريا التي ستستعيد مرتفعات الجولان ستعوض مواردها المائية التي ستفقدها بمياه من تركيا، بما ستقدم من تنازل. وقد أبرزت هذه الرؤية التي تم طرحها خلال مباحثات عام 2000، مرة أخرى، إلى أي مدى تسير

التوازنات في الشرق الأوسط على أرضية زلقة. وقد أضحت تركيا مجبرة إلى التخلص من الصور السلبية التي ولدتها علاقاتها مع إسرائيل، كما باتت في حاجة إلى إعادة تقييم هذه العلاقات في إطار السياسة العامة للشرق الأوسط ونتائجها المتعلقة بساحات التأثير الإقليمي المتبادل. وبات ضرورياً أيضاً أن تتحول العلاقات الثنائية التكتيكية التي أقيمت دون تطوير لاستراتيجيات شاملة حيال المنطقة ككل، إلى محور استراتيجي، وأن تسفر عن نتائج محددة للوضع الدولي الديناميي. وتحمل التطورات المتسارعة في الشرق الأوسط اليوم خصائص من شأنها أن تحقق لتركيا تأثيراً أكبر من أي وقت مضى.

5. العلاقات التركية – الإيرانية من العمق التاريخي إلى التأثر الجيوسياسي

سبق أن توقفنا بإيجاز عند إيران باعتبارها دولة نموذجاً في القسم الخاص بالإقليم القاري القريب، وأوضحنا أن من أهم سماتها أنها تحتل موقع المعبر بين المناطق والقارات، وهي السمة التي جعلتها ساحة تأثير جيوسياسي متبادل. وتشكل هذه السمة، التي أثرت أيضاً على المسار التاريخي لإيران، أساس التشابهات بينها وبين تركيا؛ إذ أن إيران، مثل تركيا، دولة لا يمكن تحديدها بمنطقة ما أو حصرها في إقليم جيوسياسي واحد.

أ – الخلفية الجيوسياسية والتاريخية للعلاقات التركية – الإيرانية

تُظهر المقارنة التي يمكن إجراؤها بين الوضع الجيوسياسي لكل من تركيا وإيران السمات الجيوسياسية لهذه الدولة والاعتبارات الجغرافية للعلاقات التركية – الإيرانية:

1. تقع إيران، مثل تركيا، على خط المرور الأساسي للاتصال الجنوبي، الآسيوي- الأوروبي، وتحقق هاتان الدولتان بديلاً للعبور إلى منطقة السهوب عن المعبر الشمالي الذي تتحكم فيه روسيا بمفردها، وعلى نطاق جغرافي أكثر تداخلاً مع حزام المناخ المعتدل السائد في الجنوب.
2. تمتلك كلا الدولتان حدوداً مباشرة مع القوقاز، التي تشكل خط الانتقال المركزي الشمالي – الجنوبي للقارة الأم أوراسيا. تجاور تركيا منطقة البلقان التي تشكل الضفة الغربية لخط الانتقال – الجنوبي، أما إيران فتجاور خط

آسيا الوسطى – أفغانستان – الهند، الذي يشكل الضفة الشرقية لخط الانتقال الشمالي – الجنوبـــي.

3. تتصل تركيا باثنين (البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط) من أصل أربعة بحار وخلجان مهمة في القارة الأورآسيوية، وتتصل إيران باثنين منها أيضاً (بحر قزوين والخليج العربـــي).

4. تعد كلا الدولتان قوة غرب آسيوية من حيث خصائصها الأساسية؛ ترتبط تركيا مباشرة بأوروبا الجنوبية وترتبط إيران بجنوب آسيا، وهو ما يحمل أهمية كبرى من حيث الاتصالات الجنوبية بالقارة الأم أورآسيا.

5. تشكل تركيا، ضمن هذا الإطار، الاتصال الأوروبـــي لمنطقة الشرق الأوسط في ساحة التقاء القارة الأم أفروأورآسيا، وتشكل إيران الاتصال الآسيوي لهذه المنطقة.

6. عند القيام بوضع تعريفات توظف مفاهيم جيوسياسية تم تطويرها من أجل القارة الأم أورآسيا، نجد أن هاتين الدولتين اللتين تشكلان الخط المركزي للحزام المحيطي (Rimland) كانتا دائماً تستشعران خطر روسيا، القوة المهيمنة على الساحة المحورية (heart land)، مما أثر على الخيارات السياسية الاستراتيجية لتلك الدولتين في العصر الحديث.

ربطت هذه السمات الجيوسياسية بين جغرافية الأناضول وإيران بعلاقة تبعية متبادلة من الناحية الاستراتيجية. ويقدم لنا التاريخ أمثلة مدهشة على هذه التبعية المتبادلة. فعندما نأخذ بعين الاعتبار ارتباط الأناضول بالبلقان، نجد أن البنى السياسية الكبرى التي مزجت الحزام الجنوبـــي بالقارة الأورآسيوية حققت نجاحا بالقدر الذي جعلها قادرة على تحويل هذه التبعية إلى تكامل استراتيجي. فتاريخ المنطقة الذي يمتد من الفرس إلى الإسكندر الأكبر ومن البيزنطيين إلى الساسانيين والسلاجقة، ومن العثمانيين إلى الصفويين، ما هو إلا نتاج ذلك التأثير المتبادل لخط البلقان – الأناضول – إيران. فبعد أن وضع داريوش نواة إمبراطوريته في إيران، أقام لهذا البناء الإمبريالي مركزية في الأناضول، ثم نقل انفتاحه الإمبريالي إلى البلقان؛ أي أن توسع داريوش الاستراتيجي كان باتجاه الشرق – الغرب، وهو ما ظهر على نحو معاكس لدى الإسكندر الأكبر، الذي توسع باتجاه الغرب – الشرق. فبعد أن

وضع الإسكندر الأكبر نواة إمبراطوريته في البلقان، جعل مركزه الإمبريالي في الأناضول، ثم نقل انفتاحه الاستراتيجي نحو الهند عبر إيران. وقد أتاح التوازن الروماني - البيزنطي - الساساني تحول حالة البندول الاستراتيجي بين داريوش والإسكندر الأكبر، الذي يطوق جنوب أورآسيا، إلى حالة من التوازن الاستراتيجي الذي استمر عصوراً طويلة. كما تحول هذا التوازن إلى توازن إسلامي - مسيحي، بدخول إيران تحت الهيمنة الإسلامية.

أدى دخول الأتراك إلى إيران من خلال هجرات مكثفة، وباعتبارهم قوة عسكرية - سياسية دينامية، إلى ظهور بندول داريوش مرة أخرى على مسرح التاريخ، منحرفا قليلا باتجاه محور الشرق. وقد شكل السلاجقة نواة دولتهم في غرب منطقة ما وراء النهر في مرحلة الانتقال من موروث ثقافة الهجرات الدينامية في آسيا الوسطى إلى ثقافة الدولة المستقرة، وانفتحوا استراتيجيا نحو الأناضول بعد ما حققوا تمركزاً للقوة في إيران. ويحتل التأثير المتبادل بين التقاليد الإيرانية والتقاليد الطورانية مؤشرات مهمة للغاية من حيث التحول الاجتماعي لسياسة المدى الطويل؛ فإسم (ألب أرسلان)، الذي نقل الأتراك السلاجقة إلى إيران، يتكون من ألب، بمعنى شجاع، وأرسلان، بمعنى أسد، في الوقت نفسه؛ وهي تسمية رمزية للثقافة الطورانية. وفي المقابل، فإن ملك شاه، الذي دمج ثقافة الدولة السلجوقية الكبرى مع الثقافة الإيرانية من خلال الانتقال الجماعي للأفراد، هو ملك وشاه في الوقت نفسه. كما أن نظام الملك، وهو اسم رمزي، يعكس إقامة نظام مستقر في عهد ملك شاه، بديلاً عن نظام معاوني ألب أرسلان المنحدرين من ثقافة الرحل الديناميين.

إن التوازن العثماني - الصفوي، الذي تشكل بعد القرن السادس عشر، يحمل أثر الضرورات الناتجة عن علاقة التبعية الجيوسياسية، وذلك التحول السياسي. فقد انتشر العثمانيون نحو الغرب خلال عهد السلاجقة، ثم وطدوا أركان دولتهم تدريجياً. وأقام العثمانيون دولتهم على التراكمات السلجوقية، التي نقلت الثقافة الدينامية المنحدرة من آسيا، مروراً بمصفاة الثقافة الإيرانية المستقرة، وغرسوا نواة بنيتهم السياسية في الأناضول، وحققوا التمركز في البلقان، وتمكنوا من الانفتاح الاستراتيجي نحو أوروبا الوسطى باتجاه الغرب، ونحو إيران باتجاه الشرق، ونحو

السهوب باتجاه الشمال، ونحو مصر والمحيط الهندي باتجاه الجنوب. أي أن الدولة العثمانية نجحت في الجمع، في كل متكامل، بين بندول درايوش في اتجاه الشرق - الغرب، وبندول الإسكندر في اتجاه الغرب - الشرق. وكان هذا النجاح أحد العناصر الجيوسياسية لعمر الدولة العثمانية المديد. وكان تدعيم هذا النجاح بالتوسعات الاستراتيجية في اتجاه الشمال والجنوب هو ما جعل الدولة العثمانية تمثل وحدة استراتيجية داخل القارة الأفروأورآسيوية[1].

ونجد أن ساحات هيمنة الصفويين، الذين اعتمدوا على العناصر الطورانية التي دخلت إيران لاحقاً وانتشرت من بلاد الرافدين إلى بلاد ما وراء النهر والهند، حولت التوازن العثماني - الصفوي إلى تنافس أدى إلى تمزيق الوحدة الداخلية لهذه السمة الجيوسياسية التي طوقت جنوب قارة أورآسيا، على نحو يشبه التوازن البيزنطي - الساساني. أدت الخيارات المذهبية المختلفة للدولتين إلى تشكيل توازن تنافسي دائم، يتقاطع عنده التنافس الجيوسياسي والديني. ونجد من منظور العوامل التاريخية والجغرافية معاً أن العلاقات العثمانية/التركية - الصفوية/الإيرانية تشبه من إحدى الزوايا العلاقات الألمانية - الفرنسية؛ فمصائر الدول التي يجمعها الخط الجيوثقافي والجيوسياسي ذاته هي مصائر لا يمكن لها مطلقاً أن تنفصل عن بعضها البعض، سواء كانت هذه الدول في حالة وفاق أو حالة حرب. فالحملات المهيبة التي قامت بها الدولة العثمانية في قلب أوروبا، منطلقة من الأناضول، ارتكزت إلى حد ما على الميراث السلجوقي الذي وحد بين جغرافيتي الأناضول وإيران. ويشبه هذا الميراث ذلك التأثير التاريخي الذي أحدثته إمبراطورية شارلمان في مساعي ألمانيا وفرنسا لتوحيد أوروبا داخل بنية واحدة. وكما في العلاقات الألمانية - الفرنسية، لا يمكن مطلقاً إهمال تركيا وإيران لبعضهما البعض، حتى وإن دبت بعض الخلافات بينهما أحياناً.

يتمثل خط المواجهة والمجابهة بين هاتين القوتين في غرب آسيا بخط بغداد - ديار بكر، الذي يشكل جغرافية العراق حالياً، ويمتد إلى شرق الأناضول. وبينما تؤدي الهيمنة الدائمة والمتزنة على هذا الخط، الذي يشبه خط ألزاس - لورين

(1) Ahmet Davutoğlu, "Tarih idraki oluşumunda metodolojinin rolü: Medeniyetlerarası etkileşim açısından dünya tarihi ve Osmanlı", *Dîvân Ilmî Araştırmalar*, 1999/2, S. 7, S. 1-63.

(Alsace-Lorraine) في التنافس الألماني - الفرنسي، إلى توجه الدولتين نحو سلام دائم، فإن الانقسام الجيوسياسي على هذا الخط يؤدي إلى احتدام المنافسة بينهما. حولت الهيمنة الدائمة التي حققتها الدولة العثمانية على هذا الخط الحدود العثمانية - الإيرانية إلى حدود هي الأكثر استقراراً في المنطقة. كما أن هيمنة الإنجليز على جنوب هذا الخط، بعد الحرب العالمية الأولى، أدت إلى إعادة تفعيل العناصر الجيوسياسية والتاريخية التي صعدت من سيكولوجية التنافس المتبادل. وتسهم هذه التوازنات الحساسة إسهاماً هاماً في عدم الاستقرار الذي يشهده العراق حالياً. وقد أثرت الخصائص التاريخية والجغرافية المشابهة في التطور السياسي الحديث لكل من الدولتين على الصعيدين الخارجي والداخلي. فمن ناحية العوامل الخارجية، نجد أن كلا الدولتين قد نظر إليهما باعتبارهما ساحة لتنافس القوى البحرية والبرية، التي كانت تطور استراتيجياتها على المستوى العالمي خلال القرنين الماضيين. ففي الوقت الذي كان العثمانيون فيه ينظرون إلى التوازن البريطاني - الروسي في القرن التاسع عشر باعتباره مقياساً للتدافع الحيوي الدولي، عانت إيران من مشكلات ناجمة عن تقسيمها إلى ساحة نفوذ روسي في الشمال، وساحة نفوذ بريطاني في الجنوب.

عاد التدافع الدولي من جديد في النصف الثاني من القرن العشرين، عندما طلبت روسيا من تركيا بعد الحرب العالمية الثانية منحها امتيازات تتعلق بالمضيقين، وطالبت بكل من قارص وأردخان. وفي الوقت نفسه طلبت من إيران أيضاً منحها امتيازات في منابع النفط في شمال إيران. وقد دفع هذا التهديد القادم من المنطقة البرية الشمالية إلى توجه الدولتين نحو المظلة الأمنية الغربية ذات الثقل البحري. انتقلت تركيا إلى هذه المظلة الأمنية من خلال التحول الديمقراطي، بينما توجهت إيران، تحت حكم الشاه، إلى تبني نظام استبدادي تابع للغرب. أظهرت هذه التأثيرات كلها توازنات هامة في تحولات النظام السياسي الداخلي؛ ففي الفترة التي اتجهت فيها تركيا نحو حركة الإصلاح الدستورية الثانية، شهدت إيران صراعات دستورية بين عامي 1905-1911. وعقب إعلان الجمهورية التركية، شهدت إيران جدلاً حول تطبيق النظام الجمهوري بين عامي 1921-1923. بعد الحرب العالمية الثانية، أسفرت الحركات الديمقراطية - الشمولية في الدولتين عن قيام نظام

ديمقراطي في تركيا، وإن كان بشكل متقطع، بينما أحكم النظام الاستبدادي للشاه سيطرته على إيران. وفي عقد السبعينيات، أدت الحركات الجماهيرية الواسعة في كل من الدولتين إلى قيام الثورة في إيران، والي وقوع انقلاب عسكري في تركيا.

مثل عقد التسعينيات، لا سيما نصفه الأخير، الفترة التي شهدت فيها كلتا الدولتين أيضاً مناخاً من علاقة "الأيديولوجيا - الدولة"، وتدهورها بشكل حاد. حددت علاقة الأيديولوجيا - الدولة جدول أعمال السياسة الداخلية، ولكنها أثرت تأثيراً مباشراً على السياسة الخارجية أيضاً، لتنعكس بالتالي على السياسات الإقليمية وعلى العلاقات الثنائية لهاتين الدولتين. كما أن هذا الانعكاس، رغم تسببه في تموجات مرحلية في العلاقات الثنائية بين البلدين، لم يمنع من تفعيل البعد العقلاني/البراغماتي المستند إلى تراكمات التجربة التاريخية في العلاقة المتبادلة بينهما. ولذا، باتت الحدود الإيرانية - التركية الحدود الأكثر استقراراً في المنطقة في المرحلة الانتقالية بعد الحرب الباردة. ويتعين علينا إعادة تقييم العلاقات التركية - الإيرانية، واضعين في الاعتبار الوضع الدولي والإقليمي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، فضلاً عن عناصر العمق الجغرافي والتاريخي لهما. وتحمل عملية إعادة التقييم أهمية خاصة فيما يتعلق بإيجاد وفاق وانسجام جديدين بين الضرورات الجغرافية - التاريخية، وتطورات أوضاع النظام الدولي.

ب - الأبعاد الدولية للعلاقات التركية-الإيرانية

اكتسبت إيران أهمية دولية، فضلاً عن تأثيرها الإقليمي، نتيجة للتصورات المتعلقة بخصائص الثورة الإيرانية المعادية لأميركا والنظام الدولي، وبالتموج الذي يمكن أن تؤدي إليه هذه الثورة، لا سيما في الشرق الأوسط. ولذا، جعل التوتر الأميركي - الإيراني الذي بدأ مع الثورة وتصاعد مع أزمة الرهائن، من إيران عنصراً من عناصر التوتر الدولي في عقد الثمانينيات. كما أدى رفض الولايات المتحدة الأميركية لإيران وإقصاؤها من الساحة الدولية، إلى خروج إيران عن مسارها التقليدي ذي المحور الأميركي الذي اتخذته في عهد الشاه، واقترابها من الاتحاد السوفياتي والاتحاد الأوروبي والقوى الآسيوية. وكانت جهود إيران الرامية إلى تشكيل ساحة سياسية خارجية جديدة، وفقا للمعيار الأورآسيوي، تحظى بثقل واضح خلال مرحلة الإصلاح البرجماتي الذي قاده رافسنجاني.

أما تركيا، فقد اتجهت في الفترة ذاتها وبمزيد من العمق نحو المحور الاستراتيجي الأميركي، نتيجة ابتعادها عن أوروبا بفعل انقلاب 12 سبتمبر/أيلول 1980 العسكري، ولأنها كانت تنظر إلى الاتحاد السوفياتي باعتباره أحد عناصر التهديد الدولي الرئيسية. وقد شهدت العلاقات التركية – الإيرانية خلال هذه الفترة، محاولة خلق توازن بين الخيارات الدولية وبين ضرورات التوازن الإقليمي. وبينما كان من المتوقع أن ينعكس التوتر الذي نجم عن الخيار الاستراتيجي الذي اتخذته تركيا بتوجهها إلى الولايات المتحدة، عندما توجهت إيران نحو الاتحاد السوفياتي، على العلاقات التركية – الإيرانية، وجدنا أن الضرورات الإقليمية والاقتصاد السياسي قد دفع بالمسارات إلى خلاف ما كان متوقعا. فبعد الأزمة الاقتصادية الطاحنة في نهاية السبعينيات، تبنت تركيا سياسة اقتصادية تقوم على التصدير، ونجحت في تحويل أسواق الشرق الأوسط إلى ساحة استراتيجية مهمة بالنسبة لها. في الوقت نفسه، أدت التوازنات الإقليمية التي أسفرت عنها الحرب العراقية – الإيرانية إلى توجه تركيا نحو تبني سياسة عدم الانحياز الفعال في الحرب، بينما أبدت إيران اهتماماً كبيراً بالمحافظة على عدم توتر علاقاتها بتركيا، المشاركة لها في الحدود الغربية، والتي تشكل ثاني أطول حدود دولية مشتركة لها.

أدت تلك الضرورات المتبادلة إلى استمرار سياسة التأني والحذر، التي كانت سائدة في العلاقات الثنائية لدى النخب السياسية والبيروقراطية في كلتا الدولتين. إلا أن توازناً بين الخيارات الدولية والخيارات الإقليمية كان يجري بناؤه، وينبغي النظر إلى اقتراب تركيا من السيناريوهات الأميركية لتقسيم أذربيجان الإيرانية باعتباره انعكاساً لهذا التوازن الذي يعبر عن ظهور وضع دينامي جديد، نسجته المنافسة والاعتماد المتبادل ليحل محل الاستقرار الذي تحقق من خلال الانسجام العقلاني بين الخيارات الدولية والتوازنات الإقليمية بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي. وكان الفراغ الجيوسياسي الذي ظهر بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، لا سيما في القوقاز وآسيا الوسطى، قد استحدث ضرورات جديدة لكل من البلدين، ودفع بهما إلى التوجه نحو زيادة درجة الترابط ووسع من ساحات التنافس الذي أسفرت عنه التناقضات القائمة بين الخيارات الدولية والتوازنات الإقليمية. بقيت العلاقات الإقليمية والثنائية ذات السمة العقلانية بين تركيا وإيران

محصورة في إطار الخيارات العالمية، نتيجة للتوازي بين سياسة الاحتواء المزدوج التي بدأت الولايات المتحدة تطبيقها تجاه كل من إيران والعراق، وبين خيارات تركيا في وضع أقدامها في ساحات الفراغ الجيوسياسية الجديدة بوصفها شريكاً استراتيجيا للولايات المتحدة.

وكان العجز عن تحويل آليات اتفاقيات منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) للتبعية المتبادلة ذات المقياس الأورآسيوي في العلاقات التركية - الإيرانية إلى ساحات مصالح مشتركة، قد أدى إلى فشل علاقات التنافس القائمة على الخيارات الدولية في اتخاذ سياسات عقلانية/براغماتية تستند إلى التوازنات الإقليمية. وقد تبلور هذا الوضع بشكل أكثر وضوحاً منذ منتصف التسعينيات، بعدما اندفعت سياسات تركيا الشرق أوسطية نحو إسرائيل. ونجم عن تعاظم العلاقة بين صنع السياسة الخارجية، وبين خيارات السياسة الداخلية - الأيديولوجية لدى كل من الطرفين في هذه المرحلة، وقوع تصاعد منظم للتوتر في العلاقات التركية - الإيرانية. وحتى نهاية عقد التسعينيات، كان هناك عدد من العناصر التي بدأت تحتل مكاناً فعالاً في التوازنات الدولية المؤثرة في العلاقات التركية - الإيرانية، يتعلق أولها بالعلاقات الأميركية - الإيرانية. إذ أدى النجاح الذي أحرزه خاتمي في الانتخابات الإيرانية، ورسائل سياسته الخارجية، إلى إسباغ صفة المرونة على الخطاب الحاد الذي كان سائداً في العلاقات الإيرانية - الأميركية. إن انــزعاج إيران الناتج عن إقصائها عن ساحة السياسة الخارجية، وتضييق ساحة مناورتها بسبب استبعادها من السياسات الأميركية، لا سيما فيما يخص الشرق الأوسط وآسيا العظمى، سيعملان على تسريع عملية إعادة تقييم العلاقات الثنائية المتبادلة بين تركيا وإيران. وسيتطلب هذا التطور، بطبيعة الحال، وضع العامل الأميركي في العلاقات التركية - الإيرانية داخل إطار جديد.

ويتعلق العنصر الثاني بالخيار الدولي الذي اتخذته تركيا بدخول مرحلة جديدة في العلاقة مع الاتحاد الأوروبــي بعد قمة هلسنكي؛ فتكثيف العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبــي سيؤثر حتماً على عملية صنع سياسة خارجية مشتركة؛ إذ إن التقارب المحتمل بين الاتحاد الأوروبــي، الذي كان يحافظ دائماً على تفعيل دور العامل الإيراني، خلافًا للولايات المتحدة، وبين خيارات السياسة الخارجية التركية،

سيضيف عناصر جديدة على خط تركيا - إيران، الذي يقطع الخط الجنوبي لأورآسيا باتجاه الغرب - الشرق بالنسبة لأوروبا. وترشح العناصر الجديدة في علاقات تركيا - الاتحاد الأوروبي - الولايات المتحدة، والعناصر الجديدة في علاقات إيران - الاتحاد الأوروبي - الولايات المتحدة، العلاقات التركية - الإيرانية لأن تصبح أحد المقاييس المهمة في التوازنات الأورآسيوية.

أما العنصر الثالث، فيتعلق بالوضع الذي ستتخذه روسيا، ضمن تلك المقاييس، خاصة أن روسيا قد عادت في عهد بوتين إلى التوجه نحو تبني سياسات أورآسيوية، وتسعى إلى تطوير علاقاتها مع القوى الآسيوية، مثل إيران والهند والصين واليابان. وإذا ما أخذنا في الاعتبار ما أحدثه التقارب الإيراني - الروسي في عقد التسعينيات من تأثير في سياسات تركيا تجاه أورآسيا، فسنجد أن تعزيز العلاقات بين القوى الآسيوية يحمل عناصر من شأنها التأثير المباشر في سياسات تركيا حيال إيران أيضاً. وإذا كانت هذه التطورات، التي قد تحدث في التوازنات الدولية، تتغذى من الوضع الدينامي للنظام الدولي، إلا أنها في الوقت نفسه ترتبط ارتباطاً مباشراً بالعناصر الإقليمية للعلاقات التركية - الإيرانية.

ج - الأجنحة الإقليمية للعلاقات التركية - الإيرانية

تتطلب البنية الجيوسياسية متعددة الاتجاهات لتركيا وإيران أن يكون للعلاقات بينهما، وبالتالي لسياسة تركيا حيال إيران، ثلاثة أجنحة على الأقل: الشرق الأوسط، والقوقاز، وآسيا الوسطى؛ فموقع الدولتين في غرب آسيا يفترض على كل منهما تطوير سياسات تراعي فيها كل دولة منهما الأخرى في السياسات المعنية بهذه المناطق، وفي ساحات التأثير المتبادل بينها. إن وجود إيران في موقع اتصال بين هذه المناطق الثلاث يجعل من الضروري على تركيا أخذ العامل الإيراني في الاعتبار في سياساتها المعنية بهذه المناطق. وينبغي قبل أي شيء القول بأن تأثيرات الوضع الدولي الدينامي على هذه المناطق الثلاث، والعمق التاريخي للعلاقات التركية - الإيرانية، يجعل أن لا يسمح بتقييم هذه العلاقات بوصفها امتداداً للخيارات الدولية المتعلقة بطرف ثالث. إذ إن النظر إلى القوى الموجودة خارج المنطقة بوصفها عناصر تحدد هذه العلاقات، أمر يتناقض مع التراكم التاريخي والحقائق السياسية الواقعية. وإذا أردنا توضيح ذلك من خلال مقارنة سريعة، نجد

أن تاريخ ترسيم الحدود السياسية التركية - الإيرانية (اتفاق قصر شيرين 1639) يسبق قيام الولايات المتحدة (1774) وتحقيق الوحدة الألمانية (1871).

ازداد الثقل الإيراني في السياسة التركية في القوقاز وآسيا الوسطى إلى حد كبير بفعل الوضع الجديد للساحة الدولية، لا سيما بعد تفكك الاتحاد السوفياتي. وبعد أن كان البناء الاستراتيجي في القوقاز يبدو طبيعياً وثابتاً بالنسبة لحلفي الناتو ووارسو، أو بالنسبة للعلاقات التركية - السوفياتية، إذا به يأخذ في التشكل داخل ساحة التقاء توازنات القوى العالمية مع التوازنات الإقليمية لتركيا - وروسيا - وإيران. وقد أدت العلاقات المتبادلة بين التوازنات المتقاطعة لتركيا - روسيا - إيران، بوصفها القوى المهمة التي تطوق المنطقة، وبين التوازن الجورجي - الأذري - الأرميني، وهي قوى ذات صفة إقليمية، إلى تحويل المنطقة إلى ساحة متحركة لتدافع المصالح. ثمة وضع مشابه في آسيا الوسطى كذلك، حيث نجم عن الفراغ الجيوسياسي، كما سبق ودرسنا بشكل مفصل في فصل سابق، تفعيل دور القوى الآسيوية، مثل روسيا والصين والهند وإيران واليابان وباكستان، فضلاً عن القوى الدولية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبـي. وقد انتهجت تركيا في عقد التسعينيات، وعلى عكس موقفها في عقد الثمانينيات، سياسة تنظر إلى إيران بوصفها بؤرة منافسة، نتيجة لعدم قدرة تركيا على تحقيق التوازن بين الخيارات الدولية والسياسات الإقليمية؛ مما أضعف السياسة الخارجية التركية في هذه المناطق أمام الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا.

وتضم منطقة الشرق الأوسط، التي تشكل الجناح الثالث للعلاقات التركية - الإيرانية، عناصر توازن أكثر حساسية وهشاشة. ويمكن تناول أهمية إيران في سياسة تركيا حيال الشرق الأوسط ضمن مستويات مختلفة ومترابطة: الأول، ويتعلق بالأهمية التي تحملها العلاقات التركية - الإيرانية في مثلث تركيا - إيران - مصر، الذي يشكل مركز الثقل التاريخي والجيوسياسي لتوازنات القوى التي تطوق منطقة الشرق الأوسط. وكما أكدنا من قبل أيضاً، فإن توازنات القوى في مراكز الثقل هذه، تحدد البنية الاستراتيجية العامة للشرق الأوسط تحديداً مباشراً. ولذا، تحمل العلاقات التركية - الإيرانية أهمية خاصة من هذه الناحية. ويتعلق البعد الثاني، الذي يستند إلى مراكز القوى الجيوسياسية، مباشرة بالخط الجيوثقافي، الذي يتشكل

من الأقاليم التركية والعربية والفارسية، والذي يعكس التوزع الإثني - الثقافي المستقر والأساسي في المنطقة. ويحمل كون إيران وتركيا دولتين كبيرتين غير عربيتين في الشرق الأوسط، صلة مباشرة بعلاقاهما مع الدول العربية. ومن اللافت للنظر، الدور الذي اضطلعت به مصر في المواجهة القومية المناهضة لإيران طوال سنوات الحرب الإيرانية - العراقية، والمناهضة لتركيا في منتصف عقد التسعينيات عندما تعززت العلاقات التركية - الإسرائيلية. ومثلما ركزت إيران على توثيق علاقاها مع سوريا في مواجهة النـــزعة القومية العربية، اهتماما منها بتجنب الاصطدام بجدار شامل من شأنه عزلها إقليميا، سعت تركيا إلى اتخاذ موقف مشابه في سياستها، لا سيما مع الأردن.

ويتعلق البعد الثالث لتأثير العلاقات التركية الإيرانية داخل التوازنات الداخلية للمنطقة، بخط بلاد الرافدين - الخليج العربـــي، الذي يشكل قوس الهلال الخصيب في الشرق الأوسط. فالتناقضات الداخلية التي يشهدها العراق، الواقع على هذا الخط، والذي تجلت فيه التوازنات العثمانية - الإيرانية، بسبب خصائصه المذهبية والإثنية، إضافة إلى الأزمة التي شهدها العراق في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، جعلت العلاقات التركية - الإيرانية عاملاً مهماً من حيث مستقبل الوضع الجيوسياسي لهذا الخط، والمستقبل السياسي للعراق. وتشكل العلاقات التركية - الإيرانية وحدة من التوازنات الحساسة في المنافسة الدولية والإقليمية على هذا الخط، الذي يحتوي أكبر احتياطي للنفط في العالم. أما البعد الرابع الذي أضفى على العلاقة بين الدولتين حساسية ملموسة، من ناحية التبعية المتبادلة وخصائص المنافسة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فيتعلق بازدياد علاقات التأثير المتبادل بين القوقاز والشرق الأوسط، التي تحول الحزام التركي - الإيراني، الممتد من جنوب قزوين حتى شرق البحر الأسود، إلى ساحة اتصال استراتيجية هامة. وقد جعل هذا التطور من ساحة تقاطع هذا الحزام، مع خط بلاد الرافدين - الخليج العربـــي، المفتاح الاستراتيجي لتوازنات غرب آسيا، وعزز تأثير العلاقات التركية - الإيرانية إلى حد كبير.

أما البعد الأخير، الذي يحمل صفة غير مباشرة مقارنة بالأبعاد السابقة، فيتعلق بأن إيران هي في الوقت ذاته دولة جنوب آسيوية، نظرا لتحكمها في الضفة الشرقية

للخليج بأكملها. يحمل هذا الموقع الخاص في منطقة الخليج - أهم مراكز إنتاج الطاقة في العالم - مزايا تزيد من قوة التأثير المتبادل بين التوازنات الدولية والإقليمية في المستقبل، والتأثير على سياسات تركيا الشرق أوسطية. وثمة مسألة مهمة أخرى في هذا الإطار، وهي القوة الكامنة للتأثير المتبادل الذي يتمتع به الخليج وشرق المتوسط، باعتبارهما من الأقاليم البحرية التي تدخل ضمن ساحة اهتمام تركيا؛ ففي الوقت الذي يعتبر فيه الخليج ساحة للتوازن الإيراني - العربـــي الإقليمي، يعتبر شرق المتوسط إقليم العلاقات التركية - العربية - الإسرائيلية. وتحمل مسيرة العلاقات التركية - الإيرانية سمات من شأنها إيجادُ تأثير متبادل بين الإقليمين، وتأثير في التوازنات بين الأقاليم. كما أن تأثير تركيا في دويلات الخليج، وتأثير إيران على لبنان، يحتويان على عناصر يمكن أن تبرز الخطوط المتقاطعة لهذه العلاقات المتبادلة.

تؤكد هذه الأبعاد مجتمعة على أن العلاقات التركية - الإيرانية أحد العوامل الأساسية التي تحدد التوازنات في الشرق الأوسط. كما أن أقاليم التأثير المتبادل، التي تشكلها توازنات القوقاز وآسيا الوسطى، الجناحين المهمين للعلاقات التركية - الإيرانية مع الشرق الأوسط، قد زادت من أهمية هذا الدور المحدد. ولذا، فلا بد أن ترتكز العلاقات التركية - الإيرانية إلى السياسات المتعلقة بالأجنحة الإقليمية، مثل الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، في إطار متوازن ومنسق للسياسة تجاه آسيا العامة. تحمل هذه المقاربة الشاملة أهمية عظمى من حيث سياساتُ تركيا تُجاه الإقليم البحري القريب، والإقليم البري القريب، والإقليم القاري القريب.

6. "المسألة الكردية" بين التوازنات الدولية والإقليمية: (شمال العراق وتركيا)

تحتوي منطقة الشرق الأوسط مناطق تناقض بين الحدود الدولية والعناصر المتواجدة على أرض الواقع، الوضع الذي شبهناه سابقاً بالجدران المهلهلة؛ كما يتضح في العراق وفلسطين. وتكمن هذه الظاهرة في التطورات التي دفعت هاتين المنطقتين إلى حالة من الغموض. ويتطلب العراق، والمسألة الكردية التي بدأت تكتسب صفة دولية لارتباطها بالغموض الذي يخيم على العراق، تقييماً هادئاً. ففي إطار تحديد المصلحة التي تتجاوز مفهوم الحدود السياسية لدى القوى العظمى، التي تعمل على تعزيز نفوذها من خلال سياسة فرض الأمر الواقع، مع الزعم بحماية

الحدود السياسية الحالية والقانون الدولي، سيكون من المتعذر للغاية وضع تصورات صحيحة لمستقبل المسألة الكردية، ما لم يتم تحديد أسس التعامل مع هذه المسألة من الناحية الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوإثنية والجيوثقافية تحديداً هادئاً ومتروياً. وليس ثمة شك أن تصاعد المسألة الكردية في الفترة الأخيرة من الحرب الباردة، يحمل بعداً مثيراً للدهشة إلى أقصى حد.

أ - الخلفية الجيوسياسية، والجيواقتصادية، والجيوإثنية/الجيوثقافية للمسألة الكردية

إن نظرنا بعين الاعتبار إلى المنطقة الجغرافية التي ينتشر فيها الأكراد، سيكون من السهل علينا فهم أهمية المسألة الكردية في التوازنات الدولية والإقليمية، وفهم السبب الرئيس الذي يكمن خلف تحولها إلى عنصر من عناصر الغموض في المنطقة. تشكل هذه الجغرافيا واحدة من أهم ساحات المرور في الشرق الأوسط وأورآسيا، مما جعلها ساحة تنافس دولي وإقليمي. ويعتبر عجز هذه المنطقة عن دعم وجود كيان جيوسياسي موحد، مصدراً من مصادر عدم الاستقرار. ويمكننا الإشارة إلى أربع صفات رئيسية، منها اثنتان قاريتان، أكسبتا هذه المنطقة صفة الساحة المرورية، وشكلتا الخلفية الجيوسياسية للمسألة الكردية، والصفتان الأخريان أكثر إقليمية. تتمثل الأولى في تحكم المنطقة بأكثر الخطوط المرورية أهمية للاتصال القاري المار في جنوب بحر قزوين على محور الشرق - الغرب للقارة الأم أورآسيا. وأما الثانية، فوقوع المنطقة على خط الارتباط الجيوسياسي بين السهوب الأورآسيوية والبحار الجنوبية، في محور الشمال - الجنوب، وبين القوقاز، التي تشكل أربعة أحزمة مرورية مهمة إلى الخليج العربي من خلال خط البلقان - أفغانستان/خيبر - والتبت/الهند الصينية، إلى شرق المتوسط بواسطة خط آخر.

وعند تناول المنطقة من الزاوية الأكثر إقليمية، نجد أن الصفة الثالثة تتمثل في أن هذه المنطقة تربط إقليم الأناضول الداخلي بإقليم بلاد الرافدين، من جهة، وبالأعماق الآسيوية عبر إيران، من جهة أخرى؛ مما أكسب هذا الاتصال أهمية بالغة بالنسبة لتركيا. وأما الصفة الرابعة فتعلق بالمركز البري للاتصال البحري (البحر الأسود - قزوين - الخليج العربي - شرق المتوسط)، الذي يقع ضمن الخصائص المهمة للخلفية الجيوسياسية للمسألة الكردية. هذه الخلفية الجيوسياسية، تجذب القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والقوى الأوروبية وروسيا،

إلى غمار المسألة الكردية، نظراً لأن التنافس الجيوسياسي على منطقة أورآسيا ينعكس بالضرورة على المنطقة الكردية.

والسبب الأكثر أهمية في عجز هذه الجغرافيا عن دعم وحدة جيوسياسية داخلية، فيتمثل في عدم وجود اتصال بحري مباشر، مما فرض على هذه المنطقة التكامل والاتحاد مع إحدى الدول ذات الارتباط البحري في المنطقة. بل إن وجود ضمانة أمنية من قوة دولية عظمى لا يكفي بحد ذاته لتشكيل ساحات جيوسياسية مستقلة في هذه المنطقة الجغرافية. ولذا، تضع القوى العظمى، التي تدرك هذا الأمر، هذه الظاهرة ضمن المعايير المهمة في علاقاها مع القوي الإقليمية. وأما ميزان النفط – المياه – النفط الذي تستدعيه هذه البنية الجيوسياسية، فيشكل الخلفية الجيواقتصادية للمسألة الكردية؛ فالخط الجيواقتصادي الذي يربط نفط القوقاز وقزوين بالخليج، عبر الإقليم المائي لبلاد الرافدين، يعد عنصراً مهماً آخر من عناصر تحول المنطقة إلى بؤرة تنافس دولية. وقد تزايد اهتمام القوى الأخرى بهذه المشكلة بعد بدء تركيا صياغة علاقة جديدة داخل هذا الخط الجيواقتصادي، تقوم على قوة المصادر، من خلال تنفيذ مشروع جنوب الأناضول (GAP). وربما كان هذا المشروع مبرراً للتحريض الخارجي الذي ساهم في تزايد الأنشطة الإرهابية لحزب العمال الكردستاني.

تقف هذه البنية الجيوسياسية أيضاً خلف جهود تحويل مسألة الشرق الأوسط الكبيرة إلى مسألة كردية ذات حجم أقل. كما أن الجغرافيا الواقعية الجديدة، التي شكلت خطوط نقل مصادر الطاقة، الممتدة من آسيا الوسطى إلى البحر المتوسط وأوروبا والمحيط الهندي، أدت بدورها إلى تفعيل ساحات المبادرة الإقليمية التي تتجاوز الحدود السياسية الحالية. ويتمثل الأساس الجيوثقافي/الجيوإثني للمسألة الكردية، من جهة أخرى، في انتشار العنصر الكردي داخل ساحات تأثير العناصر الثلاثة المستقرة المهمة في الشرق الأوسط: الأتراك والعرب والفرس. ومن هنا، تتبنى القوى العظمى سياسة تحيط بالعلاقات مع هذه العناصر الرئيسية الثلاثة، وتسعى إلى الاستفادة من الأكراد في المعادلة الاستراتيجية بشكل أو بآخر. وقد أصبحت المسألة الكردية – التي برزت في السبعينيات كمسألة عراقية عبر حركة برزاني الأب ضد النظام البعثي الموالي للسوفيات – مسألةً إيرانية بعد الثورة الإيرانية؛ ثم مسألةً

تركية بفعل النشاط الإرهابـــي لحزب العمال الكردستاني، في ظل التوازنات التي ظهرت بعد انتهاء الحرب الباردة. وعادت للظهور من جديد بوصفها مسألة عراقية بزعامة برزاني الابن بالتزامن مع حرب الخليج.

ستوفر هذه البنية الجيوإثنية في المستقبل القريب ساحة مفتوحة أمام كل أنواع الاستغلال؛ إذ يتعرض العنصر الكردي داخل الدول التركية والعربية والإيرانية في كل لحظة لخطر الاستغلال من قبل القوى العظمى. وفي حالة تأجيج الخلافات بين هذه الدول، سيكون الأكراد (الخاسرَ) في اللعبة الاستراتيجية. وقد أسفرت البنية القبلية في المنطقة عن انتماءات عصبية، تختزل التمزق الجيوإثني إلى مستويات أقل حجماً، وتفسح المجال لاستغلال المسألة الكردية. ومن اللافت للنظر التركيز على الانقسامات الميكرو - إثنية في شمال العراق وأفغانستان خلال العشرة أعوام الأخيرة؛ فعناصر التنافس الصلبة بين الوحدات السياسية التي شكلتها الثقافة القبلية على نحو يؤيد نظرية "العصبية" لابن خلدون أنتجت حلقة مفرغة تضعف من قوة الأطراف المعنية كلها على المدى الطويل. ولما كانت المجموعات المعنية غير قادرة على إدراك هذه الحقيقة بالقدر الكافي، تلجأ إلى تأويل النجاحات الوقتية باعتبارها دليلاً على تحقيق النصر النهائي. في ظل هذه السيكولوجية، يكون للحملات المتبادلة تأثيرٌ أكثرَ تخريباً في كل حلقة تدافع جديدة. وإذ تطغى اعتبارات المكانة والشرف لدى هذه المجموعات على اعتبارات العقل، يصبح الفناء بديلا أنسب من الابتعاد. وليس ثمة فرق تقريبا من حيثُ البنية السيكولوجية والتداعي المنطقيُّ بين اشتباكات جرائم الشرف بين العائلات وصدامات الأطراف المتنازعة في الحروب الأهلية؛ فالذي يوجه ضربة للطرف الآخر، يعيش في حالة من القلق لتوقعه أن يتلقى ضربة مقابلة جديدة. أما الذي تلقى الصفعة فإنه يتحين الفرصة الأنسب للانتقام.

وبدلا من أن تضطلع القوى الخارجية التي تعرف هذه السيكولوجية وتتابعها عن قرب بدور من شأنه حل الأزمة، تعمل على استمرار حالة التوازن التي ليس فيها منتصر نهائي، بغية الحفاظ على فرص التدخل التي يوفرها لها إدامة التدافع والصراع؛ وهو ما يتحقق أيضاً بالدعم اللوجستي الذي يتم توفيره للطرف المتراجع، من منطلق أن من يمتلك القدرة على اللعب فوق رقعة الشطرنج يحمل

أهمية أكبر من قطع الشطرنج نفسها. أما الخاسر الأكبر في هذه اللعبة، فمن يتوهم بأنه قد اقترب من النصر كلما دارت الحلقة المفرغة بسرعة أكبر؛ بينما تخسر شعوب المنطقة المزيد من طاقاتها ومواردها مع كل دورة من دورات الصراع. ويشكل التأثير المتبادل بين هذا البناء الجيوإثني وبين ساحات الموارد الجيواقتصادية منطلقاً لسيناريوهات الأزمة الجديدة في مخططات مستقبل الشرق الأوسط. يعمل هذا المخطط على تحويل مسألة الشرق الأوسط ببعدها العربـي - الفلسطيني - الإسرائيلي في النصف الأول للقرن العشرين، إلى توتر تركي - عربـي - إيراني متفاقم في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين، حيث تتداخل مشكلة المياه والمسألة الكردية. فقد بذلت الجهود خلال العشر سنوات الأخيرة من أجل تطور مسألة الشرق الأوسط، التي انحصرت من قبل في معادلة فلسطين - النفط، إلى معادلة الأكراد - المياه، قطعت هذه الجهود بالفعل شوطاً مهما لتحقيق هذا الهدف.

ما يجب أن يلفت النظر، التزامن بين اندلاع المشكلات الفلسطينية والعراقية والكردية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث انتقلت منطقة السلام في الشرق الأوسط في التسعينيات، وفي أعقاب حرب الخليج، إلى محور فلسطين - الأردن، بينما انتقلت منطقة الحروب والأزمات إلى محور العراق - الخليج. وكان انتقال بؤرة الأزمات إلى العراق أمراً بالغ الأهمية؛ إذ يجمع العراق بداخله كل تنوعات المجتمعات المسلمة العريقة في الشرق الأوسط: العناصر العرقية التركمانية، والكردية، والعربية، والفارسية؛ والعناصر المذهبية السنية، والشيعية. وينعكس هذا التنوع على توازنات العراق الإقليمية. ولذا، فإن العراق يحظى بوضعية مفتاح في الشرق الأوسط من الناحية الجيوسياسية، والجيوثقافية، والجيواقتصادية. وقد خاضت إدارة صدام حسين حرباً حامية الوطيس مع إيران طوال عقد الثمانينيات، ثم اصطدمت في مستهل عقد التسعينيات بكل الدول العربية الكبرى تقريباً بسبب مغامرتها في الكويت. ثم شهدت تدهوراً إقليمياً متواصلاً مع تركيا بسبب حزب العمال الكردستاني الإرهابـي، واختلال التوازن في شمال العراق. ومن هنا، فإن إدارة صدام ساهمت في فتح الطريق أمام هذه التصورات والخطط؛ بعد أن انتقل الحراك العسكري في الشرق الأوسط طيلة عقد التسعينيات من الحدود

الإسرائيلية - الفلسطينية، إلى الحدود الإيرانية، وفي عمق بلاد الرافدين - الخليج. ولعل أبرز المؤشرات على ذلك، يتمثل في التزامن بين تصاعد التوترات ذات الصبغة الإثنية في شمال العراق، والتوتر المذهبـــي في جنوبه. وعندما نضع في الاعتبار أيضاً اغتيال العالم الشيعي آية الله الصدر عام 1999، في وقت كان يتم فيه العمل على صياغات جديدة في شمال العراق، تتضح لنا مرة أخرى الأهمية التي يحوزها العراق من حيث امتلاكه ساحات التوتر التي تستهدفها تلك التصورات والخطط.

ويتمثل الخطر الأوسع الذي يمكن أن يهدد السلم الإقليمي في الشرق الأوسط في المستقبل القريب، في تفاقم الخلافات ذات الصبغة الإثنية بين العناصر التركية والفارسية والعربية والكردية في عهد صدام، وتحولها إلى مرض دائم. ويجب على تركيا المشاركة في مبادرات السلام بالمنطقة، بعد أن تقضي على إرهاب حزب العمال الكردستاني، خاصة أنها هي التي أقامت سداً في وجه ذلك المرض بانتهاجها سياسة متزنة خلال الحرب الإيرانية - العراقية في الثمانينيات. لقد أظهر إرهاب حزب العمال الكردستاني - الذي تصاعدت نشاطاته مع الحرب الإيرانية - العراقية وحرب الخليج، أن من الصعب تحقيق السلم الداخلي دون توفير السلم الإقليمي. ويمكن لتركيا أن تتعلم دروساً مهمة من تجارب الدولة العثمانية وخبراتها في السياسة الإقليمية. ونظراً للتجربة التاريخية المشتركة، فإن المنتظر من تركيا أن تنتهج سياسة تجاه المسألة الكردية هي الأكثر ديمومة وهدوءاً واحتواء في الوقت نفسه.

وإن وضعنا في الاعتبار العناصر الجيواقتصادية، والجيوسياسية، والجيوإثنية، يصبح من المتعين على تركيا تحقيق انفتاح ثقافي، يصالح ويحتوى كل العناصر المنحدرة من أصول وجذور متباينة، التي يجمعها بها تاريخ مشترك يمتد لألف عام أو يزيد. فالقبض على عبد الله أوجلان لا يزيد عن كونه تدشيناً من القوى العظمى للعبة استراتيجية جديدة. ولذلك، يجب أن تتمتع تركيا ببصيرة ورؤية استراتيجية من شأنها ألا تسمح باستغلال القوى الخارجية لمصالحها الإقليمية ولأبناء المنطقة.

ب - الفاعلون الدوليون، وساحات التخبط، والمسألة الكردية

ليس من الممكن القضاء على التوترات الموجودة في الشرق الأوسط بين الحدود السياسية القانونية الدولية، وبين الأمر الواقع وسياساته، ما لم يتم إجراء ترتيبات واضحة ومحددة تتعلق بالسيادة السياسية لكل من فلسطين والعراق،

باعتبارهما ساحتي اضطراب وتخبط؛ إذ يحتل كل من شمال العراق والمسألة الكردية مكاناً بارزاً في بؤرة المشكلات الإقليمية، والمشكلات ذات المركز العراقي. وإن نظرنا إلى التلازم بين التوازنات الإقليمية وتطور الأحداث، نجد أن هاتين الساحتين المضطربتين في الشرق الأوسط ستفرضان نفسيهما حتما في الفترة القادمة. أما الأولى، فتتعلق بالماهية التي ستتصف بها فلسطين، المخطط لها أن تصل إلى وضع نهائي في سبتمبر/أيلول 2000؛ وأما الأخرى، فتتعلق بحسم وضعية العراق، الذي يتأرجح بين الوحدة والانقسام، والكشف عن أبنية لا وضع لها ظهرت في فترة الاضطراب في جنوب العراق وشماله. لم يكن بمقدور قوى النظام الدولي بزعامة الولايات المتحدة خلع صدام وتشكيل نظام جديد في العراق ضمن حدوده السياسية الدولية. ومن ثم فقد اختارت تقليص قوة العراق دون المساس بحدوده السياسية، وفرضت أمراً واقعاً عند خطه الشمالي 36، وخطه الجنوبي 32. وبهذا، أمكن التفريق بين قوة العراق القانونية وقوته الفعلية. وبذلت الجهود من أجل الحد من قوة صدام السياسية والعسكرية، التي يصعب القضاء عليها تماما بين هذين الخطين عبر قرارات الأمم المتحدة فقط.

كانت هذه الوضعية أكثر ملائمة بالنسبة للاستراتيجية الأميركية من عراق بدون صدام، ولكنه قادر على حماية وحدة أراضيه داخل حدوده السياسية المنصوص عليها في القانون الدولي. لأن عراقاً على رأسه صدام، منهك القوى، مستبعد من نظام الأمم المتحدة، من شأنه أن يوسع من ساحة مناورة الولايات المتحدة في المنطقة، ويزيد من فرص تدخلها الشرعي فيها. أضفت هذه الوضعية شرعية على إقامة قواعد عسكرية أميركية استراتيجية في المنطقة، ووفرت الضوء الأخضر للمجموعات الكردية التي ترغب في تشكيل كيان لها في المنطقة. إلا أن الوضع في شمال العراق، الذي لم يكن له من مسوغ في القانون الدولي، استطاع البقاء طوال الخمسة أعوام الأخيرة. وعندما بدأ تفاعل الحسابات الإقليمية لكل من تركيا وإيران وسوريا، ولد توازن قوى صغير ونموذجي، شكلته التحولات المستجدة في القوة، وحقق لهذه الوضعية استمراراً باهتاً.

كانت الحسابات والأسس الاستراتيجية الأميركية ذات المدى الطويل واضحة تمام الوضوح فيما يخص الاضطرابات والنزاعات الداخلية في العراق، وفيما يتعلق

بتقسيم العراق إلى ثلاثة أقسام، بهدف تقليل عدد الدول التي تستطيع تشكيل مركز قوة إقليمية، مع الاحتفاظ بالقدرة على التدخل واستغلال النـــزاعات والاتفاقات الداخلية داخل هذه الوحدات الصغيرة. كما أن ثمة سبباً آخر خلف هذه الحسابات الاستراتيجية، ويتمثل في الحيلولة دون حدوث أي اهتزاز لطبيعة النظام الدولي القائم على المحور الأطلسي، من خلال الحفاظ على وضع الحكم في مواجهة مراكز القوى الدولية، نظراً لأن تعزيز القوة الأميركية في الشرق الأوسط ينعكس ضعفاً على أوروبا وشرق آسيا. وينسجم تشظي مراكز القوة في الشرق الأوسط أيضاً مع الحسابات الاستراتيجية الإسرائيلية.

دأبت المجموعات الكردية في شمال العراق على التعلق بأمل أن يتيح هذا الوضع لها فرصة إقامة دولة مستقلة. وقد تأخر طرح هذا الطموح على المنضدة على نحو واضح بسبب حالة التربص المتبادل بين برزاني وطلباني؛ وهو ما أعاق مشروع تشكيل هذه الدولة - بالرغم مما بذلته الولايات المتحدة من جهود مضنية في هذا الصدد، لا سيما في محاولة إقناع تركيا بالمشروع - وجمّد ردود الفعل التركية والإيرانية والسورية، التي استشعرت فداحة المخاطر الاستراتيجية التي سيسفر عنها ميلاد مثل هذه الدولة. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تتقرب المجموعات الكردية للولايات المتحدة وإنكلترا، باعتبارهما قوتين دوليتين، كما تتقرب أحيانا إلى تركيا، وأحيانا أخرى إلى إيران، كقوتين إقليميتين، وتنتهج سياسة متغيرة ومرنة. كما سعت هذه المجموعات للحصول على مجال للحياة داخل النطاقات التي التقت فيها الحسابات الدولية لكل من أميركا وأوروبا، والحسابات الإقليمية لكل من تركيا وإيران وسوريا. وقد قام برزاني بالتقرب إلى صدام مرة أخرى، ويعود هذا التحول في سياسته إلى اعتقاده بأن مجال الوجود المتاح لن يتجاوز مستوى الحكم الذاتي، حتى مع أكثر الاحتمالات تفاؤلا.

ما أن أيقن برزاني ضعف موقفه في مواجهة طلباني، المدعوم إيرانياً، توجه نحو هدف واقعي، رأى أنه قابل للتحقيق لأنه قد جُرّب من قبل، بدلاً من الدخول في حسابات مستقبلية غير مضمونة قد يسفر عنها الوضع الراهن المضطرب الذي تولد في وسط من الحسابات متعددة التوجهات. كما أن برزاني - الذي أدرك أيضاً أن الخيار التركي بات حماية الوحدة العراقية - حدد هدفه في الحصول على حكم ذاتي

شامل، داخل الكيان العراقي. ولذا، فقد سعى إلى الدعم العراقي. ويتعلق استمرار ضغوط الولايات المتحدة وإنكلترا العسكرية على العراق بسياسات التوتر في العراق، وبالنتائج التي قد يسفر عنها الاضطراب المستمر في الشرق الأوسط عامة، وفلسطين خاصة. ثمة فرق بالطبع بين رؤية الولايات المتحدة للمسألة الكردية وبين رؤية أوروبا للمسألة، في هذه المرحلة على الأقل، باعتبارها واحدة من مجالات التأزم في العلاقات مع تركيا. وإذا أردنا توضيح هذا الفرق، وبإيجاز، نجد أن الولايات المتحدة نظرت منذ البداية إلى المسألة الكردية باعتبارها جزءاً من المشكلة العراقية، بينما كانت أوروبا تنظر إليها باعتبارها مشكلة تركية في الأساس. والواقع أن تناول المسألة الكردية بحصرها داخل الحدود العراقية أو الحدود التركية لا يمكن أن يساعد في تحديد المصالح الأوروبية والأميركية في هذه المسألة تحديداً كاملاً.

أما تركيا، فتشعر بانـزعاج خطير من كلا الموقفين؛ فالنظرة الأوروبية إلى المسألة الكردية، تؤثر على علاقات تركيا الثنائية مع بعض الدول الأوروبية، وفي مقدمتها اليونان وألمانيا؛ فضلاً عن أن هذه النظرة تمثل أحد عناصر المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبـي، وهو ما أدى بدوره إلى إثارة ردود أفعال فورية ومباشرة في تركيا. أما توجه الولايات المتحدة نحو المسألة الكردية، الذي يحصرها داخل المحور العراقي، فبالرغم من أنه لم يتسبب في صدام مباشر في الجولة الأولى، إلا أنه يجعل تركيا تنظر بحذر وارتياب للموقف الأميركي، بفعل ما قد يتركه الكيان الكردي المفترض من مؤثرات داخل تركيا. كما أن مخاوف وهواجس تركيا في هذا المجال قد تزايدت بعد قيام الولايات المتحدة بجمع زعماء شمال العراق في واشنطن دون إطلاع تركيا. وتلتقي هذه الهواجس بعدد من التطورات الأخرى، مثل رفض تركيا استخدام قاعدة إنجرلك العسكرية استخداماً مكثفاً ضد العراق. ويدفع تخوف تركيا بشأن المبادرات المتعلقة بشمال العراق، إلى توجهها للبحث عن اتزان جديد في سياستها العراقية، انعكس في استضافة طارق عزيز في أنقرة. وقد ساهمت هذه التطورات في القبض على عبد الله أوجلان. كما أن ثمة احتمالاً قوياً بأن يكون للولايات المتحدة دور مباشر أو غير مباشر في إقناع اليونان، وتنفيذ عملية كينيا، بالرغم من عدم العلم بإحضار أوجلان إلى تركيا. ومن المحتمل أيضاً أن يستمر الدعم الأميركي في هذا المجال إلى أن يتبدد الغموض الذي يحيط بمسألتي العراق وفلسطين.

وجهت الولايات المتحدة إلى تركيا بهذه الطريقة رسالة مضمونها: أنه بالقبض على أوجلان، فقد أضحت المسألة الكردية تتعلق بالداخل التركي وإدارته؛ وعليه، انخفضت إلى نحو كبير مخاوف تركيا من الوضع العراقي، والتطورات في شماله. وتعتقد الولايات المتحدة أن هذا الأمر وضع حداً لمخاوف تركيا من التطورات في شمال العراق. وتستهدف الولايات المتحدة أيضاً تجنب التأثيرات التي قد يجرها توجه تركيا للتعامل مع العراق. أما أوروبا، فترى أن الارتباط المباشر بين علاقات تركيا - الاتحاد الأوروبـــي، وبين المسألة الكردية، يجعل من المسألة الكردية مسألة أوروبية، وتدرك أن أي حل سيتم التوصل إليه بشأن العراق لن يمكنه القضاء على المشكلات النابعة من هذه المسألة في أوروبا. وقد خاضت أوروبا عامة واليونان خاصة امتحاناً بالغ السوء من الناحية الدبلوماسية في عملية القبض على أوجلان؛ ويعد المأزق الذي سقطت فيه اليونان باستخدامها ورقة حزب العمال الكردستاني ضد تركيا، واحداً من أبرز الأمثلة على ماهية النتائج التي قد تؤدي إلى عجز اليونان عن إقامة توازن في النطاقات التي تشهد تضارباً بين الوسائل الدبلوماسية المباشرة وبين الوسائل العملية غير المباشرة.

لم يؤد القبض على أوجلان إلى حل معادلة الشرق الأوسط، ولم يؤد إلى إنهاء جولات الشطرنج النابعة من علاقة تركيا بالمنطقة، بل بدأت لعبة جديدة ربما تكون أكثر خطورة؛ ويجب التحلي بقدر كبير من الدقة عند المشاركة فيها. فالولايات المتحدة، التي تعلن في كل مناسبة أنها تقدم الدعم لتركيا في موضوع حزب العمال الكردستاني، سوف تطلب من تركيا تبني سياسة تقترب من الخيارات الأميركية عند قيام الولايات المتحدة بحملات جديدة في الشرق الأوسط. وينبغي ألا ننسى أن هذه المطالب ستزداد عندما يتعلق الأمر بحل مشكلتي العراق وفلسطين. ومن ناحية أخرى، تدفع حالة الارتياح التي سادت الدول الأوروبية بعد القبض على أوجلان إلى تعاظم المطالب الأوروبية من تركيا، بعد أن كانت الدول الأوروبية مضطرة لتوخي الحذر عند الضغط على تركيا، تخوفاً من أن تتهم بدعم تنظيم إرهابـــي. وقد تأكد هذا الاحتمال بعد قمة هلسنكي؛ ففي إطار معايير كوبنهاجن، تعزز في أوروبا التوجه نحو النظر إلى المسألة الكردية في الشرق الأوسط باعتبارها مسألة تركية.

ج - الثقافة السياسية الداخلية والتأثير الإقليمي

تقع المسألة الكردية في بؤرة التوازنات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط، وتعد قضية مفتوحة على مختلف أنواع الاستغلال، وهي مسألة تتعلق بتركيا تعلقاً مباشراً من حيث السياسة الخارجية والتخطيط الاستراتيجي الإقليمي، ومن حيث الوحدة الداخلية، والتكامل السوسيوثقافي، والسوسيوسياسي. وتحمل هذه الأهمية الجيوسياسية التي تتسم بها المسألة الكردية ملامح متعددة الأبعاد، تتجلى في أطر جديدة بين مرحلة وأخرى. وينبغي علينا أن ننظر إلى القبض على أوجلان باعتباره فرصة مهمة تتيح لتركيا تقييم هذه الأبعاد بمزيد من الهدوء. كان ينظر إلى المشكلة الكردية في تركيا على أنها مشكلة التدهور الاقتصادي في الشرق التركي، أو أنها مشكلة أمن سياسي يتعلق بحزب العمال الكردستاني والإرهاب. وبالرغم من احتواء هذين الاعتبارين أبعاداً هامة، إلا أنهما غير كافيين وحدهما من أجل التوصل إلى حل دائم وطويل المدى. فحتى إن تم القضاء تماماً على تهديدات حزب العمال الكردستاني الإرهابية داخل الحدود التركية مع القبض على أوجلان، فمن المتعذر توقع حذف المسألة الكردية من جدول أعمال تركيا والمنطقة، طالما بقيت حالة الاضطراب والغموض في العراق، وبقي احتمال تغير هوية شمال العراق.

على النقيض من ذلك، فربما يسفر القبض على أوجلان، واحتواء مسألة الإرهاب، عن نتيجة تعبر وبشكل أكثر وضوحاً ومباشرة عن المسألة الكردية. وينطبق هذا الوضع أيضاً على الدبلوماسية الأميركية التي شعرت بأن مخزون الإرهاب التركي في شمال العراق بات معلقاً فوق رأسها كسيف ديموقليطس. ومن اللافت للنظر هنا أنه بعد القبض على أوجلان، كادت العمليات العسكرية الموجهة نحو شمال العراق من قاعدة إنجرلك العسكرية تصبح عمليات روتينية، بل إنها طالت نحو خط أنابيب كركوك- يومورتالك، بالرغم من كل التحذيرات. وعلى صعيد آخر، هناك اعتقاد بأن النهضة الاقتصادية في المنطقة يمكن أن تؤدي إلى حل المسألة على المدى الطويل، وهو اعتقاد يبنى على تفاؤل بمجهول النتائج، بالرغم من صحة بعض جوانبه. ومن الملفت للنظر أن تمزق يوغسلافيا بدأ من سلوفانيا، التي تمتلك بنية تحتية اقتصادية أكثر تطوراً نسبياً، كما أن أولى الدول التي انسلخت عن الاتحاد السوفياتي كانت دول البلطيق ذات البنية التحتية الاقتصادية الأفضل.

ونتعلم أيضاً من تجاربنا التاريخية أن الدولة العثمانية طبقت في ولايتي الطونة وبغداد مشروعات نهضة اقتصادية إقليمية تعد الأكثر شمولاً في القرن التاسع عشر، ولكنها فقدت هاتين الولايتين بفعل استغلال القوى الخارجية لمساحات التوتر الداخلية. وفضلاً عن ذلك، فإن سعي شعوب المنطقة، التي عانت من التخلف الاقتصادي على نحو لا يقارن بأيامنا هذه، إلى الارتباط بوحدة مصيرية مع الدولة العثمانية ضد الحركة الأرمينية المدعومة من الروس في الحرب العالمية الأولى، ومع حكومة الأناضول ضد المعتدين اليونانيين المدعومين من القوى الغربية في حرب الاستقلال التركية، يوضح أن ليس ثمة علاقة تلازم مطلقه بين مشاعر المرجعية، وبين النهضة الاقتصادية. ومن هنا، فإن دخول حزب العمال الكردستاني في جبهة واحدة مع اليونان والأرمن – وأن الحزب يستغل مشكلات الجماهير في المنطقة، التي تعيش اليوم ظروفا أفضل –، يمثل ظاهرة تستوجب الوقوف عندها بدقة وحساسية. فالوضع الاقتصادي ليس السبب الوحيد – بالرغم من كونه سبباً هاماً – لهذا الارتباط العوامل الداخلية والخارجية.

وليس ثمة شك في أن التوصل إلى حل دائم للمشكلة مرهون بمدى القدرة على إعادة تقييم الأبعاد الثقافية والاقتصادية والسياسية والدبلوماسية للمشكلة على نحو متكامل. كما أن أي بعد من هذه الأبعاد لا يكفي وحده لحل المشكلة. أما عنصر الحل الأساسي، الذي يتضمن هذه الأبعاد جميعاً، فيتعلق بمشاعر المرجعية، التي تقع في صلب الأسس الثقافية والاقتصادية والسياسية. وإن لم يكن هناك نظام سياسي، ونظام اقتصادي، ووسط ثقافي، قادر على إنتاج مشاعر مرجعية من شأنها الإحاطة بكل شرائح المجتمع، فلن يكون من الغريب أن يطفو مثل هذا النمط من التوترات الداخلية، التي تتغذى من صدام المصالح الجيوسياسية الخارجية، على السطح مراراً وتكراراً، ملتحفة بعباءات جديدة. في مرحلة كهذه، على تركيا تعهد عملية إصلاح تؤكد فيها على وحدة أراضيها وتكاملها من خلال مفاهيم واضحة لشرعية سياسية حقيقية، والتوجه نحو تبني استراتيجية في السياسة الخارجية تراعى التوازنات الدولية والإقليمية في الشرق الأوسط، وترتكز إلى خطة تطبيقية شامله. وإلا فإن الاستقطابات الجديدة في الداخل والخارج، وخطاباً يقوم على إنتاج الأعداء، سيكون بمقدورهما إفراز من هو أكثر تخريباً وانفصالية من أوجلان. دون

تطوير ثقافة سياسية تضم كل شرائح المجتمع، وكل مناطق الدولة، برباط مواطنة واحدة، لن يكون من الممكن التصدي لتأثيرات العوامل الخارجية في بنيتنا الداخلية.

أقامت القوى العظمى الموازين في هذه المنطقة، التي تبدو اليوم ممزقة، وجعلت "الوضعية الجيوسياسيه الكردية" وعاء مرناً مفتوحاً أمام كل استغلال. غير أن الوضعية الجيوسياسية الكردية ستدخل في عملية تكامل مع القوة الإقليمية التي تعزز مشاعر المرجعية على المدى الطويل. وسوف يتم حل المشكلة على المدى الطويل بتوكيد وحدة المصير، التي تؤكد على مشاعر المرجعية الواحدة لدى جماهير المنطقة. فبدلاً من الخطاب الذي يحمل مخاطر زعزعة مشاعر المرجعية الاجتماعية، في مرحلة شهدت توجيه ضربة هامة للإرهاب، يجب على تركيا تبني مقاربات ثقافية، وسياسية، واقتصادية، تميز فيها بين المجموعات الإرهابية وبين الشعب الكردي، وتحتضن بها جماهير المنطقة البريئة بواسطة مشاعر مرجعية جديدة. وتتمتع تركيا في هذه النقطة بميزات هامة، مقارنة بالقوى العظمى التي تسعى إلى الدخول للمنطقة، ومقارنة بدول المنطقة الأخرى التي تضم عناصر كردية. فقد عاشت العناصر التركية والعناصر الكردية معاً لما يزيد عن الألف عام، بدون أن يدخلا في أي صدام ذي صبغة عرقية، ودافعا معاً عن الدولة العثمانية، التي مثلت موقع المقاومة الأخير في وجه الغرب؛ واستمر نضالهم المشترك أيضاً خلال حرب الاستقلال التركية.

إن عناصر التاريخ والجغرافيا والدين والثقافة المشتركة، وهي معطيات ثابتة أصيلة، عملت على انصهار وتوافق الناس الذين عاشوا في مناطق الأناضول المختلفة من خلال مشاعر المرجعية الاجتماعية المشتركة. ولم يستطع حزب العمال الكردستاني، بالرغم من كل جهوده، أن يحظى بدعم كاف من العناصر الكردية. ولا يرجع السبب في ذلك إلى التدابير العسكرية فقط، بل وإلى الوعي المشترك الذي أفرزته مشاعر المرجعية الواحدة أيضاً. ومن ثم، فإن إضعاف مشاعر المرجعية المدعومة بالتراكم التاريخي، قد يسفر عن نتائج أكثر خطورة من حزب العمال الكردستاني نفسه. والوسيلة المعاصرة لتعزيز مشاعر المرجعية النابعة من المواريث التقليدية، والتي تجمع بين المجتمع كله، هي الوعي بالمواطنة؛ فلا يمكن نقل حس المرجعية الاجتماعية إلى ساحة الشرعية السياسية دون تشكيل الوعي بالمواطنة،

وصياغة قانون للمواطنة يحتضن المجتمع كله دون أي تمييز أو تحيز. ولذا، فثمة مبدءان رئيسان ينبغي لمقترحات الحل الثقافي والاقتصادي والسياسي الاعتماد عليهما:

1. تقوية مشاعر المرجعية الاجتماعية باعتبارها كلا لا يتجزأ، ودعم العناصر التاريخية والدينية الثقافية والجغرافية التي تؤكد هذه المشاعر.
2. ضمان حق المساواة للمواطنين باعتباره أساساً للشرعية السياسية، دون الشعور بالحاجة إلى تدخل أي قوى خارجية.

تمر تركيا بمرحلة بالغة الحرج، إن من حيث الوضع الخارجي، أو من حيث ثقافة الداخل السياسية. ويتمثل العنصر الرئيس الذي سيكسب المجتمع قوة نهضة جديدة، في إعادة تأسيس مشاعر المرجعية الاجتماعية على أرضية سليمة. كما أن أي خطاب من شأنه تصعيد التوتر الاجتماعي، وإضعاف النسيج الثقافي الذي يوحد شرائح المجتمع، لا يجب أن يجد صدى لدى أهل البصائر، وإن طربت له بعض الآذان. ثمة آثار للتمزق الجوسياسي، والجيوثقافي، والجيواقتصادي في خلفية الاضطرابات الموجودة في سياسات الشرق الأوسط، وفي مساحات الصدام التي تشطره، وفي المخاطر الاستراتيجية التي تهدده بالتفاقم. فالتمزق الجيوسياسي هو نتاج لانقسام الأقاليم الجيوسياسية وامتداد خطوطها بين وحدات سياسية مختلفة، ينشد كل منها تحقيق التكامل الداخلي. أما التمزق الجيوثقافي، فينبع من إضعاف الأرضية المشتركة بين الأطر السياسية الصلبة للمجموعات الثقافية، وبين المجموعات الثقافية المتداخلة، أو ينبع من انسلاخها عنها؛ وكلها مجموعات ثقافية تنشد تحقيق التكامل الداخلي أيضاً. وأما التمزق الجيواقتصادي، فيعود إلى توزيع المصادر الاقتصادية على نحو غير متوازن بين الوحدات السياسية المختلفة، وهي مصادر يتطلب توفيرها ونقلها واستخدامها تحقيق التكامل الداخلي كذلك.

وتشكل المجالات التي تشهد اجتماع التمزق الجيوسياسي والجيوثقافي والجيواقصادي، مجالات صدام مزمنة وعرضة للتفاقم كل لحظة؛ بينما تشكل المجالات التي تشهد اجتماع اثنين من هذه العوامل مجالات تأزم، تبرز في تموجات معيارية. أما المجالات التي تشهد واحداً منها، فتشكل مجالات تدهور للقوى الكامنة. وتظهر في منطقة الشرق الأوسط آثار هذه التمزقات الثلاثة؛ فالحدود

السياسية التي رسمت في الفترة الاستعمارية، خلال عملية الانتقال من نطاقات المصلحة إلى بناء الدولة القومية، والتناقضات الموجودة بين هذه التمزقات الجيوسياسية والجيوثقافية، جعلت المنطقة واحدة من أكثر المناطق استعداداً للتأزم في علاقاتها الدولية. وعلى تركيا، بما تتمتع به من عمق تاريخي وجغرافي، تطوير سياسة فعالة تجاه المنطقة، تمكنها من استشراف الأزمات التي قد تولدها الانقسامات الجيوسياسية والجيوثقافية والجيواقتصادية، وتمكنها أيضاً من إجراء تقييم هادئ؛ فاتخاذ تركيا موقفاً سلبياً إزاء هذه الانقسامات قد يعرضها لمخاطر جسيمة تتعلق بأمنها الداخلي والخارجي، فضلاً عن فقدان التأثير الإقليمي. ولا يمكن لتركيا أن تقف موقف المتفرج من دوافع هذا التمزق، ومن نتائجه وأصحاب الأدوار فيه. فبعد وقت ليس بالطويل، سوف يدفع الوضع الدينامي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة الدول التي تبنت مواقف ساكنة أو سلبية إلى خارج الحلبة الدبلوماسية.

ولأن تركيا هي الوريث التاريخي لآخر كيان جامع، جيوسياسياً وجيوثقافياً وجيواقتصادياً، في المنطقة؛ فعليها اعتماد مقاربة استراتيجية تمكنها من تجاوز التمزق الجيوسياسي والجيوثقافي والجيواقتصادي، وتمكنها من الإحاطة بالمنطقة بوصفها كلاً متكاملاً؛ كما يجب عليها تطبيق هذه المقاربة على مراحل وبمرونة تكتيكية كافية. مثل هذه المقاربة، لن تساهم في زيادة تأثير تركيا في المنطقة فحسب، بل ستمكن تركيا أيضاً من الاضطلاع بدور لا يمكن إغفاله في التوازنات الدولية والتوازنات الإقليمية. لقد اكتسبت مسألة الشرق الأوسط، التي ألقت بثقلها في الحرب الباردة، طبيعة أكثر تعقيداً، وحملت تناقضات متعددة الأبعاد في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ورثت تركيا تاريخاً فقدت فيه دولتها العظمى ذات المحور الشرق أوسطي - البلقاني في الربع الأول من القرن العشرين، بفعل الصراعات القومية التي تدخلت فيها القوى العظمى. ومن ثم، لا بد أن تطور تركيا سياساتها الإقليمية في الشرق الأوسط تطويراً يحد من مخاطر التمزق الجيوسياسي، ويمكنها من مراقبة آثار التمزق الجيواقتصادي على توزيع الموارد، ويقضي على آثار التمزق الجيوثقافي المدمرة. وهي لهذا بحاجة إلى ابتاع سياسات تعتمد على تصورات ورؤى طويلة المدى لهذه النطاقات الجغرافية. وأن يتم إعداد هذه السياسات إعداداً جيداً من حيث التنسيق الاستراتيجي وتحديد المراحل التكتيكية.

ينبغي على تركيا تبني مواقف بالغة الجدية، والتأني والتروي بشأن التدهور الجيوسياسي والجيواقتصادي والجيوثقافي التي من المتوقع أن تلقي بثقلها على الشرق الأوسط في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين. لقد اضطرت تركيا إلى التقهقر نحو الأناضول بعد أن فقدت البلقان، بفعل مغامرات نخبة سياسية لم يكن بمقدورها تقييم البنية الجيوثقافية للبلقان تقييماً صائباً، وبعد أن فقدت الشرق الأوسط، الذي يمثل عمودها الفقري، بفعل التوتر التركي - العربـــي الذي أثاره الإنجليز. خرجت تركيا من الميراث العثماني دولة قومية تحمل الخارطة العرقية للإمبراطورية بكاملها. ومن ثم، فعلى تركيا رسم السيناريوهات المتعلقة بالنصف الأول من القرن الحادي والعشرين في إطار استراتيجية إقليمية شاملة. تبنت تركيا في ظل ظروف الحرب الباردة سياسة اقتربت فيها من مسألة الشرق الأوسط، الذي اقترن ببعدي فلسطين والنفط، على نحو حذر ومتزن، ولم تتدخل فيها تدخلاً مباشراً. غير أنها الآن، شاءت أم أبت، تقع في مركز المخططات الجديدة بخصوص العراق - الأكراد، والمياه. في ظل هذا الوضع، لا بد لتركيا من اكتساب عمق آسيوي ضمن استراتيجية أورآسيّوية دقيقة؛ ويعتبر العمق الآسيوي خياراً استراتيجياً حتمياً. ولن تحقق تركيا هذا العمق الآسيوي إلا بالقدرة على التأثير في سياسات الشرق الأوسط. إن سياسات تركيا نحو شمال بلاد الرافدين وجنوبه، التي تضم أقاليم النفط والأقاليم المائية، وتعد أيضاً أهم وسائل هذا التأثير وأكثرها خطورة، تشمل في الوقت نفسه المسألة الكردية والمسألة العراقية؛ وهما مسألتان من المحتمل أن تبرزا في التصور الاستراتيجي الجديد.

وينبغي النظر إلى سياسة تركيا الشرق أوسطية المعتمدة على عمقها الآسيوي باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من سياسة تضع في اعتبارها التأثير الإقليمي المتبادل، ومن شأنها مساعدة تركيا على تجاوز ساحات التدهور التي أسفر عنها هذا التأثير المتبادل، وذلك من خلال استراتيجية مرنة ودقيقة. ومن هنا، فإن سلسلة التوترات ذات الأساس العرقي المحتمل نشوبها في الشرق الأوسط، تحتم على تركيا أن التزام وضع يجعلها مركزاً لحل هذه التوترات على المدى الطويل من خلال تصور جيوثقافي شامل، لا أن تكون طرفاً مرحلياً ذا تأثير قصير المدى. وهو أيضاً ما يمكن

أن يتحقق من خلال الابتعاد بالثقافة السياسية الداخلية التركية عن المواقف الانقسامية - الاستقطابية، واكتسابها طبيعة تجميعية تكاملية، وتبنيها لدور مؤسس للسلم الإقليمي في الشرق الأوسط. ولكن المؤكد أن تركيا سوف تواجه مخاطر جديدة في ظل هذه التصورات الجديدة إن ظلت تعيش أزمة انقسام الهوية وضعف العلاقة بين الدولة - المجتمع. يتمثل الحد الأدنى لشروط نجاح تركيا في سياستها الشرق أوسطية في نهج استراتيجية سليمة تحيط بالشرق الأوسط من الناحيتين الجيوثقافية والجيواقتصادية، وتبني سياسة خارجية مرنة تحقق التنسيق بين التكتيكات الدبلوماسية والعسكرية، والتحلي بمهارة مرحلية واعية وقادرة على تقييم تأثير المنطقة في السياسات العالمية. ويمكن إيجاز العناصر الرئيسة للمقاربة الاستراتيجية اللازمة بما يلي:

1. تجاوز العوائق السيكولوجية التي أثرت سلباً على الانفتاح الدبلوماسي نحو المنطقة.
2. إقامة أبنية مؤسسية، وتطوير الموجود منها، مثل المراكز البحثية والمعاهد الأكاديمية، لمتابعة التطورات الإقليمية عن كثب وتقييمها، وتوفير تصورات وسيناريوهات متعمقة.
3. إقامة علاقة سليمة بين التوازنات الدولية وبين السياسة الواقعية الإقليمية.
4. طرح مشروعات شاملة للمنطقة بأسرها.
5. المبادرة بتشكيل مجالات المصالح المشتركة التي تعزز السلم في المنطقة.
6. الحيلولة دون تشكل تكتلات قومية مضادة، تمثل ساحات مخاطر جيوسياسية وجيوثقافية ضد السلم في المنطقة.
7. الحد من إثارة ردود الأفعال من خلال تنويع العلاقات الثنائية.
8. تبني مقاربة عالية التأثير والفاعلية والمبادرة في المشكلات الإقليمية، وفي مقدمتها عملية السلام في الشرق الأوسط.
9. تكثيف الاتصالات والعلاقات الأفقية التي تعزز من صورة تركيا في المنطقة.

ومن أجل تفعيل هذه العناصر، ينبغي على تركيا التخلي عن المقاربة التبسيطية التي ترى الشرق الأوسط قبل أي شيء منطقة عربية تعج بالمشكلات. وما لم تقم

تركيا بتطوير سياسة شرق أوسطية سليمة، فلن تتمكن من القيام بعملية التمرحل الاستراتيجي الدولي، ولن تتمكن كذلك من تطوير سياسة آسيوية عامة توجه سياساتها نحو الإقليم القاري القريب. كما ستعجز عن تحقيق انفتاح دبلوماسي على المناطق المعنية بالأقاليم البرية والمائية القريبة، مثل البحر المتوسط، والقوقاز، والخليج العربـــي.

الفصل الرابع

سياسة آسيا الوسطى في ظل توازن القوى الأوروآسيوية

بدأت السياسة التركية تُجاه آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة في مناخ من الاندفاع العاطفي، ثم دخلت مرحلة تتسم بالتأني والعقلانية إلى حد ما. غير أن هذه السياسة تحتاج إلى إعادة تقييم هادئة في ضوء التجارب المكتسبة خلال السنوات العشر الماضية. مثل هذا التقييم، ينبغي أن يركز على العوامل المؤثرة على الوضع الدولي لآسيا الوسطى، وعلى مكانة آسيا الوسطى في السياسة الخارجية العامة لتركيا، وعلى التحول المتسارع الذي تعيشه آسيا الوسطى، ودور ذلك التحول في العلاقات مع تركيا، والمسارات التي ترتادها القوى العالمية والإقليمية الأخرى لتطوير سياساتها في آسيا الوسطى.

تقف آسيا الوسطى في مقدمة المناطق التي تأثرت تأثراً مباشراً بانتهاء فترة الحرب الباردة؛ فقد تغيرت مكانة آسيا الوسطى في بنية القوة الدولية والتوازنات الأورآسيوية تغيراً راديكالياً نتيجة لتحلل نظام الثنائية القطبية، وتفكك الاتحاد السوفياتي. كانت عملية الاستقطاب الساكنة للحرب الباردة تحول دون تفعيل المقاييس الجغرافية والتاريخية الخاصة بآسيا الوسطى. وأدى سقوط هذه البنية الساكنة إلى ظهور مشكلة تحقيق التوافق والانسجام بين الحدود السياسية للمنطقة وبين الخطوط والأقاليم الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية الأخرى. كما عززت خصائص المنطقة نفسها، أو التوازنات الأوروآسيوية، التأثير المتبادل بين هذه الخطوط. والواقع أن نجاح تركيا في تحديد المقاييس الأساسية للوضعية الجديدة، ييسر عليها وضع تعريف صحيح للعناصر الرئيسية في استراتيجيتها تجاه المنطقة.

أولاً: العوامل المؤثرة على الوضع الدولي لآسيا الوسطى

1. العامل الجغرافي والجيوسياسي

يستخدم تعبير آسيا الوسطى جغرافياً للدلالة على أقصى مناطق القارة الآسيوية بعداً عن الأقاليم البحرية المحيطة بالقارة. وتضم آسيا الوسطى المنطقة الممتدة باتجاه الشمال – الجنوب من سيبريا حتى الهمالايا، التي تفصلها عن أقاليم السهوب الهندية، وفي اتجاه الشرق – الغرب المساحة الممتدة من خط الأورال – قزوين حتى منغوليا والصين. وتعد هذه المنطقة واحدة من أكثر النطاقات الجغرافية بعداً عن المحيطات في العالم. ولذا، فهي تتميز بخصائص برية؛ كما أصبحت إقليماً جيوسياسياً ومركزاً للنطاقات التوسعية للإمبراطوريات الأورآسيوية. وتُعد كل من إمبراطوريتي جنكيزخان وتيمورلنك من الأمثلة التاريخية واضحة الدلالة على هذه الخاصية الجيوسياسية.

نظرت القوى التاريخية لآسيا الوسطى باعتبارها منطقة محورية؛ وقد أيد ماكندر الأمثلة التاريخية في التوسع الإمبريالي الروسي، الذي قطع أورآسيا صوب الشرق والجنوب، بداية من القرن السادس عشر، ووصف هذا الإقليم وسهوبه الممتدة حتى أوروبا الشرقية باعتباره منطقة محورية (Heartland). يدخل هذا النمط من المقاربة ضمن الفروض الأساسية للجيوسياسية البرية الحديثة؛ وقد تجلى بشكل أكبر في التنافس الاستراتيجي الحديث على أورآسيا. كان الحزام الجنوبي لهذه المنطقة ميداناً للتنافس بين روسيا وإنكلترا في القرن التاسع عشر فيما عُرف باللعبة الكبرى، كما كان ميداناً لسجالات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال النصف الثاني من القرن العشرين؛ وهو ما حفظ لهذه المنطقة أهميتها الجيوسياسية النابعة من خصائصها الجغرافية. وبالرغم من وجود عدد من العناصر المشتركة بين القوتين العُظميين في تعريفاتهما ومحدداتهما الجغرافية والجيوسياسية، إلا أنهما قامتا بتطوير رؤية خاصة بهما إزاء الحدود الجغرافية للمنطقة. وتعكس كل رؤية الذهنية الاستراتيجية للخبراء الاستراتيجيين لهاتين القوتين، وتنبع من الوضعية الجغرافية والتجارب التاريخية الخاصة بكل منهما. وإن كانت الاستراتيجية الإنجليزية، وهي تقطع الحزام الجنوبي لآسيا في الاتجاه

الشرقي – الغربـــي وتقسمه إلى مستعمرات، تُحدثُ قطيعة بين مستعمراتها في الشرق الأوسط والهند وبين مستعمراتها التابعة لمراكزها الاستعمارية الأخرى، فإنها كانت من ناحية أخرى تبني خطوط التقاء متداخلة. فعلى سبيل المثال، امتدت ساحتها الاستعمارية في الشرق الأوسط من شمال إفريقيا في حزامها الشمالي إلى إيران مروراً بمصر، وضمت في الوقت ذاته السودان وشرق إفريقيا في حزامها الجنوبـــي. ومن ناحية أخرى، اتسعت مستعمراتها في الهند، من هونج كونج إلى مصر، لتشكل نطاقاً جغرافياً يربط جنوب آسيا وجنوبها الشرقي بالشرق الأوسط. بهذا، ضمت آسيا الوسطى المنطقة التي تُشكل شرق الكتلة الأولى وشمال الثانية.

وحملت الرؤية الأميركية خلال فترة الحرب الباردة المقاربة الجيوسياسية ذاتها تقريباً التي تستند إلى تعريف سبايكمان للحزام المحيط. وقد عكست المقاربتان رؤية قوة عالمية مهيمنة ذات ثقل بحري في المحيطات المحيطة تجاه العمق البري لأوراسيا. وقد مثلت آسيا الوسطى لهاتين المقاربتين ساحة تمركز للقوة البرية، إقليم عبور يتكثف فوقه تنافس القوى البرية والبحرية.

ووفقاً للتصور الجيوسياسي لدى قادة روسيا والاتحاد السوفياتي، اعتبرت آسيا الوسطى (Srednyaya Aziya) جزءاً من الشرق الأوسط (Sredniy Vostok)، الواقع بين الشرق الأدنى (Blizhniy Vostok)، الممتد من المغرب حتى الخليج العربـــي، وبين الشرق الأقصى (Dal'niy Vostok)، المطل على سواحل المحيط الهادي. وتبدأ حدود الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بحسب هذا التعريف، في الغرب من القوقاز والخليج العربـــي وتمتد شرقاً إلى منغوليا وجنوباً حتى شبه القارة الهندية. ولم يُستخدم هذا التقسيم باعتباره خطّاً جيوسياسياً فاصلاً وحسب، بل استُخدم أيضاً باعتباره خطّاً جيوثقافيّاً، يفصل بين الدولة العثمانية وبين إيران والهند. استخدم الكسندر فون هومبولدت Alexander von Humboldt تعبير آسيا المركزية لأول مرة عام 1829. وبعد أن انتشر استخدام هذا التعبير في الأدبيات الألمانية والفرنسية، انتقل إلى اللغة الروسية. وقد استُخدم التعبير للدلالة على كل الأراضي الآسيوية التي ليست لها سواحل بحرية؛ بحيث أصبح المقابل الجيوسياسي لهذا التعبير هو محور روسيا الأوروآسيوي؛ بينما استُخدم تعبير آسيا الداخلية لتوصيف جيو –

إثنية أكثر منهُ توصيفاً جيوسياسياً، ويُستخدم للدلالة على المنطقة الواقعة بين خطي عرض 40 و50 ليشمل تركستان ومنغوليا[1].

تحكمت روسيا والاتحاد السوفياتي في محور أورآسيا، جغرافياً وجيوسياسياً، في القرن التاسع عشر، في مواجهة إنكلترا، في سياق ما عرف باللعبة الكبرى، وفي النصف الثاني من القرن العشرين ضد الولايات المتحدة في سياق الحرب الباردة؛ بينما ظلت آسيا الوسطى، التي شكلت أهم مرتكز استراتيجي لروسيا والاتحاد السوفياتي في الجنوب والشرق، عنصراً مهملاً. وكان أهم تغير طرأ على الوضع الجيوسياسي لآسيا الوسطى مع انتهاء الحرب الباردة هو ظهور فراغ جيوسياسي مهم مع تحلل التوازنات الجيوسياسية الساكنة في المناطق التي تقع على خط تشكُّل هذه التوازنات، وفي مقدمتها منطقة آسيا الوسطى. سمح هذا الفراغ الجيوسياسي بتبلور ساحة مناورة هامة أمام اللاعبين الإقليميين في سياستهم الأورآسيوية، وكذلك أمام اللاعبين المنتمين لآسيا الوسطى؛ كما نتج عنه ظهور معيار استراتيجي جديد أدى إلى تفعيل الديناميات الداخلية لآسيا الوسطى ربما للمرة الأولى منذ مائتي عام. وتُعد عملية إعادة بناء آسيا الوسطى من الناحية الجيوسياسية الدينامية مثار نقاشٍ واسع؛ حيث تتداخل في هذه العملية التوازنات العالمية والقارية والإقليمية، ويجري تبادل التأثير والتأثر فيما بينها. وسيظل النفوذ الذي ستمتلكه الدول - ومنها تركيا - في هذه المنطقة مرهوناً بما تقوم به هذه الدول من دور في عملية إعادة البناء الجيوسياسي لمنطقة آسيا الوسطى.

2. العامل التاريخي والجيوثقافي

تُشكل آسيا الوسطى من الناحية الجغرافية أبعد محور مركزي للكتلة البرية الأوروآسيوية عن البحار. وقد ارتبطت آسيا الوسطى بعلاقة دينامية وطيدة من الناحية السياسية والثقافية على حد سواء مع الأقاليم الحضارية المحلية الواقعة في المناطق المطلة على البحار في أضخم كتلة برية على وجه الأرض. وقد خضعت

(1) لمزيد من التفاصيل حول هذه التعريفات والتغيرات التي طرأت على استخداماتها انظر: Milan Hauner, "Soviet Eurasian Empire and Indo-Persian Corridor", *Problems of Communism*, (January-February 1987), S. 25-27 ve Milan Hauner, *What is Asia to Us?* Boston: Unwin Hyman, 1990, S. 72-73.

ثقافة آسيا الوسطى المتنقلة لتأثيرات مباشرة، متبادلة ومتعددة الجوانب، من الحضارات المستقرة، الهندية والفارسية والصينية، إضافة إلى الثقافة الروسية. كانت الهجرات المكثفة التي نتجت عن حركة إنسان آسيا الوسطى قد شكلت توليفات جديدة من خلال امتزاجها بهذه الأقاليم الحضارية المستقرة، وفي بعض الأحيان، عرضت التأثيرات الصادرة من هذه المناطق بنية آسيا الوسطى الثقافية والسياسية والاقتصادية لمتغيرات جذرية. فمناطق الحكم السياسي والثقافي التي أوجدها السلاجقة في إيران، والغزنويون والبابريون في الهند، والمغول وكوبيلاي في الصين، وتيمورلنك في السهوب الممتدة حتى موسكو، تُعد من منتجات التأثير المتبادل ذي المركز الوسط آسيوي.

وعندما نستخدم التعريفات التقليدية للمحور التاريخي والجيوثقافي لهذا التأثير المتبادل، نجد أن ذلك المحور تشكل فوق ساحة التقاء الأقاليم الإيرانية والهندية والطورانية. وقد لعبت الساحة التي تضم جنوب آسيا الوسطى (لا سيما ما وراء النهر) وأفغانستان دور ساحة انكسار للمناطق العبورية الواقعة بين إيران وطوران والهند. بسط الإسكندر الأكبر في هذه الساحة هيمنته الأوروآسيوية، التي انطلقت من جنوب البحر الأسود وبحر الخزر، وأسس محمود الغزنوي في هذه الساحة خط التمركز للهجمات المتوجهة من طوران إلى الهند؛ كما فتحت جيوش جنكيزخان الطريق نحو إيران والهند، بعد أن فرض سيطرته على تلك الساحة أيضاً. وبعد فتح دلهي في 1197، تحولت هذه الخطوط التاريخية والجيوثقافية الثلاثة إلى مركز للحضارة الإسلامية؛ وهو ما أسفر عن اتخاذ العلاقات بين إيران وطوران والهند طابع الصراع على الزعامة داخل الحضارة الإسلامية. وثمة جانب مدهش لذلك التنافس الداخلي الذي امتد حتى الفترة الاستعمارية، وهو أن كل العناصر تقريباً التي شاركت في هذا التنافس داخل الأقاليم الثلاثة كانت تنتمي إلى العنصر البشري ذي الأصل الطوراني. وتُعد الهيمنة السياسية التي أقامها تيمورلنك إحدى نتائج كبرى الحملات التوسعية ذات المركز الوسط آسيوي. توجهت هذه الهيمنة السياسية، بعد أن بسطت نفوذها على المحاور الإيرانية والطورانية والهندية، صوب الدولة العثمانية في غرب هذه الأقاليم الثلاثة، وصوب روسيا في شمالها. وبعد أن جعل هذا التوسع من سمرقند مركزاً لحضارة أورآسيا، شكّل نطاقَ هيمنةٍ عملاقاً ذا مركز وسط آسيوي وطبيعة طورانية.

وعند النظر للمنطقة من زاوية الحضارة الإسلامية والهيمنة السياسية ذات الأصل الطوراني، نجد أن التنافس بين بايزيد - تيمور، الذي يعتبره البعض تنافساً داخلياً، يشكل مثالا واضحاً للتدافع بين المناطق الطورانية - الإيرانية - الهندية، وبين أقاليم البحر المتوسط - البلقان - الأناضول. بعد الهيمنة السياسية التي حققها تيمورلنك، توزعت آسيا الوسطى بين الأسر الحاكمة المختلفة؛ ليبرز التنافس الداخلي داخل بنية الحضارة الإسلامية في صورة الهيمنة العثمانية في البلقان والأناضول، والصفوية في إيران، والأوزبكية في آسيا الوسطى، والبابرية في الهند. أدت التأثيرات المتبادلة بين الموروثات الحضارية المستقرة لهذه الدول، وبين العنصر البشري الحاكم ذي الأصل الوسط آسيوي، إلى ظهور مدن المحور الحضاري مثل إسطنبول، وقونيه، وأصفهان، وشيراز، وسمرقند، وبخارى، ودلهي، ولاهور. وقد شكلت القفزة الثقافية والاستراتيجية - بالرغم من التنافس الداخلي- إقليماً جيوثقافياً مشتركاً في القرن السادس عشر في المنطقة الممتدة من فينّا إلى الصين.

وبالرغم من التوتر الذي شاب العلاقات العثمانية - الإيرانية، والإيرانية - الأوزبكية، والإيرانية - الهندية، بسبب الاختلافات المذهبية، فقد تواصلت عموماً، وعلى نحو جيد، العلاقات بين العثمانيين والأوزبك ضد القوى الإيرانية والروسية، والعلاقات بين العثمانيين والهند ضد البرتغاليين والانجليز. ويمكن لنا أن نرى معالم العامل الروسي في العلاقات بين الدولة العثمانية - آسيا الوسطى في حملة استراخان، ومشروع قناة دون - فولجا، الذي يمكن أن يعتبر رد فعل استراتيجياً على نـــزول صوقوللو محمد باشا إلى استراخان. كما يمكن رؤية معالم العامل الصفوي في العلاقات العثمانية - الأوزبكية، التي استمرت من عهد السلطان سليم الثاني حتى عهد السلطان مراد الرابع، ورؤية العامل الاستعماري في رحلة سيدي علي رئيس إلى الهند، وسياحاته في تركستان.

ومثلما تعززت وحدة المصير بين الدولة العثمانية وآسيا الوسطى نتيجة للضغوط الروسية على الدولة العثمانية، وعلى آسيا الوسطى أيضاً في سهوب القازاق، اعتبارا من منتصف القرن الثامن عشر، تحول التقارب العثماني - الهندي إلى اتفاق وجودي بفعل الاستعمار البريطاني الذي اتخذ من مصر والهند محاور له. أدت وحدة المصير هذه إلى تحول أقاليم الحضارة الإسلامية الأورآسية المتنامية في

القرنين الخامس عشر والسادس عشر، إلى نطاق تضامني من أجل مكافحة الاستعمار ومناهضته. وتبنت هذه الرؤية الأورآسية كلٌّ من تيارات التتريك التي انتعشت داخل الدولة العثمانية وأقاليم آسيا الوسطى، وتيارات الحركة الإسلامية المتنامية في كل من الدولة العثمانية وإقليم الهند. ولقد عمل قادة الدولة العثمانية على تحويل وحدة المصير إلى قوة استراتيجية، رغبة منهم في اكتساب عمق أورآسيوي في مواجهة ضغوط القوى الغربية. ويمكن لنا رؤية تلك المعالم في حركة الجامعة الإسلامية التي أطلقها السلطان عبد الحميد الثاني، وفي سياسة التتريك التي انتهجتها حكومة الاتحاد والترقي، التي تولت مقاليد الحكم بعد خلع عبد الحميد. ويمكن لنا كذلك تلمس الوعي بوحدة المصير بين الأناضول - الهند - آسيا الوسطى في شعر محمد إقبال، الذي كتب في لاهور من أجل شهداء البلقان وحرب أدرنه، وفي نهاية أنور باشا المأساوية في آسيا الوسطى.

يكتسب التاريخ السياسي الحديث لآسيا الوسطى دلالة خاصة في الإطار العام لتاريخ أورآسيا؛ فمع تقدم الروس في القرن التاسع عشر نحو الجنوب عبر السهوب الشمالية، وتقدم الإنجليز نحو الشمال عبر الهند، وقعت آسيا الوسطى بين فكي الاستعمار، وأصبحت ضحية للعبة الكبرى التي عكست التنافس بين الجيوسياسية البرية القائمة على التحكم الروسي المباشر في أورآسيا، وبين الجيوسياسية البحرية القائمة على تطويق الإنجليز لأورآسيا وتوسعهم نحو المركز عبر السواحل البحرية، لتسود حقبة من الانهيار والتشتت الثقافي والسياسي والاقتصادي والديموغرافي. ولعلها المرة الأولى في تاريخ آسيا الوسطى التي تتحول فيها إلى منطقة مهملة، هامشية، خاضعة لضغوط الأقاليم الحضارية المحيطة. ومن أبرز الأزمات التي تولدت عن هذا السكوت والانهيار، ما حدث من تفكك لوحدة هذا الإقليم، بعد أن بات مكشوفاً أمام التأثيرات الخارجية. وتتمثل أسوأ مراحل هذا الانهيار في وقوع آسيا الوسطى تحت سيطرة الاستعمار الشرقي والغربـــي بالمعنى الكامل، بعد أن آلت روسيا والصين إلى أيدي الشيوعيين.

ومع التحولات المثيرة للدهشة التي جرت في ما بعد الحرب الباردة، استعادت دول آسيا الوسطى استقلالها على نحو مفاجئ وغير متوقع، واندفعت نحو عملية تحول متناقض ومضطرب. وبمقدور تركيا أن تشكل ساحة مناورة تمكنها من تقييم البعد الجيوثقافي للعمق الأوروآسيوي، إذا ما قامت بالمساهمة في عملية التحول هذه

من خلال الدمج بين التضامن السيكولوجي، الذي يعزز الأسس التاريخية والجيوثقافية ويوجه شعوب المنطقة نحو مفهوم وحدة المصير، مع نهج استراتيجية عقلانية تراعي توازنات القوى. وإلا، فإن التأكيد المستمر على العمق الجيوثقافي سيؤدي إلى إزعاج اللاعبين الآخرين المؤثرين في الاستراتيجية الأوروآسيوية؛ كما أن أية مقاربة تتجاهل العمق الجيوثقافي، ستؤدي إلى ضعف في القدرة على توجيه شعوب هذه المنطقة نحو مرتكز استراتيجي مشترك.

3. العامل الديموغرافي والجيواقتصادي

إن واحدة من أبرز سمات آسيا الوسطى الديموغرافية، تتمثل في قلة كثافتها السكانية؛ وتتضح هذه السمة بجلاء عند دراسة مناطق ساحل سيبريا في الشمال. وإذا ما أردنا أن نضرب أمثلة مقارنة، نجد أن عدد سكان كازخستان، التي تزيد في المساحة عن دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة، هو سبعة عشر مليون نسمة؛ أي 1/15 تقريباً من عدد سكان الاتحاد الأوروبي، أو 60/1 تقريباً من عدد سكان تركستان الشرقية، التي تبلغ مساحتها 6/1 مساحة الصين. وفي حين أن سيبريا، التي تعادل مساحتها نصف مساحة القارة الإفريقية تقريباً، لا يتعدى عدد سكانها أربعين مليون نسمة. تشتمل هذه البنية السكانية على عناصر بالغة الأهمية بالنسبة للمسار الاستراتيجي طويل المدى. فعند تناول أورآسيا بشكل عام، نجدها عبارة عن دول تقع تحت ضغط كثافة سكانية بالغة من الجنوب والشرق، بسبب حجم سكان الصين والهند الذين تجاوز عددهم مليار نسمة. وإن أخذنا بعين الاعتبار النمو السكاني السلافي في مركز روسيا وغربها، وخريطة الاتحاد الأوروبي الآخذة في الاتساع صوب الشرق، نجد أن هذا الضغط السكاني الذي من المحتمل أن يتصاعد بمرور الوقت في شرق أورآسيا وجنوبها وغربها، يشكل ساحة تذخر بالطاقات الكامنة، القادرة على التوجيه النسبي لهذا الضغط السكاني. إن تحول آسيا الوسطى إلى ساحة جذب، بعد أن ظلت على امتداد تاريخها مصدراً للحراك البشري صوب الخارج، هو احتمال ينبغي وضعه في الاعتبار في القرن المقبل.

وثمة حالة من انعدام التوازن بين الخصائص الجيواقتصادية لأورآسيا، التي تضم زهاء ثلاثة أرباع سكان العالم ومصادر طاقته، وتنتج ما يعادل ستين بالمائة من

مجمل الإنتاج العالمي، وبين البنية الديموغرافية لآسيا الوسطى التي تشكل مركز هذه القارة الرئيسية. ويمكن لحالة انعدام التوازن هذه أن تجعل المنطقة واحدة من أهم ساحات التنافس الاستراتيجي. فعلى سبيل المثال، إن علمنا أن أزمة الطاقة، التي نجمت عن التطورات الاقتصادية السريعة، أدت إلى أن تقوم الصين بتلبية نحو ثمانين بالمائة من احتياجاتها من الطاقة في الأعوام المقبلة بالاعتماد على الفحم، وأن روسيا وسيبريا والشرق الأقصى تمتلك نحو ثمانين بالمائة من احتياطي الفحم العالمي، سيتسنى لنا وبسهولة إدراك الأسس الجيواقتصادية للتنافس الاستراتيجي المحتمل تصاعده في أورآسيا. ويمكن لمشكلة التوازن بين وفرة المصادر البشرية في الصين وبين وفرة المصادر الطبيعية في آسيا الوسطى وسيبريا، أن تشكل إحدى ساحات التوتر الجيواقتصادي الهامة في توازنات أورآسيا. وتفوق قدرة أسيا الوسطى على استغلال المصادر الطبيعية المتوفرة لديها بكثير قدرتها على استغلال مواردها البشرية. وقد أشار ماكيندر إلى أن منطقة محور أورآسيا تمتلك طاقات كامنة تعادل مجموع ما تمتلكه أميركا الشمالية من مصادر طبيعية ومعادن، واتخذ من ذلك مرتكزاً لنظرياته الجيوسياسية. ومن الملاحظ أن مقاربة ماكيندر وجدت تأييدا كبيرا في الفترة الأخيرة، نظراً لامتلاك آسيا الوسطى لمنابع نفط وغاز الطبيعي، ومصادر معدنية بالغة الأهمية.

وبإجراء تقييم عام لبعض الدول، نجد أن كازاخستان تخطط لإنتاج نحو خمسين مليون طن سنوياً من حقولها النفطية في تنغيز، فضلاً عن غناها بالموارد الطبيعية، مثل الغاز الطبيعي والفحم والنحاس والزنك والثاليوم والبيزموت والذهب والفحم. وحتى 1998، كان عشرون بالمائة من إنتاج الفحم في اتحاد الجمهوريات السوفياتية يأتي من كازاخستان. وكانت كازاخستان تنتج أيضاً نحو خمسمائة طن من الذهب سنوياً تحت الإشراف الكامل من موسكو. وتحتل تركمانستان منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين المرتبة الثانية بين دول الكومنولث المستقلة، والمركز الرابع على مستوى العالم، في إنتاج الغاز الطبيعي، بإنتاج سنوي يبلغ 85 مليار متر مكعب، بينما يقدر الحجم المتوقع لاحتياطي الغاز لديها بـــ 13 تريليون متر مكعب. وفضلاً عن ذلك، تتمتع تركمانستان بموارد طبيعية هامة، مثل النفط والذهب والفحم والبلاتين وكلوريد الكالسيوم والكبريت والبوتاسيوم وكبريتات

الباريوم واليود والماغنسيوم والبروميد والكبريتات والزئبق والبنتونيت والسلستين والأوزوكريت. وإذا ما أخذنا في الاعتبار الانخفاض الشديد في معدلات الاستهلاك داخل تركمانستان، يمكن تصور أهميتها الاستراتيجية كمركز لهذه المصادر الطبيعية.

أما أوزبكستان، فتحمل أهمية سياسية مركزية لما تتمتع به من كثافة سكانية واضحة نسبياً في آسيا الوسطى، وبما لديها من موروثات تاريخية، كما تشكل حلقة مهمة في ذلك الحزام الجيواقتصادي الثري. إذ تحتل أوزباكستان المرتبة الثانية بين أهم الدول المنتجة للذهب في العالم بعد جنوب إفريقيا، وهي في الوقت ذاته من الدول المصدرة للغاز الطبيعي والنفط. وتنتج أوزباكستان أيضاً ما قيمته مليار دولار من الفضة؛ كما أنها غنية بالمصادر الطبيعية مثل الفحم والنحاس واليورانيوم والزنك. ويمثل إنتاج أوزبكستان من القطن عالي الجودة واحداً من أهم إمكاناتها الاقتصادية. وإلى جانب ذلك، فإن قرغيزيا وطاجيكستان تتمتعان بوفرة في المعادن، التي يأتي في مقدمتها الذهب والزئبق والنحاس. وبالرغم من أن أذربيجان تقع في منطقة القوقاز، فتعتبر امتداداً طبيعيا لمنطقة آسيا الوسطى، بسبب سواحلها المطلة على بحر قزوين وارتباطها الجيوثقافي الآسيوي. وتتمتع أذربيجان بثروات طبيعية عديدة، تشمل النفط والغاز الطبيعي والكوبالت وخام الحديد. وتحتفظ أذربيجان ببعض من أهم إمكانات المنطقة الطبيعية، مثل بحيرة بايقال - المعروفة بعمقها الكبير - التي تحتوي خمس حجم المياه العذبة في العالم.

أدى الدفع بهذه المواد الطبيعية نحو إطار إنتاجي داخل النظام الاقتصادي - السياسي الدولي إلى بروز مسألة نقل وتجارة الموارد الاستراتيجية الأوروآسيوية، وهي قضية ذات خلفية تاريخية في الأصل؛ إذ كان طريق الحرير يمثل طريق التجارة الأساسي في التاريخ الاقتصادي، رابطاً أوراسيا كلها في الاتجاه الشرقي - الغربي. وإلى جانب مهمته الجيواقتصادية، لعب هذا الطريق دور الحاضنة للتأثير الجيوثقافي المتبادل بين الهند والصين والشرق الأوسط والبحر المتوسط وأوروبا، كما ربط أورآسيا في محوريها الشرقي - الغربي، والشمالي - الجنوبي. أخذ هذا الخط الجيواقتصادي يفقد أهميته مع اكتشاف طرق التجارة الجديدة، المارة عبر المحيط الهندي، ثم تعرض للدمار مع احتلال روسيا للقوقاز وتركستان الغربية،

واحتلال الصين لتركستان الشرقية، واحتلال إنكلترا للهند. خلال القرن التاسع عشر، أدت الضغوط الإمبريالية/الاستعمارية التي جاءت من روسيا في الشمال وإنكلترا في الجنوب والصين في الشرق إلى الإجهاز على اقتصاد أورآسيا التقليدي، المعتمد على طريق الحرير، وعملت على تحول أورآسيا إلى ساحة اقتصادية تابعة. كما أن فقدان طريق الحرير لأهميته وتوقفه بشكل تام، أدى في الوقت ذاته إلى تسريع عملية تحول آسيا الوسطى إلى طرف للمراكز الجديدة التي شكلتها الإمبراطورية الروسية/السوفياتية/الأرثوذوكسية/الاشتراكية، والإمبراطورية الصينية/الكونفوشيوسية/الاشتراكية، والإمبراطورية البريطانية/البروتستانتية/الرأسمالية.

وفر انهيار الاتحاد السوفياتي، وتحول آسيا الوسطى مرة أخرى إلى ساحة جذب، بسبب وفرة مصادرها الطبيعية، بصيص أمل لإعادة انتعاش اقتصاد أورآسيا المعتمد على طريق الحرير التقليدي. بيد أن القوى العظمى المؤثرة في الاقتصاد والسياسة الدولية تسعى إلى مواصلة جهودها الاستعمارية الجديدة التي من شأنها تهميش آسيا الوسطى، وذلك من خلال فرض آليات تحكم جديدة على خطوط الانتقال الاستراتيجية الخاصة بمصادر آسيا الوسطى الطبيعية. ولن تعود لآسيا الوسطى أهميتها بفعل مثل هذه الآليات، التي تستهدف الحلول محل التهميش الذي قام به النظام السوفياتي، بل من خلال توجه وتخطيط اقتصادي - سياسي يقوم على الاستغلال الأمثل لهذه الموارد.

ثانياً: مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي والتحولات في آسيا الوسطى

يمكننا تقييم التحول السريع الذي أسفر عنه انهيار النظام السوفياتي في آسيا الوسطى تحت ثلاثة عناوين رئيسية، ذات طبيعة ثقافية واقتصادية وسياسية. ويُعد التطور الثقافي للهويات داخل آسيا الوسطى أكثر جوانب ذلك التحول إثارة للدهشة. فقد ارتكزت مسألة الهوية في السياسة السوفياتية لمدة سبعين عاما إلى معادلة ذات طرفين: يستهدف أحد طرفيها دمج المجتمعات المحلية في النظام والهوية والأيديولوجية السوفياتية، بينما يستهدف طرفها الآخر تفكيك الهويات الثقافية المحلية الفرعية وفق مفهوم إقليمي. وبهذه الكيفية، استطاع النظام السوفياتي تحقيق التوازن بين سعيه لتشكيل هوية مشتركة للنظام، وبين وجود تيارات معارضة

للنظام. عزز النظام السوفياتي من هويته فوق القومية، ذات الطبيعة الأيديولوجية، بينما سعى في الوقت ذاته للقضاء على الإسلام بكل ما تعنيه الكلمة، باعتباره هوية دينية ذات طبيعة فوق قومية أيضاً. تمزقت أيضاً الهوية التركية، التي تجمع أبناءها على أساس اللغة، إلى قوميات ثقافية فرعية، مثل الأوزبك والتركمان والقاراقالباق والقيرغيز والقازاق والأويغور.

اتخذ اختلاف الهوية والشعور بالمرجعية في فترة ما بعد الحرب الباردة وضعاً أكثر تعقيداً. فثمة هوية دينية للمنطقة، وهوية قومية على أساس لغوي، وهوية قومية - وطنية على أساس حدودي، وهوية عرقية. وكل هذه الهويات قد تلعب دوراً مؤثراً بمستويات مختلفة، وقد تكون وسيلة للاتصال الثقافي والسياسي والاقتصادي. فعلى سبيل المثال، يتميز شعب القاراقالباق باستقلالية واضحة؛ فهو مجتمع مسلم، تركي، ذو عرق أوزبكي. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن بعضه ما يزال يسعى للحفاظ على الهوية الاشتراكية، نكتشف حجم التعددية التي تتسم بها الهويات الثقافية والاجتماعية في المنطقة. لقد سعى النظام السوفياتي من خلال سياسته التعليمية الإلحادية للقضاء على الهوية التركية، التي كان لها القدرة على تحقيق التكامل داخل آسيا الوسطى بين الهوية الإسلامية والمشاعر الوطنية، النابعة من الانتماءات العرقية الصغيرة. وقد وفر انهيار النظام السوفياتي المناخ المناسب لتعاظم تأثير هذه الهوية الأصيلة التكاملية. غير أن قفزات بالقدر الكافي في المجال النظام التعليمي، لم تتحقق في الفترة السابقة، كما لم تتوفر البنية التحتية اللازمة لذلك. ولذا، استمرت جهود الحفاظ على الوضع الراهن؛ مما حال دون تأثير الهويات التكاملية، وأجج الصدام بين بعض عوامل الاستفزاز السياسي والهويات المحلية.

وتنعكس مشكلات المرحلة الانتقالية هذه على البنية الاقتصادية. أفرز الوضع الاقتصادي الهامشي لدول آسيا الوسطى في عهد الاتحاد السوفياتي ظاهرتين هامتين: التجانس الناتج عن اندماج البنيتين الاجتماعية - الاقتصادية والاجتماعية - السياسية، والتبعية لنظام العلاقات الاقتصادية الخارجية. وبالرغم من الشروع في تصفية السمات والخصائص التي أدت إلى عجز البنية الاقتصادية في النظام القديم، وإلى أخلاق العمل الفاسدة، والتبعية اللاعقلانية للاقتصاد الروسي،

فإن من الصعوبة الزعم بأن البنية الاقتصادية شهدت عملية تغيير شامل. إن إعادة بناء النظام الاقتصادي ومؤسساته، وإرساء إدارة عامة جديدة ومفهوم بيروقراطي دينامي، يتطلب تغييراً في الذهنية وفي النظام المتجذر. فالأزمات التي تظهر في كل مرحلة انتقالية، تحول دون تحقيق تحول واسع النطاق وبشكل سليم. وتتجلى أزمة الاقتصاد الداخلي أيضاً في علاقة التبعية المستمرة للعلاقات الاقتصادية الخارجية. فبنية الدولة التي كانت تنظر إلى النظام السوفياتي باعتباره وحدة واحدة، وتمنع تَشكُّل أنظمة حكم ذاتي إقليمية، كانت تنظم خصائص الإنتاج وقنوات الاستهلاك في إطار مركزه موسكو. وقد حال ذلك المفهوم التخطيطي الاقتصادي دون ظهور وحدات اقتصادية داخلية متوازنة وذات اكتفاء ذاتي في الجمهوريات، ودون تحقيق أي من هذه الجمهوريات انفتاحاً مباشراً على الاقتصاد العالمي.

أدركت كل جمهورية من جمهوريات الاتحاد أن هذه البنية الاقتصادية الاحتكارية خلقت هوة سحيقة بين احتياجاتها وبين بنيتها الإنتاجية. فعلى سبيل المثال، كانت أوزبكستان توفر 65% من إنتاج القطن، ومع ذلك لم يطور السوفيات صناعة نسيج جادة فيها، ولكنهم كانوا يرسلون هذا القطن الخام إلى مصانع النسيج في الجمهوريات السلافية. مع انهيار الاتحاد السوفياتي وحصول هذه الدول على استقلالها، لم تتضح صور هذا الاحتكار في العلاقات الإنتاجية - الاستهلاكية الإقليمية وحسب، بل اتضح أيضاً في الإشراف والرقابة العرقية على الصناعات ذات الطبيعة الاستراتيجية. وما يزال الروس يشكلون الأغلبية العظمى من الخبراء والعمال داخل مؤسسات الصناعات الدفاعية في تتارستان. كما أفرزت المرحلة الانتقالية لفترة ما بعد الاستقلال مشكلات كبيرة من حيث الشرعية الاجتماعية - الاقتصادية والاجتماعية - السياسية، والذهنية الاقتصادية، والنظام المؤسسي. وأدى دخول هذه الدول مرحلة جديدة تموج بالتحولات واسعة النطاق في المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلى تدهور خطير في معدلات الإنتاج في قطاعات إنتاجية بعينها. فقد أصبح استمرار البنية القديمة بمنهجها ذاته في إطار خطاب جديد سبباً في عدم الحصول على النتائج المرجوة من القفزات ذات النوايا الحسنة. وتشهد اقتصاديات آسيا الوسطى الآن تحولات عدة، مثل تحول النظام الاقتصادي الداخلي إلى نظام خصب مثمر، وتوجه هذه

الاقتصاديات نحو الانفتاح الجاد على الخارج، واكتسابها الحيوية من خلال الأعمال الصغيرة والمتوسطة، والانتقال بواسطة برامج الخصخصة من البيروقراطية العاجزة إلى النهج الاقتصادي العقلاني، وإعادة تنظيم بنية التمويل.

وتسعى جمهوريات آسيا الوسطى إلى الحفاظ على التوازن الحساس والدقيق، القائم بين عناصر الاستمرارية داخل النظام وبين ساحات الصدام المفجعة؛ فقد عززت الحرب الداخلية في طاجيكستان، ومسألتا قرباغ والشيشان، والصدامات العرقية التي ظهرت في الأعوام الأولى من الاستقلال في مناطق أخرى، جهود الكوادر السياسية المؤثرة في العهد السوفياتي للحفاظ على البنية السوفياتية ذاتها دون حدوث تغير كبير. ومن الملاحظ خلال الفترة السابقة في جمهوريات آسيا الوسطى، أن هناك ترجيحاً لتحقيق انتقال مستقر، على إحداث تحول سياسي سريع.

ثالثاً: آسيا الوسطى وتوازن القوى الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة

شكلت آسيا الوسطى في فترة الحرب الباردة المحور الآسيوي للمعسكر الشرقي، بيد أنها أصبحت، في ظل الفراغ الجيوسياسي لما بعد الحرب الباردة، محل اهتمام كافة اللاعبين الساعين إلى تطوير استراتيجيات عالمية وقارية وإقليمية. ونتيجة لهذا الاهتمام، انعكست توازنات القوى التي أخذت في التبلور في آسيا عامة على البناء الاستراتيجي لآسيا الوسطى؛ وبرزت مقاييس لتوازن القوى، تتحكم فيها العلاقات الأفقية والرأسية وأنماط التحالف والاتفاق بين القوى العالمية، مثل الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وإنكلترا وروسيا والصين واليابان، وبين القوى الإقليمية، مثل تركيا والهند وباكستان وإيران، بل وأوكرانيا وكوريا، وبين قوى الداخل الإقليمي، مثل أوزبكستان وكازخستان وتركمانستان وآذربيجان وقرغيزستان وطاجيكستان. وهذا ما أدى إلى اتصاف هذه المقاييس بطبيعة مضطربة وحساسة إلى حد ما.

ويمكن تناول ردود أفعال القوى العظمى واللاعبين الإقليميين على التغير الذي طرأ على الوضعية الدولية لآسيا الوسطى، في ثلاثة مستويات تحليلية رئيسية:

1- وجهات النظر الاستراتيجية لكل من آسيا الوسطى والقوى العظمى. 2- وجهات النظر الاستراتيجية للقوى الإقليمية التي قد تتأثر بالمتغيرات الجارية في آسيا عامة وفي المنطقة خاصة، ويمكنها توجيه هذه المتغيرات. 3- جهود اللاعبين داخل الإقليم لتحديد وضعيتهم الاستراتيجية إزاء التوازنات.

1. القوى الدولية وآسيا الوسطى

قام اللاعبون الدوليون بمراجعة جذرية للتصورات والمشاريع الاستراتيجية المعنية بآسيا الوسطى، التي تبنوها خلال الحرب الباردة، واضعين في الاعتبار العوامل الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية والديموغرافية التي أشرنا لها فيما سبق، وسعوا إلى تطوير هذه التصورات والمشاريع من وجهة نظر استراتيجية تتفق مع الأوضاع الجديدة، ورسموا سياسات جديدة تراعي التوازنات الاقتصادية - السياسية والجيوسياسية الدولية. وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة أولئك اللاعبين؛ ثم يأتي الاتحاد الأوروبي ومعه ألمانيا وإنكلترا وفرنسا، أهم اللاعبين بداخله، وروسيا التي تسعى للحفاظ على تأثيرها الاستراتيجي في المنطقة، والقوى الآسيوية مثل الصين واليابان اللتان تتمتعان بثقل اقتصادي وديموغرافي كبير.

أجرت الولايات المتحدة، مع انهيار الثنائية القطبية وتحولها إلى القوة المحددة للنظام الدولي ومؤسساته، تغييراً جذرياً على سياساتها تجاه المنطقة. انتهجت الولايات المتحدة تجاه أورآسيا خلال الحرب الباردة سياسة تتناسب مع التهديدات الاستراتيجية، التي يمكن أن تمتد من المنطقة المحورية (Heartland) إلى الحزام المحيط (Rimland). وكان تدخل الولايات المتحدة المباشر في فيتنام، وغير المباشر في أفغانستان، نتيجة لجهودها للحفاظ على التوازن الاستراتيجي الأورآسيوي. وبالرغم من أن انتهاء الحرب الباردة وتغير هذا التوازن الاستراتيجي صب في مصلحة المعسكر الغربي على نحو شبه كامل، وأن منطقة المحور الأورآسيوي بدأت تتبوأ موقعاً لها في المعسكر الغربي، إلا أن تلك المتغيرات أسفرت عن وضع حافل بالمخاطر الاستراتيجية الجديدة بالنسبة للولايات المتحدة التي اضطلعت برعاية التوازن الاستراتيجي العالمي. وفي ظل الوضع الجديد، بذلت الولايات المتحدة جهوداً لتطوير إطار استراتيجي يقوم على تحقيق التوافق والانسجام بين توزيع

المصادر الاقتصادية - السياسية العالمية ذات الطبيعة الاستراتيجية وبين توازنات القوى الأورآسيوية، وعلى تحسس نبض القوى القارية والإقليمية.

أصبحت القوى التي لم تكن طرفاً في الصراع في ظل البنية الساكنة للمعسكر الشرقي هدافاً لمخططات تقاسم جديدة بعد انفتاحها على التنافس الاقتصادي - السياسي الدولي. ومن ناحية أخرى، تمزقت العناصر الجيوسياسية لقوى البنية ثنائية القطبية وانضوت تحت تأثير اللاعبين السياسيين المختلفين؛ وهو ما فتح الطريق أمام صراع جيوسياسي، تطور في تواز مع التنافس الاقتصادي - السياسي الدولي. وتأتي آسيا الوسطى في مقدمة هذه المناطق. فقد استخدمت النخبة المركزية للاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة آسيا الوسطى ومواردها لتعزيز الاقتصاد السوفياتي دون أن تكون آسيا الوسطى طرفاً شريكاً في المعسكر الشرقي والاتحاد السوفياتي. كما كانت آسيا الوسطى تقع خارج ساحة المشاركة الاقتصادية - السياسية الرأسمالية التي مضت بخطى دينامية في تلك الفترة. ومع نهاية الحرب الباردة، شرعت الدول والشركات عابرة القارات في التطلع إلى امتلاك الكلمة العليا في استخدام المصادر الاستراتيجية في المنطقة؛ وهو ما حول وسط آسيا إلى ساحة صدام مصالح اقتصادية، إضافة إلى كونها ساحة تنافس جيوسياسي. وستصبح المنطقة أكثر انفتاحاً على الحسابات الجيوستراتيجية الجديدة، كلما تجزأت إلى دول أصغر حجماً.

جعل الفراغ الاستراتيجي المنطقة في ما بعد الحرب الباردة ساحة مفعمة بالمخاطر من حيث التوازن الاستراتيجي الدولي والحفاظ على السلم؛ وهو ما شكل بؤرة للاهتمام الأميركي. إذ تشعر الولايات المتحدة بضرورة تطوير حساباتها تجاه المنطقة في اتجاهين: 1- تعظيم المصالح الأميركية الاقتصادية - السياسية والجيوسياسية الدولية. 2 - تجنب المخاطر التي يمكن أن يولدها الفراغ الاستراتيجي على استقرار النظام الدولي. ويرتبط تحقيق الولايات المتحدة لهذين الهدفين معاً بقدرتها على المحافظة على سياسة أورآسيوية دقيقة وعميقة ومتعددة الخيارات. ولأن الولايات المتحدة الأميركية تُعد دولة جزيرة قارية منسلخة عن أورآسيا، يستوجب عليها تطوير سياسة تقوم على "التأثير في أورآسيا دون أن تتحمل وحدها المخاطر الاستراتيجية داخلها". وثمة عناصر يمكن أن تؤدي إلى بروز بعض المخاطر في هذه السياسة، وتتمثل في إهمال أورآسيا

كلياً، أو التدخل في كل عنصر من عناصر التنافس الاستراتيجي فيها. حتماً تقوض استراتيجية الانسلاخ عن أورآسيا قدرة الولايات المتحدة في احتلال موقع القوة العالمية، بينما يحمل التدخل في كل مجال من مجالات أورآسيا الولايات المتحدة أعباء مالية ضخمة، ويفرض عليها دور الشُرطي عظيم المخاطر. ويتمثل البحث عن الحل الأمثل بين هذه الخيارات، في توجه المسؤولين الأميركيين نحو تطوير دبلوماسية قادرة على تحسس نبض التوازنات الأورآسيوية، ووضع آلية تحكم من شأنها الحفاظ على ساحات المرور الجيوسياسية، إما بشكل مباشر أو من خلال الاتفاقات والمعاهدات. وتولي الولايات المتحدة، التي تسعى إلى تعزيز وضعها كلاعب خارجي يحقق التوازن ويوجه توازنات القوى الدينامية في أورآسيا، عناية خاصة لترك ساحة المناورة الدبلوماسية التي يتطلبها هذا الدور نصف مفتوحة.

وفي هذا الإطار، يرى مسؤولو الولايات المتحدة ضرورة التحكم في نبض ميزان القوى داخل أورآسيا في المدى القريب، حتى يتسنى لهم تأمين ساحة المناورة الدبلوماسية التي قد تحول دون حدوث مواجهة مع قطب ائتلافي معاد. كما يرون من ناحية أخرى حتمية وجود نظام أمني يحيط بأورآسيا في المدى المتوسط. وتنظر الولايات المتحدة إلى عملية البحث عن توازن استراتيجي يراعي وضعية كل من الاتحاد الأوروبـــي واليابان داخل التوازنات الاقتصادية - السياسية الدولية، والأوضاع المتبادلة لكل من الصين وروسيا داخل التوازنات الجيوسياسية في الداخل الآسيوي، باعتبارها مقياساً حيوياً لسياستها في آسيا الوسطى. ويرتهن عدم تحول جهود تشكيل ساحة تأثير اقتصادي - سياسي وجيوسياسي في آسيا الوسطى إلى أزمة عالمية، بعملية الحفاظ على التوازنات بين هذه القوى. كما أن هذه التوازنات مرهونة بالعلاقات العالمية وبعوامل القوة داخل المعادلة الأورآسيوية أيضاً. ومن هذه الزاوية، فإن مسار العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبـــي - روسيا، وألمانيا - روسيا، والاتحاد الأوروبـــي - اليابان، والصين - روسيا، والصين - اليابان، وروسيا - اليابان، وما قد يسفر عنه من اتفاقات قصيرة المدى، تقوم على المصلحة، أو توازنات جديدة، سيؤثر مباشرة في الوضع العالمي للولايات المتحدة الأميركية؛ وهو ما يستلزم رسم سياسة الولايات المتحدة وفق ميزان حساس تجاه مناطق مثل آسيا الوسطى، التي قد تكون مسرحاً مفتوحاً أمام كل اللاعبين.

من ناحية أخرى، ثمة عناصر تمثل أهمية كبرى بالنسبة للولايات المتحدة، منها انتقال ساحة تأثير الناتو صوب الشرق، بغية الحفاظ على الاستقرار الأورآسيوي؛ الحد من المخاطر التي قد تتطلبها عمليات باهظة التكاليف؛ حيوية المنظمات التي تحيط بالقارة مثل منظمة الأمن والتعاون الأوروبـــي؛ وتعزيز الروابط داخل آسيا الوسطى والآليات الأمنية التي تشكلت في أوروبا وآسيا - الباسيفيك. وباختصار، تعمل الولايات المتحدة للحفاظ على دور المتحكم في الإيقاع الاستراتيجي داخل أورآسيا، من خلال توظيف فعال للمنظمات الدولية، ومن خلال القدرة على المناورة لتحقيق توازن القوى؛ وتنظر إلى هذه العملية باعتبارها شرطاً ضرورياً لتحقق التأثير العالمي طويل المدى. تضع هذه الضرورة قوى المنطقة، مثل تركيا، ذات الارتباط القوي والعميق مع أورآسيا من الناحية الجيوسياسية والجيوثقافية والجيواقتصادية، في وضع اللاعب الاستراتيجي في نظر الولايات المتحدة. ويقف هذا التقدير خلف إعطاء بعض الاستراتيجيين الأميركيين وضعاً خاصاً لتركيا بين الدول المحورية خلال الحقبة الجديدة(1).

أما روسيا، التي حافظت بعد انهيار الاتحاد السوفياتي على وضعها كوريث دولي للمنطقة، فتنظر إلى المحافظة على نفوذها آسيا الوسطى كشرط أولي للمحافظة على وضعها كلاعب عالمي. وكما سبق وأوضحنا في الفصل الخاص بالأقاليم القارية القريبة، فإن ظهور روسيا على مسرح التاريخ بوصفها قوة مهمة، قد تأتى من خلال الخلفية الجيوسياسية لحصول الروس على مرتكزات استراتيجية قوية بين القرنين السادس عشر والثامن عشر في البلطيق والبحر الأسود وقزوين والباسيفيك. حقق البحر الأسود لروسيا ارتباطاً بالبلقان والقوقاز، وحقق لها بحر قزوين ارتباطاً بالقوقاز وآسيا الوسطى، بينما حقق لها الباسيفيك ارتباطاً بسيبريا - شرق ووسط آسيا. انضوت هذه المناطق في المجال

(1) وبالإضافة إلى تركيا توجد على هذا المحور أيضاً إندونيسيا والهند وباكستان ومصر والجزائر وجنوب إفريقيا والمكسيك والبرازيل. وهناك دراسة تتعلق بهذه التعريفات ومبرراتها، انظر:

Robert S. Chase, Emily B. Hill ve Paul Kennedy, “Pivotal States and US Strategy”, *Foreign Affairs*, 1996/75: 1, S. 33-51.

وثمة مقاربة مشابهة يمكن رؤيتها في أعمال زبيغنيو برزيزنسكي، مثل:

“A Geostrategy for Eurasia”, *Foreign Affairs*, 1997/76: 5, S. 51-64.

الاستراتيجي الروسي، وتعرضت للهيمنة الروسية الديموغرافية، وأصبحت تابعة لروسيا اقتصادياً؛ وهو ما وفر مصادر القوة لبروز إمارة موسكو ثم وبمرور الوقت الإمبراطورية الروسية. وكان لهذه الاعتبارات الجيوسياسية نصيبا وافراً ضمن العناصر التي جعلت الاتحاد السوفياتي إحدى القوتين العظميين في نظام الثنائية القطبية.

نظرت الاستراتيجية الروسية/السوفياتية على مدار تاريخها إلى هذه المناطق باعتبارها بديلاً لمناطق حيوية أخرى؛ فعلى سبيل المثال، عوضت روسيا الهزيمة التي منيت بها في حرب القرم في منتصف القرن التاسع عشر بتوسعها في آسيا الوسطى. ويمثل هذا النوع من الحسابات ذات البعد الأورآسيوي أهمية كبرى بالنسبة للروس. وقد أدرك الروس بعد الهزيمة الساحقة في الحرب الباردة، أيديولوجياً واقتصادياً، أن مرتكزات الأرضية الجيوسياسية التي جعلتهم قوة عالمية تتزحزح من تحت أرجلهم؛ ولذا، فأنهم يسعون إلى تطوير رؤية استراتيجية جديدة، تعزز هذه الأرضية. فمن خلال تنظيمات ما بعد الحرب الباردة، تركت روسيا أوروبا الشرقية للاتحاد الأوروبـــي من الناحية الاقتصادية، ولحلف الناتو من الناحية الاستراتيجية، وتعرضت مع حصول أوكرانيا على استقلالها لضعف استراتيجي خطير في البحر الأسود. وتولي روسيا من ثم أهمية حياتية لتحقيق انفتاح سيكولوجي وجيوسياسي من شأنه تدارك هذه الأضرار واستعادة النفوذ في آسيا الوسطى والقوقاز على محور قزوين. وتعيش روسيا حالة من الخوف والقلق من فقدان تأثيرها في آسيا الوسطى؛ مما قد يفقدها مكانتها كقوة أورآسيوية. وتتوجه بالتالي نحو انتهاج دبلوماسية تجعل من وضعها وعلاقتها مع كل لاعب في منظومة توازن القوى في أورآسيا وضعاً ذا دلالة ومغزى للطرف الآخر. ويبدي المسؤولون الروس عناية خاصة لتوكيد موقعهم أمام الولايات المتحدة كقوة أساسية في تحقيق الاستقرار داخل ساحة الفراغ الاستراتيجي في أورآسيا. **ولذا**، يحرص الروس دائماً للحفاظ على راهنية المخاطر التي قد تهدد السلام العالمي، بسبب الفراغات الأمنية في أورآسيا، التي قد تؤدي إلى إضعاف الداخل الروسي والمناطق المجاورة. وتبذل روسيا جهوداً من أجل إقناع الولايات المتحدة بأنها الشريك الأفضل في الحفاظ على الاستقرار في أورآسيا. ويمكن رؤية هذه الجهود في الموقف المعقد من المباحثات الجارية مع الناتو، وفي

جهود البحث عن شرعية للعمليات العسكرية التي تجري في الشيشان، وفي الرسائل المباشرة وغير المباشرة التي تستهدف الإعلان عن أن روسيا اللاعب الآسيوي الوحيد الذي يملك القدرة على إحداث التوازن مع القوة الاقتصادية والعسكرية الصينية المتصاعدة.

حافظت روسيا على الاستقرار داخل أورآسيا، وأكدت على هذا الدور في علاقاتها مع الولايات المتحدة، غير أنها سعت بشكل أكبر في جهودها التعاونية مع الاتحاد الأوروبـي عامة وألمانيا خاصة على توكيد كونها الشريك الاقتصادي - السياسي في أورآسيا. إن توسع الاتحاد الأوروبـي نحو الشرق وإقامته علاقات مع روسيا باعتبارها جاراً طبيعياً، وكذلك حصول الاتحاد الأوروبـي على عمق له في أورآسيا، يمثل عناصر أبرزت دور روسيا ومكانتها في المنطقة. وفي فترة ما بعد الحرب الباردة أيضاً، استمر خطاب "البيت الأوروبـي المشترك" الذي بدأ مع غورباتشوف، في ظل جهود الحفاظ على روسيا في وضع قوة آسيوية لا تنفصل عن أوروبا.

وتولي روسيا، وهي تواصل هذه العلاقات التوازنية مع المعسكر الغربـي، أهمية خاصة بعلاقتها مع الصين للحفاظ على موقفها المتضامن في مواجهة الغرب. فقيام بوتين قبل قمة الدول الصناعية الثمان التي عُقدت في اليابان في 2000 بزيارة كل من الصين - التي لا يُنظر إليها باعتبارها قوة ضمن المنظومة العالمية - وكوريا الشمالية - البعيدة تماماً عن تلك المنظومة- إنما يمثل رسالة ذات مغزى واضح، بالرغم من النجاح الذي حققه بوتين في الجهود الرامية للانتقال إلى النظام الرأسمالي. وتعقد روسيا اتفاقيات أمنية مشتركة مع جمهوريات آسيا الوسطى على نحو يغذي هذه المقاربة. ولكن، نظراً لأن روسيا تنظر إلى الصين أيضاً باعتبارها منافساً لها في آسيا الوسطى، فقد وظفت الورقة الأميركية ضد الصين، رافعة شعار الاستقرار في أورآسيا، بينما عملت على الجانب الآخر على تعزيز موقفها في مواجهة الولايات المتحدة من خلال رفع مستوى علاقاتها مع الصين. وإذ يسعى بوتين لتحقيق التوافق والانسجام بين وسائل روسيا الإمبريالية التقليدية، وبين إعادة تشكيل ميزان القوى في أوراسيا، يقوم في الوقت نفسه بإعادة بناء ساحات التأثير الروسية في القوقاز وآسيا الوسطى.

تولدت لدى ألمانيا[1] أيضاً رؤى مختلفة بخصوص صياغة الاستراتيجيات البديلة في فترة ما بعد الحرب الباردة. قد توجهت ألمانيا، إن من خلال الاتحاد الأوروبـــي أو في سياستها الخارجية القومية، للبحث عن استراتيجية أورآسيوية عامة، وعن مكانة آسيا الوسطى في هذه الاستراتيجية. وأخذ العامل الأورآسيوي في احتلال أهمية متزايدة في توجه ألمانيا الاستراتيجي، وفي دورها في التنافس العالمي في المجال الاقتصادي – السياسي خاصة. ويشكل الخيار الأورآسيوي أهمية كبرى لألمانيا في حال تصاعد التنافس بين الاتحاد الأوروبـــي واتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا (*NAFTA*)، أو مواجهة ألمانيا لمعسكر إنجليزي – فرنسي داخل أوروبا. وسيضيف قيام ألمانيا بتطوير سياساتها صوب العمق الآسيوي دلالة جديدة للعلاقات الألمانية – الروسية، إلى جانب توازنات الداخل الأوروبـــي؛ حيث يتميز تطور العلاقات الألمانية – الروسية على المحور الأورآسيوي بطبيعة تتفق مع استراتيجية ألمانيا تجاه الشرق، سيما ما يتعلق بنقل المصادر الطبيعية لدول آسيا الوسطى إلى أوروبا عبر خط روسيا – أوروبا الشرقية – ألمانيا. وتحمل علاقات ألمانيا واستثماراتها الخارجية ذات الطابع الاقتصادي المكثف مع الصين والهند وإيران دلائل على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للتصور الألماني لآسيا، ولنظرة ألمانيا تجاه آسيا الوسطى، التي تقع في المركز من هذه الدول الثلاثة.

ويحتل مصطلح أورآسيا مكانة خاصة أيضاً في الوعي الاستراتيجي التاريخي الألماني، كما أضحى عنصراً في التنافس الاقتصادي – السياسي الدولي خاصة؛ وهو ما أسفر عن نتائج تعنى مباشرة بآسيا الوسطى. فقد دفعت الهوة بين قدرات الاتحاد الأوروبـــي الإنتاجية، وبين حاجته إلى الأسواق والمصادر الطبيعية، ألمانيا إلى التوجه نحو الأقاليم الاقتصادية الأخرى والمناطق الغنية بمصادر المواد الخام[2]. وتمثل آسيا الوسطى أهمية كبرى بالنسبة لألمانيا باعتبارها إقليماً غنياً بالمصادر الطبيعية

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول توجهات ألمانيا وخياراتها الاستراتيجية في فترة ما بعد الحرب الباردة انظر:

Ahmet Davutoğlu, "Zihniyet-Strateji İlişkisi ve Tarihi Süreklilik: Soğuk Savaş Sonrası Dönemde Alman Stratejisi", Tarihten Geleceğe Türk Alman İlişkileri, haz. *Erhan Yarar*, Ankara 1999, S. 141-201.

(2) لمزيد من التفاصيل حول تأثيرات المصالح الاقتصادية الألمانية على سياستها الخارجية وعلاقته بتوجه ألمانيا نحو آسيا انظر:

Norbert Walter, "Okonomische Interessen und Aussenpolitik", *Internationale Politik*, 1995/8, S. 53-58.

ومنطقة مرورية. وقد باتت آسيا عامة وآسيا الوسطى خاصة مرشحة لأن تصبح إحدى مجالات الانفتاح ذات الأولوية بالنسبة لألمانيا. ولن يكون مستغرباً أن تتوجه ألمانيا نحو انفتاح استراتيجي ذي محور أورآسيوي في فترة تسعى فيها الولايات المتحدة إلى استثارة مفاهيم الوحدة والمصلحة المشتركة داخل قارة أميركا من خلال اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا، وإحياء مفهوم آسياميريكا في آسيا - الباسيفيك من خلال منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي، وتشكل فيها اليابان - وإن لم تعلن صراحة - حديقة خلفية اقتصادية لمحور شرق آسيا والباسيفيك، وتسعى فيها الصين إلى إقامة ساحة تأثير اقتصادية واسعة تعتمد على الجالية الصينية في شرق آسيا. إن مفهوم الكتلة العابرة للقارات Transkontinental Block (أميركا وأوراسيا وآسيا - الباسيفيك)، ذا الثقل العسكري، الذي طوره الخبير الجيوسياسي الألماني كارل هاوسهوفر Karl Haushofer خلال الحرب العالمية الثانية، يتجدد اليوم في خطوط اقتصادية - سياسية دولية.

ونظراً لما يتضمنه هذا التوجه الاستراتيجي من مخاطر جادة في المديين المتوسط والطويل بالنسبة لتوازنات القوى الأورآسيوية، ينبغي على ألمانيا التأني وانتهاج سياسة هادئة؛ إذ إن تبني ألمانيا استراتيجية أوراسيوية تحت مظلة الاتحاد الأوروبـــي، أو باعتبارها جزءاً من استراتيجياتها القومية، قد يسفر عن نتائج تزعج الولايات المتحدة، والدول الأوروبية الأخرى، وفي مقدمتها إنكلترا وفرنسا. فالمخاطر التي قد يسفر عنها هذا الجو التنافسي تفرض صياغة سياسات تعتمد على تجاوز عناصر التنافس الاقتصادي - السياسي من خلال الاتحادات المالية المشتركة. وما يسترعي الانتباه هنا، ظهور الشركات متعددة الجنسيات على مسرح الصراع على اقتسام المجال الاقتصادي - السياسي لآسيا الوسطى.

في ظل توازن قوى من هذا النحو، تحظى روسيا بوضعية الدولة المفتاح، بينما تتوفر للصين فرصة الإلقاء بثقلها بشكل أكبر داخل العلاقات الدولية. كما أن مشاركة الصين في تعاون ألماني - روسي مرتقب، قد يؤدي إلى إعادة بعث التنافس التاريخي بين الدول البرية ذات المحور الأورآسيوي، والإمبراطوريات البحرية المعتمدة على البحار المحيطة بأورآسيا. وقد يؤدي هذا التطور إلى وضع بذرة واحدة من أصعب عمليات الاستقطاب التي شهدها التاريخ. ولذا، نظرت ألمانيا إلى مخاطر

هذا النمط من الاستقطاب نظرة عقلانية، وانتهجت سياسة بالغة الدقة في توازنات أورآسيا - الولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، وأولت اهتمامها لبناء الداخل الأوروبـــي ضمن عملية مرحلية. ويجب ألا ننسى أن ساحات التنافس الحساسة للتوازن الدولي وتوازن الداخل الأوروبـــي خلال الفترة المقبلة ستسير عبر آسيا. إضافة إلى أن القوى المهمة الأخرى في الاتحاد الأوروبـــي، مثل فرنسا وإنكلترا، تعيش إشكالية تحقيق التوافق والانسجام بين السياسة الأورآسيوية المشتركة للاتحاد الأوروبـــي، وبين استراتيجياتها القومية.

ومع انتهاء الحرب الباردة، شعرت كل من اليابان والصين - وهما من القوى الآسيوية ذات الثقل العالمي - بالحاجة إلى إعادة تنظيم الرؤية الاستراتيجية لآسيا عامة وآسيا الوسطى خاصة. وعلى النقيض من الاتحاد السوفياتي، لم تنعكس توجهات الصين الاقتصادية الليبرالية على المجال السياسي. وباستثناء حركات المعارضة التي نشطت في التبت، إضافة إلى واقعة ميدان (تيانانمين) والاضطرابات في تركستان الشرقية، حققت الصين في فترة ما بعد الحرب الباردة نمواً اقتصادياً كبيراً دون أن تشهد اضطراباً سياسياً داخلياً ملموساً. فالأداء الاقتصادي الضخم والقوة الديموغرافية الهائلة التي تمتلكها الصين، إضافة إلى كونها عضواً دائماً في مجلس الأمن، وبين الدول المحددة للنظام الدولي، أدى إلى تطوير رؤى استراتيجية ذات معيار أورآسيوي، تتخذ من الصين محوراً لها. وإذ يتجه بعض الخبراء الاستراتيجيين الغربيين، على شاكلة هانتينغتون، إلى إبراز الصين بوصفها قوة مهيمنة في معسكر محتمل معاد للغرب، فإن بعض الخبراء الاستراتيجيين الآخرين، مثل برزيزنسكي، يتبنون خطاباً مفاده أن ساحة التأثير الجيوسياسي الصينية المتزايدة لن يمكنها الاصطدام مع المصالح الأميركية في أورآسيا، بل وعلى النقيض من ذلك، سيكون من الممكن تحقيق توافق بين الصين وهذه المصالح[1].

إن نمو الصين كلاعب دولي، يشكل ساحة جذب ذات معيار قاري، بسبب كونها مدعومة أيضاً بقوة الجالية الصينية ذات النصيب المهم في اقتصاد جنوب شرق آسيا. فامتلاك الصينيين في جنوب شرق آسيا لخمسمائة شركة هامة،

(1) Zbigniew Brzezinski, "A Geostrategy for Euroasia", *Foreign Affairs*, 1977/76: 5, S. 59-61.

تتجاوز قيمتها الاقتصادية الخمسمائة مليار دولار، وتدفق خمسين مليار دولار سنوياً من هذه الأموال على الصين، يوضح أن الصين وصلت إلى درجة من القوة تمكنها من أن تؤثر في النظام الاقتصادي - السياسي الدولي الرأسمالي. وتوفر هذه الوضعية للصين وسائل تجعلها منها دولة فاعلة في نطاق المشكلات، سواء في الساحة الدولية أو الإقليمية. كما أن حالة عدم التوازن بين مصادر المواد الخام والبنية الديموغرافية في الصين، صاحبة أكبر كثافة سكانية في العالم، وبين آسيا الوسطى، يسبغ على آسيا الوسطى أهمية كبرى في الحسابات الصينية الاستراتيجية ذات المديين المتوسط والطويل. وترى الصين ضرورة حتمية في إقامة ارتباط استراتيجي على المدى البعيد بين توسعها الاقتصادي/الديموغرافي في شرق آسيا، وبين وفرة المصادر في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وتسعى بالتالي إلى تفعيل مصادرها الداخلية وارتباطاتها الخارجية على حد سواء. ويتضمن الموقف الذي ستتخذه الصين في التوازنات الاستراتيجية العالمية، عناصر من شأنها أن تؤثر أيضاً على توازنات الشرق الأوسط والباسيفيك، بقدر تأثيرها على بنية القوة في الداخل الآسيوي. وتشكل آسيا الوسطى ساحة تلتقي فيها هذه الحسابات الاستراتيجية.

وقعت آسيا الوسطى في ظل نظام الثنائية القطبية ضمن المعسكر الشرقي؛ غير أن مناطق آسيا الوسطى القريبة من الصين تحررت اليوم من هذه الهيمنة، وباتت مكشوفة أمام التأثير الصيني. فعلى سبيل المثال، مثلت قرغيزستان حدوداً أمنية للاتحاد السوفياتي؛ بيد أنها أصبحت الآن دولة صغيرة متاخمة للصين مباشرة. أصبحت الصين الآن جاراً مباشراً للدول الصغيرة التي استقلت عن الاتحاد السوفياتي؛ وهو ما أسفر عن وضع يفتح شهية الصين الاستراتيجية تجاه آسيا الوسطى. ولآسيا الوسطى أهمية خاصة أيضاً بالنسبة للبنية السياسة الداخلية للصين؛ فثمة مشكلتان كبيرتان تتعلقان بآسيا الوسطى تتعرض لهما الصين دائماً في المحافل الدولية، إحداهما مباشرة وتتعلق بتركستان الشرقية، والأخرى غير مباشرة وتتعلق التبت. فالأتراك الأويغور والكازاخ والقيرغيز، الذين يعيشون في تركستان الشرقية، تربطهم صلات قربى ثقافية وطيدة بالجمهوريات التركية المستقلة عن الاتحاد السوفياتي، وهو ما يؤدي إلى مشكلة تتداخل فيها العلاقات الداخلية بالخارجية بالنسبة للصين. وتجعل الانتقادات التي توجه للصين من قبل النظام الدولي، وفي

مقدمته الولايات المتحدة، بسبب حقوق العديد من العناصر العرقية واللغوية، المناطق التي تضم شعوباً مختلفة عن الكتلة المركزية للصين، مثل تركستان الشرقية والتبت ومنغوليا الداخلية، نقاط ضعف صينية. ولذا، تسعى الصين لإخفاء ضعفها في هذه الملفات الحساسة من خلال حصولها على وضع مؤثر في توازنات آسيا الوسطى.

أما اليابان، وهي إحدى القوى الهامة في النظام الاقتصادي - السياسي الدولي، فتضع في اعتبارها دائماً تحقيق التوازن في علاقاتها مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبـــي، وتولي عناية فائقة لصياغة سياساتها الآسيوية في هذا الإطار. يبرز مثل هذا التوازن الاقتصادي - السياسي في نظرة اليابان إلى التوازنات الجيوسياسية في آسيا، حيث تتنافس اليابان مع الصين في ساحة التأثير الاقتصادية التي أقامتها في جنوب شرق آسيا، ومع روسيا في إطار الخلافات التاريخية في الشرق الأقصى. وتدرك اليابان أن التوازن الجيوسياسي بين الصين وروسيا في آسيا يمكن أن يؤثر عليها تأثيراً مباشراً؛ وهو أيضاً ما يضفي أهمية خاصة على آسيا الوسطى، التي تعتبر ساحة مواجهة مباشرة في التنافس الجيوسياسي بين الصين وروسيا. فاليابان، وهي تمثل الطرف الخفي في التنافس القائم في آسيا الوسطى، يمكنها أن تحظى بوضع عنصر التوازن في التنافس الاقتصادي - السياسي والجيوسياسي الذي يجري فوق أرض المنطقة. وبالرغم من حاجة آسيا الوسطى لدعم تمويلي خارجي، والأزمة التي تشهدها اليابان، إلا أن الوفرة التمويلية لديها قد تسفر عن نتائج من شأنها أن تعزز هذا الدور.

2. التوازنات الآسيوية الداخلية والقوى الإقليمية وآسيا الوسطى

ترك التغيير الراديكالي الملحوظ في استراتيجيات اللاعبين العالميين المتعلقة بآسيا عامة وآسيا الوسطى خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، أثره على القوى القارية والإقليمية الفاعلة في توازنات آسيا الداخلية. وتسعى هذه القوى إلى مجاراة المتغيرات الطارئة على أوضاع القوى العالمية، وإلى تعزيز أوضاعها الإقليمية على نحو يمكنها من التأثير في المعايير الاستراتيجية القارية. وقد أسفر التنافس الذي أبرزه الفراغ الاستراتيجي الناجم عن تفكك توازنات الحرب الباردة، وتسابق القوى

العالمية على سد هذا الفراغ، عن نتائج وسعت من نطاق حركة القوى الإقليمية. وسنجد، من ناحية التوازنات الآسيوية الداخلية، أنه بخلاف روسيا والصين واليابان، التي يمكن اعتبارها قوى عالمية، هناك الهند وباكستان وإيران وتركيا، وهي دول تمتلك أدوات تجعلها قادرة على التأثير مباشرة في توازنات آسيا الوسطى. هذا، إضافة إلى القوى الآسيوية المصطفة في حلقة أكثر اتساعاً، مثل دول جنوب شرق آسيا الأخرى، وفي مقدمتها كوريا وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة؛ فضلاً عن إسرائيل بل وأوكرانيا، ذات الصلة بآسيا الوسطى من خلال علاقاتها التاريخية والسياسية. تمارس هذه الدول جميعاً تأثيرات على بناء القوة في آسيا الوسطى فيما يتعلق بالتوازنات الآسيوية الداخلية.

وقد أسفرت العلاقات القائمة بين تركيا وروسيا وإيران وباكستان والهند والصين في فترة ما بعد الحرب الباردة، في هذا البناء الآسيوي الذي يشكل التوازنات المتداخلة في آسيا الوسطى، عن نتائج أثرت في التوازنات الاستراتيجية في القارة، وفي التوازنات العالمية والإقليمية الداخلية. فالمعابر والطرق المرورية ذات الطبيعة الاستراتيجية، التي تمتد من محور آسيا الوسطى إلى الحزام الطرفي، وخطوط الطاقة والمواصلات والتجارة التي تقطع أورآسيا في الاتجاه الشرقي - الغربي، وضعت قوى القارة والمنطقة في مواجهة بعضها البعض، ودفعتها للبحث عن اتفاقات قصيرة المدى تقوم على المصالح. فأفغانستان تتحكم في الشرايين المرورية من آسيا الوسطى إلى جنوب شبه القارة الهندية، من خلال الطرق المرورية التي تقع في أراضيها: ممرات خيبر وخوجاك وبومال وواخان. اندلع الصراع في أفغانستان نتيجة للنظام ثنائي القطبية، ثم تحول هذه الصراع مع انتهاء الحرب الباردة إلى حرب أهلية، شاركت فيها كافة قوى القارة والقوى الإقليمية بأشكال ودرجات متفاوتة. ويعكس هذا الصراع في الأصل التوازنات الاستراتيجية القارية. وقد حمل هذا الخط طبيعة المنطقة الاستراتيجية الحاجزة منذ حملة الإسكندر الأكبر في آسيا وحتى الآن؛ ويبدو أن من المتعذر أن يصل هذا الخط إلى الاستقرار دون أن يستند إلى التوازنات الاستراتيجية في آسيا عامة وفي آسيا الوسطى خاصة.

أما روسيا، فقد ورثت الاتحاد السوفياتي الذي حافظ على وضعه كقوة مركزية في منطقة محور أورآسيا خلال الحرب الباردة، معتمداً على سيطرته على

آسيا الوسطى، بينما سعى للتمدد عبر المنطقة الحاجزة نحو الجنوب من خلال فرض هيمنته على أفغانستان. وعملت روسيا في أول رد فعل لها في فترة ما بعد الحرب الباردة، على الحفاظ على نفوذها في ساحة الالتقاء الاستراتيجي الحرجة هذه. كما أن التدخل الروسي المباشر في حرب الطاجيك الداخلية، التي اندلعت مع تفكك الاتحاد السوفياتي، وإعلان الحدود الأفغانية - الطاجيكية حدوداً متقدمة لروسيا كشف عن استمرارية في الرؤية الاستراتيجية الروسية - السوفياتية - الروسية، وعن موقع آسيا الوسطى في هذه الاستمرارية. طبقاً لهذه الرؤية، وبالرغم من أن حدود روسيا قد تراجعت إلى جنوب كازخستان وشرق قزوين وفقاً للقانون الدولي، تزعم روسيا أن حدودها الجيوسياسية تقع داخل مثلث الأفغان - الطاجيك - كشمير، الذي يشكل العقدة الاستراتيجية في أورآسيا. كما أن المشاكل الحدودية بين الصين - الهند، والهند - باكستان، والاتفاقات لحل هذه المشاكل، تكشف عن الأهمية التي تحملها منطقة العقدة الاستراتيجية في جنوب آسيا الوسطى بالنسبة لتوازنات القارة. ومن الأمثلة التي تظهر تصادم الحسابات الاستراتيجية بين القوى القارية والإقليمية: سعي الصين إلى الإشراف على معبر قاراقوروم Karakurum والطرق المؤدية إلى هذا المعبر، لما يحمله من أهمية استراتيجية، وتصاعد الصراع بين الهند وباكستان على كشمير في ظل الفراغ الجيوسياسي في ما بعد الحرب الباردة. وفي هذا المجال، تتواصل بأشكال جديدة الاتفاقيات التي وقعت في فترة الحرب الباردة بين الهند وروسيا، وبين الصين وباكستان. ويكشف دور التوازنات في أفغانستان والقوقاز في تقريب إيران من التوافق الهندي - الروسي كيف أن لهذه القوى حسابات استراتيجية دقيقة.

وقد اكتسب هذا التنافس الاستراتيجي، المستمر في جنوب آسيا الوسطى، طبيعة صعبة وديناميةً في غرب آسيا الوسطى؛ فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي - وبمبادرة تركية - توسعت منظمة التعاون الاقتصادي لتضم دول آسيا الوسطى وأفغانستان، لتشكل تمركزاً استراتيجياً في حزام تركيا - إيران - باكستان. تسببت هذه الخطوة، التي ساد الاعتقاد أولى بأنها ستحيي الرباط الأورآسيوي المار من جنوب قزوين في آسيا الوسطى، والحركة الاقتصادية - السياسية لطريق الحرير التاريخي، في إزعاج كل من روسيا والولايات المتحدة؛ وهو ما حول ذلك الوفاق

حول المصالح بمرور الوقت إلى نوع من أنواع صدام المصالح بين هذه الدول الثلاث الأساسية في المنظمة. انــزعجت الولايات المتحدة من احتمال حصول إيران على وضع مؤثر في النظام الأورآسيوي من خلال منظمة التعاون الاقتصادي، وانــزعجت روسيا من احتمال أن تعزز هذه الخطوة من قدرات تركيا الاستراتيجية في التنافس التركي – الروسي التاريخي. وبناء على هذا، فقد شعر برسلر Pressler، السيناتور الأميركي الذي قام بزيارة الهند، بضرورة تحذير المسؤولين الهنود من خطر الحزام الإسلامي الذي يتبلور في الشمال؛ كما شرعت روسيا في تعهد حملات متوالية، تستهدف الحيلولة دون زيادة التأثير التركي. وكان دخول تركيا في منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود بهدف تبديد مخاوف روسيا، وإرسال رسالة بديلة إلى الاتحاد الأوروبــي، هو ما دفع إيران هذه المرة للانــزعاج من موضوع منظمة التعاون الاقتصادي. خلال هذه المرحلة، اندفعت تركيا نحو البحث عن استراتيجيات مشتركة مع الولايات المتحدة، فاتجهت للانفتاح على آسيا الوسطى، وهو ما أحدث تقارباً بين روسيا وإيران. كان الطرح الدائم للبدائل شديدة التباين، لا سيما في موضوع خطوط أنابيب البترول والغاز الطبيعي، بمثابة نتاج جهود التوافق مع التوازنات المتغيرة في هذا المسار الدينامي.

وباختصار، دشنت العلاقات المكثفة ذات الأطر الثنائية والثلاثية بين روسيا والصين والهند وإيران في النصف الثاني من عقد التسعينيات، مرحلة يتعين على تركيا خوض غمارها بجدية، من حيث استراتيجية تركيا الآسيوية العامة وسياستها في آسيا الوسطى. فروسيا، من ناحية، تجلس على مائدة التفاوض مع حلف الناتو، ولكنها من ناحية أخرى، تبذل جهوداً لتعويض المواقع التي فقدتها في أوروبا الشرقية أمام توسع الناتو، وذلك من خلال تشكيل توازنات جديدة في آسيا. أما إيران، التي تواجه خطر الإقصاء الغربــي، والصين، التي تعيش حالة من تأزم العلاقات بين الحين والآخر مع الولايات المتحدة، فتريان فائدة في توحيد جهودهما من أجل تشكيل نفوذ في آسيا. وتفضل الهند، التي تتمتع بعلاقات طيبة في الأصل مع إيران وروسيا، تطوير علاقاتها مع هاتين الدولتين في نسق من شأنه تحقيق التوازن أمام النفوذ الذي حققته باكستان في أفغانستان عن طريق كل من طالبان والدعم الأميركي. كما أن العلاقة المتبادلة التي أقامتها روسيا بين الاعتماد الخارجي

وسياسة الناتو، وبين الورقة الصينية، إضافة إلى التوقيت الذي حددته روسيا، تعكس دقائق اللعبة الدبلوماسية. ولا بد من التذكير مرة أخرى بالزيارة التي قام بها بوتين قبيل قمة الدول الثمانية إلى كل من الصين وكوريا الجنوبية. وكانت الولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة تستخدم ورقة الصين في مواجهة الاتحاد السوفياتي؛ وها هي روسيا اليوم تسعى للإمساك بالورقة ذاتها لاستخدامها عند اللزوم.

تؤثر هذه التوازنات أيضاً في توجهات السياسة الخارجية لدول آسيا الوسطى. وتسعى دول آسيا الوسطى إلى فتح مجال حياة لها بين الدول الكبرى، مثل الصين والهند وروسيا؛ بالرغم من كونها دول متواضعة القوة من ناحية قدرتها على مقاومة الضغوط الأحادية أو الجماعية المنسقة، التي قد تأتي من الدول الكبرى. ومما يلفت الانتباه بشكل كبير في هذا الجانب، توقيع اتفاقية الأمن الحدودي في 1997 بين دول المنطقة، بزعامة روسية وصينية، وانتهاج سياسة استقرار واضحة. ويمكن تقييم العلاقات التي تم تطويرها بين روسيا والصين وإيران والهند، وهي الدول التي تحيط بآسيا الوسطى، بوصفها إرهاصات لتبلور جبهة آسيوية في مواجهة خطط الناتو التوسعية. إن تحقق التقارب الروسي – الصيني بالتزامن مع دخول روسيا عملية إعادة بناء اقتصادي، قد يكشف عن وضع جديد في السياسة الخارجية، يمكن أن يسبب الكثير من المشكلات لتركيا. فالضغط الذي سيفرزه التقارب الروسي – الصيني في آسيا الوسطى سيدفع دول المنطقة نحو تعزيز علاقاتها مع روسيا، خاصة وأن مراكز القوة الاقتصادية – السياسية الدولية تسعى لإعادة تأهيل روسيا. ويكشف شروع كازخستان وقرغيزستان في اتخاذ خطوات إيجابية نحو التقارب الروسي – الصيني عن أن توازنات آسيا الوسطى أخذت في التفاعل.

3. التوازنات الإقليمية

تؤثر العوامل العالمية والقارية أيضاً على توازنات الداخل الإقليمي في آسيا الوسطى، التي تشهد تحولاً بالغ الصعوبة على المستويات السياسية والثقافية والاقتصادية. وبالرغم من أن الصدامات الداخلية في منطقة آسيا الوسطى خلال العقد الأخير كانت على درجة أقل بكثير من المتوقع، فإن كلاً من الوضع الدينامي

الذي أفرزه تنافس القوى العالمية والقارية تجاه المنطقة، والعناصر التي يمكنها أن تؤدي إلى صدام مصالح في المنطقة، يؤثر على نحو سلبـــي في وصول المنطقة لحالة من الاستقرار على المدى المتوسط والبعيد.

وعلى غرار الثورات المناهضة للاستعمار التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، شهدت مجتمعات آسيا الوسطى ظاهرة مشابهة في فترة ما بعد الحرب الباردة. وعند دراسة التحول الذي طرأ على آسيا الوسطى، نجد - كما أكدنا من قبل - أن ذلك التحول أفرز مشكلات مشابهة للمشكلات التي واجهت العالم العربـــي، الذي اضطر بعد تحرره من الإمبراطوريتين الاستعماريتين البريطانية والفرنسية إلى بناء دول قومية مختلفة داخل البنية الجيوثقافية ذاتها. وقبل أي شيء، أدت المحددات العرقية المتبقية من الفترة السوفياتية، وما أسفرت عنه من تمييز بين "نحن - الآخرين"، بالرغم من عناصر اللغة والدين والثقافة المشتركة، إلى حدوث تمزق جيوثقافي في هذه المنطقة. شطرت الحدود السياسية النطاقات الجغرافية التي تعايشت فيها عناصر الأوزبك والقيرغيز والكازاخ والتركمان والطاجيك، وبذلت كل دولة من الدول القومية التي نشأت داخل هذه الحدود السياسية جهوداً من أجل تحقيق هويتها القومية وهيمنتها المستقلة؛ وهو ما يشكل مصدراً للخوف والانـــزعاج المتبادل.

أضف إلى ذلك أن مشكلات توزيع المصادر الجيواقتصادية التي تدعم هذا التمزق الجيوثقافي، مرشحة أيضاً لأن تشكل بؤر أزمات جديدة وكامنة؛ فالجدل المتعلق بمدى فاعلية واستمرارية حدود الدولة تاريخياً وجيوسياسياً يستبطن عناصر يمكنها بسهولة تحويل ذلك التمزق إلى نطاقات مخاطرة جيوسياسية. وإن أردنا أن نورد مثالاً بارزاً على ذلك، نجد أن حدود أوزبكستان - قرغيزستان قد رسمت من قبل الإدارة السوفياتية؛ بحيث تمر خطوط المواصلات في المنطقة بين شمال غرب وجنوب غرب قرغيزستان عبر وادي فرغانة، الواقع داخل حدود أوزباكستان فقط. وعندما نضع أمام أعيننا هذا التمزق الجيوسياسي والأدلة التاريخية التي جمعها المؤرخون القيرغيز، وتثبت أن وادي فرغانة يخضع لإدارة القيرغيز منذ فترة طويلة، تحت هيمنة "الهوكاند"، يمكننا أن ندرك كيف يمثل هذا الموضوع تربة خصبة للصدام بين الدولتين.

إن المزاعم والأدلة المتبادلة النابعة من التمزق الجيوثقافي والجيواقتصادي والجيوسياسي مفعمة بمخاطر صدامات داخلية بين جمهوريات آسيا الوسطى، على نحو شبيه بالعلاقات بين الدول العربية. وإذا ما أخذنا في الاعتبار التفوق النسبي في الإمكانات البشرية التي تتمتع بها أوزبكستان، وهي الدولة التي تعتقد أن تركستان الغربية بأكملها تتبع تاريخياً لها، وأن حدودها تضم المراكز التاريخية للمنطقة مثل سمرقند وبخارى، نجد أن أوزبكستان تسعى للاضطلاع بدور أكثر تأثيراً في المنطقة. وعلى النقيض من ذلك، نجد كازخستان تتمتع بمساحة جغرافية شاسعة، تربط غابات السهوب الأورآسيوية بعضها ببعض، وتمتلك وضع العنصر المفتاح للتوازنات العالمية والقارية في آسيا، مستغلة في ذلك مميزاتها الجغرافية. أما تركمانستان، التي تتمتع بمصادر غاز طبيعي وفيرة، فتنشد الاعتماد على هذه المصادر للتحول إلى قوة تمويلية واقتصادية في المنطقة خلال مدة قصيرة؛ وستبحث عن سبل لتحويل قوتها هذه إلى فاعلية وتأثير داخل المنطقة. وتجعل الهوة العميقة بين تركمانستان وأوزبكستان، من حيث العنصر البشري والمصادر الطبيعية، علاقاتهما حبلى بنـزاعات على نحو شبيه بما بين العراق والكويت. وإزاء اعتقاد الطاجيك بأن مراكزهم الثقافية تقع داخل أوزبكستان، واعتقاد القيرغيز بأن ساحاتهم التاريخية والاقتصادية قد تمزقت، نجد أن الأوزبك ينظرون إلى هاتين الدولتين باعتبارهما حديقة خلفية طبيعية لهم؛ وهو ما ينذر بوجود أزمة كامنة في هذه المناطق.

إن التمزق الجيوثقافي والجيواقتصادي والجيوسياسي الذي شهدته المنطقة في فترة ما بعد الحرب الباردة، إضافة إلى عناصر الأزمات الداخلية سالفة الذكر، تدفع الزعماء السياسيين ذوي التوجهات السلطوية، المستندة إلى الماضي السوفياتي، نحو إقامة بنى سياسية شبيهة بالتجربة العربية أيضاً. ولم يحدث خلال العقد الأخير أي تغير سياسي تقريباً في دول المنطقة، عدا التغيير الذي جرى في أفغانستان، وهو تغير مثير للجدل؛ إضافة إلى إعلان تركمانباشي زعيماً طبيعياً مدى الحياة لتركمانستان. تضعف هذه العوامل الإقليمية الداخلية من دول المنطقة أمام التوازنات العالمية والقارية سالفة الذكر. فالمسار الحساس الدقيق في توازنات الداخل الآسيوي، وحالة الانـزعاج التي أفرزها التنافس التاريخي بين الروس والصينيين، يدفعا أغلب

دول آسيا الوسطى إلى صف الولايات المتحدة؛ إذ يعد الانتصار الأميركي في الحرب الباردة مبرراً لتقارب هذه الدول، في إطار بحثها عن التقدير الدولي والنهضة الاقتصادية، مع الولايات المتحدة. فبينما سعت أوزبكستان، بقوتها الديموغرافية، حتى نهاية عقد التسعينات، لإقامة ساحة تأثير مشترك بالاعتماد على الدعم الروسي، تبنت كازخستان دبلوماسية مرنة، إدراكاً منها أن تحقيق التوازن الروسي - الصيني يعد أمراً حتمياً لبقائها. وتسعى قرغيزستان للوقوف على قدميها في الوضع التنافسي الدينامي القاري، من ناحية، وبين القوى الإقليمية الداخلية، مثل أوزبكستان وكازخستان من ناحية أخرى؛ وذلك من خلال بنية سياسية أكثر انفتاحاً. وتعد قرغيزستان نموذجاً مثيراً للانتباه من حيث توجهها الديمقراطي في المنطقة.

أما تركمانستان فتواصل جهودها للدفع بمصادرها الطبيعية إلى الأسواق العالمية مع تحقيق أقصى مكاسب ممكنة؛ وتحافظ على سياسة تُوازن بها بين اللاعبين على المستوى القاري، الذين يمثلون المشترين الطبيعيين لهذه المصادر الطبيعية، وأولئك الساعين إلى تشكيل قوة دولية وإقليمية من خلال ساحة التحكم في هذه المصادر. وتتيح هذه السياسة مجالاً لكل هؤلاء اللاعبين؛ فمن ناحية، تعد تركمانستان أكثر دول المنطقة توطيداً لعلاقاتها مع تركيا، كما أنها، من ناحية أخرى، تعزز علاقات التجارة والنقل مع إيران. أضف إلى ذلك أن تركمانستان، التي تبعث برسائل قربى إلى روسيا في فترات محددة، تطبق نمطاً من أنماط دبلوماسية التوازن لوعيها بأن التنافس في غرب آسيا يمر عبر أراضيها. وتعد طاجيكستان، التي تشهد حرباً داخلية منهكة منذ انتهاء الحرب الباردة، أكثر دول المنطقة إهمالاً في هذه التوازنات.

وعلى صعيد آخر، تجذب التوازنات القائمة بين القوى القارية التي تحيط بآسيا الوسطى اللاعبين الإقليميين الداخليين نحو دوامتها. وقد أفرزت هذه التوازنات نتائج، مثل انضمام أوزبكستان إلى جبهة المعارضة، المدعومة من قِبل الحلف الهندي - الروسي - الإيراني، في مواجهة طالبان المدعومة من باكستان في الحرب الداخلية الأفغانية؛ واشتراك تركمنستان في 1997 في الاتفاقية الثلاثية بين إيران - الهند - تركمانستان؛ وإبداء كل من كازخستان وقرغيزستان مرونة دبلوماسية لتأمين التوازن بين الصين - روسيا - الهند؛ وتدخل أوزبكستان في الحرب الداخلية

الطاجيكية؛ ومواصلة كل من تركمانستان وآذربيجان علاقاتهما في ظل متاهة دبلوماسية حساسة بين تركيا وروسيا وإيران في غرب آسيا.

رابعاً: السياسة الخارجية التركية واستراتيجية آسيا الوسطى

1. السياسة التركية في آسيا الوسطى من الخطاب إلى الاستراتيجية

حققت التطورات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية خلال العقد الأخير فيما يتعلق بآسيا الوسطى لتركيا زخماً من الدروس والتجارب الهامة، التي لا يمكن قصرها فقط على هذه المنطقة؛ فقد اضطرت تركيا إلى تطوير استراتيجياتها وسياساتها التطبيقية في عدة أقاليم برية وبحرية وقارية قريبة في آن واحد. ويحمل تقييم هذه التجارب تقييماً صحيحاً أهمية كبرى بالنسبة لما ستقوم به تركيا من جهود على صعيد انفتاح سياستها الخارجية. ويمكن إجمال هذه الدروس تحت عنوانين رئيسين، فيما يتعلق بمرحلتي الإعداد والتطبيق:

أ - عدم التأهل السيكولوجي والنظري والمؤسسي

ينبغي عند تقييم السياسة التركية في آسيا الوسطى بعد الحرب الباردة في البداية تناول مرحلة الإعداد اللازمة لمواجهة متغيرات الوضع الدولي متعددة الجوانب؛ ففي ظل الوضع الدينامي الدولي الذي ظهر مع انتهاء الحرب الباردة، أصبحت آسيا الوسطى إحدى الساحات الأساسية للسياسة الخارجية التركية خلال فترة قصيرة للغاية. بيد أن تركيا، مع الأسف، تواجه عجزاً خطيراً في الاستعدادات بشأن تطوير استراتيجياتها تجاه آسيا الوسطى. وتبدت الملامح الأولى لحالة عدم الاستعداد والتأهل في المجال السيكولوجي. فسواء على مستوى النخب، أم على المستوى الشعبـــي، لم تستطع تركيا خلال المرحلة الأولى من بروز التطورات المتعلقة بآسيا الوسطى التحلي بالسيكولوجية المتأنية الضرورية للقيام بتقييم عقلاني؛ وهو الشرط الأول للممارسة الدبلوماسية الهادئة. فالانتقال المفاجئ من مرحلة لم يكن فيها لآسيا الوسطى وجود يذكر في جدول الأعمال التركي، إلى مرحلة تبوأت فيها آسيا الوسطى مركز جدول الأعمال، حال دون الانخراط في عملية استعداد سيكولوجي. وقد أسفرت ردود الأفعال العفوية والعاطفية في الفترة

الأولى، وما ترتب عليها من تصريحات لم يتم الإعداد لها إعداداً جيداً، عن توجهات افتقدت للأسس العقلانية مع التعامل مع الأطراف المخاطبة. أزعجت هذه التصريحات، التي ولدت لدى دول آسيا الوسطى طموحات غير واقعية، القوى القارية والإقليمية التي تعمل على تطوير سياسات تستند إلى العمق التاريخي والجغرافي في المنطقة. وقد نجم عن الجهود التي بُذلت من أجل احتواء هذا الانــزعاج، نتائج ولدت هذه المرة تأثيرات مضادة.

أما المجالات المتعلقة بالتحليل الاستراتيجي والبنية المؤسسية، فهي أيضاً مجالات استعداد مهمة أدت إلى تعجيل ظهور حالة عدم التأهل السيكولوجي. وهكذا، دخلت تركيا مرحلة تغيير جذري، بدون التحليل الاستراتيجي والبنى المؤسسية اللازمة. ونظراً لعدم وجود أية مؤسسة داعمة تجري دراسات نظرية معنية بآسيا عامة وآسيا الوسطى على وجه الخصوص خلال المرحلة الأولى من عملية التغيير، ولأن تركيز الجامعات والمؤسسات البحثية الأخرى ظل أسيراً لموروثات فترة الحرب الباردة، كان من الطبيعي ألا يتوفر مناخ مناسب لإنتاج تحليلات استراتيجية سليمة. وقد بذلت الجهود الدبلوماسية التركية خلال الحرب الباردة في ظل خلفية تتفق مع التردي في العلاقات التركية - اليونانية، على وجه الخصوص، مما لم يوفر للأوساط الدبلوماسية إمكانية سد الفراغ الذي وجد في ساحة التحليل الاستراتيجي. ويمكن لنا الوقوف على سببين أساسين لحالة عدم التأهل، أولهما تاريخي، والآخر أيديولوجي. فتاريخ الدبلوماسية التركية الحديثة منذ معاهدة (كارلوفتشا)، أو لنقل من عصر التنظيمات العثمانية حتى الآن، يقوم على خلفية تضع في اعتبارها المقاييس الأوروبية في الأساس، والتركيز على الخطوط الدفاعية عند محور الشرق الأوسط - البلقان؛ وقد تطور الوعي الاستراتيجي خلال هذه الفترة، والعوامل الثقافية والسيكولوجية، والنظام المؤسسي للسياسة الخارجية، في مسار يتفق بالدرجة الأولى مع المسارات الدبلوماسية للقوى الأوروبية العظمى. حالت هذه الخلفية المعنية بالتقليد الدبلوماسي دون تحقق القدر الكافي من الخبرات المتعلقة بالتشكيلات الاستراتيجية ذات التوجه الآسيوي.

أما السبب الثاني المهم فيتعلق بالموقف الأيديولوجي الذي يوجه الرؤية الاستراتيجية عامة. ويمكن وضعه هذا الموقف تحت مجموعتين رئيستين: الأولى، تجربة التغريب؛ والثانية أوضاع الحرب الباردة. فتجربة التغريب وما استهدفته من

توجيه السياسة التركية نحو أوروبا، قد جعلت من استعدادات تركيا السيكولوجية والنظرية والمؤسسية تجاه آسيا عامة وآسيا الوسطى خاصة استعدادات عديمة الجدوى، أو على الأقل هبطت بها إلى مرتبة ثانوية. فإذا ما أخذنا في الاعتبار سياسات حكومة الاتحاد والترقي في آسيا الوسطى، التي لم تستند إلى أية حسابات استراتيجية عقلانية، ومغامرة أنور باشا وما تحتله من مكانة في الذاكرة الجماعية التي تشكل الوعي الاستراتيجي، وإن أضفنا لذلك فرضيات فلسفة التنوير التي تقول برجعية الشرق وآسيا وتخانهما، لوجدنا أن آسيا الوسطى ظلت مدة طويلة بعيدة عن المناخ السياسي والثقافي التركي، أو كانت على الأقل منطقة هامشية.

ويتعلق المقياس الأيديولوجي الثاني الذي حال دون تحقيق التأهل الاستراتيجي بظروف الحرب الباردة؛ إذ فرض خضوع آسيا الوسطى لهيمنة المعسكر الشرقي والاتحاد السوفياتي في ظل خلال حرب الباردة مقاربة ساكنة لا تتطلب أي استعداد أو تأهل تجاه المنطقة. ولما كانت القوى العظمى هي التي تصدر القرارات الاستراتيجية الخاصة بالساحات التي يتصارع عليها المعسكران، كان من المستبعد قراءة أي تغيير في الوضع الاستراتيجي للمناطق التي تخضع مباشرة لتأثير تلك القوى؛ وهو ما تسبب في الشعور بعدم الحاجة لأية استعدادات للتعامل مع المنطقة. وشكل اختزال هذه الوضعية الساكنة في أقطاب تصنيفية أيديولوجية عائقاً أمام الجهود المبذولة في المنطقة. وكانت القنوات والمؤسسات الرسمية تقوم بنفسها بهذه الجهود في المجالات المحدودة المتاحة، أما اهتمام الأفراد والمؤسسات المدنية بالمنطقة آنذاك، فكان يُعد بمثابة اتهام فوري لها بتمثيل أيديولوجية القطب الآخر. وقد جعل هذا الوضع حتى مجرد وجود باحثين يمكنهم استخدام اللغة الروسية أمراً مستحيلاً.

أثر عدم الاستعداد السيكولوجي والنظري والمؤسسي سلبياً على صناعة السياسة الخارجية، وأوجد أزمة خطيرة في الخبرة البشرية خلال الأعوام الأولى من فترة ما بعد الحرب الباردة. وأدى فقدان القدرة على تفعيل العنصر البشري، الذي يمكن أن يخطو الخطوات التي وعد بها الخطاب المثقل سيكولوجياً، إلى ضعف تأثير السياسة الخارجية إلى حد بعيد. وبالرغم من مرور عشر سنوات، فما يزال المتخصصون في سياسات دول المنطقة يجدون صعوبة في العثور على الباحثين الذين يمكنهم استخدام لغات المنطقة ولهجاتها، لا سيما اللغة الروسية، استخداماً فعالاً.

ب - التنسيق والمستوى الاستراتيجي

تبنت تركيا في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي مقاربة عفوية وعاطفية، تستند إلى ردود الأفعال الآنية أكثر من كونها سياسة خارجية عقلانية مخطط لها، وهو ما أدى إلى الوقوع في تناقضات وتعثرات خطيرة بعد انتهاء تلك الفترة. حال عدم قدرتنا على مواكبة التغير السريع والدينامي لفترة ما بعد الاتحاد السوفياتي بيننا وبين اتخاذ مواقف محسوبة وعقلانية خلال مرحلة الأزمات الانتقالية التي مرت بها آسيا الوسطى؛ كما حرمنا من القيام بتنسيق جيد بين سياستنا في آسيا الوسطى وسياساتنا الإقليمية الأخرى. والأخطر أن مكانة وأهمية آسيا الوسطى في استراتيجية السياسة الخارجية التركية العامة لم تحظ بالقدر الكافي من الدراسة. ويمثل هذا الوضع قصوراً مهماً، ليس فقط فيما يخص آسيا الوسطى، بل في السياسة تجاه آسيا عامة. وقد حال ذلك القصور دون تشكيل نسق لعلاقة متزنة ومتعددة المستويات بين الاستراتيجية الخاصة بآسيا عامة، والاستراتيجية الخاصة بآسيا الوسطى خاصة.

إن صياغة السياسات الإقليمية دون تحديد الأولويات الاستراتيجية المتعلقة بأقاليم آسيا الوسطى وغرب آسيا والشرق الأوسط والبحر الأسود، في وقت كانت فيه العديد من الدول الأخرى تسعى إلى إعادة تفسير مكانة آسيا في استراتيجياتها على نحو يتوازى مع الوضع المتغير، لهو أمر يؤدي إلى صناعة سياسة خارجية تقوم على ردود الأفعال الآنية. وقد انعكس القصور الدائم في المستويات والتنسيقات الاستراتيجية لصناعة السياسة الخارجية التركية على التطورات المتعلقة بآسيا الوسطى. وتتأثر الأزمة التي تواجهها صناعة السياسة الخارجية التركية في مجال تنسيق السياسات الإقليمية المختلفة تأثراً واضحاً بالسمات الجغرافية المميزة لتركيا؛ فعلى النقيض من كثير من اللاعبين المهمين في أورآسيا، تواجه تركيا تنوعاً جيوسياسياً يفوق حدودها الجغرافية. وكما سبق وتناولنا بشكل مفصل في الحديث عن الأقاليم البرية والبحرية والقارية القريبة، ينبغي على تركيا الاهتمام بعدة مناطق في الآن ذاته وبالدرجة ذاتها. فبينما تعتبر الصين، التي تتمتع ببنية جغرافية وديموغرافية ضخمة، لا يمكن مقارنتها بتركية، دولة شرق آسيوية وباسيفيكية من حيث السمات الأساسية، والهند دولة جنوب آسيوية تقع على المحيط الهندي، تتمتع

تركيا بالرغم من مساحتها الجغرافية الصغيرة وثقلها الديموغرافي المتواضع، مقارنة بهاتين الدولتين، بوضع يمكنها من التدخل المباشر أو غير المباشر في أهم الأقاليم البحرية في القارة الأم أفروأورآسيا، فضلاً عن أنها تنتمي في الآن ذاته لأوروبا الشرقية وغرب آسيا والبلقان والقوقاز والشرق الأوسط.

يجعل هذا الوضع من الحاجة للتنسيق بين السياسات الإقليمية المسألة الأهم في صياغة السياسة الخارجية. وقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة تلاشياً تدريجياً لخطوط التمييز الجيوسياسي والجيواقتصادي والجيوثقافي بين المناطق التي تتداخل معها تركيا، كما شهدت تسارعاً في وتيرة التأثير المتبادل بين الأقاليم، وهو ما يزيد الشعور بالحاجة إلى هذا التنسيق. تأثرت سياسة تركيا في آسيا الوسطى في بعض الأحيان تأثراً سلبياً بسبب العجز عن التنسيق؛ فعلى سبيل المثال، انعكست الخلافات التي نشبت بين منظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود، بشأن الأهداف والوسائل، انعكاساً سلبياً على آسيا الوسطى، مما أدى إلى تعطل هاتين المنظمتين عن القيام بمهامهما، وقد كان بإمكانهما الاضطلاع بمهام هامة في المنطقة. وهناك صورة أخرى من صور الضعف في التنسيق فيما يخص السياسات الموجهة نحو آسيا الوسطى، ظهرت في الاختلاف بين مقاربتي المختصين الرسميين في دوائر السياسة الخارجية، والنشطين المدنيين الذين تعهدوا عملية الاتصال الأفقي. فقد أدى تفعيل آسيا الوسطى باعتبارها ساحة نشاط وتعاون كبيرة واعدة، لا سيما في المجالين الاقتصادي والثقافي، إلى ازدياد وتيرة الاتصال البشري المتبادل. بيد أن خط الاتصال الأفقي، الذي كان يمكن أن يؤدي إلى إيجاد ساحة تأثير هامة، وتشجيع مبادرات جديدة، في المجالين الثقافي والاقتصادي، لم يجد القدر الكافي من التشجيع والتوجيه من الدوائر الرسمية، بل وضع أحياناً تحت المراقبة. وثمة عامل مهم آخر يتعلق بمشكلة الاتفاق والتنسيق بين المختصين الرسميين الذين يحددون ويوجهون المقاربة الاستراتيجية الكبرى للدولة. ولعل أبرز مثال على ذلك، الاختلافات التي برزت في الدوائر الرسمية بشأن المواقف والسياسات التركية تجاه أزمات السياسية الداخلية التي شهدتها أذربيجان.

والواضح، باختصار، أن هناك حالات ضعف متعددة في مجال عدم التأهل السيكولوجي والنظري والمؤسسي في سياسة تركيا تجاه آسيا الوسطى، وعدم

وجود توافق بين النطاقات الاستراتيجية على المستوى الكبير والمستوى الأصغر؛ إضافة إلى غياب الترابط بين ساحات التأثير الإقليمي المتبادل، والخلل في ضبط العلاقة بين الخطوات التكتيكية والاستراتيجية، التي تعد شرطا أولياً لتحقيق التنسيق بين المؤسسات. كما أن حالة التردد في تحديد أولويات السياسة الخارجية، التي برزت في الفترة الانتقالية، وغذتها أيضاً حالة عدم الاستقرار السياسي في تركيا، أدت إلى تحول هذا الضعف إلى مآزق في سياسية خارجية خلال فترة قصيرة. وسع هذا الضعف التركي من ساحة مناورة اللاعبين الآخرين؛ وتعود استعادة روسيا نفوذها في المنطقة - وإن كان بشكل محدود - تحت قيادة بوتين إلى ساحة المناورة التي وفرها لها الضعف التركي.

2. الأولويات الاستراتيجية لتركيا تجاه آسيا الوسطى

تركزت التطورات التي جرت على محور أورآسيا بعد الحرب الباردة في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بشكل أساسي؛ حيث شهدت منطقة البلقان تطورات مهمة من حيث التأثير المتبادل بين أوروبا الشرقية والبحر المتوسط، وشهدت منطقة القوقاز تطورات على صعيد التأثير المتبادل بين آسيا الوسطى والبحر الأسود. وحتى يتسنى لنا فهم مكانة آسيا الوسطى وأهميتها في منظومة السياسة الخارجية التركية، فلا بد وقبل أي شيء آخر رسم خارطة علاقات تركيا مع اللاعبين على المستوى العالمي والقاري والإقليمي في التوازنات العامة لأورآسيا.

أ - اللاعبون العالميون وسياسة تركيا في آسيا الوسطى

أثرت المتغيرات التي طرأت على وجهات نظر اللاعبين العالميين تجاه آسيا الوسطى، في فترة ما بعد الحرب الباردة، تأثيراً مباشراً على تركيا وموقعها الجيوسياسي متعدد الجوانب بوصفها قوة قارية وإقليمية. فبالرغم من انهيار المعسكر الشرقي، لم تتضاءل أهمية تركيا، التي كانت العضوة الوحيدة في المعسكر الغربي ذي العمق الآسيوي في حلف الناتو خلال الحرب الباردة، بل اكتسبت سمات إضافية في ظل المعادلات الجديدة المتداخلة. إن توسع ساحة التدهور الاستراتيجي الدولي في ما بعد فترة الحرب الباردة باتجاه العمق الأورآسيوي وممرات البلقان والقوقاز، دفع حلف الناتو للتوجه شرقاً. وبينما تسعى الولايات المتحدة إلى

تكليف حلف الناتو بمهام دولية أكثر شمولية في الفترة الجديدة، أخذت تنظر إلى تركيا باعتبارها حليفاً ذا وضعية مؤثرة في العمق الآسيوي. وتدرك الولايات المتحدة أنها اضطرت طوال فترة الحرب الباردة لإقامة توازن استراتيجي مع عدة لاعبين عند الخط الجنوبـــي لأورآسيا، حيث مركز منطقة الحزام الطرفي. ولما كان ذلك الخط الجنوبـــي يضم أيضاً العراق وإيران، وهما الدولتان التي طبقت الولايات المتحدة عليهما سياسة الاحتواء المزدوج لفترة ما، برزت أهمية تركيا في التوازنات الاستراتيجية في المنطقة واكتسبت صفة الشريك الاستراتيجي. كما دفع وجود روسيا في الشمال والشمال الغربـــي لتوازنات آسيا، ووجود الصين في الشرق، ووجود تمركز للقوة في غرب آسيا ضد قوة الهجوم الهندي في الجنوب، الولايات المتحدة إلى تطوير سياسات تستند إلى وجود تركيا في هذه المنطقة التي تعج بالمخاطر الاستراتيجية، جيواقتصادياً وجيوسياسياً.

شجع تعامل الولايات المتحدة مع تركيا باعتبارها شريكاً استراتيجياً إقليمياً هاماً في توازنات أورآسيا، تركيا على الولوج إلى التوازنات الآسيوية مدعومة بلاعب عالمي. وأخذت أهمية ذلك التقارب الاستراتيجي تزداد بالنسبة لتركيا، لا سيما في الفترات التي شهدت توتراً في العلاقات بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا، أو التي شهدت تصاعداً في التنافس التركي – الروسي. وبعد قمة هلسنكي، التي حدد فيها الاتحاد الأوروبـــي الدول الجديدة المرشحة لنيل عضويته، باتت تركيا في حاجة إلى إعادة ضبط توازناتها مع الولايات المتحدة – الاتحاد الأوروبـــي فيما يتعلق بسياساتها تجاه آسيا الوسطى، كما هو الشأن في سياساتها الإقليمية الأخرى. وأدى بلورة سياسة تركية في الشرق الأوسط، التي نشطت في منتصف عقد التسعينيات من القرن العشرين، إلى ضرورة تحقيق توازن بين المقاربة القائمة على محور الولايات المتحدة – إسرائيل، وهو المحور المؤثر في سياسة آسيا الوسطى، وبين خيارات الاتحاد الأوروبـــي في آسيا الوسطى. إن نمط انعكاس التوازنات العالمية للولايات المتحدة – الاتحاد الأوروبـــي – روسيا على آسيا الوسطى في الفترة المقبلة، سيكون له دور مهم في سياسات تركيا تجاه هذه المنطقة.

إن تمكنت تركيا من متابعة إيقاع هذه التوازنات العالمية ومتغيراتها المحورية متابعة جيدة، فسوف تتمكن من أن تصبح لاعباً قادراً على التأثير في توجهات

القوة داخل معادلة آسيا الوسطى. في هذا الوضع، ستساعد كثافة وفاعلية علاقات تركيا مع اليابان والصين على توسيع ساحة مناورة تركيا داخل هذه التوازنات. وفي المقابل، إن لم تستطع تركيا الاستفادة المثلى من ساحة المرونة الاستراتيجية، ولم تستطع تحقيق التوافق بين العوامل التكتيكية والإستراتجية، وتضاءلت قدراتها على المناورة الدبلوماسية، فقد تسفر التحالفات المحتملة وتوجهات القوة داخل هذه التوازنات العالمية عن نتائج شديدة السلبية لتركيا. ولذا، يجب على تركيا القيام بمتابعة دقيقة لنمط العلاقات المتناقضة بين القوى العالمية والقارية والإقليمية، وتوازنات هذه العلاقات.

ب – التوازنات الآسيوية وسياسة تركيا في آسيا الوسطى

وتعكس التوازنات الداخلية في القارة الآسيوية مشهداً مشابهاً. فعودة آسيا بأطيافها المختلفة إلى مسرح التاريخ تعد من أهم نتائج انتهاء الحرب الباردة؛ وتمر القارة الآسيوية اليوم بمنعطف تاريخي، بعد أن فقدت على مدار القرنين الأخيرين توازنها الاستراتيجي الداخلي وموروثاتها الدبلوماسية التي كان يتطلبها ذلك التوازن، بفعل الاستعمار أولاً، ثم الإمبراطوريات الأيديولوجية بعد ذلك؛ كما خضعت لتأثير لاعبين من خارج القارة، مثل إنكلترا وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة. ويرى اللاعبون الأوروبيون المعاصرون أن التجارب الآسيوية التي تستند إلى التقاليد وترتكز إلى عمق تاريخي، مثل تجربة الصين والهند وإيران وطوران واليابان، تتبوأ اليوم موقعها على المسرح الدبلوماسي الجديد. من لم يستطع من هؤلاء اللاعبين التوفيق بين المقاييس الجديدة والمواريث الأكثر تقليدية لهذه الدول، سيفقد القوة والتأثير في المعادلة الآسيوية. فعلى سبيل المثال، كل مقاربة لا تأخذ بعين الاعتبار مكانة القيم الكونفشيوسية في التاريخ السياسي للصين وتأثيراتها على السلوك الدبلوماسي الصيني، ستعجز عن إدراك الدور الذي تلعبه العوامل الثقافية في بنية العلاقات الدبلوماسية. وينطبق الأمر ذاته على الأقاليم الهندية واليابانية والطورانية والإيرانية. لقد أخذت خريطة الثقافة الآسيوية تضغط بثقلها على خشبة المسرح الدبلوماسي؛ وهو ما يمثل عنصراً من شأنه أن يحقق مزايا مهمة لدول مثل تركيا، نهلت من هذه الثقافة وظلت على علاقة تماس بشكل أو بآخر مع موروثاتها كلها تقريباً. بيد أن تركيا لا طاقة لها لفهم التوازنات الآسيوية وتوجيهها، إن

عجزت عن تنشئة العنصر البشري الذي يتمتع بالمعرفة والخبرة التي تمكنه من تحقيق النفوذ إلى روح الأقاليم الآسيوية، فضلاً عن شعور النخب التركية بالاغتراب تجاه هذه الخريطة الثقافية.

ونجد، إن أردنا أن نضرب مثالاً آخر، أن التوازنات المتبادلة بين تركيا وروسيا واليابان والصين، من زاوية محوري آسيا الطرفيين على خط الشرق - الغرب، والشمال - الجنوب، ستحظى في المستقبل بأهمية خاصة. فالتنافس التاريخي بين تركيا وروسيا، الذي يؤثر على غرب آسيا في اتجاه الشمال - الجنوب، يسري أيضاً على اليابان والصين في شرق آسيا. وفي مقابل ذلك، فإن هناك تنافساً على آسيا الوسطى بين الصين وروسيا، وتنافساً آخر بين روسيا واليابان على السواحل الباسيفيكية لروسيا وجزر سخالين. وكل محاولة للتحالف والاتفاق المعاكس داخل هذه العلاقات، ستؤثر مباشرة على آسيا الوسطى. ويترتب على تركيا، إن رغبت في أن تمارس تأثيراً طويل المدى في آسيا الوسطى، أن تقوم بمتابعة دائمة لإيقاع العلاقات بين هذه الدول الأربع، وضبط العلاقات التركية - الروسية، والتركية - اليابانية، والتركية - الصينية بناءً على ذلك. كما أن ترابط هذه العلاقات ذات المعيار القاري، يكشف عن ثقل التوازنات الأورآسيوية في العلاقات الدولية عامة. فمثلاً، دفع التعاون بين الولايات المتحدة واليابان إلى حدوث تقارب بين روسيا والصين، كرد فعل عكسي مضاد؛ كما أن التحسن في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، سيضيف أبعاداً جديدة للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان.

تتطلب هذه المعادلات متعددة الجوانب وجود نموذج لخبير استراتيجي قادر على النفاذ إلى العقلية الاستراتيجية لكل هؤلاء اللاعبين، وعلى رؤية انعكاسات هذه العقلية الاستراتيجية على السياسة الواقعية الراهنة؛ وهي حاجة واضحة تمام الوضوح. وحتى الآن، لا يتوفر لدينا العنصر البشري الذي يمكن أن يقوم بمقتضيات هذه الضرورة، استراتيجياً أو دبلوماسياً. لا يوجد لدينا اليوم العنصر البشري الذي نشأ وتدرب ليكون قادراً على متابعة التقاليد الصينية في المجال السياسي والدبلوماسي، وعلى فهم موروثات التجربة الصينية التاريخية وانعكاساتها المحتملة على مجريات السياسة الراهنة. ومن البديهي أن يكون لهذا العنصر القادرة على

استخدام اللغة الصينية من أجل القيام بهذه المهمة. وينطبق هذا أيضاً على اليابان والهند ودول جنوب شرق آسيا.

ج - انفتاح آسيا الوسطى على العالم والتنافس على غرب آسيا

يوجد أمام دول وسط آسيا - وهي دول محرومة من الحدود البحرية - أربعة بدائل للانفتاح على العالم خلال فترة ما بعد الحرب الباردة: الأول، من شمال بحر قزوين إلى أوروبا والأطلسي عن طريق روسيا؛ والثاني، من الشرق إلى الباسيفيك عن طريق الصين؛ والثالث، عبر أفغانستان في الجنوب إلى المحيط الهندي، عن طريق الهند وباكستان؛ وأما الأخير، فمن جنوب بحر قزوين إلى البحر المتوسط عن طريق إيران وتركيا. وقد تشهد هذه الطرق تنافساً ملموساً بين تركيا وإيران وروسيا بشأن الانفتاح على الغرب. وبينما ولد ارتباط القوقاز - البحر الأسود، عبر بحر قزوين، مناخاً تنافسياً في العلاقات التركية - الروسية، يشكل ارتباط الخليج عبر إيران مناخاً تنافسياً في العلاقات التركية - الإيرانية. وتستدعي جهود روسيا وإيران وتركيا للانفتاح على المنطقة، مقارنة النتائج التي حققتها الدول الثلاث، التي انتهجت استراتيجيات مختلفة. ففي حين تبنت روسيا سياسة تقوم على توظيف تأثيرها المستمد من الحقبة الاشتراكية على النخب السياسية ومؤسسات دول آسيا الوسطى، طورت إيران - وبالرغم من النظام الدولي - استراتيجيات تستهدف إقامة تأثير إقليمي يستند إلى سياسة واقعية؛ أما تركيا، فقد اتبعت استراتيجيات للنفوذ إلى المنطقة، تستمد الدعم من قوى النظام الدولي، لا سيما الولايات المتحدة.

سعت روسيا، بالرغم من الاضطرابات الروسية الداخلية، والأزمة الاقتصادية التي تعانيها، إلى تحويل تأثيرها المباشر على آليات السياسة الداخلية لدى دول المنطقة إلى عامل توجيه غير مباشر. وللحفاظ على هذه الآليات، توجهت روسيا من ناحية أخرى إلى تبني سياسة واقعية تدعمها القوة العسكرية، لا سيما في سياساتها نحو القوقاز وطاجيكستان. استغلت روسيا في هذه الاستراتيجية، وبشكل فعال أيضاً، جهود الولايات المتحدة الرامية إلى مساعدة روسيا على الوقوف على قدميها مجدداً. وضعت روسيا يدها على معبر القوقاز من خلال الاتفاقيات العسكرية التي أبرمتها مع أرمينيا وجورجيا؛ ثم حققت مكاسب هامة في ملف

طرق النقل الجيواقتصادية عبر سلسلة من الاتفاقيات التي وقعتها مع دول آسيا الوسطى في عهد بوتين.

أما إيران، فقد وضعت في الاعتبار علاقاتها الصدامية والإقصائية مع دول النظام الدولي؛ فأقامت علاقة مصلحة عقلانية مع روسيا، وسعت من ناحية أخرى لاتباع مقاربة تقوم على دراسة جيدة لبنية المنطقة الداخلية وتوازناتها. وقد أسفرت مقاربة إيران المستندة إلى توازنات المنطقة عن اختفاء السياسات المعادية لها في المنطقة، بالرغم من المخاوف التي شعرت بها النخب السياسية لهذه الدول من التطورات الأيديولوجية فيها. وإن نجحت إيران في خلق انطباع بميلها إلى اتباع سياسة أكثر عقلانية، تراعي البِنى الموجودة وتسعى لتحقيق التوافق مع الواقع الإقليمي، أكثر من الميل لتشكيل موجة ثورية تؤدي إلى عدم الاستقرار في المنطقة، فستبدد مخاوف النخب السياسية في المنطقة، وتحبط جهود القوى الدولية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، الرامية إلى إقصاء إيران عن المنظومة الدولية. وقد قدمت إيران رسالة إلى النظام الدولي تفيد بأنها ليست الدولة التي تعزل عن هذا النظام بسهولة؛ وذلك من خلال الاتفاقيات التي وقعتها بشأن مشروع خط حديد مشهد - سرخس - تجان، والحصة التي حصلت عليها أذربيجان من مخزون بترول شاه دنيز، ونقل البترول إلى كازاخستان. وتحمل هذه السياسة أهمية كبرى من حيث إبراز التوازن الدقيق والحساس بين التأثير الإقليمي وضغط النظام الدولي. وتعد الدبلوماسية الإيرانية في آسيا الوسطى من أهم وأبرز المؤشرات على أن إيران، التي تستخدم تأثيرها الإقليمي القائم على الدبلوماسية النشطة استخداماً موفقاً، ستكون قادرة على تحقيق المزايا التكتيكية بالرغم من ضغوط النظام الدولي.

وعلى النقيض من روسيا، التي تعتمد على موروثات تجربتها القديمة في التأثير على نخب المنطقة، وإيران التي تسعى للتوافق مع السياسات الواقعية في المنطقة، تضع تركيا سياساتها الخارجية تجاه آسيا الوسطى على محور يتواءم مع الخيارات الاستراتيجية لقوى النظام الدولي، وفي مقدمتها الولايات المتحدة. شكلت هذه السياسة التركية، التي تبدو أن لها مزايا عديدة من زاوية التوازنات العالمية، وضعاً يدفع نحو تشكيل توازنات مضادة في حال لم يتم تقييم التوازنات الإقليمية وبنياتها على نحو فعال وبالقدر الكافي. فالتوترات التي عاشتها تركيا مع كل من روسيا

وإيران في الآن ذاته، أضعفت من المرونة التكتيكية لسياسات تركيا في المنطقة، بسبب الشعور بالثقة في الدعم الخارجي الذي ظنت تركيا أن القوى العالمية ستوفره لها. كما أن الأزمات التي انتابت السياسة الداخلية والحكومات المتعثرة في تركيا، عقدت وبدرجة كبيرة من فرص تطوير سياسة فاعلة ومنسقة. وأصبح غرب آسيا واحداً من أكثر المناطق تأثراً بقصور التنسيق بين السياسات الإقليمية، نظراً لأن هذه المنطقة تشكل إقليماً مرورياً بالغ الأهمية بين الشرق الأوسط وآسيا الوسطى؛ مما أدى إلى حدوث تناقضات خطيرة في الخيارات الاستراتيجية المتعلقة بالشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وقد يدفع توسع منظمة الاقتصاد العالمي نحو آسيا الوسطى إلى تعاون وطيد مع إيران بمقتضى الضرورة. بيد أن التوتر المزمن بين إيران وإسرائيل، أخذ ينعكس على توازنات غرب آسيا منذ منتصف التسعينيات، عندما بدأت العلاقات التركية - الإسرائيلية تأخذ منحى استراتيجياً؛ وهو ما أثر بدوره سلبياً على مهام منظمة الاقتصاد العالمي.

لقد قلصت التوترات الدورية التي شهدها غرب آسيا مع روسيا عند خطه الشمالي، ومع إيران عند خطه الجنوبي، من ساحة المناورة التركية؛ فبينما حَدَّت التوترات مع روسيا من قدرة منظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود ومنعتها من أداء دورها بفاعلية، قضت التوترات الدورية مع إيران على قدرة منظمة التعاون الاقتصادي على الاضطلاع بدور وظيفي عند خطه الجنوبي. وتم تطوير سياسات تستند إلى القوى والمعادلات الدولية خارج المنطقة، بدلاً من الاستغلال الفعال للمنظمات ذات الطبيعة الإقليمية؛ وهو ما أدى بمرور الوقت إلى المزيد من تقليص فاعلية تركيا، بعد أن كانت الأكثر حظاً في التنافس بين هذه الدول الثلاث. وسيكون لهذا الوضع عواقب جمة على دول المنطقة التي لا تقيم علاقاتها مع مراكز القوة في النظام الدولي على أساس التأثير الإقليمي.

وثمة حقيقة أولية تطرحها الجغرافيا، مؤداها أن ليس من الصواب أن تدخل تركيا - وهي التي ترغب في إقامة ارتباط بري مع آسيا الوسطى - في صدام مع روسيا وإيران في الوقت ذاته، أو أن تعيش حالة من التوتر المستمر مع أي من هاتين الدولتين. إن ما يجب فعله، هو تطبيق دبلوماسية من شأنها توسيع، لا تضييق، مجال التحرك في ظل هذه الأوضاع الدينامية. ويمكن للدبلوماسية التي تعمل روسيا على

تطبيقها في الأعوام الأخيرة أن تكون نموذجاً يحتذى. فصدام المصالح الصينية مع روسيا بشأن آسيا الوسطى أكبر بكثير من صدام المصالح الإيرانية – التركية. وبالرغم من ذلك، فإن التقارب بين روسيا والصين قد وسع من ساحة حركة روسيا، التي ترغب في تعزيز وضعها ضد الغرب، ومن ساحة حركة الصين، التي تشهد علاقات متوترة مع الولايات المتحدة بسبب تايوان. أما تركيا، فقد أضعفت وبشكل كبير من قدرتها على المساومة بفعل توتر علاقاتها مع كل من روسيا وإيران، وفقدت بذلك فرصة الضغط على الولايات المتحدة بشأن المسارات التركية. كما انتهجت تركيا سياسة خاطئة عندما سمحت بتوسيع ساحة حركة روسيا ضدها، من خلال إبعاد خط إيران – تركيا المار من جنوب بحر قزوين عن مائدة المفاوضات.

ومن أهم نقاط الضعف الملحوظة في تطبيقات تركيا لسياساتها الإقليمية، افتقاد القدرة على تطوير الاستراتيجيات الكبيرة، التي تراعي الارتباطات التكتيكية بين ساحات السياسة الخارجية. فالسياسات التي تطبق دون أن تُرى لها نتائج تتعلق بالتأثير الإقليمي المتبادل، تؤدي إلى تضييق ساحة المناورة على المدى المتوسط. فالوضعية الجيوسياسية لتركيا، تستلزم تجنب انتهاج السياسات الساكنة التي تستند إلى الخيارات الاستراتيجية لدى لاعبين مختلفين، وتبني سياسات دينامية قادرة على التعامل مع مختلف البدائل. فكما أن التاجر الذكي يحرص على البدائل التسويقية المتاحة له، ينبغي على الدبلوماسي الذكي أيضاً ألا يقلل من الخيارات السياسة الخارجية. والواجب على تركيا تطوير استراتيجية داخل الإقليم الدبلوماسي الآسيوي، مع الحفاظ على صلاتها المكثفة بأوروبا في إطار التوازنات الثقافية والقارية. وما لم يتم تقييم هذه الضرورة من خلال منظور بعيد المدى، فسيكون من الصعوبة بمكان تطوير وتطبيق استراتيجية سليمة تجاه آسيا الوسطى في ظل النشاط المكثف الذي تبذله القوى الكبرى المؤثرة في التوازنات الآسيوية.

وتمثل آسيا الوسطى مفتاح صياغة استراتيجية تركية آسيوية، حيث يترتب على تركيا إبراز مهارتها في القدرة على الاستفادة من علاقاتها مع الدول غير الآسيوية، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من ناحية، وانتهاج دبلوماسية نشطة تمنع عزلها عن أحد المعسكرات داخل هذه المنطقة، من ناحية

أخرى؛ وذلك من خلال المتابعة الدائمة للمتغيرات التي تشهدها توازنات الداخل الآسيوي. وهو ما يستوجب على تركيا أيضاً تطوير علاقاتها بآسيا الوسطى من خلال تحديد أولوياتها الاستراتيجية في معادلة آسيا – أوروبا. وسيشكل وجود علاقة طويلة المدى بين استراتيجية أورآسيوية كبرى وبين السياسة الخارجية نحو وسط آسيا، أرضية لحصول تركيا على تأثير عالمي. وعلى صعيد آخر، يجب أن تستمر علاقات تركيا مع اللاعبين على المستوى العالمي والقاري والإقليمي أياً كان مستواها. بيد أن تأثير تركيا طويل المدى في المنطقة سيظل مرهوناً بقدرتها على إدراك العوامل الداخلية في المنطقة واستغلالها وتوجيهها. كما أن كل مقاربة لا تأخذ في الاعتبار سيكولوجيات مجتمعات آسيا الوسطى، وبنياتها الاجتماعية – الثقافية، وعلاقاتها الداخلية، وارتباطاتها المتبادلة، وتناقضاتها، وتركيباتها الزعامية والنخبوية، ستعجز عن إحداث تأثير دائم يتجاوز البريق المؤقت. ومن جانب يمكن أن تفهم ردود الأفعال العاطفية التي برزت في بداية هذه المرحلة باعتبارها انفجاراً لعصور من التراكمات السيكولوجية؛ بيد أن من الضروري بعد ذلك أن يحل التخطيط الاستراتيجي العقلاني، القائم على التحليل القادر على تحسس نبض التحولات متعددة الجوانب، محل ردود الأفعال العاطفية قصيرة المدى.

الفصل الخامس

الاتحاد الأوروبي:
تحليل لعلاقة متعددة الأبعاد والمستويات

تعد العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، الممتدة منذ أكثر من أربعين عاماً وحتى الآن، امتداداً وانعكاساً للعلاقات التركية – الأوروبية ذات العمق التاريخي المتجذر، الذي سبق أن تناولناه ضمن دراسة الأقاليم البرية القريبة لتركيا. وتنطوي هذه العلاقة على روابط وصلات بين الخلفية التاريخية والسيكولوجية، وبين المشهد والحالة الدبلوماسية العقلانية؛ وهي الروابط التي أنتجت أبعاداً تختلف عن علاقات تركيا بالمناطق الأخرى اختلافاً كبيراً. تفرض هذه التركيبة المعقدة، التي تشكل وضع تركيا في القارة الأوروبية وعلاقاتها بالاتحاد الأوروبي ككل، ومع كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي على حدة، ضرورة تجاوز المقاربات التقليدية لتحليل السياسة الخارجية. ويتطلب إجراء مثل هذا التحليل الالتزام بحيادية تامة، متحررة من المشاعر والأحاسيس والخطابات والشعارات الأيديولوجية التي أخذت في التصاعد في الفترات الأخيرة. ويتألف تحليلنا هنا من موضوعات رئيسة، تشمل التحول الاستراتيجي طويل المدى في بنية الاتحاد الأوروبي، ومكانة هذا التحول في تاريخ العلاقات الدولية، ومأزق التوجه الأوروبي الاستراتيجي في إطار هوية تركيا الحضارية، وأخيراً، مسيرة علاقات الاتحاد الأوروبي بتركيا ضمن نطاق تقاطع الخيارات الاستراتيجية. سيجعل مثل هذا التحليل الشامل من اليسير إدراك العوائق والعقبات التي تعترض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي.

ولا ريب أن العامل الأساسي الذي يحول دون فهم علاقات الاتحاد الأوروبي بتركيا فهماً شاملاً متعمقاً، يتعلق بالمنهج المتبع في تحليل هذه العلاقة؛ فإن حصر رؤية هذه العلاقة بين مركز مطلوب ومرشح طالب، وتحليلها في هذا الإطار، أدى إلى بروز ثلاث مشكلات منهجية أساسية: الأولى، أن نمط هذه

العلاقة يعتمد على فرضية بنيتين ساكنتين (جامدتين). فهذا النمط من المعالجة، الذي قد يبدو صائباً عندما نعطل عجلة التاريخ ونعتمد صوراً ساكنة لمجرياته، نمط يتجاهل الطبيعة الدينامية للمرحلة التي يعيشها كل من الاتحاد الأوروبـــي وتركيا، ويتجاهل القوى الدينامية النابعة من العلاقة القائمة بين هاتين البنيتين. فالاتحاد الأوروبـــي ليس تجلياً لبناء ساكن وراسخ، نجح في تجاوز خلافاته الداخلية؛ كما أن الهوية التركية ليست قادرة على إعادة تنظيم ذاتها بشكل ميكانيكي في اللحظة المطلوبة. على النقيض من ذلك، يمر الاتحاد الأوروبـــي بمرحلة هي الأكثر دينامية وكثافة في تاريخ أوروبا، تفرض على الاتحاد تعهد وضعيات جديدة. أما تركيا، فتخضع لتأثير عملية تحول، لعلها الأوسع والأشمل في تاريخها، من حيث المراجعات والأزمات والمواجهات؛ وهي مرحلة تشهد أيضاً ارتفاع نسبة الفئات الشابة بين سكانها، مما يعزز من تسارع هذه العملية الدينامية. وبينما كانت القوالب الثقافية المستقرة، والمعايير الاجتماعية والأطر الأيديولوجية، تتعرض لعملية تحول مستمرة على أيدي الشرائح الجديدة، كانت عناصر النخب، رواد عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبـــي، تعيش أزمة نابعة من عجزها عن تحسس نبض هذا التحول. ولهذا، فإن العلاقة بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا ليست علاقة بين بنيتين ساكنتين، إحداهما طالبة والأخرى مطلوبة، بل هي علاقة بنيتين ديناميتين تجدد كل منهما نفسها باستمرار. إن فهم هذه العلاقة المتغيرة، التي تشبه العلاقة بين هدف متغير وسهم يعتقد بأنه يتجه فعلاً نحو هذا الهدف، سيكون ممكناً فقط من خلال تبني منهج متعدد الأبعاد والمستويات، يأخذ بعين الاعتبار العناصر الدينامية للعلاقة.

تنبع المشكلة المنهجية الثانية من التفسير الساكن لهذه العلاقة الدينامية. إذ لا يدير كل من الطرفين، الاتحاد الأوروبـــي وتركيا، علاقاته مع الآخر، في وسط اتفق عليه كل منهما بشكل متبادل؛ فبينما يتناول الاتحاد الأوروبـــي علاقاته مع تركيا من خلال العوامل العالمية والقارية والإقليمية، تنعكس تأثيرات العوامل ذاتها على علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبـــي. على سبيل المثال، تعتبر مسألة التوافق والانسجام بين سياسات الاتحاد الأوروبـــي نحو الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان، وهي الأقاليم القارية القريبة من تركيا، وبين مسيرة علاقات الاتحاد الأوروبـــي مع تركيا، مسألة بعيدة كل البعد عن المقاييس المحدودة لعلاقة أحادية

الجانب. وفضلاً عن ذلك، تعكس مسألة التوافق والانسجام بين علاقة تركيا بالاتحاد الأوروبـــي ككل متكامل، وبين علاقاتها الثنائية مع دول الاتحاد الأوروبـــي كل على حدة، محصلة المصالح متعددة الجوانب لكافة الأطراف. فتأثير العلاقات الثنائية بين تركيا وألمانيا على تقدم العلاقات بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا هو أمر واضح وجلي؛ كما أن البصمة التي تركتها العلاقات التركية-اليونانية على علاقات الاتحاد الأوروبـــي بتركيا، تحمل أيضاً آثار هذه العلاقة متعددة الجوانب.

وأما المشكلة المنهجية الثالثة، فتنبع من فرضية أن العلاقات تسير في مستوى واحد. ولأن هذه العلاقة بالغة التعقيد، وتتألف من تأثيرات متبادلة بين مستويات متعددة، ينجم عن التعميمات المفرطة التي تتوصل إليها التحليلات ذات المستوى الواحد نتائج لا معنى لها. ويتطلب هذا الوضع تطبيق منهج تحليلي متعدد المستويات، يستند إلى الخصائص متعددة الجوانب للعلاقة المتغيرة بين هذين اللاعبين الديناميين؛ إضافة إلى أن أحد هذين اللاعبين يضم بداخله العديد من اللاعبين الآخرين.

وسنحاول فيما يلي تناول العلاقات بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا، واضعين في الاعتبار المشكلات المنهجية الثلاث سابقة الذكر. وسنعالج الموضوع في خمسة أطر مختلفة: المستوى الدبلوماسي؛ مستوى البنية الاقتصادية/الاجتماعية؛ المستوى القانوني؛ المستوى الاستراتيجي؛ والمستوى الحضاري/الثقافي. وستشمل هذه المعالجة أيضاً الأبعاد الزمنية والمنهجية التي تتطلبها هذه الأطر.

أولاً: مستوى العلاقات الدبلوماسية/السياسية

تتبلور أبرز سمات هذا المستوى في العقلانية السياسية، والمرونة الدبلوماسية، والمقتضيات البراغماتية. وتتصف مسيرة هذا المستوى بكونها قصيرة المدى وتعتمد أحياناً على قرارات آنية؛ وبالرغم من تأثر هذا المستوى بالعناصر التاريخية والسيكولوجية الثنائية، إلا أنه يبرز الجانب البارد والرسمي للعلاقات الدبلوماسية القائمة على توجهات المصالحة. فالخطابات الأيديولوجية التي تحتم تدفقاً أحادي الجانب للعلاقة، والانعكاسات السيكولوجية التي لا يوجد لها مبرر على المستوى

الدبلوماسي، بالرغم من توفر مبررات لها على المستوى الشعبـــي، لا تسمحان بتحليل هذا المستوى تحليلاً موضوعياً. أضف إلى ذلك، أن الأنماط السلوكية، فضلاً عن العقلانية، التي يفترضها هذا المستوى، تحول أيضاً دون معالجة كلا الطرفين للعلاقة معالجة هادئة. فقد تسبب تقديم صانعي السياسة الأوروبية الاتحاد الأوروبـــي على أنه نادٍ مسيحيٌّ في ظهور بعض الانعكاسات السلبية؛ حيث رأت تركيا في هذه العلاقةً تحقيقاً لحلم "القرن الأوروبـــي"، أو إصداراً جديداً للاستعمار الغربـــي الذي حاول فرض معاهدة (سيفر). وقد أدت ردود الأفعال التركية إلى التخلي عن الهدوء الذي يستوجبه هذا المستوى، لا سيما أن تأثير ردود الأفعال التركية القائمة على الانعكاسات السيكولوجية على السياسة الداخلية، سواء على مستوى صانعي السياسة أم على مستوى النخب، أدى إلى اتسام العلاقات مع الاتحاد الأوروبـــي بالتأرجح بين التكامل التام والرفض التام.

دشنت تركيا علاقاتها مع الاتحاد الأوروبـــي في 1959 بقرار بالغ البراغماتية، آخذاً التنافس الدبلوماسي مع اليونان في الاعتبار، دون أي نقاش تقريباً في أوساط الرأي العام التركي. وشهد عقدا الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين في تركيا، حالة من التردد، تراوحت بين أدبيات المعاصرة وأدبيات الاستعمار؛ ولكن تركيا مارست سياسة من المماطلة والتسويف، بسبب موقفها المتناقض من سياسات التجارة الحرة. ومع تقدم تركيا في 1987 بطلب الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبـــي، وقع نوع من التحول في العلاقات بين تركيا والاتحاد. وقد مرت هذه العلاقات بطريق طويلة ودقيقة، عبَّر كلٌّ منعطف فيها عن ردود فعل نفسية، أكثر من تبني مقاربة دبلوماسية عقلانية. وتجلى تدهور وتراجع العلاقة، بإيقاع متناغم، في كل مرحلة من مراحل هذه العلاقات.

بدأت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبـــي في 3 يوليو/تموز 1959 بتقدم تركيا طلب الشراكة مع السوق الأوروبية المشتركة، ثم تأطرت هذه العلاقة دبلوماسياً في اتفاقية أنقرة في الأول من ديسمبر/كانون أول 1964. اعتبرت قضية التصنيع، الذي وضعت تركيا إجراءات لحمايته من سياسة التجارة الحرة، مع التحفظات التي فرضها الاتحاد الأوروبـــي بشأن الهجرة البشرية، بمثابة المبررات المتبادلة لتعرج العملية الدبلوماسية التي هيمنت على عقدي الستينيات والسبعينيات.

وبهذه التحفظات المتبادلة بين الطرفين، استمرت العلاقة المتعرجة بينهما حتى 1980. ثم توقفت العلاقة تماماً مع الانقلاب العسكري التركي في 12 سبتمبر/أيلول 1980. واعتبارا من منتصف الثمانينيات، تأثرت حركة إحياء هذه العلاقات بجهود بذلها كل من الاتحاد الأوروبـــي وتركيا على حد سواء، وهي الجهود التي استهدفت إعادة تفعيل العلاقة بوسائل اقتصادية ودبلوماسية جديدة؛ فمع تنامي الاقتصاد الألماني، سارع الاتحاد الأوروبـــي لانتهاج سياسات تكاملية وتوسعية، ولتشكيل نطاق جذب جديد داخل التوازنات الاقتصادية - السياسية. ومن ناحية أخرى، عززت سياسات تركيا الانفتاحية القائمة على التصدير، لا سيما نحو الشرق الأوسط، من وضعها كقوة إقليمية. واعتبر قيام الرئيس التركي الراحل تورغوت أوزال بطلب العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبـــي - وهي مبادرة لم تصحبها مناقشات ملموسة في أوساط الرأي العام أيضاً - تطوراً مفاجئاً بالنسبة لكلا الطرفين، مهد الطريق لمرحلة من الاستعدادات الدبلوماسية. غير أنه، وبالرغم من ذلك، ساد تركيا خلال فترة قصيرة مناخ من التفاؤل المفرط فيما يتعلق بالعضوية الكاملة.

مع انتهاء الحرب الباردة، تبلورت تطورات دفعت إلى الاهتمام بخطط التوسع نحو الجنوب والشرق، في تواز مع التأثير الألماني المتزايد في شرق ووسط أوروبا. أضافت هذه التطورات أبعاداً جديدة إلى العلاقات، وأدت إلى تنوع في اللاعبين على الساحة الدبلوماسية. وعلى النقيض من توقعات وطموحات تركيا في أواخر عقد الثمانينيات، أدى الغموض حول وضعية تركيا داخل غرفة انتظار العضوية الكاملة في بداية عقد التسعينيات إلى تبدد الحلم التركي وانكسار حالة التفاؤل. وأسفر حصول حزب العمال الكردستاني على الدعم والتأييد في أوروبا، إلى تحول تبدد الحلم التركي إلى نمط من أنماط الإدراك "للآخر"، وإلى نتائج أثرت أيضاً على العملية الدبلوماسية.

خيمت على عملية الاتحاد الجمركي حالة من التردد والتذبذب السيكولوجي؛ فقد تم التوقيع على اتفاقية الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبـــي بعد مباحثات جرت تحت شعار "سننضم إلى الاتحاد الجمركي، أو سننضم إلى الاتحاد الجمركي"، وهو شعار عكس إرادة من طرف واحد، بعيداً عن المرونة الدبلوماسية

والعقلانية الاقتصادية. وتم تقييم هذه الاتفاقية وَفْقَ خطاب عاطفيٍّ، باعتبارها حدثاً حقق حلم القرن بالنسبة للأتراك. وقد تحول رد الفعل التركي المحمل بمشاعر التفاؤل المفرطة إلى رد فعل عاطفي معاكس تماماً في قمة لكسمبرج 1997، التي تم فيها رفض إدراج تركيا ضمن الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي، ووضعها على قائمة الانتظار. اكتسب رد الفعل طابعاً سيكولوجياً معادياً لأوروبا، تجاوز العقلانية الدبلوماسية؛ وانتشرت المشاعر العدائية انتشاراً مجتمعياً خلال الفترات التي لجأ فيها أوجلان إلى أوروبا. هيمن هذا المناخ على النصف الأول من عام 1999، وأسفر عن رؤية الأتراك للاتحاد الأوروبـــي باعتباره قطباً معادياً، يهدد وحدة تركيا. بيد أن النصف الثاني للعام 1999، لا سيما بعد زلزال 17 أغسطس/آب 1999، شهد تغيراً مفاجئاً في هذا المناخ. وأصبح هذا التغير السيكولوجي أكثر وضوحاً خلال فترة الانتقال من قمة مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبـــي إلى قمة هلسنكي، حيث استعيد مُناخُ التفاؤل الذي ساد خلال التوقيع على اتفاقية الاتحاد الجمركي.

ساهم التذبذب السيكولوجي الذي ساد العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبـــي في الحيلولة دون إطلاق التصريحات المعادية خلال الفترات التي هيمنت فيها المشاعر المفرطة في التفاؤل، ودون تجميد العلاقات في الفترات التي هيمنت فيها المشاعر المفرطة في التشاؤم. انتقلت هذه السيكولوجية المتذبذبة، وبشكل بالغ السرعة، من السياسيين إلى النخب وقطاعات المجتمع، وساهمت في تضييق ساحة المناورة الضرورية لانتهاج دبلوماسية أكثر هدوءاً خلال مثل هذه الفترات الانتقالية. واتسمت عملية التفاوض بالتموج، لتمضي بخطى مسرعة منفلتة أحياناً، وتتباطأ إلى درجة التوقف التام في أحيان أخرى. يمكن بالطبع استخدام هذه الانعكاسات السيكولوجية كأحد عناصر العملية الدبلوماسية؛ بيد أن التذبذبات التي هيمنت على عملية المفاوضات، خرجت عن كونها وسائل لتصبح حجر عثرة في المسار الدبلوماسي. وتحول ذلك الوضع إلى مُحدِّد ثابت تقريباً للعلاقات بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا. وقد تم اختزال النتائج التي خرجت بها تركيا من قمة هلسنكي في إطار التفاؤل العاطفي المفرط مرة أخرى، دون إخضاعها لتقييم هادئ ورصين. فقد خرج تصريحان متناقضان يتعلقان بالموضوع من وزيرين: دافع أحدهما عن قرارات القمة باعتبارها فرصة تاريخية، وتبنى الآخر موقفاً يرى أن

قرارات القمة كانت ضد مصالح تركيا. أبرز هذان التصريحان أن تقييم قرارات القمة وفق مرجعيات مطلقة هو أمر غير صحيح البتة. وعلى الرغم من ذلك، فإن تطورات العلاقات مع اليونان، والوضع السياسي الداخلي لتركيا، لم تهيئ فرصة لتقييم النتائج الدبلوماسية لهذه القرارات تقييماً موضوعياً، وأدت إلى هيمنة سيكولوجية الإفراط في التفاؤل مرة أخرى.

كان من أبرز نتائج قمة هلسنكي، إضافة بعد زمني للعملية الدبلوماسية من خلال وضع هدف زمني ليس بالبعيد، مثل 2004. وينبغي أن تتحرر العملية الدبلوماسية في هذه المرحلة من متاهة التذبذب بين التفاؤل المفرط وبين تبدد الحلم، وانتهاج العقلانية والمرونة التي تتطلبها العملية الدبلوماسية في إطار الخيارات الاستراتيجية العامة. وينبغي على تركيا كذلك، وكما سنوضح بإسهاب في قراءة المستوى الاستراتيجي، أن تأخذ بعين الاعتبار العامل الأوروبـــي، بشكل عام، وعامل الاتحاد الأوروبـــي، بشكل خاص، باعتبارهما من المقاييس الأساسية في الخيارات الاستراتيجية، العالمية والقارية والإقليمية. إن الإطار المطروح في قمة هلسنكي، والوضع الذي حدده هذا الإطار، يحملان ملامح عملية دبلوماسية بالغة الدينامية. فمعايير كوبنهاغن، التي تحددت بعد قمة هلسنكي، أذابت الفواصل التصنيفية بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، وأفسحت المجال لتأثير تطورات السياسة الداخلية على السياسة الخارجية. وبذلك، فقدت عملية صناعة السياسة الخارجية في الأروقة الدبلوماسية مغزاها ودلالاتها، وبات تطبيق دبلوماسية إجمالية أمراً لا محيص عنه. ويوسع هذا الوضع من مجالات الالتقاء بين الدبلوماسية والبيروقراطية المعنية بالسياسة الداخلية، ويعزز التنسيق القائم بين هذه العوامل بصفته أحد المسائل الضرورية لصناعة السياسة الخارجية. وبالنظر إلى معايير ماستريخت، نجد وضعاً مشابهاً لذلك في العلاقة بين الدبلوماسية والبيروقراطية الاقتصادية. وتستبطن العلاقة بين الوسائل الاقتصادية - السياسية التي تعكس الهيمنة القومية، وبين مجال التأثير الدولي المتبادل الذي تستوجبه عملية هلسنكي، تفاعلات سيصعب عليها تجاوز الانعكاسات السيكولوجية.

كما بدأت مرحلة دبلوماسية بالغة الدينامية بالنسبة لجدول الأعمال اليومي للسياسة الخارجية التركية؛ إذ تفرض مرحلة هلسنكي دبلوماسية متعددة الأبعاد (ثلاثة

أبعاد على الأقل)، يمكن فيها للاتحاد الأوروبـــي التدخل في مسألتي قبرص وإيجه، اللتين سبق تناولهما في دراسة العلاقات الثنائية بين تركيا واليونان. ويعني تصديق تركيا على القرارات الصادرة في قمة هلسنكي تغييراً جاداً في الأوضاع الدبلوماسية التي تلتزمها تركيا فيما يختص بهذه المسائل الأساسية. ففي المرحلة التي نصت عليها قمة هلسنكي، ستبدو تركيا وكأنها تخلت عن حل مسألة إيجه عبر الأجهزة القضائية الدولية، وعن رؤيتها لها كمسألة يجب أن تحل عبر مباحثات ثنائية دون الذهاب إلى محكمة العدل في لاهاي. وبالوتيرة ذاتها، قامت تركيا، التي فرضت حظراً على عضوية الجزء اليوناني من قبرص في الاتحاد الأوروبـــي، معتمدة على الاتفاقيات التي تمنع أن تصبح قبرص عضواً في أية منظمة دولية لا تتمتع تركيا بعضويتها، بتغيير موقفها من هذا الموضوع، طبقاً لقرارات القمة؛ وهو ما ينبغي النظر إليه باعتباره إشارة جديدة دالة على هذا الوضع الدينامي. إضافة إلى أن تحديد تاريخ مثل عام 2004، يوضح أن عملية صناعة الدبلوماسية الموجهة نحو المشكلات المزمنة، بإجراء مباحثات مطولة، باتت دبلوماسية قوية ورصينة. عموماً، نجد أن مساحات التأثير في الاتحاد الأوروبـــي انتقلت من أوروبا الشرقية إلى جنوب وشرق أوروبا وشرق المتوسط، بحيث يمكن لهذا الوضع أن يسفر عن نتائج من شأنها تعظيم تأثير السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبـــي.

وتتمثل أخطر المشكلات التي ستواجهها تركيا في علاقاتها الدبلوماسية - السياسية مع الاتحاد الأوروبـــي، في حقل التوفيق بين الخيارات الإقليمية للسياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبـــي والسياسات الإقليمية التي تنتهجها تركيا. ويعتبر التدهور المحتمل أو المفترض، الذي قد تشهده العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبـــي في المستقبل القريب، بسبب الاختلاف بين خيارات تركيا الإقليمية وخيارات الاتحاد الأوروبـــي، ومدى قدرة تركيا ومهاراتها الدبلوماسية على تجاوز هذا التدهور، أحد المشكلات الأساسية في سياسات تركيا تجاه الاتحاد الأوروبـــي وتجاه أقاليمها البرية القريبة مثل الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز. وستظهر مجالات التأزم في العلاقات مع الاتحاد الأوروبـــي في السياسات التي تنتهجها تركيا للانسجام مع سياسات الولايات المتحدة في المناطق الثلاث: الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز، وفي مواقفها إزاء خياراتها العالمية والقارية والإقليمية؛ كما في محاولة تحقيق الانسجام بين مواقف تركيا وسياسات الاتحاد الأوروبـــي.

إن تحديد الخطوات الدبلوماسية في هذه المجالات تحديداً دقيقاً ومنسجماً في المديين المتوسط والطويل، هو شرط أساسي لتخطيط استراتيجي أكثر شمولية وعمقاً. وإلا، فإن دبلوماسية تتشكل من انعكاسات متناقضة مع بعضها البعض، وردود أفعال آنية يدمر بعضها بعضاً، واتخاذ مواقف يومية منفصلة عن المرجعية الاستراتيجية، قد تؤدي إلى ازدياد قدرة الاتحاد الأوروبـــي، وهو صاحب تاريخ في صنع سياسة خارجية أكثر استقراراً على المدى الطويل، على التلاعب بالدبلوماسية التركية. وقد أبدى الاتحاد الأوروبـــي حتى الآن براعة في التحكم بإيقاع علاقاته مع تركيا، عبر إطالة مدى المباحثات بشأن العضوية الكاملة إلى أقصى حد ممكن. وسيسعى الاتحاد الأوروبـــي إلى الاستمرار في ممارسة دور المحدد للعملية، من خلال إظهار ردود أفعال وتبريرات متناقضة، واستخدام وضعيته المؤثرة التي أمنت له التنازلات التي حصل عليها بموجب اتفاقية الاتحاد الجمركي؛ هذه الوضعية التي تنبع أيضاً من كونه في موقع المطلوب. وتبدو تركيا مضطرة، إزاء سياسة الاتحاد الأوروبـــي التي تقوم على تحقيق الاستفادة القصوى والتوازن بين التكاليف المحتملة لقبول تركيا في الاتحاد الأوروبـــي، إلى التسلح بدينامية دبلوماسية، توسع بها من ساحة مناوراتها، وتمكنها من مقاربة التطورات المختلفة بسياسات بديلة.

ثانياً: مستوى التحليل الاقتصادي/الاجتماعي

يتطلب تحليل المستوى المعني بالبنية الاقتصادية والاجتماعية منظوراً أبعد مدى مما يتطلبه تحليل المستوى الدبلوماسي الذي يعالج المتغيرات اليومية. فالموضوعات التي تتعلق مباشرة بالبنية الاقتصادية، مثل نمط النهضة الاقتصادية الذي تختاره الدولة، ومنظور العلاقات الاقتصادية الخارجية، وخيارات المجال الاقتصادي وأولوياته، تشكل المعايير الأساسية لتحليل عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبـــي. ويمكن القول أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا قد مرت بثلاث مراحل أساسية: امتدت المرحلة الأولى منذ التوقيع على اتفاق أنقرة في 1964 وحتى الثمانينيات. وقد تبنت تركيا في هذه المرحلة سياسة الاستيراد باعتبارها أسلوباً للنهوض الاقتصادي؛ ثم شهدت هذه المرحلة حالة من التناقض بين جهود تركيا

الرامية إلى حماية صناعاتها الداخلية وتطويرها، من خلال السياسات الجمركية، وبين جهودها للتكامل مع الاتحاد الأوروبـــي. وتبلور هذا التناقض في الجدل حول حرية التنقل داخل الاتحاد الأوروبـــي وهجرات الأتراك إلى أوروبا، وهو ما دفع تركيا إلى فرض قيود على انتقال البضائع الأوروبية إلى داخل تركيا، البضائع التي تتميز بصناعتها المتطورة وقدرتها التنافسية العالية؛ وما دفع أوروبا إلى فرض قيود على تنقل المواطنين الأتراك ما يتمتعون به من حيوية وقدرة على النفوذ إلى داخل دول الاتحاد الأوروبـــي. هيأ هذا الانـــزعاج المتبادل المناخ خلال هذه المرحلة لتطور حالة من التباطؤ الواعي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا.

وقد هيمنت التحفظات المتبادلة على نمط المعالجة الذي فرضته علاقات المصالح المتبادلة أكثر من هيمنتها على عملية التكامل في إطار تطبيق اتفاق أنقرة. وإذ قام الاتحاد الأوروبـــي اعتباراً من 1973 بإلغاء الرسوم الجمركية والكثير من العقبات الأخرى، نجده يواصل فرض القيود على المنتجات الزراعية التركية والملابس، وهما من أبرز قطاعات التصدير في تركيا. كما أن التوتر التركي - الألماني أصبح واحداً من الموضوعات الرئيسة التي أثرت مباشرة على علاقات الاتحاد الأوروبـــي بتركيا؛ حيث قامت ألمانيا في 1973 بحظر استقبال العمال المهاجرين من أية دول خارج دول الاتحاد الأوروبـــي؛ ثم فرضت نظام التأشيرة على الأتراك. وفي المقابل، قامت تركيا بتأخير تطبيق اتفاقية التخفيضات الجمركية، ما عدا التخفيضات التي أقرت في 1973 و1976؛ كما أجلت تطبيق التعريفات الجمركية الخارجية، وتحقيق التوافق في السياسات الزراعية بين الطرفين. نظرت تركيا إلى البعد المستند إلى تحرير التجارة في العلاقات الاقتصادية باعتباره تنازلاً من طرف واحد؛ واعتمدت مبدأ التروي في خطواتها نحو تحرير الاقتصاد. في هذه الفترة، وفرت عملية التكامل الداخلي في الاتحاد الأوروبـــي فرصة لمواصلة تركيا مقاربتها القائمة على انتظار نضج حركتها التصنيعية نضجاً كافياً. وقد أدت الصعوبات التي واجهتها عملية التوفيق بين المصالح إلى اعتماد نظام إعادة جدولة الديون في 1978، ولمدة خمس سنوات.

بدأت المرحلة الثانية مع عقد الثمانينيات، وأسفرت عن مشهدين متناقضين؛ ففي الوقت الذي أدى الانقلاب العسكري في تركيا إلى توليد مشكلات خطيرة في

العلاقات السياسية، نجد أن استراتيجية التنمية التي نص عليها النموذج الاقتصادي الجديد بموجب قرارات 24 يناير/كانون ثاني، فتحت الطريق أمام تطورات يمكن أن تسهم في إحياء البعد الاقتصادي للعلاقات بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا. وقد نجم عن الانتقادات التي وجهها الاتحاد الأوروبـــي لتركيا أثناء حكم الإدارة العسكرية ظهور حالة من التوتر، انعكست على مجمل العلاقات بين الطرفين. من ناحية أخرى، توجهت تركيا نحو نموذج تنمية يقوم على التصدير، باعتباره استراتيجية تنموية أساسية، وتخلت عن سياسة الاستيراد، مما سهل من تجاوز حالة الانـــزعاج القائمة بشأن تحرير التجارة. غير أن تأثر العلاقات بالتطورات السياسية، أكثر من تأثرها بالتطورات الاقتصادية، حال دون بروز الآثار الإيجابية لنموذج التنمية الجديد. وثمة سمة مهمة أخرى لهذه الفترة، تتعلق باكتساب عملية التكامل بين دول الاتحاد الأوروبـــي تسارعاً متزايداً، ولّد أجواء من الانتعاش في الاقتصاد الألماني؛ وهو ما جعل من الاتحاد الأوروبـــي واحداً من نطاقات الجذب الدولي الهامة، وأفقد انفتاح تركيا الاقتصادي على الخارج فعاليته. في المقابل، استمر الاتحاد الأوروبـــي في تعزيز قيوده بشأن حرية التنقل؛ وبدا أن مبررات هذه القيود لم تكن اقتصادية وحسب، بل وسياسية أيضاً. وبينما كان لطلبات اللجوء السياسي، التي ازدادت في مرحلة الإدارة العسكرية بتركيا، دورُها في تضخيم المبررات السياسية، كان للعناصر الثقافية والتوجهات العرقية التي بدأت في الانتعاش من جديد في الغرب دوراً إضافياً.

كان تقدم تركيا في 1987 للحصول على العضوية الكاملة أحد ثمار المرحلة الجديدة؛ فقد لعب الأداء الاقتصادي التركي في منتصف عقد الثمانينيات، الذي تجلى في تعاظم القدرات التصديرية، دوره في تشكيل البنية السيكولوجية لهذه الخطوة. تغيرت في تلك الأعوام أولويات السياسات الاقتصادية التركية وخياراتها، بهدف تحقيق التكامل والانسجام مع الاقتصاد العالمي؛ كما أثر توسع الاتحاد الأوروبـــي صوب البحر المتوسط، بمنح العضوية الكاملة لإسبانيا والبرتغال واليونان، على توقيت طلب تركيا للعضوية الكاملة.

أما المرحلة الثالثة، فقد بدأت بانضمام تركيا إلى الاتحاد الجمركي، دون أن تحصل على العضوية الكاملة؛ وهي مرحلة اتسمت بفعاليتها الإيجابية من حيث

عمليات التكامل مع الاتحاد الأوروبـــي. وبتبني تركيا لهذا النموذج، تكون قد تخلت عن وضعيتها القديمة التقليدية، وأذعنت لسياسة الاتحاد الأوروبـــي التي حاول فرضها منذ المرحلة الأولى في عقد السبعينيات، من حيث مسيرة العلاقات ومطالب دول الاتحاد، وذلك بقبولها فك الارتباط بين حرية نقل البضائع وحرية تنقل البشر. وبينما تزايدت العقبات المتعلقة بحرية تنقل البشر، وطبق بشكل صارم نظام تأشيرة الدخول، ليس فقط على العمال المهاجرين، بل وعلى رجال الأعمال والمديرين في المستوى الاحترافي التخصصي أيضاً، حمل فتح تركيا أسواقها كلية للاتحاد الأوروبـــي تناقضاً مع سياسات عقد السبعينيات، وتوافقاً مع نموذج الثمانينات الاقتصادي. أما الاتحاد الأوروبـــي، فبينما نجح من خلال الاتحاد الجمركي في الحصول على مزايا هامة في الأسواق التركية النامية، ظل يُحكِمُ سيطرته على المخاطر التي قد تنجُم عن حركة العنصر البشري النشط، الذي يمثل العنصر الرئيس لهذه الأسواق.

ومن ناحية أخرى، لم يمكّن الانضمام إلى الاتحاد الجمركي تركيا من الحصول على المساعدات المالية التي قدمت للدول الأخرى في مرحلة الانتقال إلى العضوية الكاملة، ووقفت اليونان عائقاً أمام حصول تركيا على القدر الضئيل من المساعدات التي قُرِّرت فعلاً. وتفاقم الخلل في التوازنِ التجاري لصالح الاتحاد الأوروبـــي، الخلل الذي ساد العلاقات التجارية بين الطرفين قبل الاتحاد الجمركي؛ وتسارعت عملية تحول تركيا إلى إقليم اقتصادي ملحق بالاتحاد الأوروبـــي. وبينما أخذ نصيب الاتحاد الأوروبـــي من مجموع الصادرات التركية في التراجع من 53.2% عام 1990 إلى 51.8% عام 1991، وإلى 47.5% عام 1993 و45.7% عام 1994، وجدنا أن نصيبه من مجمل وارداها ارتفع تدريجياً من 38.5% عام 1989 إلى 44.2% في 1994[1].

أوضحت الأزمات الاقتصادية التي عاشتها تركيا في الفترة ذاها، لا سيما في قطاع الملابس، أهم قطاعاها الإنتاجية، مرة أخرى أن نماذج التكامل على شاكلة الاتحاد الجمركي تعمل لصالح الأطراف ذات البنية الاقتصادية الأقوى؛ فالمساعدات

(1) Yedinci Beş Yıllık Kalkınma Planı Öncesinde Makroekonomik Göstergeler 1990-1994, Ankara: DPT, S. 61.

التي قدمت للدول المرشحة الأخرى، مثل اليونان والبرتغال وإسبانيا، خلال مرحلة التكامل مع الاتحاد الأوروبـــي، ليست سوى أحدى وسائل احتواء الامتيازات الصريحة غير المتوازنة. ومن ثم، كان عدمُ منح تركيا مثلَ هذه الضمانات، بالإضافة إلى عرقلة اليونان منح المساعدات المالية الضئيلة مقارنة بالدعم المقدم للدول الأخرى، مثالاً بارزاً على فقدان عملية التكامل للمتوازن. وثمة عنصر مهم أيضاً في المفاوضات التي جرت منذ طلب تركيا للعضوية الكاملة وحتى الآن، يتعلق بالمساحات الرمادية بين العلاقات الثنائية والعلاقات الجماعية؛ فقد كان لسياسات ألمانيا فيما يتعلق بحرية التنقل، وسياسات اليونان فيما يتعلق بقبرص والمساعدات المالية، انعكاساتها المرحلية على العلاقات بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا. ووظفت آلية الاتحاد الأوروبـــي في بعض الأحيان ملفات العلاقات الثنائية بوصفها مبررات لإخفاء الموقف الحقيقي؛ وفي أحيان أخرى، أدت رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي إلى نتائج كانت لها انعكاساتها على العلاقات الثنائية. كما لجأت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبـــي إلى استخدام الاتحاد في مجالات التنافس مع تركيا. ووجدت تركيا نفسها خلال المباحثات مع الاتحاد الأوروبـــي في مواجهة أزمات جديدة بشأن علاقاتها الاقتصادية الثنائية مع دول الاتحاد.

ومع قمة هلسنكي، بدأت مرحلة أفرزت تحديات شاملة لتركيا من حيث البنية الاقتصادية والاجتماعية؛ وعند النظر إلى هذه التطور من منظور معايير ماستريخت، المنصوص عليها من أجل الحصول على العضوية الكاملة، نجد أن هذه المعايير بعيدة كل البعد عن تلك التي يتم طرحها عادة، مثل معدلات التضخم ومتوسط دخل الفرد ومؤشرات الاقتصاد التركي الأخرى. ولا شك أن الدخول في أي عملية من عمليات التكامل، دون القضاء على عناصر الأزمة البنيوية للاقتصاد التركي، وإحلال توازنات اقتصادية عامة جديدة، يعد تكريساً لهامشية الاقتصاد التركي. كما أن من الضروري القيام بإعادة تقييم جذري للمعايير الأساسية المعنية بالبنية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك حتى لا يجري النظر إلى الاقتصاد التركي بوصفه أحد أسواق الاتحاد الأوروبـــي المتنامية، أو بوصفه كتلة بشرية لا قيمة لها، تشكل عبئاً وخطراً على الاتحاد الأوروبـــي. ويجب على تركيا تطوير استراتيجية تنموية جديدة، تأخذ في اعتبارها مقدرات تركيا النابعة من

جغرافيتها، وليس فقط من إمكاناتها الداخلية؛ والسبيل إلى ذلك هو أن تضع تركيا في حسبانها أيضاً احتمال أن لا تسفر مسيرة التكامل مع الاتحاد الأوروبـــي عن نتيجة محددة.

ولا بد أن تشتمل الاستراتيجية الاقتصادية على عناصر تقوم على إعادة مراجعة أولويات القطاعات الاقتصادية على نحو يحقق إعادة تأسيس موازين الاقتصاد الداخلي وزيادة إنتاجياته. ومن جهة أخرى، يجب أن تتضمن هذه الاستراتيجية تطوير شبكة من العلاقات متعددة الأبعاد، تقوم على تنوع توجهات الاقتصاد الخارجي وإعداد مجالات اقتصادية بديلة لتكون جاهزة في أي وقت. تستند هذه الاستراتيجية الاقتصادية، كما ذكرنا في الفصول السابقة، إلى مفهوم العمق الجغرافي، الذي يضع في اعتباره سياسات الأقاليم القريبة، البرية والبحرية والقارية. فأية سياسة من شأنها إدراج تركيا في المعايير الاقتصادية الخاصة بالاتحاد الأوروبـــي، بعزلها عن الإمكانات الاقتصادية لأقاليمها القريبة، ستؤدي إلى زيادة حساسية وضع تركيا بالنسبة للاتحاد. كما أن ثقل تركيا الاقتصادي لدى الاتحاد الأوروبـــي سيتعزز باطّراد مع اتساع مساحات التأثير الاقتصادي التي تنجح تركيا في تشكيلها.

ثالثاً: مستوى التحليل القانوني

يرتبط مستوى التحليل القانوني في الأساس بمشكلة التوفيق بين الإطار القانوني لبنية تركيا السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبين المبادئ القانونية الأساسية لعملية التكامل مع الاتحاد الأوروبـــي. وتشتمل مشكلة التوفيق هذه على عناصر أكثر عمقاً من عملية التوافق القانوني الرسمية العادية؛ إذ تحمل المشكلات المعنية بالتوافق القانوني آثار الخلفية السيكولوجية المتعلقة بالمبادئ الأساسية. ويرتبط مدخل هذا المستوى التحليلي بمفهوم السيادة ارتباطاً مباشراً. فجهود التكامل على شاكلة الاتحاد الأوروبـــي، تستهدف قبل أي شيء تغيير مفاهيم السيادة الوطنية لدى الدول القومية التي تشكل الاتحاد، على نحو يقبل بوجود سيادة عليا، مما يشكل مساحات رمادية بين عضوية الاتحاد والسيادة الوطنية بسبب الآثار القانونية التي تترتب على القرارات السياسية التي تتجاوز المستوى الوطني في قضايا تقع في

صميم نطاق سيادة الدولة القومية، سواء من حيث نطاق مؤسسات وأجهزة الاتحاد، وعلاقاتها بالمؤسسات والأجهزة المنوط بها مهام مناظرة لها على مستوى الدولة القومية، أو من حيث السياسات الخارجية والزراعية والنقدية المشتركة. وتطرح معايير كوبنهاغن مبادئ الاتحاد بشأن هذه الساحات الرمادية على نحو لا يقبل التنازل. وبينما لا تشكل معايير، مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، مشاكل كبيرة لتركيا، نجد أن هذه المعايير تأتي في مقدمة أكثر الموضوعات تأزماً بالنسبة لطرفي العلاقات عندما تدخل ساحة التطبيق.

يصر الاتحاد الأوروبـــي على أن هذه المعايير تسري على كل الدول الأعضاء والمرشحة للعضوية، وأن من غير الممكن تطبيق استثناءات خاصة بتركيا. وقد يُرى هذا الأمر صائباً من جهة عملية التكامل، ولكنه يضم عوامل تتعارض تعارضاً خطيراً مع مفهوم السيادة الوطنية المستقر في تركيا، ومع السيكولوجية السياسية القائمة على الوعي التاريخي. فعلى العكس من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبـــي، والدول الأخرى المرشحة للعضوية، تتميز الجمهورية التركية بأنها دولة تشكلت بعد حرب تحرير واستقلال ضد مخططات القوى الأوروبية لتقسيم الأناضول، وهو ما ينعكس على الوعي التاريخي الجمعي الذي يؤثر على عملية صنع القرار السياسي في تركيا. وعندما نجمع بين تضييق نطاق السيادة الوطنية ومفهوم حقوق الأقليات العرقية، نجد أن ذلك الانعكاس يتحول في أغلب الأحيان إلى "عقدة معاهدة سيفر" لدى أصحاب المناصب العليا في الدولة. إن مواريث التجربة التاريخية المتعلقة بانحسار الدولة العثمانية، وتقسيم القوى الأوروبية لها على أسس دينية وعرقية، هي السبب الرئيس خلف تلقي صانعي السياسة التركية معايير كوبنهاغن بريبة وتأن، المعايير التي تقيم بطريقة أكثر موضوعية من الدول الأخرى. ويتبنى صانعو السياسة التركية - الواعين بأن الجمهورية التركية تأسست على أنقاض الدولة العثمانية، وأنها توصلت في لوزان إلى ضمانات السيادة والأمن - نهجاً بالغ الحساسية إزاء المخاطر التي قد تنجُم عن تغيير توازنات لوزان.

ويشكل التعارض بين تعريف مفهوم الأقليات، الذي حددته معاهدة لوزان على أساس ديني، وبين التعريف على أساس عرقي في ظل معايير التكامل مع الاتحاد الأوروبـــي - وتبني الاتحاد الأوروبـــي سياسة كردية - العنصرَ الأضعف في

علاقات الاتحاد الأوروبـــي بتوازنات لوزان. أما المقياس السيكولوجي السياسي الآخر، الذي يؤثر على مستوى التحليل القانوني، فيتمثل في فرضية أن تركيا دولة تحمل صفات جوهرية خاصة بها. في ظل هذه الفرضية، هناك معايير يراها المسؤولون الأوروبيون موضوعية، بينما تعتبر عناصر سلبية بالنسبة لتركيا. ولذا، يجب التعامل مع هذه المعايير بقدر من المرونة. وبدون طرح هذه الفرضية للنقاش الجاد، لن يتحقق الفهم السليم للمعايير التي ستُطبَّق على كل دولة مرشحة، ولن يكون في المقدور تجاوز المجالات السلبية التي قد تظهر عند التطبيق.

ينبغي الكشف عن مكانة هذه التشريعات في سياق المقاييس الأساسية لسياسة وبنية الدولة التركية ومفهومها. وما لم يتم تصحيح التناقضات المتبادلة، فإن كل تنظيم قانوني رسمي مطروح سيجلب معه مخاوف جديدة. ومن أجل أن تسير العلاقات بشكل سليم، فإن القناعة المسيطرة على مسؤولي الاتحاد الأوروبـــي، التي تقول أن تركيا دولة ذات بنية مريضة يتحتم علاجها، وما أدت إليه هذه القناعة من تبلور سلوك "الآمر الناهي"، يجب أن تتحول إلى نهج تفاوضي شريف، لا يتجاهل حساسيات وسيكولوجيات الطرف الآخر. وإلا، فإن الانعكاسات التاريخية ستعمل على تقويض الإطار القانوني للواقعية الدبلوماسية. وسيفاقم كل سلوك استعماري جديد لإدارة الاتحاد الأوروبـــي من إدراكات تركيا الخاصة بمفهوم السيادة، ويؤدي إلى ردود فعل تركية ضد التشريعات المفترض إقرارها.

وفي المقابل، يجب على تركيا أن تتسلح بإرادة سياسية تمكنها من تنفيذ المتغيرات البنيوية التي لا بد من إجراءها أصلاً على بنية سياستها الداخلية والاقتصادية والاجتماعية، دون توجيه من الاتحاد الأوروبـــي ودون الوقوع تحت مظلته. كما يجب أن تنتهج هذه الإرادة السياسية نهجاً ديناميـاً، وأن تزن مواقفها وردود أفعالها المتناقضة بميزان جديد. فعملية الدخول إلى الاتحاد الأوروبـــي، حتى إن لم تكن هناك رغبة في قبولها، تستحضر معها تحولاً في نطاقات السيادة الوطنية. ويعد قانون التحكيم واحداً من أبرز الأمثلة على هذا التحول؛ فالدفاع المطلق عن مفهوم السيادة الوطنية التقليدي، واعتبار الدخول إلى الاتحاد الأوروبـــي أهم هدف استراتيجي، يحملان تناقضاً خطيراً. فالانضمام إلى بنية الاتحاد الأوروبـــي، وهو بناء فدرالي في الأصل، سيسفر عن نتائج من شأنها إضفاء مرونة على مفهوم

سيادة الدولة القومية. إن النظر إلى فكرة الانضمام للاتحاد الأوروبي باعتباره شرطاً أوليّاً لخطاب التحديث، دون توفر الاستعدادات اللازمة لعواقب هذه العملية، ثم العمل على التأخير المستمر لمتطلبات الانضمام، هو حالة يمكن وصفها بالسلوك الذي يستهدف كسب الوقت. ويؤخر هذا السلوك بدوره، وبشكل مستمر، بلورة خيارات واضحة بشأن أهداف تركيا الاستراتيجية بعيدة المدى.

ومن ناحية أخرى، فإن من العسير الوفاء لمبدأي الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهما عنصران أساسيان في معايير كوبنهاغن، مع الحفاظ على نطاقات التأثير المستقرة داخل السياسة التركية؛ كما أن من العسير أيضاً التوفيق بين هذه المعايير والإطار الدستوري الذي يسعى لجعل النطاق السياسي تحت إشرافه، وآليات التحكم التي يستهدفها هذا الإطار. وليس ثمة شك أن ليس هناك موقف يستوجب خشية الدول التي تتمتع بشرعية كافية في نظر مجتمعاتها. وتتعلق المسألة الرئيسية هنا بإمكانية بناء تكامل له مغزى ودلالة بين ساحة الشرعية السياسية وساحة السيادة الجديدة. ويمكن للتشريعات القانونية أن تشكل إطاراً يتجاوز التناقضات والمخاوف الأساسية التي ذكرناها، بقدر ما يتطلبه التكامل مع ساحة الشرعية، وقدرته على تقديم إجابات مناسبة للمتغيرات الاجتماعية. وإلا فإن التنظيمات التي تفرض من أعلى بهدف التوافق مع الاتحاد الأوروبي قد تفقد بعد مدة شرعيتها الاجتماعية، أو قد يتم إلغاؤها تماماً بسبب ارتباطها بتطورات سلبية. فالثقافة السياسية التركية بحاجة إلى إعادة إنشاء سيكولوجي ومؤسساتي؛ وبدون ذلك، ستفتقر التشريعات القانونية المعتمدة إلى الشرعية والحراك الاجتماعي الكافي.

رابعاً: مستوى التحليل الاستراتيجي

تنخرط المجتمعات جميعها، خلال الفترات التي يجري فيها البحث عن نظام جديد للعلاقات الدولية، في عملية نظرية وتطبيقية دينامية تتعلق بالوضع الذي ستكتسبه في النظام الجديد. فسؤال "أين نحن داخل التدفق التاريخي للنظام العالمي، وما هي قيمة رقعتنا الجغرافية في هذا النظام؟"، يطرح نفسه في الفترات الانتقالية، ويجبر النخب في كل المجتمعات على الاهتمام به والبحث الجاد والمكثف عن إجابة

له. والأجوبة المحتملة لهذا السؤال الرئيسي، وما يتولد عنه من أسئلة فرعية في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، تشكل الإطار العام للتحليل الاستراتيجي، الذي يتعلق بالمكانة التي يرى ذلك المجتمع أن عليه تَبوُّؤها على المسرح العالمي. ويتمثل عنصر الارتكاز الرئيسي للتحليل الاستراتيجي هنا في إعادة تموضع المجتمع داخل إطار يتفق مع موروثاته التاريخية ومكانته الجغرافية؛ وهو ما يفرض على ذلك التحليل بعداً ذا مدى أطول من المستويات الدبلوماسية/السياسية، والاقتصادية/الاجتماعية، والقانونية.

يبرز هذا النمط من البحث المتعلق بالنظام العالمي، والذي يدفع كل اللاعبين إلى تشكيل وعي استراتيجي جديد، غالباً في أعقاب الحروب الضخمة. فقد ظهر النظام الوستفالي بعد حروب الثلاثين عاماً، ونظام مؤتمر فينا بعد حروب نابليون؛ وتشكلت عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، ونظام الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية؛ ثم أصبحت البنى ثنائية القطبية عاملاً محفزاً وموجهاً للبحث عن نظام عالمي جديد. وكذلك الحرب الباردة، بالرغم مما تحمله من طبيعة مختلفة، كانت حرباً غير مباشرة دارت رحاها داخل نظام الثنائية القطبية؛ ولذا، أدى انتهاء هذه الحرب أيضاً إلى تغيير المعايير الأساسية للنظام الدولي الذي ساد خلال تلك الحرب. وفرض ذلك التغيير على اللاعبين على المستوى العالمي والقاري والإقليمي بذل الجهود من أجل إعادة تحديد وتوضيح وضعياتهم.

ولم تكن تركيا بمنأى عن هذه الاضطرارية، التي طرحت مسألة إعادة إدراك تركيا لذاتها على نطاق واسع، كما بينا في مواضع مختلفة من هذا الكتاب. تكتسب هذه الاضطرارية أبعاداً وسمات جديدة في ضوء عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبـــي، وتستدعي من تركيا التوصل إلى تعريف دقيق لها في إطار التحليلات المتعلقة بالمستوى الاستراتيجي، آخذة في عين الاعتبار العناصر الأخرى لتحليل سؤال: أين توقف الاتحاد الأوروبـــي؟ ستؤثر هذه التعريفات على التوجهات المتعلقة بالمستويات والبنى التي تناولناها من قبل، وستفرض نمطاً تحليلياً ذا عمق تاريخي وجغرافي. يمكن لمثل هذا التحليل أن يرتكز إلى أرضية صلبة على المستويات العالمية والقارية والإقليمية؛ وسيكون لعملية التكامل مع الاتحاد الأوروبـــي تأثيرها المختلف على كل من هذه المستويات.

1. البعد العالمي

كان لانتهاء الحرب الباردة تأثير بالغ على وضع كل من الاتحاد الأوروبـــي وتركيا في التوازنات العالمية. فقد نظر إلى الاتحاد الأوروبـــي خلال الحرب الباردة باعتباره وحدة اقتصادية فرعية في إطار الثنائية القطبية، وباعتباره وحدة التكامل الاقتصادي الإقليمي ذات المركز الأوروبـــي للمعسكر الغربـــي، ذلك المعسكر الذي كان ظهر بوصفه كلاً متكاملاً من حيث المقاييس السياسية والاقتصادية والعسكرية. ومع تفكك حلف وارسو، واتحاد الألمانيتين، أخذ الاتحاد الأوروبـــي يكتسب، وبسرعة متزايدة، هوية مستقلة داخل المعسكر الغربـــي، ثم أصبح بحد ذاته قوة وساحة جذب بعد توقيع اتفاقية ماستريخت. وكان لتحول كل من اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا (*NAFTA*)، في أميركا الشمالية، واتفاقية التعاون الاقتصادي (APEC)، في الباسفيك، إلى هياكل اقتصادية - سياسية جديدة، تأثيرات هامة في النظر إلى الاتحاد الأوروبـــي باعتباره أحد نطاقات الجذب الاقتصادية - السياسية الثلاثة (أميركا الشمالية - أوروبا - الباسفيكي)، الممتدة من الشمال إلى الجنوب. بهذا، تحرر الاتحاد الأوروبـــي من كونه وحدة فرعية للمعسكر الغربـــي خلال الحرب الباردة، واكتسب طبيعة مركزية جديدة تمثل بديلاً عن المراكز الأخرى ذات النهج الرأسمالي في المعسكر الغربـــي.

ويسري هذا الوضع أيضاً على وجهة النظر الاستراتيجية، المعنية بالمجالات السياسية والأمن العسكري. فقد كونت الدول الأوروبية خلال الحرب الباردة مفاهيمها الأمنية ضمن إطار الناتو، الذي يمثل المظلة الأمنية للمعسكر الغربـــي؛ غير أنها أسرعت مع انتهاء الحرب الباردة إلى تشكيل إطار تكامل في المجالين السياسي والاستراتيجي، فضلاً عن المجال الاقتصادي. وكان الانتقال من السوق الأوروبية المشتركة إلى المجموعة الأوروبية، ومنها إلى الاتحاد الأوروبـــي، محصلة لإرادة تكامل تشمل المجالين السياسي والاستراتيجي. قام الاتحاد الأوروبـــي بالتوسيع التدريجي لنطاق استقلاليته داخل المعسكر الغربـــي، وأسرع في عملية التكامل من خلال التوجه إلى العمق القائم على المؤسسات الداخلية؛ وبات يعبر بذاته عن قيمة خاصة في التوازنات العالمية. كانت القوى الأوروبية في بؤرة النظام الدولي خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين؛ وبعد الحرب

العالمية الثانية، فقدت أهميتها في نظام الثنائية القطبية الذي شكلته قوتين مركزيتين: الأولى في العمق الأوروآسيوي، والأخرى في الفضاء الأطلسي. وها هي اليوم تواصل عملية توسيع نطاقاتها في النظام العالمي من خلال جمع قواها داخل الاتحاد الأوروبـــي.

وقد شهدت القوى الأوروبية تدهوراً كبيراً في المرحلة الفاصلة بين كونها مركزاً لقوة محدِّدة ومؤثِّرة في النظام الدولي وبين كونها ساحة نـــزاع بين القطبين. ومن خلال وضعية الاتحاد الأوروبـــي الجديدة في التوازنات الدولية، يواصل الاتحاد الأوروبـــي جهوده ليصبح أحد اللاعبين في ميزان القوى، ويتعلق الامتحان الحرج الذي ينتظر الاتحاد الأوروبـــي بمدى قدرته على احتلال وضع مؤثر في التوازنات العالمية باعتباره كلاً متكاملاً وباعتبار دوله الأعضاء على حد سواء، على نحو يحقق التوافق النهائي بين المصالح القومية للدول الأعضاء وبين المصلحة الجماعية للاتحاد الأوروبـــي. وستحدد الجهود الموجهة نحو بلورة استراتيجية متزنة بين ديناميات الاتحاد الأوروبـــي الداخلية والخارجية، المكانة التي سيحرزها الاتحاد في التوازنات العالمية في القرن المقبل.

وكذلك هو الأمر بالنسبة لتركيا، التي تعرضت خلال فترة ما بعد الحرب الباردة لضغوط من أجل تغيير نهجها الاستراتيجي. فقد اعتادت تركيا تطوير استراتيجيتها ضمن التوازنات الساكنة للحرب الباردة، وبوصفها إحدى دول المعسكر الغربـــي. ومع انتهاء الحرب الباردة، شرعت في إقامة علاقات استراتيجية مكثفة لأقصى درجة مع محيطها الإقليمي القريب. بهذه العلاقات، كانت تركيا تفتح، من ناحية، نطاق مناورة في محيطها الجغرافي، وتعيد بعث موروثاتها التاريخية في هذا النطاق؛ وتسعى، من ناحية أخرى، لتجاوز المخاطر التي أفرزها ذلك النطاق من خلال تبني محددات وتعريفات أمنية واستراتيجية جديدة. وقد تأثر ذلك الوضع تأثراً مباشراً بالأوضاع الدولية الخارجية. وهناك عدد من العوامل التي دفعت تركيا إلى الشعور بضرورة امتلاك خيارات متعددة الجوانب في التوازنات العالمية، بينها اتساع الهوة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبـــي بعد أن كان ينظر إليهما ككيان استراتيجي واحد؛ وشروع اللاعبين داخل الاتحاد الأوروبـــي في طرح خيارات مختلفة لسياساتهم الإقليمية، لا سيما في البلقان؛ وتوجه روسيا بعد

تحررها من فكرة الإمبراطورية الأيديولوجية للعودة إلى مقاييس الاستراتيجية الروسية الكلاسيكية؛ وأخيراً، ازدياد ثقل الصين في كافة المحافل العالمية بوصفها قوة آسيوية كبرى.

وقد اتسم الوضع الدولي لعلاقات الاتحاد الأوروبـــي بتركيا بحساسية بالغة، باعتبارها علاقة أطراف تشهد تغييراً جاداً وتسعى إلى زيادة تأثيرها من خلال إقامة روابط استراتيجية جديدة. أدت هذه الحساسية إلى اكتساب الساحة الاستراتيجية التي شكلها التأثير المتبادل طبيعة دائمة التغير؛ وإن كان أي تدهور في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبـــي يؤدي إلى تقليص مرونة تركيا الاستراتيجية في العلاقات الدولية ويجعلها أسيرة لمحور الولايات المتحدة، فإن تكثيف علاقاتها ذات التوجه الأوروبـــي يستدعي إعادة تعريف علاقاتها باللاعبين الدوليين الآخرين، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة. ومن ثم، أصبح على تركيا أن تتحسس نبض علاقاتها بالاتحاد الأوروبـــي، وتحولات ميزان القوة العالمية داخل مثلث الولايات المتحدة – الاتحاد الأوروبـــي – روسيا، إلى أن تتمكن من حل الوضع المتأزم في علاقاتها الدولية، وإلى أن تشكل ميزان قوة أكثر استقراراً. فعلاقات الاتحاد الأوروبـــي مع تركيا لا تمضي في فراغ من حيث التوازنات الدولية، ومصالح تركيا الاستراتيجية لن تبقى مرهونة بلاعب واحد في هذه التوازنات؛ وضع مثل هذا سيؤدي إلى تجاهل استراتيجي لتركيا، لأن الأعباء الاستراتيجية طويلة المدى ستبرز دور تركيا، قارياً وإقليمياً.

2. البعد القاري

كان للمتغيرات التوازنية العالمية أيضاً تأثيرها المباشر على التوازنات الاستراتيجية داخل القارة؛ فقد عرف الاتحاد الأوروبـــي خلال الحرب الباردة باعتباره إطاراً اقتصاديّاً تكامليّاً لغرب أوروبا، غير أنه أخذ في التحول منذ الثمانينات، ومع انتهاء الحرب الباردة، إلى اتحاد يضم القارة الأوروبية كلها تحت مرجعية مشتركة، وذلك من خلال استراتيجيته التوسعية في الشرق الأوروبـــي. بهذا، شكل الانتماء الأوروبـــي ضابطاً لتوسيع دائرة عضوية الاتحاد وهويته؛ الهوية التي ظلت الدول المؤسسة للاتحاد تفسرها في نطاق ضيق محدود. وقد فرض الوضع الجديد أيضاً تطوير

مفهوم الأمن في القارة الأوروبية. فمع تفتت حلف وارسو وانهيار الاتحاد السوفياتي، ظهر لاعبون جدد طلبوا الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبـــي، وتطلب توسيع نطاق العضوية وضع استراتيجية للقارة تتجاوز المستوى التكاملي الاقتصادي. أفرز هذا التطور حالة من الغموض في مساحة التداخل بين الاتحاد الأوروبـــي وحلف الناتو، الذي مثل العنصر الأساسي للأمن الأوروبـــي، وإلى اندلاع جدل بشأن ماهية وكيفية الآليات التي سيتم من خلالها ملء الفراغات الأمنية التي قد تظهر في أوروبا. ولا يزال هذا التداخل بين مهمات الناتو ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبـــي والاتحاد الأوروبـــي، والخلاف في وجهات النظر الناجم عن هذا التداخل، يشكل واحداً من أكثر الموضوعات تأزماً في المقاربات الاستراتيجية الأوروبية.

أصبحت القضايا المتعلقة بالتوجهات الاستراتيجية القارية التي ولَّدَتْها العلاقات بين الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبـــي في غرب أوروبا، وبين الدول الأعضاء الطرفية في شرق أوروبا، أكثر تعقيداً مع إعادة تعريف القارة تعريفاً ذا محور أوروآسيوي. ومع شيوع استخدام مصطلح أوروآسيا، تسبب الشروع في وضع تعريف لاستراتيجية القارة تعريفاً يتجاوز الحدود الأوروبية - الآسيوية في تبلور مرونة ملموسة بشأن الحدود الاستراتيجية لأوروبا. وفي حال حوفظ على هذه المرونة، فمن المتوقع توسع الاتحاد الأوروبـــي في المجالات الجغرافية التي تدخل ضمن نطاق اهتمامه المباشر؛ وتزايد المخاطر والمميزات التي قد تجرها عليه هذه المجالات. ويأتي في مقدمة اللاعبين الذين تأثروا بهذا التطور، دول مثل تركيا وروسيا وأوكرانيا؛ أي الدول التي تقع على نقاط التقاء الخطوط المرورية الشمالية والجنوبية لأوروآسيا. أما السمة الأساسية التي تميز تركيا عن هذه الدول الثلاث، فتتعلق بوجود تركيا في معسكر واحد مع الاتحاد الأوروبـــي في مرحلة الحرب الباردة، واستمرار علاقاتها القائمة على الاتفاقات المبرمة مع الاتحاد الأوروبـــي طيلة عقود. فقد حملت تركيا، بصفتها عضواً في حلف الناتو، مسؤوليات أمنية رئيسية خلال الحرب الباردة، ومثلت حائط صد دائم في القوقاز في مواجهة ضغوط الاتحاد السوفياتي على أوروبا. ولكن العديد من المسؤولين في الاتحاد الأوروبـــي نظر إلى تركيا باعتبارها إحدى الدول الأوروآسيوية الثلاث، وأن من الصعوبة بمكان ضمها للاتحاد الأوروبـــي؛ وهو ما يشكل تناقضاً واضحاً.

شعرت تركيا مع نهاية الحرب الباردة بحاجتها لإعادة تقييم النتائج الاستراتيجية التي حققتها من ارتباطاتها القارية. وتقع تركيا، كونها دولة أوروبية وآسيوية في آن واحد، على خط الانتقال الجيوثقافي بين أوروبا وآسيا، الذي يتصف بقدر ملموس من المرونة. وإن كانت تركيا خلال العشر سنوات الأخيرة أعادت اكتشاف هويتها الآسيوية، في النطاق الاستراتيجي الجديد المؤدي إلى آسيا الوسطى، فقد تكبدت من ناحية أخرى الكثير من المعاناة في سعيها لتطوير استراتيجية أوروآسيوية، دون الانسلاخ عن أوروبا والوقوع في خلافات مع الاتحاد الأوروبــي. ويجب على تركيا إقامة صلة ذات دلالة ومغزى بين ارتباطها بآسيا تاريخياً وجغرافياً، وارتباطها بأوروبا استراتيجياً واقتصادياً؛ وينبغي النظر إلى شيوع استخدام مصطلح أوراسيا في أدبيات الاستراتيجية الدولية باعتباره ميزة لتركيا من هذه الزاوية. وعلى تركيا أن تطور وضعية استراتيجية في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبــي لا تهمل عمقها الآسيوي؛ وإلا فلن يكون بمقدورها الحصول على تقدير واعتبار أوروبا، النابعين من عمقها التاريخي والجغرافي، ولا أن تكون دولة مسموعة الكلمة في الأروقة الاستراتيجية الآسيوية القديمة.

3. البعد الإقليمي

تحمل الدلالات الاستراتيجية الجديدة، التي اكتسبتها المناطق التي تشكل الإقليم البري القريب لتركيا في فترة ما بعد الحرب الباردة، أبعاداً يمكنها أن تؤثر أيضاً في العلاقات بين الاتحاد الأوروبــي وتركيا. وقد طرأت متغيرات ملموسة على تصور كل من تركيا والاتحاد الأوروبــي لأهمية هذه المناطق، التي تتألف في الأساس من دول البلقان والشرق الأوسط والقوقاز. وكان كل من الاتحاد الأوروبــي وتركيا، خلال الحرب الباردة، ينظر إلى دول البلقان باعتبارها امتداداً جنوبياً لأوروبا الشرقية ومنطقة ذات صلة بالقطب المعادي في البنية القطبية الثنائية؛ وباعتبارها منطقة ساكنة وحساسة بدرجة كبيرة. وقد احتلت يوغوسلافيا موقع دولة التوازن والمرور، الذي حد من تدهور العلاقات بين القطبين. وبينما عززت ألمانيا – وهي من دول الاتحاد الأوروبــي الرئيسة، ذات الاحتكاك المباشر بهذه المنطقة – اهتمامها بدول البلقان في سياستها الموجهة نحو الشرق (Ostpolitik)،

بذلت فرنسا وإنكلترا جهوداً ملموسة للتأثير في النطاق البلقاني الإقليمي عبر العلاقات الثنائية. ويشكل التأثير التاريخي لفرنسا على رومانيا مثالاً واضحاً على هذه العلاقات الثنائية. وفي الفترة ذاتها، تصاعد اهتمام تركيا بالمنطقة لسببين أساسين: الأول، ساحات الخلل التي خلفها نظام الثنائية القطبية؛ وتعتبر المشكلات في علاقاتها مع بلغاريا من أبرز الأمثلة على ذلك. والثاني، المشكلات داخل معسكر تركيا ذاته، والتي تجلت في علاقاتها الثنائية مع اليونان، وما ترتب عليها من ضرورات البحث عن توازنات إقليمية جديدة.

وإذا ما نحينا جانباً التموج الذي شهدته العلاقات التركية – اليونانية وتأثيراتها على البلقان، يمكن القول أن فترة الحرب الباردة لم تشهد خلافات جدية بشأن النظرة إلى البلقان بين تركيا والاتحاد الأوروبـــي، أو بينها والسياسات القومية للدول الرئيسة في الاتحاد. وقد عملت المخططات الاستراتيجية المشتركة داخل الناتو على التقريب بين رؤى هؤلاء اللاعبين للمنطقة إلى حد كبير. وكما طرأ تغيير جدي على النظرة الاستراتيجية حيال البلقان بين هؤلاء اللاعبين في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد ظهرت أيضاً اختلافات يصعب التوفيق بينها في طرق التعامل مع المشكلات الإقليمية. وكانت أزمة البوسنة بين أبرز مظاهر ذلك التغيير؛ فقد أدت الاختلافات في مقاربات دول الاتحاد الأوروبـــي الرئيسة، مثل ألمانيا وفرنسا وإنكلترا، لمسألة البوسنة، إلى خلق صعوبات أمام تطوير استراتيجية جماعية للاتحاد الأوروبـــي. ومن ناحية أخرى، أصبحت تركيا واحدة من الدول التي ألقي على كاهلها القدر الأكبر من عواقب هذه التطورات الإقليمية. وسرعان ما بدأت التناقضات والاختلافات في البروز بين المقاربة التركية وجهود الاتحاد الأوروبـــي للتوصل إلى سياسة مشتركة، وبينها وسياسات الدول الأعضاء في الاتحاد. عملت ألمانيا على تعزيز وضعها وساحة تأثيرها باتجاه أوروبا الشرقية والبلقان؛ وهو ما أدى إلى ظهور انـــزعاج واضح في تركيا، فاقم منه تبني كل من فرنسا وإنكلترا سياسة المحافظة على الأوضاع القائمة فيما يتعلق بالاتحاد اليوغوسلافي. شعرت تركيا بالقلق إزاء تفرد ألمانيا بالزعامة في المنطقة، اعتماداً على ثقلها في الاتحاد الأوروبـــي؛ وشعرت بقلق مواز إزاء تعزيز كل من فرنسا وإنكلترا سياساتهما المتوازنة تجاه أحداث البوسنة، وخاصة في خط صربيا – اليونان، الذي نظرت إليه تركيا باعتباره أخطر التطورات في شؤون المنطقة.

ساهم هذا الوضع في أن تعطي تركيا أولوية لدور الناتو في المنطقة على حساب الاتحاد الأوروبـــي، وأن تكون أكثر قرباً للولايات المتحدة منها للأوروبيين. كما عزز الموقف الأميركي، الذي ربط بين الاستقرار في البلقان وأمن البوشناق والألبان، بعد أحداث البوسنة وكوسوفو، من التوافق الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وتركيا في المنطقة. ستظل منطقة البلقان، بالطبع، واحدة من المفاتيح الإقليمية الهامة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا في الفترة المقبلة. وستؤثر الخلافات بين سياسات الأطراف تجاه المنطقة سلبياً على العلاقات بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا، وعلى عملية تكامل تركيا مع الاتحاد.

ويحمل المشهد الاستراتيجي العام المعني بالقوقاز، وهو أحد الأقاليم البرية القريبة التي تنظر إليها تركيا بعين الاهتمام، سمات مشابهة؛ فقد كان ثمة تواز جاد من الناحية الاستراتيجية بين تركيا والاتحاد الأوروبـــي، من جهة، وبين مواقف الدول الرئيسة في الاتحاد الأوروبـــي تجاه القوقاز، من جهة أخرى. فبينما نظرت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبـــي، وفي مقدمتها ألمانيا، إلى تركيا باعتبارها شريكاً استراتيجياً ضرورياً بفعل دور تركيا في مواجهة ضغوط الاتحاد السوفياتي وحلف وارسو على أوروبا خلال الحرب الباردة، نظرت تركيا إلى وحدة المصير التي عقدتها مع أوروبا من خلال الناتو لمواجهة تهديدات الاتحاد السوفياتي بعد الحرب العالمية الثانية باعتبارها ضماناً للأمن الاستراتيجي من شأنه موازنة المخاطر الإقليمية. ولكن المتغيرات الاستراتيجية ذات المعيار الإقليمي، التي شهدها القوقاز بعد انتهاء الحرب الباردة، أدت إلى ظهور خلافات حول المصالح، حلت محل وحدة المصير الاستراتيجية السابقة بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا. فالخلاف حول السياسات المتعلقة بنقل الموارد الطبيعية لإقليم نفط قزوين، والمباحثات بين روسيا وألمانيا حول السياسات تجاه المنطقة، والبحث عن منهج مشترك، أضفت على التوازنات في معادلة الولايات المتحدة - الاتحاد الأوروبـــي - روسيا - تركيا طبيعة دينامية. وكانت مبادرة تركيا لتشكيل منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود، وتزامنها مع الأزمات التي شهدتها علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبـــي في الأعوام الأولى لفترة ما بعد الحرب الباردة، وتقديم تلك المبادرة وكأنها بديل عن الاتحاد الأوروبـــي، بين أهم المؤشرات المبكرة على الحساسية البالغة لتلك التوازنات.

وبينما تشكل جهود التقارب الثنائي توازنات مقابلة، يبذل كل لاعب في هذه التوازنات جهوداً خاصة من أجل أن لا ينتهي وحيداً في مقابل الأطراف الثلاثة الأخرى. وقد أسفر دخول إيران إلى المعادلة في بعض الأحيان عن تنوع الكيانات البديلة، خاصة في الفترات التي تتقارب فيها ثنائية الاتحاد الأوروبـــي - روسيا؛ مما أدى إلى ظهور توازنات جديدة، تكشف عن قوى وإمكانات كامنة. والواضح أن المخططات الدينامية والتوازنات المفتوحة على التأثير في القوقاز، تتجه إلى أن تصبح مقياساً إقليمياً هاماً، يمكن له التأثير على سير العلاقات بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا.

وتشمل العلاقات بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا شبكة من العلاقات الاستراتيجية، تزداد تعقيداً عندما تكون منطقة الشرق الأوسط محورها الأساسي. فالخلافات الاستراتيجية ذات المعيار الإقليمي، التي تحمل إمكانية الخلاف والتناقض بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا في الشرق الأوسط، تضم عناصر يمكن إرجاعها إلى فترة الحرب الباردة، على عكس الوضع في البلقان والقوقاز. وقد أبدت دول مثل فرنسا وإنكلترا، صاحبتي الماضي الاستعماري في الشرق الأوسط، في فترة الحرب الباردة، عناية واهتماماً بتطوير سياسات أكثر استقلالية في المنطقة، تتجاوز التوازنات الساكنة للثنائية القطبية. ولهذا السبب، برزت خلافات بين سياسات الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبـــي تجاه المنطقة، بالرغم مما جمع الطرفين من شراكة استراتيجية في حلف الناتو. ومن أهم المؤشرات على ذلك أن دولاً مثل إيران وسوريا والعراق، تعتبر مصدر تهديد بالنسبة للولايات المتحدة من الناحية الاستراتيجية الإقليمية، بينما تتمتع بعلاقات سياسية واقتصادية وطيدة مع ألمانيا وفرنسا. وقد قامت تركيا من جهتها بجهود ترمي إلى تشكيل سياسة أكثر تأثيراً في الشرق الأوسط منذ بداية عقد الثمانينيات، وتبنت سياسات عبرت عن تموج مرحلي في المنطقة.

وبالرغم من أن حرب الخليج، التي تمثل أحد المنعطفات الرئيسية بعد انتهاء الحرب الباردة، جمعت كل اللاعبين تقريباً في صف واحد ضد العراق، إلا أنها كشفت عن الخلاف في المعالجة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبـــي، سواء في دبلوماسية ما قبل الحرب، أو في ترتيبات ما بعدها. وثمة

عوامل، مثل إقامة ألمانيا علاقات تقنية واقتصادية متنامية مع العراق اعتباراً من منتصف الثمانينيات، وقيادة فرنسا حملة دبلوماسية مكثفة من أجل العراق في الفترة السابقة لاندلاع الحرب، وإطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط من أوروبا، تشير إلى أن الاتحاد الأوروبـــي واصل البحث عن استراتيجية في الشرق الأوسط تختلف عن استراتيجية الولايات المتحدة. وبالرغم من تعزيز تأثير محور الولايات المتحدة - إسرائيل في الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة، تزايدت العلاقات، لا سيما العلاقات الاقتصادية، بين فرنسا وسوريا، وبين فرنسا وألمانيا من جهة وإيران من جهة أخرى، في مؤشر هام آخر على الاختلاف.

ويمكن القول أيضاً إن سيناريوهات، مثل تشكل محور من الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا، الذي طُرح مع تبني تركيا سياسة تقارب استراتيجي مع إسرائيل تتجاوز مستوى العلاقات الحسنة في الثمانينات، تُبرز أيضاً، وبوضوح، الاختلافات الاستراتيجية في السياسات نحو الشرق الأوسط بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا. وبينما يعمل الاتحاد الأوروبـــي الآن على تعزيز التقارب مع دول مثل إيران وسوريا، تتسم علاقاتهما مع الولايات المتحدة وتركيا بالتأزم. وفي حال عدم إقدام تركيا على اتباع سياسات انفتاحية في الشرق الأوسط، واستمرار ولائها التام لمحور الولايات المتحدة - إسرائيل، سيكون من الصعوبة بمكان تطوير استراتيجية إقليمية مشتركة بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا؛ وستؤثر الاختلافات تجاه كل أزمة قد تبرز في المنطقة على العلاقات مع الاتحاد الأوروبـــي وعملية التكامل. فتركيا تقف على مقربة من محور الولايات المتحدة - إسرائيل، الذي قد يؤدي إلى توتر العلاقات في المنطقة فيما يتعلق بكل القضايا؛ وتواصل سوريا وبشكل مكثف علاقاقا بالاتحاد الأوروبـــي؛ أما العراق، فيسعى إلى الخلاص من حالة العزلة التي يعانيها في جوار سوريا وإيران. وعليه، فمن المتوقع أن تصبح مسألة الأكراد، ذات العلاقة المباشرة بالعراق والوضع في شماله، القضية الأكثر بروزاً في المرحلة القادمة.

وإيجازاً، يمكن القول: إنّ القدرة على التوفيق بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا بشأن السياسات الإقليمية التي تؤثر في المستوى الاستراتيجي، تشكل واحدة من أصعب المجالات في عملية التكامل. وتحمل الاختلافات القائمة في السياسات تجاه البلقان والقوقاز والشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة عناصر يمكن أن

تهيئ المجال لوضع مخطط استراتيجي مشترك في المرحلة التالية. ويتحتم على تركيا تطوير وجهة نظر استراتيجية جديدة، تتخذ من وضعيتها الجيوسياسية مركزاً لها، وتمكنها من التوفيق بين هذه العناصر داخل إطار دقيق. وإلا، فقد تتحول عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبـــي إلى ساحة صدام، تتصارع عليها المصالح الإقليمية.

4. نموذج تحليل استراتيجي ثنائي: العمق التاريخي والعلاقات التركية - الألمانية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة[1]

شهدت العلاقات التركية - الألمانية مع انتهاء الحرب الباردة واحدة من أكثر المراحل الانتقالية تأزماً في تاريخها. كانت هذه العلاقات قد أخذت طابع التحالف الطبيعي منذ ظهور بروسيا في العصر الحديث بوصفها مركز قوة جديد في أوروبا. ثم ظهرت بين الدولتين، وربما للمرة الأولى، حالة من فقدان الثقة المتبادل، أحاط بها مناخ دبلوماسي مشوب بالحيطة والحذر. ودون الكشف عن خلفية هذا الوضع، الذي انعكس على الخطابات الدبلوماسية في بعض الأحيان، سيكون من الصعب متابعة مسيرة هذه العلاقات بشكل سليم على المدى البعيد.

يمكن أن نعزو التقارب التاريخي التقليدي بين بروسيا/ألمانيا والدولة العثمانية/تركيا إلى التوازنات الأوروبية في القرن الثامن عشر، الذي شهد سباقاً تنافسياً بين ثلاث دول في شمال أوروبا وثلاث أخرى في جنوبها؛ تجلى في التدافع بين انكلترا وفرنسا في أوروبا الغربية، وبين بروسيا والنمسا في وسط أوروبا، وبين بروسيا والدولة العثمانية في أوروبا الشرقية. وقد دفع التنافس هذه الدول إلى تبني سياسات توازنية متعارضة. وبتطور التنافس لصالح دول الشمال، وقع بمرور الوقت تقارب بين إنكلترا والنمسا (كما حدث في التحالف ضد نابليون)، وبين بروسيا والدولة العثمانية (كما حدث في سياسات فردريك الثاني ووليام الثاني/السلطان عبد الحميد الثاني)، وبين روسيا وفرنسا (كما حدث في سياسات الحربين العالميتين

(1) للمزيد عن عناصر الاستمرارية لدى الذهنية الاستراتيجية الألمانية، والعلاقات التركية - الألمانية انظر:

Ahmet Davutoğlu, "Zihniyet-Strateji İlişkisi ve Tarihî Süreklilik: Soğuk Savaş Sonrası Dönemde Alman Stratejisi", *Tarihten Geleceğe Türk Alman İlişkileri*, haz. Erhan Yarar, Ankara: 1999, S. 141-201.

الأولى والثانية). وبالرغم من وقوع اضطرابات استثنائية خلال محاولات البحث عن هذا التوازن، مثلما حدث في حملة نابليون على روسيا، إلا أن من الممكن القول إن هذه التوازنات قد استمرت وتواصلت بخطوطها الرئيسية حتى يومنا هذا.
تواصل إنكلترا منذ القرن الثامن عشر وحتى الآن سياسة ترمي إلى حماية الدول الفاصلة (مثل النمسا، الواقعة بين بروسيا/ألمانيا وروسيا)، حتى يتسنى لها التحكم في التوازنات الداخلية في أوروبا؛ كما أنَّ ثمة نمطاً من أنماط التقارب بين فرنسا وروسيا، يتجلى عند حدوث أي تغير في التوازنات الداخلية في أوروبا.

ويمكن أن نرصد عنصرين استراتيجيين أساسيين في التلاقي بين خيارات السياسة الخارجية لكل من بروسيا/ألمانيا والدولة العثمانية/تركيا خلال القرنين الماضيين. يتمثل العنصر الأول في إدراك التهديد المشترك الناجم عن تقدم روسيا/الاتحاد السوفياتي نحو الغرب والجنوب من قبل بروسيا/ألمانيا التي مثلت القوة الصاعدة في وسط أوروبا وشرقها، والدولة العثمانية/تركيا التي تحرص على تأمين هيمنتها في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز. وبينما كانت بروسيا تبزغ بوصفها قوة جديدة بفعل حديقتها الخلفية (Hinterland) الطبيعية في وسط أوروبا وشرقها، اضطرت في الآن ذاته إلى أن تضع في حسابها أن هناك مارداً مثل روسيا يسعى للنفوذ إلى أوروبا، مرتكزاً إلى السهوب الآسيوية خلفه. أما الدولة العثمانية، فقد أخذت تشعر هي الأخرى بخطر المارد الروسي ذاته في البلقان والقوقاز. ومع الضعف النسبي للسويد، وتقدم بروسيا، اكتسبت جهود روسيا زخماً جديداً في السعي لخلق توازن في سياسات التوسع باتجاه الغرب والجنوب، التي تجلت قبل ذلك في العلاقات بين السويد والدولة العثمانية. وقد جاءت العلاقات العثمانية – البروسية، التي بدأت بعرض فردريك الثاني التحالف على العثمانيين، نتيجة للضرورات الجيوسياسية المشتركة. واستمر ذلك الوضع أيضاً في توازنات الحرب الباردة، عندما أدت ضغوط الاتحاد السوفياتي المتزايدة خلال الحرب الباردة، التي بدأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية في أوروبا الشرقية، من ناحية، وفي القوقاز والبلقان والمضايق، من ناحية أخرى، إلى اجتماع تركيا وألمانيا مجدداً على خط استراتيجي واحد في إطار هذه الآلية التوازنية التاريخية.

أما العنصر الثاني في هذا المسار التاريخي، فيتمثل في أن أياً من ألمانيا أو الدولة العثمانية لم يكن لها ماضٍ استعماريٌّ يمكن أن يؤثر عليها تأثيراً مباشراً. ولذا، فإن

سياسات إنكلترا الاستعمارية أفرزت توجهاً نحو تطوير سريع للعلاقات العثمانية - الألمانية خلال الفترات التي سعت فيها السياسات البريطانية إلى تقاسم الدولة العثمانية، من ناحية، ودخلت فيها السياسات البريطانية، من ناحية أخرى، في تنافس اقتصادي - سياسي عالمي مع ألمانيا. وساهمت الفترات التي شهدت تقارباً بين إنكلترا وروسيا في تعزيز التوافق العثماني - الألماني؛ وكان التحالف خلال الحرب العالمية الأولى نتيجة طبيعية لتلك التوجهات. وبينما اتسمت خطوات الدولة العثمانية، التي وقفت إنكلترا إلى جوارها ضد روسيا خلال حرب القرم، باتجاه ألمانيا بتأن واضح، اندفعت بثقلها نحو التقارب معها خلال الفترات التي شهدت تقارباً بين روسيا التوسعية وإنكلترا الاستعمارية. كما أن الاستراتيجية الألمانية نظرت إلى التقارب مع الدولة العثمانية باعتباره شرطاً ضرورياً للمرور إلى الساحة الاستراتيجية في أورآسيا. ويعد مشروع خط سكة الحديد برلين - بغداد مؤشراً مثالياً على وجهة النظر الاستراتيجية هذه.

وإن أردنا أن نقدم تلخيصاً موجزاً للعلاقات الألمانية - العثمانية، يمكن القول أن هذه العلاقات كانت نتاجاً لساحة التقاء جيوسياسية بين الموقع المركزي لألمانيا في أوروبا، والموقع المركزي للدولة العثمانية على الطرق المرورية الأوروآسيوية؛ بحيث سعى كل من الدولتين إلى تحقيق أفضل النتائج الممكنة من توظيف ساحة الالتقاء الجيوسياسية هذه في مواجهة روسيا وإنكلترا. وصل هذا التوظيف ذروته في فترات التقارب الإنجليزي - الروسي، بينما تضاءل الاهتمام والشعور بالحاجة إلى الاتفاق خلال الفترات التي شهدت تقارباً بين انكلترا وتركيا أو بين ألمانيا وروسيا. وتعود مقاومة تركيا خلال الحرب العالمية الثانية للضغوط، التي مارستها عليها كل من ألمانيا وإنكلترا، إلى تأثير الاسترجاعات التاريخية على المسؤولين الأتراك آنذاك، وحرصهم على أن لا تقف تركيا في الجبهة المواجهة لمعادلة الاتفاق الإنجليزي - الروسي، دون أن تكون في وضع يعزز من هذه المعادلة. فلم تدخل تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا، بالرغم مما أحرزته من نجاحات في أعوام الحرب الأولى، وكانت من آخر المشاركين في التحالف الإنجليزي - الروسي في نهاية الحرب.

ويمكن القول إن التوازنات المتناقضة والاسترجاعات التاريخية استمرت أيضاً بعد الحرب العالمية الثانية. تمثلت الظاهرة الأهم من بين متغيرات عالم ما بعد

الحرب، في اضطلاع الولايات المتحدة بالدور الذي كانت تؤديه إنكلترا. كما أسفر تحول روسيا من ماردٍ سُهُوبٍ في القرن التاسع عشر إلى ماردٍ عالميٍّ، بفعل الحراك الذي وفرته الأيديولوجية الاشتراكية العالمية، عن زيادة وتنامي ضغوط روسيا على كل من وسط أوروبا وشرقها، والبلقان والمضايق، والقوقاز والشرق الأوسط؛ وهو ما أضفى على الشراكة الاستراتيجية بين ألمانيا وتركيا بعداً جديداً، ليس من الناحية العسكرية فحسب، بل والاقتصادية أيضاً. استمد الجناح الغربي لألمانيا المنقسمة قوته العضلية لتشغيل الاقتصاد من الشبان الأتراك الذين لم يعانوا كوارث الحرب العالمية الثانية، وسعت تركيا إلى تأمين مصدر قدراتها الاقتصادية داخل المعسكر الغربي، الذي اختارته للوقاية من التهديدات السوفياتية، من الاقتصاد الألماني المتصاعد وإمكاناته التصديرية وقدرته في السوق المصرفية. وقد نظرت تركيا إلى تعاونها الأمني المتزايد مع الولايات المتحدة في تلك الفترة باعتباره عنصراً ضمن سياسة خارجية يكملها التعاون الاقتصادي المكثف مع ألمانيا.

كان للوضع العالمي بعد انتهاء الحرب الباردة تأثيره البالغ على المعايير الأساسية للعلاقات التركية - الألمانية. فقد أدى كل من اختفاء البنية الثنائية في التوازنات العالمية، والشعور بثقل التوازن الكلاسيكي للقوى، إلى قيام ألمانيا بتغيير أولويات سياستها الخارجية. ومع انتهاء التهديد السوفياتي، تعرضت الأهمية الاستراتيجية لتركيا، من زاوية النظر الألمانية، إلى تغيير كبير. بالنسبة لتركيا، كان لوجود حلف الناتو دور بالغ الأهمية خلال الحرب الباردة في مواجهة تهديدات الاتحاد السوفياتي، وقد أدى تراجع الثنائية القطبية إلى توجه روسي متزايد نحو القوقاز والشرق الأوسط، مقارنة بوسط أوروبا وشرقها، التي تعنى بها ألمانيا مباشرة. وكما أن تلاشي التهديد السوفياتي وانهيار حلف وارسو خففا من الشعور بالحاجة إلى الدور التركي، فقد قللا أيضاً من الضغوط السوفياتية على ألمانيا في وسط أوروبا وشرقها، حديقة ألمانيا الخلفية، وتبلور فراغ واضح في هذه المنطقة.

كنتيجة طبيعية لضرورات ملء هذا الفراغ، برز التناقض بين توسع الاتحاد الأوروبي في وسط أوروبا وشرقها، وبين هدف ألمانيا في تعميق الاتحاد الأوروبي داخل أوروبا الغربية، مما أثر على الحسابات الألمانية الأوروبية، وعلى تقييم الطلب التركي لعضوية الاتحاد. كما كان لتغير الأهمية الاستراتيجية لتركيا،

والفراغ الذي نشأ لصالح ألمانيا في وسط أوروبا وشرقها، إعطاء دول وسط وشرق أوروبا الأولوية في عضوية الاتحاد الأوروبــي، وانقلاب النظرة إلى الهجرة العمالية التي بدت خلال الحرب الباردة وكأنها جسر الصداقة التركية - الألمانية. وساهمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تولدت عن توحيد الألمانيتين في بروز رؤية ألمانية للأتراك باعتبارهم عنصر ضغط سكاني؛ وأصبح حق التنقل الحر الذي كانت ستوفره عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبــي مصدر قلق بالغ للألمان. بكلمة أخرى، تحول إدراك الألمان للمهاجرين الأتراك الشباب ذوي الكفاءة والحيوية من كونهم أهم الحواجز في وجه التهديد السوفياتي خلال الحرب الباردة، إلى تهديد سكاني موجه ضد أوروبا بعد تلاشي التهديد السوفياتي وتبلور توازنات جديدة في الاتحاد الأوروبــي. وتصاعد، بعد انتهاء الحرب الباردة ذات الطبيعة الأيديولوجية، خطاب "صدام الحضارات"، الذي بدا كأنه إعلان عن حرب باردة جديدة، تقوم على أساس حضاري، ونوع من أنواع الإقصاء والاستبعاد للآخر.

دفعت سيكولوجيا الإقصاء الأوروبــي لتركيا واستبعادها إلى تعميق الشعور المشوب بالريبة تجاه أوروبا لدى الرأي العام التركي ونخبته السياسية. أضف إلى ذلك أن نمط الإدراك التركي لأنشطة حزب العمال الكردستاني في أوروبا، والمشكلتين الكردية والقبرصية، باعتبارها شروطاً أوروبية أساسية في المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبــي، حولت الشعور بالشك والريبة إلى نوع من أنواع الشعور بالتهديد الموجه ضد تماسك الأمة ووحدتها الوطنية. ومن ناحية أخرى، برزت خلافات جادة أيضاً في النظرة إلى ساحات التأثير الإقليمي الجديدة لما بعد الحرب الباردة. ويمكننا أن نضرب مثالاً على ذلك بالخلاف حول الخيارات المتعلقة بنقل الموارد الطبيعية لآسيا الوسطى إلى أوروبا، بين تركيا، التي ترى في الطريق من جنوب البحر الأسود عبر الأناضول مصلحة استراتيجية أساسية، وألمانيا، التي تقترب من الرؤية الروسية التي تفضل الطريق المارة إلى شمال البحر الأسود أو عبر الدانوب. وثمة بعد مهم آخر في هذا الملف يتعلق باحتمالات التوافق والاختلاف بين الخيارات الاستراتيجية الألمانية والتركية فيما يخص أنشطة التكامل داخل أورآسيا، مثل اتحاد بحر البلطيق، ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول البحر الأسود، الذي بدأ بمبادرة تركية، والمشروعات التي تسعى إلى تجميع الدول السلافية ذات

المركز الروسي، والمحاولات ذات المحور المتغير التي تضم دول البلقان، والمنتدى الأوروبــي لدول جنوب الشرق الذي أطلق في السنوات الأخيرة.

وبالرغم من أن هناك شعوراً بوجود تقارب مريب بين الدولتين في المسائل المتعلقة بالبلقان، نشأ على خلفية عضوية كل من الدولتين في حلف الناتو، وبسبب روابط الحلف وعلاقاته الإقليمية، فإن الاختلافات القائمة في وجهات النظر بين تركيا، التي ترى تدخلات الناتو في المشكلات البلقانية أكثر ملاءمة لمصالحها الوطنية، وبين ألمانيا، التي تعتقد أن الحل النهائي في هذه المنطقة سيمر عبر الاتحاد الأوروبــي، ستواصل تأثيرها على العلاقات التركية - الألمانية. ويحمل توجيه ألمانيا الدعوة مؤخراً إلى البوسنة والهرسك، وألبانيا، وكرواتيا، ومقدونيا - وهي دول تعد من الحلفاء الطبيعيين لتركيا في المنطقة - للانضمام للاتحاد الأوروبــي، دلالات خطيرة لتركيا، التي تشعر بصعوبة انضمامها للاتحاد في المديين القصير والمتوسط. فوجود هذه الدول، مع اليونان، داخل الاتحاد الأوروبــي، واحتمال ضم الاتحاد مع مرور الوقت لكافة دول البلقان، ما عدا تركيا، قد يجعل من سياسات تركيا تجاه البلقان أحد معايير العلاقات التركية - الأوروبية. سيترتب على مثل هذا الوضع مخاطر هامة بالنسبة لتركيا؛ وتترك الشكوك التي تثيرها مثل هذه التصورات تأثيراً على العلاقات التركية - الألمانية أكثر من كل المشكلات الموجودة في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبــي.

إن تحول العقبات في العلاقات بين الاتحاد الأوروبــي وتركيا إلى مشكلات فعلية، يتسبب في إيلاء تركيا اهتماماً أكبر لخيارات سياساتها الخارجية المرتكزة إلى محوري الناتو والولايات المتحدة. وسيؤدي هذا التوجه إلى انعكاس المشكلات في العلاقات بين الناتو - الاتحاد الأوروبــي وبين الولايات المتحدة - ألمانيا على العلاقات الثنائية بين تركيا وألمانيا. ومن الأمثلة على هذه التناقضات، الأزمة التي ولدتها عملية اتخاذ القرار خلال قمة الناتو الأخيرة بشأن تدخلات الناتو العسكرية في أوروبا، والتي نشبت بسبب الربط بين هذه التدخلات وآلية الاتحاد الأوروبــي، بالرغم من أن تركيا ليست عضواً في الاتحاد. وقد عارضت تركيا القرار الصادر عن قمة الناتو في هذا الشأن وقامت بتعديله، بعد أن بينت أنها لن تتحمل مسؤولية قرارات يصدرها جهاز ليست عضوةً فيه.

وباختصار، تبدو العلاقات التركية - الألمانية في ما بعد الحرب الباردة وقد دخلت مرحلة من الأزمات، على النقيض من التقاليد التاريخية لهذه العلاقات. وقد تأثرت العلاقات الثنائية بينهما بعدد من الظواهر، بما في ذلك عدم قدرة أي منهما على خلق مناخ من الثقة المتبادلة على المستوى المطلوب؛ والاختلاف في وجهات النظر حول القضايا والمشكلات الإقليمية، لا سيما قضايا البلقان والشرق الأوسط؛ والعقبات الموجودة في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي؛ وخروج العلاقات بين الولايات المتحدة وألمانيا وروسيا عن نطاق التوازنات الساكنة التي سادت حقبة الحرب الباردة. بيد أن تجارب التاريخ السياسي والتوازنات الجيوسياسية والاقتصادية - السياسية، تضفي أبعاداً على العلاقات التركية الألمانية تفوق تأثيرات الوضع الراهن. وفي هذا الإطار، تفرض مجالات المصلحة المشتركة الدائمة على العلاقات التركية - الألمانية تجاوز العقبات والمشكلات الراهنة من خلال تبني وجهات نظر عقلانية. فلا يمكن لألمانيا إهمال تركيا في أي من خياراتها الاستراتيجية التي تناولناها؛ ويصعب على تركيا تبني سياسة خارجية تتجاهل العلاقات مع ألمانيا في التوازنات العالمية والإقليمية. وسيسهم انتهاج سياسة تتسم بالعقلانية في العلاقات الثنائية وبالمرونة حيال الأزمات التي تعترضهما، في تجاوز هذه المرحلة الانتقالية بشكل صحي وسليم.

خامساً: مستوى التحول الحضاري/الثقافي

1. الخلفية التاريخية للاتحاد الأوروبي بوصفه رد فعل تقليدي - جديد

تكشف المقاربة التاريخية للحضارات عميقة الجذور عن أن الاتحاد الأوروبي هو في الحقيقة محصلة ردود فعل تقليدية - جديدة للحضارة الغربية. فعندما تقترب الحضارات من خواتيم حقبة هيمنتها، وعندما تبدأ في التعرض لاهتزازات في توازناتها الداخلية المرتبطة بآليتها القيمية، تنكفئ على داخلها أكثر من مواصلة انفتاحها العالمي، وتتجه نحو الانغلاق على رقعتها الجغرافية المركزية. ويمثل سعي الاتحاد الأوروبي للتوسع نحو أوروبا الشرقية، وإصراره عدم منح تركيا العضوية الكاملة، نمطاً من أنماط هذا الانكفاء على الذات. كان الاتحاد الأوروبي قد ناقش في نهاية عقد الثمانينيات مسألة الانفتاح على المجتمعات ذات المرجعيات

الحضارية المختلفة، مثل تركيا والشمال الإفريقي، وانتهى إلى تبني استراتيجية توسعية تعطي الأولوية للموروثات الرومانية - الجرمانية الأوروبية المقدسة. وسياسة الاتحاد الأوروبـــي تجاه تركيا، التي يُعتقد بأنها تنتمي إلى إقليم حضاري مختلف ثقافياً وتاريخياً، هي نتاج رد فعل تقليدي - جديد للحضارة الغربية. والحقيقة، أن أوروبا بذهنيتها هذه تنغلق على نفسها، فيما تتصور أنها تتوسع داخل محيطها القاري.

ويمكن عند دراسة تاريخ أوروبا رؤية ما اقترفته إحدى الجدليات الخفية المتعلقة بميراث الإمبراطورية الرومانية، وما حققته ثنائية الدبلوماسية - الحرب في أوروبا في إطار هذه الجدلية. فالحدود السياسية التي كُرِّسَتْ بموجب اتفاقية فيردون في 843، وقسمت بموجبها إمبراطورية شارلمان الرومانية - الجرمانية المقدسة بين ثلاثة من الورثة، تتفق إلى حد كبير مع النطاقات الطبيعية لفرنسا وألمانيا ومناطق الخلاف بينهما. تم توحيد الإمبراطورية الرومانية - الجرمانية المقدسة بعد هذا الانقسام للمرة الأولى عبر دبلوماسية إمبراطورية هابسبورغ التي قامت على زواج الأباطرة، وأدت حسابات الائتلاف البروتستانتي ضد هذا الاتحاد إلى حروب الثلاثين عاما، التي انتهت بنظام وستفاليا في 1648. ثم انقسم الميراث الروماني - الجرماني المقدس مرة أخرى، وعمل نابليون على توحيد هذا الميراث؛ وفي أعقاب الائتلاف الذي تشكل ضده، ولد توازن القوى الجديد ونظام مؤتمر فينا، الذي عكس الانقسام الداخلي لأوروبا. وقد أدت استراتيجيات كل من بسمارك وليام الثاني، اللذين سعيا إلى جمع هذا الميراث داخل ألمانيا، إلى نشوب الحرب العالمية الأولى؛ كما أدت جهود هتلر إلى نشوب الحرب العالمية الثانية. والاتحاد الأوروبـــي ليس سوى مشروع يستهدف إعادة توحيد هذا الميراث بأدوات اقتصادية وسياسية بدلاً من الوسائل العسكرية. ويعكس هذا المنطق أيضاً ذلك التمييز بين الدول التي يراد لها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي. فأربع من الدول الست الأولى (المجر وبولونيا وسلوفينيا والتشيك) تدخل ضمن المجال التاريخي لهذا الميراث؛ وبانضمامها، تكون عملية إعادة جمع الميراث الروماني - الجرماني المقدس قد أنجزت. وأما مجموعة الدول الست الثانية، فتضم دول الشرق الذي وقع تحت نطاق تأثير البيزنطيين - السلاف، أو العثمانيين؛ ولعل مراحل التحاقها بالاتحاد قد تشهد مشكلات إضافية.

وسيكون من الخطأ الاعتقاد بأن هذا التوسع سيحقق تكاملاً وسلاماً دائماً بتجاهله التام لقواعد اللعبة دبلوماسية الداخل الأوروبـــي. كما أن هناك درساً يعلمنا إياه التاريخ، وهو أن كل جهد للتكامل الأوروبـــي يولد قوى مضادة من داخله، وأن النـــزاع من أجل الهيمنة على أوروبا قد يتحول بمرور الوقت إلى حروب طاحنة. وتشكل خيارات الاتحاد الأوروبـــي التوسعية، التي تتمثل في زيادة عدد أعضائه من خلال تطوره نحو العمق، أي إحكام اتحاد أعضائه الحاليين، ساحة جذب ذات وجهتين، تعطل إحداهما الأخرى؛ فتتعزز وحدة أعضاء الاتحاد، يؤخر من توسعه، بسبب تزايد الصعوبات التي ستواجه اندماج الأعضاء الجدد. وفي المقابل، يعيق خيار التوسع من عملية تعميق الاتحاد، بسبب المرحلة الانتقالية اللازمة لاندماج الأعضاء الجدد في البنية القائمة. ويتراءى لنا أنه ما لم يتحقق حتى الآن توافق في هذا الشأن بين دول مثل ألمانيا وانكلترا وفرنسا، التي تمثل مراكز القوة المهمة في الاتحاد الأوروبـــي، فسيدخل الاتحاد مرحلة تشوبها التناقضات السياسية. عملت انكلترا بشكل دائم، لا سيما خلال فترة حكم المحافظين، على تعطيل مسارات تعمق الاتحاد، التي تستوجب تضحية بقدر من السيادة الوطنية؛ وانتهجت ألمانيا في مقابل ذلك مقاربة تسعى إلى إحكام الاتحاد في عدة مجالات، وعلى رأسها السياسة النقدية؛ وبذلت فرنسا جهوداً من أجل الإسراع بهذه العملية. نجم عن هذه المواقف بروز فكرة أوروبية ذات قيادتين، تستهدفان تحقيق مستويين للتكامل مختلفين ومتزامنين. وتعكس هذه الفكرة، التي ستؤدي إلى تشكيل توازنات جديدة داخل الاتحاد، البحث الأوروبـــي عن طريق وسط، بين توجه الاتحاد نحو عمقه والتوسع الخارجي. وتؤدي هذه المواقف المتناقضة، التي تفتقد الخيار الاستراتيجي الواضح، إلى بطء شديد في عملية اتخاذ القرار، سواء فيما يتعلق بالشؤون الداخلية أم العلاقات الخارجية.

كما أن ما أبدته انكلترا من مقاومة لجهود تعمق الاتحاد، وقومية فرنسا اللغوية وجهودها من أجل صياغة مجال قوة مستقل في العلاقات الدولية، والخلاف مع خيارات ألمانيا الاستراتيجية، قد تطلق عملية تصفية للحسابات الداخلية. ويجب علينا ألا ننسى أيضاً كيف تجلى ضعف الدبلوماسية الأوروبية في قضية البوسنة. وباختصار، فكما أننا لسنا أمام غرب واحد، فإننا أيضاً لن نكون دائماً أمام أوروبا

واحدة. وبالرغم من جهود الاتحاد الأوروبي من أجل التكامل، إلا أن ثمة تقليداً دبلوماسياً أوروبياً يتبوأ موقعه في استراتيجيات القوة، من شأنه أن يؤدي في أي وقت إلى نشوب نزاعات داخلية وصراعات من أجل المصالح. ويفرض هذا الوضع وجود معيار دبلوماسي دقيق بين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي ككيان واحد، والعلاقات الثنائية التي تقام مع الدول الأعضاء في الاتحاد.

2. الخلفية التاريخية لوجهي المجابهة والتكامل في علاقات الاتحاد الأوروبي مع تركيا

تستبطن العلاقات التركية - الأوروبية ثنائية قل أن يوجد لها مثيل في التاريخ. فتركيا، بالمقاييس الجغرافية والتاريخية، هي جزء طبيعي من القارة الأوروبية وتاريخها. وليس من الممكن تعريف الخطوط الطبيعية لتكامل الجغرافيا الأوروبية مع أورآسيا، في إطار دقيق ذي دلالة، دون أخذ الجغرافيا التركية وروابطها البرية والبحرية في الاعتبار. ومن ناحية أخرى، من المتعذر أيضاً كتابة تاريخ أوروبا بمعزل عن فهم التطورات التاريخية للجغرافيا التركية. ودون اعتبار ما أسهمت به الحضارات القديمة التي ازدهرت داخل الجغرافيا التركية في ثقافة أوروبا وهويتها، لن يكون من الممكن وضع الحضارة الغربية المعاصرة ذات المركز الأوروبي الغربي على محور تاريخي، تلك الحضارة التي ظلت حتى القرنين الحادي عشر والثاني عشر بعيدة عن خطوط التأثير المتبادل بين الحضارات، ولم تسهم إسهاماً جاداً في التراكم الحضاري للبشرية.

من جهة أخرى، يصعب كتابة تاريخ أوروبا وتفسير متغيرات التوازنات الداخلية الأوروبية ما لم يتم فهم تاريخ الدولة العثمانية، التي بسطت نفوذها وحكمت قسماً مهماً من القارة الأوروبية طوال ستة قرون تقريباً، والتي أثرت أيضاً على التطورات داخل القسم الآخر من القارة عبر الوسائل الدبلوماسية. كان تقدم الدولة العثمانية نحو الداخل الأوروبي، كما انسحابها من مركز القارة صوب شرقها، واحداً من أهم وأبرز العوامل التي أثرت مباشرة في التاريخ السياسي الأوروبي. فقد دفعت الدولة العثمانية في فترة تقدمها صوب وسط أوروبا والبحر المتوسط القوى الأوروبية المتمركزة في غرب أوروبا للبحث عن طرق تجارة

جديدة؛ وهو ما يعني أن الدولة العثمانية بلغت من القوة ما وفر لها القدرة على تحديد وتوجيه التوازنات في الداخل الأوروبـــي. كما إن الاختلافات بين نظام الملة العثماني وبنية الدولة القومية التي بدأت في التبلور مع النظام الوستفالي في أوروبا الغربية، شكلت الأرضية الأساسية للخلافات المستمرة حتى الآن في وسط أوروبا وشرقها. فقد ظهرت التيارات القومية التي عجلت بقيام الثورة الفرنسية على مسرح التاريخ واكتسبت سمات وعناصر جديدة في ظل الظروف الخاصة التي وفرها النظام السياسي العثماني. وعندما تدهورت الدولة العثمانية وانسحبت إلى خط تراقيا الشرقية، تركت خلفها ديناميات ساهمت في تحديد مستقبل القارة.

ومن ثم، فإن من الصعب تقييم علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبـــي، التي تداخلت إلى هذه الدرجة، تقييماً صحيحاً، دون فهم العلاقات الأوروبية - العثمانية وانعكاساها على عصرنا الحالي، باعتبارها علاقات مجابهة بين إقليمين حضاريين مختلفين، ودون إدراك ترسبات الوعي بالخبرة التاريخية لدى ورثة هاتين الحضارتين. كانت الحروب الصليبية بمثابة رد فعل ضد الأتراك السلاجقة الذين دخلوا الأناضول، البوابة الأمامية لأوروبا، بعد معركة ملاذكرد، وشكلت الحروب الصليبية نقطة البداية في علاقة المواجهة والمجابهة.

ويمكن القول إن علاقة المجابهة هذه قد تألفت من ثلاث فترات رئيسية على امتداد تسعة قرون من التاريخ تقريباً. اندلعت حقبة المجابهة الأولى، التي استمرت ما يقرب من الثلاثمائة عام (1071 - 1355)، في آسيا الأمامية، أي على أعتاب أوروبا. في هذه الحقبة، ألقت العلاقات السلجوقية - البيزنطية، والصليبية - السلجوقية، والعثمانية - البيزنطية، البذور الأولى لصورة التركي في أوروبا، وأخذت تشكل الوعي التاريخي المتبادل. فالإدراك الأوروبـــي المسيحي آنذاك للحضارة الإسلامية والشرقية باعتبارها حضارة مضادة، وللأتراك السلاجقة والعثمانيين باعتبارهم عنصراً ديناميا قوياً يصعب التغلب عليه، تحول إلى عنصر مركزي في تعريف "الآخر" في الوعي الأوروبـــي. كما رسخت الحملات الصليبية إدراك "الآخر" في تصورات العناصر التركية التي دخلت الأناضول. وبالرغم من هذا الإدراك "للآخر"، شهد كل من القوتين حالات من الضعف الداخلي، بسبب الخلافات المتولدة من أفنيتها الخلفية وموروثاها التاريخية. فالصدامات التي وقعت

بين السلاجقة والمغول، وبين اللاتين والبيزنطيين، جسدت حقيقة أن هذه المواجهة كانت في جوهرها عملية دينامية، تحمل أيضاً تناقضات داخلية.

وأما الحقبة الثانية، التي استمرت قرابة الثلاثمائة عام أيضاً (1355 - 1683)، فيمكن القول أنها بدأت مع عبور الأتراك العثمانيين إلى القارة الأوروبية واستمرت حتى حصار فينا الثاني. في هذه الحقبة، تحولت الدولة العثمانية إلى قوة صاعدة باستيعابها كافة الأقاليم الحضارية القديمة، وبسط نفوذها على ثلاث قارات. أقامت الدولة العثمانية أفضل النظم السياسية استقراراً بعد النظام الروماني، تمثل في السلم العثماني (Pax Ottomanica)، بينما كانت أوروبا الغربية تعيش مرحلة تاريخية بالغة التأزم من الحروب الداخلية والأمراض الوبائية والنـــزاعات الدينية. في هذه الحقبة، كانت أوروبا، لا سيما أوروبا الغربية، قوة ضعيفة هامشية تسعى للصمود أمام القوة العثمانية المتقدمة في مختلف الميادين. وقد نظر بودين (Bodin)، أحد المنظرين السياسيين لفكرة بناء الدولة المركزية الحديثة في أوروبا، إلى نظام الدولة العثمانية باعتباره نموذجاً ينبغي على فرنسا تمثله؛ وامتدح مفكرون آخرون، مثل أفينتينوس (Aventinus)، النظام العثماني، مؤكداً على وجوب نقله إلى بنية الإمبراطورية الرومانية - الجرمانية المقدسة. كما أكد كبار الخبراء الاستراتيجيين والقادة العسكريين في الإمبراطورية أيضاً، مثل فرونسبرجر (Fronsperger) وشفيندى (Schwendi)، على ضرورة الإفادة من النظام العسكري العثماني عند التحول إلى نظام الجيش الحديث[1]. وقد أدى حصار فينا الثاني، الذي اختتم هذه الحقبة، إلى ظهور وعي أوروبـــي مشترك ضد العثمانيين.

أما الحقبة الثالثة والأخيرة، البالغة ثلاثمائة عام أيضاً، فقد تغير فيها ميزان المواجهة لصالح أوروبا؛ بعد أن حققت قفزة اقتصادية من خلال الثورة الصناعية،

(1) للمزيد من التفاصيل انظر:
Gunther E. Rotenberg, "Aventinus and the Defense of the Empire against the Turks", *Studies in the Renaissance,* 1961/10, S. 60-67; Hans Schnitter, "Johann Jacobi von Wallhausen: Ein fortschrittlicher deutscher Militartheoretiker des 17. Jahrhunderts", *Militargeschichte*, 1980/6, S. 709-712; Hans Helfritz, *Geschichte der preussischen Heeresverwaltung*, Berlin: 1938, S. 41-42; المكان المذكور Gunther E. Rotenberg, "Maurice of Nassau, Gustavus Adolphus, Raimondo Montecuccoli and the 'Military Revolution' of the Seventeenth Century", *Makers of Modern Strategy*, ed. Peter Paret, Princeton: Princeton University Press, 1986, S. 36.

وقفزة ثقافية وسياسية من خلال الثورة الفرنسية، واستعمرت الأقاليم الحضارية الواقعة خارج نطاقها الجغرافي. وإذ سعت أوروبا إلى فرض نظامها وجعله نظاماً عالمياً، قامت أيضاً بتطوير مفهوم "الآخر" تطويراً جديداً وخاصاً بالنسبة للعثمانيين. بات العثمانيون هذه المرة يمثلون آخر قوى الشرق والإسلام الصامدة في وجه الهيمنة الأوروبية الزاحفة، والخط الفاصل بين أوروبا والأقاليم الحضارية الأخرى. وقد سعت الدولة العثمانية خلال النصف الأول من هذه الفترة (1683–1839) إلى الصمود في وجه تقدم القوى الأوروبية بالمحافظة على نظامها؛ أما في النصف الثاني (1839–1987) فقد توجهت نحو التوافق مع النظام الأوروبـــي، والتكامل مع إقليمه الحضاري. وتحولت فترة التوافق مع النظام الأوروبـــي، التي بدأت بالتنظيمات بعد حرب القرم، إلى جهود تستهدف انخراط تركيا في المجال الأوروبـــي الدبلوماسي.

تحولت فترة التوافق هذه إلى توجه مطلق تجلى في حلم الجمهورية التركية الارتقاء إلى مستوى الحضارة المعاصرة، ووصلت صفحتها الأخيرة بتقديم تركيا طلب الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبـــي. وبالرغم من الخطاب المثالي الذي يشيد بجهود التوافق والتكامل مع أوروبا، ظلت أوروبا تمثل في الوعي العثماني – التركي قطباً مضاداً، تتبنى سيناريوهات ترنو إلى تقليص الدولة التركية وتمزيقها، بسبب ما أنتجته من تعريف جديد "للآخر". ويعد تبلور تيار القومية المضادة، والقائم على العداء لأوروبا، خلال العشر سنوات الأخيرة، التي شهدت محاولة الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبـــي، أحد مظاهر حالة عدم الثقة. وتبدو آثار الثنائية التي صاغتها سِمَتا المجابهة/التكامل اليوم واضحة في العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبـــي، الواجبَ تفعيلُها باعتبارها عملية دبلوماسية عقلانية. وما لم تقم تركيا بإعادة تعريف عقلانية لوضعها داخل القارة الأوروبية، تراعي العناصر التاريخية والجغرافية، لن يكون في مقدورها إقامة علاقات سليمة مع الاتحاد الأوروبـــي، ووضع مقاييس سياستها الخارجية العامة على أرضية صلبة وصحيحة.

3. التأثر المتبادل بين الحضارات وعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي

تحمل العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبـــي، من زاوية تاريخ الحضارات والتأثير المتبادل بينها، طبيعة بالغة الخصوصية. إذ يشير العمق التاريخي الذي تناولناه

عبر ثلاث حقبات، إلى بدء مرحلة جديدة، بالغة الحيوية ومتعددة الأبعاد، ليس فقط على المستويات الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية، بل أيضاً في إطار التأثير المتبادل بين الثقافات والحضارات. فإدراكات التاريخ ومخططات التدفق الحضاري ذات المركز الأوروبـــي، التي فرضت نفسها على عالم الفكر خلال القرنين الأخيرين، تواجه تحدياً خطيراً، سواء في إقليم الحضارة الغربية الأساسي نفسه، أم في الأقاليم الحضارية المحلية المغايرة للغرب، التي تبذل جهوداً كبيرة من أجل إعادة تأسيس إدراكاتها الخاصة. لقد أخذت فلسفة التنوير، والفرضيات الأساسية لهذه الفلسفة، ووجهة النظر الاستعمارية/الاستشراقية، تفقد صلاحيتها. وعلى النقيض من التوقعات بأن التجربة الإنسانية بكل موروثاتها تتدفق نحو نهر واحد، وأنها وجدت مرساها الأخير في الحضارة الغربية، التي ستقضي بمرور الوقت على الأقاليم الحضارية الأخرى، تنذر إدراكات الحضارات المغايرة للغرب، وانطلاق أقاليمها بسرعة هائلة نحو إحياء ذاتها وبلورة بدائل وخيارات جديدة، اعتباراً من الربع الأخير من القرن العشرين خاصة، بأن القرن القادم سيشهد مواجهات ومجابهات وتقاربات وتأثيرات متبادلة بالغة الجدية على المستوى الحضاري.

ستتسم الفترة المقبلة بوتيرة متسارعة من حيث التأثير الثقافي المتبادل، وتتكثف فيها الجهود المشتركة المستندة إلى الموروثات الإنسانية وتجاربها التاريخية، وليس فقط إلى مفاهيم الحداثة التي هيمنت على النصف الأول من القرن العشرين وعلى القرن التاسع عشر بأكمله، ذلك القرن الذي توجهت فيه الحضارات كلها نحو تجربة التغريب وتمثل الثقافة الأوروبية من طرف واحد. وستحل تجارب الحضارات المختلفة المتجهة نحو الانفتاح العالمي، والقادرة على ابتكار حلول للبشرية كلها من خلال إعادة اكتشاف إدراكاتها الزمانية والمكانية، محل خطابات وتطبيقات الحداثة الأيديولوجية والعقائدية التي ستُرى وكأنها مجرد تحف أثرية عتيقة. وستنحو الأقاليم الحضارية المغايرة للغرب بتجربة ما بعد الاستعمار نحو محور جديد، بينما سيبذل الغرب جهوداً لإعادة اكتشاف فضائل الشرق.

في مثل هذا المسار الحضاري، ثمة إمكانات وفرص هائلة ستتاح لتركيا. فقد احتضنت تركيا مواريث وتراكمات حضارية مختلفة، وكانت مركزاً لتجربة آخر

أعظم الحضارات المغايرة للغرب، وتعتبر معبراً جيوثقافياً بين الأقاليم الحضارية الناهضة. وإذا ما استطاعت تركيا إحياء تراثها وخصائص تجربتها الخاصة، القادرة على التأثير في عملية التأثير المتبادل بين الحضارات، فستحظى عندئذ بقيمة وشرف لا يضاهيه شرف، ليس فقط في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبـــي، بل وفي كافة ساحات ومجالات الأزمات التي أفرزتها عملية العولمة أيضاً. وفي المقابل، فإن تبنت تركيا عند كل تطور إيجابـــي في عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبـــي موقفاً رافضاً للتاريخ الجامع وخطاباً حضارياً راديكالياً وانهزامياً أمام أوروبا، أو أججت عند كل تطور سلبـــي في عملية التكامل مشاعر العداء الشعبوية لأوروبا، فلن تستطيع تشكيل هوية ذات مرجعية ثقافية صلبة يُكتب لها البقاء، ولن تستطيع كسب احترام المجتمعات والشعوب التي ترنو إلى الاقتراب منها. فانهزامية المجتمعات الهشة التي لم يكن لها من دور مؤثر في التاريخ، والانكفاء السلبـــي على الذات الذي يغلق أبواب التأثير الثقافي المتبادل، هي سلوكيات خاطئة، تكسر من قوتنا وقدرتنا على إحداث انطلاقة اجتماعية في الفترة الجديدة.

وقد أظهرت تجربة القرنين الأخيرين أن سعي أي مجتمع إلى تغيير مرجعيته الثقافية والحضارية بصورة راديكالية أمر يستحيل تحققه بقرار سياسي. ومن أبرز الأمثلة على ذلك العودة السريعة للقيم الكونفوشيوسية في الصين بعد ثورة ماو؛ وإحياء التقاليد الأرثوذكسية/السلافية التقليدية في مراسم الرئاسة الروسية، بعد مرور سبعين عام على الثورة السوفياتية التي نظرت إلى تلك التقاليد باعتبارها من مخلفات الإقطاع؛ وتوجه الأقاليم الحضارية الإسلامية والهندية نحو إعادة اكتشاف الذات بعد التجربة الاستعمارية الطويلة. فقدرة الحضارات على المحافظة على بقائها واستمراريتها، وقدرتها على إعادة إنتاج ذاتها أو تطوير بنية جديدة، هي نتاج مسيرة عقلية وبنيوية ومؤسسية طويلة المدى. وينبغي أولاً وقبل كل شيء على النخب التركية، التي ستتعهد صياغة المنظور والرؤية المستقبلية لهذا المجتمع، أن تقرأ هذه المسيرة وتحللها من حيث بنيتها الفكرية وأسسها السيكولوجية وإيقاع التغيير والتدفق فيها. فرؤية المجتمع باعتباره كتلة قابلة للتغيير في اللحظة التي تريدها النخب، وطبقاً للقرار الذي ستصدره، واعتناق عقيدة أحادية البعد، ليس إلا سلوكاً استشراقياً جديداً. ولذا، فإن مقاربة جديدة ستجعل من اليسير تقييم علاقة

تركيا الدينامية مع الاتحاد الأوروبــي ضمن عملية التأثير المتبادل طويلة المدى بين الحضارات. وينبغي أن تظل هذه المقاربة بمنأى عن السيكولوجيات والحسابات السياسية قصيرة المدى.

ومن الأسئلة الواجب طرحها في هذا الإطار، ذلك المتعلق بطبيعة الخصائص التي تميز تركيا عن الدول المركزية في الاتحاد الأوروبــي والدول المرشحة للعضوية فيه. فلماذا، على سبيل المثال، لا تطرح النخب الأوروبية وصانعو سياستها مسألة الاختلاف الحضاري للنقاش خلال عملية انضمام كل من سلوفاكيا وإستونيا ورومانيا وبلغاريا للاتحاد الأوروبــي، بينما تصطنع إشكالية حضارية فيما يتعلق بعضوية تركيا في الاتحاد، بالرغم من أن تركيا هي الدولة التي شاركت الدول المركزية في الاتحاد الأوروبــي خلال الحرب الباردة وحدة المصير الاستراتيجية؟ ولماذا يمكن أن تكون علاقات الاتحاد الأوروبــي باليابان أو بالصين أكثر عقلانية، بينما تبرز الاختلافات الحضارية والثقافية في علاقات الاتحاد الأوروبــي مع تركيا، وهي الدولة ذات الصلة المباشرة بالاتحاد، وتعيش مرحلة الاستعداد للانضمام إليه؟

وثمة دور مهم هنا للتجربة التاريخية التي تناولناها فيما سبق. فتركيا، وعلى النقيض من الدول المرشحة الأخرى، تهيمن بمرجعيتها الحضارية التي تختلف عن الدول المركزية في الاتحاد الأوروبــي على قسم يقترب من نصف القارة الأوروبية، وتُعد الوارثة لماض قد حدد مسار التاريخ الأوروبــي. وليس لدى الصين واليابان، وهما أصحاب مرجعيات حضارية مختلفة كلية، ذلك الأثر على أوروبا. ومن ناحية أخرى، تعد تركيا من الدول القليلة التي استطاعت الصمود في الحقبة الاستعمارية الأوروبية أمام الموجة الاستعمارية؛ وقد أدى هذا الميراث إلى تماهي مفهوم الآخر مع تركيا لدى النخب وصانعي السياسة الأوروبية.

هذه هي الخلفية السيكولوجية لملف حق التنقل الحر الذي عارضه الاتحاد الأوروبــي في السبعينيات، استناداً إلى مبررات اقتصادية واجتماعية، والسبب في عودة هذا الملف منذ أواخر عقد الثمانينيات باعتباره مشكلة تتعلق بالمرجعية الثقافية والحضارية. وقد أفرزت التيارات العنصرية وسيكولوجية العداء للإسلام سلوكاً يتجاهل بالكلية قيم التعددية داخل الاتحاد الأوروبــي. وبالرغم من أن الموقف من الحضارة الإسلامية يفتح النقاش من جديد حول الهوية الأوروبية، إلا أن

الصمت الأوروبـــي خلال أزمة البوسنة أثار الشكوك حول مصداقية المبادئ الأساسية للاتحاد. وقد كشف خطاب صدام الحضارات لهانتينغتون، وتقديمه تركيا باعتبارها دولة ممزقة بين حضارتين، عن النهج المتناقض والخطير الذي يتم به استخدام عملية التأثير المتبادل بين الحضارات كأداة لتحقيق أهداف استراتيجية. قرأ هانتينغتون عملية الإحياء الثقافي في الأقاليم الحضارية غير الغربية باعتبارها تهديداً استراتيجياً، واقترح على الاستراتيجيين الأوروبيين استغلال الخلافات الموجودة بين هذه الأقاليم الحضارية. وكان طبيعياً أن تثير هذه المقاربة شكوك النخب وصانعي السياسة الغربية، الذين لم يروا ردود أفعال الحضارات غير الغربية، لا سيما الحضارة الإسلامية وحضارة الصين، والذين استشعروا في الوقت نفسه المخاطر التي سيسفر عنها التصنيف التمييزي بين "الغرب والآخر". وينبغي النظر إلى زيارة كلينتون إلى تركيا في أواخر 1999، وإلى الهند في بدايات 2000، وتصريحاته بأن الماضي الحضاري لهاتين الدولتين يؤهلهما للإسهام في إثراء الحضارة الإنسانية، باعتبارها رسائل موجهة من أجل تبديد مناخ عدم الثقة الذي ولده خطاب صدام الحضارات. ومن الواضح كل الوضوح مدى فداحة النتائج التي ستنجم عن مقاربة ترى الصين، التي تشكل ربع سكان العالم، والعالم الإسلامي، الذي يضم نحو ربع آخر منه ويمتلك حزاماً جيوسياسياً وطرقاً مرورية هي الأكثر حساسية في العالم، باعتبارهما أقطاباً حضارية معادية.

يتوجه هذا الخطاب نحو الدول التي يمكن إدراجها بسهولة في فئة "الآخر"، مثل تركيا، بسبب وجودها في مناطق العبور بين الحضارات ووضعيتها المؤثرة في التاريخ. كان خوض تركيا تجارب حضارية مختلفة، ومتغيرة أيضاً، في بعض الأحيان، هو السبب في وصف هانتينغتون لها بالدولة الممزقة، بينما كان عليه أن يرى هذا الميراث باعتباره مصدر ثراء كبير على المدى البعيد، لا مصدر خطر. ومن الضروري أن ألا تقوم النخب التي تقود الحياة الثقافية للدولة، وصانعو السياسة الذين يرسمون مستقبلها السياسي، بتحويل هذه التجارب المختلفة إلى قوى تحلل اجتماعي - ثقافي، وأن تكون لديهم القدرة على استخلاص خبرات من هذه التجارب تمكنهم من بناء أفق انفتاحي. ولكن ما جرى في العشر سنوات الأخيرة يُظهر مع الأسف أن النخب في تركيا لا تمتلك الاستعداد السيكولوجي الكافي في

هذا المجال، ولا الشعور بالانتماء إلى مرجعية ثقافية، ولا الوعي التاريخي، ولا المقدرات الفكرية.

إن من الضروري اليوم الابتعاد عن الأحكام المسبقة المتعلقة بالمعايير الثقافية التي ستؤثر على عملية الانضمام للاتحاد الأوروبـــي، وإزالة العوائق الموجودة أمام انفتاح واسع الآفاق وعميق في الآن ذاته. وستكون العلاقات بين الاتحاد الأوروبـــي وتركيا اختباراً مهماً للتأثير المتبادل بين الحضارات التي تُعنى بعموم الموروثات الإنسانية، ولقدرة كل من الطبيعة التعددية للاتحاد الأوروبـــي وتركيا على تفعيل موروثات التجربة الحضارية. أما الاختبار الأساسي الذي ينتظر الاتحاد الأوروبـــي في هذا المجال، فيتعلق بالهوة بين الهوية الرومانية - الجرمانية المقدسة والتجربة الاستعمارية، وبين الهوية الأوروبية التعددية لفترة ما بعد الاستعمار. ويعني تعريف الاتحاد الأوروبـــي في إطار يستند إلى الموروث الروماني - الجرماني المقدس بمعاييره الأوروبية الكلاسيكية، وإلى العقيدة المسيحية، وإلى التجربة الرومانية التاريخية، والأقوام الجرمانية بوصفها عنصراً بشرياً دينامياً، أن الاتحاد الأوروبـــي هو بناء يُقصي غيرَ المسيحيين وغيرَ وارثي تقاليد السياسة الرومانية وغير المنحدرين من الجنس الآري.

مثل هذه المقاربة التي تستند إلى الأصولية العرقية والدينية لن تؤدي وحسب إلى إقصاء تركيا، التي ينظر إليها باعتبارها جنساً مختلفاً، بل أيضاً إلى إبراز الخلل الخطير في البنية التعددية للاتحاد الأوروبـــي. ولن يقوض هذا الوضع بمرور الوقت مبادئ التعددية التي تبناها الاتحاد الأوروبـــي كمبادئ عالمية فقط، بل وسيترك آثاراً سلبية على البنية الداخلية السياسية والاجتماعية لدول الاتحاد الأوروبـــي الكبرى، التي لم تعد أحادية ومتجانسة كما كانت في القرن الماضي. فقد تحولت الدول الأوروبية ذات الماضي الاستعماري خاصة، وفي مقدمتها إنكلترا وفرنسا وألمانيا، تدريجياً إلى مجتمعات تعددية. وتتعرض هذه الدول لموجات هجرة بشرية من الدول التي كانت تستغل مقدراتها خلال الفترة الاستعمارية. ويعد الضغط السكاني الحيوي المتزايد من قبل ذوي الأصول الهندية في إنكلترا، وذوي الأصول الجزائرية في فرنسا، انعكاساً لهذه الظاهرة. وستفرض هذه التعددية، التي تتجلى في مجتمعات الدول المذكورة حتى وصلت إلى فرق كرة القدم بها، على هذه الدول

بمرور الوقت ضرورة تطوير تعريف أكثر مرونة للهوية الأوروبية. وستشكل هذه المسالة اختباراً هاماً للديمقراطية والتعددية في أوروبا كلها؛ لأن السكان من غير ذوي الأصول الأوروبية لا يتمتعون بحجم المشاركة في الإدارات والمجالس المحلية، أو التمثيل السياسي، المكافئ لثقلهم السكاني.

وفي هذا المجال يمكن التحدث عن سيناريوهين للمستقبل: في السيناريو الأول، سيؤدي جذب الأوروبيين الجدد من غير ذوي الأصول الأوروبية بشكل عادل إلى داخل النظام، إلى تحول في الهوية الأوروبية على المدى الطويل، وإلى تآكل تعريف الهوية المستند إلى النموذج الروماني - الجرماني المقدس. وعند النظر من زاوية تاريخ هذه الحضارة، نجد أن هذا السيناريو سيقدم مثالاً جديداً على نظرية العصبية لابن خلدون. فقلق القوى الغربية، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي، تجاه الضغط السكاني الوافد من الجنوب، وجهودها لوضعه تحت إشراف نظام سكاني عالمي من خلال المؤتمرات السكانية، تُعد نتاج سيكولوجية أفرزها ذلك السيناريو. وأما السيناريو الثاني، ففي حال أصبح الخيار هو الحيلولة دون احتواء هؤلاء الأوروبيين الجدد داخل النظام الأوروبي، سيكون من الممكن حماية الهوية الأوروبية التقليدية المستندة إلى النموذج الروماني - الجرماني المقدس. ولكن الاتحاد الأوروبي سيفقد القدرة على التحول إلى قوة عالمية. وسيؤدي هذا السلوك، من ناحية، إلى ظهور توجهات عرقية تستهدف تصفية الأوروبيين من غير ذوي الأصول الأوروبية، وإلى اندلاع صدامات اجتماعية - عرقية خطيرة، من ناحية أخرى. وفي هذا الإطار، سيوفر سلوك الاتحاد الأوروبي تجاه عضوية تركيا مؤشرات هامة إلى مستقبل الأزمة الأوروبية، التي تتجه نحو مزيد من التعقيد. وستضطر أوروبا إلى اجتياز هذا الاختبار، إن عاجلاً أو آجلاً، وإلى مواجهة تاريخها مرة أخرى.

والمشكلة الرئيسة التي تعيشها تركيا الآن، وسيتحتم عليها التعامل معها في المستقبل، تتعلق بالقدرة على إحداث توافق وانسجام بين الهوية الأوروبية، وبين قدرتها على إعادة إنتاج هويتها وموروثاتها الحضارية الخاصة، على المدى البعيد، في صيغ جديدة منفتحة على الإنسانية جمعاء؛ إضافة إلى الجهود التي ينبغي عليها أن تبذلها حتى تتبوأ مكانة مرموقة في العلاقات الدولية. وستكون هذه المسألة في الوقت ذاته اختباراً لفراسة مقاربة هانتينغتون، والمقاربات على شاكلتها، التي ترى

تركيا دولة ممزقة الهوية. وفي القرن القادم، ستتصدر الدول التي تستطيع تقييم موروثاتها التاريخية في ضوء تحولاتها الحضارية، والتي تمتلك بنية سيكولوجية قوية، مستمدة من ثقتها بنفسها، والتي تكون قادرة على جعل محيطها الجغرافي مركزاً لها، والتي تتبنى دبلوماسية شديدة الواقعية والمرونة، مع تطوير ذهنية استراتيجية دقيقة داخل إدراكها الزماني - المكاني. سيمكن لهذه الدول في المستقبل أن تتبوأ مكاناً مرموقاً في سلم العلاقات الدولية، بما تمتلكه من عمق جيوسياسي وجيوستراتيجي وجيوثقافي. أما الساحات التي يجري النظر إليها وكأنها مصدر خطر، فتُشكل في الوقت نفسه أكبر إمكانات تركيا ومميزاتها؛ وعند إجراء تقييم صارم لتجربة تركيا في خوض غمار التغريب الشامل، وامتلاكها مرجعية حضارية تستند إلى عمقها التاريخي، نجد أن من الممكن لها أن تشكل واحداً من أفضل نماذج التأثير المتبادل بين الحضارات، وهو السمة الأساسية للمرحلة الجديدة. مثل هذا النموذج، قد يفسح الطريق أيضاً أمام التوجه الاستراتيجي. أما الموقف المضاد، الذي يُبقي تركيا منشغلة دائماً بالتهديدات الداخلية، ويهدر طاقتها الاجتماعية في الانكفاء على الذات، فَسَيَزُجُّ بتركيا إلى حلقة مفرغة.

ويشكل تجاوز الهوة بين خطاب التغريب/التحديث وبين المرجعية الحضارية والهوية الوطنية/المحلية، أحد أهم المراجعات الحضارية التي تنتظر تركيا، وستسفر عملية انضمام تركيا للاتحاد الأوروبـــي عن نتائج جانبية تؤثر على هذه المراجعة. وعلى النقيض من الرأي السائد، لا يمكن لتركيا إقامة علاقة مشرفة مع الاتحاد الأوروبـــي، بالتنكر لعمق مرجعيتها الجيوثقافية. على العكس، فكلما تم إحكام هذا العمق، وكلما تحول إلى أرضية للانفتاح الجديد، كلما تأتى لتركيا الحصول على وضعية مرموقة، سواء في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبـــي أو في الساحة الدولية ككل. إن مجتمعاً ينتهج سلوكاً هتافياً، معتقداً أن الانكسار الحضاري والثقافي الذي يعيشه قد انتهى كلية، بعد كل مؤتمر أو قمة يصدر عنها قرار ينظر إليه على أنه تطور إيجابيّ بشأن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبـــي، سيكون من العسير عليه أن يحتل مكانة تشعره بالاحترام في الساحة الدولية. كما أن من المستحيل أيضاً لمجتمع يرفض العمق الجيوثقافي لوجوده التاريخي أن يكون نداً في مفاوضات صعبة. فبقدر ما يكون لنا من عمق جيوثقافي، سيكون لنا تأثير على الاتحاد الأوروبـــي.

وباختصار، ستشهد الفترة المقبلة بروز أقاليم حضارية قادرة على إنتاج رسائل عالمية، على الرغم من محليتها، نظراً لما تمتلكه من قوة استراتيجية أو ديموغرافية. وبينما يخضع الاتحاد الأوروبـــي - ربما للمرة الأولى في تاريخ أوروبا - لاختبار القدرة على تشكيل إقليم ثقافي استيعابـــي وتعددي حقيقي، فستخوض تركيا أيضاً اختبار القدرة على تحويل ما تمتلكه من عمق جيوثقافي وتاريخي إلى انفتاح حضاري شامل. والاختبار الذي يشهده الاتحاد الأوروبـــي في هذه المرحلة صعبٌ، بقدر صعوبة الاختبار الذي نعيشه. وإذا ما عمد الاتحاد الأوروبـــي إلى بث التوتر في علاقاته، وجرها إلى قشور عرقية/دينية، فلن يخسر تركيا فحسب، بل سيفرز موجة ومشهداً استعمارياً جديداً. وقد يسفر موقف استعماري جديد ذو مركز أوروبـــي على هذا النحو عن نتائج من شأنها حصر الاتحاد الأوروبـــي داخل القارة الأوروبية. فاصطناع مشكلات اقتصادية وسياسية ودبلوماسية، كما هو واضح وبشدة في الحالة التركية، من أجل خلق مسوغات للاختلاف الثقافي، هي سياسة لن يكتب لها الاستمرار طويلاً. والواجب على تركيا أن تتخلى عن نهج الالتحاق بالاتحاد الأوروبـــي من خلال التنازل عن عمقها الجيوثقافي، وعن الاعتقاد بأنها بذلك ستحل مشكلاتها الداخلية؛ ويجب عليها أيضاً التخلي عن الدفاعات الانعكاسية التي تؤجج الشعور بأن أوروبا تسعى إلى تقسيم تركيا. علينا أولاً تبني منظور يستمد وعيه من العمق التاريخي والفلسفي، ثم نعمل على تطوير مقاربة تقيم كافة المجالات الأخرى، وتسيطر على كل مجال منها في إطار منطقها الخاص. وإذا ما قُدر للمجتمع التركي في يوم من الأيام أن يسهم إسهاماً جاداً في تقدم تاريخ الإنسانية، فسيكون ذلك من خلال الانطلاق من عمقه الجيوثقافي الذي يحقق له خصوصية تاريخية.

سادساً: علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي بين شقي رحى الانعكاسات التاريخية

تسير العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبـــي في خط يتراوح بين الميراث التاريخي والعقلانية الدبلوماسية. وحتى في النشاطات الدبلوماسية التي ينبغي لها أن تستند إلى المستوى العقلاني والتقني، تتدخل انعكاسات غير مرجوة على الإطلاق،

نابعة من الترسبات التاريخية/السيكولوجية. فالزعماء والمثقفون الأوروبيون الذين يؤكدون في كل فرصة على العالمية والتعددية باعتبارها مبادئ أوروبية أساسية، يطرحون وبكثرة الأساس المسيحي للهوية والثقافة الأوروبية عندما يختص الموضوع بالعلاقات مع تركيا. وفي المقابل، ترى تركيا الاتحاد الأوروبـــي، الذي تقدمت بكامل إرادتها للانضمام إليه، في مركز سيناريوهات تقسيمها.

ينطوي هذا النمط من العلاقة، الذي يسلك خطاً مضطرباً بين الخلفية التاريخية/السيكولوجية والواقع الجغرافي والدبلوماسي، على مخاطر جادة بالنسبة لتركيا فيما يتعلق بخطط الاتحاد الأوروبـــي التوسعية. وكما أوضحنا من قبل في كثير من أعمالنا[1]، يضع الاتحاد الأوروبـــي تركيا، منذ تقدمها للحصول على العضوية وحتى الآن، وببرود شديد، في موقف المنتظر؛ فلا هو يضمها إلى بنيته السياسية، ولا هو يرفضها رفضاً تاماً. ويسعى الاتحاد الأوروبـــي، الذي اتجه لتحديد وضع خاص بتركيا، علق به علاقته معها وجعل من عملية الانتظار مساراً زمنياً مفتوحاً، لاحتواء المخاطر التي قد تتولد من إقصاء تركيا، دون أن يتحمل المخاطر التي قد تتولد عن عضويتها الكاملة، بوصفها لاعباً دبلوماسياً عقلانياً. مثل هذا الوضع، يوفر شروطاً مثلى للاتحاد الأوروبـــي، تمكنه من الحصول على أكبر قدر من التنازلات من تركيا، في مقابل تقديم النـــزر اليسير لها. وقد تمت طمأنة تركيا لفترة قصيرة من خلال ضمها إلى الاتحاد الجمركي، وهي وسيلة مناسبة لاستمرار الوضعية الخاصة.

ولولا ضرورة اتخاذ قرار بخصوص الدول المنتظرة للعضوية، لتحققت النتيجة الدبلوماسية المرجوة من الاتحاد الجمركي بالنسبة للاتحاد الأوروبـــي. بيد أن الضغوط التي مارستها الدول الأخرى المنتظرة أجبرت الاتحاد الأوروبـــي على اتخاذ قرار قبل تحقيق كافة مطالبه من تركيا. ويعكس هذا القرار - وسيظل يعكس - غموض عملية الاتحاد الجمركي؛ والرمز الرياضي لهذا الغموض هو معادلة 11 + 1 التي طرحت بعد قمة لوكسمبرج. فالشروط التي يتحدث عنها الاتحاد الأوروبـــي،

(1) للمزيد من التفاصيل انظر:
Ahmet Davutoğlu, "İki Medeniyet, İki Farklı Çoğulculuk Anlayışı", *Türkiye-Avrupa Birliği İlişkileri Sempozyumu*, İSAV, İstanbul, Aralık 1989; a.mlf. "Tarihi Açıdan Türkiye-AB İlişkileri", *İzlenim*, Ocak 1996, S. 29, S. 25-32.

مثل حقوق الإنسان وقبرص وإيجه والمعايير الاقتصادية، ما هي إلا ذرائع من أجل إبقاء تركيا وبشكل دائم في حالة من الترقب، وليست مبررات حقيقية. أي أن ذلك القرار لم يتخذ بسبب هذه الشروط، بل إن هذه الشروط أوجدت من أجل تطبيق استراتيجية الغموض. ولكن، عندما تمتلك تركيا في يوم من الأيام الإرادة لإصلاح قصورها بخصوص حقوق الإنسان، وليس تلبية لرغبة الاتحاد الأوروبـــي، وإنما احتراماً منها لمجتمعها، ستحقق عندئذ مكانة مرموقة في العلاقات الدولية.

وتتعلق الخلفية السيكولوجية للعبة الدبلوماسية العقلانية بالمسار التاريخي للعلاقات بين تركيا وأوروبا، التي تناولناها في الفصل الخاص بالأقاليم البرية القريبة. فدخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبـــي، مع انتمائها لوسط ثقافي مختلف وامتلاكها بنية سكانية دينامية، يثير قلق مسؤولي الاتحاد الأوروبـــي المشتغلين بقراءة التاريخ. ويعتقد هؤلاء المسؤولون أنهم يواجهون ضغطاً يشبه هجمات الجرمان والهون الدينامية التي فككت الإمبراطورية الرومانية، ويرون تركيا الطرف الأقرب إلى أوروبا في هذا الضغط القادم من الجنوب. فالغالبية العظمى من زعماء أوروبا ومثقفيها ينظرون إلى تركيا ثقافياً باعتبارها امتداداً للشرق ذي المركز الإسلامي، ويرونها أيضاً امتداداً اقتصاديّاً وسياسيّاً للجنوب. ولذا، فإن الأوروبيين الذين يعتقدون أن تركيا عنصر عسير الهضم، لا يقولون (نعم) للعضوية الكاملة، ولكنهم يعلقون علاقاتهم بتركيا، آخذين في حساباتهم أيضاً الأعباء المالية التي ستنتج عن قول (لا). وقد اكتسبت هذه السياسة طبيعة مزمنة مع التطورات التي جرت في وسط أوروبا وشرقها بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور مرشحين جدد للعضوية في الاتحاد الأوروبـــي. أدت هذه السياسة إلى تعميق شكوك تركيا، وهي التي أعلنت منذ البداية أن هذا المسار "طريق دقيق طويل". وتركيا غير مدرجة على قائمة الدول المرشحة للعضوية في الاتحاد الأوروبـــي خلال فترة التوسع المستقبلية، التي ستتراوح بين 15-20 عاماً، والمخطط لها زيادة عدد الأعضاء إلى سبع وعشرين عضواً. ويوضح هذا أن خيار الاتحاد بالنسبة لتركيا قد تحدد في "عدم منح العضوية الكاملة لتركيا مع وضعها تحت الإشراف من خلال الاتحاد الجمركي"؛ ولكن أوروبا تحرص على الحفاظ على علاقاتها مع تركيا في مستوى يحول دون تحولها صوب محاور أخرى، دون أن تمنحها أية ضمانات تتعلق بالعضوية الكاملة.

وهذا هو أكثر الجوانب خطورة في عملية الاتحاد الجمركي؛ فبينما تعمل تركيا على توفيق مقاييسها الاقتصادية الداخلية والخارجية مع النظام الأوروبـــي، تمتلك أوروبا استقلالية القرار بشأن علاقات تركيا بالاتحاد. وبينما يتسلح الاتحاد الأوروبـــي بالفيتو اليوناني قبل كل قرار مهم بشأن تركيا، ليس لدى تركيا الحق في الاعتراض على الاتحاد الأوروبـــي أو على الدول الأعضاء فيه. ومن ثم، فإن استمرار الغموض في هذا النمط من العلاقة، سيحد وبشكل ملموس من خيارات تركيا الاقتصادية الدولية، ويشكل بالتدريج بنية اقتصادية تابعة لأوروبا وليست شريكاً لها. والواضح بجلاء أن الاتحاد الأوروبـــي، الذي يحصر تركيا في فنائه الاقتصادي الخلفي من خلال سياسة الاتحاد الجمركي، يسعى إلى الحيلولة دون قيام قوة تركيا الديموغرافية بالضغط على أوروبا بحق التنقل الحر، وينتهج سياسة إقصاء جيوثقافية تخالف العقلانية الاقتصادية والقيم العالمية التي أعلنها. وثمة جهود تبذل لوضع تركيا، التي التحقت بأوروبا من طرف واحد اقتصاديّاً، وأُقصيت عنها جيوثقافيّاً، بين شقّي رحى المجابهة والتكامل. ويرتبط عدم تحول هذه المعادلة إلى مأزق استراتيجي بمدى قدرة تركيا على تفعيل سياستها الإقليمية القارية القريبة والمتنوعة في إطار التخطيط الاستراتيجي طويل المدى. يجب على تركيا تطوير ساحة مناورة مفتوحة على مختلف البدائل، من خلال صياغة سياسات إقليمية قارية بديلة، تحول دون عزلها في مواجهة الاتحاد الأوروبـــي، الذي سيتكامل مع أوروبا الشرقية خلال العشرين سنة المقبلة. هذه الضرورة هي أحد المقاييس الاستراتيجية الأساسية لتركيا في المستقبل القريب.

لا يمكن لتركيا الانسلاخ عن أوروبا جغرافياً أو تاريخياً. بيد أن القدرة على بدء مرحلة جديدة في العلاقات مع أوروبا، ترتبط بتجنب تأثير الترسبات التاريخية/السيكولوجية على العمليات الدبلوماسية العقلانية. إن الشرط الأولي للخروج من الحلقة المفرغة، التي أدى إليها هذا النمط من العلاقة، يستلزم تقييماً جديداً لاستراتيجية تركيا الخارجية، من خلال منظور يضع الاتحاد الأوروبـــي ضمن هذه الاستراتيجية، دون أن تُختزل في الاتحاد الأوروبـــي فقط. إن إعادة تقييم على هذا النحو، تجري على أرضية عقلانية، هو من الأهمية بمكان أيضاً من حيث البناء السياسي الداخلي. فالمسؤولية الأخطر والأهم التي تنتظر النخب

وصانعي السياسة في تركيا في هذا المجال، تتمثل في القدرة على تطوير النهج العقلاني الذي تتطلبه العملية الدبلوماسية، والعمق والمرونة اللتين تتطلبهما عملية التأثير المتبادل بين الحضارات؛ كما تتمثل في التحلي بمنظور بعيد المدى، وبالقدرة على بناء حالة من الثقة بالنفس، تعكس كل ذلك في ممارسات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية.

خاتمة

يتمثل العنصر الأساسي الذي يضفي على النظريات الاستراتيجية صفة البقاء والديمومة في قابلية هذه النظريات لإقامة علاقة سليمة بين موضوعية مستويات الوصف والتوضيح والفهم، وبين ذاتية مستويات التفسير والتوجيه. كما أن القدرة على طرح الواقع الاستراتيجي المعاش في إطار الوضع الدولي الراهن، يضع المنظور الذاتي لمستويي التفسير والتوجيه على أرضية سليمة، ويحقق القدرة على تحويل هذا المنظور إلى سياسات قابلة للتطبيق. ويتعلق العنصر الهام الآخر، الذي يضفي على النظريات الاستراتيجية صفة البقاء والديمومة، بدراسة التاريخ والجغرافيا، وهما معطيان ثابتان للدولة/المجتمع، باعتبارهما موضوعين بحثيين تتمركز حولهما المقاربات الاستراتيجية؛ بمعنى أن دراسة تاريخ وجغرافية الدولة أو المجتمع بعمق توفرُ منظوراً مزدوجاً يشتمل على بُعدي الزمان والمكان. وبينما يحقق العمق التاريخي الذي يقيم التواصل بين الماضي - الحاضر - المستقبل القدرة على إدراك الواقع المعاش داخل البُعد الزماني، فإنه يوضح من ناحية أخرى تأثير الإدراكات والأنماط السلوكية والتصورات الاستراتيجية لدى اللاعبين في كل مجال تطبيقي في هذا البعد. فالسعي إلى وصف حالة ما في العلاقات الدولية الراهنة، بدون النفوذ إلى عمقها التاريخي، يُشبه إجراء تحليل سيكولوجي لشخص ما مع تجاهل محتويات ذاكرته. بمثل هذه المقاربة، يصعب توفر القدرة على فهم وتحليل الأزمات الراهنة ورسم منظور مستقبلي ضمن استراتيجية مستمرة.

أما العمق الجغرافي، فيكشف عن الاستمرارية المكانية للدولة أو المجتمع محل الدراسة، ويقدم توصيفاً للساحة الاستراتيجية التي يجري عليها التأثير المتبادل. وثمة علاقة تبعية وارتباط، تأخذ صورة دوائر متداخلة، بين المقاييس الداخلية لمجتمع ما، والساحات الإقليمية التي يجري عليها التأثير المتبادل. ويتصدر الوعي الداخلي بدراسات العمق الجغرافي الشاملة، التي تُجرى في الفترات الدينامية، معايير التوجيه

الاستراتيجي الدائم. وهناك ضرورة للمزاوجة بين المقاربة الاستراتيجية ذات العمق التاريخي القادرة على إدراك الارتباط بين الماضي والحاضر والمستقبل، وبين تحليل العمق الجغرافي القادر على إقامة تواصل سليم بين المقاييس الداخلية والإقليمية والدولية. وتكتسب العناصر الجيوثقافية والجيوسياسية والجيواقتصادية التي تشكل أرضية العمق الاستراتيجي لدولة ما دلالة هامة في مساحة التداخل هذه.

وقد سعينا في هذا الكتاب، الذي حاولنا فيه إبراز العمق الاستراتيجي لتركيا، إلى توضيح العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين البُعد النظري لهذه الأرضية الاستراتيجية وبين مجالات التطبيق. تناول القسم الأول من الكتاب التعريف بالإطار المفاهيمي والتاريخي الذي يشكل أرضية هذا التحليل الاستراتيجي. وانطلاقاً من هذا الإطار التاريخي والمفاهيمي، بحث القسم الثاني الإطار النظري لأسس العمق الاستراتيجي، التي شكلت أوضاع تركيا الخاصة. أما القسم الأخير، فقد سعى إلى إبراز الوسائل الاستراتيجية التي ستحقق تفعيل هذه الأسس، ومجالات التطبيق التي تستند إلى العمق التاريخي والجغرافي للسياسات الإقليمية. وعند تناول تركيا في إطار وصفي عام، نجد أنها تتمتع ببنية متجذرة، قادرة على تحويل عناصر وإمكانات المعطيات الثابتة، مثل التاريخ والجغرافيا والسكان والثقافة، إلى قوة حقيقية وواقعية. بيد أن هذا الوضع، رغم ما خلقه من مزايا كبرى من الناحية الاستراتيجية، يشتمل أيضاً على مخاطر ملموسة.

وإلى جانب دراسة الأرضية التي ترتكز إليها تركيا طبقاً لمفهوم العمق الجغرافي، قمنا بتطوير تعريفات مثل الأقاليم البرية القريبة، والبحرية القريبة، والقارية القريبة، وتناولنا البنى الداخلية لهذه الأقاليم ووضعها في النظام الدولي، من زاوية علاقتها بالتخطيط الاستراتيجي لتركيا. ويوفر تحليل على هذا النحو الأرضيات الجديدة للتوضيح والفهم والتفسير، متجاوزاً في ذلك المقاربة الوصفية لحدود تركيا السياسية. وعندما نتناول أقاليم تركيا القريبة البرية والبحرية والقارية: الإقليم البري القريب الذي يُشكل حزام البلقان - القوقاز - الشرق الأوسط المحيط بتركيا؛ والإقليم البحري القريب الذي يتشكل من البحار الداخلية البحر الأسود - المضيقين - مرمرة - إيجه - شرق البحر المتوسط - البحر الأحمر - الخليج - قزوين، وطرق الملاحة البحرية؛ والإقليم القاري القريب الذي يتشكل من أوروبا -

شمال إفريقيا - وسط وغرب آسيا؛ كل إقليم على حدة، أو ككلٍ متكامل، نجد أنها تُمثل مركز القارة الرئيسية جغرافيًا، وتضم الساحات التي تُشكل الشريان الأساسي لتاريخ الإنسانية من الناحية التاريخية.

ولذا، فإن أية ظاهرة في العلاقات الدولية تواجهها لتركيا في هذه الساحات، لا يمكن فهمها من خلال وصف أحادي البُعد. وهو ما يعني أن عملية بناء سياسة خارجية تركية تجاه ظواهر وأُطر العلاقات الدولية، لا يمكن أن تكون عملية أحادية الجانب وأحادية المحور، بل لا بد أن تستند إلى تحليل متعدد الأبعاد لظواهر العلاقات الدولية المعنية بكل إقليم، والقدرة على فهم التأثير المتبادل بين هذه الأقاليم. وتعد المتابعة المستمرة لإيقاع السياسة الخارجية في ساحات التأثير المتبادل، وقدرة الخيارات الاستراتيجية التركية على توجيهه، من المتطلبات الحيوية لإجراء تحليل استراتيجي وبناء سياسة خارجية. وتتميز مواجهة تركيا لضرورات تطوير استراتيجياتها في الأقاليم البرية القريبة والبحرية القريبة والقارية القريبة، بأنها مواجهة متنوعة يمكنها أن ترفع من سقف المزايا والمخاطر إلى أعلى مستوى. فإذا ما علمنا أن هذه الأقاليم تخضع لتأثيرات متبادلة مع بعضها البعض، وأن كل إقليم منها يحمل سمات مختلفة عن الآخر، يمكن القول: إن التجارب التاريخية المختلفة التي تختزنها تركيا تؤثر تأثيراً ديناميًّا من حيث العلاقة مع هذه الأقاليم. فتأثُّر المعطيات المتغيرة التي تتشكل من الإمكانات التقنية والاقتصادية والعسكرية تأثراً مباشراً بهذا الإطار الدينامي، قد يؤدي إلى قفزات أو انسدادات مرحلية.

يعزز هذا التنوع الدينامي من التأثير المتبادل بين المعطيات الثابتة والمتغيرة، وموقعها في البناء الاستراتيجي. وتكمن المشكلة الأساسية اليوم بالنسبة لتركيا في القدرة على تفعيل ذهنية استراتيجية تستند إلى رؤية استراتيجية مناسبة وإرادة سياسية متزنة ومتناسقة؛ على أن تستطيع هذه الذهنية الاستراتيجية استخدام المعطيات التاريخية والجغرافية الثابتة استخداماً فعالاً، وإضفاء طبيعة تجميعية على العامل الثقافي، وتفعيل العنصر البشري الدينامي، وتعظيم الإمكانات الاقتصادية والعسكرية والتقنية، انطلاقاً من هذه المعطيات الثابتة، إلى أعلى مستوى ممكن. وكلما قلصت الأزمات الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي والإرادة السياسية، من المزايا التي توفرها المعطيات الثابتة والمتغيرة، كلما زادت المخاطر الاستراتيجية.

إن تراوح التوصيفات التي نعتت بها تركيا بعد الحرب الباردة بين دولة محورية (Pivotal State) وأشلاء دولة ممزقة (Torn Country)، هو تناقض يبرز في الحقيقة ديناميتها متعددة الجوانب. فحتى رؤية دولة ما وكأنها تعيش حالة من التدهور والتراجع في أشلاء متعددة، ينبغي أن يُعد إشارة إلى مكمن من مكامن القوة التي تشتمل عليها الدولة. فالمجتمع الذي ضم بداخله هذه الفسيفساء المختلفة طوال عدة قرون، والذي يعيش توتراً جدليّاً بفعل قوى جذب هذه الأجزاء المختلفة، إنما هو مجتمع يحمل في جوهره أيضاً قوة وقدرة على أن يشكل من هذه الأجزاء كلاً جديداً وواعداً. وهذا أيضاً هو الشريان الرئيسي الذي جعل من دولة ما محوراً. ويضم هذا الإطار الاستراتيجي تنوعا ديناميا وجدليا، مثل شجرة أجريت لها عمليات تطعيم مختلفة، تحاول أن تمد جذورها وتنمو في تربة تختلف كثيراً بعضها عن بعض. إن توفير مصادر التغذية المناسبة للتطعيم المختلف لهذه الشجرة من التربة المختلفة سيرفِدُ نمو وقوة الشجرة؛ بيد أن حالة عدم الاتساق والتوافق التي قد تنشأ من الاختلاف بين الأراضي والتطعيم، ستؤدي إلى استهلاك مصادر الشجرة وإلى ضمورها. إن قوة المجتمعات وضعفها تشبه قوة الأفراد وضعفهم؛ أو بكلمة أخرى، فإن مظاهر الضعف يمكن أن تكون مكامن قوة، إن نجحت في التحول الذاتي عبر المحاسبة الداخلية. وبينما تتحول مصادر القوة في المجتمعات التي لا يمكنها استخدام مصادر قوتها استخداماً جيداً إلى بؤر ضعف، تشكل عناصر الضعف مصادر قوة جديدة للمجتمعات القادرة على تحويل مصادر أزماتها إلى قوة.

ويمتلئ تاريخ الحضارة والتاريخ السياسي بأمثلة لا حصر لها على هذا القانون. فالانفتاحات الاستراتيجية، شأنها شأن النظريات الاستراتيجية، حيث هي حصيلة الإجابات التي أُنتجت للرد على حالة التمزق التي شهدتها عصور الأزمات. ثمة آلام صاحبت الانتقال إلى الوحدة الألمانية، بعد التمزق والتشرذم الذي استمر قروناً عدة في الإمبراطورية الرومانية - الجرمانية المقدسة، التي تمثل أساس الاستراتيجية الألمانية. كما أن النواة الأولى للمؤسسات التي أبرزت الإمبراطورية البريطانية على مسرح التاريخ، تشكلت في خضم التمزق الذي ولدته الحرب الأهلية الإنجليزية. وقد تعرضت قومية اللغة والثقافة، التي تبدو عنصراً أساسيّاً في الهوية والاستراتيجية الفرنسية، للتمزق في الحروب الدينية؛ كما شَمخت أعمدة الهيمنة الفرنسية في

العهد النابليوني بعد حالة التمزق التي عاشتها فرنسا الثورة. أما الظروف التي جعلت الاتحاد السوفياتي في منـــزلة القوة العظمى الثانية خلال فترة الحرب الباردة، فكانت نتاج آلام الثورة والتمزق في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى. كما أن القيم الأساسية، والمؤسسات، والآليات، التي جعلت القرن العشرين قرناً أميركياً، تجلت على مسرح التاريخ من تحت أطلال الحرب الأهلية التي وقعت في ستينات القرن التاسع عشر. وقد أصبحت الأزمة التي تولدت من التمزق الاجتماعي الذي أوجدته الحرب الأهلية بوتقة للتعددية الثقافية الأميركية في الوقت ذاته. وإن أردنا أن نؤكد على هذا القانون بمثال من تجربتنا التاريخية، فلا بد أن نتذكر أن البنية الأساسية والمؤسسات التي جعلت من الدولة العثمانية قوة عالمية حقيقية في عهد السلطان محمد الفاتح، وجعلت منها دولة فريدة بين سائر الدول الأخرى، تشكلت نتيجة الدروس والعبر المستخلصة من تجربة التمزق السياسي التي شهدها عصر إمارات الأناضول.

وباختصار، تمتلك المجتمعات، التي تتمتع بالقدرة على إنتاج القوة من خضم أزماتها وتمزقها، الحق في أن تلقي بثقلها على مسرح التاريخ. وعلى النقيض من ذلك، فإن المجتمعات التي تنظر إلى عناصر قوتها باعتبارها مصدر أزمة، لن يتأتى لها حتى فرصة الحفاظ على وجودها. إن المجتمعات التي تُضطر لمواجهة الأزمات المختلفة، كمّاً ونوعاً، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من المراحل الدينامية، فيسعى بعضها لتجاوز هذه الأزمات بالانكفاء على الذات، ويسعى بعضها الآخر إلى التجاوز برفع راية التحدي في وجه هذه الأزمات بكل ما أوتي من قدرة على الانفتاح الاستراتيجي. ومن بين الأمثلة الناجحة على جهود بعض المجتمعات لتجاوز الأزمات من خلال الانكفاء على ذاتها، سياسة الانصهار التي تبنتها الولايات المتحدة - وهي دولة قارة - بعد الحرب الأهلية؛ وجهود اليابان، وهي دولة جزيرة، لتشكيل ساحة تمركز داخلية من خلال غلق أبوابها أمام العالم الخارجي بعد المواجهة مع القوى الاستعمارية. ولكنَّ التجارب التاريخية لبعض المجتمعات ووضعَها الجغرافي، لا تساعد أبداً على ذلك. فالمجتمعات الواقعة في مركز القارة الرئيسية، أو في مناطق التقاء الأقاليم الجيوستراتيجية، أو التي تحتفظ ببنية متعددة الثقافات، لا يمكن لها أن تنكفئ على ذاتها في مواجهة التحديات الخارجية. وإن

أمكن لها ذلك لفترة قصيرة، لن يكون الانكفاء منتجاً للحلول. وتتجه المجتمعات التي تنكفئ على ذاتها في مثل هذه الأوضاع للتحلل، إما بفعل العوامل الخارجية، أو بفعل تناقضات الأزمات التي تؤدي إلى التمزق الداخلي.

وتُعد تركيا من بين دول المجموعة الثانية؛ وبينما لا يمكنها الانكفاء على ذاتها، فإن لديها القدرة على تحويل عناصر أزمتها إلى عناصر قوة، من خلال الانفتاح على الخارج بثقة جديدة في النفس. لا يمكن لتركيا أن تنكفئ على ذاتها جغرافيّاً، بحكم موقعها على الخط المركزي لأهم حزام استراتيجي في العالم في اتجاه الشمال - الجنوب والغرب - الشرق. كما أن اختلاف ميراث تركيا التاريخي عن الدول القومية العادية التي ولدت من تطورات القرن العشرين، يجعل من انكفائها على الذات أمراً مستحيلاً. ويصعب دون أخذ الخصائص المميزة للميراث التاريخي تطوير إطار لفهم وتفسير سؤال: لماذا تتمتع تركيا بهذا القدر من المناخ الاستراتيجي الدينامي الشامل؟ وسيكون من العسير صياغة إجابة واضحة على هذا السؤال دون التوكيد على الخصائص الأساسية التي تميز تركيا عن الدول التي تقع في أقاليمها البرية القريبة والبحرية القريبة. فعلى سبيل المثال، تشكل السمات الأساسية التي تميز تركيا عن وضع سوريا في الشرق الأوسط، وبلغاريا في البلقان، وجورجيا في القوقاز، وهي التي تربط هذه الأقاليم البرية القريبة بعضها ببعض، مبررة في ذات الوقت وجود البيئة الاستراتيجية الدينامية لتركيا.

ويمكن فهم هذه السمات في سياق وضعية المركز التاريخي الذي يُعنى مباشرةً بسياسات الأقاليم البرية والبحرية القريبة. فأحد العناصر الرئيسية لوضعية المركز التاريخي يتمثل في استناد تركيا إلى المواريث العثمانية التي تعتبر واحدة من ثمان دول دخلت القرن العشرين بوصفها بنية سياسية لإمبراطورية، تضمُّ الكثير من الفسيفساء الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية ككلٍّ متكامل. إن كل تمزق جيوسياسي وجيواقتصادي وجيوثقافي وقع خلال عملية تجزئة الوحدات الكبرى إلى وحدات صغيرة، ترك الدول التي احتلت موقعاً مركزياً في البُنى السياسية الكبيرة في مواجهة مسؤوليات تاريخية. وقد عاشت دول مثل إنكلترا وروسيا وألمانيا وفرنسا والنمسا - المجر، والصين واليابان، التي كانت دولاً ذات بُنىً إمبراطورية في بداية القرن العشرين، تحللت نتيجة الحرب العالمية الأولى أو الثانية، أزمات مشابهة،

وبذلت جهوداً من أجل قيام وحدات سياسية جديدة من بين هذه الأزمات بمقاربات وتوليفات خاصة بها، استهدفت إحداث توافق مع الظروف الدولية الراهنة.

كل هذه الدول، شأنها في ذلك شأن الدولة العثمانية، عانت حالة من التمزق الجيوسياسي والجيواقتصادي والجيوثقافي ثقيل الوطأة، وسعت لتجاوز مظاهر الضعف التي أدى إليها ذلك التمزق عبر توظيف أدوات استراتيجية جديدة. فبينما اجتهدت انكلترا للحفاظ على ثقلها الاستراتيجي باستغلال روابطها البراغماتية مع الولايات المتحدة وإقامة نظام الكومنولث وفرض هيمنة اللغة الإنجليزية، اضطرت روسيا بعد انهيار الكتلة الأيديولوجية العظمى التي قادتها، لتحقيق الانسجام والتوافق بين عملية التقليص الإمبراطوري وقدراتها الجديدة. وبينما جازفت ألمانيا بشن حربين عالميتين حتى يتسنى لها أن تصبح قوة عالمية، بعد أن استجمعت مرة أخرى الموروثات الإمبراطورية التي فقدتها، اجتهدت فرنسا لتحقيق توافق عقلاني بين فقدان ميراثها الاستعماري وتعزيز دورها في التوازنات الدبلوماسية الأوروبية الداخلية. وقد سعت اليابان، وهي إحدى دولتين آسيويتين إمبرياليتين، لإعادة تأسيس ساحة تأثيرها في الباسيفيك على نحو يشبه النموذج الألماني، بأدوات استراتيجية متغيرة، بدءاً من القوة العسكرية إلى التأثير الاقتصادي. أما الصين، فقد بذلت جهوداً كبيرة من أجل تأمين وضع مركزي جديد من خلال القيام بتحول أيديولوجي على نحو يشبه النموذج الروسي. وفي المقابل، قبلت النمسا والمجر التراجع صوب ساحة تأثير محدودة، وأن تتعايش مع التضاؤل في حدودها الطبيعية؛ والسبب الرئيس خلف هذا الوضع تعهد ألمانيا بتحمل المسؤوليات الإمبراطورية في الإقليم ذاته.

تعاملت تركيا مع التقلص الناجم عن التحول من بنية سياسية كبرى إلى بنية سياسية صغرى بالانسحاب نحو نطاقها المحوري في الأناضول، وأقامت هناك نظاماً سياسيّاً جديداً. واضطرت تركيا مع مرور الوقت إلى مواجهة ما تفرضه عليها جغرافيتها وتاريخها، والتصدي للأزمات الناجمة عن هذه المواجهة. وتضيف الوضعية الجغرافية التي تحتلها تركيا في مركز القارة الأم، بعداً أكثر تعقيداً على هذه المواجهة. فعلى سبيل المثال، شعرت إنكلترا، التي لا يربطها رابط مباشر بالمناطق

التي خضعت لها، شعوراً مباشراً بأثر التمزق الجيوسياسي والجيواقتصادي والجيوثقافي في تلك المناطق. بل إن انكلترا في بعض الأحيان سعت لحماية ساحة تأثيرها المباشر بأن فتحت الطريق أمام قيام كيانات حدودية كان من شأنها الإسراع في عملية التمزق. والوضع ذاته ينطبق أيضاً على فرنسا واليابان.

في المقابل، نجد أن كل ساحة من ساحات التأزم الإقليمي الذي نجم عن التمزق الجيوسياسي والجيواقتصادي والجيوثقافي وفقدان الدولة العثمانية نفوذها في الأقاليم البرية والبحرية القريبة، يؤثر تأثيراً مباشراً على تركيا، وعلى هذه الأقاليم في الوقت نفسه. في بعض الأحيان، يمارس التموج السياسي والاقتصادي والثقافي الذي يعيشه الداخل التركي تأثيره على التطورات الجارية في تلك الأقاليم؛ وفي أحيان أخرى، تكون تركيا هي من يتأثر بتطورات الأوضاع الإقليمية. وفي الفترات الدينامية، يتولد عن هذه المؤثرات المتبادلة تعقيدات داخلية وأزمات خارجية؛ وتعتبر المنحنيات والتموجات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة نماذج أخيرة لهذا الوضع. فهذا التأثير المتبادل، الذي كان مسيطراً عليه في ظل المقاييس الدولية الساكنة للحرب الباردة، يفرض مسؤوليات متعددة الجوانب وعميقة في ظل المقاييس الدولية الدينامية الجديدة، وبروز ساحات الغموض العالمي والإقليمي.

وعند القيام بمواجهة هذه المسؤوليات بشكل جدي، نجد أنها تمثل مصدر قوة لا ضعفاً. فمع تفاعل العوامل الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية في فترة ما بعد الحرب الباردة، تجد تركيا نفسها إزاء العديد من الأزمات التي تمتد عبر إقليمها البري الأقرب الذي يتألف من البلقان والشرق الأوسط والقوقاز صوب إقليمها البحري القريب وإقليمها القاري القريب. وكما يشكل هذا الوضع ساحة مخاطرة بالنسبة لتركيا، يمكن أن يصبح في الوقت ذاته ساحة تأثير قوية، كامنة ومهمة. فالتناقضات والتوترات التي يشهدها الداخل التركي ما هي إلا انعكاس لجهود التوافق مع هذه البيئة الجغرافية/التاريخية الجديدة. في ظل وضع كهذا، سيكون من الصعب على تركيا تجاوز التحديات التي تطرحها هذه المواجهة إن هي انغلقت على نفسها. ففي خضم أوضاع دينامية وحالة جغرافية مفتوحة على التأثيرات الخارجية من هذا القبيل، سيؤدي انغلاق الدولة على نفسها وغرقها في جدل التهديد والمخاطر الداخلية، إلى تفاقم مخاطر المواجهة. وعلى النقيض من ذلك، فإن

الدولة التي تطور قدرتها على بناء تصور استراتيجي أصيل، مستمد من موروثاتها التاريخية، وعلى توفير الوسائل اللازمة لذلك، وعلى تطبيق هذا التصور الاستراتيجي بمنهج صحيح، لن تستطيع تجاوز خلافاتها الداخلية وحسب، بل وستحقق أيضاً انفتاحاً استراتيجياً وثقافياً مهماً.

وتتلخص حتمية انفتاح تركيا على الخارج، منطلقة من أقرب الأقاليم بالنسبة لها، في السيكولوجيا التي سينطلق منها هذا الانفتاح، وكيف يمكن تحقيقه وبأي منهج ومن خلال أية مؤسسات. وكما سبق وذكرنا بالتفصيل في الفصول السابقة، فإن قيام تركيا بإعادة تعريف عمقها الاستراتيجي من خلال روابطها البرية القريبة والبحرية القريبة والقارية القريبة، وخضوع الأبعاد الجيوثقافية والجيوسياسية والجيواقتصادية لهذا العمق الاستراتيجي لتقييم شامل، بوصفها معايير للسياسة الخارجية، والقدرة على تفعيل الوسائل الاستراتيجية التي يتطلبها التقييم في إطار متكامل من التوازن والتنسيق، وتوجيه تلك الاستعدادات الأولية نحو صناعة سياسة خارجية ترتكز إلى منظور طويل المدى وعقلاني، سيحقق لتركيا العبور إلى مرحلة أكثر ملائمة للأوضاع الدولية الأكثر استقراراً التي ستشكلها التوازنات الجديدة.

وينبغي علينا ألا ننسى أنه وبالرغم من انتهاء الحرب الباردة فعليّاً، إلا أن التنظيمات والاتفاقيات النهائية التي ستحدد التوازنات والقوانين الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة لم تُنجز حتى الآن. وعند تناول الوضع الدولي من هذه الزاوية، نجد أنه قد حدث وقف لإطلاق النيران، بيد أنه لم تتم حتى الآن صياغة نظام عالمي جديد ذي نطاق واسع، يشتمل على التنظيمات النهائية التي تنعكس فيها توازنات القوة الجديدة. وتتبع سياسة تجميد الأزمات، أكثر من حلها حلاً نهائيّاً، كما في عديد من مناطق الأزمات، مثل البوسنة وقرباغ وفلسطين وكوسوفو وشمال العراق، من عدم تبلور واتضاح المقاييس الأساسية للنظام الجديد.

وستحتل الدول التي تطور قدرتها على تقييم هذه المرحلة الانتقالية، الدينامية والغامضة، بدقة ومرونة استراتيجية، موقعاً أكثر تميزاً في النظام الجديد. إن تركيا، التي تقف الآن في صف الدول المنتصرة في الحرب الباردة، دفعت في مقابل هذا الموقع الكثير خلال الحرب الباردة. ومن الصعوبة بمكان القول أن تركيا حصلت في

فترة ما بعد الحرب الباردة على مقابل ما قدمته. بل أننا نجد الدول التي خرجت مهزومة من الحرب الباردة، وظلت خلال السنوات العشر التي أعقبت نهاية الحرب الباردة تُواجه مخاطر استراتيجية على امتداد حدودها، ترشح لعضوية الاتحاد الأوروبــي، بينما يشوب التوتر علاقات تركيا مع الاتحاد، وتواجه خطر إقصائها عن عملية تأسيس قوة الدفاع الأوروبية؛ إضافة إلى محاولات العزل السيكولوجي - الدبلوماسي الذي تواجهه بفعل اتهامها بارتكاب عملية إبادة عرقية. مثل هذا الوضع، يجعل تركيا في حاجة ماسة لتجديد استراتيجي متعدد الجوانب.

يتطلب هذا التجديد الاستراتيجي قبل أي شيء إطاراً جديداً للفهم الاستراتيجي، ووقفة جديدة تعتمد على هذا الإطار. وتتمثل النقطة الرئيسية في عملية الفهم هذه في إعادة إنشاء سيكولوجية اجتماعية مفعمة بالثقة بالذات. فالمجتمعات التي لديها القدرة على الحفاظ على ثقتها في فترة يدخل فيها العالم كله في عملية تأثير وتأثر متبادل، هي المجتمعات التي ستشكل مراكز القوة الجديدة. وفي المقابل، ستواجه المجتمعات التي ترتضي التحول إلى كيانات هشة، تفتقد الثقة بالذات، تحللاً استراتيجيّاً واحتمال التلاشي. ويتمثل الشرط الحتمي لتجديد الثقة بالذات سيكولوجيّاً في إعادة بناء التصور الاستراتيجي على نحو يتوافق مع الظروف الجديدة. وكما سبق وأكدنا في أكثر من موضع، فإن مكانة المجتمعات في العلاقات الدولية ترتفع على عمودي التاريخ والجغرافيا، وهما عنصرا الزمان والمكان. إن المجتمعات التي لا تتمتع بالقدرة على إعادة فهم تاريخها وجغرافيتها هي مجتمعات تفتقد القدرة على التوافق مع الظروف الجديدة، أو اجتراح القفزات والطفرات عند الضرورة. وليس لأية أيديولوجية رسمية أو غير رسمية، أو خطاب للسياسة الخارجية، أن ينقل المجتمعات إلى وضع ما وراء التاريخ (ما وراء الزمن)، أو أن يضعها في فراغ ما وراء الجغرافيا (ما وراء المكان).

وينبغي لكل مجتمع واعد، يزعم بأنه يؤثر في التاريخ وليس كمّاً مهملاً، ويكتب التاريخ ولا يقرأه فقط، أن يعيد تفسير زمانه ومكانه، وهما المعطيان الثابتان اللذان يعيش فيهما. فالمكان بالنسبة لبعض المجتمعات يعني مساحة جغرافية معينة وحسب؛ ويستهدف انفتاح هذه المجتمعات على أمكنة أخرى إنجاز السيطرة وتحقيق أهداف استعمارية. ليس لدى هذه المجتمعات مُثُلٌ تَحُضُّها على التعايش مع

المجتمعات التي تعيش في الأمكنة التي تنتشر فيها. والنطاق الجغرافي لهذه المجتمعات هو بمثابة مركز مطلق، وما سواه من نطاقات جغرافية هي هوامش مطلقة. ويتجلى هذا النموذج للفهم المكاني، الذي يعكس أيضاً رؤية معينة للعالم، في التوسع الغربـــي الذي يأتي في مقدمته الاستعمار البريطاني والفرنسي. ذهب البريطانيون إلى الهند بهذه الرؤية وهذا الفهم للمكان، ثم عادوا إلى موطنهم الأصلي بعد أن قاموا بنقل خيرات وموارد الهند على أوسع نطاق ممكن.

وهناك مجتمعات أخرى تجعل منها رؤيتها للعالم مجتمعات احتوائية، وجسرية، باعتبار النطاق الجغرافي الذي تمتلكه. تعيش هذه المجتمعات حالة سيولة وانسيابية عبر طرق مرورها التاريخية، وتفضل التعايش مع العناصر الأخرى التي تعيش فوق هذه الجغرافيا من خلال التغيير المستمر لتعريفاتها للوطن المركزي، سواء في فترات نهضتها أو فترات انحطاطها. وإن أردنا أن ندلل على هذه القراءة بمثال رمزي من أمثلة التاريخ الحضاري، علينا أن نتذكر أن قيام طارق بن زياد بحرق السفن لم يكن تكتيكاً عسكريّاً ناجحاً وحسب، بل كان انعكاساً لرؤية احتوائية تستند إلى فهم مكاني خاص للعالم في الوقت ذاته. إن رؤية العالم لدى طارق بن زياد لا تقوم على جغرافية مركزية، بل على جغرافية مطلقة، يمكن التعايش فيها مع مختلف الأقوام. ولذا، أصبحت الأندلس نطاقاً جغرافيّاً جسريّاً احتوائيّاً، امتزجت في بوتقته على مر العصور العديد من الأقوام والثقافات المختلفة، إلى أن جاء الأسبان الكاثوليك الذين حطموا تلك البنية التعددية الثقافية عن آخرها. وعلى الشاكلة ذاتها، أقامت المجتمعات التركية المسلمة التي تدفقت من وسط وغرب آسيا صوب الهند - على النقيض من الاستعمار البريطاني - سلطة سياسية، تستند إلى الاستيطان في تلك المناطق وتتقاسم الجغرافيا ذاتها مع المجتمعات المستقرة هناك. ولذا، تحولت الهند تحت حكم بابور إلى مسرح للتأثير الحضاري المتبادل متعدد الجوانب والثقافات.

ولم يكن توجه العثمانيين نحو البلقان مختلفاً، فقد حافظ العثمانيون على تعددية ثقافية مشابهة هناك لمدة تقترب من خمسة قرون في ظل حالة من الأمن والاستقرار. كشف الرواد الأوائل عن آفاق جغرافية جديدة بإقامة كلية موستر، ومن بعدها كلية بالاجاى. واستمر هذا السلوك بعد تدهور الدولة العثمانية. كتب نامق كمال "الوطن" (أو سلستره) في أواسط القرن التاسع عشر، وكتب محمد

عاكف "تشاناق قلعه" في بدايات القرن العشرين؛ ولم يكن ثمة تأثير للقومية التركية لدى نامق كمال، بحيث يرى الأناضول مركزاً للعرق التركي، ولا للقومية الألبانية لدى محمد عاكف، بحيث يرى البلقان وطناً مركزياً. أولئك الذين استشهدوا على أبواب فينا وهم يتقدمون صوب أوروبا، وفي قلعة أوزي في شمال البحر الأسود على أيدي الروس، والذين تجمدوا في جبال الله أكبر، والذين حولوا مياه نهر صقاريا بلون دمائهم في الدفاع عن قلب الأناضول، كانوا عناصر لأمة واحدة، ولديهم فهم واحد للتاريخ والمكان على اختلاف أجناسهم وأعراقهم.

ولذا، فإن التوجه الاستراتيجي الأساسي الذي سيدعم تجديد هذا التصور الاستراتيجي هو أن يحل التكامل الجيوثقافي والجيوستراتيجي محل التمييزات التصنيفية. ويمكننا أن نطرح نموذجاً لضرورة التكامل في إطار جدلية الانتماء الآسيوي – الانتماء الأوروبـــي، أو جدلية الشرق – الغرب، وهي جدليات محل نقاش دائم في تاريخنا القريب. وعلى تركيا، وهي إحدى الدول الجسرية التي تقع في مناطق التقاء الخطوط الشرقية – الغربية والشمالية – الجنوبية لقلب القارة الأم أوروآسيا، الدخول في عملية تجديد شاملة للهوية، التي تمثل عنصراً أساسيّاً في بناء الاستراتيجية طويلة المدى وما تطلبه هذه الاستراتيجية من بنية جيوثقافية، من خلال التخلص من تأثير عمليات التصنيف غير المجدية التي تحصر تركيا بين الانتماء الأحادي لأوروبا أو آسيا. وعلى تركيا – التي تقع على خط مروري بين الشمال – الجنوب من حيث البناء الاقتصادي – السياسي الدولي، وبين الشرق – الغرب من حيث البناءِ الجيوثقافي الدولي – تطوير استراتيجية تحول دون أن تؤدي هذه الوضعية إلى تمزق جيواقتصادي وجيوسياسي وجيوثقافي جديد. بل وينبغي النظر إلى هذه الوضعية باعتبارها وسيلة تكاملٍ جيوسياسيٍّ وجيواقتصاديٍّ وجيوثقافي تعزز من دور تركيا الإقليمي والعالمي.

وإذا أردنا أن نوضح مرة أخرى بمثال وتجربة تاريخية، فإن العلاقة بين آسيا – أوروبا من حيث التراكم التاريخي السلجوقي – العثماني، المتقدم في اتجاه الشرق – الغرب، تشبه علاقة القوس بالسهم. فكلما شد طرفا القوس إلى الخلف، كلما ازدادت سرعة السهم إلى الأمام؛ ولذا، فإن الدولة السلجوقية التي بسطت هيمنتها على إيران، تقدمت في الأناضول بسرعة السهم؛ كما اكتسب تقدم العثمانيين

صوب أوروبا، بعد أن شدوا القوس الآسيوي بتأسيس وحدة الأناضول، سرعة لم يكن من الممكن عرقلتها. بل وتغيرت المفاهيم الجغرافية على نحو يعكس نمط هذه العلاقة. وفي كلتا الحالتين، تم النظر إلى مصطلح "الروملي" باعتباره مركزاً جديداً للتقدم صوب أوروبا، أو الغرب. والروملي بالنسبة للسلاجقة، كانت هي الأناضول الآن، ولذا سمي "مولانا" باسم جلال الدين الرومي؛ أما الروملي بالنسبة للعثمانيين، فهي البلقان. فلا السهم ولا القوس يمكنه أن يجعل من هذه العلاقة شأناً ثانوياً. وتتمثل المسألة في تشكيل إرادة لصياغة استراتيجية، تستخدم القوس والسهم بشكل منتظم وعلى نحو يدعم فيه كل منهما الآخر.

إن هويات المجتمعات عميقة الجذور، والاستراتيجيات التي توجهها هذه الهويات، تتأثر بالوسائل بشكل مستقل. وقد تكون وسائل هذه الاستراتيجيات أحياناً عسكرية، وأحياناً أخرى ثقافية أو اقتصادية، أو أن تكون بناءً وهيمنة حضارية شاملة، تضم هذه العناصر كلها. والمسألة الأساسية هنا، التي تأتي في المقام الأول، هي مسألة بأية هوية استراتيجية وصوب أي هدف يكون التحرك، قبل الخوض في مسألة نوع الوسائل الاستراتيجية التي ستستخدم وتوقيتها. ويأتي دور الوسائل والتوقيت، الذي لا محيص عنه، بعد هذه المسألة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يرتكز التقدم العسكري المنقوش في الموروثات السلجوقية - العثمانية اليوم إلى تعريف جديد من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية. إن مقاربة تختزل اقتصاد تركيا وعلاقاتها الاقتصادية الدولية في إطار الاتحاد الأوروبي، هي مقاربة تشبه المضي قدماً في اتجاه مجهول، والاكتفاء بسهم دون قوس. ولهذا أيضاً، لم يتحقق التفاعل الاجتماعي الذي يشكل قوة شد القوس مثلما لم تتأسس علاقة منطقية بين السهم والهدف. ومن العسير على تركيا، بدون أن تطأ أرض آسيا بأقدام ثمينة، أن تسلط عينيها وتفكيرها على أوروبا. وكما أن الدولة العثمانية أبطأت من تقدمها في أوروبا خلال الفترات التي شهدت أزمة في عمقها الآسيوي، فبدون تفعيل تركيا لإمكاناتها الاقتصادية والسياسية في آسيا، لن تحتل في الاتحاد الأوروبي سوى موقع السوق والمزار السياحي.

إن أبرز الأمثلة الحية على التوافق مع فرق التوقيت بين الاستراتيجيات العسكرية/السياسية والاقتصادية، هو التوافق بين الاستراتيجيات التوسعية العسكرية

التي قامت بها كل من اليابان وألمانيا خلال الحرب العالمية الثانية، وبين الاستراتيجيات الاقتصادية الدولية التي طبقتاها بعد الحرب العالمية الثانية. إن المارك الألماني اليوم يهيمن على كل المنطقة التي دخلتها الدبابات الألمانية في الحرب العالمية الثانية، ويهيمن النموذج الاقتصادي الياباني على كل نقطة وصلت إليها الأساطيل اليابانية. إن المجتمعات القادرة على شد القوس شدّاً حقيقيّاً هي المجتمعات التي يمكنها أن تقذف بسهامها إلى حيث ما تريد، ووقتما شاءت. أما المجتمعات التي تقذف بسهامها عشوائيّاً صوب اليمين تارة والشمال تارة، وبدون قوس، والمجتمعات التي تنشغل دوماً بشد القوس بشكل استعراضي، وبدون سهم، لن يمكنها أن تصوغ هوية واستراتيجية طويلة المدى. ولا بد من أن تتوفر لتركيا القدرة على استخدام القوس والسهم في آن واحد؛ تشد القوس بقوة إمكانات تركيا، داخل وخارج حدودها، وتوجه السهم نحو هدف يحقق التوافق بين تخطيط استراتيجي عقلاني ومنظور ورؤية واعدة.

في فترة تشهد أزمات حضارية مكثفة، وتنشغل فيها البشرية بإعادة تأسيس قيمها، وتسعى لإعادة اكتشاف موروثاتها الثقافية التاريخية، يشكل تمتع الدول الجسرية مثل تركيا بموروثات حضارية مختلفة مصدراً هاماً لانفتاح حضاري جديد. إن ما يضعنا في موقع خاص على مسرح التاريخ، ويميزنا عن المجتمعات الأخرى، هو ما نمتلكه من صفات وسمات خاصة بنا. كانت الحداثة نتاج عملية تاريخية ذات مركز أوروبـــي؛ أما العولمة فتحمل العناصر التي ستزج مرة أخرى وحتماً بكافة الموروثات الإنسانية، وفي مقدمتها الموروثات الآسيوية، في مسار تدفق التاريخ. إن وجود كتاب "المثنوي" بين أكثر الكتب مبيعاً في الولايات المتحدة، ووصول الإسلام إلى المرتبة الثانية من حيث الانتشار في كثير من الدول الغربية، والصعود السريع للقيم التقليدية الخاصة بالحضارات الهندية والصينية، سيفرض انفتاحاً وتكيفاً حضاريّاً جديداً، وليس صداماً حضاريّاً كالذي أعلنه هانتينغتون. وتواجه تركيا في هذه العملية مسؤولية التوفيق بين عمقها التاريخي وعمقها الاستراتيجي، في إطار جديد وذي جدوى، ومسؤولية تفعيل ذلك كله في عمقها الجغرافي. وإذا ما استطاعت تركيا، وهي دولة محورية، أن تقوم بمسؤولياتها هذه، فستصبح دولة مركز، تحقق التكامل الجيوسياسي والجيوثقافي والجيواقتصادي.

ملحق

ما بعد "العمق الاستراتيجي"
تركيا دولة مركز

الخلفية النظرية والتاريخية

ثمة علاقة بين النظم الدولية والحروب؛ إذ يشهد التاريخ المعاصر على بروز قواعد اللُّعبة السياسية الدولية، التي تتبلور وتُصاغ بعد كل حرب كبرى. لقد تأسس النظام الوستفالي عقب حرب الثلاثين عاماً؛ كما تشكل نظام جديد وقواعد جديدة بعد حروب نابليون بونابرت من خلال مؤتمر (فينا). وتأسست عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، ثم أقيمت الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وتمت إعادة بلورة نظام سياسي جديد للعالم. ويجوز أيضاً تقييم فترة الحرب الباردة، في ظل المفهوم ذاته، باعتبارها حرباً عالمية، استخدمت فيها أساليب ووسائل وآليات مختلفة. بيد أنه، وعلى خلاف ما كان يحدث عقب انتهاء الحروب الكبرى، لم يتأسس نظام دولي جديد إلى الآن، ولم تستقر التوازنات الدولية في مكانها بعد.

وإذا ما اتخذنا من انهيار سور برلين عام 1989 نهاية للحرب الباردة، فيمكن القول إن القوى العالمية لم تتمكن من تأسيس نظام دولي جديد منذ ذلك الحدث حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001. ولم تستطع تلك القوى أن تتوحد وتعيد توصيف أدوارها. وربما يصح القول بأن العشرين عاماً الأخيرة تعتبر فترة تاريخية من الهدنة المؤقتة في مختلف القضايا، أكثر مما هي حقبة من السلم الدائم. خيمت على معظم دول المنطقة وقضاياها حالة من الهدنة الطويلة، مثل حالة الهدنة التي عاشها العراق منذ حرب الخليج ولمدة ثلاثة عشر عاما؛ وتباطؤ الأحداث في قرباغ؛ وتهدئة الأوضاع في البوسنة بشكل مؤقت من خلال اتفاق (دايتون)؛ والتعامل مع الوضع المتفجر في فلسطين من خلال اتفاق هدنة مؤقت لا يحقق سلاما نهائيا؛ وعدم القدرة على التوصل إلى حل كامل للمشكلة القبرصية. وقد أدت هذه الهدنة المطولة إلى عدد من التطورات يمكن حصرها تحت عنوانين رئيسيين:

الأول، ويمكن وصفه بحدوث تمزق دولي، تجلى في تحللات وتفككات في البنية الفاعلة داخل مركز النظام العالمي مع بداية عقد التسعينيّات. وكلما امتدت فترة الهدنة، بذلت كل قوة دولية جهودها من أجل مركزة قوتها استراتيجياً لتكون على أهبة الاستعداد عند تبلور نظام دولي جديد، واستخدمت في ذلك آليات ووسائل مختلفة. فالولايات المتحدة الأميركية وسعت من صلاحيات تدخلها العسكري الفردي/أحادي الجانب من خلال توجيهها للمنظمات الدولية نحو خدمة مصالحها الخاصة؛ أما ألمانيا فقد جعلت من "اليورو" وسيلتها الاقتصادية للتمركز داخل الاتحاد الأوروبـــي. ولم تكن الصين بمنأى عن ذلك السباق؛ فقد سعت لدخول النظام الدولي الجديد على نحو أكثر تميزاً من خلال تحقيقها نهضة اقتصادية ضخمة.

وأما التطور الثاني، فتجلى في احتفاظ فترة الهدنة بموضوعات وقضايا متأزمة وقابلة للانفجار. ويمكننا، بالنظر من هذه الزاوية، أن نشخص وقوع ثلاثة تدخلات عسكرية ضخمة خلال هذه الفترة؛ في العراق، ويوغسلافيا، وأفغانستان. ونلحظ كذلك ثلاث سمات مشتركة هامة بين هذه التدخلات العسكرية الثلاثة. الأولى، هي الأهمية الجيوسياسية لهذه الدول الثلاث، حيث تقع يوغسلافيا بين أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية، وتقع أفغانستان بين آسيا الوسطى والهند، أما العراق فيقع ضمن ساحة المرور الجيوسياسي بين كل من بلاد الرافدين ومصر وآسيا. والثانية، وقوع تلك الدول على خطوط جيواقتصادية مهمة لنقل مصادر الطاقة والموارد الطبيعية والتجارية الهامة. وأما السمة الثالثة، فتتعلق بكون هذه الدول الثلاث تمثل نموذجًا مصغراً للمناطق التي تقع فيها. فيوغسلافيا بما تحمله من عناصر بلقانية كثيرة تعتبر نموذجاً مصغراً للبلقان، وتعد أفغانستان نموذجاً مصغراً لآسيا الوسطى والهند من حيث تعددية التركيب العرقي بها من طاجيك وبشتون وأوزبك وتركمان؛ ويعد العراق نموذجاً مصغراً للشرق الأوسط لاحتوائه على مختلف الأجناس والمذاهب الشرق أوسطية، من عرب وكرد وتركمان وسنة وشيعة وكلدانيين وآشوريين.

وإن جاز لنا القول بأن عمليات السلام المؤقتة التي تجري في إطار هذه الفترة من الهدنة كانت تتجه نحو الاستمرارية، فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول أبرزت استحالة استمرار هذه الهدنة لفترة أطول، حيث لم تكتف هذه الأحداث

بتحويل الخطاب السياسي الذي تبلور في فترة الحرب الباردة، وارتكز إلى الحريات والديمقراطية، تجاه محور أمني تحت مظلة "الحرب على الإرهاب"، بل أدت كذلك إلى خسارة خطابات نهاية التاريخ وتوسعة الحريات مكانتها في أدبيات العلاقات الدولية وتطبيقاتها. و لم يكن احتلال أفغانستان والعراق من هذه الزاوية سوى دفع الخطاب الأمني إلى ساحة التطبيق من خلال التدخلات العسكرية. بالإضافة إلى هذه التدخلات العسكرية، فقد سعت الولايات المتحدة إلى تأسيس قواعد للنظام الدولي من خلال طرحها لمشروع الشرق الأوسط الكبير، ولفكرة إعادة هيكلة المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي. وينبغي هنا التأكيد على الموقف الجديد الذي تبنته الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، والذي عبرت عنه بشعار "الحرب على الإرهاب"؛ وهي حرب ذات ثلاثة جوانب، نفسية، واستراتيجية، وتخطيطية. ففي الجانب النفسي استطاعت الولايات المتحدة تشكيل تحالف عريض واسع مؤيد لها، وفر تأييد الرأي العام العالمي للحملة العسكرية الأميركية ضد أفغانستان، دون أي امتعاض، وذلك بسبب اهتزاز وضع الولايات المتحدة ومكانتها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول وظهورها في موقف المظلوم. ويأتي الجانب الاستراتيجي في المرحلة الثانية حيث ظلت الولايات المتحدة تعاني خلال تلك الفترة من صعوبة استمرار ذلك التحالف؛ فقد أثبتت التطورات اللاحقة أن تحالف القوى العالمية في أفغانستان لم يستطع الاستمرار طويلاً، خاصة بعد إعلان إدارة بوش أن العراق وإيران وكوريا الشمالية تمثل محور الشر. وهذا ما أدى إلى ظهور اختلاف في الرؤية الاستراتيجية ثنائية الجانب، وتضارب في المصالح بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، تمثل بالنسبة للأخير في الخوف من اختلال التوازن العام في الشرق الأوسط لصالح الولايات المتحدة وإسرائيل، وخشية تأثر الاستثمارات الخارجية للقوى الأوروبية في الشرق الأوسط، لا سيما في إيران والعراق، وارتباط دول الاتحاد الأوروبي بعلاقات دبلوماسية وطيدة مع دول الشرق الأوسط. وقد تشكل من ثم تحالف مناهض للعملية العسكرية الأميركية في العراق بزعامة ألمانيا وفرنسا؛ وهو ما وجه الإدارة الأميركية إلى انتهاج سياسة حريصة على توازن القوى، والمحافظة على قدرتها على التفاعل العسكري مع التحالفات الأخرى في الآن ذاته.

وفي النهاية، أضحى من الصعب استمرار الدعم العالمي الذي توفر للولايات المتحدة خلال تدخلها في أفغانستان بسبب اختلاف الحسابات الاستراتيجية للدول الأخرى بالنسبة إلى التدخل في العراق. تشكلت في هذه الفترة بنية تحالفية غربية، ولكن لم يعد من الممكن الجزم باستمرارية هذا التحالف من عدمه. وانقسم التحالف الغربـــي بالتالي إلى مجموعتين: الأولى، تضم الولايات المتحدة وإنكلترا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا؛ أما المجموعة الثانية، فتضم فرنسا وألمانيا وروسيا والصين. وكان لهاتين المجموعتين سمات مميزة، حيث تشكلت المجموعة الأولى (الولايات المتحدة، انكلترا، إسبانيا) من دول مؤسسة لنظام مهيمن، ومعروفة في ماضيها بإمبراطورياتها البحرية؛ أما المجموعة الأخرى فتألفت من الدول المعروفة بتحديها لذلك النظام المهيمن. وعند النظر من الناحية الجغرافية، نجد المجموعة الأولى تمثل نموذج الدولة البحرية في المقام الأول، أما المجموعة الأخرى فتشكل هلالاً في قلب أوراسيا. كما أن المجموعة الأولى قوية في ثقافتها وإدراكها الديني المسيحي، أما الأخرى فقوية في توجهها العلماني. وبالنظر إلى هذه التطورات مجتمعة، نجد أن الفترة المقبلة ستكون فترة حاملة بالفعاليات شديدة الدينامية في ظل البحث عن بدائل ائتلافية مختلفة إلى أن يتم تشكيل نظام دولي جديد. ولذلك، سيكون من مصلحة الدول خلال تلك الفترة الدينامية التي قد تستغرق من عشرة إلى خمسة عشر عاماً أن تمركز وتكثف من سياساتها الخارجية على نحو يكسبها الفاعلية والدينامية بغية تحقيق التناغم والانسجام بينهما.

وضعية تركيا

يمكننا تصنيف الدول في خمس مجموعات رئيسية من حيث وضعياتها المختلفة، وما تحققه لها تلك الوضعيات من نتائج، وهي الدولة المركز، والدولة القارية، والدولة الجزيرة، والدولة الترانـــزيت، وأخيراً الدولة الجناح أو الطرفية. وعند دراسة هذه التصنيفات علينا أن نأخذ في الاعتبار أنها ليست تصنيفات دقيقة مطلقة؛ فمن الدول ما تحمل صفات ذات طبيعة متكيفة مع هذه التصنيفات أو هجيناً منها. ويتمثل الهدف الرئيس من هذا التصنيف في القدرة على إقامة علاقة ذات مغزى ودلالة بين الوضعيات الجغرافية للدول، وبين مشكلاتها الاستراتيجية

وصناعة السياسة الخارجية، إضافة إلى دراسة وضعية تركيا في الساحة الدولية على وجه الخصوص. وبهذه الكيفية يصبح من الممكن المقارنة بين ردود أفعال اللاعبين الدوليين إزاء التحديات الاستراتيجية التي يواجهونها، فضلاً عن أن هذه المقارنات ذات أهمية بالغة في تفسير ردود أفعال النظام الدولي خلال فترات تحوله، مما يشكل أرضية جادة لرسم التصورات المستقبلية.

وعند النظر إلى شبكة العلاقات الدولية التي نسجت خلال فترة الحرب الباردة، نجد أن تركيا صنفت باعتبارها دولة طرفية بالنسبة إلى المعسكر الغربي، أي بمثابة "نقطة تحكم" خاصة، تقع عند جنوب قواته المترامية تجاه الشرق. ومع انتهاء الحرب الباردة في التسعينيات، أعيد تعريف علاقة تركيا وارتباطاتها داخل المعسكر الغربي، ليس من الناحية الجغرافية وحسب، بل من خلال مؤسساته أيضا. وفي إطار هذا التعريف الجديد وُصفت تركيا بالدولة الجسرية؛ وهو ما فرض على تركيا الابتعاد قدر الإمكان عن الأزمات الأمنية التي اندلعت في التسعينيات من القرن الماضي، وأثرت عليها تأثيراً مباشراً باعتبارها دولة جسرية. وفي ظل المتغيرات الدولية في الألفية الجديدة، لا سيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، بات يتحتم على تركيا أن تقوم بتعريف وتوصيف وضعيتها توصيفاً صحيحاً؛ إذ تتمتع تركيا بوضعية ذات أسس جغرافية واستراتيجية هامة. وتحتل تركيا موقعاً مركزياً في القارة الأم أفروأوراسيا، وتجمعها علاقات مع مناطق مختلفة عديدة؛ أي أنها دولة لا تنحصر في منطقة واحدة بعينها. ويمكن أن نرى كذلك دولا مثل روسيا وألمانيا وإيران ومصر ضمن تصنيف الدول المركز، التي لا تقبل -بمقتضى وضعيتها الجغرافية- أن تظل منحصرة في منطقة بعينها وتعرف بها، بل لديها القدرة على النفوذ إلى مناطق أخرى متعددة في آن واحد. ومن الدول ما يعرف بالدولة القارية، ويأتي في مقدمتها أميركا وأستراليا، بمعنى أنها دول بعيدة عن القارة الأفروآسيوية، ولكنها تحمل بذاتها سمات قارة كاملة. بالإضافة إلى ذلك، هناك دولة الجزيرة، مثل اليابان وإنكلترا؛ فبالرغم من أنهما تقعان على طرف قارة أساسية، إلا أنهما تعكسان في علاقتهما بهذه القارة سمات خاصة. وعند النظر إلى هذه التصنيفات جميعها نجد أن تصنيف تركيا باعتبارها دولة طرفية أو جسرية بين الغرب والعالم الإسلامي في فترة الحرب الباردة وما بعدها، يعد تصنيفاً بعيداً إلى

حد كبير عن الحقائق الجغرافية؛ فتركيا دولة تندرج تحت تصنيف الدول المركز لأسباب عديدة.

وتحمل الدول المركز أربع سمات رئيسية مميزة:

1. العمق الجغرافي
2. الاستمرارية التاريخية
3. التأثير الثقافي المتبادل
4. الترابط الاقتصادي المتبادل

ويمكن بأخذ هذه السمات في الاعتبار القول إن الدول التي تمثل دولة مركزية تمثيلاً تاماً هي ألمانيا وروسيا، وتركيا، وإيران، ومصر، وإيطاليا. أما الدول مثل فرنسا، والنمسا، وإسبانيا فتمثل هجيناً. وعند القيام بتصنيفات فرعية تحت تصنيف الدولة المركز نجد أن هناك دولاً قادرة على الحفاظ على خصائص الدولة المركز بداخلها، مثل ألمانيا وروسيا وتركيا، ودولاً لا يمكنها ذلك مثل النمسا، ودولاً لديها ارتباط مباشر بساحتها المجاورة، مثل روسيا وتركيا وإيران، ودولاً منقطعة الصلة بجيرانها، مثل إسبانيا وفرنسا. وتتبلور النتائج الطبيعية للعمق الجغرافي في امتلاك هذه الدول لحدود سياسية مرنة وقابلة للعبور والنفوذ، وقدرتها على تطوير مفهوم جغرافي مركزي وخارجي، وإقامتها علاقات تأثير وارتباط جغرافي متبادل ومكثف مع المناطق المجاورة لها، ومدى شعورها بضرورة الاهتمام بعدد من المناطق في آن واحد. والعلاقة بين قدرة هذه الدول على النفوذ إلى الساحات المجاورة، وبين ضعف تأثيرها فيها بسبب البناء القوي لهذه الساحات أو بسبب عدم استقرارها، تشكل تحدياً واختباراً لقدرتها على التأثير الجغرافي المتبادل. ويوفر هذا التحدي لهذه الدول المميزات والمخاطر الكبرى على حد سواء، وهو ما يؤدي إلى ظهور حدود سياسية مرنة في الحالات التي توجد فيها اختلافات بين الحدود القومية/القانونية وبين الأقاليم الطبيعية الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية. وقد نجم عن هذا الوضع ظهور تحديات شاملة في الفترات الانتقالية التي شهدتها تحولات النظام الدولي على وجه الخصوص.

وعند تناول الدول المركزية من حيثُ وضعيتُها داخل القارة الأفروأوراسية نجد أن ألمانيا دولة أوروبية ليست لصيقة الجوار بآسيا؛ كما أنها بعيدة عن

إفريقيا. ونجد روسيا دولة أوراسية ذات عمق أسيوي وأوروبـــي، بعيداً عن إفريقيا؛ وإيطاليا دولة أوروبية قريبة إلى إفريقيا، بعيدة عن آسيا؛ ونجد مصر دولة إفريقية ضعيفة في عمقها الآسيوي، قريبة نسبياً إلى أوروبا؛ بينما إيران دولة آسيوية بعيدة عن أوروبا وإفريقيا، غير أنها تتمتع بالقدرة على الوصول إليهما بروابط غير مباشرة. أما تركيا، فإن السمة الأهم التي تميزها عن كل هذه الدول تتمثل في كونها الدولة الأقرب إلى القارات الثلاث التي تشكل القارة الأم أفروأوراسيا. فتركيا حاضرة بأراضيها في قارتي آسيا وأوروبا، وذات ساحة جوار مع إفريقيا عبر البحر المتوسط. وبتعبير موجز، فإن تركيا دولة أوراسية وجار مباشر لإفريقيا. ولا يوجد في قارة أوراسيا دولة أخرى بخلاف تركيا تتمتع بهذه الوضعية المركزية المتميزة. ولهذا الوضع خلفية تاريخية؛ فبعض الدول شكلت كيانات مركزية في المناطق المحيطة بها عبر تاريخها. تتمتع روسيا، على سبيل المثال، بهذه السمة؛ وتعد دولة مركز جاذب. وكذلك شأن ألمانيا منذ الإمبراطورية الرومانية - الجرمانية المقدسة حتى الآن. وتركيا هي أيضاً ساحة جذب مركزية. ولذلك نجد أن إسطنبول مدينة شرق أوسطية، ومدينة أوروبية شرقية، ومدينة للبحر الأسود، ومدينة للبحر المتوسط. وقد عاشت تركيا تجربة ناجحة في انتقالها إلى دولة قومية بعد انهيار الدولة العثمانية، فضلاً عن أنها تحتضن كافة العناصر البشرية العديدة المختلفة التي تعيش فوق أرضها. ولذلك، تعد تركيا من حيث العنصر البشري وساحة التأثير الجغرافي دولة شرق أوسطية، وبلقانية، وقوقازية، وتنتمي إلى آسيا الوسطى، وبحر الخزر، والبحر الأبيض المتوسط، والخليج، والبحر الأسود، كل ذلك في آن واحد. وتركيا دولة ثرية بعنصرها البشري ولديها قدرة على النفوذ إلى الساحات الجغرافية المختلفة؛ إلى الشرق الأوسط، والبلقان، والقوقاز، وآسيا الوسطى، ومنطقة بحر الخزر، والبحر المتوسط، والخليج، والبحر الأسود.

والآن، وبعد النظر إلى هذه الصورة ككل، يتوجب على تركيا القرن الحادي والعشرين أن تنخلع من كونها دولة طرفية، وأن تكتسب وبسرعة وضعيتها كدولة لا تصرف جهودها فقط من أجل حماية استقرارها، بل وتوظفها لحماية نظامها من خلال الاضطلاع بدور يحمي استقرار ونظم الدول المجاورة.

أسس السياسة الخارجية التركية الجديدة

شرعت تركيا مع بداية العقد الحالي في تطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين، وبذلت جهدها لإرساء هذه الرؤية على أرضية صلبة، توظّف فيها موروثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل. ويتعين على تركيا من ثم الالتزام بستة مبادئ حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية إيجابية وفعالة. المبدأ الأول هو: **التوازن السليم بين الحرية والأمن.** والحقيقة أنه ما لم تحرص دولة من الدول على إقامة ذلك التوازن بين الحرية والأمن بداخلها، فإنها بلا شك ستكون عاجزة عن التأثير في محيطها. كما أن مشروعية النظم السياسية يمكنها أن تتحقق عندما توفر هذه النظم الأمن لشعوبها، مع عدم تقليص حرياتها في مقابل ذلك. وما نعنيه هو أن الأنظمة التي توفر الأمن لشعوبها وتحرمها في مقابل ذلك من الحرية تتحول مع الوقت إلى أنظمة سلطوية، وفي المقابل تصاب الأنظمة التي تضحي بالأمن بدعوى منح الكثير من الحريات بحالة من الاضطراب المخيف.

وإذ اتجه العالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 إلى تقليص الحريات إزاء التهديدات الإرهابية، فإن نجاح تركيا في تحقيق هذه المعادلة الصعبة بتوسيعها مساحة الحريات دون أن تغامر بأمنها أمر جدير بالملاحظة والتقدير. فقد تعرضت تركيا وجهودها من أجل الحفاظ على الحريات لاختبار صعب عام 2007 ؛ حيث واجهت من ناحية مخاطر الإرهاب وتهديداته، وحرصت من ناحية أخرى على صون الحريات دون تقليص. ويمكن القول أن تركيا اجتازت هذا الاختبار بنجاح؛ فلم تشهد أي مدينة من مدن تركيا مثل إسطنبول، أو أنقرة، أو ديار بكر، أو وان، أي تقليص للحريات بفعل مكافحة الإرهاب. وهو ما يؤكد على أن الديمقراطية هي أفضل قوة ناعمة تمتلكها تركيا.

والمبدأ الثاني هو مبدأ **تصفير المشكلات مع دول الجوار (أي صفر مشاكل)**، وهو مبدأ تتضح نتائجه الإيجابية بجلاء لكل متابع. فعند مقارنة وضع تركيا الآن بما كانت عليه قبل أربعة أو خمسة أعوام سنجد أن علاقاتها مع كافة الدول المجاورة باتت علاقات وطيدة. وأبرز الأمثلة على ذلك علاقاتها مع سوريا، التي تُوجت بإبرام عدد من اتفاقيات التجارة الحرة بين البلدين، وفتحت الطريق

أمام علاقات اقتصادية ضخمة. وقد ارتقى مستوى علاقات تركيا بسوريا إلى حد يمكن أنّ يوصف بالانقلاب في المسار الدبلوماسي، مقارنة بما كانت عليه قبل عشرة أعوام أو خمسة عشر عاماً. وعلى النحو ذاته طورت تركيا علاقاهما مع جورجيا؛ فأصبح من الممكن لتركيا استخدام مطار (باتوم) كما لو كانت تستخدم أحد مطاراتها الداخلية، وهو ما يعد نجاحاً دبلوماسياً هاماً. بالإضافة إلى ذلك، عززت تركيا من علاقاتها مع بلغاريا بعد انضمام الأخيرة إلى الاتحاد الأوروبـــي، وهو ما يبرز بشكل واضح مدى النجاح الذي تحققه تركيا في تطبيقها لمبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار. وفي ظل حالة التوتر الدولي تجاه إيران بسبب الملف النووي، حافظت تركيا على علاقاتها مع إيران دون أن يعتريها أي اهتزاز. ولاشك أن مثل هذه المبادرات التركية تُشعر دول المنطقة والمجتمع الدولي بالارتياح والطمأنينة. أما علاقات تركيا مع العراق فقد تطورت إلى حد كبير وملموس؛ إذ تم تشكيل مجلس استراتيجي رفيع المستوى من كلا الدولتين، يستهدف عقد اجتماعات مشتركة يشارك فيها الوزراء المختصون بقيادة رئيسي وزراء الدولتين. كما تشكلت آلية حوار استراتيجي مع سوريا، وتتشكل الآن آلية أخرى مع روسيا. وفي هذا الإطار، يمكن القول أيضاً إن مبدأ تصفير المشكلات مع دول الجوار قد تجاوز ذاته إلى مرحلة أرحب، تشهد تعاوناً شاملاً مع هذه الدول.

أما المبدأ الثالث فيقوم على **التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية لدول الجوار**؛ ويمكننا هنا الحديث عن تأثير تركيا في البلقان والشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى. وقد كان للخارجية التركية في عقد التسعينيات اهتمام جاد ومؤثر في البلقان، لا سيما في أزمتي البوسنة والهرسك وكوسوفو، وهو اهتمام يرتكز إلى أسس راسخة. وقد ظلت قدرة تركيا على النفوذ إلى الشرق الأوسط محدودة، مقارنة بما تتمتع به من تأثير داخل البلقان والقوقاز. وإذا كانت مشكلة حزب العمال الكردستاني والأزمة السورية - التركية خلال عقد التسعينات قد لعبت دوراً كبيراً في تعطيل تركيا عن النفوذ إلى الشرق الأوسط، فإن مشكلة الصورة السلبية والإدراك الخاطئ لدى كلا الطرفين، تركيا والدول العربية، كانت العامل الأساس وراء عدم انفتاح الطرفين على بعضهما البعض. تجسدت هذه الصورة السلبية في زعم الأتراك أن العرب قد خانوا الدولة العثمانية وطعنوها في ظهرها،

وزعم العرب أن الأتراك احتلوا الأرض العربية لأربعة قرون. ووقف ذلك الحاجز النفسي، من ثم، عقبة كؤودا أمام انفتاح كل من الطرفين على الآخر. بيد أن الضرورات البراغماتية التي تولدت عن الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي المتبادل فتحت الطريق أمام هذه العلاقات، وحطمت تلك الحواجز التاريخية/النفسية، وهو ما جعل تركيا أكثر التزاماً بسياسة شرق أوسطية فعالة منذ 2002. وليس من المبالغة القول إن تركيا أضحت تمتلك قدرات وقنوات اتصال، تجعلها قادرة على متابعة كافة التطورات التي يموج بها الشرق الأوسط ساعة بساعة.

ولا تنحصر القدرة التأثيرية التي حازتها تركيا في بعض الدول فقط، بل تشمل كافة اللاعبين الآخرين داخل الشرق الأوسط. فعلى سبيل المثال، تعد تركيا الآن أحد أبرز الفاعلين في لبنان. وقد كانت الزيارة التي قام بها عبد الله غول عام 2004 إلى لبنان، عندما كان وزيراً للخارجية، الزيارة الأولى التي يقوم بها وزير خارجية تركي في تاريخ لبنان. ومثل هذه المبادرات هو ما وفر لتركيا دوراً مؤثراً في الساحة الدبلوماسية في الشرق الأوسط.

أما المبدأ الرابع فهو مبدأ **السياسة الخارجية متعددة الأبعاد**، ويرتكز إلى حقيقة أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض، بل هي متكاملة فيما بينها، وهو مبدأ يضع علاقات تركيا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأميركية في إطار ارتباطها بحلف الناتو وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، كما يضع جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وسياستها مع روسيا وأوراسيا على ذات الوتيرة من التزامن باعتبارها علاقات تجري في إطار متكامل، وليست متضادة أو بديلة عن بعضها البعض. إن ما نقصده هنا ونود التأكيد عليه أن السياسة متعددة الأبعاد التي تنتهجها تركيا منذ سبع سنوات لم تتضارب أو تتناقض مع بعضها البعض؛ ولذلك أضحت سياسات مؤسسية وراسخة.

والمبدأ الخامس هو مبدأ **الدبلوماسية المتناغمة**. فعند النظر إلى أداء تركيا الدبلوماسي من زاوية عضويتها في المنظمات الدولية، واستضافتها للمؤتمرات والقمم الدولية، نجد تطورات هامة وجادة إذا ما قورنت بأدائها الدبلوماسي قبل 2003. فقد استضافت تركيا قمة الناتو، وقمة منظمة المؤتمر الإسلامي، فضلاً عن استضافتها لمعظم المنتديات الدولية. أصبحت تركيا عضواً مراقباً في منظمة الاتحاد

الإفريقي عام 2007، وهو ما يمكن أن يفسر باعتباره نتيجة طبيعية لسياسة تركيا في الانفتاح على إفريقيا منذ 2005، فضلاً عن مشاركة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في قمة الاتحاد الإفريقي - الأوروبـــي التي انعقدت في مدريد، وهي المشاركة التي هيأت لتركيا أن تصبح لاعباً مؤثراً في العلاقات بين الاتحاد الإفريقي وأوروبا. وبدعوة من جامعة الدول العربية شاركت تركيا على مستوى وزراء الخارجية وعلى مستوى رؤساء الوزراء على حد سواء، كما وقّعت مع جامعة الدول العربية على اتفاقية خاصة على خلفية اجتماع دول جوار العراق، وذلك خلال الفترة التي تصاعدت فيها الأزمة بين العراق وحزب العمال الكردستاني. وتقضي الاتفاقية بتأسيس علاقات مؤسسية وتشكيل المنتدى التركي - العربـــي.

وعند تقييم تركيا وصورها الجديدة من حيث انفتاحها على ساحات وأقاليم جديدة، سيكون من السهل علينا أن نلحظ التغيير الإيجابـــي الذي جرى على صورة تركيا الدولية بين عامي 2002 - 2010. فقد أضحت تركيا لدى الرأي العام العالمي دولة ذات دور في تأسيس الاستقرار، ليس من أجلها وحسب، بل من أجل الدول المحيطة بها أيضاً، وهو ما يجعلنا نقيم صورة تركيا الجديدة باعتبارها ملمحاً على انتقال تركيا من دولة مركز إلى قوة عالمية. وثمة مسألة ينبغي التأكيد عليها هنا، وهي تبلور حالة من التوافق والانسجام بين الاستراتيجية الكبرى للدولة والاستراتيجيات الصغرى للشركات والأفراد والمؤسسات ومؤسسات المجتمع المدني. فبموازاة تبني الدولة سياسات انفتاحية على إفريقيا، قام اتحاد رجال الأعمال الأتراك (Tuskon) بعقد قمة لرجال الأعمال في إفريقيا، جمعت المئات من رجال الأعمال والعشرات من الوزراء. وقامت مؤسسة أخرى لرجال الأعمال هي موسياد (Müsiad) بتنظيم اجتماع ضخم لرجال الأعمال في الخليج؛ وتقوم منظمة توسياد (Tüsiad) بأدوار نشطة في الاتحاد الأوروبـــي. تشارك هذه الجهود مجتمعة في رسم صورة تركيا الجديدة وتمثل عناصر أساسية فيها.

أما المبدأ السادس والأخير فهو **أسلوب دبلوماسي جديد.** فلفترة طويلة من التاريخ كانت تركيا في نظر العالم دولة جسرية، ليس لها رسالة سوى أن تكون معبراً بين الأطراف الكبرى، أي جسراً بين طرف وآخر دون أن تكون فاعلاً بين الطرفين. ولذا، بدت تركيا لدى الشرقي دولة غربية، ولدى الغربـــي دولة شرقية.

وكان من الضروري من ثم رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، "أن تصبح دولة قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، ودولة قادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية". وهذه الرؤية ليست موجهة للدبلوماسيين والسياسيين وحدهم، بل للمثقفين أيضاً؛ إذ إن الوصول إلى نتائج إيجابية يُعد أمراً مستحيلاً دون إعادة تهيئة وتطوير نموذج جديد للمثقف. ومن هذه الزاوية يمكن التذكير بالكلمة التي ألقاها عبد الله غول في طهران عندما كان وزيراً للخارجية، حيث انتقد الأنظمة اللاديمقراطية في دولة تشهد أزمات في مسارها الديمقراطي. وبالرغم من ذلك لم يواجه بأي انتقاد. أضف إلى ذلك أن الرئيس السوري بشار الأسد أكد خلال كلمة له على أن رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان يمثل نموذج زعامة جديد في الشرق الأوسط. ولذا، فإن تلقي كلمة وزير الخارجية التركي في طهران بالتصفيق، وتصريحات الرئيس السوري، يشيران معاً إلى أن تركيا قد بات يُنظر إليها في الشرق الأوسط كما لو كانت دولة شرقية. أما في الإدراك الغربي، فإن تركيا مختلفة عن أوروبا لكونها تمثل بوتقة ضخمة، انصهرت فيها مختلف الحضارات.

ويمكن القول هنا إن تركيا إذا ما قامت بنقل موروثاتها التاريخية والحضارية إلى أوروبا، ستكون قد أضافت إلى أوروبا، وحققت لها العالمية على المدى الطويل. فضلاً عن أنها إن استطاعت أن تتحدث إلى أوروبا من داخلها، فسيتضح لأوروبا مقتضيات واستحقاقات الانضمام التركي إلى أوروبا، وأنها لن تكون عبء على أوروبا بل مكسباً لها. وستدرك أوروبا عندئذ حقائق غائبة عنها. بيد أنه حتى يتسنى لتركيا تحقيق ذلك، فإنها مطالبة أولاً، وبطبيعة الحال، أن تؤمن بهذه الحقائق وتعيشها؛ أي أن تجعل من الأسلوب الدبلوماسي الجديد أسلوباً للمجتمع التركي أجمع، وأن تُحدث تحولاً في نمط ونموذج المثقف التركي.

الاتجاه المحوري للسياسة الخارجية التركية

عند التحدث عن مسألة المحاور في السياسة الخارجية للدول، وعلاقاتها بالأحداث والمتغيرات الدولية، نجد أنفسنا أمام مجموعات أربع من الدول.

الأولى، دولة السياسات الإجبارية، وهي الدولة التي ترسم قضاياها أبعاد سياساتها الخارجية، ولا يمكنها الالتفات إلى قضية أخرى خلافها. والمثال على ذلك مشكلة دارفور في السودان، حيث تحدد مشكلة دارفور توجهات السودان، وتسخر كافة إمكاناته الجغرافية والتاريخية من أجل حلها. وأما المجموعة الثانية، فهي ما يمكننا تعريفه بدولة سياسة الأولويات. وهذا النوع من الدول يحدد سياسته الخارجية وفق مصفوفة الأولويات. وقد كانت تركيا ضمن هذه المجموعة خلال فترة الحرب الباردة؛ إذ كان الخطر والتهديد الأول بالنسبة لها هو الخطر السوفياتي؛ ومن ثم اندفعت نحو الانضمام إلى حلف الناتو لتكون تحت مظلته الأمنية. أما التهديد القومي لها داخل الناتو فكان التوتر بينها وبين اليونان، وهو ما حدد لها موقعا معينا داخل الناتو. وكانت كل قضية من قضايا تركيا تحدد نسقاً ما لسياستها الخارجية حسب أولوياتها، مما دفع سياستها الشرق أوسطية بعيداً عن الدول القريبة من اليونان أو الاتحاد السوفياتي، بينما اقتربت من الدول ذات العلاقات القريبة من الولايات المتحدة والناتو. ولذلك، كان إطار سياستها الخارجية محدوداً. أما الآن، فتسعى تركيا إلى الخروج من هذه المجموعة من خلال مراجعة ومناقشة ما درجت على تبنيه من سياسات خارجية.

أما النوع الثالث فهي دولة السياسات المتكاملة. وتضطر هذه الدولة إلى جمع ساحات سياساتها الخارجية المتعددة داخل لوحة واحدة، ويمكنها استجماع قواها على نحو يحقق لها النجاح والمهارة في سياساتها. فتركيا دولة شرق أوسطية، وآسيوية، وبلقانية، وقوقازية، وكل هذه التعريفات صحيحة، فضلاً عن أنها دولة تنتمي إلى البحر الأسود والبحر المتوسط وبحر الخزر. وعليه، يمكن القول إن فترة السياسة الخارجية القائمة على مصفوفة الأولويات قد انتهت بالنسبة إلى تركيا؛ وذلك لأن ما تملكه من خصائص جغرافية وتاريخية يؤهلها للارتباط بهذه المناطق جميعاً في آن واحد.

وإذا ما نظرنا إلى أداء تركيا في السياسة الخارجية خلال الأعوام الثمانية الماضية سيتكشف لنا أن جهود تركيا كلها في هذا المجال كانت موجهة لإنتاج سياسة خارجية متكاملة. وعلى سبيل المثال، نجد أن أحداث جورجيا قد كشفت عن رد فعل مختلف لكل دولة عن الأخرى، بحيث كان لكل من الاتحاد

الأوروبـــي والولايات المتحدة وروسيا وتركيا رد فعله الخاص. كما بذلت تركيا جهوداً ومبادرات متعددة في مسألة القوقاز. وتأسس منتدى التعاون من أجل الاستقرار في القوقاز بزعامة تركيا؛ بينما أسفرت انفتاحات تركيا الإقليمية وجهودها لتطوير سياسات بديلة عن نتائج إيجابية ليس فقط من أجل المناطق المعنية بالانفتاح، بل من أجل المناطق ذات الصلة بها أيضاً. ونجد أن مبادرة تهدئة الأوضاع في القوقاز، بما فيها تطور علاقات تركيا مع أرمينيا، سيحقق الكثير من الفوائد الإيجابية من حيث أمن الطاقة بالنسبة للاتحاد الأوروبـــي ولسياسة الاتحاد تجاه مناطق الجوار. إن تركيا هي الدولة الأقدر على تحسس نبض هذه الأقاليم كلها، وفي مقدمتها الشرق الأوسط؛ ومن ثم، فإن المنشود من تركيا يتراوح بين دور الميسر والمحفز والوسيط، غير أنها أبداً وفي كل هذه الأدوار ينبغي عليها أن تكون فاعلة ونشطة. وسيكشف المستقبل القريب عن حجم القوة الناعمة التي أحرزتها تركيا في الشرق الأوسط والقوقاز والبلقان، ومدى أهميتها بالنسبة إل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبـــي.

وتبرز عضوية تركيا في مجلس الأمن وفي مجموعة الدول العشرين أنها ذات مكانة في المؤسسات الغربية أو ذات ثقل غربـــي، وهو ما يشير أيضاً إلى فعالية السياسة التكاملية الخارجية وإمكاناتها. فضلاً عن هذا، فقد أسست تركيا شراكة استراتيجية مع مجلس التعاون الخليجي، وأقامت المنتدى التركي - العربـــي مع جامعة الدول العربية، وأصبحت شريكا استراتيجيا في الاتحاد الإفريقي، وعقدت على أرضها قمة الدول الناطقة باللغة التركية. هذه كلها نتائج واضحة للسياسة الخارجية متعددة الأبعاد. لقد أصبحت في ذمة التاريخ تلك الذهنية التي سيطرت على توجهات السياسة الخارجية في عقد الخمسينيات والستينيات؛ بل يمكن القول إن العقد القادم سيكون عقد الدول ذات التكامل في سياستها الخارجية.

أما النوع الرابع والأخير فيتعلق بمجموعة الدول الكبرى التي تطبق استراتيجيات عالمية، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين. وسيؤدي قيام تركيا بترتيب مصفوفة أولوياتها طبقاً لمعايير وأسس محددة إلى الانتقال بعد ذلك إلى مجموعة الدول التي تطبق استراتيجيات تكاملية. ولكن هذه النقلة ستتحقق فقط من خلال التعايش والتكيف مع الجغرافيا المحيطة، التي تضم بروكسل وطشقند وبخارى

واليمن. كما ينتظر من تركيا القيام بأداء إيجابـــي صحيح داخل هذا التصنيف خلال العشرة أعوام المقبلة. وسيمكن لتركيا في تفاعلها مع جغرافيتها المحيطة الارتقاء من مستوى الدول التي تنتج سياسات تكاملية إلى مستوى الدول التي تنتج سياسات عالمية. وحتى تتحقق هذه القفزة، ينبغي اعتماد سياسة السهم والقوس أساساً لسياستها الخارجية؛ إذ بقدر ما تشد وتر قوسها نحو آسيا، سيزداد تأثير قوة واتجاه سهمها نحو أوروبا والغرب.

لقد أظهرت دول الاتحاد الأوروبـــي اهتمامها بعلاقاتها مع تركيا خلال أزمة غزة 2008؛ وعندما توجه ساركوزي إلى المنطقة، طلب الدعم من الدبلوماسية التركية، كما جاء سولانا إلى أنقره، ودعيت تركيا وبشكل خاص إلى اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبـــي. وتبرز هذه التطورات كيف أن تأثير تركيا في الشرق الأوسط قد عزز من روابطها المؤسسية مع الاتحاد الأوروبـــي. أما الذين يزعمون أن تركيا انسلخت خلال الأعوام السبعة الأخيرة عن الغرب، فحسبهم أن يروا حجم النشاط المؤسسي الناجم عن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبـــي، ومدى التطور الذي طرأ على إسهامات تركية في حلف الناتو. لقد قطعت تركيا خلال الخمس سنوات الأخيرة في علاقاتها بالاتحاد الأوروبـــي مسافة تفوق المسافة التي قطعتها في خمسين عاما هي تاريخ علاقاتها بالاتحاد الأوروبـــي.

سياسة تركيا في الشرق الأوسط

ثمة ثلاث سياسات متباينة يمكن لتركيا انتهاجها تجاه الشرق الأوسط: الأولى، هي الابتعاد التام عن الشرق الأوسط ومشكلاته؛ والثانية، هي تطوير سياسات متناغمة مع سياسات معسكر دولي ما، كسياستها خلال الحرب الباردة، انطلاقا من تجنب تحمل مخاطر المبادرة منفردة في المنطقة؛ وأما السياسة الثالثة، فتقوم على النظر إلى الشرق الأوسط عبر مقاربة تركية خالصة مركزها أنقره. وإن بدت السياستان الأولى والثانية مقبولتين من الناحية النظرية إلا أنهما تفتقران إلى فرص التطبيق على أرض الواقع حاليا. فتركيا قد أضحت دولة وطنية قوية، ومرت بخبرات في الإدارة الديمقراطية، وتمتلك الآن جيشا قويا لا يستهان به. أضف إلى ذلك أن تركيا، بما تمتلكه من تجربة تاريخية ونسيج اجتماعي ثري وامتدادات جغرافية طبيعية، تعتبر

نموذجا مصغرا للبلقان، ونموذجا مصغرا للقوقاز، ونموذجا مصغرا للشرق الأوسط، كل في آن واحد. وهو ما يدعونا إلى التساؤل عن السبب وراء لجوء الفارين من حروب البوسنة وكوسوفو نحو "أدرنه" في تركيا، التي لا تربطها أي حدود معهم، وعدم توجههم إلى برلين؟ ولماذا تهتم تركيا بكل مشكلة تقع في القوقاز؟ لماذا يمثل انقسام العراق مشكلة خطيرة بالنسبة إلى تركيا؟ يتعلق ذلك كله بأن ارتباط تركيا بهذه المناطق الثلاث يشبه ارتباط الظفر باللحم، وهو ما يعد دليلا على عمق وتداخل الروابط التاريخية والجغرافية بين تركيا وهذه المناطق. والحقيقة أنه إن لم توجه تركيا الأحداث في هذه المناطق الثلاث فإن أطرافا أخرى ستوجهها لصالحها، وستكون الأناضول هي المتضررة في النهاية. حتى وإن لم يلحق الضرر بالأناضول بشكل مباشر اليوم، فسيلحق بها غدا. لقد حان أوان إقرار السلام في هذه المناطق؛ لأن بقاء تركيا كدولة ووطن وأمة مرهون بالأوضاع السياسية والاجتماعية في هذه المناطق، وبما يمكن لتركيا أن تقوم به من دور نشط فعال فيها.

في ضوء هذه الحقائق والمعطيات الجغرافية والتاريخية، تتبنى تركيا أربعة مبادئ أساسية في سياساتها تجاه الشرق الأوسط. المبدأ الأول هو **إحلال الأمن وكفالته لكل شخص** دون تمييز بين مجموعة وأخرى، ودولة وأخرى. والمبدأ الثاني هو **الارتقاء بمستوى الحوار السياسي إلى أعلى درجة**، وهو الهدف الذي من أجله أجرى ويجري كل من رئيس الجمهورية التركي، ورئيس وزرائها، ووزير خارجيتها، زيارات مستمرة مكثفة داخل الشرق الأوسط. وقد جعلت هذه العلاقات الطيبة المتبادلة مع دول المنطقة من تركيا قناة الاتصال الأكثر ثقة بين الدول والشعوب والتنظيمات غير الحكومية على حد سواء. ويمثل حوار تركيا الاستراتيجي مع مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، انعكاسا آخر لهذه الثقة؛ حيث تعززت العلاقات إلى درجة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات التركية العربية. وقد قوبلت دبلوماسية تركيا البناءة والصادقة في الشرق الأوسط بترحيب وتقدير من دول المنطقة وشعوبها. ولم يؤد هذا الوضع إلى اتساع ساحة التأثير التركي داخل الشرق الأوسط وحسب، بل أدى إلى امتداده نحو منطقة أفروأوراسيا أيضاً. ومن أبرز الأمثلة على ذلك تنظيم تركيا ومصر معا لاجتماع إعادة بناء دارفور، الذي عقد في القاهرة في 21 مارس/آذار 2010.

أما المبدأ الثالث **فهو الترابط الاقتصادي المتبادل** الذي من شأنه أن يحقق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة. وتؤمن تركيا بأن التكامل الاقتصادي يعد ركيزة وشرطا أساسيا لإحلال السلام في المنطقة، ولذا فقد بادرت إلى سلسلة من المشروعات الاقتصادية مع دول المنطقة، ووقعت عددا من اتفاقيات التجارة الحرة مع العراق وسوريا ومصر والأردن.

وأخيراً، فإن المبدأ الرابع الذي يوجه سياسات تركيا في الشرق الأوسط هو **التعددية الثقافية**؛ إذ ترى تركيا أن الحفاظ على التعددية العرقية والمذهبية شرط أولي لاستقرار المنطقة، وأن التاريخ شاهد على أن مدن الشرق الأوسط لم تعرف على امتداد تاريخها صدامات مذهبية أو عرقية.

إن الشرق الأوسط الذي تتصوره تركيا يمثل منطقة تتمتع بالمزيد من الأمن والسلام من خلال توفير حوار سياسي مكثف إلى أعلى درجة، لا يترك مجالا لتصادم الخلافات والنـــزاعات، وتوطيد الروابط الدينية والثقافية والعرقية بين المجتمعات على نحو يحقق الاستمرارية لحياة حرة لكافة البشر، وتفعيل العلاقات الاقتصادية والتجارية بين دوله. وفي ظل هذا التصور، تقسم تركيا علاقاتها مع الشرق الأوسط إلى أربعة نطاقات جغرافية: دول الجوار مثل العراق وسوريا، وشبه الجزيرة العربية ومعها الأردن ولبنان ومصر، ودول مجلس التعاون الخليجي، ودول شمال إفريقيا.

العلاقات مع العراق وسوريا

يحكم علاقات تركيا مع العراق حاليا أساسان هامان: الأول، أن بقاء العراق كمصدر للإرهاب تجاه تركيا أمر لا يمكن تقبله. وقد قطعت تركيا في هذا الموضوع شوطا كبيرا عبر العلاقات الثنائية مع العراق، وانتهاج سياسة دبلوماسية متعددة الأبعاد. وثمة تعاون استخباراتي بين تركيا والولايات المتحدة في مجال مكافحة حزب العمال الكردستاني. هذا، بالإضافة إلى أن كافة العناصر العراقية والإدارة المركزية في العراق تدعم حق تركيا المشروع في مكافحة الإرهاب. أما الثاني، فيتمثل في وجوب حماية الديموغرافيا السياسية في العراق، بما فيها كركوك، حيث ينبغي توفير الحياة بشكل آمن وسلمي في العراق للأكراد والتركمان والعرب

على حد سواء. ومن هذه الزاوية، ثمة أمر ينبغي إعمال العقل فيه، وهو أن بغداد وكركوك اللتين تتداخل فيهما كافة المكونات، منطقتان تستوجبان الحصول على وضعية خاصة. وإلا فإذا ما اندلعت صدامات عرقية ومذهبية في بغداد وكركوك فسيكون من المستحيل ألا تشمل العراق كله. إن حساسية مسألة كركوك بالنسبة إلى تركيا ترجع إلى مبررات تاريخية؛ فعندما تخلت تركيا عن كركوك والموصل كانت قد وضعت أساسين لهما قابلية الاستمرار، هما ألا يمثل العراق بالنسبة إلى تركيا تهديدا، وأن يتطور الاقتصاد العراقي والاقتصاد التركي داخل إطار من السلام المتبادل. وعند النظر من هذه الزاوية نجد أن العراق ليست دولة يمكن لتركيا أن تتجاهلها.

ومن الجدير بالذكر أن تركيا قد بادرت قبيل اندلاع الحرب على العراق بعقد قمة دول الجوار العراقي في الثالث والعشرين من يناير/كانون ثاني 2003. وقد تم التأكيد خلال هذا الاجتماع على مسألتين: الأولى، أن هذه المبادرة ستستمر إلى أن يتحقق الاستقرار في العراق، وأن هذا الجهد ليس خطوة مؤقتة، وأنها بدأت بخطوة تركية. فضلاً عن ذلك، تبلورت وللمرة الأولى بنية دينامية من داخل المنطقة لمناقشة المشكلات الخاصة بها. فقد اضطلعت تركيا بهذه المبادرة باعتبارها إحدى دول المنطقة، وذلك دون أي توجيه من مؤسسة دولية أو تعاون مع لاعبين من خارج الإقليم. وتعد هذه الاجتماعات من ثم نتاجا محليا من داخل المنطقة وبديناميتها الخاصة بها؛ وتمثل بذلك نموذجا جديدا وللمرة الأولى في تاريخ المنطقة منذ تفكك الدولة العثمانية. ويتبلور العنصر الدينامي في هذه العملية في وجود دول ذات مصالح وأفكار مختلفة عن بعضها البعض في كثير من القضايا، تمكنت من إدارة هذه العملية من خلال تشكيل منتدى لحل المشكلات والأزمات وتحقيق الاستقرار. إن ما ينبغي توضيحه أنه لا توجد دولة واحدة من دول المنطقة ترغب في تمزق العراق لأي سبب من الأسباب. فعلى سبيل المثال، تدرك الأردن أن كل دولة ستنجم عن انقسام العراق تمثل تهديدًا بالنسبة إليها. وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، التي ترى في دولة شيعية على جزء من العراق خطرا قد يمتد إلى دول الخليج؛ بينما تعتقد سوريا أن القومية العربية ستصاب من جراء انقسام العراق بضربة شديدة. وعند النظر إلى كل هذه الجوانب بصورة متكاملة نجد أن دول

الجوار العراقي تلتقي في سلوك مشترك، وعلى رأي جامع، وإن لم تستطع إقامة أرضية مشتركة بالقدر الكافي وذات فاعلية إيجابية. وقد أصبح منتدى دول الجوار الذي دشنته تركيا جديرا بالتقدير البالغ لإسهامه في تشكيل هذه الأرضية المشتركة.

إن علاقات تركيا بالعراق لا تنحصر في العلاقات على مستوى الدولة، بل تمتد إلى كافة المجموعات والفصائل ذات الفاعلية والتأثير داخل البلاد. فعلى سبيل المثال، أحرزت تركيا نجاحا في مبادرتها للدفع بالمجموعات السنية إلى العملية السياسية باعتبارها عناصر فاعلة وشرعية في النظام السياسي. ولا تزال تركيا تواصل جهودها في ذلك المجال. والآن، نجد أن سيناريوهات الانقسام التي تكثفت خلال عامي 2005 و2006 أضحت سرابا بفضل جهود الحفاظ على وحدة العراق داخل بنية مركزية ممكنة، وإن لم تكن الأفضل. وتتمتع تركيا بتأثير على المجموعات العراقية، وعلى دول جوار العراق في المنتدى، وبدبلوماسية مقنعة لدى الولايات المتحدة؛ كما أن لديها نصيبا وافرا من العلاقات مع حكومة العراق.

ثمة موضوعان ألحا على تركيا بشأن العراق مؤخراً: الأول، هو انتشار إرهاب حزب العمال الكردستاني بعد أن وجد له أرضا خصبة في شمال العراق؛ وأما الثاني، فهو تحديد تاريخ عام 2007 من أجل الاستفتاء على كركوك. ولذلك، واجهت تركيا عددا من المخاطر المحتملة، مثل نتائج الاستفتاء على كركوك، وضرورة اتخاذ تركيا موقفا إزاء الصدامات والنـــزاعات الداخلية، وظهور مخاطر أمنية بسبب إرهاب حزب العمال الكردستاني، واحتمالات دخول تركيا في صدامات مباشرة مع العراق أو مع بعض المجموعات فيه. وكان حزب العمال الكردستاني خلال 2006 - 2007 يستهدف التصعيد من حدة العنف، بل وعمل على استخدام الاستفتاء في كركوك من أجل مواصلة تحقيق أهدافه. وإزاء عمليات العنف المتصاعدة التي نفذها حزب العمال الكردستاني خلال تلك الفترة قدمت تركيا نموذجا واضحا وصريحا لرؤيتها الجديدة في العمل الدبلوماسي وفي السياسة الخارجية، فبينما أرسلت مذكرة تطلب من المجلس الوطني (البرلمان التركي) القيام بعمليات عسكرية في شمال العراق، كانت من ناحية أخرى تكثف من جهودها الدبلوماسية. كما قام رئيس وزراء العراق المالكي بزيارة تركيا مرتين، وعقب

المباحثات المكثفة التي جرت بين المالكي والمسؤولين الأتراك تشكل مناخ من الثقة المتبادلة بأن العملية العسكرية التركية لا تحمل أية نوايا أخرى سوى ضمان أمن تركيا الداخلي. وتكثفت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى رئيسي الوزراء، ثم تدعمت بزيارة وزير الخارجية التركي آنذاك علي باباجان إلى بغداد في شهر أكتوبر/تشرين أول. وقد عملت هذه المقاربات على جذب حكومة بغداد واللاعبين الإقليميين إلى صف تركيا. وعند وضع مباحثات رئيس الوزراء أردوغان مع الولايات المتحدة في مركز هذه الجهود كلها، نجد أن تركيا التي حصلت أيضاً على الدعم الغربـــي لعملياتها في شمال العراق، استطاعت إحباط مخططات حزب العمال الكردستاني من خلال دبلوماسيتها متعددة الاتجاهات. يبرز هذا النجاح بشكل بالغ الوضوح كيف أن تركيا حققت أهدافها عبر استراتيجية حساسة ودقيقة، استخدمت فيها قوتها الناعمة في سياستها الخارجية، وأحسنت فيها اختيار التوقيت الأفضل لاستخدام قواتها العسكرية.

بهذه الاستراتيجية الجديدة، لم تتناول الصحافة العربية أو الغربية العمليات العسكرية التي قامت بها تركيا في شمال العراق بأي نقد يذكر. فضلاً عن أن تركيا لم تتعرض لانتقاد صريح من أي دولة أو مؤسسة دولية. ويعد هذا الأداء في السياسة الخارجية نتيجة لتراكم الخبرات التركية في السياسة الخارجية خلال الأعوام الماضية. وبينما كان من المتوقع أن تشهد العلاقات التركية - العراقية أزمة مؤكدة، إذا بالشرق الأوسط يصبح شاهداً على أكبر اتفاقية استراتيجية شاملة بين تركيا وحكومة العراق في يوليو/تموز 2008. كتب لهذه الاتفاقية الاستراتيجية النجاح من خلال إقامة علاقات بناءة وسلمية مع كافة الأطراف في العراق، وحصلت تركيا على دعم فعال ونشط بشأن حزب العمال الكردستاني من الحكومة المركزية في العراق، والإدارة المحلية على حد سواء.

أما التحسن في العلاقات التركية السورية فقد جاء متأخرا، إذ كانت تركيا في ظل نظام الثنائية القطبية للحرب الباردة عضوة في الناتو وكانت سوريا على علاقة وطيدة بالاتحاد السوفياتي، وكان ينبغي بعد انتهاء الحرب الباردة أن يتم إعادة توصيف العلاقات التركية مع سوريا مثلما جرى بين تركيا وروسيا. إن الرؤية الجديدة التي انتهجتها السياسة الخارجية التركية الجديدة وشرعت في تطبيقها منذ

أوائل الألفية الجديدة، جعلت من الضروري إعادة تقييم العلاقات مع سوريا. وكان تبديد المخاطر والتهديدات المتبادلة هدفا أوليا من أجل إرساء العلاقات الثنائية على أساس سليم. ولذلك، افتتحت تركيا عهدا جددت فيه الثقة لدى سوريا من خلال إسقاط مشكلة دعم حزب العمال الكردستاني من أجندة المباحثات والعلاقات، وهي المشكلة التي كانت تمثل التهديد الأكبر في العلاقات التركية – السورية، ثم دخلت تركيا في عديد من المبادرات بغية إعادة بناء وتعميق العلاقات بين البلدين. وعلى الرغم من أن مشكلة المياه تعد من أبرز مسائل النـــزاع حول المصالح بين البلدين، فقد شرعت كلتا الدولتين في تجاوز هذه المسألة من خلال اتخاذ قرار بإنشاء سد مشترك على نهر العاصي، والسماح لسوريا بالري فوق مساحة قدرها 20 – 30 كيلومتراً على حدود دجلة. ويشهد تاريخ العلاقات التركية السورية أفضل فتراته حاليا، بما في ذلك حوارا سياسيا رفيع المستوى، وعلاقات اقتصادية متطورة، وترابطا متزايدا بين الشعبين. ولقد تأسست آلية الحوار السياسي رفيع المستوى بمشاركة العديد من وزراء البلدين، وبدأت بين الدولتين عملية تكامل بالمعنى التام من خلال إبرام ما يربو على خمسين اتفاقية مشتركة. وقد تكشفت الثقة المتبادلة بين الدولتين في أبرز صورها في الوساطة التركية في أكثر مشكلات سوريا تأزما وحساسية.

القضية الفلسطينية

تعد القضية الفلسطينية موضوعا آخر من الموضوعات الهامة بالنسبة إلى تركيا في سياساتها تجاه الشرق الأوسط. فقد قام عبد الله جول عندما كان وزيرا للخارجية بزيارة لفلسطين قبل الانتخابات، استهدفت أداء دور محفز والإسهام بطريقة مباشرة في بناء الدولة الفلسطينية بعد الانتخابات. وفي تلك الأثناء كانت قد وردت إلينا طلبات من الفلسطينيين بهذا الصدد. وعليه، أعدت تركيا برنامجها للمساعدة الاقتصادية تحت إدارة وتنسيق وزير التعليم الوطني التركي السابق وهبـــي دينشرلر، وفتحت مكتبًا من مكاتب وكالة العون الخارجي (TIKA) في رام الله من أجل تنسيق وتوزيع المساعدات التركية. وكان هذا القرار يهدف إلى تقديم الدعم للشعب الفلسطيني الذي يعيش في ظروف بالغة الصعوبة والسوء،

بغض النظر عن فكرة المصلحة السياسية. وتعتقد تركيا بإمكانية حل المشكلة الفلسطينية من خلال خطة سلام قابلة للتطبيق وفق أسس القانون الدولي. غير أن خطة السلام الشاملة هذه تتطلب معالجة خمس مشكلات كبرى: 1- مسألة مستقبل القدس التي تعد ذات تأثير على جوانب المشكلة الأخرى. 2- مسألة ظهور دولة فلسطينية متماسكة، أي قابلة للعيش بقسميها: قطاع غزة والضفة الغربية. 3- المشكلة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين الذين اضطروا للجوء في 1948 و1967. 4- مشكلة استخدام الموارد الاقتصادية. 5- مشكلة المستوطنين اليهود. وترى تركيا في إقامة دولة فلسطينية ضرورة حيوية؛ وتعتقد بأن الشروط اللازمة لعملية السلام تتمثل في تحقيق المصالحة الوطنية بين المجموعات الفلسطينية، وتطبيع العلاقات السياسية، وإرساء الاستقرار. وقد تَبدَّى موقف تركيا من الحرب على غزة في نهاية 2008 بشكل أكثر وضوحا، وهو ما يعبر عن المسؤولية الإنسانية والتاريخية التي يشعر بها الإنسان التركي.

لقد أثمرت الحوارات الدبلوماسية المتبادلة بين أعضاء الوفد التركي الذي زار المنطقة وبين نظرائهم المصريين عن صدور قرار بالهدنة بين إسرائيل وحماس. ولم تقدم تركيا آنذاك أي تنازلات عن مبادئها، أو تتذرع بخشيتها من الإضرار بدورها المحتمل في الوساطة بين مختلف الأطراف. ولقد عقدت مباحثات على أعلى مستوى في الشرق الأوسط في اجتماعين منفصلين من أجل إنهاء هذه المأساة الإنسانية، كان الأول هو القمة التي انعقدت في قطر بمشاركة سوريا؛ وأما الآخر فكان قمة شرم الشيخ التي عقدت بمشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولو كانت تركيا قد اتخذت موقفا سلبيا أو خاطئا خشية الإضرار بدورها كوسيط في عملية السلام لكانت فقدت مصداقيتها لدى كافة الأطراف.

وما ينبغي التأكيد عليه هنا أن تركيا هي الدولة الوحيدة التي كان بإمكانها المشاركة في القمتين. فالدول التي شاركت في قمة شرم الشيخ لم تر تركيا في مصاف الدول الراديكالية، والدول التي شاركت في قمة قطر لم تعامل تركيا باعتبارها امتداداً لمجموعة الدول التي تتصدرها مصر. ويرجع السبب في هذه الثقة التامة التي حظيت بها تركيا إلى السياسات البناءة والصادقة التي تبنتها تجاه القضية الفلسطينية. وعلى صعيد آخر فإن الموقف الذي اتخذته تركيا أسفر عن قلق

وحساسية لدى بعض الأوساط؛ ورأت تركيا أن من المناسب اللجوء إلى القنوات الدبلوماسية من أجل إزالة هذه الحساسيات. بيد أن صمت تركيا إزاء هذه المأساة الإنسانية، بدعوى عدم إثارة المخاوف، كان من الممكن أن يفسد مناخ الثقة الذي صنعته تركيا لنفسها في الشرق الأوسط، واستهلك منها جهدا كبيرا؛ كما أنها كانت ستفقد مصداقيتها.

تركيا والاتحاد الأوروبي

شهد العالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول توترا وتدهورا في العلاقات بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، وبين الإسلام والمسيحية. وربما تكون قليلة جدا تلك الدول التي يمكنها أن تسهم في إحلال السلام وتحد من التوتر العالمي. وتعد تركيا إحدى هذه الدول بما تتمتع به من مزايا ووضعية خاصة. ولا نقصد هنا بوضعية تركيا أنها "دولة ينبغي عليها أن تسير في ركاب الحضارة الغربية، التي تمثل الآن أرقى ما وصل إليه الإنسان، أو أن تصبح جسرا بين الحضارة الغربية والحضارات المختلفة". إن وضعية تركيا التأثيرية وما يمكنها أن تقوم به من أجل تجاوز التوتر القائم بين الشرق والغرب لا تكمن في كونها جسرا بين الشرق والغرب، بل على النقيض من ذلك، فتركيا في حد ذاتها تمثل بوتقة انصهرت فيها الحضارات المختلفة. فباعتبار موقعها الجغرافي تقع تركيا في مركز وقلب الحضارات كلها؛ فقد كانت مهدا لحضارات، أو امتزجت بحضارات، أو كانت وطيدة الصلة والجوار بحضارات أخرى. بل إن مدينة نوشهير التي تقع داخل تركيا تعد الأقدم من بين أكثر مدن أوروبا الغربية. تركيا، بكلمة أخرى، يمكنها أن تسهم إسهاما جادا في السلام العالمي، جنبًا إلى جنب مع أوروبا، وذلك باعتبارها دولة تضرب بجذورها التاريخية والحضارية في بلاد الرافدين، وباعتبارها أمة هضمت عدة حضارات وتعايشت معها؛ وهو إسهام وإن ظل منحصرا داخل العالم الإسلامي فهو واقع حقيقي. وكل من تابع الصحافة العربية في أعقاب قبول الاتحاد الأوروبـــي لمبدأ التفاوض مع تركيا للانضمام إليه في السابع عشر من ديسمبر/كانون أول سيجد أن تركيا حصلت على دعم مكثف من العالم الإسلامي في جهودها للانضمام للاتحاد الأوروبـــي.

هذا الموقف يحمل أيضاً ردا على المزاعم التي ترددت في الأعوام الأخيرة بشأن سياسة تركيا الخارجية ووصفتها بتحول في محور هذه السياسة. فالرأي العام في العالم الإسلامي يدرك أن علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبـــي هي التي ستحدد موضع الجغرافية الإسلامية كلها في الساحة العالمية في ظل نظام ما بعد الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. وفي هذا الإطار يمكن تعريف تركيا ثانية بأنها "تقع في مركز لقاء الحضارات من حيث عمقها الجغرافي والتاريخي، كما أنها في موقع يمكنها من الإسهام في السلام العالمي بما لديها من ساحة تأثير متبادل مع الحضارات المختلفة". وتعتبر مرحلة ما بعد السابع عشر من ديسمبر/كانون أول ذات دلالة وأهمية كبرى في تاريخ البشرية، بغض النظر عن المشكلات التي ترافقها. غير أن تحقيق هذه الدلالة مرهون في المقام الأول باستعداد تركيا للمواجهة. وفضلاً عن ذلك، فإن تركيا ذات موروثات تاريخية وثقافية تؤهلها للتأثير في قدر أوروبا ومستقبلها. وينبغي على تركيا أن تحدد وبشكل صحيح الإسهامات التي يمكن أن تقدمها للاتحاد الأوروبـــي. وإذا ما انتهت هذه المرحلة نهاية إيجابية، فإن العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبـــي ستكون قد اكتسبت أهمية بالنسبة إلى لقاء الحضارات.

من أهم السمات التي ورثتها الجمهورية التركية عن الدولة العثمانية هي القدرة على الاستجابة السريعة والصحيحة من أجل مواكبة المتغيرات الدولية، لا سيما المتغيرات التي تحدث في أوروبا. وقد ساعدت هذه الاستجابة الجمهورية التركية على إنجاز تحولاتها السياسية بنجاح، مثلما كان لها الفضل في تأخير سقوط الدولة العثمانية. فعلى سبيل المثال، بعد فترة من تأسيس النظام الوستفالي عام 1648 شهدت الدولة العثمانية فترة من الإصلاحات عرفت بإصلاحات كوبرولو؛ ثم أعلنت الدولة العثمانية مراسيم التنظيمات ردّا على حروب نابليون ونظام مؤتمر فينا عام 1815. وكان ثمة رباط قوي بين مؤتمر باريس عام 1856 وفرمان الإصلاحات العثمانية. وبانتهاء الإمبراطوريات في أوروبا مع نهاية الحرب العالمية الأولى، أعلنت تركيا قيام النظام الجمهوري، وأصبحت عضوا في عصبة الأمم، واندفعت نحو تطبيق إصلاحات غربية. ولمواكبة النظام العالمي الجديد الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية، انتقلت تركيا إلى تطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية. وعندما تحولت تركيا إلى الديمقراطية في شكل صحيح، انتعشت الحياة

السياسية والاجتماعية؛ وقد خمد هذا الانتعاش عندما تراجعت العملية الديمقراطية. وربما يمكن القول إن أغلب دول العالم اتجهت نحو إصلاح ذاتها بعد الحرب الباردة، غير أن تركيا لم تتمكن من إحداث التغيير اللازم بسبب مجموعة من المعوقات التي حالت بينها وبين إجراء الإصلاحات الداخلية اللازمة. بكلمة أخرى، لم تتمكن تركيا من القيام بالنقد الذاتي اللازم بسبب فقدان الاستقرار السياسي والأزمات الاقتصادية والإرهاب. ولهذا ينبغي على تركيا في هذا المجال التحرك نحو التكامل والإصلاح ومراجعة المعايير المعيشية، والبنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. على تركيا، باختصار، تحقيق ذلك المشروع الإصلاحي حتى وإن لم تكن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي مطروحة.

ويجوز لنا أن نقسم علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبـــي إلى أربعة مستويات. المستوى الأول هو عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبـــي؛ وهي عملية تحديثية إصلاحية. وتستوجب هذه العملية إرادة تفرض على تركيا الاستمرار فيها بشكل مستقل عن الاتحاد الأوروبـــي وعن ردود أفعاله؛ بل إن من الضروري استمرارها حتى لو أعلن الاتحاد الأوروبـــي غدا تجميد كل علاقاته مع تركيا. وكانت الحكومة التركية أعلنت في بداية 2007 ما ستحققه وتنجزه من إصلاحات حتى عام 2013. وبعد أن علق الاتحاد الأوروبـــي ثمانية فصول من برنامج التفاوض حول انضمام تركيا للاتحاد، وجهت الحكومة التركية رسالة مفادها أننا مستمرون وفق خيار عقلاني دون أن تتعرض حركتنا لأي عطب أو توقف. وكانت بعض الأحداث التي وقعت خلال 2007 قد ولدت انطباعاً بأن حالة من التباطؤ أو التراجع انتابت جهود تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي؛ مثل انتخابات رئاسة الجمهورية، والانتخابات العامة من بعدها، وإرهاب حزب العمال الكردستاني. غير أنه بالرغم من تلك الأحداث الطارئة لم يحدث أن تجمدت أو توقفت علاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبـــي. وفي شهر أبريل/نيسان ومايو/آيار من العام ذاته كان يعتقد أن تركيا يمكن أن تنحدر نحو الأزمة في أي لحظة؛ وبدت أوراق بعض الأطراف داخل الاتحاد الأوروبـــي ضد تركيا وكأنها قد تعززت. ولم يكن من المتوقع أن تتخطى تركيا الأزمة بهذا القدر من النجاح؛ وهو ما منح تركيا ثقة بالغة أمام مختلف الأوساط في الاتحاد الأوروبـــي، لا سيما أصدقائها المقربين.

ولم تستطع بعض تصريحات الرئيس الفرنسي ساركوزي ضد تركيا زعزعة هذه الثقة. وينبغي على تركيا الآن القيام بخطوات إصلاحية أخرى، يأتي في مقدمتها الدستور. وهي خطوات يجب القيام بها أيا كان رد الفعل الأوروبـــي.

وأما البعد الثاني فهو البعد الفني، أي العلاقة مع اللجان المتخصصة. لم تشهد تركيا أزمة كبيرة مع اللجان الفنية المختصة بالاتحاد الأوروبـــي منذ الثالث من أكتوبر/تشرين أول 2005 حتى الآن. على المستوى الفني، تواصل تركيا جهودها حسب ملفات التفاوض المطروحة، وهي جهود تمضي بشكل جيد لحرص تركيا على الوفاء بالمعايير الموضوعية لهذه اللجان.

أما المسألة التي تشهد مشكلة حقيقية فتتمثل في البعد الثالث وهو مرحلة المجلس، بمعنى مرحلة التفاوض السياسي؛ وذلك لوجود عائق مفاده أنكم مهما فعلتم فإن هناك لاعبين سيضعون العقبات أمامكم. ويسعى هؤلاء اللاعبون لجعل العلاقة مع تركيا فرصةً للحصول على نتائج سياسية لصالحهم.

وأما البعد الرابع والأخير فهو بعد الرؤية الاستراتيجية؛ وتعد عملية التكامل والإصلاح ضمانة لمستقبل الرؤية الاستراتيجية. وعلى هذا المستوى، ينبغي على الاتحاد الأوروبـــي أن يحاسب نفسه بمعزل عن تركيا، إذ أن ثمة قصورا في الرؤية الاستراتيجية وصل إلى أبعاد خطيرة داخل الاتحاد الأوروبـــي. فسنجد مثلاً، أنّ أية انتخابات تجرى في أي دولة من الدول، يمكنها أن تصبح سبباً في صدور قرار يصب في المجرى المغاير تماماً، ويؤثر ذلك حتماً على مستقبل الاتحاد الأوروبـــي ويُلزمه من ناحية بكل ما من شأنه المحاسبة وممارسة النقد الذاتي. فإن كانت الرؤية المستقبلية للاتحاد الأوروبـــي تستهدف التحول إلى لاعب دولي، فينبغي عليه إذن تحقيق مبدأين ذهبيين ورثهما عن الإسكندر الأكبر، والإمبراطورية الرومانية ثم الإمبراطورية البريطانية، ألا وهما التعددية الثقافية، والارتباط الاستراتيجي بآسيا. يعني ذلك استحالة أن تصبح القوة الأوروبية قوة عظمى ما لم تصل إلى آسيا (أفرو – أوراسيا). وهذا ما يطرح سؤالاً عميقاً أمام أوروبا بخصوص قبول تركيا: هل سيظل الاتحاد الأوروبـــي قوة قارية، أم أنه سيصبح قوة عالمية؟

ولعل من المفيد الآن تقييم البطء في تقدم العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبـــي، ومحاولة بناء أرضية أصلب لهذه العلاقات. ولو كانت ردود أفعال

تركيا بالحدة التي انتظرها بعض الأوساط الأوروبية في أي من لحظات التأزم التي عاشتها مع الاتحاد الأوروبـــي، لكانت تلك العلاقات قد توقفت منذ زمن.

إن عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبـــي تسير الآن على نحو مثير للدهشة، بوصفها نتاج التطورات الجارية داخل أوروبا. و لم تحدث الصدمة النفسية الكبرى التي انتظرها كثيرون عقب وصول ساركوزي إلى السلطة في فرنسا. أما السبب وراء ذلك فكان في استمرار الحوار والمباحثات بين كل من ساركوزي وأردوغان. وتتمثل وجهة النظر الفرنسية بشكل عام في إطار العلاقات التركية - الفرنسية على هذا النحو: علاقات ثنائية جيدة، وتعاون في القضايا الإقليمية، وتعليق المسألة الأرمنية في العلاقات الثنائية، وعدم تأثر العلاقات الثنائية بالمشكلات داخل الاتحاد الأوروبـــي. أما علاقات تركيا مع فرنسا ودول الاتحاد الأوروبـــي الأخرى فترتكز إلى ثلاثة أعمدة: العلاقات الثنائية، والعلاقات الثنائية على مستوى الاتحاد الأوروبـــي، والعلاقات على المستوى الإقليمي والدولي. فإذا ما تم انتزاع عمود من هذه الأعمدة الثلاثة فإن المقعد الذي يرتكز إلى هذه الأعمدة الثلاثة لن يمكنه الثبات في مكانه وسيسقط. أي أن اتخاذ أي دولة من دول الاتحاد الأوروبـــي موقفاً معادياً من تركيا سيجعل من الصعب على تلك الدولة طلب التعاون الذي تنشده في الشرق الأوسط. وإذا ما توفر لتركيا وفرنسا إقامة علاقات ترتكز إلى محور واضح وقوي، عندها يمكن لكلا الطرفين الاستفادة القصوى مما لديهما من طاقات كامنة.

وهناك أيضاً دول تجمعنا بها لغة مشتركة مثل قبرص الشمالية، وهو الأمر الذي تستمد منه تركيا قوتها. إن بناء السلام على أساس التوازنات الحالية في قبرص لا يمكن أن يقدم حلاً شاملاً. ولأن إدارة قبرص الجنوبية تعلم ذلك، فهي تبذل مساعيها من أجل استخدام الاتحاد الأوروبـــي من أجل تعزيز أوضاعها الحالية؛ ولذا، فإن شيئاً واحداً فقط سيكون قادراً على إقناع الاتحاد الأوروبـــي، هو الثقل الاستراتيجي المتزايد لتركيا. لقد استخدمت تركيا كل السبل من أجل تبيان صحة موقفها. ومن الواضح الآن أن ثمة انفتاحاً قد جرى بالنسبة لقبرص الشمالية في أربعة مجالات: الأول، هو المجلس الأوروبـــي؛ والثاني، فتح مكاتب في دول الخليج والكويت وقطر وعمان؛ والثالث، بدء حملة اللاذقية مع سوريا. وقد قام السيد

محمد طلعت، رئيس شمال قبرص، بزيارات لعدد من الدول، وتم استقباله في باكستان بصفته رئيس دولة. وقام الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومعه هيئة من المنظمة تتألف من ممثلي دول مختلفة بزيارة قبرص الشمالية. ويوضح هذا كله أنه قد تم قطع أشواط هامة في هذه العملية؛ وأهمها تقليص الهوة الاقتصادية بين قبرص الشمالية وقبرص الجنوبية. وإن ما ينبغي القيام به الآن هو إقناع القبارصة الشماليين بأن العديد من الفرص آخذة في التبلور أمامهم؛ وثمة حاجة عاجلة لحل مسألة قبرص خلال الأشهر القادمة، لأن استمرار الوضع الحالي قد يجعل الحل مستحيلا بعد فترة.

العلاقات التركية - الأميركية

كان رفض البرلمان التركي في الأول من مارس/آذار 2003 مذكرة السماح للقوات الأميركية بالعبور إلى العراق من خلال الأراضي التركية، نقطة تحول في العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة. حيث انتابت العلاقات بين البلدين حالة من التوتر المتبادل - ليس فقط فيما يتعلق بوضع تركيا في الولايات المتحدة - بل أيضاً لدى صانعي القرار السياسي التركي. وتولدت لدى الطرف التركي شكوك بسبب عدم إفصاح الولايات المتحدة بشكل واضح عما ستكون عليه الأوضاع بعد العملية العسكرية في العراق. كانت القناعة الأميركية أحادية الجانب، باعتبار أنّ الطرف التركي مَدينٌ للولايات المتحدة وعليه أن يؤدي دينه. ويمكن القول: إنّ النهج الذي اتبعته الولايات المتحدة بشأن حزب العمال الكردستاني - أو الموضوعات الأخرى - يختلف عما جرى التشاور بشأنه قبل الحرب على العراق وفي أعقابها. لقد ظل مُناخ الحرب الباردة يهيمن على سلوك القوة العظمى؛ وزعمت الولايات المتحدة أن تركيا ستثق بها وبالتالي ستقف إلى جانبها.

إن مقاييس واعتبارات ما بعد الحرب الباردة أكسبت تركيا وضعاً جديداً ومختلفاً؛ إذ أن تركيا اليوم ترتكز إلى أرضية صلبة من علاقات الاتصال والتواصل مع حلفائها، وتتقاسم معهم الآراء والنقاشات حول القضايا المختلفة. وتعد استشارة الولايات المتحدة لتركيا خلال الأعوام الأخيرة بشأن عديد من المواضيع مؤشراً على ذلك التغير. في ظل هذا الوضع بعثت الزيارة التي قام بها أوباما لتركيا

في شهر أبريل/نيسان 2009 برسائل إيجابية عديدة، حيث وجه الرئيس الأميركي خطاباً أعرب فيه عن رغبته في إقامة شبكة علاقات جديدة مع العالم الإسلامي، ترتكز إلى أرضية سليمة. وقد أكد أكثر من مرة على حاجة بلاده إلى مساعدة تركيا في هذا المجال؛ بل واقترح على تركيا إقامة "شراكة نموذجية". ومن جانب أفصح أوباما في خطابه عن رغبته في التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية يرتكز على السلام والأمن؛ وفي إقامة علاقات إيجابية مع إيران. فضلاً عن ذلك، تم التأكيد على قدرة تركيا الجغرافية، والثقافية، والتاريخية، وما حققته من تقدم في مسارها الديمقراطي؛ جميعها أو كلها مؤشرات تدل على التأييد الذي توليه أميركا للزعامة التركية في المنطقة. ومما لاشك فيه أن رغبة تركيا في إقامة نظام يستند إلى السلام والاستقرار والأمن والتعاون في المنطقة، مسألةٌ تحظى بدعم الولايات المتحدة. ويشير توكيد أوباما على أهمية تطبيع العلاقات بين تركيا والأرمن إلى وضع الزعامة الإقليمية الذي تحظى به تركيا.

إن الولايات المتحدة دولةً قارة وليست دولةً مركزيةً. وبحكم طبيعتها فهي قوة عظمى بعيدة عن القارة (الأفروآسيوية)؛ تلك القارة التي تجري فوق أرضها أحداث ووقائع العالم الرئيسة، وتمر تحت أرضها مسارات وقنوات الطاقة الرئيسة، وتحفل بخزائن الثقافة العامرة، وتمر فوق أرضها قنوات الاتصال التجاري، ويعيش فوق ظهرها 85% من سكان العالم. ولذا، يتحتم على هذه القوة العظمى – حتى يتسنى لها الحَفاظ على وضعها كقوة عظمى – أن تؤسس وتشكل عناصر تحالف واتفاق داخل القارة (الأفروآسيوية). وفي هذا الإطار تبنت الولايات المتحدة عنصرين رئيسيين في استراتيجيتها منذ 1905 وحتى الآن: الأول، كان التغلب على مشكلة المسافات البعيدة من خلال إنشاء أسطول قوي؛ وأما الثاني فتمثل في تطبيق مبادرات استراتيجية إقليمية عبرت عن نفسها من خلال تطويقات إقليمية اتضحت في فترة الحرب الباردة. كانت القوى المهيمنة (الإمبريالية) قديماً تحقق قوتها التأثيرية من خلال تقديمها الدعم العسكري المحض في ظل بُنىً تحالفية. غير أن هذا المفهوم قد تغير الآن؛ وتقلصت القوة التأثيرية المستندة إلى تقديم المساعدات العسكرية وحسب، لظهور تهديدات أخرى بخلاف التهديد العسكري، مثل التهديد الثقافي والاقتصادي، وتهديد أمن الطاقة.

لقد شرعت الولايات المتحدة في الفترة الأخيرة في قراءة القوى الكامنة التي تمتلكها تركيا قراءة صحيحة. أما من زاوية النظر التركية، فإن تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة وتشكيل أرضية مشتركة معها، يعد مكسبا كبيرا. وقد تم بالفعل إعادة إنشاء الأرضية السيكولوجية التي ستسير عليها العلاقات. فمع بداية عهد الرئيس الأميركي أوباما ستخضع تركة إدارة بوش للمحاسبة والمحاكمة. والديمقراطيون في هذه الفترة، على عكس ما كانوا عليه في الفترة الأولى، لا يمثلون الإدارة التي فازت في الحرب الباردة، بل يمثلون إدارة كادت تُهزمُ في حربها مع العراق. وعلى النقيض من عَقْد التسعينيات، بات يتحتم على الولايات المتحدة القيام بإصلاحات واسعة؛ وهي في هذا بحاجة إلى حلفاء حتى يمكنها إصلاح وتدارك ما تكبدته من خسائر لتقف على قدميها مرة أخرى كلاعب دولي شرعي. وعند النظر إلى العلاقات التركية – الأميركية خلال الفترة الماضية نجد اتجاهين مغايرين لبعضهما البعض؛ فعندما نادت الولايات المتحدة في عقد التسعينيات بالحريات والديمقراطية كانت تركيا تعيش أزمات اقتصادية، وتنتهج سياسات ذات محور أمني بسبب خطر الإرهاب الذي يتهددها. ولم يكن التوجه نحو ترسيخ الديمقراطية وتعميقها مجال حديث في تركيا؛ إذ انصبَّت اهتمامات تركيا على تحقيق أمن الدولة وأمن المواطنين، أكثر من تطوير الحريات والمسار الديمقراطي. ولذا، سارت العلاقات التركية – الأميركية خلال تلك الفترة في اتجاهين متعاكسين؛ ولم تتفق أولويات كلا الدولتين.

ولم يختلف الوضع بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. فبينما كانت الولايات المتحدة منكبة على تحقيق أمن الدولة وشن هجمات وقائية، وجهت تركيا جهودها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبـــي، وتبني سياسات تُعزِّز الديمقراطية والحريات والحوار المتبادل. وبينما انتهجت الولايات المتحدة في عقد التسعينيات سياسة تقارب مع سوريا كانت تركيا تعيش مشكلات جادة مع جارتها؛ أما عندما انتهجت تركيا سياسات تقارب مع سوريا، كانت الولايات المتحدة تعلن سوريا عدوًّا. وبينما كانت تسير العلاقات الأميركية – الإيرانية في عقد التسعينيات في مسار أكثر إيجابية في عهد الرئيس خاتمي، كانت التوترات الحادة تهيمن على العلاقات التركية – الإيرانية. وبينما تعمل تركيا الآن على تطوير سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار، نجد الولايات المتحدة تعيش أزمات مختلفة الأنماط مع

كافة دول الجوار التركي تقريباً. وكان لتلك المرحلة تأثيراتُها وانعكاساتُها على السيكولوجية الاجتماعية داخل تركيا. فلقد رأى الشعب التركي ونخبه المختلفة السياسات الأميركية باعتبارها سياسات تمثل خطراً وتهديداً للمصالح التركية.

ثمة إشاراتٌ قويةٌ على أن الفترة الجديدة التي تشهدها العلاقات التركية – الأميركية ستكون فترة تتلاقى فيها سياسات الدولتين. وما نعنيه هو أن الولايات المتحدة تشعر بحاجة ماسة إلى التغيير، وإعادة بناء مفهوم الحرية، والانتقال من الأحادية إلى التعددية، وتبني سياسات تقارب وحوار. وسيشكل ما حققته تركيا خلال السنوات السبع الأخيرة من نجاحات في سياساتها الخارجية في كلٍّ من الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز أرضية خصبة للتعاون المشترك. لقد قام الساسة والدبلوماسيون الأتراك خلال 2008، لا سيما في خريف ذلك العام، بزيارات مكثفة إلى الولايات المتحدة. ذهب الرئيس عبد الله جول إلى المجلس العام للأمم المتحدة؛ وذهب أردوغان أيضاً إلى هناك من أجل انتخابات مجلس الأمن، وشارك في قمة مجموعة الدول العشرين. كما شاركت وفود مختلفة في العديد من اللقاءات. ولم تمض عدة شهور على زيارة أوباما لتركيا في 2009، حتى قام أردوغان بزيارة قصيرة للولايات المتحدة؛ كما قام أردوغان أيضاً في شهر أبريل/نيسان 2010 بزيارة للولايات المتحدة للمشاركة في قمة الأمن النووي المنعقدة في واشنطن. وتعد هذه الزيارة على درجة بالغة من الأهمية بالنسبة لتوازنات القوى ومستقبل المنطقة. وقد أكدت تركيا خلال هذه الزيارة على رغبتها في شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية، وأن إيران ليست الدولة الوحيدة التي تعرقل هذا النموذج، وأنه ينبغي على الدول الأخرى بالمنطقة الالتزام بهذا المبدأ. كما أعربت تركيا عن أنها تشارك الولايات المتحدة مخاوفها فيما يتعلق بالأنشطة الإيرانية النووية، وأنها على استعداد لتقديم الدعم الكامل في هذا الموضوع إذا لزم الأمر؛ ولكنها أوضحت إلى جانب ذلك ضرورة عدم تجاهل الأضرار والمخاطر الناجمة عن مناخ التنافس غير العادل الذي يتشكل في المنطقة، المخاطر التي قد تَطالُ مستقبل المنطقة وتهدد سلامتها. وهو ما يستوجب وفاءَ إسرائيل بالتزاماتها تجاه السلام في المنطقة.

وتتسم المرحلة الجديدة بالتوازي والتعاون وليس الصدامَ بين احتياجات الولايات المتحدة وبين أرضية التأثير التي أقامتها تركيا في المناطق المحيطة بها. وسيفيدُ

تقييم هذا الوضع تقييماً صحيحاً في تطوير العلاقات بين البلدين والقضاء على المخاطر التي تهدد تركيا وتهدد محيطها من كل جانب، وفتح الطريق أمام فترة أكثر استقراراً.

السياسات التركية في أوراسيا

لا تعتبر تركيا من الدول المنتجة للطاقة؛ ولذا، فإن جزء من الاستراتيجية القومية لتركيا يتجه نحو العمل على نقل ومرور الطاقة عبر أراضيها لما تتمتع به من خصوصيات جغرافية. ولدينا في هذا الخصوص خطوط في الاتجاه الشرقي - الغربـــي، أبرزها خط باكو - تيفليس - جيحان، الذي يربط (ترانس - الخزر) بتركيا ويحقق لها الاتصال مع آسيا الوسطى. ويعد ربط بترول (القزاق) به من بين أهداف تركيا متوسطة المدى. ثانياً، سيشكل مشروع "بحر الشاه" مع تنفيذ مشروع خط الغاز الطبيعي الذي سيربط اليونان ببحر الشاه حزاماً جديداً في الاتجاه الشرقي - الغربـــي. وترجع اتفاقات الطاقة بين تركيا وإيران إلى عام 1996 . وكما أنه لم يحدث أي تراجع في هذه الاتفاقات في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، فقد بذلت جهود دؤوبة من أجل تطوير هذه الاتفاقات. وينبغي هنا على الحلفاء جميعهم أن يروا هذه الوضعية التركية. فهناك اقتصاد متنام، وكافة دول الجوار ثرية بالطاقة، وتركيا دولة تحتاج إلى هذه الطاقة. ومن ثم، فإن سعي تركيا للحصول على هذه الطاقة وتأمين مرور مساراتها إلى الأسواق العالمية عبر أراضيها هدف طبيعي من أهداف المصالح القومية التركية.

ولذا، فإن اتفاقات الطاقة مع إيران لا يمكنها أن تظل مرهونة بأية مسألة أخرى. وهناك من يزعم بأن المشروعات التي تقوم بها تركيا مع إيران، أو مع أي دولة أخرى من دول الجوار، تمثل قلقاً وإزعاجاً لأنها تنافس خطوطاً تمر عبر روسيا. ولكن هناك مصالح لروسيا في كافة الخطوط التي تمر من الشمال إلى الجنوب. إن المناخ الإقليمي الذي ظهر بعد اتفاقية خط أنابيب (نابوكو)، والذي يعد حلقة هامة في مسار الطاقة بين الشرق والغرب، يوضح أن الأزمات بسبب الطاقة في المنطقة قد تركت مكانها لمشروعات التعاون متعددة الأطراف. وفي هذا الإطار بدأ الحديث داخل تركيا وفي الساحات المجاورة لها عن حتمية حدوث تطورات تلائم

روح العصر من نهضة وتكامل بين دول العالم تقوم على الترابط متعدد الأطراف والأمن الإقليمي؛ وتمت دعوة روسيا للمساهمة في مشروع (نابوكو). وثمة وعد من إيران بانضمامها إليه عند توفر الظروف المناسبة. إن مشروع (نابوكو) ليس مشروعاً إقصائيّاً أو منافساً للمشروعات الأخرى. وهو ما اتضح خلال زيارة رئيس الوزراء الروسي فلاديمير بوتين إلى تركيا في أغسطس/آب 2008 بعد عدة أسابيع من حفل التوقيع على (نابوكو). فقد وقعت كل من تركيا وروسيا اتفاقية تعاون بين خط أنابيب بترول صامسون - جيحان - وبين خط أنابيب الغاز الطبيعي (التيار الأزرق II)، و(التيار الجنوبـــي).

ومن هنا، فإن المصالح القومية التركية تنطلق من التفعيل الأفضل لموقعها الجغرافي. وإنه لمن المؤسف أن الاتحاد الأوروبـــي يعجز عن تقدير هذه المكانة وفهم الرؤية التركية. وبمرور الزمن سيدرك الاتحاد الأوروبـــي مكانة تركيا، التي لا غنى له عنها من أجل أمن الطاقة والسياسات الثقافية وخطوط الانتقال والتواصل؛ وسيرى عندها أن قوته العالمية يمكنها أن تتحقق فقط بهذه القيم. وتركيا تتحلى بكثير من الصبر، وتنتظر تلك اللحظة التي يدرك فيها الاتحاد الأوروبـــي قيمتها. لدى تركيا مصالح مشتركة في خطوط أنابيب البترول والغاز الطبيعي مع كل من روسيا وإيران والولايات المتحدة. وتجتمع جهود تركيا كلها داخل لوحة واحدة. إن الثقة والترابط المتبادل بين تركيا وروسيا يشهد أعلى مستوياته في تاريخ العلاقات بين البلدين؛ وهي علاقة بريئة من أي إشارة إلى تحالف أو استقطاب من أي نوع. إنها علاقة ترتبط بحسابات عقلانية إلى أقصى درجة ولا تقوم على حسابات أيديولوجية. وستواصل تركيا علاقات من هذا النوع أيضاً مع إيران، وتسعى للحفاظ على مفهوم المصلحة المشتركة مع روسيا. وستحرص كذلك على مواصلة كل مشروعاتها، وبأقصى درجة من الفاعلية، مع الولايات المتحدة من خلال الخط عبر ترانس - الخزر.

لا تحمل نظرة تركيا إلى القوقاز أي نوع من أنواع الإقصاء. وفضلاً عن ذلك فإن لتركيا علاقات تاريخية وطيدة مع كافة اللاعبين داخل القوقاز. إنّ عدد الأبخاز الذين يعيشون في تركيا أكثر من عدد الذين يعيشون في أبخازيا، كما تضم تركيا عدداً كبيراً من السكان الجورجيين. وهو ما يمثل مصدر قوة كامنة ومصدر

مسؤولية على حد سواء. ولذلك، لا يمكن لتركيا أبداً أن تنفخ في كير النـــزاعات العرقية أو المذهبية في أي مكان؛ فمجتمع التعددية العرقية لا يمكنه أن يدعم عرقية ما ضد أخرى. وقد بذلت تركيا جهودها لاحتواء الأزمة في جورجيا، وحتى لا تقف أوروبا والناتو والولايات المتحدة وجهاً لوجه ضد روسيا. وتبلور الدور التركي في العمل على تقليص ساحات الصدام والنـــزاع بين جورجيا وروسيا؛ وتم الدفع بهذه المشكلة إلى مقدمة جدول الأعمال للتوصل إلى حلّها، جنباً إلى جنب مع مشكلات منتدى التعاون والاستقرار في القوقاز. وينبغي تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية المتبادلة من أجل تقليص الصدامات في القوقاز.

إن وقوع جزء من الأراضي الأذرية تحت احتلال أرمينيا منذ سبعة عشر عاماً يعد أحد المشكلات الكبيرة في المنطقة. ولم يعرب المجتمع الدولي عن أي استعداد لحل هذه المشكلة؛ وهي مشكلة لا يمكن لها أن تستمر أكثر من ذلك، وتهدد بتوليد أزمات أخرى في المستقبل. ويمثل احتلال أرمينيا لأراضي أذرية حائلاً أمام قطع شوط إيجابـــي في العلاقات بين تركيا وأرمينيا؛ وهو وضع ليس في صالح الأتراك أو الأذريين أو الأرمن. تقوم وجهة النظر التركية على حتمية ووجوب بذل الجهود من أجل تغيير هذا الوضع. وعليه، ينبغي ألا يتطور الاحتلال الأرمني إلى أمر واقع، ويتم الاعتراف به لطول المدة. ومن جانب آخر، لا يمكن أن يُكْتَبَ لسياسات صهر وإذابة أرمينيا البقاء في الأعوام المقبلة. ومن الممكن إقامة علاقات مرحلية ذات مغزى بين الأطراف جميعها، باتباع سياسات كتلك التي تبنتها تركيا تجاه المشكلة بين أذربيجان وأرمينيا والتطبيع بين تركيا وأرمينيا؛ وهو ما قد يحقق لجميع الأطراف وضعاً أفضل. وينبغي أن يتم النظر إلى هذه العلاقات باعتبارها مصدر دعم لبعضها البعض وليست متعارضة أو متناقضة. كان الانفتاح التركي نحو أرمينيا قد بدأ نحو عام 2003 من خلال فتح المجال الجوي، ثم نضج عام 2008. ومع نهاية عام 2009، وضعت الأطر العامة الرامية إلى فتح الحدود وتحسين العلاقات بين البلدين من خلال البروتوكولين اللذين تم التوقيع عليهما أمام المجتمع الدولي. وفي موازاة التطبيع بين تركيا وأرمينيا تم الإسراع أيضاً في مسألة (قرباغ). خلال العام الأخير، التقى زعماء كل من الدولتين مرات كثيرة؛ وكانت هذه اللقاءاتُ أكثر مما التقوا خلال العشر سنوات الأخيرة. وينبغي هنا الاعتراف بدور تركيا الإيجابـــي.

والخلاصة التي نود الوصول إليها أنه مع حل مسألة قرباغ، وتطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا، سيتأتى لهذه الشعوب التي عاشت معا على امتداد تاريخها أن تكتب مستقبلها وترسمه في ظل تاريخ مشترك وفوق قوقاز واحد. وللجورجيين مكانهم الهام داخل هذه اللوحة، وكذلك روسيا وإيران.

انفتاح تركيا على العالم

انتمت تركيا خلال فترة الحرب الباردة لمجموعة الدول ذات الأولويات في سياساتها الخارجية؛ وكانت تحدد أولوياتها حسب التهديدات الأكثر خطورة بالنسبة إليها. فعلى سبيل المثال، لم يكن لمناطق مثل إفريقيا وأميركا الجنوبية موقع داخل السياسة الخارجية التركية؛ وذلك لبعدها الجغرافي وعدم توفر علاقات أمنية، أو اجتماعية، أو اقتصادية، أو ثقافية معها. غير أن تركيا أعادت رسم سياستها الخارجية لتتواكب مع القرن الحادي والعشرين، وعلى نحو يحقق لها التأثير العالمي، والمشاركة في حل المشكلات. إن التهديدات الأمنية التي ظهرت خلال عَقْدِ التسعينيات من القرن الماضي، وحملت صفة إقليمية، باتت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تهديدات ذات طبيعة عالمية. ويعد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المؤسسة الأكثر تأثيراً والقادرة على توفير الأمن في ظل مناخ الأمن العالمي الجديد. وقد أصبحت قوة تركيا ومكانتها الدولية المتزايدة تعبر عن ذاتها بأشكال مختلفة؛ وتتضح أهمية تركيا للعيان في المحافل والمنتديات الدولية ذات الكلمة في السياسات العالمية. ومن أبرز الأدلة على ذلك فوز تركيا في السابع عشر من أكتوبر/تشرين أول 2008 بمقعد غير دائم في مجلس الأمن. وجاء حصول تركيا على هذا المقعد بنجاح مدهش، إذ حصدت 151 صوتاً من مجموع 192 صوتاً. وتواصل تركيا مباشرة مهامها من خلال هذا المقعد منذ يناير/كانون ثاني 2009 إلى ديسمبر/كانون أول 2010.

إن لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أهميةً لا تخفى على أحد، فهو مجلس منوط به المحور الأمني داخل الأمم المتحدة، المسؤولة بدورها عن محاور ثلاثة رئيسية هي التنمية، وحقوق الإنسان، والأمن. وسيكون لعضوية تركيا في مجلس الأمن انعكاساتها الإيجابية. فتركيا في الأساس تسهم وتشارك في العديد من عمليات حفظ

السلام تحت مظلة الأمم المتحدة، وبحصولها على هذه العضوية ستكتسب تأثيراً مباشراً على عملية اتخاذ القرار. ويمكننا القول إن العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يمثل نجاحاً كبيراً بالنسبة لتركيا، لا سيما خلال هذه الفترة التي تتسارع فيها خطى السياسة الخارجية التركية نحو مواجهة إيجابية مباشرة مع قضايا المنطقة ومشكلاتها. وتتولى تركيا داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رئاسة ثلاث لجان حساسة: لجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة أفغانستان، ولجنة كوريا الشمالية.

وثمة تهديد عالمي آخر يبرز اليوم. فخطابات صدام الحضارات التي لاقت رواجا بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر/أيلول تعد مؤشراً على ذيوع هذا التهديد وانتشاره. أما المقاربة التركية فتقوم على أن الصدام بين الحضارات ليس حتمياً، وأن من الممكن أن تتعايش الثقافات والحضارات المختلفة جنباً إلى جنب فى سلام. ومن أجل ذلك، تبذل تركيا جهوداً حثيثة بغية مكافحة وجهة النظر التصادمية، التى ترى الاختلاف والتباين باعتبارهما مصدر تهديد. ويعد اتفاق الحضارات الذي تأسس برئاسة كل من تركيا وإسبانيا من أهم المبادرات وأكثرها دلالة فى مواجهة هذا التهديد الثقافي الصدامى الذي بات يمثل تحدياً عالمياً.

وهناك بالطبع تهديد عالمى آخر أضحى يواجه العالم وهو يودِّع العقدُ الأول من القرن الحادى والعشرين، وهو الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيراتها. الأزمة الاقتصادية، التى بدأت فى القطاع المصرفي والمالي ثم اكتسبت طبيعة عالمية بالمعنى الحقيقي، تفرض على الدول المعنية اتخاذ تدابير وإجراءات جديدة. وينبغى على الدول، إضافة إلى التدابير التى اتخذتها بشكل منفرد، أن تتفق على حلول ذات صفة عالمية لمواجهة هذا التحدي العالمي؛ كما يتحتم عليها مراجعة البنية المؤسسية للاقتصاد العالمي مراجعة جذرية. وتعد منظمة الدول العشرين G20 الأكثرَ تأثيراً والقادرة على الاهتمام بحل مشكلات الاقتصاد العالمي؛ وتتبوأ تركيا بعضويتها داخل منظمة الدول العشرين موقعَها في معسكر إنتاج الحلول لمواجهة تهديدات الأزمة المالية الاقتصادية.

لقد أسفرت الآفاق الجغرافية الجديدة التي انفتحت عليها السياسة الخارجية التركية عن تطور في العلاقات مع مناطق ودول لم تكن تعتبرها من قبل ضمن خارطة اهتماماتها. ولعل الانفتاح التركي على إفريقيا يمثل نموذجا ملفتا للغاية في هذا الباب. فعلى النقيض من وشائج وعلاقات القربى التي كانت تربط القارة

الإفريقية بالدولة العثمانية، ظلت إفريقيا على امتداد تاريخ الجمهورية التركية ملفًا منسياً. أما اليوم، فإن السياسة الخارجية التركية لا يمكنها التأثير في السياسات الإقليمية أو العالمية على حد سواء دون أن يكون لديها تصور ورؤية لعلاقاتها مع القارة الإفريقية. وبالرغم من أهمية ذلك العامل وتأثيره؛ إلا أن العلاقات التاريخية والثقافية، إضافة إلى ذلك، تحتم على تركيا انتهاج مثل هذه السياسة.

ولا ترى تركيا من وجهة نظرها الجديدة إفريقيا قارة بعيدة عنها، بل على النقيض تماما، فتركيا من الناحية الجيوسياسية دولة أوراسية ذات جوار مباشر مع إفريقيا. وقد أصبحت إفريقيا إحدى ساحات الاختبار لرؤية السياسة الخارجية التركية الجديدة؛ إذ يمثل الانفتاح على إفريقيا انعكاساً حقيقيّاً لمضامين ومبادئ رؤية السياسة الخارجية التركية الجديدة من حيث التصور الجيوسياسي والعمق الاستراتيجي والأسلوب الدبلوماسي. إن العمق الذي تحمله العلاقات التركية - الإفريقية، وما أسفر عنه من تطورات ملحوظة خلال فترة قصيرة جدّاً يعد دليلاً على نجاح الرؤية التركية. أعلنت تركيا أن عام 2005 هو عام الانفتاح على إفريقيا، وفي شهر مارس/آذار من العام نفسه قام رئيس الوزراء طيب أردوغان بزيارة إلى كل من إثيوبيا وجنوب إفريقيا، وهي زيارة تعد الأولى في تاريخ الجمهورية التركية. وسرعان ما أتت هذه الزيارات بثمارها الإيجابية على المستوى المؤسسي. فقد تولت تركيا في الثاني عشر من أبريل/نيسان 2005 موقع المراقب في الاتحاد الإفريقي. ومع تعمق العلاقات، أعلن الاتحاد الإفريقي في شهر يناير/كانون ثاني 2008 أن تركيا شريك استراتيجي للاتحاد. وكان أردوغان قبل ذلك بقليل، وبالتحديد في ديسمبر/كانون أول 2007 قد شارك في قمة الاتحاد الإفريقي - الأوروبـــي التي انعقدت في مدريد، وأصبحت تركيا بذلك فاعلاً في علاقات الاتحاد الإفريقي - الأوروبـــي.

وكان من نتيجة هذه التطورات أن استضافت إسطنبول في 2008 أهم قمة في تاريخ العلاقات بين تركيا وإفريقيا، جرت فعالياتها في الفترة ما بين 18 - 21 أغسطس/آب تحت مسمى "التضامن والشراكة من أجل مستقبلنا". في إطار هذه القمة عقد أردوغان لقاءات ثنائية على أعلى مستوى مع المشاركين من 42 دولة إفريقية. وظهرت نتائج هذه الانفتاحات في وقت قصير؛ إذ استطاعت تركيا

الحصول على دعم كامل من كافة الدول الإفريقية خلال انتخابات أكتوبر/تشرين أول 2008 لمقعد العضو غير الدائم بمجلس الأمن في الأمم المتحدة. ومن المخطط له أن تنعقد القمة التركية - الإفريقية الثانية في 2013، بغية تحويل التطورات التي شهدتها العلاقات التركية - الإفريقية إلى تعاون شامل، وتعزيز أرضية التشاور بشأن القضايا العالمية. وثمة انفتاح مشابه قامت به تركيا وهو الانفتاح على دول أميركا اللاتينية؛ حيث تم تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا ودول القارة، وتأسيس حوار سياسي رفيع المستوى من خلال الزيارات المتبادلة. وقد أسفر انفتاح تركيا على هاتين المنطقتين عن فتح تركيا لخمسَ عشرةً سفارةً جديدةً في إفريقيا، وسفارتين جديدتين في أميركا اللاتينية.

ثمة نقطتان هامتان في العلاقات التركية - الإفريقية والتركية - اللاتينية: الأولى تتمثل في أن العلاقات مع إفريقيا وأميركا اللاتينية هي علاقات تعزز وتدعم العلاقات الأخرى؛ وهو ما يمكن تفسيره بأنه إحدى ثمرات نهج السياسة الخارجية متعددة الأبعاد. وفي ظل هذا المفهوم، طرحت العلاقات مع إفريقيا باعتبارها علاقات يجب الحرص عليها ودعمها إذا ما أرادت تركيا أن تصبح قوة عالمية في مسيرتها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. كما أن المقاربات المشتركة التي قامت بها تركيا والبرازيل في القمة المخصصة للملف الإيراني طمأنت المجتمع الدولي. أما النقطة الثانية فتتعلق بتعددية الأبعاد في العلاقات في إطار السياسة الخارجية. فعلى سبيل المثال، ارتفع حجم التجارة بين تركيا ودول إفريقيا من 5.4 مليار دولار عام 2003 إلى 12 مليار عام 2007.

في ظل هذه التطورات حققت المؤسسة التركية للتعاون والتنمية قفزة جادة في الانفتاح على إفريقيا؛ إذ استطاعت من خلال مكاتبها في ثلاث دول إفريقية، هي إثيوبيا والسودان والسنغال، أن تسهم إسهاما مباشرا في العديد من مشروعات التنمية داخل 37 دولة إفريقية. كما أنها قدمت مساعدات إنسانية عاجلة للعديد من الدول الإفريقية، فضلاً عن برنامجها الخاص بالتنمية الزراعية في إفريقيا الذي بدأ في شهر أغسطس/آب 2008 والذي سيستمر حتى 2010، بهدف تطوير الزراعة في 13 دولة إفريقية، هي بوركينافاسو، جيبوتي، إثيوبيا، غينيا، غينيا - بيساو، مالي، السنغال، جزر القمر، مدغشقر، تنزانيا، كينيا، رواندا، أوغندا. كما بذلت تركيا جهودا

وإسهامات مباشرة في الأزمات الإنسانية التي شهدتها بعض دول القارة الإفريقية؛ وذلك من خلال المؤسسات الدولية. قدمت تركيا مساهمات تقدر بنحو 50 مليون دولار لمشروعات التنمية في إفريقيا، من خلال منظمات مثل منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الغذاء العالمي والصليب الأحمر. وهذا ما جعل تركيا في المرتبة الثانية بعد الصين بين الدول التي تقدم مساعدات للقارة الإفريقية. بذلك أصبحت إفريقيا ساحة مؤثرة في السياسة الخارجية التركية، وتحقق لتركيا انفتاحا على الساحات العالمية في سياساتها الخارجية. وهي تطورات ستؤتي ثمارها إن على مستوى المؤسسات الدولية، أو على مستوى العلاقات الثنائية والإقليمية، من حيث التأثير الاستراتيجي والاقتصادي والثقافي المتبادل على حد سواء. وتقدم تركيا مساعدات إلى مشروعات التنمية في العالم من خلال المؤسسات الدولية التي تأتي في مقدمتها الأمم المتحدة. وقد بلغت قيمة هذه المساعدات نحو 700 مليون دولار أميركي. ولاشك أن لهذه المساعدات دورها الجاد في إكساب تركيا ثقة المجتمع الدولي.

وفي ساحة جديدة من ساحات الانفتاح التركي على العالم، طورت تركيا علاقاتها مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية والعالمية. فبالإضافة إلى مكانة تركيا المتنامية داخل المنظمات الدولية، أصبحت مركز جذب لاجتماعات العديد من المنظمات، مثل تنظيم قمة في إسطنبول عام 2008، جمعت بين تركيا واتحاد دول الكاريبي (CARICOM). وتبرز جهود تركيا في هذا الإطار مدى الدينامية التي اتصفت بها سياستها الخارجية الجديدة؛ إذ تعتبر الدبلوماسية التركية هذه القمم محطات أساسية لتعميق علاقاتها. وقد قبلت دول الكاريبي تركيا مراقبا دائماً في اتحاد دول الكاريبي (ACS) ومنظمة الدول الأميركية (OAS). كما حصلت تركيا في هذه القمة على تأييد لاقتراحها تأسيس "آلية التضامن والتعاون"؛ وهي آلية من شأنها العمل على حل المشكلات التي قد تطرأ على علاقات تركيا حلاً سريعاً. كما استضافت تركيا في إسطنبول اجتماع الأمم المتحدة لوزراء الدول الأقلّ نمواً. وتناول المؤتمر الذي عقد في يوليو/تموز 2007 قضايا مثل إسهامات تلك الدول في التجارة العالمية وسبل حل المشكلات الراهنة. ويعد هذان النموذجان مؤشراً على اتساع أفق السياسة الخارجية التركية من حيث إقامة علاقات وروابط مع مناطق تعد بعيدة جغرافياً عن تركيا، وتكاد لا تجمعها بها علاقات وطيدة.

أضف إلى ذلك أن تركيا قد تولت رئاسة "تعاون جنوب شرق أوروبا" خلال الفترة بين 2009-2010، وأسست آلية حوار استراتيجي مع منظمة التعاون الخليجي، وشاركت ضيفةً على القمة العربية، كما أنها أصبحت لاعبا دوليا موثوقا به في الساحة العالمية؛ وذلك لكونها ستتولى رئاسة "مؤتمر التعاون والتدابير الأمنية في آسيا" (CICA) اعتباراً من يوليو/تموز 2010.

وبطبيعة الحال، يمثل الانفتاح التركي على إفريقيا أبرز هذه الأمثلة، إضافة إلى توجهات الخارجية التركية في خط عريض يمتد من دول الباسفيك إلى أميركا الجنوبية وآسيا الوسطى. لم يكن ذلك التوسع عشوائيّاً، بل أسس على تصورات وخطط محددة، وهو ما يمكن رؤية ثماره في عضوية تركيا الآن بمجلس الأمن. لقد ورد في البيان الختامي في قمة التعاون التركي - الإفريقي التأكيد على دور مجلس الأمن في تحقيق السلام العالمي والاستقرار. وكان لهذا الأمر دوره الإيجابي في ترشيح تركيا لعضوية مجلس الأمن، خاصة وأن القمة عقدت قبيل انتخابات مجلس الأمن التي جرت في أكتوبر/تشرين أول 2008.

إن تركيا مطالبة في الفترة المقبلة بأن تعمق وتعزز من الديمقراطية داخلها، وأن تولي أهمية لنسيجها الاجتماعي والعلاقات بين مؤسساتها، وتقيمها على أسس وقواعد سليمة، بحيث ينعكس التوازن الداخلي على السياسة الخارجية باعتباره قيمة إيجابية. وينبغي على تركيا أن تعزز نفوذها في محيطها الجغرافي، وفي مقدمة ذلك دول الجوار؛ وهو ما سيتحقق من خلال سياسات الطاقة والنقل والثقافة. وبقدر ما توسع تركيا من نطاق نفوذها في محيطها الجغرافي، بقدر ما ترتفع ويعلو شأنها داخل ذلك المحيط وبه، وبقدر ما تنجح في إرساء علاقات صحيحة وقوية مع اللاعبين الدوليين. ولهذا، فإن علاقات تركيا مع الولايات المتحدة اليوم ترتكز إلى أرضية قوية؛ وفي الغد، سترتكز علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وروسيا أيضاً على أرضية مشابهة.

إن جهود تركيا كدولة، ومؤسسات، ومؤسسات مجتمع مدني، ومثقفين، ستخدم جميعها هدفاً مشتركاً. ويمثل أداء الخارجية التركية - من تشيلي إلى إندونيسيا، ومن سوريا إلى روسيا، ومن كندا إلى اليابان - في مجموعه أداءً جماعيّاً، يخدم هدفاً واحداً. والخلاصة، أنَّ هذا الأداءَ المتنوع والنشط سيجعل من تركيا وهي تمضي نحو عام 2023 لاعباً دولياً.

أحمد داود أوغلو

يوصف الأستاذ الدكتور أحمد داود أوغلو، وزير خارجية تركيا الحالي، بمهندس السياسة الخارجية لحكومة حزب العدالة والتنمية (AKP) الحاكم. ولد في مدينة قونيه (Konya) التركية في منطقة طاشكنت (Taşkent) عام 1959، وأنهى المرحلة الثانوية في مدرسة إسطنبول الثانوية للبنين، وحصل على الليسانس في العلوم الاقتصادية والسياسية من جامعة البوسفور (Boğaziçi Üniversitesi) في إسطنبول، ودرجة الماجستير من قسم الإدارة العامة في الجامعة نفسها، ثم أتم دراسته للدكتوراه في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بالجامعة نفسها أيضا. كما عمل خارج تركيا في الأعوام ما بين 1990-1995، وفي جامعة مرمرة في الفترة ما بين 1995-1999. حصل على درجة أستاذ مساعد سنة 1993، ودرجة الأستاذية سنة 1999. كما شغل منصب رئيس قسم العلاقات الدولية في جامعة بايكنت (Beykent).

عين مستشاراً لرئاسة مجلس الوزراء، بعد تسلّم حزب العدالة والتنمية (AKP) الحكومة في تركيا في خريف 2002؛ ثم تسلم حقيبة وزارة الخارجية في ربيع عام 2009.

وللمؤلف أعمال علمية عديدة، تنوعت بين الكتب والمقالات وأوراق العمل الأكاديمية. ومن أهم كتبه المنشورة:

- *Alternative Paradigms* (Lanham: University Press of America 1994).
- Civilizational Transformation and the Muslim World (K.L: Quill 1994).

كما أن للمؤلف مقالات وأعمالا علمية عديدة ترجمت إلى لغات مختلفة في مواضيع: التحليلات السياسية الإقليمية، والفلسفة السياسية المقارنة، وتاريخ الحضارات المقارن، وفي مجال العلاقات الدولية بشكل خاص، ومن أهم هذه الأعمال:

- "The Clash of Interests: An Explanation of The World (Dis) Order", *Perceptions*, Dec. 1997-Feb 1998, pp. 92-121.
- "Rewriting Contemporary Muslim Politics: A Twentieth-Century Periodization" Border *Crossings: Toward a Comparative Political*

Theory, (ed) Fred Dallmayr, (Lanham: Lexington 1999) pp. 89-109
- "Rewriting Contemporary Muslim Politics: A Retrospective Periodization for Twentieth Century", *Border Crossings: Towards a Comparative Political Theory*, (ed.) Fred Dallmayr, N.Y.: Lexington, 1999, S. 89-119.
- "Tarih İdraki Oluşumunda Metodolojinin Rolü, Medeniyetler arası Etkileşim açısından dünya tarihi ve Osmanlı", (دور المنهجية في تكوين الإدراك التاريخي، تاريخ العالم وتاريخ الدولة العثمانية من جهة التفاعل بين الحضارات) *Divan İlmi Araştırmalar*, 1999-2, S. 7, pp. 1-63.
- "Balkanlar ya da Tamamlanmamış Bir Tasfiye", (البلقان أو عملية التصفية التي لم تنته بعد) *İslam*, Temmuz, 1989, Yıl 6, S. 71, S. 32-33.
- "Avrasya Kara Kütlesinin Jeopolitik Kalbi ve Rus Stratejisi" *İzlenim*, (القلب الجيوسياسي للقطعة البرية الأوراسية والاستراتيجية الروسية) 1995,18, 25-28.
- "Yahudi Meselesi'nin Tarihî Dönüşümü ve İsrail'in Yeni Stratejisi", (القضية اليهودية: تحولاتها التاريخية والاستراتيجية الجديدة لإسرائيل) *Avrasya Dosyası*, 1994: 1/3, S. 87-99.
- "Zihniyet-Strateji İlişkisi ve Tarihi Süreklilik: Soğuk Savaş Sonrası Dönemde Alman Stratejisi", (العلاقة بين الذهنية السياسية والاستراتيجية السياسية والاستمرارية التاريخية، الاستراتيجية الألمانية بعد الحرب الباردة)
- "İki Medeniyet, İki Farklı Çoğulculuk Anlayışı",(حضارتان ومفهومان مختلفان للتعددية) *Türkiye-Avrupa Birliği İlişkileri Sempozyumu*, İSAV, İstanbul, Aralık 1989.

العمق الاستراتيجي

موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية



المؤلف

الأستاذ الدكتور أحمد داود أوغلو، وزير خارجية تركيا ومهندس سياستها الخارجية. حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من جامعة البوسفور وعمل رئيساً لقسم العلاقات الدولية في جامعة بايكنت قبل أن يعين مستشاراً لرئاسة مجلس الوزراء إثر تشكيل العدالة والتنمية للحكومة سنة 2002.

هذا الكتاب

شرعت تركيا مع بداية العقد الحالي في تطوير رؤيتها وسياستها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين. وبذلت جهدها لإرساء هذه الرؤية على أرضية صلبة، توظّف فيها موروثاتها التاريخية والجغرافية التوظيف الأمثل. ويتعين على تركيا من ثم الالتزام بستة مبادئ حتى يتسنى لها تطبيق سياسة خارجية إيجابية وفعالة:

المبدأ الأول هو التوازن السليم بين الحرية والأمن.

والمبدأ الثاني يعتمد سياسة تصفير المشكلات مع دول الجوار.

والمبدأ الثالث يقوم على التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية.

والمبدأ الرابع هو مبدأ السياسة الخارجية متعددة الأبعاد.

والمبدأ الخامس هو مبدأ الدبلوماسية المتناغمة.

أما المبدأ السادس والأخير فهو اتباع أسلوب دبلوماسي جديد.

فلفترة طويلة من التاريخ كانت تركيا في نظر العالم دولة جسرية، ليس لها رسالة سوى أن تكون معبراً بين الأطراف الكبرى، دون أن تكون فاعلاً بين تلك الأطراف. ولذا، فقد بدت تركيا لدى الشرقي دولة غربية، ولدى الغربي شرقية. وكان من الضروري من ثم رسم خريطة جديدة لتركيا تجعلها مرشحة لأداء دور مركزي، وأن تصبح قادرة على إنتاج الأفكار والحلول في محافل الشرق ومنتدياته، رافعة هويتها الشرقية دون امتعاض، وقادرة على مناقشة مستقبل أوروبا داخل محافل أوروبا ومنتدياتها من خلال نظرتها الأوروبية.



جميع كتبنا متوفرة على الإنترنت في مكتبة نيل وفرات.كوم
www.nwf.com



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES